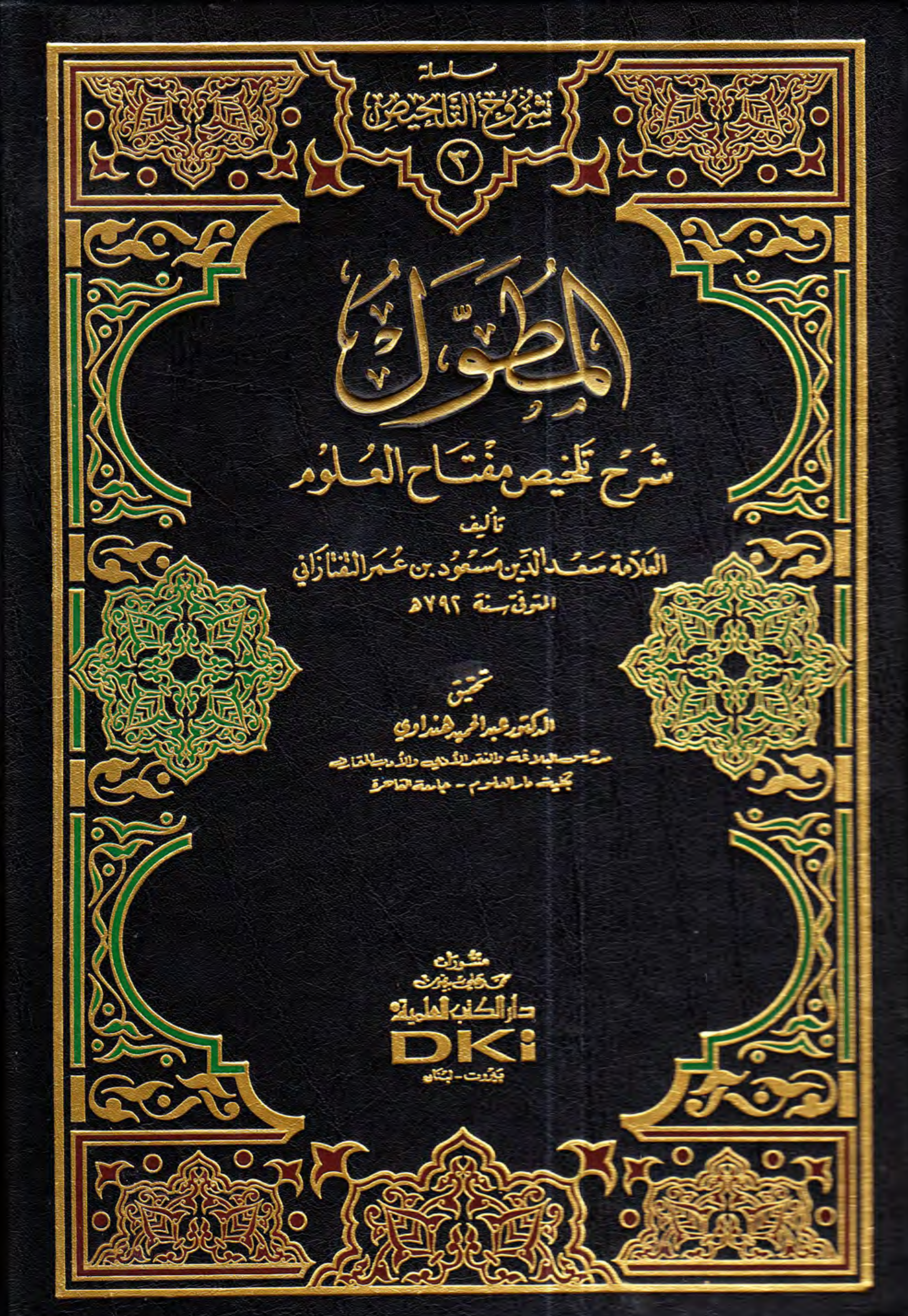

سلسلة
شروح التلخيص
٣
المطول
شرح تلخيص مفتاح العلوم
تأليف
العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
المتوفى سنة ٧٩٢هـ
تحقيق
الدكتور عبد الحميد هنداوي
مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة
منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
DKi
بيروت - لبنان

سلسلة

شروح التلخيص

(٣)



المطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم

تأليف

العلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

المتوفى ٧٩٢ هـ

تحقيق

الدكتور عبد الحميد هنداوي

مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة



دار الكتب العلمية®

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah

DKi

أسسها محمد علي بيضون سنة 1971 بيروت - لبنان

Est. by Mohammad Ali Baydoun 1971 Beirut - Lebanon

Établie par Mohamad Ali Baydoun 1971 Beyrouth - Liban

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسوله، وبعد: فقد بدأنا هذه السلسلة من تحقيق هذا التراث البلاغي المطمور من شروح التلخيص بإخراج كتاب الأطول، ثم ثنينا بهذا الكتاب (المطول) إنجازا لما وعدنا به من محاولة إخراج هذا التراث في ثوب قشيب جديد، يساعد الباحث على استجلاء خير ما فيه، والوقوف على بغيته من قضايا البلاغة ومسائلها.

والحقيقة أن معين البلاغة لا ينضب، وأن كتب التراث مهما تباعد زمانها فلا يزال الباحثون المعاصرون يجدون فيها كثيرا مما يوافق أحدث النظريات والبحوث العلمية وهذا يجعلنا نعكف على قراءة هذا التراث بشيء من التأني والتؤدة بغية تأصيل كثير من القضايا المعاصرة.

والحق الذي لا مرية فيه – وهو ما أكده كثير من الدارسين العقلاء – أننا إذا أردنا نهضة علمية صحيحة تمثل هويتنا وذاتنا العربية الإسلامية، فلابد لهذه النهضة أن تقوم على أمرين:

١ – العكوف على دراسة التراث وهضمه وتمثله.

٢ – إعادة النظر في ذلك التراث في ضوء أطروحات العصر، ومحاولة الانطلاق من روح ذلك التراث ومفاهيمه دون التقيد الحرفي بتطبيقاته للوصول إلى رؤية حديثة تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

وبغير هذا الصنيع فلن نكون جديرين باحترام الآخرين لنا؛ ذلك لأن الآخر لن ينظر إلينا بعين التقدير والاحترام إذا نظر فيما نقدمه فقال ﴿هذه بضاعتنا ردت إلينا﴾ وإنما سوف نكون جديرين باحترام الناس جميعًا إذا وجدوا لدينا ما نتميز به، وما يعبر عن ذواتنا وهوياتنا المغايرة لذواتهم وآرائهم وما هم عليه، فحينئذ سيكون أدبنا وبلاغتنا ونقدنا وسائر علومنا جديرة بأن يقرأها الآخرون لأنهم سوف يجدون فيها ما ليس عندهم.

أما وهم لا يجدون في كتاباتنا إلا صورة مشوهة لآداب الغرب وعلومه، فليس في ذلك إلا ما يدعو للسخرية والنفور!

كتبه

د/ عبدالحميد هنداوي

الجيزة في ٢٠/ ١/ ١٤٢٢هـ

ترجمة جلال الدين القزوينى

صاحب " التلخيص"

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبدالكريم بن الحسن بن على ابن إبراهيم بن على بن أحمد بن دلف بن أبى دلف العجلى القزوينى جلال الدين أبوالمعالى بن سعد الدين بن أبى القاسم بن إمام الدين الشافعى العلامة.

ولادته ونشأته:

ولد سنة ست وستين وستمائة ٦٦٦ هـ وسكن الروم مع والده وأخيه واشتغل وتفقه حتى ولى قضاء ناحية بالروم وله دون العشرين، ثم قدم هو وأخوه أيام التتر من بلادهم إلى دمشق.

صفته:

كان فهمًا ذكيًا مفوهًا حسن الإيراد جميل الذات والهيئة والمكارم، وكان جميل المحاضرة حسن الملتقى حلو العبارة حاد الذهن جيد البحث منصفًا، فيه مع الذكاء والذوق فى الأدب حسن الخط.

وكان جوادًا صرف مال الأوقاف على الفقراء والمحتاجين. وكان مليح الصورة فصيح العبارة كبير الذقن موطأ الأكناف جم الفضيلة يحب الأدب ويحاضر به ويستحضر نكته.

طلبه للعلم ومشايخه:

سمع من العز الفاروتى[١] وطائفة وأخذ عن الأيكى وغيره وخرج له البرزالى جزءًا من حديثه وحدث به وتفقه واشتغل فى الفنون وأتقن الأصول والعربية والمعانى والبيان.

---

(١) كذا فى الدرر الكامنة، وفى بغية الوعاة: الفاروثى، وفى مفتاح السعادة: الفاروقى.

وكان يرغب الناس فى الاشتغال بأصول الفقه وفى المعانى والبيان.

ولى القضاء فى ناحية الروم ثم دمشق ثم مصر ثم دمشق، وخطب بجامع القلعة لما أتى مصر بأمر من السلطان.

قال عنه صاحب كشف الظنون:" المعروف بخطيب دمشق " ولعل هذا سبب شهرته بالخطيب القزوينى، وكان يفتى كثيرًا.

مصنفاته:

قال ابن كثير:" له مصنفات فى المعانى، مصنف مشهور اسمه التلخيص اختصر فيه المفتاح للسكاكى ". وهو من أجل المختصرات فيه كما قال السيوطى. وله: إيضاح التلخيص، والسور المرجانى من شعر الأرجانى.

وفاته:

قال ابن حجر:" قال الذهبى: مات فى منتصف جمادى الأولى سنة ٧٣٩ هـ وشيعه عالم عظيم وكثر التأسف عليه وسيرته تحتمل كراريس وما كل ما يعلم يقال. هذا كلام الذهبى على عادته فى الرمز إلى الحط على من يخشى غائلة التصريح فيه". اهـ كلام ابن حجر.

وقال الحافظ ابن كثير: "دفن بالصوفية.. وكان عمره قريبا من السبعين أو جاوزها"[١].

---

(١) راجع ترجمته فى الدرر الكامنة لابن حجر (٤/٣، ٤)، والبداية والنهاية للحافظ بن كثير (١٤/١٨٥)، وبغية الوعاة للسيوطى (١/١٥٦، ١٥٧)، ومفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٩٤) والأعلام (٦/١٩٢)، وكشف الظنون (١/٤٧٣).

سعد الدين التفتازاني

[المتوفى سنة ٧٩٢هـ]

(وكتابه المطول شرح التلخيص)

هو مسعود بن عمر بن عبدالله سعد الدين التفتازاني الإمام العالم بالعلوم العربية والكلام والأصول والمنطق، وكان في لسانه حبسة.

مولده:

ولد بتفتازان، وهي بلدة بخراسان في صفر سنة ثنتي عشرة وسبعمائة وهذا ما ذكره الإمام ابن حجر في الدرر الكامنة على ما وجد بخط ابن الجزري.

نشأته:

تلقى العلم على العلامة القطب والعضد وغيرهما.

منزلته وشهرته:

اشتهر ذكره وطار صيته في الآفاق، وكان من محاسن الزمان، وأحد الأعلام والأعيان، وقد خلد التاريخ ذكره في بطون الأوراق، وانتفع الناس بتصانيفه في أنواع العلوم التي تنافس الأئمة في تحصيلها والاعتناء بها وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم.

مصنفاته:

له التآليف التي تدل على عظيم قدرته، ومزيد فطنته وذكائه، منها:

(١) الشرحان الكبير والصغير على تلخيص المفتاح، أتم الأول بهراة سنة ٧٤٨هـ، والثاني سنة ٧٥٦هـ.

(٢) شرح الرسالة الشمسية المعروف بالسعدية (في المنطق) أتمه في جمادى الآخرة سنة ٧٥٧ هـ بمزارجام.

(٣) حاشية التلويح على التوضيح في الأصول (فقه حنفي) أتمها في ذي القعدة سنة ٧٦٨هـ.

(٤) تهذيب المنطق والكلام، أتمه في رجب سنة ٧٨٩هـ.

(٥) المقاصد وشرحها في علم الكلام، أتمها في رجب سنة ٧٨٩هـ.

(٦) مفتاح الفقه، أتمه سنة ٧٧٢هـ.

(٧) حواشي الكشاف، أتمها في الثامن من شهر ربيع الأول سنة ٧٨٩هـ.

(٨) شرح الزنجاني في الصرف، عمله حين بلغ عمره ست عشرة سنة في شهر شعبان سنة ٧٣٨هـ.

(٩) شرح تلخيص الجامع الكبير سنة ٧٨٦هـ بسرخس.

(١٠) رسالة الإرشاد، أتمها في سنة ٧٧٤هـ.

(١١) شرح عقائد النسفي، أتمه في شعبان سنة ٧٦٨هـ.

(١٢) حاشية شرح مختصر ابن الحاجب للعضد، أتمها في سنة ٧٧٠هـ.

(١٣) شرح المفتاح، أتمه في شوال سنة ٧٨٩هـ بسمرقند.

(١٤) شرع في تأليف الفتاوى الحنفية يوم الأحد التاسع من ذي القعدة سنة ٧٦٩هـ.

مذهبه الفقهي:

اختلف الناس في مذهبه الذي كان يتعبد عليه:

أ - فطائفة جعلوه حنفيًّا من جراء تصانيفه في فقه أبي حنيفة، ومن هؤلاء ابن نجيم المصري صاحب البحر الرائق في فقه الحنفية، قال: إليه انتهت رياسة الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية، وله تكملة شرح الهداية للسروجي، وفتاوى الحنفية، وشرح تلخيص الجامع الكبير.

ب - وطائفة جعلوه شافعيًّا، منهم: صاحب كشف الظنون، وحسن جلبي في حواشيه على المطول والكفوي، قال: كان التفتازاني من علماء الشافعية وله آثار جليلة في أصول الحنفية. والسيوطي في بغية الوعاة[1].

---

(١) لم يترجم له تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى.

عبقرية التفتازاني:

يقول الشيخ المراغي في تاريخ علوم البلاغة:

"السيد الشريف وإن فاقه ذكاءً وغلبه في البحث والجدل لا يصل إلى منزلته في دقة الفكر والغوص على المعاني، وقد كان في بدء التأليف، وأثناء التصنيف يغوص في بحار تحقيقاته، ويلتقط الدر من تدقيقاته، ويعترف برفعة شأنه، وجلالة قدره وعلوّ مقامه، إلا أنه وقعت بينهما منافرة بسبب المناظرة التي كانت في مجلس تيمورلنك، وحل الخلاف محل الوفاق، والتزم كل منهما تزييف ما قال الآخر".

وقال مؤرخ المغرب القاضي عبدالرحمن بن محمد الحضرمي المالكي الشهير بابن خلدون في مقدمة تاريخه: وقفت بمصر على تآليف متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان اشتهر بسعد الدين التفتازاني، تشهد بأن له ملكة راسخة في علم الكلام وأصول الفقه والبيان، وفي أثنائها ما يدل على أن له اطلاعًا على العلوم الحكمية، وقدمًا عالية في سائر الفنون.

ذكر وفاته -رحمه الله تعالى-:

قال السيوطي في بغية الوعاة: "مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة هجرية" وقال ابن حجر في الدرر: "مات في صفر سنة ٧٩٢هـ، ولم يخلف بعده مثله، وكان مولده سنة ٧١٢هـ على ما وجد بخط ابن الجزري، وذكر لي شهاب الدين بن عربشاه الدمشقي الحنفي أن الشيخ علاء الدين كان يذكر أن الشيخ سعد الدين توفي سنة ٧٩١هـ عن نحو ثمانين سنة".

كتاب المطول:

أما كتابة هذا فهو من جملة شروح التلخيص الدائرة في فلك المفتاح والتي صبغتها الصبغة السكاكية، وغلبت عليها الحدود المنطقية.

غير أن القارئ لكتابه لا يعدم فائدة أو لطيفة يبز بها التفتازاني أقرانه، ويتميز بها عليهم، وقد حاولنا إبراز بعض ذلك في مواضعه.

ولم نطل في هذا الموضع في التقديم لكتاب المطول بوصفه أحد شروح التلخيص، وقد تقدم الكلام عنها والتقديم لها في تحقيقنا لكتاب الأطول من قبل وغيره من تلك الشروح.

منهج التحقيق

١ - اعتمدت في تحقيق هذا الكتاب على النسخة المصورة عن طبعته القديمة المتداولة، مع الاستعانة في تصحيحها بمخطوطات الكتاب في دار الكتب المصرية.

٢- أضفنا أهم تعليقات السيد الشريف في حاشيتن على المطول على الكتاب بغير تنبيه في الغالب.

٣- تخريج الشواهد القرآنية.

٤- تخريج الشواهد الحديثية فى كتب الحديث المشهورة مع الحكم على الحديث.

٥- تخريج الشواهد الشعرية فى دواوينها ومصادرها فى كتب الأدب وكتب التراث البلاغى.

٦- شرح معانى الألفاظ الغريبة.

٧- الترجمة لأعلام البلاغة المذكورين فى الكتاب.

٨- الترجمة الوافية لكل من الخطيب القزوينى صاحب الأصل (التلخيص) والتفتازاني صاحب الشرح (المطول).

٩- الفهارس العلمية الشاملة للموضوعات وللشواهد الشعرية.

١٠- ثبت مصادر التحقيق وكتب المحقق.

متن كتاب

التلخيص في علوم البلاغة

وهو تلخيص كتاب

«مفتاح العلوم» للسكاكي

تأليف

الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
المتوفى سنة ٧٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة الافتتاح

للخطيب القزوينى

(**١٣٠**) الحمدُ لله على ما أنعمْ، وعلَّم من البيان ما لم نعلمْ، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ خيرِ مَنْ نطق بالصوابْ، وأفضل من أُتِى الحِكْمةَ وفَصْلَ الخِطابْ، وعلى آله الأطهارْ..، وصحابَتِهِ الأخيارْ.

(**١٣٣**) أما بعد:

فلَّما كان علمُ البلاغةِ وتوابِعِها من أجلِّ العلومِ قدرًا؛ وأدَّقها سرًّا؛ إذْ به تُعْرَفُ دقائقُ العربية وأسرارُهَا، وتُكْشَفُ عن وجوهِ الإعجازِ فى نظمِ القرآن أستارُهَا، وكان القسمُ الثالثُ من "مِفْتاح العلوم" الذى صنَّفه الفاضلُ العلاَّمة أبويعقوبَ يوسفُ السَّكَّاكِى — أعظَمَ ما صُنِّفَ فيه من الكتبِ المشهورة نفعًا؛ لكونِهِ أحسَنَهَا ترتيبًا، وأتمَّها تحريرًا، وأكثَرَها للأصولِ جمعًا، ولكنْ كان غيرَ مصونٍ عن الحَشْوِ والتطويلِ والتعقيدِ؛ قابلاً لِلاِختصارِ مفتقِرًا إلى الإيضاحِ والتجريدِ: أَلَّفْتُ مختَصَرًا يتضمَّنُ ما فيه من القواعدِ، ويَشتمِلُ على ما يُحْتَاجُ إليه من الأمثلة والشواهدِ، ولم آلُ جُهْدًا فى تحقيقِهِ وتهذيبِهْ؛ ورتَّبْتُهُ ترتيبًا أقربَ تناولاً من ترتيبِهْ، ولم أبالِغْ فى اختصارِ لفظِهِ تقريبًا لتعاطِيهْ؛ وطلبًا لتسهيلِ فَهْمِهِ على طالبِيهْ، وأضفتُ إلى ذلك فوائدَ عثرتُ فى بعض كتب القوم عليها؛ وزوائدَ لم أظفرْ فى كلامِ أحدٍ بالتصريحِ بها ولا الإشارةِ إليها، وسميته: "تَلْخِيصَ الْمِفْتَاحِ".

وأنا أسألُ الله تعالى من فضله أن ينفَعَ به، كما نفَعَ بأصله؛ إنه ولى ذلك، وهو حسبى ونعم الوكيل!

مُقدِّمَةٌ

فِي بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ، والبلاَغَة

(١٣٨) الفصاحةُ: يوصف بها المفرد[١]، والكلام، والمتكلّم.

(١٣٩) والبلاغة: يوصف بها الأخيران فقطْ.

فالفصاحة فى المفرد: خلوُّهُ من تنافرِ الحروفِ، والغرابةِ، ومخالفةِ القياس:

فالتنافرُ[٢] نحوُ [من الطويل]:

غَدَائِـرُهُ مُسْتَشْـزِرَاتٌ إِلَـى الْعُـلاَ

(١٤١) والغرابةُ[٣]: نحوُ [من الرجز]:

وَفَاحِمًـا وَمَرْسِـنًا مُسَـرَّجَا[٤]

أى: كالسيف السُّرَيْجى فى الدقة والاستواء، أو كالسراج فى البريق واللمعان.

(١٤٣) والمخالفةُ[٥] نحوُ [من الرجز]:

الْحَمْـدُ لِلّـه الْعَلِـيِّ الأَجْلَـلِ[٦]

---

(١) أى الكلمة المفردة فيقال: كلمة فصيحة، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها، ثـم وضعـوا لهـا مـا سوف يتلى عليك قريبًا من شروط فصاحتها.

(٢) هو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها.

(٣) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، يصعب تخريج معناها.

(٤) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٢٣ وعـزاه للعجـاج، وأسـرار البلاغـة ١/١٢٤ الفاحم: الشعر الأسود كالفحم. والمرسن: الأنف، ومسرج هى موضع الشاهد لعـدم ظهـور معناها. وقبله: "ومقلة وحاجبًا مزججا" وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرّجا) هذه، فقيـل: المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء، وسريج اسم حداد تنسـب إليه السيوف، أو كالسراج فى البريق واللمعـان، أو هـو مـن قولهـم: سـرج اللـه وجهـه، أى بهجه وحسنه، وقيل غير ذلك.

(٥) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده: "أنت مليك الناس ربًا فاقبل" والشاهد فيه كلمة (الأجلـل) لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجلّ) بإدغام اللامين.

(١٤٣) قيل[١]: ومن الكراهة فى السمع؛ نحوُ [من المتقارب]:

كَرِيمُ الْجرشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ[٢]

(١٤٤) وفيه نَظَرٌ[٣]:

وفى الكلام: خلوصُهُ من ضعفِ التأليف، وتنافرِ الكلمات، والتعقيد، مع فصاحتها:

فالضعفُ[٤] نحوُ: ضرَبَ غلامهُ زيدًا.

والتنافرُ[٥]: كقوله [من الرجز]:

وَلَيْسَ قُـرْبَ قَـبْر حَـرْبٍ قَـبْرُ[٦]

وقوله[٧] [من الطويل]:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والْوَرى مَعِي ... وَإذَا مَـا لُمْتُـهُ لُمْتُـهُ وَحْـدِي

(١٤٧) والتعقيدُ: ألاَّ يكونَ الكلامُ ظاهرَ الدَّلالةِ على المراد؛ لخَلَلٍ:

إمَّا فى النظم: كقول الفرزدق فى خال هشام[٨]:

وَمَـا مِثْلُـهُ فِـى النَّـاس إلاَّ مُمَلَّكًـا ... أَبُـو أُمِّـهِ حَـىٌّ أَبُـوهُ يُقَارِبُـهْ

أى: ليس مِثله فى الناس حَىٌّ يقاربُهُ إلا مملَّكًا أبو أُمِّهِ[٩] أبوه.

(١) أى قيل: فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره، وأيضًا من الكراهة فى السمع.

(٢) البيت للمتنبى، وهو فى مدح سيف الدولة، والجرشي: النفس. وصدره:

مبارك الاسم أغرّ اللقب

(٣) لأن الكراهة فى السمع هنا من قبيل الغرابة.

(٤) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور، كالإضمار قبل أن يذكر اللفظ.

(٥) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحًا.

(٦) أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ بلا عزو. وقبله: "وقبر حرب بمكان قفر" وهو مجهول القائل. القفر: الخالى من الماء والكلأ.

(٧) البيت لأبى تمام أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٢٣ وجاء البيت برواية:

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... جميعًا ومهما لمته لمته وحدى

(٨) خال هشام بن عبدالملك بن مروان أحد ملوك بنى أمية، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومى.

(٩) مملكا: أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور، وأبوأمه: أى أبو أم هشام أى أبوالممدوح وهو خال هشام، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له فى الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك.

(١٤٨) ٢- وإمَّا فى الإنتقال[١]: كقولِ الآخَر[٢] [من الطويل]:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتقْرُبوا وَتَسْكُبُ عَيْنَاىَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال[٣] من جمود العين إلى بُخْلِها بالدموع، لا إلى ما قصده من السرور.

(١٥٠) قيل[٤]: ومِنْ كثرة التِّكرار، وتتابُع الإضافات؛ كقوله [من الطويل]:

سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِد[٥]

وقوله [من الطويل]:

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الْجَنْدلِ اسْجَعِى...

وفيه نظر!

(١٥٢) **وفى المتكلِّم**[٦] مَلَكَةٌ يَقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ، بلفظٍ فصيح.

(١٥٣) **والبلاغةُ فى الكلامِ**: مطابقتُهُ لِمُقْتَضَى الحالِ، مع فصاحته.

وهو[٧] مختلف؛ فإنَّ مَقاماتِ الكلامِ متفاوِتةٌ:

فَمقامُ كلٍّ من التنكير، والإطلاق، والتقديم والذكر: يباينُ مقامَ خلافهِ.

ومَقامُ الفصل: يباينُ مقامَ الوصل.

ومقامُ الإيجاز: يباينُ مقامَ خلافه.

وكذا: خطابُ الذكى مع خطاب الغبىِّ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ.

(١٥٥) وارتفاعُ شأن الكلام فى الحسنِ والقَبولِ بمطابقتِهِ لِلإعتبارِ المناسِب[٨]،

---

(١) أى لخلل واقع فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلى إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز.

(٢) هو العباس بن الأحنف الشاعر الغزل المشهور. والشاهد فى قوله: لتجمدا.

(٣) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخلها بالدموع إنما يكون فى حالة الحزن والبكاء لا فى حالة الفرح والسرور.

(٤) أى فصاحة الكلام ترجع أيضًا إلى خلوصه من كثرة التكرار...... إلخ.

(٥) مثال لكثرة التكرار. والبيت للمتنبى وصدره: وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها، كأنها تجرى فى الماء.

(٦) أى الفصاحة الكائنة فى المتكلم.

(٧) أى مقتضى الحال.

(٨) أى للحال والمقام.

وانحطاطُهُ بعدمها، فمقتضَى الحال: هو الاعتبارُ المناسب.

(١٥٨) فالبلاغةُ؛ راجعةٌ إلى اللفظِ باعتبار إفادتهِ المعنى بالتركيب، وكثيرًا ما يسمَّى ذلك فصاحةً -أيضًا- ولها[١] طرفان:

أعلى: وهو حَدُّ الإعجازِ وما يقرُبُ منه.

وأسفَلُ: وهو ما إذا غيِّر الكلامُ عنه إلى ما دونه، التحَقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات.

وبينهما مراتبُ كثيرةٌ، وتَتْبَعُها وجوهٌ أُخرُ تُورثُ الكلامَ حسنًا.

وفى المتكلم: ملكةٌ يَقْتَدِرٌ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ.

فعُلِم: أنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ، ولا عكس.

(١٦٣) وأنَّ البلاغةَ مَرْجِعُها:

١- إلى الاحترازِ عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد.

٢- وإلى تمييزِ الفصيحِ من غيره:

والثاني[٢]: منه ما يُبَيَّنُ فى علمِ متنِ اللغة، أو التصريفِ، أو النحوِ، أو يُدْرَكُ بالحسِّ، وهو ما عدا التعقيدِ المعنويِّ.

(١٦٤) وما يُحْتَرَزُ به عن الأوَّل[٣]: علمُ المعانى.

وما يُحْتَرَزُ به عن التعقيدِ المعنويِّ: علمُ البيان.

وما يُعْرَفُ به وجوهُ التحسين: عِلْمُ البديع.

وكثيرٌ[٤] يسمِّى الجميعَ: علمَ البيان.

وبعضُهم يسمِّى الأولَ: عِلْمَ المعانى، و الأخيريْنِ: عِلْمَ البيان، والثلاثةَ: عِلْمَ البديعِ.

---

(١) أى بلاغة الكلام.

(٢) أى تمييز الفصيح من غيره.

(٣) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد.

(٤) أى كثير من الناس.

الفَنُّ الأوَّل

عِلْمُ الْمَعَانِي

(١٦٦) وهو عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظِ العربى التى بها يطابقُ مقتضَى الحال.

(١٧٠) ويَنحصِرُ فى ثمانيةِ أبواب:

١- أحوالُ الإسنادِ الخبرىِّ.
٢- أحوالُ المسنَدِ إليه.
٣- أحوالُ المسنَدِ.
٤- أحوالُ متعلَّقاتِ الفعل.
٥- القَصْر.
٦- الإنشاء.
٧- الفَصْلُ والوصل.
٨- الإيجازُ والإطناب و المساواة.

لأنَّ الكلامَ إمَّا خبرٌ، وإما إنشاء، لأنه:

إنْ كان لنسبتِهِ خارجٌ تطابقه أو لا تطابقُهُ: فخبَرٌ، وإلا: فإنشاء.

والخَبَرُ: لابُدَّ له من مسندٍ إليه، ومسندٍ، وإسناد.

(١٧١) والمسنَدُ: قد يكونُ له متعلَّقات إذا كان فعلاً أو فى معناه.

وكلٌّ من الإسناد والتعلُّق: إما بقَصْر أو بغيرِ قصر.

وكلُّ جملةٍ قُرِنَتْ بأخرَى: إمَّا معطوفةٌ عليها أو غيرُ معطوفة.

والكلامُ البليغُ: إمَّا زائدٌ على أصل المرادِ لفائدةٍ أو غيرُ زائد.

تنبيه

(١٧٣) صدْقُ الخبر: مطابقتُهُ للواقع، وكَذِبُهُ: عَدمُها.

وقيل: "مطابقتُهُ لاعتقادِ المُخْبِرِ ولو خطأً، وعدَمُها[1]"؛ بدليل قوله تعالى: ﴿**إنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[2]:

(١٧٤) ورُدَّ: بأن المعنَى: لَكَاذِبون فى الشهادةِ، أو فى تسميتِها، أو فى المشهودِ به فى زعمهم.

(١) أى وكذب الخبر: عدمها.

(٢) المنافقون: ١.

الجاحظُ[1] "مطابقتُهُ مع الاعتقادِ، وعدَمُها معه[2]، وغيرُهُما[3] ليس بصدق ولا كَذِب؛ بدليل: ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾[4]؛ لأن المراد بالثانى غيرُ الكذبِ؛ لأنه قسيمه، وغيرُ الصدق؛ لأنهم لم يعتقدوه":

ورُدَّ: بأنَّ المعنَى: "أمْ لم يَفْتَرِ؟!"؛ فعُبِّرَ عنه بـ"الجنَّة"؛ لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ له.

أحوالُ الإسنادِ الخَبَرِيِّ

(**١٧٩**) لا شك أن قصدَ المخبِرِ بخبره إفادةُ المخاطَبِ: إمَّا الحُكمَ، أو كونَه عالِمًا به؛ ويسمَّى الأولُ: فائدة الخبر.

والثانِى: لازمَها.

(**١٨٣**) وقد يُنَزَّلُ العالمُ بهما منزلة الجاهل؛ لعدمِ جَرْيِهِ على موجَبِ العِلْم؛ فينبغى أن يُقْتصَرَ من التركيبِ على قَدْرِ الحاجة:

(**١٨٤**) فإنْ كان خالى الذِّهْنِ من الحكم، والتردُّدِ فيه: استُغْنِىَ عن مؤكِّدات الحُكْم. وإنْ كان متردِّدًا فيه، طالبًا له: حسُنَ تقويتُهُ بمؤكِّد.

وإن كان مُنْكِرًا: وجَبَ توكيدُهُ بحسب الإنكار؛ كما قال الله –تعالى– حكايةً عن رُسل عيسَى، عليه السلام، إذْ كُذِّبوا فى المَرَّة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾[5]، وفى الثانية: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[6].

(**١٨٦**) ويسمَّى الضَّرْبُ الأَولُ: ابتدائيًّا، والثانى: طلبيًّا، والثالثُ: إنكاريًّا، وإخراجُ الكلامِ عليها: إخراجًا على مقتضَى الظاهر.

(**١٨٦**) وكثيرًا ما يُخْرَجُ على خلافه.

---

(١) أى: قال الجاحظ.
(٢) أى مع اعتقاد أنه غير مطابق.
(٣) أى غير هذين القسمين.
(٤) سبأ: ٨.
(٥) يس: ١٤.
(٦) يس: ١٦.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظاهر

فيُجْعَلُ غيرُ السائل كالسائل: إذا قدِّم إليـه مـا يلـوِّحُ لـه بـالخبر؛ فيَستَشْرِفُ لـه استشـرافَ الطالبِ المتردِّد؛ نحوُ: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُم مُّغْرَقُونَ﴾[1].

(١٨٧) وغيرُ[2] المُنْكِرِ كالمُنْكِر: إذا لاح عليه شَيْءٌ من أماراتِ الإنكار؛ نحوُ[3] [من السريع]:

جَـاءَ شَـقِيقٌ عَارِضًـا رُمْحَـةُ إنَّ بَنِـي عَمِّـكَ فِيهِـمْ رِمَـاحْ

(١٨٨) والمُنْكِرُ كَغَيْرِ المُنْكِرِ[4]: إذا كان معـه مـا إنْ تأمَّلَـهُ ارتـدَعَ؛ نحـو: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[5].

(١٩١) وهكذا اعتباراتُ النَّفْيِ.

ثم الإسنادُ:

(١٩٢) ١- منه: حقيقةٌ عقليةٌ، وهي: إسنادُ الفعل - أو معناه- إلى ما هو له عند المتكلِّم، فـي الظاهر؛ كقول المُؤْمِنِ: أنبَتَ اللهُ البَقْلَ، وقولِ الجاهل: أنبتَ الرَّبِيعُ البَقْلَ، وقولِـكَ: جاءَ زيدٌ، وأنت تعلم أنه لم يجىء.

(١٩٧) ٢- ومنه: مجازٌ عقليٌّ، وهو: إسنادُهُ إلى مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له بتأوُّلٍ.

ولـه[6] ملابِسـاتٌ شَتَّى: يُلابِسُ الفاعَلَ، والمفعولَ به، والمصدَرَ، والزمانَ، والمكانَ والسببَ:

فإسنادُهُ إلى الفاعلِ أو المفعولِ به - إذا كان مبنيًّا له حقيقةٌ كما مَرَّ.

وإلى غيرِهِما - للملابسة-: مَجَازٌ؛ كقولهم: عِيشةٌ راضيـةٌ، وسَيْلٌ مُفْعَـمٌ، وشِعْرٌ شاعرٌ، ونهارُهُ صائمٌ، ونهرٌ جارٍ، وبَنَى الأميرُ المدينَةَ.

---

(١) المؤمنون: ٢٧.

(٢) أى ويجعل غير المنكر كالمنكر.

(٣) البيت لحجل بن نضلة الباهلى، وهو شاعر جاهلى، والبيت فى "دلائل الإعجاز" للجرجانى. ص٣٠٤، ٣١٢، والمصباح لبدر الدين بن مالك، (٦)، و"الإيضاح" للقزوينى (٢٠/١).

(٤) أى: ويجعل المنكر كغير المنكر.

(٥) البقرة: ٢.

(٦) أى للفعل، أو معناه.

(٢٠٠) وقولُنا: "بتأوُّل": يُخرِجُ ما مَرَّ من قول الجاهل؛ ولهذا لم يُحْمَلْ نحوُ قولِهِ[1] [من المتقارب]:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الْكَبِيـ ... ـرَ كَـرُّ الْغَـدَاةِ وَمَـرُّ الْعَشِـي

على المجاز؛ ما لم يُعْلَمْ أو يُظَنَّ بأنَّ قائلَهُ لم يُرِدْ ظاهرَهُ؛ كما استُدِلَّ على أنَّ إسناد "مَيَّزَ" في قولِ أبي النَّجْمِ [من الرجز]:

مَـيَّزَ عَنْـهُ قُنْزُعًـا عَـنْ قُـنْزُعِ ... جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي[2]

مجازٌ بقوله عَقِيبَهُ [من الرجز]:

أَفْنَـاهُ قِيـلُ اللـهِ لِلشَّـمْس اطْلُعِـي

(٢٠٣) وأقسامُه أربعةٌ: لأنَّ طَرَفَيْهِ:

إمَّا حقيقتان: نحوُ: أنبتَ الربيعُ البَقْلَ.

أو مجازان: نحوُ: أحيا الأرضَ شَبَابُ الزَّمَان.

أو مختلفان: نحوُ: أنبتَ البقلَ شبابُ الزمان، وأحيا الأرضَ الربيعُ.

(٢٠٣) وهو في القرآنِ كثيرٌ: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾[3]، ﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾[4]، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[5]، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[6]، ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[7].

---

(١) البيت للصلتان العبدي أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص١٤٤ بلا عزو، وعبدالقاهر الجرجاني في أسرار البلاغة ص٢٤٤.

(٢) أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص١٤٥، وفخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز ص١٨٢ وعزاه لأبي النجم وميز عنه: أي عن الرأس. القنزع: الشعر المجتمع في نواحي الرأس. جذب الليالي: أي مضيها واختلافها. أبطئي أو أسرعي: حال من الليالي، على تقدير القول، أي مقولا فيها.

(٣) الأنفال: ٢.

(٤) القصص: ٤.

(٥) الأعراف: ٢٧.

(٦) المزمل: ١٧.

(٧) الزلزلة: ٢.

(٢٠٤) وهو غيرُ مختصٌ بالخبَر، بل يَجْرِى فى الإنشاء؛ نحو ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِى صَرْحًا﴾[١].

(٢٠٤) ولا بدَّ له من قرينةٍ:

لفظيَّة: كما مَرَّ.

أو معنويَّة: كاستحالِة قيامِ المسنَدِ بالمذكورِ:

عقلاً: كقولك: مَحبَّتُكَ جاءَتْ بى إليك.

أو عادَةً: نحوُ: هزَمَ الأميرُ الجُنْدَ.

وكصدورِهِ عن الموحِّدِ فى مثل[من المتقارب]:

أَشَـــابَ الصَّغِــــيرَ...

(٢٠٥) ومعرفةُ حقيقتِه:

إمَّا ظاهرةٌ: كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[٢] أى: فما رَبِحُوا فى تِجَارَتِهِم.

وإمَّا خفيَّةٌ: كما فى قولك: سرَّتْنِى رؤيتُكَ، أى: سرَّنى اللهُ عند رؤيتك، وقولِهِ [من مجزوء الوافر]:

يَزِيـــدُكَ وَجْهُـــهُ حُسْـــنًا إذَا مـــا زِدْتَـــهُ نَظَـــرَا[٣]

أى: يزيُدكَ اللهُ حُسْنًا فى وجهه.

(٢٠٧) وأنكره[٤] السكاكيُّ؛ ذاهبًا إلى: (أنَّ ما مَرَّ ونحوَهُ استعارةٌ بالكناية؛ على أنَّ المرادَ بالربيعِ الفاعلُ الحقيقيُّ؛ بقرينةِ نسبةِ الإنباتِ إليه، وعلى هذا القياسِ غيرُهُ):

وفيه نظَرٌ[٥]:

أ- لأنه يَسْتلزِمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ"عيشَةٍ" فى قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[٦]: صاحِبَهَا؛ كما سيأتى.

- ألاَّ تصحَّ الإضافةُ فى نحو: "نَهَارُهُ صائمٌ"؛ لبطلان إضافةِ الشيْءِ إلى نفسِهِ.

---

(١) غافر: ٣٦.
(٢) البقرة: ١٦.
(٣) البيت لأبى نواس الشاعر، أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص١٧٧ بلا عزو.
(٤) أى أنكر السكاكى المجاز العقلى.
(٥) أى: فيما ذهب إليه السكاكى نظر.
(٦) القارعة: ١٦.

– وألاَّ يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان.
– وأنْ يَتوقَّفَ نحوُ: "أنبتَ الربيعَ البقلُ" على السمع.
واللوازمُ كلُّها منتفيةٌ.
ب– ولأنه يَنتقِضُ بنحوِ: "نهارُهُ صائمٌ"؛ لاشتمالِهِ على ذِكْرِ طَرَفَي التشبيهِ.

أحوالُ المُسْنَدِ إليه[1]

أولاً: حذفُ المسند إليه، وذِكْرُهُ.

حذف المسند إليه:

(٢١١) أما حذفُهُ:

١– لِلاِحترازِ عن العَبَث بناءً على الظاهر.

٢– أو تخييلِ العدولِ إلى أقوى الدليليْنِ من العقل واللفظ؛ كقوله [من الخفيف]:

قَالَ لِي: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ[2]

٣– أو آختبارِ تنبُّهِ السامعِ عند القرينة.

٤– أو مقدارِ تنبُّهه.

٥– أو إيهام صَوْنه عن لسانِك.

٦– أو عكسِهِ.

٧– أو تأتِّي الإنكارِ لدى الحاجةِ.

٨– أو تعيُّنِهِ.

٩– أو ادِّعاءِ التعيُّنِ.

١٠– أو نحوِ ذلك.

ذكر المسند إليه:

(٢١٣) وأمَّا ذِكْرُهُ، فـ:

١–لكونِهِ الأصلَ ولا مُقْتَضِي للعدولِ عنه.

---

(١) المسند اصطلاحًا هو: المتحدث به أو المحمول أو الخبر، والخبر هو: كل ما يصلح أن يخبر به كخبر المبتدأ. والمسند إليه: هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه. ويسمى أيضًا: المحكوم عليه ويسمى العمدة والمتحدث عنه.

(٢) عجزه: سهر دائم وحزنٌ طويل. والبيت في دلائل الإعجاز غير منسوب ١٨٤، والمعاهد (١٠٠/١)، والإيضاح (٥٦،٣٢/١).

٢- أو لِلاِحتياطِ؛ لضعف التعويلِ على القرينة.

٣- أو التنبيهِ على غباوةِ السامع.

٤- أو زيادةِ الإِيضاحِ والتقرير.

٥- أو إظهارِ تعظيمِهِ.

٦- أو إهانتِه.

٧- أو التبرُّك بذكرِهِ.

٨- أو استلذاذِهِ.

٩- أو بسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ؛ نحوُ: ﴿**هي عَصَاى**﴾[1].

ثانيًا: تعريفُ المسند إليه، وتنكيرُه.

أ- تعريف المسند إليه:

تعريفُ المسنَدِ إليه بالإضمار:

(**٢١٤**) وأمَّا تعريفه: (**٢١٤**) فبالإضمار:

١- لأنَّ المقامَ للتكلُّم.

٢- أو الخطاب.

٣- أو الغيبة.

(**٢١٤**) وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن، وقد يترك إلى غيرِهِ؛ ليَعُمَّ كلَّ مخاطب؛ نحوُ: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ**﴾[2] أى: تناهت حالُهُمْ فى الظهورِ؛ فلا يختصُّ بها مخاطَبٌ.

تعريف المسند إليه بالعَلَمية:

(**٢١٥**) وبالعَلَمية:

١-لإحضارهِ بعينه فى ذهن السامعِ ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به؛ نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ**﴾[3].

٢- أو تعظيمٍ.

٣- أو إهانةٍ.

٤- أو كنايةٍ.

٥- أو إيهامِ استلذاذِهِ.

٦- أو التبرُّكِ به.

٧- أو نحوِ ذلك.

---

(١) طه: ١٨.

(٢) السجدة: ١٢.

(٣) الإخلاص: ١.

تعريف المسند إليه بالموصليَّة:

(٢١٧) وبالموصوليَّة:

١- لعدمِ عِلْمِ المخاطَبِ بالأحوال المختصَّةِ به سوى الصِّلَة؛ كقولك: الـذى كـان معنـا أمسِ رجُلٌ عالِمٌ.

٢- أو لاستهجانِ التصريحِ بالاسمِ.

٣- أو زيادةِ التقرير؛ نحوُ: ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[١].

٤- أو التفخيمِ؛ نحوُ: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾[٢].

(٢١٩) ٥- أو تنبيهِ المخاطَبِ على خطأ؛ نحوُ [من الكامل]:

إنَّ الَّذِيـنَ تَرَوْنَهُـمْ إخْوَانَكُـمْ يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا[٣]

٦- أو الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ؛ نحوُ: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ**﴾[٤].

٧- ثم إنَّه ربَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التعريضِ بالتعظيمِ:

لشأنه؛ نحو [من الكامل]:

إنّ الَّذِي سَمَكَ السماءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَـزُّ وَأَطْـوَلُ[٥]

أو شأنِ غيرِهِ نحوُ: ﴿**الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ**﴾[٦].

---

(١) يوسف: ٢٣.

(٢) طه: ٧٨.

(٣) البيت لعبدة بن الطيب، وهو شاعر مخضرم (شعر ٥/ ٤٨)، التبيان (١/١٥٦)، المفضليات (١٤٧) شرح عقود الجمان ص٦٧، معاهد التنصيص (١/١٠٠).

(٤) غافر: ٦.

(٥) البيت للفرزدق، أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص١٦، وهو فـى ديوانـه ص١٥٥، والإيضاح ص١١٧.

(٦) الأعراف: ٩٢.

تعريف المسند إليه بالإشارة:

(٢٢٢) وبالإشارة:

١- لتمييزه أكملَ تمييزٍ؛ نحوُ [من البسيط]:

هَـذَا أَبُـوالصَّقْرِ فَـرْدًا فِـي مَحَاسِـنِهِ   مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّـالِ وَالسَّـلَمِ[١]

٢- أو التعريضِ بغباوةِ السامعِ؛ كقوله [من الطويل]:

أُولَئِكَ آبَـائِي فَجِئْنِـي بِمِثْلِهِـمْ   إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَرِيـرُ الْمَجَـامِعُ[٢]

٣- أو بيانِ حاله في القُرْبِ، أو البُعْدِ، أو التوسُّط؛ كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ.

(٢٢٣) ٤- أو تحقيرِهِ بالقُرْبِ؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾[٣].

٥- أو تعظيمِهِ بالبعد؛ نحو: ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾[٤].

٦- أو تحقيرِهِ؛ كما يقال: ذلك اللعينُ فعَلَ كذا.

(٢٢٤) ٧- أو التنبيهِ عند تعقيبِ المشارِ إليه بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده مِنْ أجلها؛ نحو: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[٥].

تعريف المسند إليه باللام:

(٢٢٤) وباللام:

١- للإشارةِ إلى معهودٍ؛ نحوُ: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾[٦] أي: ليس[٧] الذي طَلَبَتْ كالتي وَهَبْتُ لها.

٢- أو إلى نفسِ الحقيقةِ؛ كقولك: الرجلُ خَيْرٌ من المرأة.

(١) البيت لابن الرومي، وسقط عجزه في بعض النسخ.

(٢) البيت للفرزدق في "ديوانه" (١١/٤١٨)، وأساس البلاغة (جمع)، والإشارات والتنبيهات ١٨٤، والإيضاح (١/١١٩)، (والتبيان) للطيبي (١/١٥٧) بتحقيقي.

(٣) الأنبياء: ٣٦.

(٤) البقرة: ١ - ٢.

(٥) البقرة: ٧.

(٦) آل عمران: ٣٦.

(٧) سقطت (ليس) من ط د/ خفاجي، وأثبتناها من شروح التلخيص، والمقصود (ليس الذكر الذي طلبته امرأة عمران كالأنثى التي وهبت لها).

٣- وقد يأتى لواحدٍ باعتبارِ عَهْدِيَّته فى الذهن؛ كقولك:"ادخُل السوقَ"؛ حيثُ لا عهد، وهذا فى المعنى كالنَّكِرة.

٤- وقد يفيدُ الاستغراقَ(١)؛ نحوُ: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِى خُسْرٍ﴾(٢) وهو ضَرْبان:

- حقيقيٌّ؛ نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾(٣) أى: كلِّ غَيْبٍ وشهادة.

- وعُرْفيٌّ؛ نحوُ: جمعَ الأميرُ الصَّاغَةَ، أى: صاغةَ بلدِهِ أو مَمْلكتِهِ.

(٢٢٩) واستغراقُ المفرَدِ أشمَلُ؛ بدليلِ صحةِ: "لا رجالَ فى الدار": إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، دون: "لا رَجُلَ".

(٢٣٣) ولا تنافى بين الاستغراقِ وإفرادِ الاسمِ؛ لأنَّ الحرفَ إنما يدخُلُ عليه مجرَّدًا عن معنى الوَحْدة،، ولأنه بمعنَى كلِّ فردٍ لا مجموعِ الأفراد؛ ولهذا امتنَعَ وصفُهُ بنعتِ الجَمْع.

تعريف المسند إليه بالإضافة:

(٢٣٣) وبالإضافةِ:

١- لأنها أخصرُ طريقٍ (إلى إحضارِ المسنَدِ إليه)(٤)؛ نحو [من الطويل]

هَوَاى مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُصْعِدٌ(٥) ....

٢- أو تَضَمُّنِها تعظيمًا لشأنِ المضافِ إليه، أو المضافِ، أو غيرِهما؛ كقولك: عَبْدِى حَضَرَ، وعبدُ الخليفة رَكِبَ، وعَبْدُ السلطانِ عندى،

٣- أو تحقيرًا؛ نحوُ: وَلَدُ الحَجَّامِ حاضرٌ.

ب- تنكير المسند إليه

(٢٣٤) وأمَّا تنكيرُهُ فـ:

١- للإفراد؛ نحوُ: ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾(٦).

---

(١) أى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة.

(٢) العصر: ٢.

(٣) السجدة: ٦.

(٤) هذه الجملة غير موجودة فى النسخ المطبوعة، بين أيدينا، وأثبتناها من ط د/ خفاجى.

(٥) البيت لجعفر بن علبة، عجزه: (جنيب وجثمانى بمكة موثق). المصعد: المبعد الذاهب فى الأرض. الجنيب: المجنوب المستتبع. الجثمان: الشخص. الموثق: المقيد.

(٦) القصص: ٢٠.

٢- أو النوعيَّةِ؛ نحوُ: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾[١].

٣- أو التعظيم.

٤- أو التحقيرِ؛ كقوله [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يشينُهُ ... وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ[٢]

٥- أو التكثيرِ؛ كقولهم: إنَّ له لإبلاً، وإنَّ له لَغَنَمًا.

٦- أو التقليلِ؛ نحوُ: ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾[٣].

٧- وقد جاء للتعظيمِ والتكثيرِ؛ نحـوُ: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾[٤] أي: ذوو عددٍ كثيرٍ، وآياتٍ عِظَامٍ.

(٢٣٦) ومِنْ تنكيرِ غيرِهِ:

١- للإفرادِ أو النوعيَّة؛ نحوُ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[٥].

٢- وللتعظيم؛ نحوُ: ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[٦].

٣- وللتحقير؛ نحوُ: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾[٧].

ثالثًا: إتباعُ المسند إليه، وعدمُهُ

وصفُ المسنَدِ إليه:

(٢٣٧) وأمَّا وصفُهُ، فلكونِهِ:

١- مبيِّنًا له، كاشفًا عن معناه؛ كقولك: الجسمُ الطويلُ العريضُ العميقُ يَحْتَاجُ إلى فراغٍ يَشْغَلُهُ، ونحوُهُ في الكشفِ: قولُهُ [من المنسرح]:

---

(١) البقرة: ٧.

(٢) البيت لأبي السمط حفيد مروان بن أبي حفصة.

(٣) التوبة: ٧٢.

(٤) فاطر: ٤.

(٥) النور: ٤.

(٦) البقرة: ٢٧٩.

(٧) الجاثية: ٣٢.

الأَلْمَعِيُّ الَّـذِى يَظُـنُّ بـكَ الـظْ   ظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَـمِعَا[1]

٢- أو مخصِّصًا؛ نحو: زيدٌ التاجرُ عندنا.

٣- أو مَدْحًا أو ذمًّا؛ نحوُ جاءنى زيدٌ العالمُ أو[2] الجاهلُ؛ حيثُ يتعيَّنُ الموصوفُ قبل ذكره.

٤- أو تأكيدًا؛ نحوُ: أَمْسِ الدابرُ كان يومًا عظيمًا.

توكيد المسند إليه:

(٢٤٠) وأمَّا توكيدُهُ، فـ:

١- للتقرير.

٢- أو لدفعِ توهُّمِ التجوُّزِ، أو السهوِ، أو عدمِ الشمول.

بيان المسند إليه:

(٢٤٣) وأمَّا بيانُهُ، فـ:

- لإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ به؛ نحوُ: قَدِمَ صديقُكَ خالدٌ.

الإبدال من المسند اليه:

(٢٤٥) وأمَّا الإبدالُ منه، فـ:

- لزيادة التقرير، نحوُ: جاءنى أخوك زيدٌ، وجاء القومُ أكثرُهُمْ، وسُلِبَ عَمْرٌو[3] ثَوْبُهُ.

العطف على المسنَدِ إليه:

(٢٤٧) وأمَّا العطفُ، فـ:

١- لتفصيلِ المسنَدِ إليه مع اختصارٍ، نحوُ: جاءنى زيدٌ وعمرٌو.

٢- أو المسنَد كذلك؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ فعمرٌو، أو ثُمَّ عمرٌو، أو جاءنى القومُ حتى خالدٌ.

٣- أو رَدِّ السامعِ إلى الصواب؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ لا عمرٌو.

---

(١) البيت لأوس بن حجر الشاعر الجاهلى فى ديوانه ص٥٣، أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص٢٢، والإيضاح ص١٣٠ والألمعى: الذكى المتوقد، والبيت من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلدة الأسدى.

(٢) سقطت (أو) من ط د/ خفاجى.

(٣) فى طبعة د/ خفاجى (سلب عمر وزيد) هكذا وهذا خطأ، والصواب ما أثبتناه، وانظر ط الحلبي/ ص٦٢٧.

٤- أو صَرْفِ الحكمِ إلى آخر؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ بل عمرٌو، وما جاءنى عمرٌو بل زيدٌ.
٥- أو الشكِّ أو التشكيكِ للسامعِ[١]؛ نحوُ: جاءنى زيدٌ أو عمرٌو.

فصل[٢] المسنَدِ إليه:

(٢٥٠) وأما فصلُهُ، فـ:

- لتخصيصِهِ بالمسنَدِ.

---

(١) سقطت من ط د/ خفاجى.

(٢) أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل.

رابعًا: تقديمُ المسنَدِ إليه، وتأخيرُهُ:

تقديمُ المسنَدِ إليه:

(**٢٥٢**) وأما تقديمُهُ: فلكون ذِكْرِهِ أهَمَّ:

١- إمَّا لأنه الأصل ولا مقتضِي للعدولِ عنه.

٢- وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ فى ذِهْنِ السامع؛ لأنَّ فى المبتدأ تشويقًا إليه؛ كقوله[1] [من الخفيف]:

وَالَّــذِى حَــارَتِ الْبَرِيَّــةُ فِيــهِ حَيَــوَانٌ مُسْــتَحْدَثٌ مِــنْ جَمَــادِ

٣- وإمَّا لتعجيلِ المَسَرَّة أو المَسَاءةِ؛ للتفاؤُل أو التطيُّر؛ نحوُ: سَعْدٌ فى دارك، والسَّفَّاحُ فى دارِ صديقك.

٤- وإمَّا لإيهامِ:

- أنه لا يزولُ عن الخاطِرِ.
- أو أنه لا يُسْتَلَذُّ إلاَّ به.

(**٢٥٤**) وإمَّا لنحوِ ذلك.

رأى عبدالقاهر:

(**٢٥٥**) قال عبدالقاهر: "وقد يقَدَّمُ ليفيدَ تخصيصَهُ بـالخبرِ الفعلى إن ولِىَ حرفَ النفي؛ نحوُ: ما أنا قُلْتُ هذا، أى: لم أَقُلْهُ مع أنه مَقُولُ غيري؛ ولهذا لم يصحَّ: (ما أنا قلتُ ولا غيري)، ولا: (ما أنا رأيتُ أحدًا) ولا: (ما أنا ضَرَبْتُ إلا زيدًا)؛ وإلاَّ فقد يأتى للتخصيص؛ رَدًّا على من زعَمَ انفرادَ غيرِهِ به، أو مشاركَتَهُ فيه؛ نحوُ: (أنا سعَيْتُ فى حاجتك).

ويؤكَّد على الأوَّل بنحو "لا غَيْرى، وعلى الثانى بنحو: "وَحْدِي". وقد يأتى لتقويةِ الحكم؛ نحوُ: (هو يُعْطِى الجزيلَ)، وكذا إذا كان الفعلُ منفيًّا؛ نحوُ: (أنتَ لا تَكْذِبُ)؛ فإنه أشدُّ لِنَفْى الكذبِ من: (لا تَكْذِبُ)، وكذا مِنْ: (لا تَكْذِبُ أنتَ)؛ لأنه لتأكيدِ المحكومِ عليه لا الحُكْمِ.

وإن بُنِىَ الفعلُ على منكَّرٍ، أفاد تخصيصَ الجِنْسِ أو الواحدِ به؛ نحوُ: رجلٌ جاءنى، أى: لا امرأةٌ، ولا رجلان".

---

(١) البيت للمعرّى، فى داليته المشهورة بسقط الزند ٢/١٠٠٤، والإيضاح ص١٣٥، والمصباح ص١٥.

رأى السكاكى:

(**٢٦٤**) ووافقه السَّكَّاكيُّ على ذلك؛ إلا أنه قال: "التقديمُ يفيدُ الإختصاصَ إنْ:

١- جاز تقديرُ كونِهِ[١] فى الأصلِ مؤخَّرًا على أنه فاعلٌ معنًى فقط؛ نحوُ: (أنا قمت).

٢- وقُدِّرَ[٢].

وإلاَّ فلا يفيد إلا تقوِّى الحكمِ، سواءٌ جاز كما مر ولم يقدَّرْ، أو لم يجُزْ؛ نحوُ: "زيد قام".

واستثْنَى المنكَّر، بجعْلِه من باب: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[٣] أى: على القول بالإبدال من الضمير؛ لئلا ينتفى التخصيصُ إذ لا سبَبَ له سواه؛ بخلاف المُعَرَّفِ.

(**٢٦٦**) ثم قال: "وشرطه ألاَّ يَمنَعَ من التخصيصِ مانعٌ؛ كقولنا: "رجلٌ جاءني" على ما مَرَّ، دون قولهم: "شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ":

أمَّا على التقدير الأول[٤]: فلامتناعِ أن يرادَ: المُهِرُّ شرٌّ لا خيرٌ.

وأمَّا على الثاني[٥]: فَلِنُبُوِّهِ عن مَظَانِّ استعماله.

وإذ قد صرَّح الأئمةُ بتخصيصه، حيث تأَوّلوه بـ: (ما أهَّر ذا نابٍ إلا شرٌّ)-: فالوجْهُ تفظيع شأن الشرِّ بتنكيره":

(**٢٦٧**) **وفيه نظر**:

١- إذِ الفاعلُ اللفظى والمعنوى سواءٌ فى امتناع التقديمِ، ما بَقِيَا على حالهما؛ فتجويزُ تقديمِ المعنوى دون اللفظى تحكُّمٌ.

٢- ثم لا نسلِّم انتفاءَ التخصيصِ لولا تقديرُ التقديم؛ لحصولِهِ بغيره؛ كما ذَكَره.

---

(١) أى المسند إليه.

(٢) السعد: التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه (أى المسند إليه) فى الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (لا لفظا) نحو أنا قمت (فإنه يجوز أن يقدر أن أصله: قمت أنا فاعلاً معنى تأكيدًا لفظًا) وقدر (عطف على جاز يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير، والآخر أن يعتبر ذلك، أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرًا).

(٣) الأنبياء: ٣.

(٤) يعنى تخصيص الجنس.

(٥) يعنى تخصيص الواحد.

٣- ثم لا نسلِّم امتناعَ أن يرادَ: "المُهرُّ شرٌّ لا خيرٌ".

(**٢٦٩**) **ثم قال**: "ويقرُبُ مِنْ (هو قامَ): (زيدٌ قائمٌ) في التقوِّي؛ لتضمُّنه الضميرَ، وشبَّهَهُ[١] بالخالي عنه[٢]: من جهةِ عدمِ تغيُّرِهِ في التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبةِ؛ ولهذا لم يُحْكَمْ بأنه جملةٌ، ولا عوملَ معاملتَها في البناء".

(**٢٧٠**) وممَّا يُرَى تقديمُهُ كاللازم: لفظُ "مِثْل" و"غَيْر" في نحو: (مثْلُكَ لا يَبْخَلُ)، و: (غيرُكَ لا يَجُود) بمعنَى: أنتَ لا تبخَلُ، و(أنتَ تجود) من غير إرادةِ تعريضٍ لغير المخاطَب[٣]، لكونه أعوَنَ على المرادِ[٤] بهما.

(**٢٧٢**) قيل: وقد يقدَّم؛ لأنه دالٌّ على العموم؛ نحوُ: (كلُّ إنسان لم يَقُمْ)؛ بخلافِ ما لو أُخِّرَ؛ نحوُ: (لم يقُمْ كلُّ إنسان)؛ فإنه يفيدُ نفي الحُكْم عن جملة الأفراد، لا عن كلِّ فرد؛ وذلك لئلا يلزَمَ ترجيحُ التأكيد على التأسيسِ؛ لأن الموجَبَةَ المُهْمَلَةَ المعدولةَ المحمولِ في قوَّة السالبةِ الجزئيَّةِ المستلزمَةِ نفْي الحكمِ عن الجملة دون كُلِّ فرد، والسالبةَ المهمَلَةَ في قوةِ السالبةِ الكليَّةِ المقتضيةِ للنفْي عن كلِّ فرد؛ لورودِ موضوعِهَا في سياق النفي:

(**٢٧٤**) **وفيه نظر**:

١- لأنَّ النفي عن الجملةِ في الصورةِ الأولى[٥]، وعن كلِّ فردٍ في الثانية[٦]: إنما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيفَ إليه "كُل"[٧]، وقد زال ذلك الإسنادُ؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا.

---

(١) أي السكاكي.

(٢) أي عن الضمير.

(٣) لغير المخاطب هكذا في بعض النسخ، وفي البعض الآخر بغير المخاطب بالباء، والمراد أنه لا يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب أو غير مماثل بل المراد نفي البخل عنه على طريق الكناية.

(٤) أي بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التي هي أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك.

(٥) وهي كل إنسان لم يقم.

(٦) وهي لم يقم كل إنسان.

(٧) وهو لفظ إنسان.

٢- ولأنَّ الثانيةَ[١] إذا أفادت النفى عن كل فرد، فقد أفادتِ النفْى عن الجملة، فإذا حُمِلَتْ على الثانى لا يكونُ "كلُّ"[٢] تأسيسًا، ولأنَّ النكرةَ المنفيَّةَ إذا عمَّتْ، كان قولنا "لم يقمْ إنسانٌ" كليةً لا مُهْمَلَةً.

(٢٧٧) وقال عبدالقاهر: "إنْ كانتْ كلمة "كُلٌّ" داخلةً فى حيِّز النفى بأنْ أُخِّرَتْ عن أداته؛ نحوُ [من البسيط]":

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى الْمَرْءُ يُدْرِكُهُ[٣] ...

أو معمولةً للفعلِ المنفيِّ؛ نحوُ: "ما جاءنى القومُ كلُّهم"، أو: "ما جاءنى كُلُّ القوم"، أو: "لم آخُذْ كُلَّ الدراهم"، أو: "كُلَّ الدراهمِ لم آخُذْ"-: توجَّه النفْى إلى الشمول خاصَّةً، وأفاد ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعضٍ، أو تعلُّقَهُ به.

وإلاَّ عَمَّ: كقولِ النبى ﷺ لمَّا قال له ذو اليَدَيْنِ[٤]: أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ؟! -:"كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ"[٥]، وعليه قولُهُ [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِى ... عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ[٦]

تأخيرُ المسنَدِ إليه:

(٢٨١) وأمَّا تأخيرُهُ: فلاقتضاءِ المَقامِ تقديمَ المسنَد.

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظاهر:

(٢٨١) هذا كلُّه مقتضَى الظاهرِ؛ وقد يُخْرَجُ الكلامُ على خلافه:

أ- فيوضَعُ المضمَرُ موضعَ المظهَرِ؛ كقولِهِمْ: (نِعْمَ رجلاً) مكانَ: (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ) فى

---

(١) وهى لم يقم كل إنسان.

(٢) فى بعض النسخ؛ حذفت "كل".

(٣) عجز البيت للمتنبى، وعجزه:

تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

(٤) أحد الصحابة.

(٥) الحديث أخرجاه فى الصحيحين، البخارى فى الصلاة ٨٨، ومسلم فى المساجد ٩٧، ٩٨ وغيرهما.

(٦) البيت لأبى النجم الراجز المشهور وهو فى المصباح ص١٤٤.

أحد القولَيْن (١)، وقولِهِمْ: (هو أو هى زيدٌ عالمٌ) مكانَ الشأنِ أو القصةِ؛ لِيَتمكَّنَ ما يَعْقُبُهُ فى ذِهْنِ السامعِ؛ لأنه إذا لم يَفْهَمْ منه معنًى، انتظَرَهُ.

(٢٨٣) وقد يُعْكَسُ:

أ- فإنْ كان(٢) اسمَ إشارةٍ، فـ:

١- لِكَمَالِ العنايةِ بتمييزِهِ(٣)؛ لاختصاصِهِ بحُكْمٍ بديعٍ؛ كقوله(٤) [من البسيط]:

كَمْ عاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَــتْ مَذَاهِبُـهُ ... وَجَاهِلٍ جَــاهِلٍ تَلْقَـاهُ مَرْزُوقَـا!

هَذَا الَّذِى تَرَكَ الأَوهَامَ حَائِرَةً ... وَصَيَّرَ الْعَالِمَ النِّحْرِيــرَ زِنْدِيقَـا!

٢- أو التهكُّمِ بالسامعِ، كما إذا كان فاقِدَ البصرِ.

٣- أو النداءِ على كمالِ بلادتِهِ.

٤- أو فطانتِهِ.

٥- أو ادِّعاءِ كمالِ ظهورِهِ(٥)؛ وعليه(٦) مِنْ غيرِ هذا الباب(٧) [من الطويل]:

تَعَالَلْتِ كَىْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ ... تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بذلِكِ(٨)

(٢٨٥) ب- وإنْ كان غيرَهُ، فـ:

١- لزيادة التمكيـن، نحوُ: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾(٩)، ونظيرُهُ مِـنْ غيره(١٠):

---

(١) وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، لا على رأى من يجعلـه مبتدأ، ونعم رجلاً خبر.

(٢) أى المظهر الذى وضع موضع المضمر.

(٣) أى تميز المسند إليه.

(٤) البيتان لابن الراوندى الزنديق أوردهما بدرالدين بن مالك فى المصبـاح ص٢٩، وقد أورد الإمام الطيبى فى التبيان فى جوابه بيتين لطيفين هما:

كم من أديب فهم قلبه ... مستكمل العقل مقل عديم

ومن جاهل مكثر ماله ... ذلك تقدير العزيز العليم

انظر التبيان للطيبى بتحقيقى (١/١٥٨) ط المكتبة التجارية، مكة.

(٥) أى ظهور المشار إليه.

(٦) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور.

(٧) أى باب المسند إليه.

(٨) البيت لابن الدمينة، فى ديوانه ص١٦، وأورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص٢٩.

(٩) سورة الإخلاص: ١-٢.

(١٠) ... قوله تعالى "قل هو الله أحد ... [illegible]

﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾[1].

٢- أو إدخالِ الرَّوْعِ فى ضمير السامعِ وتربيةِ المهابة.

٣- أو تقويةِ داعى المأمور.

مثالُهُما: قولُ الخلفاء: أَمِيرُ المؤمنين يَأْمُرُكَ بكذا، وعليه مِنْ غيره[2]: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾[3].

٤- أو الاستعطافِ؛ كقوله[4] [من الوافر]:

إلهى عَبْدُكَ الْعَاصِى أَتَاكَا ......

(**٢٨٦**) **السكاكىُّ**: هذا غيرُ مختَصٍّ بالمسنَدِ إليه، ولا بهـذا القـدر، بـل كُـلٌّ مـن التكلُّـمِ والخطـابِ والغَيْبـةِ مطلقًـا[5]: يُنْقَـلُ إلـى الآخـر، ويسـمَّى هـذا النقـلُ التفاتًـا؛ كقولـه[6] [مـن المتقارب]:

تَطَـاوَلَ لَيْلُـكَ بِـالأَثْمُدِ.....

(**٢٨٦**) والمشهور[7]: أنَّ الالتفاتَ هو التعبيرُ عن معنًى بطريقٍ من الثلاثـةِ بعـد التعبيرِ عنـه بآخَرَ منها، وهذا أخَصُّ:

مثـال الالتفـات مـن التكلُّـم إلـى الخطـاب: ﴿وَمَـا لِـى لاَ أَعْبُـدُ الَّـذِى فَطَرَنِـى وَإِلَيْـهِ تُرْجَعُونَ﴾[8].

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٥

(٢) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غير باب المسند إليه.

(٣) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٤) ينسب البيت لرابعة العدوية وقيل: لإبراهيم بن أدهم وعجزه: مقرًّا بالذنوب وقد دعاكا. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٥٥، وبدر الدين بن مالك فى المصباح ص٣٠.

(٥) أى وسواء كان فى المسند إليه أو غيره وسـواء كـان كـل منهـا واردة فـى الكـلام أو كـان مقتضى الظاهر إيراده.

(٦) هو لامرئ القيس فى ديوانه ٣٤٤، والإيضاح ص١٩٥، والمصباح ص٣٥. والأثمد موضع، بفتح الهمزة وضم الميم، وعجزه: ونام الخلى ولم ترقد.

(٧) هذا مذهب الجمهور.

(٨) سورة [illegible]

وإلى الغَيْبة: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[1].

(٢٩١) ومن الخطاب إلى التكلم [من الطويل]:

طَحَا بكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ ... بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ

تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا ... وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ[2]

وإلى الغيبة: ﴿حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾[3].

(٢٩١) ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾[4] وإلى الخطاب: ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[5].

(٢٩٣) ووجهُهُ[6]: أنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ: كان أحسَنَ تطريةً[7] لنشاطِ السامعِ، وأكثَرَ إيقاظًا للإصغاءِ إليه؛ وقد تختصُّ مواقعُهُ بلطائفَ كما في الفاتحةِ؛ فإن العبد إذا ذكَرَ الحقيقَ بالحمد عن قلب حاضر، يجدُ من نفسه محرِّكًا للإقبال عليه، وكلما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظام، قَوِيَ ذلك المحرِّكُ إلى أن يئول الأمرُ إلى خاتمتها المفيدة: أنه مالكُ الأمرِ كله في يومِ الجزاء، فحينئذ: يوجبُ الإقبال عليه، والخطاب بتخصيصِهِ بغاية الخضوع، والاستعانةِ في المهمَّات.

(٢٩٤) ومِنْ **خلاف المقتضى**: المخاطَبِ بغير ما يَترقَّبُ بحمل كلامِهِ على خلاف مرادِهِ، تَنْبيهًا على أنه هو الأَوْلَى بالقصد؛ كقولِ القَبَعْثَرى للحَجَّاج – وقد قال له متوعِّدًا: "لأَحْمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَم!"-: "مِثْلُ الأمير يَحْمِلُ على الأدهَمِ والأشهَبِ!"[8] أي: مَنْ كان مِثْلَ

(١) سورة الكوثر: ١-٢.

(٢) البيتان لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص٣٣، والمصباح ص٣٢، والإيضاح ص١٥٨، طحا: ذهب وبعد. الولي: القرب.

(٣) يونس: ٢٢.

(٤) فاطر: ٩.

(٥) الفاتحة: ٤ – ٥.

(٦) وجه حسن الالتفات.

(٧) أي تجديدًا وإحداثًا.

(٨) فحمل الأدهم في كلام الحجاج على الفرس الأدهم – وهو الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه – وضم إليه الأشهب أي الذي غلب بياضه حتى ذهب سواده، ومراد الحجاج إنما هو القيد، فنبه القبعثري على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير.

الأميرِ فى السلطانِ وبَسْطةِ اليدِ، فجديرٌ بأنْ يُصْفِدَ لا أنْ يَصْفِدَ[1].

(**٢٩٥**) أو السائل بغير ما يتطلَّبُ؛ بتنزيلِ سؤالِهِ مَنْزلةَ غيره؛ تنبيهًا على أنه الأَوْلَى بحالِهِ، أو المُهِمُّ له؛ كقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾[3].

(**٢٩٦**) ومنه: التعبيرُ عن المستقبَلِ بلفظِ الماضِي؛ تنبيهًا على تحقُّقِ وقوعه؛ نحوُ: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ**﴾[4]، ومِثْلُه: ﴿**وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ**﴾[5] ونحوُهُ: ﴿**ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ**﴾[6].

(**٢٩٧**) **ومنه:** القَلْبُ[7]؛ نحوُ: عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ.

وقَبِلَهُ السكاكيُّ مطلقًا.

وردَّه غيره مطلقًا.

(**٢٩٨**) والحق: أنه إنْ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا، قُبِلَ؛ كقوله [من الرجز]:

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ[8]

أى: لونُها.

وإلا رُدَّ؛ كقوله [من الوافر]:

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا[9]

---

(١) يصفد كيكرم: بمعنى يعطى، ويصفد كيضرب بمعنى يقيد لكنه فى ط الحلبى: "فجدير بأن يُصْعِدَ لا أن يُصْفِدَ" فليراجع!.

(٢) سورة البقرة: ١٧٩.

(٣) سورة البقرة: ٢١٥.

(٤) سورة الزمر: ٦٨.

(٥) سورة الذاريات: ٦.

(٦) سورة هود: ١٠٣.

(٧) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه.

(٨) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص٣، والمصباح ص٤٢، والإيضاح ص١٦٥، والإشارات ص٩٥. المهمه: المفازة. مغبرة: مملوءة بالغبرة. أرجاؤه: أطرافه ونواحيه.

(٩) البيت للقطامى الشاعر فى ديوانه ص٤٦، والمصباح ص٤١، والإيضاح ص١٦٦، وصدره: فلما أن جرى سمن عليها. الفدن: القصر، السياع: الطين بالتبن: والمعنى: كما طينت الفدن بالسياع

أحوالُ المسنَدِ

ترك المسند:

(٣٠١) أما تركُهُ: فلِما مَرَّ[١]؛ كقولِهِ[٢] [من الطويل]:

فَــإنِّى وَقَيَّــارٌ بهَــا لَغَريــبُ

وقولِهِ[٣] [من المنسرح]:

نَحن بمَا عِنْدَنَا وَأَنْـتَ بمَـا عِنْـدَكَ رَاض والـرَّأْىُ مُخْتَلـفُ

وقولِكَ: زيدٌ منطلِقٌ وعمرٌو، وقولِكَ: خرَجْتُ فإذا زيدٌ.

وقولِهِ[٤] [من المنسرح]:

إنَّ مَحَــلاًّ وإنَّ مُرْتحَــلاَ......

أى: إنَّ لنا فى الدنيا، وإنَّ لنا عنها.

وقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾[٥].

وقولُهُ تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾[٦] يحتمل الأمرين، أى: أجمَلُ، أو فأمرِى،

(٣٠٦) ولابدَّ من قرينةٍ: كوقوعِ الكلام جوابًا لسؤال محقَّق؛ نحوُ: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾[٧]، أو مقدَّر؛ نحوُ [من الطويل]:

لِيُبْكَ يَزيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ.......

---

(١) أى فى حذف المسند إليه.

(٢) هو لضابىء بن الحرث البرجمى وصدر البيت: ومن يك أمسى بالمدينة رحله. وقيار: اسم فرس أو جمل للشاعر.

(٣) البيت لقيس بن الخطيم. فى لسان العرب (قعد)، وخزانة الأدب ٢٩٥/١٠.

(٤) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٣، وعجزه: "وإن فى السفر إذ مضوا مهلا".

(٥) سورة الإسراء : ١٠٠.

(٦) يوسف: ١٨.

(٧) لقمان: ٢٥.

وفضلُهُ على خلافه[1]: بتكرُّرِ الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً، وبوقوع نحوِ "يزيد" غيرَ فضلة، وبكونِ معرفةِ الفاعلِ كحصولِ نِعمةٍ غيرِ مترقَّبةٍ؛ لأنَّ أوَّل الكلام غيرُ مطمِعٍ في ذكره.

ذكر المسند:

وأما ذِكْرُهُ:

(٣٠٨) فلما مرَّ[2]، أو أن يتعيَّنَ كونه اسمًا أو فعلاً.

(٣٠٩) وأما إفرادُهُ:

فلكونِهِ غيرَ سببي مع عدم إفادةِ تقوِّي الحكم، والمراد بالسببي نحوُ: زيدٌ أبوهُ منطلقٌ.

(٣١٢) وأما كونه فعلاً:

فللتقييد بأحدِ الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه، مع إفادة التجدُّد، كقوله [من الكامل]:

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ[3]؟

(٣١٣) وأمَّا كونه اسمًا:

فلإفادة[4] عدمهما؛ كقوله [من البسيط]:

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنطَلِقُ[5]

(٣١٤) وأما تقييد الفعلِ بمفعولٍ ونحوِهِ:

فلتربية الفائدة.

والمقيَّدُ: في نحو: (كان زيد منطلقًا) هو (منطلقًا)، لا (كان).

---

(١) أي رجحان نحو (ليبك يزيد ضارع مبنيًا للمفعول على خلافه يعني ليبك يزيد ضارعٌ مبنيًّا للفاعل ناصبًا ليزيد ورافعًا لضارع).

(٢) أي: وأما ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند إليه.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٥٦ وهو لطريف بن تميم العنبري. عريف القوم: رئيسهم أو القيم بأمرهم. يتوسم: يتأمل.

(٤) أي عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعني لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق ...

(٥) البيت للنضر بن جؤية، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ...

وأما تركه[١]:

فلمانعٍ منها[٢].

(٣١٥) وأما تقييده بالشرط:

فلاِعتباراتٍ لا تعرفُ إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل، وقد بُيِّنَ ذلك في علم النحو، ولكنْ لابُدَّ من النظر -ههنا- في: "إنْ"، و"إذا"، و"لَوْ":

فـ "إنْ" و"إذا": للشرط في الاستقبال؛ لكنْ أصلُ (إنْ) عدمُ الجزمِ بوقوع الشرط، وأصل (إذا) الجزمُ بوقوعِهِ، ولذلك كان النادرُ مَوْقِعًا لـ"إنْ"، وغَلَبَ لفظُ الماضي مع "إذا"؛ نحوُ: ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ**﴾[٣] لأن المراد الحسنة المطلقة؛ ولهذا عُرِّفتْ تعريفَ الجنس، والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها؛ ولهذا نُكِّرَتْ.

(٣٢٠) وقد تستعمل (إنْ) في الجزم تجاهلاً، أو لعدم جزمِ المخاطَبِ؛ كقولك لمن يكذّبك: "إنْ صَدَقْتُ، فماذا تفعَلُ؟"، أو لتنزيله منزلةَ الجاهلِ؛ لمخالفتِهِ مقتضى العلم، أو التوبيخِ وتصويرِ أنَّ المقامَ -لاشتماله على ما يقلَعُ الشرطَ عن أصلِهِ - لا يصلُحُ إلا لفرضه، كما يُفْرَضُ المحال؛ نحو: ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ**﴾[٤] فيمن قرأَ (إنْ) بالكسر، أو تغليبِ غيرِ المتصِفِ به على المتصِفِ به، وقولُهُ تعالى: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾[٥] يحتملُها.

(٣٢٣) والتغليبُ يجرى في فنون كثيرة؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾[٦]، وقولِهِ تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾[٧]، ومنه: أبوان، ونحوُهُ.

(٣٢٦) ولكونهما لتعليق أمر بغيره في الاِستقبالِ كان كلٌّ من جملتَى كُلٍّ فعلية استقبالية، ولا يخالَفَ ذلك لفظًا إلا لِنكتةٍ؛ كإبرازِ غيرِ الحاصلِ في معرض الحاصلِ لقوَّة الأسباب، أو

---

(١) أى ترك التقييد.

(٢) أى من تربية الفائدة.

(٣) الأعراف: ١٣١.

(٤) الزخرف: ٥.

(٥) البقرة: ٢٣.

(٦) التحريم: ١١.

(٧) النمل: ٥٥.

كونِ ما هو للوقوعِ كالواقع، أو التفاؤل، أو إظهارِ الرغبة فى وقوعِهِ؛ نحو: "إنْ ظَفِرْتُ بحُسْنِ العاقبةِ فهو المرامُ"؛ فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمَتْ رغبته فى حصول أمر، يكثُرُ تصوُّرُهُ إياه، فربَّما يخيَّل إليه حاصلاً؛ وعليه: ﴿إنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾[1].

السكاكى: أو للتعريض؛ نحو: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾[2]، ونظيرُهُ فى التعريض: ﴿وَمَا لِى لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى﴾[3] أى: وما لكم لا تعبُدُونَ الذى فطركم؛ بدليل: ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾، ووجهُ حسنِهِ: إسماعُ المخاطَبين الحقَّ على وَجْهٍ لا يَزيدُ غضبَهُمْ، وهو تركُ التصريح بِنِسْبَتِهم إلى الباطل، ويُعينُ على قَبوله؛ لكونه أدخَلَ فى إمحاضِ النصحِ حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه.

(٣٣٣) و(لو): للشرط فى الماضى، مع القطع بانتفاء الشرط؛ فيلزم، عدمُ الثبوتِ والمضى فِى جملتَيْها؛ فدخولُها على المضارع فى نحو: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[4]، لِقَصْدِ استمرار الفعلِ فيما مضَى وقتًا فوقتًا؛ كما فى قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[5] وفى نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[6]؛ لتنزيله منزلة الماضي؛ لصدوره عمن لا خلاف فى إخباره؛ كما فى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7]، أو لاستحضارِ الصورةِ؛ كما فى قوله تعالى: ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾[8] استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالَّة على القدرة الباهرة.

(٣٤٢) وأما تنكيره:

فلإرادة عدم الحصر والعهد؛ كقولك: زيد كاتبٌ، وعمرو شاعر، أو للتفخيمِ؛ نحوُ: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾[9]، أو للتحقير[10].

---

(١) النور: ٣٣.
(٢) الزمر: ٦٥.
(٣) يس: ٢٢.
(٤) الحجرات: ٧.
(٥) البقرة: ١٥.
(٦) الأنعام: ٢٧.
(٧) الحجر: ٢.
(٨) الروم: ٤٨.
(٩) البقرة: ٣.
(١٠) نحو: ما زيد شيئًا.

(٣٤٣) وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف:

فلكون الفائدةِ أتمَّ؛ كما مر.

وأما تركه:

فظاهرٌ ممَّا سبق.

(٣٤٤) وأما تعريفه:

فلإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخَرَ مثلِه، أو لازمَ حكمٍ كذلك[1]؛ نحوُ: "زيدٌ أخوك، وعمرٌو المنطلق" باعتبار تعريف العهد أو الجنس، وعكسهما[2].

والثاني[3]: قد يفيد قصرَ الجنس على شيء تحقيقًا؛ نحو: زيدٌ الأميرُ، أو مبالغةً لكماله فيه؛ نحوُ: عمرٌو الشجاعُ.

(٣٥٠) وقيل: الاسمُ متعيِّنٌ للابتداء؛ لدلالته على الذات، والصفةُ للخبريَّة؛ لدلالتها على أمر نسبي:

ورُدَّ بأنَّ المعنى: الشخصُ الذي له الصفةُ صاحبُ الاسم.

(٣٥٠) وأما كونُه جملة:

فللتقوِّي، أو لكونه سببًا، كما مر.

واسميَّتها وفعليَّتها وشرطيَّتها: لما مرَّ[4].

وظرفيَّتها: لاختصار الفعلية؛ إذْ هي مقدَّرةٌ بالفعل؛ على الأصح.

(٣٥٣) وأما تأخيره:

فلأنَّ ذكر المسندِ إليه أهمُّ؛ كما مر.

(٣٥٣) وأما تقديمه:

فلتخصيصه[5] بالمسند إليه؛ نحوُ: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾[6] أي: بخلاف خمور الدنيا؛ ولهذا لم

---

(١) أي: على أمر معلوم بآخر مثله.

(٢) أي: عكس المثالين المذكورين وهما: أخوك زيد والمنطلق عمرو.

(٣) يعني: اعتبار تعريف الجنس.

(٤) يعني: أن كون المسند جملة للسببيّة أو للتقوى، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت وكونها فعلية للتجدد والحدوث والدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه. وكونها شرطية للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط.

(٥) أي: لقصر المسند إليه على المسند.

(٦) الصافات: ٤٧.

يقدَّم الظرفُ في نحو: ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾[1]؛ لئلا يفيد ثبوتَ الريب في سائر كتب الله تعالى.

أو التنبيه من أول الأمر -على أنه خبرٌ لا نعت؛ كقوله [من الطويل][2]:

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغْرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ!

أو التفاؤل؛ أو التشويق إلى ذكر المسند إليه؛ كقوله [من البسيط]:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وأَبُوإسْحَاقَ وَالْقَمَرُ[3]

تنبيه

(٣٦١) كثيرٌ ممَّا ذكره في هذا الباب[4] -والذي قَبْلَه[5]- غيرُ مختَصٍّ بهما؛ كالذِّكْرِ والحذفِ وغيرِهما، والفَطِنُ إذا أتقنَ اعتبارَ ذلكٍ فيهما، لا يَخْفَى عليه اعتبارُهُ في غيرهما.

أحوالُ متعلّقاتِ الفعْل

(٣٦٢) الفعلُ مع المفعول كالفعْلِ مع الفاعل، في أنَّ الغَرَضَ من ذِكْرِه معه[6] إفادةُ تلبّسِه به، لا إفادةَ وقوعِهِ مطلقًا؛ فإذا لم يُذْكَرْ[7] معه، فالغرضُ إن كان إثباتَهُ لفاعله أو نفيَهُ عنه مطلقًا[8]: نُزِّلَ منزلةَ اللازم، ولم يقدَّرْ له مفعولٌ؛ لأن المقدَّر كالمذكور، وهو ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقًا كنايةً[9] عنه متعلقًا بمفعول مخصوص، دلَّتْ عليه قرينةٌ أَوْ لا[10]:

(٣٦٣) **الثاني**: كقولِهِ تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾[11].

---

(١) البقرة: ٢.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٧٨. وقيل: إنه لحسان. والصحيح أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٧٩. والبيت لمحمد بن وهيب في مدح المعتصم. والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند.

(٤) يعني: باب المسند.

(٥) يعني: باب المسند إليه.

(٦) أي: من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل، أو ذكر الفعل مع كل منهما.

(٧) أي: المفعول به مع الفعل المتعدى.

(٨) أي: من غير اعتبار عموم في الفعل أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه.

(٩) أي عن ذلك الفعل.

(١٠) أي أو لا يجعل ذلك.

(١١) الزمر: ٩.

السَّكَّاكيُّ: ثم إذا كان المقامُ خطَابِيًّا[1] لا استدلاليًّا[2]، أفاد ذلك[3] مع التعميم[4]؛ دفعًا للتحكُّم[5]:

والأولُ[6]: كقول البحتريِّ في المعتَزِّ بالله [من الخفيف]:

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ ... أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي[7]

أي: أن يكونَ ذو رؤيةٍ، وذو سمعٍ، فَيُدرِكَ محاسنَهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقه الإمامةَ دون غيرِه؛ فلا يَجِدُوا إلى منازعتِهِ سبيلاً.

وإلا[8] وجَبَ التقديرُ بحَسَبِ القرائن.

ثم **الحذفُ**:

(٣٦٦) إمَّا للبيان بعد الإبهامِ -كما في فِعْلِ المشيئة- ما لم يكنْ تعلقُهُ به غريبًا؛ نحوُ: ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[9] بخلاف نحو [من الطويل]:

وَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ......

وأما قولُهُ[10] [من الطويل]:

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليس منه؛ لأنَّ المرادَ بالأول البكاءُ الحقيقيُّ.

(٣٦٧) وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادَةِ غيرِ المراد ابتداءً؛ كقوله[11] [من الطويل]:

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ ... وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ!

إذْ لو ذكر اللحم، لربَّما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحزَّ لم ينته إلى العظم.

---

(١) أى يكتفى فيه بمجرد الظن.
(٢) يطلب فيه اليقين البرهانى.
(٣) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا.
(٤) أى فى أفراد الفعل.
(٥) اللازم من حمله على فرد دون آخر.
(٦) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص.
(٧) البيت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨١.
(٨) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور.
(٩) الأنعام: ١٤٩.
(١٠) هو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد.
(١١) البيت للبحترى، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨٢.

(٣٦٨) وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يَتضمَّنُ إيقاعَ الفعلِ على صريحِ لَفظِهِ؛ إظهـارًا لكمال العناية بوقوعه[١] عليه[٢]؛ كقوله[٣] [من الخفيف]:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِـدْ لَـكَ فِـي السُّـؤْ ... دُدِ والْمَجْـدِ وَالْمَكَـارِم مِثْـلا

ويجوزُ أن يكونَ السببُ تَرْكَ مواجهةِ الممدوحِ بَطَلبِ مِثْلٍ له.

(٣٦٩) وإمَّا للتعميمِ مع الاختصارِ؛ كقولـك: قـد كـان منـك مـا يُؤْلِـمُ، أي: كـلَّ أحـد؛ وعليه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[٤].

(٣٦٩) وإمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ عنـد قيـام قرينـةٍ؛ نحـوُ: أصغَيْتُ إليـه، أي: أُذنِي؛ وعليـه: ﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾[٥] أي: ذاتك.

(٣٧١) وإما للرعايةِ على الفاصلة؛ نحوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾[٦].

(٣٧٢) وإما لاستهجانِ ذكره؛ كقول عائشةَ رضى اللـه عنهـا: (مَـا رَأَيْـتُ مِنْـهُ؛ وَلا رَأَى مِنِّي)[٧] أي: العورة.

(٣٧٢) وإما لنكتةٍ أخرى.

(٣٧٢) – وتقديمُ مفعولِهِ، ونحوِهِ عليه: لِرَدِّ الخطأ فى التعييـن؛ كقولـك: "زيـدا عَرَفْـتُ" لمن اعتقَدَ أنكَ عَرَفْتَ إنسانًا، وإنه غيرُ زيد، وتقول لتأكيدِهِ لا غيرَهُ؛ ولذلـك[٨] لا يقـال: "ما زيدًا ضَرَبْتُ ولا غيرَهُ"، ولا: "ما زيدًا ضرَبْتُ، ولكنْ أكرمتُهُ".

---

(١) أى الفعل الثانى.
(٢) أى على المفعول.
(٣) البيت للبحترى التخريج السابق.
(٤) يونس: ٢٥.
(٥) الأعراف: ١٤٣.
(٦) الضحى: ٣.
(٧) أخرجه الطبرانى فى "الصغير" (ص٢٧) ومن طريقه أبونعيم (٢٤٧/٨) والخطيب (٢٢٥/١) وفى سنده "بركة بن محمد الحلبي"، ولا بركة فيه، فإنه كذاب وضاع. وقـد ذكـر الحـافظ بن حجر له هذا الحديث فى "اللسان" (١٣/٢) وقال: تفرد بـه بركـة، وعـدَّه مـن أباطيلـه. وقال ابن عدى فى "مختصر الكامل" ص١٩٤: "وسائر أحاديث بركة منـاكير باطلـة كلهـا، لا يرد بها غيره، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته، وهو ضعيف كما قال عبدان" راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص٣٤.
(٨) فى بعض النسخ"ولهذا".

وأما نحوُ: "زيدًا عرفْتُه" فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ المفسِّرُ قبل المنصوب؛ وإلا فتخصيص.

وأمَّا نحوُ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[1]: فلا يفيدُ إلا التخصيصَ، وكذلك قولُكَ: "بِزَيْدٍ مَرَرْتُ".

(٣٧٥) والتخصيصُ لازمٌ للتقديم غالبًا؛ ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[2] معناه: نَخُصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ، وفي: ﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[3] معناه: إليه لا إلى غيره.

ويفيدُ في الجميع -وراءَ التخصيص- اهتمامًا بالمقدَّم؛ ولهذا يُقدَّرُ في (باسم اللهِ) مؤخرًا.

وأُورِدَ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[4]:

وأُجيب: بأنَّ الأهمَّ فيه القراءةُ، وبأنّه متعلِّقٌ بـ(اقرأ) الثاني، ومعنى الأول: أَوْجِدِ القراءةَ.

(٣٧٧) وتقديمُ بعضِ معمولاته على بعضٍ لأنَّ أصله التقديمُ، ولا مقتضِيَ للعدول عنه؛ كالفاعلِ في نحوِ: "ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا"، والمفعولِ الأوَّل في نحو: "أعطَيْتُ زيدًا دِرْهَمًا"، أو لأنَّ ذكره أَهَمُّ؛ كقولك: "قتَلَ الخارجيَّ فلانٌ". أو لأنَّ في التأخير إخلالاً ببيان المعنى؛ نحو: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾[5] فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾- لَتُوُهِّمَ أنه من صلة (يَكْتُمُ)؛ فلا يُفْهَمُ أنه منهم.

أو بالتناسُبِ؛ كرعايةِ الفاصلة؛ نحو: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[6].

القصر

(٣٨١) القصر[7]: حقيقيٌّ[8]، وغيرُ حقيقيٍّ[9] وكل منهما نوعان: قصرُ الموصوف

---

(١) فصلت: ١٧.

(٢) الفاتحة: ٥.

(٣) آل عمران: ١٥٨.

(٤) العلق: ١.

(٥) غافر: ٢٨.

(٦) طه: ٦٧.

(٧) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص.

(٨) أي: بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بألا يتجاوزه إلى غيره أصلاً.

(٩) أي: بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألا يتجاوز إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة.

على[1] الصفة، وقصر الصفة على الموصوف[2] -والمرادُ[3]: المعنويّةُ[4]، لا النعتُ[5]-:

والأوّلُ[6] من الحقيقي: نحوُ: "ما زيدٌ إلا كاتبٌ" إذا أريد أنه لا يتّصفُ بغيرها، وهو لا يكادُ يوجد؛ لتعذُّرِ الإحاطة بصفاتِ الشيء.

والثاني: كثير؛ نحوُ: "ما في الدارِ إلا زَيْدٌ"، وقد يقصد به[7] المبالغةُ؛ لِعَدَمِ الاعتداد بغير المذكور.

(٣٨٢) والأول من غير الحقيقي: تخصيصُ أمر بصفة دون أخرى، أو مكانَها.

(٣٨٣) والثاني: تخصيص صفة بأمر دون آخرَ أو مكانَهُ.

فكلٌّ منهما ضربان، والمخاطَبُ بالأوّلِ من ضربَي كُلٍّ[8]: مَنْ يعتقدُ الشركة، ويسمى: قصرَ إفرادٍ؛ لقطعِ الشركة.

وبالثاني[9]: من يعتقد العكس، ويسمى: قَصْرَ قَلْبٍ؛ لقلب حكم المخاطب، أو تساويا[10] عنده، ويسمّى: قصرَ تعيين.

(٣٨٧) وشَرْطُ قصر الموصوف على الصفة إفرادًا: عدم تنافي الوصفَيْن، وقلبًا: تحقّق تنافيهما، وقصرُ التَّعْيين أعمُّ.

[طرق القصر]

(٣٨٨) وللقصر طرق:

---

(١) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر.

(٢) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى

(٣) أي: بالصفة هنا.

(٤) وهي المعنى القائم بالغير.

(٥) وهو التابع الذى يدل على معنى فى متبوعه غير الشمول.

(٦) أي: قصر الموصوف على الصفة.

(٧) أى بالثاني.

(٨) أى من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء.

(٩) أي: والمخاطب بالثاني أعني التخصيص بشيء من ضربى كل من القصرين.

(١٠) عطف على قوله: يعتقد العكس.

منها: العطف؛ كقولك في قصره إفرادًا: "زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ"، أو: "ما زيدٌ كاتبًا بل شاعرٌ"، وقلبًا: "زيدٌ قائمٌ لا قاعِدٌ"، أو: "ما زيدٌ قاعدًا بل قائمٌ"، وفي قصرها: "زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو"، أو: "ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ".

(٣٨٩) ومنها: النفي والاستثناء؛ كقولك في قصره: " ما زيدٌ إلا شاعرٌ"، و:"ما زيدٌ إلا قائمٌ" وفي قصرها: "ما شاعرٌ إلا زيدٌ".

(٣٨٩) ومنها: إنَّما؛ كقولك في قصره: "إنما زيدٌ كاتبٌ"، و: "إنما زيدٌ قائمٌ"، وفي قصرها: "إنَّما قائمٌ زيدٌ"؛ لتضمُّنه[1] معنى: (ما) و(إلَّا)؛ لقولِ المفسِّرين ﴿**إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ**﴾[2] بالنصب، معناه: ما حرَّمَ عليكم إلا الميْتَةَ. وهو المطابق لقراءةِ الرفعِ[3]؛ لما مر[4]، ولقولِ النحاة: (إنَّما) لإثباتِ ما يُذْكَرُ بعده، ونَفْي ما سواه. ولصحةِ انفصالِ الضمير معه؛ قال الفرزدق [من الطويل]:

أَنَا الذَّائِدُ الْحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي[5]

(٣٩٣) ومنها: التقديم؛ كقولك في قصره: "تميمي أنا"، وفي قصرها: "أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ".

(٣٩٣) وهذه الطرق تختلف من وجوه؛ فدلالة الرابع بالفحوى، والباقية بالوضع.

(٣٩٣) والأصلُ في الأول: النَّصُّ على المثبتِ والمنفي -كما مرَّ- فلا يُتْرَكُ إلا كراهةَ الإطناب؛ كما إذا قيل: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ، والتصريفَ، والعَروضَ" أو: "زيدٌ يعلمُ النحوَ، وعمرٌو وبكر"فتقولُ فيهما: "زيدٌ يعلَمُ النحوَ لا غَيْرُ" أو نحوَهُ.

وفي الثلاثةِ الباقيةِ: النَّصُّ على المثْبتِ فقطْ.

والنفي لا يجامع الثانيَ؛ لأنَّ شرط المنفي بـ "لا": ألاَّ يكونَ منفيًّا قبلها بغيرها. ويجامع الأخيرين، فيقال: "إنما أنا تميمي لا قيسيٌّ"؛ و: "هو يأتيني لا عمرو"؛ لأنَّ النفي فيهما غير مصرَّح به؛ كما يقال: (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرٌو).

---

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنما القصر.

(٢) النحل: ١١٥.

(٣) أي: رفع الميتة.

(٤) في تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يقيد قصر الانطلاق على زيد.

(٥) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٩١ الذمار: العهد.

السكاكى: "شرطُ مجامعته للثالث: ألاَّ يكونَ الوصفُ مختصًّا بالموصوفِ؛ نحو: ﴿**إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ**﴾[1]".

عبدالقاهر: "لا تحسُنُ فى المختصِّ؛ كما تحسُنُ فى غيره"؛ وهذا أقرب.

(٣٩٧) وأصلُ الثانى: أن يكونَ ما استُعْمِلَ له ممَّا يجهله المخاطَب وينكره، بخلاف الثالث؛ كقولك لصاحبك– وقد رأيت شبحًا من بعيد-: "ما هو إلا زيدٌ" إذا اعتقدَهُ غيرَهُ مُصِرًّا.

(٣٩٧) وقد ينزَّلُ المعلومُ منزلةَ المجهول لِاعتبارٍ مناسب؛ فيستعمل له الثانى إفرادًا؛ نحوُ: ﴿**وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ**﴾[2] أى: مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرِّى من الهلاك، نُزِّلَ استعظامُهُمْ هلاكَهُ منزلةَ إنكارهم إياه، أو قلبًا؛ نحوُ: ﴿**إِنْ أَنتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا**﴾[3] فالمخاطبون -وهم الرسل، عليهم الصلاة والسلام- لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا، ولا منكرين لذلك؛ لكنهم نزِّلوا منزلة المنكرين؛ لاعتقادِ القائلين أنَّ الرسولَ لا يكون بشرًا، مع إصرارِ المخاطَبين على دعوى الرسالة. وقولُهُمْ: ﴿**إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ**﴾[4]: من باب مجاراة الخَصْمِ؛ لِيَعْثُرَ؛ حيث يرادُ تبكيتُهُ لا لتسليم انتفاءِ الرسالة، وكقولك: "إنَّما هو أخوكَ" لمن يعلم ذلك، ويقرُّ به، وأنت تريد أن ترقِّقه عليه.

(٣٩٩) وقد ينزَّل المجهولُ منزلةَ المعلوم؛ لادعاء ظهوره؛ فيستعمل له الثالث؛ نحوُ: ﴿**إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ**﴾[5]؛ لذلك جاء: ﴿**أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ**﴾[6]؛ للردِّ عليهم مؤكَّدًا بما ترى.

ومزيَّة (إنَّما) على العطف: أنه يُعْقَلُ منها الحكمان معًا، وأحسن مواقعها التعريض؛ نحوُ: ﴿**إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ**﴾[7]؛ فإنه تعريض بأن الكفَّار -من فرط جهلهم- كالبهائم، فطمَعُ النظرِ منهم كطمعه منها.

(٤٠١) ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر -على ما مر- يقع ما بين الفعل والفاعل

---

(١) الأنعام: ٣٦.
(٢) آل عمران: ١٤٤.
(٣) إبراهيم: ١٠.
(٤) إبراهيم: ١١.
(٥) البقرة: ١١.
(٦) البقرة: ١٢.
(٧) الرعد: ١٩.

نحو: "ما قامَ إلا زيدٌ" وغيرهما، ففي الاستثناء يؤخَّر المقصورُ عليه مع أداة الاستثناء، وقبل تقديمهما بحالهما؛ نحوُ: "ما ضرَبَ إلاَّ عَمْرًا زيدٌ"[1]، و"ما ضرَبَ إلا زيدٌ عمرًا"[2]؛ لاستلزامه قصرَ الصفة قبل تمامها.

(٣٠٤) ووجه[3] الجميع: أن النفي في الاستثناء المفرَّغ يتوجَّه إلى مقدَّر، وهو مستثنًى منه عامٌّ مناسبٌ للمستثنى في جنسه وصفته، فإذا أُوجبَ منه المقدَّر شيءٌ بـ (إلا)، جاء القصر، وفي (٤٠٥) "إنَّما" يؤخَّر المقصورُ عليه؛ تقول: "إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا"، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس و"غَيْرُ" كـ "إلاَّ" في إفادة القصرَيْن، وفي امتناع مجامعةِ (لا).

الإنشاء[4]

(٤٠٦) إن كان طلبًا استدعى مطلوبًا غيرَ حاصل وقت الطلب، وأنواعه كثيرةٌ:

(٤٠٧) منها التمني[5]. واللفظ الموضوع له (ليت)، ولا يشترط إمكان المتمنَّي[6]؛ تقول: "ليتَ الشبابَ يعودُ!"، وقد يُتمنَّى بـ (هل)؛ نحو: "هل لي مِنْ شفيعٍ؟!" حيث يَعْلَمُ أنْ لا شفيعَ له، وبـ (لو)؛ نحو: "لو تأتيني فتحدِّثني!"؛ بالنصب.

السكاكي: كأنَّ حروفَ التنديم والتخصيص، وهي: (هَلاَّ)، و(أَلاَّ) بقلب الهاء همزة، و(لَوْلاَ) و(لَوْ مَا): مأخوذةٌ منهما[7] مركبتَيْنِ مع (لا) و(ما) المزيدتَيْن؛ لتضمُّنِهما معنى التمنِّي؛ ليتولَّد منه في الماضي التنديمَ؛ نحو: "هلاَّ أكرمْتَ زيدًا!"، وفي المضارع التخصيصُ؛ نحو: "هلاَّ تقومُ!. وقد يُتمنَّى بـ (لعل) فيُعْطَى حكمَ (ليت)؛ نحو: "لعلِّي أحُجُّ؛ فأزورَكَ"؛ بالنصب؛ لبعد المرجُوِّ عن الحصول.

(٤٠٩) **ومنها: الاستفهام**: وألفاظه الموضوعةُ له: (الهمزة) و(هل) و(ما) و(مَنْ) و(أَيٌّ)

---

(١) أي: في قصر الفاعل على المفعول، وفي بعض النسخ: "ما ضرَبَ عمرًا زيدٌ"، وهو خطأ.
(٢) في قصر المفعول على الفاعل. وفي بعض النسخ (وما ضرب زيد عمرًا).
(٣) أي السبب في إفادة النفي والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك.
(٤) هو الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.
(٥) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة.
(٦) ويشترط ذلك في الترجي.
(٧) أي: من هل ولو اللتين للتمني.

و(كَمْ) و(كَيْفَ) و(أَيْنَ) و(أَنَّى) و(مَتَى) و(أَيَّانَ):

فـ "الهمزةُ": لطلبِ التصديقِ؛ كقولك: "أقام زيد؟"، و"أزيد قائم؟"، أو التصوُّر، كقولك: "أدِبْسٌ في الإناءِ أم عسَلٌ؟"، "أفِي الخابية دِبْسُكَ أم في الزِّقِّ؟"؛ ولهذا[1] لم يقبح: أزيدٌ قامَ؟ وأعمرًا عرفْتَ؟ و المسئولُ عنه بها: هو ما يليها؛ كالفعلِ في: أضرَبْتَ زيدًا؟ والفاعلِ في: أأنتَ ضربْتَ زيدًا؟ والمفعول في: أزيدًا ضربْتَ؟ (٤١٠) و"هَلْ": لطلبِ التصديقِ فحسْبُ؛ نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرٌو قاعدٌ؟ ولهذا امتنع: هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو؟ وقَبُحَ: هل زيدًا ضربْتَ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعي حصولَ التصديق بنفس الفعل دون: "هل زيدًا ضربتَه؟". لجواز تقدير المفسَّر قبل (زيدًا).

وجعَلَ السكاكيُّ قُبْحَ: "هل رجُلٌ عُرِفَ؟" لذلك، ويلزمه ألا يقبح: "هل زيد عُرِفَ؟".

وعلَّل غيره قُبْحَهُما بأنَّ (هل) بمعنى "قَدْ" في الأصل.

وتركُ الهمزة قبلها لكثرةِ وقوعها في الاستفهام.

(٤١٢) وهي تخصصُ المضارعَ بالاستقبال؛ فلا يصحُّ: "هل تضربُ زيدًا وهو أخوك؟".

(٤١٣) ولاختصاصِ التصديق بها، وتخصيصِها المضارع بالاستقبال: كان لها مزيدُ اختصاصٍ بما كونُهُ زمانيًّا أظهرُ؛ كالفعل؛ ولهذا كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾[2] أدَلَّ على طلب الشكر من: "فهل تشكرون؟"، "فهل أنتم تشكرون؟"؛ لأن إبراز ما سيتجدَّدُ في معرضِ الثابتِ أدَلُّ على كمال العناية بحصوله، ومنْ: "أفأنتم شاكرون؟"؛ وإن كان للثبوت؛ لأن (هل) أدعَى للفعل من "الهمزة"؛ فتركه معها أدَلُّ على ذلك؛ ولهذا لا يحسُنُ: "هل زيدٌ منطلقٌ؟" إلا من البليغ.

(٤١٤) وهي قسمان:

بسيطةٌ: وهي التي يُطْلَبُ بها وجودُ الشيء، كقولنا: "هل الحركةُ موجودةٌ؟".

ومركَّبة: وهي التي يُطْلَبُ بها وجودُ شيء لشيء؛ كقولنا: "هل الحركة دائمة؟".

(٤١٥) **والباقيةُ**: لطلبِ التصوُّر فقطْ:

قيل: فيُطْلَبُ بـ "مَا" شرحُ الاسم؛ كقولنا: ما العنقاء؟ أو ماهيةُ المسمَّى: كقولنا: ما الحركة؟ وتقع (هل) البسيطةُ في الترتيب بينهما[3].

(٤١٥) وبـ (منِ): العارضُ المشخِّصُ لذي العلم؛ كقولنا: مَنْ في الدار؟

---

(١) أي لمجيء الهمزة لطلب التصور.

(٢) الأنبياء: ٨٠.

(٣) أي بين (ما) التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية.

وقال السكاكى: يسأل بـ (ما) عن الجنس؛ تقولُ: ما عندك؟، أى: أى أجناسِ الأشياء عندك؟ وجوابه: كتابٌ ونحوُهُ، أو عن الوصف؛ تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريمُ ونحوه، وبـ "مَنْ" عن الجنس من ذوى العِلْم؛ تقول: مَنْ جبريلُ؟ أىْ: أبشَرٌ هو أم ملَكٌ أم جنّيٌّ؟: وفيه نظر[1].

(٤١٦) وبـ "أيّ" عما يميِّز أحدَ المتشاركَيْن فى أمر يعمُّهما؛ نحو: ﴿أَىُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾[2] أى: أنحنُ أم أصحابُ محمَّد (عليه السلام)؟.

(٤١٧) وبـ"كم": عن العدد؛ نحو: ﴿سَلْ بَنِى إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[3].

وبـ "كيف": عن الحال.

وبـ "أين": عن المكان.

وبـ "متى": عن الزمان.

(٤١٧) وبـ "أيّان": عن الزمان المستقبل، قيل: وتستعمل فى مواضع التفخيم؛ مثل: ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾[4].

(٤١٧) و"أنّى": تستعمل تارةً بمعنى "كيف"؛ نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[5]، وأخرى بمعنى "مِنْ أين"؛ نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾[6].

(٤١٩) ثم إن هذه الكلمات كثيرًا ما تستعمل فى غير الاستفهام؛ كالاستبطاء؛ نحوُ: كم دعوتُكَ؟، والتعجُّبِ؛ نحو: ﴿مَا لِىَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ﴾[7]، والتنبيهِ على الضلال؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾[8]، والوعيد؛ كقولك لمن يسئ الأدب: "ألم أؤدِّبْ فلانًا؟" إذا علِمَ المخاطَبُ ذلك، والتقريرِ بإيلاءِ المقرَّرِ به الهمزةَ؛ كما مر[9]، والإنكار كذلك؛ نحوُ: ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾[10]؛

(١) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح فى جواب "من جبريل" أن يقال: ملك، بل يقال: ملك من عند الله ونحوه مما يفى تشخصه.
(٢) مريم: ٧٣.
(٣) البقرة: ٢١١.
(٤) القيامة: ٦.
(٥) البقرة: ٢٢٣.
(٦) آل عمران: ٣٧.
(٧) النمل: ٢٠.
(٨) التكوير: ٢٦.
(٩) فى حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة.
(١٠) الأنعام: ٤٠.

﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[1]؛ ومنه: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[2] أي: اللهُ كافٍ عبده؛ لأنَّ إنكار النفي نفي له، ونفي النفي إثبات؛ وهذا مرادُ من قال: "إنَّ الهمزة فيه للتقريرِ بما دخله النفي لا بالنفي".

(٤٢٢) ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرى، وهي نحوُ: أزيدًا ضرَبْتَ أم عمرًا؟ لمن يردِّدُ الضربَ بينهما. والإنكارُ: إمَّا للتوبيخ، أيْ: ما كان ينبغي أن يكونَ؛ نحوُ: أعصيْتَ ربَّك؟ أو لا ينبغي أن يكونَ؛ نحوُ: أتعصي ربَّك؟ أو للتكذيبِ، أي: لم يكنْ؛ نحو: ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾[3]، أو لا يكون؛ نحو: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[4] والتهكُّم؛ نحو: ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾[5]، والتحقير؛ نحو: مَنْ هذا؟ والتهويلِ؛ كقراءة ابن عباس -رضي الله عنه-: ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾[6] بلفظ الاستفهام، ورفعُ "فِرْعَوْن"؛ ولهذا قال: ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾، والاستبعادِ؛ نحو: ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[7].

(٤٢٤) ومنها: الأمر، والأظهَرُ: أنَّ صيغته مِنَ المقترنةِ باللام؛ نحو: "لِيَحْضُرْ زيدٌ" وغيرِها؛ نحو: أكرِمْ عمرًا، ورُوَيْدَ[8] بكرًا، موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً؛ لتبادُرِ الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنَى.

(٤٢٥) وقد تستعمَلُ لغيره؛ كالإباحة؛ نحو: جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرينَ، والتهديدِ؛ نحو: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[9]، والتعجيزِ؛ نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[10]، والتسخيرِ؛ نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[11]، والإهانة؛ نحو: ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[12]، والتسوية؛

(١) الأنعام: ١٤.
(٢) الزمر: ٣٦.
(٣) الإسراء: ٤.
(٤) هود: ٢٨.
(٥) هود: ٨٧.
(٦) الدخان: ٣٠-٣١.
(٧) الدخان: ١٣ - ١٤.
(٨) فالمراد بصيغته: ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلاً.
(٩) فصلت:
(١٠) البقرة: ٢٣.
(١١) البقرة: ٦٥.
(١٢) الإسراء: ٥٠.

نحوُ: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾[1]، والتمنّي؛ نحو [من الطويل]:

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيـلُ أَلاَ انْجَلِي[2]

والدعاء؛ نحوُ: ربِّ اغفِرْ لي، والالتماسِ؛ كقولِك لمن يساويك رتبةً: "افعَلْ" بدون الاستعلاء.

(٤٢٧) ثم الأمرُ: قال السكاكي: "حقُّه الفَوْرُ؛ لأنه الظاهرُ من الطلبِ، ولتبادُرِ الفهم عند الأمر بشيءٍ بعد الأمرِ؛ بخلافه إلى تغييرِ الأمرِ الأولِ، دون الجمع، وإرادة التراخي"؛ وفيه نظر.

(٤٢٧) ومنها: النهي[3]، وله حرفٌ واحد، وهو (لا) الجازمةُ في نحو قولك: "لا تفعَلْ"، وهو كالأمرِ في الاستعلاء. وقد يستعمل في غير طلبِ الكَفِّ[4] أو التركِ[5]؛ كالتهديد؛ كقولك لعبدٍ لا يمتثلُ أمرك: "لا تمتثِلْ أمري!".

(٤٢٨) وهذه الأربعةُ[6] يجوز تقديرُ الشرط بعدها؛ كقولك: "ليت لي مالاً أنفقْهُ[7]" وأين بيتُكَ أَزُرْكَ؟[8] وأكرِمْني أُكرِمْكَ[9] ولا تَشْتُمْني يكنْ خيرًا لك[10].

(٤٢٩) وأما العَرْضُ[11] - كقولك: ألاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خيرًا -فمولَّدٌ من الاستفهام.

---

(١) الطور: ١٦.

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١١٧، وعزاه لامرئ القيس. وعجزه: بصبح، وما الإصباح منك بأمثل.

(٣) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء.

(٤) أي عن الفعل كما هو مذهب البعض.

(٥) أي أو طلب الترك كما هو مذهب البعض، فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل.

(٦) وهي التمني والاستفهام والأمر والنهي.

(٧) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن أرزقه أنفقه).

(٨) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن تعرفنيه أزرك).

(٩) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إن تكرمني أكرمك).

(١٠) في ط، د خفاجي، وط الحلبي زيادة: (أي إلا تشتمني يكن خيرًا لك).

(١١) طلب الشيء بلا حث ولا تأكيد.

(٤٣٠) ويجوزُ[1] فى غيرِها لقرينة؛ نحو: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[2] أى: إنْ أرادوا أولياء بحق.

(٤٣٠) **ومنها: النداء**، وقد تستعمل صيغته[3]؛ كالإغراء فى قولك لمن أقبَلَ يتظلَّم: يا مظلومُ، والاِختصاص فى قولهم: أنا أفعَلُ كذا أيها الرجُلُ، أى: متخصِّصًا مِنْ بين الرجال.

(٤٣٢) ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء: إمَّا للتفاؤل، أو لإظهار الحرص فى وقوعه، كما مر. والدعاءُ بصيغة الماضى من البليغ - كقوله: رحمه الله تعالى- يحتملُهما، أو للاحتراز عن صورة الأمر، أو لِحَمْلِ المخاطَبِ على المطلوبِ بأنْ يكونَ ممَّن لا يُحِبُّ أن يكذِّبَ الطالبَ[4].

تنبيه

(٤٣٣) الإنشاءُ كالخبر فى كثيرٍ ممَّا ذكِرَ فى الأبواب الخمسة السابقة؛ فليعتبرْهُ الناظر.

---

(١) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (تقدير الشرط).

(٢) الشورى: ٩.

(٣) فى ط. د خفاجى، وط الحلبى زيادة: (فى غير معناه).

(٤) أى ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذى لا يحب تكذيبك "تأتينى غدًا" [illegible]

الْفَصْلُ وَالْوَصْلُ

(٤٣٤) الوصلُ عطفُ بعضِ الجملِ على بعضٍ، والفصلُ تركُهُ. فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملة، فالأولى: إما يكون لها محل من الإعراب، أَوْ لا:

(٤٣٤) **وعلى الأول:** إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانية لها في حكمه، عُطِفتْ عليها كالمفرد؛ فشرطُ كونِهِ مقبولاً بالواو ونحوه: أن يكون بينهما جهةٌ جامعة؛ نحو: زيد يكْتُبُ ويشعُرُ، أو: يُعْطِي ويَمْنَعُ؛ ولهذا عيب على أبى تمام قولُهُ [من الكامل]:

لاَ وَالَّذِى هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى ... صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْن كَرِيمُ

(٤٣٥) وإلا: فُصِلَتْ عنها؛ نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾؛ لم يُعْطَفِ ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾؛ لأنه ليس من مَقُولهم.

(٤٣٦) **وعلى الثانى:** إنْ قُصِدَ رَبْطُها بها على معنًى عاطفٍ سوى الواو – عُطِفتْ به، نحو: "دخل زيدٌ فخرج عمرٌو"، أو: "ثُمَّ خرج عمرٌو"؛ إذا قُصِدَ التعقيبُ، أو المهلة.

(٤٣٨) وإلاَّ: فإنْ كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدْ إعطاؤه للثانية – فالفصلُ؛ نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ**﴾ الآيةَ، لم يُعطَفِ: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على: ﴿**قَالُوا**﴾؛ لئلا يشاركه فى الاختصاص بالظرف؛ لِمَا مَرَّ.

وإلاَّ: فإنَ كان بينهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ، أو الاتصالِ، أو شِبْهُ أحدِهما – فكذلك. وإلاَّ فالوصلُ متعيِّن:

(٤٣٩) أمَّا كمالُ الانقطاعِ: فلاختلافهما خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى؛ نحو [من البسيط]: ومعنًى؛ نحو [من البسيط]:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِىءٍ يجرى بِمِقْدَارِ

أو معنًى فقط؛ نحو: "مات فلانٌ، رحمه الله!" أو لأنه لا جامع بينهما؛ كما سيأتى،

(٤٤١) وأمَّا كمالُ الاتصالِ: فلكون الثانيةِ:

مؤكدةً للأُولَى؛ لدفع توهُّمِ تجوُّزٍ، أو غلطٍ؛ نحو: ﴿**لاَ رَيْبَ فِيهِ**﴾؛ فإنه لمَّا بولغ فى وصفِهِ ببلوغِهِ الدرجةَ القُصْوَى فى الكمال؛ بَجَعْلِ المبتدأ "ذلك"، وتعريف الخبر باللام–: جاز

أن يَتوهَّم – السامعُ قبل التأمُّل: انَّه ممَّا يُرْمَى به جُزَافًا؛ فأتبعَـهُ نفيًـا لذلـك التوهُّـم؛ فوزانُـهُ وزانُ "نَفْسُهُ" في: "جاءني زيدٌ نفسُهُ"، ونَحْوُ: ﴿**هُدًى لِلْمُتَّقِينَ**﴾؛ فإنَّ معنـاه: أنـه فـى الهدايـة بـالغٌ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها حتى كأنَّه هدايةٌ محضة؛ وهذا معنى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾؛ لأنَّ معنـاه – كما مَرَّ-: الكتابُ الكامل، والمراد بكمالِهِ: كمالُهُ فى الهدايـة؛ لأن الكتـب السـماوية بحسـبها تتفاوَتُ فى درجاتِ الكمال؛ فوزانه وزان "زيدٌ" الثانى فى: "جاءنى زيدٌ زيدٌ".

(**٤٤٢**) أو بدلاً منها؛ لأنها غيرُ وافية بتمامِ المراد، أو كغير الوافية، بخلاف الثانية، والمقامُ يقتضِي اعتناءً بشأنه لنكتـة؛ ككونـه مطلوبًـا فـى نفسـه، أو فظيعًـا، أو عجيبًـا، أو لَطيفًـا؛ نحـو: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾[1] فإنَّ المـرادَ التنبيـهُ علىنعـم اللـه تعـالى، والثـانى أوْفَـى بتأديتِهِ؛ لدلالتـه عليهـا بـالتفصيل مـن غـير إحالـة علـى عِلْـمِ المخـاطَبينَ المعانِدِين؛ فوزانُهُ وزانُ "وَجْهُهُ" فى: "أعجبنـى زَيْـدٌ وجهُـهُ" لدخـول الثـانى فـى الأوَّل، ونحـوُ قوله[2] [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المراد به إظهارُ كمالِ الكراهة لإقامته، وقولُه: (لا تُقِيمَنَّ عندنـا) أوفَـى بتأديتـه؛ لدلالتـه عليه بالمطابقة مع التأكيد؛ فوزانه وزانُ "حُسْنُها" فى: "أَعْجَبَتْنى الدارُ حُسْنُها"؛ لأنَّ عدمَ الإقامةِ مغايرٌ للارتحال، وغيرُ داخل فيه، مع ما بينهما من الملابسة.

(**٤٤٥**) أو بيانًا لها؛ لخفائها؛ ﴿**فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى**﴾[3]؛ فإنَّ وزانه وزانُ "عُمَرْ" فى قوله [من الرجز]:

أَقْسَمَ باللـهِ أَبُـو حَفْـص عُمَـرْ[4]

(**٤٤٥**) وأما كونها كالمنقطعةِ عنها: فلكونِ عطفهـا عليهـا مُوهِمًـا لعطفهـا علـى غيرِهـا، ويسمَّى الفَصْلُ لذلك قطعًا؛ مثاله [من الكامل]:

---

(١) الشعراء: ١٣٢ - ١٣٤.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٣ بلا عزو.

(٣) طه: ١٢٠.

(٤) وبعده: ما مسها من نقب ولا دبر.

وَتَظُنُّ سَلْمَى أننى أَبْغِى بهَا   بَدَلاً أَرَاهَا فِى الضَّلاَل تَهيمُ[1]

(٤٤٦) ويَحتَمِلُ الاستئنافَ.

(٤٤٧) وأما كونها كالمتَّصلة بها: فلكونها جوابًا لسؤالٍ اقتضتْهُ الأُولى؛ فتُنزَّلُ منزلتَهُ فتفصَلُ عنها؛ كما يفصَلُ الجوابُ عن السؤال.

(٤٤٧) **السكاكى**: فينزَّلُ ذلك منزلةَ الواقع لنكتةٍ؛ كإغناءِ السامع عن أن يَسأَلَ، أو مثل ألاَّ يُسْمَعَ منه شيءٌ، ويُسمَّى الفصلُ لذلك استئنافًا، وكذا الثانية، وهو ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال:

إمَّا عن سبب الحكم مطلقًا؛ نحو[2] [من الخفيف]:

قَالَ لِى: كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ: عَلِيلُ   سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أى: ما بالُكَ عليلاً؛ أو: ما سَبَبُ علَّتك؟

وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ؛ نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بالسُّوءِ﴾[3]؛ كأنه قيل: هل النفسُ أمَّارةٌ بالسوء؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيدَ الحكم؛ كما مر[4].

(٤٤٩) وإما عن غيرهما؛ نحوُ: ﴿قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾[5] أى: فماذا قال؟ وقوله [من الكامل]:

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِى فِى غَمْرَةٍ   صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِى لاَ تَنْجَلِى[6]

(٤٥٠) وأيضًا: منه ما يأتى بإعادةِ اسمِ ما استؤنفَ عنه؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان"، (٤٥٠) ومنه: ما يبنى على صفته؛ نحو: "أحسنْتَ إلى زيدٍ؛ صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلك"؛ وهذا أبلَغ.

---

(١) البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٩ والشاهد فصل "أراها" عن "وتظن".

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو.

(٣) يوسف: ٥٣.

(٤) أى فى أحوال الإسناد الخبرى.

(٥) هود: ٦٩.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو، والطيبى شرح التبيان ص١٤٢، الغمرة: الشدة.

(٤٥١) وقد يُحذف صدرُ الاستئناف؛ نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾[١] وعليه: "نِعْمَ الرجلُ زيدٌ" على قولٍ[٢].

وقد يحذف كلُّه: إمَّا مع قيام شيءٍ مقامه؛ نحو قول الحماسيّ: [من الوافر]:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ   لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلافُ[٣]

(٤٥٢) أو بدون ذلك؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[٤] أي: نحن؛ على قول[٥].

(٤٥٢) وأما الوصل لدفع الإيهام: فكقولهم: (لا وَأَيَّدَكَ اللهُ).

(٤٥٢) وأما التوسُّطُ: فإذا اتَّفَقَتَا خبرًا وإنشاءً، لفظًا ومعنًى، أو معنًى فقطْ بجامع؛ كقولِهِ تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[٧] وقولِهِ تعالى: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾[٨] وكقوله: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾[٩] أي: لا تعبُدُوا، وتحسنون، بمعنى: أَحْسِنوا، أو: وأَحْسِنوا.

(٤٥٥) والجامع بينهما: يجبُ أن يكونَ باعتبارِ المسنَدِ إليهما والمسندَيْنِ جميعًا؛ نحو: يشعُرُ زيد ويكتُبُ، ويعطي ويمنع، وزيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتب، وزيدٌ طويلٌ، وعمرٌو قصيرٌ؛ لمناسبة بينهما؛ بخلاف: زيدٌ شاعرٌ، وعمرٌو كاتب؛ بدونهما، وزيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ؛ مطلقًا.

(٤٥٦) السكاكي: "الجامعُ بين الشيئَيْن":

(٤٥٧) إمَّا عقليٌّ: بأن يكون بينهما اتحادٌ في التصوُّر أو تماثُلٌ؛ فإنَّ العقلَ بتجريده المِثْلَيْن

---

(١) النور: ٣٦ - ٣٧.

(٢) أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هو زيد، ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم.

(٣) البيت لمساور بن هند، من شعراء الحماسة.

(٤) الذاريات: ٤٨

(٥) أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي هم نحن.

(٦) النساء: ١٤٢.

(٧) الانفطار: ١٣ - ١٤.

عن التشخُّص فى الخارجِ يرفَعُ التعدُّدَ بينهما، أو تضـايُفٌ كمـا بيـن العلّـة والمعلول، أو الأقلّ والأكثرِ.

(٤٥٨) **أو وهميٌّ**: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما شبهُ تمـاثل؛ كلونَـيْ بياضٍ وصفرةٍ؛ فإنَّ الوَهْـمَ يُبْرِزهما فى معرض المِثْلَيْن؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله[1] [من البسيط]:

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَـا ببَهْجَتِهَـا ... شَمْسُ الضُّحَى وَأَبو إسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

(٤٥٩) أو تضـادٌّ؛ كالسـوادِ والبيـاض، والكُفْـرِ والإيمـان، ومـا يتصـفُ بهـا؛ كـالأبيضِ والأسود، والمؤمنِ والكافر؛ (٤٥٩) أو شبهُ تضـادٍّ؛ كالسـماء والأرض، والأول والثـاني؛ فإنـه يُنزِّلُهما منزلةَ التضايف؛ ولذلك تجدُ الضِّدَّ أقربَ خطورًا بالبال مع الضدِّ.

(٤٦٠) **أو خياليٌّ**: بأن يكون بين تصوُّرَيْهما تقارُنٌ فـى الخيـال سـابقٌ، وأسبابه مختلفـة؛ ولذلك اختلفتِ الصورُ الثابتـة فـى الخيـالاتِ ترتُّبًـا ووضوحًـا؛ ولصـاحب علـم المعـانى فضْـلُ احتياجٍ إلى معرفة الجامع، لا سيَّما الخياليُّ؛ فإنَّ جمعه على مَجْرَى الإلْفِ والعادة.

(٤٦٢) ومن محسِّنات الوصل: تناسُبُ الجملتَيْنِ فـى الاسـمية أو الفعليـة، والفعليتيـن فـى المضى والمضارعةِ، إلا لمانع.

تذنيب

(٤٦٤) أصل الحال المنتقلة: أن تكونَ بغير واو؛ لأنهـا فـى المعنـى حكـم علـى صاحبهـا كالخبر، ووَصْفٌ له كالنعت، لكنْ خُولِفَ هذا إذا كانتْ جملةً، فإنهـا مـن حيـثُ هـى جملـةٌ مستقلّةٌ بالإفادةِ؛ فتحتاجُ إلـى مـا يربطهـا بصاحبهـا، وكـلٌّ مـن الضمير والـواو صـالحٌ لـلربط، والأصلُ هو الضميرُ؛ بدليل المفردةِ، والخبر، والنعت.

(٤٦٦) فالجملةُ: إن خلت عن ضمـير صاحبهـا، وجَـبَ الـواو، وكـلُّ جملـةٍ خاليـةٍ عـن ضميرِ ما يجوز أن ينتصِبَ عنه حالٌ: يصحُّ أن تقعَ حـالاً عنه بـالواو، إلا المصـدَّرةَ بالمضـارع المثبَتِ؛ نحو: "جاء زيد"، و"يتكلّم عمرو"؛ لما سيأتي[2].

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم، وسبق تخريجه.

(٢) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط.

(٤٦٨) وإلاَّ[1] فإنْ كانت فعليةً، والفعلُ مضارع مثبَتٌ: امتنع دخولها؛ نحو: ﴿وَلاَ تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[2]؛ لأنَّ الأصلَ المفردةُ، وهي تدل على حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ مقارنةٍ لما جُعِلتْ قيدًا له، وهو كذلك؛ أما الحصولُ: فلكونه فعلاً مثبتًا، وأما المقارَنَةُ: فلكونه مضارعًا.

(٤٦٩) وأما ما جاء من نحو: "قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ"، وقولِهِ [من المتقارب]:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ ... نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا[3]

(٤٦٩) فقيل: على حذف المبتدأ، أي: وأنا أَصُكُّ، وأنا أرهنهم.

(٤٦٩) وقيل: الأوَّل شاذٌّ والثاني ضرورة.

(٤٦٩) وقال عبدالقاهر: هي فيهما للعطف، والأصل: و"صككْتُ"، و"رهَنْتُ"؛ عُدِلَ عن لفظِ الماضي إلى المضارع؛ حكايةً للحال.

(٤٧٠) وإن كان منفيًّا: فالأمران؛ كقراءة ابن ذَكْوَانَ: ﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾[4] بالتخفيف، ونحوِ: ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾[5]؛ لدلالته على المقارَنةِ؛ لكونه مضارعًا، دون الحصول؛ لكونه منفيًّا.

(٤٧١) وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى؛ كقولِهِ تعالى: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾[6] وقولِهِ: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[7]، وقولِهِ: ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾[8]، وقولِهِ: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾[9]، وقولِهِ: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾[10]:

---

(١) عطف على قوله "إن خلت" أي وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها.

(٢) المدثر: ٦.

(٣) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٣٧ وهو لعبدالله بن همام السلولي.

(٤) يونس: ٨٩.

(٥) المائدة: ٨٤.

(٦) آل عمران: ٤٠.

(٧) النساء: ٩٠.

(٨) مريم: ٢٠.

(٩) آل عمران: ١٧٤.

(١٠) البقرة: ٢١٤.

(٤٧١) أما المثبَتُ: فلدلالته على الحصول؛ لكونه فعلاً مثبتًا، دون المقارنةِ؛ لكونه ماضيًا؛ ولهذا شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً.

(٤٧٢) وأما المنفيُّ: فلدلالته على المقارنة دون الحصول:

أما الأول: فلأنَّ (لَمَّـا): للاستغراق، وغيرَهَا[١]: لانتفاء متقدِّم مع أن الأصل استمراره، فيحصُلُ به[٢] الدلالةُ عليها[٣] عند الإطلاق؛ بخلافِ المثبَتِ: فإنَّ وضعَ الفعلِ على إفادةِ التجدد، وتحقيقُهُ: أنَّ استمرار العدم لا يفتقرُ إلى سببٍ، بخلاف استمرارِ الوجود.

وأما الثاني[٤]: فلكونه منفيًّا.

(٤٧٤) وإن كانتِ اسميةً: فالمشهورُ جوازُ تركها؛ لعكسِ ما مَرَّ في الماضي المثبت؛ نحوُ: كَلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ. وأنَّ دخولها أَوْلَى؛ لعدم دلالتها على عدم الثبوتِ، مع ظهور الاستئنافِ فيها، فحَسُنَ زيادةُ رابطٍ؛ نحوُ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٥].

(٤٧٤) **وقال عبدالقاهر**: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال، وجَبَتْ، نحو: "جاءني زيدٌ، وهو يُسْرِعُ" أو "وهو مُسْرِعٌ"، وإنْ جُعِلَ نحوُ: "على كتفه سيفٌ" حالاً كَثُرَ فيها تركها؛ نحو [من الطويل]:

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِي عَلَيَّ سَوَادُ[٦]

(٤٧٧) ويحسُنُ التركُ: تارةً لدخول حرف على المبتدأ؛ كقوله [من الطويل]:

فَقُلْتُ: عَسَى أَنْ تُبْصِرِينِي كَأَنَّما ... بَنِيَّ حَوَالَيَّ الأُسُودُ الْحَوَارِدُ[٧]

وأخرَى[٨] لوقوع الجملة الاسميةِ بعقب مفرد؛ كقوله[٩] [من السريع]:

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا ... بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

---

(١) أي: غيرُ (لما) مثل (لم وما).

(٢) أي: بالنفي المستمر.

(٣) أي: على المقارنة.

(٤) أي: عدم دلالته على الحصول.

(٥) البقرة: ٢٢.

(٦) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٣٦ وعزاه لبشار. وصدر البيت: إذا أنكرتني بلدة أو نكرتها.

(٧) البيت للفرزدق. الحوارد: من حرد إذا غضب.

(٨) أي ويحسن الترك تارة أخرى.

(٩) البيت لابن الرومي.

الإيجاز والإطناب والمساواة

(**٤٧٩**) **السكاكى**: "أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين[١] لا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين، وبالبناء على أمرٍ عرفيٍّ، وهو متعارفُ الأوساط، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى، وهو لا يحمد فى باب البلاغة ولا يذم فالإيجاز: أداءُ المقصود بأقلَّ من عبارة المتعارَفِ، والإطنابُ: أداؤه بأكثَرَ منها".

(**٤٧٩**) **ثم قال**: "الاختصار – لكونه نسبيًّا: يرجع فيه تارة إلى ما سبق، وأخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر"؛ وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًّا لا يقتضى تعسُّرَ تحقيق معناه. ثم البناءُ على المتعارَفِ والبسطِ الموصوف: رَدٌّ إلى الجهالة.

(**٤٨١**) والأقربُ أن يقال: المقبولُ من طرق التعبير عن المراد تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه، وافٍ أو زائد عليه، لفائدة:

(**٤٨١**) واحترز بـ "وافٍ" عن الإخلال؛ كقوله [من مجزوء الكامل]:

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِى ظِلاَلِ ... النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا[٢]

أى: الناعم، وفى ظلال العقل.

(**٤٨٢**) وبـ "فائدة" عن التطويل؛ نحوُ [من الوافر]:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْنَا[٣]

(**٤٨٢**) وعن الحشو المفسدِ كـ "الندى" فى قوله [من الطويل]:

وَلاَ فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ[٤]

وغيرِ المفسد؛ كقوله [من الطويل]:

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ والأَمْس قَبْلَهُ[٥]

---

(١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للحارث بن حلزة. النوك: الحمق.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ لعدى بن الأبرش. وصدره: وقددت الأديم لراهشيه. قددت قطعت. الراهشان عرقان فى باطن الذراعين. والضمير فى (راهشيه) وفى (ألفى) لجذيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ وهو للمتنبى: شعوب: المنية.

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٤ وهو لزهير من معلقته وعجزه: ولكننى عن علم ما فى غد عمي

(المساواة)

(٤٨٣) المساواة: نحوُ قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلا بِأَهْلِهِ﴾[١]، وقوله [من الطويل]:

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الذِى هُوَ مُدْرِكِى   وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ وَاسِعُ[٢]

(الإيجاز)

(٤٨٤) والإيجاز ضربان:

إيجاز القصر، وهو: ما ليس بحذف؛ نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾[٣]؛ فإنَّ معناه كثير، ولفظه يسير، ولا حذف فيه، وفضلُهُ على ما كان عندهم أوجَزَ كلام فى هذا المعنى، وهو: "القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ": بقلة حروف ما يناظره منه، والنصِّ على المطلوب[٤]، وما يفيدُهُ تنكيرُ (حياة) من التعظيم؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد، أو النوعيَّةِ الحاصلةِ للمقتولِ والقاتلِ بالارتداع، واطِّرادِهِ، وخلوِّه عن التكرار، واستغنائِهِ عن تقدير محذوفٍ والمطابقةِ.

(٤٨٦) **وإيجاز الحذف**، والمحذوف إمَّا جزء جملة مضافٌ؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٥]، أو موصوفٌ؛ نحو [من الوافر]:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا[٦]

أى أنا ابن رجل جلا، أو صفةٌ؛ نحوُ: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[٧] أى: صحيحة، أو نحوها؛ بدليل ما قبله، أو شرطٌ؛ كما مرَّ[٨]، أو جوابُ شرط: إما لمجرد

---

(١) فاطر: ٤٣.

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٦ وهو للنابغة فى النعمان.

(٣) البقرة: ١٧٩.

(٤) وهو الحياة.

(٥) يوسف: ٨٢.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٩ وهو لسحيم الرياحى، وعجزه: متى أضع العمامة تعرفونى.

(٧) الكهف: ٧٩.

(٨) أى فى آخر باب الإنشاء.

الاختصار؛ نحو: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1]، أى: أعرضوا؛ بدليل ما بعده، أو للدَّلالة على أنه شيء لا يحبطُ به الوصف، أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن، مثالُهما: قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[2]، أو غير[3] ذلك؛ نحوُ قوله تعالى: ﴿لاَ يَسْتَوِى مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[4] أى: ومَنْ أنفقَ بعده وقاتل؛ بدليل ما بعده.

(٤٨٨) وإما جملة مسبَّبةٌ عن مذكور؛ نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[5] أى: فَعَلَ ما فعل، أو سببٌ لمذكور؛ نحو: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾[6] إن قدِّر: "فضربه بها"، ويجوز أن يقدَّر: "فإنْ ضَرَبْتَ بها فقد انفجرَتْ"، أو غيرُهما[7]؛ نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر[8].

(٤٨٩) وإما أكثرُ من جملة؛ نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾[9] أى: إلى يوسف؛ لأَستَعْبِرَهُ الرؤيا، ففعَلوا وأتاه، فقال له: يا يوسفُ.

والحذفُ على وجهين: ألاَّ يقامَ شيءٌ مقام المحذوف؛ كما مر، وأن يقام؛ نحو: ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[10] أى: فلا تحزن واصبر.

(٤٩٠) وأدلته كثيرة:

منها: أن يدل العقلُ عليه، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[11].

---

(١) يس: ٤٥.
(٢) الأنعام: ٣٧.
(٣) أى المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما فى الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف.
(٤) الفتح: ١٠.
(٥) الأنفال: ٨.
(٦) البقرة: ٦٠.
(٧) أى غير المسبب والسببن.
(٨) أى فى بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.
(٩) يوسف: ٤٥ - ٤٦.
(١٠) فاطر: ٤.
(١١) المائدة: ٣.

ومنها: أن يدل العقل عليهما؛ نحو: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[1] أى: أمره أو عذابُهُ[2].

ومنها: أن يدل العقلُ عليه، والعادة على التعيين؛ نحو: ﴿**فَذَلِكُنَّ الَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ**﴾[3]، فإنه يحتمل "فى حبه"؛ لقوله تعالى: ﴿**قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا**﴾[4]. "وفى مراودته"؛ لقوله تعالى: ﴿**تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ**﴾[5]،و"فى شأنه" حتى يشملهما، والعادة دلت على الثاني؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه فى العادة؛ لقهره إياه.

(**٤٩١**) **ومنها:** الشروع فى الفعل؛ نحو: (باسم الله)؛ فيقدَّر ما جعلت التسمية مَبْدَأً له.

ومنها: الاقترانُ؛ كقولهم للمعرِّس: "بالرِّفَاء والبَنِين" أى: أعرَسْتَ.

(الإطناب)

(**٤٩١**) والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام؛ ليُرَى المعنَى فى صورتين مختلفتين، أو لِيتمكَّنَ فى النفسِ فضْلَ تمكُّنٍ، أو لتكمُلَ لذَّةُ العلم به؛ نحو: ﴿**رَبِّ اشْرَحْ لِى صَدْرِى**﴾[6]؛ فإنَّ ﴿**اشْرَحْ لِى**﴾: يفيد طلبَ شرح لشيءٍ مَّا له، و ﴿**صَدْرِى**﴾: يفيد تفسيره، ومنه "باب نِعْمَ" على أحد القولين؛ إذْ لو أريد الاختصار، لكفى: "نِعْمَ زيدٌ".

(**٤٩٣**) ووجه حسنه -سوى ما ذكر-: إبرازُ الكلام فى معرض الاعتدال، وإيهامُ الجمع بين المتنافيين.

(**٤٩٣**) **ومنه التوشيع**[7]، وهو: أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنًّى مفسَّر باثنين، ثانيهما

---

(١) الفجر: ٢٢.

(٢) قوله: "أى: أمرُهُ أو عذابه" فيه نظر، فإن السلف لا يرون هذا التأويل، بل يثبتون لله صفة المجيء بمقتضى ظاهر هذه الآيات، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذى ذكروه، وانظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم -رحمه الله- فقد أجاب عن تأويل الفرق الكلامية لصفة المجيء وغيرها، فى حديثه عن "كسر طاغوت المجاز".

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) يوسف: ٣٠.

(٥) يوسف: ٣٠.

(٦) طه: ٢٥.

(٧) التوشيع فى اللغة: لفّ القطن المندوف، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر: "أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى... الخ".

معطوف على الأول؛ نحو: (يَشِيبُ ابْنُ آدمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَان: الْحِرْصُ، وَطُولُ الأَمَلِ)[1].

(٤٩٣) وإما بذكر الخاصِّ بعد العامّ؛ للتنبيه على فضله؛ حتى كأنه من جنسه؛ تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات؛ نحو: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاَةِ الْوُسْطَى﴾[2].

(٤٩٤) وإما بالتكرير لنكتة؛ كتأكيد الإنذار في: ﴿كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[3]، وفي "ثُمَّ" دَلالةٌ على أن الإنذار الثاني أبلغ.

(٤٩٥) وإما بالإيغال؛ فقيل: هو ختم البيتِ بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى بدونها؛ كزيادة المبالغة في قولها [من البسيط]:

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ ... كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ[4]

وتحقيق التشبيه في قوله[5] [من الطويل]:

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا ... وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِي لَمْ يُثَقَّبِ

وقيل: لا يختصُّ بالشعر؛ ومثَّل بقوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾[6]

(٤٩٦) وإما بالتذييل؛ وهو تعقيبُ الجملة بجملة أخرَى تشتمل على معناها للتأكيد، وهو ضربان:

ضَرْبٌ لم يخرَّجْ مخرج المثل؛ نحو: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ﴾[7] على وجه.

وضَرْبٌ أُخرِجَ مخرج المثل؛ نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[8]

---

(١) الحديث رواه مسلم والترمذي وابن ماجة عن أنس بلفظ: (ابن آدم... الحديث).

(٢) البقرة: ٢٣٨.

(٣) التكاثر: ٣ -٤.

(٤) البيت للخنساء ديوانها ص٨٠ ويروى: أغر أبلج تأتم الهداة به، والمصباح ص٢٣٠.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه ص٢١٧، والإيضاح ص٣٠٦. والجزع: الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض.

(٦) يس: ٢١.

(٧) سبأ: ١٧.

(٨) الإسراء: ٨١.

وهو -أيضًا- إمَّا لتأكيدِ منطوق؛ كهذه الآية. وإما لتأكيدِ مفهوم؛ كقوله [من الطويل]:

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّـهُ   عَلَى شَعَثٍ أَيُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ[1]

(٤٩٧) وإما بالتكميل، ويسمى الاحتراس -أيضًا- وهو أن يؤتى فى كلامٍ يوهم خلافَ المقصود بما يدفعه؛ كقوله من [الكامل]:

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا   صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي[2]

ونحو: ﴿**أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾[3].

(٤٩٩) وإما بالتتميم، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلافَ المقصودِ بفضلة، لنكتة؛ كالمبالغة؛ نحو: ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[4] فى وجه، أى: مع حبه.

(٤٩٩) وإما بالاعتراض، وهو أن يؤتى فى أثناء كلامٍ أو بين كلامَيْن متصلَيْن [بـ] معنى بجملةٍ أو أكثرَ لا محل لها من الإعراب، لنكتةٍ سوى دفع الإيهامِ؛ كالتنزيه فى قوله تعالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾، والدعاءِ فى قوله [من السريع]:

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا   قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ[5]

(٥٠٠) والتنبيهِ فى قوله[6] [من الكامل أو السريع]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ   أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وممَّا جاء بين كلامَيْن وهو أكثرُ من جملة: قولُهُ تعالى: ﴿**فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ**﴾[7]؛ فإن قوله: ﴿**نِسَاؤُكُمْ**

---

(١) البيت للنابغة ديوانه ص٦٦، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٠ وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها:
أتانى -أبيت اللعن- أنك لمتنى * وتلك التى أهتم منها وأنصب
الشعث: التفرق وذميم الخصال.

(٢) البيت لطرفة ديوانه ص١٤٦، والإيضاح ص٣١٠، والمصباح ص٢١٠.

(٣) المائدة: ٥٤.

(٤) الإنسان: ٨.

(٥) البيت لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣.

(٦) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣.

(٧) البقرة: ٢٢٢ - ٢٢٣.

حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾.

(٥٠١) وقال قوم: قد تكون النكتة فيه غير ما ذُكِرَ.

ثم جوَّز بعضُهم وقوعَهُ آخرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها؛ فيشمَلُ التذييلَ، وبعضَ صور التكميل. و بعضُهم كونَهُ غيرَ جملة؛ فيشمل بعض صور التتميم والتكميل.

(٥٠٣) وإما[1] بغير ذلك؛ كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ**﴾[2]؛ فإنه لو اختصِر، لم يُذْكَرْ: ﴿**وَيُؤْمِنُونَ بِهِ**﴾ لأن إيمانهم لا ينكره مَنْ يُثْبِتهم، وحسَّن ذِكْرَهُ إظهارُ شرف الإيمان؛ ترغيبًا فيه.

(٥٠٤) واعلمْ: أنه قد يوصف الكلامُ بالإيجازِ والإطناب باعتبارِ كثرةِ حروفه وقلَّتِها، بالنسبة إلى كلامٍ آخرَ مساوٍ له في أصل المعنى؛ كقوله [من الطويل] :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنْيَا إذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِي زِيِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ[3]

وقولِهِ [من الطويل]:

وَلَسْتُ بنَظَّارٍ إلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِي جَانِبِ الْفَقْرِ[4]

ويقربُ منه قولُهُ تعالى: ﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[5] وقولُ الحَمَاسي [من الطويل].

وَنُنْكِرُ إنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلاَ يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ[6]

---

(١) وقوله: "وإما بغير ذلك" عطف على قوله: "إما بالإيضاح بعد الإبهام" في أول حديث المصنف عن الإطناب.

(٢) غافر: ٧.

(٣) البيت لأبي تمام.

(٤) البيت لأبي سعيد المخزومي.

(٥) الأنبياء: ٢٣.

(٦) البيت للسموأل اليهودي.

الفَنُّ الثاني
عِلْمُ الْبَيَانِ

(٥٠٦) وهو عِلْمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ، بطرق مختلفةٍ، فى وضوحِ الدَّلالةِ عليه.

(٥٠٧) ودلالة اللفظ: إما على تمامِ ما وُضِعَ له، أو على جزئه، أو على خارج عنه. وتسمى الأولى وضعية، وكل من الأخيرتَيْنِ عقليَّة. وتختصُّ[1] الأولى بالمطابَقَة، والثانية بالتضمُّن، والثالثة بالالتزام. وشرطه اللزوم الذهنى ولو لاعتقادِ المخاطَبِ بعرفٍ عامٍّ أو غيرِهِ.

(٥١١) والإيرادُ المذكورُ لا يتأتَّى بالوضعية؛ لأن السامع إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكنْ بعضُها أوضَح؛ وإلا لم يكنْ كل واحد منها دالاًّ عليه. ويتأتى بالعقلية؛ لجواز أن تختلف مراتبُ اللزوم فى الوضوح.

(٥١٤) ثم اللفظُ المرادُ به لازمُ ما وَضِعَ له: إن دلَّت[2] قرينة على عدم إرادته، فمجازٌ؛ وإلاَّ فكناية. وقُدِّمَ عليها؛ لأنَّ معناه كجزء معناها، ثم منه ما يُبْنَى على التشبيه، فتعيَّن التعرُّض له، فانحصَرَ المقصودُ فى الثلاثة: التشبيهِ، والمجازِ، والكنايةِ.

التشبيه

(٥١٦) الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى، والمراد -ههنا-[3] ما لم تكن على وجه الاستعارة التحقيقية، والاستعارة بالكناية، والتجريد؛ فدخل نحو: "زيدٌ أسد" وقوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾[4]

(٥١٧) والنظر -ههنا- فى أركانه -وهى: طرفاه، ووجهه، وأداته- وفى الغرض منه، وفى أقسامه:

أركان التشبيه

(٥١٨) **طرفاه:** إما حسِّيان؛ كالخدِّ والورد، والصوت الضعيف والهمس، والنَّكْهة

(١) وفى بعض النسخ (وتقيد).
(٢)وفى بعض النسخ (قامت).
(٣) أى بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان.
(٤) البقرة: ١٨٠.

والعنبر، والرِّيق والخمر، والجلد الناعم والحرير، أو عقليَّان؛ كالعلم والحياة، أو مختلفان؛ كالمنية والسَّبُع، والعطر وخُلُقٍ كريم.

(٥١٩) والمراد بالحسي: المدرَكُ هو أو مادَّته -بإحدى الحواسِّ الخمس الظاهرة؛ فدخَلَ فيه الخياليُّ؛ كما في قوله[1] [من مجزوء الكامل]:

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ ... ـقِ إذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ ... نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

(٥١٩) وبالعقليِّ: ما عدا ذلك؛ فدخَلَ فيه الوهمى، أى: ما هو غيرُ مدرَكٍ بها[2]، ولو أدرك لكان مدرَكًا بها؛ كما فى قوله[3] [من الطويل]

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

وما يدرك بالوِجْدان؛ كاللذة والألم.

(٥٢١) ووجهُهُ: ما يشتركان فيه تحقيقًا أو تخييلاً؛ والمرادُ بالتخييلِ: نحوُ ما فى قوله [من الخفيف][4]:

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا ... سُنَنٌ لاَحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشبهِ فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياءَ مشرقةٍ بيضٍ فى جوانبِ شيءٍ مظلمٍ أسودَ، فهى غيرُ موجودة فى المشبَّه به إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة -وكل ماهو جهل- تجعَلُ صاحبها كمن يمشى فى الظلمة، فلا يهتدى للطريق، ولا يَأْمَنُ أن ينال مكروهًا شُبِّهَتْ بها، ولزم بطريق العكس: أن تشبه السنة- وكل ما هو علم- بالنور، وشاع ذلك حتى تُخُيِّلَ أن الثانى مما له بياض وإشراق؛ نحو: (أَتَيْتُكُمْ بالحَنيفِيَّة البَيْضاءِ)[5].

---

(١) البيت للصنوبرى، المصباح ص١١٦، أسرار البلاغة ص١٥٨، والطراز ١/٢٧٥.

(٢) أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة.

(٣) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص١٥٠، والإيضاح ص٣٣٦ صدره:

أيقتلنى والمشرفى مضاجعى

(٤) البيت للقاضى التنوخى، المصباح ص١١٠، والإيضاح ص٣٤٣، ونهاية الإيجاز ص١٩٠.

(٥) أخرجه أحمد بنحوه فى المسند ٥/٢٦٦/ ولفظه "إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكننى بعثت بالحنيفية السمحة" وأورد الشيخ الألبانى نحوه فى الصحيحة ح (٢٩٢٤).

(**٥٢٢**) والأول على خلاف ذلك؛ كقولك: شاهدْتُ سَوَادَ الكفرِ مِنْ جبين فلان؛ فصار تشبيهُ النجومِ بين الدجى بالسنن بين الابتداع، كتشبيهها ببياض الشَّيْب في سواد الشباب، أو بالأنوار مؤتلفةً بين النبات الشديد الخضرة؛ (**٥٢٣**) فعُلِمَ فسادُ جعله في قول القائل: "النَّحْوُ في الكلامِ كالمِلْحِ في الطعام" كونَ القليلِ مصلِحًا والكثير مفسِدًا؛ لأن النحو لا يحتمِلُ القِلةَ والكثرة؛ بخلاف المِلْح.

(**٥٢٣**) وهو إما غير خارجٍ عن حقيقتهما؛ كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما، أو جنسهما أو فصلهما. أو خارجٌ صفةٌ؛ إما حقيقيةٌ، وهي إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر: من الألوان، والأشكال، والمقادير، والحركات، وما يتصل بها، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة، و القوية، والتي بين بين، أو بالذَّوْق من الطعوم، أو بالشمِّ من الروائح، أو باللمس من الحرارة والبرودة، والرطوبة واليبوسة، والخشونة والمَلاَسة، واللِّين والصلابة، والخفة والثقل، وما يتصل بها، أو عقليةٌ، كالكيفيات النفسانية: من الذكاء والعلم، والغضب والحلم، وسائر الغرائز. وإما إضافية؛ كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس.

(**٥٢٧**) **وأيضًا**[١]: إما واحد، أو بمنزلة الواحد؛ لكونه مركَّبًا من متعدد، وكلٌّ منهما حسي، أو عقلي، وإما متعدد كذلك، أو مختلف:

والحسي طرفاه حسيان لا غير؛ لامتناع أن يُدْرَكَ بالحس من غير الحسي شيء. والعقلي أعم؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء؛ ولذلك يقال: التشبيه بالوجه العقلي أعم.

فإنْ قيل: "هو مشترك فيه؛ فهو كليٌّ، والحسي ليس بكليٍّ":

قلنا: المرادُ أنَّ أفراده مدركة بالحِسِّ.

(**٥٢٩**) فالواحدُ الحسيُّ: كالحمرةِ، والخفاء، وطِيبِ الرائحة، ولذَّةِ الطَّعْمِ، ولين الملمس فيما مَرَّ.

والعقليُّ: كالعراءِ عن الفائدة، والجُرْأةِ، والهداية، واستطابةِ النفس في تشبيه وجود الشيءِ العديمِ النفعِ بعدمِهِ، والرجلِ الشجاعِ بالأسدِ، والعلمِ بالنورِ، والعطر بخُلُق كريم.

(**٥٣٠**) والمركَّب الحسي فيما طرفاه مفردان: كما في قوله[٢] [من الطويل]:

---

(١) أي وجه التشبيه.

(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٨٠.
والملاحية: عنب أبيض. ونور: تفتح.

وَقَدْ لاَحَ فِي الصُّبْح الثريَّا كَمَا تَرَى   كَعُنْقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغارِ المقاديرِ فى المرأى، على الكيفية المخصوصة، إلى المقدار المخصوص.

(٥٣٢) وفيما طرفاه مركَّبان؛ كما فى قولِ بَشَّار[1] [من الطويل]:

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا   وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

من الهيئة الحاصلة من هُوِيِّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلة متناسبةِ المقدارِ متفرِّقةٍ، فى جوانبِ شيءٍ مُظْلِم.

(٥٣٣) وفيما طرفاه مختلفان؛ كما مَرَّ فى تشبيه الشقيق[2].

(٥٣٣) ومِنْ بديعِ المركَّب الحسىِّ: ما يجيء من الهيئات التى تقع عليها الحَرَكَةُ، ويكونُ على وجهين:

أحدهما: أن يُقْرَنَ بالحركةِ غيْرُهَا من أوصاف الجِسْم؛ كالشَّكْل واللون؛ كما فى قوله[3] [من الرجز]:

والشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّ.

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركةِ السريعةِ المتَّصلةِ مع تمُّوج الإشراق، حتى يُرَى الشعاع كأنه يَهِمُّ بأن ينبسطَ حتى يَفِيضَ من جوانب الدائرة، ثم يبدُوَ له، فيرجعَ إلى الانقباض.

والثانى: أن تُجرَّدَ الحركةُ عن غيرها؛ فهناك -أيضًا- لابد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة الحركة له؛ فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها، بخلاف حركة المصحف فى قوله [من المديد]:

وَكَأَنَّ البَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ   فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحَا[4]

---

(١) ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ١٠٦، ويروى (رءوسهم) بدل (رءوسنا).
(٢) وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل القمر.
(٣) من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ؛ وبعده:
لمّا رأيتها بدت فوق الجبل
أورده وهو فى الإشارات للجرجانى ص١٨٠ والأسرار ص٢٠٧.
(٤) البيت لابن المعتز.

(٥٣٥) وقد يقع التركيبُ فى هيئة السكون؛ كما فى قوله[١] فى صفة كَلْب [من الرجز]:

يُقْعِى جُلُوسَ الْبَدوىِّ الْمُصْطَلِى

من الهيئة الحاصلة من موقع كلِّ عضو منه فى إقعائه.

(٥٣٥) والعقلىُّ: كحرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع تحمُّل التعب فى استصحابه، فى قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾[٢]

(٥٣٦) واعلم أنه قد ينتزع من متعدِّد، فيقعُ الخطأُ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر؛ إذا انتزع من الشطر الأول من قوله [من الطويل]:

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ   فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ[٣]

لوجوب انتزاعه من الجميع؛ فإنَّ المرادَ التشبيهُ باتصال ابتداء مُطْمِعٍ بانتهاء مؤيس.

والمتعدِّد الحسىُّ: كاللون، والطَّعْم، والرائحةِ، فى تشبيه فاكهةٍ بأخرى.

والعقلىُّ: كحِدَّةِ النظر، وكمال الحَذَر، وإخفاء السِّفَاد، فى تشبيه طائر بالغراب.

والمختلفُ: كحُسْنِ الطلْعَةِ، ونَبَاهَةِ الشأن، فى تشبيه إنسان بالشمس.

(٥٣٧) واعلم: أنه قد يُنتَزَعُ الشبه من نفس التضادِّ؛ لاشتراك الضدَّيْن فيه[٤]، ثم ينزَّلُ منزلةَ التناسُب بواسطةِ تلميح، أو تهكُّم؛ فيقال للجبان: ما أشبَهَهُ بالأَسَدِ، وللبخيل: هو حاتمٌ.

(٥٣٨) **وأداته:** (الكاف)، و(كأنَّ)، و(مِثْل) وما فى معناها. والأصلُ فى نحو (الكاف): أن يليه المشبَّه به؛ وقد يليه غيرُهُ؛ نحوُ: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ**﴾[٥]، وقد يذكر فعلٌ ينبئ عنه؛ كما فى: "عَلِمْتُ زيدًا أسدًا" إنْ قَرُب، و: "حَسِبْتُ..." إن بَعُد.

(الغرض من التشبيه)

(٥٤٢) **والغرض من التشبيه** -فى الأغلب- أن **يعود إلى المشبَّه**، وهو: بيانُ إمكانه؛

---

(١) البيت للمتنبى، وبعده: بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجْدَلِ

(٢) الجمعة: ٥.

(٣) أورده القزوينى فى الإيضاح ص٣٥٤، والطيبى فى شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقى ١/١٠٧.

(٤) أى فى التضاد.

(٥) الكهف: ٤٥.

كما فى قوله[1] [من الوافر]:

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ ... فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

أو حالِهِ؛ كما فى تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ فى السواد، أو مِقْدارِها؛ كما فى تشبيهه بالغراب فى شِدَّته، أو تقريرِها؛ كما فى تشبيهِ مَنْ لا يحصُلُ من سعيه على طائل بمَنْ يرقُمُ على الماءِ.

(٥٤٤) وهذه الأربعةُ تقتضى أنْ يكونَ وجهُ الشَّبَهِ فى المشبَّه به أتمَّ، وهو به أشهر.

أو تزيينِهِ؛ كما فى تشبيه وجهٍ أسودَ بمُقْلَةِ الظبى، أو تشويهِهِ؛ كما فى تشبيه وجه مجدورٍ بسَلْحةٍ جامدةٍ قد نَقَرَتْها الدِّيَكَةُ.

أو استطرافِهِ؛ كما فى تشبيه فحمٍ فيه جَمْرٌ موقدٌ، ببحرٍ من المسك مَوْجُهُ الذهب، لإبرازه فى صورة الممتنع عادة.

(٥٤٦) وللاستطرافِ وجهٌ آخر، وهو: أن يكون المشبَّهُ به نادرَ الحضورِ فى الذهن: إما مطلقًا؛ كما مر.

وإما عند حضور المشبه؛ كما فى قوله [من البسيط][2]:

وَلاَ زَوَرْدِيَّةٍ تَزْهُو بِزُرْقَتِهَا ... بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ

كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا ... أَوَائِلُ النَّارِ فِى أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(٥٤٦) وقد يعودُ إلى المشبَّه به، وهو ضربان:

أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه؛ وذلك فى التشبيه المقلوب؛ كقوله[3] [من الكامل]:

وَبَدَا الصَّبَاحُ كَأَنَّ غُرَّتَهُ ... وَجْهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

والثانى: بيانُ الاهتمام به؛ كتشبيه الجائع وجهًا كالبدرِ فى الإشراق، والاستدارةِ بالرغيف: ويسمَّى هذا إظهارَ المطلوب.

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة، ديوانه ٣/١٥١، والإشارات ص١٨٧.

(٢) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبى فى التبيان ١/٢٧٣ بتحقيقى، والعلوى فى الطراز ١/٢٦٧. واللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

(٣) البيت لمحمد بن وهيب، الإشارات ص١٩١، والطيبى فى شرح المشكاة ١/٨٠ بتحقيقى.

(٥٤٧) هذا إذا أريد إلحاقُ النـاقص -حقيقـةً أو ادعـاءً- بـالزائد، فـإن أريـد الجمـع بيـن شيئين فى أمر: فالأحسنُ ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه؛ احترازًا من ترجيح أحد المتسـاويين؛ كقوله [من الطويل]:

تَشَـابَهَ دَمْعِى إذْ جَـرَى وَمُدَامَتِـى فَمِنْ مِثْلِ مَا فِى الْكَأْس عَيْنِى تَسْكُبُ

فَوَاللهِ، مَا أَدْرى أَبِالْخَمْرِ أَسْبَلَتْ جُفُونِـى أَمْ مِـنْ عـبْرَتِى كُنْـتُ أَشْـرَبُ[١]

(٥٤٨) ويجوزُ التشبيهُ -أيضًا- كتشبيهِ غُرَّة الفرس بالصبح، وعكسِـهِ، متـى أريـد ظهـورُ مُنِيرٍ فى مظلِمٍ أكثرَ منه.

(٥٤٩) وهو باعتبار طرفَيْه:

إمَّا تشبيهُ مفرَدٍ بمفرد، وهما غير مقيَّديْنِ؛ كتشبيه الخد بـالورد. أو مقيَّـدان؛ كقولهـم: هـو كالراقم على الماء. أو مختلفان؛ كقولهم [من الرجز]:

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِى كَفِّ الأَشَلّ[٢]

وعكسِهِ[٣].

وإمَّا تشبيهُ مركَّب بمركب؛ كما فى بيت بَشَّار[٤].

وإما تشبيهُ مفرَدٍ بمركَّب؛ كما مرَّ فى تشبيه الشقيق.

وإما تشبيه مركَّب بمفرد؛ كقوله [من الكامل]:

يَـا صَـاحِبَىَّ تَقَصَّيَـا نَظَرَيْكُمَـا تَرَيَـا وُجُـوهَ الأَرْضِ كَيْـفَ تُصَـوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًـا قَـدْ شَابَهُ زَهْـرُ الرُّبَـا فَكَأَنَّمَـا هُـوَ مُقْمِـرُ[٥]

(٥٥٢) وأيضًا: إنْ تعدَّد طرفاه:

فإما ملفوفٌ؛ كقوله[٦] [من الطويل]:

---

(١) البيتان لأبى إسحاق الصابى فى الإشارات ص١٩٠، الأسرار ص١٥٦.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) كتشبيه المرآة فى كف الأشلّ بالشمس.

(٤) يعنى قوله: كأن مثار النقع فوق رُءُسِنَا * وأسيافَنَا لَيلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

(٥) البيتان لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ١٩٤/٢، والإشارات ص١٨٣.

(٦) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٨، والإشارات ص١٨٢.

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

أو مفروقٌ؛ كقوله[1] [من السريع:]

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا نِيرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

(٥٥٣) وإن تعدَّد طرفه الأول: فتشبيهُ التسوية؛ كقوله [من المجتث]:

صُدْغُ الْحَبِيبِ وَحَالى كِلاَهُمَا كَاللَّيَالى

(٥٥٣) وإنْ تعدَّد طرفُهُ الثاني: فتشبيه الجمع؛ كقوله[2] [من السريع]:

كَأَنَّمَا يَبْسِمُ عَنْ لُؤْلُؤٍ مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

(٥٥٣) وباعتبار وجهه:

إمّا تمثيلٌ[3]، وهو ما وجهه منتزَعٌ من متعدِّد؛ كما مر[4]، وقيده السكاكى بكونه غير حقيقي؛ كما فى تشبيه مَثَلِ اليهودِ بمثل الحمار.

(٥٥٤) وإمَّا غيرُ تمثيلٍ، وهو بخلافه.

وأيضًا: إمَّا مجمل، وهو ما لم يُذْكَرْ وجهه: فمنه: ما هو ظاهرٌ يفهمه كلُّ أحد؛ نحو: "زيد كالأسد"، **ومنه**: خفى لا يدركه إلا الخاصَّةُ؛ كقول بعضهم: "هم كالحَلْقةِ المُفْرَغةِ لا يُدْرَى أين طرفاها؟!" أى: هم متناسبون فى الشرفِ كما أنها متناسبةُ الأجزاء فى الصورة.

(٥٥٥) **وأيضًا**: **منه**: ما لم يُذْكَرْ فيه وصف أحد الطرفَيْن، **ومنه**: ما ذُكِرَ فيه وصف المشبَّه به وحده، **ومنه**: ما ذكر فيه وصفهما؛ كقوله[5] [من البسيط]:

صَدَفْتُ عَنْهُ وَلَمْ تَصْدِفْ مَوَاهِبُهُ عَنِّى وَعَاوَدَهُ ظَنِّى فَلَمْ يَخِبِ

---

(١) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك، والعنم: شجر لين الأغصان. الإشارات ص١٨٢، والأسرار ص١٢٣.

(٢) البيت للبحترى، وفى ديوانه: (كأنما يضحك) بدلاً من (كأنما يبسم)، والبيت من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم، ديوانه ١/٤٣٥، والإشارات ص١٨٣.

(٣) السيد يعتبر التركيب فى طرفيه أيضًا، والسعد لا يعتبر ذلك، والزمخشرىّ يجعل التمثيل مرادفًا للتشبيه، وعبدالقاهر يقيد التشبيه بالعقلى.

(٤) من تشبيه الثريا، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف، وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل.

(٥) البيت لأبى تمام فى ديوانه ١/١١٣ من قصيدة يمدح فيها الحسن بن سهل، ريّقه: أفضله.

كَالْغَيْثِ إِنْ جِئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ   وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنْهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

(٥٥٦) وإما مفصَّل، وهو ما ذُكِرَ فيه وجهه؛ كقوله [من المجتث]:

وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءِ   وَأَدْمُعِي كَاللَّآلِي

(٥٥٦) وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكَانُه؛ كقولهم للكلام الفصيح: "هو كالعَسَل في الحلاوة"؛ فإنَّ الجامع فيه لازمُها، وهو مَيْل الطبع.

(٥٥٧) **وأيضًا: إما** قريبٌ مبتَذلٌ، وهو ما ينتقل من المشبَّه إلى المشبَّه به من غير تدقيق نظر؛ لظهور وجهه في بادئ الرأي؛ لكونه أمرًا جُمْلِيًّا؛ فإنَّ الجُمْلَة أسبَقُ إلى النفس. أو قليلَ التفصيلِ مع غلبة حضور المشبَّهِ به في الذهن: إما عند حضور المشبَّه؛ لِقربِ المناسبة؛ كتشبيه الجَرَّة الصغيرة بالكُوزِ، في المقدار والشكل. أو مطلقًا؛ لتكرُّره على الحس؛ كالشمس بالمرآة المجلوَّة في الاِستدارة والاِستنارة؛ لمعارضة كُلٍّ من القُرْب والتفصيل.

(٥٥٨) **وإما** بعيدٌ غريب، وهو بخلافِهِ؛ لعدم الظهور: إما لكثرةِ التفصيلِ؛ كقوله: والشمسُ كالمرآة، أو ندورِ حضور المشبَّه به: إمَّا عند حضور المشبَّه؛ لبعد المناسبة؛ كما مر. وإمّا مطلقًا؛ لكونه وهميًّا، أو مركبًا خياليًّا، أو عقليًّا؛ كما مر. أو لقلَّة تكرُّره[1] على الحس؛ كقوله: والشمسُ كالمِرآةِ؛ فالغرابةُ فيه من وجهين[2].

(٥٥٩) والمراد بالتفصيل: أن تنظر في أكثَرَ مِنْ وصف، ويقع على وجوه، أعَرفُها: أن تأخذ بعضًا، وتدَعَ بعضًا؛ كما في قوله[3] [من الطويل]:

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ   سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ

(٥٥٩) وأن تعتبر الجميعَ؛ كما مَرَّ من تشبيه الثريا. وكلَّما كان التركيبُ من أمور أكثرَ، كان التشبيهُ أبعَدَ. والبليغُ: ما كان مِنْ هذا الضَّرْبِ لغرابته، ولأنَّ نيلَ الشيء بعد طلبه ألَذُّ.

وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريبًا؛ كقولِهِ[4] [من الكامل]:

---

(١) أي المشبه به.

(٢) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه، والثاني قلة التكرر على الحس.

(٣) البيت لامرئ القيس وليس في ديوانه، الإشارات ص١٩٦، ويروى (يتصل) بدلاً من (يختلط). الرديني: الرمح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح.

(٤) البيت للمتنبي.

لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا   إلاَّ بوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ

وقوله[1] [من الكامل]:

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُوم ثَوَاقِبًا   لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ

ويسمَّى هذا: التشبيهَ المشروطَ.

(**٥٦١**) **وباعتبار أداته:** إما مؤكَّد، وهو ما حُذِفَتْ أداته؛ مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿**وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**﴾[2]، ومنه نحوُ [الكامل]:

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بالْغُصُون وَقَدْ جَرَى   ذَهَبُ الأَصِيل عَلَى لُجَيْن الْمَاء

أو مرسل، وهو بخلافه؛ كما مر.

(**٥٦٢**) **وباعتبارِ الغرض:**

إما مقبولٌ، وهو الوافى بإفادته؛ كأنْ يكون المشبَّهُ به أعرفَ شيء بوجه الشبه فى بيان الحال. أو أتمَّ شيء فيه فى إلحاق الناقصِ بالكامل. أو مسلَّمَ الحكمِ فيه معروفَهُ عند المخاطب فى بيان الإمكان.

أو مردودٌ؛ وهو بخلافه.

خاتمة

(**٥٦٣**) أعلى مراتبِ التشبيه فى قوّة المبالغة باعتبارِ ذِكْرِ أركانِهِ أو بعضِها: حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ، أو مع حذف المشبَّه، ثم حَذْفُ أحدهما كذلك[3]، ولا قُوَّةَ لغيرهما[4].

الحقيقة والمجاز

وقد يقيدان باللغويَّيْن:

(**٥٦٧**) **الحقيقة:** "الكَلمةُ المستعملةُ فيما وُضِعَتْ له، فى اصطلاحِ التخاطُب": وضع

(١) البيت للوطواط، فى الإشارات ص١٩٨، والثواقب: السواطع، والأفول: الغروب.

(٢) النمل: ٨٨.

(٣) أى فقط أو مع حذف المشبه به.

(٤) وهما الاثنان الباقيان، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعًا، إما مع ذكر المشبه أو بدونه

تعيينُ اللفظ لِلدَّلَالَةِ على معنى بنَفْسِهِ؛ فخَرَجَ المجاز؛ لأنَّ دلالتهُ بقرينةٍ، دون المشتَرَكِ[1]، والقولُ بدلالة اللفظ لذاته[2] ظاهره فاسدٌ، وقد تأوَّله السكاكي[3].

(٥٧٢) والمجاز: مفرَدٌ، ومركَّب:

أما المفرد: فهو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما وضعت له في اصطلاحِ التخاطُب، على وجه يَصِحُّ، مع قرينة عدم إرادته، ولابدَّ من العلاقة؛ ليخرج الغلط والكناية. وكلٌّ منهما[4]: لغوىٌّ، وشرعىٌّ، وعرفى خاصٌّ أو عامٌّ؛ كـ "أَسَدٍ" للسَّبُع و الرجلِ الشجاع؛ و"صَلَاةٍ": للعبادةِ المخصوصة والدُّعَاء، و"فِعْلٍ" لِلفْظِ والحدث، و"دابَّةٍ" لذى الأربعِ والإنسان.

(٥٧٤) والمجازُ: مرسَلٌ إنْ كانتِ العلاقةُ غيرَ المشابَهة؛ وإلاَّ فاستعارةٌ.

(٥٧٤) وكثيرًا ما تطلَقُ الاستعارةُ على استعمالِ اسمِ المشبَّه به في المشبَّه؛ فهما[5]: مستعارٌ منه، ومستعارٌ له، واللفظُ مستعارٌ.

---

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه، وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافى ذلك به.

(٢) وهو قول عباد بن سليمان الصيمرى، وأتباعه.

(٣) ذكر الخطيب فى "إيضاحه" تأويل السكاكى لهذا القول، حيث ذكر هناك تفسيرًا له، قال الخطيب -بعد ردِّه لهذا القول من وجوه-: "وتأوَّله السكاكى -رحمه الله- على أنه تنبيه على ما عليه أئمة عِلْمَى الاشتقاق والتصريف، من أن للحروف فى أنفسها خواصَّ بها تختلف، كالجهر والهمس، والشدة والرخاوة والتوسُّط بينها، وغير ذلك؛ مستدعيةً أنَّ العالِمَ بها إذا أخذ فى تعيين شيء منها لمعنًى لا يهمل التناسب بينهما، قضاءً لحق الحكمة، كـ "الفَصْمِ" - بالفاء الذى هو حرف رخو-: لكسر الشيء من غير أن يبين، و"القَصْمِ" بالقاف الذى هو حرف شديد-: لكسر الشيء حتى يَبِينَ" وأنَّ للتركيباتِ -كـ "الفَعَلان" و"الفَعَلي" بالتحريك؛ كالنَّزَوَان والْحَيَدَى، و"فَعُلَ" مثل: شَرُفَ، وغيرِ ذلك-: خواصَّ أيضًا، فيلزم فيها ما يلزم فى الحروف، وفى ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم فى اختصاصها بالمعاني" أهـ. انظر الإيضاح: (ص٢٤٤ بتحقيقنا).

(٤) أى من الحقيقة والمجاز.

(٥) أى المشبه والمشبه به.

المجاز والمرسل

(٥٧٥) والمُرْسَلُ كـ"اليد": فى النِّعمْة والقدرة، و"الراوية": فى المزادة.

ومنه: تسميةُ الشيء باسم جزئه؛ كالعين فى الربيئة[١]، وعكسُه؛ كالأصابع فى الأنامل.

وتسميته[٢] باسم سببه؛ نحوُ: رعينا الغيْثَ، أو مسبَّبِهِ؛ نحو: أمطرَتِ السماءُ نباتًا، أو ما كان عليه؛ نحو: ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ**﴾[٣]، أو ما يئُولُ إليه؛ نحوُ: ﴿**إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾[٤]، أو محلِّهِ؛ نحوُ: ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾[٥]، أو حالِّه؛ نحو: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ اللَّهِ**﴾[٦] أى: فى الجنة. أو آلتِهِ؛ نحو: ﴿**وَاجْعَلْ لِى لِسَانَ صِدْقٍ فِى الآخِرِينَ**﴾[٧] أى: ذكرًا حسنًا.

الاستعارة

(٥٧٨) والاستعارة قد تقيد بالتحقيقيّة؛ لتحقق معناها[٨] حسًّا أو عقلاً؛ كقوله [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِى السِّلاحِ مُقَذَّفٍ[٩]

أى: رجلٍ شجاعٍ، وقولِهِ تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[١٠] أى: الدِّينَ الحَقَّ.

(٥٨٣) ودليلُ أنها مجازٌ لغوىٌّ: كونُها موضوعةً للمشبَّه به، لا للمشبَّه، ولا للأعمِّ منهما.

وقيل: إنها مجازٌ عقلى بمعنى: أن التصرُّف فى أمرٍ عقلىٍّ لا لغوى؛ لأنها لما لم تطلقْ على

---

(١) وهى الشخص الرقيب.

(٢) أى: تسمية الشيء.

(٣) النساء: ٤.

(٤) يوسف: ٣٦.

(٥) العلق: ١٧.

(٦) آل عمران: ١٠٧.

(٧) الشعراء: ٨٤.

(٨) أى المشبه.

(٩) لزهير فى ديوانه ص٢٣، من معلقته المشهورة التى يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان وتمام البيت: له لبد أظفاره لم تقلم وفى المصباح ١٣٧، والطراز ١/٢٣٢.

(١٠) الفاتحة: ٥.

المشبَّه، إلا بعد ادِّعَاء دخولِه في جنس المشبَّهِ به. كان استعمالُهَا فيما وُضِعت له؛ ولهـذا صَحَّ التعجُّب في قوله[1] [من الكامل]:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ ... نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ ... شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ

والنهى عنه قوله [من المنسرح]:

لاَ تَعْجَبُوا مِنْ بلَى غِلاَلَتِهِ ... قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى الْقَمَرِ[2]

ورُدَّ: بأن الادعاء لا يقتضى كونَها مستعمَلةً فيما وُضِعَتْ له، وأمَّا التعجُّب، والنهى عنه: فللبناء على تناسى التشبيهِ؛ قضاءً لحقِّ المبالغة.

(٥٨٦) والاستعارة: تُفارِقُ الكذبَ: بالبناءِ على التأويل، و نصبِ القرينة على إرادة خلافِ الظاهِر.

(٥٨٦) ولا تكونُ عَلَمًا؛ لمنافاته الجنسيَّة، إلا إذا تضمَّن نوعَ وصفيَّة؛ كحاتم.

(٥٨٧) وقرينتها: إما أمرٌ واحد؛ كما في قولك: "رأيتُ أسدًا يرمِى"، أو أكثرُ؛ كقوله[3] [من الرجز]:

فَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالإِيمَانَا ... فَإِنَّ فِى أَيْمَانِنَا نِيرَانَا

أو معان ملتئمةٌ، كقوله[من الطويل]:

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِى بهَا ... عَلَى أَرْؤُس الأَقْرَان خَمْسُ سَحَائِبِ[4]

(٥٨٨) وهي[5] باعتبار الطرفَيْنِ قسمان؛ لأنَّ اجتماعَهما فى شيء: إمَّا ممكنٌ؛ نحو:

---

(١) البيتان لابن العميد، نهاية الإيجاز ص٢٥٢، والطراز ١/٢٠٣، والمصباح ص١٢٩.

(٢) البيت لابن طباطبا العلوى، وهو أبوالحسن محمد بن أحمد، الطراز ٢/٢٠٣، نهاية الإيجاز ص٢٥٣ ،والمصباح ص١٢٩.

(٣) تعافوا: تكرهوا.نيرانًا؛ أى سيوفنا تلمع كأنها النيران.

(٤) البيت للبحترى ديوانه ١/١٧٩، الطراز ١٣/١/٢٣١، ورواية الديوان:
وصاعقة من كفه ينكفى بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب. ويريد بخمس سحائب: الأنامل.

(٥) أى الاستعارة.

﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ فى قوله: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] أى: ضالاً فهديناه، ولْتسَمَّ وفاقيَّةً. وإما ممتنعٌ؛ كاستعارة اسم المعدومِ للموجودِ؛ لعدم غَنَائِهِ، ولْتسَمَّ عِنَاديَّةً، ومنها[2] التهكُّمية والتمليحيَّة، وهما ما استعمل فى ضدِّه أو نقيضِهِ؛ لما مر؛ نحوُ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

(٥٨٩) **وباعتبار الجامع قسمان**؛ لأنه: إما داخلٌ فى مفهوم الطرفَيْنِ؛ نحو: (كُلَّما سَمِعَ هَيْعةً، طَارَ إِلَيْهَا[4])؛ فإن الجامع بين العَدْوِ والطيران: هو قطعُ المسافة بسرعة[5]، وهو داخلٌ فيهما؛ وإما غيرُ داخلٍ، كما مر[6].

وأيضًا: إمَّا عاميَّةٌ، وهى المبتذلةُ؛ لظهور الجامع فيها؛ نحو: رأيتُ أسدًا يرمى، أو خاصيَّةٌ، وهى الغريبة، والغرابةُ قد تكونُ فى نفس المشبَّه؛ كقوله[7] [من الكامل]:

وَإِذَا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعِنَانِهِ ... عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انْصِرَافِ الزَّائِرِ

(٥٩٢) وقد تحصل بتصرف فى العاميَّة؛ كما فى قوله [من الطويل]:

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ الْمَطِيِّ الأَبَاطِحُ[8]

إذْ أَسْنَدَ الفعلَ إلى الأباطح دون المَطِى أو أعناقِها، وأَدْخَلَ الأعناقَ فى السير.

(٥٩٣) **وباعتبار الثلاثة[9] ستة أقسام**؛ لأن الطرفَيْنِ إنْ كانا حسيَّيْنِ، فالجامع إمَّا حسيٌّ: نحو: ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلًا﴾[10]؛ فإنَّ المستعار منه ولَدُ البقرة، والمستعار له الحيوانُ الذى خلقه الله تعالى من حلى القِبْطِ، والجامع لها الشكل؛ والجميع حسيٌّ.

---

(١) الأنعام: ١٢٢.
(٢) أى من العنادية.
(٣) التوبة: ٣٤.
(٤) جزء من حديث أخرجه مسلم فى "صحيحه" "كتاب الإمارة" باب: فضل الجهاد و... (٤/٥٥٣)، ط. الشعب، وأوله: "من خير معاش الناس لَهُمْ رجل....".
(٥) سقطت من المطبوع من (متن التلخيص) واستدركناها من شروح التلخيص (٤ ...) دار السرور - بيروت لبنان.
(٦) من استعارة الأسد للرجل الشجاع.
(٧) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة. فى الإشارات ص٢١٦. القربوس: مقدم السرج. علك: مضغ. الشكيم: الحديدة المعترضة فى فم الفرس.
(٨) البيت لكثير عزة الإشارات ص٢١٧، وصدره: أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا.
(٩) أى المستعار منه والمستعار والجامع.
(١٠) طه: ٨٨.

(٥٩٤) وإما عقليٌّ؛ نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[١]؛ فإنَّ المستعار منه كَشْطُ الجلْدِ عن نحو الشاة، والمستعار له كشفُ الضوءِ عن مكان الليل، وهما حِسِّيَّان، والجامعُ ما يعقَلُ من ترتُّب أمر على آخر.

(٥٩٥) وإما مختلف؛ كقولك: "رأيتُ شمسًا" وأنت تريد إنسانًا كالشمس فى حسن الطلعة، ونباهة الشأن.

(٥٩٥) وإلا[٢] فهما إمَّا عقليان؛ نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[٣]؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد، والمستعار له الموت، والجامع عدمُ ظهورِ الفعل؛ والجميعُ عقليٌّ.

(٥٩٦) وإمَّا مختلفان، والحسى هو المستعارُ منه، نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[٤]؛ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاجة، وهو حسيٌّ، والمستعار له التبليغُ، والجامع التأثيرُ؛ وهما عقليان، وإمَّا عكسُ ذلك؛ نحوُ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾[٥]؛ فإن المستعار له كثرةُ الماءِ؛ وهو حسيٌّ، والمستعار منه التكبُّر، والجامع الاستعلاء المفرِط؛ وهما عقليان.

(٥٩٧) **وباعتبار اللفظ قسمان**؛ لأنه إنْ كان اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ؛ كأسدٍ وقَتْلٍ، وإلا فتبعيَّةٌ[٦]؛ كالفعل، وما اشتقَّ[٧] منه، والحرفِ:

فالتشبيه فى الأولين[٨] لمعنى المصدَرِ، وفى الثالثِ[٩] لمتعلَّق معناه[١٠]؛ كالمجرور فى: (زيدٌ فى نِعْمة)؛ فيقدَّر فى: (نَطَقَتِ الحالُ) و: (الحالُ ناطقةٌ بكذا): لِلدَّلالةِ بالنُّطْق، وفى لامِ التعليل؛ نحو:

---

(١) يس: ٣٧.
(٢) أى: وإن لم يكن الطرفان حسيين.
(٣) يس: ٥٢.
(٤) الحجر: ٩٤.
(٥) الحاقة: ١١.
(٦) أى: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية.
(٧) وفى نسخة: (وما يشتق منه)، والمراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.
(٨) أى: الفعل وما يشتق منه.
(٩) أى: الحرف.
(١٠) وهو مثلاً الابتداء فى "من".

﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]: للعداوةِ والحَزَنِ بعد الالتقاطِ، بعلَّته الغائية.

(**٥٩٩**) ومدارُ قرينتها فى الأولين على الفاعلِ؛ نحو: "نطقَتِ الحالُ بكـذا"، أو المفعولِ؛ نحوُ: [من الرمل]:

قَتَـلَ الْبُخْـلَ وَأَحْيَـا السَّـمَاحَا

ونحوُ[2] [من البسيط]:

نَقْريهـمُ لِهْذمِيَّـاتٍ نَقُـدُّ بهَـا

أو المجرور؛ نحوُ: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[3].

(٦٠١) وباعتبار آخر ثلاثةُ أقسام:

مُطْلَقة: وهى ما لم تُقْرَنْ بصفةٍ ولا تفريغٍ، والمراد[4]: المعنويةُ، لا النعتُ النحوىّ.

ومجرَّدة: وهى ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ له؛ كقوله[5] [من الكامل]:

غَمْرُ الـرِّدَاء إذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًـا   غَلِقَـتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ المـال

ومرشّحة: وهى ما قُرِنَ بما يلائِمُ المستعارَ منـه؛ نحـوُ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[6].

(**٦٠٢**) وقد يجتمعان فى قولِهِ[7] [من الطويل]:

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ   لَـهُ لِبَـدٌ أَظْفَـارُهُ لَـمْ تُقَلَّـم

(**٦٠٢**) والترشيحُ أبلَغُ؛ لاشتمالِهِ على تحقيقِ المبالغة، ومبناه على تناسِى التشبيهِ، حتَّى إنـه

---

(١) القصص: ٨.

(٢) البيت للقطامى. اللهذم: السنان القاطع. القد: القطع.
وعجز البيت:
ما كان خاط عليهم كل زراد. سرد الدرع وزردها: نسجها.

(٣) التوبة: ٣٤.

(٤) أى: المراد بالصفة.

(٥) البيت لكثير.

(٦) البقرة: ١٦.

(٧) تقدم تخريجه.

ينبى على علوِّ القدر ما ينبى على علوِّ المكان؛ كقوله[1] [من المتقارب]:

وَيصْعَدُ حَتَّــى يَظُــنَّ الْجَهُــولُ ... بــأَنَّ لَــهُ حَاجَــةً فِــى السَّــمَاء

(**٦٠٣**) ونحوُهُ: ما مرَّ من التعجُّبِ والنهى عنه؛ وإذا جاز البناءُ على الفرع مع الاعترافِ بالأصلِ- كما فى قوله[2] [من المتقارب]:

هِي الشَّمْسُ مَسْكَنُهَا فِي السَّمَاء ... فَعَـزِّ الْفُــؤَادَ عَــزَاءً جَمِيــلاَ

فَلَــنْ تَسْــتَطِيعَ إِلَيْهَــا الصُّعُــودَا ... وَلَــنْ تَسْــتَطِيعَ إِلَيْــكَ الــنُّزُولاَ

فمع جَحْدِهِ[3] أولى.

المجاز المركَّب

(**٦٠٤**) وأما المركَّب: فهو اللفظ المستعَملُ فيما شبِّه بمعناه الأصلِّى تشبيهَ التمثيلِ؛ للمبالغة؛ كما يقال للمتردِّد فى أمر: "إنِّى أراك تقدِّمُ رجْلاً، وتؤخِّرُ أخرَى"، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمَّى التمثيلَ مطلقًا، ومتى فشا استعمالُهُ كذلك، سمِّى مَثَلاً؛ ولهذا لا تُغَيَّرُ الأمثالُ.

[فصل][4]

(**٦٠٦**) قد يُضْمَرُ التشبيهُ فى النفس؛ فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه، ويُدَلُّ عليه: بأنْ يُثْبَتَ للمشبَّه أمرٌ يختَصُّ بالمشبَّه به، فيسمَّى التشبيهُ استعارةً بالكناية، أو مكنيًّا عنها، وإثباتُ ذلك الأمر للمشبَّه استعارةً تخييليةً؛ كما فى قول الهُذَلِيِّ[5] [من الكامل]:

وإذا المنِيَّــةُ أَنشَبتْ أَظْفارَهــا ... أَلْفَيْــتَ كــلَّ تَميمــةٍ لا تنفَــعُ

(**٦٠٧**) شبّه المنيّة بالسبُع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقةٍ بين نفّاعٍ

(١) البيت لأبى تمام، ديوانه ص٣٢٠، والمصباح ١٣٨، والإشارات ص٢٢٥.
(٢) البيتان لعباس بن الأحنف ديوانه ص٢٢١، والمصباح ١٣٩، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢.
(٣) أى المشبه.
(٤) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية.
(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨، والهُذَلِى هو أبوذؤيب، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم، والبيت من قصيدة له يرثى فيها بنيه، وقد هلكوا فى عام واحد، مطلعها:

أمن المنون وريبها تتوجَّعُ * والدهر ليس بمعتب من يجزعُ

وضرّار، فأثبت لها الأظفارَ التى لا يحمل ذلك فيه بدونها، وكما فى قول الآخر[1]:

وَلَئِنْ نَطَقْتُ بشُكْرِ برِّكَ مُفْصِحًا فَلِسَانُ حَالِى بالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ

شبَّه الحالَ بإنسان متكلِّم فى الدَّلالةِ على المقصود؛ فأثبَتَ لها اللسانَ الذى به قِوامُها فيه.
وكذا قولُ زُهَيْر[2] [منً الطويل]:

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُرِّىَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

أراد أن يبيِّن أنه ترَكَ ما كان يرتكبه زمَنَ المحبَّة من الجهل، وأعرَضَ عن معاودتِه فبطَلَتْ آلاته، فشبَّه الصِّبَا بجهة من جهات المَسِير؛ كالحَجِّ و التجارة، قضَى منها الوطَرَ؛ فأُهْمِلَتْ آلاتُها، فأثبَتَ لها الأفراسَ والرواحلَ. فالصِّبا من الصَّبْوة بمعنى الميل إلى الجهلِ والفُتُوَّة؛ ويَحتمِلُ أنه أراد بالأفراسِ والرواحلِ: دواعى النفوسِ، وشهواتِهَا، والقُوَى الحاصلةَ لها فى استيفاء اللذات، أو الأسبابَ التى قلَّما تتآخذ[3] فى اتباع الغى، إلا أوانَ الصِّبَا؛ فتكونُ الاستعارة تحقيقيةً.

فصل

(٦١١) عرَّف السكاكى الحقيقةَ اللغويةَ بالكلمةِ المستعملةِ فيما وُضِعَتْ له، من غير تأويلٍ فى الوضع؛ واحترَزَ بالقيد الأخير عنْ الاِستعارة، على أصح القولين؛ فإنها مستعملة فيما وُضعَتْ له بتأويل.

(٦١١) وعرَّف المجازَ اللُّغوى بالكلمةِ المستعملةِ فى غير ما وُضِعَتْ له بالتحقيق، فى اصطلاح به التخاطُبُ، مع قرينةٍ مانعة عن إرادته، وأتى بقيد "التحقيق"؛ لتدخُلَ الاستعارة؛ على ما مَرَّ.

ورُدَّ: بأن الوضع إذا أُطْلِقَ لا يتناول الوضعَ بتأويل، وبأنَّ التقييدَ باصطلاح التخاطُبِ لابُدَّ منه فى تعريف الحقيقة.

(٦١٤) وقسَّم المجازَ اللغوى إلى الاستعارة وغيرِها. وعرَّف الاستعارة بأنْ تَذْكُرَ أحدَ

(١) البيت لمحمد بن عبدالله العتبى، وقيل: لأبى النضر بن عبدالجبار، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨.

(٢) لزهير فى ديوانه ص١٢٤، والطراز ١/٢٣٣، والمصباح ١٣٢.

(٣) فى (متن التلخيص) و(ط) الحلبى: (تأخذ).

طرفَى التشبيه، وتريدَ به الآخرَ، مدَّعِيًا دخولَ المشبَّهِ فى جنس المشبَّه به. وقسَّمها إلى المصرَّحِ بها، والمكنى عنها.

وعنى بالمصرَّحِ بها: أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ به، وجعَلَ منها تحقيقيَّةً، وتخييليَّةً: وفسَّر التحقيقيَّة بما مَرَّ، وعَدَّ التمثيلَ منها:

ورُدَّ: بأنه[1] مستلزِمٌ للتركيبِ المنافى للإفراد.

(٦١٧) وفسَّر التخييلية بما لا تحقُّق لمعناه حِسًّا ولا عقلاً، بل هو صورةٌ وهميَّةٌ محضةٌ؛ كلفظ "الأظفارِ" فى قول الهُذَلِيِّ[2]؛ فإنه لمَّا شبَّه المنيَّه بالسَّبُعِ فى الاِغتيال، أخذ الوهم فى تصويرها بصورتِهِ واختراعِ لوازِمِهِ لها، فاخترَعَ لها صورةً مثل الأظفار، ثم أطلَقَ عليها لفظَ الأظفار:

وفيه تعسُّف، ويخالفُ تفسير غيره لها بجعلِ الشيء للشيء، ويقتضِى أن يكونَ الترشيحُ تخييليَّة؛ للزومِ مثلِ ما ذَكَرَهُ فيه.

(٦٢٠) وعنى بالمكنّى عنها: أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ، على أن المراد "لمنيّة" السبُعُ؛ بادعّاءِ السَّبعية لها؛ بقرينة إضافة الأظفارِ إليها.

ورُدَّ: بأن لفظ المشبَّه فيها مستعَملٌ فيما وضع له تحقيقًا، والاستعارةُ ليست كذلك، وإضافةُ نحو (الأظفار) قرينةُ التشبيه.

(٦٢٣) واختار رَدَّ التبعيَّةِ إلى المكنّى عنها، بجعل قرينتها مكنيًّا عنها، والتبعيَّةِ قرينتَهَا، على نحوِ قوله فى المنية وأظفارها.

ورُدَّ: بأنه إنْ قدَّر التبعيةَ حقيقةً، لم تكنْ تخييلية؛ لأنها مجاز عنده، فلم تكن المكنىُّ عنها مستلزمةً للتخييلية؛ وذلك باطل بالاتفاق؛ وإلاَّ فتكون استعارةً، فلم يكنْ ما ذهب إليه مُغْنِيًا عما ذكرَهُ غيرُه.

---

(١) أى التمثيل.

(٢) يشير إلى قول أبى ذؤيب الهذلي فى عَيْنِيَّته المشهورة:
وإذا المنيةُ أنشَبَتْ أظفارَهَا * ألفيْتَ كُلَّ تميمةٍ لا تنفَعُ

فصل

(٦٢٦) حسن كل من التحقيقيَّةِ والتمثيلِ: برعاية جهاتِ حسن التشبيه، وألاَّ يُشَمَّ رائحتُهُ لفظًا؛ ولذلك يوصَّى أن يكون الشبه بين الطرفين جليًّا؛ لئلا يصيرَ إلغازًا؛ كما لو قيل: "رأيتُ أسدًا" وأُريدَ إنسانٌ أبخرُ، و"رَأَيْتُ إِبِلاً مِائَةً لا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً"[1]، وأريد الناسُ.

(٦٢٧) و بهذا ظهر: أن التشبيه أعمُّ مَحَلاًّ، ويتصل به أنه إذا قَوى الشبه بين الطرفَيْنِ حتى اتحدا -كالعِلْمِ والنور، والشُّبْهَة والظلمة- لم يَحسُنِ التشبيهُ، وتعيَّنت الاِستعارة.

والمكنى عنها -كالحقيقيةِ، والتخييليةِ- حسنُها بحسب حُسْن المكنى عنها.

فصل

(٦٢٨) وقد يطلق المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابها بحذفِ لفظٍ أو زيادةِ لفظٍ؛ كقولِهِ تعالى: ﴿**وَجَاءَ رَبُّكَ**﴾[2]، ﴿**وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ**﴾[3]، وقولِهِ تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾[4] أى: أَمْرُ ربِّك، وأهلَ القريةِ، وليس مثلَهُ شيءٌ.

(الكناية)

(٦٣٠) الكنايةُ: لفظٌ أريدَ به لازمُ معناه، مع جواز إرادته معه؛ فظهَرَ أنها تخالف المجازَ من جهة إرادة المعنى الحقيقى لِلَّفْظِ مع إرادةِ لازمه. وفُرِّقَ: بأن الانتقالَ فيها من اللازم، وفيه من الملزوم: ورُدَّ: بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزومًا لم يُنْتَقَلْ منه؛ وحينئذ: يكون الاِنتقالُ من الملزوم [إلى اللازم][5].

(٦٣١) وهى ثلاثةُ أقسام:

الأولى: المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نِسْبَة:

---

(١) قال ﷺ "إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة" أخرجه البخارى عن ابن عمر. كتاب الرقاق باب رفع الأمانة، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد.

(٢) الفجر: ٢٢.

(٣) يوسف: ٨٢.

(٤) الشورى: ١١.

(٥) من شروح التلخيص.

فمنها: ما هى معنًى واحدٌ؛ كقوله [من الكامل]:

وَالطَّــاعِنِينَ مَجَــامِعَ الأَضْغَــانِ[1]

ومنها: ما هو مجموعُ معانٍ؛ كقولنا –كنايةً عن الإنسان–: "حَى مستوِى القامـةِ، عريضُ الأظفار".

وشرطهما الاِختصاصُ بالمكنَّى عنه.

(٦٣٢) والثانية: المطلوبُ بها صفةٌ:

فإنْ لم يكن الاِنتقالُ بواسطةٍ:

فقريبةٌ واضحةٌ؛ كقولهم –كنايةً عن طول القامة: "طويلٌ نجادُهُ، و"طويلُ النجاد"، والأولى ساذَجة، وفى الثانية تصريحٌ مَّا، لتضمُّن الصفة الضمير، أو خفيةٌ؛ كقولهم –كناية عن الأبله–: "عريضُ القفا".

وإن كان بواسطة: فبعيدةٌ؛ كقولهم: "كثير الرماد" كنايةً عن المِضْياف؛ فإنه يُنْتَقَلُ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراقِ الحطب تحت القدور، ومنها إلى كثرة الطبائخ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة، ومنها إلى كثرةِ الضِّيفان، ومنها إلى المقصود.

(٦٣٤) الثالثة: المطلوبُ بها نسبةٌ؛ كقولهم [من الكامل]:

إنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُروءَةَ وَالنَّدَى ... فِى قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ[2]

فإنه أراد أن يثبت اختصاصَ ابن الحشرج بهذه الصفات؛ فترك التصريحَ بأنْ يقول: "إنه مختصٌّ بها، أو نحوَهُ"، إلى الكناية، بأن جعَلَها فى قبة مضروبة عليه. ونحو قولهم: "المجدُ بين ثوبَيْه، والكرمُ بين بردَيْه".

(٦٣٥) والموصوفُ فى هَذْين القسمَيْن قد يكونُ غير مذكور؛ كما يقال فى عِرْضِ من يؤذى المسلمين: "المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"[3].

أما **القسم الأول**– وهو ما يكون المطلوبُ بالكنايةِ نفسَ الصفةِ، وتكون النسبةُ مصرح

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٤٠، وصدره: الضاربين بكل أبيض مخذم.

(٢) البيت لزياد الأعجم. المصباح ص١٥٢، والطراز ص١٧٨، والإيضاح ص٤٦٢.

(٣) حديث صحيح أخرجه الشيخان فى الإيمان وغيرهما.

بها-: فلا يخفى أن الموصوفَ بها[1] يكونُ مذكورًا لا محالةَ، لفظًا أو تقديرًا.

قال[2] السكاكيُّ: "الكنايةُ تتفاوَتُ إلى تعريضٍ، وتلويحٍ، ورمزٍ، وإيماءٍ وإشارةٍ، والمناسِبُ للعَرَضية: التعريضُ، ولغيرها -إنْ كثُرَتِ الوسائطُ-: التلويحُ، وإنْ قَلَّت- مع خفاءٍ-: الرمزُ، وبلا خفاء: الإيماءُ والإشارة".

ثم قال: "والتعريضُ قد يكونُ مجازًا؛ كقولك: "آذَيْتَنى فستعرِفُ" وأنتَ تريدُ إنسانًا مع المخاطَبِ دونه، وإن أردْتهما جميعًا كان كنايةً، ولابدَّ فيهما من قرينة".

فصل

(٦٣٨) أطبَقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغ من الحقيقة والتصريحِ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم، فهو كدعوى الشيءِ ببيِّنة، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ من التشبيه؛ لأنها نوعٌ من المجاز.

---

(١) من (شروح التلخيص) وفى (متنه): (فيها).

(٢) من شروح التلخيص.

الفَنُّ الثالثُ: عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٦٤٠) وهو علم يعرف به وجوهُ تحسينِ الكلامِ، بعد رعايةِ المطابقةِ، ووضوحِ الدَّلَالَةِ:

(٦٤٠) وهي[1] ضربان: معنوىٌّ، ولفظى:

المحسِّناتُ المعنويَّة

أما المعنوىُّ: فمنه:

المطابَقَةُ: وتسمَّى الطباقَ، والتضادَّ أيضًا، وهى الجمع بين متضادَّيْنِ، أى: معنَيَيْنِ متقابلَيْنِ فى الجملة، ويكون بلفظَيْنِ:

من نوعٍ: اسمَيْن؛ نحو: ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾[2]، أو فعلَيْنِ؛ نحوُ: ﴿**يُحْيِى وَيُمِيتُ**﴾[3]، أو حرفين؛ نحو: ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾[4]

أو من نوعَيْنِ؛ نحو: ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾[5].

(٦٤١) وهو ضَرْبان: طباق الإيجاب؛ كما مر.

وطباق السلب: نحو: ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ**﴾[6]، ونحو: ﴿**فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ**﴾[7].

(٦٤١) ومن الطباق نحو قوله [من الطويل]:

تَرَدَّى ثِيَابَ الْمَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى … لَهَا اللَّيْلُ إلاَّ وَهْى مِنْ سُنْدُس خُضْر[8]

---

(١) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هو).

(٢) الكهف: ١٨.

(٣) آل عمران: ١٥٦.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

(٥) الأنعام: ١٢٢.

(٦) الروم: ٦-٧ ، وتمام الآية السابعة ﴿**يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ**﴾ وبين "لايعلمون" و"يعلمون" طباق سلب بالنفى وعدمه.

(٧) المائدة: ٤٤.

(٨) البيت لأبى تمام.

(٦٤٢) ويلحق به نحوُ: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾(١)؛ فإن الرحمةَ مسبَّبةٌ عن اللين، ونحوُ قوله [من الكامل]:

لاَ تَعْجَبِى يَا سَلْمُ مِنْ رجُلٍ ... ضَحِكَ الْمَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى(٢)

ويسمى الثانى إيهامَ التضادِّ.

المقابلة

(٦٤٣) ودخَلَ فيه ما يختَصُّ باسم **المقابلة**؛ وهى أن يؤتى بمعنَيَيْنِ متوافقَين أو أكثر، بما يُقَابِلُ ذلك على الترتيب، والمراد بالتوافق خلاف التقابل؛ نحو: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾(٣)، ونحو قوله(٤) [من البسيط]:

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إذَا اجْتَمَعَا ... وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإفْلاَسَ بالرَّجُلِ

ونحوُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾(٥)، المرادُ باستغنَى: أنه زَهِدَ فيما عند الله تعالى كأنه مستَغْنٍ عنه؛ فلم يَتَّقِ، أو استغنَى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة؛ فلم يَتَّقِ.

(٦٤٤) وزاد السكاكى: وإذا شُرطَ هنا أمرٌ، شُرطَ ثَمَّةَ ضِدُّهُ؛ كهاتَيْن الآيتين؛ فإنه لما جُعِلَ التيسيرُ مشتَرَكًا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق، جُعِلَ ضِدُّهُ مشتركًا بين أضدادها.

مراعاة النظير

(٦٤٤) ومنه: مراعاة النظير، ويسمَّى التناسُبَ والتوفيق، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد؛ نحوُ: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾(٦)، وقوله [من الخفيف]:

---

(١) الفتح: ٢٩.
(٢) البيت لدعبل.
(٣) التوبة: ٨٢.
(٤) البيت لأبى دلامة، وقيل أبو لأمة، فى المصباح ص١٩٣، الإيضاح ص٤٨٦، والإشارات ص٦٣.
(٥) الليل: ٥-١٠.
(٦) الرحمن: ٥.

كَالْقِسِيِّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأَسْـ ... ـهُم مَبْرِيَّةً بَلِ الأَوْتَارِ[1]

(٦٤٥) ومنها[2]: ما يسمِّيه بعضهم: تشابُهَ الأطراف؛ وهو أن يَخْتِمَ الكلامَ بما يناسب ابتداءه في المعنى؛ نحو: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾[3]، ويُلْحَقُ بها نحو: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[4]، ويسمَّى إيهامَ التناسب.

الإرصاد

(٦٤٧) ومنه: **الإرصاد**، ويسمِّيه بعضهم: التَّسْهيمَ؛ وهو أن يُجْعَلَ قبل العَجُزِ من الفِقْرة أو من البيت ما يدل عليه إذا عُرِفَ الرويّ، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[5]، وقولِهِ [الوافر]:

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ ... وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ[6]

المشاكلة

(٦٤٨) ومنه: **المشاكلة**؛ وهي ذكر الشيء بلفظِ غيرِهِ؛ لوقوعِهِ في صحبته، تحقيقًا أو تقديرًا:

فالأول: نحوُ قوله[7] [من الكامل]:

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ: اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وَقَمِيصَا

ونحو: ﴿تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ﴾[8].

(٦٤٨) **والثاني**: نحوُ: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[9]، وهو مصدرٌ مؤكِّد لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أي: تطهيرَ

---

(١) البيت للبحتري.

(٢) أي من مراعاة النظير.

(٣) الأنعام: ١٠٣.

(٤) الرحمن: ٥-٦.

(٥) العنكبوت: ٤٠.

(٦) البيت لعمرو بن معد يكرب.

(٧) البيت لأبي الرقعمق الأنطاكي، المصباح ص١٩٦، والإيضاح ص٤٩٤.

(٨) المائدة: ١١٦.

(٩) البقرة: ١٣٨.

اللهِ؛ لأنَّ الإيمانَ يطهِّر النفوس، والأصلُ فيه: أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمُّونه: (المَعْموديَّة)، ويقولون: إنَّه تطهيرٌ لهم؛ فعبَّر عن الإيمان بالله بـ "صبغةَ اللهِ" للمشاكلة بهذه القرينة.

المزاوجة

(**٦٤٩**) ومنه: **المزاوجة**؛ وهى أن يُزَاوَجَ بين معنيَيْنِ فى الشرط والجزاء؛ كقوله[1] [من الطويل]:

إذَا مَا نَهَى النَّاهى فَلَجَّ بى الْهَوَى ... أَصَاخَتْ إلَى الْوَاشِى فَلَجَّ بهَا الْهَجْرُ

العكس

(**٦٥٠**) ومنه: **العكس**؛ وهو أن يقدَّمَ جزءٌ فى الكلام على جزء، ثم يؤخَّر، ويقَعُ على وجوه:

منها: أن يقع بين أحد طرفى جُمْلة وما أضيف إليه؛ نحو: عاداتُ السادات ساداتُ العادات.

ومنها: أن يقع بين متعلقى فِعْلَيْنِ فى جملتين؛ نحو: ﴿**يُخْرِجُ الْحَى مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَى**﴾[2].

ومنها: أن يقع بين لفظَيْنِ فى طَرَفَى جملةٍ نحو: ﴿**لاَ هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾[3].

الرجوع

(**٦٥١**) ومنه: **الرجوع**؛ وهو العودُ إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة؛ كقوله [من البسيط]:

قِفْ بالدِّيَار الَّتِى لم يُعْفِها الْقِدَمُ ... بَلَى وَغَيَّرَهـا الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ[4]

---

(١) البيت للبحترى، ديوانه ص٨٤٤، التبيان للطيبى ٢/٤٠٠ بتحقيقى ويروى (أصاخ) بدل (أصاخت).

(٢) يونس: ٣١.

(٣) الممتحنة: ١٠.

(٤) البيت لزهير ديوانه ص١٤٥، الجرجانى فى الإشارات ص٢٧١.

التورية

(٦٥٢) ومنه: **التورية**، وتسمَّى الإيهامَ أيضًا؛ وهى أن يطلق لفظ له معنيان، قريبٌ وبعيدٌ، ويرادَ البعيد؛ وهى ضربان:

مجرَّدةٌ: وهى التى لا تُجَامِعُ شيئًا مما يلائم القريب؛ نحو: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1].

ومرشَّحة؛ نحو: ﴿**وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ**﴾[2].

الاستخدام

(٦٥٣) ومنه: **الاستخدام**؛ وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما، ثُمَّ بالآخَرِ الآخَرُ، أو يرادَ بأحدِ ضميرَيْنِ أحدُهُما، ثم بالآخَرِ الآخَرُ:

فالأوَّل: كقوله[3] [من الوافر]:

إذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ ... رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

والثانى: كقوله[4] [من الكامل]:

فَسَقَى الْغَضَى وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ ... شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

اللف والنشر

(٦٥٤) ومنه: **اللف والنشر**؛ وهو ذكر متعدِّدٍ على التفصيلِ أو الإجمالِ، ثم ما لِكُلِّ واحد من غير تعيين؛ ثقةً بأن السامع يردُّه إليه.

(٦٥٤) **فالأول**: ضَرْبان؛ لأن النشر إمَّا على ترتيب اللف؛ نحوُ: ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[5]. وإما على غير ترتيبه؛ كقوله[6] [من الخفيف]:

---

(١) طه: ٥.

(٢) الذاريات: ٤٧.

(٣) البيت لجرير أو لمعاوية بن مالك.

(٤) البيت للبحترى.

(٥) القصص: ٧٣.

(٦) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢، والإيضاح ص٥٠٤، والمصباح ص٢٤٧. والحقف: الحملة من الرمل.

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ ... وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفا

(٦٥٤) والثانى: كقوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[(١)] أى: قالت اليهود: لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا. وقالت النصارى: لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى؛ فَلَفَّ لعدم الالتباس؛ للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبَهُ.

الجمع

(٦٥٦) ومنه: **الجمع**؛ وهو أن يُجْمَعَ بين متعددٍ فى حكم واحد[(٢)]؛ كقوله تعالى: ﴿**الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[(٣)]، ونحو[(٤)] [من الرجز]:

إنَّ الشَّبَابَ[(٥)] وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَهْ ... مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أى مَفْسَدَهْ

التفريق

(٦٥٧) ومنه: **التفريق**؛ وهو إيقاعُ تباينٍ بين أمرين من نوعٍ، فى المدحِ أو غيره، كقوله[(٦)] [من الخفيف]:

مَا نَوَالُ الْغَمَام وَقْتَ رَبِيعٍ ... كَنَوَالِ الأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاءِ

فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ ... وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاءِ

التقسيم

(٦٥٧) ومنه: **التقسيم**؛ وهو ذِكْرُ متعدِّدٍ، ثم إضافةُ ما لكلٍّ إليه على التَّعْيين؛ كقوله[(٧)] [من البسيط]: .

---

(١) البقرة: ١١١.

(٢) من (شرح التلخيص).

(٣) الكهف: ٤٦.

(٤) البيت لأبى العتاهية، ديوانه ص٤٤٨ من أرجوزته ذات الأمثال، والطراز ١٤٢/٣، والمصباح ٢٤٧.

(٥) تصحفت فى (ط) إلى (الشاب).

(٦) البيتان للوطواط، الإشارات ص٢٧٤، والطراز ١٤١/٣، المصباح ٢٤٧ بلا عزو.

(٧) للمتلمس. عير: حمار.

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُـرَادُ بِـهِ ... إلاَّ الأَذَلاَّن عَيْرُ الْحَى وَالْوَتَـدُ

هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ ... وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَـهُ أَحَـدُ

الجمع مع التفريق

(٦٥٨) ومنه: **الجمع مع التفريق**؛ وهو أن يدخُلَ شيئان فى معنى، ويُفْرَقَ بين جهتى الإدخال؛ كقوله[1] [من المتقارب]:

فَوَجْهُكَ كَالنَّار فِى ضَوْئِهَا ... وَقَلْبِىَ كَالنَّار فِى حَرِّهَا

الجمع مع التقسيم

(٦٥٨) ومنه: **الجمع مع التقسيم**؛ وهو جمع بين متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ، ثم تقسيمُهُ، أو العكس:

فالأول: كقوله[2] [من البسيط]:

حَتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاض خَرْشَنَةٍ ... تَشْقَى بِهِ الرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ

لِلسَّبْى مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا ... وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا، وَالنَّار مَا زَرَعُوا

والثانى: كقوله[3] [من البسيط]:

قَوْمٌ إذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ ... أَوْ حَاوَلُوا النَّفْعَ فِى أَشْيَاعِهِم نَفَعُوا

سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَيْرُ مُحْدَثَةٍ ... إنَّ الْخَلاَئِقَ -فَاعْلَمْ- شَرُّهَا الْبِدَعُ

الجمع مع التفريق والتقسيم

(٦٦٠) ومنه: **الجمع مع التفريق والتقسيم**؛ كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلا بِإذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِى وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِى النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِى**

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٧٤.

(٢) البيتان للمتنبى، ديوانه ٢/٢٢٤، والإيضاح ص٥٠٥، والمصباح ٢٤٨، خرشنة: اسم بلد.

(٣) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص٢٣٨، والطراز ٣/١٤٤، والمصباح ص٢٤٩.

﴿الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إِلا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾[1]،

(٦٦١) وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين:

أحدهما: أن تذكُرَ أحوال الشيءِ مضافًا إلى كلٍّ ما يليق به؛ كقوله[2] [من الطويل]:

سَأطلُبُ حقّى بالقَنا ومشايخ ... كأنّهمُ ومن طول ما التَثموا مُرْدُ

ثِقَالٌ إذَا لاقَوْا خِفَافٌ إذَا دُعُوا ... كَثِيرٌ إذَا شَدُّوا قَلِيلٌ إذَا عُدُّوا

والثانى: استيفاءُ أقسام الشيء؛ كقوله تعالى: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾[3].

التجريد

(٦٦٢) ومنه: **التجريد**؛ وهو أن يُنْتزَعَ مِنْ أمرٍ ذى صفة آخَرُ مثلُهُ فيها؛ مبالغةً لكمالها فيه، وهو أقسام:

منها: نحو قولهم: لى من فلانٍ صديقٌ حميم، أى: بلَغَ فلانٌ من الصداقة حَدًّا صَحَّ معه أن يُسْتَخْلَصَ منه آخَرُ مثلُهُ فيها.

ومنها: نحوُ قولهم: لَئِنْ سألْتَ فلانًا، لتسألَنَّ به البَحْرَ.

ومنها: نحو قوله [من الطويل]:

وَشَوْهَاءَ تَغْدُو بى إلَى صَارخِ الْوَغَى ... بِمُسْتَلْئِم مِثْلِ الْفَنِيق الْمُرَحَّلِ[4]

ومنها: نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[5] أى: فى جهنم، وهى دار الخلد.

ومنها: نحو قوله [من الكامل]:

---

(١) هود: ١٠٥-١٠٨.

(٢) البيتان للمتنبى.

(٣) الشورى: ٤٩-٥٠.

(٤) البيت لأبى لأمة، الإيضاح ص٥/٢، والمصباح ص٢٣٧. الشوهاء: الفرس القبيح المنظر. تعدو: تسرع. صارخ: مستغيث. مستلئم: لابس لأمة؛ وهى الدرع. الفنيق: الفحل المكرم. المرحل: من: رحل البعير: أشخصه عن مكانه وأرسله.

(٥) فصلت: ٢١.

وَلَئِــنْ بَقِيــتُ لأَرْحَلَــنَّ بغَــزْوَةٍ   تَحْوى الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ[1]

وقيل: تقديره: أو يموتَ منى كريمٌ. وفيه نظر.

ومنها: نحو قوله [من المنسرح]:

يَـا خـيْرَ مَـنْ يَرْكَـبُ الْمَطِـيَّ وَلاَ   يَشْرَبُ كَأْسًا بكَفِّ مَنْ بَخِـلا[2]

ومنها: مخاطبةُ الإنسان نفسَهُ؛ كقوله [من البسيط]:

لاَ خَيْلَ عِنْـدَكَ تُهْدِيهَـا وَلاَ مَـالُ   فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعدِ الْحَالُ[3]

المبالغة

(٦٦٥) ومنه: **المبالغة المقبولة**، والمبالغةُ: أن يُدَّعَى لوصفٍ بلوغُهُ فى الشدَّة أو الضعفِ حَدًّا مستحيلاً أو مستبعدًا؛ لئلا يُظَنَّ أنه غيرُ متناهٍ فيه[4].

(٦٦٥) وتنحصر فى: التبليغ، والإغراق، والغُلُوِّ؛ لأن المُدَّعَى: إنْ كان ممكنًا عقلاً وعادةً: فتبليغٌ؛ كقوله[5] [من الطويل]:

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَـوْر وَنَعْجَةٍ   دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بمَاء فَيُغْسَـلِ

وإن كان ممكنًا عقلاً لا عادةً: فإغراق؛ كقوله[6] [من الوافر]:

وَنُكْـرِمُ جَارَنَـا مَـا دَامَ فِينَـا   وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَـةَ حَيْـثُ مَـالاَ

وهما مقبولان؛ وإلا[7] فغُلُوٌّ؛ كقوله[8] [من الكامل]:

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّـى إنَّـهُ   لَتَخافُكَ النُّطَفُ الَّتى لَمْ تُخْلَـقِ

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٧٨ وعزاه للحماسى.

(٢) البيت للأعشى.

(٣) البيت للمتنبى.

(٤) أى فى الشدة أو الضعف.

(٥) البيت لامرئ القيس ديوانه (١) ص١٥٦، (ب) ص٨٨، والإشارات ص٢٧٨، والمصباح ص٢٢٤.

(٦) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبى، الإشارات ص٢٧٩، والمصباح ص٢٢٤.

(٧) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة.

(٨) البيت لأبى نواس ديوانه ص٤٥٢، والطراز ٣١٤/٢، والمصباح ص٢٢٩.

والمقبولُ منه أصنافٌ؛ **منها**: ما أدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصحة؛ نحو: ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**﴾[1].

ومنها: ما تضمَّن نوعًا حسنًا من التخييل؛ كقوله[2] [من الكامل]:

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا ... لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لأَمْكَنَا

(٦٦٦) وقد اجتمعا في قوله[3] [من الطويل]:

يُخَيَّلُ لِي أَنْ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِي الدُّجَى ... وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

ومنها: ما خُرِّجَ مَخْرَجَ الهزل والخلاعة؛ كقوله[4] [من المنسرح]:

أَسْكَرُ بِالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّـ ... ـرْبِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

المذهب الكلامي

(٦٦٧) ومنه: **المذهب الكلامي**؛ وهو إيرادُ حجةٍ للمطلوب على طريق أهل الكلام؛ نحو: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[5]، وقولِهِ[6] [من الطويل]:

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً ... وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّي جِنَايَةً ... لَمُبْلِغُكَ الْوَاشِي أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلَكِنَّنِي كُنْتُ امْرَءًا لِي جَانِبٌ ... مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا مَدَحْتُهُمْ ... أُحَكَّمُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ

كَفِعلِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ ... فَلَمْ تَرَهُمْ فِي مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

---

(١) النور: ٣٥.

(٢) البيت للمتنبي في ديوانه، الإشارات ص٢٧٩ السنابك: حوافر الخيل. العثير: الغبار. العنق: نوع من السير.

(٣) وهو للقاضي الأرجاني، أورده الجرجاني في الإشارات ص ٢٨٠.

(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٢٧٩ بلا عزو.

(٥) الأنبياء: ٢٢.

(٦) الأبيات للنابغة يعتذر إلى النعمان. ديوانه ص٧٢، والمصباح ص٢٠٧، والإيضاح ص٥١٧.

حسن التعليل

(٦٦٨) ومنه: **حسن التعليل**؛ وهو أن يُدَّعَى لوصفٍ علـةٌ مناسِبةٌ لـه باعتبـارٍ لطيـفٍ غـير حقيقيٍّ، وهو أربعةُ أضرُب؛ لأنَّ الصفةَ إمَّا ثابتةٌ قصِدَ بيانُ علَّتها، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتُها:

(٦٦٩) **والأولى**: إما ألاَّ يَظْهَرَ لها فى العادة علةٌ؛ كقوله[1] [من الكامل]:

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإنَّمَا ... حُمَّتْ بِـهِ فَصَبِيبُهَـا الرُّحَضَـاءُ

أو يَظْهَرَ لها علةٌ غيرُ المذكورة؛ كقوله[2] [من الرمل]:

مَـا بِـهِ قَتْـلُ أَعَادِيـهِ وَلَكِـنْ ... يَتَّقِى إخْـلاَفَ مَا تَرْجُـو الذِّئَـابُ

فإنَّ قَتْلَ الأعداءِ فى العادةِ لدفعِ مَضَرَّتهم، لا لما ذكره.

(٦٧٠) **والثانية**: إما ممكنة؛ كقوله [من البسيط]:

يَـا وَاشِيًا حَسُنَتْ فِينَـا إسَـاءَتُهُ ... نَجَّى حِذَارُكَ إنْسَانِى مِنَ الْغَرَقِ[3]

فإنَّ استحسانَ إساءة الواشِى ممكنٌ؛ لكنْ لمَّا خالَفَ الناسَ فيه، عقَّبه بأنَّ حذاره منـه نجَّـى إنسانَهُ من الغرق فى الدموع.

(٦٧٠) أو غيرُ ممكنةٍ؛ كقوله [من البسيط]:

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَـهُ ... لَمَـا رَأَيْـت عَلَيْهَـا عِقْـدَ مُنْتَطِـق

وأُلْحِقَ به ما يُبْنَى على الشك؛ كقوله[4] [من الطويل]:

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبْنَ تَحْتَهَا ... حَبِيبًـا فَمَـا تَرْقَـأُ لَهُـنَّ مَدَامِـعُ

التفريع

(٦٧٢) ومنه: **التفريع**؛ وهو أن يُثْبَتَ لمتعلَّقِ أمرٍ حُكْمٌ بعد إثباتِهِ لمتعلَّقٍ له آخَرَ؛ كقوله[5]

---

(١) البيت للمتنى. الرخصاء: عرق الحمى.

(٢) البيت للمتنبى، شرح ديوانه ١٤٤/١، والأسرار ص٣٣٧، والإشارات ص٢٨١.

(٣) البيت لمسلم بن الوليد، ديوانه ص٣٢٨، الطراز ١٤٠/٣، والمصباح ص٢٤١.

(٤) لأبى تمام. ديوانه ص٤٢٥، والإيضاح ص٥٢٣، والمصباح ص٢٤٢.

(٥) البيت للكميت، الإيضاح ص٥٢٣، و الطراز ١٣٥/٣، والمصباح ٢٣٨.

[من البسيط]:

أَحْلاَمُكُمْ لِسَـقَامِ الْجَهْـلِ شَـافِيَةٌ   كَمَا دِمَاؤُكُمْ تَشْفِى مِنَ الْكَلَـبِ

تأكيد المدح بما يشبه الذم

(٦٧٢) ومنه: **تأكيدُ المدح بما يُشْبِهُ الذَّمَّ**، وهو ضَرْبان:

أفضلهما: أن يستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيهـا؛ كقولـه [من الطويل]:[1]

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُـيُوفَهُمْ   بهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَـائِبِ

أى: إن كان فلولُ السيف عيبًا، فأثْبَتَ شيئًا منه على تقدير كونِهِ منه، وهو محال، فهو فـى المعنى تعليقٌ بالمحال، فالتأكيدُ فيه من جهة أنه كدعوى الشيءِ ببيِّنةٍ، وأنَّ الأصلَ فى الاستثناءِ هو الاتصالُ؛ فِذْكرُ أداته قبل ذِكْرِ ما بعدها يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلها، فإذاَ وَلِيَهَا صفةُ مدحٍ، جاء التأكيد.

(٦٧٤) والثانى: أنْ يَثْبُتَ لشيء صفةُ مدح، ويُعَقَّبَ بأداةِ استثناء تليها صفةُ مدحٍ أخرى له؛ نحو: "أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّى مِنْ قُرَيْشٍ"[2] وأصل الاستثناءِ فيه -أيضًا- أن يكونَ متصلاً كالضَّرْب الأوَّل؛ لكنَّه لم يقدَّرْ متصلاً؛ فلا يفيد التأكيدَ إلا من الوجه الثاني؛ ولهذا كان الأولُ أفضلَ.

(٦٧٥) ومنه **ضَرْبٌ آخر**؛ وهو نحو: ﴿**وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا**﴾[3] والاستدراكُ فى هذا البابِ كالاستثناء؛ كما فى قوله[4] [من الطويل]:

هُوَ الْبَدْرُ إِلاَّ أَنَّهُ الْبَحْـرُ زَاخِرًا   سِوَى أَنَّهُ الضِّرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْـلُ

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى، ديوانه ص٤٤، والإشارات ص١١١، والتبيان للطيبى، والمصباح ص٢٣٩.

(٢) أورده العجلونى بنحوه فى كشف الخفاء وقال: قال فى اللآلئ: معناه صحيح، وانظر كشف الخفاء للعجلونى (١/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٣) الأعراف: ١٢٦.

(٤) البيت لبديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار، أمير سجستان وكرمان، وأورده الرازى فى نهاية الإيجاز ص٢٩٣.

تأكيد الذم بما يشبه المدح

(٦٧٦) ومنه: **تأكيد الذم بما يشبه المدح**، وهو ضربان:

أحدهما: أن يُستثنَى من صفةِ مدحٍ منفيَّةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ له، بتقديرِ دخولها فيها؛ كقولك: فلانٌ لا خَيْرَ فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ أحسَنَ إليه.

وثانيهما: أن يَثْبُتَ لشيء صفةُ ذمٍّ، ويُعقَّبَ بأداةِ استثناء تليها صفةُ ذمٍّ أخرَى له؛ كقوله: فلانٌ فاسقٌ إلا أنه جاهلٌ.

وتحقيقُهُما على قياسِ ما مَرَّ.

الاستتباع

(٦٧٦) ومنه: **الاستتباع**؛ وهو المدحُ بشيءٍ على وجهٍ يَستتْبِعُ المدحَ بشيء آخر؛ كقوله [من الطويل]:

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنْيَا بأَنَّكَ خَالِدُ[1]

مدحه بالنهايةِ في الشجاعةِ على وجهٍ استتبعَ مدحَهُ بكونه سببًا لصلاحِ الدنيا ونظامِها، وفيه أنه نَهَبَ الأعمارَ دون الأموال، وأنه لم يَكُنْ ظالمًا في قتلهم.

الإدماج

(٦٧٧) ومنه: **الإدماج**؛ وهو أن يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لمعنًى معنًى آخر؛ فهو أَعَمُّ من الاستتباع؛ كقوله [من الوافر]:

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي ... أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا[2]

فإنه ضمَّن وصفَ الليل بالطُّولِ الشكايةَ من الدهر.

---

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة، ديوانه ١/٢٧٧، والإشارات ص٢٨٤.

(٢) البيت للمتنبي، ديوانه ١/١٤٠، والإشارات ص٢٨٥.

التوجيه

(٦٧٨) ومنه: **التوجيه**؛ وهو إيرادُ الكلامِ محتمِلاً لوجهَيْن مختلفَين؛ كقول من قال لأعور [من مجزوء الرمل]:

لَيْــــتَ عَيْنَيْــــهِ سَــــوَاءْ[1]

السكاكى: ومنه متشابِهَاتُ القرآن باعتبار.

الهزَل يراد به الجد

(٦٧٨) ومنه: **الهزل الذى يراد به الجدُّ**؛ كقوله[2] [من الطويل]:

إِذَا مَا تَمِيمِى أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ ... عَدِّ عَنْ ذَا، كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ؟!

تجاهل العارف

(٦٧٨) ومنه: **تجاهل العارف**؛ وهو -كما سماه السكاكي-: سَوْقُ المعلومِ مَسَاقَ غيرِهِ لنكتةٍ:

كالتوبيخ فى قول الخارجيَّة [من الطويل]:

أَيَا شَجَرَ الْخَابُور مَـالَكَ مُورِقًـا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابن طَرِيفِ[3]

(٦٧٩) والمبالغةِ فى المدح؛ كقوله[4] [من البسيط]:

أَلَمْعُ بَرْق سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاح ... أَم ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَر الضَّـاحِى

أو فى الذم؛ كقوله[5] [من الوافر]:

---

(١) هو لبشار. وصدره:

خَاطَ لِى عَمْرو قَبَاءْ

(٢) البيت لأبى نواس.

(٣) البيت لليلى بنت طريف ترثى أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية، الإشارات ص٢٨٦، والمصباح ص٢٥.

(٤) البيت للبحترى، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان، ديوانه ١/٤٤٢.

(٥) البيت لزهير، ديوانه ص٧٣.

وَمَـا أَدْرِى وَلَسْـتُ إِخَـالُ أَدْرِى   أَقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أَمْ نِسَـاءُ؟!

والتدلُّهِ فى الحبِّ فى قوله [من البسيط]:

بِاللـهِ يَـا ظَبَيَـاتِ القَـاعِ قُلْـنَ لَنَـا   لَيْلاَىَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَـرِ[1]

القولُ بالموجَبِ

(٦٨٠) ومنه: **القول بالموجَب**؛ وهو ضَرْبان:

أحدهما: أن تقعَ صفةٌ فى كلامِ الغير كناية عن شيءٍ أُثْبِتَ له حكمٌ، فتثبتها لغيره من غير تعرُّضٍ لثبوتِهِ له أو انتفائِهِ عنه؛ نحو: ﴿**يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[2].

(٦٨٠) **والثانى**: حمل لفظ وقع فى كلامِ الغيرِ على خلافِ مرادِهِ، ممَّا يَحْتَمِلُهُ بذكرِ متعلّقه؛ كقوله[3] [من الخفيف]:

قُلْـتُ: ثَقَّلْـتُ إِذْ أَتَيْـتُ مِـرَارًا   قَـالَ: ثَقَّلْـتَ كَـاهِلِى بالأَيَـادِي

الاطراد

(٦٨١) ومنه: **الاطِّرَادُ**؛ وهو أن تأتى بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِهِ وأسماءِ آبائه، على ترتيب الولادة، من غير تكلُّفٍ؛ كقوله[4] [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلتَ عُرُوشَهُمْ   بِعُتَيْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ شِهَابِ

المحسنات اللفظية

وأما اللفظىُّ:

فمنه:

(٦٨٢) الجنَاس بين اللفظين، وهو تشابُهُهُمَا فى اللفظ:

---

(١) البيت للحسين بن عبدالله أو العرجى الطراز ٣/٨١، والمصباح ص٨٨.

(٢) المنافقون: ٨.

(٣) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج، وقيل: لمحمد بن إبراهيم الأسدى. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٨٧.

(٤) البيت لربيعة بن سعد وقيل: لداود بن ربيعة الأسدى، الإشارات ص٢٨٨.

(٦٨٢) والتامُّ منه: أن يتفقا فى أنواعِ الحروفِ، وفى أعدادها، وفى هيئاتها، وفى ترتيبها:

فإنْ كانا من نوعٍ؛ كاسمين، سمى مُماثِلاً؛ نحو: ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾[1].

وإنْ كانا من نوعَيْن، سمى مستوفًى؛ كقوله [من الكامل]:

مَا مَاتَ مِنْ كَـرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّـهُ ... يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بْنِ عَبْدِاللهِ[2]

(٦٨٣) وأيضًا: إنْ كان أحدُ لفظَيْهِ مركَّبًا، سمى جِناسَ التركيبِ، فإنِ اتفقا فى الخطِّ، خُصَّ باسم المتشابِهِ؛ كقوله [من المتقارب]:

إِذَا مَلِـكٌ لَـمْ يَكُـنْ ذَا هِبَـهْ ... فَدَعْـهُ فَدَوْلَتُـهُ ذَاهِبَـهْ[3]

وإلا خُصَّ باسمِ المفروق؛ كقوله[4] [من المديد]:

كُلُّكُـمْ قَـدْ أَخَـذَ الْجَـا ... مَ وَلاَ جَـامَ لَنَـا

مَـا الَّـذِى ضَـرَّ مُدِيـرَ الْـ ... جَـامِ لَـوْ جَامَلَنَـا

(٦٨٥) **وإن اختلفا فى هَيْئَات**[5] **الحروفِ فقطْ**، يسمَّى محرَّفا، كقولهم: (جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْدِ)، ونحوُهُ: (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ)، والحرفُ المشدَّدُ فى حكم المخفَّفِ؛ كقولهم: (البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْكِ).

(٦٨٥) **وإن اختلفا فى أعدادِها**، يسمَّى ناقصًا؛ وذلك إمَّا بحرف فى الأول؛ مثل: ﴿**وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ**﴾[6]، أو فى الوَسَطِ؛ نحو: "جَدِّى جَهْدِي"، أو فى الآخِرِ؛ كقوله [من الطويل]:

---

(١) الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبى تمام، من قصيدة يمدح فهيا يحيى بن عبدالله، ديوانه ٣٤٧/٣، التبيان ص١٦٦، والإشارات ص٢٩٠.

(٣) البيت لأبى الفتح البستي على بن محمد، الطراز ٣٦٠/٢، والإشارات ص٢٩٠.

(٤) البيتان لأبى الفتح البستى، أوردهما محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩١. والجام: الكأس، ومدير الجام: الساقى.

(٥) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هيئة).

(٦) القيامة: ٢٩-٣٠.

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْـدٍ عَـوَاصٍ عَوَاصِـمٍ[1]

وربَّما سمِّيَ هذا مطرَّفًا.

وإمَّا بأكثر؛ كقولها [من الكامل]:

إنَّ الْبُكَـــاءَ هُـــوَ الشِّـــفَا ءُ مِنَ الْجَوَى بَيْـنَ الْجَوَانِـحْ[2]

وربَّما سمى هذا مذيَّلاً.

(٦٨٦) وإن اختلفا في أنواعِها، فيشترَطُ ألاَّ يقعَ بأكثرَ من حرف:

ثُمَّ الحرفان: إنْ كانا متقاربَيْنِ سمِّي مضارِعًا، وهو إمَّا في الأوَّل؛ نحوُ: "بيني وبَيْنَ كِنِّي[3] ليلٌ دامِسٌ وطريق طامِسٌ"، أو في الوَسَط؛ نحوُ: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْـهُ وَيَنْـأَوْنَ عَنْـهُ﴾[4]، أو في الآخر؛ نحو: "الخَيْلُ معقودٌ بنواصيها الخيْرُ"[5].

وإلا سُمِّي لاَحِقًا، وهو -أيضًا- إمَّا في الأوَّل؛ نحوُ: ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾[6]، أو في الوسَطَ؛ نحو: ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾[7]، أو في الآخِرِ؛ نحو: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾[8].

(٦٨٧) وإن اختلفا في ترتيبها، سمى تجنيسَ القَلْب؛ نحوُ: "حسامُهُ فَتْحٌ لأوليائِـهِ حَتْـفٌ لأعدائه"، ويسمَّى قَلْبَ كُلٍّ، ونحوُ: "اللهُـمَّ استُرْ عوراتِنـا، وآمِـنْ رَوْعَاتِنـا"[9]، ويسـمى قَلْبَ بعض.

---

(١) لأبي تمام، ديوانه ٢٠٦/١، والطراز ٣٦٢/٢ وعجزه: تصول بأسياف قواض قواضب.

(٢) للخنساء، أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص٢٩٢.

(٣) الكن: المنزل. وهذا من كلام الحريري، والدامس: الشديد الظلمة.

(٤) الأنعام: ٢٦.

(٥) الحديث متفق عليه رواه البخاري في "الجهاد"، ومسلم في "الإمارة".

(٦) الهمزة: ١.

(٧) غافر: ٧٥.

(٨) النساء: ٨٣.

(٩) صحيح، أخرجه أحمد في "المسند"، وأورده الشيخ الألباني في صحيح أبي داود، وصحيح ابن ماجة.

(٦٨٨) وإذا وقع أحدُهُما[1] فى أوَّل البيت، والآخَرُ فى آخِرِه، سمِّى مقلوبًا مجنَّحًا. وإذا ولى أحَدُ المتجانِسَيْنِ[2] الآخَرَ، سُمِّىَ مزدَوَجًا ومكرَّرًا ومردَّدًا؛ نحوُ: ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[3].

(٦٨٨) ويُلْحَقُ بالجناس شيئان:

أحدهما: أن يَجْمَعَ اللفظَيْنِ الاشتقاقُ؛ نحوُ: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[4].

والثانى: أن يجمعهما المشابَهَةُ؛ وهى ما يشبه الاشتقاق؛ نحوُ: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[5].

رد العجز على الصدر

(٦٨٩) ومنه: **رَدُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ:**

وهو فى النَّثْر: أن يُجْعَلَ أحدُ اللفظَيْنِ المكرَّرَين أو المتجانسَيْنِ أو المُلْحَقَيْنِ بهما فى أوَّل الفقْرةِ، والآخَرُ فى آخِرِها؛ نحو: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[6]، ونحوُ: (سائِلُ اللئيم يَرْجِعُ ودَمْعُهُ سائِلٌ)، ونحوُ: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾[7]. ونحوُ: ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾.

(٦٨٩) وفى النَّظْمِ: أن يكون أحدُهُما فى آخرِ البيتِ، والآخَرُ فى صدرِ المِصْراعِ الأولِ، أو حشوِهِ، أو آخِرِهِ، أو صدرِ المصراع الثانى؛ كقوله [من الطويل]:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ ... وَلَيْسَ إِلَى دَاعِى النَّدَى بِسَرِيعِ[8]

وقوله [من الوافر]:

---

(١) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب.

(٢) أى تجانس كان.

(٣) النمل: ٢٢.

(٤) الروم: ٣٠.

(٥) الشعراء: ١٦٨.

(٦) الأحزاب: ٣٧.

(٧) نوح: ١٠.

(٨) البيت للأقيشر، الإشارات ص٢٣٤، والمصباح ص١٦٥.

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيم عَرَار نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَار[1]

وقوله [من الطويل]:

مَنْ كَانَ بالبيض الْكَواعِبِ مُغرَمًا فَمَا زلْتُ بالبيض الْقَوَاضِبِ مُغْرَما[2]

وقوله [من الطويل]:

وَإنْ لَمْ يَكُنْ إلاَّ مُعَرَّجَ سَاعَةٍ قَلِيلاً فَإِنِّى نَافِعٌ لِى قَلِيلهَا[3]

وقوله [من الوافر]:

دَعَانِى مِنْ مَلاَمِكُمَا سِفَاهًا فَدَاعِى الشَّوْق قَبْلَكُمَا دَعَانِي[4]

وقوله [من الكامل]:

وَإِذَا الْبَلاَبِلُ أَفْصَحَتْ بلُغَاتِهَا فَانْفِ الْبَلاَبِلَ باحْتِسَاء بَلاَبِل[5]

وقوله [من الوافر]:

فَمَشْغُوفٌ بآيَاتِ الْمَثَانِى وَمَفْتُونٌ برنَّاتِ الْمَثَانِي[6]

وقوله [من السريع]:

أَمَّلْتُهُمْ ثُم تَأَمَّلْتُهُمْ فَلاَحَ لِى أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلاَحْ[7]

---

(١) هو للصمة بن عبدالله القشيرى. والعرار: وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، الإشارات ص٢٩٦.

(٢) لأبى تمام القواضب: السيوف القاطعة. البيض : السيوف والنساء الجميلات. والبيت من قصيدة.يمدح فهيا أباسعيد محمد بن يوسف، ديوانه ٣٣٦/٣، والإشارات ص٢٩٦.

(٣) هو لذى الرمة غيلان بن عقبة، وفى الديوان "إلا تعلل ساعة" ديوانه ٩١٢/٢ط دمشق، والإشارات ص٢٩٦.

(٤) البيت للقاضى الأرجانى.

(٥) هو للثعالبى. البلابل الأولى: الطيور المعروفة. والثانية الهموم. والثالثة: أباريق الخمر. أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٦.

(٦) آيات المثانى: القرآن، ورنات المثانى: المزامير، والبيت للحريرى من مقاماته ص٥٢١، أورده الجرجانى.

(٧) البيت للأرجانى من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧.

وقولِهِ [من المتقارب]:

ضَرَائِبَ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاح ... فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيبَا[1]

وقولِهِ [من الطويل]:

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ ... فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ[2]

وقولِهِ [من البسيط]:

لَو اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الإِحْسَانِ زُرْتُكُمُ ... وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلإِفْرَاطِ فِي الْخَصَرِ[3]

وقولِهِ [من الكامل]:

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي ... أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ؟![4]

وقولِهِ [من الطويل]:

وَقَدْ كَانَتِ الْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَغَى ... بَوَاتِرَ فَهْيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ[5]

السجع

(**٦٩٥**) ومنه: **السجع**؛ قيل: وهو تواطُؤُ الفاصلتَيْنِ من النثر على حرفٍ واحدٍ، وهو معنَى قول السكاكى: هو فى النَّثْرِ كالقافيةِ فى الشعر.

(**٦٩٥**) وهو ثلاثة أَضْرُبٍ:

مطرَّفٌ إن اختلفا فى الوزنِ، نحوُ: ﴿مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾[6].

---

(١) البيت للسرى الرفاء أخذه من قول البحترى:

بلونا ضرائب من قد نرى * فما أن رأينا لفتح ضريبًا.

ديوانه ١/١٥١، والتبيان ١٧٩.

(٢) لامرئ القيس، ديوانه ص٩٠، والإشارات ص٢٩٧.

(٣) للمعرّى، سر الفصاحة ص٢٦٧، والمصباح ص١١٤.

(٤) هو لابن أبى عينية، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧.

(٥) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائى، فى ديوانه ٨٣/٤، والإشارات ص٢٩٨، بواتر: قاطعات. بتر: جمع أبتر، إذا لم يبق من بعده من يستعملها استعماله.

(٦) نوح: ١٣، ١٤.

(٦٩٥) وإلاَّ، فإنْ كان ما فى إحدى القرينتَيْنِ أو أكثَرُهُ مِثْلَ ما يقابلُه من الأخرى فى الوزن والتقفية: فترْصيعٌ؛ نحوُ: (فَهُوَ يَطْبَعُ الأسجاعَ بجوَاهِرِ لَفْظِه، ويقرَعُ الأسماعَ بزواجرِ وَعْظِه).

وإلاَّ فمتواز؛ نحوُ: ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾[1].

(٦٩٦) وقيل: وأحسَنُ السجع ما تساوَتْ قرائنُهُ؛ نحوُ: ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[2]، ثُمَّ ما طالت قرينتُه الثانيةُ؛ نحوُ: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾[3]، أو الثالثةُ؛ نحوُ: ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾[4]. ولا يَحْسُنُ أن يُؤْتَى بقرينةٍ أقصرَ منها كثيرًا.

(٦٩٧) والأسجاعُ مبنيَّةٌ على سكونِ الأعجاز؛ كقولهم: ما أبعَدَ ما فاتْ، وما أقربَ ما هو آتْ.

قيل: ولا يقالُ: فى القرآن أسجاعٌ، بل يقال: فواصل.

وقيل: السَّجْعُ غيرُ مختَصٍّ بالنثر، ومثاله فى النَّظم قولُهُ [من الطويل]:

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِى وَأَثْرتْ بِهِ يَدِى ... وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِى وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي[5]

(٦٩٨) ومن السجع على هذا القول ما يسمَّى التشطيرَ؛ وهو جعلُ كلٍّ من شَطْرَى البيت سجعةً مخالفةً لأختها؛ كقوله[من البسيط]:

تَدْبيرُ مُعْتَصِمٍ باللهِ مُنْتَقِمٍ ... لِلهِ مُرْتَغِبٍ فِى اللهِ مُرْتَقِبِ

الموازنة

(٧٠٠) ومنه: **الموازنة**؛ وهى تساوِى الفاصلتَيْنِ فى الوزن دون التقفية؛ نحو: ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِى مَبْثُوثَةٌ﴾[6].

(٧٠٠) وإذا تساوَى الفاصلتان: فإنْ كان ما فى إحدى القرينتين أو أكثَرُه مثلَ ما يقابلُهُ من

(١) الغاشية: ١٣-١٦.
(٢) الواقعة: ٢٨-٣٠.
(٣) النجم: ١-٢.
(٤) الحاقة: ٣٠-٣١.
(٥) هو لأبى تمام، ديوانه ص١٠٣، الإشارات ص٣٠١، والمصباح ١٦٩.
(٦) الغاشية: ١٥-١٦.

القرينة الأخرى فى الوزن، خُصَّ باسم المماثلة؛ نحوُ: ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1]، وقوله [من الطويل]:

مَهَا الْوَحْش إلاَّ أَنَّ هَاتَا أَوَانِسٌ ... قَنَا الْخَطِّ إلاَّ أَنَّ تِلْكَ ذَوَابلُ[2]

القلب

(٧٠٢) ومنه: **القلب**؛ كقوله[3] [من الوافر]:

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ ... وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ

وفى التنزيل: ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾[4]، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[5].

التشريع

(٧٠٢) ومنه: **التشريع**؛ وهو بناءُ البيتِ على قافيتَيْنِ يَصِحُّ المعنَى عند الوقوف على كُلٍّ منهما؛ كقوله[6] [من الكامل]:

يَا خَاطِبَ الدُّنْيَا الدَّنِيَّة إنَّهَا ... شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَار

لزوم ما لا يلزم

(٧٠٣) ومنه: **لزومُ ما لا يَلْزَمُ**؛ وهو أن يجئ قبلَ حرفِ الرَّوِىِّ -أو ما فى معناه مِنَ الفاصلةِ - ما ليس بلازم فى السجع؛ نحوُ: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ﴾[7] وقوله[8] [من الطويل]:

---

(١) الصافات: ١٧-١٨.

(٢) لأبى تمام، ديوانه ص٢٢٦، التبيان ص١٧١.

(٣) للأرجانى.

(٤) يس: ٤٠.

(٥) المدثر: ٣.

(٦) للحريرى فى مقاماته ص١٩٢، والمصباح ص١٧٦.

(٧) الضحى: ٩-١٠.

(٨) الأبيات أوردها محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٣، وهى لعبدالله بن الزبير الأسدى فى مدح عثمان بن عفان، وينسبان لأبى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد ابن العاص.

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِى ... أَيَادِىَ لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِىَ جَلَّتِ
فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ[1] الْغنى عَنْ صَدِيقِهِ ... وَلاَ مُظْهِر الشَّكْوَى إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خَلَّتِى مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا ... فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ

(٧٠٦) وأصلُ الحسنِ في ذلك كلِّه: أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعانِى، دون العكس.

خاتمةٌ: فى السَّرِقَاتِ الشِّعْرِيَّة، وما يَتَّصِلُ بها، وغيرِ ذلك

(٧٠٩) اتفاقُ القائلين إنْ كان فى الغَرَضِ على العمومِ -كالوصف بالشجاعةِ، والسخاء، ونحو ذلك- فلا يُعَدُّ سرقةً؛ لتقرُّره فى العقولِ والعادات. وإنْ كان فى وجهِ الدَّلاَلَةِ؛ كالتشبيه، والمجاز، والكناية، وكذِكْرِ هيئات تدُلُّ على الصفة؛ لاختصاصها بمَنْ هى له- كوصفِ الجَوَادِ بالتهلُّلِ عند ورود العُفَاة، والبخيلِ بالعُبُوسِ مع سعة ذات اليد-: فإن اشترَكَ الناسُ فى معرفتِهِ لاستقرارِهِ فيهما[2]؛ كتشبيه الشجاع بالأسد، والجَوَادِ بالبَحْر، فهو كالأول؛ وإلاَّ جاز أن يُدَّعَى فيه السبقُ والزيادة.

وهو[3] ضَرْبان؛ خَاصِّىٌّ فى نفسِهِ غريبٌ، وعامى تُصُرِّفَ فيه بما أخرجَهُ مِنَ الابتذالِ إلى الغرابةِ؛ كما مر.

(٧٠٩) فالسرقةُ والأخذُ نوعان: ظاهرٌ، وغيرُ ظاهر.

(٧٠٩) **أما الظاهر**: فهو أن يُؤْخَذَ المعنَى كلُّه، إمَّا مع اللفظ كلِّه، أو بعضِهِ، أو وحدَهُ: فإنْ أُخِذَ اللفظُ كلُّه من غير تغيير لنظمه: فهو مذموم؛ لأنه سرقة محضة، ويسمى نَسْخًا وانتحالاً؛ كما حكى عن عبدالله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول مَعْن بن أَوْس[4] [من الطويل]:

---

(١) تصحفت فى المتن إلى (محبوب).
(٢) أى فى العقول والعادات، وقد تصفحت إلى (فيها).
(٣) يعنى النوع الذى لم يشترك الناس فى معرفته.
(٤) حكى أن عبدالله بن الزبير دخل معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدى يا أبابكر، ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى، فأنشد قصيدته التى أولها:
لعمرك وما أدرى وإنى لأوجل ... على أينا تعدو المنية أول
حتى أتمها، وفيها هذان البيتان، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال: ألم تخبرنى أنهما لك فقال: اللفظ له والمعنى لى، وبعد فهو أخى من الرضاعة، وأنا أحق بشعره.

إذَا أَنْتَ لَـمْ تُنْصِـفْ أَخَـاكَ وَجَدْتَـهُ عَلَى طَرَفِ الْهجران إنْ كَـانَ يَعْقِـلُ
وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ إذَا لَمْ يَكُنْ عَنْ شَفْرَةِ السَّيْفِ مَزْحَـلُ

وفى معناه: أن يُبْدَلَ بالكلماتِ كلِّها أو بعضِها ما يرادفُها.

(٧١١) وإن كان مع تغييرٍ لنظمه أو أَخْذِ بعض اللفظ، سُمِّيَ: إغارةً ومَسْخًا.

(٧١١) فإن كان الثانى أبلغَ؛ لاختصاصه بفضيلة: فممدوحٌ؛ كقول بشَّار [من البسيط]:

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بحَاجَتِهِ وَفَازَ بالطَّيِّبَـاتِ الْفَـاتِكُ اللَّهِـجُ[1]

وقول سَلْم [من مخلَّع البسيط]:

مَـنْ رَاقَـبَ النَّـاسَ مَـاتَ غَمًّـا[2] وَفَـازَ بِـالَّلذةِ الْجَسُـورُ[3]

(٧١٢) وإن كان دونه: فمذمومٌ، كقول أبى تَمَّام [من الكامل]:

هَيْهَاتَ لاَ يَأْتِي الزَّمَـانُ بمِثْلِـهِ إنَّ الزَّمَـانَ بمِثْلِـهِ لَبَخِيـلُ[4]

وقول أبى الطيب [من الكامل]:

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِـهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِـهِ الزَّمَـان بَخِيـلاَ[5]

(٧١٤) وإن كان مثلَهُ: فأبعَدُ عن الذمِّ، والفضلُ للأوَّل؛ كقول أبى تمام [من الكامل]:

لَـوْ حَـارَ مُرْتَـادُ الْمَنِيَّـةِ لَـمْ يَجِـدْ إلاَّ الْفِـرَاقَ عَلَـى النُّفُـوس دَلِيـلاَ

وقول أبى الطيب [من البسيط]:

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَـدَتْ لَهَـا الْمَنَايَـا إلَـى أَرْوَاحِنَـا سُـبُلاَ

(٧١٥) وإن أخذ المعنى وحده سمى: إلمامًا وسَلْخًا، وهو ثلاثة أقسامٍ كذلك:

أولها: كقول أبى تمام [من الطويل]:

هُوَ الصُّنْعُ إنْ يَعْجَلْ فَخَيْرٌ وَإنْ يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ أَنْفَـعُ

---

(١) لبشار فى ديوانه ص٦٠، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩.

(٢) فى المتن (هَمًّا).

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩ وعزاه لسلم الخاسر.

(٤) البيت لأبى تمام فى مدح محمد بن حميد، ديوانه ص٢٢٦، والإشارات ص٣٠٩

(٥) البيت للمتنبى فى مدح بدر بن عمار، ديوانه ٣/٣٣٦.

وقول أبى الطيب [من الخفيف]:

وَمِنَ الْخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّى أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي الْمَسِيرِ الْجَهَامُ

(٧١٦) وثانيها: كقول البحترى [من الكامل]:

وَإِذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدِيِّ كَلامُهُ الْـ مَصْقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ[١]

وقول أبى الطيب [من البسيط]:

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمُ فِي الطَّعْنِ خِرْصَانَا[٢]

(٧١٧) وثالثها: كقول الأعرابي[٣] [من الوافر]:

وَلَمْ يَكُ أَكْثَرَ الْفِتْيَانِ مَالاً وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعَا

وقول أَشْجَعَ [من المتقارب]:

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الْغِنَى وَلَكِنْ مَعْرُوفُهُ أَوْسَعُ[٤]

(٧١٧) وأما غيرُ الظاهر: فمنه أن يتشابَهَ المعنيان؛ كقول جرير [من الوافر]:

فَلاَ يَمْنَعْكَ مِنْ أَرَبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو الْعِمَامَةِ وَالْخِمَارُ

وقول أبى الطيب [من الوافر]:

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ[٥]

(٧١٨) ومنه: **النقل**؛ وهو: أن يُنْقَلَ المعنَى إلى معنًى آخر؛ كقول البحترى [من الكامل]

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا[٦]

وقولِ أبى الطيب [من الكامل]:

---

(١) العضب: السيف القاطع.

(٢) جمع خرص بالضم والكسر، وهو السنان.

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٢، وفيه الشطر الأول: وما إن كان أكثرهم سَواما.

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٢.

(٥) القناة: الرمح.

(٦) البيت للبحترى، ديوانه ٧٦/١، والإشارات ص٧١٣.

يَبسَ النَّجيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ مِنْ غِمْدِهِ فكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ[١]

(٧١٨) ومنه: أن يكون الثانى أشمَلَ؛ كقول جرير [من الوافر]:

إذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيم وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا[٢]

وقول أبى نُوَاس[من السريع]:

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَر أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ[٣]

(٧١٩) ومنه: القلب؛ وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأوَّل؛ كقول أبى الشِّيص [من الكامل]:

أَجِدُ الْمَلاَمَةَ فِى هَوَاكِ لَذِيذَةً حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِى اللُّوَّمُ[٤]

وقول أبى الطيب[من الكامل]:

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلاَمَةً إنَّ الْمَلاَمَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ[٥]

(٧٢٠) ومنه: أن يُؤْخَذَ بعضُ المعنَى، ويضافَ إليه ما يحسِّنه؛ كقول الأَفْوَهِ [من الرمل]:

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنَا رَأْىَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ[٦]

وقول أبى تمام[٧] [من الطويل]:

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلاَمِهِ ضُحًى بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِى الدِّمَاءِ نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهَا مِنَ الْجَيْشِ إلاَّ أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فإنَّ أبا تَمَّام لم يُلِمَّ بشيء من معنَى قولِ الأفوه: "رَأْىَ عَيْن"، وقولِه: "ثقةً أنْ سَتُمَارُ"،

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائى، ديوانه ٣٣٧/١، والإشارات ص٣١٣. والنجيع: الدم.

(٢) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى، ديوانه ص٧٨، والإشارات ص٣١٣، وفى المتن (على) بدلاً من (عليك).

(٣) البيت لأبى نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع، ديوانه ص١٤٦ والإشارات ص٣١٤.

(٤) أبوالشيص: هو محمد بن رزين الخزاعى، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣١٤.

(٥) لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١/١، الإشارات ص٣١٤.

(٦) الأفوه: هو صلاءة بن عمرو، فى ديوانه ص١٣٠، الإشارات ص٣١٤. وستمار: ستطعم.

(٧) البيتان لأبى تمام فى قصيدة يمدح فيها المعتصم، ديوانه ٨٢/٣، والإشارات ص٣١٤.

ولكنْ زاد عليه بقوله: "إلا أنها لم تقاتل"، وبقوله: "فى الدماءِ نواهِلِ"، وبإقامتها مع الراياتِ حتى كأنها مِنَ الجيش، وبها يَتِمُّ حُسْنُ الأول.

وأكثَرُ هذه الأنواعِ ونحوها مقبولةٌ، بل منها ما يُخْرِجُهُ حُسْنُ التصرُّفِ من قبيل الاتِّباعِ إلى حيِّز الابتداع، وكلَّما كان أَشَدَّ خفاءً كان أقربَ إلى القَبُول.

(**٧٢١**) هذا كلُّه **إذا عُلِمَ** أن الثانى أَخَذَ من الأوَّل؛ لجواز أن يكون الاتفاقُ من قبيل توارُدِ الخواطر، أى: مجيئه على سبيلِ الاتفاقِ من غير قَصْدٍ للأخذ.

فإذا لم يُعْلَمْ، قيل: قال فلانٌ كذا، وسبَقَهُ إليه فلان، فقال كذا.

(**٧٢٢**) وما يتصل بهذا: القول فى الاقتباسِ، والتضمينِ، والعَقْدِ، والحَلِّ، والتلميح:

الاقتباس

(**٧٢٣**) **أما الاقتباس**: فهو أن يُضمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآن أو الحديثِ، لا على أنه منه؛ كقول الحريرىِّ: "فلم يكنْ إلاَّ (كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب)[1]، حتى أنشَدَ فأغرَب"، وقولِ الآخر [من السريع]:

إنْ كُنْتَ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا ... مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ[2]

وَإنْ تَبَدَّلْتِ بِنَا غَيْرَنَا ... فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلْ[3]

وقولِ الحريرىِّ: "قلنا شاهَتِ الوجُوه"[4] وقُبِّحَ اللُّكَعُ ومَن يرجوه"، وقولِ ابن عباد[5] [من مجزوء الرمل]:

قَالَ لِى: إنَّ رَقِيبِى ... سَيِّئُ الْخُلْقِ فَدَارِهْ

قُلْتُ: دَعْنِى وَجْهُكَ الْجَـ ... ـنَّةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهْ[6]

---

(١) اقتباس من النحل: ٧٧.

(٢) اقتباس من يوسف: ١٨.

(٣) اقتباس من آل عمران: ١٧٣.

(٤) هذا من قول النبى ﷺ للمشركين يوم حنين، وهو حديث طويل رواه مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين). وأخرجه أحمد وغيره.

(٥) أوردهما الطيبى فى التبيان ٢/٤٥٥ بتحقيقى، وعزاهما للصاحب.

(٦) جزء من حديث صحيح رواه البخارى فى الفتن باب ٢، والأحكام ٤٣، ومسلم فى الإمارة ٣٤، ٤١، ٤٢ وغيرهما.

(٧٢٤) وهو ضَرْبان؛ ما يُنْقَلُ فيه المقتبَسُ عن معناه الأصلى كما تقدَّم، وخلافُهُ كقولـه[1] [من الهزج]:

لَئِـنْ أخْطَـأْتُ فِـى مَدْحِيـ ـكَ مَـا أَخْطَـأْتَ فِـى مَنْعِـي
لَقَـدْ أَنْزَلْـتُ حَاجَـاتِي بِـوَادٍ غَـيْرِ ذِى زَرْعِ

(٧٢٥) ولا بَأسَ بتغييرٍ يسيرٍ للوزن أو غيرِهِ؛ كقوله[2] [من مخلّع البسيط]:

قَدْ كَـانَ مَـا خِفْـتُ أَنْ يَكُونَـا إنَّـا إلَـى اللـهِ رَاجِعُونَـا

التضمين

(٧٢٥) **وأمَّا التضمين:** فهو أَنْ يضمَّنَ الشِّعْرُ شيئًا من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكنْ مشهورًا عند البلغاء؛ كقوله [من الوافر]:

عَلَى أَنِّى سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِى أَضَاعُونِى وَأَىَّ فَتًى أَضَاعُوا؟[3]

(٧٢٧) وأحسَنُهُ ما زاد على الأصلِ بنكتةٍ؛ كالتورية والتشبيه فى قوله[4] [من الطويل]:

إذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِى لَمَاهَا وثَغْرَهَا تَذَكَّرْتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِق
وَيُذْكِرُنِى مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِى مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابق

(٧٢٧) ولا يَضُرُّ التغييرُ اليسير. وربَّما سمى تضمينُ البيتِ فما زادَ: استعانةً، وتضمينُ المِصْراعِ فما دونه: إيداعًا ورَفْوًا.

---

(١) أوردهما الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦، وهما لابن الرومى. وقوله: "بواد غير ذى زرع" اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧.
(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦، وعزاه لبعض المغاربة، وفيه اقتباس من سورة البقرة ١٥٦ .
(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٨، والبيت للحريرى. وعجزه للعرجى.
(٤) هو صاحب التحبير، والعجز الأخير للمتنبى. وصاحب التحبير هو ابن أبى الإصبع المصرى. ولماها: سمرة شفتيها، ومجر عوالينا: جر الرماح، الإشارات ص٣١٨.

العَقْد

(٧٢٨) **وأما العَقْد:** فهو أن يُنْظَمَ نَثْرٌ لا على طريق الاقتباس؛ كقوله (أبى العتاهية):

مَـا بَـالُ مَـــنْ أَوَّلُــهُ نُطْفَــةٌ وَجِيفَــةٌ آخِــــرُهُ يَفْخَــــرُ؟

عقَدَ قولَ على -رضى الله عنه-: (وما لابْنِ آدَمَ والفخر، وإنَّما أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ، وآخِرُهُ جيفةٌ).

الحَلّ

(٧٢٩) **وأما الحَلُّ:** فهو أن يُنْثَرَ نظم؛ كقول بعض المغاربة: (فإنّه لمَّا قَبُحَتْ فَعَلاتُهُ، وحَنْظَلَتْ نَخَلاتَه، لم يَزَلْ سُوءُ الظنِّ يقتادُه، ويُصَدِّقُ توهُّمهُ الذى يَعْتَادُه)؛ حَلَّ قولَ أبى الطيب [من الطويل]:

إذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَـدَّقَ مَا يَعْتَـادُهُ مِـنْ تَوَهُّـم

التلميح

(٧٣٠) **وأما التلميح:** فهُوَ أن يشارَ إلى قصةٍ أو شعرٍ من غير ذكره؛ كقوله (أبى تمـام)[1] [من الطويل]:

فَوَاللـهِ مَـا أَدْرى أَأَحْـلامُ نَـائِم أَلَمَّتْ بنَا أَمْ كَانَ فِي الرَّكْبِ يُوشَعُ؟!

أشار: إلى قصةِ يُوشَعَ -عليه السلام- واستيقافِهِ الشمس[2]، وكقوله [من الطويل]:

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاء وَالنَّار تَلْتَظِي أَرَقُّ وأحْفَى مِنْكَ فِي سَاعَةِ الْكَـرْبِ

أشار إلى البيت المشهور [من البسيط]:

الْمُسْـتَجِيرُ بعَمْـرو عِنْـدَ كُرْبَتِـهِ كَالْمُسْتَجِير مِـنَ الرَّمْضَـاء بالنَّـار

---

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى.

(٢) يشير إلى حديث أبى هريرة الذى أخرجه البخارى فى ك: (فرض الخمس)، ومسلم فى ك (الجهاد)، وفيه "غزا نبى من الأنبياء.... إلى قوله، فقال للشمس: أنت مأمورة وأنـا مـأمور، اللهم احبسها على شيئًا فحبست عليه حتى فتح الله عليه..."

فصلٌ

(٧٣٤) ينبغى للمتكلِّم أن يتأنَّقَ فى ثلاثةِ مواضعَ من كلامه؛ حتى يكونَ أعذَبَ لفظًا، وأحسَنَ سَبْكًا، وأصَحَّ معنًى:

أحدها: الابتداء؛ كقوله[1] [من الطويل]:

قِفَا نَبْكِ مَنْ ذِكرَى حَبيبٍ وَمَنْزل   بسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُول فَحَوْمَل

وكقولِهِ (أشجع)[2] [من الكامل]:

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّةٌ وَسَلامُ   خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ

(٧٣٥) وينبغى أن يُجْتَنَبَ فى المديح ما يُتطيَّرُ به؛ كقوله[3] [من الرجز]:

مَوْعِدُ أَحْبَابكَ بالفُرْقَةِ غَدُ

(٧٣٥) وأحسَنُهُ ما يناسب المقصود، ويسمى: براعة الاستهلال؛ كقوله فى التهنئة[4] [من البسيط]:

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجزَ الإقْبَالُ مَا وَعَدَا

وقولِهِ فى المرثيَّة (الساوى) [من الوافر]:

هِيَ الدُّنْيا تَقُولُ بمِلْءِ فِيهَا   حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشى وَفَتْكِي

(٧٣٦) وثانيها: التخلُّص ممَّا شِيبَ الكلامُ به مِنْ نسيب أو غيره إلى المقصود، مع رعايةِ الملاءمة بينهما؛ كقوله (أبى تمام)[5] [من البسيط]:

تَقُولُ فِي قُومسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ   مِنَّا السُّرَى وَخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ

أَمَطْلِعَ الشَّمْس تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بنَا   فَقُلْتُ كَلاَّ وَلَكِنْ مَطْلَعَ الْجُودِ

---

(١) هو لامرئ القيس، مطلع معلقته، ديوانه ص٨، والإشارات ص٣٠٢.

(٢) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٢٢.

(٣) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد الحسينى الداعى العلوى صاحب طبرستان فقال له الداعى: بل موعد أحبابك ولك المثل السوء.

(٤) هو لأبى محمد الخازن.

(٥) البيتان لأبى تمام، ديوانه (أ) ص١٢٠، (ب) ٢/١٣٢، والمصباح ص٢٧٢، وقومس: بلد بالقرب من أصفهان.

(٧٣٨) وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمُهُ، ويسمَّى: الاقتضاب، وهو مذهَبُ العرب الجاهلية[١] ومن يليهم من المُخضْرَمين؛ كقوله (أبي تمام) [من الخفيف]:

لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا ... جَاوِرَتْهُ الأَبَرارُ فِي الْخُلْدِ شِيبَا

كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوفُ اللَّيَالِي ... خلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبَا

ومنه: ما يقرُب من التخلُّص؛ كقولك بعد حمد الله: "أمَّا بَعْدُ" قيل: وهو فصل الخطاب، وكقولِهِ تعالى: ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾[٢] أي: الأمرُ هذا، أو هذا كما ذُكِرَ. وقولِهِ: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾[٣] ومنه قول الكاتب: (هذا بابٌ).

(٧٣٩) وثالثهما: الانتهاء؛ كقوله (أبي نواس) [من الطويل]:

وَإِنِّي جَدِيرٌ إِذْ بَلَغْتُكَ بِالْمُنَى ... وَأَنْتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنْكَ جَدِيرُ

فإِنْ تُولِنِي مِنكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُهُ ... وَإِلاَّ فَإِنِّي عَاذِرٌ وَشَكُورُ

(٧٤٠) وأحسنُه ما آذَنَ بانتهاء الكلام؛ كقوله (المعرى) [من الطويل]:

بَقِيتَ بَقَاء الدَّهْرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ ... وهَذا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

(٧٤٠) وجميعُ فواتحِ السُّوَر وخَوَاتِمِها، واردةٌ على أحسَنِ الوجوه وأَكْمَلِهَا؛ يظهَرُ ذلك بالتأمُّلِ، مع التذكُّر لما تقدَّم.

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد، وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم، اللهُمَّ اغفِرْ لي بفضلك ولمن دعا لِي بخير، واغفِرْ لوالدي ولكلِّ المسلمين. آمين، وصلِّ وسلِّمْ على جميعِ الأنبياء والمرسلين، وعلى آلِهِمْ وأصحابِهِمْ والتابعين، خصوصًا النبي المصطفَى، والحبيبَ المجتبَى، وآلَهُ وأصحابَهُ. آمين.

انتهى كتابُ

متن التلخيص للقزويني

بحمد الله وعونه وتوفيقه

وما توفيقي إلا بالله

---

(١) في نسخة الدكتور خفاجي: "الأولى" و المثبت من شروح التلخيص.

(٢) ص: ٥٥.

(٣) ص: ٤٩.

كتاب

المطول في شرح التلخيص

===========

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان، وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الإحسان، أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال، وأورد برأفته فرق الأنام في طرق الإنعام والإفضال، والصلاة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة، وأشرف من نبغ من دوحة اللسن والفصاحة، وعلى آله وأصحابه الذين بهم تلألأ غرة الحق وأشرق وجه الدين، واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين.

وبعد: فإن أحق الفضائل بالتقديم، وأسبقها في استيجاب التعظيم، هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف، والتصدي للإحاطة بما في الصناعات من النكت و اللطائف، لاسيما علم البيان، المطلع على نكت نظم القرآن، فإنه كشاف عن حقائق التنزيل رائق، مفتاح لدقائق التأويل فائق، تبيان لدلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، إيضاح لمعالم الإيجاز وآثار الفصاحة، تلخيص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومعضله، تقريب للغوص على فرائد مجمله ومفصله، قواعده كافية في ضوء المصباح إلى أنوار التأويل، موارده شافية عن التهاب الأكباد إلى أسرار التنزيل، به ظهر لباب آثار تراكيبه وضفى، ومنه عذب عباب بحار أساليبه وصفى

لا يُدْرِكُ الْوَاصِفُ الْمُطْرِي خَصَائِصَهُ ... وَإِنْ يَكُنْ سَابقًا فِي كُلِّ مَا وَصَفَا

ثم إنه قد وقع في أيدي جماعة هم أسراء التقليد، فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد، يحومون في تحرير مقاصده حول القيل والقال، ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر المقام والحال، لا يخرج عن ربقة التقليد أعناقهم، حتى تسرح في رياض التحقيق أحداقهم، ولا

ترتفع غشاوة التعصب عن بصائرهم، حتى تنطبع دقائق التعقل في ضمائرهم، كل بضاعتهم اللجاج والعناد، وجل صناعتهم الانحراف من منهج الرشاد، فهيهات التنبه للرمزة الدقيقة الشأن، أو التفطن لِلَّمحة الخفية المكان، وإني بعدما قضيت من بعض الفنون وطري، وأجلت في مستودعات أسراره قداح نظري، بعثني صدق الهمة في الارتقاء إلى مدارج الكمال، وفرط الشغف بأخذ العلم من أفواه الرجال، على الترحل إلى جرجانية خوارزم محط رجال الأفاضل، ومخيم أرباب الفضائل، صرف الله عنها بوائق الزمان، وحرسها عن طوارق الحدثان، فشمرت عن ساق الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم والمعارف، وافتلاذ الأناسي من عيون اللطائف، وصرفت شطرا من الزمان، إلى الفحص عن دقائق علم البيان، أراجع الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره، وأباحث الحذاق الذين غاصوا على غرر الفرائد في بحاره، وكثيرا ما كان يخالج في قلبي أن أشرح كتاب تلخيص المفتاح المنسوب إلى الإمام العلامة عمدة الإسلام، قدوة الأنام، أفضل المتأخرين أكمل المتبحرين، جلال الملة والدين، محمد بن عبدالرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق أفاض الله تعالى عليه شآبيب الغفران، وأسكنه فراديس الجنان؛ إذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر أصول هذا الفن وقواعده، حاويا لنكت مسائله وعوائده، محتويًا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين، منطويا على دقائق هي نتائج أفكار المتأخرين، مائلا عن غاية الإطناب ونهاية الإيجاز ، لائحًا عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز.

فَفِي كُلِّ لَفْظٍ مِنْهُ رَوْضٌ مِنَ الْمُنَى وَفِي كُلِّ سَطْرٍ مِنْهُ عِقْدٌ مِنَ الدُّرَرِ

وكان يعوقني عن ذلك أني في زمان أرى العلم قد عطلت مشاهده ومعاهده، وسددت مصادره وموارده، وخلت دياره ومراسمه، وعفت أطلاله ومعالمه، حتى أشفت شموس الفضل على الأفول، واستوطن الأفاضل زوايا الخمول، يتلهفون من اندراس أطلال العلوم والفضائل، ويتأسفون من انعكاس أحوال الأذكياء والأفاضل.

وَهَكَذَا يَذْهَبُ الزَّمَانُ وَيَفْنَى الْعِلْمُ فِيهِ وَيَنْدَرِسُ الأَثَرُ

لكن لما رأيت توفر رغبات المحصلين على تعلم هذا الكتاب وتحصيله، وامتداد أعناقهم نحو الإحاطة بجمله وتفاصيله، وأكثرهم قد حرموا توفيق الاهتداء إلى ما فيه من مطويات

الرموز والأسرار؛ إذ لم يقع له شرح يكشف عن وجود خرائده الأستار، ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما فهموه من ظاهر المقال، من غير أن يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال، وبعضهم قد تصدوا لسلوك طرائقه من غير دليل، فأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل — اختلست من أثناء التحصيل فرصا، مع ما أتجرع من الزمان غصصا، وطفقت أقتحم موارد السهر غائصا في لجج الأفكار، وألتقط فرائد الفكر من مطارح الأنظار، وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار إليهم بالبنان، وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان، لاسيما الإعجاز وأسرار البلاغة. فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة، ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب غويصاته الآبية، ويسهل طريق الوصول إلى ذخائر كنوزه المخفية، وأودعته فرائد نفيسة، وشحت بها كتب القدماء، وفوائد شريفة، سمحت بها أذهان الأذكياء، وغرائب نكت اهتديت إليها بنور التوفيق، ولطائف فقر اتخذتها من عين التحقيق، وتمسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والإنصاف، وتجنبت في رد ما أورد عليه مذهب البغي والاعتساف، وأشرت إلى حل أكثر غوامض المفتاح والإيضاح، ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في شرح المفتاح، وأومأت إلى مواضع زلت فيها أقدام الآخذين في هذه الصناعة، وأغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة، ورفضت التأسي بجماعة حظروا تحقيق الواجبات، وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات، وحين فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف.

رَمَانِي الدَّهْرُ بِالأَرْزَاء حَتَّى ... فُؤَادي في غِشَاء مِنْ نِبَال
فَصِرْتُ إذَا أَصَابَتْنِي سِهَامٌ ... تَكَسَّرَتِ النِّصَال عَلَى النِّصَال

وذلك من توارد الأخبار بتفاقم المصائب في العشائر والإخوان، عند تلاطم أمواج الفتن في بلاد خراسان، لاسيما.

دِيَارٌ بِهَا حَلَّ الشَّبَابُ تَمِيمَتِي ... وَأَوَّلُ أَرْض مَسَّ جلْدِي تُرَابُهَا[1]

---

(١) البيت لرقاع (وقيل:رفاعة) بن قيس الأسدي في لسان العرب (نوط) ،(تمم) ، وللأعرابي في الكامل٣/١٧٦ بتحقيقنا.

فلقد جرد الدهر على أهاليها سيف العدوان، وأباد من كان فيها من السكان، فلم يدع من أوطانها إلا دمنة لم تتكلم من أم أوفى، ولم يبق من حزبها إلا قوم ببلدح[1] عجفى.

كَأَنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْحَجُون إلَى الصَّفَا   أَنِيسٌ وَلَمْ يَسْمِرْ بِمَكَّةَ سَامِرُ[2]

فطرحت الأوراق في زوايا الهجران، ونسجت عليها عناكب النسيان، وضربت بيني وبينها حجابا مستورا، وجعلتها كأن لم يكن شيئا مذكورا، وإلى الله المشتكى من دهر إذا أساء أصر على إساءته، وإن أحسن ندم عليه من ساعته، ثم ألجأني فرط الملال وضيق البال إلى أن تلفظني أرض إلى أرض، وتجرني من رفع إلى خفض، حتى أنخت بمحروسة هراة – حماها الله تعالى عن الآفات – ففتح الله تعالى عيني منها على جنة النعيم، بلدة طيبة ومقام كريم.

لَقَدْ جُمِعَتْ فِيهَا الْمَحَاسِنُ كُلُّهَا   وَأَحْسَنُهَا الإيمَانُ وَالْيُمْنُ وَالأَمْنُ

فشاهدت أن قد سطعت أنوار العلم والهداية، وخمدت نيران الجهل والغواية، وظل ظل الملك ممدودا، ولواء الشرع بالعز معقودا، وعاد عود الإسلام إلى روائه، وآض روض الفضل إلى مائه، ونظم شمل الخلائق بعد الشتات، ووصل حبلهم عقيب البتات، واستظل الأنام بظلال العدل والإحسان، وارتبغوا في رياض الأمن والأمان.

كل ذلك بميامن دولة سلطان الإسلام، ظل الله على الأنام، مالك رقاب الأمم، خليفة الله في العالم، حامي بلاد أهل الإيمان، ماحي آثار الكفر والطغيان، ناصر الشريعة القويمة، سالك الطريقة المستقيمة، باسط مهاد العدل والإنصاف، هادم أساس الجور والاعتساف، والي لواء الولاية في الآفاق، مالك سرير الخلافة بالاستحقاق، المجتهد في نصب سرادق الأمن والأمان، الممتثل بنص: ﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ**﴾[3] الخالص طويته في إعلاء كلمة الله، الصادق نيته في إحياء سنة رسول الله.

---

(١) بلدح: واد قبل مكة من جهة المغرب، وفيه المثل: لكن على بلدح قوم عجفى، قاله بيهس الملقب بنعامة لما رأى قتلة إخوته وقد نحروا ناقة وأكلوا وشبعوا، فقال أحدهم ما أخصب يومنا هذا وأكثر خيره، فقال نعامة ذلك . معجم البلدان ١/٥٧٠.

(٢) البيت لعمرو بن الحارث بن مضاض، أو للحارث الجرهمي في لسان العرب (حجن) ، وبلا نسبة في شرح قطر الندى ص ١٥٩.

(٣) سورة النحل: ٩٠.

خَلِيفَــةً مَلَــكَ الآفَــاقَ سَــطْوَتُهُ وَالْحَــقُّ كَــانَ مَــدَاهُ أَيَّــةً سَــلَكَا
يَحُومُ حَوْلَ ذُرَاهُ الْعَالِمُونَ كَمَـا تَـرَى الْحَجِيجَ بِبَيْـتِ اللهِ مُعْتَرِكَـا
يُحْيِي نَسِيمَ رِضًا مِنْهُ الزَّمَـانُ وَكَـمْ مُكَـافِحٍ بِلَظَّى مِـنْ سُـخْطِهِ هَلَكَـا
أَطَـارَ صَاعِقَـةً مِـنْ نَصْلِـهِ فَبِهَـا إِلَى السِّمَاكِ لِوَاءُ الشَّرْعِ قَدْ سَمَكَا
وَصَادَفَ الرُّشْدَ مِنْهَا كُـلُّ مُعْتَسِفٍ قَدْ كَانَ فِي ظُلُمَاتِ الْغَيِّ مُنْهَمِكَـا
فَـالدِّينُ صَـارَ قَرِيـرَ الْعَيْـنِ مُبْتَسِـمًا وَالْمُلْـكُ أَقْبَـلَ بِالإِقْبَـالِ مُمْتَسِـكَا
عَـلا فَـأَصْبَحَ يَدْعُـوهُ الْـوَرَى مَلِكًـا وَرَيْثَمَـا فَتَحُـوا عَيْنًـا غَـدَا مَلِكَـا

وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله، معز الحق والدنيا والدين، غياث الإسلام ومغيث المسلمين، أبو الحسين محمد كرت، لا زالت أعلام دولته محفوفة بالنصر والتأييد، وخيام عظمته مكنوفة بالعز والتأبيد، وأقطار الأرض مشرقة بأنوار معدلته، وأغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته. وهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الإسلام، وشيد بنيان الهداية إثر ما أشرف على الانهدام، وأمطر على العالمين سحائب الأفضال والإنعام، وخص من بينهم العالمين بمزيد الإشبال والإكرام.

أَقَـامَتْ فِـي الرِّقَـابِ لَـهُ أَيَـادٍ هِيَ الأَطْـوَاقُ وَالنَّـاسُ الْحمَـامُ

فقرأت ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾[(١)]، ووسمت بنسيان الأحبة والوطن، وصرت بعميم ألطافه مغبوطا محظوظا، وبعين عنايته ملحوظا محفوظا؛ فشد ذلك عضدي وهز من عطفي، ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق، وأفاض عليّ سجال التوفيق، حتى رجعت إلى ما جمعت، وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه، واستنهضت الرجل[(٢)] والخيل في تنقيحه وتهذيبه، وأضفت إليه ما سمح به في أثناء ذلك الفكر الفاتر، وسنح بعون الله للنظر القاصر، فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد، وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد، فجعلته تحفة

---

(١) سورة فاطر: ٣٤.

(٢) في نسخة: (الرحل) بالحاء المهملة، و(الرَّجْل) بسكون الجيم المعجمة أوفق للسياق، وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِم بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ﴾.

لحضرته العلية، وخدمة لسدته السنية، لا زالت ملجأ لطوائف الأنام، وملاذا لهم من حوادث الأيام، وحصنا حصينا للإسلام، بالنبي وآله عليه وعليهم السلام، والمرجو من خلاني، وخلص إخواني، أن يشيعوني بصالح الدعاء، ويشكروا لي بما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء، وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون، وعن طريق العناد ناكبون، وغرضهم تحصيل الحق المبين، لا تصوير الباطل بصورة اليقين. وهذا لعمري موصوف عزيز المرام، قليل الوجود في هذه الأيام، فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد، وفشا الجدال والحسد بين العباد، ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل، فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

قال المصنف:

[بسم الله الرحمن الرحيم]

[الحمد لله] افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله -سبحانه وتعالى- أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها.

والحمد: هو الثناء باللسان على الجميل، سواء تعلق بالفضائل[1] أو بالفواضل.

والشكر: فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام[2] سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا أو محبة بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان. فمورد الحمد هو اللسان وحده، ومتعلقه يعم النعمة وغيرها. ومورد الشكر يعم اللسان وغيره، ومتعلقه بكون النعمة وحدها. فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد، والشكر بالعكس.

ومن هاهنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان، وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة. وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان.

---

(١) يعني بالفضائل: النعمة الراسخة لا تنفك إلى غيره كالعلم والشجاعة، وبالفواضل: النعمة الغير الراسخة، بل تتصل إلى غيره كالإعطاء (منه) .

(٢) وإنما قال: بسبب الإنعام؛ لأنه يجوز أن يكون للمنعم فضائل كثيرة غير الإنعام، مثل: الحسن وغيره؛ فجاز أن يتوهم أن التعظيم للحسن، فأزال التوهم بقوله: بسبب الإنعام (منه) .

والله: اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد؛ ولذا لم يقل: الحمد للخالق، أو الرازق، أو نحوهما مما يوهم باختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنما تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين. وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه على أن صاحب الكشاف قد صرح بأن فيه أيضا دلالة على اختصاص الحمد به تعالى، وأنه به حقيق؛ وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما توهمه كثير من الناس مبنيا على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى؛ فلا يكون جميع المحامد راجعة إليه، بل على أن الحمد من المصادر السادة مسد الأفعال، وأصله النصب، والعدول إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبات، والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق، فكذا ما ينوب منابه، وفيه نظر؛ لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة، مثل: سلام عليك، وحينئذ لا مانع من أن يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق، فالأولى أن كونه للجنس مبني على أنه المتبادر إلى الفهم الشائع في الاستعمال، لاسيما في المصادر

وعند خفاء قرائن الاستغراق، أو على أن اللام لا يفيد سوى التعريف، والاسم لا يدل إلا على مسماه فإذا لا يكون ثمة استغراق.

و"ما" في [على ما أنعم] مصدرية لا موصولة. أما لفظا؛ فلاحتياج الموصولة إلى التقدير، أي: أنعم به مع تعذره في المعطوف عليه، أعني: علم؛ لكون ما لم نعلم مفعوله.

ومن زعم أن التقدير: وعلمه، على أن "ما لم نعلم" بدل من الضمير المحذوف أو خبر مبتدأ محذوف[1] أو نصب بتقدير أعني فقد تعسف.

وأما معنى؛ فلأن الحمد على الإنعام الذي هو من أوصاف المنعم أمكن من الحمد على نفس النعمة. ولم يتعرض للمنعم به؛ لقصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء، ولتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن.

---

(١) هذا الوجه الأخير ذكره صاحب الكشاف في إعراب الفاتحة، وهو المختار عندي، وعليه التعويل (منه).

ثم إنه صرح ببعض النعم إيماء إلى أصول ما يحتاج إليه في بقاء النوع[1] بيانه: أن الإنسان مدني بالطبع، أي: محتاج في تعيشه إلى التمدن، وهو: اجتماعه مع بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها، وهذا موقوف على أن يعرف كل أحد صاحبه ما في ضميره، والإشارة لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة، وفي الكتابة مشقة، فأنعم الله تعالى عليهم بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير.

ثم إن هذا الاجتماع إنما ينتظم إذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه؛ لأن كل واحد يشتهي ما يحتاج إليه، ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل أمر الاجتماع والمعاملة، والعدل لا يتناول الجزئيات الغير[2] المحصورة، بل لابد لها من قوانين كلية، وهي علم الشرائع، ولابد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطأ، وهو الشارع، ثم الشارع لابد أن يمتاز باستحقاق الطاعة، وهو إنما يتقرر بآيات تدل على أن شريعته عند ربه، وهي المعجزات، وأعلى معجزات نبينا ﷺ القرآن الفارق بين الحق والباطل، فقوله: [وعلم] من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال، وتنبيهًا على جلالة نعمة البيان، كما أشير إليه في قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الإِنْسَانَ (٣) عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾[3] و"من" في: [من البيان] بيان لقوله: [ما لم نعلم] قدم عليه رعاية للسجع.

[والصلاة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب] دعاء للشارع المقنن للقوانين [وأفضل من أوتي الحكمة] إشارة إلى القوانين؛ لأن الحكمة هي علم الشرائع على ما فسر في الكشاف. ولفظ: أوتي: تنبيه على أنه من عند ربه لا من عند نفسه، وترك الفاعل لأن هذا الفعل لا يصلح إلا لله تعالى.

---

(١) وهي أربعة: أحدها: البيان. وثانيها: علم الشرائع. وثالثها: معلم الشرائع. ورابعها: المعجزات. فأشار إلى الأول بقوله: وعلم البيان من ما لم نعلم. وإلى الثاني بقوله: وأفضل من أوتي الحكمة. وإلى الثالث بقوله: والصلاة على سيدنا محمد. وإلى الرابع بقوله: وفصل الخطاب، فبعض النعم هذه الأربعة المذكورة (منه) .

(٢) كذا بالأصل الذي بين أيدينا.

(٣) سورة الرحمن:٣،٤.

[وفصل الخطاب] إشارة إلى المعجزة؛ لأن الفصل: التمييز، ويقال للكلام البين: فصل، بمعنى مفصول. ففصل الخطاب: البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به ولا يلتبس عليه. أو بمعنى: فاصل، أي: الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين الحق والباطل، والصواب والخطأ.

ثم دعا لمن عاون الشارع في تنفيذ الأحكام وتبليغها إلى العباد بقوله: [وعلى آله] أصله: أهل بدليل أهيل خص استعماله في الأشراف ومن له خطر. وعن الكسائي: سمعت أعرابيًا فصيحًا يقول: أهل وأهيل، وآل وأويل.

[الأطهار] جمع طاهر كصاحب وأصحاب [وصحابته الأخيار] جمع خير بالتشديد.

[أما بعد] أصله: مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء. فوقعت كلمة [أما] موقع اسم هو المبتدأ، وفعل هو الشرط، وتضمنت معناهما، فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبًا، ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدأ قضاء بحق ما كان وإبقاء له بقدر الإمكان، وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في أحوال متعلقات الفعل.

[فلما كان] [لما] ظرف بمعنى "إذا" يستعمل استعمال الشرط، يليه فعل ماض لفظًا أو معنى.قال سيبويه: "لما" لوقوع أمر لوقوع غيره، وإنما يكون مثل: "لو" فتوهم منه بعضهم أنه حرف شرط كلو، إلا أن "لو" لانتفاء الثاني لانتفاء الأول، و "لما" لثبوت الثاني لثبوت الأول، والوجه ما تقدم.

[علم البلاغة] هو المعاني والبيان [و] علم [توابعها] هو البديع [من أجل العلوم قدرا وأدقها سرًا] لا حاجة إلى تخصيص العلوم بالعربية؛ لأنه لم يجعله أجل جميع العلوم، بل جعل طائفة من العلوم أجَل مما سواها، وجعله من هذه الطائفة مع أن هذا ادعاء منه و﴿**كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾[1] [إذ به] أي: بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم [يعرف دقائق العربية وأسرارها] فيكون من أدق العلوم سرًا [و] به [يكشف عن وجوه الإعجاز في نظم القرآن أستارها] فيكون من أجل العلوم قدرًا؛ لأن المراد بكشف الأستار معرفة أنه معجز لكونه في أعلى مراتب البلاغة؛ لاشتماله على الدقائق والأسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر. وهذه وسيلة إلى تصديق النبي ﷺ في جميع ما جاء به ليقتفي أثره؛ فيفاز بالسعادات السنية

---

(١) سورة المؤمنون:٥٣، والروم:٣٢.

والأخروية؛ فيكون من أجل العلوم؛ لكون معلومه من أجل المعلومات، وغايته من أشرف الغايات، وجلالة العلم بجلالة المعلوم وغايته.

فإن قيل: كيف التوفيق بين ما ذكره هاهنا وبين ما ذكر في المفتاح من أن مدرك الإعجاز هو الذوق ليس إلا، ونفس وجوه[1] الإعجاز لا يمكن كشف القناع عنها؟

قلنا: معنى كلامه أنه يدرك، ولا يمكن وصفه كالملاحة. وقد صرح بهذا،و ما ذكر هاهنا لا يدل على أنه يمكن وصفه، بل على أنه إنما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب عنه لا بغيره من العلوم، وليس الحصر حقيقًا حتى يرد الاعتراض عليه بأن العربي[2] يعرف ذلك بحسب السليقة. وقد أشير إلى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال: وجه الإعجاز أمر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق إليه إلا طول خدمة هذين العلمين. وفي موضع آخر: لا علم بعد علم الأصول أكشف للقناع عن وجه الإعجاز من هذين العلمين. نعم لا يمكن بيان وجه الإعجاز وإدراكه بحقيقته لامتناع الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب، فلا يدخل كنه بلاغة القرآن إلا تحت علمه الشامل، كما ذكر في المفتاح.

وتشبيه وجوه الإعجاز في النفس بالأشياء المحتجبة تحت الأستار استعارة بالكناية، وإثبات الأستار لها استعارة تخييلية، وذكر الوجوه إيهام. أو تشبيه الإعجاز بالصور الحسنة استعارة بالكناية، وإثبات الوجوه استعارة تخييلية، وذكر الأستار ترشيح.

وقد جرينا في هذا على اصطلاح المصنف.

والقرآن فعلان بمعنى مفعول، جعل اسمًا للكلام المنزل على النبي ﷺ ونظمه تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، لا تواليها في النطق وضم بعضها إلى بعض كيفما اتفق بخلاف نظم الحروف؛ فإن تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه حتى لو قيل: مكان ضرب ربض لما أدى إلى فساد، وليس الإعجاز بمجرد الألفاظ، وإلا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه؛ لأنها لا تتعلق بنفس الألفاظ؛ فلهذا اختار النظم على اللفظ، ولأن فيه استعارة لطيفة وإشارة إلى أن كلماته كالدرر.

---

(١) في نسخة: (وجه) .

(٢) في نسخة: (العرب) .

[ولما كان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة] سراج الملة والدين [أبو يعقوب يوسف السكاكي] تغمده الله تعالى بغفرانه [أعظم ما صنف] خبر كان [فيه] أي: في علم البلاغة وتوابعها [من الكتب المشهورة] بيان لما [نفعا] تمييز من أعظم [لكونه أحسنها ترتيبًا] أي: لكون القسم الثالث أحسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب، وهو وضع كل شيء في مرتبته، ولكل مسألة مثلاً مراتب بعضها أليق بها من بعض فوضعها فيه أحسن، وإن شئت أن تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر تراها كأنها عقد قد انفصم فتناثرت لآلئه [و] لكونه [أتمها تحريرًا] وهو تهذيب الكلام [و] لكونه [أكثرها للأصول] أي: القواعد هو متعلق بمحذوف يفسره قوله [جمعا] لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه؛ لأنه عند العمل مؤول بأن مع الفعل، وهو موصول، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول؛ لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الأجزاء عليه.

هذا، والأظهر أنه جائز إذا كان المعمول ظرفًا أو شبهه، قال الله تعالى: ﴿**فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ**﴾[1]، ﴿**وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ**﴾[2] ومثل هذا كثير في الكلام، والتقدير تكلف، وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم ما أول به، مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل؛ لأن له شأنًا لغيره لتنزله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه؛ ولهذا اتسع في الظروف ما لا يتسع في غيرها.

[ولكن كان] القسم الثالث [غير مصون] أي: غير محفوظ [عن الحشو] وهو الزائد المستغنى عنه [و] عن [التطويل] وهو الزائد على أصل المراد بلا فائدة، وسيجيء الفرق بينهما في باب الإطناب [و] عن [التعقيد] وهو كون الكلام مغلقًا يتوعر على الذهن تحصيل معناه [قابلاً] خبر بعد خبر، أي: كان قابلاً [للاختصار] لما فيه من التطويل [مفتقرًا] خبر آخر، أي: كان محتاجًا [إلى الإيضاح] لما فيه من التعقيد [و] إلى [التجريد] عما فيه من الحشو [ألفت مختصرًا] جواب لما، أي: كان ما تقدم سببًا لتأليف مختصر [يتضمن ما فيه] أي: في القسم الثالث [ومن القواعد] جمع قاعدة، وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد أحكامها منه، كقولنا: كل

(١) سورة الصافات:١٠٢.

(٢) سورة النور:٢.

حكم ألقيته إلى المنكر يجب توكيده، فإنه ينطبق على أن زيدًا قائم، وأن عمرًا راكب، وغير ذلك مما يلقى إلى المنكر بأن يقال: هذا كلام مع المنكر، وكل كلام مع المنكر يجب أن يؤكد فيعلم أنه يؤكد [ويشتمل على ما يحتاج إليه] لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوًا [من الأمثلة] وهي الجزئيات التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد [والشواهد] وهي الجزئيات التي تستشهد بها في إثبات القواعد؛ لكونها من التنزيل، أو من كلام العرب الموثوق بعربيتهم؛ فهي أخص من الأمثلة [ولم آل] من الألْو وهو التقصير [جهدًا] بالضم والفتح: الاجتهاد. وعن الفراء الجهد بالضم: الطاقة، وبالفتح: المشقة، وقد استعمل الألْو في قولهم: لا آلوك جهدًا، معدى إلى مفعولين، والمعنى لا أمنعك جهدًا وحذف هاهنا المفعول الأول؛ لأنه غير مقصود، أي: لم أمنع اجتهادًا [في تحقيقه] أي: المختصر، يعني: في تحقيق ما ذكر من الأبحاث [وتهذيبه] أي: تنقيحه [ورتبته] أي: المختصر [ترتيبًا أقرب تناولاً] أي: أخذًا، وهو في الأصل مد اليد إلى شيء ليؤخذ [من ترتيبه] أي: ترتيب السكاكي أو القسم الثالث إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول [ولم أبالغ في اختصار لفظه] أي: المختصر [تقريبًا] مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ، كأنه قال: تركت المبالغة في الاختصار تقريبًا [لتعاطيه] أي: تناوله [وطلبًا لتسهيل فهمه على طالبيه] ولو لم يأول الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى أن المبالغة في الاختصار لم تكن للتقريب والتسهيل، بل لأمر آخر، وهذا مبني على أصل ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز، وهو أن حكم النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد على وجه ما أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصًا، مثلاً: إذا قيل: لم يأتك القوم أجمعون. كان نفيًا للاجتماع، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه. ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوًا وتطويلاً وتعقيدًا تصريحًا أولاً، وتلويْحًا ثانيًا على ما ذكرنا وتعريضًا ثالثًا؛ حيث وصف مؤلفه بأنه مختصر منقح سهل المأخذ، أي: لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد كما في القسم الثالث [وأضفت إلى ذلك] المذكور من القواعد وغيرها [فوائد عثرت] أي: اطلعت [في بعض كتب القوم عليها] أي: على الفوائد [وزوائد لم أظفر] أي: لم أفز [في كلام أحد من القوم بالتصريح بها] أي: بالزوائد [ولا الإشارة إليها] بأن يكون كلامهم على وجه يمكن تحصيلها عنه بالتبعية، وإن لم يقصدوها. يعني: لم يتعرضوا لها لا نفيًا ولا إثباتًا كبعض اعتراضاته على المفتاح وغيره. ولقد أعجب في جعل ملتقطات كتب الأئمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد.

[وسميته تلخيص المفتاح. وأنا أسأل الله تعالى] لا يعرف لتقديم المسند إليه هاهنا جهة حسن؛ إذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوي[1] فكأنه قصد جعل الواو للحال، فأتى بالجملة الاسمية [من فضله] حال من [أن ينفع به] أي: بهذا المختصر [كما نفع بأصله] وهو المفتاح أو القسم الثالث منه [إنه] أي: الله [ولي ذلك] النفع [وهو حسبي] أي: محسبي وكافي لا أسأل غيره. فعلى هذا كان الأنسب أن يقول: والله أسأل بتقديم المفعول [ونعم الوكيل] عطف إما على جملة هو حسبي، والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[2] فيكون من عطف الجملة الفعلية الإنشائية على الاسمية الإخبارية. وإما على حسبي أي: وهو نعم الوكيل، وحينئذ فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا: زيد نعم الرجل. ثم عطف الجملة على المفرد، وإن صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى: ﴿فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾[3] على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الإنشاء على الإخبار.

وهذا أوان الشروع في المقصود، فنقول: رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون؛ لأن المذكور فيه إما أن يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن أو لا. الثاني: المقدمة. والأول إن كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الأول، وإلا فإن كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني، وإلا فهو ما يعرف به وجوه التحسين، وهو الفن الثالث. وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء.

وقيل: رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة؛ لأن الثاني إن توقف عليه المقصود فمقدمة، وإلا فخاتمة.

والحق أن الخاتمة إنما هي من الفن الثالث، كما نبين هناك إن شاء الله تعالى.

ولما انجر كلامه في آخر المقدمة إلى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودًا فعرفه بخلاف المقدمة، فإنه لم يقع منه ذكر لها، ولا إشارة إليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها، وقال:

---

(١) قيل: إنه للتقوي؛ لأنه لما بالغ في وصف تأليفه كان مظنة أن يتوهم أنه يعتمد على حسن تأليفه فقال: أنا أسأل الله، أي: أسأل الله البتة، ولا أعتمد على حسن تأليفي، وفيه: أن رفع التوهم لا يحتاج إلى التأكيد اهـ خواجه زاده.

(٢) سورة ص:٣.

(٣) سورة الأنعام:٩٦.

[مقدمة]

معنى الفصاحة والبلاغة:

أي: هذه المقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة، وانحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان[1] ، وما يتصل بذلك مما ينساق إليه الكلام، ومحصولها أن يعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج إليها.

والمقدمة مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها، من قدم بمعنى تقدم، يقال: مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله، كمعرفة حده وغايته وموضوعه. ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت أمام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه، سواء توقف عليها أم لا. ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب أشكل عليهم أمران احتاجوا في التقصّي عنهما إلى تكلف.

أحدهما: بيان توقف مسائل العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة. وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان.

والثاني: ما وقع في بعض الكتب من أن المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه، زعمًا منهم أن هذا عين المقدمة. واعلم أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً شتى، لا فائدة في إيرادها إلا الإطناب، فالأولى أن نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب، فنقول: [الفصاحة] وهي في الأصل تنبئ عن الإبانة والظهور، يقال: فصح الأعجمي وأفصح إذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة، وجادت فلم يلحن، وأفصح به: أي: صرح.

---

(١) إنما حصر علم البلاغة في علم المعاني والبيان لأن علم البديع يبحث في المحسنات التي تكون بعد رعاية وجوه البلاغة والفصاحة في الكلام -هذا بزعمهم، وقد بينت قيمة علم البديع واستحقاقه أن يكون من صميم علوم البلاغة في غير ما موضع في رسالتي عن الطيبي وجهوده البلاغية وكتاب التبيان للطيبي. مكتبة نزار- وقدَّم الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة على بيان انحصار علم البلاغة في هذه العلوم؛ لأن معرفة انحصاره فيها تتوقف على الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة، وبهذا كان صنيعه أحسن من السكاكي؛ لأنه ذكر الكلام على الفصاحة والبلاغة في آخر علم البيان.

[يوصف بها المفرد] يقال: كلمة فصيحة [والكلام] يقال: كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم [والمتكلم] يقال: كاتب فصيح، وشاعر فصيح [والبلاغة] وهي تنبئ عن الوصول والانتهاء [يوصف بها الأخيران] أي: الكلام والمتكلم [فقط] دون المفرد، يقال: كلام بليغ، ورجل بليغ، ولم يسمع: كلمة بليغة.

وقوله: فقط، من أسماء الأفعال بمعنى انته. وكثيرًا ما يصدر بالفاء تزيينًا للفظ، وكأنه جزاء شرط محذوف، أي: إذا وصفت بها الأخيرين فقط، أي: فانته عن وصف الأول بها. واعلم أنه لما كانت الفصاحة عندهم تقال لكون اللفظ جاريًا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم، وقد علموا أن الألفاظ الكثيرة الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان، سالمة من تنافر الحروف والكلمات، ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي -جزم المصنف بأن اللفظ الفصيح ما يكون سالمًا عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد.

وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكر لكونه لازمًا لها تسهيلاً للأمر، ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة إلى اللغة وفي الكلام إلى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد، والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كأنهما حقيقتان مختلفتان، وكذا كانت البلاغة تقال عندهم لمعان محصولها كون الكلام على وفق مقتضى الحال، وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى آخر. بادر أولاً إلى تقسيمهما باعتبار ما تقعان وصفًا له، ثم عرف كلاً منهما على وجه يخصه ويليق به؛ لتعذر جمع الحقائق المختلفة في تعريف واحد، ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الإنسان والفرس وغيرهما؛ لأن إطلاق الفصاحة على الأقسام الثلاثة من قبيل إطلاق اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرًا إلى الظاهر، وكذا البلاغة.

ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك، فصح أن تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس، لكنه أخذه من إطلاقاتهم واعتباراتهم، وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله: لم أجد في كلام الناس ما يصلح لتعريفهما به بأنه لا مدخل للرأي في تفسير الألفاظ، ولا يحتاج إلى أن يجاب عنه بأن المراد بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي.

ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة الفصاحة؛ لكونها مأخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها، ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة المفرد [فالفصاحة] الكائنة [في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس] اللغوي، أي: المستنبط من استقراء اللغة، حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلاثة لا تكون فصيحة [فالتنافر] وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان، وعسر النطق بها، فمنه ما يوجب التناهي فيه نحو: الهعخع بالخاء المعجمة في قول أعرابي سئل عن ناقته: "تركتها ترعى الهعخع"[1] ، ومنه ما دون ذلك [نحو] مستشزر في قول امرئ القيس [غَدَائِرُهُ] أي: ذوائبه جمع غديرة، والضمير عائد إلى الفرع في البيت السابق [مُسْتَشْزِرَاتٌ] مرتفعات إن روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل. أو مرفوعات إن روي بالفتح على لفظ اسم المفعول من استشزره، أي: رفعه، واستشزر، أي: ارتفع يعدى ولا يعدى.

.......إلَى الْعُلَى   تَضِلُّ العِقَاصُ فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ[2]

تضل: أي: تغيب. والعقاص: جمع عقيصة، وهي الخصلة من الشعر. والمثنى: المفتول. والمرسل: خلاف المثنى. يعني أن ذوائبه مشدودة على الرأس بخيوط، وأن شعره منقسم إلى عقاص ومثنى ومرسل، والأول يغيب في الأخيرين، والغرض بيان كثرة شعره.

وزعم بعضهم أن منشأ الثقل في مستشزر هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة والزاي المعجمة التي هي من المجهورة، ولو قال: مستشرف لزال ذلك الثقل، وهو سهو؛ لأن الراء المهملة أيضًا من المجهورة فيجب أن يكون مستشرف أيضًا متنافرًا، بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة.

قال ابن الأثير: ليس التنافر بسبب بعد المخارج والانتقال من أحدهما إلى الآخر كالطفرة،

---

(١) هذه الكلمة لا أصل لها في اللغة، وقيل: هي اسم لضرب من النبت.

(٢) البيت لامرئ القيس بن حجر بن حارث الكندي في ديوانه/ ١١٥ط. دار الكتب العلمية، لسان العرب (شزر) ، (عقص) ، معاهد التنصيص ١/ ٨، أساس البلاغة (درى) ، التبيان للطيبي ٢/ ٤٩٦ "بتحقيقنا"، الإيضاح ٣ "بتحقيقنا"

ولا بسبب قربها وأن الانتقال من أحدهما إلى الآخر كالمشي في القيد؛ لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجى، وفي التنزيل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[1] ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم، وليس ذلك بسبب أن الإخراج عن الحلق أو الشفة أيسر من إدخاله من الشفة إلى الحلق؛ لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح، بل هذا أمر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلاً متعسر النطق فهو متنافر، سواء كان من قرب المخارج أو بعدها أو غير ذلك؛ ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل، ولم يتعرض لتحقيقه وبيان سببه لتعذر ضبطه. فالأولى أن يحال إلى سلامة الذوق، وقد سبق إلى بعض الأوهام أن اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة، وأنه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير عربية عن كونه عربيًا فلا تخرج سورة فيها ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾[1] عن الفصاحة. وأيده بعضهم بأن انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلاً لا يوجب انتفاء وصف الكل، وهذا غلط فاحش؛ لأن فصاحة الكلمات مأخوذة في تعريف فصاحة الكلام، فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة، وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها، والقياس على وقوع مفرد غير عربي في الكلام العربي فاسد؛ لأنه ممنوع، ولو سلم فالمعنى أنه عربي الأسلوب والنظم، ولو سلم فباعتبار الأعم الأغلب. ولم يشترط في الكلام العربي أن يكون كل كلمة منه عربية، كما اشترط في فصاحة الكلام أن يكون كل كلمة منه فصيحة، فأين هذا عن ذاك؟! وعلى تقدير تسليم أنه لا يخرج السورة عن الفصاحة، لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام غير فصيح، والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح، بل على كلمة غير فصيحة مما يقود إلى نسبة الجهل أو العجز إلى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

[والغرابة] كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال، فمنه ما يحتاج في معرفته إلى أن ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة "كتكأكأتم وافرنقعوا" في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط عن الحمار واجتمع الناس عليه، فقال: "ما لكم تكأكأتم علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني"، أي: اجتمعتم تنحوا عني، كذا ذكره الجوهري في الصحاح.

---

(١) سورة يس: ٦٠.

وذكر جار الله العلامة في الفائق أنه قال الجاحظ: مر أبو عقلمة ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون إبهامه ويؤذنون في أذنه فأفلت من أيديهم وقال: "ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكئون على ذي جنة افرنقعوا عني" فقال بعضهم: دعوه؛ فإن شيطانه يتكلم بالهندية. ومنهم ما يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج:

وَمُقْلَـــةً وَحَاجِبًـــا مُزَجَّجَـــا

أي: مدققا مطولا [**وفاحما**] أي: شعرا أسود كالفحم [**ومرسنا**] أي: أنفا [مسرجا[1] أي: كالسيف السريجي في الدقة والاستواء] والسريج: اسم قين ينسب إليه السيوف. [أو كالسراج في البريق] واللمعان، وهذا قريب من قولهم: سرج وجهه بالكسر حسن، وسرج الله وجهه بهجه وحسنه، وإنما لم يجعل اسم مفعول منه؛ لاحتمال أنهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وأن يكون هذا مولدا مستحدثا من السراج على أنه لا يبعد أن يقال: إن سرج الله وجهه أيضا من باب الغرابة.

وأما صاحب مجمل اللغة فقد قال: سرج الله وجهه حسنه وبهجه، ثم أنشد هذا المصراع. لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال، وهي في مقابلة المعتادة، وهي بحسب قوم دون قوم، والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع منه، وهي في مقابلة العذبة، فالغريب يجوز أن يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية، بل الوحشية قيد زائد لفصاحة المفرد.

وإن أريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم أن الغرابة بذلك المعنى تخل بالفصاحة؛ لأنا نقول: هذا أيضا اصطلاح مذكور في كتبهم؛ حيث قالوا: الوحشي منسوب إلى الوحش الذي يسكن القفار، استعيرت للألفاظ التي لم يؤنس استعمالها، والوحشي قسمان: غريب حسن، وغريب قبيح. فالغريب الحسن: هو الذي لا يعاب استعماله على العرب؛ لأنه لم يكن وحشيا

---

(١) الرجز لرؤبة بن العجاج فى شرح عقود الجمان ١١/١، والثانى للعجاج فى ديوانه ٣٤/٢، ولسان العرب (سرج) ، (رسن) ، وتاج العروس (سرج) ، (رسن) ، وعجز الثانى للعجاج فى الإيضاح ص٤، ٢٥٢، والمصباح ص ١٢٣.

عندهم، وذلك مثل: شرنبث واشمخر واقمطر، وهي في النظم أحسن منها في النثر، ومنه غريب القرآن والحديث. والغريب القبيح: يعاب استعماله مطلقا، ويسمى الوحشي الغليظ، وهو أن يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق، ويسمى المتوعر أيضا، وذلك مثل: جحيش للفريد، واطلخم الأمر، وجفخت، وأمثال ذلك. وقولنا: غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال: تفسير للوحشية، فمع كونه مخلا فالفصاحة المتداولة فيما بينهم، ظاهر الفساد.

وإن أردت بالفصاحة معنى آخر، وزعمت أن شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فلا مشاحة.

[والمخالفة] أن تكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب، أعني مفردات ألفاظهم الموضوعة أو ما هو حكمها، كوجوب الإعلال في نحو: قام. والإدغام في نحو: مد. وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف، وأما نحو أبى يأبى، وعور واستحوذ وقطط شعره وآل وماء، وما أشبه ذلك من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء؛ لأنها كذلك ثبتت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكأنه قال: القياس كذا وكذا، إلا في هذه الصور، بل المخالف ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع [نحو] الأجلل بفك الإدغام في قوله:

[الحَمْدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ] (١)

والقياس: الأجل.

[قيل] فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر. [ومن الكراهة في السمع] بأن يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة؛ فإن اللفظ من قبيل الأصوات، والأصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه، ومنها ما تستكرهه [نحو] الجرشي في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي:

---

(١) الرجز لأبى النجم فى خزانة الأدب ٣٩٠/٢، ولسان العرب (جلل) ، وتاج العروس (جزل) ، (جلل)، (خول) ، والإيضاح ص ٣.

مُبَارَكُ الاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ [كَرِيمُ الجِرَشَّى] أي: النفس [شَرِيفُ النَّسَبْ][(1)]

فالاسم مبارك؛ لموافقة اسمه اسم أمير المؤمنين على بن أبى طالب -رضي الله عنه- واللقب مشهور بين الناس. والأغر من الخيل: الأبيض الجبهة، ثم استعير لكل واضح معروف [وفيه نظر] لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور أن الجرشي إما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم.

وقد ذكر هاهنا وجوه:

الأول: أنها إن أدت إلى الثقل فقد دخلت تحت التنافر، وإلا فلا تخل بالفصاحة.

الثاني: أن ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط أن اللفظ من قبيل الأصوات فاسد؛ لأن اللفظ ليس بصوت، بل كيفية له كما عرف في موضعه. وضعف هذين الوجهين ظاهر.

الثالث: أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم؛ فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدي بنغم غير متناسبة وصوت منكر، وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدي بنغم متناسبة وصوت طيب، وليس بشيء؛ للقطع باستكراه الجرشي دون النفس، سواء أدي بصوت حسن أو غيره، وكذا جفخت وملع دون فخرت وعلم.

الرابع: أن مثل ذلك واقع في التنزيل كلفظ ضيزى ودسر، ونحو ذلك، وفيه أيضا بحث؛ لأنه قد يعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا، فإن مفردات الألفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجيء في الخاتمة، ولفظ ضيزى ودسر كذلك [و] الفصاحة [في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها] حال من الضمير في خلوصه، أي: خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته، واحترز به

(1) البيت من المتقارب، وهو للمتنبى فى ديوانه ٢/١٩٨، ط. دار الكتب العلمية، وشرح عقود الجمان ١/١١، والإيضاح ص ٤.

عن نحو: زيد أجلل، وشعره مستشزر، وأنفه مسرج، ولا يجوز أن يكون حالا من الكلمات في تنافر الكلمات؛ لأنه يستلزم أن يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة متنافرة كانت أم لا فصيحا؛ لأنه صادق عليه أنه خالص من تنافر الكلمات حال كونها فصيحة فافهم. [فالضعف] أن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم أصحابه، حتى يمتنع عند الجمهور كالإضمار قبل الذكر لفظا ومعنى [نحو: ضرب غلامه زيدا] فإنه غير فصيح، وإن كان مثل هذه الصورة – أعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به –مما أجازه الأخفش وتبعه ابن جني؛ لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل، واستشهد بقوله:

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَديَّ بْنَ حَـاتِم   جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ[1]

وقوله:

لَمَّا عَصَـى أَصْحَابُـهُ مُصْعَبًـا   أَدَّى إِلَيْـهِ الْكَيْـلَ صَاعًـا بصَـاعْ

ورد بأن الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل، أي: رب الجزاء وأصحاب العصيان كقوله تعالى: ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾[2] أي: العدل، وأما قوله:

جَزَى بَنُوه أَبَا الغَيْلان عَنْ كِبَر   وَحُسْن فِعْل كَمَا يُجْزَى سِنمَّارُ[3]

وقوله:

أَلا لَيْتَ شِعْري هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ   زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦٦/١، والخصائص ٢٩٤/١. وبلا نسبة في الإيضاح صـ ٥ بتحقيقنا ط. مؤسسة المختار.

(٢) سورة المائدة:٨.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسليط بن سعد فى الأغانى ١١٩/٢، وخزانة الأدب ٢٩٣/١، ٢٩٤. وبلا نسبة فى تخليص الشواهد ص ٤٨٩، وتذكرة النحاة صـ ٣٦٤ وخزانة الأدب ٢٨٠/١، وشرح عقود الجمان (١٣/١) .

(٤) البيت لأبي جندب الهذلي في تذكرة النحاة ص ٣٦٤، وخزانة الأدب ٢٩١/١،٢٩٣، وشرح أشعار الهذليين٣٥١/١.

فشاذ لا يقاس عليه [والتنافر] أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان، فمنـه مـا هـو متناه فـي الثقل [كقوله:

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ] اسم رجل [قَبْرُ][1] صدره:

وَقَـــبْرُ حَـــرْبٍ بمَكَـــان قَفْـــر

أي: خال من الماء والكلأ.

ومنه ما دون ذلك مثل: [قوله] أي: قول أبي تمام:

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ، أَمْدَحْهُ وَالْوَرَى مَعِي   وَإذَا مَا لُمْتُهُ، لُمْتُهُ وَحْدِي[2]

الورى: مبتدأ، خبره: معـي، والـواو للحـال أي: لا يشـاركني أحـد فـي ملامتـه؛ لأنـه إنمـا يستحق المدح دون الملامة. وفي استعمال إذا والفعل الماضي هاهنا اعتبـار لطيـف وهـو إيهـام ثبوت الدعوى كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحـد لكـن مقابلـة المـدح بـاللوم دون الـذم أو الهجاء مما عابه الصاحب.

قال المصنف: فإن في أمدحه ثقلا؛ لما بين الحاء والهاء من القرب، ولعله أراد أن فيه شيئا من الثقل والتنافر، فـإذا انضـم إليـه أمدحـه الثـاني تضـاعف ذلـك الثقـل وحصـل التنـافر المخـل بالفصاحة، ولـم يرد أن مجرد أمدحه غير فصيح فإن مثله واقع في التـنزيل نحـو: ﴿**فَسَبِّحْهُ**﴾[3] والقول باشتمال القرآن على كلام غير فصيح مما لا يجـترئ عليـه المؤمـن. صـرح بذلـك ابـن العميد وهو أول من عاب هذا البيت على أبي تمام؛ حيث قال: هذا التكرير في أمدحـه أمدحـه

---

(١) البيت لا يعلم قائله، وفي البداية لابن كثير أنه من قول الجن، قالته في مقتل حرب بن أميـة، ولذلك قصة، انظرها في البداية والنهاية بتحقيقنا ط المكتبة العصرية - بيروت. فـي أخبـار أمية ابن أبي الصلت.

(٢) البيت من الطويل، أورده فخر الدين الرازى فى نهايـة الإيجـاز ص (١٢٣) وعـزاه لأبـى تمـام، وهـو كذلك فى الإيضاح بتحقيقنا ص (٦) ، وتلخيص مفتاح العلوم ص (٧) ، والتبيـان للطيبـى بتحقيقنـا ٤٩٦/٢ وشرح عقود الجمان (١٤/١) .

(٣) سورة الطور:٤٩.

مع الجمع بين الحاء والهاء، وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال، نافر كل التنافر.

ولو قال: فإن في تكرير أمدحه ثقلا لكان أولى، وبين المثالين فرق آخر وهو أن منشأ الثقل في الأول نفس اجتماع الكلمات، وفي الثاني حروف منها. وزعم بعضهم أن من التنافر جمع كلمة مع أخرى غير مناسبة لها، كجمع سطل مع قنديل، ومسجد بالنسبة إلى الحمامي مثلا، وهو وهم؛ لأنه لا يوجب الثقل على اللسان، فهو إنما يخل بالبلاغة دون الفصاحة.

[والتعقيد] أي: كون الكلام معقدا على أن المصدر من المبني للمفعول [أن لا يكون] الكلام [ظاهر الدلالة على] المعنى [المراد] منه [لخلل] واقع [أما في النظم] بأن لا يكون ترتيب الألفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم، أو تأخير، أو حذف، أو إضمار، أو غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد، وإن كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فإن سبب التعقيد يجوز أن يكون اجتماع أمور كل منها شائع الاستعمال في كلام العرب، ويجوز أن يكون التعقيد حاصلا ببعض منها، لكنه مع اعتبار الجميع يكون أشد وأقوى، فذكر ضعف التأليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهمه بعضهم [كقول الفرزدق في] مدح [خال هشام] بن عبدالملك، وهو إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي:

[وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاس إلا مُمَلَّكًا   أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهُ][1]

أي] ليس مثله في الناس حي [يقاربه] أي: أحد يشبهه في الفضائل [إلا مملك] أعطي الملك والمال أعني هشاما [أبو أمه] أي أبو أم ذلك المملك [أبوه] أي: أبو إبراهيم الممدوح.

والجملة صفة مملكا، أي: لا يماثله أحد إلا ابن أخته الذي هو هشام. ففيه فصل بين المبتدأ والخبر، أعني: أبو أمه أبوه بالأجنبي الذي هو حي. وبين الموصوف والصفة، أعني: حي يقاربه بالأجنبي الذي هو أبوه. وتقديم المستثنى، أعني: مملكا على المستثنى منه، أعني: حي؛ ولهذا نصبه، وإلا فالمختار البدل، فهذا التقديم شائع الاستعمال، لكنه أوجب زيادة في التعقيد.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق فى دلائل الإعجاز ص ٨٣، وشرح عقود الجمان (١/ ١٤) ، ولسان العرب (ملك) ، ومعاهد التنصيص (١/ ٤٣) والإيضاح ص (٦) . وهو فى مدح خال هشام بن عبدالملك بن مروان: أحد ملوك بنى أمية وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومى.

قيل: مثله: مبتدأ، وحي: خبره، وما: غير عاملة على اللغة التميمية، وقيل بالعكس، وبطلان العمل لتقديم الخبر، وكلا الوجهين يوجب قلقا في المعنى يظهر بالتأمل في قولنا: ليس مماثله في الناس حيا يقاربه، أو ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس. فالصحيح أن مثله: اسم ما. وفي الناس: خبره. وحي يقاربه: بدل من مثله، ففيه فصل بين البدل والمبدل منه.

[وأما في الانتقال] أي: لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الأول المفهوم بحسب اللغة إلى الثاني المقصود، وذلك الخلل يكون لإيراد اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود [كقول الآخر] وهو عباس بن الأحنف:

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّار عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ

أي: نصب بالرفع، وهو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ في دلائل الإعجاز والنصب توهم

[عَيْنَـــاىَ الدُّمُـــوعَ لِتَجْمُـــدَا][1]

جعل سكب الدموع وهو البكاء عما يلزم فراق الأحبة من الكآبة والحزن. وأصاب لأنه كثيرا ما يجعل دليلا عليه، يقال: أبكاني وأضحكني، أي: ساءني وسرني

أَبْكَـــانِي الدَّهْـــرُ وَيَـــا رُبَّمَـــا أَضْحَكَنِي الدَّهْرُ بِمَا يُرْضِـي[2]

ولكنه أخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين [فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع] حال إرادة البكاء، وهي حالة الحزن على مفارقة الأحبة [لا إلى ما قصده] الشاعر [من السرور] الحاصل بملاقاة الأصدقاء ومواصلة الأحبة؛ ولهذا لا يصح أن يقال في الدعاء: لا زالت عينك جامدة، كما يقال: لا أبكي الله عينك، ويقال

---

(١) البيت من الطويل: وهو للعباس بن الأحنف فى الإيضاح ص ٧، وشرح عقود الجمان ١/١٥، والبيت فى ديوانه أيضا ص ١٠٦ ط دار الكتب، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٨ والإشارات والتنبيهات ص ١٢، وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

(٢) البيت من السريع، وقوله: كقول الحماسى " نسبة إلى الحماسة وهى مختارات لأبى تمام من شعر السابقين وصاحب هذا البيت هو حطان بن المعلى الشاعر الإسلامى، والبيت فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى ١/١٥٢، ودلائل الإعجاز ٢٦٩، وشرح عقود الجمان ١/١٥ والإيضاح ص٧.

سنة جماد: لا مطر فيها، وناقة جماد: لا لبن لها، كأنهما تبخلان بالمطر واللبن. قال الحماسي:

أَلا إِنَّ عَيْنًا لَمْ تَجُدْ يَوْمَ وَاسِطٍ عَلَيْكَ بجَارِي دَمْعِهَا لَجَمُودُ[1]

فإن قيل: استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق، ثم كنى به عن المسرة؛ لكونه لازما لها عادة.

قلنا: هذا إنما يكفي لصحة الكلام واستقامته، ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي؛ لظهور أن الذهن لا ينتقل إلى هذا بسهولة، والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى الثاني ظاهرا حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه من حاق اللفظ، وأما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء، كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام.

ومعنى البيت أن عادة الزمان والإخوان الإتيان بنقيض المطلوب، والجريان على عكس المقصود، وإني إلى الآن كنت أطلب القرب والسرور فلم يحصل إلا الحزن والفراق، فبعد هذا أطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال، وأطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور. وهذا إن نصبت تسكب بتقدير أن عطفا على بعد الدار. وإن رفعته كما هو الصواب. فالمعنى: أبكي وأتحزن الآن؛ ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال. وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب، لكن أكب عليه ولازمه ملازمة الأمر المطلوب ليظن الدهر أنه مطلوبه فيأتي بضده هذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم، ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف. ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف. والصحيح أنه أراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كأنه أمر مطلوب. والمعنى أني اليوم أطيب نفسا بالبعد والفراق وأوطنها على مقاساة الأحزان والأشواق، وأتجرع غصصها وأحتمل لأجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لأتسبب بذلك إلى وصل يدوم، ومسرة لا تزول، فإن الصبر مفتاح الفرج، ومع كل عسر يسر، ولكل بداية نهاية. هذا هو المفهوم من دلائل

---

(١) البيت من البسيط وهو لأبى عطاء السندى فى رثاء ابن هبيرة، وهو فى الإيضاح ص ٨. وشرح الحماسة للتبريزى ١٥١/٢، ودلائل الإعجاز ص ٢٦٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٢.

الإعجاز. وعلى هذا فالسين في سأطلب لمجرد التأكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾[1] وغير ذلك [قيل] فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر [ومن كثرة التكرار] هو ذكر الشيء مرة أخرى وكثرته، يكون ذلك فوق الواحد [وتتابع الإضافات] وكثرة التكرار [كقوله] أي: أبي الطيب:

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ[2]

والغمرة: ما يغمرك من الماء، والمراد الشدة [سَبُوحٌ] فعول بمعنى فاعل من السبح، وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث، وأراد بها فرسا حسنة الجري، لا تتعب راكبها كأنها تجري في الماء [**لها**] صفة سبوح [**منها**] حال من شواهد و [**عَلَيْها**] متعلق بها [**شَواهِدُ**] فاعل الظرف أعني: لها، لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح: يعني أن لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها [و] تتابع الإضافات، مثل: [قوله] أي ابن بابك

[حَمامةَ جَرْعَى حَوْمةِ الجَنْدلِ اسْجَعي][3]

ففيه إضافة حمامة إلى جرعى، وهي أرض ذات رمل مستوية ، لا تنبت شيئا تأنيث الأجرع قصرها للضرورة، وإضافة جرعى إلى حومة وهي معظم الشيء وإضافة حومة إلى جندل، وهي أرض ذات حجارة. والسجع هدير الحمام ونحوه وتمامه:

فأنتِ بمرْأًى من سعادٍ ومَسْمع

أي: بحيث تراك سعاد وتسمع صوتك، يقال: فلان بمرأى مني ومسمع، أي: بحيث أراه وأسمع قوله، كذا في الصحاح.

---

(١) سورة آل عمران: ١٨١.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه (٢/٧٠) ، والإيضاح ص ٨، وشرح التبيان ١/١٨٧، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، وشرح عقود الجمان ١/١٦، والتبيان للطيبى ٢/٥٢٦، وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن بابك أبوالقاسم عبدالصمد بن بابك فى الإيضاح ص ٩، والإشارات والتنبيهات ص ١٣، والتبيان للطيبى ٢/٥٢٨، وشرح عقود الجمان ١/١٦، وبلا نسبة فى التلخيص للقزوينى ص ٨ .

[وفيه نظر] لأن كلا من كثرة التكرار وتتابع الإضافات إن ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر، وإلا فلا يخل بالفصاحة، كيف وقد قال النبي ﷺ [الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم](١).

قال الشيخ عبدالقاهر: قال الصاحب: إياك والإضافات المتداخلة فإنها لا تحسن، وذكر أنها تستعمل في الهجاء، كقوله:

يَا عَلِيُّ بْنَ حَمْزَةَ بْنِ عِمَارَةْ   أَنْتَ واللهِ ثَلْجَةٌ فِي خِيَارَةْ(٢)

ثم قال: لا شك في ثقل ذلك الأكثر، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف، كقوله:

فظلَّتْ تُديرُ الكأسَ أيْدِي جآذِرٍ   عِتاقٌ دنانيرُ الوجوه مِلاحُ(٣)

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله:

بعُتَيْبةَ بنِ الحارثِ بنِ شِهابِ(٤)

ما أورده المصنف في الإيضاح من كلام الشيخ مشعر بأنه جعل تتابع الإضافات أعم من أن يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف كما في البيت، أو غير مترتبة كما في الحديث، وأنه أورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الإضافات جميعا، وأنه أراد بتتابع الإضافات ما فوق الواحد.

لا يقال: إن من اشترط ذلك أراد تتابع الإضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة إلى أمر واحد كما في البيتين، والحديث سالم عن هذا؛ لأنا نقول هما أيضا إن أوجبا ثقلا وبشاعة فذاك، وإلا

(١) أخرجه البخاري (٦/٢٩٨) ، ومسلم (٢٣٧٨) .

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الإيضاح ص ٩، ودلائل الإعجاز ص ١٠٤، وشرح عقود الجمان ١/١٦.

(٣) البيت لابن المعتز في ديوانه (باب الشراب) ، والراح: الخمر، والجآذر: جمع جؤذر: وهو ولد البقرة الوحشية، وعتاق: جمع عتيق، أي كريم، وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة المشبه به إلى المشبه، والشاهد في قوله "عتاق دنانير الوجوه". وانظر البيت في دلائل الإعجاز/ ٦٠٤، الإيضاح ١٠ "بتحقيقنا".

(٤) هذا عجز بيت لربيعة بن ذؤابة يرثي ابنه ذؤابا، وصدر البيت:

إن يقتلوك فقد ثللت عروشهم   *   ....

انظر المصباح ص ١٨١، دلائل الإعجاز ص ٢٥٣.

فلا جهة لإخلالهما بالفصاحة، كيف وقد وقعا في التنزيل؟! كقوله تعالى: ﴿مِثْلَ دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾(١) وقوله تعالى: ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ﴾(٢) وقوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾(٣) [و] الفصاحة [في المتكلم ملكة] هي قسم من مقولة الكيف، ورسم القدماء الكيف بأنها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاته والهيئة والعرض متقاربا المفهوم، إلا أن العرض يقال باعتبار عروضه، والهيئة باعتبار حصوله و المراد بالقارة الثابتة في المحل، فخرج بالمقيد الأول الحركة والزمان والفعل والانفعال، وبالثاني الكم، وبالثالث باقي الأعراض النسبية. وقولهم: لذاته؛ ليدخل في الكيفيات المقتضية للقسمة أو النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والأحسن ما ذكره المتأخرون، وهو أنه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره، ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء أوليًا، ثم الكيفية إن اختصت بذات الأنفس تسمى كيفية نفسانية، وحينئذ إن كانت راسخة في موضعها تسمى ملكة، وإلا تسمى حالا؛ فالملكة كيفية راسخة في النفس، فقوله: ملكة إشعار بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح. وقوله: [يقتدر بها على التعبير عن المقصود] دون يعبر إشعار بأنه يسمى فصيحا حالتي النطق وعدمه. أي: سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من الأزمنة أو لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار. ولو قيل: يعبر؛ لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة، هكذا يجب أن يفهم هذا الكلام.

وقوله [بلفظ صحيح] ليعم المفرد والمركب؛ وذلك لأن اللام في المقصود للاستغراق. أي: كل ما وقع عليه قصد المتكلم وإرادته، فلو قيل: بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم أن يقتدر على التعبير عن كل مقصود له بكلام فصيح. وهذا محال؛ لأن من المقاصد ما لا يمكن التعبير عنه إلا بالمفرد، كما إذا أردت أن تلقي على الحاسب أجناسا مختلفة ليترفع حسبانها فنقول: دار. غلام. جارية. ثوب. بساط. إلى غير ذلك، فلهذا قال: بلفظ فصيح دون

---

(١) سورة غافر: ٣١.

(٢) سورة مريم: ٢.

(٣) سورة الشمس: ٨.

كلام فصيح. وقول بعضهم: دون كلام فصيح أو لفظ بليغ سهو ظاهر.

فإن قيل: هذا التعريف غير مانع لصدقه على الإدراك والحياة ونحوهما مما يتوقف عليه اقتدار المذكور، قلنا: لا نسلم أن هذه أسباب، بل شروط. ولو سلم فالمراد السبب القريب: لأن السبب الحقيقي المتبادر إلى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية.

[والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال](١) ، المراد بالحال: الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص، أي: إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدى به أصل المعنى خصوصية ما، وهو مقتضى الحال مثلا كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تأكيده، والتأكيد مقتضاها ومعنى مطابقته له أن الحال إن اقتضى التأكيد كان الكلام مؤكدا، وإن اقتضى الإطلاق كان عاريا عن التأكيد، وهكذا إن اقتضى حذف المسند إليه حذف، وإن اقتضى ذكره ذكر إلى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني.

[مع فصاحته](٢) أي: فصاحة الكلام فإن البلاغة إنما تتحقق عند تحقق الأمرين.

[وهو] أي: مقتضى الحال [مختلف فإن مقامات(٣) الكلام متفاوتة] والحال والمقام متقاربا المفهوم، والتغاير بينهما اعتباري فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلاً لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زماناً له، وأيضا المقام تعتبر إضافته إلى المقتضى،

---

(١) الحال: هو الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المراد خصوصيةً ما، ومقتضى الحال: هو تلك الخصوصية، ومطابقة الكلام له بمعنى اشتماله عليه؛ فإذا كان المخاطب ينكر قيام زيد مثلا، فإنكاره حال يدعو المتكلم إلى أن يخبر بقيامه مؤكدًا "إن زيدًا قائم" وتأكيد الخبر هو مقتضى الحال.

(٢) فصاحته تكون بخلوه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد، على ما سبق في بيانه فصاحة الكلام، وهذا قيد يخرج به كل كلام غير فصيح، فلا يكون بليغًا وإن كان مطابقًا لمقتضى الحال، ويجب أن يزاد فيها قيد آخر أي مع فصاحته وأصالته؛ لأن المعنى إذا لم يكن أصيلا لم يكن بليغًا، على نحو ما يأتي في السرقات الشعرية آخر الكتاب، وبهذا يكون الكلام فيها عندي من علم المعاني.

(٣) المقامات: جمع مقام وهو اسم من "قام" والمراد به الحال السابق؛ وذلك أن البلغاء كانوا يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قيام؛ فأطلق المقام على الحال الداعي إليها؛ لأنه سبب فيه.

فيقال: مقام التأكيد والإطلاق والحذف والإثبات والحال إلى المقتضى فيقال: حال الإنكار، وحال خلو الذهن، وغير ذلك، فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة أن الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذلك، واختلافها عين اختلاف مقتضيات الأحوال.

ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال.

وبيان ذلك أن مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو إما أن يكون مختصا بأجزاء الجملة أو بالجملتين فصاعدا أو لا يختص بشيء من ذلك. أما الأول فيكون راجعا إما إلى نفس الإسناد ككونه عاريا عن التأكيد أو مؤكدا استحسانا أو وجوبا تأكيدا واحدا أو أكثر، أو إلى المسند إليه ككونه محذوفا أو ثابتا، معرفا أو منكرا، مخصوصا أو غير مخصوص، مصحوبا بشيء من التوابع الخمسة أو غير مصحوب، مقدما أو مؤخرا، مقصورا على المسند إليه أو غير مقصور، إلى غير ذلك أو إلى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا أو غيره أو جملة اسمية أو فعلية أو شرطية أو ظرفية، مقيدا بمتعلق أو غير مقيد، على ما سنفصل لك.

وأما الثاني فكوصل الجملتين أو فصلهما.

وأما الثالث فكالمساواة والإيجاز والإطناب على الوجوه المذكورة في بابه.

وهذا حديث إجمالي يفصله علم المعاني.

وإذا تمهد هذا فنقول: مقام التنكير – أي: المقام الذي يناسبه تنكير المسند إليه أو المسند –يباين مقام تعريفه، ومقام إطلاق الحكم، أو التعلق، أو المسند إليه، أو المسند، أو متعلقه، يباين مقام تقييده بمؤكد أو أداة قصر أو تابع أو شرط أو مفعول أو ما يشبهه، ومقام تقديم المسند إليه أو المسند أو متعلقاته يباين مقام تأخيره، وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه، وهذا معنى قوله: [فقام كل من التنكير والإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه] أي خلاف كل منها، وإنما فصل قوله: [ومقام الفصل يباين مقام الوصل] لأمرين:

أحدهما: التنبيه على أنه باب عظيم الشأن رفيع القدر، حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل.

والثـاني: أنه من الأحوال المختصة بأكثر من جملة.

وفصل قولـه: [ومقـام الإيجاز يبـاين مقـام خلافـه] أي: الإطنـاب والمسـاواة؛ لكونـه غير مختص بجملة أو جزئها، ولأنه باب عظيم كثير المباحث، وقد أشار في المفتـاح إلى تفـاوت مقام الإيجاز والإطناب بقوله: لكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، فإن لكل من الإيجاز والإطنـاب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة، ومقام كل يباين مقام الآخر.

[وكذا خطاب الذكي مع خطاب الغبي] فإن مقام الأول يباين مقام الثاني فإن الذكي يناسبه من الاعتبارات اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي، وكان الأنسب أن يذكر مـع الغبي الفطن؛ لأن الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتسـاب الآراء. وتسمى هـذه القـوة الذهـن وجودة تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة.

والغباوة عدم الفطنة عما من شأنه أن يكون فطنا فمقابل الغبي هو الفطن.

[ولكل كلمة مع صاحبتها] أي: مع كلمة أخرى صوحبت معها [مقام][1] ليس لها مع مـا يشارك تلك الصاحبة في أصل المعنى، مثلا: الفعل الـذي قصـد اقترانـه بالشـرط مـع كـل مـن أدوات الشرط مقام ليس له مع الآخر، ولكل من أدوات الشرط مثلا مع الماضي مقام ليـس لـه مع المضارع، وكذا كلمات الاستفهام والمسند إليه كزيد مثلا له مع المسـند المفـرد اسـما أو فعلا، ماضيا أو مضارعا، مقام، ومع الجملة الاسمية أو الفعلية أو الشرطية أو الظرفية مقام آخـر؛ إذ المراد بالصاحبة الكلمة الحقيقة، أو ما هو في حكمها، وأيضا لـه مـع المسـند السـببي مقـام، ومع الفعل مقام آخر، إلى غير ذلك. هكذا ينبغـي أن يتصـور هـذا المقـام فجميـع مـا ذكـر مـن التقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك اعتبارات مناسبة.

[وارتفـاع شأن الكلام في الحسن والقبول[2] بمطابقته للاعتبـار المناسـب[3] وانحطاطـه]

---

(١) هذا كالفعل الذي يقترن بالشرط؛ فله مـع "إنْ" مقـام ليـس لـه مـع "إذا" وهكـذا، وتحقيـق هـذا أن الألفاظ المركبة فيها جمال وقبح كالألفاظ المفردة، حتى إنه قد يحدث أن يتألف الكلام من ألفـاظ جميلة في ذاتها قبيحة في تركيبها لفقدها ما يسمى جمال الانسجام، وهذا هـو مـا يعنـون بقولهـم: ولكل كلمة مع صاحبتها مقام. [بتصرف من بغية الإيضاح] .

(٢) عطف القبول على الحسن ليدل على أن المراد الحسن الذاتي الداخل في البلاغة لا الحسن العَرَضـي الحاصل بالمحسنات البديعية.

(٣) أي الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبًا بحسب السليقة، أو بحسب ما عرفه من أساليب البلغاء.

أي: انحطاط شأنه [بعدمها] أي: بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب، والمراد بالاعتبار المناسب: الأمر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة أو بحسب تتبع تراكيب البلغاء، تقول: اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه وراعيت حاله، واعتبار هذا الأمر في المعنى أولا وبالذات، وفي اللفظ ثانيا وبالعرض. وأراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه إشارة إلى ما سبق؛ إذ لا ارتفاع لغير الفصيح.

وأراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة، دون العرضي الخارج؛ لأن الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية؛ لكنها خارجية عن حد البلاغة [فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب] للحال والمقام كالتأكيد والإطلاق وغيرهما مما عددناه، وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق. والفاء في قوله فمقتضى الحال تدل على أنه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك أنه قد علم مما تقدم أن ارتفاع شأن الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير؛ لأن إضافة المصدر تفيد الحصر، كما يقال: ضربي زيدا في الدار.

ومعلوم أن الكلام إنما يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح بمقتضى الحال فحصل هنا مقدمتان:

إحداهما: أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته للاعتبار المناسب.

والثانية: أن ليس ارتفاعه إلا بمطابقته لمقتضى الحال، فيجب أن يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا، وإلا لبطل أحد الحصرين أو كلاهما[1] . وفيه نظر. وهذا -أعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال- هو الذي

---

(١) قال السيد الشريف: بطلانهما على تقدير التباين بين الاعتبار المناسب ومقتضى الحال أو العموم من وجه وبطلان أحدهما على تقدير العموم مطلقًا إذ يبطل الحصر في الأخص وأما قوله وفيه نظر فوجهه أن الحصر في الأعم من وجه أو مطلقا لا يوجب تناول جميع الأفراد حتى يلزم بطلان الحصرين أو الحصر في الأخص قيل وأيضا على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم إلا المساواة في الصدق بين المقتضى والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم وأنت تعلم أن تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم وأن مثل هذا التركيب ليس صريحا في الاتحاد مفهوما.

يسميه الشيخ عبدالقاهر بالنظم[1] ؛ حيث يقول: النظم هو توخي[2] معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام، وذلك لأنه قد كرر في مواضع من كتابه أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه، مثل: أن تنظر في الخبر مثلا إلى الوجوه التي تراها، مثل: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق، وكذا في الشرط والجزاء نحو: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج، إلى غير ذلك. وكذا في الحال، مثل: جاءني زيد مسرعا، أو يسرع أو هو مسرع، أو هو يسرع، أو قد أسرع، إلى غير ذلك، فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث ما ينبغي له، وتنظر إلى الحروف التي تشترك في معنى، تنفرد كل منها بخصوصية في ذلك المعنى، فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو أن تأتي (بما) في نفي الحال، و(بلن) في نفي الاستقبال، و(بأن) فيما يترجح بين أن يكون وبين أن لا يكون، و(بإذا) فيما علم أنه كائن، وتنظر في الجمل التي تسرد، فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل، وفي الوصل موضع الواو من الفاء، والفاء من ثم، إلى غير ذلك. وتتصرف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والحذف والتكرار، والإظهار والإضمار، فتصيب بكل من ذلك مكانه، وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له.

ثم ليس هذه الأمور المذكورة من التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير ، راجعة إلى الألفاظ أنفسها، ومن حيث هي هي، ولكن تعرض لها بسبب المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام، بحسب موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض، فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ، وهو في لفظ آخر في غاية القبح، بل وهذه اللفظة منكرة في بيت آخر قبيحة.

---

(١) دلائل الإعجاز ص٥٥.

(٢) تأخيِّ: يُقال تأخيت الشيء، تحريته وتتبَّعته.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: [فالبلاغة] صفة [راجعة إلى اللفظ] لكن لا من حيث إنه لفظ وصوت، بل [باعتبار إفادته المعنى] يعنى الغرض المصوغ له الكلام [بالتركيب][(١)] متعلق بإفادته وذلك لما مر من أنها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال، وظاهر أن الكلام من حيث إنه ألفاظ مفردة، وكلم مجردة من غير اعتبار إفادته المعنى عند التركيب، لا يتصف بكونه مطابقا له أو غير مطابق ضرورة أن هذا المعنى إنما يتحقق عند تحقق المعاني والأغراض التي يصاغ لها الكلام.

[وكثيرا ما] نصب على الظرف؛ لأنه من صفة الأحيان وما لتأكيد معنى الكثرة، والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله تعالى: ﴿**قَلِيلًا مَا تَشْكُرُونَ**﴾[(٢)] أي: في كثير من الأحيان [يسمى ذلك] الوصف المذكور [فصاحة أيضًا] كما يسمى بلاغة وفي هذا إشارة إلى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ عبدالقاهر في دلائل الإعجاز فإنه ذكر في مواضع منه أن الفصاحة صفة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه باللفظ دون اللفظ نفسه، وفي بعضها أن فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه، حتى أن المعاني مطروحة في الطريق، يعرفها الأعجمي والعربي، والقروي والبدوي، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة؛ فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى، فوجه التوفيق بين الكلامين أنه أراد بالفصاحة معنى البلاغة، كما صرح به وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها المعاني عند التركيب، وحيث نفى ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفردة والكلم المجردة، من غير اعتبار التركيب، وحينئذ لا تناقض لتغاير محلي النفي والإثبات.

هذا خلاصة كلام المصنف، فكأنه لم يتصفح دلائل الإعجاز حق التصفح؛ ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فإن محصول كلامه فيه هو أن الفصاحة تطلق على معنيين:

أحدهما: ما مر في صدر المقدمة، ولا نزاع في رجوعها إلى نفس اللفظ.

والثاني: وصف في الكلام يقع به التفاضل ويثبت الإعجاز، وعليه يطلق البلاغة

---

(١) فالمعنى الذي أرجع الفصاحة إليه هو المعنى الثانوي باعتبار استفادته من اللفظ عند التركيب، والمعنى الذي نفى البلاغة عنه هو المعنى الأصلي للفظ المفرد والكلام المجرد عن الخصوصيات.

(٢) سورة الأعراف: ١٠.

والبراعة والبيان وما شاكل ذلك، ولا نزاع أيضا في أن الموصوف بها عرفا هو اللفظ؛ إذ يقال: لفظ فصيح، ولا يقال: معنى فصيح، وإنما النزاع في أن منشأ هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ أم المعنى. والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول: إن الكلام الذي يدق فيه النظر، ويقع به التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه اللغوي، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود، فهناك ألفاظ ومعان أول(1) ومعان ثوان، فالشيخ يطلق على المعاني الأول بل على ترتيبها في النفس، ثم على ترتيب الألفاظ في النطق على حذوها اسم النظم و الصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك، ويحكم قطعا بأن الفصاحة من الأوصاف الراجعة إليها، وأن الفضيلة التي بها يستحق الكلام أن يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك إنما هي فيها لا في الألفاظ المنطوقة التي هي الأصوات والحروف، ولا في المعاني الثواني التي هي الأغراض التي يريد المتكلم إثباتها أو نفيها فحيث يثبت أنها من صفات الألفاظ أو المعاني يريد بهما تلك المعاني الأول، وحيث ينفي أن يكون من صفاتهما يريد بالألفاظ الألفاظ المنطوقة، وبالمعاني المعاني الثواني، التي جعلت مطروحة في الطريق، وسوى فيها بين الخاصة والعامة، ولست أنا أحمل كلامه على هذا، بل هو يصرح به مرارا، كما قال: لما كانت المعاني تتبين بالألفاظ، ولم يكن لترتيب المعاني سبيل إلا بترتيب الألفاظ في النطق تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الألفاظ، ثم بالألفاظ بحذف الترتيب، وإذا وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني، والسبب أنهم لو جعلوها أوصافًا للمعاني لما فهم أنها صفات للمعاني الأول المفهومة – أعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات –

(١) يريد بالمعنى الأول مدلولات التراكيب، وبالمعنى الثاني الأغراض التي يصاغ لها الكلام إذا قلنا: هو أسد في صورة إنسان فالمعنى الأول هو مفهوم هذا الكلام، والمعنى الثاني أنه شجاع وسيتضح هذا في علم البيان، فالمعنى الثاني هو الذي يراد إيراده في الطرق المختلفة، والمفهوم من الطرق هو المعنى الأول (منه) .

فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم أن يقولوا اللفظ، وهم يريدون الصورة التي حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه.

وقولنا: صورة تمثيل، وقياس لما ندركه بعقولنا على ما ندركه بأبصارنا فكما أن تبين إنسان من إنسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذلك؛ كذلك توجد بين المعنى في بيت وبينه في بيت آخر فرق، فعبرنا عن ذلك الفرق بأن قلنا: للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك، وليس هذا من مبدعاتنا، بل هو مشهور في كلامهم. وكفاك قول الجاحظ: وإنما الشعر صياغة وضرب من التصوير.

هذا نبذ مما ذكره الشيخ. ثم إنه شدد النكير على من زعم أن الفصاحة من صفات الألفاظ المنطوقة، وبلغ في ذلك كل مبلغ. وقال: سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه، وبين ما هو وصف له من أجل أمر عرض في معناه فلم يعلموا أنا نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من أجل شيء يدخل في النطق، بل من أجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الإعراب والخطأ في الألفاظ، ثم إنا لا ننكر أن يكون مذاقة الحروف وسلاستها مما توجب الفضيلة ويؤكد أمر الإعجاز، وإنما ننكر أن يكون الإعجاز به ويكون هو الأصل والعمدة، ومما أوقعهم في الشبهة أنه لم يسمع عاقل يقول: معنى فصيح.

والجواب: أن مرادنا أن الفضيلة التي بها يستحق اللفظ أن يوصف بالفصاحة إنما تكون في المعنى دون اللفظ، والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على تلك الفضيلة، فيمتنع أن يوصف بها المعنى، كما يمتنع أن يوصف بأنه دال.

[ولها] أي للبلاغة في الكلام [طرفان: أعلى] إليه ينتهي البلاغة كذا في الإيضاح [وهو حد الإعجاز] وهو أن يرتقي الكلام في بلاغته إلى أن يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته.

فإن قيل: ليست البلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة، وعلم البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين، فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز له أن يراعيهما حق الرعاية؛ فيأتي بكلام هو في الطرف الأعلى من البلاغة ولو بمقدار أقصر سورة.

قلنا: لا يعرف بهذا العلم إلا أن هذه الحال تقتضي ذلك الاعتبار مثلا، وأما الاطلاع على

كمية الأحوال وكيفيتها ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فأمر آخر، ولو سلم فإمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب ممنوع كما مر، وكثيرا من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام بليغ، فضلا عما هو في الطرف الأعلى [وما يقرب منه][1] ظاهر هذه العبارة أن الطرف الأعلى هو حد الإعجاز، وما يقرب من حد الإعجاز وهو فاسد؛ لأن ما يقرب منه إنما هو من المراتب العلية، ولا جهة لجعله من الطرف الأعلى الذي إليه ينتهي البلاغة إذ المناسب أن يؤخذ ذلك حقيقيا كالنهاية أو نوعيا كالإعجاز.

فإن قيل: المراد أن الطرف الأعلى حد الإعجاز في كلام غير البشر، وما يقرب منه في كلام البشر فالأول حد لا يمكن للبشر أن يعارضه، والثاني حد لا يمكن أن يجاوزه، أو المراد أن الأعلى هو نهاية الإعجاز وما يقرب من النهاية. وكلاهما إعجاز.

قلنا: أما الأول: فشيء لا يفهم من اللفظ مع أن البحث في بلاغة الكلام من حيث هو من غير نظر إلى كونه كلام بشر أو غيره وأما الثاني: فلا يدفع الفساد، على أن الحق هو أن حد الإعجاز بمعنى مرتبته، أي: مرتبة للبلاغة ودرجة هي الإعجاز، والإضافة للبيان، ويؤيده قول صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**﴾[2] أي: لكان الكثير فيه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته؛ فكان بعضه بالغا حد الإعجاز، وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته. ومما ألهمت[3] بين النوم واليقظة أن قوله: وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى، لا على حد الإعجاز أي: الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن مغارضته هو حد الإعجاز، وهذا هو الموافق لما في المفتاح من أن البلاغة تتزايد إلى أن تبلغ حد الإعجاز، وهو الطرف الأعلى وما يقرب منه، أي: من الطرف الأعلى فإنه وما يقرب منه كلاهما حد الإعجاز، لا هو وحده كذا في شرحه. ولا يخفى أن بعض الآيات

---

(١) حدُّ الإعجاز منتهاه؛ لأن الحد في اللغة منتهى الشيء، وما يقرب من الإعجاز هو ما دونه من مراتب الإعجاز.

(٢) سورة النساء:٨٢.

(٣) وقد اطلعت بعد ذلك على كلام نهاية الإعجاز وتأملت في عبارة المفتاح فوجدتها موافقة لما ألهمت (منه) .

أعلى طبقة من البعض، وإن كان الجميع مشتركة في امتناع معارضته، وفي نهاية الإيجاز أن الطرف الأعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز.

[وأسفل وهو ما] أي: طرف للبلاغة[1] [إذا غير] الكلام عنه [إلى ما دونه] أي: إلى مرتبة هي أدنى منه وأنزل [التحق] أي: الكلام وإن كان صحيح الإعراب [عند البلغاء بأصوات الحيوانات] تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على أصل المراد [وبينهما] أي: بين الطرفين [مراتب كثيرة] متفاوتة بعضها أعلى من بعض، بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من أسباب الإخلال بالفصاحة.

[وتتبعها] أي: بلاغة الكلام [وجوه أخر] سوى المطابقة والفصاحة [تورث الكلام حسنا] هذا تمهيد لبيان الاحتياج إلى علم البديع، وفيه إشارة إلى أن تحسين هذه الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة، ولفظ تتبعها إشعار بأن هذه إنما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة، وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم؛ لأنها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة، بل هي من أوصاف الكلام خاصة.

[و] البلاغة [في المتكلم: ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ فعلم] تفريع على ما تقدم، وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان، وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة، وفيه تعريض لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة، وحصر مرجعها في المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم أمران:

أحدهما: [أن كل بليغ] كلاما كان أو متكلما[2] [فصيح] لأن الفصاحة مأخوذة في تعريف البلاغة على ما سبق [ولا عكس] أي ليس كل فصيح بليغا، وهو ظاهر[3].

---

(١) صرح بذلك تنبيها على أن الطرف الأسفل أيضا من البلاغة واحترازا عما وقع في نهاية الإيجاز من أن الطرف الأسفل ليس من البلاغة في شيء (منه).

(٢) على سبيل استعمال المشترك في معنييه أو على تأويل كل ما يطلق عليه لفظ البليغ (منه).

(٣) لجواز أن يكون كلام فصيح غير مطابق لمقتضى الحال وكذا يجوز أن يكون لأحد ملكة التعبير عن المقصود بلفظ فصيح من غير مطابق لمقتضى الحال (منه).

[و] **الثاني**: [أن البلاغة] في الكلام [مرجعها] وهو ما يجب أن يحصل حتى يمكن حصولها، كما قالوا: مرجع الصدق والكذب إلى طباق الحكم للواقع ولإطباقه، أي: ما به يتحققان ويتحصلان [إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد] وإلا لربما أدى المعنى المراد بكلام غير مطابق لمقتضى الحال؛ فلا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة [وإلى تمييز] الكلام [الفصيح من غيره] وإلا لربما أورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون أيضا بليغا؛ لما سبق من أن البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة. ويدخل في تمييز الكلام الفصيح من غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها.

فإن قلت: قد يفسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها؛ فهل له وجه؟

قلت: لا، بل هو فاسد؛ لأنه إن أريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى إلى أن الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في أداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره، وفساده واضح، وكذا إن حمل كلامه على خلاف ما صرح به وأريد بلاغة المتكلم؛ لأن غاية ما علم مما تقدم هو أن بلاغة المتكلم تفيد هذين الأمرين أو تتوقف عليهما فلم يعلم أنهما غرض منها وغاية لها فالرجوع إلى الحق خير.

فالحاصل أن البلاغة ترجع إلى هذين الأمرين، والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين، وهو أمر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس، فمرجع البلاغة إلى تلك العلوم جميعا لا إلى مجرد المعاني والبياني.

وأما تحقيق قوله: [والثاني] أي: تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة أن هذا الكلام فصيح وذاك غير فصيح، فهو أنه مركب أجزاؤه تمييز السالم من الغرابة عن غيره، أي: معرفة أن هذا سالم من الغرابة دون ذاك؛ ليحترز عن الغرابة، وتمييز السالم من المخالفة عن غيره، وكذا جميع أسباب الإخلال بالفصاحة، ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في علم متن اللغة؛ إذ به يعرف أن في تكأكأتم ومسرجا غرابة، بخلاف اجتمعتم وكالسراج؛ لأن من تتبع الكتب المتداولة وأحاط بمعاني المفردات المأنوسة، علم أن ما عداها مما يفتقر إلى تنقير أو تخريج

فهو غير سالم من الغرابة؛ إذ بضدها تتبين الأشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس عن غيره يبين في علم الصرف؛ إذ به يعرف أن الأجلل مخالف للقياس دون الأجل، وقس على هذا البواقي، فاتضح أن تمييز الفصيح عن غيره [منه ما يبين] أي: يوضح [في] علم [متن اللغة] كالغرابة، أعني: تمييز السالم من الغرابة عن غيره، وإنما قال: متن اللغة؛ لأن اللغة قد تطلق على جميع أقسام العربية [أو] في علم [التصريف] كمخالفة القياس [أو] في علم [النحو] كضعف التأليف والتعقيد اللفظي [أو يدرك بالحس] كالتنافر؛ إذ به يدرك أن مستشرزا متنافر دون مرتفع، وكذا تنافر الكلمات [وهو] أي: ما يبين في هذه العلوم أو يدرك بالحس [ماعدا التعقيد المعنوي][1] إذ لا يعرف بتلك العلوم، ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره، والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة، أو يدرك بالحس ويحترز بها عما يجب أن يحترز عنه ليعلم أنه لم يبق لنا مما يرجع إليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية، وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد، فمست الحاجة إلى علم به يحترز عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد؛ ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان، وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها.

وإلى هذا أشار بقوله: [وما يحترز به عن الأول] يعني الخطأ في التأدية [علم المعاني] فالمراد بالأول: أول الأمرين الباقيين اللذين احتيج إلى الاحتراز عنهما، وأما الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره، فإنما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ [وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان] فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان، وإن كانت البلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضا، وعليك بالتأمل في هذا المقام فإنه من مزالق الأقدام، ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا علم البديع، وإليه أشار بقوله:

---

(١) "ما عدا التعقيد المعنوي": هو القرابة ومخالفة القياس وضعف التأليف والتعقيد اللفظي والتنافر، والأول يعرف بعلم متن اللغة، والثاني بالتعريف وغيره؛ لأنه لا يختص به، والثالث والرابع بالنحو، والخامس يُدرَك بالحس والذوق، وبهذا تتوقف علوم البلاغة على هذه العلوم، وعلى تربية الحس والذوق بمطالعة كلام العرب [بغية الإيضاح ١/ ٣١].

[وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع] ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها، انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة [وكثير] من الناس [يُسَمِّي الجميع علم البيان[1]، وبعضهم يسمى الأول علم المعاني، والأخيرين] يعني البيان والبديع [علم البيان، والثلاثة علم البديع][2] ولا يخفى وجوه المناسبة، والله أعلم.

---

(١) لأن البيان هو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير، وهذه العلوم لها تعلق بالكلام الفصيح تصحيحًا وتحسينًا.

(٢) إما لبداعة مباحثها؛ أو لأنها يعرف بها أمور مبتدعة بالنسبة إلى تأدية أصل المراد الذي يعرفه الخاصة والعامة، والظاهر أن الذي يسمى الثلاثة علم البديع بعض آخر غير من ذهب إلى ما قبله.

الفن الأول : علم المعاني

قدمه على البيان؛ لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب؛ لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال، ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني، والمفرد مقدم على المركب طبعا.

تعريف علم المعاني:

وقبل الشروع في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه وضبط أبوابه إجمالا؛ ليكون للطالب زيادة بصيرة، ولأن كل علم، فهي مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة، باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين، ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة واحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة؛ لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال: [وهو علم] أي: ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية. ويقال لها: الصناعة أيضا. بيان ذلك أن واضع هذا الفن –مثلا– وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء، تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفاف إليها، وتفصيلها متى أريد وهي العلم؛ ولذا قالوا: وجه الشبه بين العلم و الحياة كونهما جهتي إدراك، ألا ترى أنك إذا قلت: فلان يعلم النحو لا تريد أن جميع مسائله حاضرة في ذهنه، بل تريد أن له حالة بسيطة إجمالية(١) ، هي مبدأ لتفاصيل مسائله، بها يتمكن من استحضارها.

ويجوز أن تريد بالعلم نفس الأصول والقواعد(٢) ؛ لأنه كثيرا ما يطلق عليها، ثم المعرفة

---

(١) قال السيد الشريف: لا يخفى أن الملكة المذكورة حاصلة للنحوي حال غفلته عن النحو ومسائله بالمرة ثم إذا توجه إليها على الإجمال يحصل له حالة أخرى متميزة عن الحالة الأولى بالوجدان ثم إذا فصلها يحصل له حالة ثالثة والمشهور في كتب القوم أن تلك الملكة تسمى عقلا بالفعل والحالة الثانية تسمى علما إجماليا وهي حالة بسيطة هي مبدأ لتفاصيل المعلومات والحالة الثالثة تسمى علما تفصيليا وكلامه يدل على أن الحالة البسيطة هي الملكة المذكورة وهذا وإن صح إلا أن المقصود من الحالة البسيطة في عبارته غير المقصود منها في عبارة القوم.

(٢) إذا أريد بالعلم الملكة أو نفس القواعد لم يحتج إلى تقدير متعلق العلم لكن أن أريد به الإدراك فلابد من تقديره أي علم بقواعد وأصول والتفصيل أن المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك ولهذا المعنى =

يقال لإدراك الجزئي أو البسيط والعلم للكلى أو المركب؛ ولذا يقال: عرفت الله دون علمته. وأيضا المعرفة للإدراك المسبوق بالعدم أو للأخير من الإدراكين لشيء واحد إذا تخلل بينهما عدم بأن أدرك أولا ثم ذهل عنه، ثم أدرك ثانيا، والعلم للإدراك المجرد من هذين الاعتبارين؛ ولذا يقال: الله تعالى عالم، ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال: [يعرف به أحوال اللفظ العربي] دون يعلم فكأنه قال: هو علم يستنبط منه إدراكات جزئية، هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الأحوال المذكورة، بمعنى أن: أي فرد يوجد منها أمكننا أن نعرفه بذلك العلم، لا أنها تحصل جملة بالفعل؛ لأن وجود ما لا نهاية له محال، وعلى هذا يندفع ما قيل: إن أريد معرفة الجميع فهو محال؛ لأنها غير متناهية أو البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول أو المعين فلا دلالة عليه، وكذا ما قيل: إن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لأحد أو البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة منه.

والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له من التقديم والتأخير، والتعريف والتنكير، وغير ذلك.

ووصف الأحوال بقوله: [التي بها يطابق] اللفظ [مقتضى الحال] احتراز عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة كالإعلال والإدغام والرفع والنصب وما أشبه ذلك مما لابد منه في تأدية أصل المعنى، وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية المطابقة، وهو قرينة خفية على أن المراد أنه علم يعرف به هذه الأحوال من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال؛ إذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم أن يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الأحوال بأن يتصور معنى التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير مثلا[1] وهذا واضح لزوما[2] وفسادا، وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف؛ لأن كون اللفظ حقيقة أو مجازا أو

= متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة إليه في البقاء هو الملكة وقد أطلق لفظ العلم على كل منهما أما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو مجازا مشهورا وقد اختار الشارح حمله على أحد هذين المعنيين وحمله على الإدراك جائز أيضا.

(١) قوله -مثلا- إشارة إلى أن ذكر التصور دون التصديق على طريق ضرب المثال وكذا ذكر التعريف والتنكير (منه).

(٢) وجه اللزوم أنه لا يفهم من معرفته إلا إدراكه التصوري بأنه ما هو والتصديق بأنه هل هو ووجه الفساد غني عن البيان؟ (منه).

كناية مثلا وإن كانت أحوالا للفظ قد يقتضيها الحال، لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال إذ ليس فيه أن الحال الفلاني يقتضي إيراد تشبيه أو استعارة أو كناية أو نحو ذلك.

فإن قلت: إذا كان أحوال اللفظ هي التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك، وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال، كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول: الحالة المقتضية للتأكيد أو الذكر أو الحذف إلى غير ذلك، فكيف يصح قوله: الأحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال، وليس مقتضى الحال إلا تلك الأحوال بعينها؟

قلت: قد تسامحوا في القول بأن مقتضى الحال هو التأكيد أو الذكر أو الحذف ونحو ذلك، بناء على أنها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال، وإلا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند إليه أو يحذف؛ وعلى هذا القياس.

ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال أن الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام، ويصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على: إن زيدا قائم أنه كلام مؤكد، وعلى: زيد قائم أنه كلام ذكر فيه المسند إليه، وعلى قولنا: الهلال والله إنه كلام حذف فيه المسند إليه فظاهر أن تلك الأحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم وأحوال الإسناد أيضا من أحوال اللفظ العربي، باعتبار أن كون الجملة مؤكدة أو غير مؤكدة اعتبار راجع إليها، وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح؛ لأن هذه الصناعة إنما وضعت لمعرفة أحوال اللفظ العربي، لا غير. وإنما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين:

الأول : أن التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه، فلا يصح تعريف شيء من العلوم به.

والثاني: أنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال: وأعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء

في أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة، وقد عرفها في كتابه بقوله: البلاغة هي بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها، فإن أراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء -هو الظاهر- فقد جاء الدور، وإن أراد غيرها فلم يبينه.

وأجيب عن الأول بأنه أراد بالتتبع المعرفة، كما صرح به في كتابه إطلاقا للملزوم على اللازم، تنبيها على أنه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء، حتى أن معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني. وتعريفات الأدباء مشحونة بالمجاز.

وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي[1] على أنه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء، بأن المراد بها تراكيب البلغاء الموصوفين بالبلاغة. ومعرفتهم لا يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور؛ إذ يجوز أن يعرف بحسب عرف الناس أن امرأ القيس – مثلا- بليغ؛ فيتتبع خواص تراكيبه من غير أن يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل أحد من العوام أن يعرف فقهاء البلد فيتبع أقوالهم من غير أن يعرف أن الفقه علم بالأحكام الشرعية الفرعية مكتسب من أدلتها التفصيلية وهو ظاهر.

وأقول: لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به، والمقام الذي يناسبه بأن يستعمل – مثلا – إن زيدا قائم، فيما إذا كان المخاطب شاكا أو منكرا. ووالله إنه لقائم، فيما إذا كان مصرا. وزيدًا ضربت، فيما إذا كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ؛ لأن خاصية: إن زيد قائم، أن يكون لنفي شك أو رد إنكار، وخاصية: زيدا ضربت أن يكون لحصر وتخصيص إلى غير ذلك فتوفيتها حقها أن يورد التركيب في مورده، وفيما هو له. وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال.

فمعنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال. فالمراد

(١) المفتاح – ٢٠٨.

بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله: في تأدية المعاني، وكذا قوله: وإيراد التشبيه والمجاز والكناية على وجهها؛ إذ لا معنى له إلا أن يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي، وعلى ما هو حقه، وليس المعنى على أنه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها.

وهذا في غاية الحسن، ونهاية اللطافة، والعجب من المصنف وغيره؛ كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه؟! وكيف ظنوا بالسكاكي أنه أخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء فعرف الشيء بنفسه؟! ومفاسد قلة التأمل مما يضيق عن الإحاطة بها نطاق البيان، ثم الأوضح في تعريف علم المعاني أنه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال[1].

ضبط أبواب علم المعاني إجمالا:

[وينحصر] المقصود من علم المعاني [في ثمانية أبواب] انحصار الكل في أجزائه، لا الكلي في جزئياته، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب.

وظاهر هذا الكلام مشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد[2] على ما مر، وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود.

الأول : [أحوال الإسناد الخبري].

الثـــاني: [أحوال المسند إليه].

الثـالث: [أحوال المسند].

الرابـــع: [أحوال متعلقات الفعل].

---

(١) قال السيد الشريف: إنما كان أوضح لاستغنائه عن القرينة الخفية على اعتبار الحيثية إذ قد صرح فيه بما هو المقصود بخلاف تعريف المصنف ولأنه لم يتوجه عليه ذلك الإشكال الذي أورد على تعريف السكاكي ليحتاج إلى دفعه.

(٢) لأن المذكور في الأبواب الثمانية القواعد والأصول (منه) .

الخامس: [القصر].

السادس: [الإنشاء].

السابع: [الفصل والوصل].

الثامن: [الإيجاز والإطناب والمساواة].

وإنما انحصر فيها؛ [لأن الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه] لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين، قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة أو لا وقوعها أو بإيقاع النسبة أو انتزاعها خطأ في هذا المقام؛ لأنه لا يشمل النسبة الإنشائية، فلا يصح التقسيم بل النسبة هاهنا هو تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر؛ بحيث يصح السكوت عليه سواء كان إيجابا أو سلبا أو غيرهما مما في الإنشائيات، فالكلام [إن كان لنسبته خارج][1] في أحد الأزمنة الثلاثة، أي: يكون بين الطرفين في الخارج نسبة ثبوتية أو سلبية [تطابقه] أي: تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين [أو لا تطابقه] بأن تكون إحداهما ثبوتية والآخر سلبية [فخبر] أي: فالكلام خبر [وإلا] أي: وإن لم يكن لنسبته خارج كذلك [فإنشاء] وسيزداد هذا وضوحا في أول التنبيه [والخبر لابد له من مسند إليه ومسند وإسناد، والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلا أو في معناه] كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك، وهذا لا جهة لتخصيصه بالخبر؛ لأن الإنشاء أيضا لابد له مما ذكر، وقد يكون لمسنده أيضا متعلقات[وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر أو بغير قصر، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة عليها أو غير معطوفة، والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة] احترز به عن التطويل على ما يجيء، ولا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ؛ لأن ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال؛ فالزائدة لا لفائدة لا يكون بليغا [أو غير زائد] هذا كله ظاهر، لكن لا طائل تحته؛ لأن جميع ما ذكر من القصر والوصل والفصل والإيجاز ومقابليه إنما هي من أحوال الجملة أو المسند إليه أو المسند،

---

(١) وقولنا: في أحد الأزمنة الثلاثة إشارة إلى أنه لا يخرج عن ذلك نحو قولنا: سيقوم زيد على ما يتوهم: لأن فيه أيضا نسبة ثبوتية أو سلبية بالنظر إلى الاستقبال بها يعبر صدقه وكذبه، لا باعتبار النسبة الحالية، وإلا يلزم كذب كل خبر استقبالي إيجابي، لأن النسبة بينهما في الحالة منتفية فليتأمل (منه) .

فالذي يهمه أن يبين سبب إفراد هذه الأحوال عما سبق، وجعل كل منها بابا برأسه، وإلا فنقول: كل من المسند إليه والمسند مقدم أو مؤخر، معرف أو منكر، إلى غير ذلك من الأحوال، فلم لم يجعل كل من هذه الأحوال بابا على حدة؟

ومن رام تقدير هذا بالترديد بين النفي والإثبات ففساد كلامه أكثر وأظهر.

فالأقرب أن يقال: اللفظ إما مفرد أو جملة.

فأحوال الجملة هي الباب الأول والمفرد إما عمدة أو فضلة.

والعمدة إما مسند إليه أو مسند. فجعل هذه الأحوال الثلاثة أبوابا ثلاثة تمييزا بين الفضلة والعمدة المسند إليه أو المسند، ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض، وكثرة أبحاث، وتعدد طرق –وهو القصر– أفرد بابًا خامسا، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف، ولهم به زيادة اهتمام – وهو الفصل والوصل – فجعل بابا سادسا، وإلا فهو من أحوال الجملة؛ ولذا لم يقل أحوال القصر وأحوال الفصل والوصل، ولما كان من الأحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة، بل يجري فيهما، وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا، وهذه كلها أحوال يشترك فيها الخبر الإنشاء ولما كان هاهنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية أبواب.

تنبيه

وسم هذا البحث بالتنبيه؛ لأنه قد سبق منه ذكر ما في قوله [تطابقه أو لا تطابقه]، وقد علم أن الخبر كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة تطابقه أو لا تطابقه؛ فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم: الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب(١) ، وقد يقال بمعنى الإخبار كما في قولهم: الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن، فلا دور.

---

(١) مثل هذا لا يصح الاشتغال به في علوم البلاغة؛ لأنه لا فائدة فيه [بغية الإيضاح].

وأيضا الصدق والكذب يوصف بهما الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام، بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها، والخبر عن الشيء بأنه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور، واتفقوا على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ.

ثم اختلف القائلون بالانحصار في تفسيرهما: فذهب الجمهور إلى ما ذكره المصنف بقوله: [صدق الخبر مطابقته] أي: مطابقة حكمه فإن رجوع الصدق والكذب إلى الحكم أولا وبالذات، وإلى الخبر ثانيا وبالواسطة [للواقع] وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري [وكذبه عدمها] أي: عدم مطابقته للواقع بيان ذلك أن الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين إما بالثبوت بأن هذا ذاك، أو بالنفي بأن هذا ليس ذاك، فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد وأن يكون بينهما نسبة ثبوتية أو سلبية؛ لأنه إما أن يكون هذا ذاك أو لم يكن. فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجة بأن تكونا ثبوتيتين أو سلبيتين صدق وعدمها كذب، وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الأمر.

فإذا قلت: أبيع، وأردت به الإخبار الخالي، فلابد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ يقصد مطابقته لذلك الخارج، بخلاف بعت الإنشائي فإنه لا خارج له يقصد مطابقته، بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ، وهذا اللفظ موجد له، ولا يقدح في ذلك أن النسبة من الأمور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا: القيام حاصل لزيد في الخارج، وحصول القيام له أمر متحقق موجود في الخارج، فإنا لو قطعنا النظر عن إدراك الذهن وحكمه، فالقيام حاصل له، وهذا معنى وجود النسبة الخارجية.

[وقيل] قائله النظام ومن تابعه: صدق الخبر [مطابقته لاعتقاد المخبر ولو] كان ذلك الاعتقاد [خطأ] غير مطابق للواقع [و] كذب الخبر [عدمها] أي: عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ، فقول القائل: السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق، وقوله: السماء فوقنا غير معتقد كذب. والواو في قوله: [ولو خطأ] للحال. وقيل: للعطف، أي: لو لم يكن خطأ، ولو كان خطأ.

والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم أو الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل

التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بـالطرف الراجح فـالخبر المعلوم، والمعتقد، والمظنون صادق، والموهوب كاذب؛ لأنه الحكم بخلاف الطرف الراجح.

وأما المشكوك فلا يتحقق فيه الاعتقاد؛ لأن الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما جميعا من غير ترجيح، فلا يكون صادقا ولا كاذبا وتثبت الواسطة.

اللهم إلا أن يقال: إذا انتفى الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكـون كاذبـا. لا يقـال: المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا أو كاذبا؛ لأنـه لا حكـم معه ولا تصديـق، بـل هـو مجـرد تصور كما صرح به أرباب المعقول. لأنا نقول: لا حكـم ولا تصديـق للشـاك، بمعنـى أنه لـم يدرك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وذهنه لم يحكم بشيء مـن النفـي والإثبـات، لكنـه إذا تلفـظ بالجملة الخبرية، وقال: زيد في الدار –مثلا– مع الشك فكلامه خبر لا محالة، بل إذا تيقـن أن (زيد) ليس في الدار، وقال: زيد في الدار، فكلامه خبر وهذا ظـاهر، وتمسـك النظـام [بدليـل] قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّـهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[1] فإنه تعالى سجل عليهم بأنهم كاذبون في قولهم: إنك لرسول الله، مع أنه مطابق للواقع، فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا.

[و رد] هـذا الاستدلال [بـأن المعنـى لكـاذبون فـي الشـهادة] وادعـائهم فيهـا المواطـأة فالتكذيب راجع إلى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا، وهو أن شهادتنا هـذه عـن صميـم القلب، وخلوص الاعتقاد بشهادة إن واللام والجملة الاسمية، ولا شك أنـه غـير مطـابق للواقـع لكونهم المنافقين الذين يقولون بأفواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل إنه راجع إلى قولهم نشـهد وإنه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء؛ لأنا لا نسلم أنه خبر، بل إنشاء.

[أو] المعنـى: إنهـم لكـاذبون [وفـي تسـميتها] أي: فـي تسـمية هـذه الأخبـار الخـالي عـن المواطأة شهادة؛ لأن المواطأة مشروطة في الشهادة، وفيه نظر؛ لأن مثل هـذا يكـون غلطـا فـي إطلاق اللفظ لا كذبا؛ لأن تسـمية شـيء بشـيء ليس مـن بـاب الإخبـار، ولـو سـلم فاشـتراط المواطأة في مطلق الشهادة ممنوع.

---

(١) سورة المنافقون: ١.

وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم: إنك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين. ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله: [أو] في [المشهود به] أي: المعنى إنهم لكاذبون في المشهود به أعني في قولهم: إنك لرسول الله، لكن لا في الواقع، بل [في زعمهم] الفاسد واعتقادهم الكاسد لأنهم يعتقدون أنه غير مطابق للواقع فيكون كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الأمر لوجود المطابقة، فليتأمل لئلا يتوهم أن هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها، فبين المعنيين بون بعيد، فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل: إن الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعا إلى قولهم: إنك لرسول الله، والوجوه الثلاثة لبيان السند.

واعلم أن هاهنا وجها آخر لم يذكره القوم، وهو أن يكون التكذيب راجعا إلى حلف المنافقين وزعمهم أنهم لم يقولوا: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله؛ لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن أرقم أنه قال كنت في غزاة فسمعت عبدالله بن أبي بن سلول يقول: لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا ولو رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل، فذكرت ذلك لعمي، فذكره النبي ﷺ فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله ﷺ إلى عبدالله بن أبي وأصحابه فحلفوا ما قالوا فكذبني رسول الله ﷺ وصدقه فأصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي: ما أردت إلى أن كذبك رسول الله ﷺ ومقتك فأنزل الله تعالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾[1] فبعث إليَّ النبي ﷺ فقرأ فقال: إن الله صدقك يا زيد[2].

[الجاحظ] أنكر انحصار الخبر في الصدق والكذب، وأثبت الواسطة، وتحقيق كلامه أن الخبر إما مطابق للواقع أو لا، وكل منهما إما مع اعتقاد أنه مطابق أو اعتقاد أنه غير مطابق، أو بدون الاعتقاد، فهذه ستة أقسام. واحد منها صادق، وهو المطابق للواقع مع اعتقاد أنه مطابق، وواحد كاذب وهو غير المطابق، مع اعتقاد أنه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب

---

(١) سورة المنافقون: ١.

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٠) .

فعنده صدق الخبر [مطابقته] للواقع [مع الاعتقاد] بأنه مطابق [و] كذب الخبر [عدمها معه] أي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد أنه غير مطابق، ويلزم في الأول مطابقة الخبر للاعتقاد، وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ [وغيرهما] وهي الأربعة الباقية أعني: المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة، أو بدون الاعتقاد وعدم المطابقة، مع اعتقاد المطابقة، أو بدون الاعتقاد [ليس بصدق ولا كذب] فكل من الصدق والكذب بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور والنظام؛ لأنه اعتبر في كل منهما جميع الأمرين اللذين[1] اكتفوا بواحد منهما، فليتدبر؛ فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام، وفي تقرير مذهب النظام.

وقد وقع هاهنا في شرح المفتاح ما يقضي منه العجب واستدل الجاحظ [بدليل] قوله تعالى: [﴿**أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ**﴾[2]]لأن الكفار حصروا إخبار النبي ﷺ بالحشر والنشر في الافتراء والإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو، ولاشك أن (المراد بالثاني) أي: الإخبار حال الجنة [غير الكذب؛ لأنه قسيمه] أي: لأن الثاني قسيم الكذب إذ المعنى أكذب أم أخبر حال الجنة وقسيم الشيء يجب أن يكون غيره [وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه] أي: الصدق فعند إظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم، ولو قال لأنهم اعتقدوا عدمه لكان أظهر، وأيضا لا دلالة لقوله تعالى: ﴿**أَمْ بِهِ جِنَّةٌ**﴾[2] على معنى أم صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز أن يعبر به عنه، فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب، وهم عقلاء من أهل اللسان عارفون باللغة فيجب أن يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب؛ ليكون هذا منه بزعمهم وإن كان صادقا في نفس الأمر فعلم أن الاعتراض بأنه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء؛ لأنه لم يجعل عدم

---

(١) يعني أن الجمهور اكتفوا في الكذب بعدمها، والنظام (هو إبراهيم بن سيار) اكتفى في الصدق بمطابقة الاعتقاد، وفي الكذب بعدمها، والجاحظ اعتبر في الصدق مطابقة الواقع مع اعتقادها، وهو يستلزم مطابقة الاعتقاد؛ لأنه إذا اعتقد أنه مطابق فقد اتفق الواقع والاعتقاد، واعتبر في الكذب عدم مطابقة الواقع مع اعتقاد، وهو يستلزم عدم مطابقة الاعتقاد ليوافق الواقع والاعتقاد، وكلما تحقق الأمران تحقق أحدهما ضرورة فيتم ما ادعيناه (منه) .

(٢) سورة سبأ: ٨.

اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا، بل على عدم إرادتهم كونه صادقا على ما قررنا، والفرق ظاهر.

[ورد] هذا الدليل [بأن المعنى] أي: معنى أم به جنة [أم لم يفتر فعبر عنه] أي: عن عدم الافتراء [بالجنة لأن المجنون] يلزمه أن [لا افتراء له] لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون، والثاني ليس قسيما للكذب، بل لما هو أخص منه، أعني: الافتراء، فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه، أعني: الكذب عن عمد، والكذب لا عن عمد، ولو سلم أن الافتراء بمعنى الكذب، فالمعنى أقصد الافتراء[1] ، أي: الكذب أم لم يقصد، بل كذب بلا قصد لما به من الجنة.

فإن قلت: الافتراء هو الكذب مطلقا، والتقييد خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا دليل، فالأولى أن المعنى افترى أم لم يفتر، بل به جنة، وكلام المجنون ليس بخبر؛ لأنه لا قصد له يعتد به ولا شعور، فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا أو ليس بخبر، فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا.

قلت: كفى دليلا في التقييد نقل أئمة اللغة، واستعمال العرب، ولا نسلم أن للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام، فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي: زيد قائم كلام ليس بإنشاء فيكون خبرا ضرورة أنه لا يعرف بينهما واسطة وفيه بحث[2] .

واعلم أن المشهور فيما بين القوم أن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر، لا يجري في غيره من المركبات، مثل: الغلام الذي لزيد، ويا زيد الفاضل، ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة.

---

(١) قال السيد الشريف: يعني أن القصد معتبر فيما هو مفهوم الافتراء حقيقة ولو سلم أنه ليس بمعتبر فيه بل هو بمعنى الكذب مطلقا فقد أريد ههنا قصد الافتراء بناء على أن الأفعال التي من شأنها أن تصدر عن قصد واختيار إذا نسبت إلى ذوي الإرادة يتبادر منها صدورها عن قصد وأن لم يكن داخلا في مفهومها وأما المجنون فليس له إرادة يعتد بها.

(٢) قال السيد الشريف: وذلك أن الانحصار في الإنشاء والخبر إنما هو فيما يكون كلاما حقيقة وقول المجنون ليس بكلام حقيقة على زعم هذا القائل أو أن الانحصار فيهما باطل عنده بل يجعل كلام المجنون واسطة بينهما.

وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره إلا بأنه إن عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا، كقولنا: زيد إنسان، أو فرس، وإلا يسمى مركبا تقييديا وتصورا، كما في قولنا: يا زيد الإنسان أو الفرس.

وأيًا ما كان فالمركب إما مطابق فيكون صادقًا أو غير مطابق فيكون كاذبًا فيازيد الإنسان صادق، ويازيد الفرس كاذب، ويازيد الفاضل محتمل، وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الإخباري، حتى قالوا: إن الأوصاف قبل العلم بها أخبار كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف.

[وظاهر أن النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب، وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الأوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو، كما أن علمه بها في بعض الأخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو]. فظهر الفرق.

ثم الصدق والكذب كما ذكره الشيخ إنما يتوجهان إلى ما قصد المتكلم إثباته أو نفيه، والنسبة الوصفية ليست كذلك، ولو سلم فإطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الألفاظ، أعني: اللغة والعرف، وإن أريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة.

الباب الأول: [أحوال الإسناد الخبري]

وهو ضم كلمة أو ما يجرى مجراها إلى الأخرى؛ بحيث يفيد الحكم بأن مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه.

وهذا أولى من تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه، كما في المفتاح للقطع بأن المسند إليه والمسند من أوصاف الألفاظ في عرفهم، وإنما ابتدأ بأبحاث الخبر لكونه أعظم شأنًا وأعم فائدة؛ لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة، وفيه يقع الصياغات العجيبة، وبه يقع غالبًا المزايا التي بها التفاضل، ولكونه أصلاً في الكلام؛ لأن الإنشاء إنما يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي، أو نقل كعسى ونعم وبعت واشتريت، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمني وما أشبه ذلك.

ثم قدم بحث أحوال الإسناد على أحوال المسند إليه والمسند مع أن النسبة متأخرة عن الطرفين؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن أحوال اللفظ الموصوف بكونه مسندًا إليه ومسندًا، وهذا الوصف إنما يتحقق بعد تحقق الإسناد؛ لأنه ما لم يسند أحد الطرفين إلى الآخر لم يصر أحدهما مسندًا إليه والآخر مسندًا، والمتقدم على النسبة إنما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها. [لا شك أن قصد المخبر] أي: من يكون بصدد الإخبار والإعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فإنه كثيرًا ما تورد الجملة الخبرية لأغراض أخر سوى إفادة الحكم أو لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران: ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾[1] إظهارًا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن إلى ربها لأنها كانت ترجو وتقدر أن تلد ذكرًا.

وقوله تعالى حكاية عن زكريا عليه الصلاة والسلام: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[2] إظهارًا للضعف والتخشع.

---

(١) سورة آل عمران:٣٦.

(٢) سورة مريم:٤.

وقوله تعالى: ﴿لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] الآية إذكارًا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته.

ومثله: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[2] تحريكًا حمية الجاهل، وأمثال هذا أكثر من أن يحصى، وكفاك شاهدًا على ما ذكرت قول الإمام المرزوقي في قوله:

قَوْمِي هُمُ قَتَلُوا أُمَيْمَ أَخِي ... فَإذَا رَمَيْتُ يُصِيبُنِي سَهْمِي[3]

هذا الكلام تحزن وتفجع، وليس بإخبار لكنه إذا كان بصدد الإخبار فلا شك أن قصده [بخبره إفادة المخاطب إما الحكم] كقولك: زيد قائم، لمن لا يعرف أنه قائم [أو كونه] أي: المخبر [عالمًا به] أي: بالحكم كقولك: قد حفظت التوراة لمن حفظه، والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلاً لا إيقاعها لظهور أن ليس قصد المخبر إفادة أنه أوقع النسبة، أو أنه عالم بأنه أوقعها، وأيضًا لو أريد هذا لما كان لإنكار الحكم معنى؛ لامتناع أن يقال: إنه لم يوقع النسبة.

فإن قلت: قد اتفق القوم على أن مدلول الخبر إنما هو حكم المخبر بوجود المعنى في الإثبات وبعدمه في النفي، وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه، وإلا لما وقع الشك من سامع في خبر يسمعه، بل علم ثبوت ما أثبت وانتفاء ما نفي؛ إذ لا معنى للدلالة إلا إفادته العلم بذلك الشيء، ولما صح: ضرب زيد، إلا وقد وجد منه الضرب؛ لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن

---

(١) سورة النساء:٩٥.

(٢) سورة الزمر:٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعلة الجرمى فى الدرر ١٢٣/٥، وسمط اللآلى ص٣٠٥،٥٨٤، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص٣٠٤، وشرح شواهد المغنى ٦٣/١، ولسان العرب ١١٨/١١ (جلل) ، والمؤتلف والمختلف ص١٩٧، ودلائل الإعجاز ص٢٥٣، وشرح الحماسة للتبريزى ١٠٧/١، والمفتاح ص١٠٠، وبلا نسبة فى خزانة الأدب ٢٣/١٠، ولسان العرب ٤٥٣/١٣ (وهن) ، ومغنى اللبيب ص١٢٠، وهمع الهوامع.

وأميم منادى مرخم أميمة، وكانت تحضه على الأخذ بثأر أخيه ممن قتله من قومه، والشاهد فى قوله "قومى" لإغناء الإضافة فيه عن تفصيل تركه أرجح لجهة هى خوف تغيرهم منه وحقدهم عليه إذا صرح بأسمائهم، وبعده:

فلئن عفوتُ لأعفونْ جَلَلا ... ولئن سطوتُ لأوهِنَنْ عظمى

معناه الذي وضع له، وحينئذ لا يتحقق الكذب أصلاً وللزم التناقض في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين.

قلت: ظاهر أن العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته فكأنهم أرادوا أنه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعًا بحيث لا يحتمل عدم الثبوت، وإلا فإنكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى أو انتفائه معلوم البطلان قطعًا؛ إذ لا معنى للدلالة إلا فهم المعنى منه، ولا شك أنك إذا سمعت: خرج زيد، تفهم منه أنه خرج، وعدم الخروج احتمال عقلي، ولهذا يصح إذا قيل لك: من أين تعلم هذا؟ أن تقول: سمعته من فلان.

ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققًا دائمًا فلم يصح قولهم بين مفهومي: زيد قائم، وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين، ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق، وأما الكذب فليس بمدلوله[1] ، بل هو نقيضه، وقولهم: يحتمله، لا يريدون أن الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق، بل المراد أنه يحتمله من حيث هو، أي: لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا [ويسمى الأول] أي: الحكم الذي يقصد بالخبر إفادته [فائدة الخبر، والثاني] أي: كون المخبر عالمًا به [لازمها] أي: لازم فائدة الخبر لما ذكر صاحب المفتاح أن الفائدة الأولى بدون الثانية تمتنع، وهي بدون الأولى لا تمتنع، كما هو حكم اللازم المجهول المساواة، أي: اللازم الأعم بحسب الواقع أو الاعتقاد فإن الملزوم بدونه يمتنع، وهو بدون الملزوم لا يمتنع، تحقيقًا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم، ولازمها كون المخبر عالمًا به، ومعنى اللزوم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به من غير عكس كما في: حفظت التوراة، وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح أن فائدة الخبر هي استفادة

---

(١) قال السيد الشريف: حاصل ما ذكره أن قولنا زيد قائم مثلا يدل على ثبوت القيام لزيد في نفس الأمر فإذا قلت زيد قائم وكان قيامه واقعا فقد تحقق معه مدلوله وإن لم يكن واقعا فقد تخلف عنه المدلول وذلك جائز لأن دلالة الألفاظ على معانيها وضيعة وليست لعلاقة عقلية تقتضي استلزام الدليل للمدلول استلزاما عقليا يستحيل فيه التخلف عنه كما في دلالة الأثر على المؤثر.

السامع من الخبر الحكم، ولازمها هي استفادته منه أن المخبر عالم بالحكم، وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند إليه، لكنه يوافق ما أورده المصنف في تفسير هذا الكلام، حيث قال: أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني، وهو علم المخاطب بأن المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه، عند حصول العلم الأول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه؛ إذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده إما لأنه قد حصل قبل أو لم يحصل بعد، والأول باطل؛ لأن العلم بكون المخبر عالمًا بالحكم لابد فيه من أن يكون هذا الحكم حاصلاً في ذهنه ضرورة، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر، وكذا الثاني لأن علة حصوله سماع الخبر من المخبر؛ إذ التقدير أن حصولهما إنما هو من نفس الخبر، فنبه على الأول بقوله: لامتناع حصول الثاني قبل حصول الأول، وعلى الثاني بقوله مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه، ولا يمتنع أن لا يحصل العلم الأول من الخبر نفسه عند حصول الثاني؛ لجواز أن يكون الأول حاصلاً قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه حافظًا للتوراة، وحينئذ يكون تسمية هذا الحكم فائدة الخبر بناء على أن من شأنه أن يستفاد من الخبر.

فإن قيل: كثيرًا ما نسمع خبرًا ولا يخطر ببالنا أن صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر أم لا.

وأيضًا إذا سمعنا خبرًا وحصل لنا منه العلم يكون مخبره عالمًا به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم، سواء علمناه قبل أو لا، فيكون الأول حاصلاً غايته أنه لا يكون العلم به جديدًا. فالجواب عن الأول: أن العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته، أعني سماع الخبر، والذهول إنما هو عن العلم بهذا العلم، وهو جائز وفيه نظر.

ويمكن أن يقال: إن لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالمًا بالحكم، أعني حصول صورة الحكم في ذهنه، وهذا متحقق ضرورة، سواء علم السامع أن المخبر عالم بالحكم أو لم يعلم. لكن هذا ينافي تفسير المصنف.

وعن الثاني: أن الذهن إذا التفت إلى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال: إنه عالم، ولو سلم فإنا نفرضه فيما إذا كان مستحضرًا للخبر مشاهدًا إياه، فإنه يحصل العلم الثاني دون الأول. وبهذا يتم مقصودنا.

فإن قيل: لا نسلم أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به لجواز أن يكون خبره مظنونًا، أو مشكوكًا، أو موهومًا، أو كذبًا محضًا.

قلنا: ليس المراد بالعلم هاهنا الاعتقاد الجازم المطابق، بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه[1]، وهذا ضروري في كل عاقل تصدى للإخبار [وقد ينزل] المخاطب [العالم بهما] أي: بفائدة الخبر ولازمها [منزلة الجاهل] فيلقى إليه الخبر، وإن كان عالمًا بالفائدة [لعدم جريه على موجب العلم] فإن من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء، كما يقال للعالم التارك للصلاة: الصلاة واجبة؛ لأن موجب العلم العمل، وللسائل العارف بما بين يديك ما هو: هو الكتاب؛ لأن موجب العلم ترك السؤال ومثله ﴿**هِيَ عَصَايَ**﴾[2] في جواب ﴿**وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ**﴾[3] ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم.

قال صاحب المفتاح: وإن شئت فعليك بكلام رب العزة ﴿**وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ**﴾[4] كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التأكيد القسمي، وآخره ينفيه عنهم، حيث لم يعلموا

---

(١) قال السيد الشريف: أراد حصول صورته مطلقا سواء كان معتقدا له جازما أو غير جازم أو لم يكن معتقدا له أصلا ليتناول جميع ما ذكر من أحوال المتكلم وفيه نظر لأن حصول الحكم على هذا الوجه لا يعتد به عرفا ولا يسمى فيه علما ولا يقال أن المتكلم أفاده المخاطب قطعا بل الحق أن العلم أريد به ههنا الاعتقاد مطلقا وتسميته علما مستفيضة لغة وإذا قلنا أفاد المتكلم الحكم واستفادة المخاطب أو علمه لم يرد به حصول صورة الحكم في ذهن المخاطب بل اعتقاده بالحكم فظاهر أن ذلك لا يحصل له من الخبر نفسه إلا إذا اعتقد أن المتكلم معتقد بالحكم ومصدق به وذلك معنى كونه عالما به فظهر أنه كلما أفاد الحكم أفاد أنه عالم به.

(٢) سورة طه:١٨.

(٣) سورة طه:١٧.

(٤) سورة البقرة:١٠٢.

بعلمهم. يعني: إن شئت أن تعرف أن العالم بالشيء أعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية، لا أن الآية من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على أن قوله: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ معناه لو كان لهم علم بذلك الشرى لامتنعوا منه، أي: ليس لهم علم به فلا يمتنعون، وهذا هو الخبر الملقى إليهم؛ لأن هذا كلام يلوح عليه أثر الإهمال أو على أن قوله: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا﴾ الآية خبر ألقى إليهم مع علمهم به؛ لأن هذا الخطاب لمحمد – عليه الصلاة والسلام – وأصحابه، ولا دليل على كونهم عالمين به، وهو ظاهر على أن شيئًا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح.

ثم أشار إلى زيادة التعميم وأن وجود الشيء سواء كان هو العلم أو غيره ينزل منزلة عدمه، فقال: ونظيره في النفي والإثبات. أي: في نفي شيء وإثباته ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[1][2] وإذا كان قصد المخبر ما ذكر [فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة] حذرًا عن اللغو وأشار إلى تفصيله بقوله: [فإن كان] المخاطب [خالي الذهن من الحكم والتردد فيه] أي: لا يكون عالمًا بوقوع النسبة أو لا وقوعها، ولا مترددًا في أن النسبة هل هي واقعة أم لا؟

فعلم أن ما سبق إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة إلى قوله: والتردد فيه؛ لأن الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة أن التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء.

ألا ترى أنك تقول: إن زيدًا في الدار، لمن يتردد في أنه هل هو فيها أم لا؟! ولا يحكم بشيء من الإثبات والنفي، بل الحكم الذهني والتردد فيه متنافيان، لا يجتمعان قط [استغنى] على لفظ المبني للمفعول [عن مؤكدات الحكم] وهي إن، واللام، واسمية الجملة، وتكريرها، ونون التأكيد، وإما الشرطية، وحروف التنبيه، وحروف الصلة [وإن كان] المخاطب [مترددًا فيه] أي: في الحكم [طالبًا له حسن تقويته] أي: الحكم [بمؤكد].

---

(١) سورة الأنفال:١٧.

(٢) قال السيد الشريف: أي ما رميت حقيقة إذ رميت صورة لأن أثر ذلك الرمي كان خارجا عن طوق البشر وقيل ما رميت تأثيرا إذ رميت كسبا وليس بشيء لجريانه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته على قول من ينكره.

قال الشيخ في دلائل الإعجاز: أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء هو الجواب، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه به، فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلاً فيها فلا؛ لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول: صالح، في جواب: كيف زيد؟ وفي الدار، في جواب: أين؟ حتى نقول إنه صالح، وإنه في الدار، وهذا مما لا قائل به.

[وإن كان] المخاطب [منكرًا] للحكم حاكمًا بخلافه [وجب توكيده] أي: الحكم [بحسب الإنكار] قوة وضعفًا فكلما ازداد في الإنكار زيد في التأكيد [كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى – عليه الصلاة والسلام – إذ كذبوا في المرة الأولى: ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾[1] مؤكدًا بإن، واسمية الجملة [وفي] المرة [الثانية] ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾[2] مؤكدًا بالقسم، وإن، واللام، واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الإنكار حيث ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلا تَكْذِبُونَ﴾[3] وكأن الرسل دعوهم إلى الإسلام على وجه ظنوهم أصحاب وحي[4]، ورسلاً من الله تعالى بناء على أن الرسالة من رسول الله تعالى رسالة من الله تعالى؛ ولذا قال ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ﴾[1] فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح إلى الكناية التي هي أبلغ ﴿قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾

---

(١) سورة يس:١٤.

(٢) سورة يس:١٦.

(٣) سورة يس:١٥.

(٤) قال السيد الشريف: هذا وجه فيه بعد لأنهم إنما أرسلوا إلى أصحاب القرية ليدعوهم إلى عيسى عليه السلام والتصديق بنبوته والانقياد لدينه فإيهامهم إياهم أنهم أصحاب وحي وأنهم رسل من الله تعالى بلا واسطة رسول الله مستبعد جدا والظاهر أن إسناد الإرسال إلى الله تعالى في قوله تعالى ﴿إذ أرسلنا إليهم اثنين﴾ بناء على أن إرسال عيسى عليه السلام إياهم كان بأمر الله تعالى وأن قولهم ﴿إنا إليكم مرسلون﴾ معناه مرسلون من رسول الله بأمر الله تعالى وأن تكذيبهم للرسل إنما هو في كون مرسلهم رسولا من الله تعالى لا في كونهم مرسلين من ذلك المرسل أو أن الخطاب في قولهم ﴿إن أنتم﴾ يتناول الرسل والمرسل معا على طريقة تغليب المخاطبين على الغائب فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا له عليهم كأنهم أحضروا عيسى عليه الصلاة والسلام وخاطبوه بنفي رسالته من الله تعالى مبالغة في إنكارها ونظير ذلك في الاشتمال على التغليبين أن تبلغ جماعة من خدام سلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولون في ردهم أن حكمكم لا يجري علينا إذ فينا من هو أعلى يدا منكم.

زعمًا منهم أن البشر لا يكون رسولاً البتة، وإلا فالبشرية في اعتقادهم إنما تنافى الرسالة من اللـه تعالى، لا من رسول الله.

وقوله: ﴿إذ كذبوا﴾[1] أي: الرسل الثلاثة، مبنـي على أن تكذيـب الاثنين منهـم تكذيـب للآخر لاتحاد المرسل والمرسل به، وإلا فالمكذب في المرة الأولـى همـا الاثنـان بدليـل قولـه: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ﴾ أي: أصحاب القرية وهم أهل أنطاكية ﴿اثْنَيْـنِ﴾ وهمـا: شـمعون ويحيـى ﴿فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾[2] أي: فقويناهمـا برسـول ثـالث، وهـو بولـس أو حبيـب النجـار [ويسمى الضرب الأول ابتدائيًا، والثاني طلبيًّا، والثالث إنكاريًّا و] يسمى [إخراج الكلام عليها] أي: على الوجوه المذكورة، وهي الخلو عن التأكيد في الأول، والتقوية بمؤكد استحسـانًا فـي الثاني، ووجوب التأكيد بحسب الإنكار في الثالث [إخراجًا على مقتضى الظاهر] وهـو أخـص مطلقًا من مقتضى الحال؛ لأن معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضـى الظـاهر مقتضى الحـال من غير عكس كما في صور الإخراج، لا على مقتضى الظاهر.

فإن قلت: فإذا جعلت المنكر كغير المنكر، ومع هذا أكـدت الكـلام، وقلـت: إن زيدًا لقائم، يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر؛ لأنه يقتضي التأكيد، وليس على وفق مقتضى الحال؛ لأنه يقتضي تـرك التـأكيد، لكـن تـرك هـذا القسـم لكونـه غـير بليـغ، فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق.

قلت: لا نسلم أنه ليس علـى وفـق مقتضـى الحـال؛ لأن المقتضـى لـترك التـأكيد هـو الحـال بحسب غير الظاهر، لا مطلق الحال، ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غـير الظاهر كونه على خلافه مطلقًا؛ لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام، على أنـه لا معنـى لجعـل الإنكار كلا إنكار، ثم تأكيد الكلام، إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلا بالتأكيد وتركه.

[وكثيرًا ما] نصب علـى الظـرف أو المصـدر، أي: حينـًا كثـيرًا أو إخراجـًا كثـيرًا [يخـرج

---

(١) كذا بالأصل، وليس في سياق آيات سورة يس "إذ كذبوا" وليست في القرآن كذلك، ولعله أراد قوله تعالى: ﴿إن أنتم إلا تكذبون﴾ فهو الموافق لسياق الكلام.

(٢) سورة يس: ١٤.

الكلام على خلافه] أي: على خلاف مقتضى الظاهر، يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه، بالإضافة إلى مقابله، حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا [فيجعل غير السائل كالسائل إذا قدم إليه](1) أي: إلى غير السائل [ما يلوح له] أي: لغير السائل [بالخبر] أي: يشير إليه [فيستشرف] أي: غير السائل [له] أي: للخبر يعني ينظر إليه.

يقال: استشرف الشيء إذا رفع رأسه ينظر إليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس [استشراف الطالب المتردد نحو: ﴿وَلَا تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾](2) أي: لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك.

فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله تعالى: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(2) فصار المقام مقام أن يتردد المخاطب في أنهم هل صاروا محكوما عليهم بالإغراق أم لا؟ ويطلبه فنزل منزلة الطالب.

وقيل: ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾(2) مؤكدا، أي: محكوم عليهم بالإغراق، والمراد أن الكلام المقدم يشير إشارة ما إلى جنس الخبر، حتى إن النفس اليقظى والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه، لا أنه يشير إلى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾(3) ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾(4) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾(5) وغير ذلك مما يأتي بعد الأوامر والنواهي، وهو كثير في التنزيل جدا.

وقال الشيخ عبدالقاهر: إن في هذه المقامات لتصحيح الكلام السابق، والاحتجاج له، وبيان وجه الفائدة فيه، ويغني غناء الفاء [و] يجعل [غير المنكر إذا لاح] أي: ظهر [عليه] أي:

---

(١) قال السيد الشريف: غير السائل بحسب مفهومه يتناول خالي الذهن والمنكر والعالم والمقصود هو الأول لأن تقديم الملوح إنما يعتبر بالقياس إلى الخالي وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع إلى تجهيله بوجه ما كما في تنزيله منزلة الخالي إلا أنه يعتبر ههنا ظهور علامات التردد والسؤال وسيجئ الكلام في تنزيل المنكر منزلة السائل إن شاء الله تعالى.

(٢) سورة هود:٣٧.
(٣) سورة يوسف:٥٣.
(٤) سورة التوبة:٩.
(٥) سورة الحج:١.

على غير المنكر [شيء من أمارات الإنكار نحو] قول حجل بن نضلة:

[جاء شَقِيقٌ] اسم رجل [عارضًا رُمْحَه].

أي: واضعا على العرض، من عرض العود على الإناء، والسيف على الفخذ، فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا، لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ أمارة أنه يعتقد أن لا رمح فيهم، بل كلهم عزل، لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر، وخوطب خطاب التفات بقوله:

[إنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ][1]

مؤكدا بإن.

ومثله ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ﴾[2] مؤكدا بإن، واللام، وإن كان مما لا ينكر؛ لأن تماديهم في الغفلة والإعراض عن العمل لما بعده من أمارات الإنكار [و] يجعل [المنكر كغير المنكر إذا كان معه] أي: مع المنكر [ما إن تأمله] أي: شيء من الدلائل والشواهد، إن تأمل المنكر ذلك الشيء [ارتدع][3] عن إنكاره، ومعنى كونه مع المنكر أن يكون معلوما له أو محسوسا عنده، كما تقول لمنكر الإسلام: الإسلام حق، من غير تأكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد -عليه الصلاة والسلام- لكنه لا يتأملها ليرتدع عن الإنكار، وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا فائدة في إيرادها.

وقوله [نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾[4]] ظاهر في التمثيل لما نحن بصدده.

---

(١) البيت من السريع، وهو لحجل بن نضلة الباهلي، في شرح عقود الجمان ٣٩/١، وبلا نسبة في الطراز ٢٠٣/٢، والمصباح ص١١، والإيضاح ص٢٤، والتلخيص ص١١.

(٢) سورة المؤمنون:١٥.

(٣) قال السيد الشريف: فإن نزل منزلة خالي الذهن لم يؤكد ما يلقى إليه أصلا وأن نزل منزلة السائل أكد تأكيدا هو دون تأكيد إنكاره ويكون إشارة إلى أن الخبر الملقى إليه مما لا يليق بالعاقل إنكاره بل غاية ما يتصور منه أن يتردد فيه ولا معنى لتنزيل المنكر منزلة العالم في إلقاء الخبر إليه.

(٤) سورة البقرة:٢.

فإن قيل: التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين:

أحدهما: أن هذا الحكم أعني نفي الريب بالكلية مما لا يصح أن يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن أن يؤكد.

والثاني: أنه قد ذكر في بحث الفصل والوصل أن قوله ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾ تأكيد لقوله ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾[1] فيكون مما أكد فيه الحكم بالتكرير، نحو: زيد قائم زيد قائم. ويكون على مقتضى الظاهر، بل مقصود المصنف أنه قد يجعل إنكار المنكر كلا إنكار تعويلا على ما يزيله، فيترك التأكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب، حتى يصبح نفي الريب بالكلية، مع كثرة المرتابين فيكون نظيرا لتنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله.

فالجواب عن الأول: أنه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق، مع كثرة المرتابين ذكروا له تأويلين:

أحدهما: ما ذكر في السؤال وهو أنه جعل الريب كلا ريب، تعويلا على ما يزيله، وحينئذ لا يكون مثالا لما نحن فيه.

وثانيهما: ما ذكره صاحب الكشاف، وهو أنه ما نفي الريب عنه، بمعنى أن أحدًا لا يرتاب فيه، بل بمعنى أنه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه؛ لأنه من وضوح الدلالة، وسطوع البرهان، بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه فكأنه قيل: هو مما لا ينبغي أن يرتاب في أنه من عند الله، وهذا حكم صحيح، لكن ينكره كثير من الأشقياء، فينبغي أن يؤكد، لكن ترك تأكيده؛ لأنهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الإنكار لو تأملوها وهو أنه كلام معجزاتي به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة.

وعن الثاني: أن المذكور في بحث الفصل والوصل أنه بمنزلة التأكيد المعنوي، ووزانه وزان نفسه في: أعجبني زيد نفسه، دفعا لتوهم السهو أو التجوز، فلا يكن من قبيل التكرير،

(١) سورة البقرة: ١.

لكن المذكور في دلائل الإعجاز يؤكد السؤال وهو أنه قال ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيان، وتوكيد، وتحقيق لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمنزلة أن تقول: هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب. فتعيده مرة ثانية لتثبته.

فإن قلت: ذكر صاحب المفتاح أن إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، يسمى في علم البيان بالكناية، وهي: ذكر لازم الشيء لينتقل عنه إلى ملزومه فما وجهه؟

قلت: لعل وجهه أن إيراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر(1) كناية عن أنك نزلت هذا المقام، والحال المتحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام، واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام؛ لأن هذا المعنى مما يلزمه إيراد الكلام على الوجه المذكور وينتقل عنه إليه مثلا قولك لمنكر الإسلام: الإسلام حق مجردا عن التأكيد كناية عن أنك جعلت إنكاره كلا إنكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الإنكار؛ لأن سوق الكلام مع المنكر مساقة مع خالي الذهن مما ينتقل عنه إلى هذا المعنى.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله:

في المهدِ يَنْطقُ عن سَعادَةِ جَدِّه   أثرُ النَّجابَةِ ساطِعُ البُرهان

أن قوله: أثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كأنه قيل: كيف ذلك الإخبار والنطق مع أنه رضيع في المهد؟

ففي هذه الجملة إخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر؛ لعدم السؤال تحقيقا، وذلك كناية عن أن هذا لغرابته وندرته مما لا يلوح صدقه للسامع في بادئ الرأي، ويحوجه إلى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف إلى كيفية بيانه المشرئب إلى ساطع برهانه، وقس على هذا البواقي.

---

(١) قال السيد الشريف: محصوله أن تنزيل المقام المحقق منزلة المقام المقدر كتنزيل الإنكار منزلة خلو الذهن مثلا معنى مقصود تفهيمه للمخاطب وهذا التنزيل يلزمه إيراد الكلام على وجه مخصوص وهو تجريده عن التأكيد وقد دل باللازم الذي هو إيراد الكلام على الوجه المخصوص على ملزومه الذي هو التنزيل المذكور وهو معنى الكناية.

ولما كانت الأمثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الإثبات سوى قوله: ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾ أشار إلى التعميم دفعا لتوهم التخصيص، فقال: [وهكذا اعتبارات النفي] من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي، ووجوب التأكيد بحسب الإنكاري، والأمثلة ظاهرة، وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر، كما ذكر في ما تقدم، وهاهنا بحث لابد من التنبه له، وهو أنه لا ينحصر فائدة إن في تأكيد الحكم نفيا لشك أورد إنكار، ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد إنكار محقق أو مقدر، وكذا المجرد عن التأكيد.

قال الشيخ عبدالقاهر: قد تدخل كلمة إن للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان أنه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب إنه كان من الأمر ما ترى، وأحسنت إلى فلان ثم إنه فعل جزائي ما ترى وعليه ﴿**رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى**﴾[1] و ﴿**رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ**﴾[2] ومن خصائصها أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو: ﴿**إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ**﴾[3] الآية و ﴿**أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا**﴾[4] و ﴿**إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾[5] ومنها تهيئة النكرة لأن تصلح مبتدأ، كقوله:

إنَّ شَواءً ونَشْوةً وخَبَبَ البازل الأمون[6]

وإن كانت النكرة موصوفة تراها مع إن أحسن، كقوله:

إن دَهْرا يلفُّ شَمْلِي بسُعْدَى   لزمانٌ يَهمُّ بالإحسان[7]

ومنهما حذف الخبر نحو: إن مالا وإن ولدا وإن زيدا و إن عمرا. فلو أسقطت إن لم يحسن الحذف أو لم يجز انتهى كلامه.

---

(١) سورة آل عمران:٣٦.
(٢) سورة الشعراء:١١٧.
(٣) سورة يوسف:٩٠.
(٤) سورة الأنعام:٥٤. وصحفت الآية في المطبوع إلى "إنه من يعمل سوءا".
(٥) سورة المؤمنون:١١٧.
(٦) البيت بلا نسبة في لسان العرب (دمي) ، وقال الشيخ شاكر في دلائل الإعجاز هو لسلمى بن ربيعة التَّيميّ وشرح الحماسة للتبريزي ٣/ ٨٣.
(٧) البيت بلا نسبة في دلائل الإعجاز ٣٢٠.

وقد يترك تأكيد الحكم المنكر؛ لأن نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له أو لأنه لا يروج منه ولا يتقبل على لفظ التوكيد، ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج.

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾[1] ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا بأقوى الكلامين وأوكدهما؛ لأنهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم لا في ادعاء أنهم أوحديون فيه إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد، وإما لأنه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة، وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق ورغبة، ووفور نشاط، وهو رائج عنهم متقبل منهم، فكان مظنة للتحقيق، ومئنة للتوكيد، وقد يؤكد، الحكم بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول: إنك لعالم كامل، وعليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾[2] وإذا أردت أن تنبه المخاطب على أن هذا المتكلم كاذب في ادعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم، وإن لم يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه وعليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[2] وأما قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾[2] فإنما أكد؛ لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لدفع الإيهام، وإلا فالمخاطب عالم به وبلازمه، فتأمل، واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام [ثم الإسناد] مطلقا سواء كان خبريا أو إنشائيا؛ ولذا ذكره بالاسم الظاهر، دون الضمير، لئلا يعود إلى الإسناد الخبري [منه حقيقة عقلية] لم يقل إما حقيقة وإما مجاز[3] ؛ لأن من الإسناد ما ليس بحقيقة، ولا مجاز عنده كما إذا لم يكن المسند فعلاً أو

---

(١) سورة البقرة:١٤.

(٢) سورة المنافقون:١.

(٣) قال السيد الشريف: وذلك لأن المتبادر من أمثال هذه العبارة في تقاسيم الأشياء هو الانفصال الحقيقي أو المانع من الخلو إذ بأحدهما يصير الأقسام مضبوطة دون المانع من الجمع إذ لا يعلم به عدة الأقسام قطعا فلو أوردت أما هاهنا لدلت على انحصار الإسناد في الحقيقة والمجاز والمصنف لا يقول به.

معناه، كقولنا: الحيوان جسم فكأنه قال: بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك، وجعل الحقيقة والمجاز صفة للإسناد دون الكلام كما جعله عبدالقاهر وصاحب المفتاح.

قال: وإنما اخترناه لأن نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازًا إلى العقل على هذا لنفسه بلا واسطة، وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب إلى العقل أعني الإسناد يعني أن تسمية الإسناد حقيقة عقلية إنما هي باعتبار أنه ثابت في محله ومجازًا باعتبار أنه متجاوز إياه، والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع؛ لأن إسناد كلمة إلى كلمة شيء، يحصل بقصد المتكلم، دون واضع اللغة، فإن ضرب – مثلاً – لا يصير خبرًا عن زيد بواضع اللغة، بل بمن قصد إثبات الضرب فعلاً له، وإنما الذي يعود إلى الواضع أنه لإثبات الضرب دون الخروج، وفي الزمان الماضي دون المستقبل، فالإسناد ينسب إلى العقل بلا واسطة، والكلام ينسب إليه باعتبار أن إسناده منسوب إليه.

فإن قيل: فلم لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه؟

قلنا: قد زعم أنه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان، فكأنه مبني على أنه من الأحوال المذكورة في التعريف، كالتأكيد والتجريد عن المؤكدات، وفيه نظر؛ لأن علم المعاني إنما يبحث عن الأحوال المذكورة من حيث إنها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال، وظاهر أن البحث في الحقيقة والمجاز العقليين ليس من هذه الحيثية، فلا يكون داخلاً في علم المعاني، وإلا فالحقيقة والمجاز اللغويان أيضًا من أحوال المسند إليه أو المسند.

[وهي] أي: الحقيقة العقلية [إسناد الفعل أو معناه] كالمصدر، واسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، والظرف، واحترز بهذا عما لا يكون المسند فيه فعلاً أو معناه كقولنا: الحيوان جسم [إلى ما] أي: شيء [هو] أي: الفعل أو معناه [له] أي: لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له، نحو: ضرب زيد عمرًا، والمفعول به فيما بني له نحو: ضرب عمرو. فإن الضاربية لزيد، والمضروبية لعمرو، بخلاف نهاره صائم فإن الصوم ليس للنهار [عند المتكلم]

متعلق بالظرف أعني له، وهذا ليدخل فيه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع، لكن بقي خارجًا عنه ما لا يطابق الاعتقـاد، سـواء يطـابق الواقـع أم لا فأدرجـه بقولـه: [فـي الظـاهر] وهـو أيضًـا متعلـق بالظرف المذكور[1] أي إلى ما يكون الفعـل أو معنـاه لـه عنـد المتكلـم فيمـا يفهـم مـن ظـاهر كلامه، ويدرك من ظاهر حاله، وذلك بأن لا ينصب قرينة على أنه غير ما هـو لـه فـي اعتقـاده، ومعنى كونه له أن معناه قائم به ووصف له، وحقه أن يسند إليه، سواء كان مخلوقًا لله تعالى أو لغيره، وسواء كان صادرًا عنه باختياره كضرب أو لا كمرض ومات، ولا يشترط صحة حملـه عليه، وإلا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرًا فقد دخل فيه ما يطابق الواقـع والاعتقـاد [كقـول المؤمن: أنبت الله البقل و] ما يطابق الاعتقاد فقط نحو [قول الجاهل: أنبت الربيـع البقـل] ومـا يطابق الواقع فقط كقول المعتزلي — لمن لا يعرف حاله وهـو يخفيهـا منـه — خلـق اللـه تعـالى الأفعال كلها، فإن إسناد خلق الأفعال إلى الله إسناد إلى ما هو له عند المتكلم فـي الظـاهر، وإن لم يكن كذلك في الحقيقة.

وهذا المثال غير مذكور في المتن [و] وما لا يطابق شـيئًا منهمـا نحـو [قولـك: جـاء زيـد وأنت] أي والحال أنك خاصة [تعلم أنه لم يجئ] دون المخاطب فهذا أيضًا إسناد إلى ما هو له عنده في الظاهر لأن الكاذب لا ينصب قرينة على خـلاف إرادتـه، وقولـه: وأنـت تعلـم بتقديـم المسند إليه احتراز عما إذا كان المخاطب أيضًا عالمًا بـه لـم يجـئ فإنـه حينئـذ لا يتعيـن كونـه حقيقة، بل ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: أن يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يجئ عالمًا بأن المتكلـم يعلـم أنـه لـم يجئ.

والثاني: أن لا يكون عالمًا به، والأول لا يكون إسناد إلى ما هو لـه عنـد المتكلـم لا في الحقيقة ولا في الظاهر، لوجود القرينة الصارفة، فلا يكون حقيقـة عقليـة

---

(١) قال السيد الشريف: فالظرف أعني له مقيدا بـالمعمول الأول أعنـي عنـد المتكلـم عـامل فـي الثـاني وتحريره أن الثبوت الذي هو متعلق الظرف يحتمل أن يكون عند المتكلم وأن لا يكون عنـده فقيـد به والثبوت عند المتكلم يحتمل أن لايكون في الظاهر وأن لا يكون فيه فقيد به.

بل إن كان بملابسة يكون مجازًا وإلا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز، بل ينسب قائله إلى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فإن المخاطب لما لم يعلم أن المتكلم عالم بأنه لم يجئ يفهم من ظاهره أنه إسناد إلى ما هو له عنده بناء على سهو أو نسيان.

وإنما عدل عن تعريف صاحب المفتاح، وهو أن الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لأمور:

الأول: أنه جعلها صفة للكلام والمصنف للإسناد.

الثاني: أنه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلاً أو في معناه نحو: الإنسان جسم مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازًا، وجوابه منع أنه لا يسمى حقيقة، وكفاك قول الشيخ عبدالقاهر: إنها كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه، فتعريف المصنف غير منعكس لخروجه عنه.

الثالث: أنه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد، سواء يطابق الواقع أم لا؛ لأنه ترك التقييد بقولنا: في الظاهر، والاعتذار عنه بأنه تركه مع كونه مرادًا اعتمادًا على أنه يفهم عما ذكره في تعريف المجاز أو لا مما لا يلتفت إليه في التعريفات، بل جوابه أنا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فإن قوله: هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم أعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر، بل دلالته على الثاني أظهر لعدم الاطلاع على السرائر.

ولقائل أن يقول: تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس، أما الأول فلصدقه عى نحو قولها:

فإنما هِيَ إقبالٌ وإدبارُ[1]

---

(١) عجز بيت، وصدره:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادَّكرت * ....

وهو للخنساء في ديوانها ص ٣٨٣، ولسان العرب: (رهط) ، (قبل) ، (سوي) .

مما وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر فإنه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز وقال: لم ترد بالإقبال والإدبار غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة، وإنما المجاز في أن جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كأنها تجسمت من الإقبال والإدبار، وليس أيضًا على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وإن كانوا يذكرونه منه؛ إذ لو قلنا: أريد إنما هي ذات الإقبال والإدبار أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا إلى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني.

ومعنى تقدير المضاف فيه أنه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه أن يجاء بلفظ الذات لا أنه مراد.

وجوابه أن لفظة ما في التعريف عبارة عن الملابس أي إلى فاعل أو مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء، وهذا إسناد إلى المبتدأ، والإسناد إلى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز.

وأما الثاني فلعدم صدقه على نحو: ما قام زيد، وما ضرب عمرو من المنفيات، فإن إسناد القيام والضرب ليس إلى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر، وإن أريد أن إسناد القيام والضرب المنفيين إلى ما هو له فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي، نحو: ما صام يومي وما نام ليلي.

قال الشاعر:

ونمتِ وما ليلُ المَطِيِّ بنائم[1]

وحاصل الإشكال أن الإسناد أعم من أن يكون على جهة الإثبات أو النفي، وإثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر، فما معنى نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر؟

وجوابه: أن معناه أنه لو اعتبر الكلام مجردًا عن النفي، وأدى بصورة الإثبات لكان إسنادًا

---

(١) عجز بيت، وصدره:

لقد لمتِنا يا أمَّ غيلانَ في السُّرى * ....،

ونمتِ بالكسر على خطاب المؤنثة، ووقع في اللسان ونمتُ على التكلم فلعله من باب الالتفات. وهو لجرير في ديوانه ص ٩٩٣، وفي لسان العرب (ربح).

إلى ما هو له؛ لأن النفي فرع الإثبات، فالإسناد في: قام زيد إلى ما هو له فيكون حقيقة.

وكذا إذا نفيته وقلت: ما قام زيد بخلاف الإسناد في نحو: صام نهاري، فإنه إسناد إلى غير ما هو له، فيكون مجازًا سواء أثبت أو نفي، وكذا الكلام في سائر الإنشائيات، مثل: أنهارك صائم، وليت نهاري صائم، وما أشبه ذلك فليتأمل.

[ومنه] أي: ومن الإسناد [مجاز عقلي] ويسمى مجازًا حكميًا ومجازًا في الإثبات وإسنادًا مجازيًا [وهو إسناده] أي: إسناد الفعل أو معناه [إلى ملابس له غير ما هو له] أي: غير الملابس، الذي ذلك الفعل أو معناه له يعني غير الفاعل فيما بنى للفاعل، وغير المفعول فيما بنى للمفعول [بتأول] متعلق بإسناده، وحقيقة قولك: تأولت الشيء أنك تطلبت ما يؤول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يؤول إليه من العقل؛ لأن أولت وتأولت الشيء فعلت وتفعلت من آل الأمر إلى كذا، يؤول، أي: انتهى إليه، والمآل: المرجع كذا في دلائل الإعجاز.

وحاصله أن تنصب قرينة صارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما هو له، وقد أشار إلى تفسير التعريفين بقوله: [وله] أي: للفعل [ملابسات شتى] مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى [يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب] ولم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما؛ لأن الفعل لا يسند إليها [فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له] أي: للفاعل أو المفعول به يعني أن إسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا له وإلى المفعول به إذا كان مبنيًا له [حقيقة] فقوله في تعريف الحقيقة: ما هو له يشملهما [كما مر] من الأمثلة [و] إسناده [إلى غيرهما] أي: غير الفاعل أو المفعول به، يعني غير الفاعل في المبني للفاعل، وغير المفعول في المبني للمفعول [للملابسة] يعني لأجل أن ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل [مجاز] فقد استعير الإسناد مما هو له لغيره لمشابهته إياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الأسد لمشابهته إياه في الجرأة، ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الإسناد، وإنما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية، كما قال في دلائل الإعجاز: إن تشبيه الربيع بالقادر في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما[1]،

---

(١) قال السيد الشريف: وذلك لأن التشبيه المفاد بكان ونحوها مقصود من الكلام والتشبيه في نحو أنبت الربيع البقل مصحح لما هو المقصود منه وليس به.

وإنما هو عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين أعطى الربيع حكم القادر في إسناد الفعل إليه، وهو مثل: قولنا: شبه "ما: بـ "ليس" فرفع بها الاسم ونصب الخبر، فإن الغرض بيان تقدير قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في إعطاء "ما" حكم "ليس" في العمل [كقولهم: عيشة راضية] فيما بنى للفاعل وأسند إلى المفعول به إذ العيشة مرضية [وسيل مفعم] في عكسه إذ المفعم اسم مفعول من أفعمت الإناء ملأته وقد أسند إلى الفاعل [وشعر شاعر] في المصدر والأولى أن يمثل بنحو جد جده؛ لأن الشعر وإن كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول، لا بمعنى تأليف الشعر فيكون من قبيل: عيشة راضية.

وحقيقته ما ذكره المرزوقي وهو أن من شأن العرب أن يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدًا وتنبيهًا على تناهيه.

من ذلك قولهم: ظل ظليل، وداهية دهياء، وشعر شاعر [ونهاره صائم] في الزمان [ونهر جار] في المكان [وبنى الأمير المدينة] في السبب الآمر، وضربه التأديب في السبب الغائي، ومثله: يوم يقوم الحساب أي: أهله لأجله، وقد خرج من تعريفه الإسناد المجازي أمران:

أحدهما: وصف الفاعل أو المفعول بالمصدر نحو: رجل عدل، و:

فإنما هي إقبالٌ وإدبارُ[1]

على ما مر.

والثاني: وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه، مثل: الكتاب الحكيم والأسلوب الحكيم، فإن المبنى للفاعل قد أسند إلى المفعول، لكن لا إلى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل آخر من أفعاله، مثل: أنشأت الكتاب وكلامه ظاهر في أن المفعول الذي يكون الإسناد إليه مجازًا يجب أن يكون مما يلابسه ذلك المسند، وكذا ما أسند إلى المصدر الذي يلابسه فعل آخر من أفعال فاعله، نحو: الضلال البعيد، والعذاب الأليم.

فإن البعيد إنما هو الضال، والأليم هو المعذب، فوصف به فعله، مثل: جد جده كذا في الكشاف، وظاهر أن هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند.

---

(١) سبق تخريجه.

ويمكن الجواب عن الأول بأنه ليس عنده بمجاز كما أنه ليس بحقيقة.

وعن الثاني بأن الملابسة أعم من أن يكون بواسطة حرف أو بدونها، وهذه الصور من قبيل الأول إذ الأصل هو حكيم في أسلوبه وكتابه وبعيد وأليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل، وأسند إلى المفعول بواسطة، فتأمل وقس عليه نظائره.

والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما أسند إليه الفعل بفاعله الحقيقي؛ لأنه قال المجاز العقلي أن يسند الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له، كتلبس التجارة بالمشترين في قوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[1] ولك أن تجعل أمثال هذا من قبيل الإسناد إلى السبب.

فإن قيل: كثيرًا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى: ﴿**شِقَاقَ بَيْنِهِمَا**﴾[2] و ﴿**مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[3] وقول الشاعر:

يا سارق الليلة أهل الدار

وقولنا: أعجبني إنبات الربيع، وجري الأنهار، ونحو قوله تعالى: ﴿**وَلا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ**﴾[4] وقولنا: نومت الليلة، وأجريت النهر، وما أشبه ذلك من النسب الإضافية والإيقاعية.

فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون في النسبة الإسنادية أو غيرها، فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه، وإضافة المضاف إلى غير ما حقه أن يضاف إليه؛ لأنه جاز موضعه الأصلي، فالمذكور في الكتاب إما تعريف للمجاز العقلي في الإسناد خاصة، أو لمطلقه باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلزمًا له كما في هذه الأمثلة، فإنه جعل البين فيها شاقًا، والليل والنهار ماكرين، والليلة مسروقة، والأمر مطاعًا، وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزًا كقوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضَلُّ سَبِيلاً**﴾[5] لأن التمييز في الأصل فاعل فتدبر، فإنه بحث نفيس.

---

(١) سورة البقرة: ١٦.
(٢) سورة النساء: ٣٥
(٣) سورة سبأ: ٣٣.
(٤) سورة الشعراء: ١٥١.
(٥) سورة الفرقان: ٣٤.

واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحًا كما مر، وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم: سل الهموم إنه من المجاز العقلي؛ حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها، فافهم وقس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف.

[وقولنا] في التعريف [بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل] أنبت الربيع البقل رائيًا الإنبات من الربيع، فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له، لكن لا تأول فيه؛ لأنه مراده ومعتقده، وكذا شفى الطبيب المريض، ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع، ويخرج أيضًا الأقوال الكاذبة فإنه لا تأول فيها.

فإن قلت: أي سر في بيان فائدة هذا القيد، وليس هذا من عادته في هذا الكتاب، ثم أي سر في التعرض لإخراج نحو قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة، وهذا القيد يخرجهما جميعًا.

قلت: السر فيه أن صاحب المفتاح عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع، وقال: إنما قلت خلاف ما عند المتكلم، دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري: أنبت الربيع البقل، وعكسه بمثل قولنا: كسا الخليفة الكعبة؛ إذ ليس في العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه الكعبة، وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب.

واعترض المصنف عليه بأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول، ولا بطلان عكسه بما ذكر لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر؛ لأن معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه، لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه، ونحو: كسا الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الأمر، فأشار هاهنا إلى أن التأول لا يختص بإخراج الأقوال الكاذبة، كما يتوهم من المفتاح، بل يخرج نحو قول الجاهل أيضًا، فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل.

ولقائل أن يقول: إن مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل عنده وثبت، وهذا أعم مما في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب، فلا يجوز التعبير به عنه، وحينئذ يندفع الاعتراض الأول أيضًا؛ إذ لا امتناع في أن يشتمل التعريف على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة، مع اشتراكهما في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما قصدًا، ومن الآخر ضمنًا، ولا يكون

هذا تكرارًا فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كل من قوله عند المتكلم، وبضرب من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى؛ لأنه السابق في الذكر، والمقصود بالثاني إخراج الكواذب، وعلى هذا كان الأنسب أن يقول: ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده، لكن المناقشة في العبارة بعد وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين.

فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام المصنف مشعر بأن مراده غير ما هو له عند العقل، وفي نفس الأمر، وحينئذ يرد عليه نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما: أنبت الله البقل، وخلق الله الأفعال كلها، وأضل الله الكافر، بالتأول والقصد إلى أنه إسناد إلى السبب؛ لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس الأمر، وبالجملة إن أراد غير ما هو له في نفس الأمر فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكر، وإن أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة، فقد خرج نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر، وصار قوله بتأول ضائعًا، وإسناد إخراج نحو قول الجاهل إليه فاسدًا.

قلت: أراد بالإسناد إلى غير ما هو له مفهومه الظاهر الأعم[1] ، أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بوجه ما أعني المغاير في الواقع، أو عند المتكلم في الحقيقة، أو في الظاهر، وحينئذ يدخل فيه نحو قول الجاهل والأقوال الكاذبة لكون الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع، وقول المعتزلي لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم، فأخرج جميعها بقوله: بتأول وبقي التعريف سالمًا، فيخرج عنه ما لا تأول فيه، ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي: أنبت الله البقل، وخلق الله الأفعال كلها، بالتأول لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم، وكذا نحو قول الدهري: أنبت الربيع البقل بتأول حين يظهر أنه موحد لكونه إلى غير ما هو له في الواقع، وكذا نحو قول الموحد: أنبت الله البقل، بتأول عند إخفاء حاله من الدهري، وإظهار أنه غير معتقد لظاهره، بل إنما أسنده إلى السبب؛ لأنه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر.

---

(١) قال السيد الشريف: يرد عليه أن قولنا ما هو له إذا أطلق يتبادر منه ما هو له في نفس الأمر كما أشرنا إليه لا ما هو له أعم منه ويتناول للأقسام المذكورة وأن صح تقسيمه إليها فلا يصح أن يراد في التعريف وقد سبق تحقيقه.

لا يقال: العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص، وقد تبين فساده فكيف يجوز أن يراد غير ما هو له أعم من أن يكون في الواقع، أو عند المتكلم في الحقيقة، أو في الظاهر؛ لأنا نقول: فرق بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه، ولا يلزم من عدم تحققه إلا في ضمن الخاص عدم إرادته إلا في ضمنه، وقد تبين أن الفساد إنما كان ينشأ من إرادة الخاص بخصوصه، فلا فساد في إرادة العام بعمومه فليتأمل، فإن هذا مقام يستصعبه أقوام.

[ولهذا] أي: ولأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه [لم يحمل نحو قوله] أي: الصلتان العبدي:

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيـ ـرَ كَرُّ الغَدَاةِ وَمَرُّ العَشِي(1)

على المجاز] أي: على أن إسناد أشاب وأفنى إلى كر الغداة ومر العشي مجاز [ما] دام [لم يعلم أو] لم [يظن أن قائله لم يعتقد ظاهره] لعدم التأول، حينئذ بل حمل على الحقيقة لكونه إسنادًا إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر، كما مر من قول الجاهل [كما استدل] يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال [على أن إسناد ميز] إلى جذب الليالي [في قول أبي النجم]:

قد أصبحَتْ أمُّ الخيار تدَّعي علىَّ ذنبًا كلُّه لم أصنع

مِنْ أن رأتْ رأسي كرأس الأصْلع [ميَّزَ عنه قُنْزعًا عن قُنْزع](2)

أي: بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس.

[**جذبُ الليالي**] أي: مضيها واختلافها. وفي الأساس جذب الشهر مضت عامته [**أبطِئي أوْ أسرِعي**]. حال من الليالي على تقدير القول أو كون الأمر بمعنى الخبر، ويجوز أن يكون منقطعًا من الأول أي: اصنعي ما شئت أيتها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك ولا أبالي.

(1) الأبيات من المتقارب، وهى للصلتان العبدى: قثم بن ضبية العبدى، فى شرح الحماسة للمرزوقى ص١٢٠٩، والمعاهد ٧١/١، ولطائف التبيان للطيبى ص١١٧ بتحقيقى، والتبيان للطيبى ٣٢٠/١ بتحقيقى، ونهاية الإيجاز للرازى ص١٧٠، والإشارات والتنبيهات ص٢٥، والمفتاح ٢٠٨ ط المطبعة الأدبية ، والمصباح ص١٤٤، والإيضاح ص٢٧، والتلخيص ص١٢، وشرح عقود الجمان ٤٦/١.

(2) البيتان من الرجز، انظر الإيضاح ص٢٨ والمصباح ص١٤٥ ونهاية الإيجاز ص١٨٢.

[مجاز] خبر إن [بقوله] متعلق باستدل [عقيبه] أي: عقيب قوله: "ميز عنه قنزعا عن قنزع" [أفناهُ] أي: أبا النجم أو شعر رأسه [قِيلُ اللهِ] أي: أمره وإرادته [**للشمسِ اطلَعِي]* حتى إذا وارِكِ أفقٌ فارجعي**[1].

فإنه يدل على أنه يعتقد أن الفعل لله وأنه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني، فيكون الإسناد إلى جذب الليالي بتأول بناء على أنه زمان أو سبب [وأقسامه] أي: المجاز العقلي [أربعة لأن طرفيه] وهما المسند إليه والمسند [إما حقيقتان] وضعيتان [نحو: أنبت الربيع البقل أو مجازان] وضعيان [نحو: أحيا الأرض شباب الزمان] فإن المراد بإحياء الأرض تهييج القوى النامية فيها، وإحداث نضارتها بأنواع النبات، والإحياء في الحقيقة إعطاء الحياة، وهي صفة تقتضي الحس والحركة الإرادية وتفتقر إلى البدن والروح، وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قواها النامية، وهو في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة، أي: قوية مشتعلة [أو مختلفان نحو: أنبت البقل شباب الزمان] فيما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز [وأحيا الأرض الربيع] في عكسه، وهذا التقسيم للطرفين أولاً بالذات، وللإسناد ثانيًا، وبالعرض، وفيه تنبيه على أن الإسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه، بل حاله كحال سائر الألفاظ المستعملة في أنه إما حقيقة أو مجاز، وإزالة لما عسى أن يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد، وإن كانا مختلفين وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنف؛ لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلاً أو معناه، فيكون مفردًا وكل مفرد مستعمل إما حقيقة أو مجاز، فالمجاز في قولنا: زيد نهاره صائم، إنما هو إسناد صائم إلى ضمير النهار، وكذا في قولنا: الحبيب أحياني ملاقاته، المجاز إسناد أحيا إلى ملاقاته لا إسناد الجملة الواقعة خبرًا إلى المبتدأ، وأما على مذهب السكاكي ففيه إشكال.

[وهو] أي المجاز العقلي [في القرآن كثير ﴿**وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ**﴾[2]] أي آيات الله تعالى [﴿**زَادَتْهُمْ إِيمَانًا**﴾[2]] لم يقل: منه قوله تعالى أو نحو قوله تعالى إيهامًا للاقتباس وأن المعنى، وإذا تليت عليهم آياته زادتهم تصديقًا بوقوع المجاز

---

(١) التخريج السابق.

(٢) سورة الأنفال:٢.

العقلي في القرآن كثيرًا، و المقصود أن إسناد زادتهم إلى ضمير الآيات مجاز؛ لأنها فعل الله تعالى، وإنما الآيات سبب لها [﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾[1]] نسب إلى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه؛ لأنه سبب آمر [﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾[2]] نسب نزع اللباس عن آدم -عليه الصلاة والسلام- وحواء -رضي الله تعالى عنها- وهو فعل الله تعالى حقيقة إلى إبليس؛ لأن سببه الأكل من الشجرة، وسبب الأكل وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين [﴿يَوْمًا﴾[3]] نصب على أنه مفعول به لتتقون أي: كيف تتقون يوم القيامة إن بقيتم على الكفر يومًا؟ و [﴿يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾[3]] نسب الفعل إلى الزمان، وهو فعل الله حقيقة، وهذا كناية عن شدته، وكثرة الهموم، والأحزان فيه؛ لأنه يتسارع عند تفاقم الأحزان الشيب، أو عن طوله وأن الأطفال يبلغون فيه أوان الشيخوخة ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾[4] جمع ثقل وهو متاع البيت أي: ما فيها من الدفائن والخزائن نسب الإخراج إلى مكانه، وهو فعل الله تعالى حقيقة [و] هو [غير مختص بالخبر] كما يتوهم من تسميته بالمجاز، في الإثبات ومن ذكره في أحوال الإسناد الخبري[بل يجري في الإنشاء نحو ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[5]] وقوله تعالى ﴿فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ﴾[6] فإن البناء فعلة العملة، وهامان سبب آمر وكذا الإخراج فعل الله تعالى، وإبليس سببه، ومثله فلينبت الربيع ما شاء، وليصم نهارك، وليجد جدك، وما أشبه ذلك، مما أسند الأمر أو النهي إلى ما ليس المطلوب صدور الفعل أو الترك عنه، ومنه: أجر النهر، ولا تطع أمر فلان على ما أشرنا إليه، وكذا: ليت النهر جار، و ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ﴾[7] ونحو ذلك [ولا بد له] أي: للمجاز العقلي [من قرينة] صارفة عن إرادة ظاهرة؛ لأن المتبادر إلى الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة [لفظية كما مر] في قوله أبي النجم من قوله "أفناه قيل الله" [أو معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور] أي: بالمسند إليه المذكور معه [عقلاً] أي: من جهة العقل، يعني يكون بحيث لا يدعي أحد من

---

(١) سورة القصص: ٤.
(٢) سورة الأعراف:٢٧.
(٣) سورة المزمل:١٧.
(٤) سورة الزلزلة:٢.
(٥) سورة غافر:٣٦.
(٦) سورة طه:١١٧.
(٧) سورة هود: ٨٧.

المحقين والمبطلين أنه يجوز قيامه به؛ لأن العقل إذا خلى ونفسه يعده محالاً [كقولك: محبتك جاءت بي إليك أو عادة] أي: من جهة العادة [نحو: هزم الأمير الجند] وقيام المسند بالمسند إليه أعم من أن يكون بجهة صدوره عنه، كضرب وهزم أو غيره كقرب وبعد مرض ومات [وصدوره] عطف على استحالة أي: وكصدور الكلام [عن الموحد] فيما يدعى الموحد المحق أنه ليس بقائم بالمذكور وإن كان الدهري المبطل يدعى قيامه به [مثل: أشاب الصغير] البيت، وأنبت الربيع البقل، فمثل هذا الكلام إذا صدر عن الموحد يحكم بأن إسناده مجاز؛ لأن الموحد لا يعتقد أنه إلى ما هو له لكن أمثال هذا ليست ما يستحيله العقل، وإلا لما ذهب إليه كثير من ذوي العقول، ولما احتجنا في إبطاله إلى الدليل [ومعرفة حقيقته] يريد أن الفعل في المجاز العقلي يجب أن يكون له فاعل أو مفعول به، إذا أسند إليه يكون الإسناد حقيقة لما مر من أنه عبارة عن إسناده إلى غير ما هو له بما هو له الفاعل أو المفعول به الحقيقي، لكن لا يلزم أن يكون له حقيقة لجواز أن لا يسند إلى ما هو له قطعًا كما أن المجاز الوضعي لابد أن يكون له من موضوع له إذا استعمل فيه يكون حقيقة، لكن لا يجب أن يكون له حقيقة؛ لجواز أن لا يستعمل فيه قطعًا، فمعرفة فاعله أو مفعوله الذي إذا أسند إليه يكون حقيقة [إما ظاهرة كما في قوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[1]] أي: فما ربحوا في تجارتهم، [وإما خفية] أي: لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل [كما في قولك: سرتني رؤيتك] أي: سرني الله عند رؤيتك، [وقوله] أي قول ابن المعذل:

يزيدنا صفحَتَيْ قمر ... يفوقُ سَناهُما القمرا

[يزيدُكَ وجْهُهُ حسنًا ... إذا ما زدتَه نَظَرا[2]

أي: يزيدك الله حسنًا في وجهه] لما أودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد التأمل

---

(١) سورة البقرة:١٦.

(٢) البيتان لأبي نواس في ديوانه/ ٢٣٥ ط. بيروت، نهاية الإيجاز ١٧٧ (بلا عزو)، المفتاح ٢١١، الأغاني ٢٥/ ٤١، التبيان للطيبي ١/ ٣٢٢، الإيضاح ٣٦.

والإمعان، وكقولك: أقدمنى بلدك حق لي على فلان، أي: أقدمتني نفسي لأجل حق لي عليه، ومحبتك جاءت بي إليك، أي: جاءت بي نفسي إليك لمحبتك، وقول الشاعر:

وصيَّرني هواكَ وبي　　　لِحَيْنِي يُضربُ المثلُ[1]

أي: صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة، وهو أني يضرب المثل بي لهلاكي في محبتك، ففي معرفة الحقيقة في هذه الأمثلة نوع خفاء؛ ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس.

وهذا رد على الشيخ عبدالقاهر وتعريض له حيث قال: اعلم أنه ليس بواجب في هذا أن يكون للفعل فاعل في التقدير إذا أنت نقلت الفعل إليه صارت حقيقة، كما في قوله تعالى: ﴿**فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ**﴾[2] فإنك لا تجد في نحو: أقدمني بلدك حق لي على إنسان فاعلاً سوى الحق، وكذا لا تستطيع في: وصيرني ويزيدك أن تزعم أن له فاعلاً قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولوجهه، فالاعتبار إذن أن يكون المعنى الذي يرجع إليه الفعل موجودًا في الكلام على حقيقته، فإن القدوم موجود حقيقة، وكذا الصيرورة والزيادة.

وإذا كان معنى اللفظ موجودًا على الحقيقة لم يكن مجازًا فيه نفسه، فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة، وأحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الأمر.

---

(١) البيت من جملة أبيات نسبها عبدالقاهر في دلائل الإعجاز ٩١ لابن البواب، أبي الحسن علي بن هلال الكاتب المتوفى سنة ٤٢٣هـ، ونسبها صاحب معاهد التنصيص لمحمد اليزيدي، وهو شاعر عباسي من بني تميم، ونسبها صاحب الأغاني لمحمد بن أبي محمد اليزيدي، وانظر الأغاني ٢٠/٢٥٦، وأورده السكاكي في المفتاح بلا عزو، وقد أخطأ محقق دلائل الإعجاز حين نسبه إلى سليم بن سلام المغني، فالشعر لمحمد بن أبي محمد اليزيدي، والغناء لسليم. وقبل هذا البيت".

أتيتك عائذا بك منـ　*　ـك لما ضاقت الحيلُ

وبعده:

فإن ظفرت بكم نفسي　*　فما لاقيته جلل

وإن قتل الهوى رجلا　*　فإني ذلك الرجل

(٢) سورة البقرة:١٦.

وقال الإمام الرازي: فيه نظر؛ لأن الفعل لابد من أن يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل، فهو إن كان ما أضيف إليه الفعل فلا مجاز، وإلا فيمكن تقديره [وأنكره] أي: المجاز العقلي [السكاكي] وقال: الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة للاستعارة، وهذا معنى قوله [ذاهبًا إلى أن ما مر] من الأمثلة [ونحوه استعارة بالكناية] وهي عنده أن تذكر المشبه، وتريد المشبه به، بواسطة قرينة وهي أن تنسب إليه شيئًا من اللوازم المساوية للمشبه به، مثل: أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر وتضيف إليها شيئًا من لوازم السبع، فتقول: مخالب المنية نشبت بفلان بناء [على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي] للإنبات يعني القادر المختار [بقرينة نسبة الإنبات] الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل الحقيقي [إليه] أي: إلى الربيع [وعلى هذا القياس غيره] أي: غير هذا المثال.

يعني أن المراد بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء إليه.

وكذا المراد بالأمير المدبر لأسباب الهزيمة هو الجيش، بقرينة نسبة الهزم إليه.

والحاصل أن يشبه الفاعل المجازي المذكور بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به، ثم يفرد الفاعل المجازي بالذكر وينسب إليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي.

[وفيه] أي: فيما ذهب إليه السكاكي [نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾[1] صاحبها كما سيأتي] في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي، وقد ذكرناه نحن وليس كذلك؛ إذ لا معنى لقولنا: هو في صاحب عيشة، وكذا لا معنى لقولنا: خلق من شخص يدفق الماء، أي: يصبه في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾[2] [و] يستلزم [أن لا يصح الإضافة في]

---

(١) سورة الحاقة: ٢١.

(٢) سورة الطارق: ٦

كل ما أضيف الفاعل المجازي إلى الحقيقي [نحو: نهاره صائم، لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه] اللازمة من كلامه؛ لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه، ولا شك في صحة هذه الإضافة ووقوعها قال الله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[1] ولو مثل بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ أو قوله:

فنـــام ليلـــي وتجلـــى همـــي[2]

لكان أدفع للأشغب؛ لأن قوله: نهاره صائم، مما يناقش فيه بأن الاستعارة إنما هي في ضميره المستتر، لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع، لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين.

[و] يستلزم [أن لا يكون الأمر بالبناء] في قوله تعالى: ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾[3] [لهامان] لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم، وليس كذلك؛ لأن النداء له والخطاب معه.

[و] يستلزم [أن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل] وشفى الطبيب المريض، وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى [على السمع] من الشارع؛ لأن أسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازًا ما لم يرد به إذن الشارع، وليس كذلك؛ لأن مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع أو لم يسمع.

[واللوازم كلها منتفية] كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية؛ لأن انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم.

وجوابه: أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن

---

(١) سورة البقرة: ١٦.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج من قصيدة يمدح فيها الحارث بن سليم من آل عمرو، انظر ديوانه ص ١٤٢، وعجز البيت:

.... * **وقد تجلى كرب المحتم**

والإيضاح ص ٣١، ودلائل الإعجاز ص ٢٩٤، ٤٦٣.

(٣) سورة غافر: ٣٦.

تذكر المشبه، وتريد المشبه به حقيقة، وهذا وهم لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة، بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له، وجعل لفظ المنية مرادفًا للفظ السبع ادعاء كيف، وقد قال السكاكي في تحقيقه بأنا ندعي اسم المنية اسمًا للسبع مرادفًا بارتكاب تأويل، وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه.

وقال أيضًا: المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، وإنكار أن تكون شيئًا غير سبع، وحينئذ يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها، وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية له، لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة، وأيضًا يكون الأمر بالبناء لهامان، كما أن النداء له لكن بادعاء أنه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة، ولا يكون الربيع مطلقًا على الله تعالى حقيقة، حتى يتوقف على السمع، إذ المراد به حقيقة هو الربيع، لكن بادعاء أنه قادر مختار من أجل المبالغة في التشبيه، وهذا ظاهر.

نعم يرد على مذهبه في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان إن شاء الله تعالى.

[ولأنه] أي: ما ذهب إليه السكاكي [ينتقض بنحو: نهاره صائم] وليله قائم، وما أشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي [لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه] وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه، وقال: إن نحو: رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد، وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة.

وجوابه: أنا لا نسلم أن ذكر الطرفين مطلقًا ينافي الاستعارة، بل إذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه، سواء كان على جهة الحمل، نحو: زيد أسد أو لا نحو لجين الماء، بدليل أنه جعل نحو قوله:

قد زَرَّ أزرارَهُ على القمر [1]

---

(١) هذا عجز بيت صدره:

لا تعجبوا من بلى غلالته * ....

وهو لابن طباطبا العلوي، انظر المصباح ص ١٢٩، الإيضاح ص ٢٥٩.

من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكر الطرفين، على أن المشبه به هاهنا هو شخص صائم مطلقاً، والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائمًا أو غير صائم.

ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي بالاستعارة بالكناية؛ فأجاب عن الأولين بأن الاستعارة إنما هي في ضمير راضية. والمعنى فهو في عيشة حسنة. مثل: عيشة راض صاحبها بها، والمراد بالنهار الصائم مطلقاً، فيكون من باب إضافة العام إلى الخاص، ولو سلم فمن إضافة المسمى إلى الاسم فانظر إلى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل.

وعن الثالث بأن الأمر بالبناء لهامان مجاز، ولغيره حقيقة، وخفي عليه أنه إذا كان المراد بلفظ هامان هو الباني حقيقة كما فهم لم يكن الأمر لهامان لا حقيقة ومجازًا، ألا يرى أنك إذا قلت: ارم يا أسد لا يكون الأمر للحيوان المفترس قطعًا.

وعن الرابع بأن التوقيف إنما هو على مذهب البعض، والسكاكي ممن يجوز إطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف؛ ولذا صرح بأن الربيع استعارة بالكناية عنه، ولم يعرف أنه لو صح ذلك لوجب عند القائلين بالتوقيف أن يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع، وليس كذلك؛ لأنه شائع ذائع في كلام الجميع من غير توقف، والله أعلم.

الباب الثاني

[أحوال المسند إليه]

أعني الأمور العارضة له من حيث إنه مسند إليه كحذفه وذكره، وتعريفه وتنكيره، وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة إليه لذاته، لا بواسطة الحكم أو المسند مثلاً ككونه مسندًا إليه لحكم مؤكد أو متروك التأكيد وكونه مسندًا إليه لمسند مقدم أو مؤخر، معروف أو منكر، ونحو ذلك، وسيأتي بيان كونه المسند إليه أولى بالتقديم.

[أما حذفه] قدمه على سائر الأحوال؛ لأنه عبارة عن عدم الإتيان به وهو متقدم على الإتيان لتأخر وجود الحادث عن عدمه، والحذف يفتقر إلى أمرين:

أحدهما: قابلية المقام، وهو أن يكون السامع عارفًا به لوجود القرائن.

والثاني: الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر، ولما كان الأول معلومًا مقررًا في علم النحو أيضًا دون الثاني قصد إلى تفصيل الثاني مع إشارة ما ضمنية إلى الأول فقال: [فللاحتراز عن العبث] إذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الأمر، بل [بناء على الظاهر] وإلا فهو في الحقيقة الركن الأعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثًا؟!

وقيل: معناه أنه عبث نظرًا إلى ظاهر القرينة، وأما في الحقيقة فيجوز أن يتعلق به غرض، مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك [أو تخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ] يعني أن الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر[1] وعند الحذف على دلالة العقل وهو أقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ، فإنه يفتقر إلى العقل فإذا حذفت فقد خيلت أنك عدلت من الدليل الأضعف إلى الأقوى، وإنما قال تخييل

---

(١) وإنما قال من حيث الظاهر؛ لأن التعويل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر بعينها على شهادة العقل إذ الألفاظ ليست إلا أمارات بعضها لمواضع مختلفة باختلاف الأوضاع لا شهادة لها في أنفسها ولا دلالة بحسب ذواتها (منه) .

لأن الدال عند الحذف أيضًا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالآخرة إلى العقل، فلا عند الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ، ولا عند الحذف على العقل [كقوله:

قال لي كيفَ أنتَ قلتُ عليلُ][1]

لم يقل: أنا عليل للاحتراز أو التخييل المذكورين [أو اختبار تنبه السامع عند القرينة] هل ينتبه أم لا [أو] اختبار [مقدار تنبهه] هل يتنبه بالقرائن الخفية أم لا [أو إيهام صونه] أي: المسند إليه [عن لسانك] تعظيمًا له وإفخامًا [أو عكسه] أي: إيهام صون لسانك عنه تحقيرًا له وإهانة [أو تأتي الإنكار] أي: تيسره [لدى الحاجة] نحو: فاسق فاجر، أي: زيد ليتيسر لك أن تقول ما أردته بل غيره [أو تعينه أو ادعائه] أي: ادعاء التعين [أو نحو ذلك] كضيق المقام عن إطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة، أو فوات فرص أو محافظة على وزن أو سجع أو قافية، أو ما أشبه ذلك، كقول الصياد: غزال، فإن المقام لا يسع أن يقال: هذا غزال فاصطادوه، وكالإخفاء من غير السامع من الحاضرين، مثل: جاء، وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه، مثل: (رمية من غير رام)، و: (شنشنة أعرفها من أخزم).

أو على ترك نظائره كما في الرفع على المدح أو الذم أو الترحم فإنهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدأ، نحو: الحمد لله أهل الحمد، بالرفع، ومنه قولهم بعد أن يذكروا رجلاً: فتى من شأنه كذا وكذا، وبعد أن يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا، وهذه طريقة مستمرة عندهم.

وقد يكون المسند إليه المحذوف هو الفاعل وحينئذ يجب إسناد الفعل إلى المفعول، ولا يفتقر هذا إلى القرينة الدالة على تعيين المحذوف، بل إلى مجرد الغرض الداعي إلى الحذف، مثل: قتل الخارجي لعدم الاغتناء بشأن قاتله، وإنما المقصود أن يقتل ليؤمن من شره. وقد يكون حذف الشيء إشعارًا بأنه بلغ من الفخامة مبلغًا لا

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في التبيان للطيبي ١/١٤٦، ودلائل الإعجاز ص:٢٣٨، وقال الشيخ محمود شاكر: مشهور غير منسوب، وفي الإشارات والتنبيهات ص:٣٤، والمفتاح ص:٩٤، وشرح المرشدي على عقود الجمان ١/٥٢، والإيضاح ص٣٨.

يمكن ذكره قال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾[1] أي الملة التي أو الحالة أو الطريقة، ففي الحذف فخامة لا توجد في الذكر، أو بلغ من الفظاعة إلى حيث لا يقتدر المتكلم على إجرائه على اللسان أو السامع على استماعه، ولهذا إذا قلت: كيف فلان؟ سائلاً عن الواقع في بلية، يقال: لا تسأل عنه؛ إما لأنه يجزع أن يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته وإضجاره المتكلم، وإما لأنك لا تقدر على استماعه، لإيحاشه السامع وإضجاره.

[وأما ذكره فلكونه] أي الذكر [الأصل] ولا مقتضى للعدول عنه [أو الاحتياط لضعف التعويل] أي: الاعتماد [على القرينة أو التنبيه على غباوة السامع أو زيادة الإيضاح والتقرير] ومنه ﴿وأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] بتكرير اسم الإشارة تنبيهًا على أنهم كما ثبتت لهم الأثرة بالهدي، فهي ثابتة لهم بالفلاح، فجعلت كل من الأثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة، التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها [أو إظهار تعظيمه أو إهانته أو التبرك بذكره أو استلذاذه أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب] أي: في مقام يكون إصغاء السامع مطلوبًا للمتكلم لعظمته وشرفه [نحو ﴿هِيَ عَصَايَ﴾[3]] ولهذا يطال الكلام مع الأحباء، ويجوز أن يكون حيث مستعارًا للزمان، وقد يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لك: من نبيك؟ فتقول: نبينا حبيب الله أبو القاسم محمد بن عبدالله ﷺ إلى غير ذلك من الأوصاف.

وقد يذكر المسند إليه للتهويل أو التعجيب أو الإشهاد في قضية أو التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل إلى الإنكار، هذا كله مع قيام القرينة.

ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيًا للذكر أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين، نحو: زيد قائم، وعمرو ذاهب، وخالد في الدار.

واعترض المصنف عليه بأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف، فعموم الخبر وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره، بل لابد أن ينضم إليهما أمر ثالث كالتبرك والاستلذاذ، ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف، وإن لم تقم قرينة كان ذكره واجبًا؛ لانتفاء شرط الحذف، لا لاقتضاء عموم النسبة وإرادة التخصيص.

---

(١) سورة الإسراء:٩.

(٢) سورة البقرة:٥.

(٣) سورة طه:١٨.

وجوابه أن عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف، وتحقيق له؛ لأنه إذا لم يكن عام النسبة، نحو: خالق كل شيء، يفهم منه أن المراد هو الله تعالى، وإن كان عام النسبة، ولم يرد تخصيصه، نحو: خير من هذا الفاسق الفاجر، يفهم منه أن المراد كل أحد، ولا نعني بالقرينة سوى ما يدل على المراد، وقيل: مراده، فيكون ذكره واجبًا، لا راجحًا، والمقتضى ما يكون مرجحًا لا موجبًا، أو فيكون ذكره واجبًا فلا يكون مقتضى الحال.

والجواب أن المقتضى أعم من الموجب والمرجح، ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال؛ فإن كثيرًا من من مقتضيات الأحوال بهذه المثابة.

[وأما تعريفه] أي جعل المسند إليه معرفة، وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه، وحقيقة التعريف جعل الذات مشارًا به إلى خارج مختص إشارة وضعية.

وقدم في باب المسند إليه التعريف على التنكير؛ لأن الأصل في المسند إليه التعريف، وفي المسند بالعكس، فتعريفه لإفادة المخاطب أتم فائدة وذلك؛ لأن الغرض من الإخبار كما مر هي إفادة المخاطب الحكم أو لازمه وهو أيضًا حكم لأن المتكلم كما يحكم في الأول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم هنا بأنه عالم بوقوع النسبة، ولا شك أن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، وكلما ازداد المسند والمسند إليه تخصيصًا ازداد الحكم بعدًا، كما ترى في قولك: شيء ما موجود، وقولك: زيد حافظ للتوراة، فإفادته أتم فائدة تقتضي أتم تخصيص، وهو التعريف؛ لأنه كمال التخصيص والنكرة، وإن أمكن أن تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره، كقولك: اعبد إلهًا خلق السماء والأرض، ولقيت رجلاً سلم عليك اليوم وحده قبل كل أحد، لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة؛ لأنه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها أغراض مختلفة أشار إليها بقوله: [فبالإضمار لأن المقام للتكلم أو الخطاب أو الغيبة] وقدم المضمر لكونه أعرف المعارف [وأصل الخطاب أن يكون لمعين] واحدًا كان أو كثيرًا لأن وضع المعارف على أن يستعمل لمعين مع أن الخطاب هو توجيه الكلام إلى حاضر فيكون معينا [وقد يترك] أي: الخطاب مع معين [إلى غيره] أي: إلى غير المعين [ليعم] الخطاب [كل

مخاطب] على سبيل البدل [نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[1]] لا يريد بالخطاب مخاطبًا معينا قصدًا إلى تفظيع حال المجرمين [أي: تناهت حالهم] الفظيعة [في الظهور] وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر إلى حيث يمتنع خفاؤها؛ فلا يختص بها رؤية راء دون راء، وإذا كان كذلك [فلا يختص به] أي بهذا الخطاب [مخاطب] دون مخاطب، بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب.

وفي بعض النسخ: "فلا يختص بها" أي: برؤية حالهم مخاطب أو بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف.

قال في الإيضاح: وقد يترك إلى غير معين، نحو: فلان لئيم إن أكرمته أهانك، وإن أحسنت إليه أساء إليك، فلا تريد مخاطبًا بعينه، بل تريد أن أكرم إليه أو أحسن إليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ﴾[1] الآية أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم.

فقوله: ليفيد العموم متعلق بقوله: فلا تريد مخاطبًا بعينه، لا بقوله: فتخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى، وكذا قوله لما أريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام أي: يحمل على هذا أعني عدم إرادة مخاطب معين لإرادة العموم، يشعر بذلك لفظ المفتاح [وبالعلمية]:أي: تعريف المسند إليه بإيراده علمًا، وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف؛ لأنها أعرف منها [لإحضاره] أي: المسند إليه [بعينه] أي بشخصه، بحيث يكون مميزًا عن جميع ما عداه، واحترز به عن إحضاره باسم جنسه، نحو: رجل عالم جاءني.

[في ذهن السامع ابتداء] أي: أول مرة واحترز به عن إحضاره ثانيًا بالضمير الغائب، نحو: جاء زيد وهو راكب [باسم مختص به] أي: بالمسند إليه، بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع، واحترز به عن إحضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الإشارة والموصول والمعرف بلام العهد والإضافة فإنه يمكن إحضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها، لكن ليس شيء منها مختصًا بمسند إليه معين.

فإن قيل: هذا القيد مغن عن الأولين؛ لأن الاسم المختص بشيء معين ليس إلا العلم.

---

(١) سورة السجدة: ١٢.

قلنا: بعد التسليم إن ذكر القيود إنما هو لتحقيق مقام العلمية فلا بأس بأن يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع كما في التعريفات.

لا يقال: إن قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد والموصول فإن الأولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقًا أو تقديرًا، والثالث بواسطة العلم بالصلة؛ لأنا نقول هذا موقوف على أن يكون معنى قوله ابتداء بنفسه، أي: بنفس لفظه يعني إحضارًا لا يتوقف بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه، ولو أريد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله: باسم مختص به، وبعد اللتيا والتي يكون احترازًا عن سائر المعارف، ولا يكون لتخصيص ما ذكر جهة؛ لأن اللفظ الموضوع لمعين إنما هو العلم وما سواه إنما وضع ليستعمل في معين، فينبغي أن يصار إلى ما ذكره بعضهم من أن معناه أول زمان ذكره وهو احتراز عن إحضاره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف؛ فإنها لا تفيد أول زمان ذكرها إلا مفهوماتها الكلية، وإفادتها للجزئيات المرادة في الكلام، إنما تكون بواسطة قرينة معينة لها في الكلام، كتقدم الذكر والإشارة والعلم بالصلة والنسبة، ونحو ذلك ولا يخفى على المصنف أن الوجه ما ذكرناه أولاً نحو: [﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1]] فالله أصله الإله حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف، ثم جعل علمًا للذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء، ومن زعم أنه اسم لمفهوم الواجب لذاته أو المستحق للعبودية له، وكل منهما كلي انحصر في فرد، فلا يكون علمًا؛ لأن مفهوم العلم جزئي فقدسها ألا يرى أن قولنا: لا إله إلا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير أن يتوقف على اعتبار عهد، فلو كان الله اسمًا لمفهوم المعبود بالحق أو الواجب لذاته لا علمًا للفرد الموجود منه، لما أفاد التوحيد؛ لأن المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة، وأيضًا فالمراد بالإله في هذه الكلمة إما المعبود بالحق، فيلزم استثناء الشيء من نفسه، أو مطلق المعبود فيلزم الكذب؛ لكثرة المعبودات الباطلة فيجب أن يكون إله بمعنى المعبود بحق. والله علمًا للفرد الموجود منه.

والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود أو موجود إلا الفرد الذي هو خالق العالم، وهذا

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

معنى قول صاحب الكشاف أن الله تعالى مختص بالمعبود بالحق، لم يطلق على غيره، أي: بالفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس.

[أو تعظيم أو إهانة] كما في الألقاب الصالحة لمدح أو ذم [أو كناية] عن معنى يصلح له الاسم، نحو: أبو لهب فعل كذا، وفي التنزيل ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[1] أي يدا جهنمي؛ لأن انتسابه إلى اللهب يدل على ملابسته إياها، كما يقال: هو أبو الخير، وأبو الشر، وأخو الفضل، وأخو الحرب لمن يلابس هذه الأمور، واللهب الحقيقي لهب جهنم، فالانتقال من أبي لهب إلى جهنمي انتقال من الملزوم إلى اللازم، أو من اللازم إلى الملزوم على اختلاف الرأيين في الكناية إلا أن هذا اللزوم إنما هو بحسب الوضع الأول، أعني: الإضافي دون الثاني، أعني: العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الأصلية، ومما يدل على أن الكناية إنما هي بهذا الاعتبار، لا باعتبار أن ذلك الشخص لزمه أنه جهنمي، سواء كان اسمه أبا لهب أو زيدًا أو عمرًا أو غير ذلك.

إنك لو قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرًا إلى أبي لهب لا يكون من الكناية في شيء، ويجب أن يعلم أن أبا لهب إنما يستعمل هنا في الشخص المسمى به لينتقل منه إلى جهنمي، كما أن طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه إلى طول القامة، ولو قلت: رأيت اليوم أبا لهب وأردت كافرًا جهنميًا، لاشتهار أبي لهب بهذا الوصف يكون استعارة، نحو: رأيت حاتمًا ولا يكون من الكناية في شيء، فليتأمل فإن هذا المقام من مزال الأقدام.

[أو إيهام استلذاذه] أي: العلم [أو التبرك به] أو نحو ذلك كالتفأل والتطير والتسجيل على السامع، وغير ذلك مما يناسب اعتباره في الأعلام.

[وبالموصولية] أي: تعريف المسند إليه بإيراده موصولاً.

وكان الأنسب أن يقدم عليه ذكر اسم الإشارة لكونه أعرف؛ لأن المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول.

ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة؛ ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس،

---

(١) سورة المسد: ١.

وتعريف المضاف كتعريف المضاف إليه، وما ذكرنا من الأعرفية هو المنقول عن سيبويه، وعليه الجمهور، وفيها مذاهب أخر.

والمقام الصالح للموصولية هو أن يصح إحضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب إلى مشار إليه بحسب الذهن؛ لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم حاصل له؛ فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فإن تخصصها ليس بحسب الوضع، فقولك: لقيت من ضربته، إذا كانت من موصولة معناه: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك، وإن جعلتها موصوفة فكأنك قلت: لقيت إنسانًا مضروبًا لك، فهو وإن تخصص بكونه مضروبًا لك، لكنه ليس بحسب الوضع؛ لأنه موضوع لإنسان لا تخصص فيه، بخلاف الموصولة فإن وضعها على أن يتخصص بمضمون الصلة، وتكون معرفة بها، وهذا هو المقام الصالح للموصول.

ثم المصنف قد أشار إلى تفصيل الباعث الموجب له أو المرجح بقوله: [لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به، سوى الصلة كقولك: الذي كان معنا أمس رجل عالم] ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو: الذين في ديار الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه.

[أو استهجان التصريح بالاسم أو زيادة التقرير] أي: تقرير الغرض المسوق له الكلام [نحو ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[1]] أي راودت زليخا يوسف -عليه الصلاة والسلام-.

والمراودة: المفاعلة من راد يرود: جاء وذهب، وكان المعنى خادعته عن نفسه، وفعلت فعل المخادع بصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أن يخرجه من يده يحتال عليه أن يغلبه ويأخذه منه، وهي عبارة عن التمحل لمواقعته إياها، فالكلام مسوق لنزاهة يوسف، وطهارة ذيله، والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز أو زليخا؛ لأن كونه في بيتها ومولى لها يوجب قوة تمكنها من

(١) سورة يوسف:٢٣.

المراودة ونيل المراد، فإباؤه عنها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء.

وقيل: معناه زيادة تقرير المسند لأن كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والألفة.

وقيل: بل تقرير المسند إليه، وذلك لإمكان وقوع الاشتراك في زليخا وامرأة العزيز، فلا يتقرر المسند إليه، ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها؛ لأنها واحدة معينة مشخصة، ومما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام في غير المسند إليه بيت السقط:

أعبادَ المسيح يَخافُ صحبي ونحنُ عبيدُ من خلقَ المسيحا

فإنه أدل على عدم خوفهم من النصارى من أن يقول: نحن عبيد الله، والمشهور أن الآية مثال لزيادة التقرير فقط، والمفهوم من المفتاح أنها مثل لها.

والاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال أو أن يستهجن التصريح أو أن يقصد زيادة التقرير نحو ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الأَبْوَابَ**﴾(1) الآية. ثم قال: والعدول عن التصريح باب من البلاغة، وأورد حكاية شريح فلو لم تكن مثالاً لهما لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم.

[أو التفخيم] أي: التهويل والتعظيم [نحو: ﴿**فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ**﴾(2)] فإن في هذا التفخيم من الإبهام ما لا يخفي.

ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس: فإن في هذا التفخيم من الإبهام ما لا يخفي.

ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس:

ولقد نَهزْتُ مع الغُواةِ بدلْوهم وأسمتُ سَرْحَ اللحْظِ حيثُ أساموا

وبلغتُ ما بلغَ امرؤٌ بشبابه فإذا عُصارةُ كلِّ ذاكَ أثام(3)

[أو تنبيه المخاطب على خطأ] نحو قول عبدة بن الطيب من قصيدة يعظ فيها بنيه:

---

(1) سورة يوسف:23. (2) سورة طه:78.

(3) البيتان لأبي نواس في الإيضاح ص 44 بتحقيقنا، ونهز الدلو في البئر: إذا ضرب بها في الماء لتمتلئ. وقصده: شاركت الغواة في غيهم.

[إن الذين ترونَهُمْ] أي: تظنونهم [إخوانكُم * يَشْفِي غليلَ صُدورِهم أن تُصرَعوا][1]

أي: تهلكوا أو تصابوا بالحوادث، ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في قولك: إن القوم الفلاني.

وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى التنبيه على الخطأ، ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر، بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه.

وجوابه: أن العرف والذوق شاهدا صدق على أنك إذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانًا خلصًا: إن الذين تظنونهم إخوانكم، كان فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الإخوة ويباين المحبة.

[أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر] أي: إلى طريقه تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته، أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي وجه وأي طريق من الثواب والعقاب، والمدح والذم، وغير ذلك.

وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالإرصاد في علم البديع،[نحو:﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[2]] فإن فيه إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال بخلاف ما إذا ذكرت أسماؤهم الأعلام [ثم إنه] أي: الإيماء إلى وجه بناء الخبر "لا مجرد جعل المسند إليه موصولاً كما سبق إلى بعض الأوهام" [ربما جعل ذريعة] أي: وسيلة [إلى التعريض بالتعظيم لشأنه] أي: لشأن الخبر [نحو] قول الفرزدق:

[إن الذي سمكَ] رفع [السماءَ بنى لنا بيتًا]

أراد به الكعبة أو بيت الشرف والمجد

---

(١) البيت من الكامل، وهو لعبدة بن الطيب، وهو شاعر مخضرم. انظر ديوانه ص ١٥٥، التبيان ١٥٦/١، الإيضاح ص ٤٤، المفتاح ص ٩٧، لطائف التبيان ص ٥١.

(٢) سورة غافر: ٦٠.

[دعائِمُه أعزُّ وأطولُ][1]

أي: من دعائم كل بيت، ففي قوله: إن الذي سمك السماء إيماء إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء، بخلاف ما إذا قيل: إن الله تعالى أو الرحمن أو غير ذلك، ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته، لكون فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم [أو شأن غيره] أي: غير الخبر [نحو] قوله تعالى: [﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾[2]] ففيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشأن شعيب، وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة إلى الإهانة لشأن الخبر نحو: إن الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه أو شأن غيره نحو: إن الذي يتبع الشيطان فهو خاسر، وقد يجعل ذريعة إلى تحقيق الخبر نحو:

إنَّ التِي ضَرَبَتْ بَيْتًا مُهَاجِرَةً بكُوفَةِ الجُنْدِ غَالَتْ وُدَّهَا غُولُ[3]

فإن في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة إليها إيماء إلى أن طريق بناء الخبر ما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة، ثم إنه يحقق زوال المودة ويقرره، حتى كأنه برهان عليه، وهذا معنى تحقيق الخبر، فظهر الفرق بينه و بين الإيماء وسقط اعتراض المصنف بأنه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الإيماء ذريعة إليه؟ ألا ترى أن قوله: إن الذي سمك السماء .. البيت، إن الذين ترونهم .. البيت فيه إيماء من غير تحقيق الخبر؛ إذ ليس في رفع السماء تحقيق لبنائه لهم، وقد يجعل ذريعة إلى التنبيه على الخطأ كما مر، فأحسن التأمل في هذا المقام فإنه من مطارح الأنظار.

والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح الوجه في الإيماء إلى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قولنا: إن الذين آمنوا لهم درجات النعيم، ثم صرح بأن قوله ثم

---

(١) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٢/١٥٥، والأشباه والنظائر ٦/٥٠، وخزانة الأدب ٦/٥٣٩، ٨/٢٤٢،٢٤٣،٢٧٦،٢٧٨، وشرح المفصل ٦/٩٧،٩٩، الصاحبي في فقه اللغة ٢٥٧. ولسان العرب ٥/١٢٧ (كبر) ، ٣٧٤ (عزز) ، وتاج العروس ١٥/٢٢٧ (عزز) ، والمقاصد النحوية ٤/٤٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٣٨٨، وشرح ابن عقيل ٤٦٧، وتاج العروس (بنى) .

(٢) سورة الأعراف:٩٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطيب العبشمي في ديوانه ٥٩، وتاج العروس ٢٤/٣٤١ (كوف)، ومعجم البلدان ٤/٤٩١ (الكوفة) ، وشرح اختيارات المفصل ٦٤٦.

يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة، ربما جعل ذريعة إلى كذا وكذا إشارة إلى جعل المسند إليه موصولاً مومئا إلى وجه بناء الخبر فأشكل عليه الأمر في نحو: إن الذي سمك السماء، وإن التي ضربت، وإن الذين ترونهم؛ لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك.

ومن الناس من اقتفى أثره في تفسير الوجه بالعلة، لكن هرب عن الإشكال بأن معنى قوله: ثم يتفرع على هذا، أي: على إيراد المسند إليه موصولاً من غير اعتبار الإيماء.

فلا يلزم أن يكون في الأبيات المذكورة إيماء، وسوق الكلام ينادي على فساد هذا الرأي عند المصنف.

وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم أو التحقير أو الترحم أو نحو ذلك كقولنا: جاءك الذي أكرمك أو أهانك أو الذي سبى أولاده ونهب أمواله.

وقد يكون للتهكم نحو:﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ**﴾[1] ولطائف هذا الباب لا تكاد تضبط.

[وبالإشارة] أي: تعريف المسند إليه بإيراده اسم الإشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض، أما المقام الصالح فهو أن يصح إحضاره في ذهن السامع بواسطة الإشارة إليه حسا؛ فإن أصل أسماء الإشارة أن يشار بها إلى مشاهد محسوس قريب أو بعيد، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد أو إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد، وتنزيل الإشارة العقلية منزلة الحسية.

وأما الغرض الموجب له أو المرجح فقد أشار إلى تفصيله بقوله: [لتمييزه] أي المسند إليه [أكمل تمييز نحو قوله] أي: ابن الرومي

[هــذا أبــو الصَّقْــر فــردًا]

نصب على المدح أو الحال [**في محاسِنِه**]

مِنَ نَسْل شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّال وَالسَّلَم[2]

(١) سورة الحجر:٦.

(٢) البيت لابن الرومى فى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص٣٨.

وهما شجرتان بالبادية، يعني يقيمون بالبادية؛ لأن فقد العز في الحضر [أو التعريض بغباوة السامع] حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس [كقوله] أي: قول الفرزدق:

[أُولَئِـكَ آبَـائِي فَجِئْنِـي بِمِثْلِهِـمْ]

هذا الأمر للتعجيز، كقوله تعالى ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾(١)

[إِذَا جَمَعَتْنَـا يَـا جَرِيـرُ المَجَـامِعُ(٢)]

أو بيان حاله] أي: المسند إليه [في القرب أو البعد أو التوسط كقولك: هذا أو ذلك أو ذاك زيد] أخر ذكر التوسط؛ لأنه إنما يتحقق بعد تحقق الطرفين.

فإن قلت: كون ذا للقريب وذلك للبعيد، وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي أن يتعلق به نظر علم المعاني؛ لأنه إنما يبحث عن زائد على أصل المراد.

قلت: مثله كثير في علم المعاني كأكثر مباحث التعريف، والتوابع، وطرق القصر، وغير ذلك، وتحقيقه أن اللغة تنظر فيه من حيث إن هذا للقريب مثلاً وعلم المعاني من حيث إنه إذا أريد بيان قرب المسند إليه يؤتى بهذا، وهو زائد على أصل المراد الذي هو الحكم على المسند إليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره أيًّا كان ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما أشار إليه بقوله: [أو تحقيره] أي المسند إليه [بالقرب نحو ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾(٣)] وقد يقصد به حصوله وحضوره، نحو: هذه القيامة قد قامت [أو تعظيمه بالبعد نحو: ﴿الم * ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾(٤)] تنزيلاً لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة.

وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الأمير لبعض حاضريه: ذلك قال كذا [أو تحقيره] أي المسند إليه بالبعد [كما يقال: ذلك اللعين فعل كذا] تنزيلاً لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب، وسفالة محله منزلة بعد المسافة، ولفظ ذلك صالح للإشارة إلى كل غائب عينا

---

(١) سورة البقرة:٢٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٤١٨/١١، وأساس البلاغة (جمع) .

(٣) سورة الأنبياء:٣٦.

(٤) سورة البقرة:١،٢.

كان أو معنى بأن يحكى عنه أولاً ثم يشار إليه نحو: جاءني رجل، فقال ذلك الرجل، وضربني زيد فهالني ذلك الضرب؛ لأن المحكي عنه غائب، ويجوز على قلة لفظ الحاضر، نحو: فقال هذا الرجل، وهالني هذا الضرب، أي: هذا المذكور عن قريب فهو وإن كان غائبًا، لكن جرى ذكره عن قريب، فكأنه حاضر، وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد، نحو: بالله العظيم وذلك قسم عظيم لأفعلن؛ لأن المعنى غير مدرك حسًا فكأنه بعيد.

[أو للتنبيه] أي: تعريف المسند إليه بالإشارة للتنبيه [عند تعقيب المشار إليه بأوصاف] أي: عند إيراد أوصاف على عقب المشار إليه تقول: عقبه فلان إذا جاء على عقبه، ثم تعديه إلى المفعول الثاني بالباء وتقول: عقبته بالشيء أي جعلت الشيء على عقبه [على أنه] أي: للتنبيه على أن المشار إليه [جدير بما يرد بعده] أي: بعد اسم الإشارة [من أجلها] أي: من أجل الأوصاف التي ذكرت بعد المشار إليه [نحو] ﴿**الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ**﴾[1] إلى قوله: [﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾[2]] عقب المشار إليه وهو الذين يؤمنون بأوصاف متعددة من الإيمان بالغيب وإقام الصلاة وغير ذلك، ثم عرف المسند إليه بأن أورده اسم إشارة تنبيها على أن المشار إليهم أحقاء بما يرد بعد أولئك، وهو كونهم على الهدى عاجلاً والفوز بالفلاح آجلاً من أجل اتصافهم بالأوصاف المذكورة، أو لأنه لا يكون طريق إلى إحضاره سوى الإشارة لجهل المتكلم أو السامع بأحواله أو لنحو ذلك.

[وباللام] أي: تعريف المسند إليه باللام [للإشارة إلى معهود] أي: إلى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدًا كان أو اثنين أو جماعة، تقول: عهدت فلانًا إذا أدركته ولقيته، وذلك لتقدم ذكره صريحًا أو كناية [نحو ﴿**وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى**﴾[3] أي:] ليس الذكر [الذي طلبت] امرأة عمران [كالتي] أي: كالأنثى التي [وهبت لها] فالأنثى إشارة إلى ما

---

(١) سورة البقرة:٣.

(٢) سورة البقرة:٥.

(٣) سورة آل عمران:٣٦.

سبق ذكره صريحًا في قوله تعالى ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾[1] لكنه ليس بمسند إليه والذكر إشارة إلى ما سبق ذكره كناية في قوله ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾[2] فإن لفظ ما وإن كان يعم الذكور والإناث، لكن التحرير وهو أن يعتق الولد لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث، وهو مسند إليه، وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن، نحو: خرج الأمير إذا لم يكن في البلد إلا أمير واحدا، وكقولك لمن دخل البيت: أغلق الباب، وقد يكون لام العهد للإشارة إلى الحاضر، كما في وصف المنادى واسم الإشارة نحو: يا أيها الرجل، وهذا الرجل، [أو] للإشارة [إلى نفسه الحقيقة] ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الأفراد [كقولك: الرجل خير من المرأة] ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو: الإنسان حيوان ناطق، والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد، ونحو ذلك؛ لأن التعريف للماهية.

[وقد يأتي] المعرف بلام الحقيقة [لواحد] من الأفراد [باعتبار عهديته في الذهن] لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة، باعتبار كونه معهودًا في الذهن، وجزئيًا من جزئيات تلك الحقيقة، مطابقًا إياها كما يطلق الكلي الطبيعي على جزئي من جزئياته، وذلك عند قيام قرينة دالة على أن ليس القصد إلى نفس الحقيقة من حيث هي هي، بل من حيث الوجود، لا من حيث وجودها في ضمن جميع الأفراد، بل بعضها [كقولك: ادخل السوق حيث لا عهد] في الخارج، فإن قولك: ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه.

وتحقيقه أنه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن، وإنما أطلق على الفرد الموجود منه باعتبار أن الحقيقة موجودة فيه؛ فجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع.

والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في فرد، وبين اسم الجنس. نحو: لقيت أسامة، ولقيت أسدًا.

---

(١) سورة آل عمران:٣٦.

(٢) سورة آل عمران:٣٥.

فأسد موضوع لواحد من آحاد جنسه، فإطلاقه على الواحد إطلاق على أصل وضعه، وأسامة موضوعة للحقيقة المتحدة في الذهن، فإذا أطلقتها على الواحد فإنما أردت الحقيقة؛ ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد ضمنًا، فكذا النكرة تفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة، نحو: ادخل سوقًا بخلاف المعرف، نحو: ادخل السوق، فإن المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة، كالدخول مثلاً فهو كعام مخصوص بالقرينة، فالمجرد وذو اللام إذا بالنظر إلى القرينة سواء، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، وإليه أشار بقوله: [وهذا في المعنى كالنكرة] يعني بعد اعتبار القرينة، وإن كان في اللفظ يجري عليه أحكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفًا للمعرفة وموصوفًا بها، ونحو ذلك كعلم الجنس، وهذه الأحكام اللفظية هي التي اضطرتهم إلى الحكم بكونه معرفة، وكون نحو أسامة علمًا حتى تكلفوا ما تكلفوا، ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه أن عود الضمير في قوله: وقد يأتي إلى المعرف بلام الحقيقة أولى من عوده إلى مطلق المعرف باللام، كما يشعر به ظاهر لفظ الإيضاح، ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كثيرًا فيوصف بالجمل كقوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي (١)

وفي التنزيل ﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾(٢) على أن يحمل صفة للحمار، وفيه ﴿**إِلا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لا يَسْتَطِيعُونَ**﴾(٣) على أن قوله: لا يستطيعون

---

(١) البيت لعميرة بن جابر الحنفى ٧٨/١، وشرح التصريح ١١/٢، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر فى حماسة البحترى ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص٢٢١، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثمم)، ٢٩٦/١٥ (عنى)، ودلائل الإعجاز ص٢٠٦، والإشارات والتنبيهات ص٤٠، والمفتاح ص٩٩، وشرح المرشدى ٦٢/١، والتبيان ١٦١/١، وثمت حرف عطف لحقته تاء التأنيث، وقوله (أَمُرُّ) مضارع بمعنى الماضى لاستحضار الصورة، ورواية الكامل "فأجوز ثم أقول لا يعنينى".

(٢) سورة الجمعة:٥.

(٣) سورة النساء:٩٨.

صفة للمستضعفين أو للرجال والنساء والولدان؛ لأن الموصوف وإن كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف، وهو صريح في أن اللام في المستضعفين حرف تعريف، كما سنذكره عن قريب، وإن كان اسمًا موصولاً يصح هذا أيضًا؛ لأن الموصول أيضًا يعامل معاملة هذا المعرف، كما ذكره صاحب الكشاف ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ (1) لا توقيت فيه، فهو كقوله:

ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني (2)

فيصح أن تقع النكرة، أعني قوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (1) وصفًا له.

فإن قلت: المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس إذا أطلقا على واحد، كما في نحو: ادخل السوق، ورأيت أسامة مقبلة أحقيقة هو أم مجاز؟

قلت: بل حقيقة، إذ لم يستعمل إلا فيما وضع له؛ لأن معنى استعمال الكلمة في المعنى أن يكون الغرض الأصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى، وقصد إرادته منها، وأنت إذا أطلقت المعرف والعلم المذكورين على الواحد، فإنما أردت به الحقيقة، ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود وانضمام القرينة، فهو لم يستعمل إلا فيما وضع له، وسيتضح هذا في بحث الاستعارة.

[وقد يفيد] المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة [الاستغراق نحو: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (3)] أشير باللام إلى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي، ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الأفراد، بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه، لو سكت عن ذكره.

وتحقيقه أن اللفظ إذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج، فإما أن يكون لجميع الأفراد أو لبعضها؛ إذا لا واسطة بينهما في الخارج، فإذا لم يكن للبعضية لعدم دليلها، وجب أن يكون للجميع، وإلى هذا ينظر صاحب الكشاف، حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ إنه للجنس، وقال في

---

(1) سورة الفاتحة:7.

(2) (سبق تخريجه) .

(3) سورة العصر:2.

قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]: إن اللام للجنس، فيتناول كل محسن، وكثيرًا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم والحقيقة، كما ذكر أن اللام في الحمد لله للجنس، دون الاستغراق.

والحاصل أن اسم الجنس المعرف باللام إما أن يطلق على نفس الحقيقة، من غير نظر إلى ما صدقت الحقيقة عليه من الأفراد، وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة.

وإما على حصة معينة منها واحدًا أو اثنين أو جماعة، وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد.

وإما على حصة غير معينة، وهو العهد الذهني، ومثله: النكرة كرجل.

وإما على كل الأفراد وهو الاستغراق، ومثله: كل مضافًا إلى النكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض، إلا في تعريف الحقيقة فإنه إن قصد به الإشارة إلى الماهية من حيث هي هي، لم يتميز من أسماء الأجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية، نحو: رجعي وذكري والرجعى والذكرى، وإن قصد به الإشارة إليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن تعريف العهد، وهذا حاصل الإشكال الذي أورده صاحب المفتاح على هذا المقام.

وجوابه أنا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير؛ لأن النظر في المعهود إلى فرد معين أو اثنين أو جماعة بخلاف الحقيقة؛ فإن النظر فيها إلى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن، وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة، وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه.

[وهو] أي الاستغراق [ضربان حقيقي] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة [نحو: ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾[2] أي كل غيب وشهادة وعرفي] وهو أن يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف [كقولنا: جمع الأمير الصاغة أي: صاغة بلده أو مملكته]؛ لأنه المفهوم عرفًا لا صاغة الدنيا.

---

(١) سورة البقرة:١٩٥.

(٢) سورة الحشر:٢٢.

فإن قلت: الصاغة جمع صائغ، واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول، لا حرف تعريف عند غير المازني، فكان التمثيل مبني على مذهبه.

قلت: الخلاف إنما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الحدوث؛ لأنهم يقولون: إنه فعل في صورة الاسم؛ ولهذا يعمل وإن كان بمعنى الماضي، وأما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو: المؤمن والكافر والصائغ والحائك، فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف التعريف اتفاقًا، وكلام صاحب الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع، ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق، سواء كان بحرف التعريف أو غيره والموصول أيضًا يأتي للاستغراق نحو: أكرم الذين يأتونك إلا زيدًا، واضرب القائمين إلا عمرًا، وهذا ظاهر.

[واستغراق المفرد] سواء كان بحرف التعريف أو غيره [أشمل] من استغراق المثنى والمجموع؛ لأنه يتناول كل واحد واحد من الأفراد، واستغرق المثنى إنما يتناول كل اثنين اثنين، ولا ينافي خروج الواحد، واستغراق الجمع إنما يتناول كل جماعة جماعة، ولا ينافي خروج الواحد والاثنين [بدليل صحة: لا رجال في الدار، إذا كان فيها رجل أو رجلان، دون لا رجل] فإنه لا يصح إذا كان فيها رجل أو رجلان، وإنما أورد البيان بلا التي لنفي الجنس؛ لأنها نص في الاستغراق.

بيان ذلك أن النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق وتحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحًا إلا عند قرينة نحو: ما جاءني رجل بل رجلان، فإنه حينئذ يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الإيجاب ظاهرة في عدم الاستغراق، وقد يستعمل فيه مجازًا كثيرًا في المبتدأ نحو: تمرة خير من جرادة، وقليلاً في غيره نحو: ﴿**علمت نفس ما قدمت**﴾، وفي المقامات:

يـا أهـلَ ذا المغْنـى وُقيتُـم شـرًّا

وأما إذا كانت النكرة مع من ظاهرة، نحو: ما جاءني من رجل، أو مقدرة، نحو: لا رجل في الدار، فهو نص في الاستغراق، حتى لا يجوز ما من رجل أو لا رجل في الدار، بل رجلان. وإلى هذا أشار صاحب الكشاف حيث قال: إن قراءة ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾[1] بالفتح توجب الاستغراق وبالرفع تجوزه.

---

(١) سورة البقرة:٢.

ولقائل أن يقول: لو سلم كون استغراق المفرد أشمل في النكرة المنفية فلا نسلم ذلك في المعرف باللام، بل الجمع المحلي بلام الاستغراق يشمل الأفراد كلها، مثل: المفرد كما ذكره أكثر أئمة الأصول والنحو، ودل عليه الاستقراء، وصرح به أئمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ﴾[1]، ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[2]، ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ﴾[3]، ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾[4]، ﴿وَمَا هِيَ مِنَ الظَّالِمِينَ بِبَعِيدٍ﴾[5]، ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾[6]، إلى غير ذلك؛ ولهذا صح بلا خلاف جاءني القوم أو العلماء إلا زيدًا، وإلا الزيدين مع امتناع قولك: جاءني في كل جماعة من العلماء إلا زيدًا على الاستثناء المتصل.

فإن قيل: المفرد يقتضي استيعاب الآحاد، والجمع لا يقتضي إلا استيعاب الجموع حتى إن معنى قولنا: جاءني الرجال، جاءني كل جمع من جموع الرجال، وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين من الحكم بخلاف المفرد.

قلنا: لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين أيضًا؛ لأن الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر جمع من الجموع، والتقدير أن كل جمع من الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم، فإن زعموا أن كل جمع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد، حتى يصح: جاءني جمع من الرجال، باعتبار مجيء فرد أو فردين منه، فهو ممنوع، بل هو أول المسألة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾[7] أنه ترك جمع العظم إلى الأفراد لطلب شمول الوهن للعظام فردًا فردًا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض، دون كل فرد يعني يصح إسناد الوهن إلى صيغة الجمع، نحو: وهنت العظام، عند حصول الوهن لبعض من العظام، دون كل فرد، ولا يصح ذلك في المفرد، وذلك لأنا لا نسلم صحة قولنا: وهنت العظام، باعتبار وهن البعض،

---

(١) سورة البقرة:٣٣.

(٢) سورة البقرة:٣١.

(٣) سورة البقرة:٣٤.

(٤) سورة آل عمران:١٣٤.

(٥) سورة هود:٨٣.

(٦) سورة آل عمران:١٠٨.

(٧) سورة مريم:٤.

بل الوجه في إفراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو أن الواحد هو الدال على معنى الجنسية وقصده إلى أن هذا الجنس الذي هو العمود والقوام، وأشد ما تركب منه الجسد قد أصابه الوهن، ولو جمع لكان القصد إلى معنى آخر، وهو أنه لم يهن منه بعض عظامه، ولكن كلها يعني: لو قيل: وهنت العظام، كان المعنى أن الذي أصابه الوهن ليس هو بعض العظام، بل كلها، كأنه وقع من سامع شك في الشمول والإحاطة؛ لأن القيد في الكلام ناظر إلى نفي ما يقابله، وهذا المعنى غير مناسب للمقام، فهذا الكلام صريح في أن: وهنت العظام، يفيد شمول الوهن لكل من العظام؛ بحيث لا يخرج منه البعض، وكلام صاحب المفتاح صريح في أنه يصح: وهنت العظام، باعتبار وهن بعض العظام دون كل فرد، فالتنافي بين الكلامين واضح، وتوهم بعضهم أنه لا منافاة بينهما بناء على أن مراد صاحب الكشاف أنه لو جمع لكان قصدًا إلى أن بعض عظامه مما لم يصبه الوهن، ولكن الوهن إنما أصاب الكل، من حيث هو كل، والبعض بقي خارجًا كالواحد والاثنين، ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر، وذلك لأن إفادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الأصول والنحو، وكلامه في الكشاف أيضًا مشحون به، حيث قال في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ**﴾[1] إنه جمع ليتناول كل محسن، وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ**﴾[2] إنه نكر ظلمًا وجمع العالمين على معنى ما يريد به شيئًا من الظلم لأحد من خلقه، وفي قوله تعالى ﴿**وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا**﴾[3] أي: ولا تخاصم عن خائن قط، وفي قوله تعالى: ﴿**رَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾[4] إنه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم، يعني لو أفرد لتوهم أنه إشارة إلى هذا العالم المحسوس المشاهد، فجمع ليفيد الشمول والإحاطة.

ولا يخفىٰ عليك فساد ما قيل: إن مراده أن المفرد وإن كان أشمل لكنه قصد هنا إلى معنى آخر، وهو التنبيه على كون العالم أجناسًا مختلفة؛ لأن المفرد يفيد شمول الآحاد، والجمع يفيد شمول الأجناس، وذلك لأنه إذا لم يكن الجمع مفيدًا تعلق الحكم بكل ما سمي بمفرده، كيف يكون [العالمين] متناولاً لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا إلا تهافت؟!

---

(١) سورة آل عمران:١٣٤.

(٢) سورة آل عمران:١٠٨.

(٣) سورة النساء:١٠٥.

(٤) سورة الفاتحة:٢.

وأيضًا لا دلالة لقوله: ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا المعنى، وكذا ما قيل: إن العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف العظام، وذلك لأن هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل.

وبالجملة فالقول بأن الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الأفراد مثبتًا كان أو منفيًا مما قرره الأئمة، وشهد به الاستعمال، وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع، فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح.

نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر، وهو أن المفرد صالح لأن يراد به جميع الجنس وأن يراد به بعضه إلى الواحد منه، كما في قوله تعالى ﴿أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾[1] والجمع صالح لأن يراد به جميع الجنس، وأن يراد به بعضه لا إلى الواحد لأن وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس، لا في وحدانه كذا في الكشاف، فنحو قولهم: فلان يركب الخيل، وإنما يركب واحدًا منها مجاز، مثل قولهم: بنو فلان قتلوا زيدًا، وإنما قتله واحد منهم.

فإن قلت: قد روي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أن الكتاب أكثر من الكتب، وبينه صاحب الكشاف بأنه إذا أريد بالواحد الجنس، والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها، لم يخرج منه شيء، وأما الجمع فلا يدخل تحته إلا ما فيه معنى الجنسية من الجموع.

قلت: هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر عند البعض من أن الجمع المعرف باللام، بمعنى كل جماعة جماعة أورده توجيهًا لكلام ابن عباس، ولم يقصد أنه مذهبه بدليل أنه صرح بخلافه غير مرة، والاستعمال أيضًا يشهد بذلك، وإنما أطنبت الكلام في هذا المقام؛ لأنه من مسارح الأنظار، ومطارح الأفكار، كم زلت فيه للأفاضل أقدامهم، وكلت دون الوصول إلى الحق أفهامهم.

ولما كان هنا مظنة اعتراض، وهو أن إفراد الاسم يدل على وحدة معناه، واستغراقه يدل على تعدده، والوحدة والتعدد مما يتنافيان، فكيف يجتمعان؟

---

(١) سورة يوسف:١٣.

أشار إلى جوابه بقوله: [ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم؛ لأن الحرف] الدال على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف [إنما يدخل عليه] أي: على الاسم المفرد حال كونه [مجردًا عن] الدلالة على [معنى الوحدة]، كما أنه مجرد عن الدلالة على التعدد، وإنما امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو: الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي [ولأنه] أي: المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق [بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع] عند الجمهور، وإن حكاه الأخفش في نحو: الدينار الصفر والدرهم البيض.

وأما قولهم: ثوب أسمال ونطفة أمشاج، فلأن الثوب مؤلف من قطع كلها سمل، أي: خلق، والنطفة مركبة من أشياء كل منها مشيج، أي: مختلط، فوصف المؤلف بوصف مجموع الأجزاء؛ لأنه هو بعينه [وبالإضافة] أي: تعريف المسند إليه بإضافته إلى شيء من المعارف [لأنها أخصر طريق] إلى إحضار المسند إليه في ذهن السامع [نحو] قول جعفر بن علبة الحارثي: [**هواي**] أي: مهويي وهذا أخصر من الذي أهواه، ونحو ذلك، والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن، وحبيبه على الرحيل.

[مع الرَّكْبِ اليمانينَ مُصْعِدٌ]

أي: مبعد ذاهب في الأرض، وتمامه:

جَنيبٌ وجُثْماني بمكةَ موثَقُ[1]

والجنيب: المجنوب المستتبع، والجثمان: الشخص، والموثق: المقيد.

ولفظ البيت خبر ومعناه تأسف وتحسر على بعد الحبيب.

[أو تضمنها تعظيمًا لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك] في الأول: [عبدي حضر و] في الثاني: [عبد الخليفة ركب، و] في الثالث: [عبدالسلطان عندي] تعظيمًا لشأن المتكلم بأن عبد السلطان عنده، وهو وإن كان مضافًا إليه، لكنه غير المسند إليه المضاف وغير ما أضيف إليه المسند إليه، وهو المراد بقوله: أو غيرهما [أو] لتضمنها [تحقيرًا] للمضاف [نحو: ولد الحجام حاضر] أو للمضاف إليه، نحو: ضارب زيد حاضر، أو غيرهما، نحو: ولد الحجام يجالس زيدًا وينادمه، وقد تكون الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذر، نحو: اتفق أهل

(١) البيت لجعفر بن علبة الحارثي. انظر المصباح ص ٢٠، الإيضاح ص ٥١ بتحقيقنا، التبيان للطيبي ١/١٦٣ بتحقيقنا أيضا.

الحق على كذا، أو متعسر، نحو: أهل البلد فعلوا كذا، أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح، نحو: حضر اليوم علماء البلد، وكالتصريح بذمهم وإهانتهم، نحو: علماء البلد فعلوا كذا، أو كسآمة السامع أو المخاطب، نحو: حضر أهل السوق، أو لتضمن الإضافة تحريضًا على إكرام أو إذلال أو نحوهما، نحو: صديقك أو عدوك بالباب، ومنه قوله تعالى ﴿**لا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ**﴾(١) فإنه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف الولد إليها استعطافا لها عليه، وكذا الوالد، أو لتضمنها استهزاءً أو تهكمًا نحو: ﴿**إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ**﴾(٢) أو اعتبارًا لطيفًا مجازيًا، وهو الإضافة بأدنى ملابسة من غير تملك واختصاص، نحو: كوكب الخرقاء أو لأنه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة، نحو: غلام زيد بالباب أو لإفادة الإضافة جنسية وتعميمًا، كقولهم: تدلك على خزامي الأرض النفخة من رائحتها، يعني على جنس الخزامي، وذلك لأن الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية، فإذا أضيف إضافة هي من خواص الجنس، دون الفرد علم أن القصد به إلى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى: ﴿**وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ**﴾(٣) على ما سيجيء إن شاء الله تعالى.

[وأما تنكيره فللإفراد] أي: تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد غير معين، مما يصدق عليه اسم الجنس [نحو] قوله تعالى: [﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى**﴾(٤) أو النوعية] أي: القصد إلى نوع منه [نحو ﴿**وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ**﴾(٥)] أي: نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس، وهو غطاء التعامي عن آيات الله.

وفي المفتاح: إنه للتعظيم، أي: غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية، وتحول بينها وبين الإدراك؛ لأن المقصود بيان بعد حالهم عن الإدراك، والتعظيم أدل عليه وأوفى بتأديه.

[أو التعظيم أو التحقير] يعني أنه بلغ في ارتفاع شأنه أو انحطاطه مبلغًا لا يمكن أن يعرف [كقوله] أي قول ابن أبي السمط: [**له حاجبٌ**] أي: مانع عظيم [**في كلِّ أمرٍ يَشِينُه**] أي: يعيبه [**وليسَ له عن طالِبِ العُرفِ**] أي: الإحسان [**حاجبُ**](٦) حقير، فكيف بالعظيم؟!

---

(١) سورة البقرة:٢٣٣.
(٢) سورة الشعراء:٢٧.
(٣) سورة الأنعام:٣٨.
(٤) سورة القصص:٢٠.
(٥) سورة البقرة:٧.
(٦) ٥٠٩.

[أو التكثير، كقولهم: إن له لإبلا، وإن له لغنمًا. أو **التقليل** نحو: قوله تعالى ﴿**وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ**﴾[1]] والفرق بين التعظيم والتكثير أن التعظيم بحسب ارتفاع الشأن، وعلو الطبقة، والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقًا أو تقديرًا، كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بهما، وكذا التحقير والتقليل، وإلى الفرق أشار بقوله: [وقد جاء للتعظيم والتكثير، نحو ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**﴾[2] أي ذوو عدد كثير] هذا ناظر إلى التكثير [وآيات عظام] هذا ناظر إلى التعظيم، ويجيء للتحقير والتقليل أيضًا نحو: أعطاني شيئًا أي: حقيرًا قليلاً، فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان، وقد يفترقان، وكذا التحقير والتقليل.

وقد ينكر المسند إليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات التعريف حقيقة، أو تجاهلاً، أو لأنه يمنع عن التعريف مانع، كقوله:

إذا سَئِمتْ مُهَنَّدَه يمينٌ … لطول الحَمْل بدَّله شمالاً

لم يقل يمينه احترازًا عن التصريح بنسبة السآمة إلى يمين الممدوح، وجعل صاحب المفتاح التنكير في قوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ مَسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِنْ عَذَابِ رَبِّكَ**﴾[3] للتحقير.

واعترض المصنف بأن التحقير مستفاد من بناء المرة، ونفس الكلمة لأنها إما من قولهم: نفحت الريح إذا هبت أي: هبة أو من نفح الطيب إذا فاح، أي: فوحة.

وجوابه: أنه إن أراد أن لبناء المرة، ونفس الكلمة مدخلاً في إفادة التحقير، فهذا لا ينافي كون التنكير للتحقير؛ لأنه مما يقبل الشدة والضعف، وإن أراد أن التحقير المستفاد من الآية مفهوم منهما بحيث لا مدخل للتنكير أصلاً، فممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من عذاب، وبينه في نفحة العذاب، بالإضافة.

ومما يحتمل التعظيم والتقليل في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ**﴾[4] أي: عذاب هائل أو شيء من العذاب، ولا دلالة للفظ المس وإضافة العذاب إلى

---

(١) سورة التوبة :٧٢.
(٢) سورة فاطر:٤.
(٣) سورة الأنبياء:٤٦.
(٤) سورة مريم:٤٥.

الرحمن على ترجيح الثاني، كما ذكره بعضهم لقوله تعالى: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[1] ولأن العقوبة من الكريم الحليم أشد لقوله -عليه الصلاة والسلام- "أعوذ بالله من غضب الحليم". [ومن تنكير غيره] أي غير المسند إليه [للإفراد أو النوعية نحو: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾[2] أي: كل فرد من أفراد الدواب، من نطفة معينة، وهي نطفة أبيه المختصة به، أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه، وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع من الدواب، وصرح بأنه من غير المسند إليه؛ لأنه ذكر في المفتاح أن الحالة المقضية لتنكير المسند إليه هي إذا كان المقام للإفراد شخصًا أو نوعًا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ فتوهم بعضهم أنه أراد بالإسناد مطلق التعلق، ليصح التمثيل بالآية، وبعضهم أنه مسند إليه تقدير إذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء، أو ماء مخصوص، خلق الله كل دابة منه، وتعسفه ظاهر، بل قصد صاحب المفتاح إلى أنه مثال لكون المقام للإفراد شخصًا أو نوعًا، لا لتنكير المسند إليه، وهذا في كتابه كثير فليتنبه له [وللتعظيم نحو ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[3]، وللتحقير نحو ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾[4]] أي: ظنًا حقيرًا ضعيفًا إذ الظن مما يقبل الشدة والضعف، فالمفعول المطلق هاهنا للنوعية لا للتأكيد، وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد التنوع كالتعظيم والتحقير والتكثير، ونحو ذلك في كل ما وقع بعد إلا من المفعول المطلق، وبهذا ينحل الإشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب، وهو أن المستثنى المفرغ يجب أن يستثنى من متعدد مستغرق، حتى يدخل فيه المستثنى بيقين، فيخرج بالاستثناء، وليس مصدر نظن محتملاً غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه، وحينئذ لا حاجة إلى ما ذكره بعض النحاة من أنه محمول على التقديم والتأخير، أي: إن نحن إلا نظن ظنًا، ومثله قوله:

وما اغْتَرَّهُ الشَّيبُ إلا اغْترارًا[5]

---

(١) سورة الأنفال:٦٨.

(٢) سورة النور:٤٥.

(٣) سورة البقرة:٢٧٩.

(٤) سورة الجاثية:٣٢.

(٥) هذا عجز بيت صدره:

أحل له الشيب أثقاله * ....

وهو للأعشى في ديوانه ص ٩٥، وخزانة الأدب٣/٣٧٤، ومغني اللبيب ص ٢٩٥.

أي: ما اغتره إلا الشيب اغترارًا، ولا إلى ما ذكره بعضهم من أن قولك: ما ضربت زيدًا، مثلاً يحتمل من حيث توهم المخاطب أن يكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه، كالتهديد والشروع في مقدماته، فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه في قولك: ما ضربت زيدًا إلا ضربًا، كالمتعدد الشامل للضرب وغيره، من حيث الوهم فكأنك قلت: ما فعلت شيئًا غير الضرب.

ومن تنكير غير المسند إليه للنكارة وعدم التعيين قوله تعالى: ﴿أَوِ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾[1] أي: أرضًا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران. وللتقليل قوله:

فيومًا بخيل تطردُ الرومَ عنهمُ ... ويومًا بجودٍ تَطْردُ الفقْرَ والجدْبا

أي: بعدد نزر من خيولك وفرسانك وشيء يسير من فيضان جودك وعطائك.

واعلم أنه كما أن التنكير، وهو في معنى البعضية يفيد التعظيم، فكذلك إذا صرح بالبعض كقوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ﴾[2] أراد به محمدًا ﷺ ففي هذا الإبهام من تفخيم فضله وإعلاء قدره ما لا يخفى، ومثله قوله:

أو يرتَبط بعضَ النفوس حِمامُها[3]

أراد نفسه.

وقد يقصد به التحقير أيضًا نحو: هذا كلام ذكره بعض الناس.

والتقليل نحو: كفى هذا الأمر بعض اهتمامه.

[وأما وصفه] أي: وصف المسند إليه أخر المصنف ذكر التوابع، وضمير الفصل عن التنكير جريًا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب التعريف، وقدمها السكاكي على

---

(١) سورة يوسف:٩.

(٢) سورة البقرة:٢٥٣، وصحفت في الأصل إلى: "ورفع بعضهم فوق بعض درجات".

(٣) هذا عجز بيت صدره:

ترَّاك أمكنةٍ إذا لم أرضها* ....

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣١٣، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٧٢، والخصائص:٢/٣١٧،٣٤١.

التنكير نظرًا إلى أن ضمير الفصل، وكثيرًا من اعتبارات التوابع إنما يكون مع تعريف المسند إليه، دون تنكيره، و قدم من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته.

والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص، وقد يقصد به معنى المصدر، وهو الأنسب هاهنا ليوافق قوله: وأما بيانه وأما الإبدال منه، يعني: أما الوصف، أي ذكر النعت للمسند إليه [فلكونه] أي: الوصف [مبينًا له] أي: للمسند إليه [كاشفًا عن معناه، كقولك: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ونحوه في الكشف قوله:] أي: نحو هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف، لا في كونه وصفًا للمسند إليه قول أوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة أولها:

أيتها النفسُ أجملِي جَزَعًا ... إن الذي تحذَرينَ قد وقَعا[1]

إلى قوله:

إن الذي جمعَ السماحَةَ والنَّجْـ ... ـدَةَ والبرَّ والتُّقَى جمعا

[الألْمِعَيُّ الذي يظنُّ بكَ الظَّـ ... ـنَّ كأَنْ قد رأى وقد سَمِعا][2]

الألمعي واليلمعي: الذكي المتوقد، وهو إما مرفوع خبر إن، أو منصوب صفة لاسم إن، أو بتقدير أعني: وخبر إن في قوله بعد عدة أبيات:

أودى فلا تنفعُ الإشاحةُ من ... أمرَ لمن قد يحاولُ البدعا[3]

فالألمعي ليس بمسند إليه، وقوله: الذي يظن بك الظن: إلخ وصف له كاشف عن معناه، كما حكى عن الأصمعي أنه سئل عن الألمعي فأنشد البيت ولم يزد عليه.

ومثله في النكرة قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا (١٩) إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا (٢٠) وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (٢١)**﴾[4] فإن الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه، وسرعة

(١) ١١٠.

(٢) ١٤٠،١٦٣.

(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ٥٥، ولسان العرب (شيح)، وتاج العروس (شيح)، ولبشر بن أبي حازم في ديوانه ص ١٢٦، وتهذيب اللغة٥/١٤٧.

(٤) سورة المعارج:١٩.

المنع عند مس الخير [أو مخصصا][1] أراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك، ورفع الاحتمال، وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو: رجل عالم فإن كان بحسب الوضع محتملاً لكل فرد من أفراد الرجال، فلما قلت: عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بالعلم، والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف [نحو: زيد التاجر] أو الرجل التاجر [عندنا] فإنه كان يحتمل التاجر وغيره، فلما وصفته به رفعت الاحتمال [أو] لكون الوصف [مدحًا أو ذمًا] أو ترحمًا [نحو: جاءني زيد العالم أو الجاهل] أو الفقير [حيث يتعين] الموصوف أعني: زيدًا [قبل ذكره] أي ذكر الوصف والتعين، إما بأن لا يكون له شريك في ذلك الاسم أو بأن يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف، واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصًا [أو توكيدًا] إذا كان الموصوف متضمنًا لمعنى ذلك الوصف [نحو: أمس الدابر كان يومًا عظيمًا] فإن لفظ أمس مما يدل على الدبور، وقد يكون الوصف لبيان المقصود، وتفسيره كما سيأتي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾[2] حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس؛ لبيان أن القصد فيهما إلى الجنس دون الفرد، وبهذا الاعتبار أفاد هذا الوصف زيادة التعميم والإحاطة.

واعلم أن الوصف قد يكون جملة، ويشترط فيه تنكير الموصوف؛ لأن الجمل التي لها محل من الإعراب تجب صحة وقوع المفرد موقعها، والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة؛ لأنه إنما يكون باعتبار الحكم الذي يناسبه التنكير، وينبغي أن يكون هذا مراد من قال إن الجملة نكرة وإلا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم، ويجب في تلك الجملة أن تكون خبرية كالصلة؛ لأن الصفة تجب أن يعتقد المتكلم أن المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها، وإنما يجيء بها ليعرف المخاطب الموصوف، ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة، فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها، والإنشائية ليست كذلك، فوقوعها صفة أو صلة إنما يكون بتقدير القول.

---

(١) التخصيص: رفع الاحتمال في المعارف وتقليل الاشتراك في النكرات.

(٢) سورة الأنعام:٣٨.

فإن قيل: قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾[1] بأن التقدير لمن أقسم بالله ليبطئن، والقسم وجوابه صلة من.

قلنا: مراده أن الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم، وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب، ولذا يقال في تأكيد الإخبار والله لزيد قائم، والإنشاء إنما هو نفس الجملة القسمية، مثل قولنا: والله وأقسم بالله ونحو ذلك، وهذا كما أن الشرطية خبرية بخلاف الشرط.

فإن قيل: في كلامه أيضًا ما يشعر بأن وجوب العلم إنما هو في الصلة دون الصفة؛ حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[2] أن الصلة تجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قوله تعالى في سورة التحريم ﴿قُوا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾[3] ثم قال: وإنما جاءت النار هنا معرفة، وفي سورة التحريم نكرة؛ لأن الآية في سورة التحريم نزلت أولاً بمكة فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة، ثم جاءت في سورة البقرة مشارًا بها إلى ما عرفوه بها أولاً.

قلنا: يمكن أن يقال الوصف يجب أن يكون معلوم التحقق عند المخاطب، والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين، وهم قد علموا ذلك بسماع من النبي ﷺ والمشركون لما سمعوا الآية علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة [وأما توكيده فللتقرير][4] أي تقرير المسند إليه أي: تحقيق مفهومه ومدلوله أعني: جعله مستقرًا محققًا ثابتًا؛ بحيث لا يظن به غيره، نحو: جاءني زيد زيد، إذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند إليه، أو حمله على معناه، ومثل هذا وإن أمكن حمله على دفع توهم التجوز أو السهو، لكن فرق بين القصد إلى مجرد التقرير، والقصد إلى دفع التوهم على ما أشار إليه صاحب المفتاح، حيث قال بعد ذكر دفع التوهم: وربما كان القصد إلى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفعل.

---

(١) سورة النساء: ٧٢.

(٢) سورة البقرة: ٢٤.

(٣) سورة التحريم: ٦.

(٤) كقولك "هو يعطي الجزيل" فهو يفيد من تقوية الحكم ما لا يفيده قولك "يعطي زيد الجزيل" لتكرار الإسناد في الأول، ولا يخفى أن هذا ليس من توكيد المسند إليه؛ فلا معنى لذكره هنا.

وذكر العلامة في شرح المفتاح أن المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين أن أي موضع من بحث التقديم والتأخير يطلعنا عليه، وهو خلاف ما صرحوا به، في نحو: لا تكذب أنت من أن تأكيد المسند إليه إنما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم.

فإن قيل: إنه لم يرد التأكيد الصناعي، بل مجرد التكرير، نحو: أنا عرفت وأنت عرفت فإنه يفيد تقرير الحكم وتقويته.

قلنا: لا نسلم أن المفيد لتقرير الحكم هو التكرير، بل التقديم ألا يرى إلى تصريحهم بأنه ليس في نحو: عرفت أنا وعرفت أنت تقرير الحكم، وهو إنما هو لمجرد تقرير المحكوم عليه على أن السكاكي لم يورد تحقيق تقوى الحكم في فصل التقديم والتأخير مع الفعل، بل في آخر بحث تأخير المسند إليه، ولو سلم أنه أراد ذلك فليكن قوله: كما يطلعك إشارة إلى ما ذكره في نحو: لا تكذب أنت من أنه لمجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم، كما يجعل قوله في الإيضاح - كما سيأتي - إشارة إلى هذا، ولو سلم فكان ينبغي أن يتعرض للتخصيص، بل هو أولى بالتعرض؛ لأنه الذي يعتبر فيه المسند إليه مؤخرًا على أنه تأكيد، ثم قدم للتخصيص.

والأظهر أن قول السكاكي كما يطلعك إشارة إلى ما أورده في فصل اعتبار التقديم والتأخير، مع الفعل من أن نحو: أنا سعيت في حاجتك وحدي أو لا غيري تأكيد وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم، وإيراده في هذا المقام مثل إيراد كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول، مع أنه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي؛ ولهذا غير أسلوب الكلام، ومثل هذا كثير في كتابه، ولا حاجة إلى حمل كلام المصنف على ذلك، كيف وهو يعترض على السكاكي في أمثال هذه المقامات؟!

وبهذا يظهر أن ما يقال - من أن معنى كلامه أن توكيد المسند إليه يكون لتقرير الحكم. نحو: أنا عرفت، أو تقرير المحكوم عليه نحو: أنا سعيت في حاجتك وحدي، أو: لا غيري - غلط؛ فاحش عن ارتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح [أو دفع توهم التجوز] أي: التكلم بالمجاز نحو: قطع اللص الأمير الأمير أو نفسه أو عينه لئلا يتوهم أن إسناد القطع إلى الأمير

مجاز، وإنما القاطع بعض غلمانه مثلا [أو] لدفع توهم [السهو] نحو: جاءني زيد زيد، لئلا يتوهم أن الجائي عمرو، وإنما ذكر زيدًا على سبيل السهو، ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي، وهو ظاهر [أو] لدفع [عدم الشمول] نحو: جاءني القوم كلهم أو أجمعون؛ لئلا يتوهم أن بعضهم لم يجئ إلا أنك لم تعتد بهم، أو أنك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل؛ بناء على أنهم في حكم شخص واحد، كما يقال: بنو فلان قتلوا زيدا، وإنما قتله واحد منهم، وربما يجمع بين كل وأجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[1] بناء على كثرة الملائكة، واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن؛ وبهذا يزداد التعبير والتقريع على إبليس.

ولا دلالة لأجمعون على كون سجودهم في زمان واحد، على ما توهم وهاهنا بحث، وهو أن ذكر عدم الشمول إنما هو زيادة توضيح، وإلا فهو من قبيل دفع توهم التجوز؛ لأن كلهم مثلاً إنما يكون تأكيدًا إذا كان المتبوع دالاً على الشمول، ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز، وإلا لكان تأسيسًا، ولذا قال الشيخ عبدالقاهر -رحمة الله عليه-: ولا نعني بقولنا: يفيد الشمول أنه يوجبه من أصله، وأنه لولاه لما فهم الشمول اللفظ، وإلا لم يسم تأكيدًا، بل المراد أنه يمتنع أن يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملاً على خلاف ظاهره، ومتجوزًا فيه. انتهى كلامه.

وأما نحو: جاءني الرجلان كلاهما، ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر؛ لأن المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد أصلاً، فلا يتوهم فيه عدم الشمول، بل الأولى أنه لدفع توهم أن يكون الجائي واحدًا منهما والإسناد إليهما إنما وقع سهوًا.

وأما إذا توهم السامع أن الجائي رسولان لهما أو نفس أحدهما ورسول الآخر، فلا يقال لدفعه: جاءني الرجلان كلاهما، بل أنفسهما أو عينهما، وكذا إذا توهم أن الجائي أحدهما والآخر محرض وباعث، ونحو ذلك فإنما يدفع ذلك بتأكيد المسند؛ لأن توهم التجوز إنما وقع فيه.

---

(١) سورة الحجر: ٣٠.

[وأما بيانه] أي تعقب المسند إليه بعطف البيان [فلإيضاحه باسم مختص به نحو: قدم صديقك خالد] فلا يلزم كون الثاني أوضح لجواز أن يحصل الإيضاح من اجتماعهما.

وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الإيضاح كما ذكر صاحب الكشاف أن البيت الحرام في قوله تعالى ﴿**جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ**﴾[1] عطف بيان جيء به للمدح، لا للإيضاح كما تجيء الصفة لذلك، وذكر في قوله تعالى: ﴿**أَلَا بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ**﴾[2] أنه عطف بيان لعاد.

وفائدته -وإن كان البيان حاصلاً بدونه- أن يوسموا بهذه الدعوة وسمًا، وتجعل فيهم أمرًا محققًا، لا شبهة فيه بوجه من الوجوه، ومما يدل على أن عطف البيان لا يلزم البتة أن يكون اسمًا مختصًا بمتبوعه ما ذكروه في قوله:

والمؤمن العائذاتِ الطيرَ يمسحُها ... ركبانُ مكةَ بين الغِيْلِ والسَّنَدِ[3]

أن الطير عطف بيان، وكذا كل صفة أجرى عليها الموصوف، نحو: جاءني الفاضل الكامل زيد، فالأحسن أن الموصوف فيه عطف بيان، لما فيه من إيضاح الصفة المبهمة، وفيه إشعار بكونه علمًا في هذه الصفة.

فإن قلت: قد أورد المصنف قوله تعالى: ﴿**لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾[4] في باب الوصف وذكر أنه للبيان والتفسير، وأورده السكاكي في باب عطف البيان مصرحًا بأنه من هذا القبيل، فما الحق في ذلك؟

قلت: ليس في كلام السكاكي ما يدل على أنه عطف بيان صناعي، لجواز أن يريد أنه من قبيل الإيضاح والتفسير، وإن كان وصفًا صناعيًا، ويكون إيراده في هذا البحث مثل إيراد كل رجل عارف، وكل إنسان حيوان، في بحث التأكيد على ما هو دأب السكاكي، ويكون

---

(١) سورة المائدة:٩٧.

(٢) سورة هود:٦٠.

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٥، وفيه (والسعد) مكان (والسند)، وخزانة الأدب٥/٧١،٧٣،١٨٣، ٨/٤٥٠،٤٥١. وبلا نسبة في خزانة الأدب٩/٣٨٦، وشرح المفصل٣/١١.

(٤) سورة النحل:٥١.

مقصوده أنه وصف صناعي جيء به للإيضاح والتفسير لا للتأكيد، مثل: أمس الدابر، على ما وقع في كلام النحاة، وتقرير ذلك أن لفظ إلهين حامل لمعنى الجنسية، أعني الإلهية، ومعنى العدد أعني الاثنينية، وكذا لفظ إله حامل لمعنى الجنسية والوحدة، والغرض المسوق له الكلام في الأول النهي عن اتخاذ الاثنين من الإله، عن اتخاذ جنس الإله، وفي الثاني إثبات الواحد من الإله لا إثبات جنسه، فوصف إلهين باثنين، وإله بواحد إيضاحًا لهذا الغرض، وتفسيرًا، وهذا الذي قصده صاحب الكشاف، حيث قال: الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين: على الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما، والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه.

وقوله: يؤكده أي: يقرره ويحققه، ولم يقصد أنه تأكيد صناعي؛ لأنه إنما يكون بتكرير لفظ المتبوع أو بألفاظ محفوظة، فما وقع في شرح المفتاح من أن مذهب صاحب الكشاف أن إلهين اثنين، ونفخة واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء إذ لا دلالة لكلامه عليه، بل أورد في المفصل قوله: نفخة واحدة مثالاً للوصف المؤكد، نحو: أمس الدابر، فالحق أن كلاً من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان والتفسير كما في قوله تعالى: ﴿**وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ**﴾[1] حيث جعل في الأرض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر، ليدل على أن القصد إلى الجنس دون العدد، كما سبق في باب الوصف، فالآيتان تشتركان في أن الوصف فيهما للبيان، وتفترقان من حيث إنه في إلهين اثنين، وإله واحد لبيان أن القصد إلى العدد دون الجنس، وفي دابة في الأرض، وطائر يطير بجناحيه لبيان أن القصد إلى الجنس دون العدد.

وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه للمصنف، وبه يتبين أنه لا خلاف هاهنا بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمصنف على ما توهمه البعض.

واستدل العلامة في شرح المفتاح على أنه عطف بيان، لا وصف بأن معنى قولهم: الصفة تابع يدل على معنى في متبوعه، أنه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه، على ما نقل عن ابن الحاجب، ولم يذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما، ليكونا

(١) سورة الأنعام:٣٨.

وصفين، بل ذكرا للدلالة على أن القصد في متبوعهما إلى أحد جزئيه، أعني: التثنية والوحدة، دون الجزء الآخر، أعني: الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة.

وأقول: إن أريد أنه لم يذكر إلا ليدل على معنى في متبوعه، فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة؛ لأنها البتة تكون لتخصيص أو تأكيد أو مدح أو نحو ذلك، وإن أريد أنه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض من دلالته عليه شيئًا آخر كالتخصيص والتأكيد، وغيرهما فيجوز أن يكون ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة، ويكون الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره، كما أن الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور، والغرض منه التأكيد، بل الأمر كذلك عند التحقيق.

ألا يرى أن السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح، ولم يخرج بهذا عن الوصفية؟!

ثم قال: وأما إنه ليس ببدل فظاهر؛ لأنه لا يقوم مقام المبدل منه، وفيه أيضًا نظر؛ لأنا لا نسلم أن البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه، ألا يرى إلى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ**﴾[1] أن لله وشركاء مفعولا جعلوا، والجن بدل من شركاء، ومعلوم أنه لا معنى لقولنا: وجعلوا لله الجن، بل لا يبعد أن يقال: الأولى أنه بدل؛ لأنه المقصود بالنسبة إذ النهي إنما هو عن اتخاذ الاثنين من الإله على ما مر تقريره [وأما الإبدال منه] أي: منْ المسند إليه، وفي هذا إشعار بأن المسند إليه إنما هو المبدل منه، وهذا بالنظر إلى الظاهر، حيث يجعلون الفاعل في: جاءني أخوك زيد، هو أخوك، وإلا فالمسند إليه في التحقيق هو البدل، وفي لفظ المفتاح إيماء إلى ذلك [فلزيادة التقرير[2] نحو: جاءني أخوك زيد] في بدل الكل، وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه، وإن كان مفهوماهما متغايرين.

---

(١) سورة الأنعام: ١٠٠.

(٢) يعني أنه يؤتى به لهذين الأمرين زيادة على قصده بالحكم وهو المعنى النحوي ببدل. أو أن فيه زيادة تقرير على التوابع السابقة: لأنه على نية تكرار العامل؛ فيكون إسناده أقوى من غيره.

[وجاء القوم أكثرهم] في بدل البعض، وهو الذي يكون ذاته بعضًا من ذوات المبدل منه، وإن لم يكن مفهومه بعضًا من مفهومه، فنحو إلهين اثنين إذا جعلناه بدلاً يكون بدل الكل دون البعض؛ لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه إلهين.

[وسلب عمرو ثوبه] في بدل الاشتمال، وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه، ويكون المبدل منه مشتملاً عليه، لا كاشتمال الظرف على المظروف، بل من حيث كونه دالاً عليه إجمالاً ومتقاضيًا له بوجه ما، بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له، فيجيء هو مبينًا وملخصًا لما أجمل أولاً، وسكت عن بدل الغلط؛ لأنه لا يقع في فصيح الكلام.

فإن قلت: لم قال هنا: لزيادة التقرير وفي التأكيد للتقرير؟

قلت: قد أخذ هذا من لفظ المفتاح بناء على عادة افتنانه في الكلام، وهو من إضافة المصدر إلى المعمول، أو إضافة البيان أي: الزيادة التي هي التقرير والنكتة فيه الإيماء إلى أن البدل هو المقصود بالنسبة، والتقرير زيادة يقصد بالتبعية بخلاف التأكيد، فإن المقصود منه نفس التقرير، وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر، لما فيه من التكرير.

قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾[1] وفائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين، وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أن المتبوع مشتمل على التابع إجمالاً فكأنه مذكور أولاً..

أما في البعض فظاهر، وأما في الاشتمال فلأن المتبوع فيه يجب أن يكون بحيث يطلق، ويراد به التابع، نحو: أعجبني زيد إذا أعجبك علمه، بخلاف ضربت زيدًا، إذا ضربت غلامه، فنحو: جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حماره بدل غلط، لا بدل اشتمال، على ما يشعر به كلام بعض النحاة، ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح البتة؛ لما فيه من التفصيل بعد الإجمال، والتفسير بعد الإبهام.

---

(١) سورة الفاتحة:٧.

وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير كما مر، فكان الأحسن أن يقال: لزيادة التقرير والإيضاح كما وقع في المفتاح.

[وأما العطف] أي: جعل الشيء معطوفًا على المسند إليه [فلتفصيل المسند إليه مع اختصار[1]، نحو: جاءني زيد وعمرو] فإن فيه تفصيلاً للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل؛ إذ الواو إنما هو للجمع المطلق، أي: لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر، أو معية، واحترز بقوله: مع اختصار، عن نحو: جاءني زيد، وجاءني عمرو؛ فإن فيه تفصيلاً للفاعل مع أنه ليس من عطف المسند إليه، بل من عطف الجملة [أو] لتفصيل [المسند] بأنه قد حصل من أحد المذكورين أولاً، وعن الآخر بعده متراخيًا، أو غير متراخ [كذلك] أي: مع اختصار، واحترز به عن نحو: جاءني زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة، وما أشبه ذلك [نحو: جاءني زيد فعمرو، أو ثم عمرو أو جاءني القوم حتى خالد][2] فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة أن الفاء تدل على أن ملابسة الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة، وثم كذلك مع مهلة، وحتى مثل ثم إلا أن فيه دلالة على أن ما قبلها مما يقتضي شيئًا فشيئًا إلى أن يبلغ ما بعدها.

والتحقيق أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا من الأضعف إلى الأقوى، أو بالعكس، ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء الأخر، نحو: مات كل أب لي حتى آدم – عليه الصلاة والسلام – أو في أثنائها،

---

(١) هذا غيز ما يفيد العطف من معناه النحوي كالدلالة على مطلق الجمع في الواو، ووجه الاختصار في المثال أنه في معنى "جاء زيد وجاء عمرو وجاء خالد" وقد أشار به إلى أن تفصيل المسند إليه خاص بالواو. هذا ولابد لذلك من مقام يقتضيه، كما في قوله تعالى: ﴿إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين﴾ فذكر بالتفصيل فرعون وهامان؛ لأنهما السبب في الخطأ دون جنودهما.

(٢) أشار بهذا إلى أن تفصيل المسند خاص بالفاء وثم وحتى؛ لأنها تبين أنه حصل بترتيب وتعقيب أو بترتيب وتراخ أو بترتيب ذهني، ووجه الاختصار فيها أنها تغني عن "جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة أو نحو ذلك" ولا يخفى أنه يحصل فيه أيضًا تفصيل المسند إليه ولكن غير مقصود منها؛ لأنه يكون معلومًا قبلها فتساق لأجل تفصيل المسند وحده. [بغية الإيضاح ١/ ١١٤].

نحو: مات الناس حتى الأنبياء، أو في زمان واحد، نحو: جاءني القوم حتى خالد، إذا جاءوك معًا، ويكون خالد أضعفهم أو أقواهم .

فمعنى تفصيل المسند في حتى: أنه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع أولاً وبالتابع ثانيًا، باعتبار أنه أقوى أجزاء المتبوع أو أضعفهما.

فإن قلت: العطف على المسند إليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضًا فكان الأحسن أن يقول أو لتفصيلهما معًا.

قلت: ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن النفي إذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه إلى ذلك التقييد، وكذا الإثبات.

وجملة الأمر أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات الشيء للشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الخاص، والمقصود من الكلام، وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه. انتهى كلامه.

ففي نحو: جاءني زيد فعمرو يكون الغرض إثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة، حتى كأنه معلوم أن الجائي زيد وعمرو، والشك إنما وقع في الترتيب والتعقيب، فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند، لا غير حتى لو قلت: ما جاءني زيد فعمرو كان نفيًا لمجيئه عقيب مجيء زيد، ويحتمل أنهما جاءاك معًا أو جاءك عمرو قبل زيد أو بعده بمدة متراخية.

فإن قلت: قد يجيء العطف على المسند إليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو: جاءني الآكل فالشارب فالنائم إذا كان الموصوف واحدًا.

قلت: هذا في التحقيق ليس من عطف المسند إليه بالفاء؛ لأنه في المعنى الذي يأكل فيشرب فينام، ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على أنه يلزم أن يكون لتفصيل المسند [أو رد السامع] عن الخطأ في الحكم [إلى الصواب][1] وسيجيء تحقيقه في بحث القصر [نحو: جاءني زيد لا عمرو] لمن اعتقد أن عمرًا جاءك دون زيد أو أنهما جاءاك جميعًا، وما جاءني زيد لكن عمرو، لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو، وكذا في المفتاح والإيضاح، ولم يذكره المصنف هاهنا؛ لكونه مثل: لا في الرد إلى الصواب، إلا أن لا لنفي الحكم عن التابع

---

(١) أي مع الاقتصار على ما سبق؛ لأن هذا هو الذي يُعنى به في هذا العلم.

بعد إيجابه للمتبوع، ولكن لإيجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع، والمذكور في كلام النحاة أن لكن في نحو: ما جاءني زيد لكن عمرو، لدفع وهم المخاطب أن عمرًا أيضًا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما وملائمة؛ لأنه للاستدراك، وهو رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم رفعًا شبيهًا بالاستثناء، وهذا صريح في أنه إنما يقال: ما جاءني زيد، لكن عمرو لمن اعتقد أن المجيء منتف عنهما جميعًا لا لمن اعتقد أن زيدًا جاءك دون عمرو على ما وقع في المفتاح.

وأما أنه يقال لمن اعتقد أنهما جاءاك على أن يكون قصر أفراد فلم يقل به أحد [أو صرف الحكم] عن المحكوم عليه [إلى آخر نحو: جاءني زيد، بل عمرو أو ما جاءني زيد، بل عمرو] فإن بل للإضراب عن المتبوع وصرف الحكم إلى التابع، ومعنى الإضراب أن يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه، فنحو: جاءني زيد بل عمرو، يحتمل مجيء زيد، وعدم مجيئه.

وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعًا.

وأما إذا انضم إليه لا نحو: جاءني زيد لا بل عمرو. فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعًا.

وأما المنفي فالجمهور على أنه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع، فمعنى: ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه.

وقيل: يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعًا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن، وبهذا يشعر كلامهم في بحث القصر.

ومذهب المبرد أنه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت أو الحكم متحقق الثبوت له، فمعنى: ما جاءني زيد، بل عمرو بل ما جاءني عمرو. فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه متحقق فصرف الحكم في المثبت ظاهر، وكذا في المنفي على مذهب المبرد، وأما على مذهب الجمهور ففيه إشكال.

فإن قلت: قد صرح ابن الحاجب بأن بل في المثبت مطلقًا، وفي المنفى على مذهب المبرد لا تقع في كلام فصيح، فكان الأولى تركه كبدل الغلط.

قلت: معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة أن بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط [أو الشك] من المتكلم [أو التشكيك] أي: إيقاع المتكلم السامع في الشك [نحو: جاءني زيد أو عمرو] أو للإبهام نحو ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[1].

أو للتخيير أو للإباحة نحو: ليدخل الدار زيد أو عمرو والفرق بينهما أن التخيير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط، بخلاف الإباحة فإنه يجوز فيها الجمع أيضًا، لكن لا من حيث إنه مدلول اللفظ، بل بحسب أمر خارج.

ومما عده السكاكي من حروف العطف: أي المفسرة.

والجمهور على أن ما بعدها عطف بيان لما قبلها، ووقوعها تفسيرًا للضمير المجرور من غير إعادة الجار، وللضمير المتصل المرفوع من غير تأكيد أو فصل يقوي مذهب الجمهور.

وهذا نزاع لا طائل تحته.

[وأما الفصل] أي: تعقيب المسند إليه بضمير فصل، وإنما جعله من أحوال المسند إليه؛ لأنه يقترن به أولاً، ولأنه في المعنى عبارة عنه وفي اللفظ مطابق له، وهذا أولى من قول من قال لأنه لتخصيص المسند إليه بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة إلى المسند إليه؛ لأنا نقول: إن معنى تخصيص المسند إليه بالمسند هاهنا هو تخصيص المسند بالمسند إليه، وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح: إنه لتخصيص المسند بالمسند إليه، وحاصله قصر المسند على المسند إليه، وحصره فيه فيكون راجعًا إلى المسند على أن التحقيق أن فائدته ترجع إليهما جميعًا؛ لأنه يجعل أحدهما مخصصًا ومقصورًا، والآخر مخصصًا به ومقصورًا عليه.

[فلتخصيصه] أي: المسند إليه [بالمسند] يعني: لقصر المسند على المسند إليه؛ لأن معنى قولنا: زيد هو القائم، أن القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه إلى عمرو؛ ولهذا يقال في تأكيده لا عمرو.

---

(١) سورة سبأ: ٢٤.

فإن قلت: الذي يسبق إلى الفهم من تخصيص المسند إليه بالمسند هو قصره على المسند؛ لأن معناه جعل المسند إليه بحيث يخص المسند، ولا يعمه وغيره.

قلت: نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على أن يكون المقصود هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم: خصصت فلانًا بالذكر إذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الأشخاص مختصًا بالذكر، فكأن المعنى جعل هذا المسند إليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندًا إليه مختصًا بأن يثبت له المسند، وهذا معنى قصر المسند عليه.

ألا يرى أن قولهم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك، ومن الناس من زعم أن الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند إليه يكون لقصر المسند إليه على المسند، كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[2] حيث قال: إن معنى التعريف في [المفلحون] الدلالة على أن المتقين هم الذين إن حصلت لهم صفة المفلحين، وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقة، فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة. انتهى كلامه.

فزعموا أن معنى لا يعدون تلك الحقيقة أنهم مقصورون على صفة الفلاح، لا يتجاوزونه إلى صفة أخرى، وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن، وقلة التدبر لكلام القوم.

أما أولاً فلأن هذا إشارة إلى معنى آخر للخبر المعرف باللام أورده الشيخ في دلائل الإعجاز؛ حيث قال: اعلم أن للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكر دقيقًا، مثل قولك: هو البطل المحامي لا تريد أنه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك، بل تريد أن تقول لصاحبك، هل سمعت بالبطل المحامي، وهل حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي أن يكون الرجل حتى يستحق أن يقال ذلك له وفيه فإن كنت تصورته حق تصوره، فعليك بصاحبك يعني زيدًا فإنه لا حقيقة له وراء ذلك.

وطريقته طريقة قولك: هل سمعت بالأسد، وهل تعرف حقيقته؟ فزيد هو هو بعينه.

هذا كلامه.

---

(١) سورة الفاتحة:٤.

(٢) سورة البقرة:٥.

وأما ثانيًا فلأن صاحب الكشاف إنما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل، بل صرح في هذه الآية بأن فائدة الفصل الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره، ثم التحقيق أن الفصل قد يكون للتخصيص أي: قصر المسند على المسند إليه نحو: زيد هو أفضل من عمرو وزيد هو يقاوم الأسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ**﴾[1] هو للتخصيص والتأكيد، وقد يكون لمجرد التأكيد إذا كان التخصيص حاصلاً بدونه؛ بأن يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند إليه، نحو ﴿**إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ**﴾[2] أي: لا رزاق إلا هو أو قصر المسند إليه على المسند، نحو: الكرم هو التقوى، والحسب هو المال أي: لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلا المال.

قال أبو الطيب:

إذا كان الشبابُ البكرُ والشيـ ـبُ همًّا فالحياةُ هي الحِمامُ[3]

أي: لا حياة إلا الحمام.

[وأما تقديمه] أي: تقديم المسند إليه على المسند.

فإن قلت: كيف يطلق التقديم على المسند إليه، وقد صرح صاحب الكشاف بأنه إنما يقال: مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه؟

قلت: التقديم ضربان:

تقديم على نية التأخير، كتقديم الخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل، ونحو ذلك مما يبقى له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم، وتقديم لا على نية التأخير، كتقديم المبتدأ على الخبر، والفعل على الفاعل، وذلك بأن تعمد إلى اسم فتقدمه تارة على الفعل فتجعله مبتدأ، نحو: زيد قام. وتؤخره تارة فتجعله فاعلاً، نحو: قام زيد.

---

(١) سورة التوبة:١٠٤.

(٢) سورة الذاريات:٥٨.

(٣) البيت للمتنبي في ديوانه١/١٤٥، وانظر في شرحه: التبيان للعكبري٢/٣٦٠.

وتقديم المسند إليه من الضرب الثاني ومـراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الأول، وكلامه أيضًا مشحون بإطلاق التقديم على الضرب الثاني.

[فلكون ذكره] أي المسند إليه [أهم] ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز: أنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجرى مجرى الأصل، غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء، ويعرف فيه معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: قدم للعناية من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم هذا كلامه.

ولأجل هذا أشار المصنف إلى تفصيل وجه كونه أهم فقال: [إما لأنه] أي تقديم المسند إليه [الأصل] لأنه المحكوم عليه، ولابد من تحققه قبل الحكم، فقصدوا في اللفظ أيضًا أن يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه.

[ولا مقتضى للعدول عنه] يعني: أن كون التقديم هو الأصل إنما يكون سببًا لتقديمه في الذكر، إذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الأصل كما في الجملة الفعلية فإن كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه؛ لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول، وكذا كل ما كان معه شيء، مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله.

[وإما ليتمكن الخبر في ذهن السامع؛ لأن في المبتدأ تشويقًا إليه]، ومن هذا كان حق الكلام تطويل المسند إليه، ومعلوم أن حصول الشيء بعد التشوق ألذ وأوقع في النفس [كقوله] أي: قول أبي العلاء المعري، من قصيدة يرثي بها فقيهًا حنفيًّا:

[وَالَّذِي حَارَتِ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ](1)

يعني تحيرت البرية في المعاد الجسماني، والنشور الذي ليس بنفساني، وفي أن أبدان الأموات كيف تحيى من الرفات؟! كذا في ضرام السقط، وقبله:

بَانَ أمرُ الإلهِ واختلفَ النا سُ فداعٍ إلى ضلالٍ وهادِ

---

(1) البيت من الخفيف، وهو لأبي العلاء المعري في داليته المشهورة بسقط الزند ٢/١٠٠٤، والمفتاح ص٩٨، وشرح المرشدي ١/٥٩، ولطائف التبيان ص٥١، والإشارات ص٤٦، ومعاهد التنصيص ١/١٣٥، وشرح عقود الجمان ١/٦٨، والمصباح ص١٥، وتاج العروس (فقس) ١٦٠/٣٤٢.

يعني: بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم لا يقول به، وبهذا تبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم — عليه السلام — ولا ناقة صالح — عليه السلام — ولا ثعبان موسي — عليه السلام — ولا الققنس على ما وقع في بعض الشروح؛ لأنه لا يناسب السياق.

[وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير، نحو: سعد في دارك، والسفاح في دار صديقك. وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ به وإما لنحو ذلك]

مثل: إظهار تعظيمه، نحو: رجل فاضل في الدار، وعليه قوله تعالى: ﴿**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾[1] أو تحقيره، نحو: رجل جاهل في الدار، ومثل الدلالة على أن المطلوب إنما هو اتصاف المسند إليه بالمسند على الاستمرار، لا مجرد الإخبار بصدوره عنه، كقولك: الزاهد يشرب ويطرب، دلالة على أنه يصدر عنه الفعل حالة فحالة على سبيل الاستمرار، بخلاف قولك: يشرب الزاهد ويطرب فإنه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال أو الاستقبال.

وهذا معنى قول صاحب المفتاح أو لأن كونه متصفًا بالخبر يكون هو المطلوب، لا نفس الخبر أراد بالخبر الأول خبر المبتدأ، وبالخبر الثاني الإخبار.

والمصنف لما فهم من الثاني أيضًا معنى خبر المبتدأ اعترض عليه بأن نفس الخبر تصور لا تصديق، والمطلوب بالجملة الخبرية إنما يكون تصديقًا، لا تصورًا، وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقًا، أي: إثبات وقوع الشرب مثلاً فلا يصح، لما سيأتي في أحوال متعلقات الفعل أنه لا يتعرض عند إثبات وقوع الفعل لذكر المسند إليه أصلاً، بل يقال: وقع الشرب مثلاً نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم أن للتقديم دخلاً في الدلالة على الاستمرار، بل إنما يدل عليه الفعل المضارع، كما سنذكره في بحث لو الشرطية — إن شاء الله تعالى — لكان وجهًا، ومثل إفادة زيادة تخصيص، كقوله:

مَتَى تَهْزُزْ بَنِي قَطَنٍ تَجِدْهُمْ ... سُيُوفًا فِي عَوَاتِقِهِمْ سُيُوفُ
جُلُوسٌ فِي مَجَالِسِهِمْ رِزَانٌ ... وَإِنْ ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفُوفُ[2]

---

(١) سورة الأنعام: ٢.

(٢) البيتان بلا نسبة في التبيان ١/١٧٢، والمفتاح ص١٠٥، والمصباح ص٢٧، والبيتان في المدح بالشجاعة والحكمة والكرم، وبنو قطن هم القوم الممدوحون.

والمراد هم خفوف، كذا في المفتاح، أي: محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند إليه، فقول المصنف هذا تفسير للشيء بإعادة لفظه ليس بشيء.

واعترض عليه أيضًا بأن كون التقديم مفيد اللتخصيص مشروط بكون الخبر فعليًا على ما سيأتي، في نحو: أنا سعيت في حاجتك، و الخبر هاهنا اسم فاعل؛ لأن خفوفًا جمع خاف بمعنى خفيف.

وأجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح أئمة التفسير بالحصر في قوله تعالى: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾[1] ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ**﴾[2] ﴿**وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾[3] ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة لا فعل.

وفيه بحث لظهور أن الحصر في قولهم: فهم خفوف غير مناسب للمقام.

وأجيب أيضًا بأنه لا يريد بالتخصيص هاهنا الحصر، بل التخصيص بالذكر الذي أشار إليه في قوله وأما الحالة المقتضية لذكر المسند إليه فهي أن يكون الخبر عام النسبة إلى كل مسند إليه، والمراد تخصيصه بمعين. وهذا سديد، لكن في بيان كون التقديم مفيدًا لزيادة التخصيص نوع خفاء.

[عبدالقاهر] قد أورد في دلائل الإعجاز كلامًا حاصله ما أشار إليه المصنف بقوله: [وقد يقدم] المسند إليه [ليفيد] التقديم [تخصيصه بالخبر الفعلي] أي: قصر الخبر الفعلي عليه، والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وإن لم يصرح به، وصاحب المفتاح قائل بالحصر فيما إذا كان الخبر من المشتقات[4] نحو: ﴿**وَمَا أَنْتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ**﴾.

---

(١) سورة هود:٩١.

(٢) سورة الأنعام:١٠٧.

(٣) سورة هود:٢٩.

(٤) قال السيد الشريف: هذا هو الحق وذلك لأن التقديم إنما اقتضى الحصر بناء على ما ذكر من أن التقديم يدل على أن المخاطب قد أصاب في أصل الحكم وأخطأ في قيد من قيوده فصار ذلك القيد أهم عند المتكلم فقدمه في الذكر قاصدا بذلك تقرير صوابه ورد خطأه وهذا السبب مشترك بين الأفعال والمشتقات بل الجوامد أيضا إلا أن يقال أن معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلا أمور ثابته غير متغيرة قلما يقع الخطأ فيها وفي الأمور العرفية فلم يلتفت إليها.

[إن ولى حرف النفي] أي: إن كان المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم: وليك، أي: قرب منك.

[نحو: ما أنا قلت هذا، أي: لم أقله مع أنه مقول] لغيري، فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور، وثبوته لغيره على الوجه الذي نفى عنه من العموم والخصوص، فلا يقال هذا إلا في شيء، ثبت أنه مقول لغيرك وأنت تريد نفي كونك القائل لا نفي القول، ولا يلزم منه أن يكون جميع من سواك قائلاً لأن التخصيص إنما هو بالنسبة إلى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول أو انفرادك به دونه لا بالنسبة إلى جميع من في العالم.

[ولهذا] أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي القول عن المذكور مع ثبوته للغير [لم يصح ما أنا قلت] هذا [ولا غيري] لأن مفهوم الأول أعني: ما أنا قلت يقتضي ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم، ومنطوق الثاني أعني: ولا غيري نفي قائليته عن الغير، وهما متناقضان، بل يجب عند قصد هذا المعنى أن يؤخر المسند إليه، ويقال: ما قلته أنا ولا أحد غيري.

اللهم إلا إذا قامت قرينة على أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص، كما إذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين:

أحدهما: أنك قلت هذا القول.

والثاني: أنك تعتقد أن قائله غيرك فيقول لك: أنت قلت لا غيرك، فتقول له: ما أنا قلته، ولا أحد غيري قصدًا إلى إنكار نفس الفعل، فتقدم المسند إليه ليطابق كلامه، وهذا إنما يكون فيما يمكن إنكاره كما في المثال بخلاف قولك: ما أنا بنيت هذه الدار ولا غيري، فإنه لا يصح [ولا ما أنا رأيت أحدًا] لأنه يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأى كل أحد؛ لأنه قد نفى عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول فيجب أن يثبت لغيره أيضًا على وجه العموم لما تقدم.

قال المصنف: لأن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل أحد من الناس، وقد تقدم أن الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور، هو بعينه الفعل الذي نفى عن المذكور.

وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل أحد من الناس، بل رؤية

الواقعة على فرد من أفراد الناس، والفرق بينهما واضح، فإن الأول يفيد السلب الجزئي؛ لأن نفي الرؤية الواقعة على كل أحد لا ينافي إثبات الرؤية الواقعة على البعض، والثاني يفيد السلب الكلي، لوقوع النكرة في سياق النفي، ولهذا حمله كثير من الناس على أنه سهو من الكاتب، والصواب: ما أنا رأيت كل أحد، واعتذر عنه بعضهم بوجهين:

أحدهما: أنه مبني على ما ذكره أئمة اللغة من أن أحدًا إذا لم يكن همزته بدلاً عن الواو لا يستعمل في الإيجاب إلا مع كل، فيلزم أن يكون: ما أنا رأيت أحدًا ردًّا على من زعم أنك رأيت كل أحد؛ لأنه إيجاب فلا يستعمل بدون كل.

والثاني: أن أحدًا يستعمل بمعنى الجمع؛ ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع إليه في قوله تعالى: ﴿**لا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ**﴾[1] و ﴿**فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ**﴾[2] وفسروه في قوله تعالى: ﴿**لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ**﴾[3] بمعنى جماعة من جماعات النساء، وعدم جريان هذه الأحكام في كل نكرة منفية يدل على أن هذا ليس مبنيًّا على أنه نكرة وقعت في سياق النفي، كما توهمه البعض، وظاهر كلام الصحاح أنه بحسب وضع اللغة؛ لأنه قال: هو اسم لمن يصلح أن يخاطب يستوي فيه الواحد والجمع، والمذكر والمؤنث.

وقيل: هو مبني على أن أحدًا اسم في معنى الواحد، لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز أن يعتبر موصوفه مفردًا أو مثني أو مجموعًا، مذكرًا أو مؤنثًا، أي: أحد من الأفراد أو المثنيات أو الجماعات، وإذا كان أحد هنا في معنى الجمع يكون المعنى ما أنا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور، وكلاهما فاسدان؛ لأن هذا الامتناع جار في نحو: ما أنا رأيت رجلاً، وما أنا أكلت شيئًا، وما أنا قلت شعرًا، وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ أحد، وأيضًا يجوز أن يكون أحد هنا مبدل الهمزة من الواو، ومثله

---

(١) سورة البقرة:٢٨٥.

(٢) سورة الحاقة:٤٧.

(٣) سورة الأحزاب:٣٢.

هو الله أحد في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] وأن لا يكون بمعنى الجمع، ولو سلم فيكون المعنى ما أنا رأيت جمعًا من الناس، والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس.

فالحاصل أن المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل أحد نفي العموم الذي هو سلب جزئي، وقولنا: ما أنا رأيت أحدًا أو رجلاً أو نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي، وتخصيصه بالمتكلم يقتضي أن لا يكون غيره بهذه الصفة، أعني يجب أن لا يصدق على الغير أنه لم ير أحدًا، وعدم صدقه عليه لا يقتضي أن يكون قد رأى كل أحد، بل يكفيه أن يكون رأى أحدًا؛ لأن السلب الكلي يرتفع بالإيجاب الجزئي، لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي[2]، فيصح أن الرؤية الواقعة على كل أحد منفية ويتم ما ذكره المصنف؛ لأنا نقول: المعتبر هو المفهوم الصريح، وإلا لزم امتناع: ما أنا ضربت زيدًا؛ لأن نفي ضرب زيد يستلزم نفي الضرب الواقع على كل أحد فيلزم المحال المذكور، وتحقيقه أن اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص اللازم به لجواز كونه أعم.

وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح: إن المفعول في قولنا: ما أنا رأيت أحدًا، لما كان عامًّا لوقوعه في سياق النفي يلزم أن يكون معتقد المخاطب عامًّا كذلك، وهو أنك رأيت كل أحد في الدنيا؛ لأن الخطأ في هذا المقام إنما يكون في الفاعل فقط، كما هو حكم القصر فيلزم أن يكون ما نفي من الفعل الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقًا بين المتكلم والمخاطب إن عامًّا فعام، وإن خاصًّا فخاص؛ إذ لو اختلفا عمومًا وخصوصًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، والتقدير بخلافه.

واعترض عليه بعض المحققين بأن الباقي بعد تعيين الفاعل هنا هو السلب الكلي، أعني عدم رؤية أحد من الناس فيجب أن يكون المخاطب معتقدًا أن إنسانًا لم ير أحدًا من الناس، وأصاب في ذلك لكنه أخطأ في تعيينه، وزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير، فنفيت وهمه

---

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) قال السيد الشريف: فإذا كان السلب الكلي صادقا كان السلب الجزئي أيضا صادقا وهو رفع الإيجاب الكلي فيصح أن الرؤية الواقعة على كل أحد منفية.

وحصرت في نفسك هذا السلب، أعني عدم رؤية أحد من الناس؛ إذ لو اختلف الفعلان إيجابًا وسلبًا لم يكن الخطأ في الفاعل فحسب، فهذه هي الكلمات الدائرة في هذا المقام على ألسنتهم وهي متقاربة، ومنشؤها أنهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند إليه على الفعل، وحرف النفي جميعًا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص، فجعلوا التخصيص في نحو: ما أنا قلت هذا مثله في أنا ما قلت هذا، وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام، فنقول محصول كلامه أنه إذا قدم المسند إليه على الفعل وحرف النفي جميعًا فحكمه حكم المثبت، يأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما يذكر عن قريب، وإذا قدم على الفعل دون حرف النفي، فهو للتخصيص قطعًا لكن فرق بين التخصيصين في النفي، فإن قولك: أنا ما سعيت في حاجتك – عند قصد التخصيص – إنما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته وأصاب فيه، لكنه أخطأ في فاعله الذي لم يسع فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير كما أن قولك: أنا سعيت في حاجتك إنما يقال لمن اعتقد وجود سعي وأصاب فيه، لكنه أخطأ في فاعله الذي سعى، فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير، وأما نحو قولك: ما أنا سعيت في حاجتك، فهو على ما أشار إليه الشارح العلامة، إنما يقال لمن اعتقد وجود سعي وأصاب فيه لكنه أخطأ في فاعله، فزعم أنه أنت وحدك أو أنت بمشاركة الغير، ولابد فيه من ثبوت الفعل قطعًا على الوجه الذي ذكر في النفي إن عامًّا فعام، وإن خاصًّا فخاص[1].

---

(١) قال السيد الشريف: التفصيل هاهنا أن يقال أن كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين كزيد مثلا يقال ما أنا رأيت زيدا فيكون هناك من رأى زيدا وهو ظاهر وأن كان في رؤية واقعة على أحد لا بعينه يقال ما أنا رأيت الأحد من الناس أو ذلك الأحد فإنه وأن كان غير معين لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه أن يشار إليه بذلك الاعتبار ولا يصح أن يقال هاهنا ما أنا رأيت أحدا لأنه في قوة قولك ما أنا رأيت زيدا ولا عمرا ولا بكرا إلى غير ذلك في إفادة نفي الرؤية بالنسبة إلى كل واحد من المفاعيل وأن اختلفا في الظهور والمنصوصية فيبقى عموم نفي الرؤية لكل واحد منها ضايعا لأن الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب منسوب إلى واحد فلا يحتاج في رد خطئه في الفاعل إلى نفيه عن كل واحد واحد وأن كان النزاع في رؤية واقعة على كل أحد فهنالك عبارتان إحداهما أن يقال ما أنا رأيت كل أحد والثانية أن يقال ما أنا رأيت أحدا وهذه أخصر من الأولى وفي إفادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها وتوجيهها ما قررناه.

قال الشيخ: إذا قلت: ما أنا قلت هذا كنت نفيت أن تكون القائل لهذا القول. وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول ولذا لم يصح أن يكون المنفي عامًّا، وكان خلفًا من القول أن تقول: ما أنا قلت شعرًا قط، ما أنا أكلت اليوم شيئًا، ما أنا رأيت أحدًا من الناس؛ لاقتضائه أن يكون إنسان قد قال كل شعر في الدنيا، وأكل كل شيء يؤكل، ورأى كل أحد من الناس. فنفيت أن تكون هذا كلامه، فإذا اعتقد مخاطب أن هناك إنسانًا لم يقل شعرًا قط، أو لم يأكل اليوم شيئًا أو لم ير أحدًا من الناس، وأصاب في ذلك، لكنه أخطأ في تعيينه، فزعم أنه غيرك أو أنت بمشاركة الغير فلابد وأن تقول له: أنا ما قلت شعرًا قط، أنا ما أكلت اليوم شيئا، أنا ما رأيت أحدًا من الناس ويكون هذا معنى صحيحًا، كما إذا قلت: أنا الذي لم يقل شعرًا، أنا الذي لم يأكل اليوم شيئًا، أنا الذي لم ير أحدًا من الناس؛ لأن اللازم من هذا التخصيص أن لا يصدق هذا الوصف على الغير، ويكفي فيه أن يكون أحد قد قال شعرًا، أو أكل شيئًا، أو رأى أحدًا، ولا يصلح في هذا المقام أن يقال: ما أنا قلت شعرًا، ما أنا أكلت شيئًا، ما أنا رأيت أحدًا؛ لأنه إنما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص، ولم يقل أحد بأنه يستعمل للرد على من أصاب في نفي الفعل، وأخطأ فيمن نفى عنه الفعل، فزعم أنه غير المذكور وحده أو بمشاركة المذكور كما إذا قدم المسند إليه على الفعل، وحرف النفي جميعًا، بل الواجب فيما يلي حرف النفي أن يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد ثبوت الفعل، الذي ذكر في النفي على الوجه المذكور، مخطئًا في اعتقاد أن فاعله هو المذكور وحده أو بمشاركة الغير، فليتأمل.

[ولا ما أنا ضربت زيدًا] لأنه يقتضي أن يكون إنسان غيرك قد ضرب كل أحد سوى زيد؛ لأن المستثنى منه مقدر عام فيجب أن يكون في المثبت كذلك لما تقدم.

وفي هذا إشارة إلى الرد على الشيخين عبدالقاهر والسكاكي وغيرهما، حيث عللوا امتناع ما أنا ضربت إلا زيدًا بأن نقض النفي بإلا يقتضي أن تكون ضربت زيدًا، وتقديم الضمير وإيلاءه حرف النفي يقتضي أن لا تكون ضربته، يعني أن علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه؛ لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي، يقتضي ذلك.

وجوابه أنه قد سبق أن مثل هذا، أعني: تقديم المسند إليه وإيلاءه حرف النفي إنما يكون إذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتًا متحققًا متفقًا بينهما، وإنما يكون المناظرة في فاعله فقط، ففي هذه الصورة يجب أن يكون المخاطب مصيبًا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيدًا مخطئًا في اعتقاد أن فاعله أنت فتقصد رده إلى الصواب، بقولك: ما أنا ضربت إلا زيدًا؛ لأنه لنفي أن تكون أنت الفاعل، لا لنفي الفعل يعني أن ذلك الضرب الواقع على من عدا زيدًا مسلم، لكن فاعله غيري لا أنا، فإذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد وأنت قدرته ونفيت أن تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبًا لك، ولا لغيرك أيضًا، وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح أن التقديم يقتضي أن ينتفي عنه الفعل المعين، ثم الاستثناء إثبات منه لنفسه عين ذلك الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت إلا زيدًا، فإن النفي لا يتوجه إلى ضرب معين، وحينئذ يكون نفي الضرب محمولاً على أفراد غير زيد والإثبات لزيد فيتأتى التوفيق.

لا يقال: يجوز أن يكون هناك ضربان وقع أحدهما على من عدا زيدًا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الأول فنفاه المتكلم عن نفسه وأثبته لغيره، فيلزم أن لا يكون زيد مضروبًا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله، ولا يلزم أن لا يكون زيد مضروبًا له أصلاً؛ لأنا نقول المنتقض بإلا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله، فيكون هو ثابتًا لزيد ومنفيًا عنه، هذا محال وعندي أن قولهم نقض النفي بإلا يقتضي أن تكون[1] : ضربت زيدًا أجدر بأن يعترض عليه، فيقال: إن النفي لم يتوجه إلى الفعل أصلاً، بل إلى أن يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم، والفعل المذكور هو الضرب الذي استثنى منه زيد، فالاستثناء إنما هو من الإثبات دون النفي، فلا يكون من انتقاض النفي في شيء، كما إذا قلت: لست الذي ضرب إلا زيدًا، فكأنه اعتقد أن إنسانًا ضرب كل أحد إلا زيدًا وأنت ذلك الإنسان فنفيت أن تكون أنت ذلك الإنسان.

---

(١) قال السيد الشريف: قد هدم بهذا الكلام التوجيه الذي تصلف به آنفا وزاد في كسر تلك القارورة إذ يقال حينئذ لا نسلم أن نفي الرؤية في قولك ما أنا رأيت أحدا عام لكل أحد لأن النفي متوجه إلى الفاعل وكونه فاعلا ولا تعلق له بالفعل والمفعول فيكون الكلام دالا على أن المتكلم ليس فاعلا للرؤية المتعلقة بأحد فيلزم أن يكون هناك إنسان قد رأى أحدا كأنه قيل لست الذي رأى أحدا من الناس ولا محذور فيه.

واعلم أن ما ذكره المصنف ليس مخالفة لهم في مجرد التعليل، بل يظهر أثرها في نحو قولنا: ما أنا قرأت القرآن إلا سورة الفاتحة، فإنه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز أن يكون أحد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة، وعندهم يمتنع هذا لاقتضائه أن تكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة له لما مر، وهذا محال.

[وإلا] عطف على: إن ولى حرف النفي، والمعنى: إن ولي المسند إليه المقدم حرف النفي، فهو يفيد التخصيص قطعًا سواء كان منكرًا أو معرفًا مظهرًا أو مضمرًا، وإن لم يل حرف النفي بأن لا يكون في الكلام نفي أصلاً نحو: أنا قمت أو يكون لكن قدم المسند إليه على النفي والفعل جميعًا، نحو: أنا ما قمت فقد يفيد التخصيص، وقد يفيد التقوى، وإليه أشار بقوله: [فقد يأتي] أي: التقديم [للتخصيص ردًّا على من زعم انفراد غيره]، أي: غير المسند إليه المذكور [به] أي: بالخبر الفعلي [أو] زعم [مشاركته] أي: الغير [فيه] أي: في الخبر الفعلي [نحو: أنا سعيت في حاجتك] لمن زعم أن غيرك انفرد بالسعي في حاجته، أو كان مشاركًا لك فيه، فيكون على الأول قصر قلب، وعلى الثاني قصر إفراد [ويؤكد على الأول بنحو لا غيري] مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي، وما أشبه ذلك.

[وعلى الثاني بنحو وحدي] مثل: منفردًا أو متوحدًا أو غير مشارك، ونحو ذلك؛ لأن الغرض من التأكيد رفع شبهة خالجت قلب السامع والشبهة في الأول أن الفعل صدر من غيرك، وفي الثاني أنه صدر منك بمشاركة الغير، والدال صريحًا ومطابقة على رفع الأول نحو: لا غيري، وعلى رفع الثاني، نحو: وحدي دون العكس.

[وقد يأتي لتقوى الحكم] وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص [نحو: هو يعطي الجزيل] قصدًا إلى أن تقرر في ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل، لا إلى أن غيره لا يفعل ذلك، وسبب تقويته تكرر الإسناد كما يذكر في باب كون المسند جملة.

[وكذا إذا كان الفعل منفيًا] فقد يأتي للتخصيص نحو: أنت ما سعيت في حاجتي، قصدًا إلى تخصيصه بعدم السعي، وقد يأتي للتقوى ولم يمثل المصنف إلا به، ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تأكيد المسند إليه فإنه محل الاشتباه بخلاف التخصيص [نحو: أنت لا تكذب فإنه أشد

لنفي الكذب من لا تكذب، وكذا من لا تكذب أنت] مع أن فيه تأكيدًا ولذا ذكره بلفظ كذا [لأنه] أي: لأن لفظ أنت في لا تكذب أنت [لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم] لعدم تكرره فقولنا: لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وأنت مؤكد له على معنى أن المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير، لا غيره ومعنى لا غيره(1) : أنك لا تظن أن عدم الكذب في هذه الحالة التي أتكلم فيها مسند إلى غير الضمير، وإنما أسندته إلى الضمير على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان، وليس معناه أن نفي الكذب منحصر فيه فليتأمل.

وكذا قولنا: سعيت أنا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوى، بل يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز أو سهو أو نسيان، وهذا الذي قصده صاحب المفتاح، حيث قال: وليس إذا قلت سعيت في حاجتك أو سعيت أنا في حاجتك يجب أن يكون أن عند السامع وجود سعي في حاجته، وقد وقع خطأ منه في فاعله، فتقصد إزالة الخطأ، بل إذا قلته، أي: المثال الأخير ابتداء مفيدًا للسامع صدور السعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز أو سهو أو نسيان، أي: في الفاعل صح، وإنما لم يتعرض لنفي التقوى؛ لأنه إنما أورد هذا الكلام في بحث التخصيص، وإنما خص البيان بالمثال الأخير؛ لأنه هو محل الاشتباه والشارح العلامة قد أورد في هذا المقام على سبيل التجوز أو السهو أو النسيان ما لا يزيدك النظر فيه إلا على التعجب والتحير، وذلك أنه قال: إنك إذا قلت ابتداء، أي: من غير علم المخاطب بوجود سعي منك: سعيت في حاجتك، أو سعيت أنا في حاجتك، لتفيده وجود السعي منك، صح من غير ارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء لإفادة وجود السعي أولاً في الابتداء أنا سغيت في حاجتك فإنه لا يصح إلا بارتكاب تجوز أو سهو أو نسيان، أما الأول فلأن قولك: أنا سعيت إنما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل، لا لإفادة وجود السعي، فإذا

(١) قال السيد الشريف: أورد في تفسير معنى لا تكذب أنت كلمة لا غيره وبين المراد بها دفعا لتوهم قصد التخصيص بها في عبارة المفتاح حيث قال فإن أنت هناك لتأكيد المحكوم عليه بنفي الكذب عنه بأنه هو لا غيره لا لتأكيد الحكم فتدبر يعني أن لا غير متعلق بالحكم بعدم الكذب أي إسناده إلى الضمير وقع قصدا لا سهوا صحيحا ولا مبنيا على النسيان حقيقة ولا مألا وهذا معنى دفع التجوز والسهو والنسيان بالتأكيد وليس هناك حصر أصلا نعم أن جعل متعلقا بعدم الكذب أفاد تخصيصا لكنه بهذا المعنى لا يصح وقوعه في تفسير لا تكذب أنت.

استعملته لإفادة وجود السعي، فإما أن يكون باعتبار أنه لازم معناه فيكون مجازًا، أو باعتبار أنه معناه فيكون سهوًا إن لم يعرف أنه ليس معناه، أو نسيانًا إن عرف ذلك، وأما الثاني فلأنك إذا قلت: أنا سعيت في حاجتك، لا في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بأن اعتقد نسبة الفعل إلى الغير على الانفراد أو الشركة، فإن كان قد نسبه إلى الغير لمساهلة كان تجوزًا وإلا لكان سهوًا أو نسيانًا، فالتجوز أو السهو أو النسيان على الأول من المتكلم، وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى، والشجرة تنبئ عن الثمرة.

هذا الذي ذكر من التفصيل إذا بنى الفعل على معرف [وإن بني الفعل على منكر أفاد] أي: التقديم أو البناء على المنكر [تخصيص الجنس أو الواحد به] أي: بالفعل [نحو: رجل جاءني أي: لا امرأة] فيكون تخصيص جنس [أو لا رجلان] فيكون تخصيص واحد.

قال الشيخ: إنه قد يكون في اللفظ دليل على أمرين، ثم يقع القصد إلى أحدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بأن لم يدخل في القصد كأن لم يدخل في دلالة اللفظ، وأصل النكرة أن تكون لواحد من الجنس، فيقع القصد بها تارة إلى الجنس فقط، كما إذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام أن قد أتاك آت، ولم يدر جنسه أرجل هو أم امرأة، أو اعتقد أنه امرأة.

وتارة إلى الواحد فقط، كما إذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجل، ولم يدر أرجل هو أم رجلان، أو أعتقد أنه رجلان، ولفظ دلائل الإعجاز مفصح عن أنه يدخل في تخصيص الجنس تخصيص النوع، نحو: رجل طويل جاءني، على معنى أن الجائي من جنس طوال الرجال، لا من جنس قصارهم، ثم ظاهر كلام المصنف أنه إذا بنى الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعًا.

وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر، والبناء على المعرف، بل أشار في موضع من دلائل الإعجاز إلى أن البناء على المنكر أيضًا قد يكون للتقوى، لكن بشرط أن يقصد به الجنس أو الواحد، كما في التخصيص.

ولعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوى [ووافقه] أي: عبدالقاهر [السكاكي على ذلك] أي: على أن تقديم المسند إليه يفيد التخصيص، لكن خالفه في شرائط وتفاصيل؛ لأن مذهب

الشيخ على ما ذكرنا أنه إذا وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعًا، وإلا فقد يكون للتخصيص، وقد يكون للتقوى، مضمرًا كان ذلك الاسم أو مظهرًا، معرفًا كان أو منكرًا مثبتًا كان الفعل أو منفيًا، وعلى ما ذكره المصنف أنه إن كان الاسم نكرة فهو أيضًا للتخصيص قطعًا، وظاهر كلام صاحب الكشاف أنه موافق لعبدالقاهر؛ لأنه قائل بالحصر في نحو: ﴿اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ﴾[1] و ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2] وأمثالهما مما وقع فيه المسند إليه مظهر معرف. ومذهب السكاكي أنه إن كان نكرة فهو للتخصيص إن لم يمنع منه مانع كما سيجيء، وإن كان معرفة فإن كان مظهرًا فلا يكون للتخصيص البتة، وإن كان مضمرًا فإن قدر كونه في الأصل مؤخرًا فهو للتخصيص، وإلا فللتقوى، ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه، وصرح بافتراق الحكم بين الصور الثلاث وأن قولنا: زيد عرف محمول على الابتداء، لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم، وكرر ذلك فمن أراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف، وإلى هذا أشار المصنف بقوله: [إلا أنه قال: التقديم يفيد الاختصاص] بشرطين أشار إلى الأول بقوله: [إن جاز تقدير كونه] أي: المسند إليه [في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط] لا لفظًا [نحو: أنا قمت] فإنه يجوز أن يقدر أن أصله قمت أنا فيكون أنا: فاعلاً في المعنى، وإن كان في اللفظ تأكيدًا للفاعل، وإلى الثاني أشار بقوله: [وقدر] عطف على جاز، أي: وقدر كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى [وإلا] أي: وإن لم يوجد الشرطان [فلا يفيد إلا تقوى الحكم] سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير، أو بانتفاء جواز التقدير كما أشار إليهما بقوله: [جاز] تقدير التأخير [كما مر] في نحو: أنا قمت [ولم يقدر أو لم يجز] أصلاً [نحو: زيد قام] فإنه لا يجوز أن يقدر أن أصله: قام زيد، فقدم لما سنذكره، ولما كان مقتضى هذا التحقيق أن لا يكون نحو: رجل جاءني. مفيدًا للاختصاص؛ لأنه لا يجوز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط؛ لأنك إذا قلت: جاءني رجل، فهو فاعل لفظًا مثل: قام زيد بخلاف: قمت أنا، فيجب أن لا يفيد إلا التقوى، مثل: زيد قام استثناه السكاكي وأخرجه من هذا الحكم بأن جعله في الأصل بدلاً من الفاعل اللفظي؛ ليكون فاعلاً معنويًا فقط كالتأكيد، وهذا معنى قوله: [واستثنى المنكر بجعله من باب

---

(١) سورة الرعد: ٢٦.

(٢) سورة البقرة: ١٥.

﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[1] أي: على القول بالإبدال من الضمير] يعني قدر أن أصله جاءني رجل، على أن رجل بدل من الضمير في: جاءني لا فاعل له، وإنما جعله من هذا الباب [لئلا ينتفي التخصيص؛ إذ لا سبب له] أي: التخصيص [سواه] أي: سوى تقدير كونه مؤخرًا في الأصل، على أنه فاعل معنى فقط، ثم قدم وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ [بخلاف المعرف] فإنه يجوز وقوعه مبتدأ، من غير هذا الاعتبار البعيد، فلا يرتكب إلا عند الضرورة، وهي في المنكر دون المعرف.

[ثم قال: وشرطه] أي: شرط جعل المنكر من هذا الباب، واعتبار التقديم والتأخير فيه [أن لا يمنع من التخصيص مانع، كقولنا: رجل جاءني على ما مر] أن معناه رجل جاءني، لا امرأة أو لا رجلان [دون قولهم: شر أهر ذا ناب] فإن فيه مانعًا من التخصيص [أما على التقدير الأول] أعني تخصيص الجنس [فلامتناع أن يراد بالمهر شر لا خير]؛ لأن المهر لا يكون إلا شرًا إذ ظهور الخبر للكلب لا يهره ولا يفزعه [وأما على] التقدير [الثاني] أعني: تخصيص الواحد من الأفراد [فلنبوه] أي: هذا التقدير [عن مظان استعماله] أي: موارد استعمال قولهم: شر أهر ذا ناب؛ لأنه لا يستعمل عند القصد إلى أن المهر شر واحد، لا شران، وهذا ظاهر.

[وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه، حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر، فالوجه] أي: وجه الجمع بين قول الأئمة بتخصيصه، وقولنا: بوجود المانع من التخصيص [تفظيع شأن الشر بتنكيره] أي: جعل التنكير للتعظيم والتهويل، كما مر في تنكير المسند إليه، ليكون المعنى شر فظيع عظيم أهر ذا ناب، لا شر حقير فيصح قولهم: معناه ما أهر ذا ناب إلا شر، أي: شر فظيع؛ ويكون تخصيصًا نوعيًا، والمانع إنما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي، فيتأتى التوفيق بين الكلامين بهذا الوجه، لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير؛ لأن الأئمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر، حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر.

ولقائل أن يقول بعدما جعل التنكير للتفظيع لتحصل النوعية، لابد من اعتبار كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط، كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتأتى التوفيق.

(١) سورة الأنبياء:٣.

والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف، فلا يصح فيها ارتكاب ذلك الوجه البعيد، كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ، ولا مدفع لهذا إلا بأن يقال: إنه اشترط السكاكي اعتبار التقديم والتأخير، في إفادة التقديم الحصر.

والحصر هنا ليس بمستفاد من التقديم، بل من الوصف بناء على أن التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه، فقولنا: رجل طويل جاءني: معناه: لا قصير، من غير تقدير كونه مؤخرًا، يد على هذا أنه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا: ما ضربت أكبر أخويك. وهو في معنى ما ضربت أخاك الأكبر.

[وفيه] أي: ما ذهب إليه السكاكي واحتج به لمذهبه [نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي] كالتأكيد والبدل [سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حاليهما] أي: ما دام الفاعل فاعلاً، والتابع تابعًا، بل امتناع تقديم التابع أولى، وإذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع في تقديمهما، وأيًّا ما كان [فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم] لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه، والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية، وهو جائز كما في: جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، وقوله: "والمؤمن العائذات الطير" لأنا نقول: لا نسلم ذلك، بل إنما يمتنع تقديمه ما دام فاعلاً.

وأما إذا جعل مبتدأ، وأقيم مقامه ضمير فلا، وتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم، والاستدلال بالوقوع فاسد؛ لأن هذا اعتبار محض منا فكما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام.

فإن قلت: تقديم الفاعل حال كونه فاعلاً ممتنع بالاتفاق، وأما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعًا، هو واقع كالتأكيد في قوله:

بنيتُ بها قبل المحاق بليلةٍ فكان محاقًا كلُّه ذلكَ الشهرُ[1]

فإن كله تأكيد لذلك الشهر، والمعطوف في قوله:

عليكِ ورحمةُ اللهِ السلامُ[2]

---

(١) البيت لجران العود في ديوانه ص ٤٨، وتاج العروس (بني)، ولسان العرب (بني).

(٢) عجز بيت للأحوص في ديوانه ص ١٩٠ صدره:

ألا يا نخلة من ذات عرق * ....

وشرح شواهد المغني ٢/٧٧٧، ولسان العرب (شيع)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠٥.

لو كان يَشكي إلى الأمواتِ ما لقي الـ أحياءُ بعدهم من شدةٍ نكَدِ
ثم اشتكيتُ لأشكاني وساكنُه قبرٌ بسنجارَ أو قبرٌ على قَهَدِ

على وجه، وبيت الحماسة:

فإن قوله: وساكنه عطف على قبر، فنحو: أنا وأنت وهو في قولنا: أنا قمت وأنت قمت. وهو قام عند قصد التخصيص، ليس بمبتدأ عند السكاكي، بل هو تأكيد اصطلاحي مقدم. والجملة فعلية، وكذا رجل جاءني في بدل اصطلاحي.

قلت: امتناع تقديم التابع حال كونها تابعًا شائع عند النحاة؛ ولذا جعلوا الطير في قوله: "والمؤمن العائذات الطير" عطف بيان للعائذات، لا موصوفًا، واتفقوا على امتناع: ما جاءني إلا أخوك أحد. بالرفع على الإبدال؛ لامتناع تقديم البدل.

ومنع هذا محض مكابرة، ودليل امتناع تقديم الفاعل، وهو التباسه بالمبتدأ قائم هاهنا بعينه. وأما قوله: فكان محاقًا كله ذلك الشهر، فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل أن يكون كله تأكيدًا للضمير المستتر في كان؛ لدلالة قوله قبل المحاق على الشهر، وكان قوله ذلك الشهر بدلاً منه، وتفسيرًا له، ولو سلم فيكون شاذًا أو محمولاً على الضرورة، فلا يدل على جوازه في السعة، ولو سلم ففيه تقديم على المتبوع فقط، والمطلوب جواز تقديمه على العامل أيضًا.

نعم قد ذكر النحاة أنه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم و أو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل.

وأما تقديم التأكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعًا فمما لم يقل به أحد.

[ثم لا نسلم انتفاء التخصيص] في صورة المنكر. أعني: في نحو: رجل جاءني [لولا تقدير التقديم لحصوله] أي: التخصيص [بغيره] أي: بغير تقدير التقديم [كما ذكره] السكاكي في شر أهر ذا ناب من التهويل، وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل، وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وإن لم يصرح بأن لا سبب للتخصيص سواه، لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال: إنما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط المبتدأ.

لا يقال: التنكير إنما يدل على النوعية بالتهويل أو غيره، والحصر إنما يستفاد من تقدير التقديم فلابد منه بحال؛ لأنا نقول قد ذكرنا أن ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التأخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف، وأنه يجب أن يكون الحصر مستفادًا من الوصف وإلا فلا توجيه لكلامه، بل الجواب أنه إنما يعتبر التقديم والتأخير في صورة المنكر إذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن أن يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا: رجل جاءني، بمعنى لا امرأة أو لا رجلان [ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير][1] إذا لا دليل عليه لا نقلا ولا عقلا.

قال الشيخ عبدالقاهر: قدم [شر]؛ لأن المعنى أن الذي أهره من جنس الشر، لا من جنس الخير [ثم قال] السكاكي: [ويقرب من] قبيل [هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه] أي: قائم [الضمير] مثل: قام فيتكرر الإسناد ويتقوى الحكم، وقال: إنما قلت يقرب دون أن أقول ونظيره؛ لأن قائم لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة في: أنا قائم، و أنت قائم، وهو قائم أشبه الخالي عن الضمير، وهذا معنى قوله [وشبهه] أي: شبه السكاكي قائم مع أنه متضمن للضمير [بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة] كما لا يتغير الخالي عنه نحو: أنا غلام، وأنت غلام، وهو غلام، وقد يصحف قوله: وشبهه مخففًا ويظن أنه اسم منصوب على أنه مفعول معه، أي: لتضمنه الضمير مع شبه، أي: مشابهته للخالي عن الضمير، يعني أن قوله [ويقرب] يشمل على أمرين:

أحدهما: المقاربة في التقوى[2].

والثاني: عدم كمال التقوى.

---

(١) قال السيد الشريف: أقول إذا قيل شر أهر ذا ناب يتبادر منه كونه شرا بالقياس إليه فلو قيل لا خير يتبادر منه أيضا كونه خيرا بالقياس إليه وظاهر أنه لا يكون مهرا له لأن الهرير صوت الكلب عند تأذيه وعجره عما يؤذيه قال في الصحاح هو صوته دون نباحه من قلة صبره على البرد فلا يشك فيه عاقل فضلا عن أن يجزم بنقيضه وحينئذ يقبح الحصر وهو المعنى بامتناعه في فن البلاغة نعم لو أريد كونهما شرا وخيرا في الجملة لجاز ذلك. لاختلافهما بحسب الإضافة.

(٢) قال السيد الشريف: لو قيل أحدهما ثبوت التقوى لكان أظهر لأن المقاربة كالقرب في الاشتمال على الأمرين.

فقوله: لتضمنه الضمير علة للأول.

وقوله: وشبهه علة للثاني.

ولا يخفى ما فيه من التعسف، ومن أراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفًا على لتضمنه ليكون أوضح.

[ولهذا] أي: ولشبهه بالخالي عن الضمير [لم يحكم بأنه] مع الضمير [جملة] وأما في صلة الموصول فإنما حكم بذلك؛ لكونه فيها فعلا عدل به إلى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل [ولا عومل] قائم مع الضمير [معاملتها] أي: الجملة [في البناء]؛ حيث أعرب في نحو: رجل قائم، ورجلا قائمًا، ورجل قائم.

والحاصل أنه لما كان متضمنًا للضمير، ومشابهًا للخالي عنه روعيت فيه الجهتان.

أما الأولى فبأن جعل قريبًا من هو قام في التقوى.

وأما الثانية فبأن لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء.

فإن قيل: لو كان الحكم بالإفراد والإعراب في: قائم، من: زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه؛ لوجب أن لا يحكم بالإفراد والإعراب فيما أسند إلى الظاهر، نحو: زيد قائم أبوه؛ لأنه كالفعل بعينه إذ الفعل لا يتفاوت عند الإسناد إلى الظاهر.

قلنا: جعل تابعًا للمسند إلى الضمير، وحمل عليه في حكم الإفراد، وهذا معنى قوله في المفتاح: واتبعه في حكم الإفراد، نحو: زيد عارف أبوه، أي: جعل تابعا لعارف المسند إلى الضمير عارف المسند إلى الظاهر، فحكم بأنه مفرد مثله.

وقال المصنف: معناه اتبع عارف عرف في الإفراد إذا أسند إلى الظاهر مفردًا كان الظاهر أو مثنى أو مجموعًا، ولعله سهو إذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام.

[ومما يرى تقديمه] على المسند [كاللازم لفظ: مثل وغير] إذا استعملا على سبيل الكناية [في نحو: مثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود، بمعنى: أنت لا تبخل وأنت تجود] وفي الإيجاب، نحو: مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب.

وغيري بأكثر هذا الناس ينخدعُ[1]

أي: الأمير حمل، وأنا لا أنخدع، فالأول كناية عن ثبوت الفعل أو نفيه عن المخاطب، بل عمن أضيف إليه لفظ مثل؛ لأنه إذا أثبت الفعل لمن يسد مسده، ومن هو على أخص أوصافه أو نفي عنه وأريد أن من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس، وموجب العرف أن يفعل كذا، أو أن لا يفعل كذا، لزم الثبوت لذاته أو النفي عنها بالطريق الأولى، والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن أضيف إليه لفظ غير في النفي، وعن سلبه عنه في الإيجاب؛ لأنه إذا نفى الجود عن غير المخاطب مثلاً يثبت للمخاطب ضرورة أن الجود موجود، ولابد له من محل يقوم به، ولأنه إذا أثبت الانخداع للغير من غير القصد إلى أن إنسانًا سوى المتكلم يتصف بالانخداع، ولا شك في ثبوت عدم الانخداع لأحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم، فهما قد استعملا على سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل أو نفيه لإنسان مماثل أو مغاير لمن أضيفا إليه، كما في قولنا: مثلك لا يوجد، وقوله:

غيري جَنى وأنا المُعاقَبُ فيكمُ فكأنني سَبّابةُ المتندِّمِ[2]

فإن التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى، وإلى هذا أشار بقوله: [من غير إرادة تعريض لغير المخاطب] بأن يراد بمثلك وغيرك إنسان غير المخاطب مماثل له، أو غير مماثل، وقوله: من غير معناه حال كون ذلك القول أو الكلام ناشئًا من غير إرادة التعريض، أي: لم ينشأ من إرادة التعريض، كما تقول: ضربني من غير ذنب، أي ضربا لم ينشأ من ذنب، كما أن قولك: غيري فعل كذا، معناه: أنا لم أفعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه [من] فليتنبه له [لكونه] أي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم [أعون على المراد بهما] أي: بهذين التركيبين؛ لأنهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم، وإثبات الحكم بطريق الكناية أبلغ لما سيجيء والتقديم لكونه مفيدًا للتقوى أعون على إثبات الحكم بطريق المبالغة.

---

(١) صدر بيت للمتنبي في ديوانه، وعجزه:

.... * **إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا**

ودلائل الإعجاز ص ١٣٩.

(٢) ٢٩٩.

وقوله: يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في دلائل الإعجاز، ومعناه أن مقتضى القياس، وموجب العرف أن يجوز التأخير أيضًا لحصول المبالغة بالكناية، لكن التقديم يرى كالأمر اللازم؛ لأنه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعًا.

قال الشيخ عبدالقاهر: وأنت إذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان أبدًا على الفعل إذا قصد بهما هذا المعنى، وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما إذا لم يقدما لو قلت: يفعل كذا مثلك أو غيرك رأيت كلامًا مقلوبًا عن جهته، ومغيرًا عن صورته، ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه، ورأيت الطبع يأبى أن يرضاه.

[قيل: وقد يقدم] المسند إليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي، [لأنه] أي: التقديم [دال على العموم] أي: على نفي الحكم عن كل فرد من أفراد ما أضيف إليه لفظ كل [نحو: كل إنسان لم يقم] فإنه يفيد نفي القيام عن كل واحد من أفراد الإنسان [بخلاف ما لو أخر، نحو: لم يقم كل إنسان فإنه يفيد نفي الحكم عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد] فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتأخير لا يفيد إلا سلب العموم ونفي الشمول [وذلك] أي: إفادة التقديم النفي عن كل فرد، والتأخير النفي عن جملة الأفراد؛ [لئلا يلزم ترجيح التأكيد] وهو أن يكون لفظ

كل بين التأكيد والتأسيس:

"كل" لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته [على التأسيس] وهو أن يكون لإفادة معنى آخر، لم يكن حاصلاً قبله، يعني: لو لم يكن التقديم مفيدًا لعموم النفي، والتأخير مفيدًا لنفي العموم، يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، واللازم باطل[1] ؛ لأن التأسيس خير من التأكيد؛ لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة، فالملزوم مثله، فإن عورض بأن استعمال كل في التأكيد أكثر، فالحمل عليه راجح.

---

(١) وليس معنى قوله كاللازم أنه قد يقدم وقد لا يقدم بل المراد أنه كان مقتضى القياس أن يجوز التأخير ولكن لم يرد الاستعمال إلا على التقديم نص عليه الشيخ في دلائل الإعجاز (منه) .

قلنا: ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرناه؛ لأنه أقوى؛ لأن وضع الكلام على الإفادة، وكأن هذا القائل يتمسك في أصل الدعوى بالاستعمال، ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة، وإلا فلا يثبت اللغة بالاستدلال.

وبيان الملازمة إما في صورة التقديم فلأن قولنا: إنسان لم يقم موجبة مهملة أهمل فيها بيان كمية أفراد المحكوم عليه معدولة المحمول؛ لأن حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه، ولا يمكن تقدير الرابطة بعده ثم أثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الإيجاب والسلب؛ ولهذا جعلت موجبة معدولة، لا سالبة محصلة، ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة؛ ولهذا صح جعلها في قوة السالبة الجزئية، وإلا فالسالبة الجزئية أعم منها، لصدقها عند انتفاء الموضوع، فإذا كان قولنا: إنسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون معناه: نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد [لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة الجزئية] عند وجود الموضوع، نحو: لم يقم بعض الإنسان، بمعنى أنهما متلازمتان في الصدق؛ لأنه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الإنسان أعم من أن يكون جميع الأفراد أو بعضها، وأيا ما كان يصدق نفي القيام عن البعض، وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الإنسان في الجملة، فكلما صدق إنسان لم يقم صدق، لم يقم بعض الإنسان وبالعكس إذ التقدير وجود الموضوع، فهي في قوة السالبة الجزئية [المستلزمة نفي الحكم عن الجملة] لأن صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع إما بأن يكون الحكم منفيًا عن كل فرد من الأفراد، أو بأن يكون منفيًا عن بعض من الأفراد ثابتًا لبعض آخر.

وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الأفراد [دون كل فرد]، لجواز أن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا للبعض الآخر، وإذا ثبت أن إنسانًا لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، لا عن كل فرد، فلو كان بعد دخول كل معناه أيضًا كذلك لكان كل تأكيدًا، لا تأسيسًا فيلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، فحينئذ يجب أن يكون معنى كل إنسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد، ليكون كل لتأسيس معنى آخر، لا لتأكيد المعنى الأول.

وأما في صورة التأخير؛ فلأن قولنا: لم يقم إنسان سالبة مهملة لا سور فيها.

[والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد] نحو: لا شيء من الإنسان بقائم، وإنما قال في الأول المستلزمة[1]، وهاهنا المقتضية؛ لأن السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد، وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض، وعلى كل تقدير تستلزم نفي الحكم عن جملة الأفراد، فأشار بلفظ الاستلزام إلى هذا، بخلاف السالبة الكلية فإنها تقتضي بصريحها نفي الحكم عن كل فرد، ولما كان المقرر عندهم أن المهملة في قوة الجزئية، وقد حكم هاهنا بأنها في قوة الكلية احتاج إلى بيانه فأشار إليه بقوله: [لورود موضوعها] أي موضوع المهملة غير مصدرة بلفظ كل [في سياق النفي] وكل نكرة كذلك مفيدة لعموم النفي، وإنما قلنا: غير مصدرة بلفظة كل؛ لأن ما يفيد العموم في النفي، إنما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الإثبات.

وأما التي تفيد العموم في الإثبات كالمصدرة بلفظة كل فعند ورودها في سياق النفي إنما تفيد نفي العموم، لا عموم النفي؛ لأن رفع الإيجاب الكلي سلب جزئي، وإذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى: لم يقم إنسان نفى الحكم عن كل فرد، فإذا أدخلنا عليه لفظة كل، وقلنا: لم يقم كل إنسان. فلو كان معناه أيضًا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، فحينئذ يجب أن يكون معناه نفي القيام عن جملة الأفراد، ليكون كل تأسيسًا.

فالحاصل أن التقديم قبل كل لسلب العموم، فيجب أن يكون بعده لعموم السلب؛ ليكون لفظة كل للتأسيس لا للتأكيد والتأخير بالعكس، وذلك لأن لفظة كل لا يخلو عن إفادة أحد هذين المعنيين، فعند انتفاء أحدهما يثبت الآخر ضرورة [وفيه نظر] لأنه على تقدير أن يكون كل إنسان لم يقم لإفادة النفي عن الجملة، ولم يقم كل إنسان لإفادة النفي عن كل فرد لا نسلم أنه يجب أن يكون كل تأكيدًا حتى يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس؛ [لأن النفي عن

---

(١) قال السيد الشريف: العبارة الواضحة أن يقال لأن مفهوم السالبة الجزئية صريحا نفي الحكم عن بعض الأفراد وذلك مغاير لنفي الحكم عن جملة الأفراد ولكنه يستلزمه لأنه يحتمل إلى آخره.

الجملة في الصورة الأولى] أعني: الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو: إنسان لم يقم [وعن كل فرد في] الصورة [الثانية] أعني: السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان [إنما أفاده الإنسان إلى ما أضيف إليه كل]، وهو لفظ إنسان [وقد زال ذلك] الإسناد المفيد لهذا المعنى [بالإسناد إليها] أي: إلى كل؛ لأن إنسانًا صار مضافًا إليه، فلم يبق مسندًا إليه [فيكون] أي: على تقدير أن يكون الإسناد إلى كل أيضًا مفيدًا للمعنى الحاصل من الإسناد إلى إنسان يكون كل [تأسيسًا، لا تأكيدًا][1]؛ لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر، وهذا ليس كذلك؛ لأن النفي عن الجملة في كل إنسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل إنسان إنما أفاده حينئذ نفس الإسناد إلى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته، ولما كان لقائل أن يدفع هذا المنع بأن ما ذكرت من معنى التأكيد هو التأكيد الاصطلاحي، ونحن نعني بالتأكيد هاهنا أن يكون كل لإفادة معنى كان حاصلاً بدونه، وحينئذ لا يتوجه هذا المنع أشار إلى منع آخر على تقدير أن يكون معنى التأكيد هذا فقال: [ولأن] الصورة [الثانية] أعني: السالبة المهملة نحو: لم يقم إنسان [إذا أفادت النفي عن كل فرد، فقد أفادت النفي عن الجملة، فإذا حملت] كل [على الثاني] أي: على إفادة النفي عن جملة الأفراد، حتى يكون معنى: لم يقم كل إنسان نفي القيام عن الجملة، لا عن كل فرد [لا يكون] كل [تأسيسًا]، بل تأكيدًا على ما مر من التفسير؛ لأن هذا المعنى كان حاصلاً بدونه، وإذا لم يكن تأسيسًا فلو جعلناها للنفي عن كل فرد، وقلنا: لم يقم كل إنسان لعموم السلب، مثل: لم يقم إنسان لا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس، إذ لا تأسيس هاهنا أصلاً، بل إنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر، والحاصل أن لم يقم إنسان لما كان مفيدًا للنفي عن كل فرد، ويلزمه النفي عن الجملة أيضًا فكلا المعنيين حاصل قبل كل، فعلى أيهما حملت يكون تأكيدًا، لا تأسيسًا.

فلا يصح قول المستدل: إنه يجب أن يحمل على النفي عن الجملة، لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس.

---

(١) وحاصل هذا الكلام أنا لا نسلم أنه لو حمل الكلام بعد كل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتأكيد (منه) .

لا يقال دلالة قولنا: لم يقم إنسان، على النفي عن جملة الأفراد بطريق الالتزام، ودلالة لم يقم كل إنسان عليه بطريق المطابقة، فلا يكون تأكيدًا لأنا نقول: إما أن يشترط في التأكيد اتحاد الدلالتين، أو لا يشترط، فإن لم يشترط لزم أن يكون كل في قولنا: لم يقم كل إنسان تأكيدًا سواء جعل النفي عن الجملة، أو عن كل فرد، وإن اشترط لزم أن لا يكون كل في قولنا: إنسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الأفراد تأكيدًا؛ لأن دلالة قولنا: إنسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام، وهو ظاهر.

وحينئذ يبطل ما ذكرتم، بل الجواب أن نفي الحكم عن الجملة إما بأن يكون منفيًا عن كل فرد، أو بأن يكون منفيًا عن بعض الأفراد ثابتًا للبعض الآخر، أو بأن يكون محتملاً للمعنيين، والمستفاد من: لم يقم إنسان هو القسم الأول فقط، فالحمل عليه تأكيد وعلى غيره تأسيس.

فلو جعلنا: لم يقم كل إنسان للنفي عن كل فرد، يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس.

وأما إذا جعلناه للنفي عن جملة الأفراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسًا قطعًا؛ لأن هذا المعنى لم يكن حاصلاً قبله فليتأمل.

[ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا: لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة] كما ذكره هذا القائل؛ لأنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل واحد من أفراد الموضوع.

لا يقال: سماها مهملة باعتبار إهمال السور أعني: اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع؛ لأنا نقول المسطور في كتب القوم إن المهملة هي التي يكون موضوعها كليًّا، وقد أهمل فيها بيان كمية أفراد الموضوع، أي: لم يبين فيها أن الإيجاب أو السلب في كل أفراد الموضوع، أو في بعضها.

والكلية هي التي يبين فيها أن الحكم على كل أفراد الموضوع، وظاهر أن الصادق على نحو قولنا: لم يقم إنسان. إنما هو تعريف الكلية دون المهملة، وإما إنه لا سور فيها فممنوع إذ التقدير أنه قد بين فيها أن الحكم مسلوب عن كل فرد، فلابد لهذا البيان من شيء يدل عليه

ضرورة، ولا نعني بالسور إلا هذا، والقوم وإن جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد، فلم يقصدوا الانحصار فيهما، بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية كقولنا: طرا وأجمعين، ونحو ذلك. نص عليه الشيخ في الإشارات.

وهاهنا يجوز أن يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية أو إدخال التنوين عليه سور الكلية، كما أنه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الإشارات، إن كان إدخال الألف واللام يوجب تعميمًا، وإدخال التنوين يوجب تخصيصًا، فلا مهملة في لغة العرب.

[وقال عبدالقاهر] في تقرير أن كلمة كل تارة تكون لشمول النفي وأخرى لنفي الشمول[إن كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته]، سواء كانت معمولة لأداة النفي أو لا، وسواء كان الخبر فعلاً [نحو] قول أبي الطيب:

[مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ]   تَجْرِي الرِّيَاحُ بِمَا لا تَشْتَهِي السُّفُنُ[1]

أو غير فعل نحو قولك: ما كل متمني المرء حاصلاً أو حاصل على اللغة الحجازية أو التميمية.

[أو معمولة للفعل المنفي] إما أن يكون عطفًا على داخلة في حيز النفي، وإما أن يكون بتقدير فعل عطفًا على أخرت.

والمعنى أو جعلت معمولة، وكلاهما ليس بسديد؛ لأن كلاًّ من الدخول في حيز النفي والتأخير عن أداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي، فلا يحسن عطفه عليه بأو.

أما الأول فظاهر، وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو: ما زيد كل القوم، وما جاءني كل القوم، وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا يقع نحو: ما كل متمنى المرء حاصلاً.

---

(١) البيت للمتنبى من قصيدة مطلعها:

بم التعلل لا أهل ولا وطن   ولا نديم ولا كأس ولا سكن

انظر: التبيان ٤٧٨/٢، ودلائل الإعجاز ص٢٨٤، وشرح المرشدى ٨٨/١.

فإن خصصت التأخير باللفظي فلم يخرج منه إلا المعمول المقدم على الفعل المنفي.

وإن جعلته أعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان، وأيًا ما كان فالكلام لا يخلو عن تعسف، وإنما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ، وهو قوله إذا أدخلت كلاً في حيز النفي بأن تقدم النفي عليه لفظًا أو تقديرًا، يعني كما إذا قدمتها على الفعل المنفي العامل فيه، فإنه مؤخر تقديرًا؛ لأن مرتبة المعمول التأخير عن العامل، فالأقرب أن يجعل عطفًا على أخرت بتقدير الفعل[1]، ويكون المراد بقوله: أخرت عن أداة النفي ما إذا لم يدخل أداة النفي على فعل عامل في كل، على ما يشعر به المثال المذكور.

والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها، أو جُعلت معمولة للفعل المنفي إما فاعلاً لفظيًا أو تأكيدًا له [نحو: ما جاءني القوم كلهم، أو ما جاءني كل القوم] وقدم التأكيد لأن كلاً أصل فيه [أو] مفعولا كذلك متأخرا نحو: [لم آخذ كل الدراهم] أو الدراهم كلها [أو] مقدمًا نحو: [كل الدراهم لم آخذ] أو الدراهم كلها لم آخذ، وترك مثال التأكيد اعتمادًا على ما سبق، وجعل الفعل منفيًا بلم؛ لأن المنفي بما لا يتقدم معموله عليه، بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو، وكذا إذا وقعت مجرورًا أو ظرفًا نحو: ما مررت بكل القوم، وما سرت كل الأيام، ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور [توجه النفي إلى الشمول خاصة] لا إلى أصل الفعل [وأفاد] الكلام [ثبوت الفعل أو الوصف لبعض] مما أضيف إليه كل

---

(١) قال السيد الشريف: وإنما كان أقرب لأنه أن جعل عطفا على داخلة فإن أخذ الدخول مطلقا لزم جعل الخاص قسيما للعام وهو مستقبح جدا وكذا أن فسر الدخول بالتأخير لفظا ورتبة وأن فسر بالتأخير لفظا فقط لزم مع صرفه عن ظاهره جعل الأخص من وجه قسيما لصاحبه وفيه بعد أيضا وليس لك أن تقول نفسر الدخول بالتأخير لفظا ونخص المعمول بالمقدم فلا محذور إذ يلزم حينئذ تقييدان على خلاف الظاهر مع أن أمثلة المعمول لا تساعده ولو قيل المراد بالدخول التأخير عن أداء النفي التي لم تدخل على الفعل العامل في كلمة كل والمعمول باق على إطلاقه بشهادة الأمثلة المذكورة فيهما صح عطف قوله معمولة على داخلة ولم يحتج إلى تقدير فعل وكان أقرب من حيث اللفظ مع أنه لا إشكال في المعنى فكأن الشارح أراد تطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ وإبقاء الدخول في حيز النفي على إطلاقه فاختار العطف على أخرت بذلك التأويل فصار مجموع المعطوفين تفسيرا للدخول في حيز النفي.

إن كانت كل في المعنى فاعلاً للفعل، أو الوصف الذي حمل عليها، أو أعمل فيها كقولنا في الفعل: ما كل القوم يكتب، وما يكتب كل القوم، وفي الوصف ما كل القوم كاتبًا، وما كاتب كل القوم، فيفيد ثبوت الكتابة لبعض القوم، ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما إذا كان الخبر جامدًا، نحو: ما كل سوداء تمرة لكان أحسن.

[أو تعلقه] أي: تعلق الفعل أو الوصف [به] أي: ببعض إن كانت كل في المعنى مفعولاً للفعل أو الوصف المحمول عليها، أو العامل فيها نحو: ما كل ما يتمنى المرء يدركه، ولم آخذ كل الدراهم، ونحو: ما كل الدراهم آخذها أنا، وما آخذ أنا كل الدراهم، فيفيد تعلق إدراك المرء ببعض متمنياته، وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال.

وقال الشيخ: إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضًا كان، وبعضًا لم يكن.

وفيه نظر؛ لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض، كقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ**﴾[1]. ﴿**وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ**﴾[2]. ﴿**وَلا تُطِعْ كُلَّ حَلافٍ مَهِينٍ**﴾[3] فالحق أن هذا الحكم أكثري، لا كلي.

[وإلا] أي: وإن لم تكن داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظًا، ولم تقع معمولة للفعل المنفي [عم] النفي كل فرد مما أضيف إليه كل فأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد [كقول النبي ﷺ لما قال له ذو اليدين: أقصرت الصلاة] بالرفع؛ لأنها فاعل قصرت [أم نسيت] يا رسول الله؟ [كل ذلك لم يكن[4]] أي: لم يقع واحد منهما، لا القصر، ولا النسيان.

[وعليه] أي: على عموم النفي وشموله كل فرد ورد [قوله] أي: قول أبي النجم:

---

(١) سورة الحديد:٢٣.

(٢) سورة البقرة:٢٧٦.

(٣) سورة القلم:١٠.

(٤) أخرجه البخاري (٤٦٩/١) ، ومسلم (٥٧٣) .

[قَـدْ أصبحـتْ أمُّ الخيـار تَدَّعِـي   علـيَّ ذنبًـا كلُّـهُ لـمْ أصنـع][1]

برفع كله على معنى لم أصنع شيئًا مما تدعيه علي من الذنوب.

قال المصنف: المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النجم.

أما الاحتجاج بالحديث في وجهين:

أحدهما: أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام في اعتقاد المستفهم، فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل منهما ردًا على المستفهم، وتخطئة له في اعتقاد ثبوت أحدهما لا بنفي الجمع بينهما؛ لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعًا، فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيًا لكل منهما.

والثاني: ما روي أنه لما قال النبي ﷺ كل ذلك لم يكن. قال له ذو اليدين: بعض ذلك قد كان[2]، فلو لم يكن قوله: كل ذلك لم يكن سلبًا كليًّا لما صح: بعض ذلك قد كان، ردًا له؛ لأنه إنما ينافي نفي كل منهما، لا نفيهما جميعًا إذ الإيجاب الجزئي رفع للسلب الكلي، لا للسلب الجزئي.

وأما الاحتجاج بشعر أبي النجم، فلأنه فصيح والشائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلاً بالضمير أن ينصب الاسم على المفعولية نحو: زيدًا ضربت، وليس في نصب [كل] هاهنا ما يكسر له وزنًا وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة، فلو كان النصب مفيدًا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع إلى الرفع

(١) البيت لأبى النجم فى المصباح ص١٤٤، وأسرار البلاغة ٢/٢٦٠، والمفتاح ص٣٩٣، والإشارات ص٢٥١، ودلائل الإعجاز ص٢٧٨، وخزانة الأدب ١/٣٥٩، ونهاية الإيجاز ص١٨٢، وشرح عقود الجمان ١/٥٣، والأغانى ٢٣/٣٦.

ويقول عبدالقاهر فى تعليقه على البيت: إنه أراد أنها تدعى عليه ذنبا لم يصنع منه شيئا البتة لا قليلا ولا كثيرا ولا بعضا ولا كلا. والنص يمنع من هذا المعنى ويقتضى أن يكون قد أتى المذنب الذنب الذى ادعته بعضه، وذلك أنا وجدنا إعمال الفعل فى "كل" والفعل منفى لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن. الدلائل ص٢٧٨.

(٢) سبق.

المحتاج إلى تقدير الضمير من غير ضرورة.

ولقائل أن يقول: إنه مضطر إلى الرفع؛ إذ لو نصبها لجعلها مفعولاً، وهو ممتنع لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل في كلامهم إلا تأكيدًا أو مبتدأ لا تقول: جاءني كلكم، ولا ضربت كلكم، ومررت بكلكم، ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله:

ثــلاثٌ كلُّهــنَّ قتلــتُ عمــدًا

أن الرفع في كلهن على الابتداء، وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة؛ إذ لا ضرورة تلجئه إليه لإمكان أن يقول: كلهن قتلت بالنصب.

واعترض عليه ابن الحاجب بأنه مضطر إلى الرفع؛ إذ لو نصبها لاستعملها مفعولاً، وهو غير جائز لأن كلاً إذا أضيفت إلى المضمر لم تستعمل إلا تأكيدًا أو مبتدأ لأن قياسها أن تستعمل تأكيدًا لما تقدمها لما اشتملت على ضميره؛ لأن معناها إفادة الشمول والإحاطة في أجزاء ما أضيفت إليه، ولما أضيفت إلى المضمر كانت الجملة متقدمًا ذكرها أو في حكم المتقدم إلا أنهم استعملوها مبتدأ؛ لأن العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما هي عليه، فلذلك يقال: إن الأمر كله لله بالرفع والنصب، ولا يقال الأمر أن كله لله، هذا كلامه.

[وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند] وسيجيء بيانه [هذا] الذي ذكر من الحذف والذكر، والإضمار، والتعريف والتنكير، والتقديم والتأخير [كله مقتضى الظاهر] من الحال [وقد يخرج الكلام على خلافه] أي: على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال إياه [فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم: نعم رجلاً مكان نعم الرجل] فإن مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الإظهار دون الإضمار، لعدم تقدم ذكر المسند إليه وعدم قرينة تدل عليه، وهذا الضمير عائد إلى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الإبهام، ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هوللمدح العام أو الذم العام، أعني: من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن، ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل، ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل: نعم رجلاً السلطان، ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا: نعم رجلاً مثل نعم الرجل في الإبهام والإجمال، ولابد من تفسير

المقصود وتفصيله بما يسمى مخصوصًا بالمدح مثل: نعم رجلاً زيد، وإنما هو من هـذا البـاب [في أحد القولين] أي: قول من يجعل المخصـوص خبر مبتـدأ محذوف، وأما في قـول مـن يجعل المخصوص مبتدأ، و نعم رجلاً خبره، والتقدير: زيد نعم رجلاً فليس من هذا الباب على القطع؛ لاحتمال أن يكون الضمير عائدًا إلى المخصوص، وهو مقدم تقديرًا.

فإن قلت: لو كان الأمر كذلك لوجـب أن يقـال: نعمـا رجليـن الزيـدان، ونعمـوا رجالاً الزيدون ولفات الإبهـام المقصـود فـي وضـع هـذا البـاب، ولمـا صـح تفسـيره بالنكرة إذ لا معنى له حينئذ.

قلت: قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز أن يكون من خواصه التزام كون ضميره مسـتترًا من غير إبراز، سواء كان لمفرد أو لمثنى أو لمجموع لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم إلى أنـه اسـم، وأمـا الإبهـام ثـم التفسير فيكـون حـاصلاً مـن التزام تـأخير المخصوص لا اللفظ، إلا نادرًا، وبهذا الاعتبار يصـح تمييزه بـالنكرة، وأيضًـا يجـوز أن يكـون التمييز للتأكيد مثله في نعم الرجل رجلاً. قال الله تعالى: ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾[1] أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما مر.

[وقولهم: هو أو هي زيد عالم مكان الشأن أو القصة] فالإضمار فيه أيضًا خـلاف مقتضى الظاهر، ويختار تأنيث هذا الضمير إذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة، نحو: هي هند مليحـة، وقوله تعالى ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[2] قصدًا إلى المطابقة لا أنه راجـع إلى ذلـك المؤنـث، ولم يسمع نحو: هي الأمير بنى غرفة، وهي زيد عالم، وإن كان القياس يقتضـي جـوازه، وإنمـا لـم يتعـرض المصنـف لنحـو قولهـم: يـا لـه رجـلاً، ويـا لهـا قصـة، وربـه رجـلاً، وقولـه تعـالى ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾[3] لأنه ليس من باب المسند إليه [ليتمكـن] تعليـل وضـع المضمر موضع المظهر [ما يعقبه] أي: يعقب ذلك الضمير، أي: يجـيء على عقبه [فـي ذهـن السـامع لأنه] أي: السامع [إذ لم يفهم منه] أي: من الضمير [معنى انتظره] أي: انتظر السامع مـا يعقـب

(١) سورة الحاقة.

(٢) سورة الحج:٤٦.

(٣) سورة فصلت:١٢.

الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه، فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل تمكن؛ لأن ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب له في القلب محل ومكانة لا يكون لما يحصل بسهولة؛ ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة شيئا عظيمًا يعتني به، فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا أعني قصد الإبهام، ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم ضمير الشأن، وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم، لكنه قد جاء تقديمه، كقول الأخطل:

أبو موسى فجدُّكَ نعمَ جدًّا   وشيخُ الحي خالكُ نعمَ خالا[1]

وهو قليل، ولا يخفى أن ما ذكره من أن السامع إذا لم يفهم منه معنى انتظره، إنما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم، إذ السامع ما لم يسمع المفسر لم يعلم أن فيه ضميرًا، فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم، بما ذكره ليس بسديد، وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح أمره كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ**﴾[2] أي: القرآن أو لأنه بلغ من عظم شأنه إلى أن صار متعقل الأذهان، نحو: هو الحي الباقي، أو لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره، كقوله في المطلع:

زارتْ عليها للظلام رُواقُ

[وقد يعكس] أي: يوضع المظهر موضع المضمر [فإن كان] المظهر الموضوع موضع المضمر [اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه] أي: تمييز المسند إليه [لاختصاصه بحكم بديع كقوله] أي: قول ابن الراوندي[3]:

[كم عاقلٍ عاقلٍ] هو وصف لعاقل الأول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال: **مررت**

(١) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٨، وخزانة الأدب٩/٣٩٠،٣٩٢.

(٢) سورة يوسف:٢.

(٣) التبيان لابن الراوندي الزنديق، كان متكلمًا على مذهب المعتزلة، ألحد وتزندق، وتوفي سنة ٢٥٠هـ، أوردهما بدر الدين بن مالك في المصباح ٢٩، وهما في المفتاح ١٩٧، شرح عقود ١/ ١٠٤، معاهد التنصيص ١/ ١٤٧، وقد أورد الإمام الطيبي في التبيان ١/ ١٥٨، في جوابه بيتين لطيفين هما:

كم من أديب فهم قلبه   *   مستكمل العقل مقل عديم

ومن جهول مكثر ماله   *   "ذلك تقدير العزيز العليم".

والشطر الثاني مقتبسٌ من سورة الأنعام: الآية ٩٦.

برجل رجل، أي: كامل في الرجولية [أعيتْ] أي: أعيته بمعنى أعجزته أو أعيت عليه وصعبت [مذاهبُه] أي: طرق معاشه، وجاهلٍ جاهلٍ تلقاهُ مرزوقًا

هذا الذي ترك الأوهام حائرة

[وصيَّر العالمَ النِّحريرَ] المتقن من نحر العلم إذا أتقنه [زنديقًا] أي: كافرًا نافيًا للصانع قائلاً لو كان له وجود، لما كان الأمر كذلك.

فقوله هذا إشارة إلى حكم سابق غير محسوس، وهو كون العاقل محرومًا، والجاهل مرزوقًا، فكان المقام مقام المضمر، لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الأوهام حائرة، والعالم النحرير المتقن زنديقًا كملت عناية المتكلم بتمييزه، فأبرزه في معرض المحسوس، كأنه يرى السامعين أن هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة العجيبة، والحكم البديع، وقد يقال: إن الحكم البديع هو كون العاقل محرومًا، والجاهل مرزوقًا، فمعنى اختصاص المسند إليه بحكم بديع أنه عبارة عنه، ومعنى كون هذا الحكم بديعًا أنه ضد ما كان ينبغي، ولا يخفى ما فيه من التعسف.

[أو التهكم] عطف على كمال العناية، أي: أو للتهكم [بالسامع] والسخرية [كما إذا كان فاقد البصر] أو لا يكون ثمة مشار إليه أصلاً [أو النداء على كمال بلادته] بأنه لا يدرك غير المحسوس [أو فطانته] بأن غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس [أو ادعاء كمال ظهوره] أي: ظهور المسند إليه [وعليه] أي: على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره [من غير هذا الباب] أي: باب المسند إليه قول ابن دمينة: [تعاللتِ] أي: أظهرت العلة والمرض [كي أشْجَى] أي: أحزن من شجي يشجى على حد علم يعلم، وأما شجا يشجو فهو متعد، يقال: شجاني هذا الأمر أي: أحزنني

وما بكِ علَّةٌ تريدينَ قتلِي قد ظفرتِ بذلك[1]

أي: بقتلي، ولم يقل به لادعاء أن قتله ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار إليه باسم

(١) البيت لابن الدمينة في ديوانه ١٦، المصباح ٢٩، المفتاح ١٩٧، نهاية الإيجاز ١١٠، التبيان للطيبي ١/ ١٥٨، الإيضاح ٧٦ "بتحقيقنا".

الإشارة [وإن كان] أي: المظهر الموضوع موضع المضمر [غيره] أي: غير اسم الإشارة [فلزيادة التمكين] أي: تمكين المسند إليه عند السامع [نحو: ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾[1]] من صمد إليه إذا قصده؛ لأنه يصمد إليه في الحوائج [ونظيره من غيره] أي: نظير ﴿**قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ**﴾ في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب المسند إليه قوله تعالى: [﴿**وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ**﴾[2]] أي: ما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله، وما نزل إلا بالحكمة لاشتماله على الهداية إلى كل خير [أو إدخال الروع في ضمير السامع، وتربية المهابة أو تقوية داعي المأمور] أي: ما يكون داعيًا لمن أمرته بشيء إلى الامتثال والإتيان به [مثالهما] أي: مثال التقوية وإدخال الروع مع التربية [قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا] مكان أنا آمرك [وعليه] أي: على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المأمور [من غيره] أي: من غير باب المسند إليه [فإذا عزمت] بعد المشاورة ووضوح الرأي [فتوكل على الله] حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي ﷺ إلى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة، وسائر أوصاف الكمال.

[أو للاستعطاف] أي: طلب العطف والرحمة [كقوله:

إِلَهِي عَبْدُكَ العَاصِي أَتَاكَا]   **مُقِرًّا بِالذُّنُوبِ وَقَدْ دَعَاكَا**
فَإِنْ تَغْفِرْ فَأَنْتَ لِذَاكَ أَهْلٌ   **وَإِنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَمْ سِوَاكَا**[3]

حيث لم يقل: أنا العاصي أتيتك على أن يكون العاصي بدلا؛ لأن في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة، ما ليس في لفظ أنا، وفيه أيضًا تمكن من وصفه للعاصي، كما في قوله تعالى: ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا**﴾[4] إلى قوله: ﴿**فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ**﴾ حيث لم يقل فآمنوا بالله وبي ليتمكن من إجراء الصفات المذكورة عليه، ويشعر بأن الذي وجب الإيمان به بعد الإيمان بالله هو

---

(١) سورة الإخلاص:١، ٢.
(٢) سورة الإسراء:١٠٥.
(٣) البيتان لإبراهيم بن أدهم، وقيل لرابعة العدوية وانظر: المصباح ص٣٠، المفتاح ص١٩٨، الإيضاح ص٦٧، الإشارات ص٥٥، معاهد التنصيص ١/ ١٧٠، شرح عقود الجمان ١/ ٩٢.
(٤) سورة الأعراف:١٥٨.

الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنًا من كان أنا أو غيري إظهارًا للنصفة، وبعدًا عن التعصب لنفسه.

قال: [السكاكي هذا] أعني نقل الكلام عن الحكاية إلى الغيبة [غير مختص بالمسند إليه، ولا بهذا القدر] أي: النقل غير مختص بأن يكون عن الحكاية إلى الغيبة.

ففي العبارة أدنى تسامح، ويحتمل أن يكون المعنى والنقل عن الحكاية إلى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور، وهو أن يكون الغيبة باسم مظهر لا بمضمر، والأول أوفق بقوله: [بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقًا ينقل إلى آخر] فيصير الأقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين؛ لأن كلا من الثلاثة ينقل إلى الآخرين، وقوله مطلقًا زيادة من المصنف ليس بمصرح في كلام السكاكي، ويحتمل أن يتعلق بالغيبة على معنى، سواء كان الغيبة باسم مظهر أو مضمر غائب أو بالجميع على معنى سواء كان في المسند إليه أو في غيره، وسواء كان كل منها قد أورد في الكلام ثم عدل عنه إلى الآخر، أو لم يورد، لكن كان مقتضى الظاهر إيراده فعدل إلى الآخر، وهذا أنسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي.

[ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا] مأخوذًا من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله، ومن شماله إلى يمينه، وقول صاحب الكشاف إنه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على أنه كثيرًا ما يطلق البيان على العلوم الثلاثة [كقوله] أي: قول امرئ القيس

[تطـــاول ليلـــك بـــالأَثْمُدِ][1]

بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع، ويروي بكسرهما.

خصص هذا المثال من بين أمثلة السكاكي، لما فيه من الدلالة على أن مذهبه أن كلا من التكلم والخطاب والغيبة إذا كان مقتضى الظاهر إيراده فعدل عنه إلى الآخر، فهو التفات؛ لأنه قد صرح بأن في قوله ليلك التفاتًا؛ لأنه خطاب لنفسه، ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم.

[والمشهور] عند الجمهور [أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من] الطرق [الثلاثة]

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ٣٣٤، المصباح ٣٥، المفتاح ١٠٧، الطراز ٢/ ١٤٠، خزانة الأدب ٦٠، نهاية الأرب ٧/ ١١٧، التبيان للطيبي ٢/ ٣٤٩.

التكلم والخطاب والغيبة [بعد التعبير عنه] أي: عن ذلك المعنى [بآخر منها] أي: بطريق آخر من الطرق الثلاثة بشرط أن يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر، ويكون مقتضى الظاهر سوق الكلام أن يعبر عنه بغير هذا الطريق، وبهذا يشعر كلام المصنف في الإيضاح.

وإنما قلنا ذلك لأنا نعلم قطعًا من إطلاقاتهم واعتباراتهم أن الالتفات هو انتقال الكلام من أسلوب من التكلم والخطاب والغيبة إلى أسلوب آخر، غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرئة لنشاطه وإيقاظًا في إصغائه، فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير أشياء ليست من الالتفات منها نحو: أنا زيد، وأنت عمرو، ونحن رجال، وأنتم رجال وأنت الذي فعل كذا و

نحنُ اللذونَ صبَّحوا الصَّباحا[1]

ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم أو المخاطب، وتارة بالاسم الظاهر أو ضمير الغائب.

ومنها نحو: يا زيد قم، ويا رجلا له بصر خذ بيدي، وفي التنزيل: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[2] لأن الاسم المظهر طريق غيبته.

ومنها تكرير الطريق الملتفت إليه نحو ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[3]، و﴿**اهْدِنَا**﴾[4]، و﴿**أَنْعَمْتَ**﴾[5] فإن الالتفات إنما هو في إياك نعبد، والباقي جار على أسلوبه، وإن كان يصدق على كل منها أنه تعبير عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر.

ومنها نحو: يا من هو عالم حقق لي هذه المسألة فإنك الذي لا نظير له في هذا الفن، ونحو قوله:

يا مَنْ يعزُّ علينا أن نفارقَهم ... وُجدانُنا كلَّ شيء بعدكم عدمُ[6]

فإنه لا التفات في ذلك؛ لأن حق العائد إلى الموصول أن يكون بلفظ الغيبة، وحق الكلام

---

(١) الرجز لرؤبة، ملحق ديوانه ص ١٧٢، ولليلى الأخيلية في ديوانها ص ٦١، وبلا نسبة في شرح ابن عقيل ص ٧٩، وهمع الهوامع ٦٠/١.

(٢) سورة الأنبياء: ٦٢.

(٣) سورة الفاتحة: ٥.

(٤) سورة الفاتحة: ٦.

(٥) سورة الفاتحة: ٧.

(٦) البيت للمتنبي في ديوانه، والعمدة ١٦٥/٢، وسر الفصاحة ص ١٧٣، والمصباح ص ٢٥٨.

بعد تمام المنادي أن يكون بطريق الخطاب، فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر، وما سبق إلى بعض الأوهام من أن نحو ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾[1] من باب الالتفات، والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله:

أَنَا الَّذِي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهْ[2]

كان القياس أن يقول: سمته حتى يكون في الصلة ما يعود إلى الموصول، لكنه لما كان القصد في الإخبار عنه نفسه، وكان الآخر هو الأول لم يبال برد الضمير على الأول، وحمل الكلام على المعنى لأمنه من الالتباس، وهو مع ذلك قبيح عند النحويين، حتى إن المازني قال: لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته.

ومن الناس من زاد لإخراج بعض ما ذكرنا قيدًا وهو أن يكون التعبيران في كلامين وهو غلط؛ لأن قوله تعالى: ﴿بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا﴾[3] فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم إلى الغيبة، ثم من الغيبة إلى التكلم، مع أن قوله: ﴿مِنْ آيَاتِنَا﴾ ليس بكلام آخر، بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته.

[وهذا أخص] أي: الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي؛ لأن النقل عنده أعم من أن يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة، ثم عبر عنه بطريق آخر أو يكون مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل إلى الآخر، وعند الجمهور مختص بالأول، فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله:

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ ... وَنَامَ الخَلِيُّ وَلَمْ تَرْقُدِ
وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ ... كَلَيْلَةِ ذِي العَائِرِ الأَرْمَدِ.

---

(١) سورة التوبة: ٣٨.

(٢) الرجز لأبى الحسن على بن أبي طالب رضى الله عنه، كما فى صحيح مسلم فى "الجهاد" باب: غزوة ذى قرد ٤/٤٦٧، وفيه:

أنا الَّذِى سَمَّتْنِى أُمِّي حَيْدَرَهْ ... كَلَيْثِ غَابَاتٍ كَرِيهِ المَنْظَرَهْ
أُوفِيهِمْ بِالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهْ

(٣) سورة الإسراء: ١.

وَذَلِكَ مِــنْ نَبَأٍ جَـــاءَنِي وَخُبِّرْتُهُ عَنْ أَبِي الأَسْــــوَدِ[(١)]

في الصحاح: العائر: قذى العين، وفي الأساس في عينه عوار وعائر أي: غمصة تمض منها وباتت له ليلة من الإسناد المجازي، كصام نهاره فإنه لا التفات في البيت الأول عند الجمهور، وقد صرح السكاكي بأن في كل بيت من الأبيات الثلاثة التفافًا، فقول صاحب الكشاف وقد التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات ظاهر في أن مذهب السكاكي موافق لمذهبه.

فإن قيل: يجوز أن يكون أحدها في بات والآخران في جاءني أحدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك، والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات أو يكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة إلى الخطاب؛ لأن الكاف في ذلك للخطاب، والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب إلى التكلم فيصح أن فيه ثلاثة التفاتات على مذهب الجمهور أيضًا.

فالجواب عن الأول أن الانتقال إنما يكون في شيء حاصل واقع عليه أسلوب الكلام، وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك إلى الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب، وسار الأسلوب أسلوب الغيبة فلا يكون الانتقال إلى التكلم في: جاءني إلا من الغيبة وحدها، وعن الثاني أنا لا نسلم أن الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدًا، بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾[(٢)]، ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾[(٣)] حيث لم يقل من بعد ذلكم، وقوله:

هــل تزْجُرنّكــمُ رســالةُ مرســل أم ليـسَ ينفـعُ فـي أولاكَ الـوَكُّ[(٤)]

حيث لم يقل: أولاكم، وقوله:

بَكِّــرَا صَــاحِبَيَّ قَبْــلَ الهَجــير إنَّ ذَاكَ النَّجَــاحَ فِــي التَّبْكِــير[(٥)]

حيث لم يقل: ذاكما.

---

(١) الأبيات لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٣٤، وفى المصباح ص٣٥.
والأثمد: موضع، بفتح الهمزة وضم الميم.
(٢) سورة البقرة:٥٢.
(٣) سورة البقرة:٦٤.
(٤) الوَكُّ:الدَّفْع.
(٥) البيت من الخفيف، لبشار فى ديوانه ٢٠٣/٣، ودلائل الإعجاز ص٢٧٢، ٣١٦، ٣٢٣، والإشارات والتنبيهات للجرجانى ص٣١، والأغانى ١٨٥/٣، والإيضاح ص٢٣.

[مثال الالتفات من التكلم إلى الخطاب: ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[1] مكان أرجع.

فإن قلت: ترجعون ليس خطابًا لنفسه حتي يكون المعبر عنه واحدًا.

قلت: نعم، ولكن المراد بقوله: وما لي لا أعبد المخاطبون، والمعنى وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء، فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون.

فإن قلت: حينئذ يكون قوله: ترجعون واردًا على مقتضى الظاهر، والالتفات يجب أن يكون من خلاف مقتضى الظاهر.

قلت: لا نسلم أن قوله ترجعون وارد على مقتضى الظاهر؛ لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام، بل يجري اللاحق على سنن السابق، وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله: [من نبأ جاءني].

وقد قطع المصنف بأنه وارد على مقتضى الظاهر، وزعم أن الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر، وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي، وفيه نظر؛ لأن مثل ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره، فلو كان واردًا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي أيضًا، فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره.

ثم الحق أنه ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر، وأن مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه.

[وإلى الغيبة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ، فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾[2]] مكان لنا، وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيمًا له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب في الكلام القديم، وإنما هو استعمال المولدين كقوله:

بأي نواحي الأرض أبغي وصالَكُمُ ... وأنتمْ ملوكُ ما لمقصِدِكُمْ نحوُ

تعظيمًا للمخاطب وتواضعًا من المتكلم.

---

(١) سورة يس ٢٢.

(٢) سورة الكوثر: ١، ٢.

[ومن الخطاب إلى التكلم] قول علقمة بن عبدة[1] :

[**طحا بكَ**] أي: ذهب بك [**قلبٌ في الحسانِ**] متعلق بقوله: [**طروبُ**].

قال المرزوقي: معنى طروب في الحسان: له طرب في طلب الحسان و نشاط في مراودتها [**بُعيْدَ الشبابِ**] أي: حين ولى الشباب وكاد ينصرم [**عصرَ حانَ مشيبُ**]أي: زمان قرب المشيب وإقباله على الهجوم [**يكلِّفني ليلَى**] فيه التفات من الخطاب في: طحا بك إلى التكلم؛ حيث لم يقل: يكلفك، وفاعل كلفني ضمير القلب، وليلى مفعوله الثاني أي: يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني بوصلها، ويروى بالتاء الفوقانية على أنه مسند إلى ليلى والمفعول محذوف، أي: شدائد فراقها أو على أنه خطاب للقلب ففيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب، وقوله: طحا بك فيه التفات آخر عند السكاكي، لا عند الجمهور.

[**وقد شَطَّ**] أي: بعد [**وليُّها**] أي: قربها [**وعادتْ عوادٍ بيننا وخطوبُ**][2].

قال المرزوقي: عادت يجوز أن يكون فاعلت من المعادات كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه، ويجوز أن يكون من عاد يعود، أي: عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل.

[وإلى الغيبة: ﴿**حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم**﴾[3]] مكان بكم [ومن الغيبة إلى التكلم: ﴿**اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ**﴾[4]] مكان ساقه.

[وإلى الخطاب: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ**﴾[5]] مكان إياه نعبد.

---

(١) علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، كان معاصرًا لامرئ القيس، وله معه مساجلات، توفي نحو ٢٠ قبل الهجرة - انظر ترجمته في الأعلام ٤/ ٢٤٧.

(٢) انظر: ديوان علقمة الفحل ص٣٣، المصباح ص٣٢، المفتاح ص١٠٧، الإيضاح ص٦٨، شرح عقود الجمان ١/١١٨، معاهد التنصيص ١/١٧٣، طبقات فحول الشعراء ١/١٣٩، الشعر والشعراء ١/٢٢١، العمدة ١/٥٧.

(٣) سورة يونس:٢٢.

(٤) سورة فاطر:٩.

(٥) سورة الفاتحة:٤،٥.

وذكر صدر الأفاضل في ضرام السقط أن من شرط الالتفات أن يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدًا، كقوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ فإن ما قبل هذا الكلام وإن لم نخاطب به الله من حيث الظاهر، فهو بمنزلة المخاطب به؛ لأن ذلك يجري من العبد مع الله، لا مع غيره، بخلاف قول جرير:

ثقي بالله ليسَ له شريكٌ   ومِنْ عندِ الخليفةِ بالنجاحِ
أغثني يا فداكَ أبي وأمِّي   بسيْبٍ منكَ إنكَ ذو ارتياحِ[1]

فإنه ليس من الالتفات في شيء؛ لأن المخاطب بالبيت الأول امرأته، والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة، فهذا أخص من تفسير الجمهور، فقول أبي العلاء:

هل تزجرنكمُ رسالةُ مرسلٍ   أم ليس ينفعُ في أولاكَ الوكُّ

فيه التفات عند الجمهور من الخطاب في يزجرنكم إلى الغيبة في أولاك بمعنى أولئك، وهو قال إنه إضراب عن خطاب بني كنانة إلى الإخبار عنهم، وإن كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه؛ لأن المخاطب بهل يزجركم بنو كنانة وبقوله أولاك أنت، وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين:

أحدهما: تعقيب الكلام بجملة مستقلة ملاقية له في المعنى على طريق المثل أو الدعاء أو نحوهما كما في قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[3] وفي كلامهم: "قصم الفقر ظهري. والفقر من قاصمات الظهر" وفي قول جرير:

متى كانَ الخيامُ بذي طلوحٍ   سُقيتِ الغيثَ أيَّتها الخِيامُ
أتنسي يومَ تصقلُ عارضَيْها   بفرعِ بَشَامةٍ؟ سُقِيَ البَشامُ[4]

---

(١) البيتان في ديوان جرير ص ٧٤، وهما من قصيدة يمدح فيها عبدالملك بن مروان.

(٢) سورة الإسراء: ٨١.

(٣) سورة التوبة: ١٢٧.

(٤) البيت الأول في المصباح ص ٣٣، والديوان ص ٣٨٥، والبيت الثاني في الديوان ص ٣٨٦ برواية "أتنسى أن تودعنا سليمى".

والثاني: أن تذكر معنى فتتوهم أن السامع اختلجه شيء فتلتفت إلى كلام يزيل اختلاجه، ثم ترجع إلى مقصودك، كقول ابن ميادة:

فلا صَرمُهُ يبدو وفي اليأس راحةٌ ولا وصلُه يصفُو لنا فُنكارمُه[١]

كأنه لما قال: فلا صرمه يبدو، قيل له: وما تصنع به؟ فأجاب بقوله: وفي اليأس راحة [ووجهه] أي: وجه حسن الالتفات على الإطلاق [إن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان أحسن تطرئة] أي: تجديدًا وإحداثًا من طريت الثوب [لنشاط السامع وأكثر إيقاظًا للإصغاء إليه] أي: إلى ذلك الكلام [وقد يختص مواقعه بلطائف] أي: قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة، ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام [كما في] سورة [الفاتحة، فإن العبد إذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد] ذلك العبد [من نفسه محركًا للإقبال عليه]، أي: على ذلك الحقيق بالحمد [وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها] أي: خاتمة تلك الصفات، وهي قوله تعالى: ﴿**مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ**﴾ [المفيدة إنه] أي: ذلك الحقيق بالحمد [مالك الأمر كله في يوم الجزاء]؛ لأنه أضيف مالك إلى يوم الدين، على طريق الاتساع.

والمعنى على الظرفية أي: مالك في يوم الدين، والمفعول محذوف دلالة على التعميم [فحينئذ يوجب] أي: ذلك المحرك لتناهيه في القوة [الإقبال عليه] أي: على ذلك الحقيق بالحمد [والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات] والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب، يقال: خاطبته بالدعاء إذا دعوت له مواجهة.

والمعنى يوجب ذلك المحرك أن يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه، بأن العبادة، وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره، وبأن الاستعانة في جميع المهمات منه، لا من غيره، وتعميم المهمات مستفاد من إطلاق الاستعانة.

والأحسن أن يراد الاستعانة على أداء العبادة، ويكون [اهدنا] بيانًا للمعونة ليتلاءم الكلام،

---

(١) البيت في الإيضاح ١٩٨، ويروى: "فلا هجره".

وتكون العبادة له لذاته، لا وسيلة إلى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات، فاللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو أن فيه تنبيهًا على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور، وهذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح.

وطريقة الكشاف هو أنه لما ذكر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء والعبادة، فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز، فقيل: إياك يا من هذه صفاته نعبد؛ ليكون الخطاب أدل على أن العبادة له لأجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة إلا به؛ لأن المخاطب أدخل في التميز وأعرق فيه، فكان تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية، ويمكن أن يقال: إن ازدياد ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به، فلما ذكر الله تعالى توجه النفس إلى الذات الحقيق بالحمد، وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك، وقد وصف أولاً بأنه المدبر للعالم وأهله، وثانيًا بأنه المنعم بأنواع النعم الدنيوية والأخروية لينتظم لهم أمر المعاش، ويستعدوا لأمر المعاد، وثالثًا بأنه المالك لعالم الغيب، وإليه معاد العباد فانصرفت النفس بالكلية إليه لتناهي وضوحه وتميزه، بسبب هذه الصفات، فخوطب تنبيهًا على أن من هذه صفاته يجب أن يكون معلوم التحقق عند العبد متميزًا عن سائر الذوات وحاضرًا في قلبه، بحيث يراه ويشاهده حال العبادة.

وفيه تعظيم لأمر العبادة وأنها ينبغي أن تكون عن قلب حاضر، كأنه يشاهد ربه ويراه، ولا يلتفت إلى ما سواه، ولما انجر كلامه إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه فقال:

[ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده] الباء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية.

والمعنى ومن خلاف مقتضى الظاهر أن يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام المخاطب على خلاف ما أراده [تنبيهًا له على أنه] أي: ذلك الغير [هو الأولى بالقصد] والإرادة [كقول القبعثري للحجاج وقد قال] الحجاج [له] حال كون الحجاج [متوعدًا] إياه [لأحملنك على الأدهم] يعني: القيد، هذا مقول قول

الحجاج [مثل: الأمير حمل على الأدهم والأشهب] هذا مقول قول القبعثري، فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد، وتلقاه بغير ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم، أي: الذي غلب سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم إليه الأشهب، أي: الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد، ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير [أي: من كان مثل الأمير في السلطان وبسطة اليد فجدير بأن يصفد] أي: بأن يعطي المال ويهب من الأصفاد [لا أن يصفد] أي: يقيد ويوثق من صفده.

وقال الحجاج له ثانيًا إنه أي: الأدهم حديد، فقال: لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا، فحمل الحديد أيضًا على خلاف مراده.

[أو السائل] عطف على المخاطب، أي: تلقى السائل [بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره] أي: غير ذلك السؤال [تنبيهًا على أنه] أي: ذلك الغير [الأولى بحاله] أي: حال ذلك السائل [أو المهم له كقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ**﴾(1)] سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه، حيث قالوا: ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط، ثم يتزايد قليلًا قليلًا حتى يمتلئ ويستوي، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ، لا يكون على حالة واحدة، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال الديون والصوم وغير ذلك، ومعالم للحج يعرف بها وقته، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب؛ لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة، لا يتعلق لهم به غرض [وكقوله تعالى: ﴿**يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ**﴾(2) سألوا عن بيان ما ينفقون، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهًا على أن المهم هو السؤال عنها؛ لأن النفقة لا يعتد بها إلا أن تقع

---

(1) سورة البقرة:189.

(2) سورة البقرة:215.

موقعها، وكل ما فيه خير فهو صالح للإنفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد.

[ومنه] أي: ومن خلاف مقتضى الظاهر [للتعبير عن المستقبل بلفظ الماضي، تنبيهًا على تحقق وقوعه، نحو: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾[1]] بمعنى يصعق هكذا في النسخ، والصواب ففزع بمعنى يفزع، وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى أكثر من أن يحصى.

[ومثله] أي: التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل، كقوله تعالى: [﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾[2] ونحوه] التعبير عنه بلفظ اسم المفعول كقوله تعالى: [﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾[3]] أي: يجمع له الناس لما فيه من الثواب والعقاب والحساب، وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر.

فإن قلت: كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال، وحينئذ يكون معنى "لواقع": ليقع، ومعنى "مجموع": يجمع من غير تفرقة، إلا أن دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع، ودلالتهما عليه بحسب العارض، فبالجملة إذا كان معناه الاستقبال يكون واردًا على مقتضى الظاهر ["قلت: نعم، ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف وثباته ما ليس في الفعل، وإن شئت فوازن بين قوله ﴿إِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ و ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ وقولك: إن الدين ليقع، وذلك يوم يجمع له الناس لتعثر الفرق بينهما، وعلى أن مقتضى الظاهر فيما لم يقع هو الفعل، والعدول إلى الوصف للتنبيه على أنه متحقق الوقوع. هذا والكلام بعد محل نظر"].

قلت: لا خلاف في أن اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة، وكذا الماضي عند الأكثرين، فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر.

---

(١) سورة النمل:٨٧.

(٢) سورة الذاريات:٦.

(٣) سورة هود:١٠٣.

[ومنه] أي: ومن خلاف مقتضى الظاهر [القلب] وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه.

وهو ضربان:

أحدهما: أن يكون الداعي إلى اعتباره من جهة اللفظ بأن يتوقف صحة اللفظ عليه، ويكون المعنى تابعًا. كما إذا وقع ما هو في موقع المبتدأ نكرة، وما هو في موقع الخبر معرفة، كقوله:

قِفي قبلَ التفرق يا ضباعَا ولا يكُ موقفٌ منكِ الوداعا[1]

أي: لا يك موقف الوداع موقفًا منك.

والثاني: أن يكون الداعي إليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعًا [نحو: عرضت الناقة على الحوض] والمعنى عرضت الحوض على الناقة؛ لأن المعروض عليه هاهنا ما إن يكون له إدراك يميل به إلى المعروض أو يرغب عنه.

ومنه قولهم: أدخلت القلنسوة في الرأس، والخاتم في الإصبع، ونحو ذلك؛ لأن القلنسوة والخاتم ظرف، والرأس والإصبع مظروف، لكنه لما كان المناسب هو أن يؤتى بالمعروض عليه، ويتحرك بالمظروف، نحو: الظرف وهاهنا الأمر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار، وأما قوله:

فإنكَ لا تبالي بعد حَوْلٍ أظَبيٌ كانَ أمُّكَ أم حمارُ[2]

أي: ذهب السؤدد من الناس واتصفوا بصفات اللئام، حتى لو بقوا على هذا الوصف سنة لا يبالي إنسان منهم أهجينا كان أم غير هجين، فقيل: إنه قلب من جهة اللفظ بناء على أن ظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة

---

(١) البيت في الإيضاح ص ٨٥ بتحقيقي، وهو للقطامي أبو سعيد عمير بن شييم التغلبي

(٢) البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٨. والكتاب ١/٤٨، ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠، وخزانة الأدب ٧/١٩٢.

كما في قوله:

ولا يــكُ موقـــفٌ منــكِ الوداعـــا

ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد أم وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر، وبأنه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه، وهو معادل لما وقع بعد أم.

والحق أن ظبي: مبتدأ، وكان أمك: خبره، وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة، نحو: أرجل في الدار أم امرأة.

وحمار: عطف على ظبي؛ لأن دخول الهمزة في الاسم أكثر من أن يحصى، وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا: أزيد قام؟ على أن يكون زيد مبتدأ، بخلاف هل زيد قام؟

فحينئذ لا قلب فيه من جهة اللفظ؛ لأن اسم كان ضمير، والضمير معرفة، كما يقال: رجل شريف كان أباك.

نعم فيه قلب من جهة المعنى؛ لأن المخبر عنه في الأصل هو الأم، والمعنى: أظبيًا كان أمك أم حمارًا؛ لأن المقصود التسوية بين أن يكون أمه ظبيًا وأن يكون حمارًا فافهم.

[وقبله] أي: القلب [السكاكي مطلقًا] أينما وقع وقال: إنه مما يورث الكلام حسنًا وملاحة ويشجع عليه كمال البلاغة وأمن التباس ويأتي في المحاورات وفي الأشعار وفي التنزيل [ورده غيره] أي: غير السكاكي [مطلقًا، والحق أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا] غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف [قبل كقوله] أي: قول رؤبة [ومهمه] أي: مفازة [مغبرة] أي: متلونة بالغبرة [أرجاؤه]

أي: أطرافه ونواحيه جمع الرجا مقصورًا [**كأن لون أرضه سماؤه**].

وهاهنا مضاف محذوف، أي: لون سمائه، وهذا معنى قوله: [أي: لونها] فالمصراع الأخير من باب القلب.

والمعنى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه لإشعاره بأن لون السماء قد بلغ من الغبرة إلى حيث يشبه به لون الأرض في الغبرة.

[وإلا] أي: وإن لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا [رد] لأن العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة تقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال، وهو على قسمين:

أحدهما: أن لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود [كقوله] أي قول القطامي يصف ناقته بالسمن:

فلما أن جَرَى سَمنٌ عليها [كما طَيّنْتَ]

من طينت السطح [**بالفَدَنِ**] أي: بالقصر [**السِّياعا**] أي: الطين المخلوط بالتبن. والمعنى كما طينت الفدن بالسياع وجواب لما قوله بعده:

أمرتُ بها الرجالَ ليأخذوها ونحنُ نَظُنُّ أن لنْ تُستَطاعا[1]

ولقائل أن يقول: إنه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا يتضمنه قولنا: كما طينت الفدن بالسياع لإيهامه أن السياع قد بلغ من العظم والكثرة إلى أن صار بمنزلة الأصل والفدن بالنسبة إليه كالسياع بالنسبة إلى الفدن.

والثاني: أن يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون أدخل في الرد، كقوله:

ثم انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أُصَبْ جَذَعَ البصيرةِ قارحَ الإقدام[2]

والمعنى: قارح البصيرة جذع الإقدام على أنه حال من الضمير في انصرفت ولم أصب، بمعنى لم أجرح وذلك؛ لأن الجذوعة حداثة السن والقروح قدمه وتناهيه، فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الإقدام والاقتحام في المعارك بالجذوعة، كما يقال: إقدام غرور، أي: مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف، بل فيه إيهام لعكس المقصود.

وأجيب بأنه ليس من باب القلب؛ لأن قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم أصب؛ لأنه أقرب ومعناه لم ألف من أصبت الشيء ألفيته ووجدته أي: ألم ألف بهذه الصفة، بل وجدت بخلافها جذع الإقدام قارح البصيرة، وليس معناه لم أجرح؛ لأن ما قبله من الأبيات

---

(١) البيتان في ديوانه ٤٦، المصباح ٤١، النوادر ٥٢٦، معاهد التنصيص ١/ ١٧٩، الإيضاح ٨٥.

(٢) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب١١/٥٢ (بزل) .

يدل على أنه جرح وتحدر منه الدم، ولأن فحوى الكلام الدالة على أنه جرح ولم يمت إعلامًا بأن الإقدام ليس بعلة للحمام، وحثًا على ترك الفكر في العواقب، ورفض التحرز خوفًا من المعاطب.

كذا في الإيضاح. وفيه بحث لأن قوله: وقد أصبت، أي: جرحت يصلح قرينة على أن لم أصب، بمعنى لم أجرح، وأما جعله بمعنى لم ألف فلا قرينة عليه مع ما فيه من بتر النظم، ودلالة الكلام على إثبات الجرح له لا ينافي ذلك؛ لأنه إذا جعل جذع البصيرة حالاً من لم أصب صار المعنى لم أجرح في هذه الحالة، بل جرحت جذع الإقدام قارح البصيرة، على أنه لما جعله بمعنى لم ألف فالأنسب أن يجعل جذع البصيرة مفعولاً ثانيًا لا حالاً؛ لأنه أحسن تأدية للمقصود، والجواب المرضي ما أشار إليه الإمام المرزوقي – رحمه الله – وهو أن جذع البصيرة حال من الضمير في انصرفت وجذوع البصيرة عبارة عن أنه على بصيرته التي كان عليها أولا لم يعرض لذاته ندم في الاقتحام، ولم يتطرق إليه تقاعد من الإقدام.

وقروع الإقدام عبارة عن أنه قد طالت ممارسته للحروب، وذلك لأنه قال: المعنى: ثم انصرفت وقد نلت ما أردت من الأعداء، ولم ينالوا ما أرادوا مني وأنا على بصيرتي الأولى لم يبد لي ندم في الاقتحام، ولا غلب في اختياري التطرق والانحراف، بل قد صار إقدامي في الحروب قارحًا لطول ممارستي، وتكرر مبارزتي.

الباب الثالث [أحوال المسند]

[أما تركه فلما مر] في حذف المسند إليه، وإنما قال في المسـند إليه حذفه وفي المسند تركه[1] رعاية للطيفة وهو أن المسند إليه أقوم ركن في الكـلام وأعظمه و الاحتياج إليه فوق الاحتياج إلى المسند، فحيث لم يذكرلفظًا فكأنه أتى به لفرط الاحتياج إليه ثم أسقط لغرض بخلاف المسند، فإنه ليس بهـذه المثابة في الاحتياج فيجوز أن يترك ولا يؤتى به لغرض، [كقوله] أي: قول ضابئ ابن الحارث البرجمي:

ومن يـكُ أمسَى بالمدينةِ رحلُه [فـإنّي وقيَّارٌ بهـا لغريـبُ][2]

وفي الأساس الماء في رحله، أي: في منزله ومأواه، وقيار اسم جمل لـه لفـظ البيت خبر، ومعناه التحسر على الغربة والتوجع من الكربة. حذف المسند من الثاني. والمعنى: إنـي لغريب وقيار أيضًا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث فـي الظاهر، مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز أن يكون لغريب خبرًا عنهما بإفراده لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضي الخبر، إن زيدًا وعمرو منطلقان، وفي ارتفاع قيار وجهان:

أحدهما: العطف على محل اسم إن؛ لأن الخبر مقدم تقديرًا فيكون العطف بعد مضي الخبر، ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في إن زيدًا وعمرو ذاهبان؛ لأن لكل منهما خبرًا آخر.

والثاني: أن يرتفع بالابتداء و المحذوف خبره والجملة بأسرها عطف على جملة إن مع اسمه وخبره، ولا تشريك هنا في عامل كما تقول: ليت زيدًا قائم وعمرو منطلق، والسر في تقديم قيار على خبر إن قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كأنه أثر في غير ذوي العقول أيضًا.

بيان ذلك إنه لو قيل: إني لغريب وقيار لجاز أن يتوهم أن له مزية على قيار في التأثر عن الغربة؛ لأن ثبوت الحكم أولاً أقوى فقدمه ليتأتى الإخبار عنهما دفعة بحسب الظاهر تنبيهًا على

---

(١) إشارة وتنبيهًا إلى أن المسند إليه هو العمدة العظمى والركن الأقوم ومسيس الحاجة إليه أشد وأتم حتى أنه إذا لم يوجد في الكلام فكأنه ذكر ثم حذف قضاء لحق المقام (نسخه) .

(٢) البيت في الأصمعيات ص ١٨٤، والإنصاف ص ٩٤، وتخليص الشواهد ص ٣٨٥، وخزانة الأدب٩/٣٢٦، وسر صناعة الإعراب ص ٣٧٢، وشرح الأشموني١/١٤٤، وهمع الهوامع٢/١٤٤.

أن قيارًا مع أنه ليس من ذوي العقول قد تساوي العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب قصدًا إلى التحسر، وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ﴾[1] الآية، وقال: الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة إن الذين آمنوا إلى آخره لا محل لها من الإعراب.

وفائدة تقديم: الصابئون، التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً وأشدهم غيًّا يثاب عليهم إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن لغيرهم، وهاهنا أبحاث لا يحتملها المقام [وقوله:

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا ... عِنْدَكَ رَاضٍ والرَّأْيُ مُخْتَلِفُ][2]

هذا صريح في أن المذكور خبر عن الثاني، وخبر الأول محذوف على عكس البيت السابق، وكذا قوله:

رماني بأمر كنتُ منه ووالِدي ... بريئًا ومن أجْل الطَّوِيِّ رماني[3]

على أن بريئًا خبر لوالدي وخبر كنت محذوف فهو عنده من عطف المفرد، وجمهور النحاة على أن المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف.

قال المرزوقي في قوله:

فيا قبرَ معن كيفَ واريتَ جودَه ... وقد كان منه البَرُّ والبَحْر مُتْرَعا[4]

إن البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير.

---

(١) سورة المائدة: ٦٩.

(٢) البيت من المنسرح، وهو لدرهم بن زيد الأنصارى فى الإنصاف ٩٥/١ وقال فى الانتصاف: "وليس هو لدرهم بن زيد الأنصاري.. ولكنه من كلام قيس بن الخطيم"، وهو لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى فى الدرر ١٤٧/١، وله أو لقيس بن الخطيم فى شرح المرشدى على عقود الجمان ١٠٢/١، وبلا نسبة فى الإيضاح ٨٨. والتلخيص للقزوينى ص: ٢٨.

البيت لقيس بن الخطيم يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه فى واقعة الأوس والخزرج، وقبله:

يا مال والسيد المعمم قد ... يبطره بعض الرأى والسرفُ

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر في ديوانه ص ١٨٧، والدرر ٦٢/٢، وشرح أبيات سيبويه ٢٤٩/١، والكتاب ٧٥/١.

(٤) البيت لحسين بن مطير، ويروى لابن أبي حفصة، انظر العمدة ج٢ باب الرثاء ص ١١٨، والأغاني ج١٦ ص ٣٠ ترجمة الحسين بن مطير.

والمعنى كان منه البر مترعًا والبحر أيضًا مترع فيكون من عطف الجملة، ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه؛ لأن هذا المبتدأ في نية التأخير، وإنما قدم لفرط الاهتمام، ولو أنهم قدروا المحذوف في الثاني منصوبًا أي: كنت منه بريئًا ووالدي أيضًا بريئًا وكان البر منه مترعًا والبحر أيضًا مترعًا، ليكون من عطف المفرد، كقولنا: كان زيد قائمًا وعمرو قاعدًا لم يكن بعيدًا.

[وقولك: زيد منطلق وعمرو] أي: وعمرو كذلك فحذف للاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام.

[وقولك: خرجت فإذا زيد] أي: موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد؛ لأن إذا المفاجأة يدل على مطلق الوجود فإذا أريد فعل خاص مثل قائم أو قاعد أو راكب فلابد من الذكر، نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه، كما في المثال المذكور فإن [خرجت] يدل على أن المعنى حاضر أو بالباب أو نحو ذلك.

والفاء في فإذا قيل: هي السببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة زيد لازمة للخروج.

وقيل: للعطف حملاً على المعنى، أي: خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب، والعامل في إذا هو فاجأت فحينئذ يكون مفعولا به، لا ظرفا، ويجوز أن يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف، فحينئذ لا يكون مضافًا إلى الجملة، وقال المبرد: إن إذا ظرف مكان فيجوز أن يكون هو خبر المبتدأ أي: فبالمكان زيد والتزم تقديمها لمشابهتها إذا الشرطية، لكنه لا يطرد في نحو: خرجت فإذا زيد بالباب، إذ لا معنى لقولنا: فبالمكان وزيد بالباب.

[وقوله] أي: قول الأعشى:

[إنَّ محــــلا وإنّ مُرتحـــــلا] وإنّ في السَّفْر إذ مَضَوْا مَهَلا(1)

السفر جمع سافر كصحب وصاحب، ومهلاً أي: بعدًا وطولاً [أي: إن لنا في الدنيا]

(١) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس يمدح سلامة ذا فائش في ديوانه ١٧٠، والإشارات والتنبيهات/٦٣، ودلائل الإعجاز/٣٢١، والإيضاح ٨٩، وشرح المرشدي على عقود الجمان ١٠٣/١، وخزانة الأدب ٤٥٢/١٠،٤٥٩، والخصائص ٣٧٣/٢، والشعر والشعراء ٧٥، وأمالي ابن الحاجب ٣٤٥/١.

حلولاً [و] إن [لنا عنها] إلى الآخرة ارتحالاً، والسفر: الرفاق قد توغلوا في المضي، لا رجوع لهم، ونحن على إثرهم عن قريب فحذف المسند وهو هاهنا ظرف قطعًا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول إلى أقوى الدليلين، أعني العقل مع اتباع الاستعمال الوارد لاطراد الحذف في نحو إن مالا وإن ولدًا وإن زيدًا وإن عمرًا، وقد وضع سيبويه لهذا بابًا فقال: هذا باب إن مالاً وإن ولدًا.

قال عبدالقاهر: لو أسقطت إن لم يحسن الحذف، أو لم يجز؛ لأنها الحاضنة له والمتكفلة بشأنه والمترجمة عنه، وفيه أيضًا ضيق المقام أعني: المحافظة علي الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون ضيق المقام بقوله: إن زيدًا وإن عمرًا، قال: وعليه قوله إن محلاً يعني على هذا الأسلوب الذي هو حذف خبر إن المكررة ظرفًا، ولم يقصد إنه بدون ضيق المقام فافهم.

[وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾[1]] تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الأول، وأبدل من ضميره المتصل أعني الواو ضمير منفصل وهو أنتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به، فالمسند المحذوف هاهنا فعل وفيما تقدم اسم أو جملة، والغرض منه الاحتراز عن العبث، إذ المقصود من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر فلو أظهرته لم تحتج إليه، وإنما صير إليه؛ لأن لو إنما تدخل على الفعل دون الاسم، فأنتم فاعل الفعل المحذوف، لا مبتدأ ولا تأكيد أيضًا على أن يكون التقدير لو تملكون أنتم تملكون؛ لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة، ولأنه لا يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد.

قال صاحب الكشاف: هذا ما يقتضيه علم الإعراب، فأما ما يقتضيه علم البيان فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص، وأن الناس هم المختصون بالشح المتبالغ؛ لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني كما أن قولنا: أنا سعيت في حاجتك، وهو مبتدأ وخبره يفيد الاختصاص، فكذا لو أنتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على أن قولنا: أنا عرفت عند الاختصاص جملة فعلية، وأنا ليس بمبتدأ، بل تأكيد متقدم، وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له.

[وقوله تعالى: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ يحتمل الأمرين] حذف المسند [أي] فصبر جميل [أجمل أو]

---

(١) سورة الإسراء: ١٠٠.

حذف المسند إليه أي: [فأمري] فصبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بإمكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فإنه يكون نصًا في أحدهما، والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق، ورجح حذف المسند إليه بأنه أكثر فالحمل عليه أولى، وبأن سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والإخبار بأن الصبر الجميل أجمل لا يدل على حصوله له، وبأنه في الأصل من المصادر المنصوبة أي: صبرت صبرًا جميلاً وحمله على حذف المبتدأ موافق له دون حذف الخبر، وبأن قيام الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ، وليس على خصوص حذف الخبر أعني: أجمل قرينة لفظية ولا حالية وفي هذا نظر؛ لأن وجود القرينة شرط الحذف فحينئذ لا يجوز الحذف أصلاً والقرينة هاهنا هو أنه إذا أصاب الإنسان مكروه فكثيرًا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة، ويرجح حذف المبتدأ أيضًا بقراءة من قرأ "فصبرًا جميلاً" بالنصب، فإن معناه أصبر صبرًا جميلاً وبأن الأصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدأ معرفة أولى، وإن كانت النكرة موصوفة وبأن المفهوم من قولنا: صبر جميل أجمل أنه أجمل من صبر غير جميل، وليس المعنى على هذا، بل على أنه أجمل من الجذع وبث الشكوى.

ومما يحتمل الأمرين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾[1] أي: ولا تقولوا: لنا أو في الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة، فحذف الخبر ثم الموصوف أو المميز أو ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة، أي: مستوون في استحقاق العبادة والرتبة، كما إذا أريد إلحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة، قيل: هم ثلاثة فحذف المبتدأ.

قال صاحب المفتاح: وقد يكون حذف المسند بناء على أن ذكره يخرج إلى ما ليس بمراد كقولك: أزيد عندك أم عمرو، فإنك لو قلت: أم عندك عمرو، أو أم عمرو عندك لخرج أم عن الاتصال إلى الانقطاع، وذلك لأنه إذا وليت أم والهمزة جملتان مشتركتان في أحد الجزئين أعني المسند إليه أو المسند، وتقدر على إيقاع مفرد بعد أم نحو: أقام زيد أم قام عمرو وأزيد قائم أم هو قاعد وأزيد عندك أم عمرو عندك، أو عندك عمرو فأم منقطعة لا متصلة: لأنك تقدر على الإتيان بالمفرد بعد أم وهو أقرب إلى الاتصال لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير

(١) سورة النساء: ١٧١.

كلام واحد من غير انقطاع، فالعدول إلى الجملة دليل الانقطاع، وقولنا: مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعليتين المشتركتين في الفاعل، نحو: أقمت أم قعدت؟ و: أقام زيد أم قعد؟ لأن كل فعل لابد له من فاعل فهي متصلة، ويجوز من عدم التناسب بين معنى الفعليتين أن تكون منقطعة نحو: أقام زيد أم تكلم؟.

[ولابد] للحذف [من قرينة، كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق نحو ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ**﴾[1] أي: خلقهن الله، فحذف المسند؛ لأن هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق.

وجمهور النحاة على أن المحذوف فعل، والمذكور فاعل؛ لأن السؤال عن الفاعل، ولأن القرينة فعلية فتقدير الفعل أولى.

وفيه نظر؛ لأنه إن أريد أن السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له، وإن أريد أن السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه، فتقديره مبتدأ كقولنا: الله خلقها يؤدي هذا المعنى، وكذا القرينة إنما تدل على أن تقدير الفعل أولى من تقدير اسم الفاعل، وهو حاصل في قولنا: الله خلقها لظهور أن السؤال جملة اسمية لا فعلية، ومن ثمة قيل الأولى أنه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال، ولأن السؤال إنما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسئول عنه أهم.

والجواب أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين، لما فيه من الزيادة وأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى: ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾.

[أو مقدر] عطف على محقق أي: كوقوع الكلام جوابًا عن سؤال مقدر [نحو] قول ضرار ابن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل:

[**لِيُبكَ يزيدُ**] كأنه قيل: من يبكيه؟ فقال: ضارع أي: يبكيه [**ضارِعٌ**] أي: ذليل [**لخصومةٍ**] متعلق بضارع وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل، أي: يبكيه من يذل ويعجز لأجل خصومة؛ لأنه كان ملجأ وظهرًا للأذلاء والضعفاء، وتعليقه المقدر ليس

---

(١) سورة الزمر:٣٨.

بقوي من جهة المعنى، وتمامه:

وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ الطَّوَائِحُ[1]

المختبط الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة.

وتطيح من الإطاحة وهي الإذهاب والإهلاك.

والطوائح جمع مطيحة على غير القياس، كلواقح جمع ملقحة، يقال: طوحته الطوائح وأطاحته الطوائح. ولا يقال: المطوحات ولا المطيحات، ومما يتعلق بمختبط، وما مصدرية أي: سائل يسأل من أجل إذهاب الوقائع ماله أو يبكي المقدر أي: يبكي لأجل إهلاك المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل إليه استحضارًا لصورة ذلك الأمر الهائل.

[وفضله] أي: فضل نحو: ليبك يزيد ضارع، وهو أن يجعل الفعل مبنيًا للمفعول ويرفع المفعول مسندًا إليه، ثم يذكر الفاعل مرفوعًا بفعل مضمر جوابًا لسؤال مقدر.

[على خلافه] وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولاً [بتكرر الإسناد] إذ قد أسند الفعل [إجمالاً ثم تفصيلاً]، وذلك لأنه لما قيل: ليبك يزيد فقد علم أن هناك باكيًا يستند إليه هذا البكاء، لكنه مجمل فلما قيل: ضارع أي: يبكيه ضارع، فقد أسند إلى مفصل، ولا شك أن الإسناد مرتين أوكد وأقوى وأن الإجمال ثم التفصيل أوقع في النفس فيكون أولى.

وقد يقال: إن الإسناد إجمالاً في السؤال المقدر أعني من يبكيه؛ لأنه سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم إسناده إليه على الإجمال، ولا يبعد أن يقال: قد أسند ثلاث مرات اثنين إجمالاً وواحدًا تفصيلاً.

[وبوقوع نحو: يزيد غير فضلة]، بل جزء جملة مسندا إليه بخلاف ما إذا نصب على المفعولية، فإنه فضلة.

---

(١) البيت من الطويل، انظر المصباح ٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والشاهد فى حذف فعل "ضارع" إذ التقدير: "يبكيه ضارع" وهو للحارث بن نهيك.

[وبكون معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره] أي: ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقًا من حيث لا يحتسب، وهو الذي بخلاف ما إذا بني للفاعل فإنه مطمع في ذكر الفاعل، ولمعارض أن يفضل نحو: ليبك يزيد بنصب يزيد.

وبناء الفعل للفاعل على خلافه بسلامته عن الحذف والإضمار[1]، واشتماله على إيهام الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر؛ لأن نصب نحو: يزيد وجعله فضلة يوهم أن الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل، وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم أن الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل، وبأن في إطماع أول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقًا إليه فيكون حصوله أوقع وأعز.

[وأما ذكره] أي: ذكر المسند [فلما مر] في ذكر المسند إليه من أن الذكر هو الأصل، ولا مقتضى للحذف نحو: زيد قائم.

ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ﴿**وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ**﴾[2].

ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا، في جواب من قال: من نبيكم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾[3] هذا بعد قوله: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[4]، وغير ذلك.

[أو أن يتعين كونه] أي: المسند [اسمًا أو فعلاً] فيفيد الثبوت أو التجدد كما سنذكره أو أن يدل على قصد التعجيب من المسند إليه، كقولك: زيد يقاوم الأسد عند قيام القرائن كسل سيفه، وتلطخ ثوبه، ونحو ذلك وحصول التعجيب بدون الذكر ممنوع؛ لأن القرينة إنما تدل

---

(١) قال السيد الشريف: قد يقال إذا كانت القرينة على المحذوف ظاهرة وكان معنى الكلام منصبا إليه بحيث لا يستعجم على أحد كما في مثالنا هذا كان الحذف والإضمار تكثيرا للمعنى بتقليل اللفظ كما صرح به السكاكي في مباحث الاستيناف فمن هذا الوجه كان من محسنات الكلام ومرجحته على خلافه وأما قولهم القتل أنفى للقتل فليس المحذوف فيه بتلك المثابة من الظهور وانصباب فحوى الكلام إليه فلذلك رجح عليه قوله تعالى ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ بسلامته عن الحذف.

(٢) سورة الزخرف:٩.

(٣) سورة الأنبياء:٦٣.

(٤) سورة الأنبياء:٦٢.

على نفس المسند[1] ، وأما تعجيب المتكلم للسامع فبالذكر المستغني عنه في الظاهر.

[وأما إفراده] أي: جعل المسند غير جملة [فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم] إذ لو كان سببيًّا، نحو: زيد قام أبوه أو مفيدًا للتقوى، نحو: زيد قام، فهو جملة قطعًا، وأما نحو: زيد قائم فليس بمفيد للتقوى، بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما مر.

وقوله: مع عدم إفادة تقوى الحكم معناه مع عدم إفادة نفس التركيب تقوى الحكم فحذف فاعل المصدر، فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو: عرفت عرفت أو حرف التأكيد نحو: إن زيدًا قائم ونحو ذلك، أو يقال: تقوى الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق المخصوص، نحو: زيد قام، وإنما لم يقل مع عدم قصد التقوى كما يشعر به لفظ المفتاح، ليشمل صورة التخصيص نحو: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني، وما أنا قلت هذا، فإنه لم يقصد به التقوى، لكنه يفيده ضرورة تكرر الإسناد فعدم إفادة التقوى أعم من عدم قصد التقوى.

وأجيب لصاحب المفتاح بأن نحو: أنا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية، وأنا تأكيد مقدم لا مبتدأ، والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت أنا، وقد عرفت ما فيه، ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في عبارة المفتاح عدل عنه المصنف؛ لأن صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكومًا به بالثبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه، فزعم المصنف أنه يشمل السببي أيضًا؛ لأن كل مسند محكوم بالثبوت للمسند إليه، أو بالانتفاء عنه ضرورة أن الإسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه.

ولقائل أن يقول: لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي؛ لأنا سنبين أن المسند السببي في نحو: زيد أبوه منطلق، وزيد انطلق أبوه هو منطلق وانطلق بالنسبة إلى زيد؛ لأن الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدأ وظاهر أنه لم يحكم بثبوت منطلق، أو انطلق لزيد، لكن هذا غير مفيد؛ لأن الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد أسندت إليه ضرورة، وقد فسر الإسناد الخبري في كتابه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم، وهو إما بثبوته له أو بانتفاءه عنه ضرورة، فلابد من الحكم

---

(١) قال السيد الشريف: أي لا على قصد التعجيب لأن كون المسند في نفسه مما يصح أن يقصد به التعجيب لا يدل على قصده إذ ربما يراد مجرد إثباته للمسند إليه.

بثبوت مفهوم انطلق أبوه لزيد، بمعنى أنه ثبت له هذا الوصف، وهو كونه منطلق الأب.

غاية ما في الباب أنه وصف اعتباري، فلو أراد هاهنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية الاعتبارية، وإذا كان المجموع مسندًا فعليًا فقد بطل أن كون المسند فعليًا مع عدم قصد التقوى يقتضي إفراده.

ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح هاهنا أن المسند في: زيد منطلق أبوه فعلي بخلافه في زيد أبوه منطلق، ثم استدل على أن المسند في زيد منطلق أبوه هو منطلق بدون أبوه، بأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق أبوه هو المفرد، بخلاف زيد أبوه منطلق، وهذا خبط ظاهر؛ لأن اللازم مما ذكر أن لا يكون منطلق مع أبوه جملة، ولم يلزم منه أن يكون المسند هو منطلق وحده، والظاهر أن مراد السكاكي أن المسند في زيد منطلق أبوه ليس بفعلي كما أنه ليس بسببي، وإلا لكان المناسب أن يورد في الفعلي مثالاً من هذا القبيل؛ لأنه لخفائه أولى بأن يمثل به، وأيضًا القول بأن مفهوم منطلق أبوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق أبوه تحكم محض، ثم المذكور في قسم النحو من المفتاح أن نحو: رجل كريم وصف فعلي ونحو: رجل كريم آباؤه وصف سببي، وعلى هذا كان القياس أن يجعل نحو زيد منطلق أبوه مسندًا سببيًا[1] ، لكنه لم يقل به، ففي الجملة عبارة المصنف أوضح، ثم أورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي أمثلة منها نحو: الكرُّ من البرِّ بستِّين، وفي الدار خالد، وقال: إذ التقدير استقر فيها أو حصل على أقوى الاحتمالين.

واعترض عليه المصنف بأن الظرف إذا كان مقدرًا بجملة كان المسند في المثالين جملة، ويحصل التقوي؛ لأن خالد مرفوع بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء.

وأشار الفاضل في الشرح إلى الجواب بأن المثال الأول مبني على أن الظرف مقدر باسم الفاعل، لا بالفعل.

والثاني مبني على مذهب الأخفش والكوفيين، حيث لم يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد

---

(١) قال السيد الشريف: وأن لا يجعل كون المسند سببيا مطلقا موجبا لكون المسند في الكلام جملة بل يستثنى منه نحو زيد منطلق أبوه.

على شيء، ثم قال: وإنما قيد المثال الأخير بقوله: إذ تقديره استقر أو حصل؛ لأنه لو قدر بمستقر حتى يكون خالد مرفوعًا به لم يصح التركيب، وجميع ذلك خبط، ولم يقصد السكاكي إلا ذكر أمثلة المسند الفعلي إيضاحًا لتفسيره مفردًا كان أو جملة، ولم يذكر لإفراد المسند هاهنا مثالاً؛ لأن المفرد إما اسم أو فعل وكل منهما مذكور بأمثلته وأغراضه، فيكون التمثيل هاهنا ضائعًا؛ ولذا تركه المصنف أيضًا.

ويدل على ما ذكرنا أنه بعدما فرغ من الأمثلة قال: وتفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند، فلو كان قصده أنها أمثلة لإفراد المسند لكان المناسب تأخيرها عن هذا الكلام؛ لأنه قد وقع منه في ضابط الإفراد ذكر الفعلي وذكر التقوى فتوسيط أمثلة الإفراد بين تفسيريهما لا يكون مناسبًا، وهذا ظاهر للفطن العارف بصياغة التركيب ونظم الكلام.

[والمراد بالسببي نحو: زيد أبوه منطلق] لم يفسره لإشكاله وتعسر ضبطه وكان الأولى أن يمثل بالجملة الفعلية أيضًا نحو: زيد انطلق أبوه، ويمكن أن يفسر بأنه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط أن لا يكون ذلك العائد مسندًا إليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق أبوه؛ لأنه مفرد، ونحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾[1] لأن تعليقها على المبتدأ ليس بعائد، ونحو: زيد قام، وزيد هو قائم؛ لأن العائد مسند إليه، ودخل فيه نحو: زيد أبوه قائم، وزيد قام أبوه، وزيد مررت به، وزيد ضربت عمرًا في داره، وزيد كسرت سرج فرس غلامه، وزيد ضربته، ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلاً﴾[2] لأن المبتدأ أعم من أن يكون قبل دخول العوامل أو بعدها، والعائد أعم من الضمير وغيره، فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبر مبتدأ.

وقال صاحب المفتاح: هو أن يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بأنه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند أي: جعل خبرًا عنه أو منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بنى عليه ذلك المسند تعليق إثبات لذلك الغير بنوع ما، أو تعليق نفي عنه بنوع ما، أو يكون المسند فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده بالإثبات أو بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع

(١) سورة الإخلاص: ١.

(٢) سورة الكهف: ٣٠.

إثبات أو نفي، لكون ما بعد ذلك المسند متعلقًا بما قبله بسبب ما، فالأول نحو: زيد أبوه منطلق، فإن مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدئه، أعني أبوه قد علق بزيد بالإثبات له، وزيد غير ما بني منطلق عليه؛ لأن معناه ما جعل مبتدأ أو وقع منطلق مثلاً خبرًا عنه فخرج من هذا القسم، نحو: زيد منطلق أبوه أو انطلق أبوه؛ لأن مجرد اسم الفاعل أو الفعل ليس بمبني على شيء لما عرفت من تفسيره.

والثاني: نحو: عمرو ضرب أخوه، فإن ضرب فعل أسند إلى ما بعده وهو أخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو بالإثبات لكون الأخ متعلقًا به ومضافًا إلى ضميره فالمسند السببي قسمان، وقوله: أو يكون المسند فعلاً منصوب معطوف على قوله أن يكون مفهوم المسند، وقد توهم بعضهم أن المسند السببي هو القسم الأول فقط، وأن قوله: أو يكون مرفوع معطوف على قوله إذا كان في قوله.

وأما الحالة المقتضية لكونه جملة فهي إذا أريد تقوى الحكم أو إذا كان المسند سببيًا، ولا يخفى أنه سهو، وإلا لكان المناسب أن يقول أو إذا كان المسند فعلاً إذ لا وجه للعدول إلى المضارع وترك لفظ إذا في موضع الالتباس، مع رعايته في الأقرب الذي لا التباس فيه، أعني قوله: وإذا كان المسند سببيًا، ثم الظاهر من لفظ المفتاح أن المسند السببي في زيد أبوه منطلق هو منطلق، وفي عمرو ضرب أخوه هو ضرب، وأنه قد يكون مفردًا كما في هذين المثالين، وقد يكون جملة كما في قولنا: زيد أبوه انطلق، وليس في كلامه ما يدل على أن نفس المسند السببي يجب أن يكون جملة، بل اللازم من كلامه أنه إذا كان في الكلام مسند سببي، يجب أن يكون مسند ذلك الكلام جملة و هذا حق لما مر من أن المسند السببي لا يكون إلا في جملة وقعت مسندًا إلى مبتدأ، ويمكن أن يقال: إن في قوله هو أن يكون مضافًا محذوفًا هو الزمان وضمير هو عائد إلى المسند السببي أو إلى قوله أو إذا كان المسند سببيًا، والمعنى أن المسند السببي يكون إذا كان مفهوم المسند كذا، أو وقت كون المسند سببيًا وقت كونه كذا، وحينئذ يكون المسند السببي[1] هو المأخوذ من مجموع كلامه، وهو نفس الجملة كما ذكرنا أولاً.

[وأما كونه] أي: كون المسند [فعلاً فللتقييد] للمسند [بأحد الأزمنة الثلاثة] أعني الماضي،

---

(١) قال السيد الشريف: وذلك لأن المتبادر من العبارة على ذلك التأويل أن المسند السببي مغاير للمسند الذي مفهومه كذا وما ذاك إلا الجملة من حيث هي.

وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك، والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان، والحال هو أجزاء من أواخر الماضي وأوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ، كما يقال: زيد يصلي والحال أن بعض صلاته ماض وبعضها باق، فجعلوا الصلاة الواقعة في الآنات الكثيرة المتعاقبة واقعة في الحال.

[على أخصر وجه] بخلاف الاسم نحو: زيد قائم أمس أو الآن أو غدًا فإنه يحتاج إلى انضمام قرينة، وأما الفعل فأحد الأزمنة جزء مفهومه، فهو بصيغته يدل عليه.

[مع إفادة التجدد] الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل، وتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل وحدوثه، وظاهر أن الزمان غير قار الذات لا يجتمع أجزاؤه بعضها مع بعض.

[كقوله] أي: قول طريف بن تميم: [**أوَكلَّما وردتْ عكاظَ**] وهو متسوق للعرب كانوا يجتمعون فيه، فيتناشدون ويتفاخرون، وكانت فيه وقائع [**قبيلةٌ بعثوا إليَّ عَريفَهمْ يتوسَّمُ**][1].

عريف القوم هو القيم بأمرهم الذي شهر بذلك، وعرف يتوسم أي: يتفرس الوجوه ويتأملها يحدث منه ذلك التوسم شيئًا فشيئًا ويصدر منه النظر لحظة فلحظة، يعني أن لي على كل قبيلة جناية، فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم.

[وأما كونه اسمًا فلإفادة عدمهما] أي: عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد، بل لإفادة الثبوت والدوام لأعراض تتعلق بذلك كما في مقام المدح والذم، وما أشبه مما يناسبه الدوام والثبوت.

[كقوله:

لا يألفُ الدِّرهَمُ المضروبُ صُرَّتَنا]

وهو ما يجمع فيه الدراهم

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبرى فى الإشارات والتنبيهات/٦٥، والأصمعيات/٦٧، وشرح المرشدى على عقود الجمان ١/١٠٦، ودلائل الإعجاز/١٧٦.
وعكاظ أكبر أسواق العرب فى الجاهلية، وعريف القوم: رئيسهم أو القيِّم بأمرهم، يريد أنهم يبعثون إليه عريفهم من أجل شهرته وعظمته. انظر الإيضاح ٩٥، والتلخيص ٢٩.

لكنْ يمرُّ عليها وهْوَ مُنطَلِقُ[1]

يعني: أن الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار تجدد.

قال الشيخ عبدالقاهر: المقصود من الإخبار إن كان هو الإثبات المطلق، فينبغي أن يكون بالاسم، وإن كان الغرض لا يتم إلا بإشعار زمان ذلك الثبوت، فينبغي أن يكون بالفعل.

وقال أيضًا: موضوع الاسم على أن يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء أنه يتجدد ويحدث شيئًا فلا تعرض في زيد منطلق، لأكثر من إثبات الانطلاق فعلاً له، كما في زيد طويل وعمرو قصير، وأما الفعل فإنه يقصد فيه التجدد والحدوث، ومعنى زيد ينطلق أن الانطلاق يحصل منه جزءًا فجزءًا، وهو يزاوله ويزجيه.

وقولنا: زيد يقوم أنه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق، وإلا لم يختلفا اسمًا وفعلاً.

[وأما تقييد الفعل] وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك [بمفعول مطلق أو به أو فيه أو له أو معه [ونحوه] من الحال والتمييز والاستثناء [فلتربية الفائدة] وتقويتها؛ لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة كما مر في المسند إليه، ولما كان هاهنا مظنة سؤال، وهو أن خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة؛ إذ لا فائدة في نحو: كان زيد بدون الخبر ليكون الخبر لتربيتها أشار إلى أنه مستثنى من هذا الحكم، فقال: [والمقيد في نحو: زيد منطلقًا هو منطلقًا لا كان] لأن منطلقًا هو نفس المسند حقيقة؛ إذ الأصل زيد منطلق، وفي ذكر كان دلالة على زمان النسبة، فهو قيد لمنطلقا كما في قولك: زيد منطلق في الزمان الماضي، وأيضًا وضع الباب لتقرير الفاعل على صفة[2]، أي: جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل، وهو مفهوم الخبر

---

(١) البيت للنضر بن جؤية في الإشارات والتنبيهات ٦٥، دلائل الإعجاز ١٧٤، معاهد التنصيص ١/ ٢٠٧، وشرح الواحدي على ديوان المتنبي ١٥٧، الإيضاح ٩٥ "بتحقيقنا".

(٢) قال السيد الشريف: ذكر أولا أن الاسم والخبر في باب كان مبتدأ وخبر بحسب الحقيقة والمعنى ولفظ كان ويكون ونظائرهما بمنزلة ظرف وقع قيدا لذلك الخبر الذي هو المسند في الحقيقة فيكون الأفعال قيودا لإخبار وثانيا أن هذه الأخبار متصفة بمعاني تلك الأفعال ولا شك أن الصفات مقيدة لموصوفاتها فيكون الأفعال مقيدة للأخبار =

على أنها أعني: تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الأفعال، فمعنى كان زيد قائمًا أنه متصف بالقيام المتصف بالكون، أي: الحصول والوجود في الماضي، ومعنى صار زيد غنيًا أنه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة أي: الحصول بعد أن لم يكن في الماضي، وهذا معنى قولهم: إنها لإعطاء الخبر حكم معناها فإن للغنى في هذا المثال حكم الانتقال؛ لأنه الحال التي انتقل إليها، وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الأخبار مقيدة بهذه الأفعال.

[وأما تركه] أي: ترك التقييد [فلمانع منها] أي: من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات أو عدم الاحتياج إليها أو خوف انقضاء الفرصة أو عدم إرادة أن يطلع السامع أو غيره من الحاضرين على زمان الفعل أو مكانه أو غير ذلك لأغراض تتعلق به أو خوف أن يتصور المخاطب أن المتكلم مكثار أو قادر على التكلم، فيتولد منه عداوة وما أشبه ذلك.

[وأما تقييده] أي: تقييد الفعل [بالشرط] نحو: أكرمك إن تكرمني، أو إن تكرمني أكرمك [فلاعتبارات] وحالات تقتضي تقييده به [لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته] أي: حروف الشرط وأسمائه [من التفصيل، وقد بين ذلك] التفصيل [في علم النحو] فليرجع إليه.

وفي هذا الكلام تنبيه على أن الشرط قيد للفعل، مثل: المفعول ونحوه، فإن قولك: إن تكرمني أكرمك بمنزلة قولك: أكرمك وقت إكرامك إياي.

= ولعل غرضه من إيراد الوجه الثاني مع خفائه واستغنائه عنه لظهور الأول أن يبين معنى ما قيل من أن هذه الأفعال تدخل الجملة الأسمية لإعطاء الخبر حكم معناها وقد بنى بيانه على تفسير ما عرفت هي به حيث قيل الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وزاد على التعريف قيدا تبعا لغيره فقال على صفة غير مصدر ذلك الفعل احترازا عن الأفعال التامة فإنها وضعت لتقرير الفاعل على صفة هي مصدرها ولا حاجة إلى هذه الزيادة لأن المتبادر من قولك هذا اللفظ وضع لذلك المعنى أن ذلك المعنى موضوع له لا أنه جزؤه والأفعال التامة موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها معا والأفعال الناقصة موضوعة لتقرير الفاعل على صفة فيكون الصفة خارجة عن مدلولها فالتعريف منطبق عليها دون التامة وقوله أعني تلك الصفة متصفة بمعاني تلك الأفعال مع قوله وهذا معنى قولهم أنها لإعطاء الخبر حكم معناها يقتضي أن يكون لفظ حكم مستدركا وجعل إضافته إلى معناها بيانية لا يدفعه وغاية ما يوجه به أن يقال معنى صار مثلا الانتقال وخبره لا يتصف بالانتقال بل بكونه منتقلا إليه وهذا معنى متفرع على الانتقال فهو حكمه فقد أعطى صار خبره حكم معناه وكذلك معنى كان في قولك (كان الله عليما) استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرا عليها فقد اتصف الخبر بحكم المعنى وقوله فإن للغني في هذا المثال حكم الانتقال لأنه الحال التي انتقل إليها يوافق ما ذكرناه لا ما ذكره من قوله أنه متصف بالقيام المتصف بالكون أي الحصول والوجود في الماضي وقوله أنه متصف بالغنى المتصف بالصيرورة أي الحصول بعد أن لم يكن في الماضي.

ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والإنشائية، فالجزاء إن كان خبرًا فالجملة خبرية، نحو: إن جئتني أكرمك بمعنى أكرمك وقت مجيئك، وإن كان إنشاء فالجملة إنشائية، نحو: إن جاءك زيد فأكرمه. أي: أكرمه وقت مجيئه، فقول صاحب المفتاح: إن الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص، محتملة في نفسها للصدق والكذب بناء على أنه في بحث تقييد المسند الخبري. وأما نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعًا ؛ لأن الحرف قد أخرجته إلى الإنشائية كالاستفهام؛ ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه، ولا يصح عمرًا إن تضرب أضربك، وأما ما ذكره الشارح العلامة من أن مراده أن الجزاء جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص، محتملة للصدق والكذب في نفسها، أي: نظرًا إلى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط، لا مع التقييد به على ما ظن؛ لأن التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب، ولهذه الدقيقة قيده بقوله: في نفسها فتعسف منه وتخليط لكلام أهل العربية، بما ذهب إليه المنطقيون من أن القضية إذا جعلت جزءًا من الشرطية مقدمًا أو تاليًا ارتفع عنها اسم القضية، ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب، وتعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين، فقولنا: إن كانت الشمس طالعة ليس بقضية، ولا محتمل للصدق والكذب، وكذا قولنا: فالنهار موجود عند وقوعه جوابًا للشرط؛ وعليه منع ظاهر، وهو أنا لا نسلم ذلك في الجزاء؛ لأن قولنا: أكرمك إن جئتني بمنزلة قولنا: أكرمك على تقدير مجيئك أو وقت مجيئك.

والتحقيق في هذا المقام أن مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار أهل العربية؛ لأنا إذا قلنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، فعند أهل العربية النهار محكوم عليه، وموجود محكوم به والشرط قيد له.

ومفهوم القضية أن الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس، وظاهر أن الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار، وحينئذ كذبها بعدمها، وأما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط، والمحكوم به هو الجزاء، ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط، وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم، وكذبها بعدمها، فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب،

وقالوا: إنها تشارك الحملية في أنها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب، وتخالفها في أن طرفيها مؤلفان تأليفًا خبريًا، وإن لم يكونا خبريين، وبأن الحكم فيها ليس بأن أحد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية ألا يرى أن قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم أن وجود النهار لازم لطلوع الشمس؟!

وعند النحاة أن التقدير: النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس، وظاهر أنه جملة خبرية قيد مسنده بمفعول فيه، فكم بين المفهومين؟!

وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث.

[ولكن لابد من النظر هاهنا في إن وإذا ولو] لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو [فإن وإذا للشرط في الاستقبال لكن أصل إن عدم الجزم بوقوع الشرط] في اعتقاد المتكلم فلا تقع في كلام الله تعالى إلا عن طريق الحكاية، أو على ضرب من التأويل [وأصل إذا الجزم] بوقوعه في اعتقاده.

فإن قلت: كما إنه يشترط في إن عدم الجزم بوقوع الشرط، فكذا يشترط أيضًا عدم الجزم بلا وقوعه، كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بأنه إنما يستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة، فلم لم يتعرض له المصنف؟

قلت: لأن الغرض بيان وجه الافتراق بين إن وإذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال؛ وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به، وأما عدم الجزم بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتأمل.

وكذا ذكر في المفتاح أن الأصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط، نحو: إن تكرمني أكرمك، حيث لا يعلم المخاطب أتكرمه أم لا، فنبه في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع، وكذا قال: إنها في نحو إن لم أكن لك أبًا كيف تراعي حقي، مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر أن الجزم هاهنا إنما هو بلاوقوع الشرط؛ لأن الشرط هو انتفاء كونه أبًا له، فلو لم يشترط الخلو عنه أيضًا لما احتاج هذا المثال إلى التأويل.

وقدسها الفاضل الشارح هاهنا فزعم أن الجزم فيه إنما هو بوقوع الشرط والمخاطب عالم به [ولذلك] أي: ولأن أصل إن عدم الجزم بالوقوع، وأصل إذا الجزم به [كان] الحكم [النادر الوقوع [موقعًا لأن][1] لأن النادر غير مقطوع به في الغالب [و] لذلك أيضًا [غلب لفظ الماضي] على لفظ المضارع في الاستعمال [مع إذا] لأن الماضي أقرب إلى القطع بالوقوع نظرًا إلى لفظه الموضوع للدلالة على الوقوع، وإن كان بالنظر إلى المعنى على الاستقبال؛ لأن إذا الشرطية تقلب الماضي إلى معنى المستقبل مثل إن [نحو: ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ﴾] أي: قوم موسى [﴿الْحَسَنَةُ﴾] كالخصب والرخاء [﴿قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾] أي: هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها [﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾] جدب وبلاء [﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾] أي: يتشاءموا به، ويقولون: هذه بشر موسى [﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾][2] من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع إذا [لأن المراد الحسنة المطلقة] التي حصولها مقطوع به [ولهذا عرفت تعريف الجنس] أي الحقيقة لا الاستغراق، وإن كان تعريف الجنس يطلق عليهما، وجنس الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الأنواع، بخلاف نوع الحسنة فإنه لا تكثر كثرة جنسها؛ ولهذا جيء بإن دون إذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾[3]، ﴿وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ﴾[4] وهاهنا بحث شريف وهو أن عدم التكثر وعدم القطع بالحصول إنما هو في نوع معين أو في فرد معين، وأما في نوع من الأنواع وفرد من الأفراد كما يدل عليه التنكير فلا؛ لأن القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما أو فرد ما ضرورة أنه لا يحصل إلا في ضمنه فالفرق بين نحو: ﴿إِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ﴾[1]، ونحو ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ حَسَنَةٌ﴾ غير واضح اللهم إلا أن يقصد به

---

(١) قال السيد الشريف: وهاهنا بحث وهو أنه لم يرد بالجزم والقطع في هذا الموضع معناه الحقيقي بل أريد ما يعم الاعتقاد الراجح القائم مقام الجزم في المحاورات ولذلك كان مظنون الوقوع موقعا لإذا دون أن فالضابط أن الراجح الوقوع موقع لإذا والمتساوي الطرفين موقع لأن وأما الذي رجح لا وقوعا فليس موقعا لشيء منهما إلا بتأويل ولا شك أن الحكم النادر الوقوع راجح لا وقوعا فلا يكون موقعا لأن إلا إذا اكتفى فيها بمجرد عدم الجزم والرجحان في جانب الوقوع وقد مر بطلانه أو يقال أريد أن النادر أقرب إلى كونه موقعا لأن منه إلى كونه موقعا لإذا.

(٢) سورة الأعراف:١٣١.

(٣) سورة النساء:٧٨.

(٤) سورة النساء:٧٣.

نوع مخصوص، والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردًا على صاحب المفتاح؛ حيث جوز أن يكون تعريف عهد، وزعم أنه أقضى لحق البلاغة، وذلك لأنه إن أراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح، إذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقًا ولا تقديرًا، ليكون اللام إشارة إليها، ولو سلم فيجب أن يكون القصد إلى حصة معينة من الجنس والمقدر أن المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها كثرة وقوع واتساعًا، وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه أقضى لحق البلاغة، لكونه أدل على فضل الله تعالى وعنايته، حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها أن لا يشك في وقوعها كثرة الوقوع قطعية الحصول، مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول، وإن أراد العهد على مذهبه بناء على أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن، حتى كأنها نصب أعينهم لفرط الاحتياج إليها وكثرة دورها فيما بينهم، ويكون أقضى لحق البلاغة لما فيه من الإشارة إلى هذا المعنى، فهذا بعينه تعريف الجنس على مذهبه، وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من أن تعريف العهد أقضى لحق البلاغة.

أما معنى فلكونه أدل على سوء معاملتهم؛ لأن الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر.

ففي تعريف العهد دلالة على أن هؤلاء الذي يدعون أنهم أحقاء باختصاص هذه العظائم من الحسنات، ولا يشكرون الله عليها فهم أقبح الناس اعتقادًا وأسوؤهم معاملة، ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس؛ إذ ليس دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير؛ لأنه قد يسلم الأولى دون الثانية، ولا ترك الشكر على القليل، كتركه على الكثير، فإنه قد يعذر الأول دون الثاني.

وأما لفظًا فلأنه إذا قصد بها العهد بكون الحسنة واقعة موجودة فيوافق لفظي إذا وجاء بخلاف الجنس فإنه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على أنا نقول: إنهم إذ دعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة، فقد دخل فيه المعهود دخولاً أوليًا، ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره، فيكون أسوأ.

وأيضًا وقوع جنس الحسنة ليس إلا وقوع أفرادها باعتبارها.

وأما من حيث هي فممتنع فدخول إذا عليها يكون ممتنعًا لا مرجوحًا، وإذا جعلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر، وحينئذ يظهر فساد ما قيل

إنه أقضى لحق البلاغة لكونه أبعد عن الإنكار وأدخل في الإلزام لكونها إشارة إلى حاضر معهود لا يمكنهم إنكاره.

والحاصل أن القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة.

ويمكن الجواب بأن معنى كونها معهودة أنها عبارة عن حصة معينة من الحسنة، وهي الخصب والرخاء، ومعنى كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض، وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه أقضى لحق البلاغة.

[والسيئة نادرة بالنسبة إليها] أي: جيء في جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن؛ لأن السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة.

[ولهذا نكرت] ليدل تنكيرها على تقليلها.

فإن قلت: قد جاء استعمال الماضي مع إذا في السيئة منكرًا في قوله تعالى: ﴿**فَإِذَا مَسَّ الإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا**﴾[1] ومعرفا في قوله تعالى: ﴿**وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ**﴾[2] فما وجهه؟

قلت: أما الأول فللنظر إلى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة وإلى تنكير ضر المفيد للتقليل، وإلى الإنسان المستحق أن يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه الضلالات، فنبه بلفظ إذا والماضي على أن مساس قدر يسير من الضر بمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به.

وأما الثاني فلأن الضمير في مسه للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ**﴾[2] فنبه بلفظ إذا والماضي على أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعًا به.

[وقد يستعمل إن في] مقام [الجزم] بوقوع الشرط [تجاهلاً] لاقتضاء المقام التجاهل كما إذا سئل العبد عن سيده، هل هو في الدار؟ وهو يعلم أنه فيها فيقول: إن كان فيها أخبرك

(١) سورة الزمر: ٤٩.

(٢) سورة فصلت: ٥١.

فيتجاهل خوفًا من السيد، وكما إذا استطلت ليلتك فتقول: إن يطلع الصبح وينقض الليل أفعل كذا فتتجاهل تولها وتضجرا، وقس على هذا.

[أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن يكذبك: إن صدقت فماذا تفعل؟] مع علمك بأنك صادق.

[أو تنزيله] أي: لتنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط [منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم] كقولك لمن يؤذي أباه: إن كان أباك فلا تؤذه. مع علمه بأنه أبوه، لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه.

[أو التوبيخ] أي: التعبير المخاطب على الشرط [وتصوير أن المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح] ذلك المقام [إلا لفرضه] أي: فرض الشرط كما يفرض المحال [لغرض] يتعلق بفرضه كالتبكيت والإلزام والمبالغة، ونحو ذلك [نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾] أي: أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد [﴿صَفْحًا﴾] إعراضًا أو للإعراض أو معرضين ﴿أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ﴾[1] فيمن قرأ إن بالكسر] فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي: مشركين أمر مقطوع به، لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ على الإسراف، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض، والتقدير كما تفرض المحالات لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً، فهو بمنزلة المحال ادعاء بحسب مقتضى المقام، لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي أن يكون كلمة لو كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾[2] يعني الأصنام دون أن لما مر من أنه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط أو لا وقوعه، والمحال مقطوع بلا وقوعه، فلا يقال: إن طار الإنسان كان كذا، بل يقال: لو طار؛ لأنا نقول: إن المحال في هذا المقام ينزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء العنان لقصد التبكيت.

---

(١) سورة الزخرف: ٥.

(٢) سورة فاطر: ١٤.

فمن هذا يصح استعمال إن فيه كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾[1] أنه من باب التبكيت؛ لأن دين الحق واحد، لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض، والتقدير أي: إن حصلوا دينًا آخر مساويًا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا، وفي قوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً﴾[2] أي: إن كان حقًا فعاقبنا على إنكاره.

والمراد نفي حقيته، وتعليق العذاب بكونه حقًا مع اعتقاد أنه باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾[3].

[أو تغليب غير المتصف به] أي: بالشرط [على المتصف] كما إذا كان القيام قطعي الحصول بالنسبة إلى بعض وغير قطعي بالنسبة إلى آخرين فتقول للجميع: إن قمتم كان كذا. تغليبًا لمن لا يقطع بأنهم يقومون أم لا على من حصل لهم القيام قطعًا.

[وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا﴾][4] بإن مع المرتابين [يحتملهما] أي: يحتمل أن يكون للتوبيخ على الارتياب، وتصوير أن الارتياب مما لا ينبغي أن يثبت لكم إلا على سبيل الفرض، لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه عن أصله، وهو الآيات الدالة على أنه منزل من عند الله، وأن يكون لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم؛ لأنه كان فيهم من يعرف الحق، وإنما ينكر عنادًا فجعل الجميع كأنهم لا ارتياب لهم.

والإشكال المذكور وارد هنا؛ لأن عدم الشرط حينئذ يكون مقطوعًا به فلا يصح استعمال إن لما مر.

لا يقال: الشرط إنما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم؛ لأنا نقول ظاهر إن ليس المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل، ولهذا زعم الكوفيون أن إن هاهنا بمعنى إذا، وقد نص المبرد والزجاج على أن إن لا تقلب

---

(١) سورة البقرة:١٣٧.

(٢) سورة الأنفال:٣٢.

(٣) سورة الزخرف:٨١.

(٤) سورة البقرة:٢٣.

كان إلى معنى الاستقبال، وذكر كثير من النحاة أنه إذا أريد إبقاء معنى الماضي مع إن جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى: ﴿**إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ**﴾[1]، و ﴿**إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ**﴾[2] وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه له؛ لأن الحدث المطلق الذي هو مدلوله مستفاد من الخبر، فلا يستفاد منه إلا الزمان الماضي؛ ولذا ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**وَإِمَّا يُنْسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرَى**﴾[3] أنه يجوز أن يراد وإن كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين؛ لأنه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد أن ذكرناك قبحها فلما أراد جعل الشرط ماضيًا قدر كان ليستقيم المعنى.

فإن قيل: لما كان البعض مرتابًا قطعًا والبعض غير مرتاب قطعًا جعل الجميع، كأنه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم.

قلنا: هذه نكتة في استعمال إن في هذا المقام، وليس من التغليب في شيء، ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يقال غلب على المرتابين قطعًا على غير المرتابين قطعًا، أعني: الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه.

ويكون معنى الكلام أو لتغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع به كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثمة.

[والتغليب يجري في فنون] كثيرة، منه تغليب الذكور على الإناث بأن يجري على الذكور والإناث صفة مشتركة المعنى بينهما على طريقة إجرائها على الذكور خاصة [كقوله تعالى: ﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾][4] عدت الأنثى من الذكور القانتين بحكم التغليب؛ لأن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث والقياس: كانت من القانتات، ويحتمل أن لا يكون من للتبعيض، بل لابتداء الغاية، أي: كانت ناشئة من القوم القانتين؛ لأنها من أعقاب هارون أخي موسى، والأول هو الوجه؛ لأن الغرض مدحها بأنها صدقت بشرائع ربها وبكتبه وكانت من المطيعين له.

[و] منه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو [قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنْتُمْ**

---

(١) سورة المائدة:١١٦.

(٢) سورة يوسف:٢٦.

(٣) سورة الأنعام:٦٨.

(٤) سورة التحريم:١٢.

قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾][(١)] بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة؛ لأن الضمير عائد إلى قوم ولفظه لفظ الغائب لكون اسمًا مظهرًا، لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة.

[ومنه أبوان ونحوه] كالعمرين لأبي بكر وعمر -رضي الله تعالى عنهما- والقمرين للشمس والقمر، والحسنين للحسن والحسين -رضي الله تعالى عنهما- وما أشبه ذلك مما غلب أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر، بأن جعل الآخر متفقا له في الاسم، ثم ثنى ذلك الاسم وقصد إليهما جميعًا، وينبغي أن يغلب الأخف إلا أن يكون أحد اللفظين مذكرًا فإنه يغلب على المؤنث كالقمرين.

ولا يخفى عليك أن أبوين وقمرين من هذا القبيل، لا من قبيل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر، بأن يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذكور خاصة، بل بأن يجعل أحدهما متفقًا للآخر في اسمه، ثم يثني ذلك الاسم.

فإن قلت: لا يكفي في المثنى الاتفاق في اللفظ، بل لابد من الاتفاق في المعنى؛ ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد فلا يطلق القرءان إلا على الطهرين أو الحيضين لا على طهر وحيض.

قلت: هو مختلف فيه، قال الأندلسي: يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى، ولو سلم فليكن مجازًا وجميع باب التغليب من المجاز؛ لأن اللفظ لم يستعمل فيما وضع له ألا يرى أن القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف، فإطلاقه على الذكور والإناث إطلاق على غير ما وضع له.

وقس على هذا جميع الأمثلة السابقة والآتية.

ومنه تغليب الجنس الكثير الأفراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم، بأن يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لآدَمَ فَسَجَدُوا إِلا إِبْلِيسَ﴾[(٢)] عدَّ إبليس من الملائكة لكونه جنيًا واحدًا فيما بينهم.

ومنه تغليب الأكثر على الأقل من جنس بأن ينسب إلى الجميع وصف مختص بالأكثر

(١) سورة النمل:٥٥.

(٢) سورة البقرة:٣٤.

كقوله تعالى حكاية: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾[1] أدخل شعيب بحكم التغليب في العود إلى ملتهم مع أنه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود إليها، وإنما كان في ملتهم من آمن به.

ومنه تغليب المتكلم على المخاطب أو الغائب، نحو: أنا وأنت فعلنا، وأنا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب، نحو: أنت وزيد فعلتما، وأنت والقوم فعلتم.

قال الله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾[2] فيمن قرأ بتاء الخطاب. والمعنى تعمل أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم.

ولا يجوز أن يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع أن يخاطب في كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع فافهم.

وقال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ﴾[3] أي: جزاؤهم وجزاؤك، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾[4] فإن الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه إليه الخطاب أولًا وللذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة؛ لأن لعلكم متعلق بقوله: خلقكم، لا بقوله: اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين، إذ لا معنى لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون.

ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ المختص بالعقلاء على الجميع، كما تقول: خلق الله الناس والأنعام ورزقهم، فإن لفظ هم مختص بالعقلاء.

وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾[5] أي: خلق لكم أيها الناس من أنفسكم، أي: من جنسكم ذكورًا وإناثًا، وخلق الأنعام أيضًا من أنفسها ذكورًا وإناثًا يبثكم ويكثركم أيها الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد

---

(١) سورة الأعراف:٨٨.
(٢) سورة هود:١٢٣.
(٣) سورة الإسراء:٦٣.
(٤) سورة البقرة:٢١.
(٥) سورة الشورى:١١.

والتناسل، فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله: ﴿يَذْرَؤُكُمْ﴾ خطاب شامل للناس المخاطبين، والأنعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب، وإلا لما صح ذكر الجميع، أعني: الناس والأنعام بطريق الخطاب؛ لأن الأنعام غيب، وتغليب العقلاء على غيرهم، وإلا لما صح خطاب الجميع بلفظ [كم] المختص بالعقلاء ففي لفظ [كم] تغليبان. ولولا التغليب لكان القياس أن يقال يذرؤكم وإياها كذا في الكشاف والمفتاح وغيرها.

ولقائل أن يقول: جعل الخطاب شاملاً للأنعام تكلف لا حاجة إليه لأن الغرض إظهار القدرة وبيان الإلطاف في حق الناس، فالخطاب مختص بهم.

والمعنى: يكثركم أيها الناس في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون إليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد ﴿وَالأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنَافِعُ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾(١) وجعلها أزواجًا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم.

وعلى هذا يكون التقدير: وجعل لكم من الأنعام أزواجًا، وهذا أنسب بنظم الكلام مما قدروه، وهو جعل الأنعام من أنفسها أزواجًا.

ومنه تغليب الموجود على مالم يوجد كما إذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود، فيجعل الجميع كأنه وجد كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾(٢) والمراد المنزل كله وإن لم ينزل إلا بعضه.

ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾(٣) ذكر الأيدي؛ لأن أكثر الأعمال يزاول بالأيدي، فجعل الجميع كالواقع بالأيدي تغليبًا.

[ولكونهما] تعليل لقوله: كان كل قدم ليثبت الحكم من أول أمره معللاً، فيكون له في النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده، أي: ولكون إن وإذا [لتعليق أمر]

---

(١) سورة النحل:٥.

(٢) سورة البقرة:٤.

(٣) سورة آل عمران:١٨٢.

وهو حصول مضمون الجزاء [بغيره] يعني حصول مضمون الشرط [في الاستقبال] متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبًا على حصول الشرط في الاستقبال.

ولا يجوز أن يتعلق بتعليق أمر؛ لأن التعليق إنما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال، ألا يرى أنك إذا قلت: إن دخلت الدار فأنت حر. فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل.

[كان كل من جملتي كل] من إن وإذا يعني الشرط والجزاء [فعلية استقبالية] أما الشرط فظاهر؛ لأنه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه، وأما الجزاء فلأن حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل.

ويجب أن يتنبه أن الجزاء يجوز أن يكون طلبيًا، نحو: إن جاءك زيد فأكرمه؛ لأنه فعلي استقبالي لدلالته على الحدوث في المستقبل، فيجوز أن يترتب على أمر بخلاف الشرط فإنه مفروض الصدق في الاستقبال، فلا يكون طلبيًا فافهم.

[ولا يخالف ذلك لفظًا إلا لنكتة] تطبيقًا للفظ بالمعنى وتفاديًا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير أن يقتضيها شيء.

وقوله لفظًا إشارة إلى أن الجملتين إن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى إن قولنا: إن أكرمتني الآن فقد أكرمتك أمس، معناه أن تعتد بإكرامك إياي الآن، فأعتد بإكرامي إياك أمس، وقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ**﴾[1] معناه: فلا تحزن واصبر، فقد كذبت رسل من قبلك، وقوله: ﴿**إِلا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا**﴾[2] معناه: ينصره من نصره قبل ذلك.

وقس على هذا فقدر ما يناسب المقام، وتأويل الجزاء الطلبي بالخبر وهم؛ لأنه ليس بمفروض الصدق كالشرط، بل هو مترتب عليه هذا، ولكن قد يستعمل إن في غير الاستقبال قياسًا إذا كان الشرط لفظ كان نحو: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ**﴾[3] وإن كنتم في

---

(١) سورة فاطر: ٤.

(٢) سورة التوبة: ٤٠.

(٣) سورة البقرة: ٢٣.

شك كما مر، وكذا إذ جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط، ولا يذكر له حينئذ جزاء، نحو: زيد وإن كثر ماله بخيل. وعمرو وإن أعطى جاهًا لئيم.

وفي غير ذلك قليلاً كما في قول أبي العلاء:

فيا وطني إن فاتني بكَ سابقٌ ... من الدهر فلينعَمْ لساكِنكَ البالُ

وقوله أيضًا:

وإنْ ذُهلتْ عما أُجنَّ صدورُها ... فقد أُلهِبَتْ وجْدًا نفوسُ رجال

لظهور أن المعنى على المضي دون الاستقبال، وقد يستعمل إذا للمضي كقوله تعالى ﴿**حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ**﴾[1] ﴿**حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ**﴾[2] ﴿**حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَارًا**﴾[3].

وللاستمرار كقوله تعالى ﴿**وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا**﴾[3].

[كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب] المتآخذة في حصوله، نحو: إن اشترينا كان كذا، حال انعقاد أسباب الاشتراء [أو كون] عطف على قوة الأسباب، لا على إبراز غير الحاصل، وكذا جميع ما عطف بعده بأو لأنها كلها علل لإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل أي: لكون [ما هو للوقوع كالواقع] كقولك: إن مت كما سبق من أنه يعبر عن المستقبل بلفظ الماضي، تنبيهًا على تحقق وقوعه.

[أو التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه] أي: وقوع الشرط [نحو: إن ظفرت بحسن العاقبة] هذا يصلح مثالاً للتفاؤل وإظهار الرغبة، ثم أشار إلى بيان أن إظهار الرغبة يقتضي إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله: [فإن الطالب إذا عظمت رغبته في حصول أمر يكثر تصوره إياه] أي: تصور الطالب ذلك الأمر [فربما يخيل] ذلك الأمر [إليه] أي: إلى ذلك الطالب [حاصلاً] فيعبر عنه بلفظ الماضي، و[عليه] أي: على إظهار الرغبة في الوقوع، ورد

---

(١) الكهف: ٩٣.

(٢) الكهف:٩٦.

(٣) البقرة:١٤.

قوله تعالى: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ [إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا]﴾[1] جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في إرادتهن التحصن.

فإن قيل: تعليق النهي عن الإكراه بإرادتهن التحصن يقتضي جواز الإكراه عند انتفائها.

أجيب بوجوه:

الأول: لا نسلم أن التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه، والاستدلال بأن انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط؛ لأنه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط، لأنه غلط من اشتراك اللفظ إذ لا نسلم أن الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء، بل هو المذكور بعد إن وأخواته، معلقًا عليه حصول مضمون جملة أي: حكم بأنه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله، وكلاهما منقول عن معناهما اللغوي، يقال: شرط عليه كذا إذا جعله علامة.

ألا يرى أن قولنا: إن كان هذا إنسانًا فهو حيوان. شرط وجزاء مع أن كونه حيوانًا لا يتوقف على كونه إنسانًا ولا ينتفي بانتفائه. بل الأمر بالعكس، لأن الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم.

الثاني: أنه لا خلاف في أن التعليق بالشرط إنما يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه إذا لم يظهر للشرط فائدة أخرى.

ويجوز أن تكون فائدة في الآية المبالغة في النهي عن الإكراه، يعني أنهن إذا أردن العفة فالمولى أحق بإرادتها أو لأن الآية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا.

الثالث: أن لا تكرهوا معناه يحرم الإكراه أو أطلب منكم الكف عن الإكراه وعند عدم إرادة التحصن تنتفي حرمة الإكراه أو أطلب الكف عن الإكراه ضرورة

(١) النور: ٣٣ .

انتفاء الإكراه حينئذ، لأنه إنما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه، فعند عدم إرادتهن الامتناع عن الزنا لا يتحقق الإكراه عليه.

الرابع: أنا سلمنا أن الآية تدل على انتفاء حرمة الإكراه بحسب الظاهر نظراً إلى مفهوم المخالفة، لكن الإجماع القاطع عارضه، والظاهر يدفع بالقاطع قال [السكاكي: أو للتعريض] أي: إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل إما لما ذكر أو للتعريض بأن ينسب الفعل إلى أحد، والمراد غيره، [نحو] قوله تعالى ﴿**وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ**[**لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ**﴾[1]] فالخطاب لمحمد -عليه السلام- وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض.

والتقدير تعريضًا لمن صدر عنهم الإشراك بأنهم قد حبطت أعمالهم كما شتمك أحد فتقول: والله إن شتمني الأمير لأضربنه.

ولا يخفى عليك أنه لا معنى للتعريض لمن لم يصدر عنهم الإشراك، وأن ذكر المضارع لا يفيد التعريض؛ لكونه على أصله.

ولما كان في هذا الكلام نوع من الخفاء والضعف نسبة إلى السكاكي، وإلا فهو قد ذكر جميع ما تقدم.

[ونظيره] أي: نظير لئن أشركت [في التعريض] لا في استعمال الماضي مقام المضارع في الشرط للتعريض [قوله تعالى ﴿**وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي**﴾ أي: وما لكم لا تعبدون الذي فطركم بدليل: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[2]] إذ لولا التعريض لكان المناسب بسياق الآية أن يقال وإليه أرجع.

[ووجه حسنه] أي: حسن هذا التعريض [إسماع] المتكلم [المخاطبين] الذين هم أعداؤه

---

(١) الزمر: ٦٥ .

(٢) يس: ٢٢.

[الحق على وجه لا يزيد] ذلك الوجه [غضبهم وهو] أي: ذلك الوجه [ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ويعين] عطف على قوله: لا يزيد، وليس هذا من كلام السكاكي، يعني على وجه يعين [على قبوله] أي: قبول الحق [لكونه] أي: ذلك الوجه [أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد] المتكلم [لهم إلا ما يريد لنفسه] ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف، لأن كل من سمعه قال للمخاطب قد أنصفك المتكلم به أو لأن المتكلم قد أنصف من نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب، ويسمى أيضًا الاستدراج لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والتسليم.

وهو من لطائف الأساليب، وقد كثر في التنزيل والأشعار والمحاورات.

فإن قلت: في قوله تعالى: ﴿**إِنْ يَثْقَفُوكُمْ**﴾ أي: إن يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم ﴿**يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً**﴾ خالصي العداوة ﴿**وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ**﴾ أي: بالقتل والضرب والشتم ﴿**وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ**﴾[1] أي: تمنوا أن ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال.

وقد ذكر في موضع جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة، وقد عدل في الثالثة إلى لفظ الماضي فأي نكتة في ذلك؟

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: وهو المذكور في الكشاف أن الغرض منه الدلالة على أنهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم؛ لأنهم يريدون أن يلحق بهم مضار الدنيا والدين، وأسبق المضار عندهم أن يردوا المؤمنين كفارًا لعلمهم بأن الدين أعز عليهم من أرواحهم؛ لأنهم يبذلون الأرواح دونه.

وثانيهما: وهو المذكور في المفتاح أن لزوم ودادتهم أن يردوهم كفارا لمصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الأولين لها. أعني كونهم أعداء وبسطهم الأيدي والألسن إليهم؛ لأنها واضحة اللزوم بالنسبة إليهما؛ لأن ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة، ولا أحب إليهم من كفرهم لكونه أضر الأشياء بالمؤمنين، وأنفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة، وارتفاع المقاتلة والمشاجرة،

---

(١) الممتحنة: ٢.

بخلاف العداوة وبسطة الأيدي والألسن فإنه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة، وبما نشئوا عليه من قولهم: "إذا ملكت فاسجح" وأما انتفاء ودادة كفرهم بأن يسلم المشركون أيضًا فهو وإن كان ممكنًا محتملاً، لكن لا يخفى أنه أبعد وأخفى.

فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين:

أحدهما: أن يتصور وجود كل من المذكورين بدون الآخر، ويصح وقوعه جزاء نحو: إن تأتني أعطك وأكسك.

والثاني: أن يتوقف المعطوف على المعطوف عليه، نحو: إن رجع الأمير استأذنت وخرجت.

وهذا في المعنى على كلامين، أي: إذا رجع استأذنته، وإذا استأذنته خرجت. كذا في دلائل الإعجاز. فما في الآية إن كان من الضرب الثاني ليكون مجموع الجمل الثلاث لازمًا واحدًا لم يصح ما في المفتاح، وإن كان من الضرب الأول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة، لأنها حاصلة ظفروا بها أو لم يظفروا.

فالأولى أن يكون قوله وودوا عطفًا على الجملة الشرطية، لا على الجزاء وحده، فإن تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام.

قال الله تعالى: ﴿**وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ**﴾[1] عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء، وقال الله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾[2] عطف الشرطية على قالوا.

قلت: الظاهر أنه من الضرب الأول، والمراد إظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها، ولا شك أنه موقوف على الظفر بهم، وكذا المراد إظهار كونهم أعداء، وإلا فالعداوة حاصلة ظفروا أو لم يظفروا.

لا يقال: إن الآية نزلت في حاطب بن أبي بلتعة حين وجه كتابًا إلى مشركي مكة

---

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) الأنعام: ٨.

وأخبرهم باستعداد النبي - ﷺ - لقتالهم، فقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارًا مثلهم، فلا عداوة ولا ودادة للرد إلى الكفر، وأما إذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين، فحينئذ يتحقق العداوة وبسط الأيدي والألسن وودادة الرد إلى الكفر، لأنا نقول: هذا إنما يصح أن لو وصل الكتاب إلى المشركين، وعلموا من حاطب الكفر والنفاق.

والمذكور في القصة أن الكتاب لم يصل إليهم وأنه أخذه أصحاب النبي -ﷺ- عن الطريق.

[ولو للشرط] أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء لحصول مضمون الشرط [فرضًا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط] فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول: لو جئتني لأكرمتك. معلقًا الإكرام بالمجيء، مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام [فهي لامتناع الثاني أعني: الجزاء لامتناع الأول أعني: الشرط] وأما عبارة المفتاح، وهي: أنها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك: لو جئتني لأكرمتك. معلقًا لامتناع إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها إشكال؛ لأنه جعل أولا المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط، وثانياً المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط، مع وضوح فساد كل منهما، وقد وجهه بعض من اطلع عليه بأنه على حذف المضاف، أي: أنها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقًا لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء، وأظن أنه لا حاجة إليه، لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية، فكأنه قيل: إنها لتعليق ما امتنع من حيث إنه ممتنع، وهذا معنى تعليق امتناعه، وكذا قوله بما امتنع، وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة، وغفل عنه المهرة من متقني كتابه، فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي، وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد، ففي الجملة هي لامتناع الثاني أعني: الجزاء لامتناع الأول أعني: الشرط، سواء كان الشرط والجزاء إثباتًا أو نفيا أو أحدهما إثباتا والآخر نفيًا، فامتناع النفي إثبات وبالعكس هو في نحو: لولم تأتني لم أكرمك. لامتناع عدم الإكرام، لامتناع عدم الإتيان أعني لثبوت الإكرام لثبوت الإتيان، هذا هو المشهور بين الجمهور.

واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بأن الأول سبب، والثاني مسبب، والسبب قد يكون أعم من المسبب لجواز أن يكون لشيء أسباب مختلفة، كالنار والشمس للإشراق فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فإنه يجوز انتفاء السبب، ألا يرى أن

قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على تعدد الآلهة دون العكس، إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز أن يفعله الله بسبب آخر، فالحق أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني.

وقال بعض المحققين: إن دليله باطل ودعواه حق.

أما الأول فلأن الشرط عندهم أعم من أن يكون سببًا نحو: لو كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء أو شرطًا نحو: لو كان لي مال لحججت أو غيرهما نحو: لو كان النهار موجودًا كانت الشمس طالعة.

وأما الثاني فلأن الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس، فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لأجل امتناع لازمه، وهو الجزاء فهي لامتناع الأول لامتناع الثاني، أي: ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي: إن رفع التالي يوجب رفع المقدم، ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي، فقولنا: لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا، لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان، وقولنا: لكنه ليس بإنسان لا ينتج أنه ليس بحيوان.

هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول، ونحن نقول: ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني، حتى يرد عليه أن انتفاء السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم، بل معناه أنها للدلالة على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول، فمعنى ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ﴾[2] أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج، هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي.

ألا يرى أن قولهم: لولا لامتناع الثاني لوجود الأول، نحو: لولا علي لهلك عمر، معناه أن وجود علي سبب لعدم هلاك عمر، لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك، ويدل على ما ذكرنا قطعًا قول أبي العلاء المعري:

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) النحل: ٩.

ولو دامتِ الدُّولاتُ كانوا كغيرهمْ رعايـا ولكـنْ مـا لهـنَّ دوامُ

ألا يرى أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئًا على ما تقرر في المنطق، وكذا قول الحماسي

ولـو طـارَ ذو حـافر قبلَهـا لطـارتْ ولكنـه لـم يَطِـرْ

أي: عدم طيران تلك الفرس بسبب أنه لم يطر ذو حافر قبلها فليتأمل.

وأما أرباب العقول فقد جعلوا لو وإن ونحوهما أداة تلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط، من غير قصد إلى القطع بانتفائهما، ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم نحو: لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على أن العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الأول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، من غير التفات إلى أن علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي، لأنهم إنما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات، ولا شك أن العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم، بل الأمر بالعكس، وإذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة أكثر، لكن قد تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[1] لظهور أن الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الآلهة، لا بيان سبب انتفاء الفساد، فعلم أن اعتراض الشيخ المحقق وأشياعه إنما هو على ما فهموه من كلام القوم، وقد غلطوا فيه غلطًا صريحًا.

وكـم مـن عـائب قـولاً صحيحًـا

فإن قيل: لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط، في نحو: قوله -عليه الصلاة والسلام-" نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه"[2].

وإلا يلزم ثبوت عصيانه، لأن نفي النفي إثبات، وهذا فاسد؛ لأن الغرض مدح صهيب بعدم العصيان.

---

(١) الأنبياء: ٢٢ .

(٢) ذكره ابن الديبع في" التمييز "،(ص ٢٨٨) ، وقال: " اشتهر في كلام الأصوليين وأصحاب المعاني وأهل العربية ، وذكر البهاء السبكي أنه لم يظفر به في شئ من الكتب..." .

قلنا: قد يستعمل إن ولو للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة في قصد المتكلم، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء، ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء، فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه، فيكون دائمًا سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو أهنتني لأثنيت عليك، أو منفيين نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، أو مختلفين نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ**﴾[1] ونحو: لو لم تكرمني لأثنيت عليك.

ففي هذه الأمثلة إذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط، مع استبعاد لزومه له فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأولى، ويستعمل لهذا المعنى لولا أيضًا نحو: لولا إكرامك إياي لأثنيت عليك.

يعني أنثي عليك على تقدير عدم الإكرام، فكيف على تقدير وجوده إذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي.

فإن قيل: هل يجوز أن يكون لو في هذه الأمثلة على أصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على أن الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف، مثلاً فيجوز أن يكون هذا منفيًا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتًا، وكذا يقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الإكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالإكرام.

قلنا: لا يخفى على أحد أن الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء، وإنما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط، وإلا لكان تقييده بالشرط تكرارًا كما إذا قلنا: لو جئتني لأكرمتك إكرامًا مرتبطًا بالمجيء، ونحن نعلم قطعًا أن المنفي في قولنا: لو جئتني لأكرمتك. هو نفس الإكرام لا الإكرام المرتبط بالمجيء، وليس كل ما له دخل في لزوم شيء لشيء أو ثبوته له يجب أن يكون ملاحظًا للعقل عند الحكم،وقيدا لذلك الشيء، وزعم ابن الحاجب أنه مستقيم فيما وقع الجزاء

---

(١) لقمان: ٢٧.

بلفظ المثبت دون المنفي؛ إذ لا عموم للمثبت، فيجوز في نحو: لو أهنتني لأثنيت عليك، أن يقدر الثناء المنفي غير المثبت، بخلاف النفي فإنه يفيد العموم فيلزم في نحو: لو لم يخف الله لم يعصه، نفي العصيان مطلقًا، فلو قدر ثبوت نفـي النفي لـزم الإثبات فيتنـاقض، وهـذا وهـم لأنـه إن اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنـى لـو أهنتنـي لأثنيـت عليك ثنـاء مرتبطًا بإهانة، فليعتبر ذلك في المنفي أيضًا حتى يكون المعنى في: لو لم يخف الله لم يعصه، عدم عصيان مرتبطًا بعدم الخوف، وحينئذ يجوز أن يكون انتفاؤه بانتفاء القيد، ويلزم عدم عصيـان غير مرتبط بعدم الخوف، وإن لم يعتبر بل أجرى على إطلاقه يلزم العموم في نفيه مثبتًا كان أو منفيًا.

وأما قوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا﴾[1] فقد قيـل: إنه على صورة قياس اقتراني فيجب أن ينتج لو علم الله فيهم خيرًا لتولوا، وهذا محال، لأنه على تقدير أن يعلم الله فيهم خيرًا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد.

وأجيب بأنهما مهملتان وكبرى الشكل الأول يجب أن تكـون كليـة ولـو سـلم، فإنمـا تنتجان لو كانتا لزوميتين، وهو ممنوع، ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة؛ لأن علـم اللـه فيهـم خيرًا محال، إذ لا خير فيهم والمحال جاز أن يستلزم المحـال، وهـذا غلـط لأن لفـظ لـو لـم يستعمل في فصيح الكلام في القياس الاقتراني، وإنما يستعمل في القيـاس الاسـتثنائي المسـتثنى منه نقيض التالي، لأنها لامتناع الشيء لامتناع غـيره، ولهـذا لا يصـرح باسـتثناء نقيـض التـالي، وكيف يصح أن يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس أنه قيـاس أهملـت فيـه شـرائط الإنتـاج، وأي فائدة تكون في ذلك، وهل يركب القياس إلا لحصول النتيجة، بـل الحـق أن قولـه تعـالى: ﴿لَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾[1] وأراد على قاعدة اللغة يعنـي أن سـبب عـدم الإسمـاع هو عدم العلم بالخير فيهم، ثم ابتدأ قوله: ولو أسـمعهم لتولـوا كلامًـا آخـر علـى طريقـة لـو لـم يخـف اللـه لـم يعصـه، يعني أن التولي لازم على تقدير الإسماع، فكيـف علـى تقديـر عـدم الإسماع، فهو دائم الوجود كذا ذكروا.

---

(١) الأنفال: ٢٣ .

وأقول: يجوز أن يكون التولي منتفيًا بسبب انتفاع الإسماع كما هو مقتضى أصل لو، لأن التولي هو الإعراض عن الشيء وعدم الانقياد له.

فعلى تقدير عدم إسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي والإعراض عنه، ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له.

فإن قيل: انتفاء التولي خير وقد ذكر أن لا خير فيهم.

قلنا: لا نسلم أن انتفاء التولي بسبب انتفاع الإسماع خير، وإنما يكون خيرًا لو كانوا من أهله بأن أسمعوا شيئًا ثم انقادوا له ولم يعرضوا، وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان له قوة لقتل المسلمين، فإن عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرًا فيه.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا**﴾[1] فيحتمل أن يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه، يعني لو جعلنا الرسول ملكًا لكان في صورة رجل، فكيف إذا كان إنسانًا ويحتمل أن يكون على أصل لو من انتفاء الشرط والجزاء، أي: ولو جعلنا الرسول المرسل إليهم ملكًا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل، وإذا كان لو للشرط في الماضي [فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيهما] ليوافق الفرض إذ الثبوت ينافي التعليق، و الحصول الفرضي، والاستقبال ينافي المضي، فلا يعدل في جملتيهما عن الفعلية الماضوية إلا لنكتة.

ومذهب المبرد أنها تستعمل في المستقبل استعمال إن، وهو مع قلته ثابت نحو: "اطلبوا العلم ولو بالصين"[2] و "إني أباهي بكم الأمم يوم القيامة ولو بالسقط"[3] وقال أبوالعلاء:

ولو وُضِعتْ في دجلةَ الهامَ لم تُفِقْ   من الجَرع إلا والقلوبُ خوال

يصف تأسفه على مفارقة بغداد وشوق ركائبه إلى ماء دجلة.

والمعنى أن وضعت لكنه جاء بلو قصدًا إلى أن وضع ركائبه الهام في ماء دجلة

---

(١) الأنعام: ٩ .

(٢) " موضوع " انظر ضعيف الجامع(١٠٠٥) .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ .

كأنه أمر قد حصل منه اليأس وانقطع الرجاء، وصار في حكم المقطوع بالانتفاء [فدخولها على المضارع في نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾[1]] أي لوقعتم في الجهد والهلاك [لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتًا فوقتًا] لأنه كان في إرادتهم استمرار عمل النبي – ﷺ- على ما يستصوبون، وأنه كلما عَنَّ لهم رأي في أمر كان معمولاً عليه بدليل قوله تعالى ﴿فِي كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ﴾[كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[2]] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾[3] حيث لم يقل الله مستهزئ بهم، بلفظ اسم الفاعل قصدًا إلى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتًا بعد وقت.

والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف، ومعناه إنزال الهوان والحقارة بهم، وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين، وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتًا فوقتًا، وتحدث حالاً فحالاً.

فإن قيل: إن أراد بالفعل في قوله: لقصد استمرار الفعل إلا الإطاعة مثلاً ليكون المعنى أن انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم، فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من أن المعنى أن امتناع عنتكم باستمرار امتناعه عن إطاعتكم، وإن أراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعًا إلى الامتناع عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام، لأن المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه إنما يفيد امتناع الاستمرار، لا استمرار الامتناع.

قلنا: الظاهر هو الأول وللثاني أيضًا وجه، لأنه كما أن المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت، يجوز أن يفيد المنفي استمرار النفي، ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع بحسب الاستعمال، كما أن الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتأكيد، وإذا أدخلت عليها حرف النفي تكون لتأكيد النفي وثباته، لا لنفي التأكيد والثبوت، ولهذا قالوا: إن قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾[4] رد لقولهم ﴿إِنَّا آمَنَّا﴾[5] على أبلغ وجه آكده، وإن قولنا: ما زيدًا ضربت، وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي الاختصاص، مع أنه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص، ولهذا نظائر في كلامهم.

---

(١) الحجرات: ٧ .
(٢) البقرة: ١٥ .
(٣) البقرة: ١٤ .
(٤) البقرة: ٨ .
(٥) طه: ٧٣ .

[و] دخول لو على المضارع [في نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى﴾] الخطاب لمحمد - ﷺ- أو لكل من يتأتى منه الرؤية ﴿إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[1] أي أروها حتى يعاينوها وأطلعوا عليها إطلاعًا هي تحتهم أو أدخلوها فيعرفوا مقدار عذابها من قولك: وقفته على كذا إذا فهمته وعرفته، وجواب لو محذوف أي: لرأيت أمرًا فظيعًا، وكذا في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[2]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾[3] [لتنزيله] أي: المضارع [منزلة الماضي لصدوره] أي: المضارع أو الكلام [عمن لا خلاف في إخباره] وهو الله الذي يعلم غيب السماوات والأرض، فالمستقبل الذي أخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع، فهذه الحالة إنما هي في المستقبل؛ لأنها إنما تكون في القيامة، لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع، فاستعمل فيها لو وإذ وهما مختصان بالماضي، وحينئذ كان المناسب أن يقول: ولو رأيت، لكنه عدل إلى لفظ المضارع، لأنه كلام من لا خلاف في إخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل، كما أنه قيل قد انقضى هذا الأمر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت أمرًا عجيبًا، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام، وإن جعلت الخطاب للنبي -ﷺ- ولو للتمني فلا استشهاد؛ لأن لو للتمني يدخل على المضارع أيضًا [كما في] قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[4]] فإنه قد التزم ابن السراج وأبوعلي في الإيضاح أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيًا؛ لأنها للتقليل في الماضي.

وجوز أبوعلي في غير الإيضاح ومن تبعه وقوع الحال والاستقبال بعدها، فقوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من تنزيل المضارع منزلة الماضي في أحد قولي البصريين.

وأما الكوفيون فعلى أنه بتقدير كان أي: ربما كان يود، فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما.

---

(١) الأنعام: ٢٧ .

(٢) سبأ: ٣١ .

(٣) السجدة: ١٢ .

(٤) الحجر: ٢ .

وأما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوفًا، أي: رب شيء يود الذين كفروا تحقق وثبت، فلا يخفى ما فيه من التعسف وتبتير النظم، ورب هاهنا لتقليل النسبة بمعنى أنه تدهشهم أهوال القيامة فيبهتون، فإن وجدت منهم إفاقة ما تمنوا ذلك.

ويجوز أن تكون مستعارة للتكثير.

وذكر ابن الحاجب أنها نقلت من التقليل إلى التحقيق كما نقلوا قد إذا دخلت على المضارع من التقليل إلى التحقيق، ومفعول يود محذوف بدلالة قوله: لو كانوا مسلمين، على أن لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيب؛ لأنهم مخبر عنهم كما تقول: حلف بالله ليفعلن، ولو قيل لأفعلن لكان أيضًا سديدًا حسنًا.

وأما من زعم أن لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية، فمفعول يود عنده هو قوله ﴿**لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ**﴾[1].

[أو لاستحضار الصورة] عطف على قوله: لتنزيله، يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار قائلين: ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا، وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم، والمجرمين ناكسي رءوسهم متقاولين بتلك المقالات.

[كما قال الله تعالى ﴿**فَتُثِيرُ سَحَابًا**﴾[2]] بلفظ المضارع بعد قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ**﴾[2].

[استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة] أعني: صورة إثارة السحاب مسخرًا بين السماء والأرض على الكيفية المخصوصة والانقلابات المتفاوتة وذلك؛ لأن المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شأنه أن يشاهد، كأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك إلا في أمر يهتم بمشاهدته لغرابة أو فظاعة أو نحو ذلك، وهو في الكلام كثير، وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على أن الفعل من الفظاعة بحيث يحترز عن أن يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول: لقد أصابتني حوادث، لو تبقى إلى الآن لما بقي مني أثر.

---

(١) الحجر: ٢ .

(٢) فاطر: ٩ .

ولم يتعرض للعدول عن عدم الثبوت إلى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾(1) دلالة على ثبوت المثوبة واستقرارها؛ لأنه ظاهر.

وأما الجملة الأولى فلا تقع إلا فعلية ألبتة.

[وأما تنكيره] أي: تنكير المسند [فلإرادة عدم الحصر والعهد] المفهومين من تعريفه [كقولك: زيد كاتب، وعمرو شاعر] ويدخل فيه ما إذا قصد حكاية عن المنكر، كما إذا قال لك قائل: عندي رجل، فنقول تصديقًا له: الذي عندك رجل وإن كنت تعلم أنه زيد.

[أو للتفخيم نحو: ﴿ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾(2)] على أنه خبر مبتدأ محذوف أو خبر ذلك الكتاب.

[لو للتحقير] نحو ما زيد شيئًا.

قال صاحب المفتاح: أو لكون المسند إليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فإنه يجب حينئذ تنكير المسند؛ لأن المسند إليه نكرة والمسند معرفة، سواء قلنا يمتنع عقلاً أو لا يمتنع ليس في كلام العرب، ونحو قوله:

ولا يكُ موقفٌ منكِ الوَداعا(3)

وقوله:

يكونُ مِزَاجُهَا عَسَلٌ ومَاءُ(4)

---

(1) البقرة: 103.

(2) البقرة: 2

(3) عجز بيت للقطامي، وصدره: قفي قبل التفرق يا ضباعا.

(4) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: 71، والأشباه والنظائر 2/296، وخزانة الأدب 9/224، 231، 283، 285، 287، 289، 293، والدرر 2/73، وشرح أبيات سيبويه 1/50، وشرح شواهد المغنى ص: 849، وشرح المعضل 7/93، والكتاب 1/49، ولسان العرب 1/93 (سبأ)، 6/94 (رأس)، 14/ 155 (جنى)، والمحتسب 1/279، والمقتضب 4/92، وبلا نسبة في مغنى اللبيب ص: 453، 695، وهمع الهوامع 1/119.

من باب القلب على أمر، وهذا على إطلاقه ليس بصحيح؛ لأنهم يجوزون كون المبتدأ نكرة اسم استفهام، والخبر معرفة نحو: من أبوك؟ وكم درهمًا مالك؟ وكذا في ماذا صنعت؟ على أن يكون المعنى أي شيء الذي صنعته؟ وقد صرحوا في جميع ذلك بأن اسم الاستفهام مبتدأ، والمعرفة بعد خبر له، واستدل بعضهم على أن كون المبتدأ نكرة، والخبر معرفة يمتنع عقلاً بوجهين.

الأول: أن الأصل في المسند إليه أن يكون معلومًا لاستلزام الحكم على الشيء العلم به، والأصل في المسند التنكير لعدم الفائدة في الإخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة أصلين مستبعد عند العقل.

الثاني: أن العلم بحكم من أحكام شيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم، وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه، وكلاهما في غاية الفساد.

أما الأول: فلأن وجوب كونه معلومًا لا يستلزم كونه اسمًا معرفًا، إذ النكرة المخصصة، بل النكرة المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء إنما يستدعي العلم به، بوجه ما، ولأن قوله: لا فائدة في الإخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في بحث تعريف المسند، ولأن ما ذكره على تقدير صحته إنما يدل على الاستبعاد، كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع.

وأما الثاني: فلأنه لا يدل إلا على أن المحكوم عليه يجب أن يكون معلومًا، وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر، على أن قوله: جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع، بل إنما يستلزم جواز العلم به، وهو لا يوجب كونه معلومًا.

[وأما تخصيصه بالإضافة] نحو: زيد غلام رجل [أو الوصف] نحو: زيد رجل عالم [فلكون الفائدة أتم] لما مر من أن زيادة الخصوص توجب أتمية الفائدة، وجعل معمولات المسند كالحال، ونحوه من المقيدات والإضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح.

وقيل: لأن التخصيص عندهم عبارة عن نقض الشيوع، ولا شيوع للفعل، لأنه إنما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده، فالوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه، وهذا

وهم؛ لأنه إن أراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول فظاهر أن النكرة في الإيجاب ليست كذلك، فيجب أن لا يكون الوصف في نحو: رجل عالم مخصصًا، وإن أراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين، ففي الفعل أيضًا شيوع، لأن قولك: جاءني زيد يحتمل أن يكون على حالة الركوب وغيره، وكذا طاب زيد يحتمل أن يكون من جهة النفس وغيرها، ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص.

ألا يرى إلى صحة قولنا: ضربت ضربًا شديدًا بالوصف [وأما تركه] أي: ترك تخصيص المسند بالإضافة والوصف [فظاهر مما سبق] في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة.

[وأما تعريفه فلإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له] أي: للسامع [بإحدى طرق التعريف] هذا إشارة إلى أنه يجب عند تعريف المسند أن يكون المسند إليه معرفة، إذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية [بآخر مثله] أي: حكمًا على أمر معلوم بأمر آخر، مثل ذلك الأمر المحكوم عليه في كونه معلومًا للسامع بإحدى طرق التعريف، سواء يتحد الطريقان نحو: الراكب هو المنطلق أو يختلفان نحو: زيد هو المنطلق.

وقوله بآخر إشارة إلى أنه يجب مغايرة المسند إليه والمسند بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدًا فنحو:

أنا أبوالنَّجم وشِعري شِعري(١)

متأول بحذف المضاف باعتبار الحالين، أي شعري الآن مثل شعري فيما كان أي: المعروف المشهور بالصفات الكاملة، وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ أو الخبر على ما توهمه بعضهم، إذ لا حاجة إليه في نحو قولنا: زيد شجاع فمن سمعته يقاوم الأسد فهو هو بعينه، فأحد الضميرين لمن سمعته، والآخر لزيد، وهذا مفيد من غير تأويل.

[أو لازم حكم كذلك] عطف على حكمًا أي لو لإفادة السامع لازم حكم على أمر معلوم، بإحدى طرق التعريف بأمر آخر مثله، وفي هذا إشارة إلى أن كون المبتدأ والخبر

---

(١) الرجز لأبي النجم في أمالي المرتضى ٣٥٠/١، والخصائص ٣٣٧/٣، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٠٧/٨، وهمع الهوامع ٥٩/٢ .

معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدًا للسامع فائدة مجهولة؛ لأن ما يستفيد السامع مع الكلام هو انتساب الخبر إلى المبتدأ، أو كون المتكلم عالمًا بـه، والعلـم بنفـس المبتـدأ والخبر لا يوجـب العلم بانتساب أحدهما إلى الآخر.

والحاصل أن السامع قد علم أمرين، لكنه يجوز أن يكونا متعددين في الخارج فاستفاد من الكلام أنهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات.

[نحو: زيد أخوك وعمرو المنطلق] حال كون المنطلق في المثـال الأخير معرفًـا [باعتبـار تعريف العهد أو الجنس] وفي هذا تمهيد لما سيجيء من بحث القصر.

ومما ورد على تعريف العهد قول أبي نواس:

فإن تكونـوا بَـراءً مـن جنايتِـه فإنَّ مَنْ نَصرَ الجانِي هـو الجـانِي

أي: هو هو يعني أن الناصر للجاني، والجاني سيان على معنـى أن هـذا ذاك وذاك، هـذا لا فرق بينهما في جواز إضافة الجناية إلى كل منهما حسب إضافتها إلى الآخر، ويجوز أن يكـون المعنى فهو الكامل في الجناية المربى على كل جان، ولم يرد أن مـن نصـر الجـاني فقـد جنـى جناية حتى يصح له التنكير.

والمذكور في بعض الكتب أن تعريف المسند إن كان بغير الإضافة تجب معلومية المسند إليه والمسند، وإن كان بالإضافة لا تجب إلا معلومية المسند إليه؛ وبهذا يشعر لفـظ الإيضـاح، لكن قوله بأمر معلوم على آخر مثله يأبى ذلك، ويدل على أنـه يجـب معلوميـة الطرفيـن، سـواء كانت التعْريف بالإضافة أو غيرها، ويؤيده ما ذكره النحاة من أن تعريف الإضافة باعتبـار العهـد فإنك لا تقول: غلام زيد إلا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة، لا لغـلام من غلمانه، وإلا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة.

نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة أن هذا أصل وضع الإضافة، لكنه قد يقال: جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى معين كالمعرف باللام، وهـو على خـلاف وضـع الإضافـة، لكنـه كثير في الكلام، فلفظ الكتاب ناظر إلى أصل الوضع، وما فـي الإيضـاح إلـى هـذا الاستعمال،

لكن المعرف بالإضافة إن كان مسندًا إليه فلابد من أن يكون معلومًا مثلاً لا تقول: أخوك زيد لمن لا يعرف أن له أخًا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلاً.

[وعكسهما] أي: ونحو عكس المثالين وهو أخوك زيد، والمنطلق عمرو، والضابط في هذا التقديم أنه إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى، حتى يجوز أن تكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج، فأيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به، وهو كالطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر، يجب أن تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ.

وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب إن تحكم بثبوته للذات أو بنفيه عنها يجب أن تؤخر اللفظ الدال عليه، وتجعله خبرًا فإذا عرف السامع زيدًا بعينه واسمه، ولا يعرف اتصافه بأنه أخوه، وأردت أن تعرفه ذلك قلت: زيدًا أخوك، وإذا عرف أخًا له، ولا يعرفه على التعيين، وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد، ولا يصح زيد أخوك.

وهذا يتضح في قولنا: رأيت أسودًا غابها الرماح، ولا يصح رماحها الغاب؛ ولهذا قيل في بيت السقط:

يخوضُ بحرًا نقعُه ماؤُه

إن الصواب ماؤه نقعه، لأن السامع يعرف أن له ماء، وإنما يطلب تعيينه وكذا إذا عرف زيدًا وعلم أنه كان من إنسان انطلاق، ولم يعرف اتصاف زيد بأنه المنطلق المعهود، وأزدت أن تعرفه ذلك قلت: زيد المنطلق؟ وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق زيد بناء على أنه يطلبه على التعيين، ويقول: من المنطلق قلت: المنطلق زيد، ولا يصح زيد المنطلق، وبهذا يظهر أن ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾[1] أنه إذا بلغك أن إنسانًا من أهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو؟ فقيل: زيد التائب محل نظر، وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف.

---

(١) البقرة: ٥ .

[والثاني] أي: اعتبار تعريف الجنس [وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقًا] أي: قصرًا حقيقيًا مطابقًا للواقع [نحو زيد الأمير] إذا لم يكن أمير سواه.

[أو مبالغة] أي: قصرًا غير محقق، بل مبالغًا فيه [لكماله فيه] أي: لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء أو بالعكس [نحو: عمرو الشجاع] أي: الكامل في الشجاعة، فتبرز الكلام في صورة توهم أن الشجاعة مقصورة عليه لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره، لقصورها عن رتبة الكمال.

وكذا إذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو: الأمير زيد والشجاع عمرو، ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في إفادة قصر الإمارة على زيد والشجاعة على عمرو، وذلك لأن اللام إن حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق، وكثيرًا ما يقال له لام الجنس فأمره ظاهر؛ لأنه بمنزلة قولنا: كل أمير زيد، وكل شجاع عمرو، على طريقة أنت الرجل كل الرجل.

وإن حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد أن زيدًا وجنس الأمير وعمرًا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة أن المحمول متحد بالموضوع في الوجود؛ لظهور امتناع حمل أحد المتميزين في الوجود الخارجي على الآخر، وحينئذ يجب أن لا يصدق جنس الأمير والشجاع إلا حيث يصدق زيد وعمرو، وهذا معنى القصر.

فإن قلت: هذا جار بعينه في الخبر المنكر، نحو: زيد إنسان أو قائم مثلاً فإنهما متحدان في الوجود، فيلزم أن لا يصدق الإنسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر.

قلت: المحمول هاهنا مفهوم فرد من أفراد الإنسان أو القائم، ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلاً اتحاد جميع الأفراد الغير المتناهية به، بخلاف المعرف فإن المتحد به هو الجنس نفسه، فلا يصدق فرد منه على غيره؛ لامتناع تحقق لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس.

وفيه نظر، فالحاصل أن المعرف بلام الجنس إن جعل مبتدأ فهو مقصور على الخبر، سواء كان الخبر معرفًا بلام الجنس، أو غيره نحو: الكرم التقوى أي لا غيرها، والأمير الشجاع أي: لا الجبان، والأمير هذا أو زيد أو غلام زيد.

أوكان غير معرف أصلاً نحو التوكل على الله، والتفويض إلى الله، والكرم في العرب، والإمام من قريش؛ لأن الجنس حينئذ يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبز، فلا يتحقق بدون ذلك الواحد، لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس، فيلزم أن يكون الكرم مقصورًا على الاتصاف بكونه في العرب، ولا يلزم أن يكون ما في العرب مقصورًا على الاتصاف بالكرم، وعلى هذا القياس فليتأمل، فإن فيه دقة، وبهذا يظهر أن تعريف الجنس في الحمد لله، يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر.

وإن جعل خبرًا فهو مقصور على المبتدأ، نحو: زيد الأمير، وعمرو الشجاع، والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس، ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقًا كما في الأمثلة المذكورة، وقد يكون جنسًا مخصوصًا باعتبار تقيده بوصف أو حال أو ظرف أو مفعول، أو نحو ذلك كقولك في القصر تحقيقًا أو مبالغة هو الرجل الكريم، وهو السائر راكبًا، وهو الوفي حين لا يفي أحد لأحد، وهو الواهب ألف قنطار، قال الأعشى:

هو الواهبُ المائةَ المصطفاةَ إمَّا مَخاضًا وإما عِشارًا[1]

قصر عليه هبة المائة من الإبل حال كونه مخاضًا أو عشارًا، لا هبة المائة مطلقًا، بأي حال كانت ولا الهبة مطلقًا سواء كانت هبة الإبل أو غيرها، وليس هذا مثل قولنا: زيد المنطلق باعتبار العهد؛ لأن القصد هاهنا إلى جنس مخصوص من الهبة، فهو بمنزلة النوع لا إلى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وهاهنا نكتة ذكرها الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن قولنا: أنت الحبيب ليس معناه أنك الكامل في المحبوبية، حتى إنه لا محبة في الدنيا إلا ما أنت به حبيب، كما في أنت الشجاع، ولا أن أحدًا لم يحب أحدًا مثل محبتي لك، حتى إن سائر المحبات في جنبها غير محبة، كما في قولنا: أنت المظلوم، على معنى لم يصب أحدًا ظلم، مثل الظلم الذي أصابك، حتى كان كل ظلم في جنبه عدل. بل معناه أن المحبة من بجملتها

---

(١) البيت في الإيضاح وهو من المتقارب ص: ١٠٥ و "المخاض": الحوامل من النوق، واحدتها خَلِف - بفتح فكسر - من غير لفظ الجمع، والعشار: المناسب من معانيها لما في البيت من تفصيل أنها الوالدات من الإبل، واحدتها عشراء كنفساء زنة ومعنى، الأول في الإبل، والثاني في النساء. والأعشى قائله، هو أعشى قيس بن قيس، الشاعر الجاهلي الوصاف للخمر.

مقصورة عليك، وليس لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل: زيد المنطلق، أي: الذي كان منه الانطلاق المعهود إلا أن هاهنا نوعًا من الجنسية، لأن المعنى أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك، ولم تعمد إلى محبة واحدة، من محباتك، ولا يتصور هذا في زيد المنطلق، إذ لا وجه للجنسية، ولو قلت: زيد المنطلق في حاجتك، أي: الذي من شأنه أن يسعى في حاجتك عرض فيه معنى الجنسية، حينئذ مثله في أنت الحبيب.

وقوله: قد يفيد بلفظ قد إشارة إلى أنه قد لا يفيد القصر، كما في قول الخنساء في مرثية أخيها صخر:

إذَا قَبُحَ الْبُكَاءُ عَلَى قَتِيلٍ رَأَيْتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجَمِيلا[1]

فإنها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يتجاوزه إلى شيء آخر، وإلا لم يحسن جعله جوابًا لقوله إذا قبح البكاء على قتيل؛ إذ لا معنى للقصر في قولنا: إذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن إلا بكاءك، على ما لا يخفى على من له أدنى دربة بأساليب الكلام لظهور أن الغرض أن تثبت لبكائه الحسن، وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى، كما قيل: الصبر محمود إلا عنك، والجزع مذموم إلا عليك، وبهذا سقط ما قيل: إنه يجوز أن يكون للقصر مبالغة أو أن يكون لقصر الحسن على بكائه، بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى بكاء غيره لا أنه لا يتجاوزه إلى شيء آخر، ومعنى التعريف هاهنا أن اتصاف المبتدأ بالخبر أمر ظاهر لا ينكر عليه، ولا يشك فيه، ومثله قول حسان:

وإنَّ سِنامَ المجدِ من آل هاشم بنو بنتِ مخزوم ووالِدُكَ العبدُ[2]

أراد أن يثبت له العبودية، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها معروفًا بها، كذا في دلائل الإعجاز.

فإن قيل: اللام حينئذ لا تكون للجنس فلا ينافي القول بكون اعتبار تعريف الجنس مفيدًا للقصر دائمًا.

---

(١) البيت من الوافر وهو للخنساء في شرح ديوانها ص: ٨٢، ودلائل الإعجاز ص: ١٨١، وشرح عقود الجمان ١/١٢١، والإيضاح ص: ١٠٥. وفي المطبوع: "الجميل" وما أثبتناه من مصادر التخريج.

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص: ١١٨، ولسان العرب(سنم) ، وتاج العروس (سنم) .

قلنا: قد سبق أن اللام التي ليست للعهد إنما هي للجنس، وباقي المعاني من شعبه وفروعه، وكذا المعنى الذي أشرنا إليه في بحث ضمير الفصل، وإنما خص حكم القصر بالثاني، أعني تعريف الجنس؛ لأن القصر وعدمه إنما يكون فيما يعقل فيه العموم والشمول في الجملة، والمعهود في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر، فلا يصدق أحدهما بدون الآخر، وكذا قولنا: أنت زيد، وهذا عمرو، وما أشبه ذلك، وكذا نحو: زيد أخوك إذا جعل المضاف معهودًا كما هو أصل وضع الإضافة.

ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح.

[وقيل: الاسم متعين للابتداء] تقدم أو تأخر [لدلالته على الذات والصفة] متعينة [للخبرية] تقدمت أو تأخرت [لدلالتها على أمر نسبي] لأنه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقًا به أولا، بل لكونه مسندًا إليه ومثبتًا له المعنى، وليس الخبر خبرًا لكونه منطوقًا به ثانيًا، بل لكونه مسندًا ومثبتًا به المعنى، والذات هي المنسوب إليها، والصفة هي المنسوب بها، فسواء قلنا: زيد المنطلق أو المنطلق زيد مبتدأ والمنطلق خبرًا.

[ورد] هذا القول [بأن المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم] فالصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندًا إليها، والاسم جعل دالاً على أمر نسبي، ومسندًا، وقد يسبق إلى الوهم أن تأويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة إليه عند من لا يشترط في الخبر أن يكون مشتقًا، وهو الصحيح من مذهب البصريين.

وجوابه أن الاحتياج إليه إنما هو من جهة أن السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه، وإنما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد.

وسوق هذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنى، وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعًا، لأن الجزئي الحقيقي لا يكون محمولاً ألبتة، فلابد من تأويله بمعنى كلي، وإن كان في الواقع منحصرًا في شخص.

[وأما كونه] أي المسند [جملة] قد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا

يصح أن تكون إنشائية؛ لأن الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب، ولأنه يجب أن يكون ثابتًا للمبتدأ والإنشاء ليس بثابت في نفسه ، فلا يكون ثابتًا لغيره.

وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق والكذب، والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ، إنما هو في الخبر والقضية لا في مطلق خبر المبتدأ؛ لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي.

ألا يرى أن الظرف في نحو: أين زيد، وأنى لك هذا ومتى القتال، وما أشبه ذلك خبر مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب، وليس بثابت للمبتدأ، وكذا قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُمْ**﴾[1] وقولك: أما زيد فاضربه، وزيد كأنه الأسد، ونحو: نعم الرجل زيد على أحد القولين، ولا يخفى أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف [فللتقوى أو لكونه سببًا كما مر] من أن إفراده لكونه غير سببي، مع عدم إفادة تقوى الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف، إلا أنه لا يكون إلا جملة، وقولهم هذا بسبب من ذلك أي: متعلق به مرتبط؛ لأن السبب في الأصل هو الحبل، وكل ما يتوصل به إلى شيء، وسبب التقوى على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه، سواء كان خاليًا عن الضمير، أو متضمنًا، له فينعقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمنًا لضميره المعتد به بأن لا يكون مشابها للخالي عن الضمير، كما مر صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا فيكتسي الحكم قوة، فعلى هذا يختص التقوى بما يكون مسندًا إلى ضمير المبتدأ. ويخرج عنه نحو: زيد ضربته. وينبغي أن يجعل سببيًا كما سبقت الإشارة إليه.

وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل، إلا لحديث قد نوى إسناده إليه، فإذا قلت: زيد فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به، فإذا قلت: قام دخل في قلبه دخول المأنوس، وهذا أشد نثبوت وأمنع عن الشبهة، والشك وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه

---

(١) ص: ٦٠ .

عليه، والتقدمة؛ فإن ذلك يجري مجرى تأكيد الإعلام في التقوى والإحكام، فيدخل فيه نحو: زيد ضربته، وزيد مررت به، وما أشبه ذلك.

فإن قلت: هب أنه لم يتعرض للجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن ؛ لشهرة أمره وكونه واحدا متعينا، لكن كان ينبغي أن يتعرض لصور التخصيص، مثل: أنا سعيت في حاجتك، ورجل جاءني وما أشبه ذلك، مما قصد به التخصيص، فإن المسند هاهنا جملة قطعًا.

قلت: هو داخل في التقوى ضرورة تكرر الإسناد فكأنه قال للتقوى، سواء كان على سبيل التخصيص أو لا، فلفظ التقوى يشمل التخصيص من حيث أنه تقو، وفي عبارة المفتاح إشعار بذلك حيث ذكر في نحو: زيد عرف أن عدم اعتبار التقديم والتأخير، لا يفيد إلا التقوى واعتبارهما يفيد التخصيص، ولم يقل لا يفيد إلا التخصيص، كيف لا، وقد ذكر في بحث إنما أن ليس التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد.

وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من أن المعنى أنه يفيد التخصيص فقط، دون التقوى، لأنه لابد من التخصيص من تسليم ثبوت أصل الفعل، وبعد تسليم العرفان لا حاجة إلى التأكيد والبيان، ثم العجب أنه صرح بأن المسند لا يكون جملة إلا للتقوى أو لكونه سببيًا مع تصريحه بأن المسند في نحو: أنا سعيت في حاجتك، عند قصد التخصيص جملة [واسميتهما وفعليتها وشرطيتها كما مر، وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي] أي: الظرفية [مقدرة بالفعل على الأصح] لأن الأصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل إنما يعمل لمشابهته الفعل، فالأولى عند الاحتياج أن يرجع إلى الأصل، ولأنه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعًا في نحو: الذي في الدار أخوك.

فعند التردد الحمل عليه أولى، وقيل: المقدر اسم الفاعل؛ لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا لأصالة المفرد في الإعراب، على أن الاتصاف هو أن المفهوم من قولنا: زيد في الدار ثابت فيها أو مستقر لا ثبت أو استقر.

ثم عبارة النحويين في هذا المقام أن الظرف مقدر بجملة، والمصنف قد غير الجملة إلى الفعل قصدًا إلى أن الضمير قد انتقل إلى الظرف، ولم يحذف مع الفعل، فحينئذ يكون المقدر

فعلاً لا جملة، لكنه لو قصد هذا لوجب أن يقول إذ لمقدر فعل؛ لأن معنى قولهم: الظرف مقدر بالجملة أنه يجعل في التقدير جملة لا مفردًا، وحينئذ لا معنى لعبارة المصنف أصلاً مع أن فيها فسادًا آخر؛ لأنها إن حملت على ظاهرها أفادت أن الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الأصح، وفساده واضح؛ لأن الظرف في ذلك المذهب مفرد لا جملة، فكان ينبغي أن يقول: إذا الظرف مقدر بالفعل.

[وأما تأخيره فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر] في تقديم المسند إليه [وأما تقديمه فلتخصيصه بالمسند إليه] أي: لقصر المسند إليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل؛ لأن معنى قولنا: قائم زيد أنه مقصور على القيام، لا يتجاوزه إلى القعود [نحو ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[1] أي: بخلاف خمور الدنيا].

واعترض بأن المسند هو الظرف أعنى فيها والمسند إليه ليس بمقصور عليه، بل على جزئه المجرور أعني الضمير الراجع إلى خمور الجنة.

وجوابه أن المراد به أن عدم الغول مقصور على الاتصاف بنفي خمور الجنة أو على الحصول فيها لا يتجاوزه إلى الاتصاف بنفي خمور الدنيا أو الحصول فيها.

هذا لو اعتبرت النفي في جانب المسند إليه، وإن اعتبرت النفي في جانب المسند، فالمعنى أن الغول مقصور على عدم الحصول والكينونة في خمور الجنة، لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا، فالمسند إليه مقصور على المسند قصرًا غير حقيقي، وكذا قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾[2] معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي، وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم، فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض.

ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى: ﴿إِنْ حِسَابُهُمْ إِلا عَلَى رَبِّي﴾[3] أن

---

(١) الصافات: ٤٧ .

(٢) الكافرون: ٦ .

(٣) الشعراء: ١١٣ .

معناه حسابهم مقصور على الاتصاف بعلى ربي لا يتجاوزه إلى الاتصاف بعلى، وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف بلى أن لا يتجاوزه إلى غيري أصلاً.

وكذا قوله تعالى: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ و ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾ وبهذا يظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من أن الاختصاص هاهنا ليس على معنى أن دينكم لا يتجاوز إلى غيركم، وديني لا يتجاوز إلى غيري، بل على معنى أن المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم، كما أن معنى قائم زيد أن المختص به القيام دون القعود، لا أن غيره لا يكون قائمًا، فلينظر إلى ما في هذا المقام من الخبط والخروج عن القانون.

[ولهذا] أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا [لم يقدم الظرف] الذي هو المسند على المسند إليه في ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾[1]] ولم يقل: لا فيه ريب [لئلا يفيد] تقديمه عليه [ثبوت الريب في سائر كتب الله تعالى] بحسب دلالة الخطاب، بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن، وإنما قال في سائر كتب الله تعالى، دون سائر الكتب وسائر الكلمات، لأن القصر ليس يجب أن يكون حقيقيًا، بل الغالب أن يكون غير حقيقي، والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى، كما أن المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا، لا سائر المشروبات وغيرها.

[أو التنبيه] عطف على تخصيصه أي: تقديم المسند للتنبيه [من أول الأمر على أنه] أي: المسند [خبر لا نعت]؛ إذ النعت لا يتقدم على المنعوت، وإنما قال من أول الأمر؛ لأنه ربما يعلم أنه خبر لا نعت بالتأمل في المعنى، والنظر إلى أنه في الكلام خبر للمبتدأ [كقوله] أي: قول حسان في مدح النبي -ﷺ-

[له همم لا منتهى لكبارها   وهمته الصغرى أجل من الدهر[2]]

فإنه لو أخر الظرف أعني: له عن المبتدأ أعني: همم، لتوهم أنه نعت له لا خبر، ثم هذا

---

(١) البقرة: ٢ .

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ٧٨، وقيل: إنه لحسان، والصحيح أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف، وانظر الإيضاح ١٠٧ "بتحقيقنا".

التقديم واجب، فيما إذا كان المبتدأ نكرة غير مخصصة، نحو: في الدار رجل ليصير المبتدأ بتقديم الحكم عليه كأنه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل، فإنه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه، نحو: قام رجل.

ويشترط أن يكون الخبر ظرفًا، فلا يصح نحو: قائم رجل؛ لأن الالتباس باق لجواز أن يكون قائم مبتدأ ورجل بدلاً منه، بخلاف الظرف فإنه يتعين كونه خبرًا، ولأنهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها.

وأما إذا كانت النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى: ﴿**وَأَجَلٌ مُسَمًّى عِنْدَهُ**﴾(١) وأورد على نحو: في الدار رجل، أن التخصيص إذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مخصص ضرورة أن التخصيص لا يحصل إلا بعد حصول الحكم.

وقد قالوا أن لا حكم على ما ليس بمخصص، فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن دهان وهو أن جواز تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة، فإذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت، نحو: رجل على الباب، وغلام على السطح، وكوكب انقض الساعة.

[أو التفاؤل] نحو:

سَعِدَتْ بغـرَّةِ وجهكَ الأيـامُ

[أو التشويق إلى ذكر المسند إليه، كقوله] أي: قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله [**ثلاثةٌ**] هذا هو المسند المتقدم، والمسند إليه شمس الضحى، وما عطف عليه [**تشرقُ**] من أشرق بمعنى صار مضيئًا وفاعله هو [**الدنيا**] والضمير العائد إلى الموصوف، أعني ثلاثة هو المجرور في قوله: [**ببهجَتِها**] أي: بحسنها، أي: تصير الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها، وقد توهم بعضهم أن تشرق مسند إلى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف أي: في الدنيا أو مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل معتد، وهو سهو.

[**شمسُ الضُّحى وأبو إسحاق**] وهو كنية المعتصم بالله [**والقمرُ**](٢).

---

(١) الأنعام: ٢ .

(٢) أورده الجرجاني في الإشارات ٧٩، انظر الإيضاح ١٠٧، ١٦٢، ٣١٤.

ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام، نحو: كيف زيد أو كونه أهم عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه، وقد أهملهما المصنف، أما الأول فلشهرة أمره، ولأن الكلام في الخبر دون الإنشاء، وأما الثاني فلأن الأهمية ليست اعتبارًا مقابلاً للاعتبارات المذكورة، بل هي المعنى المقتضى للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند إليه.

ومما جعله السكاكي مقتضيًا لتقديم المسند كون المراد من الجملة إفادة التجدد، نحو: عرف زيد، وتركه المصنف، لأنه كلام يفتر عن خبط وإشكال، ويشتمل على نوع اختلال، وذلك أنه قال أو أن يكون المراد من الجملة إفادة التجدد، دون الثبوت فيجعل المسند فعلاً ويقدم ألبتة على ما يسند إليه في الدرجة الأول.

وقولى في الدرجة الأولى احتراز عن نحو: أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عرف، فإن الفعل فيه يستند إلى ما بعده من الضمير ابتداء، ثم بواسطة عود ذلك الضمير إلى ما قبله يستند إليه في الدرجة الثانية والإشكال فيه من وجهين:

أحدهما: أن هذا الكلام صريح في أن خبر المبتدأ إذا كان فعلاً مسندًا إلى ضمير المبتدأ، فإسناد الفعل إلى الضمير في الدرجة الأولى، وإلى المبتدأ في الدرجة الثانية.

وكلامه في تقرير تقوى الحكم يدل على عكس ذلك، حيث قال: إن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إليه صرفه المبتدأ إلى نفسه، فينعقد بينهما حكم، سواء كان خاليًا عن ضمير المبتدأ أو متضمنًا له، ثم إذا كان متضمنًا للضمير صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا فيكتسي الحكم قوة، وهذا ظاهر في أن الإسناد إلى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الإسناد إلى الضمير، وهل هذا إلا تناقض؟!

وثانيهما: أن إسناد الفعل في هذه الأمثلة أعني: نحو: أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عرف إذا كان إلى ضمير المبتدأ في الدرجة الأولى على ما ذكره هاهنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله: في الدرجة الأولى والحال أن الفعل في كل منهما متقدم على ما أسند إليه في الدرجة الأولى، وهل هذا إلا تهافت؟!

ويمكن أن يجاب عن الأول بأن في نحو: زيد عرف، ثلاثة أسانيد مترتبة في التقديم والتأخير:

أولهـــا: إسناد عرف إلى زيد بطريق القصد، وامتناع إسـناد الفعـل إلـى المبتـدأ قبـل عود الضمير ممنوع.

وثانيها: إسناده إلى ضمير زيد.

وثالثهـا: إسناده إلى زيد بطريق الالتزام بوساطة أن عـود الضمير إلـى زيـد يسـتدعي صرف الإسناد إليه مرة ثانية.

أما وجه تقدم الأول على الثاني فلأن الإسناد نسبة لا تتحقـق قبـل تحقـق الطرفيـن، وبعـد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر.

ولا شك أن ضمير الفاعل إنما يكون بعد الفعل والمبتدأ قبله فكما يتحقـق الطرفـان انعقـد بينهما الحكم.

وأما وجه تقديم الثاني على الثالث فظاهر، وكلامه هاهنا صريح في أن إسـناده الفعـل إلى ضمير المبتدأ مقدم على إسـناده إلـى المبتـدأ بوساطة عـود الضمـير، وهـو الـذي كـان بطريـق الالتزام، وكلامه في بحث تقوى الحكم محمول على إسناد الفعل إلى المبتـدأ بطريـق القصـد، من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على إسناده إلى الضمير، وإلى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط الضمير فلا تناقض فالمدعى أن أحد الأمرين لازم.

أما استلزام كلامه التناقض، وأما اقتضاؤه القـول بالأسـانيد الثلاثـة، لأن قولـه صرفـه ذلـك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا إن كان عبارة عن إسناده الفعل إلى الضمير فقد تناقض؛ لأنه جعـل تـارة أولاً، وتارة ثانيًا، وإن كان غيره كان مع الإسنادين الآخرين ثلاثة.

وعن الثاني بأنه لما كان أول الأسانيد فـي هـذه الأمثلـة، إسـناد الفعـل إلـى المبتـدأ بطريـق القصد، والمسند إليه بهذا الإسناد مقدم على الفعل كانت هذه الأمثلة خارجة بقوله: في الدرجة الأولى بخلاف نحو: عرف زيد، فإن المسند إليه في الدرجة الأولـى فيـه، هـو الفـاعل والفعـل مقدم عليه.

لكن بقي هاهنا اعتراض صعب لا دفع له وهو أن قوله: فإن الفعل فيه يسـند إلـى مـا بعـده من الضمير ابتداء إلى آخره لا يصلح تعليلاً للاحتراز عن الأمثلة المذكـورة بقولـه: فـي الدرجـة

الأولى؛ لأنه إنما يدل على أولية إسناد الفعل إلى الضمير، والمطلوب أولوية إسناده إلى المبتدأ، فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام أصلاً، وإنما الصالح لذلك ما أورده في بحث التقوى، فإنه الذي يدل على أن إسناد الفعل إلى المبتدأ في الدرجة الأولى.

هذا خلاصة ما أورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح، وصرح بأن نحو: أنا عرفت، وأنت عرفت، وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث. ثم إنه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء، وكتب في ذلك كلامًا قليل الجدوى، وهو أن الإسناد على قسمين:

قسم يقتضيه الفاعل، وهو على ضربين:

الأول: الإسناد في الدرجة الأولى، أي بلا واسطة شيء كإسناد الفعل إلى الضمير في نحو: زيد قام.

والثاني: الإسناد في الدرجة الثانية، أي: بواسطة شيء كإسناده إلى المبتدأ بتوسط الضمير.

وقسم يقتضيه المبتدأ، فقوله: صرفه المبتدأ إلى نفسه محمول على القسم الثاني، وقوله: صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا محمول على الضرب الثاني من القسم الأول، أعني: الإسناد في الدرجة الثانية، مما يقتضيه الفاعل، و حينئذ لا تناقض.

هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح، ولا يخفى أن فيه القول بتحقق ثلاثة أسانيد، وأنه إن أراد بالإسناد الذي ما يقتضيه المبتدأ إسناد مجرد الفعل إلى المبتدأ، فهو بعينه ما ذكره الشارح.

وإن أراد إسناد الجملة التي هي الخبر، وأنه مغاير لإسناد الفعل بواسطة الضمير، فلابد من بيان جهة تقدمه على الإسناد بواسطة الضمير إلى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم إذا كان متضمنًا لضميره صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا، فإنه منشأ للإشكال، وقد أهمله، فلا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء، وتفسير الدرجة الأولى بما لا يكون بواسطة.

ومن العجب أنه لم يقدح في شيء من كلام الشارح، ولم يتنبه لما فيه من الغلط، ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال، ولم يره ولا طيف خيال بالغ في التشنيع على الشارح، تلافيًا لما كان عند المناظرة وتشفيًا عما جرى عليه.

وأنا أقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه:

الأول: أن لفظ المفتاح صريح في أن كون المسند جملة فعلية، في نحو: زيد انطلق، أو ينطلق، إنما هو لإفادة التجدد دون الثبوت، وأن نحو: زيد علم يفيد التجدد، وأن نحو: زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل أو حصل، فالقول بأن كل جملة اسمية يفيد الثبوت وهم، بل إنما يكون ذلك إذا لم يكن الخبر جملة فعلية.

والقول بإفادة التجدد والثبوت معًا باعتبار الإسنادين مما لا يخفى بطلانه.

الثاني: أن قول صاحب المفتاح وقولي: في الدرجة الأولى إلخ كلام ظاهر في أن المراد بالإسناد في الدرجة الأولى، إنما هو إسناد الفعل إلى الضمير لا إلى المبتدأ كما زعم.

الثالث: أن حمل قوله في بحث التقوى صرفه المبتدأ إلى نفسه على إسناد مجرد الفعل إلى المبتدأ بعيد؛ لأنا لا نسلم أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير إسناد الخبر لظهور أن تضائفه إنما يكون مع الخبر، لا غير، وما يقال في نحو: زيد قام أن الفعل مسند إلى المبتدأ فباعتبار أنه مسند إلى الضمير الذي هو عبارة عنه، وأيضًا كثيرًا ما يقال للفعل مع ضميره المتصل به فعل.

الرابع: أنه إن أراد بالإسناد النسبة المعنوية المخصوصة فليس في نحو: أنا عرفت إلا إسناد واحد، وهو نسبة العرفان إلى المتكلم بالثبوت، وإن أراد به الوصف الذي به يجعل أهل العربية أحد اللفظين مسندًا إليه، والآخر مسندًا فظاهر أن الإسناد إلى الضمير العائد إلى شيء لا يقتضي الإسناد إلى ذلك الشيء اصطلاحًا كالمجرور في قولنا: دخلت على زيد فقام، وأن الإسناد عندهم ليس إلا بين المبتدأ والخبر، ولو بعد العوامل أو بين الفاعل وعامله فلابد هاهنا من زيادة اعتبار ما.

الخامس: أنه إن أراد بالإسناد بواسطة الضمير إسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله التزامًا مع أنه المتفق على تحققه، وجعل إسناد مجرد الفعل إلى المبتدأ، قصدًا مع ما فيه من الاستبداع والاستبعاد، وإن أراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة؛ إذ الأسانيد حينئذ أربعة:

الأول: إسناد مجرد الفعل إلى المبتدأ.

الثاني: إسناده إلى الضمير.

الثالث: إسناده بواسطة الضمير إلى المبتدأ.

الرابع: إسناد الجملة التي هي الخبر إلى المبتدأ، وهذا مما لم يقل به أحد ولم يلجئ إليه ضرورة.

فإن قلت: فقد ظهر مما ذكرت أن ليس مراد السكاكي بالإسناد في الدرجة الأولى إسناد مجرد الفعل إلى المبتدأ.

وكلام الشارح أيضًا لا يخلو من اعتراف بذلك، وكلام المعارض غير واف بتمام المقصود، فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن نحو: أنا عرفت، مع التصريح بأنه مفيد للتجدد دون الثبوت؟

قلت: أما الأول فوجهه أن الإسناد في الدرجة الأولى، وفي الدرجة الثانية واحد بالذات مغاير بالاعتبار، لأن ما أسند إليه الفعل إن اعتبر من حيث إنه فاعل، فالإسناد في الدرجة الأولى، وإن اعتبر من حيث إنه عبارة عن شيء آخر، والإسناد إلى الضمير العائد إلى شيء إسناد إلى ذلك الشيء من جهة المعنى، إذ لا تفاوت إلا في اللفظ فالإسناد في الدرجة الثانية؛ لأن هذا اعتبار لا يكون إلا بعد الإسناد إلى الضمير، وهذا كما إذا قلنا في نحو: دخلت على زيد فقام، أن قام مسند إلى زيد باعتبار إسناده إلى ضميره. وكلامه هاهنا صريح في تقدم الاعتبار الأول على الثاني، وكلامه في بحث التقوى لا يدل إلا على تأخر الاعتبار الثاني عن إسناد الخبر، الذي هو الجملة إلى المبتدأ؛ لأنه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه مبتدأ، وهو المراد بقوله: صرفه المبتدأ إلى نفسه، وإنما كان الاعتبار الثاني متأخرًا عن هذا الإسناد؛ لأن هذا الإسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني، فإنه إنما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدًا إلى المبتدأ.

ولا يخفى أن كون الخبر متضمنًا للضمير أو غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فبهذا الاعتبار قال: ثم إذا كان متضمنًا لضميره، صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا، يعني بعد صرف المبتدأ الخبر إلى نفسه، إن كان الخبر متضمنًا للضمير، أي: مسند إليه لزم إسناد الفعل إلى المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار، فالمراد بقوله: صرفه ذلك الضمير إليه ثانيًا هو الاعتبار من إسناد الفعل إلى الضمير والمتقدم عليه، وعلى إسناد الجملة هو الاعتبار الأول منه، وحينئذ لم يستلزم

كلامه التناقض، ولا اقتضى الأسانيد الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع، كما زعم.

وأما الثاني فهو أن معنى كلامه أنه إذا كان المراد بالجملة إفادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلاً، ويقدم ذلك الفعل ألبتة على ما يسند إليه في الدرجة الأولى، يعني إلى فاعله، سواء وجد هاهنا إسناد آخر، كما في: زيد عرف، وقام أبوه زيد على أن زيد مبتدأ، وقام أبوه خبر مقدم عليه أو لم يوجد كما في: عرف زيد فجميع هذه الصور تفيد التجدد والحدوث، ولابد فيها من تقديم الفعل على ما يسند إليه في الدرجة الأولى.

واحترز بقوله: في الدرجة الأولى عن نحو: زيد عرف يعني عن إسناد الفعل بتوسط الضمير إلى المبتدأ فإنه في الدرجة الثانية، ولا يشترط في إفادة التجدد تقديم الفعل ألبتة على هذا المسند إليه، بل يجوز أن يتقدم عليه كما في: قام أبوه زيد، ويجوز أن لا يتقدم كما في نحو: زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند إليه في الدرجة الأولى فإنه لابد من تقديم الفعل عليه. وإلى ما ذكرنا أشار بقوله البتة، وهذا معنى الاحتراز عن نحو: زيد عرف، وأنا عرفت، وأنت عرفت. لا ما ذكره الشارح من أنه احتراز عنه؛ لأنه لا يفيد التجدد لما مر.

[تنبيه]

[كثير مما ذكر في هذا الباب] يعني باب المسند [والذي قبله] يعني باب المسند إليه [غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما] من التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير، والإطلاق والتقييد، وغير ذلك مما سبق.

[والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما] أي: في البابين [لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما] من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه، وإنما قال: كثير مما ذكر؛ لأن بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل، فإنه يختص بما بين المسند إليه والمسند، وككون المسند فعلاً فإنه يختص بالمسند؛ لأن كل فعل مسند دائمًا فلا يصح أن يكون غير المسند فعلاً، نعم يصح أن يكون جملة فعلية. وأما ما يقال من أنه إشارة إلى أن جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال، والتمييز، وكالتقديم في المضاف إليه فليس بشيء؛ لأن قولنا: جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل مما تغاير البابين، فضلاً عن جريان كل منها فيه؛ إذ يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما.

الباب الرابع [أحوال متعلقات الفعل]

قد سبقت إشارة إجمالية إلى أن متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الأحوال المذكورة في البابين، لكنه أراد أن يشير إلى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد دقة فوضع هذا الباب، وأراد بالأحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم المعمولات بعضها على بعض، ثم مهد لهذا مقدمة، فقال:

[الفعل مع المفعول، كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه] أي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل أو ذكر الفعل مع كل منهما، والوجه هو الأول يعرف بالتأمل.

[إفادة تلبسه به] أي: تلبس الفعل بكل منهما، لكنهما يفترقان بأن تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه منه، وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه، ومن هذا يعلم أن المراد بالمفعول المفعول به، لأن هذا تمهيد لحذفه، وإن كان سائر المفاعل، بل جميع المتعلقات كذلك فإن الغرض من ذكرها مع الفعل إفادة تلبسه بها من جهات مختلفة كالوقوع فيه، وله ومعه وغير ذلك.

[لا إفادة وقوعه مطلقًا] أي: ليس الغرض من ذكره مع الفعل إفادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير إرادة أن يعلم ممن وقع وعلى من وقع؛ إذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثًا ، بل العبارة حينئذ أن يقال: وقع الضرب أو وجد أو ثبت أو نحو ذلك من الألفاظ الدالة على مجرد وجود الفعل. ألا يرى أنه إذا أريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول، ولم يذكر معه، وإذا أريد تلبسه بمن وقع عليه فقد ترك الفاعل وبني للمفعول وأسند إليه.

[فإذا لم يذكر] المفعول به [معه] أي: مع الفعل المتعدى المسند إليه فاعله [فالغرض إن كان إثباته] أي: إثبات ذلك الفعل [لفاعله أو نفيه عنه] أي: نفي الفعل عن فاعله [مطلقًا] أي: من غير اعتبار عموم في الفعل بأن يراد جميع أفراده أو خصوص فيه بأن يراد بعضها، ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلاً عن عمومه أو خصوصه [نزل] الفعل المتعدي حينئذ [منزلة اللازم، ولم يقدر له مفعول؛ لأن المقدر] بواسطة دلالة القرينة [كالمذكور] في أن السامع

يتوهم منها أن الغرض الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم.

ألا يرى أنك إذا قلت: هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان جنس ما يتناول له الإعطاء، لا بيان حال كونه معطيًا، ويكون كلامًا مع من أثبت له إعطاء غير الدنانير، لا مع من نفى أن يوجد منه إعطاء.

[وهو] أي: هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم [ضربان؛ لأنه إما أن يجعل الفعل] حال كونه [مطلقًا] أي من غير اعتبار عموم أو خصوص فيه، ومن غير اعتبار تعلقه بالمفعول [كناية عنه] أي: عن ذلك الفعل حال كونه [متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة أولاً] يجعل كذلك [الثاني: كقوله تعالى ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[(١)]] فإن الغرض إثبات العلم لهم، ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في إفراده، ولا خصوص، ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام أو خاص.

والمعنى: لا يستوي من وجد له حقيقة العلم، ومن لا يوجد، ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية عن العلم بمعلوم مخصوص يدل على القرينة، وإنما قدم الثاني؛ لأنه باعتبار كثرة وقوعه أشد اهتمامًا بحاله.

ذكر [السكاكي] في بحث إفادة اللام للاستغراق أنه إذا كان المقام خطابيًا، لا استدلاليًا كقوله -عليه الصلاة والسلام-" المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم[(٢)]". حمل المعرف باللام مفردًا كان أو جمعًا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون فرد آخر مع تحقيق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين على آخر، ثم ذكر في بحث حذف المفعول أنه قد يكون للقصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللام ذهابًا في نحو: فلا يعطي إلى معنى يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة إيهامًا للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق، فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور إشارة إلى قوله، ثم إذا كان المقام خطابيًا حمل المعرف

---

(١) الزمر: ٩ .

(٢) "حسن " انظر صحيح الجامع (٦٦٥٣) ، وفيه: "...الفاجر ..." .

باللام على الاستغراق وإليه إشارة بقوله: [ثم] أي: بعد كون الغرض ثبوت أصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كناية.

[إذا كان المقام خطابيًا] يكتفي فيه بمجرد الظن [لا استدلاليًا] يطلب فيه اليقين البرهاني [أفاد] أي: المقام الخطابي أو الفعل المذكور [ذلك] أي كون الغرض ثبوته لفاعل أو نفيه عنه مطلقًا [مع التعميم] في إفراد الفعل [دفعًا للتحكم] اللازم من حمله على فرد دون فرد آخر، وتحقيقه أن معنى يعطي حينئذ يفعل الإعطاء، ويوجد هذه الحقيقة فمصدر هذا الفعل معرف بلام الحقيقة؛ فيجب أن يحمل في المقام الخطابي على استغراق الإعطاءات وشمولها احترازًا عن ترجيح أحد المتساويين.

لا يقال: إن إفادة التعميم في إفراد الفعل ينافي كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا؛ لأن معنى الإطلاق أن لا يعتبر عموم إفراد الفعل أو خصوصها ولا تعلقه بمن وقع عليه الفعل فكيف يجتمعان؟!

لأنا نقول: لا نسلم المنافاة، إذ لا يلزم من عدم كون الشيء معتبرًا في الغرض، والمقصود عدم كونه مفادًا من الكلام، وإنما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم، لا عدم اعتبار العموم والفرق واضح، ثم المذكور في شرح المفتاح أن قوله: بالطريق المذكورة إشارة إلى ما ذكره في آخر بحث الاستغراق من أن نحو: حاتم الجواد. يفيد الانحصار مبالغة بتنزيل جود غير حاتم منزل العدم؛ لأن معنى قولنا: فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الإعطاء لا غيرها.

وهذا لعمري فرية ما فيها مرية؛ لأن ما ذكره من الحصرين مما لم يشهد به نقل ولا عقل.

نعم إذا حمل على التعميم أفاد أنه يوجد كل إعطاء فيلزم أن لا يكون غيره موجدًا للإعطاء.

أما إنه لا يوجد إلا الإعطاء فمما لا يسعه هذه العبارة، والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا، فليحافظ عليه فإن هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم.

[والأول] وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص، [كقول البحتري في المعتز بالله] معرضا بالمستعين بالله:

شَــجْوُ حُسَّــادِهِ وَغَيْــظُ عِـــدَاهُ   أَنْ يَـرَى مُبْصِـرٌ وَيَسْــمَعَ وَاعِ[1]

[أي: يكون ذو رؤية، وذو سمع فيدرك] بالبصر [محاسنه و] بالسمع [أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره، فلا يجدوا] نصب عطف على المضارع المنصوب قبله، أي: فلا يجد أعداؤه وحساده الذين يتمنون الإمامة [إلى منازعته الإمامة سبيلاً].

فالحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم أي: يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول مخصوص، ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه وأخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه، وكذا بين مطلق السماع وسماع أخباره دلالة على أن آثاره وأخباره بلغت من الكثرة والاشتهار إلى حيث يمتنع خفاؤها فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع، بل لا يبصر الرائي إلا آثاره ولا يسمع الواعي إلا أخباره، فذكر الملزوم، وأراد اللازم على ما هو طريق الكناية.

ولا يخفى أنه يفوت هذا المعنى عند ذكر المفعول أو تقديره لما في التغافل عن ذكره، والإعراض عنه من الإيذان بأن فضائله يكفي فيها أن يكون ذو سمع وذو بصر، حتى يعلم أنه المتفرد بالفضائل.

[وإلا] أي: وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا، بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور [وجب التقدير بحسب القرائن] الدالة على تعيين المفعول إن عام فعام، وإن خاصًا فخاص، وإنما قلنا: بل قصد تعلقه بمفعول؛ لأنه لو لم يقصد إثباته أو نفيه عنه مطلقًا، بل قصد إثباته أو نفيه باعتبار خصوص إفراد الفعل أوْ عمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب تقدير المفعول، بل لم يجز لفوات المقصود كما إذا قلنا: فلان يعطي كل سنة مرة أو مرتين، أي يفعل إعطاء ما من غير تعيين المفعول، وفلان يعطي مع قصد أنه يفعل كل إعطاء من غير اعتبار للمفعول، فالفرق بين تعميم إفراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر، وهما وإن فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم بينهما في الاعتبار والقصد.

---

(١) البيت من الخفيف أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص: ٨١، والمعتز بالله ابن المتوكل على الله، والمستعين بالله ابن المعتصم بالله ابن بني العباس.

[ثم الحذف] أي: حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام، أعني وجود القرينة [ثم للبيان بعد الإبهام، كما في فعل المشيئة] والإرادة ونحوهما، إذا وقع شرطًا فإن الجواب يدل عليه ويبينه [ما لم يكن تعلقه به] أي: تعلق فعل المشيئة بالمفعول [غريبًا نحو﴿ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[1]] أي: لو شاء هدايتكم لهداكم أجمعين، فإنه متى قيل لو شاء. علم السامع أن هناك شيئًا قد علقت المشيئة عليه، لكنه مبهم عنده، فإذا جيء بجواب الشرط صار مبينًا. وهذا أوقع في النفس [بخلاف نحو] قول الخريمي يرثي ابنه، ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه:

[لو شئتُ أنْ أبكي دمًا لبكيتُه] عليهِ ولكن ساحةُ الصبر أوسعُ
وأعددْتُه ذخرًا لكل مُلِمَّةٍ وسهمُ المنايا بالذخائر مولَعُ[2]

فإن تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم فعل غريب، فلابد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس السامع به.

[وأما قوله] أي: قول أبي الحسن علي بن أحمد الجوهري

[ولم يبق مني الشوقُ غيرَ تفكري فلو شئتُ أن أبكي بكيتُ تفكرًا[3]

فليس منه] أي: مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق إلى الوهم.

وذهب إليه صاحب الضرام من أن المراد ولو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا، فلم يحذف منه مفعول المشيئة، ولم يقل: لو شئت بكيت تفكرًا ؛ لأن تعلق فعل المشيئة ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فرفع هذا الوهم، وصرح بأنه ليس من هذا القبيل؛ [لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي] لا البكاء التفكري؛ لأنه لم يرد أن يقول: لو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا، بل أراد أن يقول: أفناني النحول، فلم يبق مني غير خواطر،

---

(١) الأنعام: ١٤٩

(٢) البيت الأول في الإيضاح ص: ١١٢، وأورده الجرجاني في الإشارات ص: ٨٢، دلائل الإعجاز ص: ١٦٤.

(٣) البيت للجوهري من شعراء الصاحب بن عباد، وفي الإيضاح ص: ١١٢ .

تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم أجده، وخرج منها بدل الدمع التفكر، فالبكاء الذي أراد إيقاع المشيئة عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى إلى التفكر ألبتة، والبكاء الثاني مقيد معدي إلى التفكر فلا يصلح تفسيرًا للأول وبيانًا؛ لأن المبين لابد وأن يكون عين المبين له كما إذا قلت: لو شئت أن تعطي درهمًا أعطيت درهمين كذا في دلائل الإعجاز.

ومما نشأ من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل: إن الكلام في مفعول أبكي والمراد أن البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الإبهام، بل لغرض آخر.

لا يقال: يحتمل أن يريد أني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث أقدر على بكاء التفكر.

والمعنى لو شئت أن أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا على أنه من باب التنازع، مثل: ضربت وأكرمت زيدًا فيكون من قبيل: لو شئت أن أبكي دمًا لبكيته.

لأنا نقول: ترتب هذا الكلام على قوله: فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال؛ لأن بكاء التفكر ليس سوى الأسف والكمد والقدرة عليه، لا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر، بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدم التفكر، فإنه مما يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر، فحينئذ يحسن ترتب النظم فليتأمل.

ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الإبهام قولك: أمرته فقام أي: أمرته بالقيام فقام قال الله تعالى: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾[1] أي أمرناهم بالفسق، وهو مجاز عن تمكينهم وإقدارهم.

[وإما] عطف على قوله إما للبيان [لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء] متعلق بقوله توهم: [كقوله] أي: البحتري.

---

(١) الإسراء: ١٦ .

[وكم ذُدتَ] أي: دفعت [عنّي من تحامِل حادثٍ] يقال: تحامل فلان على إذا لم يعدل. وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث، وإذا فصل بين كم الخبرية، ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل، نحو قوله تعالى ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾[1]، ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ﴾[2] ومحل كم هنا النصب على المفعولية.

[وسورةُ أيامٍ] أي: شدتها وصولتها [حزَزْنَ] أي: قطعن اللحم [إلى العظْمِ][3]

فحذف المفعول أعني: اللحم؛ [إذ لو ذكر اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده] أي: ما بعد اللحم، وهو قوله: إلى العظم [إن الحز لم ينته إلى العظم] بل كان في بعض اللحم، فترك ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم، ويصور في نفسه من أول الأمر أن الحز مضى في اللحم، حتى لم يرده إلا العظم [وإما لأنه أريد ذكره] أي: ذكر المفعول [ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه] أي: لفظ المفعول [إظهارًا لكمال العناية بوقوعه عليه] أي: وقوع الفعل الثاني على المفعول، حتى لا يرضى بأن يوقعه على ضميره، وإن كان كناية عنه [كقوله] أي: قول البحتري:

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نجدْ لَكِ فِي السُّؤ ... دُدِ وَالمَجْدِ والمَكَارم مَثَلا[4]

أي: قد طلبنا لك مثلاً فحذف المفعول من اللفظ، إذ لو ذكره لكان المناسب في قوله: لم نجد الإتيان بضميره، أي: فلم نجده وفيه تفويت للغرض، وهو إيقاع نفي الوجدان على صريح لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان مثل له، ولأجل هذا المعنى بعينه عكس ذو الرمة في قوله:

ولم أمدحْ لأُرْضيهِ بشِعْري ... لئيمًا أن يكونَ أصابَ مالاً[5]

---

(١) الدخان: ٢٥ .

(٢) القصص: ٥٨

(٣) البيت من الطويل، وهو للبحتري، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص: ٨٢، والمخاطب فى البيت أبوالصقر ممدوح البحتري.

(٤) البيت من الخفيف، وهو للبحترى فى يد الخليفة المعتز.

(٥) البيت في الإيضاح ص: ١١٣، وذو الرمة: لقب أبي الحارث غيلان بن عقبة أحد الشعراء العشاق في العصر الأموي .

لأنه أعمل الفعل الأول في صريح لفظ اللئيم، والثاني في ضميره؛ لأن الغرض إيقاع نفي المدح على اللئيم صريحًا، لكمال العناية بذلك بخلاف الإرضاء.

[ويجوز أن يكون السبب] أي: سبب حذف المفعول في بيت البحتري ترك [مواجهة الممدوح بطلب مثل له] قصدًا إلى المبالغة في التأدب معه؛ لأن طلب المثل صريحًا مما يدل على تجويزه بناء على أن العاقل لا يطلب إلا ما يجوز وجوده، وأيضًا في هذا الحذف بيان بعد الإبهام.

[وإما للتعميم] في المفعول [مع الاختصار كقولك: قد كان منك ما يؤلم أي كل أحد] بقرينة أن المقام مقام المبالغة، وهذا التعميم وإن أمكن أن يستفاد من ذكر المفعول بصيغة العموم، لكنه يفوت الاختصار حينئذ [وعليه] أي: على حذف المفعول للتعميم على الاختصار ﴿**وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ**﴾ أي: يدعو العباد كلهم، لأن الدعوة إلى الجنة تعم الناس كافة، لكن الهداية إلى الطريق المستقيم الموصل إليها تختص لمن يشاء، ﴿**وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ**﴾(1) فالمثال الأول يفيد العموم مبالغة، والثاني تحقيقًا وهما وإن احتملا أن يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم، لكن التأمل الذوقي يشهد أن القصد في هذا المقام إلى المفعول فإن الحمل على أمثال هذه المعاني مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام؛ ولذا جعل صاحب المفتاح، نحو: فلان يعطي محتملاً للتنزيل منزلة اللازم وللقصد إلى تعميم المفعول.

ومما يحتمل الحذف للعموم في غير المفعول به قوله تعالى ﴿**وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾(2) أي على كل أمر يستعان فيه، ويحتمل أن يراد على أداء العبادة ليتلاءم الكلام.

وهاهنا بحث وهو أن ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار، إنما هو من قبيل ما يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن، وحينئذ فإن دلت القرينة على أن المقدر يجب أن يكون عامًا فالتعميم من عموم المقدر، سواء ذكر أو حذف، وإلا فلا دلالة على التعميم، فالظاهر أن العموم فيما ذكر إنما هو من دلالة القرينة على أن المقدر عام، والحذف إنما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه وهو قوله: [وإما لمجرد الاختصار] وقد وقع في بعض النسخ

---

(1) يونس: ٢٥ .

(2) الفاتحة: ٥ .

[عند قيام قرينة] وهو تذكرة لما سبق في قوله: وجب التقدير بحسب القرائن، ولا حاجة إليه، وما يقال أن المعنى عند قيام قرينة دالة على أن الحذف لمجرد الاختصار ليس بسديد؛ لأن هذا جار في سائر الأقسام، ولا وجه للتخصيص لمجرد الاختصار [نحو: أصغيت إليه أي: أذني وعليه] قوله تعالى:[﴿أَرِنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ﴾ أي ذاتك] وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال: إذا ذكر المفعول نحو: يؤلم كل أحد يكون الاعتماد على اللفظ من حيث الظاهر، وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي، وهو ليس بمقصود، وأما إذا حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرًا، فلا يعم إلا ما يجوزه العقل، ولا يوهم خلاف المقصود فيصح أن الحذف للتعميم الذي هو لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار؛ إذ لو ترك الاختصار لأمكن أن يقال: يؤلم كل أحد ممن يجوز العقل والعرف إيلامه إياه، فقلت أولاً: تقييد التعميم بالذي لا يوهم خلاف المقصود، مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه.

وثانيًا: أن الحذف حينئذ إنما يكون لدفع الإيهام، والتعميم مستفاد من عموم المقدر، ولو سلم فترك التعرض لما له مزيد اختصاص بالحذف، أعني: دفع الإيهام والتعرض لما ليس كذلك، أعني: التعميم غير مناسب.

وثالثًا: أن هذا لا يستقيم في نحو قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾[1] مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة، إذ الذكر لا يوهم خلاف المقصود، بل يحقق المقصود على ما ذكرته فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار. ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ﴾[2] على أن الدعاء بمعنى التسمية التي يتعدى إلى مفعولين أي: سموه الله أو سموه الرحمن أيًا ما تسمونه فله الأسماء الحسنى، إذ لو كان الدعاء بمعنى الدعاء المتعدي إلى مفعول واحد لزم الإشراك إن كان مسمى الله غير مسمى الرحمن، ولزم عطف الشيء على نفسه إن كان عينه، ومثل هذا العطف، وإن صح بالواو باعتبار الصفات، كقوله:

---

(١) يونس: ٢٥ .

(٢) الإسراء: ١١٠ .

إلى الملكِ القِرم وابن الهُمام ... وليثِ الكتيبةِ في المُزْدَحَمْ[1]

لكنه لا يصح بأو لأنها لأحد الشيئين المتغايرين، ولأن التخيير إنما يكون بين الشيئين، وأيضًا لا يصح قوله أياما تدعوا لأن أيا إنما يكون لواحد من اثنين أو جماعة.

وأما قوله تعالى: ﴿**وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ**﴾[2] فذهب الشيخ عبدالقاهر وصاحب الكشاف إلى أن حذف المفعول فيه للقصد إلى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم أي يصدر منهم السقى ومنهما الذود، وأما أن المسقي والمذود إبل أو غنم فخارج عن المقصود، بل يوهم خلافه، إذ لو قيل أو قدر يسقون إبلهم وتذودان غنمهما لتوهم أن الترحم عليهما ليس من جهة أنهما على الذود، والناس على السقى، بل من جهة أن مذودهما غنم ومسقيهم إبل.

ألا يرى أنك إذا قلت: ما لك تمنع أخاك؟ كنت منكرًا المنع، لا من حيث هو منع، بل من حيث هو منع الأخ.

وذهب صاحب المفتاح إلى أنه لمجرد الاختصار، والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الأفعال المذكورة في هذه الآية، وهذا أقرب إلى التحقيق؛ لأن الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقى من الناس، بل من جهة ذودهما غنمهما وسقى الناس مواشيهم، حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم، بل غنمهما مثلاً لم يصح الترحم فليتأمل، ففيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين، وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلامهما.

[وإما للرعاية على الفاصلة نحو] قوله تعالى ﴿**وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى (٢)** [**مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى**﴾[3]] أي ما قلاك فحذف، لأن فواصل الآي على الألف، ولا امتناع في أن يجتمع في مثال واحد عدة من الأغراض المذكورة، ولذا ذكر صاحب الكشاف هنا أنه

---

(١) البيت بلا نسبة في الإنصاف ٤٦٩/٢، وخزانة الأدب ٤٥١/١، وشرح قطر الندى ص: ٢٩٥ .

(٢) القصص: ٢٣ .

(٣) الضحى: ١-٣ .

اختصار لفظي لظهور المحذوف مثل ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾[1] أي وذاكراته.

[وإما لاستهجان ذكره] أي: ذكر المفعول [كقول عائشة –رضي الله تعالى عنها-" ما رأيت منه] أي: من النبي ﷺ [ولا رأى مني"[2] أي العورة: وإما لنكتة أخرى] كإخفائه أو التمكن من إنكاره إن مست الحاجة إليه أو تعينه، أو ادعاء تعينه، أو نحو ذلك.

قال الله تعالى ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾[3] أي: لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه، ولأن الغرض هو ذكر المنذر به [وتقديم مفعوله] أي: مفعول الفعل [ونحوه] أي: نحو المفعول من الجار والمجرور، والظرف، والحال، ونحو ذلك [عليه] أي: على الفعل [لرد الخطأ في التعيين كقولك: زيدا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنسانًا وأنه غير زيد] فإنه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على إنسان مخطئ في تعيين أنه.

غير زيد [وتقول لتأكيده] أي: تأكيد هذا الرد زيدًا عرفت [لا غيره] وقد يكون أيضًا لرد الخطأ في الاشتراك، كقولك: زيدًا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت زيدًا وعمرًا أو غيرهما وتقول لتأكيده: زيدًا عرفت وحده، فكان على المصنف أن يذكره، بل كان الأحسن أن يقول بدل قوله لرد الخطأ فيه لا يخلوا عن تكلف [ولذلك] أي: ولأن التقديم لرد الخطأ لإفادة الاختصاص؛ ليدخل فيه القصر بأنواعها الثلاثة، ونحو قولك: زيدًا أكرم، وعمرا لا تكرم في الأمر والنهي، فإن اعتبار رد الخطأ في تعيين المفعول مع الإصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول في الجملة [لا يقال: ما زيدًا ضربت ولا غيره، ولا ما زيدًا ضربت ولكن أكرمته] أما الأول فلأن التقديم يفيد وقوع الضرب على أحد غير زيد تحقيقًا لمعنى الاختصاص، وقولك لا غيره صريح في نفيه.

نعم إذا قامت قرينة على أن التقديم ليس للتخصيص يصح أن يقال: ما زيدًا ضربت ولا

---

(١) الأحزاب: ٣٥ .

(٢) أخرجه بنحوه الطبراني في الصغير، وأبو نعيم، قال الشيخ الألباني وفي سنده بركة بن محمد الحلبي ولابركة فيه، فإنه كذاب وضاع..وانظر آداب الزفاف ص: ٣٤

(٣) الكهف: ٢ .

غيره، كما ذكر في ما أنا قلت هذا ولا غيري، وكذا يصح زيدًا ضربت وعمرًا إذا لم يكن التقديم للاختصاص بخلاف ما إذا كان له.

وأما الثاني فلأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فيرده إلى الصواب في الإكرام، وإنما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن يقال ما زيدًا ضربت، ولكن عمرًا.

[وأما نحو: زيدًا عرفته، فتأكيد إن قدر] الفعل المحذوف [المفسر] بالفعل المذكور [قبل المنصوب] نحو: عرفت زيدًا عرفته [وإلا] أي: وإن لم يقدر المفسر قبل المنصوب، بل بعده: نحو زيدًا عرفت عرفته [فتخصيص] لأن التقديم على المحذوف، كالتقديم على المذكور، كما في بسم الله، فنحو: زيدًا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد، لكن إذا قامت قرينة على أن الفعل مقدر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا: زيدًا عرفت؛ لما فيه من التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم أن ليس القصر والتخصيص إلا تأكيدًا على تأكيد فيتقوى بازدياد التأكيد لا محالة.

وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿**وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ**﴾[1] إنه من باب زيدا رهبته، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من إياك نعبد.

وقد صرح في المفتاح بأن الفاء للعطف على المحذوف، والتقدير إياي ارهبوا فارهبون، ويتحقق المغايرة بأن في المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر فيه التخصيص؛ لأن الغرض منه مجرد تفسير الفعل، لا بيان كيفية تعلقه بالمفعول.

وأما قوله تعالى ﴿**إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ**﴾[2] فهو على تقدير فإياي فاعبدوا فاعبدون، فالفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى إن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرضي فأخلصوها في غيرها، ثم حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع إفادته الاختصاص. كذا في الكشاف.

---

(١) البقرة: ٤٠ .

(٢) العنكبوت: ٥٦ .

وفي جعله الفاء في فاعبدون جزاء الشرط تسامح بناء على أنه تفسير لما هو الجزاء أعني: فاعبدوا فكأنه هو هو.

وأما الفاءات الثلاث:

فأولها: هي التي كانت في الشرط المحذوف وأبقيت تنبيهًا على مسببيته عما قبله أي إذا كان أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا إلى آخره.

والثانية: جزاء الشرط.

والثالثة: تكرير لها أو عاطفة كما في المفتاح.

و قد وقع في بعض النسخ: [وأما نحو ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾(١) فلا يفيد إلا التخصيص] وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدمًا نحو: وأما فهديناهم ثمود لالتزامهم وجود فاصل بين أما والفاء، وتحقيق هذا المقام أن قولنا: أما زيد فقائم، أصله مهما يكن من شيء، فزيد قائم بمعنى أن يقع في الدنيا شيء يقع معه قيام زيد، فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له؛ لأنه جعل لازمًا لوقوع شيء في الدنيا، وما دامت الدنيا فإنه يقع فيها شيء فحذف الملزوم الذي هو الشرط، أعني: يكن من شيء وأقيم مقامه ملزوم القيام، وهو زيد وأبقى الفاء المؤذن بأن ما بعدها لازم لما قبلها؛ ليحصل الغرض الكلي، أعني: لزوم القيام لزيد، وإلا فليس هذا موقع الفاء؛ لا موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف وإقامة الملزوم في قصد المتكلم، أعني: زيدًا مقام الملزوم في كلامهم أعني: الشرط، وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف عندهم من أن حيز ما التزم حذفه ينبغي أن يشتغل بشيء آخر.

وحصل أيضًا بقاء الفاء متوسطة في الكلام كما هو حقها؛ إذ لا يقع الفاء السببية في ابتداء الكلام؛ ولذا يقدم على الفاء من أجزاء الجزاء المفعول والظرف، وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له، ولا يستنكر إعمال ما بعد الفاء فيما قبله وإن امتنع في غير هذا الموضع، لأن التقديم لأجل هذه الأغراض المهمة فيجوز لتحصيلها الفاء المانع، ويظهر لك من هذا التحقيق أن مثل هذا التقديم ليس للتخصيص لظهور أن ليس الغرض إنا هدينا ثمود دون

---

(١) فصلت: ١٧ .

غيرهم، ردًا على من زعم الاشتراك أو انفراد الغير بالهداية، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم، ثم الإخبار عن سوء صنيعهم.

ألا يرى أنه إذا جاءك زيد وعمرو، ثم سألك سائل ما فعلت بهما؟ تقول: أما زيدًا فأكرمته، وأما عمرًا فأهنته.

وليس في هذا حصر ولا تخصيص؛ لأنه لم يكن عارفًا بثبوت أصل الإكرام والإهانة.

[وكذلك] أي: ومثل قولك: زيدًا عرفت [قولك: بزيد مررت] لمن اعتقد أنك مررت بإنسان، وأنه غير زيد. وكذا سائر المعمولات، نحو: يوم الجمعة سرت، وفي المسجد صليت، وتأديبًا ضربته، وماشيًا حججت.

[والتخصيص لازم للتقديم غالبًا] يعني أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير، يعني أنه لازم للتقديم لزومًا جزئيًا أكثريًا كما يقال: تحرك الفك الأسفل لازم للمضغ غالبًا، أي: بخلاف التمساح، وقوله غالبًا إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام، أو التبرك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو رعاية السجع، أو الفاصلة، أو ما أشبه ذلك.

قال الله تعالى ﴿**وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[1].

وقال: ﴿**خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ (٣١) ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ**﴾[2].

وقال تعالى: ﴿**وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ**﴾[3].

وقال: ﴿**إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ**﴾[4].

وقال: ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ (١٠) وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ**﴾[5] إلى غير ذلك من المواضع، مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه،

---

(١) النحل: ١١٨ .

(٢) الحاقة: ٣٠-٣٢ .

(٣) الأنفطار: ١٠ .

(٤) القيامة: ٢٣ .

(٥) الضحى: ٩-١١ .

على ما صرح به ابن الأثير في المثل السائر. حتى ذكر أن التقديم في ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1] لمراعاة حسن النظم السجعي الذي هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قاله الزمخشري، وأشار إليه المصنف بقوله: [ولهذا يقال في: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي: ﴿لإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾[2] معناه إليه] تحشرون [لا إلى غيره] استشهد بما ذكره أئمة التفسير في مثالين.

أحدهما: المفعول بلا واسطة، مثل: زيدًا عرفت.

والثاني: بواسطة، مثل: بزيد مررت. مع أن الذوق أيضًا يقتضي ذلك، وبهذا يسقط ما ذكره ابن الحاجب من أن التقديم في نحو الله أحمد وإياك نعبد للاهتمام، ولا دليل على كونه للحصر؛ لأن الذوق وقول أئمة التفسير دليلان عليه والاهتمام أيضًا حاصل؛ لأنه لا ينافي الاختصاص، وإليه أشار بقوله: [ويفيد] أي: التقديم [في الجميع وراء التخصيص] أي: بعده [اهتمامًا بالمقدم] لأنهم يقدمون الذي شأنه أهم وهم ببيانه أعنى.

قال الشيخ في دلائل الإعجاز: إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى، وقد ظن كثير من الناس أنه يكفي أن يقال: إنه قدم للعناية، ولكونه أعم من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبم كان أهم، ومن الخطأ أيضًا أن يجعل التقديم مفيدًا في كلام فائدة، وغير مفيد في آخر بأن يقال: إنه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والأسجاع؛ إذ من البعيد أن يكون في النظم ما يدل تارة، و لا يدل أخرى هذا كلامه، وفيه نظر.

[ولهذا يقدر] المحذوف [في بسم الله مؤخرًا] نحو: بسم الله أفعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام؛ لأن المشركين كانوا يبدءون بأسماء آلهتهم، ويقولون باسم اللات والعزى، فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم.

---

(١) الفاتحة: ٥٤ .

(٢) آل عمران: ١٥٨ .

[وأورد: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾[1]] فإنه قد قدم فيه الفعل، فلو كان التقديم مفيدًا للاختصاص والاهتمام لوجب أن يؤخر الفعل، ويقدم باسم ربك، لأن كلام الله تعالى أحق برعاية ما يجب رعايته.

[وأجيب بأن الأهم فيه القراءة] لأنها أول سورة نزلت، فكان الأمر بالقراءة أهم، كذا في الكشاف.

[وبأنه] أي: اسم ربك [متعلق باقرأ الثاني] أي: هو مفعول اقرأ الذي بعده.

[ومعنى الأول أوجد القراءة] من غير اعتبار تعديته إلى مقروء به، كما يقال: فلان يعطي أي يوجد الإعطاء، من غير اعتبار تعلقه إلى المعطي.

كذا في المفتاح، وهو مبني على أن تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية، ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام، كقولك: أخذت الخطام، وأخذت بالخطام، والأحسن أن اقرأ الأول والثاني كلاهما منزلان منزلة اللازم، أي: افعل القراءة وأوجدها أو المفعول محذوف في كليهما، أي: اقرأ القرآن والباء للاستعانة أو الملابسة، أي: مستعينًا باسم ربك أو متبركًا ومبتدأ به، ولا يعد على المذهب الصحيح، وهو كون التسمية من السورة أن يجعل باسم ربك متعلقًا باقرأ الثاني ويكون متعلق الأول قوله: باسم الله.

[وتقديم بعض معمولاته] أي: معمولات الفعل [على بعض، لأن أصله] أي: أصل ذلك البعض [التقديم] على البعض الآخر [ولا مقتضى للعدول عنه] أي: عن ذلك الأصل [كالفاعل في نحو: ضرب زيد عمرًا] فإن أصله التقديم على المفعول؛ لأنه عمدة يفتقر إليه في الكلام. والمفعول فضله يستغنى عنه فيه، والعمدة أحق بالتقديم، ولأنه كالجزء من الفعل فينبغي أن لا يفصل بينهما بشيء.

[والمفعول الأول في نحو: أعطيت زيدًا درهمًا] فإن أصله التقديم على المفعول الثاني. لما فيه من معنى الفاعلية وهو أنه عاط، أي: آخذ العطاء. وأما ترتيب المفاعيل فقيل: الأصل

---

(١) العلق: ١ .

تقديم المفعول المطلق، ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر، ثم الذي بالواسطة، ثم المفعول فيه الزمان، ثم المكان، ثم المفعول له، ثم المفعول معه.

والأصل أن يذكر الحال عقيب ذي الحال، والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل، وعند اجتماع التوابع الأصل تقديم النعت، ثم التأكيد، ثم البدل، ثم البيان.

[أو لأن ذكره] أي: ذكر ذلك البعض الذي تقدم [أهم] قد جعل الأهمية هاهنا قسيمًا لكون الأصل التقديم، وجعلها في المسند إليه شاملاً له ولغيره من الأمور المقتضية لتقديم المسند إليه.

وكلام صاحب المفتاح هاهنا موافق لما ذكر في المسند إليه، فمراد المصنف بالأهمية هاهنا الأهمية العارضة بحسب اعتناء المتكلم أو السامع بشأنه واهتمامه بحاله لغرض من الأغراض [كقولك: قتل الخارجي فلان] بتقديم المفعول؛ لأن المقصود الأهم قتل الخارجي ليتخلص الناس من شره، وكقولك: قتل زيد رجلاً إذا كان زيد ممن لا يقدر فيه أن يقتل أحدًا، فالغرض الأهم الإخبار بأنه صدر منه القتل مع أن الأصل تقديم الفاعل.

[أو لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى، نحو: ﴿**قَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾[1] فإنه لو أخر من آل فرعون] عن قوله: يكتم إيمانه [لتوهم أنه من صلة يكتم فلم يفهم أنه] أي: ذلك الرجل [منهم] أي: من آل فرعون يعني أنه قد ذكر لرجل ثلاثة أوصاف.

والسبب في تقديم الأول أعني: مؤمن ظاهر؛ لأنه شرف الأوصاف.

وأما الثاني فسبب تقديمه على الثالث أن لا يتوهم خلاف المقصود [أو] لأن في التأخير إخلالاً [بالتناسب كرعاية الفاصلة، نحو: ﴿ **فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى**﴾[2]] بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل؛ لأن فواصل الآي على الألف، وجعل السكاكي التقديم للعناية مطلقًا، أي سواء كان من معمولات الفعل أو غيرهما قسمين.

أحدهما: أن يكون أصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على

---

(١) غافر: ٢٨ .

(٢) طه: ٦٧ .

الخبر، وتقديم ذي الحال المعرف على الحال، وتقديم العامل على المعمول إلى غير ذلك.

وثانيهما: أن تكون العناية بتقديمه إما لكونه في نفسه نصب عينك كتقديم المعمول على العامل، في قولك: وجه الحبيب أعني لمن قال لك: ما الذي تتمنى؟

وتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾(١) على أنهما مفعولا جعلوا فإن ذكر الله، وذكر وجه الحبيب أهم لكونه في نفسه نصب عينك.

وإما لأنه يعرض له أمر يوجب كونه نصب عينك كما إذا توهمت أن مخاطبك ملتفت إليه منتظر لذكره كقوله تعالى: ﴿**وَجَاءَ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَى**﴾(٢) بتقديم المجرور على الفاعل؛ لاشتمال ما قبل الآية على سوء معاملة أصحاب القرية الرسل، فكان المقام مقام أن ينتظر السامع لإلمام حديث بذكر القرية هل فيها منبت خير أم كلها كذلك، فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف قوله تعالى في سورة القصص: ﴿**وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ**﴾(٣) فإنه ليس فيها ذلك العارض، وكما إذا عرفت أن في التأخير مانعًا، مثل الإخلال بالمقصود في قوله تعالى: ﴿**وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾(٤) بتقديم الحال أعني: من قومه على المصنف، أعني الذين كفروا؛ إذ لو تأخر لتوهم أنه من صلة الدنيا؛ لأنها هاهنا اسم تفضيل من الدنو، وليست اسمًا، والدنو يتعدى بمن.

ومثل الإخلال بالفاصلة في قوله تعالى ﴿**آمَنَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى**﴾(٥) بتقديم هارون مع أن موسى أحق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه:

أحدها: أن قوله ﴿**وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ**﴾(٦) مسوق للإنكار التوبيخي فيمتنع أن يكون تعلق جعلوا بالله منكرًا إلا باعتبار تعلقه بشركاء؛ إذ لا ينكر أن يكون جعل ما متعلقًا بالله، وكذا

---

(١) الأنعام: ١٠٠ .

(٢) يس: ٢٠ .

(٣) القصص: ٢٠ .

(٤) المؤمنون: ٣٣٠ .

(٥) طه: ٧٠ .

(٦) الأنعام : ١٠٠.

تعلقه بشركاء إنما ينكر باعتبار تعلقه بالله، فلا فرق بين تقديم لله وتأخيره، وقد علم بهذا أن كل فعل متعد إلى مفعولين لم يكن الاعتناء بذكر أحدهما إلا باعتبار تعلقه بالآخر إذا قدم أحدهما على الآخر لم يصح تعليل تقديمه بالعناية..

والجواب: أنه ليس في كلامه ما يدل على أن المنكر تعلق جعلوا بالله من غير اعتبار تعلقه بشركاء، بل كلامه أن المنكر تعلقه بهما، لكن العناية بالله أتم وإيراده في الذكر أهم؛ لكونه في نفسه نصب عين المؤمن، ولا يخفى أنه لا يرد على هذا ما ذكره.

وثانيهما: أنه جعل التقديم للاحتراز عن الإخلال بالمقصود أو لرعاية الفاصلة من القسم الثاني وليس منه.

وجوابه المنع فإن الاحتراز المذكور أمر عارض أوجب ما تقدم أن يكون نصب العين.
وثالثها: أن تعلق من قومه بالدنيا على تقدير تأخره وإن كان صحيحًا من جهة اللفظ بناء على أن الدنيا وصف، والدنو يتعدى بمن، لكنه غير معقول من جهة المعنى؛ إذ لا معنى لقولنا: أترفنا الكفرة ونعمناهم في الحياة التي دنت من قوم نوح –عليه الصلاة والسلام– اللهم إلا على وجه بعيد مثل أن يراد دنت من حياة قوم نوح، أي كانت قريبة من حياتهم شبيهة بها. وهذا الاعتراض وإن كان مناقشة في المثال، لكنه حق.

واعترض بعضهم بأنه جعل تقديم وجه الحبيب على أتمنى من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض وليس كذلك.

وجوابه ما أشرنا إليه من أنه قسم التقديم مطلقًا بدليل أنه أورد فيه تقديم العامل على المعمول، والمبتدأ على الخبر

نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض، لكنه عمم الحكم تعميمًا للفائدة.

وقد يجاب بأنه تنبيه على أن تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع إلا بعد تقديمه على العامل، فالمقصود هاهنا تقديم المفعول على الفاعل، وإنما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة؛ لامتناع المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل.

الباب الخامس [القصر]

وهو في اللغة الحبس: تقول: قصرت اللقحة على فرس، إذا جعلت درها له، لا لغيره. وفي الاصطلاح: تخصيص شيء بشيء بطريق معهود، وهو [حقيقي وغير حقيقي]؛ لأن تخصيص الشيء بالشيء إما أن يكون بحسب الحقيقة ونفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً وهو الحقيقي، أو بحسب الإضافة والنسبة إلى شيء آخر بأن لا يتجاوزه إليه، وهو غير حقيقي بل إضافي؛ لأن تخصيصه بالمذكور ليس على الإطلاق، بل بالإضافة إلى معين آخر، كقولك: ما زيد إلا قائم، بمعنى أنه لا يتجاوز القيام إلى القعود، ونحوه لا بمعنى أنه لا يتجاوزه إلى صفة أخرى أصلاً.

وانقسامه إلى الحقيقي والإضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقًا من قبيل الإضافات.

ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه إلى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف أنه أهمل ذكر الحقيقي، وليس كذلك؛ لأنه قال: حاصل معنى القصر راجع إلى تخصيص الموصوف بوصفه دون ثان، أو بوصف مكان آخر، أو إلى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان، أو بموصوف مكان آخر.

وهذا التفسير شامل للحقيقي وغيره؛ لأن المراد بقوله ثان وآخر ما يصدق عليه بأنه ثان أو آخر أعم من أن يكون واحدًا أو أكثر إلى ما لا نهاية له، إذ لو أريد الواحد لخرج عنه كثير من أمثلة غير الحقيقي أيضًا، كقولك: ما زيد إلا كاتب، لمن اعتقد أنه كاتب وشاعر ومنجم، وكقولك: ما شاعر إلا زيد، لمن اعتقد أن زيدًا وبكرًا وخالداً شعراء فليتأمل. فهذا منشأ توهم اختصاص التفسير بغير الحقيقي.

نعم إنه قد أورد الأمثلة في أثناء هذا التفسير من غير الحقيقي اعتبارًا لكثرة الوقوع، واحترازاً عن وصمة الكذب، وكلامه لا يخلو عن أمثلة هي ظاهرة في الحقيقي، مثل: زيد شاعر لا غير، وليس غير، وليس إلا، ومثل: ما ضرب عمرًا إلا زيد، وما ضرب زيد إلا عمرًا،

وإذا تأملت وجدته مشيرًا إلى التقسيم أيضًا، حيث قال: متى أدخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته، وقلت: ما شاعر توجه النفي بحكم العقل إلى ثبوته للمدعي له، إن كان عامًا كقولك: في الدنيا شعراء أو في كذا شعراء، وإن كان خاصًا، كقولك: زيد وعمرو شاعران، فيتناول النفي ثبوته لذلك فمتى قلت إلا زيد أفاد القصر

[وكل منهما] أي: من الحقيقي وغير الحقيقي [نوعان قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف] والفرق بينهما واضح، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة؛ لأن معناه أن هذا الموصوف ليس له غير تلك الصفة، ولكن تلك الصفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر، وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة؛ لأن معناه أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف، فكيف يصح أن يكون لغيره، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخر.

[والمراد] الصفة [المعنوية] التي هي معنى قائم بالغير [لا النعت] النحوي، الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا: أعجبني هذا العلم، وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم، في قولنا: العلم حسن، وصدقه بدونها على الرجل في قولنا: مررت بهذا الرجل، وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسروها بما دل على ذات باعتبار معنى، هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في: جاءني رجل عالم، وصدقها بدونه في قولنا: العالم مكرم، وبالعكس في قولنا: جاءني هذا الرجل

ويجوز أن يكون المراد بالمعنوية هاهنا هذا المعنى والأول أنسب.

وأما نحو قولك: ما هو إلا زيد، وما زيد إلا أخوك، وما الباب إلا ساج، وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدًا فمن قصر الموصوف على الصفة، إذ المعنى أنه مقصور على الكون زيدًا أو أخاك أو ساجًا فليتأمل.

[والأول] أي: قصر الموصوف على الصفة [من الحقيقي نحو: ما زيد إلا كاتب إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها] أي: غير الكتابة [وهو لا يكاد يوجد لتعذر الإحاطة بصفات الشيء] إذ ما من متصور إلا وله صفات يتعذر إحاطة المتكلم بها، فكيف يصح منه لقصره على صفة، ونفى

ما عداها بالكلية بل نقول: إن هذا النوع من القصر مفض إلى المحال، لأن للصفة المنفية نقيضًا ألبتة، وهو أيضًا من الصفات فإذا نفيت جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلاً إذا قلت: ما زيد إلا كاتب، على معنى أنه لا يتصف بغيرها لزم أن لا يتصف بالشاعرية، ولا بعدمها وهو محال اللهم أن يراد الصفات الوجودية.

[والثاني] أي: قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي [كثير نحو: ما في الدار إلا زيد] على معنى أن الكون في الدار مقصور على زيد، ويجب أن يعلم أن الأقسام الثلاثة من قصر الأفراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير إليه

[وقد يقصد به] أي: بالثاني [المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور] كما يقصد بقولنا: ما في الدار إلا زيد، أن جميع من في الدار ممن عدا زيدًا في حكم المعدوم، ويكون هذا قصرًا حقيقيًا ادعائيًا، لا قصرًا غير حقيقي لفوات المقصود، فالقصر الحقيقي نوعان:

أحدهما: الحقيقي تحقيقًا.

والثاني: الحقيقي مبالغة.

ويمكن أن يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة أيضًا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات، والفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي مبالغة وادعاء دقيق فليتأمل.

[والأول] أي: قصر الموصوف على الصفة [من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون] صفة [أخرى أو مكانها] أي: تخصيص أمر بصفة مكان صفة أخرى.

[والثاني]: أي: قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي [تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه].

ولفظة "أو" للتنويع فلا ينافي التفسير، وقوله: دون أخرى معناه متجاوزًا عن صفة أخرى، فإن المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين، والمتكلم يخصصه بإحداهما ويتجاوز الأخرى، ومعنى دون في الأصل أدنى مكان من الشيء يقال: هذا دون ذاك. إذا كان أحط منه قليلاً، ثم استعير للتفاوت في الأحوال والرتب، فقيل: زيد دون عمرو في الشرف، ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد إلى حد، وتخطى حكم إلى حكم.

ولقائل أن يقول: إن قوله دون الأخرى، ودون آخر إن أراد به دون صفة واحدة أخرى، ودون أمر واحد آخر فقد خرج عنه ما إذا اعتقد المخاطب اتصاف أمر بأكثر من صفتين أو ثبوت صفة لأكثر من أمرين، نحو قولنا: ما زيد إلا كاتب، لمن اعتقده كاتبًا وشاعرًا ومنجمًا، وقولنا: ما شاعر إلا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية، وغير ذلك وإن أراد به أعم من الواحد والاثنين والجمع، فقد دخل القصر الحقيقي في هذا التفسير؛ لأنه تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات، أو تخصيص صفة بأمر دون سائر الأمور، وكذا الكلام على قوله مكان أخرى ومكان آخر.

فإن قلت: تخصيص أمر بصفة دون سائر الصفات يقتضي أن يعتقد المخاطب اتصافه بجميع الصفات؛ لأن القصر يقتضي أن يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم قطعًا أو احتمالاً، وهذا مما لا يقع وكذا في البواقي.

قلت: هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير الحقيقي، ألا يرى أنهم اتفقوا على صحة ما في الدار إلا زيد، قصرا حقيقياً مع أنه ليس رداً على من اعتقد أن جميع الناس في الدار. ويمكن أن يجاب بأن المراد هو الثاني، وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير الحقيقي؛ لكنه خصصه بغير الحقيقي؛ لأنه ليس بصدد التعريف، بل غرضه من هذا الكلام أن يفرع عليه التقسيم إلى قصر الإفراد والقلب والتعيين، وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي، إذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات، ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة، ولا يردده أيضًا بين ذلك، وكذا اشتراك صفة بين جميع الأمور [فكل منهما] أي: فعلم من هذا الكلام، ومن استعمال لفظة أو فيه وأن كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف [ضربان]:

الأول: تخصيص أمر بصفة دون أخرى، وتخصيص صفة بأمر دون آخر.

والثاني: تخصيص أمر بصفة مكان أخرى، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر.

[والمخاطب بالأول من ضربي كل] من قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف [من يعتقد الشركة] أي: شركة صفتين أو أكثر في موصوف واحد في قصر الموصوف على الصفة، وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على

الموصوف، حتى يكون المخاطب بقولنا: ما زيد إلا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر، وبقولنا: ما كاتب إلا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة

[ويسمى] هذا القصر [قصر إفراد لقطع الشركة] أي: لقطعه الشركة المذكورة

[وبالثاني] أي: المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى، أو تخصيص صفة بأمر مكان آخر [من يعتقد العكس] أي: عكس الحكم الذي أثبته المتكلم، حتى يكون المخاطب بقولنا: ما زيد قائم. من يعتقد اتصافه بالقعود، دون القيام، وبقولنا: ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو، دون زيد

[ويسمى] هذا القصر [قصر قلب؛ لقلب حكم المخاطب أو تساويًا عنده] الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس، ولفظ إيضاح صريح في ذلك أي: المخاطب بالثاني: إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران.

أعني: اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف، واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة، حتى يكون المخاطب بقولنا: ما زيد إلا قائم من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد، ولا يعرفه على التعيين، وبقولنا: ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو، من غير أن يعرفه على التعيين

[ويسمى] هذا القصر [قصر تعيين] لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب.

فالحاصل أن تخصيص شيء بشيء دون آخر قصر إفراد، وتخصيص شيء بشيء مكان آخر إن اعتقد المخاطب فيه العكس قصر قلب، وإن تساويا عنده قصر تعيين.

وفيه نظر؛ لأنه إذا تساوى الأمران عند المخاطب، وعين المتكلم أحدهما يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى، لا تخصيص أمر بصفة مكان أخرى؛ لأنه لم يثبت الصفة الأخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها.

ألا يرى أنك إذا قلت: ما زيد إلا قائم. لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي، فقد خصصته بالقيام متجاوزًا القعود، ولم تخصصه بالقيام مكان القعود؛ لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع القيام مكانه، وكذا الكلام في قصر الصفة؛ ولهذا

جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركًا بين قصر الإفراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين، وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط.

فإن قلت: مراد المصنف بالأخرى إحدى الصفتين، وبالآخر أحد الأمرين، فإذا قلت: ما زيد إلا قائم. لمن اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين فقد خصصت زيدًا بالقيام مكان الصفة الأخرى، التي هي إحدى الصفتين التي اعتقدها المخاطب، وكذا في قصر الصفة.

قلت: مقتضى قوله: مكان أخرى أن تكون الصفة المذكورة ثابتة، والأخرى منفية، وإذا أريد بالأخرى إحدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة؛ لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بإحدى الصفتين بشرط عدم التعيين؛ لأن تحققها محال، بل اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين من غير علم بالتعيين، وهذا صادق على كل واحد من الصفتين، فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان أخرى، بل تخصيصه بصفة يصدق عليها الأخرى.

فإن قلت: قوله مكان أخرى لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب نفي الصفة المذكورة، وإثبات الأخرى، بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات الأخرى، وهاهنا كذلك لأنه إذا تساوى الأمران عنده فكما جوز أن تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز أن يكون هو القعود على التعيين، فإذا قلت: ما زيد إلا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الأخرى التي جوز ثبوتها على التعيين، وهو القعود، وهذا خلاف قصر إفراد؛ فإنه إذا اعتقد اتصافه بالصفتين، ولم يجوز انتفاء أحدهما فلا يكون قولك: ما زيد إلا كاتب، تخصيصًا لزيد بالكتابة مكان الشعر؛ لأن الكتابة في مكانها.

قلت: بعد ارتكاب جميع ذلك فالإشكال بحاله لأن غاية هذا التكلف أن يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان آخر، لكنه لا يقتضي أن يمتنع فيه تخصيص شيء بشيء دون آخر؛ لأن قولك: ما زيد إلا قائم، لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له بالقيام دون القعود، وهذا ظاهر لا مدفع له، فحينئذ يكون قوله: دون أخرى مشتركًا بين الإفراد والتعيين. ولا يلزم أن يكون المخاطب به من يعتقد الشركة ألبتة، بل إما من يعتقد الشركة أو من تساويا عنده. وغاية ما يمكن في هذا المقام أن يقال: إن في كلامه حذفًا وإضمارًا، وتقديره المخاطب

بالأول من يعتقد الشركة أو تساويا عنده، وبالثاني من يعتقد العكس أو تساويا عنده، ويسمى القصر الذي يكون المخاطب به من تساويا عنده، سواء كان دون أخرى أو مكان أخرى قصر تعيين، وكفى دليلاً على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام أنه يفتقر إلى هذه التكلفات، ولعله هفوة صدرت عنه من غير قصد إلى المخالفة.

[وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافي الوصفين] ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف، حتى تكون المنفية في قولنا: ما زيد إلا شاعر كونه كاتبًا أو منجمًا، لا كونه مفحمًا لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية؛ لأن الإفحام هو وجدان الرجل غير شاعر [و] شرط قصر الموصوف على الصفة [قلبًا تحقق تنافيهما] أي: تنافي الوصفين ليكون إثباتها مشعرًا بانتفاع غيرها، كذا في الإيضاح، وفيه نظر؛ لأنه إن أراد به ما سبق إلى بعض الأوهام من أن يكون إثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام في قولنا: ما زيد إلا قائم، مشعرًا بانتفاع غيرها، وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما ففساده واضح؛ لأن هذا لا يتوقف على تنافيهما؛ لأن إثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء الغير، كما في قصر الإفراد والتعيين، بل قد يصرح بالنفي والإثبات جميعًا نحو: زيد قائم لا قاعد، وإن أراد أن يكون إثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرًا بانتفاع غيرها، وهي التي أثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسًا لحكم المخاطب، فيكون قصر قلب فهو أيضًا فاسد لجواز أن يكون انتفاء الغير معلومًا من وجه آخر، مثل أن يصرح المخاطب به ويقول: ما زيد إلا قاعد، وأيضًا يخرج حينئذ قولنا: ما زيد إلا شاعر، لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر عن أقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على أنه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب على ما صرح به صاحب المفتاح، ولقد أحسن في عدم اشتراط هذا الشرط، وأما ما يقال من أن هذا شرط حسن قصر القلب فمما لا يفهم من اللفظ، بل يأباه لفظ الإيضاح، ولو فهم فلا دليل عليه؛ لأنا لا نسلم عدم حسن قولنا: ما زيد إلا شاعر، لمن اعتقده كاتبًا لا شاعرًا، وكذا ما يقال: إن المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بأن لا يجتمع فيه الوصفان؛ لأن هذا الاشتراط حينئذ يكون ضائعًا؛ لأنه قد علم أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس أعني: ثبوت ما نفاه المتكلم، ونفى ما أثبته.

وأيضًا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون المخاطب معتقدًا للعكس، فلا يصح قول المصنف: إنه لم يشترط في قصر القلب تنافى الوصفين، وأما عدم اشتراط السكاكي في قصر الإفراد عدم تنافي الوصفين، فمبني على أنه أدخل فيه قصر التعيين.

[وقصر التعيين أعم] من أن يكون الوصفان فيه متنافيين أو غير متنافيين؛ لأن اعتقاد كون الشيء موصوفًا بأحد الأمرين المتعينين لا يقتضي إمكان اجتماعهما، ولا امتناعه فكل مادة تصلح مثالاً لقصر الإفراد أو القلب تصلح مثالاً لقصر التعيين من غير عكس.

[وللقصر طرق] والمذكور هاهنا أربعة، وقد يحصل القصر بتوسيط ضمير الفصل وتعريف المسند وبنحو قولك: زيد مقصور على القيام ومخصوص به، وما أشبه ذلك فكأنهم جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق الأربعة، ويمكن أن يجعل الفصل وتعريف المسند أيضًا من طرق القصر، لكن ترك ذكرهما هاهنا لاختصاصهما بما بين المسند إليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف والتقديم فإنهما وإن سبقا لكنهما يعمان غير المسند إليه والمسند كالطرق المذكورة هاهنا، وكان في قول المصنف منها ومنها دون أن يقول الأول والثاني إيماء إلى هذا.

[منها العطف كقولك في قصره] أي: قصر الموصوف على الصفة [إفرادًا زيد شاعر لا كاتب، أو ما زيد كاتبًا، بل شاعر] مثل بمثالين: أحدهما: أن يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه، والمنفي هو المعطوف.

والثاني بالعكس وفيه إشعار بأن طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف، وأما لكن فظاهر كلام المفتاح والإيضاح في باب العطف أنه يصلح طريقًا للقصر، ولم يذكر هاهنا مثالاً وقد أشرنا إلى ذلك في بحث العطف.

[وقلبا زيد قائم لا قاعد] ونفى القعود، وإن علم من إثبات القيام بناء على تنافيهما، لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدًا للعكس فلطريق القصر دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الإثبات فإنه حال عن هذه الدلالة.

[أو ما زيد قائمًا، بل قاعد، وفي قصرها] أي: قصر الصفة على الموصوف [زيد شاعر لا

عمرو، وما عمرو شاعرًا، بل زيد] ويصح أن يقال: ما شـاعر عمـرو، بـل زيـد، لكنـه يجب حينئذ رفع الاسمين لبطلان عمل مـا بتقديـم الخبر، و قـد أجمـع النحـاة علـى صحة هذا التقديم وبطلان العمل.

وقد ذكر في شرح المفتاح أنه يمتنع تقديم الخبر على الاسم، إذا عمل فكذا إذا لم يعمـل إما لأن أصله العمل، وإما ليوافق اللغة العاملة، وهو غلط فاحش لا يعرف له وجه صحة.

واعلم أنه لما لم يكن في قصر الموصـوف مثال الإفـراد صالحًا لأن يكـون مثـالا للقلـب لاشتراط عدم التنافي في الإفراد، وتحقق التنافي في القلب على زعمه أفرد للقلـب مثـالاً يتنـافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة، فإن مثالاً واحدًا يصلح لهما، ولما كان كل مثال لهما يصلح مثالاً لقصر التعيين لم يتعرض لذكره، وكذا الكلام في سائر الطرق

[ومنها النفي والاستثناء كقولك في قصره] إفرادًا [ما زيد إلا شاعر و] قلبًا [ما زيد إلا قائم، وفي قصرها] إفرادا وقلبًا [ما شـاعر إلا زيـد] والكـل يصلـح مثـالاً للتعييـن، والتفـاوت إنمـا هـو بحسب اعتقاد المخاطب

[ومنها إنما كقولك فـي قصـره] إفـرادًا [إنمـا زيـد كـاتب و] قلبـا [إنمـا زيـد قـائم، وفـي قصرها] إفرادا وقلبا [إنما قائم زيد] واعلم أن كلام الشيخ في دلائـل الإعجـاز مشـعر بـأن لا وإنما يدلان على قصر القلب دون الإفراد؛ لأنه قال ليس المراد بقولهم إن لا تنفي عن الثاني مـا وجب للأول أنها تنفي عن الثاني أن يكون قد شارك الأول في الفعل.

ألا يرىٰ أنه ليس معنى: جاءني زيد لا عمرو أنه لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كـان مـن زيد، حتى كأنه عكس قولك: جاءني زيد وعمرو، بل المعنى أن الجائي هو زيد لا عمرو، فهو كلام مع من غلط فزعم أن الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد أنهما جائيان، وهـذا المعنـى قـائم بعينه في إنما، فإذا قلت: إنما جاءني زيد، لم تكن تنفي أن يكون قـد جـاء مـع زيـد غـيره، بـل تنفي المجيء الذي أثبته لزيد عن عمرو، فهو كلام مع من زعم أن الجائي عمرو، لا مـن زعـم أن زيدًا وعمرا جائيان.

فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين القوم وحده، فإنه تكلف.

والكلام هو الأول وبه الاعتبار إذا أطلق ولم يقيد بنحو وحده؛ لأنه السابق إلى الفهم انتهى كلامه.

وإنما كان إنما مفيدًا للقصر [لتضمنه معنى ما وإلا] وفي هذا الكلام إشارة إلى أن ما في إنما ليست هي النافية على ما توهمه بعض الأصوليين؛ حيث استدلوا على إفادته القصر بأن إن للإثبات وما للنفي، ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه، بل يجب أن يكونا لإثبات ما بعده ونفي ما سواه، أو على العكس.

والثاني باطل بالإجماع فتعين الأول وهو معنى القصر؛ وذلك لأن إن لا تدخل إلا على الاسم، وما النافية لا تنفي إلا ما دخلت عليه بإجماع النحاة.

وأشار بلفظ التضمن إلى أنه ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان؛ إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء، وأن يكون الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما كما سيجيء، ثم استدل على تضمنه معنى ما وإلا بثلاثة أوجه، وأشار إلى الأول بقوله: [لقول المفسرين: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾[1] بالنصب معناه ما حرم عليكم إلا الميتة وهو] أي: هذا المعنى [هو المطابق لقراءة الرفع] أي: رفع الميتة، وتقرير هذا أن القراءة المشهورة نصب الميتة، وحرم مبنيًا للفاعل وقرئ برفع الميتة وحرم مبنيًا للفاعل أيضًا، وقرئ برفعها وحرم مبنيًا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة نصب الميتة وحرم مبنيًا للفاعل ما في إنما كافة قطعًا؛ إذ لو كانت موصولة لبقي إن بلا خبر والموصول بلا عائد، بل لم يبق للكلام معنى أصلاً وإذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم إلا الميتة ثبت أن إنما متضمن بمعنى ما وإلا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع؛ لأن "ما" فيها موصولة والعائد محذوف والميتة خبر إن تقديره أن الذي حرمه الله عليكم الميتة، وهذا يفيد القصر [لما مر] في تعريف المسند أن نحو المنطلق زيد أو زيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد.

فإن قلت: هلا جعلت "ما" في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب!

---

(١) البقرة : ١٧٣

قلت: أما على قراءة حرم مبنيًا للفاعل، وهو المذكور في المفتاح، والمقصود هاهنا فظاهر أنها ليست بكافة لأن حرم مسند إلى ضمير الله فلا وجه لرفع الميتة إلا على تأويل إنما حرم الله شيئًا هو الميتة، ومع ظهور هذا الوجه الصحيح، وهو أن يجعل "ما" موصولة والعائد محذوفًا والميتة خبر إن، والتقدير أن الذي حرمه الله عليكم الميتة لا مجال لارتكاب هذا التأويل، وأما على قراءة حرم مبنيًا للمفعول فيحتمل أن تكون ما كافة وأن تكون موصولة. ونقل أبو علي عن الزجاج أنه اختار أن تكون "ما" كافة وحرم مسنداً إلى الميتة، لكنا نقول: جعلها موصولة اسم إن والميتة خبرها أولى لتبقى "إن" عاملة على ما هو الأصل، وأشار إلى الثاني بقوله: [ولقول النحاة: إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه] أي: سوى ما يذكر بعده، أما في قصر الموصوف نحو: إنما زيد قائم فهو لإثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه، وأما في قصر الصفة نحو: إنما يقوم زيد، فهو لإثبات قيامه، ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما، فما سوى الحكم المذكور بعده في كل من القصرين مخصوص؛ لظهور أنه لا ينفي كل حكم سواه، وقد يقال: إن المراد أنه لإثبات الجزء الأخير مما بعده لموصوف أو لإثباته على صفة مع نفي ما سواه وهو تكلف

وأشار إلى الثالث بقوله: [ولصحة انفصال الضمير معه] أي: مع إنما كقولك: إنما يقوم أنا، كما تقول: ما يقوم إلا أنا إذ قد تقرر في علم النحو أنه لا يصح الانفصال إلا لتعذر الاتصال. ووجوه التعذر محصورة في مثل: التقدم على العامل، والفصل بينهما لغرض، ونحو ذلك وجميع هذه الوجوه منتفية هاهنا سوى أن يقدر فيه الفصل لغرض، وذلك بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا، ثم استشهد لصحة هذا الانفصال ببيت من هو من الفصحاء، وصرح باسم الشاعر ليعلم أنه من الأبيات التي يستشهد بها لإثبات القواعد؛ إذ ليس الغرض مجرد التمثيل فقال [قال الفرزدق:

أنا الذائدُ] من الذود وهو الطرد [**الحامي الذِّمارَ**] وهو العهد، وفي الأساس: هو الحامي الذمار إذا حمى ما لو لم يحمه سئم وعنف من حماه وحريمه [**وإنمَّا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلي**][1]

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه : ١٥٣/٢، ولسان العرب (٣١/١٣) (أنن) ، وتاج العروس (ما)

لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره، إذ لو قال: وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم، لا عن أحساب غيرهم كما إذا قيل: لا أدافع إلا عن أحسابهم، وليس ذلك معناه، وإنما معناه أن المدافع عن أحسابهم هو لا غيره، ولا يجوز أن يقال: إنه محمول على الضرورة؛ لأنه كان يصح أن يقول: وإنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن أنا تأكيد، ولا يجوز أن يكون ما موصولة اسم إن وأنا خبرها، أي: إن الذي يدافع أنا؛ لأن قوله: أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود، والمدافعة عنه، وليس بمستحسن أن يقال: أنا الذائد و المدافع أنا مع أنه لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما، وهو أظهر في المقصود

فإن قيل: كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم؟

قلنا: لا نسلم أن الفعل غائب، لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه، فالفعل في نحو: ما يقوم إلا أنا أو أنت، لا يكون غائبًا، ولو سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب. وقد يستدل على تضمنه معنى ما وإلا بإعمال الصفة الواقعة بعده على ما صرح به بعض النحاة، نحو: إنما قائم أبواك مثل: ما قائم إلا أبواك، وقد نقل في تضمنه معنى ما وإلا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي، وهي أنه لما كانت كلمة إن لتأكيد إثبات المسند للمسند إليه، ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب أن يتضمن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيدًا للحكم على تأكيد وذلك، لأن نحو قولك: زيد جاء لا عمرو لمن يردد المجيء بينهما يفيد إثبات المجيء لزيد صريحًا في قولك: زيد جاء، وضمنًا في قولك: لا عمرو؛ لأن نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما، فإذا نفيته عن عمرو يثبت لزيد ضرورة.

فإن قلت: هذا إثبات على إثبات لا تأكيد على تأكيد.

قلت: أما الثاني أعني الإثبات الضمني فتأكيد قطعًا، وأما الأول فتأكيد أيضًا بالنسبة إلى نفس الحكم، لأنه كان مسلم الثبوت قبل ذكره، ويجب أن يعلم أن هذه مناسبة ذكرت لوضع إنما متضمنًا معنى ما وإلا، فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدًا للقصر، مثل: إن زيداً لقائم

[ومنها] أي: ومن طرق القصر [التقديم] أي: تقديم ما حقه التأخير، كخبر المبتدأ ومعمولات الفعل [كقولك في قصره:] أي: في قصر الموصوف [تميمي أنا] وكان الأحسن أن يذكر مثالين؛ لأن هذا المثال لا يصلح مثالاً للجميع، لأن التميمية والقيسية إن تنافيا لم يصلح لقصر الإفراد، وإلا لم يصلح لقصر القلب.

[وفي قصرها أنا كفيت مهمك] إفرادًا لمن اعتقد أنك مع الغير كفيته، وقلبًا لمن اعتقد انفراد الغير به، وتعيينًا لمن اعتقد اتصاف أحدكما به، وكذا الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه

[وهذه الطرق] الأربعة بعد اشتراكها في أن المخاطب بها يجب أن يكون حاكمًا حكما مشوبًا بصواب وخطأ، وأنت تريد إثبات صوابه ونفي خطئه، أما في قصر الإفراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطأ في بعض، وهو ما ينفيه

وأما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على أحد الوصفين أو كون الوصف لأحد الموصوفين والخطأ تعيينه. وأما في قصر التعيين فالصواب أيضًا كونه لأحدهما والخطأ تجويز كل منهما على التساوي

[تختلف من وجوه فدلالة الرابع] أي: التقديم [بالفحوى] أي: بمفهوم الكلام بمعنى أنه إذا تأمل من له الذوق السليم في مفهوم الكلام، الذي فيه التقديم فهم منه القصر، وإن لم يعرف أنه في اصطلاح البلغاء كذلك

[و] دلالة الثلاثة [الباقية بالوضع] لأن الواضع وضع لا وبل والنفي والاستثناء وإنما لمعان تفيد القصر.

[والأصل] أي: الوجه الثاني من وجوه الاختلاف، أن الأصل [في الأول] أي: في طريق العطف [النص على المثبت والمنفي كما مر] من الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المثبت. والمعطوف هو المنفي، وفي بل بالعكس [فلا يترك] النص عليهما [إلا كراهة الإطناب كما إذا قيل: زيد يعلم النحو والتصريف والعروض، أو زيد يعلم النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما] أي:

هذين المقامين [زيد يعلم النحو لا غير] أما في الأول فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف ولا العروض، وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر، وحذف المضاف إليه من غير وبنى على الضم تشبيهًا بالغايات من جهة الإبهام

والمسطور في كلام بعض النحاة أن لا هذه ليست بعاطفة، وإنما هي لا التي لنفي الجنس [أو نحوه] أي: نحو لا غير مثل لا ما سواه، ولا من عداه ومن أشبه ذلك.

وقد مثل في المفتاح في هذا المقام بنحو ليس غير وليس إلا.

واعترض عليه بأن هذا ليس طريق العطف بل طريق النفي والاستثناء، لأن المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه إلا النحو أو ليس العالم بالنحو إلا زيدًا.

وأجيب بأن ترك النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي، ويقام مقامه لفظ أخصر متناول له، ويكون العطف بحاله نحو لا غير، وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف جميعًا، ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدي معناهما، مثل: ليس غير وليس إلا، وحينئذ لا يبقى العطف فليتأمل، فإنه دقيق، فالأصل في العطف النص عليهما.

[وفي] الثلاثة [الباقية النص على المثبت فقط] دون المنفي، نحو: ما زيد إلا قائم، وإنما هو قائم، وقائم هو فإنه لا نص فيه على المنفي أعني: القعود.

[والنفي] أي: الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني بلا العاطفة لا مطلق النفي؛ إذ لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم، ليس هو بقاعد، وإنما لم يقل طريق العطف كما في المفتاح؛ لأن الحكم مختص بلا دون بل

[لا يجامع الثاني] أعني: النفي والاستثناء، لا يقال: ما زيد إلا قائم، لا قاعد، وما يقوم إلا زيد لا عمرو، وقد يقع مثل ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم؛ [لأن شرط المنفي بلا] العاطفة على ما صرح به في المفتاح ودلائل الإعجاز [أن لا يكون] ذلك المنفي [منفيًا قبلها بغيرها] من أدوات النفي، لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته لمتبوع لا لأن تعيد بها النفي في شيء قد نفيته.

وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء، لأنك إذا قلت: ما زيد إلا قائم، فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع، حتى كأنك قلت: ليس هو بقاعد، ولا نائم، ولا مضطجع، ونحو ذلك فإذا قلت: لا قاعد فقد نفيت بها شيئًا هو منفي قبلها بما النافية، وكذا إذا قلت: ما يقوم إلا زيد فقد نفيت عمرًا وبكرًا، وغيرهما عن القيام، فلو قلت: لا عمرو كان منفيًا، كما هو منفي قبلها بحرف النفي، وهذا خروج عن وضعها.

فإن قلت: ما فائدة قوله: بغيرها، وكأنه يجوز كون منفيها منفيًا قبلها بلا العاطفة الأخرى؟ قلت: المراد به غيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح، وفائدته الاحتراز عن أن يكون منفيًا بفحوى الكلام أو علم السامع أو المتكلم أو بشيء من الأفعال الدالة على النفي، مثل امتنع وأبى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي، فإنه لا امتناع في ذلك، وكان الأحسن أن يصرح المصنف أيضًا بقوله: من كلمات النفي، وأما ما ذكرت من الوهم فهو مرتفع بالتأمل، في قولنا: دأب الرجل الكريم أن لا يؤذى غيره فإن المفهوم منه أن لا يؤذي غيره سواء كان ذلك الغير كريمًا أو غير كريم؛ لأن الضمير لذلك الشخص.

فقوله: بغيرها أي: بغير لا العاطفة التي نفى بها ذلك المنفي، ومعلوم أنه يمتنع نفيه قبلها بها، إذ لا يخفي أنه لا يمكن أن ينفي شيء بلا العاطفة قبل الإتيان بها، وبعضهم قد أخذوا هذ الوهم مذهبًا، وزعموا أنه احتراز عن أن يكون منفيًا بلا العاطفة الأخرى، نحو: زيد قائم لا قاعد لا قاعد على أن يكون الثاني تأكيدًا، ونحو: جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب ولا غيرها، على أن يكون بدلاً.

[ويجامع] النفي بلا العاطفة [الأخيرين] أي: إنما والتقديم [فيقال: إنما أنا تميمي، لا قيسي، وهو يأتيني لا عمرو] والتمثيل بنحو: زيدًا ضربت، لا عمرًا أحسن؛ [لأن النفي فيهما] أي: في الأخيرين [غير مصرح به] بخلاف النفي، والاستثناء فإنه وإن لم يكن المنفي فيه مصرحًا به، لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي، وإذا لم يكن الأخيران صريحين في النفي فلابد وأن يكونا صريحين في الإيجاب؛ فيكون لا نفيًا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها. ومما يدل على أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح أنه يصح

أن يقال: ما من إله إلا الله، وما أحد إلا وهو يقول ذلك، ويمتنع إنما من إله إلا الله، وإنما أحد إلا وهو يقول ذلك؛ لأن من لا تزاد إلا في النفي وأحد بهذا المعنى لا يقع إلا فيه، وهذا [كما يقال: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو] لأنه وإن دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحًا، بل ضمنًا وإنما معناه الصريح إيجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك: لا عمرو تنفى عن الثاني ما أوجبته للأول، بخلاف: ما جاءني زيد لا عمرو، فإنه صريح في النفي، فيكون لا نفيًا للنفي وهو إيجاب فيخرج عن وضعها، فالتشبيه بقوله: امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة أن النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح، لا من جهة أن النفي بلا العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني، كما في: إنما أنا تميمي، لا قيسي، إذ لا دلالة لقولنا: امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنًا ولا صريحًا، فليتأمل .

ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا: أبي زيد إلا القيام لا القعود، وقرأت إلا يوم الجمعة لا سائر الأيام، لأن المنفي بلا ليس منفيًا بشيء من كلمات النفي.

اللهم إلا أن يقال: إن التصريح بالاستثناء مشعر بأن النفي الضمني أيضًا في حكم المصرح به، أي: لم يرد زيد إلا القيام، وما تركت القراءة إلا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال: [السكاكي: شرط مجامعته] أي: النفي بلا العاطف [للثالث] أي: إنما [أن لا يكون الوصف] في نفسه [مختصًا بالموصوف] لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص

[نحو: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾[1]] فإنه يمتنع أن يقال لا الذين لا يسمعون إذ كل عاقل يعلم أنه لا تكون الاستجابة إلا ممن يسمع ويعقل، بخلاف إنما يقوم زيد لا عمرو، إذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد، وقال: [عبدالقاهر: لا تحسن] المجامعة المذكورة [في] الوصف [المختص كما تحسن في غيره، وهذا أقرب] إذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد، ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبًا ولا استحسانًا، فكان دلالته على القصر أضعف من إنما.

ثم قال عبدالقاهر: إن النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو: ما جاءني زيد، وإنما

(١) الأنعام : ٣٦ .

جاءني عمرو، ويتأخر أخرى، نحو: إنما جاءني زيد لا عمرو، و﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ (٢١) لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُسَيْطِرٍ﴾(١) وفيه بحث، لأن الكلام في النفي بلا العاطفة، وإلا فلا دليل على امتناع، نحو: ما جاءني إلا زيد، لم يجئ إلا عمرو، وما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد. وفي التنزيل: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ (٢٢) إِنْ أَنْتَ إِلا نَذِيرٌ﴾(٢)

[وأصل الثاني أن يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب، وينكره بخلاف الثالث] أي: الوجه الرابع من وجوه الاختلاف أن أصل النفي والاستثناء أن يكون الحكم الذي استعمل هو له من الأحكام التي يجهلها المخاطب، وينكرها بخلاف إنما فإن أصله أن يكون الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره، كذا في الإيضاح.

وقد نقله عن دلائل الإعجاز حيث قال: اعلم أن موضع إنما أن يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولاينكره، أو لما ينزل هذه المنزلة. وما وإلا لما ينكره أو في حكمه، وفيه إشكال، لأن المخاطب إذا كان عالمًا بالحكم، ولم يكن حكمه مشوبًا بالخطأ لم يصح القصر، بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم. فكأن مراد الشيخ أنه يجيء لخبر من شأنه أن لا يجهله المخاطب ولا ينكره، حتى إن إنكاره يزول بأدنى تنبيه؛ لأنه لا يصر عليه، وعلى هذا يكون موافقًا لما في المفتاح، وهو أن طريق إنما يسلك مع المخاطب في مقام يصر على خطئه، ويجب عليه أن لا يصر، ثم إنه قد يترك كل من الأصلين إخراجًا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر، فأشار إلى أمثلة الأصلين وتركهما بقوله [كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحًا من بعيد: ما هو إلا زيد، إذا اعتقده غيره] أي: إذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد [مصرًا] على هذا الاعتقاد.

[وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له] أي: لذلك المعلوم [الثاني] أي: النفي والاستثناء [إفرادًا] أي: حال كونه قصر إفراد [نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾(٣) أي: مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرؤ من الهلاك] فالمخاطبون وهم الصحابة –رضي

---

(١) الغاشية : ٢١،٢٢ .

(٢) فاطر : ٢٢،٢٣.

(٣) آل عمران : ١٤٤.

الله تعالى عنهم أجمعين- عالمون بكونه -عليه السلام- مقصورًا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبرؤ من الهلاك، لكنهم لما كانوا يعدون هلاكه أمرًا عظيمًا [نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه] أي: الهلاك فاستعمل له النفي والاستثناء، والاعتبار المناسب هو الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم، وشدة حرصهم على بقاء النبي -صص- فيما بينهم حتى كأنهم لا يخطرون هلاكه بالبال

[أو قلبًا] عطف على قوله: إفرادًا أي: أو يستعمل له الثاني حال كونه قصر قلب [نحو **﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾**[1] فإن المخاطبين بهذا الكلام، وهم الرسل لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ولا منكرين لذلك، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين [لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة] أي: لأن الكفار القائلين بهذا القول أعني: إن أنتم إلا بشر كانوا يعتقدون أن البشرية تنافي الرسالة في الواقع، وإن كان هذا الاعتقاد خطأ منهم، والرسل المخاطبون كانوا يدعون أحد الوصفين -أعني الرسالة- فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الآخر، -أعني: البشرية- بناء على ما اعتقدوا من التنافي بين الوصفين، فقلبوا هذا الحكم وعكسوه، وقالوا: إن أنتم إلا بشر مثلنا أي: أنتم مقصورون على البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها، ولما كان هاهنا مظنة سؤال وهو أن القائلين قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وأن المخاطبين مقصورون على البشرية، والمخاطبون قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية، حيث قالوا: إن نحن إلا بشر مثلكم، فكأنهم سلموا انتفاء الرسالة عنهم أشار إلى جوابه بقوله:

[وقولهم] أي: قول الرسل المخاطبين [إن نحن إلا بشر مثلكم، من] باب [مجاراة الخصم] أي: التماشي معه وإرخاء العنان إليه والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته [ليعثر] الخصم من العثار وهو الزلة، لا من العثور وهو الاطلاع [حيث يراد تبكيته] أي: إسكات الخصم وإلزامه [لا لتسليم انتفاء الرسالة] فالرسل -عليهم السلام- كأنهم قالوا: إن ما قلتم من أنا بشر مثلكم حق لا ننكره، ولكن ذلك لا يمنع أن يكون الله تعالى قد من علينا بالرسالة، وهذا يصلح جوابًا لإثبات الرسل البشرية لأنفسهم

---

(١) إبراهيم : ١٠.

وأما إثباتها بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب المناظرين.

ويمكن تقرير السؤال بوجه آخر، وهو أنه استعمل في قوله: ﴿إِنْ نَحْنُ إِلا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾(١) النفي والاستثناء مع أن المخاطبين لا ينكرون ذلك، بل يدعونه، والأول أوفق بجواب المتن فليفهم.

ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن أهل أنطاكية حين كذبوا رسل عيسى –عليه الصلاة والسلام– ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلا تَكْذِبُونَ﴾(٢)

فقوله: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلا بَشَرٌ﴾ قصر قلب على ما قررناه الآن، وأما قوله: ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلا تَكْذِبُونَ﴾ فالظاهر أنه أيضًا قصر قلب، لأن المخاطبين وهم الرسل يعتقدون أنهم صادقون قطعًا، وينكرون كونهم كاذبين، لكن حملة صاحب المفتاح على أنه قصر إفراد يعني الذي سماه المصنف قصر تعيين بناء على نكتة، وهي أن الكفار ترى المخاطبين وتنبههم على أن قطعهم بكونهم صادقين مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل ألبتة، بل غاية أمرهم أن يكونوا مترددين بين الصدق والكذب، كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين

[وكقولك] عطف على قوله: كقولك لصاحبك يعني أن الأصل في إنما أن يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك: [إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقر به] وأنت [تريد أن ترققه عليه] أي: أنْ تجعل من يعلم ذلك رقيقًا مشفقًا على ذلك الأخ، والأولى بناء على ما ذكرنا أن يكون هذا المثال من الإخراج، لا على مقتضى الظاهر؛ لأنه لما لم يشفق على أخيه فكأنه أخطأ، فزعم أنه ليس بأخيه، لكنه غير مصر على ذلك، [وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم] أي: منزلة ما من شأنه أن يكون معلومًا للمخاطب، لا يصر على إنكاره [لادعاء ظهوره فيستعمل له

---

(١) إبراهيم : ١١.

(٢) يس : ١٥.

الثالث] أي: إنما [نحو] قوله تعالى حكاية عن اليهود: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[1] ادعوا أن كونهم مصلحين أمر ظاهر، من شأنه أن لا يجهله المخاطب، ولا ينكره [ولذلك جاء: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾[2] للرد عليهم مؤكدًا بما ترى] من إيراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت وتعريف الخبر الدال على الحصر، الذي هو تأكيد على تأكيد، وتوسيط ضمير الفصل المؤكد لإفادة الحصر، وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على أن مضمون الكلام مما له خطر، والعناية إليه مصروفة ثم التأكيد بأن ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ، وهو قوله: ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[2] فعلم أن بين الطرق الأربعة مشاركة رباعية كما مر، وثلاثية كاشتراك الثلاثة الأول في أن دلالتها على القصر بالوضع، والثلاثة الأخيرة في أنه لا تنصيص فيها على المثبت والمنفي، بل على المثبت فقط، وثنائية كاشتراك الأخيرين في صحة المجامعة مع لا العاطفة

[ومزية إنما على العطف أنه يعقل منها] أي: من إنما [الحكمان] أي: الإثبات للمذكور والنفي عما سواه [معًا] بخلاف العطف فإنه يفهم منه أولاً الإثبات ثم النفي، نحو: زيد قائم لا قاعد أو على العكس، نحو: ما زيد قائمًا، بل قاعد وتعقل الحكمين معًا أرجح، إذ لا يذهب فيه الوهم إلى عدم القصر من أول الأمر كما في العطف.

[وأحسن مواقعها] أي: مواقع إنما [التعريض نحو: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[3]، فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر] والتأمل [منهم كطمعه منها] أي: كطمع النظر من البهائم.

ثم قال الشيخ: اعلم أنك إذا استقرأت وجدتها أقوى ما يكون وأعلق ما يرى بالقلب إذا كان لا يراد بالكلام بعدها نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، فإنا نعلم قطعًا أن ليس الغرض من قوله: ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾[3] أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار وأن يقال: إنهم من فرط الجهل كالبهائم [ثم القصر، كما يقع بين المبتدأ والخبر] على

---

(1) البقرة : ١١.
(2) البقرة : ١٢.
(3) الرعد : ١٩ .

ما مر [يقع بين الفعل والفاعل] نحو: ما قام إلا زيد [وغيرهما] كالفاعل والمفعول، نحو: ما ضرب زيد إلا عمرًا، وما ضرب عمرًا إلا زيد، والمفعولين نحو: ما أعطيت زيدًا إلا درهمًا، وما أعطيت درهمًا إلا زيدًا، وذي الحال والحال نحو: ما جاءني زيد إلا راكبًا وما جاء راكبًا إلا زيد، وكذا بين الفعل وسائر متعلقاته سوى المفعول معه، نحو: ما قام زيد إلا في الدار، وما نام إلا في الليل، وما ضربته إلا تأديبًا، وما طاب إلا نفسًا، ونحو ذلك، وكذا بين الصفة والموصوف، والبدل والمبدل منه، نحو: ما جاءني رجل إلا فاضل، وما جاءني أحد إلا أخوك، وما ضربت زيدًا إلا رأسه، وما سلب زيد إلا ثوبه.

[ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه مع أداة الاستثناء] كما ترى في الأمثلة، ومعنى قصر الفاعل على المفعول مثلاً قصر الفعل المسند إلى الفاعل على المفعول، وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق إلى قصر الصفة على الموصوف، أو قصر الموصوف على صفة، ويكون حقيقيًا وغير حقيقي إفرادًا أو قلبًا أو تعيينا كما مر، ولا يخفي اعتبار ذلك

[وقل تقديمهما بحالهما] أي: جاز على قلة تقديم المقصور عليه وأداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والأداة بحالهما وهو أن يكون الأداة متقدمة على المقصور عليه، والمقصور عليه يليها [نحو: ما ضرب إلا عمرًا زيد] في قصر الفاعل على المفعول، والتقدير: ما ضرب زيد إلا عمرًا [و] ما ضرب [إلا زيد عمرًا] في قصر المفعول على الفاعل، والتقدير: ما ضرب عمرًا إلا زيد، ومنه قول الشاعر:

لا أشتهي يا قومُ إلا كارهًا ... بابَ الأمير ولا دِفاعَ الحاجبِ[1]

وقوله:

كأنْ لم يمتْ حيٌّ سواكَ ولم يُقَمْ ... على أحدٍ إلا عليكَ النوائحُ[2]

وكذا سائر المعمولات، وإنما قل ذلك [لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها]؛ لأن الصفة

---

(١) البيت لموسى بن جابر الحنفي في خزانة الأدب ٣٠٠/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٣٦٣.

(٢) البيت لأشجع السلمي في خزانة الأدب ٢٩٥/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٨٥٨، والمقاصد النحوية ٥٧٥/٣، وبلانسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص٩٥٣.

المقصورة على عمرو في الأول هي الضرب المسند إلى زيد، والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو، لا مطلق الضرب، فلابد من تقديم الفاعل في الأول والمفعول في الثاني ليتم تلك الصفة، وإنما جاز مع قلة؛ لأنها في الحقيقة تامة بذكر المتعلق في الآخر، وإنما قال بحالهما احترازاً عن تقديمهما مع إزالتهما عن مكانهما، بأن تؤخر أداة الاستثناء عن المقصور عليه، كما يقال في: ما ضرب زيد إلا عمرًا، ما ضرب عمرًا إلا زيد، بتقديم الأداة والمفعول على الفاعل، لكن مع تأخير الأداة عن المفعول، وفيما ضرب عمرًا إلا زيد، ما ضرب زيد إلا عمرًا بتقديم الفاعل والأداة على المفعول، لكن مع تأخير الأداة عن الفاعل؛ فإنه ممتنع لما فيه من إخلال المعنى، وانعكاس المقصود. فالضابط أن المقصور عليه يجب أن يلي أداة الاستثناء، سواء كانا متأخرين عن المقصور، كما هو الشائع أو متقدمين عليه كما هو القليل.

واعلم أن تقديمهما بحالهما أيضًا مما منعه بعض النحاة، وقالوا الظرف في قوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إلا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾[1] منصوب بمضمر أي: اتبعوك في بادي الرأي، وكذا باب الأمير في البيت الأول، أي: لا أشتهي باب الأمير، والنوائح في البيت الثاني مرفوع بمضمر أي: قامت النوائح.

وفيه بحث؛ لأن الفعل الأول يبقى بلا فاعل، واعتبار الضمير لا يخلو عن تعسف.

نعم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع، وأخر المنصوب.

ومن هذا قيل: إن عمرًا في قولنا: ما ضرب إلا زيد عمرًا، منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب إلا من زيد، ثم قيل: من ضرب؟ فقيل: عمرًا، أي: ضرب عمرًا.

قال المصنف: وفيه نظر؛ لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعًا، وذلك لأن من ضرب لإبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل، حتى إنك إذا ضربت زيدًا وعمرًا وبكرًا، فقيل لك: من ضرب؟ فقلت: زيدًا لم يتم الجواب، حتى تأتي بالجميع، فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبًا لزيد، ولم يقع ضرب إلا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعًا.

---

(١) هود : ٢٧.

وقد خفى على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء، قائلين: إن الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر، فمن أين يلزم القصر في المفعول.

نعم يمكن أن يقال: إنا نلزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعًا، ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام.

[ووجه الجميع] أي: السبب في إفادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر، أو الفاعل والمفعول، أو غير ذلك [أن النفي في الاستثناء المفرغ] وهو الذي ترك فيه المستثنى منه، ففرغ الفعل الذي قبل إلا وشغل عنه بالمستثنى بالمذكور بعد إلا [يتوجه إلى مقدر هو مستثنى منه] لأن إلا للإخراج، والإخراج يقتضي مخرجًا منه [عام] ليتناول المستثنى وغيره، فيتحقق الإخراج، ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص.

قال صاحب المفتاح: ولذلك ترانا في علم النحو نقول: تأنيث الضمير في كانت في قراءة أبي جعفر: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلا صَيْحَةٌ﴾[1] بالرفع، وفي ترى مبنيًا للمفعول في قراءة الحسن: ﴿فَأَصْبَحُوا لا [تُرَى] إِلا مَسَاكِنُهُمْ﴾[2] برفع مساكنهم، وفي بيت ذي الرمة:

وما بقيتْ إلا الضلوعُ الجراشِعُ[3]

للنظر إلى ظاهر اللفظ، والأصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الأشياء، وفيه إشكال وهو أنه إذا فرغ العامل إلى ما بعد إلا بأن حذف المستثنى منه، فلا ضمير في الفعل أصلاً، فالأحسن أن يقال: تأنيث الفعل كما في الكشاف، ولعل صاحب المفتاح نظر إلى الأصل، والحقيقة فإن الفاعل في الحقيقة هو المستثنى منه المقدر، وإلا فكيف يسند الفعل المنفي إلى الفاعل المراد وقوع الفعل منه، وإذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام، وهو

---

(١) يس : ٢٩.

(٢) الأحقاف : ٢٥ .

(٣) عجز بيت لذي الرمة في ديوانه ص١٥٨ وروايته فيه:

" فما بقيت إلا الصدور الجراشع "

وصدره:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها

وانظر الإيضاح ص١٣٢ .

ليس بمذكور ففي الفعل ضمير عائد إليه كما في قولهم: إذا كان غدًا فأتني، فإن اسم كان ضمير عائد إلى ما نحن عليه، وكقوله تعالى: ﴿لا [يَحْسَبَنَّ] الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا﴾[1] فيمن قرأ بالياء فإن فاعله ضمير عائد إلى حاسب لامتناع حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلاً في ما قام إلا هند بدلاً من الضمير العائد إلى أحد، لكن التزم في هذا القسم الإبدال، ولم يجوز النصب لإسقاط المستثنى منه من اللفظ بالكلية، والاقتصار على الضمير العائد إلى ما ليس في اللفظ، وانصراف العامل إلى المستثنى [مناسب للمستثنى في جنسه] بأن يقدر في نحو: ما ضرب إلا زيد، ما ضرب أحد، وفي نحو: ما كسوته إلا جبة لباسًا وفي نحو: ما جاءني إلا راكبًا كائنًا على حال من الأحوال، وفي: ما سرت إلا اليوم الجمعة وقتًا من الأوقات، وفي: ما صليت إلا في المسجد، في مكان من الأمكنة، وعلى هذا القياس.

ولا يصح تفسير المناسبة في الجنس بأن يكون المستثنى منه بحيث يصح إطلاقه على المستثنى، إذ ليس المقدر في ما كسوته إلا جبة شيئًا مع صحة إطلاقه على الجبة، وكذا في سائر الأمثلة المذكورة، بل المراد أخص من ذلك

[و] في [صفته] يعني في كونه فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفًا أو حالاً أو غير ذلك، وإذا كان النفي متوجهًا إلى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته [فإذا أوجب منه] أي: من ذلك المقدر [شيء بإلا جاء القصر] ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء.

واعلم أنه قد يقع بعد إلا في الاستثناء المفرغ الجملة، وهي إما خبر مبتدأ، نحو: ما زيد إلا يقوم، أو صفة، نحو: ما جاءني منهم رجل إلا يقوم، أو لا يقعد أو حال، نحو: ما جاءني زيد إلا يضحك، وكثيرًا ما يقع الحال بعد إلا ماضيًا مجردًا عن قد والواو، نحو: ما أتيته إلا أتاني.

وفي الحديث: "وما أيس الشيطان من بني آدم إلا أتاهم من قبل النساء" وذلك لأنه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد إلا لما قبلها فأشبه الشرط والجزاء، وهذا الحال مما لا يقارن مضمونه بمضمون عامله إلا على تأويل العزم.

والتقدير أي: ما أيس الشيطان من بني آدم غير النساء إلا عازمًا على إتيانهم من قبلهن، كقولهم: خرج الأمير معه صقر صائدًا به غدًا، جعل المعزوم عليه المجزوم به كالواقع

---

(١) آل عمران : ١٨٨.

الحاصل. [وفي إنما يؤخر المقصور عليه تقول: إنما ضرب زيد عمرًا] فالقيد الأخير مما وقع بعده بمنزلة الواقع بعد إلا فيكون هو المقصور عليه [ولا يجوز تقديمه] أي: تقديم المقصور عليه بإنما [على غيره للإلباس] فإنه إنما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الإلباس، بناء على أن المقصور عليه هو المذكور بعد إلا، سواء قدم على المقصور أو أخر عنه، وهاهنا ليس إلا مذكورًا، بل الكلام متضمن لمعناه، فلو قلنا في: إنما ضرب زيد عمرًا، إنما ضرب عمرًا زيد انعكس المعنى، بخلاف ما إذا قلنا في: ما ضرب زيد إلا عمرًا: ما ضرب إلا عمرًا زيد فإنه يعلم أن المقصور عليه هو المذكور بعد إلا قدم أو أخر. وهاهنا نظر، وهو أن تقديم المقصور عليه جائز إذا كان نفس التقديم مفيدًا للقصر، كما في قولنا: إنما زيداً ضربت، فإنه لقصر الضرب على زيد، قال أبوالطيب:

أسامِيًا لم تزِدْه معرفةً ... وإنما لذةً ذكرناها

أي: ما ذكرناها إلا للذة.

ويمكن الجواب بأن الكلام فيما إذا كان القصر مستفادًا من إنما، وهذا ليس كذلك

[وغير كإلا في إفادة القصرين] أي: قصر الموصوف على الصفة، وقصر الصفة على الموصوف، إفرادًا وقلبًا وتعييناً.

تقول في قصره: ما زيد غير شاعر إفرادًا، وما زيد غير قائم قلبًا، وفي قصرها: ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام.

[وفي امتناع مجامعة لا] العاطفة لا تقول: ما زيد غير شاعر لا منجم وما شاعر، غير زيد لا عمرو، ولانتفاء شرطها لكون منفيها منفيًا قبلها بغيرها من كلمات النفي.

الباب السادس [الإنشاء]

الإنشاء: قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه.

وقد يقال: على فعل المتكلم، أعني: إلقاء الكلام الإنشائي كالإخبار، والمراد هاهنا هو الثاني؛ لأنه قسمه إلى الطلب وغيره، وقسم الطلب إلى التمني والاستفهام وغيرهما، وأراد بها معانيها المصدرية، لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله: واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور أن ليت مثلاً موضوع لإفادة معنى التمني، لا الكلام الذي فيه التمني، وكذا البواقي.

ولا يتوهم أن هذا يقتضي كون البحث عن غير أحوال اللفظ؛ لأن المقصود ينجر إليه آخر الأمر، فالإنشاء ضربان:

طلب كالاستفهام والأمر والنهي، ونحو ذلك.

وغير طلب كأفعال المقاربة وأفعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية، ونحو ذلك.

والمقصود بالنظر هاهنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد أبحاث لم تذكر في بحث الخبر، ولأن كثيرًا من الإنشاءات الغير الطلبية في الأصل أخبار نقلت إلى معنى الإنشاء، ولهذا قال صاحب المفتاح: إن السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب فالإنشاء [إن كان طلبًا استدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب]، لامتناع طلب الحاصل، والغرض أن جميع أنواع الطلب يستدعي ذلك حتى إذا كان المطلوب حاصلاً يمتنع إجراؤها على معناها الحقيقي، و يتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام

[وأنواعه كثيرة] وهي على ما ذكر المصنف خمسة: التمني والاستفهام والأمر والنهي والنداء؛ لأنه إما أن يقتضي كون مطلوبه ممكنًا أو لا.

الثاني: التمني والأول إن كان المطلوب به حصول أمر في ذهن الطالب، فهو الاستفهام، وإن كان المطلوب به حصول أمر في الخارج فإن كان ذلك الأمر انتفاء فعل، فهو النهي، وإن كان ثبوته فإن كان بإحدى حروف النداء، فهو النداء، وإلا فهو الأمر

[منها: التمني] وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة [واللفظ الموضوع له ليت، ولا يشترط إمكان التمني]؛ لأن الإنسان كثيرًا ما يحب المحال ويطلبه، فهو قد يكون ممكنًا [كما] تقول: ليت زيدًا يجيء.

وقد يكون محالاً كما [تقول: ليت الشباب يعود] لكنه إذا كان ممكنًا يجب أن لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه، وإلا لصار ترجيًا، ويستعمل فيه لعل أو عسى، ولما ذكر ما هو موضوع للتمني أشار إلى ما يستعمل في التمني مجازًا فقال: [وقد يتمنى بهل، نحو: هل لي من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع]؛ لأنه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه، والنكتة في التمني بهل والعدول عن ليت هو إبراز المتمني، لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه

[و] قد يتمنى [بلو، نحو: لو تأتيني فتحدثني بالنصب] على تقدير فأن تحدثني فأن النصب قرينة على أن لو ليست على أصلها، إذ لا ينصب المضارع بعدها على إضمار أن وإنما يضمر أن في جواب الأشياء الستة، والمناسب للمقام هاهنا هو التمني، وكما يفرض بلو غير الواقع واقعًا، كذلك يطلب بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه، وقيل: إنها لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ﴾[1] وهي حرف مصدرية وكثيرًا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب الفعل بعدها، نحو: لو كان لي مال فأحج، أي: أود لو كان لي مال

قال الله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]

قال [السكاكي: كأنه حروف التنديم التحضيض، وهي: هلا وألا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما مأخوذة منهما﴾ أي أنها[3] مأخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما [مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما] علة لقوله مركبتين

---

(١) القلم : ٩.

(٢) الزمر : ٥٨.

(٣) مطموسة بالأصل .

والتضمين جعل الشيء في ضمن الشيء تقول: ضمنت الكتاب كذا بابًا، إذا جعلته متضمنًا لتلك الأبواب يعني أن الغرض من هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين [معنى التمني ليتولد] علة لتضمينهما يعني أن الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس إفادة التمني، بل أن يتولد [منه] أي: من معنى التمني المتضمنين هما إياه [في الماضي التنديم، نحو: هلا أكرمت زيدًا] ولو ما أكرمته على معنى ليتك أكرمته، قصدًا إلى جعله نادمًا على ترك الإكرام [وفي المضارع التحضيض نحو: هلا تقوم]، ولو ما تقوم على معنى ليتك تقوم قصدًا إلى حضه على القيام، ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه، فقوله: لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول الأول ومعنى التمني مفعوله الثاني، وهذا وإن لم يكن مصرحًا به في لفظ المفتاح، لكنه حاصل معناه؛ لأنه قال: مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبًا بالتزام التركيب التنبيه على التزام هل ولو معنى التمني، وهذا مشعر بأن ما يقع في بعض النسخ لتضمنهما ليس على ما ينبغي، وكذا قوله ليتولد أيضًا محصول كلام المفتاح، حيث قال: إذا قيل هلا أكرمت زيدًا، فكان المعنى ليتك أكرمته متولدًا منه معنى التنديم، وإنمالم يجعل تركيبهما من أول الأمر لتضمين معنى التنديم والتحضيض من غير توسيط معنى التمني جريًا على مقتضى المناسبة فإن هل ولو قد يستعملان للتمني، وتمني ما مضى يناسب التنديم وما يستقبل السؤال والتحضيض، وإنما ذكر هذا الكلام بلفظ كأن لعدم القطع بذلك لاحتمال أن يكون كل منها حرفًا موضوعًا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب، فإن التصرف في الحروف مما يأباه كثير من النحاة

[وقد يتمنى بلعل فيعطي له حكم ليت] وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن [نحو: لعلي أحج فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول] فبسبب بعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها، فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه، بخلاف الترجي فإنه ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله، فمن ثمة لا يقال: لعل الشمس تغرب.

ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب، نحو: لعلك تعطينا. والإشفاق ارتقاب المكروه، نحو: لعلي أموت الساعة، وبهذا ظهر أن الترجي ليس بضب

[ومنها] أي: ومن أنواع الطلب [الاستفهام] وهو طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع[1] النسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور

[والألفاظ الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان] فبعضها مختص بطلب التصور، وبعضها بطلب التصديق، وبعضها لا يختص بشيء منهما، بل يعم القبيلتين، وبهذا الاعتبار صار أهم فقدمه المصنف وقال: [فالهمزة لطلب التصديق] أي: إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها، وهذا معنى الحكم والإسناد وما يجرى مجراهما [كقولك: أقام زيد، وأزيد قائم] فأنت عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو بالسلب وتطلب تعيينها

[أو التصور] أي: إدراك غير النسبة [كقولك:] في طلب تصور المسند إليه [أدبس في الإناء أم عسل] فإنك تعلم أن في الإناء شيئًا والمطلوب تعيينه

[و] في طلب تصور المسند [أفي الخابية دبسك أم في الزق] فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق، والمطلوب هو التعيين فالمطلوب في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي ويطلب بالاستفهام تفصيله

[ولهذا] أي: والمجيء الهمزة لطلب التصور [لم يقبح] في طلب تصور الفاعل [أزيد قام] كما قبح هل زيد قام؟

[و] لم يقبح في طلب تصور المفعول [أعمرا عرفت] كما قبح هل عمرًا عرفت، وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون هل لطلب حصول الحاصل، وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل أو المفعول، وهذا ظاهر في: أعمرًا عرفت، وأما في: أزيد قام فلا؛ إذ لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل، بل غايته أنه محتمل لذلك على مذهب عبدالقاهر، فيجوز أن يكون: أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه، ويدل على هذا أنه علل قبح هل زيد قام؟ بأن هل بمعنى قد لا بأنه مختص بطلب التصديق كما سيجيء

---

(١) في الأصل: (وقو) .

[والمسئول عنه بها] أي: الذي يسأل عنه بالهمزة [هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدًا] إذا كان الشك في نفس الفعل، أعني: الضرب الصادر من المخاطب الواقع على زيد، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فهي على هذا لطلب التصديق بصدور الفعل منه، وإذا قلت: أضربت زيدًا أم أكرمته؟ فهو لطلب تصور المسند أضرب هو أم إكرام، والتصديق حاصل بثبوت أحدهما

فمثل هذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق، وأن يكون لطلب تصور المسند، ويفرق بينهما بحسب القرائن، ونحو قولك: أفرغت عن الكتاب الذي كنت تكتبه؟ سؤال عن وجود نفس الفعل، ونحو: كتبت هذا الكتاب أم اشتريته؟

سؤال عن تعيين نفس المسند، وبهذا يظهر أن كلام المصنف لا يخلو عن تعسف

[والفاعل في: أأنت ضربت زيدًا] إذا كان الشك في الفاعل من هو مع القطع بوقوع ضرب على زيد [والمفعول في: أزيدًا ضربت] إذا كان الشك في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب، وكذا سائر المتعلقات نحو: أفي الدار صليت؟ و أيوم الجمعة سرت؟ وأتأديبًا ضربته؟ وأراكبًا جئت؟ ونحو ذلك.

قال الشيخ في دلائل الإعجاز: ومما يؤيد ذلك أنك تقول: أقلت شعرًا قط؟ أرأيت اليوم إنسانًا؟ فيصح ولا يصح أن تقول: أأنت قلت شعرًا قط؟ أأنت رأيت اليوم إنسانًا؟ إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا؛ لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: من قال هذا الشعر؟ ومن بنى هذه الدار؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين، فأما قيل شعر على الجملة، ورؤية إنسان على الإطلاق فمحال ذلك فيه، لأنه ليس مما يختص بهذا دون ذاك حتى تسأل عن فاعله

[وهل لطلب التصديق فحسب] وتدخل على الجملتين [نحو: هل قام زيد؟ وهل عمرو قاعد؟] إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو [ولهذا] أي: لاختصاصها لطلب التصديق [امتنع هل زيد قام أم عمرو؟]؛ لأن وقوع المفرد بعد أم دليل على كونها متصلة، وأم المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم، فهي لا تكون إلا لطلب

التصور بعد حصول التصديق بنفس الحكم، وهل ليس إلا لطلب التصديق، فبينهما تدافع فيمتنع بخلاف ما إذا لم يذكر أم عمرو وقيل: هل زيد قام؟ فإنه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء.

فإن قلت: التصديق مسبوق بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة، نحو: أزيد قام أم عمرو؟

قلت: التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما على التعيين، وهو غير التصور السابق على التصديق؛ لأنه التصور بوجه ما

[و] لهذا أيضًا [قبح: هل زيدًا ضربت؛ لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل] فيكون هل طلبًا لحصول الحاصل وهو محال، وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيد مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر، أي: هل ضربت زيدًا ضربت، لكنه يقبح لعدم اشتغال فعل المفسر بالضمير.

وقيل: لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام غير التخصيص، وفيه نظر؛ لأنه لا وجه حينئذ لتقبيحه سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص، وهذا يوجب أن يقبح وجه الحبيب أتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص، ولا قائل به [دون ضربته] أي: لم يقبح هل زيدًا ضربته، [لجواز تقدير المفسر قبل زيدًا] أي: هل ضربت زيدًا ضربته بل هذا أرجح؛ لأن الأصل تقديم العامل على المعمول، فلا يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل، فيكون هل لطلب التصديق فيحسن.

وذكر بعض المحققين من النحاة أنها مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وإن كان منصوبًا بمضمر يفسره الظاهر، فلا يجوز اختيارًا: هل زيدًا ضربته، بل لابد من إيلائها إياه لفظًا

[وجعل السكاكي قبح: هل رجل عرف لذلك] أي: لأن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من أن اعتبار التقديم والتأخير في نحو: رجل عرف واجب، وأن أصله عرف رجل على أنه بدل من الضمير كما في قوله تعالى: ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾[1] وإنما لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل فاعل فعل محذوف.

---

(١) الأنبياء : ٣.

[ويلزمه] أي: السكاكي [أن لا يقبح: هل زيد عرف]؛ لأن تقديم المظهر المعرف ليس للتخصيص، حتى يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل على ما مر مع أنه قبيح باتفاق النحاة، وما ذكره صاحب المفصل من أن نحو: هل زيد خرج؟ على تقدير الفعل فتصحيح للوجه القبيح البعيد لا أنه شائع حسن

وهاهنا نظر، وهو أنا لا نسلم لزوم ذلك لجواز أن يكون قبيحاً لعلة أخرى، فإن انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء الحكم مطلقًا

فغاية ما في الباب أنه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح: هل زيد عرف؟ لا أنه يلزم عدم قبحه

[وعلل غيره] أي: غير السكاكي [قبحهما] أي: قبح: هل رجل عرف، وهل زيد عرف؟ [بأن هل بمعنى قد في الأصل] وأصله: أهل، كقوله:

أهلْ عرفتَ الدارَ بالغريَّيْن(1)

[وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام] فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام، وقد من لوازم الأفعال فكذا ما هي بمعناها.

فإن قلت: هذا يقتضي أن لا يصح أو يقبح دخولها على الجملة الاسمية التي طرفاها اسمان نحو: هل عمرو قاعد؟ وإلا فما الفرق بينه وبين ما إذا كان الخبر فعلاً نحو: هل زيد قام؟

قلت: الفرق أنها إذا رأت الفعل في حيزها تذكرت عهودًا بالحمى وحنت إلى الإلف المألوف وعانقته، ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما إذا لم تره في حيزها فإنها تسلت عنها ذاهلة [وهي] أي: هل [تخصص المضارع بالاستقبال] بحكم الوضع كالسين وسوف [فلا يصح: هل تضرب زيدًا وهو أخوك، كما يصح، أتضرب زيدًا وهو أخوك] يعني أنه لا يصح استعمال هل لإنكار إثبات الفعل الواقع في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع كما يصح

---

(1) الغريّان: بناءان كالصومعتين بظاهر الكوفة قرب قبر علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
والغريان أيضا: خيالان من أخيلة حِمى فَيْد بينهما وبين فيد ستة عشر ميلا يطؤهما طريق الحاج، والخيال ما نصب في أرض ليعلم أنها حمى. معجم البلدان ٤/ ٢٢٢.

استعمال الهمزة فيه وذلك؛ لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال، فلا يصح لإنكار الفعل الواقع في الحال فعلم أن التقييد بقوله: وهو أخوك، ليكون قرينة على أن المراد إنكار الضرب الواقع في الحال، لا الاستفهام عن وقوع الضرب في المستقبل.

وقد صرح السكاكي بذلك وقال: في أن يكون الضرب واقعًا في الحال، وعلم أن هذا الامتناع جار فيما إذا دلت القرينة على أن المراد إنكار الفعل الواقع في الحال، بمعنى أنه لا ينبغي أن يقع، سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال أو حالية كما في قوله تعالى ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لا تَعْلَمُونَ﴾[1] وقولك: أتضرب أباك؟ و أتشتم السلطان؟ فإنه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع، وبهذا ظهر فساد ما قيل: إنما امتنع ذلك من جهة أن الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال؛ لعدم المقارنة؛ لأن الواجب مقارنة الحال بوقوع الفعل وانتفاؤها هاهنا ممنوع. ألا يرى إلى صحة قولنا: سيجيء زيد راكبًا، وسأضرب زيدًا وهو بين يدي الأمير.

قال الحماسي:

سأغسلُ عنّي العارَ بالسيفِ جالبًا علَيَّ قضاءُ اللهِ ما كان جالِبا[2]

وفي التنزيل: ﴿سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[3]

وأعجب من هذا أن بعضهم لما سمع قول النحاة: إنه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال، لما سنذكره في بحث الحال فهم منه أن الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال، فلا يصح تقييد: هل تضرب؟ بالحال، وأورد قول النحاة دليلاً على كلامه، وهو ينادي على خطئه ولم ينقل عن أحد امتناع تقييد الفعل المستقبل بالحال، ولعمري إن التعرض لأمثال هذه المباحث مما لا ينبغي أن يشتغل به، لكنا نخاف على القاصرين أن يقعوا فيها من غير تأمل ويأخذوها مذهبًا.

[ولاختصاص التصديق بها] أي: لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق، كما يقال: نخصك بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك

(١) الأعراف : ٢٨.

(٢) انظر ديوان الحماسة ٢/ ١٠٤.

(٣) غافر : ٦٠.

[وتخصيصها المضارع] بالاستقبال [كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيًا أظهر] ما موصولة، وكونه مبتدأ خبره أظهر، وزمانيًا خبر الكون أي: بالشيء الذي زمانيته أظهر [كالفعل] لأن الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم، فإنه إنما يدل عليه حيث دل بعروضه له. أما اقتضاء الثاني أعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر؛ إذ المضارع إنما يكون فعلاً وأما اقتضاء الأول أعني: اختصاصها بالتصديق لذلك فلأن التصديق هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء، والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات التي هي مدلولات الأفعال من حيث هي لا إلى الذوات التي هي من مدلولات أسماء من حيث هي؛ لأن الذوات ذوات فيما مضى وفي الحال وفيما يستقبل .

[ولهذا] أي: ولأن لها مزيد اختصاص بالفعل [كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾[1] أدل على طلب الشكر من فهل تشكرون، وفهل أنتم تشكرون] مع أنه مؤكد بالتكرير؛ لأن أنتم فاعل فعل محذوف [لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت أدل على كمال العناية بحصوله] من إبقائه على أصله، كما في: فهل تشكرون؛ لأنها داخلة على الفعل حقيقة، وفي: هل أنتم تشكرون؛ لأنها داخلة على الفعل تقديرًا، لأن أنتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر.

[و] أيضًا فهل أنتم شاكرون أدل على طلب الشكر [من أفأنتم شاكرون، وإن كان للثبوت] باعتبار كون الجملة اسمية [لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معها] أي: مع هل [أدل على ذلك] أي: على كمال العناية بحصول ما سيتجدد [ولهذا] أي: ولأن هل ادعى للفعل من الهمزة [لا يحسن: هل زيد منطلق إلا من البليغ] أي: الذي يقصد به الدلالة على الثبات، وإبراز ما سيتجدد في معرض الوجود، بخلاف غير البليغ؛ فإنه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد، فكأن الأولى به أن يدخله على الفعل كما هو أصله

[وهي] أي: هل [قسمان: بسيطة وهي التي يطلب بها وجود الشيء] أو لا وجوده [كقولنا: هل الحركة موجودة] أو لا موجودة [ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء] أو لا وجوده له [كقولنا: هل الحركة دائمة] أو لا دائمة، فإن المطلوب وجود الدوام

(١) الأنبياء : ٨٠.

للحركة، أو لا وجوده، وقد أخذ في هذه شيئان غير الوجود، وفي الأول شيء واحد؛ فلذلك كانت مركبة بالنسبة إليها فالوجود في البسيطة محمول، وفي المركبة رابطة [والباقية] من ألفاظ الاستفهام تشترك في أنها [لطلب التصور فقط] وتختلف من جهة، أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر [قيل: فيطلب بما شرح الاسم كقولنا: ما العنقاء] طالبًا أن يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه، وأنه لأي معنى وضع، فيجاب بإيراد لفظ أشهر، سواء كان من هذه اللغة أو من غيرها [أو ماهية المسمى] أي: حقيقته هي التي هو بها هو [كقولنا: ما الحركة؟] أي: ما حقيقة مسمى هذا اللفظ، فيجاب بإيراد ذاتياته من الجنس والفصل

[وتقع هل البسيطة في الترتيب بينهما] أي: بين ما التي لشرح الاسم والتي لطلب الماهية يعني أن مقتضى الترتيب الطبيعي أن يطلب أولاً شرح الاسم، ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته؛ لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم، ومن لم يعرف أنه موجود استحال منه طلب حقيقته وماهيته إذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة؛ لأن الماهية ما به يكون الشيء هو هو والمعدوم لا هوية له، والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التي تفهم من الحد بالتفصيل غير قليل، فإن كل من خوطب باسم فهم فهمًا ما، ووقف على الشيء الذي يدل عليه الاسم إذا كان عالمًا باللغة.

وأما الحد فلا يقف عليه إلا المرتاض بصناعة المنطق فالموجودات لما كان لها مفهومات وحقائق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة.

وأما المعدومات فلما لم يكن لها إلا المفهومات لم يكن لها حدود إلا بحسب الاسم؛ لأن الحد بحسب الذات لايكون إلا بعد أن يعرف أن الذات موجودة حتى إن ما يوضع في أول التعاليم من حدود الأشياء التي يبرهن على وجودها في أثناء العلم إنما هي حدود بحسب شرح الاسم، ثم لما أثبت وجودها و برهن عليه صار تلك الحدود بعينها حدودًا بحسب الذات والحقيقة. كذا ذكره الشيخ في الشفاء فعلم أن الجواب الواحد جاز أن يكون حدا بحسب الاسم، وبحسب الذات بالقياس إلى شخصين، وبالقياس إلى شخص واحد في وقتين

[وبمن العارض المشخص لذي العلم] أي: يطلب بمن الأمر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه (كقولنا: من في الدار) فإنه يجاب عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه.

وأما الجواب بنحو: رجل فاضل من قبيلة كذا، ونحو ابن فلان، وأخو فلان، وما أشبه ذلك فإنما يصح من جهة أن المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الأوصاف في الخارج في شخص، وإن كانت تلك الأوصاف نظرًا إلى مفهوماتها كليات

[وقال السكاكي: يسأل بما عن الجنس، يقال: ما عندك؟ أي: أي أجناس الأشياء عندك؟ وجوابه كتاب، ونحوه]ويدخل فيه السؤال عن الماهية والحقيقة، نحو: ما الكلمة؟ أي: أي أجناس الألفاظ هي؟ وجوابه: لفظ مفرد موضوع، وما الاسم؟ أي: أي أجناس الكلمات هو؟ وجوابه : الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة [أو عن الوصف تقول: ما زيد؟ وجوابه: الكريم ونحو] وفي الحديث: "سيروا فقد سبق المفردون قيل: وما المفردون يا رسول الله؟ فقال: الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات"[1]

[و] يسأل [بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول: من جبريل؟ أي: أبشر هو أم ملك أم جني ؟ وفيه نظر]؛ إذ لا نسلم أنه سؤال عن الجنس، وأنه يصح في جواب من جبريل؟ أن يقال: ملك، بل جوابه أنه ملك يأتي بالوحي إلى الرسل، ونحو ذلك مما يفيد للسامع تشخصه وتعينه:

وأما ذكره السكاكي في قوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿**فَمَنْ رَبُّكُمَا يَا مُوسَى**﴾[2] أن معناه أبشر هو أم ملك أم جني؟ ففساده يظهر من جواب موسى بقوله: ﴿**رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**﴾[3] فإنه قد أجاب بما يفيد تعينه وتشخصه على ما ذكرنا [و] يسأل [بأيٍ عما يميز أحد المتشاركين في أمر يعمهما، نحو: ﴿**أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا**﴾[4] أي أنحن أم أصحاب محمد - ﷺ -] فإن الكافرين والمؤمنين وهم أصحاب محمد - ﷺ - قد اشتركا في الفريقية، فسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر، والأمر الأعم المشترك فيه هو مضمون ما أضيف إليه أي: يوضحه قوله في المفتاح: يقول القائل: عندي ثياب، فتقول: أي الثياب هي؟ فتطلب منه وصفًا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية.

---

(١) أخرجه مسلم في الذكر والدعاء (٢٦٧٦) .

(٢) طه : ٤٩.

(٣) طه : ٥٠.

(٤) مريم : ٧٣ .

قيل: إنه إذا أضيف إلى مشار إليه كقولنا: أيهم يفعل كذا فجوابه اسم متضمن للإشارة الحسية أو اسم علم، وإذا أضيف إلى كلي فجوابه كلي مميز لا غير، وعلى الجملة هو طالب للتميز

[و] يسأل [بكم عن العدد نحو ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾[1] أي كم آية آتيناهم أعشرين أم ثلاثين أم غير ذلك.

والغرض من ذلك السؤال التقريع، والاستفهام استفهام تقرير، أي: حمل المخاطب على الإقرار، ومن آية مميز كم بزيادة من قالوا، وإذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجب زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية.

وذكر بعض المحققين من النحاة أن مميز كم الاستفهامية لم أعثر عليه مجرورًا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وأقول: ﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ .

[و] يسأل [بكيف عن الحال وبأين عن المكان وبمتى عن الزمان] ماضيًا كان أو مستقبلاً [وبأيان عن] الزمان [المستقبل، قيل: ويستعمل في مواضع التفخيم مثل: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[2] وأنى يستعمل تارة بمعنى كيف] ويجب أن يكون بعده فعل [نحو: ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾[3]] أي: على أي حال، ومن أي شق أردتم بعد أن يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد بمعنى كيف هو

[وأخرى بمعنى من أين نحو: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾] أي من أين لك هذا الرزق الآتي كل يوم.

وقوله: يستعمل إشعار بأنه يحتمل أن يكون مشتركًا بين المعنيين، وأن يكون في أحدهما حقيقة، وفي الآخر مجازًا، وأيضًا قد ذكر بعض النحاة أن أنى بمعنى أين إلا أنه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله:

---

(١) البقرة : ٢١١.

(٢) الذاريات : ٦ .

(٣) البقرة : ٢٢٣ .

مِن أينَ عشرونُ لنا مِـنْ أنَّـى[1]

أو مقدرة كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ أي: من أنى ؟ أي: من أين ؟ فقال المصنف: إنـه يستعمل بمعنى من أين، سـواء كـان ذلـك مـن جهـة إضمـار مـن أو بدونـه فظهـر أن كلمـات الاستفهام بعضهـا مختـص بطلـب التصديـق كهـل، وبعضهـا مختـص بطلـب التصـور كسـائر الأسماء الاستفهامية، وبعضها مشـترك بينهمـا كـالهمزة فإنـه تجـيء لطلـب التصـور والتصديـق لعراقتها في الاستفهام، ولهذا يجوز أن يقع بعد أم سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة، كقوله تعالى : ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّـورُ﴾[2] ،وقولـه تعـالى : ﴿أَمَّن هَـذَا الَّـذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾[3] وقوله تعالى ﴿أَمْ مَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[4] وقول الشاعر:

أم كيفَ ينفعُ ما تُعطي العَلوقُ به رئْمانُ أنفٍ إذا ما ضَـنَّ بـاللبن[5]

وأم هاهنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام إلى آخر من غـير اعتبـار اسـتفهام كقولـه تعالى ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[6] وبهذا ينحل ما قيل في قوله تعـالى : ﴿أَكَذَّبْتُمْ بِآيَاتِي وَلَمْ تُحِيطُوا بِهَا عِلْمًا أَمْ مَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3] من أن أم إن كانت متصلـة فشـرطها أن يليها أحد المستويين، والآخر يلي الهمزة، وهذا ليس كذلك وهو ظاهر.

وإن كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا وجه لوقوع ما الاستفهامية بعدها؛ إذ لا يسـتفهم عن الاستفهام ولا حاجة إلى ما قيل في الجواب، من أنها متصلة والمعنى أكذبتم أم لم تكذبوا، وإذا لم تكذبوا فأي شيء كنتم تعملون

---

(١) الرجز لمدرك بن الحصين في خزانة الأدب ٨٣/٧ وبلا نسـبة فـي لسـان العـرب (خفـض) ، وقبلـه: لأجعلن لابنة عثم فنّا .

(٢) الرعد : ١٦ .

(٣) الملك : ٢٠ .

(٤) النمل : ٨٤ .

(٥) البيت من البسيط وهو لأفنـون التغلبي فـي خزانـة الأدب ١٤٢،١٣٩/١١ والـدر ١١١/٦، وشـرح شـواهد المغنـي (١٤٥،١٤٤/١ ولسـان العـرب (علـق) وجمهـرة اللغـة ص٣٢٢، وشـرح ديـوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١٨.

(٦) الزخرف : ٥٢ .

[ثم إن هذه الكلمات] الاستفهامية [كثيرًا ما تستعمل في غير الاستفهام] مما يناسب المقام بمعونة القرائن، وتحقيق كيفية هذا المجاز، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يحم أحد حوله [كالاستبطاء، نحو: كم دعوتك] ومنه قوله تعالى : ﴿**حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ**﴾[(١)] وبيت السقط :

إلامَ وفيمَ تنقلُنا ركابُ　　وتأملُ أن يكونَ لنا أوانُ

والتعجب نحو ﴿ **مَا لِيَ لاَ أَرَى الْهُدْهُدَ**﴾[(٢)] والتنبيه على الضلال نحو ﴿**فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ**﴾[(٣)] والوعيد كقولك: لمن يسيء الأدب: ألم أؤدب فلانًا.

إذا علم ذلك والتقرير] قد يقال : التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت، وقد يقال بمعنى حمل المخاطب على الإقرار بما يعرفه وإلجائه إليه وهو الذي قصده المصنف هاهنا [بإيلاء المقرر به الهمزة] أي: بشرط أن يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار به [كما مر] في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة، تقول: أضربت زيدًا إذا أردت أن تحمله على الإقرار بالفعل، وأأنت ضربت؟ في تقريره بالفاعل وأزيدًا ضربت في تقريره بالمفعول، وكذا أبزيد مررت وأراكبًا سرت وغير ذلك .

ومما جعلت الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية : ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَـذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ**﴾[(٤)] إذ ليس مراد الكفار حمله على الإقرار بأن كسر الأصنام قد كان، بل على الإقرار بأنه منه كان كيف وقد أشاروا إلى الفعل في قولهم: ﴿**أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَـذَا بِآلِهَتِنَا**﴾ وقال ﴿**بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا**﴾[(٥)] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل.

واعترض المصنف عليه بأنه يجوز أن يكون الاستفهام على أصله إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم –عليه السلام– هو الذي كسر الأصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام.

---

(١) البقرة : ٢١٤ .

(٢) النمل : ٢٠ .

(٣) التكوير : ٢٦ .

(٤) الأنبياء :٦٢ .

(٥) الأنبياء : ٦٣.

وأجيب بأنه يدل عليه ما قبل الآية. وهو أنه -عليه الصلاة والسلام- قد حلف بقوله : ﴿**وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ**﴾[1] ثم لما رأوا كسر الأصنام ﴿**قَالُوا مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ (٥٩) قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ**﴾[2] فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه وذمه الأصنام

وقد روى أنهم هربوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد فلما أبصروه يكسر الأصنام أقبلوا إليه يسرعون ليكفوه.

وقوله: بإيلاء المقرر به الهمزة يعني إذا كان التقرير بالهمزة فإنها هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها، بخلاف البواقي فإن هل يكون لتقرير نفس الحكم نحو: ﴿**هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ**﴾[3] والأسماء الاستفهامية للتقرير بما يسأل بها عنه نحو : ﴿**كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**﴾[4] وماذا فعلت بفلان؟ ومن الذي قتلته؟ ونحو ذلك

والإنكار كذلك أي: بإيلاء المنكر الهمزة يعني إذا كان الإنكار بالهمزة، وأما غيرها وإن صح مجيئه للإنكار، لكن لا يجري فيه هذا التفصيل، وهو مثل قولك: ماذا يضرك لو فعلت كذا، ومن ذا فعل كذا، وكم تدعوني، وكيف تؤذي أباك، **ومن أينَ تدري ما العرارُ من الزندِ**

وما أشبه ذلك، وأما الهمزة فهي لإنكار ما يليها كالفعل في قوله:

أيقتلُني والمشرفيُّ مُضاجعي[5]

فإنه ذكر ما يكون مانعًا من الفعل، فلو كان لإنكار الفاعل وأنه ليس ممن يتصور منه الفعل على ما سبق إلى الوهم، لما احتاج إلى ذلك.

وكالفاعل في قوله تعالى : ﴿**أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ**﴾[6] فإن المنكر أن يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة .

---

(١) الأنبياء : ٥٧.
(٢) الأنبياء ٥٩،٦٠.
(٣) المطففين : ٣٦.
(٤) البقرة : ٢١١ .
(٥) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥٠ وانظر الإيضاح ١٦٩، ٢٠٨.
(٦) الزخرف: ٣٢.

وكالمفعول في قوله تعالى : ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾[1] فإن المنكر هو اتخاذ غير الله وليًا، لا اتخاذ الولي. وأما قوله تعالى : ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً﴾[2] فإن المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة، فلهذا أولى الفعل الهمزة، وكالحال في قولك أراجلاً أسير إليه، وكذا غير ذلك من المتعلقات ونحو: أيدًا ضربته يحتمل الإنكار على المفعول، وعلى نفس الفعل بحسب تقدير المفسر ونحو قوله تعالى ﴿أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ﴾[3] لإنكار المفعول فيقدر المفسر بعده، وكذا إذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون للإنكار على نفس الفاعل بحمل التقديم على التخصيص كما مر، وقد يكون لإنكار الحكم على أن يكون التقديم لمجرد التقوى:

وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾[4] و﴿أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾[5] من قبيل تقوية حكم الإنكار نظرًا إلى أن المخاطب وهو النبي –عليه السلام– لم يعتقد اشتراكه في ذلك، ولا انفراده به .

وجعلهما صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرًا إلى أنه – عليه السلام– لفرط شغفه بإيمانهم وتبالغ حرصه على ذلك، كأنه يعتقد قدرته على ذلك.

لا يقال : همزة الإنكار بمنزلة حرف النفي، وقد مر أن ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعًا، فكيف يحمله السكاكي على التقوى دون التخصيص؟

لأنا نقول لو سلم أن الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي وغيره، بل جعل الجميع محتملاً للتقوى والتخصيص إن كان المقدم مضمرًا ومتعينًا للتخصيص إن كان مظهرًا منكرًا، وللتقوى إن كان معرفًا .

وقد أشار هنا إلى تذكر هذا التفصيل، ثم قال: فلا تحمل قوله تعالى: ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾[6] على التقديم فليس المراد أن الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادًا منه تقوية حكم الإنكار، وهذا يوهم أن مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم،

---

(١) الأنعام: ١٤.
(٢) الأنعام: ٧٤.
(٣) القمر : ٢٤
(٤) يونس : ٩٩.
(٥) يونس : ٤٢.
(٦) يونس : ٥٩.

وإنكار نفس الفاعل إذا ساعد عليه المعنى، وهذا خلاف ما ذهب إليه فيما سبق من أن المظهر المعرف لا يحتمل اعتبار التقديم فكأنه بنى هذا على مذهب القوم .

﴿وَمِنْهُ﴾ أي: من مجيء الهمزة للإنكار نحو: [﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[1] أي: الله كاف لأن] إنكار النفي نفي له و [نفي النفي إثبات وهذا] المعنى [مراد من قال: إن الهمزة فيه للتقرير] أي: لحمل المخاطب على الإقرار [بما دخله النفي] وهو الله كاف [لا بالنفي] وهو: ليس الله بكاف، وهكذا قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[2] و﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا﴾ وما أشبه ذلك.

وقد يقال: إن الهمزة للإنكار، وقد يقال: إنها للتقرير، وكلاهما حسن فعلم أن التقرير ليس يجب أن يكون بالحكم، الذي دخل عليه الهمزة، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم

وعليه قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ﴾[3] فإن الهمزة فيه للتقرير أي: بما يعرفه عيسى –عليه الصلاة والسلام– من هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم.

قوله: والإنكار كذلك دال على أن صورة إنكار الفعل أن يلي الفعل الهمزة، ولما كان له صورة أخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة أشار إليها بقوله: [ولإنكار الفعل صورة أُخرى، وهي نحو: أزيدًا ضربت أم عمرا لمن يردد الضرب بينهما] من غير أن يعتقد تعلقه بغيرهما. فإذا أنكرت تعلقه بهما نفيته من أصله، لأنه لابد من محل يتعلق به.

وعليه قوله تعالى ﴿قُلْ آلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الأُنْثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الأُنْثَيَيْنِ﴾[4] فإن الغرض إنكار التحريم عن أصله، وكذا إذا وليها الفاعل، نحو: أزيد ضربك أم عمرو؟ لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو: أفي الليل كان هذا أم في النهار؟ وأفي السوق كان هذا أم في المسجد؟ إلى غير ذلك

---

(١) الزمر: ٣٦.
(٢) الشرح : ١.
(٣) المائدة : ١١٦ .
(٤) الأنعام : ١٤٣.

[والإنكار إما للتوبيخ أي: ما كان ينبغي أن يكون] ذلك الأمر الذي كان [نحو: أعصيت ربك] فإن العصيان واقع، ففي هذا الاستفهام تقرير بمعنى التثبيت والإنكار بمعنى أنه كان لا ينبغي أن يقع.

وعليه قوله:

أفوقَ البدر يوضعُ لي مهادُ أم الجوْزاءُ تحتَ يدِي وسادُ[1]

فإنه للتقرير مع شائبة من الإنكار بادعاء أنه أعلى مرتبة من ذلك [أو لا ينبغي أن يكون] أي: يحدث، ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة؛ وذلك في المستقبل [نحو: أتعصي ربك] بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان [أو لا تكذيب] في الماضي [أي: لم يكن نحو: ﴿**أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ**﴾[2] أي لم يفعل ذلك [أو] في المستقبل [أي: لا يكون نحو: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[3] أي: أنلزمكم تلك الهداية أو الحجة أي: أنلزمكم على قبولها، ونقسركم على الاهتداء بها، و الحال أنكم لها كارهون، يعني لا يكون هذا الإلزام:

وعليه قوله تعالى: ﴿**هَلْ جَزَاءُ الإِحْسَانِ إِلا الإِحْسَانُ**﴾[2] وقول الشاعر:

وهل يدخرُ الضرغامُ قوتًا ليومِهِ إذا ادّخرَ النملُ الطعامَ لعامِهِ

وقد يكون استفهام الإنكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ أيضًا كقوله تعالى: ﴿**وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ**﴾[3] بمعنى أي تبعة ووبال عليهم في الإيمان وترك النفاق، وهذا للذم والتوبيخ، وإلا فكل مصلحة فيه

[والتهكم] عطف على الاستبطاء [نحو: ﴿**أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا**﴾[4] والتحقير نحو من هذا. والتهويل كقراءة ابن عباس –رضي الله تعالى عنهما– ﴿**وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ (٣٠) مَنْ فِرْعَوْنُ**﴾[5] بلفظ الاستفهام ورفع فرعون، ولهذا قال:

---

(١) البيت من الوافر لأبي العلاء المعري في التبيان للطيبي ص ٢٤٨، وسقط الزند ص ٨٠.

(٢) الرحمن : ٦٠.

(٣) النساء : ٣٩.

(٤) هود : ٨٧ .

(٥) الدخان : ٣٠،٣١.

﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾[1]، والاستبعاد نحو ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ (١٣) ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾[2]]

هذا كله ظاهر، والحاصل أن كلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على حقيقته تولد منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام، ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف، ولا ينحصر أيضًا شيء منها في أداة دون أداة، بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب، فلا ينبغي أن تقتصر في ذلك على معنى سمعته أو مثال وجدته من غير أن تتخطاه، بل عليك بالتصرف واستعمال الروية والله الهادي

[ومنها]أي: من أنواع الطلب [الأمر] وعرفوه بأنه طلب فعل غير كف على جهة الاستعلاء. واحترز بغير الكف عن النهي.

وبقوله: على جهة الاستعلاء أي: على طريق طلب العلو، سواء كان عاليًا حقيقة أو لا عن الدعاء والالتماس، وفيه نظر؛ لأنه يخرج عنه نحو: اكفف عن القتل، ثم اختلف الأصوليون في أن صيغة الأمر لماذا وضعت؟ فقيل: للوجوب فقط، وقيل: للندب فقط، وقيل: للقدر المشترك بينهما، وهو الطلب على جهة الاستعلاء، وقيل: هي مشتركة بينهما لفظًا، وقيل: بالتوقف بين كونها للقدر المشترك بينهما، وهو الطلب، وبين الاشتراك اللفظي.

وقيل: هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة، موضوعة لكل منها. وقيل: للقدر المشترك بين الثلاثة، وهي الإذن والأكثر على كونها حقيقة في الوجوب، ولما لم يكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم المصنف بشيء ، وأشار إلى ما هو أظهر عند العقل لقوة أماراته فقال [والأظهر أن صيغته من المقترنة باللام نحو: ليحضر زيد وغيرها، نحو أكرم عمرًا، ورويد بكرًا] في هذا إشارة إلى أن أقسام صيغة الأمر ثلاثة:

الأول : المقترنة باللام الجازمة، وتختص بما ليس للفاعل المخاطب.

---

(١) الدخان : ٣١.

(٢) الدخان : ١٣، ١٤.

والثاني : ما يصلح أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة.

والثالث: اسم دال على طلب الفعل؛ وهو عند النحاة من أسماء الأفعال.] والأولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر، أعني: طلب الفعل على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون أمرًا، سواء استعملا في حقيقة الأمر أو في غيرها، حتى إن لفظ اغفر في قولنا: اللهم اغفر لي، أمر عندهم.

وأما الثالث فلما كان اسمًا لم يسموه أمرًا تمييزا بين البابين [موضوعة لطلب الفعل استعلاء] أي: حال كون الطالب مستعليًا، سواء كان عاليًا في نفسه أو لا [لتبادر الفهم عند سماعها] أي: سماع الصيغة [إلى ذلك] الطلب أعني: طلب الفعل استعلاء، والتبادر إلى الفهم من أقوى أمارات الحقيقة.

قال صاحب المفتاح: واتفاق أئمة اللغة على إضافة نحو: قم، وليقم، إلى الأمر بقولهم: صيغة الأمر، ومثال الأمر، ولام الأمر، دون أن يقولوا: صيغة الإباحة أو لام الإباحة، مثلاً بمد كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء؛ لأنه حقيقة الأمر وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن الأمر في قولهم: صيغة الأمر مثلاً بمعنى طلب الفعل استعلاء، بل الأمر في عرفهم حقيقة في نحو: قم، وليقم ونحو ذلك.

وإضافة الصيغة والمثال إليه من إضافة العام إلى الخاص؛ بدليل أنهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وأمثالهما، فليتأمل.

ويمكن أن يجاب بأنا سلمنا ذلك، لكن تسميتهم نحو: قم، وليقم، أمرًا دون أن يسموه إباحة مثلاً، تمد ذلك في الجملة، وإن لم تصلح دليلاً عليه

[وقد تستعمل] صيغة الأمر [لغيره] أي لغير طلب الفعل استعلاء مما يناسب المقام بحسب القرائن، وذلك بأن لا تكون لطلب الفعل أصلاً أو تكون لطلبه، لكن لا على سبيل الاستعلاء فإلى الأول أشار بقوله: [كالإباحة، نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. والتهديد] أي:

التخويف، وهو أعم من الإنذار، لأنه إبلاغ مع تخويف، وفي الصحاح: هو تخويف مع دعوى فالتهديد [نحو : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾[1] و التعجيز نحو: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾[2]، والتسخير نحو: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾[3]، والإهانة نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾[4]] إذ ليس الغرض أن يطلب منهم كونهم قردة أو حجارة، لعدم قدرتهم على ذلك، لكن في التسخير يحصل الفعل، وهو صيرورتهم قردة، ففيه دلالة على سرعة تكوينه تعالى إياهم قدرة، وأنهم مسخرون له منقادون لأمره، وفي الإهانة لا يحصل؛ إذ لا يصيرون حجارة، وإنما الغرض إهانتهم وقلة المبالاة بهم.

[والتسوية نحو: ﴿اصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾[5]]

والفرق بينها وبين الإباحة أن المخاطب في الإباحة كأنه توهم أن ليس يجوز له الإتيان بالفعل فأبيح وأذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك، وفي التسوية كأنه توهم أن أحد الطرفين من الفعل والترك أنفع له وأرجح بالنسبة إليه، فرفع ذلك وسوى بينهما.

[والتمني نحو] قول امرئ القيس:

[أَلا أَيُّهَا اللَّيْـلُ الطَّويـلُ أَلاَ انْجَلـي] بِصُبْحٍ وَمَا الإِصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ[6]

الإصباح: الصبح، والانجلاء: الانكشاف.

يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح، ثم قال: وليس الصبح بأفضل منك عندي؛ لأني أقاسي همومي نهارًا، كما أقاسيها ليلاً ولأن نهاري يظلم في عيني لازدحام الهموم علي؛ فليس الغرض طلب الانجلاء؛ لأنه لا يقدر على ذلك، لكنه يتمنى ذلك تخلصًا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى، ولواعج الاشتياق، والاستطالة تلك الليلة، كأنه لا يترقب انجلاءها،

---

(١) فصلت : ٤٠.
(٢) البقرة : ٢٣ .
(٣) البقرة :٦٥ .
(٤) الإسراء : ٥٠
(٥) الطور : ١٦ .
(٦) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص: ١٨، وخزانة الأدب (٣٢٦/٢) ولسان العرب (شلل) .

وليس له طماعية فيه، ولا توقع فلهذا يحمل على التمني دون الترجي، وإلى الثاني أعني: ما يكون لطلب الفعل، لكن لا على سبيل الاستعلاء أشار بقوله: [والدعاء نحو: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾][1] فإنه طلب للفعل على سبيل التضرع.

[والالتماس كقولك: لمن يساويك رتبة: افعل بدون استعلاء] وبدون التضرع أيضًا هذا، ولكن الالتماس في العرف إنما يقال للطلب على سبيل نوع من التضرع، لا إلى حد الدعاء

[ثم الأمر قال السكاكي: حقه الفور؛ لأنه الظاهر من الطلب] عند الإنصاف كما في الاستفهام والنداء [ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر] الأول [دون الجمع] بين الأمرين [وإرادة التراخي] فإن المولي إذا قال لعبده: قم، ثم قال له قبل أن يقوم: اضطجع حتى المساء، يتبادر الفهم إلى أنه غير الأمر الأول بالقيام إلى الأمر بالاضطجاع لا أنه أراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي أحدهما

[وفيه نظر] لأنا لا نسلم ذلك عند خلو المقام عن القرائن، بل ليس مفهومه إلا الطلب استعلاء، والفور والتراخي مفوض إلى القرينة كالتكرار وعدمه، فإنه لا دلالة للأمر على شيء منهما .

[ومنها] أي: من أنواع الطلب [النهي] وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء [وله حرف واحد، وهو لا الجازمة في نحو: لا تفعل] وفي عرف النحاة يسمى نفس هذه الصيغة نهيًا في أي معنى استعمل كما يسمى افعل أمرًا .

[وهو كالأمر في الاستعلاء]؛ لأنه المتبادر إلى الفهم، وليس كالأمر في عدم الفور وعدم التكرار إذا لحق أن النهي يقتضي الفور والتكرار.

وقال السكاكي: إن كان الطلب بالأمر والنهي راجعًا إلى قطع الواقع. كقولك للساكن: تحرك، وللمتحرك: لا تتحرك فالأشبه المرة، وإن كان راجعًا إلى اتصال الواقع كقولك في الأمر للمتحرك : تحرك، أي: في الاستقبال، وفي النهي للمتحرك: لا تسكن، فالأشبه الاستمرار

---

(١) الأعراف : ١٥١.

[وقد يستعمل في غير طلب الكف] عن الفعل كما هو مذهب البعض [أو] طلب [الترك] كما هو مذهب البعض فإنهم قد اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده، أو ترك الفعل وهو نفس أن لا تفعل.

والمذهبان متقاربان ففي الجملة قد يستعمل النهي في غير معناه، أو ذلك بأن يستعمل لا لطلب الكف أو الترك [كالتهديد كقولك لعبد لا يمتثل أمرك: لا تمتثل أمري] فإنه ظاهر أن ليس المراد طلب كفه عن الامتثال أو يستعمل لطلب الكف أو الترك، لكن لا على سبيل الاستعلاء، بل أما على سبيل التضرع فيكون دعاء نحو: اللهم لا تشمت بي أعدائي، أو على سبيل التلطف فيكون التماسًا، كقولك لمن يساويك: لا تفعل كذا أيها الأخ.

وقد يستعمل الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب من الفعل أو الترك نحو ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[1]، ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلا﴾[2] أي : دم واثبت على ذلك

[وهذه الأربعة] يعني التمني والاستفهام والأمر والنهي [يجوز تقدير الشرط بعدها] وإيراد الجزاء عقيبها مجزومًا بأن المضمرة بعد الشرط [كقولك] في التمني [ليت لي مالا أنفقه، أي: أن أرزقه أنفقه و] في الاستفهام [أين بيتك أزرك، أي: إن تعرفنيه] أزرك، وفي الأمر [أكرمني أكرمك أي: إن تكرمني] أكرمك [و] في النهي [لا تشتمني يكن خيرًا لك أي: أن لا تشتمني يكن خيرًا لك، وقد ذكر في تحقيقه وجهان أحدهما: أن هذه الأربعة فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب حامل للطلب على ذلك الطلب، فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج؛ لأن العلة الغائية بوجودها معلولة بالعلة الفاعلية، وإن كانت بماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية؛ ولهذا قالوا: إن العلة الغائية تتقدم في الذهن على المعلول، وتتأخر في الخارج عنه، وهذا معنى قولهم: أول الفكر آخر العمل، ولما كان ذلك أعني: كون وجود السبب الحامل مسببًا عن الخارج مفهومًا من ذكر الطلب، ودل عليه ذكر المسبب الذي يصلح سببًا حاملاً عليه أغنت هذه القرينة عن ذكر حرف الشرط والسبب؛ إذ ليس معنى الشرط والجزاء إلا سببية الأول ومسببية الثاني، فانجزم السبب الحامل بأن مقدرة بعد هذه الأشياء.

---

(١) الفاتحة : ٦.

(٢) إبراهيم : ٤٢.

وثانيهما: أن كل كلام لابد فيه من حامل للمتكلم عليه، والحامل على الكلام الخبري إفادة المخاطب بمضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم إما لذاته أو لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله، وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط، فإذا ذكرت الطلب، ولم تذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودًا لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعد ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودًا لذلك المذكور، لا لنفسه فيكون إذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرًا.

هذا إذا كان المذكور بعد هذه الأربعة صالحًا لأن يكون جزاء من مفهومها وقصد به السببية، بخلاف قولنا: أين بيتك؟ أضرب زيدًا في السوق؛ إذ لا معنى لقولنا: إن تعرفينه أضرب زيدًا في السوق.

وأما قوله تعالى: ﴿**قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ**﴾(1) فلأن الشرط لا يلزم أن يكون علة تامة لحصول الجزاء، بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه، وإن كان متوقفًا على شيء آخر نحو: إن توضأت صحت صلاتك، وإذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه إما حالاً نحو ﴿**ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ**﴾(2) أو وصفًا نحو: أكرم رجلاً يحبك أو استئنافًا، أي: جوابًا عن سؤال يتضمنه ما قبله، نحو: قم يدعونك

[وأما العرض] وإن عده النحاة أحد الأشياء التي يقدر بعدها الشرط، ويجزم في جوابه المضارع [كقولك: ألا تنزل تصب خيرًا] أي: إن تنزل تصب خيرًا [فمولد من الاستفهام] أي: ليس هو بابًا على حدة، بل الهمزة فيه همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي، وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام؛ لأنه يعرف عدم النزول مثلاً فالاستفهام عنه يكون طلبًا للحاصل فيتولد منه بقرينة الحال عرض النزول على المخاطب، وطلب منه وهذه في التحقيق همزة إنكار أي: لا ينبغي لك أن لا تنزل وإنكار النفي إثبات، فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعده، نحو: إن تنزل فإن الشرط المقدر بعد هذه الأشياء يجب أن يكون من جنسها ،فلا يصح تقدير المنفي

---

(1) إبراهيم : ٣١.

(2) الأنعام : ٩١.

بعد المثبت، وبالعكس مثلاً لا يجوز: لا تكفـر تدخل النـار، أو أسـلم تدخل النـار، يعنـي: إن تكفر أو إن لا تسلم تدخل النار، خلافًا للكسائي فإنه يجوزه تعويلاً على القرينة

[ويجوز] تقدير الشرط [في غيرها] أي: في غير هذه المواضع [لقرينة نحو] ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ [فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[1] أي: إن أرادوا وليًا بحق] فإنـه هـو الـذي يجـب أن يتولـى وحده، ويعتقد أنه هو المولى والسيد؛ لأن قوله: ﴿أَمِ اتَّخَذُوا﴾ إنكار لكل ولي سواه.

فإن قلت: لا شك أنه إنكار توبيخ، بمعنى لا ينبغي أن يتخذ من دون اللـه أوليـاء، وحينئـذ يترتب عليه قوله : ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ من غير تقدير شرط، كما يقـال: لا ينبغـي أن تعبـد غيـر الله، فالله هو المستحق للعبادة.

قلت: ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلـك الشـي، ولا يخفـى علـى ذي طبـع حسن قولنا: لا تضرب زيدًا فهو أخوك بالفاء، بخـلاف . أتضـرب زيـدًا فهـو أخـوك اسـتفهام إنكار؛ فإنه لا يحسن إلا بالواو الحالية، وذلك لأنهم وإن جعلوا استفهام الإنكار بمعنى النفي لم يقصدوا أن لا فرق بينهما أصلاً؛ لأن كل سليم الـذوق يجـد مـن نفسـه التفـاوت، وأنـه يصـح وقوع أحدهما حيث لا يصح وقوع الآخر، وحذف الشرط في الكلام كثير، وسيتعرض له في بحث الإيجاز -إن شاء الله تعالى-

[ومنها] أي: من أنواع الطلب [النداء] وهو طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا كأيا وهيا للبعيد، وقد ينزل غير البعيد منزل البعيد لكونه نائمًا أو ساهيًا حقيقـة أو بالنسـبة إلى الأمر الذي تناديه له يعني أنه بلغ من علو الشأن إلى حيث إن المخاطب لا يفي بما هو حقه من السعي فيه، وإن بذل وسعه واستفرغ جهده فكأنه غافل عنـه بعيـد، وأي والهمـزة للقريـب، وقد يستعملان في البعيد تنبيهًا على أنه حاضر في القلب، ولا يغيب عنه أصلاً كقوله:

أسـكانَ نُعمـانَ الأراكِ تَيّقنـوا بـأنكمْ فـي ربَـع قلبـيَ سـكَّانُ

وأما يا فقيل: حقيقة في القريب والبعيد؛ لأنها لطلـب الإقبـال مطلقًـا، وقيـل: بـل للبعيـد واستعمالها في القريب إما لاستقصار الداعي نفسه، واستبعاده عن مرتبة المدعو، نحو: ياللـه، وإما للتنبيه على عظم الأمر وعلو شأنه، وأن المخاطب مع تهالكه علـى الامتثـال كأنـه غـافل

---

(١) الشورى : ٩.

عنه بعيد نحو : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾[(١)] وإما للحرص على إقباله كأنه أمر بعيد، نحو ﴿يَا مُوسَى أَقْبِلْ﴾[(٢)] وإما للتنبيه على بلادته وأنه بعيد من التنبيه نحو: اسمع يا أيها الغافل، وإما لانحطاط شأنه تبعيدًا له عن المجلس نحو: يا هذا

[وقد يستعمل صيغته] أي: صيغة النداء [في غير معناه] وهو طلب الإقبال [كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم: يا مظلوم] فإنه ليس لطلب الإقبال لكونه حاصلاً، وإنما الغرض إغراؤه على زيادة التظلم، وبث الشكوى.

[والاختصاص في قولهم: أنا أفعل كذا أيها الرجل] فإن قولنا: أيها الرجل أصله تخصيص المنادي بطلب إقباله عليك، ثم جعل مجردًا عن طلب الإقبال، ونقل إلى تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه، وهو إما في معرض التفاخر، نحو: أنا أكرم الضيف أيها الرجل، أي مختصًا من بين الرجال بإكرام الضيف أو التصاغر نحو: أنا المسكين أيها الرجل، أي: مختصًا بالمسكنة أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للتفاخر، ولا للتصاغر نحو: أنا أدخل أيها الرجل، ونحو نقرئ أيها القوم فكل هذا صورته صورة النداء، وليس به لأن أيا وما جعل وصفًا له لم يرد به المخاطب، بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق، ولا يجوز فيه إظهار حرف النداء؛ لأنه لم يبق فيه معنى النداء أصلاً فكره التصريح بأداته، فقوله: أيها الرجل فأي مضموم والرجل مرفوع، كما في النداء لكن مجموعه في محل النصب على الحال؛ ولهذا قال المصنف في تفسيره : [أي متخصصًا من بين الرجال] وقد يقوم مقام أي: اسم منصوب إما معرف باللام، نحو: نحن العرب أقرى الناس للضيف، أو مضاف: نحو: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث)[(٣)] ، وربما يكون علمًا نحو:

بنـــا تميمًـــا يكشــفُ الضبـــابَ

قال ابن الحاجب المعرف ليس منقولاً من النداء، لأن المنادى لا يكون ذا اللام، ونحو أيها الرجل منقول عنه قطعًا والمضاف يحتمل الأمرين أحدهما النقل فيكون منصوبًا بياء مقدرة، وكونه مثل المعرف فيكون منصوبًا بتقدير أعني أو أخص

---

(١) المائدة : ٦٧ .
(٢) القصص : ٣١ .
(٣) ذكره الحافظ في الفتح ، (١٢/١٠) قائلا : (وأما ما اشتهر في كتب أهل الأصول وغيرهم بلفظ : (نحن معاشر ...) فقد أنكره جماعة من الأئمة، وهو كذلك لخصوص لفظ (نحن).

قال الإمام المرزوقي في قوله:

إنَّا بني نهشلَ لا نُدعى لأبٍ[1]

الفرق بين أن ينصب بني نهشل على الاختصاص، وبين أن يرفع على الخبرية هو أنه لو جعله خبرًا لكان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم، وإذا نصب من ذلك فقال مفتخرًا: أنا أذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا وكذا. ومما يستعمل فيه النداء الاستغاثة نحو: يالله من ألم الفراق.

ومنها التعجب نحو: ياللماء، ويالدواهي، كأنه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه.

ومنها التدله والتخير والتضجر كما في نداء الأطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك، كقوله:

أيا منازلُ سلْمَى أينَ سلماكِ

وقوله:

[يا ناقُ جدِّي فقد أفنتْ أناتُكِ صبري وعُمري وأحلامِي واتساعي]

ومنها التوجع والتحسر كقوله:

فيا قبرَ معن كيفَ واريتَ جودَه وقد كان منه البَّر والبحرُ مترعًا[2]

وكقوله:

يا عينُ بكِّي عنه كلَّ صباح

ومنها الندبة كقولك: يا محمداه، كأنك، تدعوه، وتقول: تعال فأنا مشتاق إليك .

وأمثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل، واستخرج ما يناسب المقام [ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل] بلفظ الماضي على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر عنها بأفعال ماضية كقولك: وفقك الله للتقوى [أو لإظهار الحرص في وقوعه] كما مر في بحث

---

(١) صدر بيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ١/٤٦٨، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٢ . وعجزه : عنه ولا هو بالأنباء يشرينا.

(٢) سبق تخريجه .

الشرط من أن الطالب إذا عظمت رغبته في شيء كثر تصوره إياه. فربما يحيل إليه حاصلا فيورده بلفظ الماضي، كقولك: رزقني الله لقاءك

[والدعاء بصيغة الماضي من البليغ] نحو: رحمه الله [يحتملهما] أي: التفاؤل وإظهار الحرص، وأما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات [أو للاحتراز عن صورة الأمر] كقول العبد للمولى ينظر المولى إلى ساعة دون أن يقول انظر إلي؛ لأنه في صورة الأمر، وإن كان دعاء أو شفاعة في الحقيقة [أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون] المخاطب [ممن لا يحب أن يكذب الطالب] أي: ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا مقام ائتني تحمله بألطف وجه على الإتيان؛ لأنه إن لم يأتك غدا صرت كاذبًا من حيث الظاهر؛ لكون كلامك في صورة الخبر، فالخبر في هذه الصورة مجاز لاستعمالها في غير ما وضع له، ويحتمل أن يجعل كناية في بعضها، ومن الاعتبارات المناسبة لإيقاع الخبر موقع الإنشاء القصد إلى المبالغة في الطلب، حتى كان المخاطب سارع في الامتثال، ومنها القصد إلى استعجال المخاطب في تحصيل المطلوب. ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الأسباب المتأخذة في وقوعه، ونحو ذلك من الاعتبارات.

[تنبيه]

[الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة] يعني أحوال الإسناد الخبري والمسند إليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر [فليعتبره] أي: ذلك الكثير الذي يشارك فيه الإنشاء الخبر [الناظر] المتأمل في الاعتبارات، ولطائف العبارات فإن الإسناد الإنشائي أيضًا إما مؤكد أو مجرد عن التأكيد وكذا المسند إليه إما مذكور أو محذوف مقدم أو مؤخر، معرف أو منكر إلى غير ذلك، وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بمفعول أو بشرط أو غيره، والمتعلقات إما متقدمة أو متأخرة مذكورة أو محذوفة، وإسناده وتعلقه أيضًا إما بقصر أو بغير قصر، والاعتبارات المناسبة في ذلك مثل ما مر في الخبر، ولا يخفى عليك اعتباره بعد الإحاطة بما سبق، والله المرشد.

الباب السابع [الفصل والوصل]

[الوصل: عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه] أي: ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة؛ ولهذا قدم الوصل؛ لأن الإعدام إنما تعرف بملكاتها.

وأما في صدر الباب فقد قدم الفصل؛ لأنه الأصل، والوصل طار عليه، وإنما قال عطف بعض الجمل على بعض، دون أن يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الإعراب، وذلك لأنهم وإن جعلوا الكلام والجملة مترادفين، لكن الاصطلاح المشهور على أن الجملة أعم من الكلام؛ لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودًا لذاته، والجملة ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصودًا لذاته أو لا، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلامًا ولا جملة؛ لأن إسنادها ليس أصليًا، والجملة الواقعة خبرًا أو وصفًا أو حالاً أو شرطًا أو صلة أو نحو ذلك جملة، وليست بكلام لأن إسنادها ليس بمقصود لذاته [فإذا أتت جملة بعد جملة فالأولى إما أن يكون لها محل من الإعراب أو لا، وعلى الأول] أي: على تقدير أن يكون لها محل من الإعراب [إن قصد تشريك الثانية لها] أي: للأولى [في حكمه] أي: في حكم الإعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدأ أو حالاً أو صفة أو نحو ذلك [عطفت] الثانية [عليها] ليدل العطف على التشريك المذكور [كالمفرد] فإنه إذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم إعرابه من كونه فاعلاً أو مفعولاً أو حالاً أو غير ذلك يجب عطفه عليه، والجملة لا تكون لها محل من الإعراب إلا وهي واقعة موقع المفرد، فيكون حكمها حكم المفرد وإذا كان كذلك [فشرط كونه] أي: كون عطف الثانية على الأولى [مقبولاً بالواو ونحوه أن يكون بينهما] أي: بين الجملة الأولى والثانية [جهة جامعة، نحو: زيد يكتب ويشعر] لما بين الكتابة والشعر من التناسب والجهة الجامعة بين الشعر والكتابة هو التأليف .

[أو يعطي ويمنع] لما بين الإعطاء والمنع من التضاد، بخلاف زيد يكتب ويمنع، أو يشعر ويعطي؛ وذلك لأن هذا كعطف المفرد على المفرد .

وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولاً أن يكون بينهما جهة جامعة لئلا يكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون، نحو: زيد كاتب وشاعر، بخلاف زيد كاتب ومعط.

قوله: ونحوه الظاهر أنه أراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك، كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد؛ لأن هذا الحكم مختص بالواو؛ لأن لكل من الفاء وثم وحتى معنى إذا وجد كان العطف مقبولاً، سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة، أو لا نحو: زيد يكتب فيعطي، أو ثم يعطي إذا كان يصدر منه الإعطاء بعد الكتابة، بخلاف الواو فإنه ليس له هذا المعنى، فلا بد له من جامع [ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لاَ وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَاالْحُسَيْنِ كَرِيمُ][1]

إذ لا مناسبة بين كرم أبي الحسين، ومرارة النوى، سواء كان نواه أو نوى غيره، فهذا العطف غير مقبول، سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر، أو عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم؛ لأن وجود الجامع شرط فيهما جميعًا قوله لا نفي لما ادعت الحبيبة عليه من اندراس هواه يدل عليه البيت السابق، وهو قوله:

زعمتْ هواكَ عفا الغداةَ كما عفا عنها طِلالٌ باللّوَى ورُسومُ[2]

فاعل زعمت ضمير الحبيبة، والخطاب في هواك للنفس، وجواب القسم البيت الذي بعده، وهو قوله:

ما زلتْ عن سنن الودادِ ولا غدَتْ نَفْسي على إلفٍ سواكَ تحومُ[3]

[وإلا] أي: وإن لم يقصد تشريك الثانية للأولى في حكم إعرابها [فصلت] الثانية [عنها] لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس بمقصود [نحو: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ (١٤) اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[4] لم يعطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾ لأنه ليس من مقولهم] يعني أن قولهم ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾ جملة في محل النصب على أنه مفعول قالوا فلو عطف ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ عليها لزم كونه مشاركًا لها في كونه

---

(١) ديوان أبي تمام ٣/٢٩٠، ودلائل الإعجاز ص ١٧٣، ومعاهد التنصيص ١/٩١، وأبو الحسين المذكور في البيت هو محمد بن الهيثم بن شبابة، وانظر نهاية الإيجاز ص ٣٢٣، وعقود الجمان ص ١٧٣.

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه من قصيدة يمدح فيها أبا الحسين محمد بن الهيثم بن شبانة ص٢٨٢.

(٣) السابق.

(٤) البقرة : ١٤، ١٥.

مفعول، قالوا: وهذا باطل؛ لأنه ليس من مقول قول المنافقين، وإنما قال على ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دون ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ لأنه بيان لإنا معكم فحكمه حكمه [وعلى الثاني] أي: على تقدير أن لا يكون للأولى محل من الإعراب [إن قصد ربطها بها] أي: ربط الثانية بالأولى [على معنى عاطف سوى الواو عطفت به] أي: عطفت الثانية على الأولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر [نحو: دخل زيد فخرج عمرو، أو ثم خرج عمرو إذا قصد التعقيب أو المهلة]؛ وذلك لأن ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة.

وتفصيل ذلك أن حتى ولا العاطفتين لا تقعان في عطف الجمل وأو وأما وأم في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات، وليست أو في مثل قوله تعالى: ﴿كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[2] للعطف بل هو حرف استئناف لمجرد الإضراب، بمعنى بل وحكم لكن قد عرف فيما سبق، وبل في الجمل مثلها في المفردات، إلا أنها قد تكون لا لتدارك الغلط، بل لمجرد الانتقال من كلام إلى آخر أهم من الأول بلا قصد إلى إهدار الأول وجعله في حكم المسكوت، كقوله تعالى: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْهَا بَلْ هُمْ مِنْهَا عَمُونَ﴾[3]

وأما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الأولى، بلا فصل، وقد يفيد كون المذكور بعدها كلامًا مرتبًا في الذكر على ما قبلها من غير قصد إلى أن مضمونها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان، كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا فَبِئْسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ﴾[4] فإن مدح الشيء أو ذمه إنما يصح بعد جرى ذكره، ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ﴾[5] ونحو: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[6] لأن موضع التفصيل بعد

---

(١) النحل : ٧٧.

(٢) الصافات : ١٤٧ .

(٣) النمل : ٦٦ .

(٤) الزمر : ٧٢ .

(٥) هود : ٤٥.

(٦) الأعراف: ٢.

الإجمال، ولا ينافي أن يكون فيها معنى السببية، نحو: يقوم زيد فيغضب عمرو، ثم إن كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه في زمان طويل إذا كان أول أجزائه متعقبًا، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1] فإن الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر، لكن يتم في مدة ولو قال: ثم تصبح، نظرًا إلى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي، كما في المفرد لكنها كثيرًا ما تجيء لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الأولى وعدم مناسبته له نحو: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾[2] ونحو: ﴿ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾[3] لاستبعاد الإشراك بخالق السماوات والأرض، وكذا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ بعد قوله: ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[4] الآية لبعد المنزلة بين الإيمان وفك الرقبة، وكذا: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ﴾[5] للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية إلى الله تعالى، وهذا في التنزيل أكثر من أن يحصى، وقد يجيء لمجرد الترتيب والتدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب أو تراخ، كقوله:

إن مَنْ سادَ ثم سادَ أبوهُ ... ثمَّ قد سادَ قبلَ ذلكَ جدُّه[6]

وكذا قوله تعالى ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[7] إذا عرفت هذا، فنقول: إذا عطفت بواحدة من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة فيه وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو، فإنه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك، وهذا إنما يظهر فيما له حكم إعرابي، وعند انتفائه يثبت الإشكال.

فإن قلت: الواو أيضًا يفيد الجمع بين مضمون الجملتين في الحصول نصًا، لأنك إذا قلت يضر زيد ينفع من غير واو احتمل أن يكون قولك ينفع رجوعًا عن قولك يضر وإبطالاً له. كذا في دلائل الإعجاز.

---

(١) الحج : ٦٣.
(٢) المؤمنون : ١٤.
(٣) الأنعام : ١.
(٤) البلد : ١١.
(٥) هود : ٥٢.
(٦) ١٥٢.
(٧) الانفطار: ١٧،١٨.

قلت: هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم والجمل المشتركة في مجرد الحصول غير متناهية، فتمييز ما يحسن فيه العطف عما لا يحسن هو الذي تسكب فيه العبرات .

[وإلا] أي: وإن لم يقصد ربط الثانية بالأولى على معنى عاطف سوى الواو [فإن كان للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية فالفصل] واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم [نحو: ﴿وإِذَا خَلَوْا﴾] الآية [لم يعطف ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1]] على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر] من أن تقديم المفعول ونحوه من الظروف وغيرها يفيد الاختصاص، فيلزم أن يكون استهزاء الله بهم وهو أن خذلهم وخلاهم وما سولت لهم أنفسهم مستدرجًا إياهم، من حيث لا يشعرون مختصًا بحال خلوهم إلى شياطينهم، وليس كذلك، بل هو متصل لا انقطاع له بحال. فإن قلت: لا نسلم أن إذا في الآية ظرفية بل شرطية، وبعد تسليم أن العامل في إذا الشرطية هو الجزاء، فلا نسلم أن مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص، بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام، ولو سلم فلا نسلم أن العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء حتى يلزم تقييد استهزاء الله تعالى بحال خلوهم إلى شياطينهم.

قلت: إذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط، ولا شك أن قولنا: إذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا أقرأ القرآن إلا إذا خلوت، سواء حصل ذلك باعتبار مفهوم الشرط أو باعتبار أن التقديم يفيد الاختصاص، ثم القيد إذا كان مقدمًا على المعطوف عليه، فالظاهر تقييد المعطوف به كقولنا: يوم الجمعة سرت، وضربت زيدًا وقولنا: إن جئتني أعطك وأكسك.

نعم إنه ليس بقطعي، لكنه السابق إلى الفهم في الخطابيات. فإن قلت: إذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على ضربين: أحدهما أن يستقل كل بالجزائية نحو: إن تأتني أعطك وأكسك.

والثاني: أن يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه، ويكون الشرط فيه سببًا بواسطة كونه سببًا في المعطوف عليه، كقولك: إذا رجع الأمير استأذنت وخرجت. أي: إذا رجع استأذنت، وإذا استأذنت خرجت. فلم لا يجوز أن يكون

(١) البقرة : ١٥ .

عطف الله يستهزئ بهم على قالوا من هذا القبيل؟

قلت: لأنه حينئذ يصير المعنى: وإذا قالوا ذلك استهزأ الله بهم، وهذا غير مستقيم؛ لأن الجزاء أعني: استهزاء الله بهم إنما هو على نفس استهزائهم وإرادتهم إياه، لا على إخبارهم عن أنفسهم بأنا مستهزئون، بدليل أنهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن أنفسهم والتسلم عن شرهم لم يكن عليهم مؤاخذة. كذا في دلائل الإعجاز

[وإلا] عطف على قوله فإن كان للأولى حكم أي: وإن لم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية، وذلك بأن لا يكون لها حكم زائد على مفهوم الجملة، أو يكون ذلك، ولكن قصد إعطاؤه للثانية أيضًا

[فإن كان بينهما] أي: بين الجملتين [كمال الانقطاع بلا إيهام] أي: بدون أن يكون في الفصل إيهام خلاف المقصود [أو كمال الاتصال أو شبه أحدهما] أي: أحد الكمالين [فكذلك] يتعين الفصل [وإلا] أي: وإن لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما [فالوصل] متعين وتحقيق ذلك أن الواو للجمع، والجمع بين شيئين يقتضي مناسبة بينهما، وأن تكون بينهما مغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه، والحاصل من أحوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الإعراب، ولم يكن للأولى حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة.

الأول : كمال الانقطاع بلا إيهام.

الثاني: كمال الاتصال.

الثالث: شبه كمال الانقطاع.

الرابع: شبه كمال الاتصال.

الخامس: كمال الانقطاع مع الإيهام.

السادس: التوسط بين الكمالين.

فحكم الأخيرين الوصل وحكم الأربعة السابقة الفصل.

أما في الأول والثالث فلعدم المناسبة، وأما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة إلى الربط بالعاطف، فأخذ المصنف في تحقيق المقامات الستة، فقال: [أما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرًا وإنشاء لفظًا ومعنى] أي: يكون إحدى الجملتين خبرًا لفظًا ومعنى والأخرى

إنشاء لفظًا ومعنى [نحو:

وقـالَ رائِدُهــم أرْســوا نُزاولهُــا]   فكلٌّ حتفِ امرئ يجري بمقدار[1]

الرائد: الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ. وأرسوا أي: أقيموا من أرسيت السـفينة، أي: حبستها بالمرساة. نزاولها أي: نحاولها ونعالجها، والضمير للحرب

أي: قال رائد القوم ومقدمهم أقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجري بمقدار الله وقـدره، لا الجبن ينجيه ولا الإقدام يرديه، وقيل: الضمير للسفينة، وقيل: للخمر والوجه ما ذكرناه.

ولما كان أرسوا إنشاء لفظًا ومعنى، ونزاولها خبر كذلك لم يعطف عليه، ولم يجعل أيضًا مجزومًا جوابًا للأمر؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرسـاء بالمزاولـة، والأمـر فـي الجـزم بـالعكس أعني: يصير الإرساء علة للمزاولة، كما في: أسلم تدخل الجنة.

فإن قلت: هذه الأقسام كلها على التقدير الثاني، وهو أن لا يكـون للجملـة الأولـى محـل من الإعراب، والجملة الأولى في هذا المثال، وهي قوله: أرسـوا فـي محـل النصـب، علـى أنـه مفعول قال: فكيف يصح؟ قلت: لما ذكر أنه قد يكون بين الجملتيـن اللتيـن لا محـل لأوليهمـا من الإعراب كمال الانقطاع، أو كمال الاتصال أو نحوهما أشار إلى تحقيق هذه المعـاني مـن غير نظر إلى كونها بين الجملتين اللتين يكون لأوليهما محل من الإعراب، أو لا يكون.

فهذا مثال لمجرد كمال الانقطاع بين الجملتين.

وقد يقال: إن المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كـلام الرائـد، والجملتـان فـي كلامـه ليـس لهما محل من الإعراب، ولا يخفى ما فيه مـن التعسـف؛ لأن المثـال إنمـا هـو هـذا المصـراع، والجملتان فيه مما له محل من الإعراب، ولهذا جعل نحو قوله تعالى: ﴿**إِنَّـا مَعَكُـمْ إِنَّمَـا نَحْـنُ مُسْتَهْزِءُونَ**﴾[2] مما له محل من الإعراب على ما مر.

---

(١) البيت من البسـيط، وهـو للأخطـل فـى خزانـة الأدب ٨٧/٩، والكتـاب ٩٦/٣، ومعـاهد التنصيص ٢٧١/١ وفى المفتاح ص ٢٦٩، وشـرح عقـود الجمـان ٢٠٢/١، والبيـت فـى المصبـاح ص ٦٤، بلفظ: فقال قائلهم أرسوا..... وفى عقود الجمان ص ١٧٥، وبلا نسبة فى شرح المفصل ٥١/٧.

(٢) البقرة : ١٤.

[أو معنى] أي: لاختلافهما خبرًا أو إنشاء معنى بأن يكون إحداهما خبرًا معنى والأخرى إنشاء معنى، وإن كانتا خبريين أو إنشائيين لفظًا [نحو: مات فلان رحمه الله] أي: ليرحمه الله فهو إنشاء معنى، فلا يصح عطفه على مات فلان. [أو لأنه] عطف على لاختلافهما والضمير للشأن [لا جامع بينهما كما سيأتي] بيان الجامع فلا يصح: زيد طويل، وعمرو نائم، ولا العلم حسن، ووجه زيد قبيح.

[وأما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للأولى] أو بدلاً عنها أو بيانًا لها.

وأما النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان إلا بأنه يدل على بعض أحوال المتبوع لا عليه، والبيان بالعكس، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الأولى منزلة النعت من المنعوت، ثم جعل الثانية مؤكدة للأولى يكون [لدفع توهم تجوز أو غلط] وهو قسمان؛ لأنه إما أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقدير مع الاختلاف في المعنى، أو منزلة التأكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالأول [نحو: ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾[1]] بالنسبة إلى ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ وهذا على تقدير أن يكون ﴿الم﴾[1] جملة مستقلة أو طائفة من حروف المعجم مستقلة، و ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ جملة ثانية و ﴿**لا رَيْبَ فِيهِ**﴾ جملة ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وهاهنا وجوه أخر خارجة عن المقصود [فإنه لما بولغ في وصفه] أي: وصف الكتاب والباء في قوله: [ببلوغه] متعلق بوصفه، أي: في أن وصف بأنه بلغ [الدرجة القصوى في الكمال] وبقوله: بولغ يتعلق الباء في قوله: [بجعل المبتدأ ذلك، وتعريف الخبر باللام] وذلك لما مر من أن تعريف المسند إليه بالإشارة يدل على كمال العناية بتمييزه، وأنه ربما يجعل بعده ذريعة إلى تعظيمه وبعد درجته وأن تعريف المسند باللام يفيد الانحصار حقيقة نحو: الله الواجب أو مبالغة، نحو: حاتم الجواد، فمعنى: ﴿**ذَلِكَ الْكِتَابُ**﴾ أنه الكتاب الكامل كأن ما عداه من الكتب في مقابلته ناقص، وأنه الذي يستأهل أن يسمى كتابًا كما تقول: هو الرجل، أي: الكامل في الرجولية، كأن من سواه بالنسبة إليه ليس برجل.

[جاز] جواب لما، أي: يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة [أن يتوهم السامع قبل التأمل

---

(١) البقرة : ٢.

أنه] أي: قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [مما يرمي به جزافًا] من غير أن يكون صادرًا عن روية وبصيرة [فاتبعه] على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد إلى قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ والمنصوب البارز إلى قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ أي: ولما جاز أن يتوهم أن قوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ جزاف جعل قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ تابعا لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ [نفيًا لذلك التوهم [فوزانه] أي: وزان: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ [وزان نفسه في: جاءني زيد نفسه و] الثاني: [نحو: ﴿هُدًى﴾] أي: هو هدى [﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾ فإن معناه أنه] أي: الكتاب [في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها] لما في تنكير هدى من الإبهام والتعظيم، وكنه الشيء نهايته، [حتى كأنه هداية محضة]؛ حيث جعل الخبر مصدرًا لا اسم فاعل، ولم يقل هاد للمتقين [وهذا معنى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾؛ لأن معناه كما مر الكتاب الكامل، والمراد بكماله كماله في الهداية؛ لأن الكتب السماوية بحسبها] أي: بحسب الهداية يقال: ليكن عملك بحسب ذلك، أي: على قدره وعدده، وتقديم الجار والمجرور للحصر أي بحسبها [تتفاوت في درجات الكمال] لا بحسب غيرها.

فإن قلت: قد يتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فإنه فاق سائر الكتب بإعجاز نظمه.

قلت: هذا داخل في الهداية؛ لأنه إرشاد إلى التصديق ودليل عليه [فوزانه] أي: وزان هدى المتقين [وزان زيد الثاني في: جاءني زيد زيد] لكونه مقررًا لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ فإنه وإن كان مقررًا لكنهما مختلفان معنى؛ فلهذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا. ولكن ذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أن قوله: ﴿لا رَيْبَ فِيهِ﴾ بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له بمنزلة أن يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته

[أو بدلاً منها] عطف على قوله مؤكدة للأولى، أي: القسم الثاني من كمال الاتصال أن يكون الجملة الثانية بدلاً من الأولى [لأنها] أي: الأولى [غير وافية بتمام المراد أو كغير الوافية بخلاف الثانية] فإنها وافية لا تشبه غير الوافية

[والمقام يقتضي اعتناء بشأنه] أي: بشأن المراد؛ لأن الغرض من الإبدال أن يكون الكلام وافيًا بتمام المراد، وهذا إنما يكون فيما يعتني بشأنه [لنكتة ككونه] أي: تلك النكتة مثل كون المراد [مطلوبًا في نفسه أو فظيعًا أو عجيبًا أو لطيفًا] فتنزل الثانية من الأولى منزلة بدل البعض أو الاشتمال من متبوعه؛ فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصاف، ولم يعتبر بدل الكل؛ لأنه لا يتميز عن التأكيد إلا بأن لفظه غير لفظ متبوعه، وأنه المقصود بالنسبة دونه، بخلاف التأكيد، وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل، لا سيما التي لا محل لها من الإعراب. فالأول وهو أن يتنزل الثانية منزلة بدل البعض [نحو: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ (١٣٢) أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ (١٣٣) وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ**﴾[1] فإن المراد التنبيه على نعم الله] والمقام يقتضي اعتناء بشأنه لكونه مطلوبًا في نفسه، أو ذريعة إلى غيره [والثاني] أعني قوله: ﴿**أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ**﴾ إلخ [أوفي بتأديته] أي: تأدية المراد [لدلالته] أي: دلالة الثاني [عليها] أي: على نعم الله [بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه في: أعجبني زيد وجهه، لدخول الثاني في الأول]، لأن ما تعلمون يشمل الأنعام والبنين والجنات وغيرها [و] الثاني: وهو أن ينزل الثانية بمنزلة بدل الاشتمال [نحو:

أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنْ عِنْدَنَا ... وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِما][2]

أي: إن لم ترحل فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين في السر والجهر [فإن المراد به] أي: بقوله ارحل [كمال إظهار الكراهة لإقامته] أي: إقامة المخاطب.

[و قوله: لا تقيمن عندنا أوفي بتأديته] أي: تأدية المراد [لدلالته عليه] أي: لدلالة لا تقيمن على المراد، وهو كمال إظهار الكراهة لإقامته [بالمطابقة مع التأكيد] الحاصل من النون.

فإن قلت: قوله: لا تقيمن عندنا إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة؛ لأنه موضوع للنهي، وأما إظهار كراهة المنهي فمن لوازمه ومقتضياته؛ فدلالته عليه يكون بالالتزام دون المطابقة.

---

(١) الشعراء: ١٣٢-١٣٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة فى الإشارات للجرجانى ص ١٢٣، وكذا خزانة الأدب ٢٠٧/٥، ٤٦٣/٨، ومجالس ثعلب ص ٩٦، ومعاهد التنصيص ٢٧٨/١، ومغني اللبيب ٤٢٦/٢، وعقود الجمان ص ١٧٨ والإيضاح ص١٥٤.

قلت: نعم ولكن صار قولنا: لا تقم عندي بحسب العرف حقيقة في إظهـار كراهـة إقامته وحضوره، حتى إنه كثيرًا ما يقال: لا تقم عندي، ولا يراد به كفه عن الإقامة، بل مجرد إظهـار كراهة حضوره، والتأكيد بالنون دال على كمال هـذا المعنى فصار لا تقيمن عندنـا دالاً على كمال إظهار الكراهة لإقامته بالمطابقة، وقريب من هذا مـا يقـال: إنـه لـم يـرد بالمطابقـة دلالـة اللفظ على تمام ما وضع له، بل دلالته على ما يفهم منه قصـدًا وصريحًـا، بخـلاف ارحـل فـإن دلالته على كمال إظهار الكراهة لإقامته ليست بالمطابقة، مع أنه ليس فيه شيء من التأكيد، بـل إنما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله: وإلا فكن في السر والجهر مسلمًا، فإنه يـدل علـى أن المراد من أمره بالرحلة إظهار كراهة إقامته بسبب مخالفة سره العلن.

وزعم صاحب المفتاح أن دلالة ارحل على هذا المراد بالتضمن فكأنه أراد بـالتضمن معنـاه اللغوي؛ لأن ارحل معناه الصريح طلب الرحلة، وقـد قصد في ضمـن ذلـك نهيـه عـن الإقامـة إظهارًا لكراهتها، وظاهر أن كمال إظهار الكراهة لإقامته ليس جزءًا مـن مفهـوم ارحـل، حتـى يكون دلالته عليه بالتضمن.

ويمكن أن يقال: إنه مبني على أن الأمر بالشيء يتضمن النهي عـن ضـده، فقولـه: ارحل يدل بالتضمن على مفهوم: لا تقم عندنـا، وهـو إظهـار كراهـة إقامتـه بحسـب العرف كما مر، وفيه تعسف.

[ووزانه] أي: وزان لا تقيمن عندنا [وزان حسـنها فـي: أعجبنـي الـدار حسـنها، لأن عـدم الإقامة مغاير للارتحال] فلا يكون لا تقيمن تأكيدًا لقوله: ارحل أو بدل كل [وغير داخل فيـه] أي: عدم الإقامـة غـير داخـل فـي مفهـوم الارتحـال، فـلا يكـون بـدل بعـض [ومـا بينهمـا مـن الملابسة] والملازمة فيكون بدل اشتمال.

والكلام في أن الجملة الأولى أعني: ارحل منصوبة المحل؛ لكونـه مفعـول أقـول كمـا مـر في: أرسو فزاولها. وقوله في كلا المثالين أعني: الآية والبيت أن الثاني أوفى بتأديته، أي: بتأديـة المراد يدل على أن الجملة الأولى فيها وافية بتمام المراد، لكنها كغير الوافية.

أما في الآية فلما فيها من الإجمال، وأما في البيت فلما في دلالتها على تمام المراد من القصور

[أو بيانًا لها] عطف على مؤكدة أي: القسم الثالث من كمال الاتصال أن تكون الجملة الثانية بيانًا للأولى، فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في إفادة الإيضاح، فلا تعطف عليها [لخفائها] أي: المقتضى لتبيين الجملة الأولى بالثانية خفاء الأولى، مع اقتضاء المقام إزالته [نحو: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لا يَبْلَى﴾[1] فإن وزانه] أي: وزان قوله قال يا آدم [وزان عمر في قوله

أقسمَ باللهِ أبوحفص عُمرْ][2]

حيث جعل قال يا آدم بيانًا وتوضيحًا لقوله: فوسوس إليه الشيطان، كما جعل عمر بيانًا وتوضيحًا لأبي حفص.

ولا يجوز أن يقال: إنه من باب عطف البيان للفعل؛ لأنا إذا قطعنا النظر عن الفاعل، أعني: الشيطان لم يكن قال بيانًا وتوضيحًا لوسوس فليتأمل.

وقد تعطف الجملة التي تصلح بيانًا للأولى عليها تنبيهًا على استقلالها، ومغايرتها للأولى كقوله تعالى: ﴿يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ﴾[3] وفي سورة إبراهيم: ﴿وَيُذَبِّحُونَ﴾[4] بالواو، فحيث طرح الواو جعله بيانًا ليسومونكم، وتفسيرًا للعذاب، وحيث أثبتها جعل التذبيح مستقلاً ومغايرًا للأولى، ولأنه أوفى على جنس العذاب، وازداد عليها زيادة ظاهرة كأنه جنس آخر، وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونه بيانًا وتفسيرًا لمفرد من مفرداته كقوله تعالى: ﴿عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ (٣) إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾[5] فإنه بين عذاب اليوم الكبير بأن مرجعكم إلى من هو قادر على كل شيء فكان قادرًا على أشد ما أراد من عذابكم.

ولما فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال أراد أن يشير إلى شبههما فقال: [وأما كونها]

---

(١) طه: ١٢٠.

(٢) ٥٧.

(٣) البقرة: ٤٩.

(٤) إبراهيم: ٦.

(٥) هود: ٣،٤.

أي: كون الجملة الثانية [كالمنقطعة عنها] أي: عن الأولى [فلكون عطفها عليها] أي: عطف الثانية على الأولى [موهمًا لعطفها على غيرها] مما يؤدي إلى فساد المعنى، وشبه هكذا بكمال الانقطاع باعتبار أنه يشتمل على مانع من العطف، وهو إيهام خلاف المراد، كما أن المختلفين إنشاء وخبرًا أو المتفقين اللتين لا جامع بينهما يشتملان على مانع، لكن هذا دونه، لأن المانع في هذا خارجي، ربما يمكن دفعه بنصب قرينة [ويسمى الفصل لذلك قطعًا، مثاله:

وتظنُّ سَلْمَى أنَّنِي أَبْغِي بهَا بَدَلاً أرَاها فِي الضَّلال تَهيمُ][1]

فإن بين الجملتين الخبريتين –أعني قوله: وتظن سلمى، وقوله: أراها– مناسبة ظاهرة لاتحادهما في المسند؛ لأن معنى أراها: أظنها والمسند إليه في الأولى: محبوب، وفي الثانية، محب لكن لم تعطف أراها على تظن؛ لئلا يتوهم السامع أنه عطف على قوله: أبغي، وهو أقرب إليه فيكون هذا أيضًا من مظنونات سلمى، وليس كذلك [ويحتمل الاستئناف] كأنه قيل: كيف تراها في هذا الظن، فقال: أراها تتحير في أودية الضلال، ومن هذا القبيل قطع قوله تعالى: ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾[2] عن الجملة الشرطية أعني قوله: ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ**﴾[3] فإن عطفه عليها يوهم عطفه على جملة ﴿**قَالُوا**﴾ وجملة: ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾ وكلاهما فاسد كما مر.

فظهر أن قطعه أيضًا للاحتياط، كما في هذا البيت لا للوجوب، كما زعم السكاكي؛ لأنه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية.

لا يقال: إنه تركه لظهور امتناع عطف غير الشرطية على الشرطية، وظهور أنه لا جامع بينهما؛ لأنا نقول: الأول ممنوع؛ فإن عطف الشرطية على غيرها، وبالعكس كثير في الكلام، مثل: قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾[4]، وقوله:

---

(١) البيت لأبى تمام، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٩، غير منسوب، والمفتاح ص٢٦١، ومعاهد التنصيص ١/٢٧٩، والمصباح ص٥٨، وعقود الجمان ص ١٨١.

(٢) البقرة: ١٥.

(٣) البقرة: ١٤.

(٤) الأنعام: ٨.

﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[1] وكذا الثاني؛ لظهور المناسبة بين المسندين أعني: استهزاء الله تعالى بهم وتقاولهم بهذه المقالات أوقات الخلوات، بل لاتحادهما في التحقيق، وكذا بين المسند إليهما لكونهما متقابلين يستهزئ كل واحد منهما بالآخر بدليل أنه علل قطع: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] عن جملة: ﴿قَالُوا﴾، وجملة: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾[2] بما مر، لا بعدم الجامع بينهما فليفهم

[وأما كونها] أي: كون الثانية [كالمتصلة بها] أي: بالأولى [فلكونها] أي: الثانية [جوابا لسؤال اقتضته الأولى فتنزل] الأولى [منزلته] أي: منزلة السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له [فتفصل] الثانية [عنها] أي: عن الأولى [كما يفصل الجواب عن السؤال] لما بينهما من الاتصال

وقال [السكاكي:] النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع أن يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال [فينزل] ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى [منزلة الواقع] ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابًا له، فيقطع عن الكلام السابق لذلك، وتنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار إليه إلا [لنكتة كإغناء السامع أن يسأل أو أن لا يسمع منه] عطف على إغناء، أي مثل أن لا يسمع من السامع [شيء] تحقيرًا له وكراهية لسماع كلامه، أو مثل أن لا ينقطع كلامك بكلامه، أو مثل القصد إلى تكثير المعنى بتقليل اللفظ، وهو بتقدير السؤال وترك العاطف، أو غير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على أن الجملة الأولى تنزل منزلة السؤال، كما في كلام المصنف، فكأن المصنف نظر إلى أن قطع الثانية عن الأولى مثل الجواب عن السؤال؛ لكونها كالمتصلة بها إنما يكون على تقدير تشبيه الأولى بالسؤال وتنزيلها منزلته، ولا حاجة إلى ذلك؛ لأن كون الجملة الأولى منشأ السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما أشار إليه صاحب الكشاف؛ حيث قال: وإنما قطع قصة الكفار يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾[2] الآية عما قبلها؛ لأن ما قبلها مسوق لذكر الكتاب

---

(١) الأعراف: ٣٤.

(٢) البقرة:٦.

وأنه هدى للمتقين، والثانية مسوقة لبيان أن الكفار من صفتهم كيت وكيت، فبين الجملتين تباين في الغرض والأسلوب، وهما على حد لا مجال فيه للعاطف، بخلاف قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾[1] ثم قال: فإن قلت هذا إذا زعمت أن الذين يؤمنون جار على المتقين، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام بصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أضدادهم كان مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ قلت: قد مر إلى أن الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير السؤال وذلك إدراج له في حكم المتقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه.

[ويسمى الفصل لذلك] أي: لكون الثانية جوابًا لسؤال اقتضته الأولى [استئنافًا، وكذا الجملة الثانية] نفسها تسمى استئنافًا كما تسمى مستأنفة [وهو] أي: الاستئناف [ثلاثة أضرب؛ لأن السؤال] الذي تضمنته الجملة الأولى [إما عن سبب الحكم مطلقًا، نحو:

قال لي كيفَ أنتَ؟ قلتُ عليلُ سهرٌ دائمٌ وحزنٌ طويلُ[2]

أي: ما بالك عليلاً أو ما سبب علتك] وذلك؛ لأن العادة أنه إذا قيل: فلان عليل أن يسأل عن سبب علته، وموجب مرضه لا أن يقال: هل سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر والحزن، فإنه قل ما يقال: هل سبب مرضه السهر والحزن؛ لأنهما من أبعد أسباب المرض فعلم أن السؤال عن السبب المطلق، دون سبب الخاص، وعدم التأكيد أيضًا مشعر بذلك

[وإما عن سبب خاص] لهذا الحكم [نحو: ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾[3] كأنه قيل: هل النفس أمارة بالسوء] فقيل: نعم إن النفس لأمارة بالسوء، فالتأكيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص، فإن الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد [وهذا الضرب يقتضي تأكيد الحكم كما مر] في أحوال الإسناد الخبري وأنه من أن المخاطب إن

---

(١) الانفطار:١٣،١٤.

(٢) البيت فى الإشارات والتنبيهات للجرجانى ص ٣٤، ومعاهد التنصيص ١/١٠٠، ودلائل الإعجاز ص ٢٣٨، وقال الأستاذ محمود شاكر: مشهور غير منسوب، وفى عقود الجمان ص ١٨٢.

(٣) يوسف: ٥٢.

كان مترددًا في الحكم طالبًا له حسن تقويته بمؤكد فعلم أن المراد بالاقتضاء هاهنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان، لا على سبيل الوجوب، فإذا قلت: اعبد ربك إن العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص، أي: هل العبادة حق له، وإذا قلت فالعبادة حق له، فهو بيان ظاهر لمطلق السبب، ووصل ظاهر بحرف موضوع للوصل، وإذا قلت: العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري الاستئناف جواب للسؤال عن مطلق السبب، أي: لم تأمرنا بالعبادة له، وهذا أبلغ الوصلين وأقواهما فيتفاوت هذه الثلاثة بحسب تفاوت المقامات

[وأما عن غيرهما] أي: غير السبب المطلق والسبب الخاص [نحو: ﴿**قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ**﴾[1] أي: فماذا قال] إبراهيم -عليه السلام- في جواب سلامهم فقيل: قال سلام أي: حياهم بتحية أحسن من تحيتهم؛ لأن تحيتهم كانت بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث، أي: نسلم سلامًا، وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام والثبوت، أي: سلام عليكم [وقوله:

زعـمَ العـواذلُ أنَّنـي فـي غَمْـرَةٍ]

العواذل: جمع عاذلة، بمعنى جماعة عاذلة، لا امرأة عاذلة بدليل قوله:

[**صدقوا**] ولما كان هذا مظنة أن يتوهم أن غمرته مما سينكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله:

[**ولكـنْ غمرَتِـي لا تَنْجلِـي**][2]

ففصل قوله: صدقوا عما قبله لكونه استئنافًا للسؤال عن غير السبب، كأنه قيل: أصدقوا في هذا الزعم أم كذبوا؟ فقيل صدقوا.

ومثل المصنف بمثالين لأن السؤال عن غير السبب أيضًا إما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الأول، وإما أن يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني، فإن العلم حاصل بواحد

---

(١) الذاريات: ٢٥.

(٢) البيت من الكامل أورده الجرجاني فى الإشارات ص ١٢٥، بلا عزو، والطيبى فى التبيان ص ١٤٢، وفى عقود الجمان ص ١٨٢، وفى شرح شواهد المغنى ٨٠٠/٢، ومعاهد التنصيص ٢٨١/١، ومغنى اللبيب ٣٨٣/٢.

من الصدق والكذب، وإنما السؤال عن تعيينه والاستئناف باب واسع متكاثر المحاسن

[وأيضًا منه] هذا تقسيم آخر للاستئناف وهو أن منه [ما يأتي اسم بإعادة ما استؤنف عنه] أي: أوقع عنه الاستئناف بحذف المفعول بلا واسطة، والأصل استؤنف عنه الحديث

[نحو: أحسنت] أنت [إلى زيد زيد حقيق بالإحسان، ومنه ما يبنى على صفته] أي: على صفة ما استؤنف عنه دون اسمه، يعني يكون المسند إليه في الجملة الاستئنافية من صفات من قصد استئناف الحديث عنه، أعني: صفة تصلح لترتب الحديث عليها، وهذه العبارة أوضح من قولهم: ومنه ما يأتي بإعادة صفته، أي: إعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته [نحو] أحسنت إلى زيد [صديقك القديم أهل لذلك] والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن إليه، أو هل هو حقيق بالإحسان

[وهذا] أي: الاستئناف المبني على صفة ما استؤنف عنه [أبلغ] وأحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم كقدم الصداقة في المثال المذكور، لما سبق إلى الفهم من ترتب الحكم على الوصف أن الوصف علة له.

وأما إذا عقب المستأنف عنه في الكلام السابق بصفات ثم ذكرته في الاستئناف بلفظ اسم الإشارة، كقولك: قد أحسنت إلى زيد الكريم الفاضل، ذلك حقيق بالإحسان، فالأظهر أنه من قبيل الثاني، وعليه قوله تعالى: ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ**﴾[1] على وجه.

فإن قلت: إن كان السؤال في الاستئناف عن السبب، فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة، سواء كان بإعادة اسم ما استؤنف عنه أو مبنيًا على صفته، وإن كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا سَلامًا قَالَ سَلامٌ**﴾[2] وقوله زعم العواذل[3] - البيت سواء كان بإعادة الاسم أو الصفة فما وجه هذا الكلام؟

قلت: وجهه أنه إذا أثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه، وأريد أن يجاب عنه بأن

---

(١) البقرة: ٥.

(٢) الذاريات: ٢٥.

(٣) ٢٤٦. سبق تخريجه.

سبب ذلك أنه مستحق لذلك الحكم وأهل لـه، فهـذا الجـواب يكـون تـارة بإعـادة اسـم ذلـك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقًا به، وتارة بإعادة صفته فيفيد أن سبب استحقاقه بهذا الحكم هو هذا الوصف، وليس يجري هذا في سائر صور الاستئناف فليتأمل.

[وقد يحذف صدر الاستئناف] فعلاً كان أو اسمًا [نحو: ﴿**يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ (٣٦) رِجَالٌ**﴾[1] كأنه قيل: من يسبحه؟ فقيل: رجال أي: يسبحه رجال

[وعليه: نعم الرجل زيد] أو نعم رجلاً زيد [على قول] أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف، أي: هو زيد ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر

[وقد يحذف] الاستئناف [كله إما مع قيام شيء مقامه نحو:] قول الحماسي يهجو بني أسد:

[زعمتُمْ أنَّ إخوتكم قريشٌ   لهم إلفٌ]

أي: إيلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء إلى اليمن، ورحلة في الصيف إلى الشام.

[وليسَ لكمْ إلافُ][2]

أي: مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده:

أولئكَ أومِنوا جُوعًا وخوفًا   وقد جاءتْ بنو أسدٍ وخافوا[3]

كأنهم قالوا: أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا؟ فقيل: كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله: (**لهم إلفٌ وليسُ لكمْ إلافُ**) مقامه لدلالته عليه، ويحتمل أن يكون قوله: لهم

---

(١) النور: ٣٦، ٣٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لمساور بن هند فى لسان العرب ١٠/٩ (ألف)، وقد جاءت (قريش) بالنصب على البدلية. وتاج العروس ٣٨/٢٣ (ألف)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقى ص ١٤٤٩، وبلا نسبة فى تهذيب اللغة ٣٧٩/١٥، وتاج العروس ٤٢٢/٤ (ألت).

(٣) البيت لمساور بن هند بن قيس بن زهير بن جذيمة العبسي يهجو بني أسد، انظر شرح الحماسة للتبريزي ٤: ١٢.

إلف وليس لكم إلاف

جوابًا لسؤال اقتضاه الجواب المحذوف كأنه لما قال المتكلم: كذبتم، قالوا: لم كذبنا؟ فقال: لهم إلف وليس لكم إلاف، فيكون في البيت استئنافان؛ كذا في الإيضاح.

فإن قلت: هذا هو الوجه الأول بعينه، لأن قوله: لهم إلف بالنسبة إلى كذبتم المحذوف لا يحتمل سوى أن يكون استئنافًا جوابًا له وبياناً لسببه فأقيم مقام المسبب.

قلت: بل يحتمل التأكيد والبيان، فكأنه جعله في الوجه الأول مؤكدًا للجواب المحذوف أو بيانًا له [أو بدون ذلك] أي: بدون قيام شيء مقامه [نحو: ﴿**فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ**﴾[1] أي: نحن على قول] أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أي: هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعًا من غير أن يقوم شيء مقامهما.

ولما فرغ من الأحوال الأربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال: [وأما الوصل لدفع الإيهام فكقولهم: لا وأيدك الله] فقولهم: لا - رد لكلام سابق، كأنه قيل: هل الأمر كذلك؟ فقيل: لا، أي: ليس الأمر كذلك، فهذه جملة إخبارية وأيدك الله جملة إنشائية معنى؛ لأنها بمعنى الدعاء، فبينهما كمال الانقطاع، لكن ترك العطف هاهنا يوهم خلاف المقصود فإنه لو قيل: لا أيدك الله لتوهم أنه دعاء على المخاطب بعدم التأييد، فلدفع هذا التوهم جيء بالواو العاطفة للإنشائية الدعائية على الإخبارية المنفية المدلول عليها بكلمة لا كما ترك العطف في صورة القطع نحو:

وتظن سلمي[2] البيت دفعًا للإيهام.

[وأما للتوسط] أي: أما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع وكمال الاتصال، وقد توهمه بعضهم إما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم، وإنما هو أما بالفتح عطفًا على أما السابقة.

وقد علم مما مر أن الوصل إما لدفع الإيهام وإما للتوسط بين الاتصال والانقطاع، فنقول:

---

(١) الذاريات: ٤٨.

(٢) بعض بيت لأبى تمام، تمامه .... أنني أبغى بها * بدلا أراها في الضلال تهيم أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٢٩، غير منسوب، والمفتاح ص٢٦١، ومعاهد التنصيص ١/٢٧٩، والمصباح ص٥٨، وعقود الجمان ص ١٨١.

أما الوصل لدفع الإيهام فكذا، وأما الوصل للتوسط [فإذا اتفقتا] أي: الجملتان [خبرًا وإنشاء لفظًا ومعنى أو معنى فقط بجامع] أي: مع وجود جامع بينهما، وإنما ترك هذا القيد استغناء عنه بما سبق من أنه إذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع، وبما يذكر بعيد هذا من أن الجامع بينهما يجب أن يكون كذا وكذا، والاتفاق المذكور إنما يتحقق إذا كان كلتا الجملتين خبريتين لفظًا ومعنى، أو إنشائيتين كذلك، أو كان كلتاهما خبريتين معنى فقط، بأن يكونا إنشائيتين لفظًا، أو تكون الأولى إنشائية لفظًا والثانية خبرية، أو بالعكس أو كان كلتاهما إنشائيتين معنى فقط بأن تكونا خبريتين لفظًا، أو يكون الأولى خبرية لفظًا والثانية إنشائية معنى، أو بالعكس فالمجموع ثمانية أقسام.

فالاتفاق لفظًا ومعنى [كقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ**﴾[(١)]] في الخبريتين المتوافقتين اسمية.

[وقوله تعالى: ﴿**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ**﴾[(٢)] في الخبريتين المتخالفتين اسمية وفعلية.

[وقوله تعالى: ﴿**وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا**﴾[(٣)] في الإنشائيتين المتوافقتين لفظًا ومعنى.

والاتفاق معنى فقط لم يذكر له المصنف إلا مثالاً واحدًا، لكنه أشار إلى أنه يمكن تطبيقه على قسمين من الأقسام الستة وأعاد فيه الكاف تنبيهًا على أنه مثال للاتفاق معنى فقط فقال: [وكقوله تعالى: ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لا تَعْبُدُونَ إِلا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا**﴾[(٤)] فعطف قولوا على لا تعبدون؛ لأنهما وإن اختلفتا لفظًا لكنهما متفقتان معنى؛ لأن لا تعبدون إخبار في معنى الإنشاء [أي: لا تعبدوا] كما تقول: تذهب إلى فلان تقول كذا تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر؛ لأنه كأنه سورع إلى الامتثال فهو يخبر عنه. وقوله: ﴿**وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ لابد له من فعل فإما أن يقدر خبر في معنى الطلب تنبيهًا على المبالغة المذكورة أي: [وتحسنون بمعنى أحسنوا] وهو عطف على لا تعبدون، فيكون مثالاً لقسم آخر، وهو أن تكونا إنشائيتين معنى فقط بأن تكون كلتاهما

---

(١) الانفطار: ١٣، ١٤.

(٢) النساء: ١٤٢.

(٣) الأعراف: ٣١.

(٤) البقرة: ٨٣.

خبريتين لفظًا، أو يقدر من أول الأمر صريح الطلب على ما هو الظاهر [أي: وأحسنوا] وبالوالدين إحسانًا

ومنه قوله تعالى في سورة الصف: ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾[1] عطفًا على تؤمنون قبله في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾[2] لأنه بمعنى آمنوا، كذا في الكشاف؛ وفيه نظر؛ لأن المخاطب بالأول هم المؤمنون خاصة بدليل قوله تعالى: ﴿بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ وبالثاني هو النبي - ﷺ - وهما وإن كانا متناسبين، لكن لا يخفى أنه لا يحسن عطف الأمر لمخاطب على الأمر لمخاطب آخر إلا عند التصريح بالنداء، نحو: يازيد قم، واقعد ياعمرو على أن قوله: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ بيان لما قبله على طريق الاستئناف، كأنهم قالوا: كيف نفعل؟ فقيل: تؤمنون، أي: آمنوا فلا يصح عطف بشر عليه فالأحسن أنه عطف على قل مرادًا قبل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ أي: قل يامحمد كذا وبشر أو على محذوف، أي فأبشر يامحمد وبشر، يقال: بشرته فأبشر، أي: سر.

ومما اتفق الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية إنشائية في معنى الإخبار قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي أُشْهِدُ اللَّهَ وَاشْهَدُوا أَنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾[3] أي وأشهدكم وبالعكس قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ﴾[4] أي: أخذ عليهم؛ لأنه للتقرير.

فإن قلت: قد جوز صاحب الكشاف عطف الإنشاء على الإخبار من غير أن يجعل الخبر بمعنى الإنشاء أو على العكس، بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون إحدى الجملتين على الحاصل من مضمون الأخرى؛ حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾[5] إلى قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[6] أنه ليس المعتمد بالعطف هو الأمر، حتى يطلب له مشاكل من أمر أو

---

(١) الصف: ١٣.

(٢) الصف: ١٠، ١١.

(٣) هود: ٥٤.

(٤) الأعراف: ١٦٩

(٥) البقرة: ٢٤.

(٦) البقرة: ٢٥.

نهي يعطف عليه، وإنما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين، فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين، كما تقول: زيد يعاقب بالقيد والإرهاق وبشر عمرًا بالعفو والإطلاق.

قلت: هذا دقيق حسن، لكن من يشترط اتفاق الجملتين خبرًا وإنشاءً لا يسلم صحة ما ذكره من المثال؛ ولهذا قال المصنف: إن قوله: ﴿**وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا**﴾ عطف على محذوف، يدل عليه ما قبله أي: فأنذرهم وبشر الذين آمنوا.

وقال صاحب المفتاح: إنه عطف على قل مرادًا قبل: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ**﴾[1] الآية. فكأنه أمر النبي -عليه السلام- بأن يؤدي معنى هذا الكلام، لأنه قد أدرج فيه قوله: ﴿**وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا**﴾[2] وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد: قل لزيد أما تستحي أن تضرب غلامي، وأنا المنعم عليك بأنواع النعم

[والجامع بينهما] أي: بين الجملتين [يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما والمسندين جميعًا] أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى، والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الأولى والمسند في الثانية

[نحو: زيد يشعر ويكتب] للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما [ويعطي ويمنع] لتضاد الإعطاء والمنع.

هذا عند اتحاد المسند إليهما. وأما عند تغايرهما فلابد أن يكون بينهما أيضًا جامع كما أشار إليه بقوله [وزيد شاعر، وعمرو كاتب، وزيد طويل، وعمرو قصير لمناسبة بينهما] أي: بشرط أن يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالأخوة أو الصداقة أو العداوة أو نحو ذلك.

وعلى الجملة يكون أحدهما سببًا من الآخر، وملابسًا له [بخلاف زيد شاعر، وعمرو كاتب، بدونها] أي: بدون المناسبة بين زيد وعمرو فإنه لا يصح، وإن كان المسندان متناسبين، بل وإن كانا متحدين أيضًا.

---

(١) البقرة: ٢١.
(٢) البقرة: ٢٣.

ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو: خُفِّي ضيق وخاتمي ضيق

[و] بخلاف [زيد شاعر، وعمرو طويل، مطلقًا] أي: سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة أو لم تكن فإنه لا يصح لعدم المناسبة بين المسندين، أعني: الشعر وطول القامة.

قال الشيخ في دلائل الإعجاز: اعلم أنه كما يجب أن يكون المحدث عنه في إحدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الأخرى، كذلك ينبغي أن يكون الخبر عن الثاني مما يجرى مجرى الشبيه أو النظير أو النقيض للخبر عن الأول.

فلو قلت: زيد طويل القامة، وعمرو شاعر لكان خلفًا من القول.

[السكاكي الجامع بين الشيئين] قد نقل المصنف كلام السكاكي، وتصرف فيه بما جعله مختلاً، ظنًا منه أنه إصلاح له، ونحن نشرح أولاً هذا الكلام مطابقًا لما ذكره السكاكي، ثم نشير إلى ما في نقل المصنف من الاختلال.

فنقول: من القوى المدركة العقل، وهي القوة العاقلة المدركة للكليات.

ومنها الوهم، وهي القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات، من غير أن يتأدى إليها من طرق الحواس، كإدراك العداوة والصداقة من زيد مثلاً، وكإدراك الشاة معنى في الذئب.

ومنها الخيال وهي قوة تجتمع فيها صور المحسوسات، وتبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك، وهي القوة التي تتأدى إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها، وهي القوة الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة كالحكم، بأن هذا الأصفر هو هذا الحلو، ونعني بالصور ما يمكن إدراكه بإحدى الحواس الظاهرة، وبالمعاني ما لا يمكن.

ومنها المفكرة، وهي التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور المأخوذة عن الحس المشترك، والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض، وهي دائمًا لا تسكن نومًا ولا يقظة، وليس من شأنها أن يكون عملها منتظمًا، بل النفس تستعملها على أي نظام تريد، فإن استعملتها بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة، وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة الوهمية فهي المفكرة.

إذا تمهد هذا، فنقول: ذكر السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين ما يجمعهما عند القوة المفكرة جمعًا من جهة العقل، أو من جهة الوهم، أو من جهة الخيال.

فالجامع بين الجملتين [إما عقلي بأن يكون بينهما اتحاد في التصور] المراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي العقل اجتماع الجملتين في المفكرة.

قال السكاكي: هو أن يكون بين الجملتين اتحاد في التصور، ومثل: الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، مثل: الوصف أو الحال أو الظرف أو نحو ذلك، فظهر أنه أراد بالتصوير الأمر المتصور؛ إذ كثيرًا ما يطلق التصورات والتصديقات على المعلومات التصورية والتصديقية.

[أو تماثل هناك] أي: في تصور من تصوراتهما، ثم أشار إلى سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله: [فإن العقل بتجريد المثلين عن التشخص في الخارج يرفع التعدد] بينهما؛ لأن العقل مجرد لا يدرك بذاته الجزئي من حيث هو جزئي، بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج، وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه، فالمتماثلان إذا جردا عن المشخصات صارا متحدين، فيكون حضور أحدهما في المفكرة حضور الآخر، وإنما قال: عن التشخص في الخارج؛ لأن كل ما هو حاصل عند العقل فلابد له من تشخص عقلي ضرورة أنه متميز عن سائر المعلومات، وإنما قلنا: إنه لا يدرك الجزئي بذاته؛ لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية؛ لأنه يحكم بالكليات على الجزئيات، كقولنا: زيد إنسان، والحاكم يجب أن يدركهما معًا، لكن إدراكه للكلي بالذات، وللجزئي بالآلات، وكذا حكمه بأن هذا اللون غير هذا الطعم، ونحو ذلك.

فإن قلت: تجريدهما عن التشخص في الخارج لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل، مثل: أن تعلم من زيد أنه رجل أحمر فاضل، ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل.

قلت: إذا كانت الأوصاف كلية كان اشتراك زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل، وإن كانت بحسب الخارج مختصة ببعض منها.

وهاهنا نظر، وهو أن التماثل إذا كان جامعًا لم يتوقف صحة قولنا: زيد كاتب، وعمرو شاعر، على مناسبة بين زيد وعمرو، مثل الأخوة والصداقة ونحو ذلك؛ لأنهما متماثلان لاشتراكهما في الإنسانية، وقد مر بطلانه والجواب أن المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص بهما، وسيتضح ذلك في باب التشبيه.

[أو تضايف] وهو كون الشيئين لا يمكن تعقل كل واحد منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر، فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول الآخر، ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما.

[كما بين العلة والمعلول] فإن كل أمر يصدر عنه أمر آخر إما بالاستقلال، أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة، والأمر الآخر معلول فتعقل كل واحد منهما بالقياس إلى تعقل الآخر

[أو الأقل والأكثر] فإن كل عدد يصير عند العد فانيًا قبل عدد آخر، فهو أقل من الآخر، والآخر هو الأكثر منه.

وذكر الشارح العلامة أن المثال الأول مثال للتضائف بين الأمور المعقولة، والثاني مثال للتضائف بين ما يعم المحسوسات والمعقولات، وفيه نظر؛ لأن التضائف إنما هو بين مفهومي العلة والمعلول، ومفهومي الأقل والأكثر لا بين الذاتين.

ألا ترى أن تعقل ذات الواجب ليس بالقياس إلى تعقل ذات مخلوقاته، وبالعكس. وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس إلى تعقل ستة، وبالعكس. والمفهومات صور معقولة لا محسوسة وإن أراد أن ما يصدق عليه الأقل والأكثر يجوز أن يكون محسوسًا، وأن يكون معقولاً فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فإنهما محسوسان، وإن أراد أن العلية والمعلولية معقولان؛ لأنهما نسبيتين فالأقلية والأكثرية أيضًا كذلك [أو وهمي] عطف على قوله: عقلي، والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في المفكرة. أعني: أن الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل؛ فإنه إذا خلى ونفسه لم يحكم باجتماعهما في المفكرة، وذلك [بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما في معرض المثلين] من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف العقل؛ فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس، وهو اللون وكذا الخضرة والسواد

[ولذلك] أي: ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين، ويجتهد في الجمع بينهما في المفكرة [حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله:

ثلاثةٌ تشرقُ الدنيا ببهجَتِها   شمسُ الضُّحى وأبوإسحاقَ والقمرُ[1]

فإن الوهم يبرزها في معرض الأمثال، ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد، وإنما اختلفت بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل، فإنه يعرف أن كلاً منها من نوع آخر، وإنما اشتركت في عوارض، وهو إشراق الدنيا ببهجتها على أن ذلك في أبي إسحاق مجاز [أو] يكون بين تصوريهما [تضاد]، وهو التقابل بين أمرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف [كالسواد والبياض] في المحسوسات [والإيمان والكفر] في المعقولات.

والحق أن بينهما تقابل العدم والملكة لا تقابل التضاد؛ لأن الإيمان هو تصديق النبي عليه السلام في جميع ما علم مجيئه بالضرورة –أعني قبول النفس لذلك والإذعان له من غير إباء ولا جحود على ما فسره المحققون من المنطقيين مع الإقرار به باللسان، والكفر عدم الإيمان عما من شأنه أن يكون مؤمنًا اللهم إلا أن يقال: الكفر إنكار شيء من ذلك فيكون ضد الإيمان لكونه وجوديًا مثله

[وما يتصف بها] أي: بالمذكورات كالأسود والأبيض، والمؤمن والكافر فإنه قد يعد مثل الأسود والأبيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين، وهما السواد والبياض وإلا فهما لا يتواردان على المحل أصلاً فكيف يتضادان، وذلك لأن الأسود مثلاً هو المحل مع السواد.

[أو شبه تضاد كالسماء والأرض] في المحسوسات؛ فإن بينهما شبه التضاد باعتبار أنهما وجوديتان إحداهما في غاية الارتفاع والأخرى في غاية الانحطاط، لكنهما لا تتواردان على المحل لكونهما من الأجسام دون الأعراض، فلا تكونان متضادين.

---

(١) البيت من البسيط،وهو لمحمد بن وهيب فى الأغانى ١٩/٧٩، ٨٠، وفيه: "ببهجتهم" بدل "ببهجتها"، وهو لأبى تمام فى شرح عقود الجمان ص ١٨٧، وبلا نسبة فى تاج العروس ٢٥/٥٠٠ (شرق) .

[والأول والثاني] فيما يعم المحسوسات والمعقولات، فإن الأول هو الذي يكون سابقًا على الغير، ولا يكون مسبوقًا بالغير، والثاني هو الذي يكون مسبوقًا بواحد فقط، فأشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين، لا يمكن اجتماعهما، لكنهما ليسا بمتضادين لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالأولية والثانوية.

فإن قلت: كما جعل نحو الأسود والأبيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو: السماء والأرض، والأول والثاني أيضًا من هذا القبيل بهذا الاعتبار، وإلا فما الفرق؟

قلت: الفرق أن الوصفين المتضادين في نحو: الأسود والأبيض جزآ مفهوميهما بخلاف نحو: السماء والأرض، فإنهما لازمان لهما خارجان.

وأما الأول والثاني وإن كانت الأولية والثانوية جزأين من مفهوميهما لكنهما ليسا بمتضادين؛ إذ ليس منهما غاية الخلاف؛ لأن العاشر أبعد من الثاني مع أن العدم معتبر في مفهوميهما، فلا يكونان وجوديين، ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعًا وهميًا بقوله: [فإنه] أي: الوهم [ينزلهما]أي: التضاد وشبه التضاد [منزلة التضائف] في أنه لا يحضره أحد المتضادين أو الشبيهين بهما إلا ويحضره الآخر؛ [ولذلك نجد الضد أقرب خطورًا بالبال مع الضد] من المغايرات التي ليست أضدادًا له، فإنه قلما يخطر السواد بالبال إلا ويخطر به البياض، وكذا السماء والأرض، يعني أن ذلك مبني على حكم الوهم وإلا فالعقل يتعقل كلاً منهما ذاهلاً عن الآخر، ولبس عنده ما يقتضي اجتماعهما عند المفكرة

[أو خيالي] عطف على قوله: وهمي، ويعني بالجامع الخيالي أمرًا بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في المفكرة، وإن كانس العقل من حيث الذات غير مقتض لذلك، وهو [بأن يكون بين تصوريهما تقارن في الخيال سابق] على العطف لأسباب مؤدية إلى ذلك [وأسبابه] أي أسباب التقارن في الخيال [مختلفة؛ ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبًا ووضوحًا] فكم من صور لا انفكاك بينهما في خيال، وهي في آخر مما لا يجتمع أصلا، وكم من صور لا تغيب عن خيال أصلا، وهي في خيال آخر مما لا تقع قط .

[ولصاحب علم المعاني فضل احتياج إلى معرفة الجامع]؛ لأن معظم أبوابه الفصل والوصل، وهو مبني على الجامع [لاسيما الخيالي فإن جمعه على مجرى الإلف والعادة] بحسب انعقاد الأسباب في إثبات الصور في خزانة الخيال، وتباين الأسباب مما يفوته الحصر، ولهذا أمثلة وحكايات ذكرت في المفتاح.

وقد ظهر لك ما ذكرنا أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركًا بالعقل، وبالوهمي مما يكون مدركًا بالوهم، وبالخيالي ما يكون مدركًا بالخيال؛ لأن التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها الوهم، وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي يجتمع في الخيال، بل جميع ذلك معان معقولة.

وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض أولاً بأن السواد والبياض مثلاً محسوسان فكيف يصح أن يجعلا من الوهميات؟ وأجاب ثانيًا بأن الجامع كون كل منهما مضادًا للآخر، وهذا معنى جزئي لا يدركه إلا الوهم، وهذا فاسد، لأنا لا نسلم أن تضاد السواد والبياض معنى جزئي، وإن أراد أن تضاد هذا السواد، وهذا البياض جزئي، فتماثل هذا مع ذاك وتضايفه معه أيضًا معنى جزئي، فلا تفاوت بين التماثل والتضايف، وشبه التماثل والتضاد وشبه التضاد في أنها إذا أضيفت إلى الجزئيات كانت جزئيات، وإذا أضيفت إلى الكليات كانت كليات: فكيف يصح جعل بعضها على الإطلاق عقليًا وبعضها وهميًا؟

ثم إن الجامع الخيالي هو تقارن الصور في الخيال فظاهر أنه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال؛ لأنه من المعاني، وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح.

فإن قلت: ما ذكرت من تقرير كلام المفتاح مشعر بأنه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين، باعتبار مفرد من مفرداتهما مثل: الاتحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما. وفساده واضح للقطع بامتناع العطف في نحو: هزم الأمير الجند يوم الجمعة، وخاط زيد ثوبي فيه.

والسكاكي أيضًا معترف بامتناع نحو: خفي ضيق وخاتمي ضيق، ونحو: الشمس وألف باذنجانة ومرارة الأرنب محدثة.

قلت: ليس في هذا الكلام إلا بيان الجامع بين الجملتين، وأما أن مثل هذا الجامع هل يكفي في صحة العطف أم لا؟ فمفوض إلى ما قبل هذا الكلام وما بعده، وقد صرح فيهما بامتناع العطف فيما لا تناسب فيه بين المخبر عنهما، وإن كان الخبران متحدين فعلم منه أن الجامع يجب أن يكون باعتبارهما جميعًا، والمصنف لما اعتقد أن كلامه في بيان الجامع سهو منه، وأراد إصلاحه غيره إلى ما ترى، فذكر مكان الجملتين الشيئين وأقام قوله: اتحاد في التصور مقام قوله: اتحاد في تصور مثل الاتحاد في المخبر عنه،أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله: الوهمي بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل أو تضاد أو شبهه، وفي قوله: الخيالي أن يكون بين تصوريهما تقارن؛ لأن التضاد مثلاً إنما هو بين نفس السواد والبياض، لا بين تصوريهما، أعني: العلم بهما، وكذا التقارن إنما هو بين نفس الصور، فيجب أن يريد بتصوريهما مفهوميهما، حتى يكون له وجه صحة.

وأما ما يقال من أنه أراد بالشيئين الجملتين، وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما هو مراد السكاكي بعينه، فهو غلط؛ لأنه قد رد هذا الكلام على السكاكي، وحمله على أنه سهو منه، وقصد بهذا التغيير إصلاحه على أن هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه، ويأباه قوله في التصور معرفًا كما لا يخفى على من له معرفة بأساليب الكلام، فليتأمل في هذا المقام؛ فإن تحقيقه على ما ذكرت من أسرار هذا الفن، والله الموفق.

[ومن محسنات الوصل] بعد تحقق المجوزات [تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية] أي: في كونهما اسميتين أو فعليتين [و] تناسب [الفعليتين في المضي والمضارعة] وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين، مثلاً إذا أردت مجرد الإخبار من غير تعرض للتجدد في أحدهما والثبوت في الأخرى، لزم أن تقول: قام زيد، وقعد عمرو، وزيد قائم، وعمرو قاعد.

قال صاحب المفتاح: وكذا زيد قام، وعمرو قعد. وزعم الشارح العلامة أنه إنما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بأن يكون زيد وعمرو مبتدأين، وقام وقعد خبرهما، وأن تكونا فعليتين بأن يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما، يعني يجب أن تقدر إما اسميتين أو فعليتين لا أن تقدر إحداهما اسمية والأخرى فعلية.

ولعمري إنه كلام في غاية السقوط، ما كان ينبغي أن يصدر مثله عن مثله، بل وجه الفصل أن الخبر في كل منهما جملة فعلية، وفيه إشارة إلى أن الأولى إذا كانت جملة اسمية خبرها جملة فعلية كان المناسب رعاية ذلك في الثانية أيضًا للمحافظة على المناسبة.

ولا تحصل المناسبة بأن يؤتى بالثانية فعلية صرفة، نحو: زيد قام، وقعد عمرو، وهذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو: زيد قام، وعمرو أكرمته، من أنه إذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية، وإذا نصب بتقدير الفعل فهي عطف على الفعلية، التي هي خبر المبتدأ والضمير محذوف أي: وأكرمت عمرًا عنده، أو في داره، وإنما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير؛ لأن غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية، وتصحيح المثال إنما يكون باعتبار الضمير. وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين أن المعطوف عليه في الوجهين هو جملة: زيد قام؛ لأنها ذات وجهين، فالرفع بالنظر إلى اسميتها، والنصب بالنظر إلى فعليتها، والمعطوف عليه في الوجهين واحد، واختلاف الإعرابيين باختلاف الاعتبارين، وبهذا تحصل المناسبة.

ولا يخفى على المصنف لطف هذا الوجه ودقته، وإن ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من الفحول. [إلا لمانع] مثل أن يراد في إحداهما التجدد، وفي الأخرى الثبوت، مثل: زيد قام وعمرو قاعد، أو يراد في إحداهما المضي، وفي الأخرى المضارعة، مثل قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ**﴾[1]، وقوله: ﴿**فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ**﴾[2] أو يراد في إحداهما الإطلاق، وفي الأخرى التقييد بالشرط، مثل: أكرمت زيدًا وإن جئتني أكرمك أيضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْلَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَوْ أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الْأَمْرُ**﴾[3].

---

(١) الحج : ٢٥.

(٢) البقرة :٨٧ .

(٣) الأنعام : ٨.

تذنيب

شبه تعقيب باب الفصل والوصل بالبحث عن الجملة الحالية، وكونها بالواو تـارة وبدونها أخرى بالتذنيب، وهـو جعل الشـيء ذنابة للشـيء، فكـأن هـذا تتميـم لبـاب الفصـل والوصل وتكميل له.

والحـال علـى ضربيـن: مؤكـدة: يؤتـى بهـا لتقريـر مضمـون الجملـة الاسـمية علـى رأي، ومضمون الجملة مطلقًا على رأي.

والحق أن الحال التي ليست مما تثبت تارة، وتزول أخرى كثيرًا ما تقع بعد الجملة الفعليـة أيضًا، فمن اشـترط فـي المؤكـدة كونهـا بعـد جملـة اسـمية لزمـه أن يجعلهـا قسـمًا آخـر غـير المؤكدة والمنتقلة ولنسم دائمة أو ثابتة، فبالجملة الحال الغير المنتقلة ليست محلاً للواو؛ لشـدة ارتباطها بما قبلها، فلا يبحث هاهنا إلا عن المنتقلة، فنقول: [أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير واو]؛ لأنها معربة بالأصالة لا بالتبعية، والإعراب في الأسماء إنما جيء به للدلالة على المعـاني الطارئة عليها، بسبب تركيبها مع العوامل، فهو دال علـى التعلق المعنـوي بينهـا وبيـن عواملهـا، فيكون مغنيًا عن تكلف تعلق آخر كالواو. واسـتدل المصنـف علـى ذلـك بالقيـاس علـى الخبر والنعت فقال: [لأنها] أي: الحال وإن كانت في اللفظ فضلـة يتـم الكـلام بدونهـا، لكنهـا [فـي المعنى حكم على صاحبها كالخبر] بالنسبة إلى المبتدأ مـن حيـث إنـك تثبـت بالحـال المعنـى لذي الحال، كمـا تثبـت بـالخبر المعنـى للمبتـدأ، فـإنك فـي قولـك: جـاءني زيـد راكبًـا تثبـت الركوب لزيد، كما في قولك: زيد راكب، إلا أن الفرق أنك جئت به لتزيد معنى فـي إخبـارك عنه بالمجيء، ولم تقصد ابتداء، وقصد إثبات الركوب له، بل أثبته علـى سـبيل التبـع بخـلاف الخبر فإنك تثبت به المعنى ابتداء وقصدًا

[ووصف له] أي: ولأن الحال في المعنى وصف لصاحبه [كالنعت] بالنسبة إلـى المنعـوت إلا أنك تقصد في الحال أن صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل، فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه، بخلاف النعت فإن المقصود بيان حصول هـذا الوصـف لـذات المنعـوت

من غير نظر إلى كونه مباشرًا للفعل، أو غير مباشر، ولهذا جاز أن يقع نحو: الأسود والأبيض، والطويل والقصير، وما أشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال فيها نعتًا لا حالاً.

وبالجملة كما أن من حق الخبر والنعت أن يكونا بدون الواو فكذلك الحال. فإن قلت: الخبر والنعت قد يكونان مع الواو أيضًا، أما الخبر فكخبر باب كان، كقول الحماسي:

فلما صَرَّحَ الشرُّ فأمسَى وهْوَ عريانُ[1]

وخبر ما الواقع بعد إلا كقولهم: ما أحد إلا وله نفس أمارة. وأما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة، فإنها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر مستقر كقوله تعالى: ﴿**سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ**﴾[2] وقوله تعالى: ﴿**وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾[3] ونحو ذلك. قلت: أمثال ذلك مما ورد على خلاف الأصل تشبيهًا بالحال على أن مذهب صاحب المفتاح أن قوله: ﴿**وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ**﴾ حال عن قرية؛ لكونها نكرة في سياق النفي فتعم، وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة،

وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو؛ فأصل الحال بأن تكون بغير واو [لكن خولف] هذا الأصل [إذا كانت] الحال [جملة] وإنما جاز كونها جملة؛ لأن مضمون الحال قيد لعاملها، ويصح أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد [فإنها] أي: الجملة الواقعة حالاً [من حيث هي جملة مستقلة بالإفادة] من غير أن تتوقف على التعليق بما قبلها، وإن كانت من حيث هي حال غير مستقلة، بل هي متوقفة على التعليق بكلام سابق عليها لما مر من أنك لا تقصد بالحال إثبات الحكم ابتداء، بل تثبت أولاً حكمًا ثم توصل به الحال، وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل التبع له [فتحتاج] الجملة الواقعة حالاً بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة [إلى ما يربطها بصاحبها] الذي جعلت حالاً عنه

---

(١) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن سيبان) في أمالي القالي ١/٢٦٠، وحماسة البحتري ص ٥٦، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٤، وللحماسي في شرح التصريح ٢/٢٣٩.

(٢) الكهف: ٢٢.

(٣) الحجر: ٤.

[وكل من الضمير والواو صالح للربط. والأصل الضمير بدليل] الاقتصار عليه في الحال [المفردة والخبر والنعت] ومعنى أصالته أنه لا يعدل عنه إلى الواو ما لم تمس حاجة إلى زيادة ارتباط، وإلا فالواو أشد في الربط؛ لأنها الموضوعة له، فالحال لكونها فضلة يجيء بعد تمام الكلام أحوج إلى الربط؛ فصدرت الجملة التي أصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط –أعني: الواو التي أصلها الجمع إيذانًا من أول الأمر بأنها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة، فإنها ليست بمستقلة، وبخلاف الخبر فإنه جزء الكلام، وبخلاف النعت فإنه لتبعيته للمنعوت، وكونه للدلالة على معنى فيه صار كأنه من تمامه، فاكتفى في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة، فإن الموصول لا يتم جزء للكلام بدونها، فظهر أن ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو، وقد يكون بالضمير، ولكل مقام .

فنقول: الجملة التي تقع حالاً إما أن تكون خالية عن ضمير صاحبها أو لا تكون

[فالجملة] التي تقع حالاً [إن خلت عن ضمير صاحبها] الذي تقع حالاً عنه [وجب الواو] لتكون مرتبطة به غير منقطعة، فلا يجوز: خرجت زيد على الباب، وجوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة.

ولما بين أن أي جملة تجب فيها الواو أراد أن يبين أن أي جملة يجوز أن تقع حالاً بالواو، وأي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال: [وكل جملة خالية عن ضمير ما] أي: الاسم الذي [يجوز أن ينتصب عنه حال] وذلك بأن يكون فاعلاً أو مفعولاً معرفًا أو منكرًا، مخصوصًا لا مبتدأ وخبرًا، ولا نكرة محضة، وإنما لم يقل عن ضمير صاحب الحال؛ لأن خبر المبتدأ هو قوله: [يصح أن تقع] تلك الجملة [حالاً عنه] أي: عما يجوز أن ينتصب عنه حال [بالواو] أي: إذا كانت تلك الجملة مع الواو، وما لم يثبت هذا الحكم –أعني: وقوع الجملة حالاً عنه لم يصح إطلاق صاحب الحال عليه إلا مجازًا، وإنما لم يقل عن ضمير ما يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه، ليدخل فيه الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع؛ لأن ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه، لكنه مما يجوز أن ينتصب عنه حال في الجملة، وحينئذ يكون قوله: وكل جملة خالية عن ضمير ما يجوز أن ينتصب عنه حال، متناولاً للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور، فيصح استثناؤها بقوله: [إلا المصدرة بالمضارع

المثبت، نحو: جاءني زيد، ويتكلم عمرو] فإنه لا يجوز أن يكون قولنا: ويتكلم عمرو حالاً عن زيد [لما سيأتي] من أن ربط مثله يجب أن يكون بالضمير فقط.

فإن قلت: قوله كل جملة إلخ شامل للجملة الإنشائية، وهي لا تصح أن تقع حالاً، سواء كانت مع الواو أو بدونها؛ لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، فيجب أن تكون مما يقصد فيه الدلالة على حصول مضمونه، وهو الخبرية دون الإنشائية.

قلت: المراد كل جملة يصح وقوعها حالاً في الجملة؛ لأنها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام. فإن قلت: هل تقع الجملة الشرطية حالاً أم لا؟

قلت: قد منعوا ذلك، وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرًا عن ضمير ما أريد الحال عنه، نحو: جاءني زيد، وهو إن يسأل يعط، فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية، وذلك لأن الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضى لصدر الكلام، لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلا أن يكون له فضل قوة، ومزيد اقتضاء لذلك، كما في الخبر والنعت، فإن المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك، وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي، حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال، فإنها فضلة تنقطع عن صاحبها.

وأما الواو الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله من الكلام، وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أولى باللزوم لذلك الكلام السابق، الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط، كقولك: أكرمه وإن يشتمني، "واطلبوا العلم ولو بالصين"[1] فذهب صاحب الكشاف إلى أنها للحال، والعامل فيها ما تقدمه من الكلام وعليه الجمهور.

وقال الجنزي: إنها للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور، أي أكرمه إن لم يشتمني، وإن يشتمني، واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين ولو كان بالصين. وقال بعض المحققين من النحاة: إنها اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام

---

(١) موضوع، انظر ضعيف الجامع (ح١٠٠٥).

متعلقًا به معنى مستأنفًا لفظًا على طريق الالتفات، كقوله:

فــأنتِ طــالقٌ والطـــلاقُ أَلْيــه

وقوله:

ترى كل مَنْ فيها وحاشـاكَ فانيًا[1]

وقد يجيء بعد تمام الكلام كقوله ﷺ "أنا سيد أولاد آدم ولا فخر"[2] [وإلا] عطف على قوله: إن خلت، أي: وإن لم تخل الجملة التي تقع حـالاً عـن ضمير صاحبها، فإما أن تكون فعلية أو اسمية.

والفعلية إما أن يكون فعلها مضارعًا أو ماضيًا، والمضارع إما أن يكون مثبتًا أو منفيًا.

فبعض هذه يجب فيه الواو وبعضها يمتنع، وبعضها يستوي فيه الأمران، وبعضها يترجح فيه أحدهما فأشار إلى تفصيل ذلك، وبيان أسبابه بقوله: [فإن كانت فعليـة والفعـل مضـارع مثبت امتنع دخولها] أي: دخول الواو، ويجب الاكتفاء بالضمير [نحـو: ﴿وَلَا تَمْنُـنْ تَسْتَكْثِرُ﴾[3]] أي: لا تعط حال كونك تعد ما تعطيه كثيرًا [لأن الأصـل] فـي الحـال هـي الحـال [المفـردة] لعراقة المفرد في الإعراب، وتطفل الجملة عليه بسبب وقوعها موقعه [وهي] أي: المفردة [تدل على حصول صفة]؛ لأنها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل أو المفعول.

والهيئة ما يقوم بالغير، وهذا معنى الصفة [غير ثابتة]؛ لأن الكلام في الحال المنتقلة [مقارن] ذلك الحصول [لما جعلت] الحال [قيدًا لـه] يعني العـامل؛ لأن الغـرض مـن الحـال تخصيـص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال، وهذا معنى المقاربة [وهـو كذلـك] أي: المضارع المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة، مقارن لما جعلت قيدًا له كالمفردة، فيمتنـع فيه دخول الواو كما يمتنع في المفردة [أما الحصول] أي: أما دلالتـه علـى حصـول صفـة غير

---

(١) هـذا عجـز بيـت لأبـي الطيـب صـدره: وتحتقـر الدنيـا احتقـار مجـرَّب، وديوانـه ج٢، ص ٢٠٥، والإيضاح ص ١٩٧.

(٢) صحيح ، أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما، وانظر صحيح الجامع (١٤٦٨) .

(٣) المدثر: ٦.

ثابتة [فلكونه فعلاً مثبتًا] فالفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت، والإثبات تدل على الحصول.

[وأما المقارنة فلكونه مضارعًا] والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال أيضًا. إما على أن يكون مشتركًا بينهما أو يكون حقيقة في الحال، مجازًا في الاستقبال. وهاهنا نظر وهو أن الحال الذي هو مدلول المضارع إنما هو زمان التكلم، وقد مر أن حقيقة الحال أجزاء متعاقبة من أواخر الماضي وأوائل المستقبل، والحال الذي نحن بصدده يجب أن يكون مقارنًا لزمان وقوع مضمون الفعل المقيد بالحال، وهو قد يكون ماضيًا، وقد يكون حالاً، وقد يكون استقبالاً، فالمضارعة لا دخل لها في المقارنة.

والأولى أن يقال: إن المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظًا، وبتقديره معنى؛ فيمتنع دخول الواو فيه مثله، ولما كان هنا مظنة اعتراض، وهو أنه قد جاء المضارع المثبت بالواو في النثر والنظم أشار إلى جوابه بقوله: [وأما ما جاء من نحو:] قول بعض العرب [قمت وأصك وجهه، وقوله:] أي: قول عبدالله بن همام السلولي:

[فلما خَشيتُ أظافيرَهُم نجوتُ وأرهَنُهم مالِكًا[1]

فقيل: على حذف المبتدأ، أي: وأنا أصك، وأنا أرهنهم] فتكون الجملة اسمية، فيصح دخول الواو، ومثله قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ﴾[2] أي: وأنتم قد تعلمون. [وقيل: الأول] أي: قمت وأصك وجهه [شاذ، والثاني] أي: نجوت وأرهنهم [ضرورة. وقال عبدالقاهر: هي] أي: الواو [فيهما] أي: في قوله: وأصك، وقوله: وأرهنهم [للعطف]، لا للحال، وليس المعنى قمت صاكا وجهه، ونجوت راهنا مالكًا، بل المضارع بمعنى الماضي، [والأصل قمت وصككت]، ونجوت [ورهنت عدل] من لفظ الماضي [إلى

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبدالله بن همام السلولي في إصلاح المنطق ص ٢٣١، وص ٢٤٩، وخزانة الأدب ٣٦/٩، والدرر ١٥/٤، والشعر والشعراء ٦٥٥/٢، ولسان العرب ١٨٨/١٣، (رهن)، ومعاهد التنصيص ٢٨٥/١، والمقاصد النحوية ١٩٠/٣، ولهمام بن مرة في تاج العروس (رهن) ، وبلا نسبة في الجنى الداني، ص ١٦٤، ورصف المباني ص ٤٢٠، وشرح الأشموني ٢٥٦/١، وشرح ابن عقيل ص ٣٤٠، والمقرب ١٥٥/١، وهمع الهوامع ٢٤٦/١.

(٢) الصف: ٥.

المضارع حكاية للحال] الماضية، ومعناها أن يفرض أن ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان، فيعبر عنه بلفظ المضارع، كقوله:

ولقدْ أمرُّ على اللئيم يَسُبُّني[1]

بمعنى مررت، هذا إذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعًا مثبتًا [وإن كان] الفعل مضارعًا [منفيًا فالأمران] جائزان، يعني: دخول الواو وتركه من غير ترجيح وأما مجيئه بالواو فهو [كقراءة ابن ذكوان: ﴿**فَاسْتَقِيمَا وَلَا "تَتَّبِعَان"**﴾[2] بالتخفيف] أي: بتخفيف النون فإن [لا] حينئذ للنفي دون النهي؛ لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون إخبارًا فلا يصح عطفه على الأمر قبله، فتعين كون الواو للحال بخلاف قراءة العامة: ﴿**وَلَا تَتَّبِعَانِّ**﴾ بتشديد النون، فإنه نهي معطوف على الأمر قبله، والنون للتأكيد. وأما مجيئه بغير الواو فما أشار إليه بقوله: [ونحو ﴿**وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ**﴾[3]] أي: أي شيء يثبت لنا، والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله. وحقيقته ما سبب عدم إيماننا؟ وإنما جاز في المضارع المنفي الأمران؛ [لدلالته على المقارنة لكونه مضارعًا دون الحصول لكونه] فعلاً [منفيًا] والمنفي من حيث إنه منفي إنما يدل على عدم الحصول، لا على الحصول. وإن جاز أن يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية، لكن الأصل المعتبر هو المطابقة. والمراد بالمنفي هنا المنفي بما أو لا دون لن؛ لأنها حرف استقبال، ويشترط في الجملة الواقعة حالاً خلوها عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما، وذلك لأن هذه الحال والحال التي تقابل الاستقبال وإن تباينا حقيقة؛ لأن لفظ

---

(١) البيت لعميرة بن جابرْ الحنفى فى الدرر ٨٧/١، وشرح التصريح ١١/٢، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفى فى الأصمعيات ص ١٢٦، ولعميرة بن جابر فى حماسة البحترى ص ١٧١، وخزانة الأدب ٣٥٧/١، ٣٥٨، ٢٠١/٣، ٢٠٧/٤، ٢٠٨، ٢٣/٥، ٥٠٣، ١٩٧/٧، ١١٩/٩، ٣٨٣، والخصائص ٣٣٨/٢، ٣٣٠/٣، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١، ولسان العرب ٨١/١٢ (ثم) ، ٢٩٦/١٥، (منى) ، ودلائل الإعجاز ص ٢٠٦، والإشارات والتنبيهات ص ٤٠، والمفتاح ص ٩٩١، وشرح المرشدى ٦٢/١، والتبيان ١٦١/١ و"ثمت" حرف عطف لحقها "تاء" التأنيث، وقوله "أمر" مضارع بمعنى الماضى لاستحضار الصورة، ورواية الكامل "فأجوز ثم أقول لا يعنينى"، والشاهد فى لام " اللئيم"؛ لأن المراد منه واحد غير معين.

(٢) يونس : ٨٩.

(٣) المائدة: ٨٤.

يركب في قولنا: يجيء زيد غدًا يركب. حال بهذا المعنى غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال؛ لأنه ليس في زمان التكلم، لكنهم استبشعوا تصدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة. وزعم بعض النحاة أن المنفي بلفظ ما يجب أن يكون بدون الواو؛ لأن المضارع المجرد يصلح للحال، فكيف إذا انضم إليه ما يدل بظاهره على الحال وهو ما! وجوابه أن فوات الدلالة على الحصول جوز ذلك. قال الشيخ عبدالقاهر في قول مالك بن رفيع:

أقادوا من دَمي وتَوعَّدوني وكنتُ وما يُنَهْنِهُني الوعيدُ[1]

إن كان تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال، والمعنى ووجدت غير منهنه بالوعيد، وغير مبال به، ولا معنى لجعلها ناقصة، وجعل الواو مزيدة [وكذا] يجوز الأمران - أعني دخول الواو والاكتفاء بالضمير- [إن كان] الفعل في الجملة الفعلية [ماضيًا لفظًا أو معنى، كقوله تعالى] إخبارًا ﴿**أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ**﴾[2] بالواو [وقوله: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[3] بدون الواو وهذا فيما هو ماض لفظًا. وأما الماضي معنى فنعني به المضارع المنفي بلم أو لما فإن كلاً منهما يقلب معنى المضارع إلى الماضي، وأشار إلى أمثلة ذلك بقوله: [وقوله] تعالى : [﴿**أَنَّى يَكُونُ لِي غُلامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ**﴾[4]، وقوله] تعالى: [﴿**فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ**﴾[5] وقوله] تعالى: [﴿**أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ**﴾[6] وأهمل مثال المنفي بلما مجردًا عن الواو؛ لأنه لم يطلع عليه، لكن القياس يقتضي جوازه.

ثم أشار إلى سبب جواز الأمرين في الماضي مثبتًا كان أو منفيًا بقوله: [أما المثبت فلدلالته على الحصول] يعني حصول صفة غير ثابتة [لكونه فعلاً مثبتًا، دون المقارنة لكونه ماضيًا]

---

(١) البيتان من الوافر، وهما لمالك بن رقية فى شرح التصريح ٣٩٢/١، والمقاصد النحوية ١٩٢/٣، وبلا نسبة فى شرح الأشمونى ٢٥٧/١.

(٢) آل عمرن : ٤٠.

(٣) النساء : ٩٠.

(٤) مريم : ٢٠.

(٥) آل عمران : ١٧٤.

(٦) البقرة: ٢١٤.

والماضي لا يقارن الحال، [ولهذا] أي: ولعدم دلالته على المقارنة [شرط] في الماضي المثبت [أن يكون مع قد ظاهرة أو مقدرة]؛ لأن قد يقرب الماضي من الحال، ويرد هاهنا الإشكال المذكور، وهو أن المطلوب في الحال مقارنة حصول مضمونها لحصول مضمون العامل، لا لزمان التكلم، وإذا كان العامل والحال ماضيين يجوز أن يكونا متقارنين كما إذا كانا مضارعين، وأيضًا لفظ [قد] إنما يقرب الماضي إلى الحال المقابل للاستقبال، وهو زمان التكلم فربما يكون [قد] في الماضي سببًا لعدم مقارنته لمضمون العامل، كما في قولنا: جاء زيد في السنة الماضية، وقد ركب فرسه، وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام: أن حالية الماضي وإن كانت بالنظر إلى عامله، ولفظة [قد] إنما تقربه من حال التكلم فقط، والحالان متباينان لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحال في الحال في الجملة، فأتوا بلفظ [قد] لظاهر الحالية، وقالوا: جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه. كما مر في اشتراط خلو الجملة الحالية عن حروف الاستقبال، فظهر أن تصدير الماضي المثبت بلفظ [قد] لمجرد استحسان لفظي، وكثيرًا ما يفيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة، لكن تصديره بلفظ [قد] يكسر منه سورة الاستبعاد، كقول أبي العلاء:

أصدِّقُه في مريةٍ وقد امترتْ ... صحابةُ موسى بعدَ آياتِه التِّسع

وبالجملة يجب أن يعلم أن الحال التي هي بيان الهيئة، لا يجب أن يكون حصولها في الحال التي هي في زمان التكلم، وأنهما متباينان حقيقة؛ وبهذا يظهر بطلان ما قال السخاوي من أنك إذا قلت: جئت وقد كتب زيد، فلا يجوز أن يكون حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت، ويجوز أن يكون حالاً إذا كان شرع في الكتابة وقد انقضى منها جزء إلا أنه متلبس بها مستديم بها، فلانقضاء جزء منها جيء بالماضي، ولتلبسه بها ودوامه عليها صح أن يكون لفظ الماضي حالاً لاتصاله بالحال.

وأما الماضي المنفي فلما جاز فيه الأمران مع انتفاء المقارنة، والحصول ظاهرًا لكونه ماضيًا منفيًا احتاج في تحقيق المقارنة فيه إلى زيادة بيان، فقال: [وأما المنفي] أي: أما جواز الأمرين في الماضي المنفي [فلدلالته على المقارنة دون الحصول. أما الأول] أي: دلالته على المقارنة [فلأن لما للاستغراق] أي: لامتداد النفي من حين الانتفاء إلى حين التكلم، نحو: ندم زيد ولما

ينفعه الندم أي: عدم نفع الندم متصل بحال التكلم [وغيرها] أي: غير [لما] مثل [ما] و[لم] [لانتفاء متقدم] على زمان التكلم [مع أن الأصل استمراره] أي: استمرار ذلك الانتفاء، وإن جاز انقطاعه دون زمان التكلم نحو: لم يضرب زيد أمس، لكنه ضرب اليوم [فيحصل به] أي: بالنفي أو بأن الأصل فيه الاستمرار و [الدلالة عليها] أي: على المقارنة [عند الإطلاق] أي: عند عدم التقييد بما يدل على الانقطاع ذلك الانتفاء، كما في قولنا: لم يضرب زيد أمس، ولكن ضرب اليوم [بخلاف المثبت فإن وضع الفعل على إفادة التجدد] من غير أن يكون الأصل استمراره، فإذا قلت: ضرب زيد مثلاً، كفى في صدقه وقوع الضرب في جزء من أجزاء الزمان الماضي،

وإذا قلت: ما ضرب أفاد استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان الماضي، وذلك لأنهم أرادوا أن يكون النفي والإثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي نقيض، فلو جعلوا النفي كالإثبات مقيدًا بجزء من الأجزاء لم يتحقق التناقض؛ لجواز تغاير الجزأين فاكتفوا في الإثبات بوقوعه مطلقًا ولو مرة، وقصدوا في النفي الاستغراق إذ استمرار الفعل أصعب وأقل من استمرار الترك؛ ولهذا كان النهي موجبًا للتكرار دون الأمر، وكان نفي النفي إثباتًا دائمًا، مثل: مازال وما انفك ونحو ذلك [وتحقيقه] أي: وتحقيق هذا الكلام وأن الأصل في النفي الاستمرار بخلاف الإثبات [أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب بخلاف استمرار الوجود] يعني أن بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج إلى سبب موجود؛ لأنه وجود عقيب وجود ، والوجود الحادث لابد له من سبب موجود، بخلاف استمرار العدم، فإنه عدم فلا يحتاج إلى وجود سبب، بل يكفي فيه انتفاء سبب الوجود.

والأصل في الحوادث العدم، والمراد أن استمرار العدم لا يفتقر إلى سبب موجود يؤثر فيه، وإلا فهو مفتقر إلى انتفاء علة الوجود، وهذا مراد من قال: إن العدم لا يعلل، وإنه أولى بالممكن من الوجود، وبالجملة لما كان الأصل في المنفي الاستمرار حصلت من إطلاقه الدلالة على المقارنة، وقد عرفت ما فيه.

[وأما الثاني] أي: عدم دلالته على الحصول [فلكونه منفيًا] هذا إذا كانت الجملة فعلية

[وإن كانت الجملة] اسمية [فالمشهور جواز تركها] أي: ترك الواو [لعكس ما مر في الماضي المثبت] أي: لدلالة الاسمية على المقارنة؛ لكونها مستمرة لا على حصول صفة غير ثابتة، لدلالتها على الدوام والثبات، [نحو: كلمته فوه إلى في] ورجع عوده على بدئه فيمن رفع فوه، وعوده على الابتداء، أي: رجوعه على ابتدائه على أن البدء مصدر بمعنى المفعول [وأن دخولها] أي: والمشهور أيضًا أن دخول الواو [أولى] من تركها [لعدم دلالتها] أي: الجملة الاسمية [على عدم الثبوت، مع ظهور الاستئناف فيها فحسن زيادة رابطة، نحو: ﴿**فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾[1]] أي: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت، حتى ذهب كثير من النحاة إلى أن تجرد الاسمية عن الواو ضعيف.

[وقال عبدالقاهر: إن كان المبتدأ] في الجملة الاسمية [ضمير ذي الحال وجبت] الواو سواء كان خبره فعلاً [نحو: جاء زيد وهو يسرع أو] اسمًا، نحو: جاء زيد [وهو مسرع]، وذلك لأن الجملة لا تترك فيها الواو، حتى تدخل في صلة العامل وتنضم إليه في الإثبات، وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات، وهذا ما يمتنع في نحو: جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع؛ لأنك إذا أعدت ذكر زيد، وجئت بضميره المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحًا في أنك لا تجد سبيلاً إلى أن تدخل [يسرع] في صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات؛ لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه بأنه يسرع، وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوًا في البين، وجرى مجرى أن تقول: جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه. ثم تزعم أنك لم تستأنف كلامًا ولم تبتدئ للسرعة إثباتًا، وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو، وما جاء بدونه فسبيله سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله، بضرب من التأويل، ونوع من التشبيه، وذلك لأن معنى فوه إلى في مشافها، ومعنى عوده على بدئه ذاهبًا في طريقه الذي جاء منه. وأما قوله:

إذا أتيتَ أبا مروانَ تسأله ... وجدْتَه حاضِراه الجودُ والكرمُ[2]

فلأنه بسبب تقديم الخبر قرب في المعنى من قولك: وجدته حاضراه، أي: حاضرًا عنده

(١) البقرة : ٢٢.

(٢) البيت ينسب للأخطل، وليس في ديوانه، وانظر دلائل الإعجاز ص ٢٠٤.

الجود والكرم، وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم، ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد. هذا كلامه في دلائل الإعجاز والذي يلوح عنه أن وجوب الواو في نحو: جاءني زيد وزيد يسرع أو مسرع، وجاء زيد وعمرو يسرع أمامه أو مسرع أولى منه في نحو: جاءني زيد وهو يسرع أو مسرع.

وقال أيضًا في موضع آخر: إنك إذا قلت: جاءني زيد السيف على كتفه أو خرج التاج عليه كان كلامًا نافرًا لا يكاد يقع في الاستعمال؛ لأنه بمنزلة قولك: جاءني زيد وهو متقلد سيفه، وخرج وهو لابس التاج، في أن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات وأنك لم ترد: جاءني كذلك، ولكن جاءني وهو كذلك فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو إلا بضرب من التأويل والتشبيه بالمفرد. وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾[1] أن الجملة الاسمية إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالاً لاجتماع حرفي العطف، لأن واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل، فقولك: جاءني زيد راجلاً وهو فارس، كلام فصيح وأما جاءني زيد هو فارس فخبيث. وذكر في قوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾[2] أنه في موضع الحال، أي: المتعادين يعاديهما إبليس ويعاديانه فأوله ونزله منزلة المفرد، وهذا بخلاف: جاءني زيد هو فارس؛ لأنه لو أريد ذلك لوجب أن يقال: فارسًا، فلهذا حكم بأنه خبيث، والذي يبين ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز من أنك إذا قلت: جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاء مسرع في أنك تثبت له مجيئًا فيه إسراع، وتصل أحد المعنيين بالآخر، وتجعل الكلام خبرًا واحدًا كأنك قلت: جاءني بهذه الهيئة، وإذا قلت: جاء زيد وهو مسرع أو وغلامه يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه، كان المعنى على أنك بدأت فأثبت به المجيء ثم استأنفت خبرًا وابتدأت إثباتًا ثانيًا، لما هو مضمون الحال، ولهذا احتيج إلى ما يربط الجملة الثانية بالأولى، فجيء بالواو كما جيء بها

---

(١) الأعراف: ٤ .

(٢) البقرة: ٣٦.

في نحو: زيد منطلق وعمرو ذاهب وتسميتها واو الحال لا تخرجها عن كونها مجتلبة لضم جملة إلى جملة، كالفاء في جواب الشرط فإنها بمنزلة العاطفة في أنها جاءت لربط جملة ليس من شأنها أن ترتبط بنفسها، فالجملة في نحو: جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني عن الفاء، لأن من شأنه أن يرتبط بنفسه، والجملة في نحو: جاءني زيد وهو مسرع، أو وغلامه يسعى بين يديه أو وسيفه على كتفه، بمنزلة الجزاء الذي ليس من شأنه أن يرتبط بنفسه. ثم قال الشيخ: [وإن جعل نحو: على كتفه سيف حالاً كثر فيها] أي: في تلك الحال [تركها] أي: ترك تلك الواو [نحو] قول بشار:

إذا أنكرتني بلدةٌ أو نكِرْتُها ... [خرجتُ مع البازي عليَّ سوادُ] [1]

أي: إذا لم يعرف قدري أهل بلدة أو لم أعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرًا مصاحبًا للبازي الذي هو أبكر الطيور مشتملاً على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لإسفار الصبح، فقوله: على سواد أي بقية من الليل حال ترك فيها الواو. ثم قال الشيخ: الوجه أن يكون الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف لاعتماده على ذي الحال، لا مبتدأ وينبغي أن يقدر هاهنا خصوصًا أن الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل، اللهم إلا أن يقدر فعلاً ماضيًا مع قد. وقال المصنف: لعله إنما اختار تقديره باسم الفاعل لرجوعه إلى أصل الحال، وهي المفردة، ولهذا كثر فيها ترك الواو، وإنما جوز التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلاً كقوله:

وإنَّ امرأ أسْرى إليكَ ودونَه ... من الأرض موماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ [2]

وإنما لم يجوز التقدير بالمضارع؛ لأنه لو جاز التقدير بالمضارع لامتنع مجيئها بالواو. وهذا كلامه وفيه نظر؛ لأنه كما أن أصل الحال الإفراد فكذا الخبر والنعت، فالواجب أن يذكر مناسبة تقتضي اختيار الإفراد في الحال على الخصوص، دون الخبر والنعت، ولأنا لا نسلم أن جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو؛ لجواز

---

(١) انظر البيت في الإيضاح ص ١٧٠، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٣٦.

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٣، ورواية العجز فيه: فياف تنوفات وبيداء خيفق، ولسان العرب (حقق).

أن يكون المقدر عند وجود الواو هو الماضي، ألا يرى أنه اختار تقديره بالمفرد، ومع هذا لم يمتنع الواو مع أن المفرد أولى بامتناع الواو من المضارع.

والحق أن نحو على كتفه سيف يحتمل أن يكون الاسم مرفوعًا بالابتداء والظرف خبره، فيكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو: أفي الدار زيد؟ وأقائم زيد؟ ويحتمل أن يكون فعلية مقدرة بالماضي أو المضارع ، وأن يكون حالاً مفردة بتقدير اسم الفاعل، والأولان مما يجوز فيه ترك الواو، والأخيران مما يمتنع فيه الواو فمن أجل هذا كثر فيه ترك الواو، هذا إذا لم يكن صاحب الحال نكرة متقدمة، وإلا فالواو واجب؛ لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو: جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾[1] .

ومن كلام الشيخ أيضًا قوله: [ويحسن الترك] أي: ترك الواو في الجملة الاسمية تارة [لدخول حرف على المبتدأ] يحصل بذلك الحرف نوع من الارتباط [كقوله] أي: الفرزدق:

[فقلتُ عسى أن تُبصِريني كأنَّما   بنِي حوالَيَّ الأُسودُ الحواردُ][2]

من حرد إذا غضب، فقوله: بني الأسود جملة اسمية وقعت حالاً من مفعول تبصريني، ولولا دخول كأن عليها لم يحسن الكلام إلا بالواو وقوله: حوالي أي: في أكنافي وجوانبي حال من بني لما في حرف التشبيه من معنى الفعل [و] يحسن الترك تارة [أخرى لوقوع الجملة] الاسمية الحالية [بعقب مفرد] حال [كقوله] أي: ابن الرومي:

والله يبقيك لنا سالمًا   بُرداك تبجيلٌ وتعظيمُ[3]

فهذه الجملة حال، ولو لم يتقدمها قوله: سالمًا لم يحسن فيها ترك الواو، والحالان-

---

(١) الحجر: ٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٣٤٦/١، وفيه:"اللوابد" مكان "الحوارد"، ومجمل اللغة ٥٦/٢، وأساس البلاغة (حرد) ، والحيوان ٩٧/٣، ومعاهد التنصيص ٣٠٤/١، وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٠١، ومقاييس اللغة ٥٢/٢، ورواية صدره:

لعلك يوما أن تريني كأنما........

(٣) البيت في الإيضاح ص ١٧١، ودلائل الإعجاز ص ٢١٢.

أعني: الجملة وسالمًا- يجوز أن تكونا من الأحوال المترادفة، وهي أن يكون أحوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يقيك هاهنا ويجوز أن تكونا من الأحوال المتداخلة، وهي أن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذي يشتمل عليه الحال السابقة، مثل: أن يجعل قوله : برداك تبجيل حالاً من الضمير في سالمًا. وقال بعضهم: إن كان المبتدأ ضمير ذي الحال يجب الواو، وإلا فإن كان الضمير فيما صدر به الجملة، سواء كان مبتدأ نحو: فوه إلى في و﴿**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**﴾[1] وخبرا نحو:

وجدْتَه حاضراه الجودُ والكرمُ[2]

فلا يحكم بضعفه مجردًا عن الواو؛ لكون الرابطة في أول الجملة وهذان البيتان من هذا القبيل، وإلا فهو قليل ضعيف، كقوله:

نَصَفَ النَّهارُ الماءُ غامره[3]

---

(١) البقرة: ٣٦.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) صدر بيت للمسيب بن علي في دلائل الإعجاز ص ٢٠٣، وإصلاح المنطق لابن السكيت ص ٢٦٩، وعجز البيت: ورفيقه بالغيب لا يدري .

الباب الثامن في [الإيجاز والإطناب والمساواة]

[قال السكاكي: أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين] أي: من الأمور النسبية التي يكون تعقلها بالقياس إلى تعقل شيء آخر؛ فإن الموجز إنما يكون موجزًا بالنسبة إلى كلام أزيد منه، وكذا المطنب إنما يكون مطنبًا بالقياس إلى كلام أنقص منه [لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين] يعني لا يمكن أن يقال على التعيين والتحقيق: إن الإتيان بهذا المقدار من الكلام إيجاز، وبذلك المقدار إطناب؛ إذ رب كلام موجز بالنسبة إلى كلام يكون هو بعينه مطنبًا بالنسبة إلى كلام آخر، وكذا المطنب فكيف يمكن على التحقيق والتحديد أن يقال: إن هذا إيجاز وذلك إطناب؟! [والبناء على أمر عرفي] أي: وإلا بالبناء على أمر عرفي أي: يعرفه أهل العرف [وهو متعارف الأوساط] الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولاعى وفهاهة [أي: كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعاني] عند المعاملات والمحاورات

[وهو] أي: هذا الكلام [لا يحمد] من الأوساط [في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الأحوال ولا يذم] أيضًا منهم؛ لأن غرضهم تأدية أصل المعاني بدلالات وضعية، وألفاظ كيف كانت، ومجرد تأليف يخرجها عن حكم النعيق.

[فالإيجاز أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف. والإطناب أداؤه بأكثر منها. ثم قال: الاختصار لكونه نسبيًا يرجع] فيه [تارة إلى ما سبق] أي: إلى كون عبارة المتعارف أكثر منه [و] يرجع تارة [أخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر] أي: من الكلام الذي ذكره المتكلم، وليس المراد بما ذكر متعارف الأوساط على ما سبق إلى بعض الأوهام، يعني: قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه أقل من عبارة المتعارف، وقد يوصف به لكونه أقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر، كقوله تعالى: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[1] فإنه إطناب بالنسبة إلى المتعارف، وهو قولنا: يا رب شخت، لكنه إيجاز بالنسبة إلى ما يقتضيه المقام؛ لأنه مقام بيان انقراض الشباب وإلمام المشيب، فينبغي أن يبسط فيه الكلام غاية البسط، ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن.

---

(١) مريم: ٤.

فعلم أن للإيجاز معنيين أحدهما: كون الكلام أقل من عبارة المتعارف، والثاني: كونه أقل مما هو مقتضى ظاهر المقام، وبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو أقل من عبارة المتعارف، ومقتضى المقام جميعًا كما إذا قيل: رب قد شخت بحذف حرف النداء وياء الإضافة، وصدق الأول بدون الثاني، كما في قوله:

إذا قـــالَ الخميـــسُ نعـــم

بحذف المبتدأ فإنه أقل من عبارة المتعارف، وهو هذا نعم وليس أقل من مقتضى المقام؛ لأن المقام لضيقه يقتضي حذف المسند إليه كما مر، وصدق الثاني بدون الأول كما في قوله تعالى: ﴿**رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي**﴾[1] ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الإطناب أيضًا، لكنه تركه لانسياق الذهن إليه مما ذكر في الإيجاز، والنسبة بين الإطنابين أيضًا عموم من وجه، وكذا بين الإيجاز بالمعنى الثاني، وبين الإطناب فليتأمل.

وقد يتوهم من كلام السكاكي أن الفرق بين الإيجاز والاختصار هو أن الإيجاز ما يكون بالنسبة إلى المتعارف، والاختصار ما يكون بالنسبة إلى مقتضى المقام، وهو وهم؛ لأن السكاكي قد صرح بإطلاق الاختصار على كونه أقل من المتعارف أيضًا. نعم لو قيل: الإيجاز أخص باصطلاحه؛ لأنه لم يطلقه على ما هو أقل بالنسبة إلى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب. [وفيه نظر؛ لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه]، لأن كثيرًا من الأمور النسبية والمعاني الإضافية قد تتحقق معانيها، وتعرف بتعريفات تليق بها كالأبوة والبنوة ونحوهما. وجوابه أن المراد بعدم تيسر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هذا القدر من الكلام إيجاز، وذاك إطناب على ما مر، وهذا ضروري وليس المراد أنه لا يمكن أن يبين معناهما أصلاً؛ لأن ما ذكره السكاكي تفسير لهما.

[ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف] بأن يقال: إيجاز الكلام قد يكون لكونه أقل من المتعارف، وقد يكون لكون المقام خليقًا بكلام أبسط من الكلام المذكور.

[رد إلى الجهالة]؛ لأنه لا يعرف كمية متعارف الأوساط وكيفيتها لاختلاف طبقاتهم، ولا

---

(١) مريم: ٤.

يعرف أن كل مقام أي مقام أي مقدار يقتضي من البسط حتى يقاس عليه، ويحكم بأن المذكور أقل منه أو أكثر.

وجوابه أن الألفاظ قوالب المعاني، والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر، والتصرف في ذلك بحسب مناسبة المقامات، إنما هي من دأب البلغاء.

وأما المتوسطون بين الجهال والبلغاء فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام، يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية، تدل بحسب الوضع على المعاني المقصودة، وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم، فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة إليهما جميعًا.

وأما البناء على البسط الموصوف فإنما هو بالنسبة إلى البلغاء فقط، وهم يعرفون أن أي مقام يقتضي البسط وأن كل مقام أي مقدار يقتضي من البسط- على ما مر- نبذ من ذلك في الأبواب السابقة، فلا رد إلى الجهالة [والأقرب] إلى الصواب أو إلى الفهم [أن يقال] التعبير عن المقصود إما أن يكون بلفظ مساو له أو لا. الثاني: إما أن يكون ناقصًا عنه أو زائدًا. والناقص إما أن يكون وافيًا به أو لا، والزائد إما أن يكون لفائدة أو لا، فهذه خمسة طرق: ثلاثة منها مقبولة، واثنان مردودان. أما [المقبول من طرق التعبير عن المراد] فهو [تأدية أصله بلفظ مساو له] أي: لأصل المراد [أو] بلفظ [ناقص عنه واف] به [أو] بلفظ [زائد عليه لفائدة] فالمساواة أن يكون اللفظ بمقدار أصل المراد، والإيجاز أن يكون اللفظ ناقصًا عنه وافيًا به.

والإطناب أن يكون اللفظ زائدًا عليه لفائدة [واحترز بواف عن الإخلال] وهو أن يكون اللفظ ناقصًا عن أصل المراد غير واف ببيانه [كقوله] أي الحارث بن حلزة اليشكري:

[**والعيشُ خيرٌ في ظلالِ النوكِ**] أي الحمق والجهالة [**ممنْ**] أي من عيش من [**عاشَ كدًّا**][1]

أي: مكدودًا متعوبًا [أي: الناعم وفي ظلال العقل] يعني: أن أصل مراده أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال العقل. ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلاً وفيه نظر؛ لأنه قد اشتهر في العرف أن العيش المعتد به أعني العيش الناعم إنما هو عيش الجهلة الحمقى، دون العقلاء المتأملين في عواقب الأمور، فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن

(١) البيت في الإيضاح ص ١٧٤، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١٤٣.

العيش الناعم، والعيش الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحيرين في أمورهم. وأشار بألطف وجه إلى أن العيش في ظلال الجهل والحماقة لا يكون إلا ناعمًا، وأن العيش الشاق لا يكون إلا عيش العاقل، حتى إنه لو ذكر الناعم أو في ظلال العقل لكان كالتكرار، وينبه عن ذلك بلفظ الظلال.

[و] احترز [بفائدة عن التطويل]، وهو أن يكون اللفظ زائدًا على أصل المراد، لا لفائدة، ولا يكون اللفظ الزائد متعينًا [نحو] قول عدي بن الأبرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الأبرش:

وقَدَّدَتِ الأديمَ لراهِشيهِ[وألْفَى] أي وجد [قولَها كِذبًا ومَيْنًا] (1)

والكذب والمين بمعنى واحد، ولا فائدة في الجمع بينهما.

التقديد: التقطيع. والراهشان: العرقان في باطن الذراعين، والضمير في راهشيه وفي ألفى لجذيمة، وفي قددت وقولها للزباء. [وعن الحشو المفسد] أي: واحترز بفائدة عن الحشو أيضًا، وهو الزيادة لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينًا، وهو قسمان؛ لأن ذلك الزائد إما أن يكون مفسدًا للمعنى أو لا يكون. فالحشو المفسد [كالندى في قوله] أي: كلفظ الندى في بيت أبي الطيب:

[ولا فضلَ فيها] أي: في الدنيا [للشجاعةِ والنَّدى وصبرِ الفتى لولا لقاءَ شَعُوبِ] (2)

وهي اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث، وإنما صرفها للضرورة، فالمعنى أنها لا فضيلة في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت. وهذا إنما يصح في الشجاعة والصبر دون العطاء؛ فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك، فلم يكن في ذلك فضل، وكذا الصابر إذا تيقن بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه؛ لوثوقه بالخلاص عنه، بل مجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره؛ ولهذا يقال: هب أن لي صبر أيوب فمن أين لي عمر نوح؟! بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود، شق عليه بذل المال؛ لاحتياجه إليه دائمًا فيكون بذله حينئذ أفضل. وأما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه

---

(1) السابق.

(2) البيت من الطويل، وهو لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه (٢/٧٣- دار الكتب العلمية) وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات (ص١٤٣) .

بذله؛ ولهذا قيل:

فكلْ إنْ أكلتَ وأَطْعِم أخاكَ فلا الزادُ يبقى ولا الآكلُ

وما يقال: إن المراد بالندى بذل النفس فليس بشيء؛ لأنه لا يفهم من إطلاق لفظ الندى، ولأنه على تقدير عدم الموت لا معنى لبذل النفس إلا عدم التحرز عن الأمور التي من شأنها الإهلاك.

وهذا بعينه معنى الشجاعة، والأقرب ما ذكره الإمام ابن جني، وهو أن في الخلود وتنقل الأحوال فيه من عسر إلى يسر، ومن شدة إلى رخاء ما يسكن النفوس ويسهل البؤس، فلا يظهر لبذل المال كثير فضل [وغير المفسد كقوله] أي: وعن الحشو الغير المفسد للمعنى، كلفظ قبله في قول زهير بن أبي سلمى:

[وأعلمُ علمَ اليوم والأمس قبلَه ولكنّني عن علم ما في غدٍ عَم][1]

فإن قلت: قد يقال: أبصرته بعيني، وسمعته بأذني، وضربته بيدي، ولا يجعل مثل هذا من الحشو، لوقوعه في التنزيل نحو: ﴿**فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ**﴾[2]. قلت: أمثال ذلك إنما يقال في مقام يفتقر إلى التأكيد، كما يقال لمن ينكر معرفة ما كتبه: يا هذا لقد كتبت بيمينك هذه. وأما قوله تعالى: ﴿**ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾[3] فمعناه أنه قول لا يعضده برهان، فما هو إلا لفظ يفوهون به لا معنى له كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم، لا معاني لها؛ وذلك لأن القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم، ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول بالفم، لا غير؛ ولهذا قال الله تعالى: ﴿**يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ**﴾[4].

[المساواة]:

قدمها؛ لأنها الأصل والمقيس عليه [نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ**﴾[5] وقوله] أي: قول النابغة يخاطب أبا قابوس:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٩، وشرح المعلقات السبع ص ٦٩، وشرح المعلقات العشر ص ٨٦، ولسان العرب، وتهذيب اللغة ٣/٢٤٥، وروايته:
وأعلم ما في اليوم والأمس قبله.......

(٢) البقرة: ٧٩.

(٣) التوبة : ٣٠ .

(٤) آل عمران : ١٦٧.

(٥) فاطر : ٤٣.

[فإنكَ كالليل الذي هو مُدْركي وإنْ خلتُ أن المنتأى عنكَ واسِعُ][1].

هو اسم الموضع من انتأى عنه أي: بعد، "عنك واسع" أي: ذو سعة وبعد، شبهه بالليل؛ لأنه وصفه في حال سخطه وهوله. والمعنى أنه لا يفوت الممدوح وإن أبعد في الهرب فصار إلى أقصى الأرض لسعة ملكه، وطول يده، ولأن له في جميع الآفاق مطيعًا لأوامره يرد الهارب إليه.

فإن قيل: كلا المثالين غير صحيح؛ لأن في الآية حذف المستثنى منه، وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون إيجازًا لا مساواة. قلنا: اعتبار ذلك أمر لفظي، ورعاية للقواعد النحوية من غير أن يتوقف عليه تأدية أصل المراد، حتى لو صرح بذلك لكان إطنابًا، بل ربما يكون تطويلاً.

وبالجملة كون لفظ الآية والبيت ناقصًا عن أصل المراد ممنوع على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعني: الشرط الواقع حالاً -لا يحتاج إلى الجزاء-.

[والإيجاز ضربان: إيجاز القصر: وهو ما ليس بحذف، نحو: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[2] فإن معناه كثير ولفظه يسير]؛ لأن المراد به أن الإنسان إذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيًا إلى أن لا يقدم على القتل، فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض، فكان ارتفاع القتل حياة لهم [ولا حذف فيه]. فإن قلت: أليس فيه حذف الفعل الذي يتعلق به الظرف؟ قلت: لما سد الظرف مسده، ووجب تركه لعدم احتياج تأدية أصل المراد إليه، حتى لو ذكر لكان تطويلاً صح أن ليس فيه حذف شيء مما يؤدي به أصل المراد.

وتقدير الفعل إنما هو مجرد رعاية أمر لفظي وهو أن حرف الجر لابد أن يتعلق بفعل [وفضله] أي: رجحان قوله: ﴿**وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ**﴾[2] [على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو] قولهم: ["القتل أنفى للقتل" بقلة حروف ما يناظره] أي: اللفظ الذي يناظر

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة فى ديوانه ص ٥٦ / الكتب العلمية) ، ولسان العرب (طور) ، (نأى)، وكتاب العين (٣٩٣/٨) وتاج العروس (نأى) ،وبلا نسبة فى مقاييس اللغة ٣٧٨/٥، ومجمل اللغة ٣٦٨/٤.

(٢) البقرة: ١٧٩.

قولهم: القتل أنفى للقتل [منه] أي: من قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ وما يناظره منه هو في القصاص حياة؛ لأن قوله [ولكم] لا مدخل له في المناظرة لكونه زائدًا على معنى قولهم "القتل أنفى للقتل" فحروف: في القصاص حياة أحد عشر إن اعتبر التنوين، وإلا فعشرة. وحروف القتل أنفى للقتل أربعة عشر، والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة، لأن الإيجاز إنما يتعلق بالعبارة دون الكتابة [والنص على المطلوب] الذي هو الحياة بخلاف قولهم؛ فإنه لا يشتمل على التصريح بها. [وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه] أي: لمنع القصاص إياهم [عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد] فالمعنى لكم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص حياة عظيمة [أو النوعية] عطف على التعظيم، أي: لكم في القصاص نوع من الحياة وهي الحياة [الحاصلة للمقتول] أي: الذي يقصد قتله [والقاتل بالارتداع] عن القتل لوقوع العلم بالاقتصاص من القاتل؛ لأنه إذا هم بالقتل فعلم أنه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل، وسلم هو من القود [واطراده] أي: بكون قوله: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ مطردًا؛ لأن الاقتصاص مطلقًا سبب للحياة، بخلاف قولهم: فإن القتل الذي هو أنفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل؛ لأن القتل ظلمًا ليس أنفى للقتل بل أدعى له [وبخلوه] أي: بخلو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [عن التكرار] بخلاف قولهم، فإنه يشتمل على تكرار القتل، والتكرار من حيث إنه تكرار من عيوب الكلام بمعنى أن ما يخلو من التكرار أفضل مما يشتمل عليه، ولا يلزم من هذا أن يكون التكرار مخلاً بالفصاحة. فإن قيل: في هذا التكرار رد العجز على الصدر وهو من المحسنات.

قلنا: حسنه ليس من جهة التكرار، بل من جهة رد العجز عل الصدر وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار، ولهذا قالوا: الأحسن في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي إلى التكرار بأن يكون كل من اللفظين بمعنى آخر [واستغنائه] أي: وباستغناء قوله ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [عن تقدير محذوف] بخلاف قولهم فإنه يحتاج إليه أي: القتل أنفى للقتل من تركه [والمطابقة] أي: وباشتماله على صنعة المطابقة، وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة، ورجح أيضًا بما فيه من الغرابة، وهو أن القصاص قتل وتفويت للحياة، وقد جعل مكانًا وظرفًا للحياة، وبسلامته عن توالي الأسباب الخفيفة التي تنقص سلامة الكلام،

بخلاف قولهم؛ فإنه ليس فيه ما يجمع حرفين متحركين متلاصقين إلا في موضع واحد. وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر، وهو أن الشيء ينفي نفسه، وفيه نظر؛ لأن ذلك غرابة محسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ للاختصاص مبالغة، وفيه نظر؛ لأن تقديم الخبر على المبتدأ المنكر، مثل: في الدار رجل لا يفيد الاختصاص. [وإيجاز الحذف] عطف على إيجاز القصر، وهو ما يكون بحذف شيء [والمحذوف إما جزء جملة] يعني بالجزء ما ذكر في الكلام، ويتعلق به، ولا يكون مستقلاً عمدة كان أو فضلة مفردًا كان أو جملة [مضاف] بدل من جزء جملة [نحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾(1)] أي: أهل القرية [أو موصوف نحو] قول العرجي:

[أنا ابن جَلا وطلاعُ الثنايا] مَتَى أضع العَمامةَ تعرفوني(2)

الثنية: العقبة، وفلان طلاع الثنايا: أي: ركاب لصعاب الأمور [أي: أنا ابن رجل جلا] أي: انكشف أمره أو جلا الأمور، أي: كشفها فحذف الموصوف، وقيل: إن الصفة إذا كانت جملة لا يحذف موصوفها إلا بشرط أن يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن أو بفي، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ دُونَ ذَلِكَ﴾(3) وكقولك: ما في القوم دون هذا، وفي غيره نادر لاسيما إذا لزم منه إضافة غير الظرف إلى الجملة، فلفظ جلا هاهنا علم، وحذف التنوين لأنه محكي كيزيد في قوله:

---

(1) يوسف: ٨٢.

(2) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق (٤٢٤) ، والأصمعيات (ص ١٧) ، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤، وخزانة الأدب (١/٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦) والدرر (١/٩٩) ، وشرح شواهد المغنى (١/٤٥٩) ، وشرح المفصل (٣/٦٢) ، والشعر والشعراء (٢/٦٤٧) ، والكتاب (٣/٢٠٧) ، والمقاصد النحوية (٤/٣٥٦) وبلا نسبة فى الاشتقاق / ص ٣١٤) ، وأمالى ابن الحاجب ص ٤٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٢٧، وخزانة الأدب ٩/٤٠٢، وشرح الأشمونى ٢/٥٣١، وشرح شواهد المغنى ٢/٧٤٩، وشرح قطر الندى ص ٨٦، وشرح المفصل ١/٦١، ٤/١٠٥، ولسان العرب (ثنى) ، (جلا) وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ومجالس ثعلب ١/٢١٢، ومغنى اللبيب ١/١٦٠، والمقرب ١/٢٨٣، وهمع الهوامع ١/٣٠.

(3) الأعراف: ١٦٨.

نُبِّئْتُ أخوالي بني يزيدُ ظلمًا علينا لهم فديدُ[1]

لا لأنه غير منصرف للعلمية، ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة؛ لأن هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل، ولا في أوله زيادة كزيادة الفعل. وتحقيق ذلك أن الفعل المنقول إلى العلمية إذا اعتبر معه ضمير فاعله، وجعل الجملة علمًا فهو محكي، وإلا فحكمه حكم المفرد في الانصراف وعدمه [أو صفة نحو: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾[2] أي] كل سفينة [صحيحة أو نحوها] كسالمة أو غير معيوبة، وما يؤدي هذا المعنى [بدليل ما قبله] وهو قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾[2] فإنه يدل على أن الملك كان إنما يأخذ الصحيحة دون المعيبة [أو شرط كما مر] في آخر باب الإنشاء. [أو جواب شرط، إما لمجرد الاختصار، نحو ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3] أي: أعرضوا بدليل ما بعده] وهو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَأْتِيهِمْ مِنْ آيَةٍ مِنْ آيَاتِ رَبِّهِمْ إِلا كَانُوا عَنْهَا مُعْرِضِينَ﴾[4]. [أو للدلالة] عطف على لمجرد الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة [على أنه] أي: جواب الشرط [شيء لا يحيط به الوصف أو لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن]، ولا يتصور مطلوبًا أو مكروهًا، إلا وهو يجوز أن يكون الأمر أعظم منه، بخلاف ما إذا ذكر فإنه يتعين، وربما يسهل أمره عنده. ألا يرى أن المولى إذا قال لعبده: والله لئن قمت إليك، وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من مؤاخذته على ضرب من العذاب، وكذلك إذا قال المتبجح: إذا رأيتني شابًا، وسكت جالت الأفكار له بما لم تجئ به لو أتى بالجواب.

[مثالهما] أي: مثال الحذف للدلالة على أنه لا يحيط به الوصف، والحذف لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن: [﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾[4]]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[5]، ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[6]. ومنه

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٧٢، ولسان العرب (فدد)، (زيد).

(٢) الكهف: ٧٩.

(٣) يس: ٤٥.

(٤) الأنعام: ٢٧.

(٥) سبأ: ٣١.

(٦) السجدة: ١٢.

قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾[1] [أو غير ذلك] عطف على قوله: جواب الشرط، أي: أو المحذوف غير ذلك المذكور كالمسند إليه والمسند والمفعول والفعل كما مر في الأبواب السابقة، وكالحال نحو: البُرُّ الكرُّ بستين أي: منه والمستثنى، نحو: زيد جاءني ليس إلا والمضاف إليه نحو:

بيـن ذراعَـيْ وجَبْهـةِ الأسـدِ[2]

ونحو: يارب، ويا غلام، وكجواب القسم نحو: ﴿وَالْفَجْرِ (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[3] وجواب لما نحو: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾[4]، وكالمعطوف مع حرف العطف [نحو: ﴿لا يَسْتَوِي مِنكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[5] أي ومن أنفق من بعده وقاتل، بدليل ما بعده] وهو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا﴾[5] [وإما جملة] عطف على إما جزء جملة [مسببة عن] سبب [مذكور، نحو: ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾[6] أي: فعل ما فعل] ومنه قول أبي الطيب:

أتى الزمانَ بنوه في شَبيبَتِه فسرَّهمْ وأتيناه على الهرَم[7]

أي: فساءنا

[أو سبب لمذكور نحو] قوله تعالى ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾[8] إن قدر فضربه بها] فيكون قوله: فضربه بها جملة محذوفة، هي سبب للمذكور، وهو قوله تعالى: ﴿فَانْفَجَرَتْ﴾ ومنه قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ﴾[9] أي: فاختلفوا فبعث الله، بدليل قوله: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا

---

(١) الزمر: ٧٣.

(٢) عجز بيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٥، وخزانة الأدب ٢/٣١٩، ولسان العرب (بعد) ، وصدره: يا من رأى عارضا أسرُّ به .

(٣) الفجر: ١، ٢.

(٤) الصافات: ١٠٣.

(٥) الحديد: ١٠.

(٦) الأنفال: ٨.

(٧) البيت في الإيضاح ص ١٨٥.

(٨) البقرة: ٦٠.

(٩) البقرة: ٢١٣.

اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾[1] [ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت] فيكون المحذوف جزء جملة هي شرط كقوله تعالى ﴿فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾[2] أي: إن أرادوا وليًا بحق، فالله هو الولي، والفاء في مثل قوله: فانفجرت تسمى فاء فصيحة.

وظاهر كلام الكشاف أن تسميتها فصيحة إنما هي على التقدير الثاني، وهو أن يكون المحذوف شرطًا، وظاهر كلام المفتاح على العكس. وقيل: إنها فصيحة على التقديرين والمشهور في تمثيلها قوله:

قالوا خراسانَ أقصى ما يرادُ بنا ثم القُفولُ فقد جئْنا خراسانا[3]

[أو غيرهما] أي: غير المسبب والسبب [نحو: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾[4] على ما مر] في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر في قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف.

[وإما أكثر] أي: والمحذوف إما أكثر [من جملة نحو: ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ (٤٥) يُوسُفُ﴾[5] أي] فأرسلوني [إلى يوسف لأستعبره الرؤيا ففعلوا فأتاه وقال له: يا يوسف] ومنه بيت السقط:

طَربْنَ لضوء البارق المتعالي ببَغْدادَ وهنًا ما لَهنَّ ومالِي

أي: طربن فأخذت أسكنها، وهي لا تسكن، ثم أعاودها وتدافعني إلى أن قضيت العجب من كثرة معاودتي وشدة مدافعتها.

الحذف [والحذف على وجهين: أن لا يقام شيء مقام المحذوف، كما مر. وأن يقام، نحو ﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾[6] أي: فلا تحزن واصبر]؛ لأن تكذيب

---

(١) البقرة: ٢١٣

(٢) الشورى: ٩.

(٣) البيت للعباس بن الأحنف في ديوانه، وانظر دلائل الإعجازص ٩٠.

(٤) الذاريات: ٤٨.

(٥) يوسف: ٤٥، ٤٦.

(٦) فاطر: ٤.

الرسل من قبله متقدم على تكذيبه، فلا يصح وقوعه جزاء له؛ بل هو سبب لعدم الحزن والصبر فأقيم مقام المسبب. ثم الحذف لا بد له من دليل [وأدلته كثيرة منها أن يدل العقل عليه] أي: على الحذف [والمقصود الأظهر على تعيين المحذوف، نحو ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾[1]] أي: تناولها، فإن العقل دل على أن الأحكام الشرعية إنما تتعلق بالأفعال دون الأعيان، فلابد هاهنا من محذوف، والمقصود الأظهر دل على أن المحذوف تناولها؛ لأن الغرض الأظهر من هذه الأشياء تناولها، وتقدير التناول أولى من تقدير الأكل ليشمل شرب ألبانها فإنه أيضًا حرام.

وقوله: "منها أن يدل" فيه تسامح؛ لأن "أن يدل" بمعنى الدلالة، والدلالة ليست من أدلة [ومنها أن يدل العقل عليهما] أي: على الحذف وتعيين المحذوف [نحو ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[2] أي: أمره أو عذابه] فإن العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى، ويدل على تعيين المحذوف بأنه الأمر أو العذاب، أي: أحدهما، ليس المراد أنه يدل على تعيين الأمر أو تعيين العذاب فليتأمل

---

(١) المائدة: ٣ .

(٢) الفجر: ٢٢ .

[ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾[1] فإن العقل دل على أن في قوله: "فيه" مضافًا محذوفًا؛ إذ لا معنى للوم الإنسان على ذات شخص، بل إنما يلام على فعل كسبه، وأما تعيين المحذوف [فإنه يحتمل] أن يُقَدَّر [في حبه لقوله تعالى: ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾[2] وفي مراودته لقوله: ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾[2] وفي شأنه حتى يشملهما] أي: الحب والمراودة [والعادة دلت على الثاني أي: مراودته؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره إياه] أي: لقهر المفرط صاحبه وغلبته عليه، فلا يصح أن يقدر في حبه، ولا في شأنه لكونه شاملاً له، ويتعين أن يقدر في مراودته نظرًا إلى العادة [ومنها] أي: ومن أدلة تعيين المحذوف [الشروع في الفعل] لأن الشروع مثلاً إنما يدل على أن المحذوف هو الفعل الذي يشرع فيه، وأما الدلالة على الحذف فإنما هي من جهة أن الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به، على ما يشهد به القوانين النحوية، ويدل على تعيين المحذوف الشروع في الفعل [نحو: بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدأ له] أي: يقدر عند الشروع في القراءة بسم الله أقرأ، وعند الشروع في القيام أو القعود بسم الله أقوم أو أقعد، وكذا كل فعل يشرع فيه [ومنها الاقتران] أي: ومن أدلة تعيين المحذوف اقتران الكلام أو المخاطب بالفعل [كقولهم ل[3]لمعرس: بالرفاء والبنين، أي أعرست] فإن كون هذا الكلام مقارنًا لإعراس المخاطب دل على أن المحذوف أعرست، والباء للملابسة، والرفاء: الالتئام والاتفاق، يقال: رفأت الثوب أَرْفَؤُهُ إذا أصلحت ما وهن منه.

الإطناب

[والإطناب: إما بالإيضاح بعد الإبهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين] إحداهما مبهمة، والأخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد [أو ليتمكن من النفس فَضْلَ تمكن] لما طبع الله النفوس عليه من أن الشيء إذا ذكر مبهمًا، ثم بين كان أوقع فيها من أن يبين أولا [أو

---

(١) يوسف: ٣٢.

(٢) يوسف: ٣٠.

لتكمل لذة العلم به] أي: بالمعنى؛ وذلك لأن الإدراك لذة، والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه ما ألم، فالمجهول إذا لم يحصل به شعور ما فلا ألم في الجهل به، وإذا حصل به الشعور بوجه دون وجه تشوقت النفس إلى العلم به، وتألمت بفقدانها إياه. فإذا حصل لها العلم به على سبيل الإيضاح كملت لذة العلم به للعلم الضروري بأن اللذة عقيب الألم أكمل وأقوى، وكان لها لذتان لذة الوجدان ولذة الخلاص عن الألم، ومما يؤاخي ذلك ما في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾[1] فإنه جعل العذاب الذي يأتيهم من الغمام، الذي هو مظنة الرحمة ليكون أشد؛ لأن الشر إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أغم، كما أن الخير إذا جاء من حيث لا يحتسب كان أسر، فكيف إذا جاء الشر من حيث يحتسب الخير، ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع الغيث ﴿وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾[2] [نحو: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[3] فإن اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء ما له] أي: للطالب [وصدري يفيد تفسيره] أي: تفسير ذلك الشيء وإيضاحه وهذا الإيضاح بعد الإبهام يحتمل أن يكون للأغراض الثلاثة المذكورة، وقد يكون ذلك لتفخيم الشيء المبين وتعظيمه كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[4] وكقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ﴾[5] حيث لم يقل قواعد البيت بالإضافة [ومنه] أي: ومن الإيضاح بعد الإبهام [باب نعم على أحد القولين] أي: على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف؛ [إذ لو أريد الاختصار كفى: نعم زيد]

---

(١) البقرة: ٢١٠.

(٢) الزمر: ٤٧ .

(٣) طه: قال السيد الشريف: ظاهر هذا الكلام يشعر بأن قوله لي ظرف مستقر وقع صفة لمحذوف اشرح شيئا لي صدري والمتبادر من نظم التنزيل تعلق اللام بالفعل أي اشرح لأجلي صدري وحينئذ أما أن يجعل المقصود زيادة الربط كما في قوله تعالى ﴿اقترب للناس حسابهم﴾ فلا إشكال وأما أن يجعل من قبيل الإجمال والتفصيل فيتجه أنهما حاصلان بدون زيادة لي والجواب أن قولك اشرح ليس فيه تعرض لذلك المفعول أصلا بخلاف قولك اشرح لي أي لأجلي إذ يفهم منه أن المشروح أمر متعلق به في الجملة فيقع صدري تفسيرا له.

(٤) الحجر: ٦٦.

(٥) البقرة: ١٢٧.

فلما قيل: نعم الرجل زيد أو نعم رجلاً زيد كان إطنابًا أبهم فيه الفاعل أولا، وفسر ثانيًا. وقوله: "إذ لو أريد الاختصار": مشعر بأن الاختصار قد يطلق على ما يقابل الإطناب ويعم الإيجاز والمساواة، وهذا يوافق اصطلاح السكاكي [ووجه حسنه] أي: حسن باب نعم [سوى ما ذكر] من الإيضاح بعد الإبهام [إبراز الكلام في معرض الاعتدال] نظرًا إلى الإطناب من وجه، حيث لم يقل نعم زيد وإلى الإيجاز من وجه، حيث حذف المبتدأ الذي هو صدر الاستئناف.

[أو إيهام الجمع بين المتنافيين] الإيجاز والإطناب وقيل الإجماع والتفصيل، ولا شك أن الجمع بين المتنافيين من الأمور الغريبة المستطرفة التي يظهر في النفس عند وجدانها تأثر وانفعال عجيب، وإنما قال: إيهام الجمع؛ لأن حقيقة جمع المتنافيين أن يصدق على ذات واحدة وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة، وهذا محال [ومنه] أي: من الإيضاح بعد الإبهام [التوشيع وهو أن يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما معطوف على الأول نحو: يشيب ابن آدم ويشيب فيه خصلتان الحرص وطول الأمل][1] ولو أريد الاختصار لقيل: ويشب فيه الحرص وطول الأمل، لكنه أبهم أولاً، ثم أوضح لما سبق، ويسمى هذا توشيعًا؛ لأن التوشيع لف القطن المندوف، وكأنه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف.

[وإما بذكر الخاص بعد العام] عطف على قوله: إما بالإيضاح بعد الإبهام.ويعنى بذكره بعده أن يكون ذلك على سبيل العطف دون الوصف أو الإبدال، فلو قال: وإما بعطف الخاص على العام لكان أوضح وذلك [للتنبيه على فضله] أي: مزية الخاص [حتى كأنه ليس من جنسه] أي: من جنس العام [تنزيلاً للتغاير في الوصف منزلة التغاير في الذات] يعني: أنه لما امتاز عن سائر أفراد العام بما له من الأوصاف الشريفة جعل كأنه شيء آخر مغاير للعام مباين له، لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه، بل يجب التنصيص عليه، والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد [نحو ﴿**حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى**﴾[2] أي: الوسطى من الصلوات، أو الفضلى من قولهم: الأفضل الأوسط، وهي صلاة العصر على قول الأكثرين ومنه قوله تعالى: ﴿**مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ**﴾[3] وقد يكون في كلام نحو قوله

---

(١) أخرجاه في الصحيحين وغيرهما بنحوه من حديث أنس، كما في صحيح الجامع (٨١٧٣).
(٢) [البقرة: ٢٣٨]. (٣) [البقرة: ٩٨].

تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾[1] ومنه قوله تعالى: ﴿اصْبِرُوا وَصَابِرُوا﴾[2] لأن المصابرة باب من الصبر ذكره بعده تخصيصًا لشدته وصعوبته.

[وإما بالتكرير لنكتة] ليكون إطنابًا لا تطويلاً [كتأكيد الإنذار في ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ (٣) ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[3] فقوله: كلا: ردع وتنبيه على أنه لا ينبغي للناظر لنفسه أن يكون الدنيا جميع همه، وأن لا يهتم بدينه، وسوف تعلمون: إنذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم، أي: سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه إذا عاينتم ما قدامكم من هول لقاء الله. وفي تكريره تأكيد للردع والإنذار [وفي] الإتيان بلفظ [ثم دلالة على أن الإنذار الثاني أبلغ] من الأول وأشد، كما تقول للمنصوح: أقول لك، ثم أقول لك لا تفعل؛ وذلك لأن أصل ثم الدلالة على تراخي الزمان، لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج، ولأن الثاني بعد الأول في الزمان، وذلك إذا تكرر الأول بلفظ نحو والله ثم والله، وكقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ (١٧) ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[4]

ومن نكتة التكرير زيادة التنبيه على ما ينبغي التهمة والإيقاظ عن سنة الغفلة؛ ليكمل تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِي آمَنَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ (٣٨) يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ﴾[5] ومنها: زيادة التوجع والتحسر كما في قوله:

فيا قبرَ مَعْنٍ أنت أولُ حُفْرةٍ ... من الأرض خطّتْ للسماحَةِ
ويا قبر معن كيفَ واريتَ جودَه ... وقد كان منه البرُّ والبَحْرُ مُتْرَعا[6]

ومنها: تذكير ما قد بعد بسبب طول في الكلام، وهذا التكرير قد يكون مجردًا عن رابط كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ

(١) [آل عمران: ١٠٤].
(٢) آل عمران ٢٠٠.
(٣) التكاثر ٣،٤.
(٤) الانفطار ١٧،١٨.
(٥) غافر ٣٨،٣٩.
(٦) سبق تخريجه.

جَاهَدُوا وَصَبَرُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1] وكما في قول الشاعر:

لقد علم الحيُّ اليمانون أنَّني إذا قلتُ أمّا بعدُ أنِّي خطيبُها[2]

وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى: **﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾**[3] وقوله: **﴿فَلا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾** تكرير لقوله: **﴿لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾** لبعده عن المفعول الثاني [وإما بالإيغال] من أوغل في البلاد إذا أبعد فيها واختلف في تفسيره [فقيل: هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة في قولها] أي: قول الخنساء في مرثية أخيها صخر:

[**وإن صخرًا لتَأْتَمُّ**] أي: تقتدي [**الهُداةُ به كأنَّه علمٌ**] أي: جبل مرتفع [**في رأسِه نارُ**][4]

فإن قولها: كأنه علم واف بالمقصود، وهو تشبيه بما هو معروف بالهداية، لكنها أتت بقولها: في رأسه نار إيغالاً وزيادة للمبالغة [وتحقيق] أي: وكتحقيق [التشبيه في قوله] أي: قول امرئ القيس:

[**كأن عيونَ الوحشِ حولَ خِبائِنا**] أي:خيامنا [**وأرْحُلِنا الجَزْعُ الذي لم يُثقَّبِ**][5]

شبه عيون الوحش بالجزع، وهو بالفتح الحرز اليماني الذي فيه سواد وبياض يشبه به عيون الوحش، لكنه أتى بقوله: لم يثقب إيغالاً وتحقيقًا للتشبيه؛ لأن الجزع إذا كان غير مثقوب كان أشبه بالعيون. قال الأصمعي: الظبي والبقرة إذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فإذا ماتا بدا بياضها، وإنما شبهها بالجزع، وفيه سواد وبياض بعدما موتت، والمراد كثرة الصيد يعني: مما أكلنا كثرت العيون عندنا. كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبه تبين بطلان ما قيل

(١) النحل ١١٠.

(٢) البيت لسحبان وائل في خزانة الأدب ٣٦٩/١٠ ولسان العرب (سحب).

(٣) آل عمران ١٨٨.

(٤) البيت من البسيط، وهو للخنساء فى ديوانها ص ٣٨٦، وجمهرة اللغة ص ٩٤٨، وتاج العروس ٢٩٢/١٠ (صخر)، ومقاييس اللغة ١٠٩/٤.

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس فى ديوانه ص ٥٣، ولسان العرب ٤٨/٨ (جزع)، وأساس البلاغة ص ٥٨، (جزع)، وكتاب العين ٢١٦/١، وتاج العروس ٤٣٤/٢٠ (جزع).

إن المراد به أنه قد طالت مسايرتهم في المفاوز، حتى ألفت الوحوش رحالهم وأخبيتهم، وكدفع توهم غير المقصود في بيت السقط:

فَسُقْيا بكأس من فَم مثل خاتَم من الدُّرِّ لم يَهْمِمْ بتقبيلِه خالُ

فإنه لما جعل الفم كأسًا ضيقًا، مثل خاتم من الدر، وكان الكأس غالبًا مما يكرع منه كل أحد من أهل المجلس، حتى كأنه يقبله؛ دفع ذلك بأن وصفه بأنه لم يقبله ملك متكبر، فكيف غيره؟! فعلى هذا يختص الإيغال بالشعر.

[وقيل: لا يختص بالشعر] بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها [ومثل] لذلك [بقوله تعالى: ﴿**قَالَ يَا قَوْمِ اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ (٢٠) اتَّبِعُوا مَنْ لا يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ**﴾(١) فإن قوله: وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه؛ لأن الرسول مهتد لا محالة، لكن فيه زيادة حث على الاتباع وترغيب في الرسل أي: لا تخسرون معهم شيئًا من دنياكم، وتربحون صحة دينكم، فينتظم لكم خير الدنيا والآخرة: [وإما بالتذييل وهو: تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها] أي: معنى الجملة الأولى [للتوكيد] علة للتعقيب. فالتذييل أعم من الإيغال من وجه، من جهة أنه يكون في ختم الكلام وغيره، وأخص منه من جهة أن الإيغال قد يكون بغير الجملة وبغير التأكيد [وهو] أي: التذييل [ضربان: ضرب لم يخرج مخرج المثل] بأن لم يستقل بإفادة المراد، بل توقف على ما قبله [نحو: ﴿**ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ**﴾(٢) على وجه] وهو أن يكون المعنى: وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص فيكون متعلقًا بما قبله، واحترز به عن الوجه الآخر، وهو أن يقال إن الجزاء عام لكل مكافأة، يستعمل تارة في معنى المعاقبة وأخرى في معنى الإثابة، فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله تعالى: ﴿**جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا**﴾ بمعنى عاقبناهم بكفرهم، قيل ﴿**وَهَلْ نُجَازِي إِلا الْكَفُورَ**﴾ بمعنى: وهل يعاقب، فعلى هذا يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بإفادة المراد. [وضرب أخرج مخرج المثل] بأن يكون الجملة الثانية حكمًا كليًا منفصلاً عما قبلها، جاريًا

---

(١) يس: ٢١، ٢٢.

(٢) سبأ ١٧.

مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال. [نحو: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾[1]] وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ (٣٤) كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾[2] فقوله: ﴿أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ تذييل من الضرب الأول وقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ تذييل من الضرب الثاني فكل منهما تذييل على ما قبله [وهو أيضًا] أي: التذييل ينقسم قسمة أخرى، ولفظ أيضًا تنبيه على أن هذا تقسيمة للتذييل مطلقًا، يعني: قد علم أنه ينقسم إلى القسمين المذكورين، وهو أيضًا ينقسم بقسمة أخرى إلى قسمين آخرين، ولولا قوله: أيضًا، لتوهم أن هذا تقسيم للضرب الثاني، كما توهمه نظرًا إلى الأمثلة بعض من لم يتنبه بالتنبيه. فالتذييل الذي يجب أن يكون لتأكيد الجملة السابقة [إما] أن يكون [لتأكيد منطوق كهذه الآية] فإن زهوق الباطل منطوق في قوله تعالى: ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [وإما لتأكيد مفهوم كقوله] أي: قول النابغة الذبياني:

[ولستَ بمستَبْقٍ أخًا لا تَلُمُّه][3]

حال من أخًا، لعمومه بوقوعه في سياق النفي، أو عن ضمير المخاطب في لست، وهذا أحسن من أن يكون صفة لـ (أخًا) يعرف بالتأمل، يعني: لا تقدر على استبقاء مودة أخ حال كونك ممن لا تلمه ولا تصلحه

[على شَعْثٍ] أي: تفرق وذميم خصال [أيُّ الرجالِ المهذَّبُ]

أي: المنقح الفعال المرضي الخصال، فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال، عجزه تأكيد لذلك وتقرير؛ لأن الاستفهام فيه للإنكار أي: لا مهذب في الرجال [وإما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضًا] لأن الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وفيه توقى

---

(١) الإسراء ٨١.

(٢) الأنبياء ٣٤،٣٥.

(٣) البيت من الطويل وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨، ولسان العرب ١٦١/٢ (شعث)، ٨١/١٤ (بقى)، وتهذيب اللغة ٤٠٦/١، ٢٦٦/٦، ٣٤٨/٩، وكتاب العين ٢٣٠/٥، وجمهرة اللغة ص ٣٠٨ وجمهرة الأمثال ١٨٨/١، وفصل المقال ص ٤٤، والمستقصى ٤٥٠/١، ومجمع الأمثال ٢٣/١، ومقاييس اللغة ٢٧٧/١، وأساس البلاغة ص ٢٧ (بقى) وتاج العروس (بقى).

عن إيهام خلاف المقصود [وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه] أي: يؤتى بشيء يدفع ذلك الإيهام، وذكر له مثالين؛ لأن ما يدفع الإيهام قد يكون في وسط الكلام، وقد يكون في آخره فالأول [كقوله] أي: قول طرفة:

[فَسَقَى دِيارَكِ غَيْرَ مُفْسِدها][1]

أي: غير مفسد للديار وهو حال من فاعل سقى أعني قوله:

[صوْبُ الربيعِ] أي: نزول المطر ووقوعه في الربيع [ودِيمةٌ تَهْمِي]

أي: تسيل؛ لأن نزول المطر قد يكون سببًا لخراب الديار وفسادها، فدفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها [و] الثاني [نحو] قوله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾][2] فإنه لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم أن ذلك لضعفهم، فأتى على سبيل التكميل بقوله تعالى: ﴿**أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ**﴾ دفعًا لهذا التوهم وإشعارًا بأن ذلك تواضع منهم للمؤمنين، ولذا عدى الذل بعلى لتضمنه معنى العطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع، ويجوز أن يكون التعدية بعلى للدلالة على أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنحتهم.

ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي:

حَليمٌ إذا ما الحِلْمُ زيَّن أهلَهُ ... مع الحلم في عين العدوِّ مَهيبُ[3]

فإنه لو اقتصر على وصفه بالحلم لأوهم أن ذلك من عجزه فأزال هذا التوهم بأن حلمه إنما هو في وقت تزيين الحلم لأهله، وهذا إنما يكون عند القدرة، وإلا لم يكن زينًا، وأما المصراع الثاني فزعم المصنف أنه تأكيد للازم ما يفهم من قوله: إذا ما الحلم زين أهله، وهو أنه غير حليم حين لا يكون الحلم زينًا لأهله، فإن من لا يكون حليمًا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبًا في عين العدو لا محالة؛ فيكون هذا تذييلاً لتأكيد المفهوم لا تكميلاً كما زعم بعض

---

(١) البيت من الكامل وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٨، وتخليص الشواهد ص ٢٣١، والدرر ٩/٤، ومعاهد التنصيص ٣٦٢/١، وبلا نسبة في لسان العرب ٣٦٥/١٥ (همى)، وهمع الهوامع ٢٤١/١.

(٢) المائدة ٥٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي في لسان العرب (حلب) وجمهرة أشعار العرب ص٧٠٧.

الناس، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن من لا يكون حليمًا حين لا يحسن الحلم يكون مهيبًا في عين العدو، لجواز أن يكون غضبه مما لا يهاب ولا يعبأ بـه، والـذي يخطـر بالبـال أن معنـى البيـت ألطف وأدق مما يشعر به كلام المصنف، وأن المصراع الثاني تكميل؛ وذلك لأن كونه حليمًا في حال يحسن فيه الحلم يوهم أنه في تلك الحالة ليس مهيبًا، لما به من البشاشة وطلاقة الوجه وعدم آثار الغضب والمهابة، فنفى ذلك الوهم بقوله: مع الحلم في عين العدو مهيب، يعنـي أنـه مع الحلم في تلك الحالة التي يحسن فيها الحلم، بحيث يهابه العدو ليتمكن مهابته في ضميره، فكيف في غير تلك الحالة؟ [وإما بالتتميم، وهو: أن يؤتى في كلام لا يوهم خـلاف المقصـود بفضله، لكنه كالمبالغة في نحو ﴿**وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ**﴾[1] فـي وجـه] وهـو أن يكـون الضمير في حبه للطعام [أي] يطعمونه [مع حبه] والاحتياج إليه، وإذا جعـل الضمير لله تعـالى، أي: ويطعمونه على حب الله تعالى، فلا يكون مما نحن فيه؛ لأنه لتأدية أصل المـراد، وكتقليـل المدة في قوله تعالى: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً**﴾[2] ذكر ليلاً مع أن الإسـراء لا يكـون إلا بالليل؛ للدلالة على تقليل المدة وعلى أنه أسرى في بعض الليل [وإما بـالاعتراض، وهـو: أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكـثر، لا محـل لهـا مـن الإعـراب، لنكتة سوى دفع الإيهام] ليس المراد بالكلام هو المسند إليه والمسند فقـط، بـل مـع جميـع مـا يتعلق بهما من الفضلات والتوابـع، والمـراد باتصـال الكلاميـن أن يكـون الثـاني بيانـًا لـلأول أو تأكيدًا له أو بـدلاً منه [كالتنزيه فـي قولـه تعـالى: ﴿**وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾[3] فإن قوله: سبحانه جملة لكونه بتقديـر الفعـل وقعـت فـي أثنـاء الكـلام؛ لأن قولـه تعالى: ﴿**وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ**﴾ عطف على قوله: ﴿**لِلَّهِ الْبَنَاتِ**﴾ والنكتة فيـه تنزيـه الله سـبحانه، وتقديسه عما ينسبون إليه [والدعاء في قوله] أي: وكالدعاء في قول عوف بـن محلـم الشـيباني يشكو عن كبره وضعفه:

[**إنَّ الثمـانِينَ وبُلِّغْتَهَـا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إلى تَرْجُمَان**][4]

---

(١) الإنسان ٨.

(٢) الإسراء ١.

(٣) سورة النحل:٥٧.

(٤) البيت لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٦٣.

يقال: ترجم كلامه إذا فسره بلسان آخر، فقوله: وبلغتها: جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، والواو فيه اعتراضية ليست بعاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة، وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلا﴾[(1)] أنها اعتراضية لا محل لها من الإعراب، نحو:

ألا هَلْ أتَاها والحوادثُ جَمَّةٌ[(2)]

فائدتها تأكيد وجوب اتباع ملته، ولو جعلتها عطفًا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى، ومثله ما ذكر في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾[(3)] أنه اعتراض بين قوله: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾[(3)] وبين قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾[(3)] ومثل هذا الاعتراض كثيرًا ما يلتبس بالحال، والفرق دقيق أشار إليه صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾[(4)] أن قوله: ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ حال أي: عبدتم العجل وأنتم واضعون العبادة في غير موضعها أو اعتراض، أي: وأنتم قوم عادتكم الظلم [والتنبيه في قوله] أي: وكالتنبيه في قول الشاعر:

[واعْلَمْ فَعِلْمُ المرءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا][(5)]

أن هي المخففة من المثقلة، وضمير الشأن محذوف يعني أن المقدورات ألبتة وإن وقع فيه تأخير، وفي هذا تسلية وتسهيل للأمر وقوله: فعلم المرء ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه، والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية [ومما جاء] أي: ومن الاعتراض الذي وقع [بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضًا] أي: كما أن الواقع هو بينه أكثر من جملة [قوله تعالى: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (222) نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾][(6)]

---

(1) سورة النساء:125.

(2) صدر بيت لامرئ القيس في ديوانه ص 392، وخزانة الأدب9/524، والخصائص1/335.

(3) سورة آل عمران:36. (4) سورة البقرة:92.

(5) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر 4/30، وشرح شواهد المغنى 2/828، وشرح ابن عقيل ص 195، ومعاهد التنصيص 1/377، ومغنى اللبيب 2/398، والمقاصد النحوية 2/313، وهمع الهوامع 1/348.

(6) سورة البقرة:222،223.

فقوله: إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض بأكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى، وأشار اتصالهما بقوله [فإن قوله تعالى: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾] يعني: أن المأتي الذي أمركم به هو مكان الحرث؛ لأن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة، فلا تأتوهن إلا من حيث يتأتى منه هذا الغرض، فالنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمروا به والتنفير عما نهوا عنه، ومن نكت الاعتراض تخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما كقوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾[1] فقوله: أن اشكر لي: تفسير لوصينا وقوله حملته أمه اعتراض بينهما إيجابًا للتوصية بالوالدة خصوصًا وتذكيرًا لحقها العظيم مفردًا، ومنها المطابقة والاستعطاف في قول أبي الطيب:

وخفوقُ قلبٍ لو رأيتَ لَهيبَهُ ... يا جَنَّتي لظَنَنْتِ فيه جَهَنَّما[2]

فقوله: يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم، والاستعطاف ومنها بيان السبب لأمر فيه غرابة كما في قول الشاعر:

فلا هجْرُه يبدُو وفي اليأس راحَةٌ ... ولا وصْلُه يَصْفو لنا فَنُكَارِمُه[3]

فإن كون هجر الحبيب مطلوبًا للمحب أمر غريب، فبين سببه بأن في اليأس راحة [وقال قوم قد تكون النكتة فيه] أي: في الاعتراض [غير ما ذكر] مما سوى دفع الإيهام، بل يجوز أن يكون الاعتراض لدفع إيهام خلاف المقصود [ثم جوز بعضهم وقوعه] يعني أن القائلين بأن النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الإيهام أيضًا افترقوا فرقتين، فجوز فرقة منهم وقوع

---

(١) سورة لقمان: ١٤، قال السيد الشريف: يعني أن قوله: أن اشكر لي ولوالديك من حيث تعلق الشكر بالوالدين تفسير لقوله ووصينا الإنسان بوالديه وأما ذكر شكره تعالى في التفسير ففيه تنبيه أما على أن شكر الوالدين شكر له تعالى لأن ما أنعما به عليه نعمة من عنده في الحقيقة وأما على أن شكرهما قرين لشكره تعالى وفي ذلك أيضا زيادة حث على شكرهما وأما على أن تعظيم الرب سبحانه لشكر إنعامه مقدم على الشفقة على غيره بمجازاة إحسانه فإذا وصى بمجازاة الغير كان المعنى على التوصية بأداء شكره تعالى أولا وشكر الغير ثانيا.

(٢) ديوان المتنبي ج٤ ص ٢٨، الطراز ج١ ص ١٠٦، الإيضاح ص ٣١٥.

(٣) البيت لابن ميادة، ديوانه ص ٢٢٥، نقد الشعر ص ١٥١، الصناعتين ص ٤٠٩.

الاعتراض [آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها] بأن لا تليها جملة أصلاً فيكون الاعتراض في آخر الكلام، أو تليها جملة غير متصلة بها معنى، وهذا صريح في مواضع من الكشاف، فالاعتراض عند هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب لنكتة؛ لأنهم لم يخالفوا الأولين إلا في جواز كون النكتة دفع الإيهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن لا يكون لها محل من الإعراب بحال [فيشمل] الاعتراض بهذا التفسير [التذييل وبعض صور التكميل] وهو أن يكون بجملة لا محل لها من الإعراب كما في قول الحماسي:

وما ماتَ منّا سيّدٌ في فِراشِهِ ... ولا طُلَّ منا حيثُ كان قتيلُ[(١)]

فإن المصراع الثاني تكميل؛ لأنه لما وصف قومه بشمول القتل إياهم أوهم أن ذلك لضعفهم فأزال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم، وكلامه هاهنا دال على أن الجملة في التذييل يجب أن لا يكون لها محل من الإعراب، وهذا مما لم يشعر به تفسيره لجواز أن يكون جملة ذات محل من الإعراب تعقب بجملة أخرى مشتملة على معناها معربة بإعرابها بدلاً منها أو تأكيدًا، ويكون الغرض منها تأكيدًا للأولى، اللهم إلا أن يقال: إنه اعتمد في هذا الاشتراط على الأمثلة، والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم؛ لأنه إنما يكون بفضلة والفضلة لابد لها من الإعراب.

وبعضهم] أي: جوز الفرقة الثانية من القائلين بأن النكتة في الاعتراض قد تكون دفع الإيهام.

[كونه] أي: كون الاعتراض [غير جملة] فالاعتراض عندهم أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، أو غيرها لنكتة ما [فيشمل] الاعتراض بهذا التفسير [بعض صور التتميم و] بعض صور [التكميل] وهو ما يكون واقعًا في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين معنى، وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر، وأما على ما ذكره في الإيضاح حيث قال: وفرقة تشترط في الاعتراض أن يكون في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، لكن لا تشترط أن يكون جملة، أو أكثر من جملة، فحينئذ يشمل من التتميم ما كان واقعًا في أحد الموقعين، أي: في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين، ومن التكميل ما كان واقعًا في أحد

(١) ديوان السموأل ص ٩١، الأمالي ج١ ص ٢٧٢، ديوان الحماسة ج١ ص ٥٨.

الموقعين ولا محل له من الإعراب جملة كانت أو أقل من جملة أو أكثر؛ ففيه اختلال؛ لأنه إما أن يشترط في الاعتراض عند هؤلاء أن لا يكون له محل من الإعراب، أو لا يشترط فإن اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة؛ لأن المفرد لابد له في الكلام من الإعراب، ولم يشمل شيئًا من التتميم أصلاً؛ لأنه إنما يكون بفضلة، ولابد للفضلة من الإعراب، وإن لم يشترط فلا حاجة إلى قوله: ولا محل له من الإعراب؛ لأنه يشمل من التكميل ما كان واقعًا في أحد الموقعين، سواء كان له محل من الإعراب، أو لا يكون، اللهم إلا أن يقال إن الاعتراض إذا كان جملة يشترط عند هؤلاء أن لا يكون لها محل من الإعراب.

وأما قوله: جملة كانت أو أقل من جملة، أو أكثر فسهو؛ لأن ما هو أقل من الجملة لابد من أن يكون له إعراب. ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط.

[وإما بغير ذلك] أي: الإطناب يكون إما بالإيضاح بعد الإبهام، وإما بكذا وكذا، وإما بغير ذلك [كقوله تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ**﴾[1] فإنه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به؛ لأن إيمانهم لا ينكره من يثبتهم] فلا حاجة إلى الإخبار به، لكونه معلومًا [وحسن ذكره] أي: ذكر قوله ويؤمنون به [إظهار شرف الإيمان] وأنه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله [ترغيبًا فيه] أي: في الإيمان، وكون هذا الإطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتأمل فيها. ومن الأمثلة التي أوردها المصنف في هذا المقام قولهم: (رأيته بعيني) وقوله تعالى: ﴿**يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ**﴾[2] ونحو ذلك: وفيه نظر؛ لأن هذا داخل في التتميم؛ إذ قد أتى فيه بفضلة لنكتة هي التأكيد والدلالة على أن هذا قول يجري على ألسنتهم من غير أن يكون ترجمة عن علم في القلب.

ومنها قوله تعالى: ﴿**تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ**﴾[3] بعد قوله تعالى: ﴿**فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ**﴾[3] لإزالة توهم الإباحة، فإن الواو يجيء للإباحة في نحو: جالس الحسن

---

(١) سورة غافر:٧.

(٢) سورة آل عمران:١٦٧.

(٣) سورة البقرة:١٩٦.

وابن سيرين، ألا يُرى أنه لو جالسهما جميعًا، أو واحدًا منهما كان ممتثلاً وفيه نظر؛ لأنه حينئذ يكون من باب التكميل -أعني الإتيان بما يدفع خلاف المقصود.

ومنها قوله تعالى: ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾[1] فإنه لو اقتصر لترك قوله: والله يعلم إنك لرسوله؛ لأن مساق الآية لتكذيب المنافقين في دعوى الإخلاص في الشهادة، وحسنه دفع توهم أنهم كاذبون في نفس الأمر، وفيه نظر؛ لأنه أيضًا من قبيل التكميل، أو من الاعتراض عند من يجوز كون النكتة فيه دفع الإيهام.

[واعلم أنه] كما يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كونه ناقصًا عما يساوي أصل المراد أو زائدًا عليه، فكذلك [قد يوصف الكلام بالإيجاز والإطناب باعتبار كثرة حروفه وقلتها بالنسبة إلى كلام آخر مساو له] أي: لذلك الكلام [في أصل المعنى كقوله] أي: قول أبي تمام:

[**يَصُدُّ**] أي: يعرض [**عن الدُّنيا إذا عَنَّ**] أي: ظهر [**سُؤدُدُ**]

أي: سيادة، وتمامه:

وَلَو برزَتْ فـي زيٍّ عَـذْرَاءَ نـاهدِ[2]

الزي: الهيئة، والعذراء، البكر، والناهد. المرأة التي نهد ثديها أي: ارتفع. [وقوله] أي قول الشاعر الآخر:

[**ولستُ بميَّال إلى جـانب الغِنَـى ... إذا كانتِ العلياءُ في جانبِ الفقْر**] [3]

أراد بالغنى مسببه، أعني الراحة وبالفقر المحنة يعني أن السيادة مع التعب والمشقة أحب إليه

---

(١) سورة المنافقون: ١.

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه/ ١٢٢، شرح عقود الجمان ١/ ٢١٨، الإيضاح ٢٠١، ٣٥٣ "بتحقيقنا".

(٣) البيت لأبي سعيد المخزومي وينسب أيضًا للمعذل بن غيلان، وهو في شرح عقود الجمان منسوب لأبي الحسن الكاتب ١/ ٢١٨، الإيضاح ٢٠١.

من الراحة والدعة بدونها، يصفه بالميل إلى المعالي فمصراع أبي تمام إيجاز بالنسبة إلى هذا البيت لمساواته له في أصل المعنى مع قلة حروفه، والبيت إطناب بالنسبة إليه، ومثل هذا الإيجاز يجوز أن يكون إيجازًا بالتفسير السابق، وأن يكون مساواة وأن يكون إطنابًا، وكذا مثل هذا الإطناب [ويقرب منه] أي: من هذا القبيل [قوله تعالى: ﴿**لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[1] وقول الحماسي:

ونُنكرُ إنْ شِئْنَا على الناس قَوْلَهُم ولا يُنْكِرُونَ القولَ حين نقولُ][2]

أي: نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا، وأحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادًا لهوانا واقتداء لجزمنا. يصف رياستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات إلى رأيهم، فالآية إيجاز بالنسبة إلى البيت، وإنما قال ويقرب؛ لأن ما في الآية يشمل كل فعل، والبيت مختص بالقول إن كان يلزم منه عموم الأفعال أيضًا والله أعلم.

تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه، ونحمده على جزيل نواله، ونصلي على النبي محمد وآله ونسأله التوفيق في إتمام القسمين الأخيرين بمنه وعونه وجوده وكرمه.

---

(١) سورة الأنبياء:٢٣.

(٢) البيت للسموأل اليهودي من قصيدة مطلعها:

إذا الْمَرْء لم يَدْنَّس مِن اللؤمِ عِرْضُهُ * فَكُلُّ رِدَاء يَرْتَدِيهِ جَميلُ

أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٢٠٦، الإيضاح ٢٠١.

[الفن الثاني: علم البيان]

قدمه على البديع لشدة الاحتياج إليه؛ لكونه جزءًا من علم البلاغة، ومحتاجًا إليه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع، فإنه من التوابع [وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد[1] بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه] أراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية، أو نفس الأصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني، فليس التقدير علم بالقواعد أي: إدراكها أو الاعتقاد بها على ما توهموا، وأراد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال، واللام فيه أي: في المعنى الواحد للاستغراق العرفي، وأراد بالطرق التراكيب، وبالدلالة العقلية لما سيأتي، والمعنى: أن علم البيان ملكة أو أصول يقتدر بها على إيراد كل معنى واحد، يدخل في قصد المتكلم وإرادته بتراكيب يكون بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، فلو عرف من ليس له هذه الملكة إيراد معنى قولنا: زيد جواد في طرق مختلفة لم يكن عالمًا بعلم البيان، وتقييد المعنى بالواحد لدلالة على أنه لو أراد معان متعددة بطرق بعضها أوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه، لم يكن ذلك من البيان في شيء.

وتقييد الاختلاف بأن يكون في وضوح الدلالة للإشعار بأنه لو أورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء، مثل: أن يورد بألفاظ مترادفة مثلاً لا يكون ذلك من علم البيان.

(١) إنما قال على ما ذكره القوم إشارة إلى ما سيذكره من أن هذه العبارة غير واضحة الدلالة على ما ذكروا ومن أن كلامهم في مباحث المجاز المفرد لا يساعده ومع ذلك فقد ساعد القوم فيما ذكروا بما أورده هناك كما ستقف عليه ثم نقول وفيما ذكره القوم تنبيه على أن علم البيان ينبغي أن يتأخر عن علم المعاني في الاستعمال والسبب في ذلك أن رعاية مراتب الدلالة في الوضوح والخفاء على معنى ينبغي أن يكون بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال إن هذه كالأصل في المقصودية وتلك فرع وتتمة لها فالأولى أن يراعى المطابقة أولا ثم وضوح الدلالة ثانيا وإن لم يكن هذا أمرا لازما وكذا علم البيان نفسه سواء أريد به الملكة أو القواعد أو إدراكها لا يتوقف على علم المعاني بأي معنى أخذ من تلك المعاني لكن لما كان علم المعاني يبحث عن إفادة التراكيب بخواصها وعلم البيان عن كيفية تلك الإفادة تنزل منه منزلة المركب من المفرد والشعبة من الأصل فلذلك أخر من علم المعاني.

ولا حاجة إلى أن يقال في وضوح الدلالة وخفائها؛ لأن كل واضح هو خفي بالنسبة إلى ما هو أوضح منه، ومعنى اختلافها في الوضوح أن بعضها واضح الدلالة وبعضها أوضح. فلا حاجة إلى ذكر الخفاء، وبالتفسير المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الأسد بعبارات مختلفة كالأسد والغضنفر والليث والحارث، على أن الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي. ثم لا يخفى أن تعريف علم البيان بما ذكره هاهنا أولى من تعريفه بمعرفة إيراد المعنى الواحد كما في المفتاح.

[ودلالة اللفظ] يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة، ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها.

والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والأول: الدال، والثاني، المدلول، والدال إن كان لفظًا فالدلالة لفظية، وإلا فغير لفظية، كدلالة الخطوط والعقود والنصب والإشارات، ودلالة الأثر على المؤثر كالدخان على النار، فأضاف الدلالة إلى اللفظ احترازًا عن الدلالة الغير اللفظية، وكان عليه أيضًا أن يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازًا عن الدلالة الطبيعية والعقلية؛ لأن دلالة اللفظ إما أن يكون للوضع مدخل فيها أو لا فالأولى هي التي سماها القوم وضعية، وهي التي تنقسم إلى المطابقة والتضمن والالتزام. والثانية إما أن تكون بحسب مقتضى الطبع، وهي الطبيعية[1] كدلالة أخ[2] على الوجع فإن طبع اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له، أو لا تكون وهي الدلالة العقلية الصرفة، كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، والمقصود بالنظر هاهنا هي التي يكون للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية[3] والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والأفهام. والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرًا بذلك.

ثم عرفوا الدلالة اللفظية الوضعية بأنها فهم المعنى من اللفظ عند إطلاقه بالنسبة إلى من هو عالم بالوضع واحترزوا بالقيد الأخيرة عن الطبيعية والعقلية؛ لعدم توقفهما على العلم بالوضع.

---

(١) في الأصل: الطبيعة.
(٢) أي: لفظ (أخ) وهو حكاية للتوجع.
(٣) في الأصل: الطبيعة.

وأرادوا بالوضع: وضع ذلك اللفظ في الجملة، لا وضعه لذلك المعنى؛ لئلا يخرج عنه التضمن والالتزام. واعترض بأن الدلالة صفة اللفظ[1] والفهم إن كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل، أعني: الفاهمية فهو صفة السامع، وإن كان من المبني للمفعول. أعني: المفهومية فهو صفة المعنى، وأيًّا ما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به فالأولى أن يقال الدلالة كون اللفظ، بحيث يفهم منه المعنى عند الإطلاق للعلم بوضعه، وجوابه أنا لا نسلم أنه ليس صفة للفظ فإن معنى فهم السامع المعنى من اللفظ، أو انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ، بحيث يفهم منه المعنى غاية ما في الباب أن الدلالة مفرد يصح أن يشتق منه صيغة تحمل على اللفظ، كالدال وفهم المعنى من اللفظ. أو انفهامه منه مركب لا يمكن اشتقاقها منه إلا برابطة، مثل: أن يقال اللفظ منفهم منه المعنى، ألا ترى إلى صحة قولنا: اللفظ متصف بانفهام المعنى منه، كما أنه متصف بالدلالة، وهذا مثل قولهم: العلم حصول صورة الشيء في العقل إذا عرفت ذلك، فنقول: دلالة اللفظ التي يكون للوضع مدخل فيها [إما على] تمام [ما وضع له] كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق [أو على جزئه] كدلالة الإنسان على الحيوان أو على الناطق [أو على خارج عنه] كدلالة الإنسان على الضاحك.

[ويسمى الأولى] يعني الدلالة على ما وضع له [وضعية]؛ لأن الواضع إنما وضع اللفظ للدلالة على تمام الموضوع له، فهي الدلالة المنسوبة إلى الوضع [و] يسمى [كل من الأخيرين]

---

(١) قال السيد الشريف: تقرير الاعتراض على الوجه المشهور أن الفهم صفة السامع والدلالة صفة اللفظ فيتنافيان في الصدق قطعا فلا يصح تعريف أحدهما بالآخر أصلا وقد أجاب عنه بعض المحققين بأن الدلالة إضافة ونسبة بين اللفظ والمعنى تابعة لإضافة أخرى هي الوضع ثم أن هذه الإضافة العارضة لأجل الوضع أعني الدلالة إذا قيست إلى اللفظ كانت مبدأ وصف له هو كونه بحيث يفهم منه المعنى للعالم بالوضع وإذا قيست إلى المعنى كانت مبدأ وصف آخر له هو كونه بحيث ينفهم منه المعنى وكلا الوصفين لازم لتلك الإضافة فكما جاز تعريفها باللازم الذي هو وصف اللفظ أعني كونه بحيث يفهم منه المعنى جاز أيضا باللازم الذي هو وصف المعنى أعني انفهامه منه والفهم المذكور في تعريف الدلالة مضاف إلى المفعول فهو مصدر من المبني للمفعول ووصف للمعنى فيكون تعريفا للدلالة بلازمها بالقياس إلى المعنى كما أن قولكم هي كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى تعريف لها بلازمها بالقياس إلى اللفظ والشارح رد هذا الجواب بأن المفهومية صفة للمعنى كما أن الفاهمية صفة للسامع فإذا لم يجز تعريف الدلالة بالفاهمية لم يجز أيضا بالمفهومية والحق أن الدلالة أن كانت نسبة قائمة بمجموع اللفظ والمعنى كما دل عليه كلام هذا المحقق فالجواب هو ما ذكره كما لا يخفى وأن كانت نسبة قائمة باللفظ متعلقة بالمعنى كالأبوة القائمة بالأب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اشتقاق الدال للفظ وإسناد الدلالة إليه فالجواب هو التأويل الذي سنذكره نحن.

أي: الدلالة على الجزء والخارج [عقلية]؛ لأن دلالته عليهما إنما هي من جهة أن العقل يحكم بأن حصول الكل في الذهن يستلزم حصول الجزء فيه، وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم، والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعية بمعنى أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا [وتقيد الأولى بالمطابقة] لتطابق اللفظ والمعنى. [والثانية بالتضمن] لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له [والثالثة بالالتزام] لكون الخارج لازمًا للموضوع له. فإن قيل: إذا كان اللفظ مشتركًا بين الجزء والكل، وأريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على ما وضع له مع أنها ليست بمطابقة، بل تضمن وإذا أريد به الجزء؛ لأنه موضوعه يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على جزء الموضوع له، مع أنها ليست بتضمن، بل مطابقة، وكذا اللفظ المشترك بين الملزوم واللازم إذا أريد به الملزوم، واعتبر دلالته على اللازم بالالتزام يصدق عليها أنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مع أنها التزام لا مطابقة، وإذا أريد به اللازم من حيث أنه موضوع له يصدق عليها أنها دلالة على الخارج اللازم، مع أنها مطابقة لا التزام، وحينئذ ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض، فالجواب أنه لم يقصد تعريف الدلالات حتى يبالغ في رعاية القيود، وإنما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف، فلا بأس أن يترك بعض القيود اعتمادًا على وضوحه وشهرته فيما بين القوم، وهو أن المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع له من حيث إنها تمام الموضوع له، والتضمن دلالة على جزء الموضوع له من حيث أنه جزؤه.

والالتزام دلالته على الخارج اللازم من حيث إنه خارج لازم. وقد يجاب بأنه لا حاجة إلا هذا القيد؛ لأن دلالة اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بإرادة اللافظ إرادة جارية على قانون الوضع، فاللفظ إن أطلق وأريد به معنى، وفهم منه ذلك المعنى، فهو دال عليه، وإلا فلا، فالمشترك إذا أريد به أحد المعنيين لا يراد به المعنى الآخر، ولو أريد أيضًا لم تكن تلك الإرادة على قانون الوضع؛ لأن قانون الوضع أن لا يراد بالمشترك إلا أحد المعنيين، فاللفظ أبدًا لا يدل إلا على معنى واحد، فذلك المعنى إن كان تمام الموضوع له فالدلالة مطابقة، وإن كان جزءًا فتضمن، وإلا فالتزام. وفيه نظر؛ لأن كون الدلالة وضعية لا يقتضي أن يكون تابعة للإرادة، بل للوضع فإنا قاطعون بأنا إذا سمعنا اللفظ، وكنا عالمين بالوضع نتعقل معناه، سواء أراده اللافظ

أو لا، ولا نعني بالدلالة سوى هذا. فالقول بكون الدلالة موقوفة على الإرادة باطل، لا سيما في التضمن والالتزام، حتى ذهب كثير من الناس إلى أن التضمن فهم الجزء في ضمن الكل، والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم، وأنه إذا قصد باللفظ الجزء أو اللازم كما في المجازاة صارت الدلالة عليهما مطابقة، لا تضمنًا والتزامًا. وعلى ما ذكره هذا القائل يلزم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع أن يراد بلفظ واحد أكثر من معنى واحد، وقد صرحوا بأن كلًّا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة، سلمنا جميع ذلك، لكنه مما لا يفيد في هذا المقام؛ لأن اللفظ المشترك بين الجزء والكل إذا أطلق وأريد به الجزء لا يظهر أنها مطابقة أم تضمن وأيهما أخذت يصدق عليها تعريف الآخر، وكذا المشترك بين الملزوم واللازم فظهر أن التقييد بالحيثية مما لابد منه [وشرطه] أي: شرط الالتزام [اللزوم الذهني] بين الموضوع له والخارج عنه، أي: كون المعنى الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن حصوله فيه إما على الفور أو بعد التأمل في القرائن، وإلا لكانت نسبة الخارج إلى الموضوع له، كنسبة سائر الخارجيات إليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحيًا بلا مرجح. [ولو لاعتقاد المخاطب بعرف أو غيره] أي: ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبته اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام؛ لأنه المفهوم من إطلاق العرف أو غيره كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات، وغير ذلك مما يجري مجرى عرف خاص. وكلام ابن الحاجب في أصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم الذهني، ووجهه العلامة في شرحه بأن بعضهم لم يشترط ذلك، بل جعل دلالة الالتزام أن يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى، سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنًا أو بغيره من قرائن الأحوال، والأظهر أن مراده[1] باللزوم الذهني أن لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي عن تعقل المسمى؛ لأن معنى اللزوم عدم الانفكاك، وظاهر أنه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج كثير من معاني المجازات والكنايات[2] عن أن يكون مدلولاً التزاميًّا، بل لم

---

(١) قال السيد الشريف: يعني مراد ابن الحاجب والظاهر أن مراد الشارح العلامة هو هذا أيضا فلا معنى لنقل كلامه وتعقيبه بالأظهر اللهم إلا إذا قصد التنبيه على قصور عبارته من تفصيل المقصود.

(٢) قال السيد الشريف: اعلم أن من فسر الدلالة بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى اشترط في الالتزام =

تكن دلالة التزام أيضًا مما يتأتى فيه الوضوح والخفاء [والإيراد المذكور] أي: إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح [لا يتأتى بالوضعية] أي: بالدلالة المطابقية؛ [لأن السامع إن كان عالمًا بوضع الألفاظ] لذلك المعنى [لم يكن بعضها أوضح] دلالة عليه من بعض [وإلا] أي: وإن لم يكن عالمًا بوضع الألفاظ لذلك المعنى [لم يكن كل واحد] من الألفاظ [دالاً عليه] لتوقف الفهم على العلم بالوضع، مثلاً إذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع إن كان عالمًا بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع أن يكون كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة أوضح من دلالة قولنا: خده يشبه الورد أو أخفى؛ لأنا إذا أقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها، فالسامع إن كان عالمًا بوضعها لتلك المفهومات كان فهمه إياها من المترادفات كفهمه إياها من تلك الكلمات من غير تفاوت، وإن لم يكن عالمًا بوضعها لها لم يفهم من المترادفات ذلك المعنى أصلاً، وإنما قال وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً دون أن يقول لم يكن واحد منها دالاً؛ لأن المفهوم والمقصود من قولنا: هو عالم بوضع الألفاظ أنه عالم بوضع كل واحد منها، فنقيضه المشار إليه بقوله: وإلا أن لا يكون عالمًا بوضع كل واحد منها وهذا أعم من أن لا يكون عالمًا بوضع شيء منها، فلا يكون شيء منها دالاً أو يكون عالمًا بوضع بعض منها دون بعض، فيكون بعضها دالاً دون بعض، وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالاً، ويحتمل أن يكون بعض منها دالاً فليتأمل. وأيًّا ما كان لا يجري فيها الوضوح. فإن قلت: توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور؛ لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى؛ لأن الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين. قلت: الموقوف على العلم بالوضع هو فهمْ المعنى من اللفظ والعلم بالوضع إنما يتوقف على فهم المعنى بالجملة، لا على فهمه من اللفظ، وقريب منه ما يقال: إن فهم المعنى في الحال يتوقف على العلم السابق

= اللزوم الذهني بمعنى امتناع انفكاك تعقل الخارج عن تعقل المسمى ولم يجعل تلك المجازات والكنايات دالة على تلك المعاني بل الدال عليها عنده المجموع المركب منها ومن قرائنها الحالية أو المقالية ومن فسرها بكون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه المعنى لم يشترط ذلك اللزوم وهذا هو المناسب لقواعد العربية والأصول والأول أنسب لقواعد المعقول.

بالوضع، وهو لا يتوقف على فهم المعنى في الحال، بل في ذلك الزمان السابق. فإن قيل: لا نسلم أنه إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن بعضها أوضح من بعض، لجواز أن يكون بعض الألفاظ المخزونة في الخيال، بحيث تحضر معانيها في العقل بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها، وبعضها يكون بحيث يحتاج إلى التفات أكثر ومراجعة أطول، وكثيرًا ما يفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الألفاظ، مع سبق علمنا بوضعها إلى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها، وقلة تكرر اللفظ على الحس، والمعاني على العقل. فالجواب: أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة، ودلالة الالتزام كذلك؛ لأنها من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة، كما في اللوازم القريبة، وقد تكون خفية، كما في اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط بخلاف المطابقة فإن فهم المعنى المطابق واجب قطعًا عند العلم بالوضع، وممتنع قطعًا عند عدم العلم بالوضع، وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل، وبطؤه إنما هو من جهة سرعة تذكر السامع الوضع وبطئه، ولهذا تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات [ويتأتى بالعقلية] أي: والإيراد المذكور يتأتى بالدلالات العقلية، [لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح] أي: مراتب لزوم الأجزاء للكل في التضمن، ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام، أما في الالتزام فظاهر لجواز أن يكون لشيء واحد لوازم متعددة، بعضها أقرب إليه من بعض بسبب قلة الوسائط، فتكون أوضح لزومًا له فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدالة عليه وضوحًا وخفاء، وكذا إذا كان لشيء واحد ملزومات لزومه لبعضها أوضح منه للبعض، فيمكن تأدية ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح؛ وذلك لأن المعتبر في دلالة الالتزام هنا هو أن يكون المعنى الخارج؛ بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه، سواء كان بلا وسط أو بوسط أو بوسائط متعددة، وسواء كان اللزوم بينهما عقليًا أو اعتقاديًا عرفيًا أو اصطلاحيًا مثلاً معنى قولنا: زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم، مثل: كونه كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل، فيمكن تأدية هذا المعنى بتلك العبارات، التي بعضها أوضح دلالة عليه من بعض، وأما في التضمن، فبيانه أنه

يجوز أن يكون المعنى جزءًا من شيء، وجزء الجزء من شيء آخر فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه، مثلاً دلالة الحيوان على الجسم أوضح من دلالة الإنسان عليه، ودلالة الجدار على التراب أوضح من دلالة البيت عليه. فإن قيل: ينبغي أن يكون الأمر بالعكس؛ لأن فهم الجزء سابق على فهم الكل[1]، فالمفهوم من الإنسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الإنسان، قلنا: الأمر كذلك، لكن القوم صرحوا بأن التضمن تابع للمطابقة؛ لأن المعنى التضمني إنما ينتقل إليه الذهن من الموضوع له فكأنهم بنوا ذلك على أن التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل وكثيرًا ما يفهم الكل من غير التفات إلى الأجزاء، كما ذكر الشيخ الرئيس في الشفاء أن الجنس ما لم يخطر بالبال، ومعنى النوع بالبال ولم تراع النسبة بينهما في هذه الحال أمكن أن يغيب عن الذهن فيجوز أن يخطر النوع بالبال، ولا يتلفت الذهن إلى الجنس هذا كلامه.

فإن قلت: قد سبق أن المراد بالمعنى الواحد ما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال، وهو لا محالة يكون معنى تركيبيًا، وما ذكرت هنا من التأدية بالعبارات المختلفة. إنما هو في المعاني الإفرادية. قلت: تقييد المعنى الواحد بما ذكر مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان؛ لأن المجاز المفرد بأسره هو من معظم مباحث البيان وكثيرًا من أمثلة الكناية إنما هي في المعاني الإفرادية، لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول إن كون الكلام أوضح دلالة على معناه التركيبي يجوز أن يكون بسبب أن بعض أجزاء ذلك الكلام أوضح دلالة على ما هو جزء من ذلك المعنى التركيبي، فإذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها أوضح دلالة على ما هو داخل في ذلك المعنى كان هذا تأدية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام، وهو بعد موضع نظر.[2]

---

(١) قال السيد الشريف: فيكون فهم جزء الجزء سابقًا عليه بمرتبتين، فيكون دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالته على الجزء.

(٢) قال السيد الشريف: فيما نقل عنه في بيانه [أما أولا فلأن عدم الوضوح والخفاء في المطابقة مما يمكن المناقشة فيه إذ العلم بالوضع بمعنى الاعتقاد الجازم غير مشروط بل الظن كاف فيه وهو قابل للشدة والضعف] أقول فحينئذ يتصور الاختلاف في المطابقة وضوحا وخفاء بحسب اختلاف شرطها قوة وضعفا وما تقدم من أن المراد بالاختلاف بالوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر إلى نفس الدلالة لا يجدى نفعا إذ لا إشعار في التعريف بهذا =

[ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع] ذلك اللفظ [له] يعني باللازم ما لا ينفك عنه، سواء كان داخلاً فيه كما في التضمن أو خارجًا عنه كما في الالتزام [إن قامت قرينة على عدم إرادته] أي: إرادة ما وضع له [فمجاز وإلا] أي: وإن لم تدل قرينة على عدم إرادة ما وضع له [فكناية] وهذا مبني على ما سيجيء في أول باب الكناية من أن الانتقال في المجاز والكناية كليهما إنما هو من الملزوم إلى اللازم، وأن ما ذكره السكاكي من أن مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم ليس بصحيح؛ إذ لا دلالة للازم من حيث إنه لازم على الملزوم والالتزام إنما هو الدلالة على لازم المسمى، لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على أن الواجب في المجاز أن يذكر الملزوم ويراد اللازم، وهذا لا يصح ظاهرًا إلا في قليل من أقسامه على ما سيجيء [وقدم] المجاز [عليها] أي: على الكناية؛ [لأن معناه كجزء معناها]؛ لأن المراد في المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم إرادة الملزوم بخلاف الكناية فإنه يجوز أن يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعًا، والجزء مقدم على الكل بالطبع، أي: يحتاج إليه الكل في الوجود مع أنه ليس بعلة للكل، فقدم في الوضع

= القيد بل المتبادر منه مطلق الاختلاف في الوضوح والخفاء سواء كان بالنظر إلى نفس الدلالة أو باعتبار غيرها وربما يقال لا يتصور في المطابقة الاختلاف وضوحا وخفاء إلا بحسب الاختلاف في العلم بالوضع وهذا أمر لا ينضبط للمتكلم وليس له اطلاع على مراتب علم المخاطب بالوضع فلا يتيسر له إيراد المعنى الواحد بالدلالات المطابقية مراعيا لمراتب الوضوح والخفاء نعم إذا كان اللفظ مشتركا بين معان يمكنه رعاية الاختلاف في المطابقة بحسب اختلاف مراتب القرائن المعلومة له وأيضا لو سلم ما ذكروه دل على أن المطابقة وحدها لا يتحصل منها الإيراد المذكور وذلك لا ينافي اعتبارها مع غيرها في ذلك الإيراد بأن تكون هي مرتبة من مراتب الوضوح وقال [وأما ثانيا فلأن الوضوح والخفاء في التضمن غير واضح لوجوب تصور جميع الأجزاء عند تصور الكل وكون التضمن تابعا للمطابقة معناه التبعية في الحصول من اللفظ لا التأخر الزماني] أقول قد بينا أن المدلولات التضمنية تختلف وضوحا وخفاء من حيث أنها مرادة باللفظ ومقصودة بالدلالة التضمنية ومؤداة بها ولا يقدح في ذلك أن الأجزاء متصورة عند تصور الكل فإن إرادة الجزء من اللفظ الموضوع للكل أقرب من إرادة جزء الجزء وأوضح وأن كانت الدلالة على كل منهما تضمنيا ولا معنى لاختلاف الدلالة التضمنية وضوحا وخفاء إلا أن ما دل عليه بالتضمن يختلف بالوضوح والخفاء من حيث أنه مراد باللفظ لما مر من أن المعتبر فهم المراد وقال [وأما ثالثا فلأن تقييد المعنى الواحد بما يؤديه الكلام المطابق لمقتضى الحال مما لا يشعر به اللفظ ولابد منه ليصح الكلام] أقول وذلك لأن الألفاظ المذكورة في التعريفات إنما تحمل على ما يتبادر منها فكيف يتصور حملها على ما لا إشعار لها به وقال [ومباحث أخرى تجري مجرى ما ذكرنا] أقول لعلها إشارة إلى ما فصلناها في تضاعيف ما ذكره منذ شرع في تعريف علم البيان إلى هنا.

أيضًا ليوافق الوضع الطبع [ثـم منـه] أي: مـن المجـاز [مـا يبتنـى علـى التشـبيه] وهـو الاستعارة التي كان أصلها التشـبيه، فذكـر المشـبه بـه وأريـد المشـبه فصـار اسـتعارة [فتعين التعرض له] أي: للتشبيه قبـل التعـرض للمجـاز الـذي أحـد أقسـامه الاسـتعارة لابتنائهـا عليـه [فـانحصر] المقصـود مـن علـم البيـان [فـي الثلاثـة] التشـبيه والمجـاز والكناية. فإن قلت: إذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليـه، فَلم جعل مقصودًا برأسه دون أن يجعل مقدمة لبحث الاستعارة؟

قلت: لأنه لكثرة مباحثـه وجمـوم فوائـده ارتفـع عـن أن يجعـل مقدمـة لبحـث الاسـتعارة، واستحق أن يجعل أصلاً برأسه، هذا هو الكلام في شرح مقدمة علـم البيـان، علـى مـا اخترعـه السكاكي وأنت خبير بما فيه من الاضطراب، والأقرب أن يقال علم البيان علم يبحث فيـه عـن التشبيه والمجاز والكناية، ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفـات إلـى الأبحـاث التـي أوردها في صدر هذا الفن.

[التشبيه]

أي: هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتني عليه الاستعارة، وهو المقصد الأول من المقاصد الثلاثة، ولما كان هو أخص من مطلق التشبيه أعني التشبيه بالمعنى اللغوي أشار أولاً إلى تفسيره بقوله: [التشبيه] أي: مطلق التشبيه، سواء كان على وجه الاستعارة أو على وجه يبتني عليه الاستعارة أو غير ذلك، ولهذا أعاد اسمه المظهر ولم يأت بالضمير، لئلا يعود إلى المذكور المخصوص، فاللام في التشبيه الأول للعهد، وفي الثاني للجنس، وما يقال من أن المعرفة إذا أعيدت فهو عين الأول فليس على إطلاقه يعني أن معنى التشبيه في اللغة [الدلالة] هو مصدر قولك: دللت فلانًا على كذا إذا هديته له يعني هو أن يدل [على مشاركة أمر لأمر] آخر [في معنى].فالأمر الأول هو المشبه، والثاني هو المشبه به، والمعنى هو وجه التشبيه، وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا: قاتل زيد عمرًا، وجاءني زيد وعمرو[1] ، وما أشبه ذلك [والمراد هاهنا ما لم يكن] أي: المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة أمر لأمر

---

(١) قال السيد الشريف: ﴿قال وظاهر هذا التفسير شامل لنحو قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو أقول﴾ فيه بحث لأن قولك جاءني زيد وعمرو يدل صريحا على ثبوت المجيء لكل واحد منهما ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في المجيء فالمتكلم أن لم يقصد به هذا المعنى اللازم لم يدل به المخاطب على مشاركة أمر لأمر في معنى فلا يندرج في التفسير المذكور بناء على ما ذكره من معنى الدلالة فإنه لا يتصور إلا فيما قصده المتكلم وأن قصد به لم يضر اندراجه فيه لأنه بمعنى شارك زيد عمرا في المجيء أو تشاركا فيه فيكون تشبيها لغة وكذلك قولك قاتل زيد عمرا معناه ثبوت القتل لزيد متعلقا بعمرو صريحا وعكسه ضمنا ويلزم من ذلك مشاركة أحدهما للآخر في القتل فإن لم يقصد به اللازم فلا اندراج وأن قصد وجب اندراجه كما لو قيل شارك أحدهما الآخر في القتل وكذلك قولك تقاتل زيد وعمرو فإن ثبوت القتل لكل واحد منهما صريح والتعلق ضمني والاشتراك لازم وما قيل من أن باب فاعل وتفاعل للمشاركة والتشارك فتفسير باللازم يظهر ذلك من الفرق بين مفهومي تقاتل زيد وعمرو تشاركا في قتل أحدهما الآخر في زمان واحد فإن محصول الكلامين وأن كان واحدا إلا أن مفهومهما متخالفان قطعا واعلم أن الدلالة على المشاركة في مثل قولك شارك زيد عمرا إنما هي بجوهر اللفظ وأما الصيغة فتدل على ثبوت الشركة لكل واحد منهما متعلقة بالآخر ويلزم منه المشاركة في الشركة لكنها غير مقصودة فلو كان مفهوم فاعل نفس المشاركة في مصدره الأصلي لكان المفهوم من قولنا شارك زيد عمرا مشاركتين إحداهما من الجوهر والأخرى من الصيغة واعلم أيضا أن منشأ الاعتراض على التفسير المذكور عدم الفرق بين ثبوت الحكم لشيئين وبين مشاركة أحدهما للآخر فيه والحق أنهما مفهومان متغايران متلازمان فليس دلالة اللفظ على أحدهما عين الدلالة على الآخر وأن استلزمتها وليس دلالة المتكلم على أحدهما بمستلزمة لدلالته على الآخر إذ ربما لا يكون الآخر مقصودا عنده أصلا.

آخر في معنى بحيث لا يكون [على وجه الاستعارة التحقيقية] نحو: رأيت أسدا في الحمام [و] لا على وجه [الاستعارة بالكناية] نحو: أنشبت المنية أظفارها [و] لا على وجه [التجريد] نحو: لقيت بزيد أسدا أو لقيني منه أسد على ما سيجيء في علم البديع، فإن في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى مع أن شيئًا منها لا يسمى تشبيهًا في الاصطلاح، خلافًا لصاحب المفتاح في التجريد فإنه صرح بأن نحو: رأيت بفلان أسدًا، ولقيني منه أسد من قبيل التشبيه، فمعنى التشبيه في الاصطلاح عند المصنف هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى، لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد. وينبغي أن يزاد فيه قولنا: بالكاف ونحوه[1] لفظًا أو تقديرًا ليخرج عنه، نحو: قاتل زيد عمرا، وجاءني زيد وعمرو، وإنما قال: الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية؛ لأن الاستعارة التخييلية وهي إثبات الأظفار للمنية، في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة أمر لآخر عند المصنف؛ لأن المراد بالأظفار عنده معناه الحقيقي على ما سنحقق –إن شاء الله تعالى– [فدخل فيه] أي: في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيهًا بلا خلاف، وهو ما ذكر فيه أداة التشبيه، نحو: زيد كالأسد، أو كالأسد بحذف زيد لقيام قرينة، وما يسمى تشبيهًا على القول المختار، وهو ما حذف فيه أداة التشبيه، وجعل المشبه به خبرًا عن المشبه، أو في حكم الخبر، سواء كان ذكر المشبه أو مع حذفه، فالأول [نحو: قولنا: زيد أسد و] الثاني نحو: [قوله تعالى: ﴿**صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ**﴾[2] بحذف المبتدأ، أي: هم صم فإن المحققين على أنه يسمى تشبيهًا بليغًا، لا استعارة؛ لأن الاستعارة إنما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية، ويجعل الكلام خلوًا عنه صالحًا لأن يراد به المنقول عنه، والمنقول إليه لولا دلالة الحالة أو فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه –إن شاء الله تعالى– [والنظر هاهنا في أركانه] أي: البحث في هذا المقصد إنما هو عن أركان التشبيه المصطلح [وهي] أربعة [طرفاه] يعني المشبه به والمشبه [ووجهه وأداته في الغرض منه، وفي أقسامه] وإطلاق الأركان الأربعة المذكورة إما باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه: لأنه هو الدلالة على مشاركة أمر لآخر في معنى بالكاف، ونحوه وإما باعتبار أن التشبيه في

---

(١) قال السيد الشريف: قد عرفت مما قررناه آنفا أنه لا حاجة إلى هذه الزيادة لإخراج نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو.

(٢) البقرة:١٨.

الاصطلاح كثيرًا ما يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة، نحو: قولنا: زيد كالأسد في الشجاعة [طرفاه إما حسيان] قدم البحث عن طرفيه لأصالتهما؛ لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين. والأداة آلة لبيان التشبيه، ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة، بخلاف الوجه والأداة فالطرفان أعني: المشبه والمشبه به -إما منسوبان إلى الحس [كالخد والورد] في المبصرات [والصوت الضعيف والهمس] في المسموعات، والمراد بالصوت الضعيف الصوت، الذي لا يسمع إلا عن قريب، لكنه لم يبلغ حد الهمس، وهو الصوت الذي أخفى حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم [والنكهة] وهي ريح الفم [والعنبر] في المشمومات [والريق والخمر] في المذوقات، [والجلد الناعم والحرير] في الملموسات، وهذا كله مما فيه نوع تسامح إلا في الصوت الضعيف والهمس والنكهة؛ وذلك لأن المدرك بالبصر مثلاً إنما هو لون الخد والورد، وبالشم رائحة العنبر، وبالذوق طعم الريق والخمر، وباللمس ملامسة الجلد الناعم والحرير ولينهما، لا نفس هذه الأشياء، لكونها أجسامًا لكنه قد استمر في العرف أن يقال: أبصرت الورد، وشممت العنبر، وذقت الخمر، ولمست الحرير [أو عقليان] عطف على قوله: إما حسيان [كالعلم والحياة] وجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه [أو مختلفان] بأن يكون المشبه عقليًا والمشبه به حسيًا أو على العكس فالأول [كالمنية والسبع] فإن المنية أعني الموت عقلي؛ لأنه عدم الحياة عما من شأنه والسبع حسي [و] الثاني مثل: [العطر، وخلق] رجل [كريم] فإن العطر وهو الطيب محسوس بالشم، والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة عقلي.

وقيل: إن تشبيه المحسوس بالعقل غير جائز؛ لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية إليها؛ ولذلك قيل: من فقد حسًا فَقَدْ فَقَدَ علمًا، يعني: العلم المستفاد من ذلك الحس، وإذا كان المحسوس أصلاً للمعقول، فتشبيهه به يكون جعلاً للفرع أصلاً، والأصل فرعًا وهو غير جائز؛ فلذلك لو حاول محاولة المبالغة في وصف الشمس بالظهور، والمسك بالطيب، فقال: الشمس كالحجة في الظهور، والمسك كخلق فلان في الطيب -كان سخيفًا من القول. وأما ما جاء في الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول، فوجهه أن يقدر المعقول محسوسًا، ويجعل كالأصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة، فيصح التشبيه حينئذ، ثم لما

كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك بالحواس الظاهرة، ولا بالقوة العاقلة، مثل: الخياليات والوهميات والوجدانيات. أراد أن يدخلها في الحسي والعقلي تقليلاً للاعتبار، وتسهيلا للأمر على الطلاب؛ لأنه كلما قل الاعتبار قلت الأقسام، وإذا قلت الأقسام كان الأمر أسهل ضبطًا، فأشار إلى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله: [والمراد بالحسي المدرك هو أو مادته بإحدى الحواس الخمس الظاهرة] وهي البصر والسمع والشم والذوق واللمس [فدخل فيه] أي: بسبب زيادة قولنا: أو مادته دخل في الحس [الخيالي] وهو المعدوم الذي فرض مجتمعًا من أمور كل واحد منها مما يدرك بالحس.

[كما] أي: كالمشبه به [في قوله:

وكـــأنّ محْمـــرَّ الشقيـــــق

هو من باب جرد قطيفة أراد به شقائق النعمان، وهو ورد أحمر في وسطه سوداء، وإنما أضيف إلى النعمان؛ لأنه حمى أرضًا كثيرة فيها ذلك[1] [**إذا تصوّبَ**] أي: مال إلى السفل، من صاب المطر إذا نزل [**أو تصعّدْ**] أي: مال إلى العلو [**أعلامُ**] جمع علم، وهي الراية.

يـــا قـــوتٍ نُشِـــرْ نَ على رماح من زَبَرْجدْ[2]

فان الأعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس؛ لأن الحس إنما يدرك ما هو موجود في المادة، حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصه به، لكن مادته التي تركب هو منها كالأعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوسة بالبصر. [وبالعقلي ما عدا ذلك] المراد بالعقلي ما لا يكون هو، ولا مادته مدركًا بإحدى الحواس الخمس الظاهرة، [فدخل فيه الوهمى] الذي لا يكون للحس مدخل فيه؛ لكونه غير منتزع عنه بخلاف الخيالي، فإنه منتزع عنه؛ ولهذا قال: [أي: ما هو غير مدرك بها] أي: بإحدى الحواس المذكورة [و] لكنه بحيث [لو أدرك لكان مدركًا بها]، وبهذا القيد يتميز عن العقلي [كما في

---

(١) قال في الصحاح شقائق النعمان معروف واحده وجمعه سواء وإنما أضيف النعمان لأنه حمى أرضا كثر فيها ذلك وقال أيضا نعمان بن المنذر ملك العرب ينسب إليه شقائق النعمان وقال أبوعبيدة كانت العرب تسمى ملوك الحيرة بالنعمان لأنه كان أخيرهم ونعمان بالفتح واد في طريق الطائف ويقال له نعمان الأراك.

(٢) البيتان للصنوبرى فى المصباح ص ١١٦، وأسرار البلاغة ص ١٥٨، والطراز ٢٧٥/١.

قوله] أي: كالمشبه به قول امرئ القيس:

أيقتُلُنــي والمَشْـرَفيّ مُضَــاجعي [ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغوال][1]

يقول: أيقتلني ذلك الرجل الذي يوعدني في حب سلمى، والحال أن مضاجعي وملازمي سيف منسوب إلى مشارف اليمن[2] ، وسهام محددة النصال، يقـال: سن السيف إذا حـدده، ووصف النصال بالزرقة، للدلالة على صفائها وكونها مجلوة فإن أنياب الأغوال ممـا لا يدركـه الحس؛ لعدم تحققها مع أنها لو أدركت لم تدرك إلا بحس البصر، ومما يجب التنبه له في هذا المقام أن ليس المراد بالخياليات الصور المرتسمة في الخيال المتأديـة إليه مـن طرق الحـواس، ولا بالوهميات المعـاني الجزئيـة المدركـة بـالوهم علـى مـا سبق تحقيقهـا فـي بحـث الفصـل والوصل؛ وذلك لأن الأعلام الياقوتية ليست مما تأدت إلى الخيال من الحـس المشـترك؛ إذ لـم يقع بها إحساس قط، ولأن أنياب الأغوال ورءوس الشياطين ليسـت مـن المعـاني الجزئيـة، بـل هي صور لأنها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة، بـل إذا وجـدت لـم تـدرك إلا بها، وليست أيضًا مما له تحقق كصداقة زيد، وعداوة عمرو، بل التحقيق في هذا المقام أن من قـوى الإدراك مـا يسـمى متخيلـة، ومفكـرة، ومـن شـأنه تركيـب الصـور والمعـاني وتفصيلهـا والتصرف فيها واختراع أشياء لا حقيقة لهـا، كإنسـان لـه جناحـان، أو رأسـان، أو لا رأس لـه، وهي دائمًا لا تسكن نومًا ولا يقظة، وليس عملها منتظمًا، بل النفس هـي التـي تسـتعملها علـى أي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية، وبهـذا الاعتبـار تسـمى متخيلـة أو بواسـطة القـوة العقليـة، وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة من الأمـور التـي أدركت بالحواس الظاهرة، وبالوهمي ما اخترعتـه المتخيلـة مـن عنـد نفسـها كمـا إذا سـمع أن الغول شيء يهلك الناس كالسبع فأخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السـبع، واختـراع نـاب لها كما للسبع [وما يدرك بالوجدان] أي: ودخل أيضًـا فـي العقلـي مـا يـدرك بـالقوى الباطنـة،

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥٠، الإيضاح ١٦٩، ٢٠٨.

(٢) قال في الصحاح مشارف الأرض أعاليها والمشرفية سيوف قال أبوعبيدة نسبت إلى مشارف وهي قرى مـن أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرفي ولا يقال سيف مشارفي لأن الجمع لا ينسـب إليـه إذا كـان علـى هـذ الوزن لا يقال جعافري.

ويسمى وجدانيات [كاللذة والألم] الحسيين فإنه المفهوم من إطلاقهما بخلاف اللذة والألم العقليين، فإنهما ليسا من الوجدانيات، بل من العقليات الصرفة كالعلم والحياة. وتحقيق ذلك أن اللذة إدراك، ونيل لما هو عند المدرك كمال، وخير من حيث هو كذلك والألم إدراك، ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك،[1] وكل منهما حسي وعقلي. أما الحسي فكإدراك القوة الغضبية أو الشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة بالحلو، واللامسة باللين، والباصرة بالملاحة، والسامعة بصوت حسن، والشامة برائحة طيبة، والمتوهمة بصورة شيء ترجوه أو تنفره، وكذا البواقي فهذه مستندة إلى الحس. وأما العقلي فلا شك أن للقوة العاقلة كمالا وهو إدراكاتها المجردات اليقينية وأنها ترك هذا الكمال، وتلتذ به وهو اللذة العقلية. وقس على هذا الألم، فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة، وكذا الألم وهذا ظاهر، وأما اللذة والألم الحسيان، فلما كانا عبارتين عن الإدراكين المذكورين، والإدراك ليس مما يدركه الحواس الظاهرة دخلاً بالضرورة فيما عدا المدرك بإحدى الحواس الظاهرة، وليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات المستندة إلى الحواس، بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح والغم والغضب والخوف، وما شاكل ذلك [ووجهه ما يشتركان فيه] أي: وجه التشبيه هو المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين فيه [تحقيقًا أو تخييلاً] وإلا فزيد والأسد في قولنا: زيد كالأسد، يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني، مع أن شيئًا منها ليس وجه التشبيه، فالمراد المعني الذي له زيادة اختصاص بهما، وقصد بيان اشتراكهما فيه؛ ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر: التشبيه: الدلالة على اشتراك شيئين في وصف هو من أوصاف الشيء في نفسه خاصة، كالشجاعة في الأسد، والنور في الشمس [والمراد بالتخييلي] أن لا يوجد ذلك في أحد الطرفين، أو كليهما إلا على سبيل التخييل والتأويل [نحو: ما في قوله] أي: مثل وجه

---

(١) تعريف اللذة والألم بما ذكره منقول عن الإشارات ولا يخفى عليك أن إيراد أمثال هذه التحقيقات في أمثال هذه المقامات مما لا يجدي للمتعلم نفعا بل ربما زاد حيرة في تفاصيل هذه المعاني ودقائق العبارات فالأولى بحال هذه العلوم أن يقتصر فيها على الأمور العرفية وما يقرب منها ولعل ذلك افتخار منه باطلاعه على العلوم العقلية وما ذكر فيها من التدقيقات.

التشبيه في قول القاضي التنوخي:

[وكأنَّ النجومَ بينَ دجاها]

هي جمع دجية، وهي الظلمة، والضمير لليالي أو للنجوم [والرواية الصحيحة دجاه والضمير لليل في قوله:

ربَّ ليل قطعْتُه بصُدودِ أو فراق ما كان فيه وداعُ
موحش كالثقيل تَقْذَى به الـ عينُ وتأبى حديثَه الأسماعُ][1]
[سننٌ لاحَ بينهنَّ ابتداعُ][2]

فإن وجه الشبه فيه] أي: في التشبيه المذكور في هذا البيت [هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم أسود، فهي] أي: تلك الهيئة [غير موجودة في المشبه به إلا على طريق التخييل، وذلك] أي: بيان وجوده في المشبه به على طريق التخييل [أنه] الضمير للشأن [لما كانت البدعة، وكل ما هو جهل صاحبها كمن يمشي في الظلمة فلا يهتدي للطريق ولا يأمن أن ينال مكروهًا شبهت] البدعة وكل ما هو جهل [بها] أي: بالظلمة، فقوله: شبهت جواب لما [ولزم بطريق العكس أن تشبه السنة[3]، وكل ما هو علم بالنور]؛ لأن السنة والعلم يقابل البدعة والجهل، كما أن النور يقابل الظلمة. [وشاع ذلك] أي: كون البدعة والجهل كالظلمة والسنة والعلم كالنور، [حتى يخيل أن الثاني] أي: السنة وكل ما هو علم [مما له بياض وإشراق، نحو] قوله –عليه السلام–: "أتيتكم بالحنيفية البيضاء والأول على خلاف ذلك[4]" أي: ويخيل أن البدعة وكل ما هو جهل مما له سواد وإظلام [كقولك: شاهدت سواد الكفر في جبين فلان فصار] أي: بسبب تخيل أن الثاني مما له بياض وإشراق،

---

(١) الأبيات للتنوخي أبي القاسم علي بن محمد بن داود أبي الفهم القاضي، وهو من رجال اليتيمة.

(٢) في المصباح ١١٠، نهاية الإيجاز ١٩٠، الإيضاح ٢٠٨ "بتحقيقنا".

(٣) اعلم أن السكاكي اعتبر كل واحد من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرع أحدهما على الآخر ويمكن أن يعكس التفريع إلا أن ما ذكره المصنف أقرب.

(٤) لم أجده بهذا اللفظ، وإنما ورد بلفظ: "إني لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية، ولكني بعثت بالحنيفية السمحة". أخرجه أحمد (٥/٢٦٦).

والأول مما له سواد وإظلام صار [تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع كتشبيهها] أي: مثل تشبيه النجوم [ببياض الشيب في سواد الشباب] أي: أبيضه في أسوده فيما سواده متحقق [أو بالأنوار] أي: الأزهار [مؤتلقة] بالقاف، أي: لامعة [بين النبات الشديدة الخضرة] فيما سواده بحسب الأبصار فقط، فظهر اشتراك النجوم بين الدجى، والسنن بين الابتداع، في كون كل منهما شيئًا ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل، وهو تخيل ما ليس بمتلون متلونًا.

واعلم أن قوله: سنن لاح بينهن ابتداع: من باب القلب، والمعنى سنن لاحت بين الابتداع، فكأن اللطيفة فيه بيان كثرة السنن، حتى كأن البدعة هي التي تلمع من بينها [فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه بين المشبه والمشبه به [فساد جعله] أي: جعل وجه التشبيه [في قول القائل: النحو في الكلام كالملح في الطعام، كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا]؛ لأن هذا المعنى مما لا يشترك فيه المشبه، أعني: النحو؛ [لأن النحو لا يحتمل القلة والكثرة]؛ لأنه إذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول، مثلاً فإذا وجد ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه، وانتفى الفساد عنه، وصار منتفعًا به في فهم المراد منه، وإن لم يوجد ذلك لم يحصل النحو، وكان فاسدًا لا ينتفع به، بل يستضر لوقوعه في عمياء، وهجوم الوحشة عليه كما يوجبه الكلام الفاسد [بخلاف الملح] فإنه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر.

فالحق أن وجه التشبيه فيه هو كون استعمالهما مصلحًا وإهمالها مفسدًا، والمعنى أن الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالات على المقاصد إلا بمراعاة أحكام النحو فيه من الإعراب والترتيب الخاص، كما لا يجدي الطعام ولا تحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية ما لم يصلح بالملح، ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحًا والكثير مفسدًا فكأنه أراد بكثرة النحو استعمال الوجوه القريبة والأقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام [وهو] أي: وجه التشبيه [إما غير خارج عن حقيقتهما] أي: حقيقة الطرفين وذلك بأن يكون تمام ماهيتهما النوعية أو جزء منها مشتركًا بينهما وبين ما هية أخرى أو مميزًا لها عن غيرها، [كما في تشبيه ثوب بآخر في نوعهما أو جنسهما] أو فصلهما كما يقال: هذا القميص مثل ذلك في

كونهما كرباسًا أو ثوبًا أو من القطن [أو خارج] عن حقيقة الطرفين، ولا محالة يكون معنى قائمًا بهما؛ ولهذا قال [صفة] وتلك الصفة [إما حقيقة] أي: هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها والصفة الحقيقية [إما حسية] أي: مدركة بالحس [كالكيفيات الجسمية] أي: المختصة بالأجسام [مما يدرك بالبصر] وهو قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين تتلاقيان فتفترقان إلى العينين [من الألوان والأشكال] والشكل هيئة إحاطة نهاية واحدة بالجسم كالدائرة أو نهايتين كشكل نصف الدائرة، أو ثلاث نهايات كالمثلث أو أربع كالمربع أو غير ذلك. [والمقادير] والمقدار كم متصل قارّ الذات، ونعني بالكم عرضًا يقبل التجزي لذاته، وبالاتصال أن يكون لأجزائه حد مشترك تتلاقى عنده، وبه احتُرز عن العدد، وبكونه قار الذات أن يكون أجزاؤه المفروضة ثابتة، وبه احترز عن الزمان.

والمقدار: جسم تعليمي إن قبل القسمة في الطول والعرض والعمق، وسطح إن قبلها في الطول والعرض، وخط إن قبلها في الطول فقط.

[والحركات] والحركة عند المتكلمين: حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر -أعني: أنها عبارة عن مجموع الحصولين، وهذا مختص بالحركة الأينية. وعند الحكماء هو: الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدرج. وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات[1] نظر؛ لأن المقدار من مقولة الكم -أعني الذي يقتضي القسمة لذاته، والحركة من الأعراض النسبية، والكيفية لا تقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة، وكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات، نحو: السرعة والبطء والتوسط بينهما [وما يتصل بها] أي: بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن

---

(١) يمكن أن يقال أنه أراد بالكيفيات الجسيمة الصفات الجسمية لا مصطلح أرباب المعقول فكأنه قال كالصفات الجسمية المحسوسة بالبصر أو غيره من الحواس وإنما عد هذه الأشكال من المحسوسة بالبصر مع أنهم صرحوا بأنها من الكيفيات المختصة بالكميات المقابلة للكيفيات المحسوسة بناء على أنه أراد بالمحسوس بالبصر ما هو محسوس به مطلقا أعم من أن يكون أولا وبالذات أو ثانيا وبالعرض وكذا الحال في الحركات وأما المقادير ففي كونها محسوسة بالذات خلاف وأما قوله فكأنه أراد بالمقادير أوصافها من الطول والقصر إلخ ففيه بحث لاحتمال أن يكون هذه الأمور إضافات محضة على ما قيل ولذلك يتبدل الطول بالقصر والسرعة بالبطوء عند اختلاف المنسوب إليه لا كيفيات مستلزمة للإضافة حتى يصح ما ذكره.

مجموع الشكل واللون، وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة، وكالاستقامة والانحناء والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل،[1] وغير ذلك [أو بالسمع] عطف على قوله: بالبصر. و السمع قوة رتبت في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين، تدرك بها الأصوات [من الأصوات الضعيفة والقوية والتي بين بين] ومن الأصوات الحادة والثقيلة، والتي بين بين، والصوت يحصل من التموج المعلول للفرع الذي هو إمساس عنيف، والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع للقارع، والمقلوع للقالع، وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفاً، ويحسب الاختلاف في صلابة المقروع أو ملامسته كما في أوتار الأغاني المتمدة أو في قصر المنفذ أو ضيقه أو شدة التوائه، كما في المزامير الملتوية تختلف حدة وثقلاً [أو بالذوق] وهو قوة منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان [من الطعوم]، وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوضة والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة. [أو بالشم] وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي [من الروايح] ولا حصر لأنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة أو المخالفة كرائحة طيبة أو منتنة، أو من جهة الإضافة إلى محلها، كرائحة المسك أو إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة [أو باللمس]وهي قوة سارية في البدن كله بها تدرك الملموسات [من الحرارة والبرودة والرطوبة اليبوسة] هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها تتفاعل الأجسام العنصرية، وينفعل بعضها عن بعض فيتولد منها المركبات والأوليان منها فعليتان؛ لأن الحرارة كيفية من شأنها جمع المتشاكلات وتفريق المختلفات، والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والأخريان انفعاليتان؛ لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة ذلك.

[والخشونة] وهي كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض، وبعضها أرفع. [والملاسة] وهي كيفية تحصل عن استواء وضع الأجزاء. [واللين] وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن، ويكون للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه، ولا يمتد

(١) الاستقامة والانحناء تعرضان للخط قطعا وكذلك التحدب والتقعر ولا يتصور للخط شكل لامتناع إحاطة طرفه به بخلاف السطح والجسم فالأولى أن يجعل هذه الأمور متصلة بالمقادير لأنها من الكيفيات المختصة بالمقادير لكن يتجه حينئذ أن الأشكال تشاركها في كونها من الكيفيات المختصة بالمقادير فلم أخرت عنها وضمت إلى الألوان هذا كله إذا روعي ما ذكر في الكتب الكلامية وإلا فلا إشكال.

كثيرًا بسهولة، وإنما يكون قبوله الغمز إلى الباطن من الرطوبة، وتماسكه من اليبوسة. [والصلابة] وهي تقابل اللين.

وكون هذه الأربعة من الملموسات مذهب بعض الحكماء [والخفة] وهي كيفية تقتضي بها الجسم إلى أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم يعقه عائق. [والثقل] وهي كيفية تقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز، لو لم يعقه عائق، وكل منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة يوجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه في الجو قسرًا، فإنه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه، وكما يجد من الزق المنفوخ فيه إذا حبسه بيده تحت الماء قسرًا، فإنه يجد فيه مدافعة صاعدة ولا حركة فيه.

[وما يتصل بها] أي: بالمذكورات كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة، وغير ذلك مما هو مذكور في غير هذا الفن. [أو عقلية] عطف على حسية أي: الصفة الحقيقة إما حسية كما مر، أو عقلية [كالكيفيات النفسانية] أي: المختصة بذوات الأنفس [من الذكاء] أي: حدة الفؤاد، وهي شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الأراء، وقيل: هو أن يكون سرعة إنتاج القضايا، وسهولة استخراج النتائج ملكة للنفس، كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة.

[والعلم][1] العلم قد يقال على الإدراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل، وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت، وعلى إدراك الكلي، وعلى إدراك المركب، وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو: غرض من الأغراض صادرًا عن البصيرة، بحسب ما يمكن فيها، وقد يقال لها الصناعة. [والغضب] وهو حركة للنفس مبدأها إرادة الانتقام.

---

(١) إطلاق العلم على حصول صورة الشيء عند العقل بل على الصورة الحاصلة من الشيء عنده وكذا إطلاقه على الاعتقاد الجازم المطابق الثابت مستفيض مشهور وإطلاقه على إدراك الكلي أو المركب في مقابلة إطلاق المعرفة على إدراك الجزئي أو البسيط مذكور في الكتب واقع في الاستعمال وأما الملكة المذكورة المسماة بالصناعة فإنما هي في العلوم العملية أي المتعلقة بكيفية العمل كالطب والمنطق وتخصيص العلم بإزائها غير متحقق كيف وقد يذكر العلم في مقابلة الصناعة نعم إطلاقه على ملكة الإدراك بحيث يتناول العلوم النظرية والعملية غير بعيد مناسب للعرف كما مر وإطلاق الصناعة على الملكة التي ذكرها ههنا شائع ذائع وإطلاقها على مطلق ملكة الإدراك لا بأس به كما قيل صناعة الكلام. ﮪ.

[والحلم] وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحركها الغضب بسهولة، ولا تضطرب عند إصابة المكروه. [وسائر الغرائز] جمع غريزة، وهي الطبيعة وفسرت بأنها ملكة تصدر عنها صفات ذاتية[1] ، ويقرب منها الخلق، وهو ملكة تصدر عنها الأفعال بسهولة من غير روية إلا أن للاعتياد مدخلاً في الخلق دون الغريزة، وتلك الغرائز مثل: الكرم والقدرة والشجاعة ومقابلاتها، وما أشبه ذلك [وإما إضافية] عطف على قوله: إما حقيقية، والحقيقية كما تطلق على ما يقابل الإضافي الذي لا يكون متقررًا في الذات، بل يكون معنى متعلقًا بشيئين [كإزالة الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس] فإنها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة والشمس، ولا في ذات الحجاب، كذلك قد يطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه إلا بحسب اعتبار العقل، كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب، أو الناب للمنية وإلى كليهما أشار صاحب المِفتاح حيث قال: إن الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية. وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم عند النفس، أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض.

واعلم أن أمثال هذه التقسيمات التي لا تتفرغ على أقسامها أحكام متفاوتة قليلة الجدوى، وكأن هذا ابتهاج من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين، فلله در الإمام عبدالقاهر، وإحاطته بأسرار كلام العرب، وخواص تراكيب البلغاء؛ فإنه لم يزد في هذا المقام عل التكثير من أمثلة أنواع التشبيهات، وتحقيق اللطائف المودعة فيها [وأيضًا] وجه التشبيه [إما واحد، وإما بمنزلة الواحد، لكونه مركبًا من متعدد] إما تركيبًا حقيقيًا بأن يكون وجه التشبيه حقيقة ملتئمة من أمور مختلفة، أو تركيبًا اعتباريًا بأن يكون هيئة انتزعها العقل من عدة أمور، وبهذا يشعر لفظ المفتاح، وفيه نظر ستعرفه.

[وكل منهما] أي: من الواحد وما هو بمنزلته [حسي أو عقلي، وإما متعدد] عطف على

---

(١) الظاهر أن الغريزة هي الصفة الخلقية للنفس أي التي خلقت عليها كأنها غرزت فيها وكذا الطبيعة في اللغة هي السجية التي جبل عليها الإنسان وطبع عليها سواء صدر عنها صفات نفسية أولا نعم قد أطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصور النوعية وقالوا الطباع أعم منها لأنه يقال على مصدر الصفة الذاتية الأولية لكل شيء والطبيعة قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو فيه أولا وبالذات من غير إرادة.

إما بمنزلة الواحد، أي: وجه التشبيه إما واحد، أو غير الواحد إما بمنزلة الواحد، وإما متعدد بأن ينظر إلى عدة أمور، ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها، وهذا بخلاف المركب المنزلة منزلة الواحد، فإنه لم يقصد اشتراكهما في كل من تلك الأمور، بل في الهيئة المنتزعة أو الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد [كذلك] أي: إما حسي أو عقلي [أو مختلف] أي: بعضه حسي، وبعضه عقلي، والمتعدد الذي يتركب عنه ما هو بمنزلة الواحد أيضًا إما حسي، أو عقلي أو مختلف. لكن لما كان وجه التشبيه هو المجموع المركب دون كل واحد من الأجزاء لم يلتفت إلى تقسيمه[1] [والحسي طرفاه حسيان لا غير] يعني أن وجه التشبيه سواء كان بتمامه حسيًا أو متعددًا مختلفًا لا يكون المشبه والمشبه به فيه إلا حسيين ولا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليًا [لامتناع أن يدرك بالحس من غير الحسي شيء] يعني: أن وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما، وكل ما يؤخذ من العقلي ويوجد فيه يجب أن يُدرك بالعقل لا بالحس؛ لأن المدرك بالحس لا يكون إلا جسما أو قائمًا بالجسم [والعقلي أعم] يعني يجوز أن يكون طرفاه عقليين، وأن يكون حسيين وأن يكون أحدهما حسيًا والآخر عقليًا [لجواز أن يدرك بالعقل من الحسي شيء]، إذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس بل كل محسوس فله أوصاف بعضها حسي، وبعضها عقلي، و[لذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي أعم] من التشبيه بالوجه الحسي بمعنى أن كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي، دون العكس لما مر. [فإن قيل هو] أي: وجه التشبيه [مشترك فيه، فهو كلي، والحسي ليس بكلي] تقرير السؤال أن كل وجه تشبيه فهو مشترك فيه، لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي؛ لأن الجزئي يكون نفس تصوره مانعًا من وقوع الاشتراك فيه، فكل وجه تشبيه فهو كلي، ولا شيء من الحسي بكلي؛ لأن كل حسي فهو موجود في المادة حاضر عند المدرك، وكل ما هذا شأنه فهو جزئي ضرورة، فلا شيء من وجه التشبيه بحسي، وهو المطلوب.

[قلنا: المراد] يكون وجه التشبيه حسيًا [أن أفراده] أي: جزئياته [مدركة بالحس] كالحمرة في تشبيه الوجه بالورد، فإن أفراد الحمرة وجزئياتها الحاصلة في المواد مدركة بالبصر، وإن

---

(١) أي إلى المختلف لكونه داخلا في العقلي ضرورة أن المركب من المحسوس والمعقول من حيث أنه مركب ومجموع لا يكون إلا معقولا.

كانت الحمرة الكلية المشتركة بينهما مما لا يدرك إلا بالعقل. واعلم أن هذا لا يصلح جوابًا عما ذكره صاحب المفتاح، وهو أن التحقيق في وجه التشبيه يأبي أن يكون هو غير عقلي؛ لأن المصنف قد عدل عن التحقيق إلى التسامح كما ترى قوله: [الواحد الحسي] شروع في تعداد أمثلة الأقسام المذكورة، ووجه ضبطها أن وجه التشبيه إما واحد، أو مركب، أو متعدد. وكل من الأولين إما حسي أو عقلي، والأخير إما حسي، أو عقلي، أو مختلف؛ فصار سبعة أقسام، وكل منها طرفاه إما حسيان، أو عقليان، أو المشبه حسي والمشبه به عقلي، أو بالعكس يصير ثمانية وعشرين، لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثني عشر قسمًا، ويبقى ستة عشر، قالوا: حد الحسي [كالحمرة] من المبصرات، و[الخفاء] أي: خفاء الصوت من المسموعات، وفيه تسامح؛ لأن الخفاء ليس بمسموع، وكذا في قوله: [وطيب الرائحة] من المشمومات. [ولذة الطعم] من المذوقات. [ولين الملمس] من الملموسات. [فيما مر] أي: في تشبيه الخد بالورد، والصوت الضعيف بالهمس، والنكهة بالعنبر، والريق بالخمر، والجلد الناعم بالحرير.

[و] الواحد [العقلي كالعزاء عن الفائدة والجرأة] هي على وزن الجرعة الشجاعة، ويقال: جرأ الرجل جراءة بالمد. وإنما اختار الجرأة على الشجاعة؛ لأن الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الأنفس، لوجوب كونها صادرة عن روية، فيمتنع اشتراك الأسد فيه، بخلاف الجرأة فإنها أعم.

[والهداية] أي: الدلالة الموصلة إلى المطلوب [واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه] فيما طرفاه معقولانه، فإن الوجود والعدم من الأمور العقلية، سواء كان الوجود عاريًا عن الفائدة أو غير عار، وبهذا يسقط ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز من أن التشبيه هو أن تثبت لهذا معنى من معاني ذلك، أو حكمًا من أحكامه كإثباتك للرجل شجاعة الأسد، وللعلم حكم النور في أنك تفصل به بين الحق والباطل، كما تفصل بالنور بين الأشياء، وإذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم، أو هو والمعدوم سواء لم تثبت له شبهًا من شيء؛ بل إنما تنفي وجوده، كما إذا قلت ليس هو بشيء، ومثل هذا لا يسمى تشبيهًا.

ثم قال: الأمر كذلك، لكنا نظرنا إلى ظاهر قولهم. موجود كـالمعدوم وشـيء كـلا شـيء ووجود شبيه بالعدم فإن أبيت إلا أن تعمل على هذا الظاهر، فلا مضايقة فيه.

[والرجل الشجاع بالأسد] فيما طرفاه حسيان [والعلم بالنور] فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فبالعلم يُوصَل إلى الحق، ويفرق بينه وبين الباطل، كما أن بالنور يدرك المطلوب، ويفصل بين الأشياء. [والعطر بخلق] شخص [كريم] فيما المشبه محسوس والمشبه به معقول، وفي الكلام لف ونشر، وهو ظاهر، وفي وحدة بعض الأمثلة تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس، وقد ذكر في المفتاح والإيضاح من أمثلة العقلي فيما طرفاه عقليان تشبيه العلم بالحياة في كونهما جهتي إدراك، وبيان ذلك أن المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على إدراكات جزئية كعلم النحو مثلاً، والحياة شرطًا للإدراك.

والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقين إلى الإدراك. ويقرب من هذا ما يقال: أن المراد بالعلم هو العقل، ولو جعل وجه الشبه بين العلم والحياة الانتفاع بهما، كما أن وجه الشبه بين الموت والجهل عدم الانتفاع كان أيضًا صوابًا.

[والمركب الحسي] من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما؛ لما عرفت من أن الحسي مطلقًا لا يكون طرفاه إلا حسيين، لكنه ينقسم باعتبار آخر، وهو أن طرفيه إما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد، والآخر مركب. فإن قلت: ما معنى الإفراد والتركيب هاهنا، ولم خصص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد؟ قلت: يجب أن يعلم أن ليس المراد بتركيب المشبه أو المشبه به[1] أن يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة، ضرورة أن الطرفين في قولنا: زيد كالأسد مفردان، لا مركبان، وكذا في وجه الشبه، ضرورة أن وجه الشبه في قولنا: زيد كعمرو في الإنسانية واحد لا منزل منزلة الواحد، بل المراد بالتركيب أن يقصد إلى عدة أشياء مختلفة أو إلى عدة أوصاف لشيء واحد فتنزع منها هيئة وتجعلها مشبهًا

(١) هذا كلام محقق لا ريب فيه ويتضح منه أن معاني المصادر كالختم والقتل والإحياء وغيرها معان مفردة وكذلك ما هو معاني الحروف بنوع استلزام كالاستعلاء والابتداء والانتهاء وغير ذلك معان مفردة بل إن معاني الأفعال والأسماء المتصلة بها والحروف وحدها مفردات فلا يتصور في الاستعارة التبعية الواقعة فيها أن تكون تمثيلية مركبة الطرفين وعساك تطلع فيما تستقبله على ما هو تمة لهذا الكلام.

أو مشبها به أو وجه تشبيه، ولذلك ترى صاحب بالمفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بأن كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجئ -إن شاء الله تعالى- وحينئذ لا يخفى عليك أن وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى -أعني: بمعنى أن لا يكون معنى منتزعًا من عدة أشياء لكل منها دخل في تحققه، لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور؛ لأن تركيب الطرفين بهذا المعنى -أعني: بمعنى أن تقصد إلى متعددين وينتزع منهما هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما إنما يكون إذا كان وجه التشبيه مركبًا، فليتأمل.

وبهذا يظهر أن ما ذكر في المفتاح من أن وجه الشبه يكون إما أمرًا واحدًا أو غير واحد، وغير الواحد إما أن يكون في حكم الواحد، لكونه إما حقيقة ملتئمة وإما أوصافه مقصودة من مجموعها إلى هيئة واحدة أو لا يكون في حكم الواحد محل نظر[1] . فالمركب الحسي [فيما] أي: في التشبيه الذي [طرفاه مفردان كما في قوله] أي: كوجه التشبيه في قول أحيحة بن جلاح، أو قيس بن الأسلت:

[**وقد لاح في الصُّبح الثريَّا كما ترى**] وفي رواية لمن رأى [**كعُنْقُودِ مُلاحِيَّةٍ**] الملاحي بضم الميم عنب أبيض في حبه طول، وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت [**حين نَوَّرا**[2]].

أي: تفتح نوره كذا في أسرار البالغة يقال: نورت الشجرة وأنارت إذا أخرجت نورها [من الهيئة] بيان لما في قوله كما [الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى] وإن كانت كبارًا في الواقع على الكيفية، أي: تقارنها حال كونها [على الكيفية المخصوصة] منضمة [إلى المقدار المخصوص]، والمراد بالكيفية المخصوصة أنها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق، ولا هي شديدة الافتراق، بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الأنجم، وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبدالقاهر بين تلك الأنجم.

---

(١) لأن الحقيقة الملتئمة من قبيل الواحد كالإنسانية مثلا وقد أشار فيما سبق إلى هذا النظر حيث قال وفيه نظر ستعرفه.
(٢) البيت لأبي قيس بن الأسلت أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ١٨٠، الإيضاح ٢١٣، ٢٣٣.

وهذا الذي ذكرناه في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبدالقاهر تفسيرًا لمقدار مخصوص، أي: مقدار في القرب والبعد، وجمع صاحب المفتاح بينهما فكأنه أراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا والعنقود أي: ما لهما من الطول والعرض المخصوصين، ويحتمل أن يريد بالكيفية الشكل المخصوص؛ لأن الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما أراده الشيخ من التقارب على ما ذكرناه.

وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه إلى عدة أشياء وقصد إلى الهيئة الحاصلة منها، وإنما قلنا: إن الطرفين مفردان؛ لأن المشبه هو نفس الثريا، والمشبه به هو العنقود حين تفتّح نوره، وسيجيء أن المفرد قد يكون مقيدًا، وأنه لا يقتضي التركيب [وفيما] أي: والمركب الحسي في التشبيه الذي [طرفاه مركبان كما في قول بشار:

كأن مُثارَ النَّقْعِ] يقال أثار الغبار أي: هيجه

[**فوقَ رُءُوسِنَا وأَسْيَافَنَا ليلٌ تَهاوَى كَوَاكِبُهْ**][1]

أي: يتساقط بعضها في إثر بعض، والأصل تتهاوى فحذف إحدى التاءين ومن جعله ماضيًا لم يؤنث؛ لكونه مسندًا إلى الظاهر فقد أخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما ستطلع عليه في أثناء شرحه.

وقوله: [من الهيئة] بيان لما في قوله كما [الحاصلة من هوى] بفتح الهاء أي: سقوط [أجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار، متفرقة في جوانب شيء مظلم] فوجه الشبه مركب كما ترى، وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في أسرار البلاغة؛ حيث قال: قصد فيه تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوى كواكبه، لا تشبيه النقع بالليل في السواد من جانب، وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب؛ ولذلك وجب الحكم بأن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر؛ لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم أنه كقولنا: كأن مثار النقع ليل، وكأن السيوف كواكب، ونصب الأسياف لا يمنع من تقدير الاتصال؛ لأن الواو فيها بمعنى مع كقولهم: لو تركت الناقة

---

(١) البيت لبشار بن برد، في ديوانه ٣١٨/١، والمصباح ص ١٠٦، ويروى رءوسهم) بدل (رءوسنا)،تهاوى:تتساقط، خفف بحذف إحدى التائين.

وفصيلتها لرضعتها، ألا يرى أن ليس لك أن تقول لو تركت الناقة، ولو تركت فصيلتها فتجعل الكلام جملتين. ومما ينبه على ذلك أن قوله: تهاوى كواكبه: جملة وقعت صفة لليل، فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل، ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب، فهو لم يقتصر على أن أراك لمعان السيوف في أثناء العجاجة كالكواكب في الليل، بل عبر عن هيئة السيوف، وقد سلت من أغمادها، وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب، وهذه الزيادات زادت التشبيه تفصيلاً؛ لأنها لا تقع في النفس إلا بالنظر إلى أكثر من جهة واحدة؛ وذلك لأن للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الأيدي فيها للضرب اضطرابًا شديدًا وحركات سريعة، ثم إن لتلك الحركات جهات مختلفة وأحوالاً تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وأن السيوف باختلاف هذه الأمور تتلاقى وتتداخل، ويصدم بعضها بعضًا ثم إن أشكال السيوف مستطيلة، فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة، وهي قوله: تهاوى فإن الكواكب إذا تهاوت اختلفت جهاتُ حركاتها، وكان لها في تهاويها تدافع وتداخل، ثم إنها بالتهاوي تستطيل أشكالها، فأما إذا لم تزل عن أماكنها فهي على صورة الاستدارة. هذا كلامه، وقوله: إن أسيافنا في حكم الصلة للمصدر. معناه أن ليس عطفًا على مثار النقع، بل هو مما يتعلق به معنى الإثارة. لكون الواو بمعنى مع، وهذا كما يقال في قولنا: زيد ضارب عمرا وبكرا أن بكرا في حكم الصلة للضرب، وليس المراد أن المثار بمعنى المصدر على ما سبق إلى الوهم [و] المركب الحسي [فيما طرفاه مختلفان] أحدهما مفرد، والآخر مركب [كما مر في تشبيه الشقيق] بأعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر أجرام حمر، مبسوطة على رءوس أجرام خضر، مستطيلة مخروطية فالمشبه مفرد، والمشبه به مركب، وعكسه كما سيجيء في تشبيهه، نهار مشمس شابه زهر الربا، بليل مقمر وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين. [ومن بديع المركب الحسي ما] أي: وجه الشبه الذي [يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة] أي: يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة وغيرهما، ويعتبر فيها التركيب [ويكون] ما يجئ في تلك الهيئات [على وجهين: أحدهما: أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل واللون]، وقد غير المصنف عبارة الشيخ في أسرار البلاغة، حيث قال: اعلم أن مما يزداد به

التشبيه دقة وسحرًا أن يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركات، والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين: أحدهما: أن تقترن بغيرها من الأوصاف. والثاني: أن تجرد هيئة الحركة،حتى لا يزاد غيرها، فالأول [كما في قوله] أي: كوجه التشبيه الذي في قول ابن المعتز أو قول أبي النجم:

[والشمسُ كالمرآةِ في كفِّ الأشَلْ(١)

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق، والحركة السريعة المتصلة مع تموج الإشراق] واضطرابه بسبب تلك الحركة [حتى يرى الشعاع كأنه يهم بأن ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة، ثم يبدو له] يقال بداله إذا ندم، والمعنى: ظهر له رأي غير الأول [فيرجع] من الانبساط الذي بدا له [إلى الانقباض]، حتى كأنه يرجع من الجوانب إلى الوسط، فإن الشمس إذا أَحَدَّ الإنسان النظر إليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية لهذه الهيئة، وكذلك المرآة إذا كانت في يد الأشل.

[و] الوجه الثاني [أن تجرد] هيئة الحركة [عن غيرها] من الأوصاف [فهناك أيضًا] يعني كما لابد من أن يقترن بالحركة غيرها من الأوصاف، فكذا في الثاني [لابد من اختلاط حركات] كثيرة للجسم [إلى جهات مختلفة له] كأن يتحرك بعضه إلى اليمين وبعضه إلى الشمال، وبعضه إلى العلو وبعضه إلى السفل ليتحقق التركيب، وإلا لكان وجه الشبه مفردًا وهو الحركة لا مركبًا، [فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها] لاتحادها.

[بخلاف حركة المصحف في قوله] أي: قول ابن المعتز:

[وكأنَّ البرقَ مُصْحَفُ قَارٍ ... فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وانفِتَاحَا](٢)

بحذف الهمزة أي: قارئ، أي: فينطبق انطباقًا مرة، وينفتح أخرى فإن فيها تركيبًا؛ لأن المصحف يتحرك في الحالتين. أعني: حالتي الانطباق والانفتاح إلى جهتين في كل حالة إلى جهة. قال الشيخ: كل هيئة من هيئات الجسم في حركاته إذا لم يتحرك إلى جهة واحدة، فمن شأنه أن يعز ويندر، وكلما كان التفاوت في الجهات التي يتحرك إليها أبعاض الجسم أشد كان

---

(١) وعجز البيت: لما رأيتها بدت فوق الجبل *

البيت من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخي الشماخ، والبيت فى الإشارات والتنبيهات ص ١٨٠.

(٢) البيت في الإيضاح ٢١٥.

التركيب في هيئة المتحرك أكثر ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة الرياض:

حُفَّتْ بسَرو كالقيان تلحَّفت خُضْرَ الحرير على قوام مُعتدِلْ
فكأنها والريحُ جاء يُميلها تبغي التعانُقَ ثم يمنعها الخَجَل(١)

[وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله] أي: كوجه الشبه الذي في قول أبي الطيب [في صفة كلب: **يُقْعِي**] أي: يجلس ذلك الكلب على أليتيه [**جُلوسَ البَدَوِيّ المُصْطَلي**]* بأربعٍ مجدولَةٍ لم تُجْدَلِ(٢)

أي: بقوائم محكمة الخلق من جدل الله، لا من جدل الإنسان والمجدول المفتول [من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه] أي: من الكلب [في إقعائه] فإنه يكون لكل عضو منه في الإقعاء موقع خاص، وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع، وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار موقدة على الأرض. ومن لطيف ذلك قول الشاعر في صفة مطلوب:

كأنه عاشِقٌ قد مد صَفْحَتَه يوم الوداع إلى توديع مُرتَحِلَ
أو قائم من نُعاس فيه لَوْثَتُه مواصلٌ لتمطّيهِ من الكَسَل(٣)

شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض لسببه، وهو اللوثة والكسل فنظر إلى الجهات الثلاث فلطف بحسب التركيب والتفصيل، بخلاف تشبيهه بالمتمطي فإنه من قريب التناول يقع في نفس الرائي للمصلوب لكونه أمرًا جماليًا [و] المركب [العقلي] من وجه الشبه [كحرمان الانتفاء بأبلغ نافع من تحمل التعب في استصحابه في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾(٤) جمع سفر بكسر السين، وهو الكتاب فإنه أمر عقلي منتزع من عدة أمور؛ لأنه روعي من الحمار فعل مخصوص، وهو الحمل وأن يكون المحمل شيئًا مخصوصًا هو الأسفار التي هي أوعية العلم، وأن الحمار جاهل بما فيها، وكذا في جانب المشبه.

---

(١) الشاعر ابن المعتز، أو الأخطل الأهوازي، والبيتان في الإيضاح ص ٢١٦ بتحقيقي.
(٢) البيت في ديوان المتنبي ١٨٣ وصدره في الإيضاح ٢١٦.
(٣) البيتان في الإيضاح ص٢١٦.
(٤) سورة الجمعة:٥.

[واعلم أنه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر كما إذا انتزع] وجه الشبه [من الشرط الأول من قوله:

كما أبرقَتْ قومًا عِطاشًا غَمامةٌ

يقال: أبرق القوم إذا أصابهم برق وأبرق الرجل بسيفه، إذا لمع به، ولا يصح هاهنا شيء من هذين الوجهين. وحكى أبرقت السماء إذا صارت ذات برق، وفي الأساس أبرقت لي فلانة إذا تحسنت لك وتعرضت، فالمعنى: هاهنا أبرقت الغمامة للقوم، أي: تعرضت لهم فحذف الجار وأوصل الفعل.

[فلما رأَوْها أقشَعَتْ وتجلَّتِ][1]

أي: تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه الشبه من مجرد قوله: كما أبرقت قومًا عطاشًا غمامة خطأ [لوجوب انتزاعه من الجميع] أي: جميع البيت [فإن المراد التشبيه] أي: تشبيه الحالة المذكورة في الأبيات السابقة بظهور الغمامة لقوم عطاش، ثم تفرقها وانكشافها [باتصال] أي: بواسطة اتصال، يعني باعتبار أن يكون وجه التشبيه والمقصود المشترك فيه اتصال [ابتداء مطمع بانتهاء مؤيس]؛ لأن البيت مثل في أن يظهر للمضطر إلى الشيء الشديد إليه أمارة وجوده، ثم يفوته ويبقى بحسرة وزيادة ترح، فالباء في قوله: باتصال ليست هي التي تدخل في المشبه به؛ لأن هذا المعنى مشترك بين الطرفين والمشبه به ظهور الغمامة ثم انكشافها، بل هي مثل الباء في قولهم: التشبيه بالوجه العقلي أعم فليتأمل.

فإن قيل: هذا يقتضي أن يكون بعض التشبيهات المجتمعة، كقولنا: زيد يصفو ويكدر تشبيهًا واحدًا؛ لأن الاقتصار على أحد الجزئين يبطل الغرض من الكلام؛ لأن الغرض منه وصف المخبر عنه بأنه يجمع بين الصفتين وأن إحداهما لا تدوم. قلنا: الفرق بينهما أن الغرض في البيت أن يثبت ابتداء مطمعًا بانتهاء مؤيس، وكون الشيء ابتداء لآخر أمر زائد على الجمع بينهما، وليس في قولنا: زيد يصفو ويكدر أكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد إلى امتزاج إحداهما بالأخرى؛ لأنك لو قلت: هو يصفو، ولم تتعرض لذكر الكدر وجدت

---

(١) أورده الطيبي في شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقي ١/ ١٠٧، الإيضاح ٢١٨.

تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله، وعلى حقيقته ونظير البيت قولنا: يصفو ثم يكدر لإفادة ثم الترتيب المقتضي ربط أحد الوصفين بالآخر، كذا ذكره المصنف، وقد نقله عن أسرار البلاغة. ولا يخفى أن قولنا: زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح، بل هو من قبيل الاستعارة بالكناية[1] على ما ستعرف -إن شاء الله تعالى-.

ثم قال: وقد ظهر بما ذكرنا أن التشبيهات المجتمعة تفارق التشبيه المركب، في مثل ما ذكرنا بأمرين: أحدهما: أنه لا يجب فيها ترتيب. والثاني: أنه إذا حذف بعضها لا يتغير حال الباقي في إفادة ما كان يفيده قبل الحذف، فإذا قلنا: زيد كالأسد والبحر والسيف لا يجب أن يكون لهذه التشبيهات نسق مخصوص، بل لو قدم التشبيه بالبحر أو بالسيف جاز، ولو أسقط واحد من الثلاثة لم يتغير حال الباقي في إفادة معناه.

وقد مر أن وجه التشبيه ثلاثة أقسام: واحد ومركب ومتعدد، فلما فرغ من الأولين شرع في الثالث، وهو إما حسي، أو عقلي، أو مختلف. [والمتعدد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى، و] المتعدد [العقلي كحدة النظر وكمال الحذر وإخفاء السفاد] أي: نزو الذكر على الأنثى، وفي المثل "هو أخفى سفادًا من الغراب" [وفيه تشبيه طائر بالغراب، و] المتعدد [المختلف] الذي بعضه حسي، وبعضه عقلي [كحسن الطلعة] الذي هو حسي [ونباهة الشأن] أي: شرفه واشتهاره، الذي هو عقلي [وفي تشبيه إنسان بالشمس. واعلم أنه] الضمير للشأن [قد ينتزع] وجه [الشبه] أي: التماثل يقال: بينهما شبه بالتحريك، أي تشابه، وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون، وعند التحقيق المراد هاهنا ما به التشابه -أعني: وجه التشبيه- [من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه] أي: في التضاد فإن كلاً منهما مضاد للأخر، [ثم ينزل] التضاد [منزلة التناسب بواسطة تمليح] أي: إتيان بما فيه ملاحة وظرافة، يقال: ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح [أو تهكم] أي سخرية واستهزاء [فيقال للجبان: ما أشبهه بالأسد، وللبخيل: هو حاتم] كل منهما يحتمل أن يكون مثالاً للتمليح والتهكم، وإنما يفرق بينهما بحسب المقام فإن كان الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد إلى استهزاء وسخرية،

(١) حيث شبه زيد في زمان انبساطه بالماء الصافي وأثبت له بعض لوازمه ويمكن أن يجعل استعارة تبعية ويكون المقصود حينئذ تشبيه انبساطه بصفاء الماء ويلزمه تشبيه زيد بالماء لكنه غير مقصود بخلاف ما إذا جعل استعارة بالكناية فإن المقصود حينئذ تشبيهه بالماء فإن لوحظ تشبيه انبساطه بصفاء الماء كان تبعا لا مقصودا وسيجئ الكلام في هذا المعنى في مباحث رد التبعية إلى المكني عنها كما زعمه السكاكي.

فتمليح وإلا فتهكم، وما وقع في شرح المفتاح من أن التمليح هو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو مثل أو شعر نادر، وإن قلنا: هو حاتم مثال للتمليح لا للتهكم، فهو غلط؛ لأن ذلك إنما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم البديع، وليس في قولنا: هو حاتم إشارة إلى شيء من قصة حاتم قال الإمام المرزوقي في قول الحماسي:

أتاني من أبي أنس وعيدٌ فسَلَّ لغيظِه الضحاكُ جسْمي[1]

إن قائل هذه الأبيات قد قصد بها الهزء والتمليح. فإن قلت: ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم أن وجه الشبه بين الجبان والأسد هو التضاد باعتبار وصفي الجبن والجرأة، وكذا بين البخيل وحاتم، وحينئذ لا تمليح ولا تهكم؛ لأنا إذا قلنا: الجبان كالشجاع في التضاد، أي: في أن كلاً منهما مضاد للآخر، لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء، فحينئذ لا حاجة إلى قوله.

ثم ينزل منزلة التناسب، بل لا معنى له أصلاً. قلت: لا يخفى على أحد أنا إذا قلنا: للجبان هو أسد، وللبخيل هو حاتم، وأردنا التصريح بوجه الشبه لم يتأت لنا أن نقول في التضاد أو في مناسبة الضدية، بل إنما يصح أن نقول: هو أسد في الجرأة، وحاتم في الجود، ومعلوم أن الحاصل في المشبه هو ضد الجرأة والجود، وهو الجبن والبخل، لكن نزلناه منزلة الجرأة والجود بواسطة التمليح أو التهكم لاشتراكهما في الضدية، كما يجعل في الأكاذيب المضحكة. فوجه الشبه في قولنا للجان: هو أسد، إنما هو الجرأة لكن باعتبار التمليح أو التهكم، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام.

أداة التشبيه

[وأداته] أي: أداة التشبيه [الكاف وكأن] قال الزجاج: كأن للتشبيه إذا كان الخبر جامدًا نحو: كأن زيدًا أسد، أو للشك إذا كان مشتقًا نحو: كأنك قائم؛ لأن الخبر في المعنى هو المشبه، والشيء لا يشبه بنفسه. وقيل إنه للتشبيه مطلقًا، ومثل هذا على حذف الموصوف، أي: كأنك شخص قائم، لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه، كأنه الخبر بعينه صار الضمير يعود إلى الاسم لا إلى الموصوف المقدر، نحو: كأنك قلت، وكأنني قلت: والحق أنه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد إلى التشبيه، سواء كان الخبر جامدًا أو مشتقًا، نحو: كأن زيدًا أخوك، وكأنه فعل كذا، وهذا كثير في كلام المولدين.

---

(١) راجع ديوان الحماسة لأبي تمام ٢/ ٢٠١.

[ومثل وما في معناه] كسائر ما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهات وما يؤدي معناها. [والأصل في نحو الكاف] أي: في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظة نحو، ومثل، وشبه بخلاف نحو كأن وتماثل وتشابه [أن يليه المشبه به] إما لفظًا كقولنا: زيد كالأسد، أو كولد الأسد، وقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[1] فإن المشبه به هو مثل المستوقد، أي حاله وقصته العجيبة الشأن، وإما تقديرًا كقوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ﴾[2] الآية فإن التقدير: أو كمثل ذوي صيب فحذف ذوي لدلالة قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ﴾[2] عليه؛ لأن هذه الضمائر لابد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة-أعني: عطفه على قوله: ﴿مَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ فالمثل المشبه به قد ولي الكاف؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ، وإنما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف لما ذكر في الكشاف والإيضاح فيما لا يلي المشبه به الكاف كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾[3] إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره، فعلمنا أنه إذا كان المشبه به مفردًا مقدرًا، فهو من قبيل ما ولى المشبه به حرف التشبيه، به حرف التشبيه. وقد صرح المصنف في الإيضاح بأن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[4] ليس من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف؛ لأن التقدير ككون الحواريين أنصار الله وقت قول عيسى -عليه الصلاة والسلام- من أنصاري إلى الله على أن ما مصدرية، والزمان مقدر كقولهم: آيتك خفوق النجم، أي: زمان خفوقه فالمشبه به وهو كون الحواريين أنصارًا مقدر بعد الكاف كمثل ذوي صيب حذف لدلالة ما أقيم مقامه عليه، إذ لا يخفى أن ليس المراد تشبيه كون المؤمنين أنصارًا بقول عيسى -عليه السلام- للحواريين من أنصاري إلى الله.

قال صاحب المفتاح: أوقع الشبه بين كون الحواريين أنصار الله وبين قول عيسى -عليه الصلاة والسلام- للحواريين من أنصاري إلى الله، وإنما المراد كونوا أنصار الله مثل كون الحواريين أنصاره، فتوهم بعضهم من ظاهر قوله: أوقع الشبه بين كذا وكذا أن المراد أن الأول

---

(١) سورة البقرة:١٧.
(٢) سورة البقرة:١٩.
(٣) سورة يونس:٢٤.
(٤) سورة الصف:١٤.

مشبه، والثاني مشبه به، فجزم بأن الصواب المؤمنين بدل الحواريين؛ إذ ليس المشبه كون الحواريين أنصارًا، بل كون المؤمنين والشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بأن الآية حينئذ لا يكون نظيرًا لقوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[1] وبأن تشبيه الكون بالقول مما لا وجه له. وهذا غلط منه؛ لأن مراد هذا القائل أنه أوقع في الظاهر التشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله، وبين قول عيسى -عليه السلام- مع أن المراد إيقاع التشبيه بين كون المؤمنين أنصار الله وبين كون الحواريين أنصاره وقت قول عيسى -عليه السلام- كما هو صريح في الكتاب.

فالمشبه به محذوف مضاف ومضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾ بعينه. نعم وما ذكره الشارح في توجيه لفظ المفتاح كاف في رد هذا القول وهو أن معنى كلامه أنه أوقع الشبه، أي: تشبيه كون المؤمنين أنصار الله على أن اللام للعهدين، أي: دائرًا بين كون الحواريين أنصارًا على ما يفهم ضمنًا ويستلزمه قولهم: نحن أنصار الله وبين قول عيسى -عليه السلام- على ما هو صريح يعني أن المشبه كون المؤمنين أنصار الله، والمشبه به يحتمل أن يكون هو كون الحاريين أنصاره على ما يفهم ضمنًا، ويحتمل أن يكون قول عيسى -عليه السلام- على ما هو صريح، لكن المراد هو الأول لا الثاني، إذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى، وقيل: المراد بالحواريين في قوله: أوقع الشبه بين كون الحواريين هم المؤمنون؛ لأنهم حواريو محمد ﷺ؛ إذ حواري الرجل صفيه وخلصانه، والله أعلم.

[وقد يليه غيره] أي: قد يلي نحو الكاف غير المشبه به، وذلك إذا كان المشبه به مركبًا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وإنما قلنا ذلك احتراز عن نحو قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾[2] فإن المشبه به مركب، لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف، وهو المثل أعني الحال والقصة العجيبة الشأن [نحو: ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ مِنَ السَّمَاءِ فَاخْتَلَطَ بِهِ نَبَاتُ الْأَرْضِ فَأَصْبَحَ هَشِيمًا تَذْرُوهُ الرِّيَاحُ﴾[3] إذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره، بل المراد

---

(١) سورة البقرة:١٩.

(٢) سورة الجمعة:٥.

(٣) سورة الكهف:٤٥.

تشبيه حالها في نضارتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء، يكون أخضر ناضرًا شديدة الخضرة، ثم ييبس فتطيره الرياح كأن لم يكن.

فإن قلت: فليعتبر هاهنا أيضًا مضاف محذوف، أي كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف تقديرًا كما في قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ﴾[1] قلت هذا تقدير لا حاجة إليه، فلا ينبغي أن يعرج عليه بخلاف قوله: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ فإن الضمائر في قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾[2] لابد لها من مرجع. قال صاحب الكشاف: لولا طلب هذه الضمائر مرجعًا لكنت مستغنيًا عن تقدير كمثل ذوي صيب؛ لأني أراعي الكيفية المنتزعة، سواء ولي حرف التشبيه مفرد يتأتى به التشبيه أم لا. ألا يرى إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[2] الآية أنه كيف ولى الماء الكاف، وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء، ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره، ومما هو بين في هذا قول لبيد:

وما الناسُ إلا كالديار وأهلُها بها يومَ حلُّوها وغَدْوًا بلاقِعُ[3]

لم يشبه الناس بالديار، وإنما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفنائهم بحلول أهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية، هذا كلامه.

فإن قيل: هب أن طلب مرجع الضمير أحوجنا إلى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج إلى تقدير مثل.

لا يقال لأن المشبه به ليس ذوات ذوي صيب، بل حالهم وصفاتهم؛ لأنا نقول: يلزم من عدم تقدير مثل، والاقتصار على تقدير ذوي أن يكون المشبه به ذوات ذوي الصيب، بل مجموع القصة المذكورة، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ﴾[4] بل الجواب: أنه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب أولى من الاقتصار على

(١) سورة البقرة:١٩.

(٢) سورة يونس:٢٤.

(٣) البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩، وأمالي المرتضى ٤٥٣/١، ولسان العرب (غدو)، وتاج العروس (غدو)، وبلا نسبة في خزانة الأدب٤٧٩/٧.

(٤) سورة يونس:٢٤.

تقدير ذوي؛ لأنه أدل على المقصود وأشد ملائمة للمعطوف عليه -أعني: قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[1] فليتأمل.

وقد ظهر بما ذكرنا أن من قال إن تقدير قوله: كما أنزلناه: كمثل ماء على حذف المضاف، فالمشبه به لم يل الكاف لكونه محذوفًا فقد سها سهوًا بينًا [وقد يذكر فعل ينبئ عنه] أي: عن التشبيه [كما في: علمت زيدًا أسدًا إن قرب] التشبيه وأريد به أنه مشابه للأسد مشابهة قوية، لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه [و] كما في [حسبت] أو ظننت أو خلت زيدًا أسدًا [أن بعد] التشبيه أدنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن، دون التحقيق ففيه إشعار بأن تشبيهه بالأسد ليس بحيث يتيقن بأنه هو هو، بل يظن ذلك ويتخيل.

وفي كون هذا الفعل منبئًا عن التشبيه نظر للقطع بأنه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك، وإنما يدل عليه علمنا بأن أسدًا لا يمكن حمله على زيد تحقيقًا، وأنه إنما يكون على تقدير أداة التشبيه، سواء ذكر الفعل أو لم يذكر كما في قولنا: زيد أسد. ولو قيل: إنه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد، لكان أصوب.

الغرض من التشبيه

[والغرض منه] أي: من التشبيه [في الأغلب يعود إلى المشبه، وهو] أي: الغرض العائد إلى المشبه.

[بيان إمكانه] يعني بيان أن المشبه أمر ممكن في الوجود، وذلك في كل أمر غريب يمكن أن يخالف فيه، ويدعى امتناعه [كما في قوله] أي: قول أبي الطيب:

[فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ المسكَ بعضُ دم الغَزال][2]

فإنه أراد أن يقول: إن الممدوح به قد فاق الناس، بحيث لم يبق بينه وبينهم مشابهة، بل صار أصلاً برأسه وجنسًا بنفسه، وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد أن يتناهى بعض آحاد

---

(١) سورة البقرة:١٧.

(٢) البيت من الوافر: وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه ١٦/٢، وأسرار البلاغة ص ٩٥ رشيد رضا، والإرشادات ص ١٨٧.

النوع في الفضائل الخاصة بذلك النوع إلى أن يصير كأنه ليس منها، فاحتج لهذه الدعوى وبين إمكانها بأن شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء، ثم إنه لا يعد من الدماء لما فيه من الأوصاف الشريفة التي لا توجد في الدم. فإن قلت: أين التشبيه في هذا البيت؟ قلت: يدل البيت عليه ضمنًا، وإن لم يدل عليه صريحًا؛ لأن المعنى: إن تفق الأنام مع أنك واحد منهم، فلا استبعاد في ذلك؛ لأن المسك بعض دم الغزال، وقد فاقها حتى لا يعد منها، فحالك شبيهة بحال المسك، وليسم مثل هذا تشبيهًا ضمنيًا أو تشبيهًا مكنيا عنه [أو حاله] عطف على إمكانه، أي: بيان حال المشبه بأنه على أي وصف من الأوصاف [كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد] إذا علم لون المشبه دون المشبه، وإلا لم يكن لبيان حال؛ لأنها مبينة [أو مقدارها] أي: بيان مقدار حال المشبه في القوة والضعف، والزيادة والنقصان [كما في تشبيهه] أي: تشبيه الثوب الأسود [بالغراب في شدته] أي: في شدة السود [أو تقريرها] مرفوع معطوف على بيان إمكانه، أي: تقرير حال المشبه في نفس السامع وتقوية شأنه [كما في تشبيه: من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء] فإنك تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره؛ لأن الفكر بالحسيات أتم منه بالعقليات لتقدم الحسيات، وفرط إلف النفس بها: ألا ترى أنك إذا أردت وصف يوم بالطول فقلت يوم كأطول ما يتوهم، أو كأنه لا آخر له فلا يجد السامع من الأنس ما يجده في قوله:

ويوم كظلِّ الرمح قَصَّر طولَه ... دمُ الزِّقِّ عنَّا واصْطِكاكُ المزامِرِ[1]

وكذا إذا قلت في وصفه بالقصر: يوم كأقصر ما يتصور، وكلمح البصر، وكأنه ساعة لا تجد فيه ما تجد في قولهم: أيام كأباهيم القطا، وقول الشاعر:

ظَلَلنا عند بابِ أَبي نُعَيْمٍ ... بيوم مثل سالفةِ الذّبابِ

وكذا إذا قلت: فلان إذا هم بشيء لم يزل ذلك عن ذكره، وقصر خواطره على إمضاء عزمه فيه، ولم يشغله عنه شيء فالسامع لا يصادف فيه من الأريحية ما يصادفه من إنشاد قوله:

إذا هَمّ ألقَى بين عينَيْه عزْمَه ... ونَكَّبَ عن ذكر العواقِبِ جانبًا

(١) البيت لابن الطثرية في ديوانه ص ٨١، ولسان العرب (صفق)، وأساس البلاغة (رمح).

[وهذه] الأغراض [الأربعة تقتضي أن يكون وجه الشبه في المشبه به أتم وهو به أشهر] أي: وأن يكون المشبه به بوجه الشبه أشهر وأعرف.

ظاهر هذه العبارة[1] أن كلاً من الأربعة يقتضي ذلك، وليس الأمر كذلك؛ لأن بيان إمكانه إنما يقتضي كون المشبه به بوجه الشبه أشهر ليصح قياس المشبه عليه، وجعله دليلاً على إمكانه، لكنه لا يقتضي كونه في المشبه به أتم، وكذا بيان حاله لا يقتضي إلا كون المشبه به بوجه الشبه أشهر، كما إذا كان ثوبان متساويان في السود؛ لأن الغرض مجرد الإشعار بكون أسود، وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه أتم، بل هو يقتضي كون المشبه على حد مقدار المشبه به في وجه التشبيه لا أزيد ولا أنقص؛ ليتعين مقداره على ما هو عليه، ولهذا قالوا: كلما كان وجه الشبه أدخل في السلامة عن الزيادة والنقصان كان التشبيه أدخل في القبول.

وأما تقرير حاله فيقتضي الأمرين جميعًا؛ لأن النفس إلى الأتم الأشهر أميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية أجدر. فإن قلت: لم خصص هذه الأربعة بذلك؟ قلت: لأن التزيين والتشويه والاستطراف لا يقتضي الأتمية ولا الأشهرية، لصحة تشبيه وجه الهندي الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع أن السواد فيها ليس أتم منه في وجهه، ولا هي أشهر منه في السواد، ولأن الهيئة المشتركة بين الوجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة ليست في السلحة أتم ولا هي بها أشهر، وكذا في الاستطراف، بل كلما كان المشبه به أندر وأخفى كان التشبيه بتأدية هذه الأغراض أو في وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي؛ لأنه قال: إن حق المشبه به أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه، وأخص بها وأقوى حالاً معها، وإلا لم يصح أن يذكر المشبه به لبيان مقدار الشبه، ولا لبيان إمكانه، ولا لزيادة تقريره، ولا لإبرازه في معرض التزيين، أو التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول، وتقرير الشيء بما يساويه التقرير الأبلغ، أو في معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقلا لامتناع وقوعه المشبه به، وهو البحر الموصوف إلى الواقع، وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورته كالممتنع لمشابهته

---

(١) أي ظاهرها يقتضي ذلك لكن المقصود منها اقتضاء المجموع للمجموع على التفصيل المذكور في الشرح.

إياه أو للوجه الآخر، أي: نقلاً لندرة حضور المشبه به في الذهن إما مطلقًا أو عند حضور المشبه لمثل ما ذكر، أي: ليستطرف استطراف النوادر، كذا ذكره الشارح العلامة.

وعلى هذا يكون عدم صحة ذكر المشبه به الذي لا يكون أعرف وأخص وأقوى حالاً في صورة الاستطراف خاليًا عن التعليل. وقيل معناه لمثل ما ذكر من تعريف المجهول بالمجهول، وهذا أنسب بسياق كلامه، وبالجملة فدليله لا يطابق دعواه؛ لأنه لا يدل على وجوب كون المشبه أقوى حالاً مع وجه التشبيه، إلا فيما يكون لزيادة التقرير، نعم لابد فيما يكون للتزيين أو التشويه أو الاستطراف أن يكون المشبه به أتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة، ليحصل الغرض أن يكون المشبه به أتم في الاستحسان أو الاستقباح أو الغرابة أو الندرة، ليحصل الغرض. وأما في وجه التشبيه الذي هو الهيئة المشتركة فلا؛ وحينئذ لا يبعد[1] أن يكون مراد السكاكي بجهة التشبيه المقصد الذي توجه إليه التشبيه -أعني: الأمر الذي لأجله ذكر التشبيه، وهو الغرض منه؛ لأنه قال: يجب أن يكون المشبه به أعرف بوجه التشبيه، فيما إذا كان الغرض من ذكر التشبيه بيان حال المشبه، أو بيان مقداره، لكن يجب في بيان مقداره أن يكون المشبه به مع كونه أعرف على حد مقدار المشبه في وجه التشبيه، لا أزيد ولا أنقص.

ويجب أن يكون أتم في وجه الشبه إذا قصد إلحاق الناقص بالكامل، أو زيادة التقرير عند السامع، وأن يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه إذا كان الغرض بيان إمكانه أو تزيينه أو تشويهه، وأن يكون نادر الحضور في الذهن إذا قصد استطرافه.

---

(١) هذا توجيه بعيد جدا بل هو باطل قطعا فإن السكاكي بعد ما ذكر الأغراض العائدة إلى المشبه قال وأما الغرض العائد إلى المشبه به فمرجعه إلى إيهام كونه أتم من المشبه في وجه الشبه ثم قال وإنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو ما ذكرنا لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بجهة التشبيه من المشبه وأخص بها وأقوى حالا معها وإلا لم يصح أن يذكر لبيان مقدار المشبه ولا لبيان إمكان وجوده فلو حمل جهة التشبيه في كلامه على الغرض لكان لغوا لا حاصل له كما لا يخفى على من له أدنى تمييز لأن معناه حينئذ إنما جعلنا الغرض العائد إلى المشبه به هو إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه لأن المشبه به حقه أن يكون أعرف بغرض التشبيه من المشبه وهذا كلام غير منتظم كما ترى سواء أريد بغرض التشبيه هذا الغرض المخصوص أعني إيهام كونه أتم من المشبه في وجه التشبيه أو أريد مطلق الغرض من التشبيه.

[أو تزيينه] مرفوع معطوف على بيان إمكانه، أي: تزيين المشبه في عين السامع [كما في تشبيه: وجه أسود بمقلة الظبي، أو تشويهه كما في تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة أو استطرافه] أي: عد المشبه طريفًا حديثًا [كما في تشبيه: فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لإبرازه]. أي: إنما استطرف المشبه في هذا التشبيه، لإبراز المشبه [في صور الممتنع عادة وللاستطراف وجه آخر] غير الإبراز في صورة الممتنع عادة [وهو أن يكون المشبه به نادر الحضور في الذهن إما مطلقًا كما مر] في تشبيه فحم فيه جمر موقد [وإما عند حضور المشبه كما في قوله] أي: في قول أبي العتاهية، حيث يصف البنفسج:

[ولا زَوَرْدِيـــــــةَ تزهـــــــو]

قال الجوهري: زهى الرجل فهو مزهو، أي: تكبر وفيه لغة أخرى حكاها ابن دريد: زها يزهو زهوا [بوَرْقَتِها. بين الرياضِ على حُمْرِ اليواقيتِ] يجوز أن يريد بها نفس الأزهار الخمر التشبيه باليواقيت

[كأنها فوقَ قاماتٍ ضَعُفْنَ بها أوائلُ النّار في أطرافِ كِبريتِ] (١)

فإن صورة اتصال النار بأطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب، لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية التباعد.

ووجه آخر وهو أنه أراك شبهًا لنبات غض يرق، وأوراق رطبة من لهب نار في جسم يستولى عليه اليبس ومبنى الطبائع على أن الشيء إذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفوس إليه أكثر وبالشغف به أجدر.

[وقد يعود] الغرض من التشبيه [إلى المشبه به وهو ضربان: أحدهما: إيهام أنه أتم من المشبه] في وجه التشبيه [وذلك في التشبيه المقلوب] وهو أن يجعل الناقص في وجه الشبه مشبهًا به قصدًا إلى ادعاء أنه زائد [كقوله] أي: قول محمد بن وهيب:

[وبدا الصَّباحُ كأن غُرَّتَه]

---

(١) البيتان لابن المعتز، أوردهما الطيبي في التبيان ١/ ٢٧٣ العلوي في الطراز ١/ ٢٦٧، الإيضاح ٢٢٢ ويروى "بزرقتها" بدلا من "بورفتها" اللازوردية: البنفسجية، نسبة إلى اللازورد، وهو حجر نفيس.

هي بياض في جبهة الفرس فوق الدرهم، ثم يقال: غرة الشيء لأغره وأكرمه وغرة الطبح لبياضه [**وجهُ الخليفة حينَ يُمتَدَحُ**][1] فإنه قصد إيهام أن وجه الخليفة أتم من الصباح في الوضوح والضياء، وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شأنه عند الحاضرين بالإصغاء إليه والارتياح له، وعلى كونه كاملاً في الكرم، حيث يتصف بالبِشْر والطلاقة عند استماع المديح.

[و] الضرب [الثاني: بيان الاهتمام به] أي: بالمشبه به [كتشبيه الجائع وجهًا كالبدر في الإشراق والاستدارة بالرغيف، ويسمى هذا] أي: التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض [إظهار المطلوب هذا] الذي ذكرناه من جعل أحد الشيئين مشبهًا والآخر مشبهًا به إنما يكون [إذا أريد إلحاق الناقص] في وجه التشبيه [حقيقة] كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه [أو ادعاء] كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه إلى المشبه به [بالزائد] في وجه الشبه. وهذا الكلام محل نظر؛ لأن ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه إلحاق الناقص في وجه الشبه بالزائد على ما قررنا فيما سبق.

[فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر] من الأمور من غير قصد إلى كون أحدهما ناقصًا في ذلك الأمر، والآخر زائدًا سواء وجدت الزيادة والنقصان أو لم توجد [فالأحسن ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه] ليكون كل واحد من الشيئين مشبهًا ومشبهًا به [احترازًا من ترجيح أحد المتساويين] في وجه الشبه [كقوله] أي: قول أبي إسحاق الصابي:

[تشابهَ دَمْعي إذْ جرى ومُدامَتِي ... فمِنْ مثل ما في الكأس عَيْنِيَ تَسْكُبُ[2]
فوالله ما أدْري أبالخمر أسْبلتْ ... جُفوني]

يقال: أسبل الدمع و المطر إذا هطل، وأسبلت السماء فالباء في بالخمر للتعدية وليست بزائدة على ما توهم

---

(١) البيت لمحمد بن وهيب الحميرى فى مدح الخليفة المأمون، الإشارات ص: ١٩١، والطيى فى شرح المشكاة ١٠٨/١ بتحقيقى، والإيضاح ص: ٢٢٣.

(٢) البيتان في الإشارات ص ١٩٠، والإيضاح ص ٢٢٤، والأسرار ص ١٥٦.

أم مـنْ عَـبْرتي كنـتُ أشْـربُ]

لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر، ولم يقصد أن أحدهما زائد في الخمرة، والآخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه.

[ويجوز] عند إرادة الجمع بين شيئين في أمر [التشبيه أيضًا كتشبيه غرة الفرس بالصبح، وعكسه] أي: تشبيه الصبح بغرة الفرس [متى أريد ظهور منير في مظلم أكثر منه] أي: من ذلك المنير من غير قصد إلى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلألؤ، ونحو ذلك، إذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبهًا، والصبح مشبهًا به[1] ؛ لأنه أزيد في ذلك.

قال الشيخ في أسرار البلاغة جملة القول أنه متى لم يقصد ضرب من المبالغة في إثبات الصفة للشيء، ولم يقصد إلى الإيهام في الناقص أنه كالزائد، واقتصر على الجمع بين الشيئين في مطلق الصورة والشكل واللون، أو جمع وصفين على وجه يوجد في الفرع على حده، أو قريب منه في الأصل فإن العكس يستقيم في التشبيه فمتى أريد شيء من ذلك لم يستقم. فإن قلت: امتناع ترجيح أحد المتساويين يقتضي أن يجب الحكم بالتشابه، ولا يجوز التشبيه أصلاً.

قلت: التساوى بينهما إنما هو في وجه الشبه فيجوز أن يجعل المتكلم أحدهما مشبهًا والآخر مشبهًا به لغرض من الأغراض، ولسبب من الأسباب من غير القصد إلى الزيادة والنقصان، لكن لما استويا في الأمر الذي قصد اشتراكهما فيه كان الأحسن ترك التشبيه المنبئ في الأغلب عن كون أحدهما ناقصًا، والآخر زائدًا في وجه الشبه. هذا تمام الكلام في أركان التشبيه وفي الغرض منه.

وأما النظر إلى أقسامه فهو أن له تقسيمًا باعتبار الطرفين، وآخر باعتبار وجه الشبه، وآخر

---

(١) فإن قلت إذا أريد شيء من ذلك لم يجب التشبيه الذي ذكره بل جاز عكسه لكونه أقوى في تأدية المقصود قلت أراد بما ذكره أنه يجب التشبيه بينهما ولا يجوز ذكر التشابه فضلا عن كونه أحسن فلا يكون مما نحن فيه وإنما اقتصر على ذكر تشبيه الغرة بالصبح لأنه الأصل وإذا عكس فقد ترك الأصل لزيادة المبالغة.

باعتبار الأداة، وآخر باعتبار الغرض، فذكر هذه الأربعة على الترتيب السابق، وأشار إلى الأول بقوله: [وهو] أي: التشبيه [باعتبار الطرفين] أي: المشبه والمشبه به أربعة أقسام؛ لأنه [إما تشبيه مفرد بمفرد وهما] أي: المفردان [غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد،] وكتشبيه كل من الرجل والمرأة باللباس للآخر، في قوله تعالى: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾[1]؛ لأن كل واحد يشتمل على صاحبه عند الاعتناق كاللباس، أو لأن كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في فضيحة الفاحشة كاللباس الساتر للعورة. فإن قلت: أليس قوله: لكم، ولهن قيدًا في المشبه به؟ قلت: لا، إذ لا مدخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال، أو الصيانة عليه [أو مقيدان كقولهم:] لمن لا يحصل من سعيه على طائل [هو كالراقم على الماء] فإن المشبه هو الساعي المقيد بأن لا يحصل من سعيه على شيء، والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء؛ لأن وجه الشبه فيه هو التسوية بين الفعل وعدمه، وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين.

ثم التقييد قد يكون بالوصف، وقد يكون بالإضافة، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بالحال، وقد يكون بغير ذلك [أو مختلفان] أي: أحدهما غير مقيد، والآخر مقيد [كقوله:

والشمسُ كالمرآة في كف الأشَلّ[2]

فإن المشبه وهو الشمس غير مقيد، والمشبه به وهو المرآة مقيد بكونها في كف الأشل. [وعكسه] أي: تشبيه المرآة في كف الأشل بالشمس فيما المشبه مقيد، والمشبه به غير مقيد. [وإما تشبيه مركب بمركب في بيت بشار] وهو قوله: **كأنَّ مثارَ النَّقْعِ**.......... البيت[3]

وقد سبق تحقيقه ويجب في تشبيه المركب بالمركب أن يكون كل من المشبه والمشبه

---

(١) سورة البقرة:١٨٧.

(٢) ترددت نسبته بين الشماخ، وأبي النجم، وابن المعتز، وابن أخي الشماخ، واسمه جبار بن جزء بن ضرار، وهو الأصح؛ إذ هو ضمن أرجوزة طويلة مثبتة له في ديوان عمه الشماخ، وأورده القزويني في الإيضاح ص ٢١٦.

(٣) البيت لبشار بن برد في ديوانه ٣١٨/١، والشعر والشعراء ص ٧٥٩، وأسرار البلاغة ٢٣/٢، ودلائل الإعجاز ٩٦، ونهاية الإيجاز ص ١٥٥، والمفتاح ص ٣٣٧، والايضاح ص ٣٤٦، والتبيان ص ١٩٨، والإشارات ص ١٨٠، ومعاهد التنصيص ٢٨/٢، والطراز ٢٩١/١، وخزانة الأدب لابن حجة ص ١٨٩، ونهاية الأرب ٦٢/١، والوساطة ص ٣١٣، وسر الفصاحة ص ٢٣٩، ويتيمة الدهر ١٣٣/١، والعمدة ٢٩١/١، والمصباح ص١٠٦، وأخبار أبي تمام ص ١٨٠، ويروى بلفظ: "... فوق رءوسهم.

به هيئة حاصلة من عدة أمور، كما صرح به صاحب المفتاح وأشار إليه صاحب الكشاف حيث قال: إن العرب تأخذ أشياء فرادى معزولاً بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها، وتشبه كيفية حاصلة من مجموع أشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئًا واحدًا بأخرى مثلها، ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من أجزاء أحد طرفيه بما يقابله من الطرف الآخر كقوله:

وكأنّ أجرام النُّجوم لوامِعًا دُرَرٌ نُثِرْنَ على بساطٍ أزْرَق[1]

فإن تشبيه النجوم بالدرر، وتشبيه السماء ببساط أزرق تشبيه حسن، لكن أين هو عن التشبيه الذي يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورًا وعجبًا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في أديم السماء، وهي زرقاء زرقتها الصافية، وقد لا يكون بهذه الحيثية كقوله:

كأنّما المريخُ والمُشْترى قُدَّامُه في شامِخ الرِّفْعَهْ
مُنصرفٌ بالليل عن دَعوَةٍ قَدْ أُسرجَتْ قُدّامُه شَمْعه[2]

فإنه لو قيل: المريخ كمنصرف من الدعوة، لم يكن شيئًا وقد يكون بحيث لا يمكن أن يعتبر لكل جزء من أجزاء الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر إلا بعد تكلف وتعسف، كما في قوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾[3] الآية فإن الصحيح أن هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به، وهو القول الفحل والمذهب الجزل. وإن جعلتهما من المفردة فلابد من تكلف وهو أن يقال في الأول: شبه المنافق بالمستوقد نارًا وإظهاره الإيمان بالإضاءة وانقطاع انتفائه بانطفاء النار. وفي الثاني شبه دين الإسلام بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات، وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق، وما يصيب الكفرة من الإفزاع والبلايا والفتن من جهة أهل الإسلام بالصواعق.

[وإما تشبيه مفردة بمركب كما مر من تشبيه الشقيق] بأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد فالمشبه مفرد وهو الشقيق، والمشبه به مركب من عدة أمور كما ترى، وكذا تشبيه

(١) البيت من الكامل لأبي طالب الرقي، وهو من شعراء اليتيمة. انظر الإيضاح ٢١٤، ٢٢٨، ٢٣٦.
(٢) قائلهما هو القاضي التنوخي هو: أبوالقاسم علي بن محمد بن داود أبي الفهم، الشاعر الكاتب الناقد، صديق الوزير المهلبي.
(٣) سورة البقرة:١٧.

الشاة الجبلي بحمار أبتر مشقوق الشفة، والحوافر نابت على رأسه شجرتا غضا.

والفرق بين المركب والمفرد المقيد أحوج شيء إلى التأمل، فالمشبه به في قولنا: هو كالراقم على الماء إنما هو الراقم بشرط أن يكون رقمه على الماء، وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الأمور المتعددة، بل الهيئة الحاصلة منها. وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه المفرد بالمفرد كتشبيه السقط بعين الديك، وتشبيه الثريا بالعنقود المنور، وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وجعل التشبيه في نحو قوله[1]:

والشمسُ من مَشرقها قد بَدَتْ مُشرقةً ليس لها حاجبُ
كأنَّها بوتَقَةٌ أُحْمِيت يَجُولُ فيها ذَهبٌ ذائبُ[2]

وقوله: كأن مثار النقع، وقوله: وكأن أجرام النجوم لوامعًا، وقوله: كأنما المريخ من تشبيه المركب بالمركب ذاهبًا إلى أن كلاً من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة أمور، ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه، وكان ما ذكره المصنف أقرب فإن الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه الشاة الجبلي بأنه قصد في الأول إلى ما يدخل فيه الأمور المتعددة المختلفة، بخلاف الثاني ضعيف [وأما تشبيه مركب بمفرد كقوله] أي: قول أبي تمام:

---

(١) قد يناقش في جعل السكاكي هذا البيت من تشبيه المركب بالمركب وذلك أنه ذكر في وجه الشبه الذي لا يكون واحدا بل في حكم الواحد تشبيه سقط النار بعين الديك والثريا بالعنقود والشاة الجبلي بالحمار الأبتر المشقوق الشفة النابت على رأسه شجرتا غضا و لشمس بالمرآة كف الأشل وتشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب في هذا البيت وبين في كل واحد من هذه التشبيهات الخمس التركيب في وجه التشبيه إلا في تشبيه الشاة باحمار ثم غير أسلوب الكلام وقال وكوجه التشبيه في قوله كأن مثار النقع وفي قوله وكأن أجرام النجوم وفي قوله وكأنما المريخ وبين في كل واحد من هذه التشبيهات في هذه الأبيات التركيب في طرفي التشبيه ثم قال ويسمى أمثال ما ذكر من الأبيات تشبيه المركب بالمركب والمذكور قبلها تشبيه المفرد بالمفرد فيحتمل أن يريد بما ذكر من الأبيات هذه الثلاثة بقرينة تغيير الأسلوب وبيان تركيب الأطراف فيها دون ما قبلها والظاهر أن تشبيهها بالبوتقة التي فيها ذهب ذائب من تشبيه المفرد الغير المقيد أو المقيد بمفرد مقيد كتشبيهها بالمرآة في كف الأشل أو من تشبيه المفرد بالمركب وأما جعله من تشبيه المركب بالمركب فمستبعد جدا.

(٢) البيتان للوزير المهلبي، وهو أبومحمد الحسن بن محمد، من ذرية المهلب بن أبي صفرة، كان شاعرًا وكاتبًا ووزيرًا لمعز الدولة البويهي ومدبرًا لأموره في العراق، توفي سنة ٣٦٢، وانظر البيتين في الإيضاح ٢١٤ "بتحقيقنا".

[يـا صـاحِبَيَّ تَقَصَّيـا نَظَرَيْكُمـا]

أي: ابلغا أقصى نظريكما واجتهدا في النظر. يقال: أي: بلغت أقصاه، كذا في الأساس

[تَريا وجـوهَ الأرض كيـفَ تُصَـوَّر]

أي: تتصور بحذف التاء يقال: صوره الله صورة حسنة فتصور [**تريا نهـارًا مشمسًا**] أي: ذا شمس لم يستره غيم [**قد شَابَهُ**] أي: خالطه [**زهرُ الرُّبا**] وإنما خصها؛ لأنها انضـر وأشـد خضـرة [**فكأنما هو**] أي: ذلك النهار المشمس [**مُقْمِرُ**] [1] أي: ليل ذو قمر شـبه النهـار المشـمس الـذي اختلط به أزهار الربوات فنقصت باخضرارها ضوء الشمس، حتـى صـارت تضـرب إلـى السـواد. بالليل المقمر فالمشبه به مركب، والمشبه به مفرد، ولا يخلو هذا عن تسامح

[وأيضًا] تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين، وهو أنه [إن تعدد طرفاه فإما ملفوف] وهو أن يؤتى على طريق العطف، أو غيره بالمشبهات أولا ثم بالمشبه بها كذلك. كقولـه] أي: كقـول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور:

[**كأن قلوب الطير رطبًا**] بعضها [**ويابسا**] بعضها [**لدى وكرِها العُنّابُ والحشف**] وهو أردأ التمر [**البالي**] [2]

شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعنـاب واليـابس العتيـق منهـا بالحشـف البـالي؛ إذ ليـس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيها، ولذا قال الشيخ في أسـرار البلاغـة: إنـه إنمـا يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لأن للجمع فائدة في عين التشبيه.

[أو مفروق] وهو أن يؤتى بمشبه أو مشبه به ثـم آخـر وآخـر [كقولـه] أي: قـول المرقـش الأكبر يصف نساء:

[**النَّشْرُ**] أي: الطيب والرائحة [**مسكٌ والوجوهُ دَنانيرٌ وأطـرافُ الأكُـفِّ**] وروى أطـراف البنان [**عَنَمْ**] [3]

---

(١) البيتان لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم، انظر ديوانه ٢/ ١٩٤، الإشارات ١٨٣، الإيضاح ٢٢٨.

(٢) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص ٣٨، وفى الإشارات ص ١٨٢، وفى دلائل الإعجاز ص ٩٥.

(٣) البيت من السريع، وهو للمرقش الأكبر فى ديوانه ٥٨٦، وتاج العروس ١٤/ ٢١٤ (نشر)، وأساس البلاغـة (نشـر)، ولسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نشر).

وهو شجر أحمر لين الأغصان [وإن تعدد طرفه الأول] يعني المشبه دون الثاني [فتشبيه التسوية كقوله:

صدغُ الحبيبِ وحالي كلاهما كالليالي]
وثَغْرُه في صَفاء وأَدْمُعي كاللآلي[1]

[وإن تعدد طرفه الثاني] المشبه به دون الأول [فتشبيه الجمع كقوله] أي: قول البحتري:

باتَ نديمًا لي حتّى الصباحْ أَغْيَدَ مجدولَ مكان الوشاحْ

[كأنّما يَبْسِمُ] أي: ذلك الأغيد أي: الناعم البدن [عن لؤلؤٍ مُنَضَّدٍ] منظم [أو بَرَدٍ] هو حب الغمام [أو أَقاحْ]

جمع أقحوان، وهو ورد له نور شبه ثغره بثلاثة أشياء. وفي قول الحريري:

يفتَرُّ عن لؤلؤ رَطْبٍ وعن بَرَدٍ وعن أقاح وعنْ طَلْع وعن حَبَبِ

شبه بخمسة أشياء، وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر؛ لأن المشبه -أعني: الثغر غير مذكور لفظًا ولا تقديرًا إلا أن لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على أنه تشبيه لا استعارة وستسمع لهذا كلامًا -إن شاء الله تعالى- ومن تشبيه الجمع قول الصاحب بن عباد في وصف أبيات أهديت إليه:

أتتنيَ بالأمس أبياتُه تُعلِّل روحي بروح الجنان
كبردِ الشبابِ وبردِ الشرابِ وظل الأمان ونيل الأماني
وعهدِ الصِّبا ونسيم الصَّبا وصفْو الدِّنان ورجْع القِيان

و[باعتبار وجهه] عطف على قوله باعتبار الطرفين، أي:

التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات: الأول تمثيل وغير تمثيل. والثاني: مجمل ومفصل. والثالث: قريب وبعيد. وأشار إلى الأول بقوله: [إما تمثيل وهو ما] أي: التشبيه الذي [وجهه] وصف [منتزع من متعدد][2] أي: أمرين أو أمور [كما مر] من تشبيه الثرى والتشبيه

---

(١) البيتان من المجتث، وهو بلا نسبة في تاج العروس ٥٢٤/٢٢ (صدغ).

(٢) لا يخفى أن المتبادر من انتزاع وجه التشبيه من متعدد انتزاعه من متعدد في طرفي التشبيه لا كونه مركبا من متعدد هو أجزاؤه كما توهمه الشارح فأورد في مثاله تشبيه المفرد بالمفرد أو لا يرى أن المصنف رد على السكاكي في عد =

في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل، وتشبيه الكلب بالبدوي المصطلى، والتشبيه في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ**﴾[1] الآية والتشبيه في قوله: **كما أبرقتْ قومًا عِطاشا غَمامَةٌ**[2] - البيت

إلى غير ذلك [وقيده] أي: المنتزع من متعدد [السكاكي بكونه غير حقيقي] حيث قال: التشبيه متى كان وجهه وصفًا غير حقيقي، وكان منتزعًا من عدة أمور خص باسم التمثيل [كما] مر [في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار] فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه، فهو وصف مركب من متعدد، وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم، وكذا قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[3] الآية وما أشبه ذلك، فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسيرا الجمهور. وأما صاحب الكشاف فيجعل التمثيل مرادفًا للتشبيه. وقال الشيخ في أسرار البلاغة: التمثيل التشبيه المنتزع من أمور، وإذا لم يكن التشبيه عقليًا يقال إنه يتضمن التشبيه، ولا يقال إن فيه تمثيلاً وضرب مثل، وإن كان عقليًا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه، وإن يقال ضرب الاسم مثلاً لكذا كما يقال ضرب النور مثلاً للقرآن والحياة للعلم [وإما غير تمثيل وهو بخلافه] أي: بخلاف التمثيل، وهو عند الجمهور: ما لا يكون وجهه منتزعًا من متعدد. وعند السكاكي: ما لا يكون منتزعًا منه أو يكون وصفًا حقيقيًا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور، وليس بتمثيل عند السكاكي.

= التمثيل على سبيل الاستعارة من الاستعارة التحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب فكيف يندرج تحت الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد فلا يصح أن يفسر كلامه هاهنا بخلاف ما يتبادر منه مع كونه منافيا لما سيصرح به ومما يؤيد ما ذكرناه أن المصنف قال فيما بعد المجاز المركب هو اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه التمثيل وقال الشارح هناك تشبيه التمثيل ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا القيد عن الاستعارة في المفرد انظر كيف اعترف بأن التمثيل يستدعي التركيب حيث جعله احترازا عن الاستعارة في المفرد حتى قال وحاصله أن يشبه أحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأحرى فإن قلت هو هناك بصدد تفسير كلام المصنف تفسيرا مطابقا لما يزعمه من استلزام التمثيل تركيب الطرفين قلت هو هاهنا أيضا بصدد التفسير فوجب أن يراعى ما يزعمه ولا يمثل للتمثيل إلا بتشبيهات مركبات الأطراف فإن قلت قد صرح فيما بعد بأن التشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كقوله تعالى ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد نارا﴾ قلت ذلك مما يدعيه أقوام لم يطلعوا على حقيقة الحال وسيأتيك تحقيق هذا المقال.

(١) سورة الجمعة:٥.

(٢) تقدم تخريجه.

(٣) سورة البقرة:١٧.

[وأيضًا] تقسم آخر للتشبيه باعتبار وجهه، وهو أنه [إما مجمل وهـو مـا لـم يذكـر وجهـه، فمنه] أي: فمن المجمل ما هو [ظاهر] وجهه أو فمن الوجه الغير المذكور ما هو ظاهر [يفهمه كل أحد نحو: زيد كالأسد، ومنه خفي لا يدركه إلا الخاصـة كقـول بعضهـم: هـم كالحلقـة المفرغة، لا يري أيـن طرفاهـا، أي: هـم متناسبون فـي الشـرف] يمتنـع تعييـن بعضهـم فـاضلاً وبعضهم أفضل منه [كما أنها] أي: الحلقة المفرغة [متناسبة الأجزاء فـي الصـورة] يمتنـع تعييـن بعضها طرفًا وبعضها وسطًا، لكونها مفرغـة مصمتـة الجوانـب كـالدائرة بخـلاف مـا لـم تكـن مصمتة الجوانب، فإن موضع الانفراج منها يكون طرفًا ومقابله يكون وسطًا. ذكر جار اللـه أن هذا قول الأنمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة، وهم: ربيع الكامل وعمـارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس أولاد زياد العبسي؛ وذلك لأنها سـئلت عـن بنيهـا أيهـم أفضل؟ فقالت: عمارة لا، بل فلان، فلان، ثم قالت: ثكلتهم إن كنت أعلـم أيهـم أفضـل؟ هـم كالحلقة المفرغة. وقال الشيخ عبدالقاهر: إنه قول من وصف بني المهلب للحجـاج لمـا سـأله عنهم [وأيضًا منه] أي: من المجمل، وقوله: منه دون أن يقول: وأيضًا إما كذا وإما كـذا إشـعار بأن هذا من تقسيمات المجمل، لا من تقسيمات مطلق التشبيه. وهذا عطف علـى قولـه. فمنـه ظاهر، ومنه خفي. أي: ومن المجمل [ما لم يذكر فيـه وصـف أحـد الطرفيـن] يعنـي الوصـف الذي يكون فيه إيماء إلى وجه التشبيه، نحو: زيد أسد، فقولنا: زيد الفاضل أسد، يكون مما لـم يذكر فيه وصف أحد الطرفين؛ لأن الفاضل لا يشعر بالشـجاعة هكـذا ينبغـي أن يفهـم [ومنـه] أي: ومن المجمل [ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده] يعني: الوصف المشـعر بوجـه التشـبيه كقولها هم .كالحلقة المفرغة لا يدري أين طرفاها فإن وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين، مشعر بوجه التشبيه كما مر، ومنه قول النابغة الذبياني:

فإنَّكَ شَمْسٌ والملوكُ كَوَاكِـبٌ … إذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُـنَّ كَوْكَـبُ[1]

[ومنه ما ذكر فيه وصفهما] أي: وصف المشبه والمشبه به كليهما [كقوله] أي: قول أبـى تمام في الحسن بن سهل:

ستُصبِح العيسُ بي والليل عندَ فَتًـى … كثير ذكر الرِّضا فـي سـاعةِ الغضـبِ

(١) البيت من الطويل للنابغة الذبيانى فى ديوانه ص ٢٨، والإشارات والتنبيهات ص ١٩٤.

[صدفتُ عنه] أي: أعرضت [ولم تصدِف مواهِبُه عَنِّي وعاوَدَه ظَنِّي فلم يخِبِ كالغيثِ إنْ جئتَه وافاكَ] أي: أتاك [رَيِّقُه] يقال: فعله في روق شبابه وريقه أي: أوله وأصابه ريق المطر، وريق كل شيء أفضله [وإن تَرحَّلْتَ عنه لَجَّ في الطلبِ][1]

وصف الممدوح بأن عطاياه فائضة عليه أعرض أو لم يعرض، وكذا وصف الغيث بأنه يصيبك إن جئته أو ترحلت عنه. وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه -أعني: الإفاضة في حالتي الطلب وعدمه، وحالتي الإقبال عليه والإعراض عنه. ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده، كقولك: فلان كثر أياديه لدى ووصل مواهبه إلى طلبت عنه أو لم أطلب كالغيث، فكأنه تركه لعدم الظفر بمثال من كلامهم. [وإما مفصل] عطف على قوله:

إما مجمل [وهو ما ذكر فيه وجهه كقوله:

وثغْرُه في صفاء وأدمُعي كاللآلي][2]

وهذا على قسمين:

أحدهما: أن يكون المذكور حقيقة وجه التشبيه.

والثاني: أن يكون أمرًا مستلزمًا وأشار إليه بقوله: [وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه] أي: بأن يذكر مكان وجه التشبيه ما يستلزمه أن يكون وجه الشبه لازمًا له [كقولهم للكلام الفصيح: هو كالعسل في الحلاوة، فإن الجامع فيه لازمها] أي: وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة [وهو ميل الطبع]؛ لأنه المشترك بين العسل والكلام، لا الحلاة التي هي من خواص المطعومات. قال السكاكي: وهذا التسامح لا يكون إلا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري، كميل الطبع وإزالة الحجاب، ويشبه أن يكون تركهم التحقيق في وجه الشبه حيث قسموه إلى حسي وعقلي، مع أنه في التحقيق لا يكون إلا عقليًا كما مر من تسامحهم. هذا يعني أن ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح، ومتفرع عليه؛ وذلك لأنهم لما تسامحوا فجعلوا

---

(١) البيت لأبي تمام في قصيدة مطلعها: أبدت أسى أن رأتني...... ديوانه ١/١١٣، والإشارات والتنبيهات ص ١٩٤.

(٢) البيت في الإيضاح بلا نسبة ٢٢٩ ضمن بيتين أولهما: " **صدغُ الحبيب وحالي * كلاهما كالليالي**".

وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة مثلاً، وهو أمر حسي قطعًا حملهم ذلك على أن يتسامحوا فيجعلوا وجه الشبه هاهنا منقسمًا إلى الحسي والعقلي، ليصح قولهم وجه الشبه هاهنا هو الحلاوة التي هي من الأمور المحسوسة قطعًا.

كذا ذكره الشارح العلامة وفساده بين؛ لأن جعلهم وجه الشبه في مثل هذا التسامح هو الحلاوة، لا يزيد على جعل وجه التشبيه على التحقيق في قولنا: الخد كالورد في الحمرة، هي الحمرة التي هي من الأمور المحسوسة أيضًا فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذاك؟! والذي يخطر بالبال أن معنى كلام السكاكي أن تسامحهم في تقسيم وجه الشبه إلى الحسي والعقلي وتسمية بعضه حسيًا إنما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبهِ وجه شبه؛ وذلك لأن وجه الشبه في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية الغير المحسوسة اللازمة للجزئية المحسوسة، فبهذا الاعتبار سموا وجه الشبه في مثل هذا حسيًا فليتأمل.

[وأيضًا] تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه [إما قريب مبتذل، وهو ما] أي: التشبيه الذي [ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به، من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادى الرأي] أي: في ظاهر الرأي إذا جعلته من بدا الأمر يبدو أي: ظهر، وإن جعلته مهموزًا من بدأ فمعناه في أو الرأي، وظهور وجه التشبيه في بادئ الرأي يكون لأمرين [إما لكونه أمرًا جمليًّا] لا تفصيل فيه [فإن الجملة أسبق إلى النفس] من التفصيل: ألا ترى أن إدراك الإنسان من حيث إنه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من إدراكه من حيث إنه جسم حساس متحرك بالإدارة ناطق؛ لأن المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر؛ ولهذا كان العام أعرف من الخاص، ووجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك إدراك الحواس، فإن الرؤية تصل أولا إلى الجملة، ثم إلى التفصيل ثانيًا؛ ولذلك قيل النظرة الأولى حمقاء، وفلان لم يمعن النظر، ولم يتعمقه وكذا يدرك من تفاصيل الأصوات والطعوم والروائح، وغير ذلك في المرة الثانية ما لا يدرك في المرة الأولى [أو قليل] عطف على [أمرًا جمليًّا]، أي: ولكون وجه الشبه قليل [التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن إما عند حضور] ذكر [المشبه لقرب المناسبة] بين المشبه والمشبه به، إذ لا يخفي أن الشيء ما يناسبه أسهل حضورًا منه مع ما لا يناسبه [كتشبيه

الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل] فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما حيث اعتبر المقدار والشكل، لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة. [أو مطلقًا] عطف على قوله: عند حضور المشبه، وغلبة حضور المشبه به في الذهن مطلقًا يكون [لتكرره] أي: تكرر المشبه به [على الحسن]، إذ لا يخفى أن ما يتكرر على الحسن؛ كصورة القمر غير منخسف أسهل حضورًا مما لا يتكرر على الحس، كصورة القمر منخسفًا [كالشمس] أي: كتشبيه الشمس [بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة] فإن في وجه الشبه تفصيلاً ما، لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقًا [لمعارضة كل من القرب والتكرر للتفصيل] أي: وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبة مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة، أو التكرر على الحس سببًا لظهوره المؤدي إلى الابتذال، مع أن التفصيل من أسباب الغرابة؛ لأن قرب المناسبة في الصورة الأولى، والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لأن كلا من القرب والتكرر على الحس يقتضي سرعة الانتقال من المشبه إلى المشبه به، فيبقى وجه الشبه كأنه أمر جملي، لا تفصيل فيه فيصير سببًا للابتذال كما سبق في القسم الأول [وإما بعيد غريب] عطف على قوله: إما قريب مبتذل [وهو بخلافه] أي: وهو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه إلى المشبه به إلا بعد فكر وتدقيق نظر. [لعدم الظهور] أي: لخفاء وجه في بادئ الرأي وعدم الظهور لا يكون إلا لأمرين: [إما لكثرة التفصيل، كقوله:

والشمس كالمرآة] في كف الأشل[1]

فإن وجه التشبيه فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق. وقد عرفت ما فيها من التفصيل، ولذا لا يقع في نفس الرأي للمرآة الدائمة الاضطراب إلا بعد أن يستأنف تأملاً، ويكون في نظره متمهلاً [أو ندور] أي: أو لندور [حضور المشبه به إما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر] في تشبيه البنفسج بنار الكبريت [وإما مطلقًا] وندور حضور المشبه به مطلقًا يكون [لكونه وهميًا] كأنياب الأغوال [أو مركبًا خياليًا] كأعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد [أو مركبًا [عقليًا] ﴿**كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا**﴾[2] [كما مر] إشارة إلى ما ذكرنا من الأمثلة

(١) سبق تخريجه.

(٢) سورة الجمعة:٥.

المذكورة. [أو لقلة تكرره] أي: تكرر المشبه به [على الحس، كقوله:

والشمس كالمرآة] في كف الأشل

فإن المرآة في كف الأشل ليست مما يتكرر على الحس؛ لأنه ربما يقضي الرجل دهره، ولا يتفق له أن يرى مرآة في يد أشل، وإنما كان ندور حضور المشبه به سببًا لعدم ظهور وجه الشبه؛ لأنه فرع الطرفين، ومنهما ينتقل إليه لكونه المشترك والجامع بينهما فلابد وأن يحضر الطرفان أو لا ثم يطلب ما يشتركان فيه. [فالغرابة فيه] أي: في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل [من وجهين] أحدهما: كثرة التفصيل في وجه الشبه. والثاني: قلة تكرر المشبه به على الحس. [والمراد بالتفصيل أن ينظر في أكثر من وصف] واحد لشيء واحد، أو أكثر بمعنى أن يعتبر في الأوصاف وجودها أو عدمها أو وجود البعض، وعدم البعض كل من ذلك في أمر واحد أو أمرين ثلاثة أو أكثر، فلذا قال [ويقع] أي: التفصيل [على وجوه] كثيرة [أعرفها أن تأخذ بعضا] من الأوصاف [وتدع بعضًا] أي: تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها [كما في قوله] أي: قول امرئ القيس:

[حملتُ رُدَيْنِيًّا كأَنّ[1] سِنَانَه　　سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَتَّصِل بدُخَان[2]

وأن تعتبر الجميع كما مر من تشبيه الثريا] قال الشيخ في أسرار البلاغة: اعلم أن قولنا: التفصيل عبارة جامعة. معناه أن معك وصفين أو أوصافًا فأنت تنظر فيها واحدًا فواحد، وتفصل بالتأمل بعضها من بعض وأن لك في الجملة حاجة إلى أن تنظر في أكثر من شيء واحد وأن تنظر في الشيء الواحد إلى أكثر من جهة واحدة، ثم إنه قد يقع على أوجه:

أحدها: أن تأخذ بعضًا وتدع بعضها كما فعل امرؤ القيس في اللهب حين عزل الدخان عن السنا وجرده.

والثاني: أن تنظر من المشبه أمور لتعتبرها كلها، وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا

---

(١) في الأصل: "كائن" والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١٧٠، والإشارات ١٩٦، ويروى "يختلط" بدلا من "يتصل". الرديني: الروح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح.

وله رواية: جمعت رُدينيا كأن سنانه...............

بالعنقود الأنجم أنفسها، والشكل والمقدار واللون، واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب، ثم اعتبارك في العنقود الملاحية مثل ذلك.

والثالث: أن تنظر إلى خاصة في الجنس، كما في عين الديك فإنك لا تقصد فيه إلى نفس الحمرة، بل إلى ما ليس في كل حمرة، ثم قال: واعلم أن هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الأغلب الأعرف، وإلا فدقائقه لا تكاد تضبط. [وكلما كان التركيب] خياليًّا كان أو عقليًّا [من أمور أكثر كان التشبيه أبعد]. لكون تفاصيله أكثر كقوله تعالى: ﴿**إِنَّمَا مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾[1] الآية فإنها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها [و] التشبيه [البليغ ما كان من هذا الضرب] أي: من البعيد الغريب دون القريب المبتذل [لغرابته] أي: ليكون هذا الضرب غريبًا غير مبتذل للاسماع، ولا منسوجة عليه العناكب، ولا يخفى أن المعاني الغريبة أبلغ وأحسن من المعاني المبتذلة. [ولأن نيل الشيء بعد طلبه ألذ] وموقعه في النفس ألطف، وبالمسرة أولى. ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظماء، ونعني بعدم الظهور في بادئ الرأي ما يكون سببه لطف المعنى ودقته، أو ترتيب بعض المعاني على البعض فإن المعاني الشريفة قلما تنفك عن بناء ثان على أول ورد تال على سابق، فيحتاج إلى نظر وتأمل. وهل أحلى من الفكر إذا صادف نهجًا قويمًا، وطريقًا مستقيمًا يوصل إلى المطلوب، ويظفر بالمقصود، والخفاء المردود المعدود في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الألفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور إلى المقصود. [وقد يتصرف في] التشبيه [القريب] المبتذل [بما يجعله غريبًا] ويخرجه عن الابتذال [كقوله] أي: كقول أبي الطيب:

[لَمْ تَلْقَ هَذَا الوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا ... إلاَّ بوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ][2]

فإن تشبيه الوجه الحسن بالشمس قريب مبتذل، لكن حديث الحياء قد أخرجه

---

(١) سورة يونس:٢٤.

(٢) البيت من الكامل لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ١/١٧٤.

عن الابتذال إلى الغرابة، لاشتماله على زيادة دقة وخفاء ولم تلق إن كان من لقيته بمعنى أبصرته، فالتشبيه في البيت مكني غير مصرح، وإن كان من لقيته بمعنى قابلته وعارضته فهو فعل ينبئ عن التشبيه، أي: لم تقابله ولم تعارضه في الحسن والبهاء إلا بوجه ليس فيه حياء، ومثله قول الآخر:

إن السحابَ لتستحْي إذا نظرتْ إلى نداكَ فقاسَتْه بما فيها

[وقوله] أي: قول الوطواط:

[**عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجومِ ثَوَاقِبًا**] أي: لوامعًا [**لَوْ لَمْ يَكُنْ للثَّاقِبَاتِ أُفُولُ**][1]

فإن تشبيه العزم بالنجم مبتذل، لكن الشرط المذكور أخرجه إلى الغرابة [ويسمى] هذا التشبيه [التشبيه المشروط] وهو أن يقيد المشبه أو المشبه به أو كلاهما بشرط وجودي أو عدمي يدل عليه بصريح اللفظ، أو بسياق الكلام، ومنه قولهم: هي بدر تسكن الأرض، أي: لو كان البدر تسكن الأرض، وهذه القبة فلك ساكن، أي: لو كان الفلك ساكنًا ولما فرغ من تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين والوجه أشار إلى تقسيمه باعتبار الأداة بقوله: [وباعتبار] أي:

والتشبيه باعتبار [أداته إما مؤكد وهو ما حذفت أداته مثل: ﴿**وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ**﴾[2] أي: مثل مر السحاب [ومنه] أي: ومن المؤكد ما أضيف المشبه به إلى المشبه بعد حذف الأداة [نحو:

والريحُ تعبثُ بالغصون وقد جرى ذَهبُ الأصيل على لُجين الماء][3]

أي: على ماء كاللجين، أي: الفضة في البياض والصفاء، والأصيل هو الوقت بعد العصر

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط فى الإشارات والتنبيهات ص ١٩٨.

(٢) سورة النحل:٨٨.

(٣) قائله ابن خفاجة الأندلسي إبراهيم بن عبدالله الشاعر الوصاف المتوفى ٥٢٣، والإيضاح ٢٤٠، هكذا يوجد في بعض النسخ وإنما قال قريب من ذلك لأن الذهب مستعار لصفرة الأصيل وشعاع الشمس فيه والإضافة إلى الأصيل قرينة لها.

إلى المغرب يوصف بالصفرة. قال الشاعر:

ورُبّ نهـار للفـراق أصيلُـه ووجهي كِلا لَوْنَيْهمَا متناسِـبُ

فذهب الأصيل صفرته وشعاع الشمس فيه، وعبث الريح بالغصون عبارة عن إمالتها إياها، وخص وقت الأصيل؛ لأنه من أطيب الأوقات كالسحر؛ قال الأبيوردي:

لياليـهِ أسـحارٌ وفيـه هواجـرٌ كما خُضِّلَتْ والشمسُ تَنْعُس آصالُ

هكذا يجب أن ينقد الذهب واللجين المذكوران في البيت، لا كما سبق إلى بعض الأوهام الفاقدة للبصائر الناقدة من أن اللجين إنما هو بفتح اللام وكسر الجيم ـأعني: الورق الذي يسقط من الشجر، وقد شبه به وجه الماء أو أن الأصيل هو الشجر الذي له أصله وعرق، وذهبه هو ورقه الذي اصفر ببرد الخريف، وسقط منه على وجه الماء. وكل من هذين الوجهين أبرد من الآخر. [أو مرسل] عطف على إما مؤكد [وهو بخلافه] أي: ما ذكر أداته وصار مرسلاً من التأكيد المستفاد من حذف الأداء المشعر بحسب الظاهر أن المشبه هو المشبه به. [كما مر] من الأمثلة السابقة المذكورة فيها أداة التشبيه [و] التشبيه [باعتبار الغرض إما مقبول وهو الوافي بإفادته] أي: بإفادة الغرض [كأن يكون المشبه به أعرف شيء بوجه التشبيه في بيان الحال، أو] كأن يكون المشبه به [أتم شيء فيه] أي: في وجه التشبيه [في إلحاق الناقص بالكامل، أو] كأن يكون المشبه به [مسلم الحكم فيه] أي: في وجه الشبه [معروفه عند المخاطب في بيان الإمكان، أو مردود وهو بخلافه] أي: ما يكون قاصرًا عن إفادة الغرْض، وقد ذكرنا فيما سبق ما يحقق هذا الموضع.

خاتمة

في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها أو بعضها، وقد سبق أن أركانه أربعة. فالحاصل من أقسامه بهذا الاعتبار ثمانية؛ لأن المشبه به مذكور قطعًا، وحينئذ فإما أن يكون المشبه مذكورا أو محذوفا، وعلى التقديرين فوجه الشبه إما مذكور أو متروك. وعلى التقادير الأربعة فالأداة إما مذكورة أو محذوفة تصير ثمانية ثم اختلاف مراتب التشبيه قد يكون إما باعتبار اختلاف المشبه به، كقولنا: زيد كالأسد، أو كالسرحان في الشجاعة، أو اختلاف الأداء كقولنا: زيد كالأسد، وكأن زيدا الأسد، وقد يكون باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها، بأنه إن ذكر الجميع فهو أدنى المراتب، وإن حذف الوجه والأداة فأعلاها، وإلا فمتوسط. وهذا هو المقصود في هذا المقام، فلهذا قال: [وأعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر أركانه كلها، أو بعضها فقوله: باعتبار متعلق باخلاف الدال عليه سوق الكلام؛ لأن أعلى المراتب إنما يكون بالنظر إلى عدة مراتب مختلفة، كأنه قيل وأعلى المراتب في قوة المبالغة إذا اعتبر اختلاف المراتب باعتبار ذكر الأركان كلها أو بعضها [حذف وجهه وأداته فقط] أي: بدون حذف المشبه، نحو: زيد أسد [أو مع حذف المشبه] نحو: أسد في مقام الإخبار عن زيد [ثم] أي: الأعلى بعد هذه المرتبة، على أن ثم للتراخي في الرتبة [حذف أحدهما] أي: وجهه أو أداته [كذلك] أي: فقط [أو مع حذف المشبه] نحو: زيد كالأسد،ونحو: كالأسد، في مقام الإخبار عن زيد، ونحو: زيد أسد في الشجاعة، ونحو: أسد في الشجاعة، في الإخبار عن زيد. [ولا قوة لغيره] أي: لغير المذكور، وهما الاثنان الباقيان، نحو: زيد كالأسد في الشجاعة، أو كالأسد في الشجاعة، عند الإخبار عن زيد، فالمرتبتان الأوليان متساويتان في القوة، والأخيرتان متساويتان في عدم القوة، والأربعة الباقية متوسطة بينهما؛ وذلك لأن القوة إما بعموم وجه الشبه من حيث الظاهر، أو بإجراء المشبه به على المشبه بأنه هو هو نظرًا إلى الظاهر، فما اشتمل عليهما كالأوليين فهو في غاية القوة، وما خلا عنهما كالأخرين فلا قوة له، وما اشتمل على أحدهما فقط فهو متوسط في القوة والضعف. ثم لا يبعد أن يفرق بين الأربعة المتوسطة، بأن حذف الأداة أقوى من حذف

وجه الشبه بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر بقى هاهنا بحث وهو أن الفرق بين نحو قولنا: لقيني أسد يرمي، ولقيت في الحمام أسدًا، وبين قولنا: زيد أسد أو أسد في مقام الإخبار عن زيد؛ حيث يعد الأول استعارة، والثاني تشبيهًا وتحقيق ذلك أنه إذا أجرى في الكلام لفظة ذات قرينة دالة على تشبيه شيء بمعناه، فهو على وجهين: أحدهما: أن لا يكون المشبه مذكورًا ولا مقدرًا، كقولك: لقيت في الحمام أسدًا أي: رجلاً شجاعًا، ولا خلاف في أن هذا استعارة لا تشبيه. والثاني أن يكون المشبه مذكورًا أو مقدرًا، وحينئذ فاسم المشبه به إن كان خبرًا عن المشبه، أو في حكم الخبر كخبر باب كان وإن، والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالأصح أنه يسمى تشبيهًا لا استعارة؛ لأن اسم المشبه به إذا وقع هذه المواقع كان الكلام موضوعًا لإثبات معناه لما أجرى عليه أو نفيه عنه، فإذا قلت: زيد أسد فصوغ الكلام في الظاهر لإثبات معنى الأسد على زيد، وهو ممتنع على الحقيقة. فيحمل على أنه لإثبات شبه من الأسد له فيكون الإتيان بالأسد لإثبات التشبيه، فيكون خليقًا بأن يسمى تشبيهًا؛ لأن المشبه به إنما جيء به لإفادة التشبيه بخلاف نحو: لقيت أسدًا فإن الإتيان بالمشبه به ليس لإثبات معناه لشيء، بل صوغ الكلام لإثبات الفعل واقعًا على الأسد، فلا يكون لإثبات التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونًا في الضمير لا يعرف إلا بعد نظر وتأمل. وإذا افترقت الصورتان هذا الافتراق ناسب أن يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بأن يسمى إحداهما تشبيهًا، والأخرى استعارة.

هذا خلاصة كلام الشيخ في أسرار البلاغة وعليه جميع المحققين ومن الناس من ذهب إلى أن الثاني أيضًا. أعني: نحو: زيد أسد استعارة لإجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه،[1] و الخلاف لفظي راجع إلى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين. هذا إذا كان اسم المشبه به خبرًا عن اسم المشبه، أو في حكم الخبر وإن لم يكن كذلك نحو: رأيت بزيد أسدًا، ولقيني منه أسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق؛ لأنه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعى

(١) قال السيد الشريف: اجراؤه عليه أعم من أن يكون باستعماله فيه أو بحمله عليه وإثبات معناه له فيتناول الاستعارة المتفق عليها وما اختاره هذا الذاهب أيضا وقد صرح به فيما بعد حيث قال لأنه لم يجر عليه لا باستعماله فيه ولا بإثبات معناه له.

استعارته له، لا باستعماله فيه كما في: لقيت أسدًا ولا بإثبات معناه له كما في زيد أسد على اختلاف المذهبين، ولا يسمى تشبيهًا أيضًا؛ لأن الإتيان باسم المشبه به ليس لإثبات التشبيه، إذ لم تقصد الدلالة على المشاركة، وإنما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر إلا بعد تأمل خلافًا للسكاكي فإنه سمى مثل ذلك تشبيهًا، وهذا الخلاف أيضًا لفظي. ثم قال الشيخ في أسرار البلاغة: فإن أبيت إلا أن تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم –أعني: نحو: زيد أسد فإن حسن دخول أداة التشبيه عليه، فلا يحسن إطلاقه عليه، وذلك بأن يكون اسم المشبه به معرفة نحو: زيد الأسد وهو شمس النهار، فإنه يحسن نحو زيد كالأسد، وهو كشمس النهار وإن لم يحسن دخول شيء من الأدوات إلا بتغيير لصورة الكلام كان إطلاق اسم الاستعارة أقرب لغموض تقدير أداة التشبيه فيه، وذلك بأن يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به، نحو: فلان بدر يسكن الأرض، وشمس لا تغيب قال الشاعر:

شمسٌ تألَّقُ والفراقُ غُروبُها عنا وبدْرٌ والصُّدورُ كُسوفُه[1]

فإنه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الأمثلة إلا بتغيير صورة الكلام نحو: هو كالبدر إلا أنه يسكن الأرض وكالشمس إلا أنه لا تغيب، وعلى هذا القياس. وقد يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير أداة التشبيه فيه فيقرب من إطلاق اسم الاستعارة أكثر إطلاق، وزيادة قرب كقوله:

أسدٌ دمُ الأسَدِ الهزبْرِ خِضابُه موتٌ فريصُ الموتِ منه يَرْعدُ[2]

فإنه لا سبيل إلى أن يقال: المعنى أنه كالأسد وكالموت، لما في ذلك من التناقض؛ لأن تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على أنه دونه أو مثله. وجعل دم الهزبر الذي هو أقوى الجنس خضاب يده دليل على أنه فوقه، وكذا في الموت. ومثله قول البحتري:

وبدرٌ أضاءَ الأرضَ شرقًا ومغربًا وموضعُ رحلِي منه أسودُ مظلِمُ[3]

فإنه إن رجع فيه إلى التشبيه الساذج حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم أن يكون قد جعل

---

(١) البيت من الكامل للبحتري في الإيضاح ٢٥٦.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي في الإيضاح ٢٥٧.

(٣) البيت للبحتري في مدح الفتح بن خاقان نديم المتوكل – انظر الإيضاح ٢٥٧.

البدر المعروف موصوفًا بما ليس فيه، فظهر أنه إنما أراد أن يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة، التي لم تعرف للبدر، فهو مبني على تخييل أنه زاد في جنس البدر واحدًا له تلك الصفة العجيبة فليس الكلام موضوعًا لإثبات التشبيه بينهما، بل لإثبات تلك الصفة، فهو كقولك: زيد رجل كيت وكيت لم تقصد إثبات كونه رجلاً، لكن إثبات كونه متصفًا بما ذكرت، فإذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبًا لإثبات التشبيه تعين أنه خارج عن الأصل الذي تقدم من أن يكون الاسم مجتلبًا لإثبات التشبيه، فالكلام فيه مبني على أن يكون الممدوح بدرًا أمر قد استقر وثبت، وإنما العمل في إثبات الصفة الغريبة. وكما يمتنع دخول الكاف في هذا ونحوه يمتنع دخول كان وحسبت عليها لاقتضائهما أن يكون الخبر والمفعول الثاني أمرًا ثابتًا في الجملة، إلا أن كونه متعلقًا بالاسم والمفعول الأول مشكوك فيه، كقولك: كأن زيدا الأسد، أو خلاف الظاهر، كقولك: كأن زيدًا أسد والنكرة فيما نحن فيه غير ثابتة، فدخول كأن وحسبت عليها كالقياس على المجهول، وأيضًا هذا الفن إذا تأملت وتحققت سره وجدت محصوله أنك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور، إلا أنه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم جوازها، فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلاً قولنا: دم الأسد الهزبر خضابه صفة عجيبة اختص بها الأسد المذكور، ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس -أعني الأسد الحقيقي، فلا معنى لتقدير التشبيه هذا محصول كلامه. ومذهب صاحب المفتاح أنه إذا كان المشبه مذكورًا أو مقدرًا فهو تشبيه لا استعارة. ولنا في هذا المقام كلام نذكره في أول بحث الاستعارة إن شاء الله تعالى.

[الحقيقة والمجاز]

أي هذا بحث الحقيقة والمجاز، وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان. والمقصود الأصلي إنما هو بحث المجاز، لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة أيضًا لما كان بينهما من شبه تقابل العدم والملكة، حيث اشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له، والمجاز على استعماله في غير ما وضع له، ولهذا قدم تعريف الحقيقة، ولأن المجاز[1] وإن لم يتوقف على أن يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح، لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للأصل مناسب [وقد يقيدان باللغويين] ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الإسناد. والأكثر ترك هذا التقييد؛ لئلا يتوهم أنه مقابل للشرعي أو العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف إلى ما في الإسناد، والمطلق إلى غيره، سواء كان لغويًا أو شرعيًا أو عرفيًا.

الحقيقة

[الحقيقة] في الأصل فعيل بمعنى فاعل، من حق الشيء إذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشيء إذا أثبته، ثم نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة

في مكانها الأصلي. والتاء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية. وعند صاحب المفتاح: التاء للتأنيث على الوجهين أما على الأول فظاهر؛ لأن فعيلاً بمعنى فاعل يذكر ويؤنث، سواء أجرى على موصوفه، أو لا نحو: رجل ظريف وامرأة ظريفة. وأما على الثاني فلأنه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل إلى الاسمية صفة لمؤنث، غير مجراة على موصوفها، وفعيل بمعنى مفعول إنما يستوي فيه المذكر والمؤنث إذا أجرى على موصوفه، نحو: رجل قتيل وامرأة قتيل. وأما إذا لم يجر على موصوفه فالتأنيث واجب دفعًا للالتباس، نحو: مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان، ولا يخفى ما في هذا من التكلف المستغني عنه بما تقدم.

والحقيقة في الاصطلاح [الكلمة المستعملة فيما] أي: في معنى [وضعت] تلك الكلمة [له

---

(١) قال السيد الشريف: الوجه الأول بالنظر إلى مفهومي الحقيقة والمجاز والثاني بالنظر إلى ذاتيهما ﴿قال إذ لا معنى له عند التأمل أقول﴾ هذا صحيح وأيضا يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي يخرجه هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع.

في اصطلاح به التخاطب] أي: وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب، فالجار والمجرور متعلق بقوله: وضعت لا بالمستعملة؛ إذ لا معنى له عند التأمل، فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال، فإنها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازًا، وبقوله: فيما وضعت له عن شيئين أحدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطًا، كقولك: خذ هذا الفرس مشيرًا إلى كتاب بين يديك فإن لفظ الفرس هاهنا قد استعمل في غير ما وضع له فليس بحقيقة، كما أنه ليس بمجاز. والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح به التخاطب، ولا في غيره كالأسد في الرجل الشجاع؛ لأن الاستعارة وإن كانت موضوعة بالتأويل، لكن الوضع عن الإطلاق لا يفهم منه إلا الوضع بالتحقيق دون التأويل، واحترز بقوله: في اصطلاح به التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر غير اصطلاح به التخاطب، كالصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها يكون مجازًا لكون الدعاء غير ما وضعت هي له في اصطلاح الشرع؛ لأنها في اصطلاح الشرع إنما وضعت للأركان والأذكار المخصوصة، مع أنها موضوعة للدعاء في اصطلاح آخر -أعني: اللغة.

فإن قلت: كان الواجب أن يقول اللفظ المستعمل ليتناول المفرد والمركب. قلت: لو سلم إطلاق الحقيقة على المجموع المركب، فنقول: لما كان تعريف الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض إلا لما هو الأصل – أعني: الحقيقة في المفرد [والوضع] أي: وضع اللفظ [تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه] أي: ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم إليه [فخرج المجاز] عن أن يكون موضوعًا بالنسبة إلى معناه المجازي؛ [لأن دلالته] إنما تكون [بقرينة].

فإن قلت: فعلى هذا يخرج الحرف أيضًا عن أن يكون موضوعًا؛ لأنه إنما يدل على معنى بغيره، لا بنفسه فإن معنى قولهم: الحرف ما دل على معنى في غيره أنه مشروط في دلالته على معناه الإفرادي بذكر متعلقه. قلت: لا نسلم أن معنى الدلالة على معنى في غيره ما ذكرت، بل ما أشار إليه بعض المحققين من النحاة[1] من أن الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره،

---

(١) قال السيد الشريف: ذكر نجم الأئمة أن معنى قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره هو أن الحرف ما دل على معنى ثابت في لفظ غيره وأطنب في تفصيل هذا المعنى بالأمثلة التي من جملتها لام التعريف وهل فنقل الشارح هاهنا ما ذكره والتجأ إليه في دفع السؤال على تعريف الوضع وفيه بحث لأنه أن أريد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره أن معناه مفهوم بواسطة لفظ الغير فذلك لا يجدي في دفع ذلك السؤال بل هو بعينه ما قيل من أن دلالته على معناه الإفرادي مشروطة بذكر متعلقه وأن أريد به أن معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لأن =

فاللام في قولنا: الرجل مثلاً يدل بنفسه على التعريف الذي هو في الرجل. وهل في قولنـا: هـل قام زيد؟ يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد. سلمنا ذلك، لكن معنى الدلالة بنفسه أن يكون العلم بالتعيين كافيًا في الفهم [دون المشترك] أي: فخرج المجاز لا المشـترك، وهو ما وضع لمعنيين أو أكثر وضعًا متعددًا، وذلك لأنه قد عين للدلالة على كـل مـن المعنيـين بنفسه وعدم الدلالة على أحد المعنييـن علـى التعييـن لعـارض الاشـتراك لا ينـافي ذلـك. وزعـم صاحب المفتاح أن المشترك كالقرء مثلاً مدلوله أن لا يتجاوز الطهر والحيـض، غـير مجمـوع بينهما. يعني أن مدلوله واحد من المعنيين غير معين، فهذا مفهومه ما دام منتسبًا إلـى الوضعيـن؛ لأنه المتبادر إلى الفهم والتبادر إلى الفهم من دلائـل الحقيقـة. أمـا إذا خصصتـه بـأحد الوضعيـن كما إذا قلت: القرء بمعنى الطهر، أو لا بمعنى الحيض فإنه ينتصب دليلاً علـى الطهـر بـالتعيين، والقرينة لدفع مزاحمة الغير. وتحقيق ذلك أن الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر، وكذا عينه للدلالة بنفسه على معنى الحيـض وقولنـا: بمعنـى الطهـر أو لا بمعنـى الحيـض قرينـة لدفـع المزاحمة لا لأن تكون الدلالة بواسطة، وحصل من هذيـن الوضعيـن وضـع آخـر ضمنـا، وهـو تعيينه للدلالة على أحد المعنيين عند الإطلاق[1] غير مجموع بينهما، فكأن الواضع وضعه مـرة

= الاستفهام قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وكذا أن أريد به قيامه بمعنـى لفـظ غـيره قيامـا حقيقيـا فبـاطل أيضا لما ذكرناه ولأنه يلزم أن يكون مثل السواد وغيره من الأعراض حروفا لدلالتها على معان قائمة بمعاني ألفـاظ غيرها وأن أريد به تعلقه بمعنى الغير لزم أن يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه مـن الألفـاظ الدالـة علـى معـان متعلقـة بمعاني غيرها حروفا وكل ذلك فاسد كما ترى وأما تحقيق معنى الحرف على وجـه يضمحـل بـه ذلـك السـؤال فسنورده إن شاء الله تعالى في الاستعارة التبعية.

(١) قال السيد الشريف: إن أراد بأحد المعنيين المفهوم الكلي الصادق على كل واحد منهما فلا نسلم أن وضع اللفظ لكل واحد منهما بخصوصه يحصل منه وضعه لهذا المفهوم المشـترك بينهمـا كيـف ولـو صـح ذلـك لامتنـع كـون اللفـظ مشتركا بين المعنيين فقط ولزم عند إطلاقه أن يتردد بين المعاني الثلاثة أعني المفهـوم الكلـي وفرديـه واحتيـج فـي كـل واحد منها إلى قرينة معينة فإن زعم أن عدم قرينة فردية قرينة له لزم القول بأنه عند إطلاقه يتبادر منه أن المقصود به ذلـك المعنى الكلي وأن اللفظ مستعمل فيه وهو باطل قطعا بـل الواقـع الـتردد بيـن المعنييـن مطلقـا عنـد مـن لا يقـول بعمـوم المشترك وأن كانا متنافيين كما في المثال المذكور أعني القرء عنـد الكـل وأن أراد بـأحد المعنييـن أحدهمـا معينـا فـي نفسه وعند المتكلم غير معين عند السامع على معنى أنه يتردد أن المراد أما هذا بعينه وأما ذاك بعينـه فليـس هنـاك معنـى ثالث يفهم منه باعتبار انتسابه إلى الوضعين ويكون اللفظ موضوعا له ضمنا بل هناك تردد بين معنيين وضعيين فإن قلـت المشترك إذا أطلق فهم منه جميع المعاني واحتيج في تعيين إرادة أحدها إلى قرينة وأما المجاز فلا يفهم منه عند إطلاقـه المعنى المجازي فاحتيج في فهمه وإرادته إلى قرينة قلت لا تعلق لهذا الكلام بما ذكره السكاكي لأن كلامه في فهـم المعنى المراد ولذلك قال غير مجموع بينهما نعم ما ذكرته تحقيق للفرق بين قرينتي المجاز والمشـترك وأيـن أحدهمـا من الآخر.

للدلالة بنفسه على هذا، وأخرى للدلالة بنفسه على ذلك. وقال إذا أطلق فمفهومه أحدهما غير مجموع بينهما. هذا تحقيق كلام صاحب المفتاح. وعلى هذا لا يتوجه اعتراض المصنف بأنا لا نسلم أن معناه الحقيقي أن لا يتجاوز الطهر والحيض، وأما الدليل على أنه عند الإطلاق يدل عليه وبأن قوله القرء بمعنى الطهر أو لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بالتعيين سهو ظاهر؛ لأن كلًّا من قوله: بمعنى الطهر، وقوله: لا بمعنى الحيض قرينة لفظية، والقرينة كما تكون معنوية فقد تكون لفظية، وفي أكثر النسخ بدل قوله: دون المشترك: دون الكناية، وهو سهو من الناسخ؛ لأنه إن أريد أن الكناية بالنسبة إلى المعنى الذي هو مسماها موضوعة، فالمجاز أيضًا كذلك؛ لأن أسدًا في قولك: رأيت أسدًا يرمي، موضوع أيضًا بالنسبة إلى الحيوان المفترس، وإن أريد أنه موضوع بالنسبة إلى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية، ففساده واضح، لظهور أن دلالته على اللازم ليست بنفسه، بل بواسطة قرينة لا يقال: معنى قوله بنفسه أي: من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية، فعلى هذا يخرج من الوضع المجاز دون الكناية؛ لأنا نقول: الأول يستلزم الدور، حيث أخذ الموضوع في تعريف الوضع، والثاني يستلزم انحصار قرينة المجاز في اللفظي، حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلاً في الحقيقة. فإن قيل: معنى كلامه أنه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية، فإنها أيضًا حقيقة ما صرح به السكاكي، حيث قال: الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان في التصريح وعدمه. قلنا: هذا أيضًا غير صحيح؛ لأن الكناية لم تستعمل في الموضوع له، بل إنما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز إرادة الملزوم ومجرد جواز إرادة الملزوم لا يوجب كون اللفظ مستعملاً فيه. وسيجيء لهذا زيادة تحقيق في باب الكناية، إن شاء الله تعالى.

[والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد] من العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض مشاهير الأئمة وحذاق العصر، وهو أنه نظر إلى لفظ الإيضاح فتوهم أن هذا من تتمة اعتراضه على السكاكي، فقال: إن مراد السكاكي بالدلالة بنفسها أن يكون العلم بالوضع كافيًا في الفهم. والمصنف حيث ذكر أن دلالة اللفظ لذاته ظاهر الفساد توهم أن السكاكي أراد بالدلالة بنفسها ما قيل: إن دلالة الألفاظ ذاتية، فلا يحل لأحد أن يبطل كلام غيره بحمله على معنى قائله بريء عنه. هذا كلامه وأقول: كيف حل لك إبطال كلام المصنف بحمله على معنى هو بريء عنه، والعجب أنه لم يتنبه أن المصنف أيضًا فسر الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، وأن

السكاكي أيضًا أورد هذا المذهب، وأبطله ثم تأوله فما أليق بهذا الحال قول من قال:

حفظتَ شيئًا وغابتْ عنكَ أشياء[1]

فنقول: هذا ابتداء بحث يعني أن دلالة اللفظ على معنى دون معنى لابد لها من مخصص، لتساوي نسبته إلى جميع المعاني، فذهب المحققون إلى أن المخصص هو الوضع، ومخصص وضعه لهذا دون ذاك هو إرادة الواضع. والظاهر أن الواضع هو الله تعالى على ما ذهب إليه الشيخ أبو الحسن الأشعري من أنه تعالى وضع الألفاظ ووقف عباده عليها، تعليمًا بالوحي أو بخلق الأصوات والحروف في جسم وإسماع ذلك الجسم واحدًا أو جماعة من الناس، أو بخلق علم ضروري في واحد أو جماعة. وذهب بعضهم إلى أن المخصص هو ذات الكلمة يعني أن بين اللفظ والمعنى مناسبة طبيعية تقتضي اختصاص دلالة اللفظ على ذلك المعنى. واتفق الجمهور على أن هذا القول فاسد؛ لأن دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ؛ لوجب أن لا تختلف اللغات باختلاف الأمم، ولوجب أن يفهم كل أحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك الدليل عن المدلول. كما أن كل أحد يفهم من كل لفظ أن له لافظًا، ولامتنع جعل اللفظ بواسطة القرينة، بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي؛ لأن ما بالذات لا يزول بالغير، ولامتنع نقله من معنى إلى معنى آخر، بحيث لا يفهم منه عند الإطلاق إلا المعنى[2] الثاني كما في الأعلام المنقولة وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية، لما ذكر، ولامتنع وضعه مشتركًا بين المتنافيين كالناهل للعطشان والريان، والمتضادين كالجون للأسود و الأبيض؛ لاستلزامه أن يكون المفهوم من قولنا: هو ناهل أو جون اتصافه بالمتنافيين أو المتضادين. وهذا أولى من قولهم؛ لأن الاسم الواحد لا يناسب بالذات النقيضين أو المتضادين؛ لأنه ممنوع [وقد تأوله] أي: القول بدلالة اللفظ لذاته [السكاكي] أي: صرفه عن ظاهره، وقال: إنه تنبيه على ما عليه أئمة علمي الاشتقاق والتصريف من أن للحروف في أنفسها خواص

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه ١١٦، وتتمة البيت:

وقل لمن يدعي في العلم معرفة * **عرفت شيئًا وغابت عنك أشياءُ**

(٢) في الأصل:لمعنى، والصواب ما أثبتناه.

بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة والتوسط بينهما وغير ذلك. وتلك الخواص تقتضي أن يكون العالم بها إذا أخذ في تعيين شيء مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء، الذي هو حرف رخو لكسر الشيء من غير أن يبين، والقصم بالقاف الذي هو شديد لكسر الشيء حتى يبين، وإن لهيئات تراكيب الحروف أيضًا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى؛ لما في مسماهما من الحركة، وكذا باب فَعُل بضم العين، مثل: شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة، وقس على هذا.

المجاز

[والمجاز] في الأصل: مفعل، من جاز المكان يجوزه إذا تعداه نقل إلى الكلمة الجائزة أي: المتعدية مكانها الأصلي أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها مكانها الأصلي، كذا ذكره الشيخ في أسرار البلاغة. وزعم المصنف أن الظاهر أنه من قولهم: جعلت كذا مجازًا إلى حاجتي أي طريقًا لها، على أن معنى جاز المكان سلكه فإن المجاز طريق إلى تصور معناه، واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم يغاير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء، كتسمية إنسان له حمرة بأحمر، ووصفه بأحمر فإن اعتبار التناسب في التسمية لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى، وبيان أنه أولى بذلك من غيره، وفي الوصف لصحة إطلاقه؛ ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعند زوال الحمرة لا يصح وصفه بأحمر حقيقة، ويصح تسميته بذلك فاعتبار المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما، بل لأولوية ذلك وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الأسماء، فلا يصح في اعتبار التناسب للتسمية أن ينقض بوجود ذلك المعنى في غير المسمى، فالمجاز [مفرد ومركب] وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر؛ فلا يمكن جمعهما في تعريف واحد [أما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، في اصطلاح به التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته] أي: إرادة ما وضعت له، فاحترز بالمستعملة عما لم تستعمل فإن الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازًا، كما لا تسمى حقيقة. وبقوله: في غير ما وضعت له عن الحقيقة مرتجلاً كان أو منقولاً أو غيرهما وقوله: في اصطلاح به التخاطب، وهو متعلق بقوله وضعت ليدخل

فيه المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر، كلفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازًا فإنه وإن كان مستعملاً فيما وضع له في الجملة، فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به يقع التخاطب -أعني: اصطلاح الشرع وكذا إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الأركان المخصوصة مجازًا [فلابد من العلاقة] المعتبر نوعها؛ لأن هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة [ليخرج الغلط] من تعريف المجاز، كما تقولك خذ هذا الفرس، مشيرًا إلى كتاب؛ لأن هذا الاستعمال ليس على وجه يصح لعدم العلاقة.

[و] يخرج [الكناية] أيضًا بقوله: مع قرينة عدم إرادته؛ لأن الكناية مستعملة في غير ما وضعت له، مع جواز إرادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازًا، وقد يكون كناية، وقد يكون غلطًا، وقد يكون مرتجلاً، وقد يكون منقولاً. والمنقول منه: ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الأول حتى يهجر الأول، فهو في اللغة حقيقة في المعنى الأول، مجاز في الثاني. وفي الاصطلاح المنقول فيه بالعكس، كلفظ الصلاة المنقول من الدعاء إلى الأركان المخصوصة المشتملة على الدعاء، فإنه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الأركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما غلب في بعض أفراد الموضوع له الأول كلفظ الدابة إذا أطلقت على الفرس[1] باعتبار مجرد أنه يدب على الأرض يكون حقيقة، وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعًا يكون مجازًا. هذا من حيث اللغة. أما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء، ورعاية معنى الدبيب إنما هي لمجرد المناسبة في التسمية، بخلاف الحقيقة

---

(١) قال السيد الشريف: حاصله أن لفظ الدابة يطلق على الفرس تارة على سبيل الحقيقة لغة ويكون ملاحظة الدبيب هناك لصحة الإطلاق على ذات ماله دبيب ولا ملاحظة حينئذ لخصوصية ذات الفرس أصلا وتارة على سبيل المجاز اللغوي ويلاحظ فيه خصوصية الذات ويعتبر الدبيب على أنه علاقة مصححة لإطلاقه على خصوصية هذه الذات وتكون أيضا مصححة لإطلاقه على خصوصية ذات أخرى يوجد فيه وقد يطلق على الفرس باعتبار نقله إليه عرفا وبهذا الاعتبار لا يصح إطلاقه على كل ما يدب كما في الحقيقة الأصلية ولا على كل خصوصية لها الدبيب كما في المجاز المتفرع على تلك الحقيقة بل لا يطلق حقيقة بهذا الاعتبار الأعلى خصوصية ذات الفرس لأنه في العرف إنما وضع له ورعاية معنى الدبيب إنما هي لمجرد المناسبة في وضعه له لا لصحة الإطلاق ولا لكونه علاقة مصححة على الإطراد.

فإن رعاية المعنى فيها لصحة الإطلاق حتى يصح إطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب، بخلاف المجاز فإن اعتبار المعنى الحقيقي فيه إنما هو لصحة إطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه لازم ذلك المعنى، حتى يصح إطلاق لفظ الأسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة، ولا يصح إطلاق الدابة في العرف على كل ما يوجد في الدبيب، ولا يصح إطلاق الصلاة في الشرع على كل دعاء.

[وكل منهما] أي: من الحقيقة والمجاز [لغوي وشرعي وعرفي خاص] وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي، كالنحوي والصرفي والكلامي وغير ذلك [أو] عرفي [عام] لا يتعين ناقله. أما الحقيقة فلأن واضعها إن كان واضع اللغة فهي لغوية، وإن كان الشارع فشرعية، وإلا فعرفية عامة أو خاصة. وبالجملة تنسب إلى الواضع. وأما المجاز فلأن الاصطلاح الذي به وقع التخاطب وكان اللفظ مستعملاً في غير ما وضع له في ذلك الاصطلاح إن كان هو اصطلاح اللغة، فالمجاز لغوي، وإن كان اصطلاح الشرع فشرعي، وإلا فعرفي عام أو خاص. [كأسد للسبع، والرجل الشجاع] يعني أن لفظ أسد إذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع المخصوص يكون حقيقة لغوية، وفي الرجل الشجاع يكون مجازًا لغويًا.

[وصلاة للعبادة والدعاء] يعني إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلاة في العبادة المخصوصة، تكون حقيقة، وفي الدعاء تكون مجازًا. [وفعل اللفظ والحدث] يعني إذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون حقيقة، وفي الحدث يكون مجازًا [ودابة لذي الأربع والإنسان] فإنها في العرف العام حقيقة في الأول، مجاز في الثاني. فما ذكر بلفظ النكرة مثال للحقيقة والمجاز، وما ذكر بعد كل نكرة من المعرفتين إشارة إلى المعنى الحقيقي والمجازي [والمجاز مرسل إن كانت العلاقة] المصححة [غير المشابهة] بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي [وإلا فاستعارة] فالاستعارة على هذا هو: اللفظ المستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي كالأسد في قولنا: رأيت أسدًا يرمي [وكثيرًا ما يطلق الاستعارة] على فعل المتكلم - أعني: [على استعمال اسم المشبه به في المشبه]، وحينئذ يكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق، ويكون المتكلم مستعيرًا ولفظ المشبه به مستعارًا، والمعنى المشبه به مستعارًا منه، والمعنى المشبه مستعارًا له وإلى هذا أشار بقوله: [فهما] أي: المشبه والمشبه به [مستعار منه ومستعار له واللفظ] أي: لفظ المشبه به [مستعار]؛ لأن اللفظ بمنزلة لباس طولبت عارية من المشبه به؛ لأجل المشبه.

المجاز المرسل

[والمرسل] وهو ما كان العلاقة غير المشابهة [كاليد في النعمة] وهي موضوعة للجارحة المخصوصة، لكن من شأن النعمة أن تصدر منها وتصل إلى المقصود بها، فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها، وأيضًا بها تظهر النعمة؛ فهي بمنزلة العلة الصورية لها، ومع هذا فلابد من إشارة إلى المنعم، مثل: كثرت أيادي فلان عندي، وجلت يداه لدي، ونحو ذلك بخلاف اتسعت اليد في البلد.

[والقدرة] أي: وكاليد في القدرة؛ لأن أكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد وبها تكون الأفعال الدالة على القدرة من البطش والضرب والقطع والأخذ، وغير ذلك. وأما اليد في قوله — عليه الصلاة والسلام-: "والمؤمنون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم"[1] فمن باب التشبيه، أي: هم مع كثرتهم في وجوب الاتفاق بينهم، مثل: اليد الواحدة فكما لا يتصور أن يخذل بعض أجزاء اليد بعضًا، وأن يختلف بها الجهة في التصرف، كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين؛ لأن كلمة التوحيد جامعة لهم. وما ذكره الشيخ في أسرار البلاغة من أن اليد هاهنا استعارة، فهو مبني على ما نقلنا عنه من أن المشبه به إذا كان مما لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه، فإطلاق الاستعارة عليه بمحل من القبول، وهاهنا كذلك؛ إذ لا يحسن أن يقال: هم كيد على من سواهم.

[والرواية في المزادة] أي: في المزود الذي يجعل فيه الزاد أي: الطعام المتخذ للسفر[2] والرواية في الأصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة، والعلاقة كون البعير حاملاً لها لما ذكر للمرسل عدة أمثلة أراد أن يشير إلى عدة أنواع العلاقة على وجه كلي؛ ليقاس عليها؛ وذلك

(١) "صحيح" انظر صحيح الجامع (٦٦٦٦).

(٢) قال السيد الشريف: قال في الصحاح المزادة الراوية قال أبوعبيدة لا يكون المزادة إلا من جلدين يفأم بجلد ثالث بينهما ليتسع وكذلك السطيحة وجمع المزادة المزاد والمزائد وأما المزود فهو ما يجعل فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر والجمع المزاود وقال أيضا الراوية البعير أو البغل أو الحمار الذي يستقى عليه والعامة تسمى المزادة راوية وهو جائز على الاستعارة والأصل ما ذكرناه فظهر أن تفسير المزادة بالمزود غير صحيح لأن المزادة ظرف الماء الذي يستقى به على الدابة والمزود ظرف الطعام المذكور وليس حامله يسمى راوية فلا يطلق الراوية على المزود مجازا إنما يسمى بالراوية حامل المزادة ويطلق عليها مجازا.

؛لأن العلاقة يجب أن تكون مما اعتبرت العرب نوعها، ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي من الجزئيات؛ لأن أئمة الأدب كانوا يتوقفون في الإطلاق المجازي على أن ينقل من العرب نوع العلاقة، ولم يتوقفوا على أن يسمع آحادها وجزئياتها، مثلاً يجب أن يثبت أن العرف يطلقون اسم السبب على المسبب، ولا يجب أن يسمع إطلاق الغيث على النبات، وهذا معنى قولهم: المجاز موضوع بالوضع النوعي، لا بالوضع الشخصي.

وأنواع العلاقة المعتبرة كثيرة ترتقي ما ذكروه إلى خمسة وعشرين، والمصنف قد أورد هاهنا تسعة غير ما سبق أولاً في إطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية، وإطلاق الرواية على المزادة بعلاقة المجاورة، فقال: [ومنه] أي: ومن المجاز المرسل [تسمية الشيء باسم جزئه] يعني أن في هذه التسمية مجازًا مرسلاً، وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند إطلاقه على ذلك الشيء لا أن نفس التسمية مجاز، ففي العبارة تسامح [كالعين] وهي الجارحة المخصوصة [في الربيئة] وهي الشخص الرقيب، والعين جزء منه؛ وذلك لأن العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة؛ لأن غيرها من الأعضاء مما لا يغني شيئًا بدونها صارت العين كأنه الشخص كله، فلابد في الجزء المطلق على الكل من أن يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل، مثلاً لا يجوز إطلاق اليد أو الإصبع على الربيئة، وإن كان كل منهما جزءا منه.[وعكسه] أي: ومنه عكس المذكور يعني تسمية الشيء باسم كله [كالأصابع في الأنامل] في قوله تعالى: ﴿**يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ**﴾[1] والأنملة جزء من الأصابع، والغرض منه المبالغة كأنه جعل جميع الأصابع في الآذان، لئلا يسمع شيئًا من الصاعقة.

و[تسميته] أي: منه تسمية الشيء [باسم سببه نحو: رعينا الغيث] أي: النبات الذي سببه الغيث [أو] تسمية الشيء باسم [مسببه نحو: أمطرت السماء نباتًا] أي: غيثًا لكون النبات مسببًا عنه، وأورد في الإيضاح في أمثلة تسمية السبب باسم المسبب قولهم: فلان آكل الدم، وظاهر أنه سهو؛ لأنه من تسمية المسبب باسم السبب؛ إذ الدم سبب الدية.

---

(١) سورة البقرة:١٩.

والعجب أنه قال في تفسيره: أي: الدية المسببة عن الدم [أو] باسم [ما كان عليه] أي: تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه في الزمان الماضي [نحو ﴿**وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ**﴾[1] أي: الذي كانوا يتامى قبل ذلك؛ لأنه لا يتم بعد البلوغ [أو] تسمية الشيء باسم [ما يئول] ذلك الشيء [إليه] في الزمان المستقبل [نحو ﴿**إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا**﴾[2] أي: عصيرًا يئول إلى الخمر [أو] تسمية الشيء باسم [محله نحو ﴿**فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ**﴾[3] أي: أهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس [أو] تسمية الشيء باسم [حاله] أي: باسم ما يحل في ذلك الشيء [نحو] قوله تعالى: ﴿**وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ**﴾[4] أي: في الجنة] التي تحل فيها الرحمة [أو] تسمية الشيء [باسم آلته نحو ﴿**وَاجْعَلْ لِي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الآخِرِينَ**﴾[5] أي: ذكرًا حسنًا] واللسان اسم لآلة الذكر، ولما كان في الأخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب.

فإن قلت قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وبعض أنواع العلاقة، بل أكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك؟ قلت: يعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما، أما في الاستعارة فظاهر؛ لأن وجه الشبه إنما هو أخص أوصاف المشبه به، فينتقل الذهن من المشبه به إليه لا محالة، فالأسد مثلاً إنما يستعار للشجاع، لا لزيد أو عمرو على الخصوص، ولا شك في انتقال الذهن من الأسد إلى الشجاعة، وأما في غيرها فيظهر بإيراد كلام ذكره بعض المتأخرين، وهو أن اللفظ إذا أطلق على غيرها وضع له فإما أن يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له في زمان سابق أو لاحق، فهو مجاز باعتبار ما كان أو باعتبار ما يئول إليه أو بالقوة فمجاز بالقوة كالمسكر للخمر التي أريقت، وإذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي بالجملة فالذهن ينتقل من المعنى الحقيقي إليه في الجملة، وإن لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل، فلابد من أن تريد باللفظ معنى لازمًا لمعناه

---

(١) سورة النساء:٢.

(٢) سورة يوسف:٣٦.

(٣) سورة العلق:١٧.

(٤) سورة آل عمران:١٠٧.

(٥) سورة الشعراء:٨٤.

الحقيقي ذهنًا، أي: معنى ينتقل الذهن من الحقيقي إليه في الجملة، ولا يشترط أن يلزم من تَصَوُّرِهِ تَصَوُّرُهُ. واللزوم إما ذهني محض كإطلاق البصير على الأعمى، أو منضم إلى لزوم خارجي بحسب العادة، أو بحسب الواقع، وحينئذ إما أن يكون أحدهما جزءًا للآخر كالقرآن للبعض، والرقبة للعبد، أو خارجًا عنه، واللزوم بينهما قد يكون بحصول أحدهما في الآخر كالحال والمحل أو سببية أحدهما للآخر، أو مجاورتهما، أو يكون[1] أحدهما شرطًا للآخر، فجميع ذلك مشتمل على اللزوم، ولهذا يشترط في إطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلاً، فإن الإنسان لا يوجد بدونهما[2] بخلاف اليد، فإنه لا يجوز إطلاقها على الإنسان، وأما إطلاق العين على الربيئة فليس من حيث إنه إنسان، بل من حيث إنه رقيب. وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم. وبالجملة إذا كان بين الشيئين علاقة فلا محالة يكون انتقال الذهن من أحدهما إلى الآخر في الجملة، وهذا معنى اللزوم في هذا المقام.

الاستعارة

[والاستعارة] وهي ما كانت علاقته المشابهة، أي: قصد أن إطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي، فإذا أطلق نحو: المشفر على شفة الإنسان، فإن أريد تشبيهها بمشفر الإبل في الغلظ فهو استعارة، وإن أريد أنه إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن[3] على الأنف من غير قصد إلى التشبيه فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة، وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين.

---

(١) في الأصل: بكون، بالباء الموحدة، والسياق يرجح ما أثبتناه؛ إذ الجملة تتمة لكلام سابق بدايته: وحينئذ إما أن يكون...........

(٢) قال السيد الشريف أورد عليه أن عدم وجود الإنسان بدونهما يدل على استلزام الإنسان لهما لا على استلزامها للإنسان والثاني هو المطلوب وأجيب بأنا لم نرد هاهنا بالمستلزم واللازم مصطلح أرباب الجدل بل مصطلح أرباب البيان أعني المستتبع والتابع حيث قالوا مبنى الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم وأرادوا باللازم التابع والرديف كطول النجاد مثلا فإنه من توابع طول القامة وروادفه وكل واحد من الرقبة والرأس أصل يفتقر إليه الإنسان يتبعه في الوجود فلذلك لم يوجد بدونهما.

(٣) المرسِن والمرسَن: الأنف، وجمعه: المراسن، وأصله في ذوات الحافر ثم استعمل للإنسان، قال الجوهري: المرسِن، بكسر السين: موضع الرَّسَن من أنف الفرس، ثم كثر حتى قيل: مرسِن الإنسان، يقال: فعلت ذلك على رغم مَرْسِنِهِ ومِرْسَنِهِ بكسر الميم وفتح السين أيضا، انظر اللسان (رسن).

[قد تقيد بالتحقيقية] وبهذا التقييد تتميز عن التخيلية والمكنى عنها، وإنما تسمى تحقيقية [لتحقق معناها] أي: ما عنى بها واستعملت هي فيه [حسًا أو عقلاً] بأن يكون ذلك المعنى أمرًا معلومًا يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه إشارة حسية أو عقلية، فيقال: إن اللفظ قد نقل عن مسماه الأصلي، فجعل اسمًا لهذا المعنى على سبيل الإعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له، فالحسي [كقوله] أي: قول زهير بن أبي سلمى: [**لدى أسد شاكي السلاح**] أي: تام السلاح، وكذا شائك السلاح، وشاك السلاح بالقلب والحذف [**مقذف**][1] أي: قذف به كثيرًا إلى الوقائع، وقيل: قذف باللحم ورمى به فصار له جسامة ونبالة: وتمامه لـه لبد أظفاره لم تقلم لبدة الأسد ما تلبد من شعره على منكبيه، والتقليم مبالغة القلم وهو القطع، فالأسد هاهنا مستعار للرجل الشجاع، وهو أمر متحقق حسًا [وقوله] أي: والعقلي كقوله تعالى: ﴿**اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**﴾[2] أي: الدين الحق] وهو ملة الإسلام، وهذا أمر متحقق عقلاً لا حسًا. وذكر صاحب المفتاح في قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ**﴾[3] أن الظاهر من اللباس عند أصحابنا الحمل على التخييل[4] ، وإن كان يحتمل عندي أن يحمل على التحقيق، وهو أن يستعار لما يلبسه الإنسان عند جوعه من انتقاع[5] اللون وتغيره ورثاثة هيئته، وفيه بحث؛ لأن كلام صاحب الكشاف مشعر بأنه استعارة تحقيقية، يحتمل أن تكون عقلية، وأن تكون حسية؛ لأنه قال: شبه ما غشي الإنسان و التبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس والحادث الذي غشيه، يحتمل أن يريد به الضرر الحاصل من الجوع، فتكون عقلية وأن يريد به انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فتكون حسية كما ذكره السكاكي.

وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الأمر الحادث عنده فتوهم كونه تشبيهًا لا استعارة

(١) البيت لزهير في ديوانه ص ٢٣، من معلقته المشهورة التي يمتدح فيها الحارث بن عوف، وهرم بن سنان – انظر الإيضاح بتحقيقي ص ٢٥٤، والطراز جـ ١ ص ٢٣٢.

(٢) سورة الفاتحة:٦.

(٣) سورة النحل:١١٢.

(٤) قال السيد الشريف [قيل عليه أن الحمل على التخييل ركيك جدا لا يناسب بلاغة القرآن فإن الجوع إذا شبه بشخص ضار مجد فيما هو بصدده فلابد أن يثبت له من لوازمه ما له مدخل في الأضرار وأقرب منه أن يحمل على التشبيه من قبيل لجين الماء ويكون وجه الشبه الإحاطة والشمول والملابسة التامة والأولى أن يجعل استعارة تحقيقية على أحد الوجهين ثم الحمل على الضر والألم الحاصل من الجوع أكثر مناسبة للإذاقة فإنها تستعمل في المضار والآلام فيقال أذاقه الضر والبؤس.

(٥) في الأصل: انتفاع، والصواب: انتقاع، كما أثبتناه.

غلط. قال المصنف: والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بمـا وضـع لـه، والمـراد بمعنـاه مـا عنـي باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا ألا يتناول قولنا: ما تضمن تشبيه معناه بما وضـع لـه اللفـظ استعمل فيما وضع له، وإن تضمن تشبيه شيء، نحو: زيد أسد، ورأيت زيدًا أسدًا، ورأيـت بـه أسدًا؛ لأنه إذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بـالمعنى الموضـوع لـه؛ لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا: ما تضمـن عبارة عـن المجاز، أي: المجـاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز إلى الاستعارة وغيرها، والأسد في الأمثلة المذكورة ليـس بمجـاز، لكونه مستعملاً فيما وضع له، وفيه نظر؛ لأنا لا نسلم أن أسدا فـي نحـو: زيـد أسـد. مسـتعمل فيما وضع له، بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون مجـازًا أو استعارة، كمـا فـي: رأيـت أسدًا يرمي، بقرينة حمله عل زيـد[1] ، ولا دليـل لهـم علـى أن أداة التشـبيه هاهنـا محذوفـة وأن

(١) قال السيد الشريف إذا قيل رأيت أسدا يرمي فلا شك أن أسدا ليس مستعملا في معناه الحقيقي بـل هـو مسـتعمل بمعنى رجل شجاع كالأسد ولم يقصد به هذا المفهوم بل الذات وتلك الذات وأن كانت متعينة في نفسـها لكـن المتكلم لم يرد بمجرد هذه العبارة الدلالة عليها من حيث أنها متعينة ممتازة عما عداهـا بـل أراد الدلالـة عليهـا مـن حيث الإجمال والإبهام ولا شك أيضا أنه قصد تشبيه تلك الذات المتعينة المرادة بلفظ الأسد إجمـالا لكنـه جعـل ذلك أمرا مسلما وساق الكلام لإثبات الرؤية متعلقة بها وإذا قيل زيد أسد فإن كان لفظ أسـد مسـتعملا فـي معنـى رجل شجاع كالأسد وكان رجل شجاع هو المشبه بالأسد وقد استعمل فيه لفظ المشبه به كما ذكـره الشـارح فإما أن يراد برجل شجاع مفهومه كما هو الظاهر من استدلاله بتعلـق الجـار بـه ومـن وقوعـه محمـولا فـلا معنـى لتشبيهه بالأسد كما لا يخفى على أحد وأما أن يراد به ذات ما مبهمة مشبهة بالأسد فيكون الكلام مسوقا لإثبـات أن زيدا هو تلك الذات المشبهة بالأسد وأن كان مستعملا في معناه الحقيقي كان سياق الكلام لإثبات شبه زيـد بالأسد وإذا أردت أن يتضح لك الفرق بين هذين المعنيين فتأمل في قولك بالفارسية [مردى همجو شيرست زيد] وقولك [شيرست زيد] فإن التشبيه في الأول راجع إلى ذات ما وفي الثاني إلى زيـد وإنمـا أخرنـا زيـدا فـي المثـال الأول لأنه لو أقدم احتمل الكلام رجوع التشبيه إلى زيد بناء على أن الخبر قصد به المفهوم ولا معنى لرجوعه إليـه وأما في المثال الثاني فتأخيره للموافقة ودفع توهم إسناد الفرق إلـى التقديـم والتـأخير ولا شـك أن قولنـا زيـد أسـد وأسد زيد بمنزلة قولنا زيد شيرست. وشيرست زيد] وليس بمنزلـة قولنـا [مردى همجـو شيرسـت زيـد] فيكـون سياق الكلام لتشبيه زيد فيكون أسد مستعملا في معناه الحقيقي كما ذكره القوم فإذا قلت زيد الأسد حسن تقدير أداة التشبيه لأن الظاهر دعوى التشبيه لا الاتحاد ولا الحمل وأما إذا قلت زيد أسد لم يحسن تقديرهـا لأن الظـاهر دعوى حمل الأسد عليه وأنه فرد من أفراده مندرج تحته مبالغة فلـو قـدرت فـاتت المبالغـة فهاهنـا ثـلاث مراتـب الأولى ادعاء المشابهة بأداة التشبيه لفظا أو تقديرا نحو زيد كالأسد وزيد الأسد الثانية ادعاء اندراجه تحـت الأسـد وكونه فردا من أفراده كقولك زيد أسد الثالثة جعل اندراجه تحته أمرا مسلما كقولـك رأيـت أسـدا يرمـى فـالأولى تشبيه اتفاقا والثالثة استعارة اتفاقا وأما الثانية فقد ترقت عن مرتبة صريح التشبيه حيث سيق الكلام ظاهر الكونة فردا

التقدير زيد كأسد. فإن قلت: استدل صاحب المفتاح على ذلك بأنك إذا قلت: زيد أسد أوقعت أسدًا على زيد، ومعلوم أن الإنسان لا يكون أسدًا فوجب المصير إلى التشبيه بحذف أداته قصدًا إلى المبالغة. قلت: لا نسلم وجوب المصير إلى ذلك، وإنما يجب إذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي، وأما إذا كان مجازًا عن الرجل للشجاع فصحة حمله على زيد ظاهرة، وتحقيق ذلك أنا إذا قلنا: في نحو: رأيت أسدًا يرمي، أن أسد استعارة فلا نعني أنه استعارة عن زيد، إذ لا ملازمة بينهما، ولا دلالة عليه وإنما نعني أنه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة، فقولنا: زيد أسد أصله: زيد رجل شجاع كالأسد، فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة، ويدل على ما ذكرنا[1] أن المشبه به في مثل هذا المقام كثيرًا ما يتعلق به الجار والمجرور، كقوله:

= منه لا لإثبات شبه به ولم تبلغ درجة الاستعارة حيث لم يجعل اندراجه فيه أمرا مسلما معروفا فمن سماها تشبيها بليغا فقد نبه على انحطاطها عن مرتبة الاستعارة وترقيها عن صريح التشبيه ولا بعد في إطلاق التشبيه عليها فإن المقصود بحسب الظاهر وأن كان جعله فردا منه لكن القصد حقيقة إلى إثبات الشبه بطريق المبالغة ويجوز تقدير الأداة نظرا إلى المآل وأن لم يحسن نظرا إلى الظاهر ولا ينتقض ذلك بالاستعارة لأن اللفظ هناك قد استعير لمعنى آخر وأطلق عليه فتسميتها بهذا الاسم أولى لمزيد اختصاص ومناسبة بينهما ومن سماها استعارة فكأنه أراد التنبيه على ارتفاعها عن حضيض التشبيه ولابد له أن يفسر الاستعارة بما يتناولها أيضا وأما إدراجها في الاستعارة المتعارفة كما ظنه الشارح فقد عرفت بطلانه وتحقيقه ذلك بقوله فقلنا زيد أسد أصله زيد رجل شجاع كالأسد إلخ يرد عليه أنه يقتضي أن يكون قولنا زيد الأسد استعارة متعارفة أيضا مع ظهور تقدير أداة التشبيه.

(١) قال السيد الشريف: هذا الاستدلال يشعر بأن أسدا في أسد على مستعمل في مفهوم مجترئ وصائل فلا يتصور حينئذ تشبيه فضلا عن الاستعارة بل يكون من إطلاق اسم الملزوم على اللازم كما مر ثم إن استعمال الأسد في معناه الحقيقي لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى على سبيل التبع ما هو لازم له ومفهوم منه في الجملة من الجرأة والصولة وإذا جعل الأسد استعارة عن رجل شجاع لم يرد به كما مر أنه مستعار لمفهوم رجل شجاع حتى يظهر تعلق الجار به بل أريد استعارته لذات صدق عليه ذلك المفهوم فكون الجرأة والصولة خارجة عما استعمل لفظ الأسد فيه وكيف لا؛ وجهة التشبيه في هذه الاستعارة خارجة عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير أيضا في تعلق الجار به إلى ملاحظة معنى الجرأة تبعا فليس في تعلق الجار به دلالة على كونه استعارة بل لو جعل دليلا على كونه حقيقة لكان أولى لأن فهم المعنى الذي يتعلق به الجار على تقدير كونه حقيقة أظهر وإنما وقع له ما وقع بناء على ما توهمه أنه إذا كان استعارة كان معنى الجرأة داخلا في مفهومه وهو سهو ويؤيد ما ذكرنا أن أسدا في زيد أسد وفي زيد أسد في الشجاعة مستعمل في معنى واحد وقد اختار أن الثاني تشبيه حيث قال والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه فالأول كذلك أيضا.

أسدٌ عليَّ وفي الحروبِ نعامَةٌ[1]

أي: مجترئ على صائلٍ، كقوله:

والطيرُ أغْربةٌ عليه

أي: باكية، وكقوله ﷺ "هم يد على من سواهم"[2] وأنه كثيرًا ما يكون بحيث لا يحسن دخول أداة التشبيه عليه، كما نقلنا عن عبدالقاهر، وكذا الكلام في نحو: لقيت أسدًا، أي شجاعًا كالأسد، وأما إذا ترك المشبه بالكلية لكن أتى بوجه الشبه نحو: رأيت أسدًا في الشجاعة، ونحو قوله:

ولاحتْ من بُروجِ البدْرِ بُعدًا بُدورُ مَهًا تَبرُّجُها اكتنانُ

ففيه إشكال؛ لأن ترك المشبه لفظًا أو تقديرًا وإجراء اسم المشبه به عليه يقتضي أن يكون هذا استعارة، وذكر وجه الشبه يقتضي أن يكون تشبيهًا، أي: رأيت رجلاً كالأسد في الشجاعة، ولاحت من قصور مثل: بروج البدر في البعد، فبينهما تدافع. كذا ذكره صدر الأفاضل في ضرام السقط، والظاهر أن مثل هذا من باب التشبيه؛ لأن المراد بكون المشبه مقدرًا أعم من أن يكون محذوفًا جزء كلام كما في قوله تعالى: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ﴾[3] أو يكون في الكلام ما يقتضي تقريره كما في قولنا: رأيت أسدًا في الشجاعة بدليل أنهم جعلوا الخيط الأسود في قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾[4] تشبيهًا؛ لأن بيان الخيط الأبيض بالفجر قرينة على أن الخيط الأسود أيضًا مبين سواد آخر الليل.

وأبعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من أن قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلا رَجُلا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿وَمَا

---

(١) البيت للشاعر الخارجي عمران بن حطان، يهجو الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد أورده صاحب الإشارات والتنبيهات بلا نسبة ١٧١، وهو في شرح عقود الجمان جـ٢ بلا نسبة، وبلا نسبة لرجل من الخوارج في جمهرة اللغة ٩٢٣، وفي الأغاني لعمران بن حطان ١٨/ ١٢٢، وعجزه: "فتخاء تنفر من صفير الصافر".

(٢) "صحيح" وقد سبق تخريجه.

(٣) سورة البقرة: ١٨.

(٤) سورة البقرة: ١٨٧.

(٥) سورة الزمر:٢٩.

﴿يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾[1] من باب التشبيه المطوي فيه ذكر المشبه، كما في الاستعارة وهو مشكل؛ لأن المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر، ويمكن التفصي عن هذا الإشكال بأن الاستعارة تجب أن تكون مستعملة في غير ما وضع له، وعلامته أن يصح وقوع اسم المشبه موقعه، ولا يفوت إلا المبالغة في التشبيه[2] فيصح في نحو: رأيت أسدًا أن يقال: رأيت رجلاً شجاعًا. وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتأمل. وكذا لا يصح أن يراد بالبحرين الموصوفين المؤمن والكافر؛ لأن قوله تعالى: ﴿وَمِنْ كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا﴾[3] ينبئ عن أنه تعالى قصد التشبيه لا الاستعارة، وأراد تفضيل البحر الأجاج على الكافر بأنه قد يشارك العذب في منافع والكافر خلو عن المنفعة، فهو في طريقة قوله تعالى: ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ﴾[4] ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس إلى أن الآيتين من قبيل الاستعارة وأن صاحب الكشاف أوردهما مثالين للاستعارة، ولا يخفى ضعفه على من تأمل لفظ الكشاف [ودليل أنها] أي: الاستعارة [مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به، لا للمشبه ولا لأعم منهما].

اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوي، أم عقلي فذهب الجمهور إلى أنه مجاز لغوي بمعنى أنها لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة، والدليل على ذلك أن الاستعارة كأسد مثلاً في قولك: رأيت أسدًا يرمي موضوعة للمشبه به، أعني: السبع المخصوص لا للمشبه — أعني: الرجل الشجاع ولا لأمر أعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلاً؛ ليكون إطلاقه على

---

(١) سورة فاطر:١٢.

(٢) قال السيد الشريف: هذا كلام جيد فإن المدار في الفرق بين الاستعارة والتشبيه إذا تردد بينهما أن اسم المشبه به أن كان مستعملا في معنى المشبه كان استعارة وإن كان مستعملا في معناه الحقيقي كان تشبيها وعلامة كونه مستعملا في معنى المشبه أي ومن لوازم استعماله فيه أن يصح وقوع اسم المشبه موقعه فإذا انتفى هذه العلامة كما في الآيتين بشهادة الفطرة السليمة بعد التأمل فيهما انتفى كونه استعارة وكان تشبيها سواء كان المشبه مذكورا بالفعل أو مقدرا في نظم الكلام أو لا يكون مذكورا ولا مقدرا نعم يجب كون المشبه مرادا في معنى الكلام وإن لم يمكن تقديره في نظمه على وجه لا يختل نظامه وسيرد عليك فيما تستقبله مزيد توضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

(٣) سورة فاطر:١٢.

(٤) سورة البقرة:٧٤.

كل منهما حقيقة كإطلاق الحيوان عليهما، وهذا معلوم قطعًا بالنقل عن أئمة اللغة فحينئذ يكون استعماله في المشبه استعمالاً في غير ما وضع له، مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له -أعني: المشبه به فيكون مجازًا لغويًا. وهذا الكلام صريح في أنه إذا أطلق لفظ العام على الخاص، لا باعتبار خصوصه، بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء، كما إذا رأيت زيدًا فقلت: رأيت إنسانًا أو رأيت رجلاً، فلفظ إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له، ولكنه قد وقع في الخارج على زيد، وكذا إذا قال قائل: أكرمت زيدًا وأطعمته وكسوته، فقلت: نعم ما فعلت. لم يكن لفظ فعلت مجازًا وكذا في قولنا: الإنسان حيوان ناطق فليتأمل؛ فإن هذا بحث يشتبه على كثير من المحصلين حتى يتوهمون أنه مجاز باعتبار ذكر العام وإرادة الخاص، ويعترضون أيضًا بأنه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه.

ومنشؤه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الإطلاق والاستعمال، وبين ما يقع عليه باعتبار الخارج، وقد سبق في بحث التعريف باللام إشارة إلى تحقيقه [وقيل:] إنها [مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي لا لغوي؛ لأنها لما لم تطلق على المشبه إلا بعد ادعاء دخوله] أي: دخول المشبه [في جنس المشبه به] بأن جعل الرجل الشجاع فردًا من أفراد الأسد [كان] جواب لما [استعمالها] أي: استعمال الاستعارة في المشبه كاستعمال الأسد في الرجل الشجاع مثلاً استعمال[فيما وضعت له] وإنما قلنا: إنها لم تطلق على المشبه إلا بعد الادعاء المذكور؛ لأنها لو لم يكن كذلك لما كانت استعارة؛ لأن مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكان الأعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة، ولما كان الاستعارة أبلغ من الحقيقة، إذ لا مبالغة في إطلاق الاسم المجرد عاريًا عن معناه، ولما صح أن يقال لمن قال: رأيت أسدًا، وأراد زيدًا أنه جعله أسدًا كما لا يقال لمن سمي ولده أسدًا أنه جعله أسدًا؛ لأن جعل إذا كان متعديًا إلى مفعولين كان بمعنى صير، ويفيد إثبات صفة لشيء حتى لا تقول: جعلته أميرًا إلا إذا أثبت له صفة الإمارة، وإذا كان نقل المشبه به إلى المشبه تبعًا لنقل معناه إليه، بمعنى أنه أثبت له معنى الأسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الأسد كان الأسد مستعملاً فيما وضع له فلا يكون مجازًا لغويًا، بل عقليًا بمعنى أن العقل تصرف فيه وجعل الرجل الشجاع من جنس الأسد وجعل ما ليس في الواقع واقعًا مجاز عقلي، [ولهذا] أي: ولأن إطلاق اسم المشبه به

على المشبه إنما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به [صح التعجب في قوله] أي: قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظلله:

[**قامتْ تُظللني**] أي: توقع الظل علي [**من الشمسِ**

[**نفسٌ أعـزُّ علـيَّ مـن نفسـي قـامتْ تظللنـي ومـن عجـبٍ**]

ويروى فأقول: يا عجبًا ومن عجب [شمسٌ] أي: إنسان كالشمس في الحسن والبهاء [**تظللني من الشمسِ**][1] فلولا أنه ادعى له معنى الشمس الحقيقي، وجعله شمسًا على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى؛ إذ لا تعجب في أن يظل إنسان حسن الوجه إنسانًا آخر [والنهي عنه] أي: ولهذا صح النهي عن التعجب [في قوله:

لا تَعْجَبـوا مـن بلَـى غِلالَتِـه]

وهي شعار يلبس تحت الثوب وتحت الدرع أيضًا

[**قـد زَرَّ أزرارَهُ علـى القَمـر**][2]

تقول: زرت القميص عليه أزره إذا شددت أزراره عليه، فلولا أنه جعله قمرًا حقيقيًا لما كان للنهي عن التعجب معنى؛ لأن الكتان إنما يسرع إليه البلي بسبب ملابسة القمر الحقيقي، لا بسبب ملابسة إنسان كالقمر في الحسن [ورد بأن الادعاء] أي: رد هذا الدليل بأن ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به [لا يقتضي كونها] أي: كون الاستعارة [مستعملة فيما وضعت له] للعلم الضروري بأنها مستعملة في الرجل الشجاع، مثلاً والموضوع له هو السبع المخصوص.

وتحقيق ذلك أن دخوله في جنس المشبه به مبني على أنه جعل أفراد الأسد بطريق التأويل على قسمين أحدهما المتعارف، وهو الذي له غاية الجرءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهاتيك الصورة والهيئة، وتلك الأنياب والمخالب إلى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو

---

(١) البيتان لابن العميد، في التبيان ص ٢٩٨،والإيضاح ص ٤١٥، وأسرار البلاغة ١٦٥/٢، والطراز ٢٠٣/١، والإشارات ص ٢١٠، ونهاية الإيجاز ص ٢٥٢.

(٢) البيت لابن طباطبا العلوى، وهو الحسن محمد بن أحمد المتوفى سنة ٣٢٢ هـ، الطراز ٢٠٣/٢، نهاية الإيجاز ص ٢٥٣ والمصباح ص ١٢٩، انظر الإيضاح بتحقيقى ص ٢٥٩.

الذي له تلك الجرءة وتلك القوة، لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص، ولفظ الأسد إنما هو موضوع للتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له، والقرينة مانعة عن إرادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف، وبهذا يندفع ما يقال: إن الإصرار على دعوى الأسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن إرادة السبع المخصوص. [وأما التعجب والنهي عنه] في البيتين المذكورين وغيرهما [فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة] ودلالة على أن المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً، حتى إن كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه أيضًا [والاستعارة تفارق الكذب] بوجهين: [بالبناء على التأويل ونصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر] يعني: أن في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل، وهو جعل أفراد المشبه به قسمين كما ذكرنا، ولا تأويل في الكذب، وأيضًا لابد في الاستعارة من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على أن المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب، فإنه لا ينصب فيه قرينة على إرادة خلاف الظاهر، بل يبذل المجهول في ترويج ظاهره. وزعم صاحب المفتاح أن الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة لبناء الدعوى فيها، أي: في الاستعارة على التأويل، وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن إرادة الظاهر. والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وأنت تعلم أن تفسيره الكذب خلاف ما عليه الجمهور.

واختاره السكاكي، ومع هذا فلا جهة لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب، بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعًا، نعم فرق بين الباطل والكذب بأن الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقًا[1] للواقع بقياس الواقع إليه، والصدق هو كونه مطابقًا للواقع بقياسه إلى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار، لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد.

[ولا تكون] الاستعارة [علمًا] لما سبق من أنها تقتضي إدخال المشبه في جنس المشبه به

(١) في الأصل مطلقا، والسياق لا يناسب ذلك، والصواب ما أثبتناه.

بجعل أفراده قسمين متعارفًا وغير متعارف، ولا يمكن ذلك في العلم [لمنافاته الجنسية]؛ لأنه يقتضي التشخيص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الأفراد [إلا إذا تضمن] العلم [نوع وصفية] بسبب اشتهاره بوصف من الأوصاف [كحاتم] فإنه يتضمن الاتصاف بالجود، وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة، وباقل في الفهامة وحينئذ يجوز أن يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم، فيجعل كأنه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي أو من آخر غيره، كما جعل أسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفًا أو غيره، فبهذا التأويل يكون حاتم متناولاً للفرد المتعارف المعهود والفرد الغير المتعارف، وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له فيكون استعارة، نحو: رأيت اليوم حاتمًا [وقرينتها] أي: قرينة الاستعارة؛ لأنها مجاز لابد لها من قرينة مانعة عن إرادة المعنى الموضوع له. [أما أمر وأحدكما في قولك: رأيت أسدًا يرمي أو أكثر] أي: أمران أو أمور، يكون كل واحد منها قرينة [كقوله:

وإن تعافوا] أي: تكرهوا [**العدلَ والإيمانا**   **فإنَّ في أَيْمانِنا نيرانا**][1]

أي: سيوفًا تلمع كشعل النيران، فتعلق قوله: وإن تعافوا بكل من العدل والإيمان قرينة دالة على أن المراد بالنيران السيوف؛ لدلالته على أن جواب هذا الشرط تحاربون وتلجئون إلى الطاعة بالسيوف [أو معان ملتئمة] مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة، لا كل واحد، وحينئذ لا يخفى صحة كونه قسيمًا لقوله أو أكثر [كقوله] أي: قول البحتري:

[**وصاعقةٍ**] روي بالجر على إضمار رب وبالرفع على أنه مبتدأ موصوف بقوله: [**من نصله**]. أي: من نصل سيف الممدوح وخبره قوله: [**تَنْكفي**] من انكفأ أي: انقلب والباء في قوله [**بها**] للتعدية والمعنى رب نار صاعقة من حد سيفه تقلبها [**على أَرْؤُسِ الأقرانِ خمسُ سحائبِ**][2]

أي: أنامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب، أي: تصبها على أكفائه في

---

(١) الإيضاح بتحقيقي صـ٢٦٠.

(٢) البيت للبحتري ديوانه ١٧٩/١، الطراز ٢٣١/١/١٣، والإيضاح بتحقيقي ص:٢٦١، ورواية الديوان:

وصاعقة من كفه ينكفي بها   **على أرؤس الأعداء خمس كتائب**

الحرب فتهلكهم بها، والمراد بأرؤس الأقران جمع الكثرة بقرينة المدح؛ لأن كلا من صيغة جمع القلة والكثرة يستعار للأخرى لما استعار السحائب لأنامل الممدوح ذكر أن هناك صاعقة، وبين أنها من نصل سيفه ثم قال: على أرؤس الأقران ثم قال: خمس فذكر العدد الذي هو عدد الأنامل فظهر من جميع ذلك أنه أراد بالسحائب الأنامل

[وهي] أي: الاستعارة تنقسم [باعتبار الطرفين]، وباعتبار الجامع، وباعتبار الثلاثة، وباعتبار اللفظ، وباعتبار آخر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه والمستعار له. [قسمان؛ لأن اجتماعهما] أي: اجتماع الطرفين [في شيء إما ممكن، نحو: ﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] أي: ضالاً فهديناه.] استعار الإحياء من معناه الحقيقي، وهو جعل الشيء حيًا للهداية التي هي الدلالة على طريق يوصل إلى المطلوب. والإحياء والهداية ما يمكن اجتماعهما في شيء، وهذا أولى من قول المصنف: إن الحياة والهداية مما يمكن اجتماعهما، وأما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل؛ إذ لا يمكن اتصاف الميت بالضلال؛ فلهذا قال نحو: أحييناه في: ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[1] [ولتسم] هذه الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء. [وفاقية] لما بين الطرفين من الاتفاق، [وإما ممتنع] عطف على قوله: إما ممكن [كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه] هو بالفتح: النفع، أي: لانتفاع النفع في ذلك الموجود، كما في المعدوم، ولاشك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع، وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد إذا بقيت آثاره الجميلة التي تحي ذكره وتديم في الناس اسمه، وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل أو العاجز أو النائم، فإن الموت والحياة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء، قال المصنف: ثم الضدان إن كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة الاسم الأسد للأضعف أولى، فكل من كان أقل علمًا وأضعف قوة كان أولى بأن يستعار له اسم الميت، لكن الأقل علمًا أولى بذلك من الأقل قوة؛ لأن الإدراك أقدم من الفعل في كونه خاصة للحيوان؛ لأن أفعاله المختصة به أعني: الحركات الإرادية مسبوقة بالإدراك، إذا كان الإدراك أقدم وأشد اختصاصًا به كان النقصان فيه أشد تبعيدًا له من الحياة، وتقريبًا إلى ضدها، وكذا في جانب الأشد، فكل من كان أكثر علمًا أو أشرف كان أولى بأن يقال له: إنه حي هذا كلامه، ولا يخلو عن اختلال؛ لأن الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم

(١) الأنعام: ١٢٢.

والجهل، والقدرة والعجز، ولم يستعر اسم أحدهما للآخر، بل المقصود أنه إذا أطلق اسم أحد الضدين على لآخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف، فكل من كان ذلك المعنى فيه أشد كان إطلاق ذلك اسم عليه أولى، والعبارة غير وافية بذلك [ولتسم] هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء [عنادية] لتعاند الطرفين [ومنها] أي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعملا في ضده أي: الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي [أو نقيضه لما مر] أي: لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح، أو تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه. [نحو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[1] أي: أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الإخبار بما يظهر سرور المخبر به للإنذار الذي هو ضدها بإدخاله في جنسها على سبيل التهكم، وكذا قولك: رأيت أسدًا، وأنت تريد جبانًا على سبيل التمليح والظرافة أو الاستهزاء.

[و] الاستعارة [باعتبار الجامع] أعني: ما قصد اشتراك الطرفين فيه، وهو الذي يسمى في التشبيه وجهًا، وهاهنا جامعًا [قسمان؛ لأنه] أي: الجامع [إما داخل في مفهوم الطرفين] المستعار له والمستعار منه [نحو] قوله –عليه الصلاة والسلام– "خير الناس رجل يمسك بعنان فرسه [كلما سمع هيعة طار إليها] أو رجل في شعفة في غنيمة يعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت[2]" قال جار الله: الهيعة الصيحة التي يفزع منها، وأصلها من هاع يهيع إذا جبن والشعفة رأس الجبل، والمعنى:خير الناس رجل آخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله، أو رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رءوس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في أمر معاشه، ويعبد الله حتى يأتيه الموت استعارة الطيران للعدو، والجامع داخل في مفهومها [فإن الجامع بين العدو والطيران قطع المسافة بسرعة، وهو داخل فيهما] أي: في مفهوم العدو والطيران إلا أنه في الطيران أقوى منه في العدو.

قال الشيخ في أسرار البلاغة: والفرق بينه وبين نحو: رأيت أسدًا أن الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين، كالأسد والإنسان بخلاف الطيران والعدو؛ فإنها جنس واحد، وهو المرور وقطع المسافة، وإنما الاختلاف بالسرعة وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب

---

(١) التوبة:٣٤ .

(٢) أخرجه مسلم وأحمد وابن ماجه.

اختلافًا في الجنس: ثم قال: والفرق بين استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسل لأنف الإنسان مع أن في كل من المرسل والطيران خصوص وصف، ليس في الأنف والعدو، وأن خصوص الوصف الكائن في طار مرعى في استعارته للعدو، بخلاف خصوص الوصف في المرسل والحاصل أن التشبيه هاهنا منظور بخلافه ثمة؛ ولهذا إذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر عد استعارة وقال أيضًا: كان الواجب أن لا أطلق اسم الاستعارة على وضع المرسل موضع الأنف، ونحو ذلك إلا أني كرهت مخالفة السلف فإنه عدوها في الاستعارات، وخلطوها بها فاعتددت بكلامهم في الجملة، ونبهت على ذلك بأن تسميته استعارة غير مفيدة ووجه الشبه بينه وبين الاستعارة أنك تنقل فيه الاسم إلى مجانس له كالمرسل والأنف والمجانسة والمشابهة من باب واحد، وهذا بخلاف نحو اليد والنعمة؛ إذ لا مجالسة بينهما، فلا تطلق الاستعارة عليه. فإن قلت: الجامع في المستعار منه يجب أن يكون أقوى وأشد؛ ليكون الاستعارة مفيدة، وقد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف، فكيف يكون الجامع داخلاً في مفهوم الطرفين؟

قلت: امتناع الاختلاف إنما هو في الماهية الحقيقية. ألا يرى أن السواد جزء من المجموع المركب من السواد والمحل، مع اختلافه بالشدة والضعف؟! ووجه الشبه إنما جعل داخلاً في مفهوم الطرفين، لا في الماهية الحقيقية للطرفين. والمفهوم قد يكون ماهية حقيقية، وقد يكون أمرًا مركبًا من أمور بعضها قابل للشدة والضعف؛ فيصح كون الجامع داخلاً في المفهوم مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى، وفي كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر؛ لأن الطيران هو قطع المسافة بالجناح وليس السرعة داخلة فيه، بل هي لازمة له في الأكثر كالجرءة للأسد، والأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لإزالة الاتصال بين الأجسام الملتزقة بعضها ببعض، لتفريق الجماعة وإبعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى: ﴿وَقَطَّعْنَاهُمْ فِي الأَرْضِ أُمَمًا﴾[1] والجامع إزالة الاجتماع الداخلة في مفهومها، وهي في التقطع أشد، وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق الثوب للسرد الذي هو ضم حلق الدرع بجامع الضم الداخل في مفهومهما الأشد في الأول

(١) الأعراف:١٦٨.

[وإما غير داخل] عطف على قوله: إما داخل [كما مر] من استعارة الأسد للرجل الشجاع، والشمس للوجه المتهلل، ونحو ذلك. فإن قلت: قد نص الشيخ في أسرار البلاغة على أن الأسد موضوع للشجاعة، لكن في تلك الهيئة المخصوصة، لا للشجاعة، وحدها ومعلوم أن المستعار له هو الرجل الشجاع، لا الرجل وحده فالجامع هاهنا أيضًا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره.

قلت: أما كلام الشيخ ففيه تجوز وتسامح للقطع بأن الأسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص، والشجاعة وصف له، وأما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما. وفرق بين المقيد والمجموع على أنه على لو كان المستعار له هو المجموع أيضًا لصح أن الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار أنه غير داخل في مفهوم المستعار منه –أعني: الأسد.

[وأيضًا] تقسيم آخر للاستعارة باعتبار الجامع، وهو أنها [إما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها، نحو: رأيت أسدًا يرمى أو خاصية وهي الغريبة] التي لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أوتوا ذهنًا به ارتفعوا عن طبقة العامة. [والغرابة قد تكون في نفس الشبه] بأن يكون تشبيهًا فيه نوع غرابة، [كما في قوله] أي: يزيد بن مسلمة بن عبدالملك يصف فرسًا له بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وألقى عنانه في قربوس سرجه، وقف مكانه إلى أن يعود إليه:

[وإذا احتبى قُربُوسَه]

أي: مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج

[بعَنانِه] عَلَكَ الشَّكِيمَ إلى انصرافِ الزائِر(1)

الشكيم والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس، وأراد بالزائر نفسه بدليل ما قبله:

عوَّدْتُهُ فيما أزورُ حَبائِبي إهمالَه وكذاكَ كلُّ مُخاطِر

شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتد إلى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب موقعه من ركبتي المحتبى ممتد إلى جانبي ظهره، فاستعار الاحتباء

(1) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة في الإشارات ٢١٦، الإيضاح ٢٦٤، القربوس: مقدم السرج. علك: مضغ.

وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج، فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه.

فإن قلت: هل يجوز أن يقال إنه شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدًا إلى جانبي الفم بهيئة وقوع الحيوة في ظهر المحتبى ممتدًا إلى جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة رأس الفرس؟ قلت: الأحسن ما ذكرناه أولاً؛ لأن الركبتين المتضامتين أشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل إلى العلو، ثم يمتد متسفلاً إلى الظهر كما أن الطرف الذي يلي القربوس من العنان أعلى من الذي يلي فم الفرس. [وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله:]

ولما قضينا من مِنىً كل حاجةٍ	**ومَسَّح بالأركان من هو مَاسِحُ**
وشُدَّت على دُهم المهاري رحالُنا	**ولم ينظُر الغادي الذي هو رائِحُ**
أخَذْنا بأطرافِ الأحاديثِ بيننا	**[وسالتْ بأعناق المَطِيِّ الأباطِحُ]**(1)

الدهم: جمع الدهماء وهي السواد، والمهارى: جمع المهرية وهي الناقة المنسوبة إلى مهرة بن حيدان، بطن من قضاعة، والأباطح: جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى، أي: لما فرغنا عن أداء مناسك الحج ومسحنا أركان البيت عند طواف الوداع، وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا، ولم ينتظر السائرون في الغداة السائرين في الرواح للاستعجال أخذنا في الأحاديث، وأخذت المطايا في سرعة المطي استعار سيلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الإبل سيرًا حثيثًا في غاية السرعة المشتملة على لين وسلاسة، والشبه فيها ظاهر عامي، لكن قد تصرف بما أفاده اللطف والغرابة [إذ أسند الفعل] يعني قوله: سالت [إلى الأباطح دون المطي أو أعناقها] حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الإبل، كما في قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾(2) [وأدخل الأعناق في السير]؛ لأن السرعة والبطء في سير الإبل يظهر أن غالبًا في الأعناق، ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر أجزاء يستند إليها في الحركة، ويتبعها في الثقل والخفة. وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لإلحاق

---

(1) الأبيات لكثير عزة في الإشارات ٢١٧، الإيضاح ٢٦٤.

(2) مريم: ٤ .

الشكل كما في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ لَـهُ لَّمـا تَمَطَّـى بصُلْبِـهِ وَأَرْدَفَ أعْجـازًا وَنَـاءَ بكَلْكَـلِ[1]

أراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبًا يتمطى به إذا كان كل ذي صلب يزيد شيء في طوله عند تمطيه، ثم بالغ فجعل له أعجازًا يردف بعضها بعضًا، ثم أراد أن يصفه بالثقل على قلب ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلاً، ينوء به أي: يثقل به. والظاهر أن هذا من قبيل الاستعارة بالكناية كاليد للشمال.

[و] الاستعارة [باعتبار الثلاثة] أي: المستعار منه ومستعار له و الجامع ستة أقسام؛ لأن المستعار منه والمستعار له إما حسيان، أو عقليان، أو المستعار منه حسي والمستعار له عقلي، أو بالعكس فهذه أربعة أقسام، والجامع في الثلاثة الأخيرة لا يكون إلا عقليًا. لما عرفت في بحث التشبيه والقسم الأول ينقسم إلى ثلاثة أقسام؛ لأن الجامع فيه إما حسي، أو عقلي، أو مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي؛ فالمجموع [ستة أقسام] وإلى هذا أشار بقوله: [لأن الطرفين إن كانا حسيين فالجامع إما حسي نحو: ﴿**فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلا**﴾[2] فإن المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط] التي سبكتها نار السامري عند إلقائه في تلك الحلي التربة التي أخذها من موطيء فرس جبريل –عليه السلام–

[والجامع الشكل] فإن ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة، وهذا كما يقال للصورة المنقوشة على الجدار أنه فرس بجامع الشكل. [والجميع]أي: المستعار منه والمستعار له والجامع [حسي] يدرك بالبصر. ومما دعاه السكاكي من هذا القسم قوله تعالى: ﴿**وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا**﴾[3] فالمستعار منه هو النار، والمستعار له هو الشيب، والجامع هو الانبساط الذي هو في النار أشد وأقوى والجميع حسي والقرينة هو الاشتعال الذي هو من خواص النار، لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية صح السكاكي أن يمثل به؛ لأن كلامه فيما هو أعم من الاستعارة المصرحة، والمكنى عنها بخلاف المصنف فإن كلامه في المصرحة، وزعم

---

(١) الإيضاح ص: ٢٦٥.

(٢) طه:٨٨ .

(٣) مريم:٤.

المصنف أن فيه تشبيهين الأول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والإنارة، وهذا استعارة بالكناية والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه، وهذا استعارة تصريحية، لكن الجامع فيها عقلي [وإما عقلي] عطف على إما حسي، ويعني أن الاستعارة التي طرفاها حسيان والجامع عقلي [نحو: ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾[1] فإن المستعار منه كشط الجلد منه كشط الجلد عن نحو الشاة، والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل] وموضع إلقاء ظله. [وهما حسيان والجامع ما يعقل من ترتب أمر على آخر.] أي: حصول أمر عقيب أمر دائمًا، أو غالبًا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد، وترتب ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل، وهذا معنى عقلي وبيان ذلك أن الظلمة هي الأصل والنور طار عليها ويسترها بضوئه فإذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل، أي: كشط وأزيل كما يكشف عن الشيء الشيء الطاريء عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور المسلوخ بعد سلخ إهابه عنه.

وقد وقع في عبارة الشيخ عبدالقاهر وصاحب المفتاح أن المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل. واعترض عليه بأنه لو أريد ذلك لقيل: فإذا هم مبصرون ولم يقل فإذا هم مظلمون. أي: داخلون في الظلام؛ لأن الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل إنما هو الإبصار لا الإظلام. وأجيب بحمل عبارتهما على القلب أي: ظهور ظلمة الليل من النهار، وبأن المراد بظهور النهار تميزه عن ظلمة الليل، وبأن الظهور هاهنا بمعنى الزوال، كما في قول الحماسي:

وذلِكَ عارٌ يا ابنَ ريطة ظاهِرُ

قال الإمام المرزوقي: ذلك عار ظاهر أي: زائل. قال أبوذؤيب:

وعيَّرَها الواشونَ أنِّي أحبُّها ... وتلكَ شكاةٌ ظاهرٌ عنكَ عارُها[2]

فالمعنى أن المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل، فأقام من مقام عن فيكون موافقًا لكلام غيرهما، وذكر الشارح العلامة أن السلخ قد يكون بمعنى النزع، نحو: سلخت الإهاب

---

(١) يس:٣٧.

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ٧٠، ولسان العرب (ظهر)، (شكا)، ومقاييس اللغة ٣٦٧/٣.

عن الشاة، وقد يكون بمعنى الإخراج نحو: سلخت الشاة من الإهاب، والشاة مسلوخة فذهب عبدالقاهر والسكاكي إلي الثاني وغيرهما إلى الأول فاستعمال الفاء في قوله: ﴿فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ﴾[1] ظاهر على قول غيرهما، وأما على قولهما فإنما يصح من جهة أنها موضوعة لما يعد في العادة مترتبًا غير متراخ، وهذا يختلف باختلاف الأمور والعادات، فقد يطول الزمان والعادة في مثله يقتضي عدم اعتبار المهلة، وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فإن زمان النهار وإن توسط بين إخراج النهار من الليل، وبين دخول الظلام لكن لعظم دخول الظلام بعد إضاءة النهار، وكونه مما ينبغي أن لا يحصل إلا في أضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبًا، وجعل الليل كأنه يفاجئهم عقيب إخراج النهار من الليل بلا مهلة، ثم لا يخفى أن (إذا) المفاجأة إنما تصح إذا جعل السلخ بمعنى الإخراج كما يقال: أخرج النهار من الليل ففاجأه دخول الليل، فإنه مستقيم بخلاف ما إذا جعل بمعنى النزع فإنه لا يستقيم أن يقال: نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجأه الظلام، كما لا يستقيم أن يقال: كسرت الكوز ففاجأه الانكسار؛ لأن دخولهم في الظلام عين حصول الظلام، فيكون نسبة دخولهم في الظلام إلى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار إلى الكسر، فلهذا جعلا السلخ بمعنى الإخراج، دون النزع. انتهى كلامه.

وأقول تقوية لذلك: لا شك أن الشيء إنما يكون آية إذا اشتمل على نوع استغراب واستعجاب، بحيث يفتقر إلى نوع اقتدار، وذلك إنما هو مفاجأة الظلام عقيب ظهور النهار، لا عقيب زوال ضوء النهار، فليتأمل.

[وإما مختلف] بعضه حسي وبعضه عقلي [كقولك: رأيت شمسًا، وأنت تريد إنسانًا كالشمس في حسن الطلعة] وهو حسي [ونباهة الشأن] وهي عقلية، وقد أهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرة وقوعه؛ ولأنه في الحقيقة استعارتان فإن الجامع في إحداهما حسي، وفي الأخرى عقلي، فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعًا آخر، فقال: ولأن الاستعارة مبناها على التشبيه تتنوع إلى خمسة أنواع تنوع التشبيه إليها، لكنه قد ذكر في باب التشبيه الأقسام الستة كلها [وإلا] عطف على قوله: إن كانا حسيين أي: وإن لم يكن الطرفان حسيين [فهما] أي:

---

(١) يس:٣٧ .

الطرفان [إما عقليان، نحو: ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾[1] فإن المستعار منه الرقاد] أي: النوم [والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل والجميع عقلي]. فإن قلت: لم اعتبرا التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية؟ قلت: لما سيجيء من أنه إذا كان اللفظ المستعار فعلاً أو مشتقًا منه، فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر، سواء كان المشتق صفة كاسم الفاعل والمفعول، أو غير صفة كاسم الزمان والمكان والآلة؛ ولأن المنظور في هذا التشبيه هو الموت والرقاد لا مجرد القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل أن يكون المرقد بمعنى المصدر، فيكون قوله: فإن المستعار منه الرقاد تفسيرًا للكلام وتحقيقًا له، وتكون الاستعارة أصلية.

وهاهنا بحث وهو أن الجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى وأشهر، ولا شك أن عدم ظهور الأفعال في الموت الذي هو المستعار له أقوى، فهو لا يصلح جامعًا، فقيل: الجامع البعث الذي هو في النوم أقوى وأشهر؛ لكونه مما لا شبهة فيه لأحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله تعالى: ﴿هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ﴾[1].

وممن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال من زعم أن القرينة هو ذكر البعث، وفيه نظر؛ لأن البعث لا اختصاص له بالموتى؛ لأنه يقال: بعثه من نومه إذا أيقظه، وبعث الموتى إذا أنشرهم والقرينة يجب أن يكون لها اختصاص بالمستعار له. [وإما مختلفان] عطف على إما عقليان، أي: أحد الطرفين حسي والآخر عقلي. [والحسي هو المستعار منه نحو: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾[2] فإن المستعار منه كسر الزجاجة، وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير، وهما عقليان] والمعنى أَبِن الأمر إبانة لا تنمحي، كما لا يلتئم صدع الزجاجة. وكذلك قوله تعالى: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ﴾[3] أي: جعلت الذلة محيطة بهم، كما يضرب القبة والخيمة على من فيها أو جعلت الذلة ملصقة بهم، حتى لزمتهم ضربة لازب، كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه ضرب القبة على الشخص، أو ضرب الطين على الحائط، وهو حسي، والمستعار له تثبيت الذلة وإلصاقها بهم والجامع الإحاطة أو اللزوم، وهما عقليان.

والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل أن يشبه الذلة بالقبة أو الطين، وتكون القرينة إسناد

(١) يس:٥٢.

(٢) الحجر:٩٤.

(٣) آل عمران:١١٢.

الضرب المعدي بعلي إليها، فيكون استعارة بالكناية [وإما عكس ذلك] أي: الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له [نحو: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾[1] فإن المستعار له كثرة الماء، وهو حسي، والمستعار منه التكبر، والجامع الاستعلاء المفرط، وهما عقليان. و] الاستعارة [باعتبار اللفظ المستعار قسمان؛ لأنه] أي: اللفظ المستعار [إن كان اسم جنس] وهو ما دل على نفس الذات الصالحة؛ لأن تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الأوصاف [فأصلية] أي: فالاستعارة أصلية [كأسد] إذا استعير [للرجل الشجاع، وقتل] إذا استعير [للضرب الشديد] الأول اسم عين، والثاني اسم معنى، وكذا ما يكون متأولاً باسم جنس كالعلم في نحو: رأيت اليوم حاتمًا. [وإلا فتبعية] أي: وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس، فالاستعارة تبعية [كالفعل وما يشتق منه] من اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة. [والحرف] وإنما كانت تبعية؛ لأن الاستعارة تعتمد على التشبيه، والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفًا بوجه الشبه، أو كونه مشاركًا للمشبه به في وجه الشبه، وإنما يصلح للموصوفية الحقائق، أي: الأمور المتقررة الثابتة كقولك: جسم أبيض، وبياض صاف، دوم معاني الأفعال والصفات المشتقة منها، لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها، أو عروضه لها ودون الحروف، وهو ظاهرة وأن الموصوف في نحو: شجاع باسل، وجواد فياض، وعالم نحرير، فمحذوف أي: رجل شجاع باسل، كذا ذكره القوم.

وهاهنا نظر، وهو أن هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لأسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأنها تصلح للموصوفية، نحو: مقام واسع، ومجلس فسيح، ومنبت طيب وغير ذلك. ولا تقع أوصافًا البتة، وهم أيضًا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة، وهذه ليست بصفات بالاتفاق البتة، ولهذا صرحوا بأن تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح، لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة، فإن المقتل مثلاً اسم للمكان باعتبار وقوع القتل فيه، فيجب أن تكون الاستعارة فيها أصلية لا تبعية، وأن يقدر التشبيه في نفسها، لا في مصادرها، ولا شك أنا إذا قلنا: بلغنا مقتل فلان، أي: الموضوع الذي ضرب فيه

---

(١) الحاقة: ١١.

ضربًا شديدًا، كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل، وكذا إذا قلنا: هذا مرقد فلان إشارة إلى قبره، فهو على تشبيه الموت بالرقاد، فالأولى أن يقال: إن المقصود الأهم في الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة هو المعنى القائم بالذات، لا نفس الذات، وهذا ظاهر.

فإذا كان المستعار صفة أو اسم مكان مثلاً ينبغي أن يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الأهم، إذ لو لم يقصد ذلك لوجب أن يذكر اللفظ الدال على نفس الذات، وحينئذ يكون الاستعارة في جميعها تبعية [فالتشبيه في الأولين] أي: الفعل وما يشتق منه [لمعنى المصدر وفي الثالث] أي: الحرف [لمتعلق معناه] أي: المتعلق به معنى الحرف.

قال صاحب المفتاح: المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها، مثل قولنا: "من" معناها: ابتداء الغاية، وفي معناها الظرفية وكي معناها الغرض، فهذه ليست معاني الحروف، وإلا لما كانت حروفًا بل أسماء؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى، وإنما هي متعلقات لمعانيها، إذا أفادت هذه الحروف معاني ترجع تلك المعاني إلى هذه بنوع استلزام، فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف [كالمجرور في زيد في نغمة] غير صحيح، كما سنشير إليه [فيقدر] التشسبيه [في نطقت الحال] و الحال ناطقة بكذا [للدلالة بالنطق].أي: يقدر تشبيه دلالة الحال بنطق الناطق في إيضاح المعنى وإيصاله إلى الذهن، ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور فيستعار لها لفظ النطق، ثم يشتق منه الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية، وفي الفعل والصفة تبعية. وسمعت بعض الأفاضل يقول: إن الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز أن يكون إ طلاق النطق عليها مجازًا مرسلاً باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللازم من غير قصد إلى التشبيه؛ ليكون استعارة؟ فقلت: إن اللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون مجازًا مرسلاً، وأن يكون استعارة باعتبارين، وذلك إذا كان بين ذلك المعنى، والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة أحدهما: المشابهة والآخر: غيرها، كاستعمال المشفر في شفة الإنسان، فإنه استعارة قصد المشابهة في الغلظ، ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد –أعني: مشفر البعير في مطلق الشفة على ما صرح به الشيخ عبدالقاهر، فكذا إطلاق النطق على الدلالة، وحينئذ يصح التمثيل على أحد الاعتبارين فاستحسنه [و] يقدر التشبيه [في لام التعليل

نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ﴾ أي: موسى ﴿آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1] للعداوة] أي: يقدر تشبيه العداوة [والحزن] الحاصلين [بعد الالتقاط بعلته] أي: علة الالتقاط [الغائية] كالمحبة والتبني، ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده، ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان حقه أن يستعمل في العلة الغائية، فتكون الاستعارة فيها تبعًا للاستعارة في المجرور.

وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام صاحب الكشاف؛ حيث قال: معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز؛ لأنه لم يكن داعيتهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوًا وحزنًا، ولكن المحبة والتبني غير أن ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل لأجله، وهو غير مستقيم على مذهب المصنف؛ لأن المشبه يجب أن يكون متروكًا في الاستعارة العرمة على مذهبه، سواء كانت أصلية أو تبعية غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ، نعم هذا موجب على أن تكون استعارة بالكناية في نفس المجرور؛ لأنه أضمر في النفس تشبيه العداوة، مثلاً بالعلة الغائية. ولم يصرح بغير المشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به، وهو لام التعليل، فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية؛ لأنه ذكر المشبه –أعني: العداوة– وأريد المشبه به –أعني: الغائية أدعاء بقرينة لام التعليل، فتحقيق الاستعارة التبعية في ذلك أنه شبه ترتب العداوة والحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه، ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب العلة الغائية التي هو المشبه به، فجرت الاستعارة أولاً في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام، كما مر في نطقت الحال، فصار حكم اللام حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه العلية، والحاصل أنه إن قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية، والحرف قرينة وهو اختيار السكاكي كما إذا قدرت في نطقت الحال تشبيه الحال بالإنسان المتكلم، ويكون نطقت قرينة.

وإن قدر التشبيه في متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية [ومدار قرينتها] أي: قرينة الاستعارة التبعية [في الأولين] أي: في الفعل وما يشتق منه [على الفاعل نحو: نطقت الحال بكذا] فإن النطق الحقيقيَ لا يسند إلى الحال [أو المفعول نحو .

(١) سورة القصص:٨.

جُمِـعَ الْحَـقُّ لَنَـا فِـي إِمَـام [قَتَلَ البُخْلَ وَأَحْيَـا السَّـمَاحَا] [1]

فإن القتل والإحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود. [ونحو] قول القطامي:

[لم تلق قومًا هم شـرٌّ لإخوتهـمْ] منّا عشـيةَ تجـري بـالدَّم الـوادِي

نَقْرِيهـمُ لهذَمِيَّـاتٍ نَقِـدُّ بهـا ما كان خَاطَ عليهم كـلُّ زَرَّادِ [2]

اللهذم من الأسنة القاطع، وأراد بلهذميات طعنات منسوبة إلى الأسنة القاطعة، أو أراد نفس الأسنة والنسبة للمبالغة كأحمري. والقد:القطع، وزرد الدرع وسردها: نسجها، فالمفعول الثاني –أعني: اللهذميات– قرينة على أن نقريهم استعارة، وقد يكون المفعولان بحيث يصلح كل واحد منهم قرينة، كقول الحريري:

وأُقْـري المسـامعَ إمـا نطقـت بيانًا يقودُ الحَرونَ الشَّموسَـا [3]

فإن تعلق أقري بكل من المسامع وبيان دليل على أنه استعارة [أو المجرور نحـو: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [4] فإن ذكر العذاب قرينة على أن بشر استعارة أو إلى الجميع –أعني الفاعل والمفعول والمجرور– نحو: قرى ضرب بني فلان أعناق الأعـادي بالسيوف طعنات، وأما تمثيل السكاكي في ذلك بقول الشاعر:

تَقْرِى الرِّياحُ رياضَ الحزن مُزْهِـرةً إذَا سَرَى النَّومُ فِي الأجْفان أيْقاظـا [5]

فغير صحيح؛ لأن المجرور –أعني في الأجفان– متعلق بسرى، لا بتقرى. وما ذكره الشارح من أنه قرينة على أن سرى استعارة؛ لأن السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء؛ لأن المقصود أن تكون الجميع قرينة لاستعارة واحدة، وإنما قال مدار قرينتها على كـذا لجواز أن يكون القرينة غير ذلك كقرائن الأحوال، نحو: قتلت زيدًا إذا ضربته ضربًا شديدًا وأما القرينة

---

(١) ديوان ابن المعتز ١/ ٤٦٨ والمصباح ص: ١٣٥، والإيضاح بتحقيقي ص: ٢٦٩.

(٢) البيتان للقطام في الإيضاح ٢٦٣، ٢٦٩.

(٣) البيت للحريري: صاحب المقامات أبومحمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الكاتب الشاعر المتوفى سنة ٥١٦ والبيت في الإيضاح ٢٦٩ "بتحقيقنا".

(٤) سورة التوبة:٣٤.

(٥) الإيضاح بتحقيقي ص: ٢٦٩، والمصباح ص: ١٣٦.

في الحروف فغير منضبطة [و] الاستعارة [باعتبار آخر] غير اعتبار الطرفين والجامع واللفظ [ثلاثة أقسام]؛ لأنها إما إن لم تقرن بشيء يلائم المستعار له أو المستعار منه أو قرنت بما يلائم المستعار له، أو قرنت بما يلائم المستعار منه الأول [مطلقة، وهي ما لم يقرن بصفة ولا تفريع] أي: تفريع كلام مما يلائم المستعار له أو المستعار منه [نحو: عندي أسد والمراد] بالصفة [المعنوية لا النعت] النحوي، على ما مر في بحث القصر [و] الثاني [مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له، كقوله] أي: كقول كثير [غمْرُ الرداءِ] أي: كثير العطاء استعار الرداء للعطاء: لأنه يصون عرض صاحبه، كما يصون الرداء ما يلقى عليه، ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء[1] ، دون الرداء تجريدًا للاستعارة والقرينة سياق الكلام أعني: قوله

[**إذا تَبَسَّمَ ضاحكًا**] أي: شارعًا في الضحك آخذًا فيه **غَلقَتْ بضِحْكَتِه رقابُ المال**[2]

يقال: غَلِقَ الرهن في يدي المرتهن إذا لم يقدر على انفكاكه، يعني إذا تبسم غلقت رقاب أمواله في أيدي السائلين، وعليه قوله تعالى: ﴿**فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ**﴾[3] حيث لم يقل فكساها؛ لأن الترشيح وإن كان أبلغ، لكن الإدراك بالذوق يستلزم الإدراك باللمس من غير عكس. فكأن في الإذاقة إشعارًا بشدة الإصابة بخلاف الكسوة، وإنما لم يقل طعم الجوع؛ لأنه إن لائم الإذاقة فهو مفوت لما يفيده لفظ اللباس من بيان أن الجوع والخوف عم أثرهما جميع البدن عموم الملابس. فإن قيل: المستعار له هو ما يدرك عند الجوع من الضر، وانتقاع[4] اللون ورثاثة الهيئة على ما مر، والإذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون تجريدًا؟ قلنا المراد بالإذاقة إصابتها بذلك الأمر الحادث الذي استعير له اللباس، كأنه قيل: فأصابها بلباس من الجوع والخوف، والإذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة؛ لشيوعها في البلايا والشدائد، كما يقال: ذاق فلان البؤس وا لضر، وأذاقه العذاب والذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية أن في

---

(١) أي يلائمه باعتبار كثرة استعماله فيه حتى صار كأنه حقيقة له كالإذاقة في الشدائد والبلايا.

(٢) في الإيضاح بتحقيقي ص: ٢٦٩، ديوان كثير ص. ٢٨٨، لسان العرب مادة: غمر، وضحك، وردى وتاج العروس قاعدة غمر، وضحك.

(٣) سورة النحل:١١٢.

(٤) في الأصل:انتقاء بالهمزة، وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

لباس الجوع استعارتين: إحداهما تصريحية، وهو أنه شبه ما غشى الإنسان عند الجوع، و الخوف من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس، ثم استعير له اللباس. والأخرى مكنية، وهو أنه شبه ما يدرك من أثر الضر والألم بما يدرك من طعم المر البشيع، حتى أوقع عليه الإذاقة. كذا في الكشاف، فعلى هذا تكون الإذاقة بمنزلة الأظفار للمنية فلا يكون ترشيحًا.

[و] الثالث [مرشحة، وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾[1] فإنه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار، ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء من الربح والتجارة، ونظير الترشيح بالصفة قولك: جاورت اليوم بحرًا زاخرًا متلاطم الأمواج [وقد يجتمعان] أي: التجريد والترشيح [كقوله:

لدَى أسَدٍ شاكي السلاح

هذا تجريد؛ لأنه وصف بما يلائم المستعار له -أعني: الرجل الشجاع

مُقَذَّفٍ له لَبدٌ أظفاره لم تُقَلَّم[2]

هذا ترشيح؛ لأن هذا الوصف مما يلائم المستعار منه -أعني: الأسد الحقيقي- [والترشيح أبلغ] من الإطلاق والتجريد، ومن جمع الترشيح والتجريد [لاشتماله على تحقيق المبالغة] في التشبيه؛ لأن في الاستعارة مبالغة في التشبيه، فترشيحها وتزيينها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية.

[ومبناه] أي: مبنى الترشيح [على تناسي التشبيه] وادعاء أن المستعار له عين المستعار منه، لا شيء مشبه به [حتى إنه يبنى على علو القدر] الذي يستعار له علو المكان [ما يبنى على علو المكان، كقوله] أي: قول أبي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني، ويذكر أباه وهذا البيت في مدح أبيه وذكر علو قدره ورتبته:

[وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الْجَهُولُ   بَأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ][3]

---

(١) سورة البقرة:١٦.

(٢) البيت لزهير في ديوانه، وانظر الإيضاح ٢٧٠، وتقدم تخريجه.

(٣) ديوان أبي تمام ص: ٣٢٠، الإشارات والتنبيهات ص: ٢٢٥، أسرار البلاغة ج٢ ص: ١٦٤.

استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمـال، ثـم بنى عليه مـا ينبى علـى علـو المكان والارتقاء إلى السماء فلـولا أن قصده أن يتناسـي التشـبيه ويصر علـى إنكـاره، فيجعله صاعدًا في السماء من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه.

[ونحوه] أي: نحو البناء على علو القدر ما ينبي على المكـان لتناسي التشبيه [مـا مـر مـن التعجب] في قوله:

قـامت تظلِّلنـي ومـن عجـب شـمسٌ تظلِّلني من الشـمس[1]

[والنهي عنه] أي: عن التعجب في قوله: لا تعجبوا من بلى غلالته؛ لأنه لو لم يقصد تناسي التشبيه وإنكاره لما كان للتعجب أو النهي عنـه وجه كمـا سبق إلا أن مذهـب التعجب على عكس مذهب النهي، فإن مذهب التعجب إثبات وصـف يمتنـع ثبوتـه للمستعار منـه ومذهـب النهي عنه إثبات خاصة من خواص المستعار منه، ثم أشار إلى زيادة تقرير وتحقيق لهذا الكـلام بقوله: [وإذا جاز البناء على الفرع] أي: المشبه به [مع الاعتراف بـالأصل] أي: المشـبه وذلـك لأن الأصل في التشبيه، وإن كان هو المشبه به من جهة أنه أقوى وأعرف في وجه الشبه، لكـن المشبه أيضًا أصل من جهة أن الغرض يعود غالبًا إليه، وأنه المقصود في الكلام بالإثبات والنفي. ومنهم من استعد تسمية المشبه أصلاً والمشبه به فرعًـا فزعـم أن المـراد بـالأصل هـو التشـبيه، وبالفرع هو الاستعارة، وهو غلط؛ لأنه لا معنى للبناء على الاستعارة، مع الاعتراف بالتشبيه.

وما ذكرنا صريح في الإيضاح ويدل عليه لفظ المفتـاح، وهـو قولـه: وإذا كـانوا مـع التشـبيه والاعـتراف بـالأصل يسـوغون أن لا ينوا إلا على الفـرع [كمـا فـي قولـه] أي: قـول عبـاس بـن الأحنف:

[هي الشمسُ مسكنُها فـي السـماء فعـــــــــــــــزِّ]

أمر من عزاه أي: حمله على العزاء، وهو الصبر

[الفؤادَ عزاءً جميلاً فلنْ تستطيعَ] أنت [إليها]

---

(١) البيت من الكامل لابن العميد (الفضل محمد بن الحسين العميـد إمام، وانظر البيت في نهاية الإيجاز ص٢٥٢، الطراز ١/ ٢٠٣، المصباح ص١٢٩، الإيضاح ٢٥٩.

أي إلى الشمس

[الصعودَ   ولنْ تستطيعَ] الشمس [إليكَ النُّزولا][1]

وبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة.

[فمع جحده أولى] هذا جواب الشرط –أعني: قوله: وإذا جاز– أي: فالبناء على الفرع مع جحد الأصل كما في الاستعارة أولى بالجواز؛ لأنه قد طوى فيه ذكر الأصل؛ أعني: المشبه وجعل الكلام خلوًا عنه، وجاء الحديث مع المشبه به، فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه. هذا هو المجاز المفرد.

المجاز المركب

[وأما] المجاز [المركب فهو اللفظ المستعمل فيما] أي: في المعنى [الذي شبه بمعناه الأصلي] أي: بالمعنى الذي يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة، [تشبيه التمثيل] وهو ما يكون وجهه منتزعًا من متعدد، واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه إشارة إلى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب. وحاصله أن تشبه إحدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالأخرى، ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبه بها، فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبه بها. [كما يقال للمتردد في أمر: إني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى.] كما كتب الوليد بن يزيد لما بويع بالخلافة إلى مروان بن محمد، وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له: أما بعد، فإني أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، فإذا أتاك كتابي هذا فاعتمد على أيتهما شئت. شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في أمر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا، وتارة لا يريد فيؤخر أخرى، فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك، ووجهُ الشبه وهو الإقدام تارة والإحجام أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى.

[و] هذا المجاز المركب [يسمى التمثيل]؛ لأن وجهه منتزع من متعدد [على سبيل الاستعارة]؛ لأنه قد ذكر المشبه به، وأريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية، كما هو طريق الاستعارة. [وقد يسمى التمثيل مطلقًا] من غير تقييد بقولنا: على سبيل الاستعارة، ويمتاز عن التشبيه بأن يقال له تشبيه تمثيل أو تشبيه تمثيلي. وهاهنا بحث وهو أن المجاز المركب كما يكون استعارة، فقد يكون غير استعارة. وتحقيق ذلك أن الواضع كما وضع المفردات لمعانيها

(١) البيتان للعباس بن الأحنف في ديوانه ٢٢١، المصباح ١٣٩، أسرار البلاغة ٢/ ١٦٨، الإيضاح ٢٧١.

بحسب الشخص، كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية، بحسب النوع، مثلاً هيئة التركيب في نحو: زيد قائم موضوعة للإخبار بالإثبات، فإذا استعمل ذلك المركب في غير ما وضع له فلابد وأن يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فإن كانت العلاقة المشابهة فاستعارة وإلا فغير استعارة، وهو كثير في الكلام كالجمل الخبرية التي لم تستعمل في الإخبار كقوله:

هوايَ مع الرَّكبِ اليمانِينَ مُصعِدٌ(١)

البيت فإن المركب موضوع للإخبار، والغرض منه إظهار الحزن و ا لتحسر، فحصر المجاز المركب في الاستعارة، وتعريفه بما ذكر عدول عن الصواب [ومتى فشا استعماله] أي: استعمال المجاز المركب أو التمثيل [كذلك] أي: على سبيل الاستعارة، لا على سبيل التشبيه، ولا في معناه الأصلي [يسمى مثلاً؛ ولهذا] أي: ولكون المثل تمثيلاً فشا استعماله على سبيل الاستعارة [لا تغير الأمثال] لأن الاستعارة يجب أن تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو تطرق تغيير إلى المثل لما كان لفظ المشبه بعينه به، فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً. وتحقيق ذلك أن الاستعارة يجب أن يكون لفظ الذي هو حق المشبه به أخذ منه عارية للمشبه.

فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص المشبه به، فلا يكون عارية؛ فلهذا ألا يلتفت في المثل إلى مضربة تذكيرًا و تأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا، بل إنما ينظر إلى مورد المثل. مثلاً إذا طلب رجل شيئًا ضيعه قبل ذلك تقول له: بالصيف ضيعتِ اللبن بكسر تاء الخطاب؛ لأن المثل قد ورد في امرأة وأما ما يقع في كلامهم من نحو: ضيعتَ اللبن بالصيف على لفظ المتكلم فليس بمثل، بل مأخوذ من المثل و إشارة إليه. ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه للحال أو الصفة أو القصة، إذا كان لها شأن عجيب ونوع غرابة، كقوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾(٢) أي: حالهم العجيبة الشأن، وكقوله تعالى: ﴿**وَلَهُ الْمَثَلُ الأَعْلَى**﴾(٣) أي: الصفة العجيبة، وكقوله تعالى: ﴿**مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**﴾(٤) أي: فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة.

---

(١) البيت لجعفر بن علبة الحارثي في شرح المرشدي على عقود الجمان ١/ ٦٤ والبيتان للطيبي ١/ ١٦٣ والمفتاح ص٩٩ ومعاهد التنصيص ١/ ١٢٠ ومصعد اسم فاعل من أصعد بمعنى أبعد في السير.

(٢) سورة البقرة:١٧.

(٣) سورة الروم:٢٧.

(٤) سورة محمد:١٥.

[فصل]

في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية. قد اتفقت الآراء على أن في مثل قولنا: أظفار المنية نشبت بفلان: استعارة بالكناية واستعارة تخييلية، لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق علهيما هذا اللفظان، ومحصل ذلك يرجع إلى ثلاثة أقوال: أحدها: ما يفهم من كلام القدماء والثاني: ما ذهب إليه السكاكي، وسيجيء بيانهما. والثالث: ما أورده المصنف، و لما كانتا عنده أمرين معنويين غير داخلين في تعريف المجاز أورد لهما فصلاً في ذيل بحث الاستعارة تتميمًا لأقسامها وتكميلاً للمعاني التي تطلق هي عليها، فقال: [قد يضمر التشبيه في النفس] أي: في نفس المتكلم [فلا يصرح بشيء من أركانه سوى المشبه]. فإن قلت: قد سبق في التشبيه أن ذكر المشبه به واجب ألبتة، وأن أقسامه لا يخرج عن ثمانية باعتبار ذكر الأركان وتركها. قلت: ذلك إنما هو في التشبيه المصطلح، وقد سبق أن المراد به غير الاستعارة بالكناية. [ويدل عليه] أي: على ذلك التشبيه المضمر في النفس [بأن يثبت للمشبه أمر مختص بالمشبه به] من غير أن يكون هناك أمر متحقق حسًا، أو عقلاً يجري عليه اسم ذلك الأمر، [فيسمى التشبيه] المضمر في النفس [استعارة بالكناية أو مكنيًا عنها]، أما الكناية فلأنه لم يصرح به، بل إنما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه، وأما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة.

[و] يسمى [إثبات ذلك الأمر] المختص بالمشبه به [للمشبه استعارة تخييلية]؛ لأنه قد استعير للمشبه ذلك الأمر الذي يختص المشبه به، وبه يكون كماله أو قوامه في وجه الشبه ليخيل أنه من جنس المشبه به، ثم ذلك الأمر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين: أحدهما: ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني: ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به، فأشار إلى الأول بقوله: [كما في قول] أبي ذؤيب [الهذلي:

وإذا المنية أنشبت] أي: علقت **[أظفارها] ألفيتَ كلَّ تميمةٍ لا تنفعُ**[1]

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين/ ٨، تهذيب اللغة ١١/ ٣٨٠، ١٤/ ٢٦٠، سمط اللآلي ٨٨٨، أمالي القالي ٢/ ٢٥٥، كتاب الصناعتين ٢٨٤، وللهذلي في لسان العرب (تمم)، وبلا نسبة في لسان العرب (نشب)، تاج العروس (نشب)، (تممي) والعقد الفريد ٥/ ٢٤.

والتميمة: الخرزة التي تجعل معاذة، يعني: إذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روى أنه هلك لأبي ذؤيب في عام واحد خمسة[1] بنين، وكانوا فيمن هاجروا إلى مضر، فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت، ومنها قوله:

أودَى بنَّي وأعقبوني حسرَةٍ   عند الرقادِ وعبرةً لا تُقْلِعُ[2]

حكى أن الحسن بن علي –رضي الله تعالى عنهما– دخل على معاوية –رضي الله عنه– يعوده فلما رآه معاوية قام وتجلد أنشد:

بتَجَلُّدي[3] للشامتينَ أُريهمُ   أنّي لريبِ الدهر لا أَتضَعْضَعُ[4]

فأجابه الحسن على الفور وقال: وإذا المنية أنشبت... البيت [شبه] في نفسه [المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة، من غير تفرقة بين نفاع وضرار] ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذوي فضيلة [فأثبت لها] أي: للمنية [الأظفار التي لا يكمل ذلك] الاغتيال [فيه] أي: في السبع [بدونها] تحقيقًا للمبالغة في التشبيه. فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية، وإثبات الأظفار للمنية استعارة تخييلية. وأشار إلى الثاني بقوله: [وكما في قول الآخر

وَلَئِن نَطَقْتُ بشُكْر برِّكَ مُفْصِحًا   فلِسَانُ حالِي بالشِّكَايَةِ أَنْطَقُ[5]

شبه الحال بإنسان متكلم في الدلالة على المقصود]، وهذا هو الاستعارة بالكناية [فأثبت لها] أي: للحال [اللسان الذي به قوامها] أي: قوام الدلالة [فيه] أي: في إنسان المتكلم، وهذا استعارة تخييلية، فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الأظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له، وليس في الكلام مجاز لغوي، وإنما المجاز هو إثبات شيء لشيء ليس هو له، وهذا عقلي كإثبات الإنبات للربيع على ما سبق.

---

(١) في الأصل: خمس.

(٢) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص٨.

(٣) كذا بالأصل والرواية: (وتجلدي).

(٤) البيت لأبي ذؤيب في شرح أشعار الهذليين ص٨.

(٥) والبيت لمحمد بن عبد الله العتبي، وقيل لأبي النضر بن عبد الجبار، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص: ٢٢٨، والتبيان بتحقيقي ص: ٣٠٣، الإيضاح ٢٧٨.

والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية أمران معنويان وهما فعلان معنويان للمتكلم، ويتلازمان في الكلام لا يتحقق أحدهما بدون الآخر؛ لأن التخييلية يجب أن تكون قرينة للمكنية ألبتة. وهي يجب أن يكون قرينتها التخييلية البتة. فإن قلت: فماذا يقول المصنف في مثل قولنا: أظفار المنية الشبيهة بالسبع أهلكت فلانًا؟ قلت له: أن يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام أنه ترشيح للتشبيه كما يسمى أطولكن في قوله -عليه الصلاة والسلام- "أسرعكن لحوقًا بي أطولكن يدًا"[1] ترشيحًا للمجاز -أعني: اليد المستعملة في النعمة. فإن قلت: ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف، ولا هو يبتني على مناسبة لغوية، وكأنه استنباط منه فما تفسيرها الصحيح؟ قلت: معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو أن لا يصرح بذكر المستعار، بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا: أظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الأسد للرجل الشجاع في قولنا: رأيت أسدًا، لكنا لم نصرح بذكر المستعار أعني: السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه؛ لينتقل منه إلى المقصود كما هو شأن الكناية. فالمستعار هو لفظ السبع الغير[2] المصرح به، والمستعار منه هو الحيوان المفترس، والمستعار له هو المنية. وبهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[3] حيث قال: شاع استعمال النقض في إبطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة؛ لما فيه من إثبات الوصلة بين المتعاهدين. وهذا من أسرار البلاغة ولطائفها أن يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار، ثم يرمزوا إليه بذكر شيء من روادفه، فينبهوا بذلك الرمز على مكانه، نحو: شجاع يفترس أقرانه. ففيه تنبيه على أن الشجاع أسد، هذا كلامه. وهو صريح في أن المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحًا المرموز إليه بذكر لوازمه. لكنا قد استفدنا منه أن قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب أن تكون استعارة تخييلية، بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لإبطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي، وأما الشيخ عبدالقاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وإنما دل على أن في

(١) أخرجه البخاري (١٤٢٠)، ومسلم (٢٤٥٢).
(٢) كذا بالأصل، وقد نبهنا عليها من قبل، وستأتي كثيرا في كلام المصنف.
(٣) سورة البقرة:٢٧.

قولنا: أظفار المنية استعارة بمعنى أنه أثبت للمنية ما ليس لها، بناء على تشبيهها بما له الأظفار وهو السبع، وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية، وذلك أنه قال في أسرار البلاغة: الاستعارة على قسمين أحدهما: أن ينقل الاسم عن مسماه إلى أمر متحقق يمكن أن ينص عليه، ويشار إليه نحو: رأيت أسدًا، أي: رجلاً شجاعًا. والثاني: أن يؤخذ الاسم عن حقيقته، ويوضع موضعًا لا يتبين فيه شيء يشار إليه فيقال: هذا هو المراد بالاسم كقول لبيد:

وَغَدَاةَ ريح قَدْ كشفت وَقرَّةٍ إذ أَصْبَحَتْ بيَدِ الشَّمَال زِمَامُهَا (1)

جعل للشمال يدًا من غير أن يشير إلى معنى فيجري عليه اسم اليد، ولهذا لا يصح أن يقال: إذا أصبحت بشيء مثل اليد للشمال، كما يقال: رأيت رجلاً مثل الأسد. وإنما يتأتى ذلك التشبيه في هذا بعد أن تغير الطريقة، فتقول: إذا أصبحت الشمال ولها في قوة تأثيرها في الغداة شبه المالك في تصريف الشيء بيده فتجد الشبه المنتزع لا يلقاك من المستعار نفسه، بل مما يضاف إليه؛ لأنك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الأحياء فتجعل المستعار له -أعني: الشمال مثلاً- ذا شيء وغرضك أن تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء. وقال أيضًا: لا خلاف في أن لفظ اليد استعارة مع أنه لم ينقل عن شيء إلى شيء، إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئًا باليد وإنما المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدًا [وكذا قول زهير: صحا]

أي: سلا مجازًا من الصحو خلاف السكر

[القلبُ عن سَلْمى وأقْصرَ باطِلُه]

يقال: أقصر عن الشيء إذا أقلع عنه، أي: تركه وامتنع عنه، قيل: هو على القلب أي: أقصر هو عن باطله، ولا حاجة إليه لصحة أن يقال: امتنع باطله عنه، وتركه بحاله

[وَعُرِّيَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ](2)

---

(1) ديوان لبيد ص: ٢٣٠، وفي رواية الديوان:

وغداة ريح قد وزعتُ وقرَّةٍ قد أصبحت بيد الشمالِ زمامُها

والمصباح ص: ١٣٣، ١٣٤، والإيضاح بتحقيقي ص: ٢٧٧، ودلائل الإعجاز ص: ٦٧ بتحقيق محمود محمد شاكر.

والقرة والقر: البرد.

(2) ديوان زهير ص: ٥٥ والصناعتين ص: ٣١١، والإيضاح بتحقيقي ص: ٢٧٨ والمصباح ص: ١٣٢، والطراز ٢٣٣/١، ولسان العرب مادة وتاج العروس مادة صحا، والبيت من الطويل.

هذا مثال ثالث للاستعارة بالكناية والتخييلية أورده تنبيهًا على أن من التخييلية ما يحتمل أن يكون تحقيقية، وهي التي سماها السكاكي الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل وعند حملها على التحقيقية تنتفي الاستعارة بالكناية ضرورة فأشار أولاً إلى بيان التخييلية. وقال [أراد] زهير [أن يبين أنه ترك ما كان يرتكبه زمن المحبة من الجهل والغي، وأعرض عن معاودته فبطلت آلاته] أي: آلات ما كان يرتكبه، وكذا الضمير في معاودته [فشبه] زهير في نفسه [الصبا بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة قضى منها] أي: من تلك الجهة [الوطر فأهملت آلاتها]. ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة. وهذا التشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية [فأثبت له] يعني بعد أن شبه الصبا بالجهة المذكورة أثبت له بعض ما يختص بتلك الجهة. أعني: [الأفراس والرواحل] التي بها قوام جهة المسير والسفر فإثبات الأفراس والرواحل استعارة تخيلية [فالصبا] على هذا [من الصبوة، بمعنى الميل إلى الجهل والفتوة] يقال: صبا يصبو صبوة وصبوا أي: مال إلى الجهل والفتوة. كذا في الصحاح، لا من الصباء بفتح الصاد، يقال صبي صباء، مثل: سمع سماعًا أي: لعب مع الصبيان وأشار إلى التحقيقية بقوله. [ويحتمل أنه] أي: زهيرًا [أراد] بالأفراس والرواحل [دواعي النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها في استيفاء اللذات، أو] أراد بها [الأسباب التي قلما تتآخذ في اتباع الغي إلا أوان الصبا] وعنفوان الشباب، مثل: المال والمنال والأعوان والأحوال. [فتكون] الاستعارة أعني: استعارة الأفراس والرواحل [تحقيقية] لتحقق معناها عقلاً إذا أريد بها الدواعي، وحسًا إذا أريد بها أسباب اتباع الغي. ولما كان كلام صاحب المفتاح في بحث الحقيقة والمجاز، وبحث الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية مخالفًا لما ذكره المصنف في عدة مواضع أراد أن يشير إليها، وإلى مافيها وماعليها فوضع لذلك فصلاً، وقال:

فصل

[عرف السكاكي الحقيقة اللغوية بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تأويل في الوضع، واحترز بالقيد الأخير] وهو قوله: من غير تأويل في الوضع [عن الاستعارة على أصح القولين]، وهو القول بأن الاستعارة مجاز لغوي؛ لكونها مستعملة في غير الموضوع له الحقيقي، فلابد من الاحتراز عنها، وأما على القول الآخر وهو أنها مجاز عقلي بمعنى أن التصرف في أمر عقلي، وهو جعل غير الأسد أسدًا، فإن اللفظ مستعمل فيما وضع له، فيكون حقيقة لغوية، فلا يصح الاحتراز عنها [فإنها] أي: إنما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة؛ لأنها [مستعملة فيما وضعت له بتأويل] وهو ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به بجعل أفراد المشبه به قسمين متعارفًا وغير متعارف، فمجرد قولنا: المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة، بل لابد من التقييد بقولنا: من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب أن يقصده السكاكي، لكن عبارته قاصرة عن ذلك؛ لأنه قال: إنما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة، ففي الاستعارة تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على أصح القولين، ولا نسميها حقيقة، بل مجازًا لغويًا لبناء دعوى اللفظ المستعار موضوعًا للمستعار له، على ضرب من التأويل.

والظاهر أن قوله: على أصح الولين متعلق بقوله: مستعملة فيما وضعت له، لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة. وليس بصحيح لما سبق من أن الاختلاف إن ما هو في كونها مجازًا لغويًا أو عقليًا، لا في كونها مستعملة فيما وضعت له؛ لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة، ولو أريد الوضع بالتحقيق فهو ليس أصح القولين، ولو كان فكيف يخرج بقوله: من غير تأويل، فليتأمل، فالوجه أن يتعلق بقوله: ليحترز به عن الاستعارة فيرتكب كون الكلام قلقًا [وعرف] السكاكي [المجاز اللغوي بالكلمة المستعملة] في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، مع قرينة مانعة عن إرادة معناها في ذلك النوع.

والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد[1] ، أي: المستعملة في معنى غير

(١) قال السيد الشريف: ولو لم يذكر السكاكي قوله استعمالا في الغير لكان الباء في قوله بالنسبة متعلقا بغير في قوله في غير ما هي موضوعة له وكان المقصود حاصلا ولعله إنما أعاد الغير ليظهر تعلق الجار به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما ذكر استعمالا فبالتبعية إظهارا لمتعلق الجار الداخل في الغير وحاصل ما ذكره أن المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى مغاير لما هي موضوعة له بالتحقيق مغايرة بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة المستعملة.

المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة أو الشرع أو العرف غيرًا بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة، حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فتكون مجازًا لغويًا. وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد بمنزلة قولنا: في اصطلاح به التخاطب مع أنه أوضح وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه، فقال: [في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته] أي: إرادة معناها في ذلك الاصطلاح [وأتى] السكاكي [بقيد التحقيق] أي: قيد الوضع في قوله: غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق، [ليدخل] في تعريف المجاز [الاستعارة] التي هي مجاز لغوي [على ما مر] من أنها مستعملة فيما وضعت له بالتأويل، لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هي في التعريف؛ إذ لا يصدق عليها أنها مستعملة في غير ما وضعت له. هذا واضح، لكن عبارته في هذا المقام قلقة؛ لأنه قال: وقولي بالتحقيق احتراز عن أن لا تخرج الاستعارة وهذا فاسد؛ لأنه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها، فيجب أن يكون لا زائدة مثلها في قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ﴾[1] وقال أيضًا: وقولي استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها، احتراز عما إذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له، لا بالنسبة إلى نوع حقيقتها، كما إذا استعمل صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلات الإنسان مجازًا، أو صاحب الشرع لفظ الصلاة في الدعاء مجازًا، أو صاحب العرف لفظ الدابة في الحمار مجازًا، وهذا أيضًا في الظاهر فاسد؛ لأن مثل ذلك مجاز فكيف يصح الاحتراز عنه فلابد هاهنا من حذف مضاف، أي: احتراز عن خروج ما إذا اتفق، أو نحو ذلك [ورد] ما ذكره السكاكي [بأن الوضع] وما يشتق منه [إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل] لأنه نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بإزاء المعنى بنفسه وقال: قولي بنفسه احتراز عن المجاز المعين بإزاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الأسد على الرجل الشجاع وتعيينه بإزائه إنما هو بواسطة القرينة، فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل، وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يراد زيادة الإيضاح لا تتميم الحد، وإن أراد ذلك فقوله: ليحترز عن كذا وكذا مبني على تجوز وتسامح. وأجيب بأنا لا نسلم أن الوضع عند الإطلاق لا يتناول الوضع بالتأويل، والتقييد بقولنا: بنفسه، إنما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل، لا عن الاستعارة؛ لأن تعيين اللفظ في الاستعارة بإزاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة إنما هو لتعيين الدلالة، فلا ينافي الوضع كما في

---

(١) سورة الحديد:٢٩.

المشترك، فإن المستعير يدعي أن أفراد الأسد قسمان متعارف وغير متعارف، ونصب القرينة إنما هو لنفي المتعارف لتعيين المراد -أعني: غير المتعارف، لا لنفي الأسد مطلقًا، وإلا لا يستقيم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة. ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام.

[و] رد أيضًا ما ذكره السكاكي [بأن التقييد باصطلاح به التخاطب] أو ما يؤدي معناه [كما لابد منه في تعريف المجاز] ليدخل فيه نحو لفظ الصلاة إذا استعمله المخاطب بعرف الشرع في الدعاء مجازًا فكذا [لابد منه في تعريف الحقيقة] أيضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ؛ لأنه مستعمل فيما وضع له في الجملة، وإن لم يكن مما وضع له في هذا الاصطلاح ولا تأويل في هذا الوضع لما عرفت من معنى التأويل، وأنه مختص بإخراج الاستعارة، فإهمال هذا القيد في تعريف الحقيقة مخل به.

ولا يخفى عليك أن اعتبار هذا القيد في تعريفها إنما يمكن بهذه العبارة -أعني: قولنا: في اصطلاح به التخاطب -لا بعبارة المفتاح، إذ لو قيل هي الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمالاً فيه بالنسبة إلى نوع حقيقتها أو إلى نوع مجازها لزم الدور. أما على الأول فظاهر. وأما على الثاني فلكون الحقيقة مأخوذة في تعريف المجاز، وما يقال من أن هذا القيد يراد في تعريف الحقيقة، لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره في تعريف المجاز؛ لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغي أن يلتفت إليه لا سيما في التعريفات.

وكذا ما يقال إن تعريف الوضع بلام العهد أغني عن هذا القيد؛ لأنا نقول: المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيما هي موضوعة له بذلك الوضع، لا بالوضع الذي وقع فيه التخاطب؛ إذ لا دلالة عليه، ولو سلم ذلك فلا يتم أيضًا حتى تقيد الموضوعة في قوله: فيما هي موضوعة له بالوضع الذي فيه وقع التخاطب، ولا نعني بفساد التعريف سوى هذا. بل الجواب[1] أن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحقيقة، كما في قولنا: الجود لا يخيب سائله.

---

(١) قال السيد الشريف: بل الجواب أن الأمور التي تختلف باختلاف الإضافات لابد في تعريفها من التقييد بقولنا من حيث هو كذلك وهذا القيد كثيرا ما يحذف من اللفظ لانسياق الذهن إليه من التعلم بكونه إضافيا كما حذفه جميع المنطقيين من تعريف الكليات الخمس والمتقدمون من تعريفات الدلالات الثلاث ومعلوم أن الكلمة بالنسبة إلى معنى واحد أيضا قد تكون حقيقة ومجازا لكن بحسب وضعين كما مر.

أي: من حيث إنه جواد، فالمعنى هاهنا أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له، من حيث إنها موضوعة له، وحينئذ يخرج عن التعريف نحو الصلاة إذا استعملها الشارع في الدعاء؛ لأن استعماله إياها في الدعاء ليس من حيث إنها موضوع للدعاء، وإلا لما احتيج إلى القرينة، بل من حيث إن الدعاء لازم للموضع له.

لا يقال فعلى هذا ينبغي أن يترك القيد في تعريف المجاز أيضًا؛ لأنا نقول أولاً الأصل هو ذكر القيد، وما ذكرناه إنما هو اعتذار عن تركه، وثانيًا أنه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى أنه الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له من حيث إنه غير ما هي موضوعة له. واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث إنه غير الموضوع له، بل من حيث إنه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له؛ فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل.

واعترض أيضًا بأن تعريفه للمجاز يدخل فيه الغلط، فلابد من التقييد بقولنا: على وجه يصح. وأجيب بأنه يخرج بقوله: مع قرينة مانعة عن إرادة معناها؛ إذ لا تنصب في الغلط قرينة على عدم إرادة الموضوع له. وهذا غلط؛ لأن إشارته إلى الكتاب، حيث يقول: خذ هذا الفرس مشيرًا إلى كتاب بين يديه قرينة قاطعة على أنه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له، وكذا إذا قال: اكتب هذا الفرس.

[وقسم] السكاكي [المجاز] اللغوي الراجع إلى معنى الكلمة المتضمن للفائدة [إلى الاستعارة وغيرها] بأنه إن تضمن المبالغة في التشبيه فاستعارة وإلا فغير استعارة [وعرف الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به] أي: بالطرف المذكور [الآخر] أي: الطرف المتروك [مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به] كما تقول: في الحمام أسد، وأنت تريد به الرجل الشجاع مدعيًا أنه من جنس الأسود، فتثبت له ما يخص المشبه به وهو اسم جنسه. وكما تقول: أنشبت المنية أظفارها، وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها، فتثبت لها ما يخص المشبه به -أعني: السبع- وهو الأظفار فالشجاع قد اكتسى اسم الأسد، كما اكتساه الحيوان المفترس، والمنية قد برزت مع الأظفار، في معرض السبع معها في أنه كذلك ينبغي، كما هو شأن العارية، فإن المستعير يبرز مع العارية في معرض المستعار منه لا يتفاوتان إلا بأن أحدهما مالك لها، والآخر ليس بمالك.

ويسمى المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعارًا منه، ويسمى اسم المشبه به مستعارًا ويسمى المشبه مستعارًا له. هذا كلامه وهو دال على أن المستعار منه في الاستعارة بالكناية هو السبع المتروك، والمستعار هو لفظ السبع، والمستعار له المنية، وكلامه في مناسبة التسمية كان مشعرًا بأن المستعار هو الأظفار مثلاً، وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك. ففي الجملة قد وقع منه على زعم القوة خبط في تحقيق الاستعارة بالكناية.

[وقسمها] أي: قسم السكاكي الاستعارة [إلى المصرح بها، والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها أن يكون] الطرف [المذكور] من طرف التشبيه [هو المشبه به وجعل منها] أي: من الاستعارة المصرحة بها [تحقيقه وتخيلية]، وإنما لم يقل قسمها إليهما؛ لأن المتبادر إلى الفهم من التحقيقية والتخيلية ما يكون على القطع، وهو قد ذكر قسمًا آخر، وسماها المحتملة للتحقيق والتخييل، كما ذكرنا في بيت زهير. [وفسر التحقيقية بما مر] أي: بما يكون المشبه المتروك متحققًا حسًا أو عقلاً. [وعد التمثيل] على سبيل الاستعارة كما في قولك: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى [منها] أي: من التحقيقية، حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين منتزعتين من أمور لوصف صورة أخرى. [ورد] ذلك [بأنه] أي: التمثيل [مستلزم للتركيب المنافي للإفراد] فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من أقسام المجاز المفرد؛ لأن تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات، والإلزام اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم عند وجود الملزوم، وجوابه أنه عد التمثيل قسمًا من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي مجاز مفرد. ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد إلى الاستعارة وغيرها أن يكون كل استعارة مجازًا مفردًا، كما يقال: الأبيض إما حيوان أو غيره. والحيوان قد يكون أبيض وقد لا يكون. ومما يدل قطعًا على أنه لم يجعل مطلق الاستعارة من أقسام المجاز المفرد المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له أنه قال بعد تعريف المجاز: إن المجاز عند السلف قسمان: لغوي وعقلي. واللغوي: قسمان راجع إلى معنى الكلمة، وراجع إلى حكم الكلمة. والراجع إلى المعنى قسمان: خال عن الفائدة، ومتضمن لها. والمتضمن للفائدة قسمان: استعارة وغير استعارة.

وظاهر أن المجاز العقلي والمجاز الراجع إلى حكم الكلمة لا يدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له، فعلم أنه ليس مورد القسمة. وأجيب بوجوه أخر:

الأول: أن الكلمة قد تطلق على ما يعم المركب أيضًا نحو: كلمة الله، فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب، وفيه نظر؛ لأن استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية، فلا يصح في التعريف من غير قرينة، مع أنه قد صرح بأن المنقسم إلى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما أريد بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فإن أريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف؛ لأنه ليس له وضع شخصي، وإن أريد ما هو أعم من الشخصي والنوعي فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة؛ لأنه موضوع[1] بإزاء المعنى المجازي وضعًا نوعيًا على ما بين في علم الأصول.

الثاني: أنا لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب، بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي والتشبيه قد يكون طرفاه مفردين، كما في قوله تعالى: ﴿**مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا**﴾[2] الآية، وفيه نظر؛ لأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا إنما يصلح لرد كلام المصنف، حيث ادعى استلزامه التركيب، ولا يصح لتوجيه كلام السكاكي؛ لأنه قد عد من التحقيقية مثل قولنا: أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى، ولا شك أنه ليس مما عبر عن المشبه بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته، بل هو في نفس الكلام، حيث لم يستعمل في معناه الأصلي —والحاصل أنه إن لم يستلزم التركيب فلم يستلزم الإفراد أيضًا وهذا كاف في الاعتراض.

---

(١) قال السيد الشريف: قد مر أن الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه ولا وضع بهذا المعنى في المجاز لا شخصيا ولا نوعيا وما ذكر في بعض كتب الأصول مبني على أن الوضع هو تعيين اللفظ للدلالة على المعنى من غير أن يعتبر معه قيد بنفسه.

(٢) سورة البقرة:١٧.

الثالث: أن إضافة الكلمة إلى شيء أو تقييدها واقترانها بإلف شيء لا يخرجها عن أن تكون كلمة، فالاستعارة هاهنا هو التقديم المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير أخرى، والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له. وهذا في غاية السقوط وإن كان صادرًا ممن هو غاية في الحذاقة والاشتهار للقطع بأن لفظ تقدم في قولنا: تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه الأصلي والمجاز إنما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي -أعني: صورة تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتارة لا يريد فيؤخر أخرى. وهذا ظاهر عند من له مسكة في علم البيان.

[وفسر] السكاكي الاستعارة [التخيلية بما لا تحقق لمعناه حسًا ولا عقلاً، بل هو] أي: معناه [صورة وهمية محضة] لا يشوبها شيء من التحقق العقلي أو الحسي [كلفظ الأظفار في قول الهذلي]: وإذا المنية أنشبت أظفارها[1] [فإنه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال أخذ الوهم في تصويرها بصورته] أي: تصوير المنية بصورة السبع [واختراع لوازمه لها] أي: لوازم السبع للمنية، وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به [فاخترع لها] أي: للمنية صورة [مثل صورة] الأظفار المحققة: [ثم أطلق عليها] أي: على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة الأظفار [لفظ الأظفار] فيكون استعارة تصريحية؛ لأنه قد أطلق اسم المشبه به، وهو الأظفار المحققة على المشبه، وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الأظفار المحققة. والقرينة إضافتها إلى المنية.

والتخيلية عنده لا يجب أن تكون تابعة للاستعارة بالكناية، ولهذا مثل لها بنحو أظفار المنية الشبيهة بالسبع، ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيه بالناقة، فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة في الأظفار فقط من غير استعارة بالكناية. وقال المصنف: إنه بعيد جدًا إذ لا يوجد له مثال في الكلام. وأما قول أبي تمام:

لا تَسْـقِنِي مَـاءَ الْمَـلام فَـإنَّنِي ... صَبٌّ قَدِ اسْتَعْذَبْتُ مَاءَ بُكائِي[2]

(١) شطر البيت، وهو من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين/ ٨، وتهذيب اللغة ... ١٤/ ٢٦٠، وسمط اللآلي ص: ٨٨٨، وأمالي القالي ٢/٢٥٥، والصناعتين ص: ٣١٤، والإيضاح ص: ...

(٢) شطر الشعر في ديوانه ص ١٤، والمصباح ص: ١٤٢، والإيضاح بتحقيقي ص: ٢٨١.

فزعم السكاكي أنه استعارة تخيلية غير تابعة للمكنى عنها، وذلك بأنه توهم للملام شيئًا شبيهًا بالماء، فاستعار له لفظ الماء، لكنه مستهجن. وزعم المصنف أنه لا دليل له فيه لجواز أن يكون قد شبه الملام بظرف شراب مكروه. فيكون استعارة بالكناية، ثم أضاف الماء إليه استعارة تخيلية، أو يكون قد شبه الملام بالماء المكروه فأضاف المشبه به إلى المشبه، كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنًا أيضًا؛ لأنه كان ينبغي أن يشبه بظرف شراب مكروه، أو بشراب مكروه، ولا دلالة للفظ على هذا.

[وفيه] أي: في تفسير التخييلية بما ذكر [تعسف] أي: أخذ على غير الطريق؛ لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل، ولا يدعو إليه حاجة. وقد يقال: إن التعسف فيه أنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن تسمى هذه الاستعارة توهمية لا تخييلية، وهذا في غاية السقوط؛ لأنهم يسمون حكم الوهم تخييلاً ذكر أبو علي في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكمًا غير عقلي، ولكن حكمًا تخييليًا وأيضًا إنهم يقولون: إن للوهم قوة تخدمه، وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور، والمعاني الجزئية وتسمى عند استعمال العقل إياها مفكرة، وعند استعمال الوهم متخيلة.

[ويخالف تفسيره] التخييلية [تفسير غير لها] أي: غير السكاكي للتخييلية [يجعل الشيء للشيء] كجعل اليد للشمال، وجعل الأظفار للمنية. فعلى تفسير السكاكي يجب أن يجعل للشمال صورة متوهمة، شبيهة باليد ويكون إطلاق اليد عليها استعارة تصريحية تخييلية، واستعمالاً للفظ في غير ما وضع له.

وعند غيره الاستعارة هو إثبات اليد للشمال، ولفظ اليد حقيقية لغوية مستعملة في معناه الموضوع له. ولهذا قال الشيخ عبدالقاهر: إنه لا خلاف في أن اليد استعارة، ثم إنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيئ إلى شيء؛ إذ ليس المعنى على أنه شبه شيئًا باليد، بل المعنى على أنه أراد أن يثبت للشمال يدًا لا يقال إنما يتحقق معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي، دون المصنف؛ لأن الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق، ولا يتحقق هذا المعنى بمجرد جعل الشيء للشيء من غير توهم تشبيه بمعناه الحقيقي؛ لما سبق من تفسير الاستعارة وإن خصص التفسير المذكور بغير

التخييلية يصير النزاع لفظيًا، ويكون مخالفًا لما أجمع عليه السلف من أن الاستعارة التخييلية قسم من أقسام المجز اللغوي؛ لأنا نقول: ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضى للتشبيه إنما هو الاستعارة التي هي من أقسام المجاز اللغوي، وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية، أنه استعير للمنية ما ليس لها، وهو الأظفار. والنزاع في أن لفظ الأظفار مستعمل في معناه الحقيقي؛ ليكون حقيقة لغوية أو في غير معناه. أعني: الصورة الوهمية الشبيهة بالأظفار، ليكون مجازًا لغويًا وقسمًا من الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي وظاهر أن هذا النزاع ليس بلفظي، والقول بإجماع السلف على أن التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض، بل لا يبعد أن يدعي أن إجماعهم على خلافه. [ويقتضي] ما ذكره السكاكي في التخييلية [أن يكون الترشيح] استعارة [تخييلية للزوم مثل ما ذكره] السكاكي في التخييلية من إثبات صورة وهمية [فيه] أي: في الترشيح؛ لأن في كل من الترشيح، والتخييلية إثبات بعض ما يخص المشبه به للمشبه، فكما أثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص بالسبع الذي هو المشبه به من الأظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة، فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالأظفار فليعتبر هاهنا أيضًا معنى وهمي شبيه بالتجارة، وآخر شبيه بالربح يكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين، إذ لا فرق بينهما إلا بأن التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلاً في التخييلية بلفظ الموضوع له، كلفظ المنية. وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه، مع أن

لفظ الاشتراء ليس بموضوع له، وهذا معنى قوله في الإيضاح: إن في كل منهما إثبات بعض لوازم المشبه به المختصة به للمشبه، غير أن التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظ الموضوع له، وفي الترشيح بغير لفظه، فالمشبه في قوله: غير أن التعبير عن المشبه هو المعهود الذي أثبت له بعض لوازم المشبه به، وقد خفي هذا على بعضهم، فتوهم أن المراد بالمشبه هاهنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المتحققة.

فاعترض بأن التعبير عنه أيضًا ليس بلفظه، بل بلفظ المشبه به، أعني: الأظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبهة بها، وهو سهو، ثم هذا الفرق لا

يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية، وعدم اعتباره في الترشيح، فاعتباره في أحدهما دون الآخر تحكم.

ومما يدل على أن الترشيح ليس من المجاز والاستعارة[١] ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿**وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ**﴾[٢] أنه يجوز أن يكون الحبل استعارة لعهده، والاعتصام به استعارة للوثوق بالعهد، أو هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه، وحاصل اعتراض المصنف مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح. وجوابه أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية بالمشبه كالمنية مثلاً، حملناه على المجاز، وجعلناه عبارة عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه، وفي الترشيح لما قرن بلفظ المشبه به لم تحتج إلى ذلك؛ لأنه جعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه، فإذا قلنا: رأيت أسدًا يفترس أقرانه، ورأيت بحرًا تتلاطم أمواجه، فالمشبه به هو الأسد الموصوف بالافتراس الحقيقي، والبحر الموصوف بالتلاكم الحقيقي، بخلاف أظفار المنية فإنها مجاز عن الصورة المتوهمة، ليصح إضافتها إلى المنية. فإن قيل: فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجًا عن الاستعارة زائدًا عليها. قلنا: فرق بين المقيد والمجموع والمشبه به هو الموصوف، والصفة خارجة عنه،[٣] لا المجموع المركب منهما. وأيضًا معنى زيادة أن الاستعارة تامة بدونه.

[وعنى بالمكني عنها] أي: أراد السكاكي بالاستعارة المكنى عنها [أن يكون] الطرف [المذكور] من طرفي التشبيه [هو المشبه]، ويراد به المشبه به [على أن المراد بالمنية] في قوله: وإذا المنية أنشبت أظفارها [هو السبع بادعاء السبعية لها] وإنكار أن يكون شيئًا غير السبع [بقرينة إضافة الأظفار] التي هي من خواص السبع [إليها] أي: إلى المنية فقد ذكر المشبه أعني: المنية، وأريد به المشبه به أعني: السبع، فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية؛ لأن إضافة

---

(١) قال السيد الشريف: قد مر إيماء إلى أن صاحب الكشف جوز في الترشيح كونه حقيقة ومجازا كما في قرينة الاستعارة بالكناية فله أن يأول عبارة الكشاف بأن المراد هو الترشيح فقط فإن الأول مع كونه ترشيحا في الجملة استعارة أيضا وإن كانت تابعة لاستعارة الحبل للعهد.

(٢) آل عمران:١٠٣.

(٣) قال السيد الشريف: هذا الفرق لا يجدى نفعا لأن المشبه به إذا كان هو المقيد بوصف كان ذلك الوصف من تتمته ولا يتم ذلك التشبيه إلا بملاحظته فلا يكون ذكر الوصف تقوية وتربية للمبالغة المستفادة من التشبيه ولا مبنيا على تناسبه فلا يكون ترشيحا أصلا وأيضا إذا كان المشبه به هو المقيد من حيث هو مقيد فلابد أن يستعار منه ما يدل عليه من حيث هو كذلك فلا يتم تلك الاستعارة بدون ذلك القيد.

خواص المشبه به إلى المشبه لا تكون إلا على سبيل الاستعارة.[1] [ورد] ما ذكره السكاكي في تفسير الاستعارة المكني عنها [بأن لفظ المشبه فيها] أي: في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلاً [مستعمل فيما وضع له تحقيقاً] للقطع بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير. [والاستعارة ليست كذلك]، لأنه فسرها بأن تذكر أحد طرفي التشبيه، وتريد به الطرف الآخر وجعلها قسمًا من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق. [وإضافة نحو الأظفار] التي جعلها قرينة الاستعارة إنما هي [قرينة التشبيه] المضمر في النفس، أعني: تشبيه المنية بالسبع، وهذا كأنه جواب سؤال مقدر، وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى إضافة الأظفار إليها؟ وإلا فلا دخل له في الاعتراض. فإن قلت: إنه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض؛ حيث أورد سؤالاً وهو أن الاستعارة تقتضي ادعاء أن المستعار له من جنس المستعار منه، وإنكار أن يكون شيئًا غيره، ومبنى الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه، ولا اعترافًا بحقيقة الشيء أكمل من التصريح باسم جنسه، ثم أجاب بأنا نفعل هاهنا باسم المشبه به ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه، فكما ندعي هناك أن الشجاع مسمى للفظ الأسد بارتكاب تأويل، كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء الأسدية ونصب القرينة المانعة عن إرادة الهيكل المخصوص.

كذلك ندعي هاهنا اسم المنية اسمًا للسبع، مرادفًا للفظ السبع بارتكاب تأويل، وهو أن ندخل المنية في جنس السبع للمبالغة في التشبيه بجعل أفراد السبع قسمين متعارفًا وغير متعارف، ثم نذهب على سبيل التخييل إلى أن الواضع كيف يصح منه أن يضع اسمين كلفظي المنية و السبع لحقيقة واحدة، وأن لا يكونا مترادفين، فيتهيأ لنا بهذه الطريق دعوى السبعية للمنية، مع التصريح بلفظ المنية. قلت: سلمنا جميع ذلك[2] ، لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملاً في غير ما وضع له على التحقيق —من غير تأويل، حتى

---

(١) قال السيد الشريف: ذكر هذا الكلام لتخييل صحة ما سيأتي من اعتراف المصنف على السكاكي حيث قال فلم يكن المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لا لبيان الواقع عند القوم فإنه باطل كما تقدم في تقرير كلام صاحب الكشف وسنذكره ولا لبيان أنه مذهب للسكاكي فإنه لم يذهب إلى ذلك كما سنذكره أيضا.

(٢) قال السيد الشريف: حاصله أن ادعاء الترادف لا يوجب ثبوته فلا يكون لفظ المنية مستعملا في غير ما وضع له تحقيقا وذلك لأن الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له هاهنا كما أنه لا يجعل غير الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرح بها.

يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة، فكما أنا إذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الأسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الأسد فيه بطريق الحقيقة، بل كان مجازًا، فكذا إذا جعلنا اسم المنية مرادفًا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت بطريق المجاز، حتى يكون استعارة، بل هو حقيقة فليتأمل.

وبالجملة إن كل أحد يعرف أن المراد بالمنية هاهنا هو الموت، وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق، فلا يكون مجازًا ألبتة، وعلى هذا يندفع ما قيل إن لفظ المنية بعد ما جعل مرادفًا للسبع، فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له إدعاء لا تحقيقًا فلا يكون حقيقة، بل مجازًا. وكذا ما قيل إن المراد به المشبه به أي: السبع. وهذا مما لا يمكن إنكاره، وذلك لأنا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف، لا الإدعائي الغير المتعارف؛ لأن الإدعائي إنما هو عين المشبه الذي هو المنية، وهو ظاهر، بل الجواب أنا قد ذكرنا أن قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة.

فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق، من حيث إنها موضوعة لها بالتحقيق. ونحن لا نسلم أن استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا: أنشبت المنية أظفارها استعمال فيما وضع له بالتحقيق من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، بل من حيث إنه جعل فردًا من أفراد السبع الذي لفظ المنية موضوع له بالتأويل المذكور. وبيان ذلك أن استعماله في الموت قد يكون باعتبار أنه موضوع له في مثل قولنا: دنت منية فلان، وقد يكون باعتبار أنه موضوع للسبع مرادف له، والموت فرد من أفراد السبع غير متعارف، كما في أظفار المنية فاستعماله فيه بالاعتبار الأولى على سبيل الحقيقة، بخلاف الاعتبار الثاني فإن استعماله فيه ليس من حيث إنه موضوع له بالتحقيق، بل من حيث إنه مرادف للسبع، والموت فرد من أفراده. فليفهم هذا غاية ما أمكن في توجيه كلامه على ما فهموه، وفيه ما فيه[1] والحق أن

---

(١) قال السيد الشريف: قال فيما نقل عنه يعني على تقدير تسليم ما ذكر فهو لا يفيد إلا عدم كون لفظ المنية حقيقة بناء على انتفاء قيد الحيثية بمعنى أنه مستعمل فيما وضع له لكن لا من حيث أنه موضوع له وهذا لا يوجب كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا وإنما قال على تقدير تسليم ما ذكر إشارة إلى أن لفظ المنية في قولك إظفار المنية مستعمل فيما وضع له من حيث أنه كذلك تحقيقا وأما ادعاء كون الموت سبعا فلا ينافي ذلك لأن السبع الادعائي هو حقيقة الموت فجاز مع ذلك ملاحظة كونه موضوعا له.

الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكنى عنه بذكر رديفه الواقع موقعه لفظ المنية المرادف له ادعاء، والمنية مستعار له، والحيوان المفترس مستعار منه على ما سبق.

والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وإرادة المشبه به، أراد بها المعنى المصدري، و حيث جعلها من أقسام المجاز اللغوي أراد بها اللفظ المستعار. وقد صرح بأن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك؛ وعلى هذا لا إشكال عليه إلا أنه صرح في آخر بحث الاستعارة التبعية بأن المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم، إلى غير ذلك من الأمثلة وفي آخر فصل المجاز العقلي بأن الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي، فجاء الإشكال فالوجه أن يحمل مثل هذا على حذف المضاف، أي: ذكر المنية استعارة بالكناية حال كونها عبارة عن السبع ادعاء، على أن المراد بالاستعارة معناها المصدري أعني: استعمال المشبه المشبه به ادعاء، فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية، وحينئذ يندفع الإشكال بحذافيره. [واختار] السكاكي [رد] الاستعارة [التبعية] وهي ما تكون في الحروف والأفعال، وما يشتق منها [إلى] الاستعارة [المكني عنها بجعل قرينتها] أي: قرينة التبعية استعارة [مكنيًا عنها و] جعل الاستعارة [التبعية قرينتها] أي: قرينة الاستعارة المكني عنها [على نحو قوله] أي: قول السكاكي [في المنية وأظفارها] حيث جعل المنية استعارة بالكناية وإضافة الإظفار إليها قرينتها، ففي قولنا: نطقت الحال بكذا جعل القوم نطقت استعارة عن دلت، والحال حقيقة لا استعارة، لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة، فهو يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم، ويجعل نسبة النطق إليه قرينة الاستعارة، وهكذا في قوله: نقريهم لهذميات[1]، يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات الشهية على سبيل التهكم، ونسبة لفظ القرى إليها قرينة الاستعارة، وعلى هذا القياس في سائر الأمثلة ففي قوله تعالى ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[2] يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية، للالتقاط ويجعل نسبة لام التعليل إليه قرينة.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) القصص:٨.

وكذا في قوله تعالى ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[1] يجعل الجذوع استعارة بالكناية عن الظروف والأمكنة، واستعمال في قرينة على ذلك، وبالجملة ما جعله القوم قرينة الاستعارة التبعية يجعله هو استعارة بالكناية، وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة بالكناية، وإنما اختار ذلك ليكون أقرب إلى الضبط لما فيه من تقليل الأقسام.

[ورد] ما اختاره السكاكي [بأنه] أي: السكاكي [إن قدر التبعية] كنطقت في قولنا: نطقت الحال بكذا [حقيقة] بأن يراد بها معناها الحقيقي [لم تكن] استعارة تخييلية؛ لأنها] أي: التخييلية [مجاز عنده] أي: عند السكاكي؛ لأنه جعلها من أقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من أقسام المجاز المفسر بذكر المشبه به وإرادة المشبه، إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له حسًا ولا عقلاً، بل يكون صورة وهمية محضة، وإذا لم تكن التبعية تخييلية [فلم تكن] الاستعارة [المكني عنها مستلزمة للتخييلية] لوجود المكني عنها، في مثل: نطقت الحال، وأشباهه بدون التخييلية "حينئذ". ووجود الملزوم بدون اللازم محال. [وذلك] أي: عدم استلزام المكني عنها للتخييلية [باطل بالاتفاق، وإلا] أي: إن لم يقدر التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة، بل قدرها مجازًا [فتكون] التبعية كنطقت مثلاً [استعارة] لا مجازًا مرسلاً ضرورة أن العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة سوى هذا.

[فلم يكن ما ذهب إليه] السكاكي من رد التبعية إلى المكني عنها [مغنيًا عما ذكره غيره] أي: غير السكاكي من تقسيم الاستعارة إلى التبعية وغيرها؛ لأنه اضطر آخر الأمر إلى القول بالاستعارة التبعية، حيث لم يتأت له أن يجعل نطقت في قولنا: نطقت الحال بكذا حقيقة، بل لزمه أن يقدره استعارة. والاستعارة في الفعل لا تكون إلا تبعية. وما يقال إن مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة، بل إنما يكون إذا كانت جلية مع قصد المبالغة في التشبيه، وتحقق هذين الأمرين ممنوع، فمما لا ينبغي أن يلتفت إليه، وذكر بعض من له حذاقة في غير هذا الفن جوابًا عن اعتراض المصنف أنا لا نسلم أن لفظ نطقت إذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة التخييلية، لأنها ليست في نطقت، بل في الحال بأن يجعل لها لسان، وأيضًا معنى قوله في المفتاح: لا تنفك المكنى[2] عنها عن

---

(١) طه: ٧١.

(٢) في الأصل: المعنى عنها وهو خطأ، والصواب: المكنّى عنها، والسياق يوضح ذلك.

التخييلية، أن التخييلية مستلزمة للمكني عنها، لا على العكس كما فهمه المصنف. فإذ قلت: نطق لسان الحال، وأردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للإنسان. فلابد من استعارة المتكلم للحال فهاهنا استعارة مكنى عنها وتخييلية. أما إذا قلت: نطقت الحال فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية، فإنها من قسم المصرح بها، ولا تصريح بالمشبه به في نطقت الحال. هذا كلامه ولا مساس له بكلام السكاكي.

والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام أحد من غير أن ينظر فيه أدنى نظرة. فإن قلت: إن أراد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق غير السكاكي، فهو لا يقوم دليلاً على إبطال كلامه؛ لأنه بصدد الخلاف معهم على أنه قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ﴾[1] أن في العهد استعارة بالكناية وتشبيهًا بالحبل والنقض استعارة لإبطال العهد وهذا أمر محقق عقلاً، لا وهمي فتكون قرينة الاستعارة بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية، وإن أرد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان؛ لأنه قد صرح بأن عدم انفكاك المكني عنها عن التخييلية. إنما هو مذهب السلف، وعنده لا لزوم بينهم أصلاً، بل توجد التخييلية بدونها، كما ذكر في أظفار المنية الشبيهة بالسبع، وهي توجد بدون التخييلية كما صرح به في المجاز العقلي؛ حيث قال: إن قرينة المكني عنها إما أمر مقدر وهمي كالأظفار في أظفار المنية، ونطقت في نطقت الحال، أو أمر محقق كالإنبات في قولك: أنبت الربيع البقل.

والهزم في هزم الأمير الجند. قلت: هذا يصلح إبطالاً لكلام المصنف، لا توجيهًا لكلام السكاكي؛ لأنه قد صرح بأن نطقت من قبيل الوهمي، كالأظفار فيجب أن يقدر أمر وهمي شبيه بالنطق، كما ذكره في الأظفار. وهذا قول بالاستعارة التبعية. نعم يستفاد من كلامه أنه يمكن رد التركيب المشتمل على التبعية إلى التركيب المشتمل على المكني عنها إذا اعتبر في المكني عنها، والتخييلية تفسير المصنف مثلاً في نطقت الحال بكذا. يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية وإثبات النطق لها استعارة تخييلية، ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الأصلي، كما هو مذهبه في الأظفار، فلا يلزم القول بالاستعارة التبعية، وكذا يمكن ذلك على مذهبه السلف أيضًا لما مر من أن التخييلية عندهم حقيقة كيد الشمال وأظفار المنية.

---

(١) البقرة:٢٧.

[فصل]

في شرائط حسن الاستعارة [حسن كل من] الاستعارة [التحقيقية والتمثيل] على سبيل الاستعارة [برعاية جهات حسن التشبيه] كأن يكون وجه الشبه شاملاً للطرفين والتشبيه وافيًا بإفادة ما علق به من الغرض، ونحو ذلك مما سق في باب التشبيه، وذلك مبناهما على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح. [وأن لا يشم رائحته لفظًا] أي: وبأن لا يشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ؛ ولهذا قلنا نحو: رأيت أسدًا في الشجاعة تشبيه لا استعارة؛ وذلك لأن إشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من الاستعارة أعني: ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به، وإلحاقه به لما في التشبيه من الدلالة على كون المشبه به أقوى في وجه الشبه بدليل قول الشاعر:

ظَلَمْنَاكَ فى تَشْبيهِ صَدْغَيْكَ بالمِسْكِ ... وقَاعِدةُ التَشْبيه نُقْصَانُ مَا يحكى[1]

ومن زعم أن من شرائط حسن كل منهما أن تكون مطلقة غير معقبة بصفة أو تفريع كلام ملائم لأحد الطرفين فقد أخطأ؛ لأن المرشحة من أحسن أنواع الاستعارة. نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة إلى المرشحة كما مرّ؛ [ولذلك] أي: ولأن شرط حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه لفظًا [يوصى أن يكون الشبه] أي: ما به المشابهة [بين الطرفين جليًا] بنفسه أو بسبب عرف أو اصطلاح خاص؛ [لئلا يصير] كل منهما [ألغازًا] أي: تعمية في المراد، يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده، ومنه اللغز والجمع ألغاز، مثل: رطب وأرطاب. يعني: يصير ألغازًا إذا روعي شرائط حسن الاستعارة، وأما إذا لم يراع كما لو شم رائحة التشبيه، فلا يصير ألغازًا، لكن يفوت الحسن. [كما لو قيل في] التحقيقية [رأيت أسدًا وأريد إنسان أبخرو] في التمثيل [رأيت إبلاً مائة لا تجد فيها راحلة، وأريد الناس] من قوله -عليه الصلاة و السلام- "الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة"[2]. وفي الفائق تجدون الناس كالإبل المائة ليست فيها راحلة. الراحلة: البعير الذي يرتحله الرجل جملاً كان أو ناقة. يريد أن المرضى المنتجب في عزة

(١) البيت لأبي العلاء المعري في عقود الجمان ٢/ ٢١.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٩٧)، ومسلم (٢٥٤٧).

وجوده كالنجبية التي لا توجد في كثير من الإبل. والكاف مفعول ثان لتجدون، وليست مع ما في حيزها في محل النصب على الحال كأنه قيل: كالإبل المائة غير موجودة فيها راحلة. أو هي جملة مستأنفة [وبهذا يظهر أن التشبيه أعم محلاً] أي: أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل يتأتى فيه التشبيه، وليس كل ما يتأتى فيه التشبيه تتأتى فيه الاستعارة التحقيقية أو التمثيل؛ لجواز أن يكون وجه الشبه فيه خفيًا فيصير تعمية وألغازًا وتكليفًا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين. [ويتصل به] أي: بما ذكر من أنه إذا خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه [أنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور، والشبهة والظلمة، لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة]؛ لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه، فإذا فهمت مسألة تقول: حصل في قلبي نور، ولا تقول: كأن في قلب نورًا، وكذا إذا وقعت في شبهة تقول: وقعت في ظلمة، ولا تقول: كأني في ظلمة. [و] الاستعارة [المكنى عنها كالتحقيقية] في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه؛ لأنها تشبيه مضمر. [و] الاستعارة التخييلية حسنها بحسب حسن المكني عنها]؛ لأنها لا تكون إلا تابعة للمكني عنها عند المصنف، وليس لها في نفسها تشبيه؛ لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها. وأما صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكني عنها. قال: إن حسنها بحسب حسن المكني عنها متى كانت تابعة لها، وقلما يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها؛ ولهذا استهجن ماء الملام. ولقائل أن يقول: لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة مبنية على التشبيه، فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضًا كما ذكر في التحقيقية والمكني عنها؟

[فصل]

اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي، كذلك توصف به أيضًا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره. وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الإعراب. وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية، والرفع في ربك؛ لأنه قد نقل عن محله أعني: المضاف وأما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه. وقد صرح بأن الجر في ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ﴾[1] مجاز والمقصود في فن البيان هو المجاز بالمعنى الأول، لكنه قد حاول التنبيه على الثاني اقتداء بالسلف، واجتذابًا بضبع السامع عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز بهذا الاعتبار؛ فقال: [وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها] الظاهر أن إضافة الحكم إلى الإعراب للبيان، وبه يشعر لفظ المفتاح[2] أي: تغير إعرابها من نوع إلى آخر [بحذف لفظ أو زيادة لفظ]. فالأول [كقوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[3]] وقوله تعالى [﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[4]] والثاني: مثل [قوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[1] أي]: جاء [أمر ربك] لاستحالة مجيء الرب [و] اسأل [أهل القرية] للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية، وإن كان الله تعالى قادرًا على إنطاق الجدران أيضًا. قال الشيخ عبدالقاهر: إن الحكم بالحذف هاهنا لأمر يرجع إلى غرض المتكلم، حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف؛ لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظًا ومذكرًا أو لنفسه متعظًا ومعتبرًا. اسأل القرية عن أهلها، وقل لها ما صنعوا كما يقال: سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجني أثمارك؟ فالحكم الأصلي لربك والقرية هو الجر. وقد تغير في الأول إلى الرفع، وفي الثاني إلى النصب بسبب بحذف المضاف [و] ليس [﴿مِثْلِهِ شَيْءٌ﴾] فالحكم الأصلي لمثله هو النصب؛ لأنه خبر ليس، وقد تغير إلى الجر بسبب زيادة الكاف. وذلك لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى، لا نفي أن يكون شيء مثل مثله. والأحسن أن لا

---

(١) الشورى: ١١.

(٢) قال السيد الشريف: حيث قال فالحكم الأصلي في الكلام لقوله ربك في جاء ربك هو الجر وأما الرفع فمجاز وحيث قال فالحكم الأصلي للقرينة في الكلام هو الجر والنصب مجاز.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) يوسف: ٨٢.

يجعل الكاف زائدة، ويكون من باب الكناية وفيه وجهان: أحدهما: أنه نفي للشيء بنفي لازمه؛ لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم، كما يقال: ليس لأخي زيدًا، فأخو ملزوم، والأخ لازمه؛ لأنه لابد لأخي زيد من أخ هو زيد. فنفيت هذا اللازم. والمراد نفي ملزومه أي: ليس لزيد أخ؛ إذ لو كان له أخ لكان لذلك الأخ أخ هو زيد، فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل، والمراد نفي مثله تعالى؛ إذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله؛ إذ التقدير أنه موجود.

والثاني: ما ذكره صاحب الكشاف هو أنهم قد قالوا: مثلك لا يبخل، فنفوا البخل عن مثله. والغرض نفيه عن ذاته فسلكوا طريق الكناية قصدًا إلى المبالغة؛ لانهم إذا نفوه عما يماثله، وعمن يكون على أخص أوصافه فقد نفوه عنه، كما يقولون: قد أيفعت لداته وبلغت أترابه يريدون إيفاعه وبلوغه، فحينئذ لا فرق بين قوله: ليس كالله شيء، وقوله: ليس كمثله شيء إلا ما تعطيه الكناية من فائدتها هي المبالغة، وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد، وهو نفي المماثلة عن ذاته، ونحوه قوله تعالى ﴿**بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ**﴾[1] فإن معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها؛ لأنها وقعت عبارة عن الجود لا يقصدون شيئًا آخر، حتى إنهم استعملوه فيمن لا يدله. وكذا يستعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له.

قال صاحب المفتاح: ورأيي في هذا النوع أن يعد ملحقًا بالمجاز ومشبهًا به لاشتراكهما في التعدي عن الأصل إلى غير ذلك الأصل، لا أن يعد مجازًا، ولهذا لم أذكر الحد شاملاً له، لكن العهدة في ذلك على السلف، وفيه نظر؛ لأنه إن أراد بعده عن المجاز إطلاق لفظ المجاز عليه، فلا نزاع له في ذلك، سواء كان على سبيل المجاز أو الاشتراك، وإن أراد أنهم جعلوه من أقسام المجاز اللغوي المقابل للحقيقة المفسر بتفسير يتناوله وغيره، فليس كذلك؛ لاتفاق السلف على وجوب كون المجاز مستعملاً في غير ما وضع له، مع اختلاف عباراتهم في تعريفاته، كما في التعريف الذي نقله السكاكي، وهو كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واحد لملاحظة بين الثاني والأول. فظاهر أنه لا يتناول هذا النوع من المجاز؛ لأنه مستعمل في معناه الأصلي، وإلا لدخل في تعريف السكاكي أيضًا وأما تقسيمهم المجاز إلى هذا النوع وغيره، فمعناه أنه يطلق عليهما كما يقال: المستثنى متصل ومنقطع، فلا نعرف للسكاكي هاهنا رأيًا يتفرد به، والله أعلم.

---

(١) المائدة:٦٤.

[الكناية]

في اللغة: مصدر لقولك: كنيت بكذا عن كذا، وكنوت إذا تركت التصريح به. وهي في الاصطلاح: يطلق على معنيين: أحدهما: معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم أعني ذكر اللازم وإرادة الملزوم، مع جواز إرادة اللازم أيضًا، فاللفظ مكني به والمعنى مكني عنه. والثاني: نفس اللفظ وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله: الكناية [لفظ أريد به لازم والثاني: نفس اللفظ وهو الذي أشار إليه المصنف بقوله: الكناية [لفظ أريد به لازم معناه مع جوز إرادته معه] أي: إرادة ذلك المعنى مع لازمه، كلفظ طويل النجاد، والمراد به لازم معناه أعني: طول القامة مع جواز أن يراد حقيقة طول النجاد أيضًا [فظهر أنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى الحقيقي] للفظ [مع إرادة لازمة] كإرادة طول النجاد مع إرادة طول القامة، بخلاف المجاز فإنه لا يصح فيه أن يراد المعنى الحقيقي – مثلاً لا يجوز في قولنا: رأيت أسدًا في الحمام أن يراد بالأسد الحيوان المفترس؛ لأنه يلزم أن يكون في المجاز قرينة مانعة عن إرادة المعنى الحقيقي، فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم. وهذا معنى قولهم: إن المجاز ملزوم قرينة معاندة لإرادة الحقيقة، وملزوم معاندة الشيء معاند لذلك الشيء، وإلا لزم صدق الملزوم بدون اللازم.

وهاهنا بحث وهو أن المفهوم من التعريف المذكور أن المراد في الكناية هو لازم المعنى وإرادة المعنى جائزة لا واجبة وبهذا يشعر قوله في المفتاح: إن الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة، فلا يمتنع في قولك: فلان طويل النجاد أن يراد طول نجاده مع إرادة طول قامته. وهذا هو الحق؛ لأن الكناية كثيرًا ما تخلو عن إرادة المعنى الحقيقي، وإن كانت جائزة للقطع بصحة قولنا: فلان طويل النجاد، وإن لم يكن له نجاد قط وقولنا: جبان الكلب، ومهزول الفصيل، وإن لم يكن له كلب وفصيل. وفي موضع آخر من المفتاح تصريح بأن المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعًا؛ لأنه قال المراد بالكلمة المستعملة إما معناها وحده، أو غير معناها وحده، أو معناها وغير معناها. والأول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية. والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين، وتفترقان في التصريح وعدم التصريح، وبهذا يشعر قول المصنف إنها تخالف المجاز من جهة إرادة المعنى مع إرادة لازمة، وإن كان مشيرًا إلا أن إرادة اللازم أصل،

وإرادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا: جاء زيد مع عمرو، ولهذا يقال جاء فلان مع الأمير، ولا يقال جاء الأمير. معه، فوجه التوفيق بين كلامي المصنف أن معنى قوله: من جهة إرادة المعنى من جهة جوز إرادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف.

وأما قوله في الإيضاح: والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه أي: من جهة إرادة المعنى مع جواز إرادة لازمة فليس بصحيح اللهم إلا أن يراد بالمعنى ما عنى، وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له، وفيه ما فيه.

[وفرق] أي: فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز [بأن الانتقال فيها] أي: في الكناية [من اللازم إلى الملزوم] كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة إليه. [وفيه] أي: في المجاز [من الملزوم إلى اللازم] كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبت إلى النبت، ومن الأسد الذي هو ملزوم الشجاع إلى الشجاع. [ورد] هذا الفرق [بأن اللازم ما لم يكن ملزومًا لم ينتقل منه] إلى الملزوم؛ لأن اللازم من حيث إنه لازم يجوز أن يكون أعم من الملزوم، ولا دلالة للعام عن الخاص، بل إنما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما. فإن قيل: يجوز أن يدل عليه بواسطة انضمام القرينة. قلنا: حينئذ لا يبقى أعم، ولو سلم فلم لا يجوز أن يكون المجاز أيضًا كذلك، و[حينئذ] أي: حين إذ كان اللازم ملزومًا [يكون الانتقال من الملزوم إلى اللازم] كما في المجاز، فلا يتحقق الفرق. والسكاكي أيضًا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزومًا امتنع الانتقال منه؛ لأنه قال: مبني الكناية على الانتقال من اللازم إلى الملزوم. وهذا يتوقف على مساواة اللازم للملزوم، وحيئنذ يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم إلى الملزوم حينئذ بمنزلة الانتقال من الملزوم إلى اللازم. فإن قيل مراده أن اللزوم بين الطرفين من خواص الكناية دون المجاز أو هو شرط لها دونه. قلنا: لا نسلم ذلك، وما الدليل عليه؟ بل الجواب أن مرادهم باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية، كطول النجاد التابع لطول القامة؛ ولهذا جوزوا كون اللازم أخص كالضاحك بالفعل للإنسان، فالكناية أن يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف، ويراد به ما هو متبوع ومردوف، والمجاز بالعكس، وفيه نظر، لأن المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت، واستعمال النبت في الغيث. [وهي] أي: الكناية [ثلاثة أقسام الأولى] أي: القسم الأول، والتأنيث باعتبار كونه عبارة عن

الكناية يعني الأولى من الكناية [المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها] أي: من الأولى [ما هي معنى واحد] وهو أن يتفق في صفة من الصفات بموصوف معين عارض، فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها إلى ذلك الموصوف [كقوله]:

الضَّاربينَ بكُلِّ أَبْيَضَ مِخْذَمِ وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ (١)

المخذم: القاطع، والضغن، الحقد، ومجامع الأضغان: معنى واحد كناية عن القلوب [ومنها ما هي مجموع معان] وهو أن تؤخذ صفة فتضم إلى لازم آخر وآخر، لتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها إليه [كقولنا كناية عن الإنسان: حي مستوي القامة عريض الأظفار]. ويسمى هذا خاصة مركبة [وشرطهما] أي: شرط هاتين الكنايتين [الاختصاص بالمكني عنه] ليحصل الانتقال من العام إلى الخاص. وجعل السكاكي الأولى أعني: ما هي معنى واحد قريبة، والثانية أعني: ما هي مجموع معان بعيدة. وقال المصنف: فيه نظر، ولعل وجه النظر أنه فسر القريبة في القسم الثاني بما يكون الانتقال بلا واسطة و البعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة، والكناية التي هي معنى واحد، والتي هي مجموع معان كلاهما خالية عن الواسطة لظهور أن ليس الانتقال من حي مستوى القامة عريض الأظفار إلى شيء ثم منه إلى الإنسان. والجواب أن القرب هاهنا باعتبار آخر، وهو سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم إلى آخر، وتلفيق بينهما، وتكلف في التساوي والاختصاص والبعد بخلاف ذلك

[الثانية] من أقسام الكناية الكناية [المطلوب بها صفة] من الصفات كالجود والكرم والشجاعة وطول القامة، ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبة وبعيدة [فإن لم يكن الانتقال] من الكناية إلى المطلوب [بواسطة فقريبة]، والقريبة قسمان: [واضحة] يحصل الانتقال منها بسهولة [كقولهم كناية عن طويل القامة طويل نجاده وطويل النجاد] ثم أشار إلى الفرق بين الكنايتين أعني: قولنا: طويل نجاده، وقولنا: طويل النجاد بقوله [والأولى] كناية [ساذجة] لا يشوبها

---

(١) البيت في معاهد التنصيص (٢٦٠ بولاق)، الموازنة ص ٢٧٩، وفيها ينسب لعمرو بن معد يكرب الزبيدى، وروي:

الضاربين بكل أبيض مُرْهَف والطاعنين مجامع الأضغان

شيء من التصريح [وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير] الراجع إلى الموصوف ضرورة احتياجها إلى مرفوع مسند إليه، فيشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له، والدليل على هذا أنك تقول. زيد طويل نجاده، وهند طويل نجادها، والزيدان طويل نجادهما، والزيدون طويل أنجادهم بإفراد الصفة وتذكيرها، لكونها مسندة إلى الظاهر. وفي الإضافة تقول: هند طويلة النجاد، والزيدان طويلا النجاد، والزيدون طوال الأنجاد، فتؤنث وتثني وتجمع الصفة، لكونها مسندة إلى ضمير الموصوف. وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبب مع أنها في المعنى عبارة عن السبب —أعني: المضاف إليه —لكونها جارية على المسبب في اللفظ خبرًا أو حالاً أو نعتًا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو: زيد حسن الوجه، فإنه يتصف بالحسن بحسن وجهه بحسن وجهه أو كانت غيرها نحو: زيد أبيض اللحية، أي: شيخ. وكثير الإخوان أي: متقو بهم، بخلاف زيد أحمر فرسه، وأسود ثوره، فإنه يقبح فيه الإضافة، وكذا يقبح هند قائمة الغلام. فإن قلت: إذا أسند الصفة إلى ضمير الموصوف، فلم زعمت أنها كناية مشوبة بالتصريح، وهلا كانت تصريحًا كما أن قوله تعالى: ﴿**حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ**﴾[1]؟! ونحو ذلك مما يشتمل على إشارة ذكر أحد الطرفين جعل تشبيهًا لا استعارة مشوبة بالتشبيه.

قلت: للقطع بأنها في المعنى صفة للمضاف إليه، واعتبار الضمير العائد إلى المسبب إنما هو لمجرد أمر لفظي، وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها. [أو خفية] عطف على واضحة. وخفاؤها أن يتوقف الانتقال منها على تأمل وإعمال رؤية [كقولهم كناية على الأبله: عريض القفا] فإن عرض القفاء. وعظم الرأس، بالإفراط مما يستدل به على بلاهة الرجل، وهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد، لكن في الانتقال منه إلى البلاهة نوع خفاء لا يطلع عيه كل أحد، وليس ينتقل منه إلى أمر آخر، ومن ذلك الأمر إلى المقصود بل إنما ينتقل منه إلى مقصود، لكن في بادئ النظر؛ وبهذا يمتاز عن البعيدة. وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه الكناية أعني: قولنا عريض القفاء.

قال المصنف: وفيه نظر، بل هو كناية بعيدة عن الأبله؛ لأنه ينتقل منه إلى عريض القفاء، ومنه الأبله والجواب: أنه لا امتناع في أن يكون الكناية بعيدة بالنسبة إلى المطلوب وقريبة

(١) البقرة:١٨٧.

بالنسبة إلى الواسطة، بل الأمر كذلك فيما يكون انتقال منه إلى المطلوب بواسطة، فنبه صاحب المفتاح على أن المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح به، وقد يكون ما هو كناية عن هذا كله إن لم يكن الانتقال فيه بواسطة. [وإن كان] الانتقال من الكناية إلى المطلوب بها [بواسطة فبعيدة، كقولهم: كثير الرماد. كناية عن المضياف فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة إحراق الحطب تحت القدر، ومنها] ومن كثرة الإحراق، وكذا كل ضمير في منها عائد إلى الكثرة التي قبله، [إلى كثرة الطبايخ ومنها إلى كثرة الأكلة] جمع آكل [ومنها إلى كثرة الضيفان] بكسر الضاد جمع ضيف، [ومنها إلى المقصود] وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحًا وخفاء، وعليك بتتبع الأمثلة فإنها أكثر من أن تحصى

[الثالثة] من أقسام الكناية: [المطلوب بها نسبة] أي: إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وهذا معنى قول صاحب المفتاح: إن المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف، ولم يرد بالتخصيص الحصر؛ إذ لا وجه له هاهنا [كقوله] أي: قول زياد الأعجم:

[إن السماحةُ والمروءةَ]

أي: كمال الرجولية

[والنَّدَى في قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابن الحَشْرَجِ][1]

فإنه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه الصفات] أي: ثبوتها له، سواء كان على طريق الحصر أم لا [فترك التصريح] لاختصاصه بها [بأن يقول: إنه مختص بها أو نحوه] مجرور معطوف على أن يقول أي: أو بمثل القول أو منصوب معطوف على مفعول أن يقول أي: أو أن يقول نحو قولنا: إنه مختص بها من العبارات الدالة على هذا المعنى، كالإضافة ومعناها، والإسناد ومعناه، مثل أن يقول سماحة ابن الحشرج، أو السماحة لابن الحشرج، أو سمح ابن الحشرج، أو حصل السماحة له، أو ابن الحشرج سمع كما أن اختصاص الصفة بالموصوف مصرح به في

---

(١) المصباح ص ١٥٢، الطراز جـ١ ص ٤٢٢، الإيضاح ص ٣٢٤، الدلائل ص ٣٠٦، الإشارات ص ٢٤٥، التبيان ص ٣٨، شواهد الكشاف ص ٤٥١/٣٩٧.

أمثلة القسم الثاني باعتبار إضافتها أو إسنادها إلى الموصوف أو ضميره. ألا يرى أن طول القامة المكني عنه بطول النجاد مضاف إلى ضميره، في قولنا: طويل نجاده، ومسند إلى ضميره في قولنا: طويل النجاد وكذا في كثير الرماد، وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف أن ليس المراد بالاختصاص هاهنا هو الحصر، فترك التصريح باختصاصه بها [إلى الكناية بأن جعلها] أي: بأن جعل تلك الصفات [في قبة] تنبيها على أن محلها ذو قبة، وهي تكون فوق الخيمة تتخذها الرؤساء [مضروبة عليه] أي: على ابن الحشرج وإنما احتاج إلى هذا الوجود ذوي قباب في الدنيا كثيرين فأفاد إثبات الصفات المذكورة له؛ لأنه إذا أثبت الأمر في مكان الرجل وحيزه فقد أثبت له [ونحوه] أي: نحو قول زياد في كون الكناية لنسبة الصفة إلى الموصوف بأن يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه [قولهم: "المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه"] حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له، بل كنى عن ذلك بكونهما بين برديه وثوبيه. وفي هذا إشارة إلى دفع ما يتوهم من أن قولهم: "المجد بين ثوبيه، والكرم بين برديه" من القسم الثاني أعني: طويل نجاده –بناء على أن إضافة البرد والثوب إلى ضمير الموصوف كإضافة النجاد إليه، وليس كذلك؛ لأن إسناد طويل إلى النجاد تصريح بإثبات الطول للنجاد، وهو قائم مقام طول القامة فإذا صرح بإضافة النجاد إلى ضمير زيد كان ذلك تصريحًا بإثبات طول القامة له، وإن كان ذكر طول القامة غير صريح، وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة على ثبوت المجد لثوبيه، فضلاً عن التصريح بذلك، حتى يكون التصريح بإضافة الثوبين إلى الضمير تصريحًا بإثبات المجد لمن يعود إليه الضمير إليه. وأمثلة هذا القسم أيضًا أكثر من أن تحصى.

فإن قلت: هاهنا قسم رابع وهو أن يكون المطلوب بها صفة ونسبة معًا، كما في قولنا: كثر الرماد في ساحة عمرو كناية عن نسبة المضيافية إليه. فقلت: ليس هذا بكناية واحدة، بل كنايتان إحداهما: المطلوب بها نفس الصفة، وهي كثرة الرماد. والثانية: المطلوب بها نسبة المضيافية إليه، وهي جعلها في ساحته ليفيد إثباتها له.[1] [والموصوف في هذين القسمين] – أعني: الثاني والثالث– [قد يكون] مذكورًا كما مر، وقد يكون [غير مذكور، كما يقال في

(١) قال السيد الشريف: وإذا قيل يكثر الرماد في ساحة العالم وأريد به زيد بناء على اشتهاره بالعلم واختصاصه به في الجملة كان هناك ثلاث كنايات إحداها عن الصفة والثانية عن نسبتها إلى الموصوف كما ذكره والثالثة عن الموصوف نفسه أعني زيدا.

عرض من يؤذي المسلمين "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"[1]] فإنه كناية عن نفي صفة الإسلام عن المؤذي، وهو غير مذكور في الكلام، وكما تقول في عرض من يشرب الخمر ويعتقد حلها وأنت تريد تكفيره: أنا لا أعتقد حل الخمر، وهذا كناية عن إثبات صفة الكفر له مع أنه قد كني عنا لكفر أيضًا باعتقاد حل الخمر، ولا يخفى عليك امتناع أن يكون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة، مع التصريح بالنسبة؛ لأن التصريح بإثبات الصفة للموصوف أو نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال وعرض الشيء بالضم ناحيته ومن أي وجه جئته، يقال: نظرت إليه عن عُرض وعرض، أي من جانب وناحية. قال [السكاكي: الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح ورمز وإيماء وإشارة] وذكر في شرح المفتاح أنه إنما قال تتفاوت ولم يقل تنقسم؛ لأن التعريض وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام الكناية فقط، بل هو أعم وفيه نظر.

[والمناسب للعرضية التعريض] أي: الكناية إذا كانت عرضية مسوقة لأجل موصوف غير مذكور كان المناسب أن يطلق عليها اسم التعريض. يقال: عرضت لفلان وبفلان إذا قلت قولاً وأنت تعنيه، فكأنك أشرت به إلى جانب، وتريد جانبًا آخر، ومنه المعاريض في الكلام وهي: التورية بالشيء عن الشيء. وقال صاحب الكشاف: الكناية أن تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له[2] ، والتعريض أن تذكر شيئًا يدل به على شيء لم تذكره، كما يقول المحتاج للمحتاج إليه جئتك لأسلم عليك فكأنه إمالة الكلام إلى عرض يدل على المقصود، ويسمى التلويح؛ لأنه يلوح منه ما يريده. وقال ابن الأثير في" المثل السائر" الكناية: ما دل على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما، وتكون في المفرد والمركب.

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (٤٠).

(٢) قال السيد الشريف: ذكر هذا جوابا عن قوله فإن قلت أي فرق بين الكناية والتعريض قال صاحب الكشاف المقصود بيان الفرق بينهما فلا يرد النقض على حد الكناية بالمجاز وحاصل الفرق أنه اعتبر في الكناية استعمال اللفظ في غير ما وضع له وفي التعريض استعماله فيما وضع له مع الإشارة إلى ما لم يوضع له من السياق والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لأنه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ المستعمل بالأصالة فيما لم يوضع له والموضوع له مزاد تبعا وفي التعريض هما مقصود أن الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازا أو كناية والمعرض به من السياق وفي الكناية العرضية يطلب مع المكني عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني هو المعرض به لأنه غير مقصود من اللفظ بل من السياق هذا وقد يتفق عارض بجعل المجاز في حكم حقيقة مستعملة كما في المنقولات.

والتعريض: هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي أو المجازي، بل من جهة التلويح والإشارة، فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة: والله إني محتاج، فإنه تعريض بالطلب مع أنه لم يوضع له حقيقة ولا مجازًا، وإنما فهم منه المعنى من عرض اللفظ أي: جانبه [ولغيرها] أي: والمناسب لغير العرضية [إن كثرت الوسائط] بين اللازم والملزوم، كما في كثير الرماد، وجبان الكلب، ومهزول الفصيل [التلويح]؛ لأن التلويح هو أن تشير إلى غيرك من بعد [و] المناسب لغيرها [إن قلت] الوسائط [مع خفاء] في اللزوم كعريض القفاء، وعريض الوسادة. [الرمز]؛ لأن الرمز أن تشير إلى قريب منك على سبيل الخفية؛ لأنه الإشارة بالشفة والحاجب [و] المناسب لغيرها إن قلت الوسائط [بلا خفاء] كما في قوله:

أَوَ ما رأيتَ المجدَ أَلْقَى رحلَهُ   في آل طلحةَ ثمَّ لم يَتحوَّل(١)

[الإيماء والإشارة ثم قال] السكاكي: [والتعريض قد يكون مجازًا، كقولك: آذيتني فستعرف، وأنت تريد إنسانًا مع المخاطب دونه] أي: لا تريد المخاطب [وإن أردتهما] أي: المخاطب وإنسانًا آخر معه [جميعًا كان كناية]؛ لانك أردت باللفظ المعنى الأصلي وغيره معًا، والمجاز ينافي إرادة المعنى الأصلي. [ولابد فيهما] أي: في الصورتين [من قرينة دالة] على أن المراد في الصورة الأولى هو الإنسان الذي مع المخاطب وحده، ليكون مجازًا. وفي الثانية كلاهما جميعًا ليكون كناية وهاهنا بحث وهو أن المذكور في المفتاح ليس هو أن التعريض قد يكون مجازًا، وقد يكون كناية، بل إنه قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية. وقال الشارح العلامة: معناه أن عبارة التعريض قد يكون مشابهة للمجاز، كما في الصورة الأولى فإنها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هي غير موضوعة له، وليس مجاز؛ إذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم إلى لازم. وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فإنها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هي موضوع له مرادًا منه غير الموضوع له، وليس بكناية، إذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما إلى الآخر. وفيه نظر؛ لأن هذا مذهب لم يذهب إليه أحد، بل أمر لا يقبله عقل؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازًا ولا كناية، بل الحق أن الأول مجاز، والثاني كناية كما صرح به المصنف.

---

(١) البيت للبحتري في دلائل الإعجاز ص ٣١١.

وهو الذي قصده السكاكي، وتحقيقه أن قولنا: آذيتني فستعرف، كلام دال على معنى يقصد به تهديد المخاطب بسبب الإيذاء، ويلزم منه التهديد إلى كل من صدر منه الإيذاء، فإن استعملته وأردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية. وإن أردت به تهديد غير المخاطب بسبب الإيذاء بعلاقة اشتراكه للمخاطب في الإيذاء إما تحقيقًا وإما فرضًا وتقديرًا كان مجازًا.

[فصل]

[أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم فهو كدعوى الشيء بينة] فإن وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من اللازم. وهذا ظاهر، وإنما الإشكال في بيان اللزوم في سائر أنواع المجاز [و] أطبقوا أيضًا على [أن الاستعارة] التحقيقية والتمثيلية [أبلغ من التشبيه؛ لأنها نوع من المجاز]، وقد علم أن المجاز أبلغ من الحقيقة، وإنما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية، لأن التخييلية والمكني عنها ليستا من أنواع المجاز. قال الشيخ عبدالقاهر: وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى، لا يفيدها خلافه، بل لأنه يفيد تأكيدًا لإثبات المعنى لا يفيد خلافه، فليست مزية قولنا: رأيت أسدًا على قولنا: رأيت رجلاً هو والأسد سواء في الشجاعة أن الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني، بل الفضيلة هي أن الأول أفاد تأكيدًا لإثبات تلك المساواة له، لم يفده الثاني، وليست فضيلة قولنا: كثير الرماد على قولنا: كثير القرى أن الأول أفاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني، بل هي أن الأول أفاد تأكيدًا لإثبات كثرة القرى له، لم يفده الثاني. واعترض المصنف بأن الاستعارة أصلها التشبيه، والأصل في وجه الشبه أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه، وأظهر فقولنا: رأيت أسدًا يفيد للمرء شجاعة، أتم مما يفيدها قولنا: رأيت رجلاً كالأسد، لأن الأول يفيد له شجاعة الأسد، والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة الأسد، فكيف يصح القول بأن ليس واحد من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى، لا يفيده خلافه؟ ثم أجاب بأن مراد الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك، وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء من الصور، فهذا يتحقق في قولنا: رأيت أسدًا بالنسبة إلى قولنا: رأيت رجلاً

كالأسد، لا بالنسبة إلى قولنا: رأيت رجلاً مساويًا للأسد، أو زائدًا عليه في الشجاعة. ولا يتحقق أيضًا في كثير الرماد، وكثير القرى، ونحو ذلك. وهذا وهم من المصنف، بل معنى كلام الشيخ أن شيئًا من هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة فيا لمعنى، مثلاً إذا قلنا: رأيت أسدًا فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا: رأيت رجلان كالأسد. وهذا كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه، مع أنا قاطعون بأن المفهوم من الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي، وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري. والدليل على ما ذكرنا أنه قال: فإن قيل مزية قولنا: رأيت أسدًا على قولنا: رأيت رجلاً مساويًا للأسد في الشجاعة أن المساواة في الأول تعلم من طريق المعنى، وفي الثاني من اللفظ. قلنا: لا يتغير حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر، ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد، فهكذا لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل عليه بأن تجعله أسدًا، وهذا صريح في أن مراده ما ذكرنا.

لكن المصنف كثيرًا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها إلى تأمل وافر، والله أعلم. هذا آخر الكلام في علم البيان، والله المشكور على نواله، وهو المسئول لإتمام القسم الثالث بالنبي وآله.

[الفن الثالث: علم البديع][1]

[وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام][2] أي: يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة، فوجوه تحسين الكلام إشارة إلى الوجوه المذكورة في صدر الكلام[3] في قوله: ويتبعها وجوه أخر تورث الكلام حسنا. وقوله [بعد رعاية المطابقة] أي: مطابقة الكلام لمقتضى الحال [و] رعاية [وضوح الدلالة] أي: بالخلو عن التعقيد المعنوي[4] ؛ للتنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام بعد رعاية الأمرين، وإلا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير فقوله: بعد متعلق بالمصدر أعني: تحسين الكلام، ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التحسين مفهومه الأعم الشامل للمطابقة لمقتضى الحال، والخلو عن التعقيد، وغير ذلك مما يورث الكلام حسنًا، سواء كان داخلاً في البلاغة أو غير داخل. ويكون قوله: بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازًا عما يكون داخلاً في البلاغة مما يتبين في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو؛ لأنه يدخل فيها حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة لبلاغة الكلام، كالخلو عن التنافر مثلاً، مع أنه ليس من علم البديع

[وهي] أي: وجوه تحسين الكلام [ضربان: معنوي] أي: راجع إلى تحسين المعنى، بحسب العراقة والأصالة، وإن كان بعضها لا يخلو عن تحسين اللفظ. [ولفظي] راجع إلى

---

(١) يسمى البديع بديعًا لكونه باحثًا عن الأمور المستغربة.

(٢) يعني بمعرفتها تصور معانيها والعلم بأعدادها وتفاصيلها ومنشأ الحسن فيها، وهذه الوجوه هي المحسنات المعنوية واللفظية الآتية، وإنما سميت محسنات؛ لأنها ليست من مُقَوِّمات البلاغة ولا الفصاحة، فالحسن الذي تحدثه في الكلام عَرَضي لا ذاتي.

(٣) قال السيد الشريف: قد مر في تحقيق معنى التعريف أن الإضافة كاللام في الإشارة إلى المعهود والجنس وما يتفرع عليه والمناسب هاهنا أن يجعل الإضافة للعهد لما سنذكره.

(٤) قال السيد الشريف: كأنه خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع أنه بحسب مفهومه يتناول الخلو عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون إشارة إلى علم البيان على ما ذكر في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة إشارة إلى علم المعاني فيكون تنبيها على أن رتبة هذا الفن بعدهما فقوله بعد هاهنا بمنزلة قوله وتتبعها وجوه أخر وقد علم بذلك أيضا أن وضوح الدلالة المذكورة في تعريف البيان يجب حمله على الخلو عن التعقيد المعنوي اعتمادا على ما سبق في مباحث المقدمة فتأمل.

اللفظ كذلك، وبدأ بالمعنوي؛ لأن المقصود الأصلي والغرض الأولى هو المعاني، والألفاظ توابع وقوالب لها؛ فقال: [أما المعنوي] فالمذكور منه في الكتاب تسعة وعشرون [فمنه المطابقة، وتسمى الطباق والتضاد أيضًا] والتطبيق والتكافؤ أيضًا [وهي الجمع بين متضادين، أي: معنيين متقابلين في الجملة] يعني: ليس المراد بالمتضادين هاهنا الأمرين الوجوديين المتواردين على محل واحد، بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض، بل أعم من ذلك وهو ما يكون بينهما تقابل وتناف في الجملة، وفي بعض الأحوال، سواء كان التقابل حقيقيًا أو اعتباريًا، وسواء كان تقابل التضاد شيئًا من ذلك على ما يجيء من الأمثلة [ويكون] ذلك الجمع [بلفظين من نوع] من أنواع الكلمة [اسمين نحو ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾[1] أو فعلين نحو ﴿يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾[2] أو حرفين نحو ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[3] فإن في اللام معنى الانتفاع، وفي على معنى التضرر. أي: لها ما كسبت من خير، وعليها ما اكتسبت من شر، لا ينتفع بطاعتها، ولا يتضرر بمعصيتها غيرها. وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب؛ لأن الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الأنفس وتنجذب إليه، فكانت أجد في تحصيلهوأعمل. [أو من نوعين] عطف على قوله: من نوع والقسمة تقتضي أن يكون هذا ثلاثة أقسام: اسم مع فعل، واسم مع حرف، وفعل مع حرف، لكن الموجود هو الأول فقط. [نحو ﴿أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾[4] فإن الموت والإحياء مما يتقابلان في الجملة. وقد ذكر الأول بالاسم، والثاني بالفعل [وهو] أي: الطباق [ضربان: طباق الإيجاب كما مر، وطباق السلب] وهو أن يجمع بين فعلي مصدر واحد أحدهما مثبت، والآخر منفي أو أحدهما أمر والآخر نهي، فالأول [نحو] قوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾[5] [﴿ظاهرًا من الحياة الدنيا﴾][6] [و] الثاني نحو [﴿فَلا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾[7] ومن الطباق] ما سماه بعضهم تدبيجًا مع دبج المطر الأرض، أي: زينها وفسره بأن يذكر في معنى من المدح أو غير

---

(١) الكهف:١٨.

(٢) الحديد:٢.

(٣) البقرة:٢٨٦.

(٤) الأنعام:١٢٢.

(٥) القصص:١٣.

(٦) الروم:٧.

(٧) المائدة:٤٤.

ألوان لقصد الكناية أو التورية، وأراد بالألوان ما فوق الواحد، ولما كان هـذا داخـلاً فـي تفسير الطباق لما بين اللونين من التقابل صرح المصنف بأنه من أقسام الطباق، وليس قسمًا من المعنوي برأسه. فتدبيج الكناية [نحو قوله] أي: قول أبى تمام في مرثية أبـى نهشل محمد بن حميد حين استشهد:

[**تَرَدّى ثيابَ الموتِ حمرًا فما أَتَى لها**][1] أي: لتلك الثياب [**الليلُ إلا وهْيَ من سندسٍ خُضْرِ**]

أي: ارتدى الثياب المتلطخة بالدم، فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلة إلا وقد صارت الثياب خضرا من ثياب الجنة، فقد ذكر لون الحمرة والخضرة. والقصد من الأول إلى الكناية عن القتل، ومن الثاني إلى الكناية عن دخول الجنة، وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح إلى حيث يستغنى عن البيان ولا ينفيه إلا من لا يعرف معنى الكناية.

وأما تدبيج التورية فكقول الحريري: **فمذ اغبر العيش الأخضر * وازور المحبوب الأصفر * اسود يومي الأبيض * وابيض فودي الأسود * حتى رثى لى العدو الأزرق * فياحبذا الموت الأحمر.**[2] فالمعنى القريب للمحبوب الأصفر هو الإنسان الذي له صفرة، والبعيد هو الذهب، وهو المراد هاهنا فيكون تورية [ويلحق به] أي: بالطباق شيئان: أحدهما: الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم [نحو ﴿**أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ**﴾[3] فإن الرحمة] وإن لم تكن متقابلة للشدة، لكنها [مسببة عن اللين] الذي هو ضد الشدة، ونحو قوله تعالى ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[4] فإن ابتغاء الفضل وإن لم يكن مقابلاً للسكون، لكنه يستلزم الحركة

---

(١) البيت لأبي تمام في ديوانه ص ٣٢٩، الطراز جـ٢ ص ٧٨، شرح عقود الجمان جـ٢ ٧٢، التلخيص ص ٨٦، المصباح ص ١٩٥.

(٢) مقامات الحريري ٣/ ٢٣١.

(٣) الفتح:٢٩.

(٤) القصص:٧٣.

المضادة للسكون، ومنه قوله تعالى ﴿أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَارًا﴾[1]؛ لأن إدخال النار يستلزم الإحراق المضاد للإغراق. [و] الثاني: الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معنياهما الحقيقيان. [نحو قوله] أي: قول دعبل:

لا تعجبي يا سَلْمُ من رجلٍ]يعني نفسه [**ضحِكَ المشيبُ برأسِهِ**] أي: ظهر ظهورًا تامًا [**فبكى**][2]

ذلك الرجل فإنه لا تقابل بين البكاء وظهور المشيب، لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادًا لمعنى البكاء [ويسمى الثاني إيهام التضاد]؛ لأن المعنيين المذكورين وإن لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيًا، لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرًا إلى الظاهر. والحمل على الحقيقة.

المقابلة

[ودخل فيه] أي: في الطباق بالتفسير الذي سبق [ما يختص باسم المقابلة] التي جعلها السكاسي وغيره قسمًا برأسه من المحسنات المعنوية [وهي أن يُؤتى بمعنين متوافقين أو أكثر] أي بمعان متوافقة [ثم بما يقابل ذلك] أي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين أو المعاني المتوافقة [على الترتيب] فيدخل في الطباق؛ لأنه حينئذ يكون جمعًا بين معنيين متقابلين في الجملة. [والمراد بالتوافق خلاف التقابل] لا أن يكونا متناسبين ومتماثلين فإن ذلك غير مشروط كما يجيء من الأمثلة ثم يخص اسم المقابلة بالإضافة إلى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين، ومقابلة الثلاثة بالثلاثة والأربعة بالأربعة إلى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين [نحو ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾[3] أتى بالضحك والقلة المتوافقين، ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما. [و] مقابلة الثلاثة بالثلاثة [نحو قوله] أي: قول أبي دلامة:

[**مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إِذَا اجْتَمَعَا ... وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإِفْلاسَ بِالرَّجُلِ**][4]

---

(١) نوح:٢٥.

(٢) الإيضاح ص ٣٤٠، عقود الجمان جـ٢ ص ٧٠.

(٣) التوبة:٨٢.

(٤) البيت لأبي دلامة، الإيضاح ص ٣٤١، العمدة جـ٢ ص ١٧، معاهد التنصيص جـ٢ ص ٢٠٧، الإشارات ص ٣، شرح عقود الجمان جـ٢ ص ٧٣، نهاية الأرب جـ٧ ص ١٠٢، شرح السعد جـ٤ ص ٨٤، المصباح ص١٩٤.

قابل الحسن والدين والغنى، بالقبح والكفر والإفلاس على الترتيب [و] مقابلة الأربعة بالأربعة [نحو ﴿**فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (٦) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (٩) فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**﴾[١] ولما كان التقابل في الجميع ظاهرًا إلا مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله: [المراد باستغنى أنه زهد فيما عند الله تعالى، كأنه مستغن عنه] أي: عما عند الله [فلم يتق أو استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة، فلم يتق] فيكون الاستغناء مستلزمًا لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء، ففي هذا المثال تنبيه على أن المقابلة قد تتركب من الطباق، وقد تتركب مما هو ملحق بالطباق لما مر من أن مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق، مثل مقابلة الشدة والرحمة [وزاد السكاكي][٢] في تعريف المقابلة قيدًا آخر حيث قال: هي أن تجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما. [وإذا شرط هاهنا] أي: فيما بين المتوافقين أو المتوافقات [أمر شرط ثمة] أي: فيما بين الضدين أو الأضداد [ضده] أي: ضد ذلك الأمر [كهاتين الآيتين فإنه لما جعل التيسير مشتركًا بين الإعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده] أي: ضد التيسير، وهو التعسير المعبر عنه بقوله: ﴿**فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى**﴾ [مشتركًا بين أضدادها] أي: أضداد تلك المذكورات، وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون بيت أبي دلامة من المقابلة؛ لأنه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع، ولم يشترط في الكفر والإفلاس ضده.

[ومنه] أي: من المعنوي [مراعاة النظير وتسمى التناسب والتوفيق] والايتلاف والتلفيق [أيضًا: وهي جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد] والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلاً للآخر، وبهذا القيد يخرج الطباق، وذلك قد يكون بالجمع بين الأمرين [نحو ﴿**الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ**﴾ و] قد يكون بالجمع بين ثلاثة أمور نحو: [قوله] أي: قول البحتري في

---

(١) الليل: ٥،٦،٧.

(٢) قال السيد الشريف: ظاهر هذا الكلام أنه لا يجب أن يكون في المقابلة شرط لكن إذا اعتبر في أحد الطرفين شرط وجب اعتبار هذا في الطرف الآخر ثم أن السكاكي مثل في المطابقة بقوله تعالى ﴿فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا﴾ ولا شك أنه مندرج عنده في المقابلة أيضا إذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر ومن ذلك يعلم انتفاء التباين بين المطابقة والمقابلة فإذا تؤمل في حديهما عرف كونها أخص من المطابقة كما عند المصنف.

صفة الإبل: [**كالقِسِيِّ المعَطَّفاتِ**] أي: المحنيات من عطف العود وعطفه حناه [**بـلِ الأسْـ* هُمِ مَبْرِيَّةً**] أي: منحوتة؛ من براه: نحته [**بل الأوتارِ**] [(١)] جمع بين القوس والسهم والوتر، وقد يكون بين أربعة كقول بعضهم للمهلبي الوزير: أنت أيها الوزير إسماعيلي الوعد، شعيبي التوفيق، يوسفي العفو محمدي الخلق، وقد تكون بين أكثر كقول ابن رشيق:

أَصَحُّ وَأَقْوَى مَا سَمِعْنَاه فِي النَّدىَ   مِنَ الْخَبَرِ الْمَأْثُور مِنْذُ قَدِيم
أَحَادِيثُ تَرْوِيهَا السُّيُولُ عَنِ الْحَيَا   عَنِ الْبَحْرِ عَنْ كَفِّ الأَمِيرِ تَمِيم [(٢)]

فإنه ناسب فيه بين القوة والصحة والسماع والخبر المأثور والأحاديث والرواية، وكذا ناسب أيضًا بين السيل والحيا والبحر. وكف تميم مع ما في البيت الثاني من صحة الترتيب في العنعنة؛ إذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما تقع في سند الأحاديث فإن السيول أصلها المطر والمطر أصله البحر على ما يقال: والبحر أصله كف الممدوح على ما ادعاه الشاعر.

[ومنها] أي: من مراعاة النظير [ما يسميه بعضهم تشابه الأطراف، وهو أن تختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى]. والتناسب قد يكون ظاهرًا [نحو ﴿**لَا تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ**﴾ [(٣)] فإن اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالأبصار، والخبير يناسب كونه مدركًا للأشياء؛ لأن المدرك للشيء يكون خبيرًا به. وقد يكون خفيًا كقوله تعالى: ﴿**إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ**﴾ [(٤)] فإن قوله: ﴿**إِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ**﴾ يوهم أن الفاصلة الغفور الرحيم، لكن يعرف بعد التأمل أن الواجب هو العزيز الحكيم، لأنه لا يغفر لمن يستحق العذاب إلا من ليس فوقه أحد يرد عليه حكمه، فهو العزيز أي: الغالب من عزه يعزه إذا غلبه، ثم وجب أن يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس، لئلا يتوهم أنه خارج عن الحكمة؛ إذ الحكيم من يضع الشيء في محله أي: إن تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لأحد في ذلك والحكمة فيما فعلته [ويلحق بها] أي:

---

(١) البيت للبحتري، الإيضاح ص ٣٤٤، عقود الجمان جـ٢ ص ٧٥، المصباح ص ٢٥٠.

(٢) المصباح ص ٢٥٢، الإيضاح (ص ٣٤٤)، شرح عقود الجمان جـ٢ ص ٧٦.

(٣) الأنعام:١٠٣.

(٤) المائدة:١١٨.

بمراعات النظير أن يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان، وإن لم يكونا مقصودين هاهنا [نحو ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ (٥) وَالنَّجْمُ﴾[١] أي: النبات الذي ينجم أي: يظهر من الأرض لا ساق له كالبقول [والشجر] الذي له ساق ﴿يَسْجُدَانِ﴾ أي: ينقادان لله تعالى فيما خلقا له، فالنجم بهذا المعنى، وإن لم يكن مناسبًا للشمس والقمر، لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما [و] لهذا [يسمى إيهام التناسب] كما مر في إيهام التضاد، ومن إيهام التناسب بيت السقط:

وحرفٍ كنون تحتَ راء ولم يكنْ كدال يَؤُمُّ الرسمَ غَيّرَه النَّقْطُ[٢]

الحرف: الناقة المهزولة، وهي مجرورة معطوفة على الرهط في البيت السابق:

تجلُّ عن الرهطِ الأمائي غادةٌ لها من عقيل في ممالكِها رهطُ

والنون: هو الحرف المعروف من حروف المعجمة، شبه به الناقة في الدقة والانحناء، وليس المراد بها الحوت على ما وهم. وراء: اسم فاعل من رأيته إذا ضربت رئته، وكذلك دال اسم فاعل من دلا الركائب إذا رفق بسوقها، وأراد بالنقط ما تقاطر على الرسوم من المطر. وقوله يؤم الرسم صفة راء. والمعنى: تجل هذه الحبيبة عن أن تركب من النوق ما هي في الضمرة والانحناء كالنون يركبها الأعرابي لزيارة الأطلال، فيضرب رئتها؛ إذ لا حركة بها من شدة الهزال يريد أن مراكب هذه الحبيبة سمان وذوات أسمنة. ففي ذكر الحرف والنون والراء والدال والنقط إيهام أن المراد بها معانيها المتناسبة، وأما ما يسميه بعضهم بالتفويف من قولهم: برد مفوف للذي على لون وفيه خطوط بيض على الطول، وهو أن يؤتي الكلام بمعان متلائمة وجملة مستوية المقادير، أو متقاربة المقادير كقول من يصف سحابًا:

تسربَلَ وشيًا من خُزوز تطرَّزتْ مطارفُها طرزا من البرق كالتِّبر[٣]

فوشْيٌ بلا رقْم ونقشٌ بلا يدٍ ودمعٌ بلا عين، وضِحْكٌ بلا ثَغْر

---

(١) الرحمن:٥،٦.

(٢) البيت في المصباح ص ٢٦٢.

(٣) البيتان ينسبان لأبي العباس الناشئ أحد شعراء سيف الدولة، وللوزير المهلبي، وانظر الإيضاح ٣٠٧.

تسربل أي: لبس السربال. والوشي: ثوب منقوش، والخزور: جمع خز. وتطرزت: أي: اتخذت الطراز. والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع له أعلام. والطرز: جمع طراز وهو علم الثوب، وكقول ديك الجن:

احْلُ وامْرُرْ وضُرَّ وانْفَعْ ولِنْ واخْ   شُنْ ورِشْ وابْرِ وانْتدِبْ للمعالِي[1]

أي: كن حلوًا للأولياء مرا على الأعداء ضارًا للمخالف نافعًا للموافق، لينًا لمن يلاين، خشنًا لمن يخاشن، ورش أي: أصلح حال من يختل حاله. وابر من بري القلم إذا نحته أي: أفسد حال المفسدين. وانتدب أي: أجب للمعالي واجمعها، يقال ندبه للأمر فانتدب، أي: دعاه له فأجاب، فالأول داخل في مراعاة النظير، لكونه جمعًا بين الأمور المتناسبة، والثاني داخل في الطباق، لكونه جمعًا بين الأمور المتقابلة.

الإرصاد

[ومنه] أي: من المعنوي [الإرصاد] وهو نصب الرقيب في الطريق من رصدته أي: رقبته والرصيد: السبع الذي يرصد ليثب، والرصد: القوم يرصدون كالحرس يستوي فيه الواحد والجمع المؤنث [ويسميه بعضهم التسهيم] وهو يرد مسهم فيه خطوط مستوية. [وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة] وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثلاً قوله: هو يطبع الأشجاع بجواهر لفظه فقرة، ويقرع في الأسماع بزواجر وعظه، فقرة أخرى، وهي في الأصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر. [أو] من [البيت ما يدل عليه] أي: على العجز وهو آخر كلمة من البيت، أو الفقرة [إذا عرف الروي] الظرف متعلق بيدل أي: إنما يجب فهم العجز في الإرصاد بالنسبة إلى من يعرف الروي، وهو الحرف الذي يبني عليه أواخر الأبيات أو الفقر، ويجب تكراره في كل منها، فإنه قد يكون من الإرصاد ما لا يعرف فيه العجز لعدم معرفة حرف الروي، كقوله تعالى ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ**﴾[2] فإنه لو لم يعرف أن حرف الروى النون لربما توهم أن

---

(١) البيت لديك الجن وهو عبدالسلام بن رغبان الشاعر الوصاف الشعوبي، (ت: ٢٣٥هـ)، وانظر الإيضاح ٣٠٨.
(٢) يونس:١٩.

العجز هاهنا فيما هم فيه اختلفوا أو فيما اختلفوا فيه، وكقوله:

أحلَّتْ دمي من غير جرم وحرَّمَتْ ... بلا سببٍ يومَ اللقاء كلامي
فليسَ الذي حلَّلتِه بمُحَلَّل ... وليس الذي حرَّمْتِه بحرام[1]

فإنه لو لم يعرف أن القافية مثلاً سلام وكلام، لربما توهم أن العجز بمحرم، فالإرصاد في الفقرة [نحو] قوله تعالى [﴿**وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ**﴾[2]] في البيت نحو [قوله] أي: قول عمرو بن معدي كرب:

[إذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ ... وَجَاوِزْهُ إلى مَا تَسْتَطِيعُ[3]

المشاكلة

ومنه] أي: من المعنوي [المشاكلة، وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته] أي: لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير [تحقيقًا أو تقديرًا]. أي: وقوعًا محققًا أو مقدرًا [فالأول كقوله: **قالوا اقْتَرِحْ شيئًا**] من اقترحت عليه شيئًا إذا سألته إياه من غير روية وطلبته على سبيل التكليف والتحكم، لا من اقترح الشيء ابتدعه، ومن اقتراح الكلام لارتجاله، فإنه غير مناسب على ما لا يخفى [**نُجِدْ**] مجزوم على أنه جواب الأمر من الإجادة وهو تحسين الشيء

لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ اطْبُخُوا لِي جُبَّةً وقميصا][4]

أي: خيطوا؛ ذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة الطعام. [ونحوه ﴿**تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾[5]] حيث أطلق النفس على ذات الله تعالى. [والثاني] وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرًا [نحو قوله تعالى] ﴿**قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا**﴾[6] إلى قوله [﴿**صِبْغَةَ اللَّهِ**﴾] ﴿**ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون**﴾[7] [وهو] أي: قوله

---

(١) ديوان البحتري: ج ٣ ص ١٩٩٦، ١٩٩٧، والتبيان: ص ١٨٣، والإيضاح: ص ٤٩٣، والطراز: ج٢ ص ٣٢٧، ونهاية الأرب: ج ٧ ص ١٤٣، المصباح ص ١٩٩ ويروى: يوم اللقاء سلامي.

(٢) العنكبوت: ٤٠.

(٣) البيت لعمرو بن معد يكرب الزبيدي، انظر الإيضاح ص ٣٤٧، شرح عقود الجمان جـ٢ ص ٧٨.

(٤) البيت لأبي الرقعمق أحمد بن محمد الأنطاكي، انظر الإيضاح ص ٣٤٨، المصباح ص ١٩٦، شرح عقود الجمان جـ٢ ص ٧٧.

(٥) المائدة: ١١٦.

(٦) البقرة: ١٣٦.

(٧) البقرة: ١٣٨.

صبغة الله [مصدر]؛ لأنه فعلة من الصبغ كالجلسة من جلس، وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ. [مؤكد لآمنا بالله أي: تطهير الله؛ لأن الإيمان يطهر النفوس] فيكون آمنًا مشتملاً على تطهير الله لنفوس المؤمنين، ودالاً عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدًا لمضمون قوله: آمنا بالله فيكون قوله لأن الإيمان تعليلاً لكونه مؤكدًا لآمنا بالله ثم أشار إلى بيان المشاكلة، ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرًا بقوله: [والأصل فيه] أي: في هذا المعنى وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ [أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم في ماء أصفر يسمونه المعمودية ويقولون إنه] أي: الغمس في ذلك الماء [تطهير لهم] فإذا فعل الواحد منهم بولده ذلك، قال: الآن صار نصرانيًا حقًا، فأمر المسلمون بأن يقولوا لهم قولوا آمنا بالله وصبغنا الله بالإيمان صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرًا لا مثل تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب في قولوا آمنا بالله للكافرين، وأما إذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا الله بالإيمان صبغة، ولم نصبغ صبغتكم أيها النصارى [فعبر عن الإيمان بالله بصبغة الله للمشاكلة] لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرًا [بهذه القرينة] الحالية التي هي سبب النزول، من غمس النصارى أولادهم في الماء الأصفر، وإن لم يذكر ذلك لفظًا، وهذا كما تقول لمن يغرس الأشجار: اغرس كما يغرس فلان، تريد رجلاً يصطنع إلى الكرام ويحسن إليهم فيعبر عن الاصطناع بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال، وإن لم يكن له ذكر في المقال.

المزاوجة

[ومنه] أي: من المعنوي [المزاوجة وهي أن تزاوج] أي: تواقع المزاوجة على أن الفعل مسند إلى ضمير المصدر، كما في قولهم:

وقد حِيل بينَ العِير والنَّزوان[1]

[بين معنيين في الشرط والجزاء] أي: يجعل معنيان واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين في أن يرتب على كل منهما معنى رتب على الآخر [كقوله] أي: قول البحتري:

---

(١) عجز بيت لصخر بن عمرو السلمي أخي الخنساء في الأصمعيات ص ١٤٦، وخزانة الأدب ١/٤٣٨، ولسان العرب (نزا)، وصدر البيت: أهم بأمر الحزم لو أستطيعه.

[إذا ما نَهَى النَّاهِي] ومنعني عن حبها
[فلجَّ بيَ الهوى] ولزمني [أصاخَتْ إلى الواشِي](1)

أي: استمعت إلى النمام الذي يشي حديثه ويزينه، فصدقته فيما افترى على [فلَجَّ بها الهجْرُ] زاوج بين نهي الناهي وأصاختها إلى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في أن يرتب عليهما لجاج شيء، ومثله قوله: أيضًا:

إذا احتَرَبَتْ يومًا ففاضَتْ دماؤُها تذكرتِ القُربَى ففاضَتْ دموعُها(2)

زاوج بين الاحتراب، وتذكر القرب الواقعين في الشرط والجزاء في ترتب فيضان شيء عليهما، ومن تتبع الأمثلة المذكورة للمزاوجة علم أن معناها ما ذكرنا لا ما سبق إلى الوهم من أن معناها أن يجمع بين معنيين في الشرط، ومعنيين في الجزاء، كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى، وفي الجزاء بين أصاختها إلى الواشي، ولجاج الهجر، إذ لا يعرف أحد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا: إذا جاءني زيد فسلم على أجلسته فأنعمت عليه.

العكس

[ومنه] أي: من المعنوي [العكس] والتبديل [وهو أن يقدم جزء من الكلام] على جزء آخر، [ثم يؤخر] ذلك المتقدم عن الجزء الأخير. والعبارة الصريحة ما ذكره القوم، حيث قالوا: هو أن تقدم في الكلام جزءًا ثم تعكس فتقدم ما أخرت منه وتؤخر ما قدمت. وأما ظاهر عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾(3) وقول الشاعر

سريعٌ إلى ابن العمِّ يلطِمُ وجهَه وليس إلى داعِي النَّدى بسريعِ(4)

ولا عكس فيه [ويقع] العكس [على وجوه منها: أن يقع بين أحد طرفي جملة وما أضيف

(1) الإيضاح ص ٣٥٠، التلخيص ص ٨٩، المصباح ص ١٦٤، والبحتري في ديوانه ٨٤٤ والتبيان ٢/ ٤٠٠ بتحقيقي.
(2) البيت للبحتري في ديوانه، ودلائل الإعجاز ص ٩٣.
(3) الأحزاب:٣٧ .
(4) البيت للمغيرة بن عبدالله الملقب بالأميس الأسدي، لحمرة وجهه، شاعر ماجن وصاف للخمر.
انظر البيت فى لطائف البيان ٤٥، والإشارات والتنبيهات ٣٤، والمفتاح ٩٤ والخزانة ٢/ ٢٨١، ومعاهد التنصيص ٣/ ٤٢، ودلائل الإعجاز ١٥٠ والشاهد في قوله (سريع إلى ابن العم، لأن التقدير: هو سريع).

إليه] ذلك الطرف [نحو عادات السادات، سادات العادات] فإن العكس قد وقع بين العادات، وهو أحد طرفي الكلام، وبين السادات وهو الذي أضيف إليه العادات، ومعنى وقوعه بينهما، أنه قدم العادات على السادات، ثم عكس فقدم السادات على العادات.

[ومنها] أي: من الوجوه [أن يقع بين متعلقي فعلين في جملتين، نحو ﴿**يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ**﴾[1]] فقد وقع العكس بين الحي و الميت بأن قدم الحي وأخر الميت، ثم عكس فقدم الميت وأخر الحي، وهما متعلقان بفعلين في جملتين.

[ومنها] أي: من الوجوه [أن يقع بين لفظين في طرفي جملتين، نحو ﴿**لا هُنَّ حِلٌّ لَهُمْ وَلا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ**﴾[2]] وقد وقع العكس بين هن وهم؛ حيث قدم هن على هم، ثم عكس فأخر هن من هم، وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين. ومنها أن يقع بين طرفي الجملة كما قلت:

طويتُ بإحراز الفنون ونيلها ... رداءَ شبابي والجنونُ فنونُ

فحين تعاطيتُ الفنونَ وحظَّها ... تبينَ لي أن الفُنُونَ جنونُ

الرجوع

[ومنه] أي: من المعنوي [الرجوع، وهو العود إلى الكلام السابق بالنقض] أي: بنقضه وإبطاله [لنكتة كقوله] أي: قول زهير:

[**قِفْ بالدِّيار التي لم يَعْفُها القِدَمُ ... بَلى وغَيَّرَها الأرْواحُ والدِّيَمُ**[3]]

دل الكلام السابق على أن تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار، ثم عاد إليه ونقضه بأنه قد غيرها الرياح والأمطار لنكتة وهو إظهار الكآبة والحزن، والحيرة والدهشة، حتى كأنه أخبر أولاً بما لم يتحقق، ثم رجع إليه عقله وأفاق بعض الإفاقة فنقض كلامه السابق، قائلاً بلى عفاها القديم وغيرها الأرواح والديم مثله:

فأفٍّ لهذا الدَّهر لا بلْ لأهلِهِ[4]

---

(١) الروم:١٩. (٢) الممتحنة:١٠.

(٣) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٤٥، ولسان العرب "وا"، وتهذيب اللغة ٦٧٢/١٥، وتاج العروس "وا"، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣١١.

(٤) الإيضاح بتحقيقي ص: ٣١٢.

التورية

[ومنه] أي: من المعنوي [التورية ويسمى الإيهام أيضًا وهي أن يطلق لفظ له معنيـان قريـب وبعيد، ويراد به البعيد اعتمادًا] على قرينة خفية [وهي ضربـان: مجـردة وهـي] التوريـة [التـي لا تجامع شيئًا مما]يلائم المعنى [القريـب نحـو ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1]] فإنـه أراد باستوى معناه البعيد، وهو استولى ولـم يقـرن بـه شـيء ممـا يلائـم المعنـى القريـب الـذي هـو الاستقرار. [ومرشحة] عطف على مجردة، وهي التي تجامع شيئًا ممـا يلائـم المعنـى القريـب المورى به عن المعنى البعيد المراد إما بلفظ قبله [نحو ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[2]] فإنـه أراد بـأيد معناهـا البعيـد أعنـي: القـدرة، وقـد قـرن بهـا مـا يلائـم المعنـى القريـب، أعنـي: الجارحـة المخصوصة وهو قوله: بنيناها أو بلفظ بعده، كقول القاضي أبـى الفضيـل عيـاض يصـف ربيعـاً باردًا:

أَو الْغَزَالة مِنْ طُول الْمَدَى خرفَتْ فَمَا تُفرِّقُ بَيْنَ الجَدْي والحَمَـل[3]

يعني كأن الشمس من كبرها وطول مدتهـا صـارت خرقـة قليلـة العقـل، فنزلت فـي بـرج الجدي في أوان الحلول ببرج الحمل أراد بالغزالة معناها البعيد، أعني: الشمس، وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب الذي ليس بمراد، أعني الرشاء حيـث ذكـر الخرافـة، وكـذا ذكـر الجـدي والحمل، وقد يكون كل من التوريتين ترشيحًا للأخرى كبيت السقط:

إذا صَدَق الجَدُّ افترى العَـمُّ للفتـى مكارمَ لا تخفى وإنْ كذَبَ الخـالُ

أراد بالجد الحظ، وبالعم الجماعة من الناس، وبالخال المخيلة.

فإن قلتَ: قد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾[1] إنه تمثيل؛ لأنه لما كان الاستواء على العرش، وهو سرير الملك مما يرادف الملك جعلوه كناية عن الملك، ولما امتنع هاهنا المعنى الحقيقي صار مجازًا كقوله تعالى ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ أي: هو بخيل ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[4] أي: هو جواد مـن غير تصـور يـد ولا غـل

---

(١) طه:٥.

(٢) الذاريات:٤٧.

(٣) البيت لأبي الفضل عياض في صيفية باردة في كتاب المصباح ص ٢٦٠، وكتاب الإيضاح ص ٣١٢.

(٤) المائدة:٦٤.

ولا بسط، والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة عن علم البيان مسيرة أعوام. وكذا قوله ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾[1] تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالأيدي إلى جهة حقيقة أو مجاز، بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من غير أن يتمحل لمفرداته حقيقة أو مجاز. وقد شدد النكير على تفسير اليد بالنعمة والأيدي بالقدرة والاستواء بالاستيلاء واليمين بالقدرة، وذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أنهم وإن كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك تفسير منهم على الجملة، وقصدهم إلى نفي الجارحة بسرعة خوفًا على السامع من خطرات تقع للجهال وأهل التشبيه، وإلا فكل ذلك من طريق التمثيل. قلت: قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين للتورية على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين.

الاستخدام[2]

[ومنه] أي: من المعنوي [الاستخدام، وهو أن يراد بلفظ له معنيان: أحدهما] أي: أحد المعنيين، [ثم] يراد [بضميره] أي: بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه [الآخر أو يراد بأحد ضميريه] أي: ضميري ذلك اللفظ [أحدهما] أي: أحد المعنيين، [ثم] يراد [بالآخر] أي: بالضمير الآخر معناه [الآخر، فالأول كقوله:

إِذَا نَـزَلَ السَّـماءُ بِـأَرْضِ قَـوْمٍ ... رَعَيْنَـاهُ وَإِنْ كَـانُوا غِضَابَـا][3]

أراد بالسماء الغيث، وبالضمير الراجع إليه من رعيناه النبت [والثاني: كقوله:] أي: قول البحتري:

[فسقَى الغَضَا والسَّاكِنِيهِ وإنْ هُمُ ... شَبُّوه بين جوانِحي وضُلوعِي][4]

---

(١) الذاريات:٤٧.

(٢) قال السيد الشريف: يعني بالمعجمتين من خذمت الشيء قطعته ومنه سيف مخذوم وقد قطع هاهنا الضمير عما هو حقه وروى بالحاء المهملة والذال المعجمة من حذمت أي قطعت أيضا وروى به المعجمة والمهملة كأنه جعله المعنى الذي لم يرد أولا تابعا في للمعنى المراد فرد إليه الضمير.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمعود الحكماء (معاوية بن مالك) في لسان العرب ١٤/٣٩٩، (سما)، وللفرزدق في تاج العروس (سما)، وبلا نسبة في مقاييس اللغة ٣/٢٩٨، والمخصص ٧/١٩٥، ١٦/٣٠، وديوان الأدب ٤/٤٧، وروايةصدره: إذا سقط.

(٤) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في تاج العروس (غفر).

أراد بأحد الضميرين الراجع إلى الغضا وهو المجرور في الساكنية المكان، وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار أي: أوقدوا بين جوانحي نار الغضا، يعني نار الهوى التي تشبه نار الغضا.

اللف والنشر

[ومنه] أي: من المعنوي [اللف والنشر، وهو ذكر متعدد على التفصيل أو الإجمال، ثم] ذكر ما [لكل] من آحاد هذا المتعدد [من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه] أي: يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له. [فالأول] وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل [ضربان، لأن النشر إما على ترتيب اللف] بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف، والثاني للثاني، وهكذا على الترتيب [نحو ﴿**وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾[1]] ذكر الليل والنهار على التفصيل، ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو الابتغاء من فضل الله على الترتيب. [وإما على غير ترتيبه] أي: ترتيب اللف وهو ضربان؛ لأنه إما أن يكون الأول من النشر للآخر من اللف، والثاني لما قبله، وهكذا على الترتيب ولتسم معكوس الترتيب [كقوله] أي: قول ابن حيوش:

[**كيفَ أسْلو وأنتَ حِقْفٌ وغُصْنٌ وغزالٌ لحظًا وقدًّا وردْفا**][2]

فاللحظ للغزال، والقد للغصن، والردف للحقف، وهو النقاء من الرمل. شبه به الكفل في العظم والاستدارة أو لا يكون كذلك، ولتسم مختلط الترتيب كقوله: هو شمس وأسد وبحر جو أو بهاء وشجاعة. [والثاني] وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الإجمال، [نحو ﴿**وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إلا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾[3]] فإن الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الإجمال دون التفصيل، ثم ذكر كل منهما فالمتعدد المذكور إجمالاً هو الفريقان، ولك أن تجعله قول الفريقين فإنه قد لف بين القولين في قالوا أي: قالت اليهود وقالت النصارى، وهذا معنى قوله في الإيضاح: فلف بين القولين فإن ما لف

---

(١) القصص:٧٣.

(٢) انظر تخريجه في الإيضاح فقرة ٢٣٤ ص ٣١٠.

البيت لابن حيوس فى ديوانه ٤٧/٢، والمصباح ص ٢٤٧، والحقف: الجملة من الرمل.

(٣) البقرة:١١١.

بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور أولاً على ما صرح به صاحب المفتاح، حيث قال: هو أن تلف بين الشيئين في الذكر، ثم تتبعهما كلامًا مشتملاً على متعلق بأحدهما ومتعلق بآخر، من غير تعيين. [أي: قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا، وقالت النصارى لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى، فلف] بين الفريقين أو القولين إجمالاً، [لعدم الالتباس] والثقة بأن السامع يرد إلى كل فريق أو كل قول مقوله، [للعلم بتضليل كل فريق صاحبه] واعتقاد أنه إنما يدخل الجنة هو لا صاحبه ﴿**وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ**﴾(١) وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه.

وهاهنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك، وهو أن يذكر متعدد على التفصيل، ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الإجمال ملفوظًا أو مقدرًا فيقع النشر بين لفين: أحدهما مفصل، والآخر مجمل. وهذا معنى لطف مسلكه(٢)، وذلك كما تقول ضربت زيدًا، وأعطيت عمرًا، وخرجت من بلد كذا للتأديب والإكرام، ومخافة الشر فعلت ذلك، وعليه قوله تعالى ﴿**فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ**﴾(٣) شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من أمر الشاهد بصوم الشهر، وأمر

---

(١) البقرة:١١٣.

(٢) قال السيد الشريف: لا يخفى عليك أن مجرد وقوع نشر بين لفين مفصل ومجمل لا يقتضي لطف مسلكه بحيث لا يهتدى إلى تبينه إلا النقاب المحدث من علماء البيان بل لابد هناك من أمر آخر وأن كنت في ريب مما ذكرنا فتأمل ما أورده الشارح من المثال هل هو بهذه المنزلة من الدقة واللطافة ما أظن ذا طبع سليم يحكم بذلك وأما الآية الكريمة ففيها دقة وجه العلية ولطافة جهة المناسبة ألا ترى أن تعليل الأمر بمراعاة العدة بإكمال العدة فيه إشار إلى أن تلافي المطلوب بقدر الإمكان واجب ولما كان المطلوب أولا صوم أيام مخصوصة بعدة معينة فحين فات خصوصية الأيام بناء على العذر أمر برعاية العدة حفظا له عن الفوات بالكلية وتحصيلا له بقدر الإمكان وفي ذلك لطافة بليغة فيظهر من ذلك أن لا معنى للتعليل بإكمال العدة في الأداء فلا يكون قوله ولتكملوا علة الأمر بمراعاة العدة شاملا لأمر الشاهد بصوم الشهر كما توهمه بعض الناس على ما سيأتي وأن تعليل قوله تعالى ولتكبروا مستنبط من غيره كما بينه في توجيه عبارة الكشاف حيث قال وفي هذا دلالة واضحة على تعليم كيفية القضاء وذلك يحتاج إلى دقة نظر وأن كل واحدة من العلتين الأخيرتين يمكن إقامتها مقام الأخرى بحسب الظاهر وبالتأمل الصادق ينكشف أن الشكر أولى بنعمة الترخيص كما أن التكبير على الهداية أنسب بتعليم كيفية القضاء.

(٣) البقرة:١٨٥.

المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر فيه، ومن الترخيص في إباحة الفطر فقوله: لتكملوا علـة الأمـر بمراعاة العدة، ولتكبروا علة ما علم من كيفيـة القضـاء والخـروج عـن عهـدة الفطـر ﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ أي: إرادة أن تشكروا علة الترخيص والتيسير. وهذا نوع من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي إلى تبينه إلا النقاب المحدث من علماء البيان. هذا كلامه، وعليه إشـكال وهـو أنه جعل من تفاصيل المعللات أمر الشاهد بصوم الشهر، ولم يجعل شيئا من العلل راجعًـا اليـه، وجعل لتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء، وهو مما لم يذكـره فـي تفـاصيل المعـللات، فمـا ذكره في بيان تطبيق العلل غير موافق لما ذكره من تقدير الكلام، ويمكن التقصي عنه بأن يقـال إن ذكر أمر الشاهد بصوم الشهر في تفاصيل المعللات ليـس لأنـه باسـتقلاله معلـل بشـيء مـن العلل المذكورة، بل هو توطئة وتمهيد ليفـرع الترخيص ومراعـاة العـدة وكيفيـة القضـاء عليـه، ويشهد بذلك أنه لم يقل: ومن أمر المرخص بإعادة حرف الجر، كمـا قـال: ومـن التـرخيص، فالحاصل أن المذكور فيما سبق من الكلام بعد أمر الشاهد بصوم الشـهر هـو التـرخيص، وأمـر المرخص له بمراعاة عدة ما أفطر ليصومها في أيام أخـر، وفـي هـذا دلالـة واضحـة علـى تعليـم كيفية القضاء، فصار المذكور بعد الأمر بصوم الشهر ثلاثة: أحدهـا أمـر المرخـص لـه بمراعـاة العدة. والثاني: تعليم كيفية القضاء والثالث: الترخيص وجميع ذلـك متفـرع علـى الأمـر بصـوم الشـهر، فجعـل كـلا مـن العلـل راجعًا إلـى واحـدة مـن هـذه الثلاثـة، وقـد يقـال: إن قولـه ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ علة الأمر بمراعاة العدة شامل لأمر الشاهد بصوم الشهر؛ بناء على أن العـدة هـي الشهر كله في الشاهد، وعدة أيام الإفطار في المرخص لـه، وفيـه نظـر؛ إذ لا معنـى لتعليـل أمـر الشاهد بصوم الشهر بإكمال عدة أيام الشهر، على أنه لا ارتياب في أن الأمر بمراعاة العـدة فـي قوله ﴿وَلِتُكْمِلُوا﴾ علة للأمر بمراعاة العدة إشارة إلـى المذكـور قبلـه، وهـو أمـر المرخـص لـه بمراعاة عدة ما أفطر فيه.

الجمع

[ومنه] أي: من المعنوي [الجمع وهو أن يجمع بيـن متعـدد فـي حكـم]، وذلـك المتعدد قد يكون اثنين [كقوله تعـالى ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[1] قـد يكون اكثر [نحو] قول أبي العتاهية:

---

(١) الكهف:٦٤

علمتَ يا مجاشعَ بنَ مَسْعَدَهْ [أنَّ الشبابَ والفراغَ والجدَهْ] (1)

أي: الاستغناء، يقال: وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا وجدة أي: استغنى [مَفْسَدَةٌ للمرءِ أيَّ: مَفْسَدَهْ]

هي ما يدعو صاحبه إلى الفساد.

التفريق

[ومنه] أي: من المعنوي [التفريق وهو إيقاع تباين بين أمرين من نوع في المدح أو غيره، كقوله] أي: قول الوطواط:

[ما نوالُ الغمام وقتَ ربيع كنوال الأمير يومَ سخاء
فنوال الأمير بَدْرةُ عين]

وهي عشرة آلاف درهم

[ونوالُ الغَمام قطرةُ ماء] (2)

التقسيم

[ومنه] أي: من المعنوي [التقسيم، وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل إليه على التعيين] وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر، وقد أهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده أعم من اللف والنشر. ولقائل أن يقول: إن ذكر الإضافة مغن عن هذا القيد؛ إذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل إليه، بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع إليه ويرده عليه، فليتأمل فإنه دقيق [كقوله] أي: قول المتلمس:

[ولا يقيمُ على ضَيْمٍ] أي: ظلم [يُرادُ به] (3)

---

(1) البيت لأبي العتاهية في ديوانه ص ٤٤٨، من أرجوزته ذات الأمثال، والإيضاح: ص ٥٥، والإشارات ص [illegible] والطراز: ج ٣ ص ١٤٢، ومعجم الأدباء ج ٩ ص ١٢٧

(2) البيتان للوطواط في الإشارات ص ٢٧٤، وفي الطراز ١٤١/٣، والمصباح ٢٤٧ بلا نسبة، وعقود الجمان [illegible]

(3) البيتان للمتلمس، جرير بن عبدالمسيح، خال طرفة بن العبد، انظر البيتين في المفتاح ٤٩٨، ديوانه [illegible] وبلا نسبة في تاج العروس (وتد)، جمهرة الأمثال ١/ ٩٠، الدرة الفاخرة ١/ ٢٠٣، مجمع الأمثال [illegible] المستقصى ١/ ١٣٣، الإيضاح ٤٥، ٣١٥، والضيم: القهر والظلم، العير: الحمار.

الضمير راجع إلى المستثنى منه المقدر العام، أي: لا يقيم أحد على ظلم يراد ذلك الظلم بذلك الأحد [إلا الأَذَلانِ] هذا استثناء مفرغ وقد أسند اليه الفعل أعني: لا يقيم في الظاهر وإن كان في الحقيقة مسندًا إلى العام المحذوف [**عِيرُ الحَيِّ**] العير الحمار الوحشي والأهلي وهو المناسب هاهنا [**والوَتَدِ هذا**] أي: غير الحي [**على الخَسْفِ**] أي: الذل [**مربوطٌ بِرُمَّتِهِ**] هي قطعة حبل بالية [**وذا**] أي: الوتد [**يُشَجُّ**] أي: يدق ويشق رأسه [**فلا يَرْثَى**] أي: لا يرق ولا يرحم [**له أحَدُ**] ذكر العير والوتد ثم أضاف إلى الأول الربط مع الخسف، وإلى الثاني الشج لى التعيين. فإن قلت: هذا وذا متساويان في الإشارة إلى القريب، فكل منهما يحتمل أن يكون إشارة إلى العير، وإلى الوتد فلا يتحقق التعيين، وحينئذ يكون البيت من قبيل اللف والنشر. قلت: لا نسلم التساوي، بل في حرف التنبيه إيماء إلى أن القرب فيه أقل، وأنه يفتقر إلى تنبيه ما فيكون إشارة إلى عير الحي، ولو سلم فسواء جعلت هذا إشارة إلى عير الحي، وذا إلى الوتد، أو بالعكس يحصل التعيين غاية ما في الباب أن التعيين محتمل، ومثل هذا ليس في اللف والنشر فليتأمل.

الجمع مع التفريق

[ومنه] أي: من المعنوي [الجمع مع التفريق، وهو أن يدخل شيئان في معنى، ويفرق بين جهتي الإدخال، كقوله] أي: قول الوطواط:

[**فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِي ضَوْئِهَا ... وَقَلْبِيَ كَالنَّارِ فِي حَرِّهَا**][1]

ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار، ثم فرق بينهما بأن جهة إدخال الوجه فيه من جهة الضوء وإدخال القلب من جهة الحر والاحتراق.

الجمع مع التقسيم

[ومنه] أي: من المعنوي [الجمع مع التقسيم، وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه، أو العكس] أي: تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم [فالأول كقوله:] أي: الجمع ثم التقسيم كقول أبي الطيب: [**حَتّى أقامَ**] الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين الإقامة معنى التسلط

---

(١) البيت لرشيد الدين الوطواط ديوانه ١٧٩، وأورده الجرجاني في الإشارات ٣٧٤، ونهاية الإيجاز ٢٩٥، ومعاهد التنصيص (٢٤٩/١)، وعقود الجمان ٩٣/٢.

عدها بعلى فقال [على أرباضٍ] جمع ربض، وهو ما حول المدينة [خَرْشَنَةٍ] وهي بلدة من بلاد الروم [تَشْقَى به الرومُ والصُّلبانُ] جمع صليب النصارى [والبِيَعُ] جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء، وهي متعبد النصارى، وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق، أعني: قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى أقام حول هذه المدينة، وقد شقيت به الروم وهذه الأشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح إجمالاً؛ لأنه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك، ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال:

[للسَّبْي ما نكحوا والقتل ما ولَدوا]

لم يقل من نكحوا ومن ولدوا ليوافق قوله:

[والنهبِ ما جمعوا والنَّار ما زرعوا](١)

ولأن في التعبير عنهم بلفظ ما دلالة على الإهانة وقلة المبالات بهم، حتى كأنهم ليسوا من جنس ذوي العقول. وذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله:

الدَّهْرُ معتذرٌ والسيفُ منتَظِرٌ وأرضُهمْ لكَ مصطافٌ ومُرْتَبَعُ(٢)

وقال: قد جمع فيه أرض العدو وما فيها في كونها خالصة للممدوح، ثم قسم في هذا البيت والمذكور فيما رأينا من نسخ ديوان أبي الطيب، وما وقع عليه الشرح موافق لما أورده المصنف وقوله: الدهر معتذر، بعد قوله للسبي ما نكحوا بأبيات كثيرة [والثاني كقوله:] أي: التقسيم ثم الجمع، كقول حسان بن ثابت –رضي الله عنه–

[**قومٌ إذا حاربوا ضَرُّوا عدوَّهمُ أو حاوَلوا**] أي: طلبوا [**النَّفْعَ في أشياعِهم**] أي: أتباعهم وأنصارهم [**نَفَعوا سَجيَّةٌ**] أي: غريزة وخلق

[**تلكَ مِنهم غير مُحدَثةٍ إن الخلائقَ**] جمع خليقة وهي الطبيعة والخلق [**فاعلَمْ شرُّها البِدَعُ**](٣)

---

(١) ديوان المتنبي: ج٢ ص٢٢٤، والإيضاح: ص ٥٠٥، و ص ٥٠٧، ونهاية الإعجاز: ص ٢٩٦، والطراز: ج٣ ص١٤٣، والمصباح: ص ٢٤٨.

(٢) التخريج السابق.

(٣) البيتان لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١١٢ – ١١٣، والطراز ١٤٤/٣، والمصباح ٢٤٩، ودلائل الإعجاز ص ٩٤، ومعاهد التنصيص ٢٥٠/١، ونهاية الإيجاز ص ٢٩٦، ويروى: " تلك فيهم......".

جمع بدعة، وهي في الأصل الحدث في الدين بعد الاستكمال، والمراد هاهنا مستحدثات الأخلاق، لا ما هو كالغرائز منها قسم في البيت الأول صفة الممدوحين إلى ضر الأعداء ونفع الأولياء، ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم.

الجمع مع التفريق والتقسيم

[ومنه] أي: من المعنوي [الجمع مع التفريق والتقسيم] ولم يتعرض لتفسيره؛ لكونه معلومًا مما سبق من تفسيرات هذه الأمور الثلاثة [كقوله تعالى: ﴿**يَوْمَ يَأْتِي**﴾] يعني: يوم يأتي الله أي: أمره أو يأتي اليوم أي: هوله والظرف منصوب بإضمار اذكر أو بقوله: [﴿**لا تكَلَّمُ نَفْسٌ**﴾] بما ينفع من جواب أو شفاعة [﴿**إلا بِإِذْنِهِ**﴾[1]] أي: بإذن الله كقوله تعالى: ﴿**لا يَتكَلَّمُونَ إلا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ**﴾[2] وهذا في موقف وقوله: ﴿**يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ (٣٥) وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**﴾[3] في موقف آخر والمأذون فيه هو الجواب الحق، والممنوع عنه هو العذر الباطل [﴿**فمنهم**﴾] أي: من أهل الموقف [﴿**شَقِيٌّ**﴾] وجبت له النار بمقتضى الوعيد [﴿**وَسَعِيدٌ**﴾] وجبت له الجنة بمقتضى الوعد [﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ**﴾[4]] الزفير: إخراج النفس، والشهيق: رده [﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ**﴾[4]] أي: السموات الآخرة وأرضها؛ لأنها دائمة مخلوقة للأبد، أو هي عبارة عن التأبيد، ونفي الانقطاع، كقول العرب "ما أقام ثبير وما لاح كوكب"، ونحو ذلك [﴿**إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ إنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ (١٠٧) وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾[6]] أي: غير مقطوع، ولكنه ممتد إلى غير النهاية. فإن قلت: ما معنى الاستثناء في قوله تعالى ﴿**إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ**﴾ قلت: هو استثناء من الخلود في عذاب النار، ومن الخلود في نعيم الجنة يعني أن أهل النار لا يخلدون في عذاب النار وحده، بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من أنواع العذاب سوى عذاب النار، وكذا أهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو أكبر منها وأجل، وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم، مما لا يعرف كنهه إلا الله تعالى. كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه. وأما عندنا فمعناه أن فساق

---

(١) هود:١٠٥.
(٢) النبأ:٣٨.
(٣) المرسلات:٣٥،٣٦.
(٤) هود:١٠٦.
(٥) هود:١٠٧.
(٦) هود:١٠٧،١٠٨.

المؤمنين لا يخلدون في النار، وهذا كاف في صحة الاستثناء؛ لأن صرف الحكم عن الكل في وقت ما يكفيه صرفه عن البعض. وكذا الاستثناء الثاني معناه أن بعض أهل الجنة لا يخلدون في الجنة، وهم المؤمنون الفاسقون الذين فارقوا الجنة أيام عذابهم والتأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء[1]، وإطلاق السعادة عليهم باعتبار تشرفهم بسعادة الإيمان والتوحيد وإن شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الأنفس في عدم التكلم بقوله: لا تكلم نفس؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم، ثم فرق بأن أوقع التباين بينهم بأن بعضها شقي وبعضها سعيد، بقوله ﴿**فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ**﴾[2] إذ الأنفس وأهل الموقف واحد، ثم قسم وأضاف إلى السعداء ما لهم من نعيم الجنة، وإلى الأشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله ﴿**فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا**﴾ إلى آخره

[وقد يطلق التقسيم على أمرين آخرين: أحدهما أن يذكر أحوال الشيء مضافًا إلى كل من تلك الأحوال [ما يليق به، كقوله:] أي: قول أبي الطيب:

سأطلبُ حقي بالقنا ومشايخ   كأنهم من طول ما التثموا مُرْدُ[3]

[**ثقالٌ**] لشدة وطأتهم على الأعداء وثباتهم عند اللقاء [**إذا لاقوا**] أي: حاربوا الأعداء [**خفافٌ**] مسرعين إلى الإجابة [**إذا دُعوا**] إلى كفاية مهم ومدافعة خطب [**كثيرٌ إذا شدُّوا**] لأن واحدًا منهم يقوم مقام جماعة [**قليلٌ إذا عُدُّوا**] ذكر أحوال المشايخ وأضاف إلى كل منها ما يناسبها، وهو ظاهر.

[والثاني: استيفاء أقسام الشيء كقوله تعالى: ﴿**يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ**

---

(١) قال السيد الشريف: يرد عليه أن اعتبار الخلود إنما هو بعد دخول الجنة فكيف ينتقض بما سبق على الدخول فالصواب أن يقال الاستثناء الأول محمول على ما تقدم من أن فساق المؤمنين لا يخلدون في النار وأما الثاني فمحمول على أن أهل الجنة لهم فيها سوى نعيمها ما هو أكبر وأجل وهو رضوان الله ولقاؤه عز وجل لا على أن بعضا منهم يخرج عنها ولدفع توهم إرادة هذا المعنى منه على قياس ما أريد بالأول عقب بقوله (عطاء غير مجذوذ) لا يقال ما ذكرته يوجب اختلالا في نظم الكلام حيث عدل بالاستثناء الثاني عما حمل عليه الاستثناء الأول مع أنهما سيقا مساقا واحدا لأنا نقول الأول محمول على الظاهر وقد عدل بالثاني عنه لقرينة واضحة كما ذكرنا فلا إشكال ولا اختلال.

(٢) هود: ١٠٥.

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي من الطويل، انظر الإيضاح ٣١٧.

﴿الذُّكُورَ (٤٩) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾[1]] فإن الإنسان إما أن يكن له ولد، أو لا يكون. فإن كان فإما أن يكون ذكرًا أو أنثى، أو ذكرًا وأنثى. وقد استوفى جميع الأقسام وذكرها، وإنما قدم ذكر الإناث، لأن سياق الآية على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاؤه الإنسان، فكان ذكر الإناث اللائي هي من جملة ما لا يشاؤه الإنسان أهم، لكنه لجبر تأخير الذكور عرفهم؛ لأن في التعريف تنويهًا بالذكر، فكأنه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا تخفى عليكم، ثم أعطى كلا الجنسين حقهما من التقديم والتأخير فقدم الذكور وأخر الإناث تنبيهًا على أن تقدم الإناث لم يكن لتقدمهن، بل لمقتضى آخر.

التجريد

[ومنه] أي: من المعنوي [التجريد، وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر آخر مثله فيها] أي: مماثل لذلك الأمر ذي الصفة في تلك الصفة، [مبالغة لكمالها فيه] أي: لأجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الأمر ذي الصفة، حتى كأنه بلغ من الاتصاف بتلك الصفة إلى حيث يصح أن ينتزع منه موصوف آخر بتلك الصفة [وهو] أي التجريد [أقسام منها] أن يكون بمن التجريدية [نحو قولهم: لي من فلان صديق حميم]. في الصحاح: حميمك: قريبك الذي تهتم لأمره [أي: بلغ] فلان [من الصداقة حدًا صح معه]، أي: مع ذلك الحد [أن يستخلص منه] أي: من فلان صديق [آخر مثله فيها]، أي: في الصداقة.

[ومنها:] ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه [نحو قولهم: لئن سألت فلانًا لتسألن به البحر]بالغ في اتصافه بالسماحة، حتى انتزع منه بحرًا في السماحة، وزعم بعضهم أن من التجريدية والباء التجريدية على حذف المضاف، فمعنى قولهم: لقيت من زيد أسدا: لقيت من لقائه أسدا. والغرض تشبيهه بالأسد، وكذا معنى لقيت به أسدا: لقيت بلقائه أسدا. ولا يخفى ضعف هذا التقدير في مثل قولنا: لي من فلان صديق حميم؛ لفوات المبالغة في تقدير: حصل لي من حصوله صديق، فليتأمل.

[ومنها:] ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع [نحو قوله: وشَوْهاءَ] من شاهت الوجوه قبحت، وفرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها. وقيل: أراد بها فرسًا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحروب [تعدُو] تسرع [بي إلى صارِخِ الوَغَى] أي:

---

(١) الشورى: ٤٩،٥٠.

المستغيث في الوغي، وهوا لحرب [بمستَلْئِمٍ] أي: لابس لأمة، وهي الدرع، والباء للملابسة والمصاحبة [مِثْلِ الفُنَيْقِ] هو الفحل المكرم عند أهله [المُرَحَّلِ][1] من رحل البعير: أشخصه عن مكانه وأرسله؛ أي: تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب. بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب، حتى انتزع منه مستعدًا آخر لابس درع. [ومنها:] ما يكون بدخول في في المنتزع منه، [نحو قوله تعالى ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾[2] أي: في جهنم وهي دار الخلد]، لكنه انتزع منها دارًا أخرى، وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار تهويلاً لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة. [ومنها] ما يكون بدون توسيط حرف، [نحو قوله]، أي: قوله قتادة بن مسلمة الحنفي:

[فلئِنْ بقيتُ لأرحَلَنَّ بغزْوَةٍ تحوى الغنائِمَ] أي: تجمع الغنائم الجملة صفة غزوة، وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلن

[أو يموتَ] منصوب بأن مضمرة، كأنه قال إلا أن يموت [كريمُ][3] يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريمًا مبالغة في كرمه؛ ولذا لم يقل أو أموت، وهذا بخلاف قوله تعالى ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[4] إذ لا معنى للانتزاع فيه [وقيل تقديره أو يموت مني كريم] فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية [وفيه نظر]؛ إذ لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريدية —[وفيه نظر]؛ إذ لا حاجة إلى هذا التقدير لحصول التجريدية بدونه، ولا قرينة عليه، وبهذا يسقط ما قيل إنه أراد أن في البيت نظرًا؛ لأنه من باب الالتفات من التكلم إلى الغيبة، لأنه أراد بالكريم نفسه، ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات، بل هو واقع بأن يجرد المتكلم نفسه من ذاته، ويجعلها مخاطبًا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالإثمد، والتشجيع والنصح في قوله:

أقولُ لها إذا جَشَأَتْ وجاشَتْ   مكانَكِ تُحمَدِي أو تَستَريحي[5]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه ص ١٤٩٩، وشرح عمدة الحافظ ص ٥٨٩، ولسان العرب ٢٣٦/١١ (رحل)، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ١٩٥/٤ أو يروى بلفظ: " المدّجَّل ".

(٢) فصلت: ٢٨.

(٣) البيت لقتادة بن مسلمة الحنفي، أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٨.

(٤) الكوثر: ١، ٢.

(٥) البيت لعمرو بن الإطنابة في جمهرة اللغة ص ١٠٩٥، وخزانة الأدب ٤٢٨/٢، والخصائص ٣٥/٣. ولسان العرب (جشأ)، ويروى (وقولي) بدل (أقول لها).

[ومنها] ما يكون بطريق الكناية[1] [نحو قوله:

يَا خَيرَ مَن يركبُ المطيَّ ولاَ   يشربُ كأسا بكفِّ مَن بخلاَ][2]

أي: يشرب الكأس بكف جواد، فقد انتزع من الممدوح جوادًا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية؛ لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم[3]. ومعلوم أنه يشرب بكفه، فهو ذلك الكريم. وقد خفي هذا على بعضهم؛ لدقته، فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد، وإلا فليس من التجريد في شيء بل إنما هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل، ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد، وأنه وإن كان الخطاب لنفسه لم يكن قسمًا برأسه ويكون داخلاً في قوله: [ومنها مخاطبة الإنسان نفسه] وبيان التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصًا آخر مثله في الصفة التي سيق لها الكلام، ثم يخاطبه [كقوله:] أي: قول أبي الطيب:

[لا خيلَ عندكَ تُهديها ولا مالُ]   فلْيُسْعِد النطقُ إن لم تُسْعِد الحالُ[4]

أراد بالحال الغنى، فكأنه انتزع من نفسه شخصًا آخر مثله في فقدان الخيل والمال والحال، ومثله قول الأعشي:

ودِّع هُريرةَ إنَّ الركبَ مُرتَحِلُ   وهل تُطيقُ وداعًا أيها الرجلُ[5]

---

(١) في الأصل: الكنانة -بالنون-، والصواب ما أُثبت.

(٢) البيت لأعشى قيس.

(٣) قال السيد الشريف: مقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل وإثبات الجود وقد نفى عنه الشرب بكف البخيل ولا شك أنه يشرب بكفه فلا يكون بخيلا لأن كونه بخيلا يستلزم شربه بكف البخيل فكنى بنفي اللازم عن نفي الملزوم ويلزم من نفي البخل عنه كونه جوادا بحسب اقتضاء المقام وبهذا المقدار يتم المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن إثبات الشرب له بكف كريم منتزع منه مغاير له ادعاء ليكون تجريدا بل هو تطويل للمسافة بلا ثبت ويؤيد
ما ذكرناه أنك إذا قلت يا من يشرب بكف كريم يتبادر منه أنه يشرب بكفه فهو كريم لا أنه يشرب بكف كريم آخر منتزع عنه وإن كان محتملا للكلام فظهر أن كونه كناية عن كون الممدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريدا نعم كونه كناية عن إثبات شربه بكف كريم منتزع منه بجامعه والفرق ظاهر فصح ما ادعاه ذلك البعض وأما قوله وأنه وإن كان الخطاب لنفسه إلى آخره فإنما يرد عليه إذا كان مراده مما ذكره توجيه ما في الكتاب وأما إذا أراد به رده فلا.

(٤) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ٢/٢٢٠، وهو ضمن قصيده قالها يمدح بها أباشجاع فاتك المعروف بالمجنون عندما قدم من الفيوم إلى مصر فوصل أباالطيب وحمل إليه هدية قيمتها ألف دينار فقال يمدحه.

(٥) البيت للأعشى قيس، وهو في الإيضاح ص ٣١٩.

المبالغة

[ومنه] أي: من المعنوي [المبالغة المقبولة] لأن المردودة لا تكون من المحسنات، وفي هذا إشارة إلى الرد على من زعم أنها مردودة مطلقا؛ لأن خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق، كما يشهد له قول حسان:

وإنما الشِّعرُ لُبُّ المرء يَعرِضُه على المجالس إنْ كَيْسًا وإن حُمْقا
وإنما أشْعَرُ بيتٍ أنتَ قائِلُه بيتٌ يقال إذا أنشدْتَه صَدَقا (١)

وعلى من زعم أنها مقبولة مطلقًا، بل الفضل مقصور عليها؛ لأن أحسن الشعر أكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه؛ ولهذا استدرك النابغة على حسان في قوله:

لنا الجفناتُ الغُرُّ يلمَعْنَ بالضُّحى وأسيافُنا يَقْطرنَ مِنْ نجدةٍ دَما (٢)

حيث استعمل جمع القلة –أعني: الجفنات والأسياف –وقد ذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام، وقال يقطرن دون يسلن ويفضن أو نحو ذلك؛ بل المذهب المرضي أن المبالغة منها مقبولة، ومنها مردودة، فالمصنف أشار إلى تفسير المبالغة مطلقًا وإلى تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة؛ ولذا لم يقل وهي بل قال: [والمبالغة أن يدعي لوصف بلوغه في الشدة أو الضعف حدًا] مفعول بلوغه [مستحيلاً أو مستبعدًا] وإنما يدعي ذلك [لئلا يظن أنه] أي: ذلك الوصف [غير متناه فيه]، أي: في الشدة والضعف وتذكير الضمير وإفراده غير متناه فيه أي غير بالغ فيه إلى النهاية باعتبار عوده إلى أحد الأمرين.

[وتنحصر] المبالغة [في التبليغ والإغراق والغلو، لأن المدعي إن كان ممكنًا عقلاً وعادة فتبليغ كقوله:] أي: كقول امرئ القيس يصف فرسًا له بأنه لا يعرق وإن أكثر العدو [**فعادى عَدَاءً**] في الصحاح العداء بالكسر: الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما على إثر الآخر في طلق واحد [بين ثورٍ ونعجَة] أراد بالثور الذكر من بقر الوحشي وبالنعجة الأنثى منها [**دراكًا**] متتابعًا [**فلمْ يَنضَحْ بماءٍ فيُغْسلِ**] (٣)

---

(١) ديوان حسان بن ثابت ص ٢٧٧، والمصباح ص ٢٢١ .

(٢)ديوان حسان بن ثابت ص ١٣١، والعمدةج٢/٥٣، والمصباح ص ٢٢٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢، والإشارات ص ٢٧٨، والمصباح ص ٢٢٤. ولسان العرب ١١/٤٩٦ (غسل). ١٥/٤٠ (عدا)، وتاج العروس (غسل)، (عدا).

مجزوم معطوف على لم ينضح أي: لم يعرق. فلم يغسل. ادعى أن هذا الفرس أدرك ثورًا ونعجة وحشيين في مضمار واحد، ولم يعرق. وهذا ممكن عقلاً وعادة. [وإن كان ممكنًا عقلاً لإعادة فإغراق، كقوله:

وَنُكْــرِمُ جَارَنَــا مَــا دَامَ فِينَــا   وَنُتْبِعُهُ الكَرَامَةَ حَيْثُ مَــالا] (١)

ادعى أن جاره لا يميل عنه إلى جانب إلا هو يرسل الكرامة والعطاء على إثره. وهذا ممكن عقلاً ممتنع عادة [وهما] أي: التبليغ والإغراق [مقبولان وإلا] أي: وإن لم يكن ممكنًا لا عقلاً ولا عادة لامتناع أن يكون ممكنًا عادة ممتنعًا عقلاً [فغلو؛ كقوله] أي: قول أبي نواس:

[وأخفتَ أهلَ الشركِ حتى إنّه]

الضمير للشأن

[لَتخافُكَ النطفُ التي لم تُخلَقُ] (٢)

ادعى أنه يخاف من الممدوح النطف الغير المخلوقة. وهذا ممتنع عقلاً وعادة [والمقبول منه] أي: من الغلو [أصناف منها ما أدخل عليه ما يقربه إلى الصحة، نحو] لفظ يكاد في [﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾] (٣) ومثله بيت السقط:

شــجا ركبًــا وأفراسًــا وإبــلاً   وزاد فكادَ أن يشــجو الرِّحــالا

[ومنها ما تضمن نوعًا حسنًا من التخييل كقوله] أي: قول أبي الطيب: [عقدَتْ سنابكَها عليها] الضميران للجياد أي: عقدت سنابك تلك الجياد فوق رءوسها [عِثْيَرا] أي: غبارًا [لو تَبْتَغِي] تلك الجياد [عَنَقًا] هو نوع من السير [عليه] أي: على ذلك العثير [لأَمْكنا] أي: لأمكن العنق ادعى أن الغبار المرتفع من سنابك الخيل قد اجتمع فوق رءوسها متراكمًا متكائفًا، بحيث صار أرضًا يمكن أن تسير عليها تلك الجياد. وهذا ممتنع عقلاً وعادة، لكنه تخييل حسن [وقد اجتمعا] أي: إدخال ما يقرب إلى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل [في قوله] أي: قول القاضي الأرجاني يصف طول الليل:

---

(١) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبي في الإشارات ص ٢٧٩، والمصباح ص ٢٢٤.

(٢) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٥٢، والطراز ٣١٤/٢ ، والمصباح ص ٢٢٩.

(٣) النور: ٣٥.

[يُخَيَّلُ لي أَنْ سَمَّرَ الشُّهْبَ فِي الدُّجَى   وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِي إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي][1]

أي: يوقع في خيالي أن الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وأن أجفان عيني قد شدت بأهدابها إلى الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها والتقائها. وهذا أمر ممتنع عقلاً وعادة، لكنه تخييل حسن، ولفظ يخيل مما يقر به إلى الصحة [ومنها ما أخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله:

أسكرُ بالأمس إنْ عزمتُ على الـ   شُربِ غدًا إن ذا من العجَبِ][2]

المذهب الكلامي

ومنه] أي: من المعنوي [المذهب الكلامي وهو إيراد حجة للمطلوب على طريقة أهل الكلام] وهو أن تكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب [نحو ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾[3]] واللازم وهو فساد السموات والأرض باطل؛ لأن المراد به خروجهما عن النظام الذي هما عليه، فكذا الملزوم وهو تعدد الآلهة. وفي التمثيل بالآية رد على الجاحظ حيث زعم أن المذهب الكلامي ليس في القرآن وكأنه أراد بذلك ما يكون برهانًا، وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه ما والآية ليست كذلك؛ لأن تعدد الآلهة ليس بقطعي الاستلزام للفساد، وإنما هو من المشهورات الصادقة [وقوله] أي: قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها إلى نعمان بن المنذر، وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر النعمان من ذلك:

[حلفتُ فلم أتركْ لنفسِكَ ريبةً]

وهي ما يريب الإنسان ويقلقه، وأراد بها الشك

[وليسَ وراءَ اللهِ للمرء مَطْلَبُ]

أي: هو أعظم المطالب فالحلف به أعلى الأحلاف.

[لئن كنت قد بُلِّغْتَ عني خيانَةً   لَمُبْلِغُكَ الواشي أَغَشُّ

(١) البيت للقاضي الأرجاني كما في الإشارات ص ٢٨٠، و الإيضاح صـ ٣٢٠ بتحقيقي.

(٢) البيت أورده بلا عزو محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٢٧٩.

(٣) الأنبياء: ٢٢.

من غش إذا خان [وأكذَبُ] واللام في لئن كنت موطئة للقسم وفي لمبلغك جواب القسم،

[ولكنّني كنتُ امرأً لي جانبٌ   من الأرض فيه]

أي: في ذلك الجانب وأراد به الشام [مستراد] أي: موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلام وارتاده [ومذْهبٌ. ملوك] أي: في ذلك الجانب ملوك

[وإخوانٌ إذا ما مَدَحتُهم   أُحكَّمُ في أموالهمْ وأُقَرَّبُ

كفِعْلِكَ] أي: يجعلون لي حكمًا في أموالهم مقربًا عنهم رفيع المنزلة عندهم، كما تفعل أنت [في قومٍ أراكَ اصْطنعتَهمْ] وأحسنت إليهم [فلمْ ترَهُمْ في مدحِهمْ لك أَذْنبوا][1]

يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد أحسنوا إلي كما لا تلوم قومًا مدحوك، وقد أحسنت إليهم فكما أن مدح أولئك لك لا يعد ذنبًا. كذلك مدحي لمن أحسن إلي وهذه الحجة على صورة التمثيل الذي يسميه الفقهاء قياسًا، ويمكن رده إلى صورة قياس استثنائي بأن يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبًا لكان مدح ذلك القوم، لك أيضًا ذنبًا، لكن اللازم باطل فكذا الملزوم.

ومما ورد على صورة القياس الاقتراني قوله تعالى ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾[2] أي: الإعادة أهون وأسهل عليه من البدء، وكل ما هو أهون فهو داخل في الإمكان، فالإعادة أدخل في الإمكان وقوله تعالى حكاية عن إبراهيم عليه السلام ﴿فَلَمَّا أَفَلَ قَالَ لا أُحِبُّ الآفِلِينَ﴾[3] أي: القمر آفل وربي ليس بآفل فالقمر ليس بربي.

حسن التعليل

[ومنه] أي: من المعنوي [حسن التعليل وهو أن يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار لطيف غير حقيقي] أي: بأن ينظر نظرًا يشتمل على لطف ودقة، ولا يكون موافقًا لما في نفس الأمر، يعني: يجب أن لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع، وإلا لما كان من محسنات

---

(١) الأبيات للنابغة يعتذر إلى النعمان، انظر ديوانه ص ٧٢، المصباح ص٢٠٧، الإيضاح ٣٢١.

(٢) الروم:٢٧.

(٣) الأنعام:٧٦.

الكلام لعدم تصرف فيه، كما تقول: قتل فلان أعاديه لدفع ضررهم، وبهذا يظهر فساد ما يتوهم من أن هذا الوصف غير مفيد؛ لأن الاعتبار لا يكون إلا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم أنه سمع أرباب المعقول يطلقون الاعتباري على ما يقابل الحقيقي، ولو كان الأمر كما توهم لوجب أن يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق للواقع [وهذه أربعة أضرب؛ لأن الصفة] التي ادعى لها علة مناسبة [إما ثابتة قصد بيان علتها، أو غير ثابتة أريد إثباتها، والأول إما أن لا يظهر لها في العادة علة] وإن كانت لا تخلو في الواقع عن علة. [كقوله] أي: قول أبي الطيب:

[**لم تَحْكِ**] أي: لم تشابه [**نائلَكَ**] أي: عطاك [**السحابُ وإنما حُمَّتْ به**]

أي: صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها [فصبيبُها الرُّحضَاءُ][1] أي: فالمصبوب من السحاب هو عرق الحمى، فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة له لا يظهر لها علة في العادة. وقد علله بأنه عرق حماها الحادثة بسبب عطاء الممدوح [أو يظهر لها] أي: لتلك الصفة [علة غير] العلة [المذكورة]، إذ لو كانت علتها هي المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية، فلا يكون من حسن التعليل[2]، [كقوله] أي: قول أبي الطيب:

[**ما به قتلُ أعادِيه ولكنْ يتَّقِي أخلافَ ما ترجُو الذئابُ**][3]

فإن قتل الأعداء] أي: قتل الملوك أعداءهم إنما يكون [في العادة لدفع مضرتهم] حتى يصفو لهم مملكتهم عن منازعتهم [لا لما ذكره] من أن طبيعة الكرم قد غلبت عليه ومحبته أن يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل أعاديه لما علم أنه لما غدا للحرب غدت الذئاب ترجو أن يتسع عليها الرزق من قتلاهم. وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي أي: تناهى في الشجاعة، حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم من

---

(١) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان للعكبري ١/٣٣٠، والإيضاح بتحقيقي ص:٣٢٢.

(٢) قال السيد الشريف: لا يلزم من ظهور العلة في العادة أن يكون علة حقيقية أي موافقة لما في [illegible] فسرها بذلك إذ ربما كانت من المشهورات الكاذبة فالأولى أن يدعى حينئذ فوات الاعتبار [illegible] الظهور فإن كانت مع ذلك علة حقيقية فات القيد الأخير أيضًا.

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي شرح ديوانه ١/١٤٤، والأسرار ص ٣٣٧، والإشارات [illegible] للعكبري ١/٩٨، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣٢٢.

الذئاب وغيرها فإذا غدا للحرب رجت الذئاب أن تنال من لحوم أعدائه. ويتضمن أيضًا مدحه بأن ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق، أي: ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الإفراط، ويتضمن أيضًا قصور أعدائه عنه، وفرط أمنه منهم وأنه لا يحتاج إلى قتلهم واستئصالهم. [والثانية:] أي: الصفة الغير الثابتة التي أريد إثباتها [إما ممكنة كقوله] أي: قول مسلم بن الوليد:

[يا واشيًا حَسُنتْ فينا إساءَتُه نَجِّى   حـــــــــذارَكَ]

أي: حذارى إياك [إنسانِي] أي: إنسان عيني [من الغَرَقِ][(1)]

فإن استحسان إساءة الواشي ممكن لكن لما خالف] الشاعر [الناس فيه] حيث لا يستحسن الناس إساءة الواشي وإ ن كان ممكنًا [عقبه] أي: عقب الشاعر استحسان إساءة الواشي [بأن حذاره] أي: حذار الشاعر [منه] أي: من الواشي [نجى إنسانه] أي: إنسان عين الشاعر [من الغرق في الدموع] حيث ترك البكاء خوفًا منه [أو غير ممكنة] عطف على إما ممكنة [كقوله] هذا البيت للمصنف، وقد وجد بيتًا فارسيًا في هذا المعنى فترجمه:

[لَوْ لَمْ تكنْ نيةُ الْجَوْزاء خِدْمَتَهُ   لما رأيتَ عليها عِقْدَ منتطِق][(2)]

من انتطق أي شد النطاق، وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير ممكنة قصد إثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر؛ لأن المفهوم من الكلام على ما هو أصل لو من امتناع الجزاء لامتناع الشرط أن يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليه، ورؤية عقد النطاق عليه، أعني: الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح، فيكون هذا من الضرب الأول مثل قوله: [لم تحك نائلك السحابَ][(3)] البيت، فمن زعم أنه أراد أن الانتطاق صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء، وقد أثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح، فقد أخطأ مرتين؛ لأن حديث نطاق الجوزاء أشهر

---

(١) البيت لمسلم بن الوليد في ديوانه ص ٣٢٨، والطراز ٣/١٤٠، والمصباح ص ٢٤١، وفي الشعر والشعراء ٢/٨١٥، وطبقات الشعراء ص ١١١. و الإيضاح صـ٣٢٤ بتحقيقي.

(٢) البيت من البسيط وهو مترجم عن بيت فارسي في الإيضاح ص ٣٢٤، وفى عقود الجمان ص ١٠٧، ٣٨٢.

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان للعكبري ١/٣٣٠، والإيضاح بتحقيقي ص:٣٢٢.

من أن يمكن إنكاره، بل هو محسوس؛ إذ المراد به الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق، ولأن المصنف قد صرح في الإيضاح بخلاف ذلك. فإن قلت: هل يجوز أن يكون لو في البيت مثلها في قوله تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾(١) بمعنى الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط فيكون رؤية ما على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح، أي: دليلاً عليه كما أن انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الآلهة؟ والحاصل أن العلة المذكورة قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الأولين؛ لأن ثبوته معلوم وقد يقصد كونها علة للعلم به كما في الأخيرين لعدم العلم بثبوته، بل الغرض إثباته، فإذا جعلت نية خدمة الممدوح علة للانتطاق كان من الضرب الأول، وإذا جعل الانتطاق دليلاً على كون النية خدمة الممدوح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل. قلت: لا يخلو عن تكلف؛ لأن الظاهر من قوله أن يدعي لوصف علة مناسبة أنها علة لنفس ذلك الوصف لا للعلم به. [والحق به] أي: بحسن التعليل [ما بنى على الشك]، ولكونه مبنيًا على الشك لم يجعل من حسن التعليل؛ لأن فيه ادعاء وإصرارًا، والشك ينافيه [كقوله] أي: قول أبي تمام:

[كـــأنَّ الســـحابَ الغُـــرَّ]

جمع الأغر، والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

[غيَّبـــنَ تحتهـــا حبيبًـــا فمـــا تَرْقـــا]

أراد ترقأ بالهمزة فخففه. أي: ما تسكن [لهنَّ مدامعُ](٢)

والضمير في تحتها للربي في البيت الذي قبله، وهو قوله:

رُبَا شفعتْ ريحُ الصَّبا لرياضِها   إلى المزن حتى جادَها وهْوَ هامِعُ(٣)

يعني: ساقت الريح المزن إليها، وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر، والهامع: السائل، فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنها غيبت حبيبًا تحت تلك الربا، فهي تبكي عليه. وهذا البيت يشير إلى قول محمد بن وهيب:

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه، والإيضاح ص ٥٢٣، وسر الفصاحة ص ١٢٥.

(٣) التخريج السابق .

طلـلان طـال عليهمـا الأمـدُ   دَرسـا فـلا عَلَـمٌ ولا نَضـدُ

لِبسـا البلـى فكأنمـا وَجـدا   بعـدَ الأحبةِ مثـل مـا أجـدُ

وقال بعض النقاد: فسر هذا البيت قوم فقالوا: أراد بحبيبًا نفسه ولا أدري ما هذا التفسـير؟!

قلت: وجه هذا التفسير أنه قصد به الملائمة لمطلع القصيدة، وهو قوله:

ألا إنَّ صـدريَ مـن عزائـي بَلْقَـعُ   عشـيةَ شـاقَتْني الديـارُ البلاقِـعُ

وفي بعض النسخ من الديوان هذا البيت قبل قوله: كأن السحاب الغر، وعلى هذا فالضمير في تحتها للديار البلاقع، وكأن نفس أبي تمام هو الحبيب الذي فقدته السحاب في تلك الديار.

التفريع :

[ومنه] أي: من المعنوي [التفريع: وهو أن يثبت لمتعلق أمر حكـم بعـد إثباتـه] أي: إثبـات ذلك الحكم [لمتعلق له آخر] على وجه يشعر بالتفريع والتعقيب، وهو احتراز عـن نحـو قولنـا: غلام زيد راكب وأبوه راجل. [كقوله] أي: قول الكميت من قصيدة يمدح بها أهل البيت:

[أحلامُكُم لسقام الجهْل شـافيةٌ   كما دماؤُكُم تشفي مِـنَ الكَلَـبِ](1)

الكَلَب بفتح اللام شبه جنون يحدث للإنسان من عض الكلب الكَلِب ، وهو الذي كلب، يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك شبه جنون لا يعض إنسانًا إلا كلـب ولا دواء لـه أنجـع مـن شرب دم ملك؛ يعني أنتم أرباب العقول الراجحة وملوك وأشراف وفي طريقته قول الحماسي:

بُنـاةُ مكـارم وأُسـاةُ كَلْـم   دمـاؤُكمُ مـنَ الكَلَـبِ الشـفاءُ

فقد فرغ على وصفهم بشفاء أحلامهم لسقام الجهل، وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب.

تأكيد المدح بما يشبه الذم:

[ومنه] أي: من المعنوي [تأكيد المدح بما يشبه الذم] النظر في هـذه التسـمية علـى الأعـم الأغلب، وإلا فقد يكون ذلك في غير المدح والذم، ويكون من محسنات الكلام كقوله تعـالى ﴿وَلا تَنْكِحُوا مَا نَكَـحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَـاءِ إِلا مَـا قَدْ سَـلَفَ﴾(2) يعنـي: إن أمكـن لكـم أن

(1) البيت للكميت الإيضاح بتحقيقي ٣٢٥، العمدة ج٢ ص: ٤٢، شرح عقود الجمان ١١٩/٢، والمصباح ص:٢٣٩.

(2) النساء :٢٢.

تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره، وذلك غير ممكن. والغرض: المبالغة في تحريمه، وليس تأكيد الشيء بما يشبه نقيضه [وهو ضربان أفضلهما أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح] لذلك الشيء، [بتقدير دخولها فيها] أي: دخول صفة المدح في صفة الذم [كقوله] أي: قول النابغة الذيباني:

[ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهم بهنَّ فُلولٌ]

أي: كسور في حدها، والواحد فل

[منْ قراعِ الكتائبِ](1)

أي: من مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية، قد استثنى منه صفة مدح هو أن سيوفهم ذوات فلول [أي: إن كان فلول السيف عيبًا فأثبت شيئًا منه] أي: من العيب [على تقدير كونه منه] أي: كون فلول السيف من العيب، وهذا زيادة توضيح(2) للمقصود وتصريح به، وإلا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور. [وهو] أي: هذا التقدير، وهو كون الفلول من العيب [محال]؛ لأنه كناية عن كمال الشجاعة، [فهو] أي: إثبات شيء من العيب [في المعنى تعليق بالمحال]، كما يقال: حتى يبيض القار، وحتى يلج الجمل في سم الخياط. [فالتأكيد فيه] أي: تأكيد المدح ونفي صفة الذم في هذا الضرب [من جهة أنه كدعوى الشيء ببينة]؛ لأنك قد علقت نقيض المطلوب، وهو إثبات شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت. [و] من جهة [أن الأصل في] مطلق [الاستثناء] هو [الاتصال] أي: كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء، ليكون ذكر المستثنى إخراجًا له عن الحكم الثابت للمستثنى منه؛ وذلك لأن الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في أصول الفقه. وإذا كان الأصل في الاستثناء الاتصال [فذكر أداته قبل ذكر ما بعدها]، وهو

---

(١) البيت للنابغة الذبياني، ديوانه ص٤٤، والإشارات ص١١١، والتبيان للطيبي، والمصباح ص٢٣٩.

(٢) قال السيد الشريف: يعني أن قوله على تقدير كونه منه زيادة توضيح للمقصود لأن كون إثبات شيء من العيب على تقدير كون فلول السيف من العيب مفهوم من بناء إثبات شيء منه على الشرط المذكور يعني قوله أن كان فلول السيف عيبا وفيه بحث إذ الظاهر أن قوله أن كان فلول السيف عيبا بيان لمراد الشاعر كأنه قال يعني الشاعران فيهم عيبا أن كان فلول السيف عيبا وقوله فأثبت على صيغة الماضي كلام من المصنف متفرع على ما ذكره من مراد الشاعر وليس فعلا مضارعا مبنيا على الشرط المذكور جزاء له كما توهمه فإنه ركيك جدا لفظا ومعنى وحينئذ فلابد من قوله على تقدير كونه منه.

المستثنى [يوهم إخراج شيء] وهو المستثنى [مما قبلها] أي: ما قبل الأداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع وظنه أن غرض المتكلم أن يخرج شيئًا من أفراد ما نفاه من النفي ويريد إثباته، حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال: توهمت الشيء أي: ظننته وأوهمته غيري. [فإذا وليها] أي: الأداة [صفة مدح] وتحول الاستثناء من الاتصال إلى الانقطاع [جاء التأكيد] لما فيه من المدح على المدح والإشعار بأنه لم يجد فيه صفة ذم، حتى يثبتها فاضطر إلى استثناء صفة مدح مع ما فيه من نوع خلابة وتأخيذ للقلوب.

[و] الضرب [الثاني] من تأكيد المدح بما يشبه الذم [أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة الاستثناء] أي: يذكر عقيب إثبات صفة المدح لذلك الشيء أداة الاستثناء [تليها صفة مدح أخرى له] أي: لذلك الشيء [نحو "أنا أفصح العرب بيد أني من قريش"][1] وبيد بمعنى غير وهو أداة الاستثناء [وأصل الاستثناء فيه] أي: في هذا الضرب [أيضًا أن يكون منقطعًا] كما أن الاستثناء في الضرب الأول منقطع لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه، وهذا لا ينافي قوله إن الأصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال، فليتأمل. [لكنه] أي: الاستثناء المنقطع في هذا الضرب [لم يقدر متصلاً] كما في الضرب الأول، بل بقي على حاله من الانقطاع؛ لأنه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها، وإذا لم يقدر الاستثناء في هذا الضرب متصلاً [فلا يفيد التأكيد إلا من الوجه الثاني] من الوجهين المذكورين في الضرب الأول، وهو أن الأصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر أداته قبل ذكر المستثنى يوهم إخراج شيء مما قبلها من حيث إنه استثناء فإذا ذكر بعد الأداة صفة مدح أخرى جاء التأكيد، ولا يتأتى فيه التأكيد من الوجه الأول أعني: دعوى الشيء ببينة؛ لأنه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلاً [ولهذا] أي: ولكون التأكيد في مثل هذا الضرب من الوجه الثاني فقط. [كان] الضرب [الأول أفضل]؛ لإفادته التأكيد من الوجهين. وأ ما قوله تعالى ﴿**لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلا تَأْثِيمًا (٢٥) إلا قِيلا سَلامًا سَلامًا**﴾[2] فيحتمل أن يكون من الضرب الأول بأن يقدر السلام داخلاً في اللغو، فيفيد التأكيد من وجهين، وأن يكون من

(١) ذكره العجلوني في "كشف الخفاء"، (٢٠١/١)، وقال:" أورده أصحاب الغرائب، ولا يعلم من أخرجه، ولا إسناده" .

(٢) الواقعة: ٢٥،٢٦.

الضرب الثاني[1] بأن لا يقدر ذلك ويجعل الاستثناء من أصله منقطعًا، ويحتمل وجهًا آخر وهو أن يجعل الاستثناء متصلاً حقيقة؛ لأن معنى السلام الدعاء بالسلامة وأهل الجنة أغنياء عن ذلك، فكأن ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام، لولا ما فيه من فائدة الإكرام فكأنه قيل لا يسمعون فيها لغوًا إلا هذا النوع من اللغو. وقوله ﴿**لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلا تَأْثِيمًا (٢٥) إلا قِيلا سَلامًا سَلامًا**﴾[2] يمكن حمله على كل من ضربي تأكيد المدح بما يشبه الذم كما مر، ولا يمكن حمله على الوجه الثالث أعني: حقيقة الاستثناء المتصل؛ لأن قولهم سلامًا وإن أمكن جعله من قبيل اللغو، لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة إلى الإثم. وليس لك في الكلام أن تذكر متعددين، ثم تأتي بالاستثناء المتصل من الأول مثل أن تقول: ما جاءني رجل ولا امرأة إلا زيدًا. ولو قصدت ذلك كان الواجب أن تأخر ذكر الرجل. [ومنه] أي: من تأكيد المدح بما يشبه الذم [ضرب آخر] وهو أن يؤتى بالاستثناء مفرغًا، ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح، [نحو ﴿**وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إلا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا**﴾[3]] أي: وما تعيب منا إلا أصل المناقب والمفاخر كلها، وهو الإيمان بآيات الله تعالى، يقال: نقم منه وانتقم إذا عابه وكرهه. وعليه قوله تعالى ﴿**قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إلا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا**﴾[4] فإن الاستفهام فيه للإنكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الأول في إفادة التأكيد من وجهين. [والاستدراك] الدال عليه لفظ لكن [في هذا الباب] أي: في باب تأكيد المدح بما يشبه الذم، [كالاستثناء] في إفادة المراد [كما في قوله] أي: قول أبي الفضل بديع الزمان الهمداني يمدح خلف بن أحمد السجستاني:

[هو البدرُ إلا أنَّهُ البحرُ زاخرًا سوى أنَّهُ الضرغامُ لكنَّهُ الوبلُ][5]

---

(١) قال السيد الشريف: الظاهر أنه من الضرب الأول فإن قدر دخول السلام في اللغو فقد اعتبر جهتا تأكيده وإلا فلم يعتبر إلا جهة واحدة وذلك جار في جميع أفراد الضرب الأول ولا يصير بذلك من الضرب الثاني الذي لا يمكن فيه إلا اعتبار جهة واحدة للتأكيد وإن كان مثله في ملاحظة جهة واحدة للتأكيد ولعله أراد بكونه من الضرب الثاني هذه المماثلة فقط.

(٢) الواقعة: ٢٥،٢٦.

(٣) الأعراف : ١٢٦.

(٤) المائدة : ٥٩.

(٥) البيت بلا نسبة في مفتاح العلوم ص ٢٢٦، وعقود الجمان ص ١٠٩.

فالأولان استثناءان مثل قوله "بيد أني من قريش"[1] وقوله: لكنه الوبل استدراك يفيد من التأكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء، لأنه استثناء منقطع، وإلا فيه بمعنى لكن.

تأكيد الذم بما يشبه المدح:

[ومنه] أي: من المعنوي [تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان أحدهما: أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيه] أي: دخول صفة الذم في صفة المدح [كقولك: فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه. وثانيهما: أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة الاستثناء يليها صفة ذم أخرى له. كقولك: فلان فاسق إلا أنه جاهل] فالضرب الأول يفيد التأكيد من وجهين، والثاني من وجه واحد. [وتحقيقهما على قياس ما مر] ويأتي منه الضرب الآخر أعني: الاستثناء المفرغ [2]، لا يستحسن منه إلا جهله، والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء نحو: هو جاهل لكنه فاسق.

الاستتباع:

[ومنه] أي: من المعنوي [الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر، كقوله] أي: قول أبي الطيب:

[نهبتَ من الأعمار ما لو حويْتَه]

أي: جمعته

[لَهُنِّئَتِ الدنيا بأنكَ خالدُ][3]

مدحه بالنهاية في الشجاعة] إذ كثر قتلاه بحيث لو ورث أعمارهم لخلد في الدنيا [على وجه يستتبع مدحه بكونه سببًا لصلاح الدنيا ونظامها]، حيث جعل الدنيا مهنئة بخلوده، ولا معنى لتهنئة أحد بالشيء لا فائدة له فيه.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في الأصل : المفرع، والصواب ما أثبتناه.

(٣) البيت في مفتاح العلوم ص ٢٢٧.

قال علي بن عيسى الربعي: [وفيه] أي: في البيت وجهان آخران من المدح. أحدهما: [أنه نهب الأعمار دون الأموال] وهذا مما ينبئ عن علو الهمة [و] الثاني: [أنه لم يكن ظالمًا في قتلهم] أي: قتل مقتوليه، لأنه لم يقصد بذلك إلا صلاح الدنيا وأهلها؛ وذلك لأن تهنئة الدنيا إنما هي تهنئة لأهلها. فلو كان ظالمًا في قتل من قتل لما كان لأهل الدنيا سرور بخلوده.

الإدماج:

[ومنه] أي: من المعنوي [الإدماج] يقال: أدمج الشيء في الثوب إذا لفه فيه [وهو أن يضمن كلام سيق لمعنى] مدحًا كان أو غيره [معنى آخر] منصوب مفعول ثان ليضمن، وقد أسند إلى المفعول الأول، فهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرحًا به، ولا يكون في الكلام إشعار بأنه مسوق لأجله فمن قال في قول الشاعر:

أبى دهرُنا إسعافَنا في نفوسِنا ... وأسعَفَنا فيمن نحبُّ ونكْرمُ

فقلت له نعماكَ فيهم أَتِمَّها ... ودعْ أمرنا إنّ المهمَّ المقدّمُ[(1)]

إنه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقدسها؛ لأن الشكاية مصرح بها، فكيف تكون مدمجة، ولو جعل التهنئة مدمجة لكان أقرب [فهو أعم من الاستتباع] لشموله المدح وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح، [كقوله] أي: قول أبي الطيب:

[أُقلِّبُ فيه]

أي: في ذلك الليل

[أَجْفَانِي كَأَنِي ... أَعُدُّ بها عَلَى الدَّهْر الذُّنوُبَا[(2)]

فإنه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر] يعني لكثرة تقليبي لأجفاني في ذلك الليل، كأني أعد على الدهر ذنوبه. وقوله معنى آخر أراد به الجنس أعم من أن يكون واحدًا

---

(١) البيت في العمدة ج١ ،ص ٤١ لعبد الله بن طاهر، الطراز ج٣ ص ١٥٧ ، ١٥٨ عقود الجمان ج٢ ص ١٢٨ ، الإيضاح ٥٢٨.

(٢) البيت لأبي الطيب المتنبي في شرح التبيان ١٠٢/١.

كما في بيت أبي الطيب أو أكثر كما في قول ابن نباتة:

ولا بدَّ لي من جَهْلَـةٍ في وصالِـهِ فمنْ لي بخِلٍّ أُودِعُ الحلمَ عنـده

فإنه أدمج في الغزل الفخر بكونه حليمًا؛ حيث كنـى عـن ذلـك بالاستفهام عـن وجـود خليـل صالح؛ لأن يودعه حلمه وضمن الفخـر بذلـك شكوى الزمـان لتغير الإخـوان، حيـث أخـرج الاستفهام مخرج الإنكار تنبيهًا على أنه لم يبق في الإخـوان مـن يصلـح بهـذا الشـأن. وقـد نبـه بذلك على أنه لم يعزم علـى مفارقـة حلمـه أبـدًا لكنـه لمـا كـان مريـدًا لوصـل هـذا المحبـوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم، عزم على أنه إن وجد من يصلح لأنه يودعه حلمـه أودعـه إياه فإن الودائع تستعاد آخر الأمر.

التوجيه:

[ومنه] أي: المعنوي [التوجيه] ويسمى محتمل الضدين [وهو إيـراد الكـلام محتمـلاً لوجهيـن مختلفين، كقول من قال لأعور] يسمى عمرا:

خـاط لـي عمـرٌو قَبـاء [ليْـتَ عَينيْـهِ سَـواء][2]

فإنه يحتمل تمني أن تصير العين العوراء صحيحة، فيكون مدحًا وتمني خير أو بالعكس فيكـون ذمًّا قال [السكاكي: ومنه] أي: ومن التوجيه [متشابهات القرآن باعتبار] وهو احتمالها للوجهين المختلفين وتفارقه باعتبار آخر، وهو أنه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين، وفي المتشـابهات أحد المعنيين قريب والآخر بعيـد، ولهـذا قـال السـكاكي: وأكثر متشـابهات القـرآن مـن قبيـل التورية والإيهام [ومنه] أي: من المعنوي [الهزل الذي يراد به الجد كقوله:

إذَا مَا تَميمِيٌّ أتاكَ مُفَـاخِرًا فقُلْ عدِّ عَن ذا كيفَ أكلُكَ للضَّـبِ[3]

تجاهل العارف:

[ومنه] أي: من المعنوي [تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة] وقال: لا أحب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى [كالتوبيخ] في قول الخارجية:

---

(١) البيت في الإيضاح ص ٣٢٧ بتحقيقنا.

(٢) البيت من الرمل وهو لبشار بن برد في خياط أعور وهو في الإيضاح ص ٣٢٨ بتحقيقي..

(٣) البيت لأبي نواس في الإيضاح ص ٥٠٣.

[أيا شجر الخابور] هو من نواحي ديار بكر [مالك مورقًا] من أورق الشجر أي: صار ذا ورق [كأنك لم تجزع على ابن طريف](١)

فهي تعلم أن الشجر لم تجزع على ابن طريف، لكنها تجاهلت فاستعملت لفظة كأن الدال على الشك؛ وبهذا يعلم أن ليس يجب في كأن أن يكون للتشبيه، بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم. [والمبالغة] أي: وكالمبالغة [في المدح كقوله] أي: قول البحتري:

[أَلَمْعُ برق سَرى أم ضوءُ مصباح أَمْ ابتسامتُها بالمنظر الضّاحِي](٢)]

أي: الظاهر بالغ في مدح ابتسامتها، حيث لم يفرق بينها وبين لمع أبرق وضوء المصباح [أو] المبالغة [في الذم في قوله] أي: قول زهير:

ومَا أدْري وسوْفَ إخَالُ أَدْري [أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِساءُ](٣)

فيه دلالة على أن القوم للرجال خاصة. [والتدله] أي: وكالتحير والتدهش [في الحب في قوله] أي: قول الحسين بن عبدالله:

[**بالله يا ظَبيات القاعِ**] هو المستوى من الأرض

[قلْنَ لنا ليْلايَ منكنَّ أم ليلَى من البشَر](٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني ١٢/٨٥ - ٨٦، والحماسة الشجرية ١/٢٣٢، والدرر ٢/١٦٣، وشرح شواهد المغني ص ١٤٨، ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلي ص ٩١٣، وللخارجية في الأشباه والنظائر ٥/٣١٠، وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٢٢٩ (خبر)، ومغني اللبيب ١/٤٧، وهمع الهوامع ١/١٣٣.

(٢) البيت للبحتري في ديوانه ١/٤٤٢، وهو مطلق قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان وهو في الإشارات للجرجاني ص٢٨٦.

(٣) البيت من الوافر، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٧٣، والاشتقاق ص ٤٦، وجمهرة اللغة ص ٩٧٨، والدرر ٢/٢٦١، ٤/٢٨، ٥/١٢٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٠٩، وشرح شواهد المغني ص ١٣٠ - ٤١٢، والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٩.

(٤) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه ص ١٣٠، وللعرجي في شرح التصريح ٢/٢٩٨، والمقاصد النحوية ١/٤١٦، ٤/٥١٨، والكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني ٢/٩٦٢، وذكر مؤلف خزانة الأدب ١/٩٧، ومؤلف معاهد التنصيص ٣/١٦٧، أن البيت اختلف في نسبته، فنسب للمجنون، ولذي الرمة وللعرجي، وللحسين بن عبد الله، ولبدوي اسمه كامل الثقفي. وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٨٢، وأوضح المسالك ٤/٣٠٣، وتذكرة النحاة ص ٣١٨، وشرح الأشموني ١/٨٧.

في إضافة ليلى إلى نفسه أولا والتصريح باسمها الظاهر ثانيًا تلذذ. ومن هذا القبيل خطاب الأطلال والرسوم والمنازل والاستفهام عنها، كقوله:

أمنزلتيْ مي سلامٌ عليكما هل الأزمُنُ اللاتي مَضَيْن رواجعُ
وهل يُرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العمى ثلاثُ الأثافي والديارُ البلاقعُ[(١)]

وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن الكفار ﴿**هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَى رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ**﴾[(٢)] يعنون محمدا عليه أفضل التسليمات والصلوات كأنهم لم يكونوا يعرفون منه إلا أنه عندهم رجل ما، وهو عندهم أظهر من الشمس.

وكالتعريض في قوله تعالى ﴿**وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**﴾[(٣)] وكغير ذلك من الاعتبارات.

القول بالموجب:

[ومنه] أي: من المعنوي [القول بالموجب وهو ضربان: أحدهما: أن تقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء أثبت له] أي: لذلك الشيء [حكم فتثبتها لغيره] أي: فتثبت أنت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء [من غير أن تتعرض لثبوته له أو نفيه عنه] أي: من غير أن تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير أو لانتفائه عن ذلك الغير. [نحو ﴿**يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ**﴾[(٤)] فالأعز صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم، والأذل كناية عن المؤمنين،، وقد أثبتوا لفريقهم المكنى عنهم بالأعز، الإخراج، فأثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله تعالى ورسوله والمؤمنون، ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الإخراج للموصوفين بالعزة –أعني: الله تعالى ورسوله والمؤمنين– ولا لنفيه عنهم. [والثاني: حمل لفظ وقع في

---

(١) البيتان لذي الرمة في ديوانه ص ١٢٧٤، وخزانة الأدب، ٢١٣/١ ، ولسان العرب (خمس)، وهمع الهوامع ١٥٠/٢.

(٢) سبأ: ٧.

(٣) سبأ: ٢٤.

(٤) المنافقون: ٨.

كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله] أي: حال كون خلاف مراده من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ [بذكر متعلقة] متعلق بالحمل أي: يحمل على خلاف مراده بأن يذكر متعلق ذلك اللفظ. [كقوله:

قلتُ ثَقَّلتُ إذ أتيتُ مرارًا ... قال ثقَّلتَ كاهلي بالأيادي][1]

فلفظ: ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالإتيان مرة بعد أخرى، وقد حمله على تنقيل عاتقه بالأيادي والمنن والنعم وبعده:

قلتُ طوّلْتُ قال لا بل تَطوَّلْـ ... ـتَ وأَبْرمْتُ قال حبلَ ودادِي[2]

أي: طولت الإقامة والإتيان، وأبرمت أي: أملك وأبرم أيضًا أحكم. والتطول التفضل والإنعام فقوله: أبرمت أيضًا من هذا القبيل. وأما قول الشاعر:

وَإِخْوَان حَسِبْتُهُمُ دُرُوعًا ... فَكَانُوهَا ولَكِنْ لِلأعَادِي

وَخِلْتُهُمُ سِهَامًا صَائِبَاتٍ ... فَكَانُوهَا وَلَكِنْ فِي فُؤَادِي

وَقَالُوا: قَدْ صَفَتْ مِنَّا قُلُوبٌ ... فقَدْ صَدَقُوا ولكِنْ مِنْ ودَادِي[3]

فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الأولان قريب منه؛ لأن اللفظ المحمول على معنى الآخر لم يقع في كلام الغير، بل وقع في ظنه لمعنى فحمله على خلاف ذلك المعنى.

الاطراد:

[ومنه] أي: من المعنوي [الاطراد: وهو أن تأتي بأسماء الممدوح أو غيره وأسماء آبائه على ترتيب الولادة من غير تكلف في السبك] ويسمى اطرادًا، لأن تلك الأسماء في تحدرها

---

(١) البيتان للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج وقيل لمحمد بن إبراهيم الأسدي، أورده الجرجاني في الإشارات ٢٨٧، وانظر الإيضاح ٣٣١.

(٢) البيتان للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج وقيل لمحمد بن إبراهيم الأسدي، أورده الجرجاني في الإشارات ٢٨٧، وانظر الإيضاح ٣٣١.

(٣) الأبيات منسوبة لأكثر من شاعر، فقد نسب لابن الرومي، وأبي العلاء، ولعلي بن فضالة القيرواني، وهي بلا نسبة في الإشارات ص ٢٨٨.

كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه. [كقوله:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلْتَ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بْن الحارثِ بْن شِهَابِ][1]

يقال: ثل الله عرشهم أي: هدم ملكهم، ويقال للقوم إذا ذهب عزهم وتضعضعت حالتهم: قد ثل عرشهم، أي: إن تبجحوا بقتلك وصاروا يفرحون به فقد آثرت في عزهم وهدمت أساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة بن الحارث. ومنه قوله -عليه السلام- "الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم"[2] هذا تمام الكلام في الضرب المعنوي.

المحسنات اللفظية:

[وأما] الضرب [اللفظي] من الوجوه المحسنة للكلام فالمذكور منه في الكتاب سبعة.

الجناس:

[فمنه الجناس بين اللفظين، وهو تشابههما في اللفظ] أي: في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو: أسد وسبع، أو في مجرد عدد الحروف نحو: ضرب وعلم، أو في مجرد الوزن نحو: ضرب وقتل، ثم وجوه التشابه في اللفظ كثيرة تجيء تفصيلها. والجناس ضربان: تام، وغير تام [والتام منه أن يتفقا] أي: اللفظان [في أنواع الحروف] وكل من الألف والباء والتاء إلى الآخر نوع آخر من أنواع الحروف، وبهذا يخرج نحو: يفرح ويمرح [و] في [أعدادها] وبه يخرج نحو: الساق والمساق [و] في [هيئاتها] وبه يخرج نحو: البرد والبرد بفتح أحدهما وضم الآخر، فإن هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها، فنحو: ضرب وقتل على هيئة واحدة، بخلاف ضرب المبني للفاعل، وضرب المبني للمفعول [و] في [ترتيبها] أي: تقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه. وبه يخرج نحو: الفتح

---

(١) البيت من الكامل، وهو لربيعة الأسدي في لسان العرب ١٣/٤٦٤، (يمن)، وتاج العروس ٢/٤١٦، (ذأب)، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٣٦، ورواية صدره فيه: " كثر الضجاج وما سمعت بفاق "، والدرة الفاخرة ١/٣٢٥، والمستقصى ١/٢٥٩، ومجمع الأمثال ٢/٦٦، وتاج العروس ٣/٣١٣، (عتب)، ورواية صدره:

إن يقتلوك فقد هتكت بيوتهم

(٢) أخرجه البخاري (٦/٢٩٨)، ومسلم (٢٣٧٨).

والحتف، ووجه الحسن في هذا القسم -أعني: التام حسن الإفادة- مع أن صورته الإعادة [فإن كانا] أي: اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر [من نوع] واحد من أنواع الكلمة [كاسمين] أو فعلين أو حرفين [سمي متماثلا] لأن المتماثلة هو الاتحاد في النوع، ثم الاسمان إما متفقان في الإفراد أو الجمعية بأن يكونا مفردين [نحو ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾] أي: القيامة [﴿يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ﴾[1]] من ساعات الأيام أو جمعين نحو قول الشاعر:

حِدَقُ الآجَالِ آجَالُ ... وَالْهَوى لِلْمَرْءِ قَتَّالُ[2]

الأول جمع أجل بالكسر، وهو القطيع من بقر الوحش. والثاني جمع أجل والمراد به منتهى الأعمار. وإما مختلفان نحو قول الحريري:

وذا ذِمام وفتْ بالعهدِ ذِمَّتُه ... ولا ذمامَ له في مَسْلَكِ العربِ

الذمام الأول: العهد والحرمة. والثاني: جمع ذمة، وهي البئر القليلة الماء، وفلان طويل النجاد، وطلاع النجاد الأول مفرد، والثاني جمع نجد، وهو ما ارتفع من الأرض [وإن كانا] أي: اللفظ المتفقان فيما ذكر [من نوعين] اسم وفعل، أو اسم وحرف، أو فعل وحرف [سمي مستوفي] فالاسم والفعل [كقوله] أي: قول أبي تمام:

[مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزّمَانِ فإنَّهُ ... يحيَا لدَى يحيى بن عبدِاللهِ][3]

لأنه كريم يحيى الكرم ويجدده [وأيضًا] تقسيم آخر للتام، وهو أنه [إن كان أحد لفظيه] أي: لفظي التجنيس التام [مركبًا]، والآخر مفردًا [سمي جناس التركيب] وبعد أن يكون التجنيس جناس التركيب [فإن اتفقا] أي: لفظا التجنيس اللذان أحدهما مركب والآخر مفرد [في الخط خص] هذا النوع من جناس التركيب [باسم المتشابه] للاتفاق لفظيه في الخط أيضًا [كقوله] أي: قول أبي الفتح البستي [**إذا ملك لم يكن ذا هبه**] أي: صاحب هبة [**فدعه فدولته ذاهبه**][4]

---

(١) الروم: ٥٥.

(٢) البيت لأبي سعد عيسى بن خالد المخزومي، وهو في التبيان ص ١٦٨، وبلا نسبة في الإشارات ص ٢٨٩.

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام في ديوانه (ص ٣٢٤ / الكتب العلمية) ورواية الديوان: من مات من حدث الزمان فإنه يحيا لدى يحيى بن عبد الله، وأسرار البلاغة (ص ١٧ / شاكر)، والتبيان (ص ١٦٦)، والإشارات (ص: ٢٩٠)، والمصباح (ص ١٨٤)، والطراز (٣٥٧/٢) بلا نسبة.

(٤) البيت من المتقارب، وهو لأبي الفتح البستي في الطراز (٣٦٠/٢)، والإشارات (ص٢٩٠، وبلا نسبة في الإيضاح (١٨٥)، ونهاية الإيجاز (١٣٢).

أي: غير باقية، وكقول أبي العلاء:

مَطَا يا مَطَايَا وَجْدُكُـنَّ منـازلُ   مِنَّا زلَّ عنها ليس عَنِّـي بمُقْلِـعِ(١)

فمطا: فعل ماض، ويا: حرف نداء ومطايا منادي [وإلا] أي: وإن لم يتفق اللفظـان اللـذان أحدهما مفرد والآخر مركب في الخط [خص] أي: هـذا النـوع مـن جناس التركيب [باسـم المفروق] لافتراق اللفظين في الخط [كقوله] أي: قول أبي الفتح:

[كلكـم قـد أخـذَ الجـا   مَ ولا جـامَ لنـا

مـا الـذي ضَـرَّ مُديـ   ـرَ الجـام لـو جَامَلَنـا](٢)

أي: عاملنا بالجميل. فإن قلت يدخل في قوله: والأخص باسم المفـروق مـا يكـون اللفـظ المركب مركبًا من كلمة وبعض كلمة، كقول الحريري:

ولا تلْهُ عن تَذْكار ذنبكَ وابْكِـهِ   بدمْع يُضاهي الوَبْلَ حـالَ مُصابـهِ

ومَثِّلْ لعينيـكَ الحِمـامَ ووقْعَـهُ   ورَوْعَـةَ مَلْقاه ومَطْعَـمَ صابـهِ(٣)

فالثاني مركب من صابه والميم من مطعم، والصاب: عصارة شجرة مرة، والمصاب الأول بالفتح مفعل من صاب المطر إذا نزل، وهما غير متفقين في الخط، فهل يسمى مفروقًا؟ قلت: لا، إذ يجب في المفروق أن لا يكون المركب مركبًا من

---

(١) قال السيد الشريف: مطا بمعنى مد ومنا أي قد زل عنها أي لم يصبها قيل المعنى أن هذه المطايا لما وصلت إلى منازل أحبائه التي كان قاصدا إليها ذهب عنها الإعياء والكلال لأنها أقامت بها وهو لما وصل إليها لم تزده رؤيتها إلا تذكراً وشجوا وفيه وجه آخر وهو أنها بقيت فيها بقية زل عنها القدر فلم ينلها وأمكنها الوصول وقيل أراد أن تأثير منازل الطريق فيه أبلغ من تأثيرها في المطايا فأقبل عليها يخاطبها ويقول أيتها المطايا وأن طالبت وجدكن فقد نجوتن منها بحشاشة الأرماق ولم يأت عليكن قدر الله فيها والقدر الذي أخطأكن فيها لا يكاد يفارقني أو يأتي على ما بقي من رمقي وهذا المعنى أظهر كذا في حواشي السقط.

(٢) البيتان من الرمل، لأبي الفتح في الإشارات (ص ٢٩١) وشرح عقود الجمان (٢/١٤١)، وبلا نسبة في نهاية الإيجاز (١٣٢).

(٣) البيتان للحريري في الإيضاح ٣٣٣، لا تله: لا تشتغل، ولا تغفل، تذكار: تذكر الوبل: المطر الغزير ماؤه، مصابه: مصدر ميمي بمعنى صوبه أي انصابه ونزوله، الحمام: الموت، روعة ملقه: فزع لقائه، مطعم: طعم، وهو مثبت للموت مجازًا عن أثره ووقعه. الصاب: شجر مر المذاق، وهو مضاف إلى ضمير الموت من إضافة المشبه به إلى المشبه.

كلمة وبعض كلمة، بل من كلمتين والتقسيم: أن المركب إن كان مركبًا من كلمة وبعض كلمة يسمى التجنيس مرفوًا[1] ، وإلا فهو إما متشابه أو مفروق. صرح بذلك في الإيضاح ففي عبارة الكتاب تسامح.هذا إذا كان اللفظان متفقين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها، وإن لم يكونا متفقين في ذلك، فهو أربعة أقسام، لأن عدم الاتفاق في ذلك إما أن يكون بالاختلاف في أنواع الحروف، أو في أعدادها، أو في هيئاتها أو في ترتيبها؛ لأنهما لو اختلفا في اثنين من ذلك أو أكثر حتى لم يبق الاتفاق إلا في النوع والعدد مثلاً أو في الهيئة أو العدد فقط، لم يعد ذلك من باب التجنيس، لبعد التشابه بينهما؛ فلذا حصر المذكور في الأقسام الأربعة فقال [وإن اختلفا] وهو عطف على الجملة الاسمية أعني: قوله فالتام منه أن يتفقا أو على مقدر أي: هذا إن اتفقا فيما ذكر. وإن اختلفا أي: لفظا المتجانسين [في هيئة الحروف فقط] واتفقا في النوع والعدد والترتيب [سمي التجنيس [محرفًا] لانحراف هيئة أحد اللفظين عن هيئة الآخر. والاختلاف قد يكون في الحركة [كقولهم: جبة البرد جنة البرد] والمراد لفظ البرد بالضم والبرد بالضم والبرد بالفتح. وأما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس اللاحق [ونحوه] أي: نحو قولهم: جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف، وكون الاختلاف في الهيئة فقط قولهم: [الجاهل إما مفرط أو مفرط]، لأن الراء في مفرط وإن كان مشددًا، والمشدد حرفان، وهذا يقتضي أن يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف، لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنه دفعة واحدة كحرف واحد عد حرفًا واحدًا. فكأنه في الصورة حرف واحد زيدت فيه كيفية.

وإلى هذا أشار بقوله: [والحرف المشدد] في هذا الباب [في حكم المخفف] فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء في مفرط، والاختلاف بينهما في الهيئة فقط، وهو أن الفاء من الأول ساكن ومن الثاني متحرك. وهذا نوع من الاختلاف غير الأول، وغير قولهم البدعة شرك الشرك. [و] قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون [كقولهم: البدعة شرك الشرك] فإن الشين من الأول مفتوح، والثاني مكسور، والراء من الأول مفتوح، ومن الثاني ساكن. [وإن اختلفا في أعدادها] أي: وإن اختلف لفظا المتجانسين في أعداد الحروف بأن يكون حرف أحدهما أكثر من الآخر؛ بحيث إذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب

---

(١) هذا نوع من أنواع التجنيس حسب تشفيق المتأخرين له، وهو التجنيس المرفو.

[يسمى] الجناس [ناقصًا] لنقصان أحد اللفظين عن الآخر، وهو ستة أقسام، لأن الزائد إما حرف واحد أو أكثر. وعلى التقديرين فهو إما في الأول أو في الوسط أو في الآخر، وإلى هذا أشار بقوله: [وذلك] أي: الاختلاف [إما بحرف] واحد [في الأول مثل ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ (٢٩) إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ [(١)] أو في الوسط نحو : جدي، جهدي أو في الآخر كقوله] أي: قول أبي تمام:

[يُمدُّون من أيدٍ عواص عواصِم]

تمامه

تصولُ بأسيافٍ قواض قواضِبِ [(٢)]

من في من أيد صفة محذوف، أي: يمدون سواعد من أيد أو زائدة على مذهب الأخفش، أو للتبعيض مثلها في قولهم "هز من عطفه" وبالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون. وعواص: جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف.وعواصم: من عصمه حفظه وحماه. وقواض: جمع قاضية من قضا عليه حكم. وقواضب: جمع قاضب من قضبه قطعه أي: يمدون للضرب يوم الحرب أيديا ضاربات للأعداء حاميات للأولياء صائلات على الأقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة. [وربما سمي هذا] القسم الذي تكون الزيادة في الآخر [مطرفًا] ووجه حسنه أنه يوهم قبل ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم أنها هي الكلمة التي مضت، وإنما أتى بها تأكيدًا للأولى، حتى إذا تمكن آخرها في نفسك ووعاء سمعك انصرف عنك ذلك التوهم، وحصل لك فائدة بعد اليأس منها [وإما بأكثر] عطف على قوله إما بحرف ولم يذكر منه إلا قسمًا واحدًا، وهو ما يكون الزيادة في الآخر [كقولها] أي: قول الخنساء:

[إِنَّ الْبُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ءُ مِن الْجَوَى] أي: حرقة القلب [بَيْنَ الْجوانِحْ [(٣)]

وربما سمى] هذا الذي يكون بأكثر من حرف واحد [مذيلاً وإن اختلفا في أنواعها] أي: إن اختلف لفظا المتجانسين في أنواع الحروف [فيشترط أن لا يقع] الاختلاف [بأكثر من

---

(١) القيامة : ٢٩، ٣٠ .

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٤٦ / الكتب العلمية)، وأسرار البلاغة (ص ١٧ / شاكر)، والإشارات (ص ٢٩٢)، والطراز (٣٦٢/٢)، وبلا نسبة في الإيضاح (ص ١٨٧).

(٣) البيت من الكامل، وهو للخنساء في الإشارات (ص ٢٩٢)، وعقود الجمان (١٤٤/٢).

حرف] واحد، وإلا لبعد بينهما التشابه فيخرجان عن التجانس في أنواع الحروف، كلفظي نصر ونكل، ولفظي ضرب وفرق، ولفظي ضرب وسلب.

[ثم الحرفان] اللذان وقع فيهما الاختلاف [إن كانا متقاربين] في المخرج [سمي] هذا الجناس [مضارعًا وهو] ثلاثة أنواع، لأن الحرف الأجنبي [إما في الأول نحو: بيني وبين كنى ليل دامس، وطريق طامس، أو في الوسط، نحو ﴿**وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ**﴾[1] أو في الآخر نحو "الخيل معقود بنواصيها الخير"[2]] ولا يخفى ما بين الدال والطاء، وما بين الهمزة والهاء، وما بين اللام والراء من تقارب المخرج [وإلا] أي: وإن لم يكن الحرفان متقاربين [سمي لاحقًا وهو أيضًا إما في الأول نحو ﴿**وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ**﴾[3] الهمزة: الكسر، واللمز: الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من أعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتياد، لا يقال ضحكة ولعنة إلا للمكثر المتعوذ. [أو في الوسط نحو ﴿**ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ**﴾[4] الأولى أن يمثل بقوله تعالى ﴿**وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ (٧) وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ**﴾[5] لأن في عدم تقارب الفاء والميم الشفويتين نظرًا [أو في الآخر نحو ﴿**وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ**﴾[6] وإن اختلفا في ترتيبها] أي: وإن اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بأن يتفقا في النوع والعدد والهيئة، لكن قدم في أحد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر [يسمى] هذا النوع [تجنيس القلب] وهو ضربان؛ لأنه إن وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أولاً من الثانية والذي قبله ثانيًا، وهكذا على الترتيب يسمى قلب الكل لانعكاسها ترتيب الحروف كلها، وإلا يسمى قلب البعض. وإليهما أشار بقوله [نحو: **حسامه فتح لأوليائه حتف لأعدائه**]

قال الأحنف:

---

(١) الأنعام: ٢٦.

(٢) أخرجه البخاري (٦/٤٠)، ومسلم (١٨٧١).

(٣) الهمزة: ١.

(٤) غافر: ٧٥.

(٥) العاديات: ٧، ٨.

(٦) النساء: ٨٣.

حُسامُكَ فيه للأحبابِ فتحٌ   ورُمْحكَ فيه للأعداء حَتفُ[1]

[ويسمى قلب كُلٍّ ونحو اللهم استر عوراتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض وإذا وقع أحدهما] أي أحد المتجانسين تجنيس القلب [في أول البيت و] المجانس [الآخر في الآخر يسمى] تجنيس القلب حينئذ [مقلوبًا مجنحًا] لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله:

لاحَ أنوارُ الهدى مِنْ   كفِّهِ في كلِّ حالْ

[وإذا ولي أحد المتجانسين]، سواء كان جناس القلب أو غيره؛ ولذا ذكره باسم الظاهر دون المضمر المتجانس [الآخر يسمى] الجناس [مزدوجًا ومكررًا ومرددًا نحو ﴿وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2]] ونحو قولهم: "من طلب شيئًا وجد وجد" وقولهم :"النبيذ بغير النغم غم وبغير الدسم سم" ومثل عواص عواصم، وقواض قواضب. وكقولك: حسامه للأولياء وللأعداء فتح وحتف، وقد يقال التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة، ويسمى تجنيسًا خطيًا كقوله تعالى ﴿وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (٧٩) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾[3] وكقوله -ﷺ- "عليكم بالأبكار فإنهن أشد حبًّا وأقل خبًّا"[4] وكقولهم: "غَرَّكَ عِزُّكَ فَصارَ قِصارُ ذَلِكَ ذُلَّكَ فَاخْشَ فَاحِشَ فِعْلِكَ فَعَلَّكَ تُهْدى بِهَذَا"[5] وقد يعد في هذا النوع ما لم ينظر فيه إلى اتصال الحروف وانفصالها، كقولهم في مسعود متى يعود وفي المستنصرية جنة المسيء تضربه حية، وقيل لفاضل استنصح ثقة أيش تصحيفه فقال: أتيت بتصحيفه [ويلحق بالجناس شيئان: أحدهما: أن يجمع بين اللفظين الاشتقاق] وهو توافق الكلمتين في الحروف الأصول مرتبة، والاتفاق في أصل المعنى، نحو ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾[6] فإنهما مشتقان من قام يقوم. [والثاني: أن يجمعهما] أي: اللفظين [المشابهة، وهي ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق] وذلك بأن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو

---

(١) الطراز ج٣ص ٩٥ ،نهاية الإعجاز .

(٢) النمل : ٢٢.

(٣) الشعراء: ٧٩، ٨٠.

(٤) أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث جابر، وقال الشيخ الألباني: " وهو إسناد واهٍ مسلسل بالعلل" كما في الصحيحة (٢/١٥٥، ١٥٦) .

(٥) ص ١٤٠، المصباح ص ٢٠١ .

(٦) الروم: ٤٣ .

أكثر، لكن لا يرجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق، نحو ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[1] فإن قال من القول والقالين من القلي، ونحو قوله تعالى ﴿اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾[2] وبهذا يعرف أن ليس المراد بما يشبه الاشتقاق الاشتقاق الكبير، وذلك لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول، من غير رعاية الترتيب، مثل: القمر والرقم والمرق، ونحو ذلك والأرض مع أرضيتم ليس من هذا القبيل، وهو ظاهر.

ومن أنواع التجنيس تجنيس الإشارة وهو أن لا يظهر التجنيس باللفظ، بل بالإشارة كقوله:

حُلِقَتْ لحيةُ مُوسى باسمِهِ ... وبهارونَ إذا ما قُلِبا[3]

رد العجز على الصدر:

[ومنه] أي: من اللفظي [رد العجز على الصدر، وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين] أعني: المتفقين في اللفظ والمعنى. [أو المتجانسين] أي: المتشابهين في اللفظ دون المعنى [أو الملحقين بهما] أي: بالمتجانسين، والمراد بهما اللفظان اللذان يجمعهما الاشتقاق أو شبه الاشتقاق [في أول الفقرة] وقد عرفت معناها [و] اللفظ [الآخر في آخرها] أي: في آخر الفقرة فيكون أربعة أقسام أحدها: أن يكون اللفظان مكررين [نحو ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾[4] و] الثاني: أن يكونا متجانسين [نحو: سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل] الأول من السؤال، والثاني من السيلان [و] الثالث: أن يجمع اللفظين الاشتقاق [نحو ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾[5]، و] الرابع: أن يجمعهما شبه الاشتقاق [نحو ﴿قَالَ إِنِّي لِعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ﴾[1]] وهو [في النظم أن يكون أحدهما] أي: أحد اللفظين المكررين أو المتجانسين أو الملحقين بهما [في آخر البيت، و] اللفظ [الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو آخره أو صدر] المصراع [الثاني] واعتبر صاحب المفتاح قسمًا آخر، وهو أن يكون اللفظ الآخر في

---

(١) الشعراء: ١٦٨..

(٢) التوبة: ٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة في نهاية الإيجاز (ص ١٣١)، الطراز (٣٧٢/٢)، والتبيان (ص ٥١١)، وعقود الجمان (١٤٧/٢).

(٤) الأحزاب: ٣٧.

(٥) نوح: ١٠.

حشو المصراع الثاني، نحو:

فــي علمِــهِ وحلمِــه وزهــدِه وعهــدِه مشــــتهرٌ مشْــــتَهرُ

ورأى المصنف تركه أولى؛ إذ لا معنى فيه لـرد العجـز علـى الصـدر؛ إذ لا صـدارة لحشـو المصراع الثاني أصلاً بخلاف المصراع الأول، فالمعتبر عنده أربعة أقسام وهـو أن يقـع اللفـظ الآخر في صدر المصراع الأول أو حشوه أو عجزه أو صدر المصراع الثاني، وعلى كل تقديـر فاللفظان إما مكرران أو متجانسان أو ملحقان بهما تصير اثنى عشر حاصلة من ضرب أربعة في ثلاثة. وباعتبار أن الملحقين قسمان؛ لأنه إمـا أن يجمعهمـا الاشـتقاق أو شبه الاشـتقاق تصير الأقسام ستة عشر حاصلة من ضرب أربعة في أربعة، لكن المصنف لم يورد من شبه الاشـتقاق إلا مثالاً واحدًا إما لعدم الظفر بالأمثلة الثلاثة الباقية، وإما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق؛ فبهـذا الاعتبـار أورد ثلاثة عشر مثالاً. أما ما يكون اللفظان مكررين فما يكـون أحـد اللفظيـن فـي آخـر البيـت واللفظ الآخر في صدر المصراع الأول، كقوله:

سريعٌ إلى ابنِ العمِّ يلطِـمُ وجْهـهُ وليسَ إلى داعِ النَّـدى بسـريعِ(1)

وما يكون اللفظ الآخر في حشو المصراع الأول، مثل: [قوله] أي: قول صمة بـن عبدالله القشيري:

تمتَّـعْ مـن شـميم عِـرار نجـدٍ فمـا بعد العَشِـيَّةِ مـن عِـرار(2)

هي وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة، وموضع من عرار رفع علـى أنـه اسـم مـا ومـن زائـدة وتمتع مقول أقول في قوله:

أقـولُ لصـاحِبي والعيسُ تَهْـوِى بنــا بيــنَ المنيفَــةِ فالضمــار

يعني أجاري رفيقي وإبائه قصتنا والرواجل تسرع بيـن هذيـن الموضعيـن، وأقـول فـي أثنـاء

---

(1) البيت للمغيرة بن عبدالله المعروف بالأقيشر الأسدي، لحمرة وجهه، وهو شاعر ماجن، وصاف للخمر، مدمن لها، والبيت في الإيضاح ٣٩، الخزانة ٢/ ٢٨١، والإشارات والتنبيهات ٣٤، دلائل الإعجاز ١٠٥.

(2) البيت من الوافر، وهو للصمة بن عبدالله القشيري، في لسان العرب (عرر)، والتنبيه والإيضاح (١٦٧/٢)، ومجمـل اللغة (٣٧٨/٣)، وتاج العروس (عرر)، والصمة: الرجل الشجاع والذكر من الحيات، وبه سُمِّي الشخص.

ذلك متلهفًا استمتع بشميم عرار نجد فإنا نعدمه إذا أمسينا لخروجنا من أرض نجد ومنابته. [و] ما يكون اللفظ الآخر في آخر المصراع الأول مثل [قوله] أي: قول أبي تمام:

[مـن كـان بـالبيض الكواعِـب]

جمع كاعب: وهي الجارية حين تبدو ثدييها للنهود.

[ومنه] أي: من اللفظي [رد العجز على الصدر: وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين [**مغرمًا**] مولعًا [**فمازلتُ بالبيضِ**] يعني بالسيوف [**القواضبِ**] القواطع [**مغْرَمًا**][1] و] ما يكون اللفظ الآخر في صدر المصراع الثاني مثل [قوله:

وإن لـم يكـن إلا مُعَـرَّجَ سـاعةٍ قليـلاً فـإني نـافعٌ لـي قليلُهـا][2]

وقبله:

أَلِمَّا على الدار التي لـو وجدْتُها بها أهلُها ما كـان وحشًا مقيلُها

الإلمام: النزول القليل، والتعريج على الشيء الإقامة عليه، وانتصب معرج على أنه خبر لم يكن، واسمه ضمير الإلمام، وقليلاً صفة مؤكدة؛ لأن القلة تفهم من إضافة التعريج إلى الساعة، ويجوز أن يريد إلا تعريجًا قليلاً في ساعة، فتكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل نافع أو هو مبتدأ ونافع خبره، والضمير في قليلها للساعة أي: قليل التعريج في الساعة، يعني: قفا على الدار التي لو وجدتها مأهولة ما كان موضعها موحشًا خاليًا لكثرة أهلها وكثرة النعم فيها، وإن لم يكن إلمامكما بها إلا تعريج ساعة فإن قليلها ينفعني، ويشفي غليل وجدي. [و] أما إذا كان اللفظان متجانسين فمأ يقع أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول مثل: [قوله] أي: قول القاضي الأرجاني:

[دَعَـــــــــانِي]

أي: اتركاني

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٢٧٨)، وشرح عقود الجمان (٢/١٥٣)، والإشارات (ص ٢٩٦)، والطراز (٢/٣٩٥)، وبلا نسبة في نهاية الإيجاز (ص ١٣٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في الأغاني (١٨/٤٧) وفيه (إلا معرس). والمحاسي في الإشارات (٢٩٦). وبلا نسبة ف نهاية الإيجاز (١٣٧) والطراز (٢/٣٩٦) وشرح عقود الجمان (٢/١٥٢).

[**من ملامِكُما سَفاهًا**] هو الخفة وقلة العقل [**فداعي الشوقِ قبلَكما دعانِي**][1] من الدعاء [**و**] ما يكون المجانس الآخر في حشو المصراع الأول، مثل [قوله] أي: قول الثعالبي: [**وإذا البلابلُ**] جمع بلبل، وهو الطائر المعروف [**أفصحتْ بلغَاتِها فانفِ البلابـلَ**] جمع بلبال وهو الحزن [**باحْتساءِ بلابلِ**]

جمع بلبلة بالضم وهو إبريق يكون فيها الخمر، والاحتساء: الشرب، والمقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث بالنسبة إلى الأول، وأما بالنسبة إلى الثاني فهو من هذا الباب على مذهب السكاكي دون المصنف. [و] ما يكون المتجانس الآخر في أخر المصراع الأول مثل [قوله] أي: قول الحريري:

[**فمشغوفٌ بآياتِ المثانِي**][2]

أي: القرآن قال الجوهري: المثاني من القرآن ما كان أقل من المائتين، وتسمى فاتحة الكتاب مثاني؛ لأنها تثنى في كل ركعة ويسمى جميع القرآن مثاني أيضًا لاقتران آية الرحمة بآية العذاب.

[**ومفتونٌ برنَّاتِ المثانِي**]

أي: بنغمات أوتار المزامير التي ضم طاق منها إلى طاق، الواحد منها مثنى مفعل من الثني. [و] ما يكون المتجانس الآخر في صدر المصراع الثاني، مثل:[قوله] أي: قول القاضي الأرجاني:

[**أمَّلْتُهم ثمَّ تأمَّلْتُهم فلاحَ**]

أي: ظهر

[**لي أنْ ليسَ فيهم فلاحُ**][3]

---

(١) البيت للقاضي الأرجاني في الإيضاح ٣٣٩.

(٢) البيت من الوافر، وهو للحريري في الإشارات (ص ٢٩٧)، وشرح عقود الجمان (١٥٣/٢)، والتبيان (ص ٥١٨) بتحقيقنا، والطراز (٣٩٦/٢)، وبلا نسبة فى نهاية الإيجاز (ص ١٣٨).

(٣) البيت للقاضي الأرجاني من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك، أورده الجرجاني في الإشارات ٢٩٧، وفي الإيضاح ص ٣٤٠.

أي: فوز ونجاة [و] أما إذا كان اللفظان ملحقين بالمتجانسين فما يكون أحدهما في آخر البيت، والآخر في صدر المصراع الأول مثل [قوله] أي: قول البحتري:

[ضرائبَ أبدَعْتَها في السَّماح فلسنا نرى لكَ فيها ضَريبا

فالضرائب جمع ضريبة، وهي الطبيعة والسجية التي ضرب للرجل وطبع الرجل عليها، والضريب المثل، وأصله المثل في ضرب القداح فهما راجعان إلى أصل واحد في الاشتقاق [و] ما يكون الملحق الآخر في حشو المصراع الأول مثل: [قوله] أي: قول امرئ القيس:

[إذا المرء لم يَخْزنْ عليه لسانَه فليسَ على شيء سواه بخَزَّان]

أي: إذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه، ولم يحفظه مما يعود ضرره إليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيه، فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق. [وقوله] أي: قول أبي العلاء.

[لو اختصرْتُم من الإحسان زرتُكُمُ والعـــذبُ]

من الماء

[يُهْجَرُ للإفراطِ في الخصر] [1]

أي: البرودة يعني أن بعدي عنكم لكثرة إنعامكم علي وهذا أيضًا مثال لما وقع أحد الملحقين في آخر البيت والآخر في حشو المصراع الأول، إلا أنه من القسم الثاني من الإلحاق أعني: ما يجمعهما شبه الاتفاق [و] ما يكون الملحق الآخر في آخر المصراع الأول مثل [قوله:

فدع الوعيدَ فما وعيدُك ضائِري أطنينُ أجنحةِ الذُّبابِ يضيرُ] [2]

ضائر ويضير ومما يجمعهما الاشتقاق [و] ما يكون الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني مثل: [قوله] أي: قول أبي تمام في مرثية محمد بن نهشل حين استشهد:

---

(1) البيت من البسيط، وهو لأبي العلاء في المصباح (ص ١١٤)، وهو بلا نسبة في تاج العروس (خصر).

(2) البيت من الكامل، وهو لأبي عبدالله بن محمد بن أبي عيينة فى الكامل (٣١٨/٢ / المكتبة العصرية) ودلائل الإعجاز (ص ١٢١)، وبلا نسبة في الإشارات (ص ٢٩٧).

ثوى في الثَّرى من كان يحيا به الورى ويغمر صرفَ الدهر نائلُه الغمرُ[1]

[وقد كانت البيضُ القواضِبُ]

أي: السيوف القواطع

[فـــــي الوغَـــــــى بواتِـــــــــــــرُ]

أي: قواطع بحسن استعماله إياها

[فهْـيَ الآنَ مـن بعـدِه بُـتْرُ][2]

جمع أبتر، أي: لم يبق بعده من يستعملها استعماله فيغمر، والغمر مما يجمعهما الاشتقاق، وكذا البواتر والبتر. وأما الأمثلة الثلاثة التي أهملها المصنف فمثال ما يقع أحد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق في آخر البيت والملحق الآخر في صدر المصراع الأول قول الحريري:

ولاحَ يلْحَى على جَرْى العنان إلى مَلْهى فسحقًا له من لائح لاح

فالأول ماضي يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه، ومثال ما وقع الملحق الآخر في آخر المصراع الأول قوله:

ومُضْطَلعٌ بتلْخِيص المعانِي ومُطَّلعٌ إلى تَخْليص عانِي

فالأول من عنى يعنى، والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الآخر في صدر المصراع الثاني قول الآخر:

لعَمْري لقد كان الثُّريَّا مكانَه ثَراءٌ فأضْحى الآنَ مثواه في الثَّرى[3]

فالثراء واوى من الثروة والثرى يائي.

---

(١) ٧٠٥.

(٢) البيت لأبي تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائي، انظر ديوانه ٤/ ٨٣، الإشارات ٢٩٨ - بواتر: قاطعات، بتر: جمع أبتر، إذ لم يبق من بعده من يستعملها استعماله.

(٣) البيت بلا نسبة في المصباح ص ١٦٧.

السجع:

[ومنه] أي: من اللفظي [السجع] وهو قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة من الفقرة، باعتبار كونها موافقة للكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى كما سيجيء. وقد يطلق على توافقهما، وإلى هذا أشار بقوله: [قيل هو تواطؤ الفاصلتين] من النثر [على حرف واحد في الآخر، وهو معنى قول السكاكي هو] أي: السجع [في النثر كالقافية في الشعر] وفيه بحث، لأن القافية هو لفظ في آخر البيت إما الكلمة برأسها أو الحرف الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل المذاهب. ولا تطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من أواخر الأبيات على حرف واحد، وإنما أراد السكاكي بالأسجاع حيث قال: إنما هي في النثر كالقوافي في الشعر، الألفاظ المتواطئ عليها في أواخر الفقر، وهي التي يقال لها: الفواصل؛ ولذا ذكرها بلفظ الجمع. والحاصل أنه لم يرد بالأسجاع معنى المصدر كما أراده المصنف. وقوله: وهو معنى قول السكاكي معناه أن هذا مقصود كلام السكاكي، ومحصوله يعني كما أن القوافي هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الأبيات، كذلك الأسجاع هي الألفاظ المتوافقة في أواخر الفقر، فكما أن التقفية ثمة توافقها فكذلك السجع بمعنى المصدر هاهنا توافقها. [وهو] أي: السجع على ثلاثة أضرب: [مطرف إن اختلفتا] أي: الفاصلتان [في الوزن، نحو ﴿**مَا لَكُمْ لا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا**﴾[1]] فالوقار والأطوار مختلفان وزنًا [وإلا] أي: وإن لم تختلف الفاصلتان في الوزن [فإن كان ما في إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو] كان [أكثره] أي: أكثر ما في إحدى القرينتين [مثل ما يقابله] أي: يقابل ما في إحدى القرينتين [من] القرينة [الأخرى في الوزن والتقفية] أي: التوافق على حرف الآخر [فترصيع نحو فهو يطبع الأسجاع بجواهر لفظه، ويقرع الأسماع بزواجر وعظه] فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الأولى في الوزن والتقفية، وأما لفظه فهو لا يقابلها شيء من القرينة الثانية، ولو قيل بدل الأسماع الآذان لكان أكثر ما في الثانية موافقًا لما يقابله من الأولى. [وإلا فمتواز] أي: وإن لم يكن ما في إحدى القرينتين ولا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي، وذلك بأن يكون ما في إحدى القرينتين أو أكثره وما يقابله من الأخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعًا [نحو

(١) نوح: ١٣.

﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ (١٣) وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾(١)] أو في الوزن فقط نحو ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا (١) فَالْعَاصِفَاتِ عَصْفًا﴾(٢) أو في التقفية فقط، كقولنا: حصل الناطق والصامت، وهلك الحاسد والشامت، أولا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى نحو ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ (١) فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾(٣) قال ابن الأثير: السجع يحتاج إلى أربعة شرائط: اختيار مفردات الألفاظ، واختيار التأليف، وكون اللفظ تابعًا للمعنى، لا عكسه، وكون كل واحد من الفقرتين دالة على معنى آخر، وإلا لكان تطويلاً كقول الصابئي: "الحمد لله الذي لا تدركه الأعين بلحاظها، ولا تحده الألسن بألفاظها، ولا تخلقه العصور بمرورها، ولا يهرمه الدهور بكرورها، والصلاة على من لم ير للكفر أثرًا إلا طمسه ومحاه، ولا رسمًا إلا أزاله وعفاه" إذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور، ولا بين محو الأثر وعفاء الرسم [قيل: وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ (٢٩) وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾(٤) ثم] أي: بعد إن لم يتساو قرائنه، فالأحسن [ما طالت قرينته الثانية: نحو ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (١) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾(٥) أو] قرينته [الثالثة: نحو ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ (٣٠) ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾(٦) ولا يحسن أن تؤتي قرينة] أخرى [أقصر منها] قصرًا [كثيرًا] قال ابن الأثير: السجع ثلاثة أقسام: الأول: أن يكون الفصلان متساويين، كقوله تعالى ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾(٧) والثاني: أن يكون الثاني أطول من الأول لا طولاً يخرجه عن الاعتدال كثيرًا، وإلا لكان قبيحًا كقوله تعالى ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ

(١) الغاشية: ١٣، ١٤.

(٢) المرسلات: ١، ٢.

(٣) الكوثر: ١، ٢ قال السيد الشريف: وجه ذلك في حاشيته بأن المراد بالمقابلة أن يكون تقدير الكلمات في القرينة الثانية على نمط تقديرها في القرينة الأولى كموصوف مع صفته في قوله تعالى سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وفعل مع فاعل ومعطوف في حصل الناطق والصامت إلى غير ذلك على ما يشاهد من الأمثلة وليس الحال في قوله تعالى أنا أعطيناك الكوثر مع صاحبتها كذلك.

(٤) الواقعة: ٢٨-٣٠.

(٥) النجم: ١، ٢.

(٦) الحاقة: ٣٠، ٣١.

(٧) الضحى: ٩، ١٠.

جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (٨٩) تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾[1] فإن الأول ثمان لفظات، والثاني تسع، وله في القرآن غير نظير. ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقر فإن الأولين يحسبان في عدة واحدة، ثم تأتي الثالثة بحيث تزيد عليهما طولاً ويجوز أن تجيء مساوية لهما كقوله تعالى ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ (٢٧) فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (٢٨) وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ (٢٩) وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾[2] فهذه الثلاث كل منها من لفظتين، ولو جعلت الثالثة منها خمس لفظات أو ستا كان حسنًا. والثالث: أن يكون الآخر أقصر من الأول وهو عندي عيب فاحش؛ لأن السمع قد استوفى أمده في الأول بطوله، فإذا جاء الثاني قصيرًا يبقى الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء إلى غاية فيعثر دونها. ثم السجع إما قصير وإما طويل. والقصير هو أحسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع السامع، وأيضًا هو أوعر مسلكًا؛ لأن المعنى إذا صيغ بألفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه، وأحسن القصير ما كان من لفظين، ومنه ما يكون من ثلاثة إلى عشرة. وما زاد عليها فهو من الطويل. ومنه ما يقرب من القصير بأن يكون تأليفه من إحدى عشرة إلى اثنتى عشرة أو أكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنَّا رَحْمَةً﴾ الآية[3] فالأولى إحدى عشرة، والثانية ثلاث عشرة [والأسجاع مبنية على سكون الأعجاز] أي: أواخر فواصل القرائن؛ لأن الغرض من السجع أن يزاوج بين الفواصل، ولا يتم ذلك في كل صورة إلا بالوقف والبناء على السكون. [كقولهم: ما أبعد ما فات وما أقرب ما هو آت] فإنه لو اعتبر الحركة لفات السجع؛ لأن التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منون. وهذا غير جائز في القوافي، ولا واف بالغرض –أعني: تزاوج الفواصل– وإذا رأيتهم يخرجون الكلم عن أوضاعها للازدواج، فيقولون: آتيك بالغدايا والعشايا أي: بالغدوات، وهنأني الطعام ومرأني أي: امرأني وأخذ ما قدم وما حدث أي: حدث بالفتح مع أن فيه ارتكابًا لما يخالف اللغة، فما ظنك بهم في ذلك؟! [قيل: ولا يقال في القرآن الأسجاع] لأن السجع في الأصل هدير الحمام ونحوها [، بل يقال فواصل] وهذا مشعر بأن السجع وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة؛ إذ لا يقال الفواصل إلا لها [وقيل] السجع [غير مختص بالنثر] بل

(١) مريم: ٨٨-٩٠.

(٢) الواقعة: ٢٧- ٢٩ .

(٣) هود: ٩٠.

يجري في النظم أيضًا [ومثالُه من النظم قول أبي تمام:

تجلَّى به رُشْدِي وأثْرَتْ به يدِي   وفاضَ به ثَمْدِي]

وهو المال القليل وأصله في الماء

[وأوْرى به زنْدِي][1]

أي: صار ذا وري، وهذا عبارة عن الظفر بالمطلوب، وأما أورى بضم الهمزة وكسر الراء على أنه مضارع متكلم من أوريت الزند أخرجت ناره فغلط وتصحيف. والضمائر في به تعود إلى نصر المذكور في البيت السابق، وهو قوله:

سأَحْمدُ نَصْرًا ما حييتُ وإنَّني   لأَعْلَمُ أنْ قد جلَّ نصرٌ منَ الحمدِ

[ومن السجع على هذا القول] يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر [ما يسمى التشطير، وهو جعل كل من شطري البيت سجعة مخالفة لأختها] أي: السجعة التي في الشطر الآخر، وقوله سجعة ينبغي أن ينتصب على المصدر، أي: يجعل كل من شطري البيت مسجوعًا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الآخر لا على أنه المفعول الثاني لجعل؛ لأن الشطر ليس بسجعة ويجوز أن يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري: "لما اقتعدت غارب الاغتراب وأناءتنى المتربة عن الأتراب"؛ سجعة وقوله: "طوحت بي طوائح الزمن إلى صنعاء اليمن"؛ سجعة أخرى، [كقوله] أي: قول أبي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية:

[تدبيرُ معتصم باللهِ منتقم   للهِ مرتغبٍ في اللهِ]

أي: راغب فيما يقربه من رضوانه

[مرتقبِ][2]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ١١١)، والمصباح (ص ١٦٩)، والإشارات (ص ٣٠١)، وشرح عقود الجمان (١٦١/٢)، والعمدة لابن رشيق (٢٣/٢).

(٢) البيت من البسيط وهو لأبي تمام بلفظه في المصباح (ص ١٦٨)، والبيت في شرح ديوانه (ص ٢٠) وفي الإشارات (ص ٣٠٢) وشرح عقود الجمان (١٦١/٢)، والعمدة لابن رشيق (٢٣/٢) برواية أخرى للعجز وهي: لله مرتقب في الله مرتقب.

أي: منتظر ثوابه أو خائف عقابه، فالشطر الأول سجعة مبنية على الميم، والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث، وهو قوله:

لم يَرْم قومًا ولـم يَنْهد إلى بلدٍ إلا تَقَدَّمه جيشٌ من الرُّعْبِ

ومن السجع على القول بجريانه في النظم ما يسمى التصريع، وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الأول من البيت، والضرب آخر المصراع الثاني منه.

قال ابن الأثير: التصريع ينقسم إلى سبع مراتب: الأولى: أن يكون كل مصراع مستقلاً بنفسه في فهم معناه، ويسمى التصريع الكامل كقول امرئ القيس:

أفاطمَ مهلا بعضَ هذا فإنْ كنتِ قد أزمعتِ هجري فأَجْمِلي (١)

الثانية: أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني، فإذا جاء جاء مرتبطًا به كقوله أيضًا:

قِفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسَقْطِ اللّوى بين الدَّخول فحَوْمَل (٢)

الثالثة: أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر، كقول ابن الحجاج البغدادي:

مِنْ شروطِ الصَّبوح في المهرَجان خِفَّةُ الشُّربِ مع خُلْو المكان

الرابعة: أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني، ويسمى التصريع الناقص كقول أبي الطيب:

مَغاني الشعبِ طِيبًا في المغَاني بمنزلَةِ الربيعِ من الزَّمان (٣)

الخامسة: أن يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين، ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان، لأن اللفظ إما متحد المعنى في المصراعين، كقول عبيد بن الأبرص:

فكلُّ ذي غَيْبةٍ يَئوبُ وغائبُ الموتِ لا يئوبُ (٤)

---

(١) ديوانه ص ١١٣، وفي الديوان، "وإن كنت".

(٢) لامرئ القيس في ديوانه وهو مطلع معلقته .

(٣) ديوانه ص ٣٠٨.

(٤) البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٦، ولسان العرب (أوب).

وهذا أنزل درجة. وإما مختلفة المعنى لكونه مجازًا كقول أبي تمام:

فتًى كان شِربًا للعفاةِ ومَرتعًا فأصبحَ للهنْديَّة البيض مَرْتعا[1]

السادسة: أن يكون المصراع الأول معلقًا على صفة يأتي ذكرها في أول الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس:

ألا أيها الليلُ الطويلُ ألا انجل بصبح وما الإصباحُ منكَ بأمثل[2]

لأن الأول معلق بصبح، وهذا معيب جدًا. السابعة: أن يكون التصريع في البيت مخالفًا لقافيته، ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس:

أقِلْني قد ندمتُ من الذنوبِ وبالإقرار عذْتُ من الجُحودِ

فصرع بالباء ثم قفا[3] بالدال انتهى كلامه ولا يخفى أن السابعة خارجة مما نحن فيه.

الموازنة:

[ومنه] أي: من اللفظي [الموازنة وهي تساوي الفاصلتين] أي: الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين [في الوزن دون التقفية نحو ﴿**وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ (١٥) وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ**﴾[4] فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن، لا في التقفية؛ لأن الأول على الفاء، والثاني على الثاء؛ إذ لا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي. ومثل قوله:

هو الشمسُ قدرًا والملوكُ كواكبٌ هو البحرُ جودًا والكِرامُ جداولُ

والظاهر من قوله دون التقفية أنه يجب في الموازنة أن لا يتساوى الفاصلتان في التقفية البتة، وحينئذ يكون بينها وبين السجع تباين، ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن، ولا يشترط التساوي في التقفية، وحينئذ يكون بينها وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل ﴿**سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ (١٣) وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ**﴾[5] وصدق الموازنة بدون

---

(١) في الديوان ص ٣٦٢.

(٢) البيت من الطويل، لامرئ القيس في ديوانه ص: ١٨، وخزانة الأدب (٣٢٦/٢) ولسان العرب (شلل).

(٣) في الأصل: قفاء، والصواب ما أثبتناه.

(٤) الغاشية: ١٥، ١٦.

(٥) الغاشية: ١٣، ١٤.

السجع في مثل ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ (١٥) وَزَرَابِيُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ وبالعكس في مثل ﴿مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا (١٣) وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾(١) وأما ما ذكره ابن الأثير "في المثل السائر" من أن الموازنة هي تساوي فواصل النثر، وصدر البيت وعجزه في الوزن لا في الحرف أيضًا كما في السجع، فكل سجع موازنة وليس كل موازنة سجعًا فمبنى على أنه لم يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن، ولا يشترط في الموازنة تساويهما في الحرف الأخير كشديد وقريب ونحو ذلك. [فإن كان] أي: ثم إذا تساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية إن كان [ما في إحدى القرينتين] من الألفاظ [أو أكثره] أي: أكثر ما في إحدى القرينتين [مثل ما يقابله] من الألفاظ [من] القرينة [الأخرى في الوزن] سواء كان مثله في التقفية أو لم يكن [خص] هذا النوع من الموازنة [باسم المماثلة] فهي من الموازنة بمنزلة الترصيع من السجع، ولما كان في كلام البعض ما يشعر بأن الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة مما يختص بالشعر أورد لها مثالاً من النثر، ومثالاً من الشعر تنبيهًا على أنها تجري في النثر والنظم جميعًا، ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه أن المماثلة لا تختص بالنثر، كما يسبق إلى الوهم من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال: [نحو ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ (١١٧) وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾(٢) وقوله] أي: قول أبي تمام:

[مهـــــا الوحـــــش]

أي: بقر الوحش

[إلا أن هَاتـــا أوانـــسُ]

أي: هذه النساء تأنس بك ويحدثنك، ومها الوحش نوافر **[قنا الخطّ إلا أن تِلكَ]** القنا **[ذوابلُ]**(٣)

والنساء نواضر لا ذبول فيها. الظاهر أن الآية والبيت مما يكون أكثر ما في إحدى القرينتين مثل ما يقابله من الأخرى لا جميعه؛ إذا لا يتحقق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في

---

(١) نوح: ١٣، ١٤.

(٢) الصافات: ١١٧، ١١٨.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٢٤١)، والإشارات (ص ٣٠٣)، والطراز (٢/٤)، والمصباح (ص ١٧٢).

هاتا وتلك. ومثال الجميع قول البحتري:

فأحجَمَ لمَّا لم يجدْ فيكَ مَطمعًا وأقدَمَ لمَّا لم يجد عنكَ مَهْرَبا (١)

القلب:

[ومنه] أي: من اللفظي [القلب] وهو أن يكون الكلام بحيث إذا قلبته وابتدأت من حرفه الأخير إلى الحرف الأول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام، وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر أما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبًا للآخر كقوله:

أرانا الإلهُ هلالاً أنارا

وقد لا يكون كذلك، بل يكون مجموع البيت قلبًا لمجموعه [كقوله] أي: قول القاضي الأرجاني:

[**مودَّتُه تدومُ لكلِّ هول وهل كلٌّ مودتُه تدومُ**] (٢)

وأما في النثر فما أشار إليه بقوله [وفي التنزيل ﴿**وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ**﴾ (٣) ﴿**وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ**﴾ (٤) والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف؛ لأن المعتبر هو الحروف المكتوبة

التشريع:

[ومنه] أي: من اللفظي [التشريع] ويسمى التوشيح وذا القافيتين أيضًا [وهو بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما] أي: من القافيتين وكان عليه أن يقول يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما؛ لأنه يجب في التشريع أن يكون الشعر مستقيمًا على أي القافيتين وقفت؛ لأنهم فسروه بأن يبني الشاعر أبيات القصيدة ذات القافيتين على بحرين، أو ضربين من بحر واحد، فعلى أي القافيتين وقفت كان شعرًا مستقيمًا، والجواب أن لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتأمل. [كقوله] أي: قول الحريري:

[**يا خاطبَ الدنيا**] من خطب المرأة [**الدنيَّةِ**] الخسيسة

---

(١) المصباح ص ١٧٣، والديوان ص ٢٠٠.

(٢) البيت للقاضي الأرجاني في الإيضاح ٣٤٤.

(٣) يس : ٤٠. (٤) المدثر: ٣.

[إنها شَرَكُ الرَّدى] أي: حالة الهلاك [وقرارةُ الأكدارِ][1] أي: مقر الكدورات

دارٌ متى ما أضحكتْ في يومِها أبكتْ غدًا بعدًا لها من دار

غاراتها ما تنقضي وأسيرها لا يفتدى بجلائل الأخطار

وكذا سائر الأبيات، فهذه الأبيات كلها من الكامل إلا أنها على القافية الثانية من ضربه الثاني، وعلى القافية الأولى من ضربه الثامن، والقافية عند الخليل: من آخر حرف في البيت إلى أول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن. ويروي عنه أيضًا أن المتحرك الذي قبل ذلك الساكن هو أول القافية، فالقافية الأولى من قوله يا خاطب الدنيا هي من حركة الكاف من شرك الردى إلى الآخر أو مجموع قوله كالردى. والقافية الثانية من فتحة الدال من الأكدار إلى الآخر أو لفظة دار منه. وهاهنا أقوال أخر مذكورة في علم القوافي. ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر لكان أحسن ليشمل نحو قول الحريري:

جُودِي على المستَهْتِرِ الصبِّ الجَوى وتعطَّفي بوصالِه وتَرحَّمي

ذَا المبتلَى المتفكِّر القلبِ الشجي ثم اكشِفي عن حالِه لا تَظْلِمي[2]

فإن قيل: إذا وجد البيت على أكثر من قافيتين، فقد وجد البناء على قافيتين. قلنا: الظاهر من قوله هو بناء البيت على قافيتين أنه يكون مبنيًا عليهما فقط.

لزوم ما لا يلزم:

[ومنه] أي: من اللفظي [لزوم ما لا يلزم] ويقال له الالتزام والتضمين والتشديد والإعنات أيضًا [وهو أن يجيء قبل حرف الروي] وهو الحرف الذي تبنى عليه القصيدة وتنسب إليه، فيقال قصيدة لامية أو نونية مثلاً سمى بذلك؛ لأنه يجمع بين الأبيات من رويت الحبل إذا فتلته، وهذا لأن الفتل يجمع بين قوى الحبل، أو من رويت على البعير إذا شددت عليه الرواء وهو

---

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي القاسم الحريري في المقامة الثالثة والعشرين من مقاماته كما في شرح عقود الجمان (١٦٧/٢)، والمثل السائر (٢١٧/٣)، والمصباح (ص ١٧٦)، والطراز (٧٢/٢).

(٢) البيتان من الكامل، وهما للحريري في شرح عقود الجمان (١٦٧/٢) وفيه (على المهتور) بدلا من: (على المستهتر).

الحبل الذي يجمع به الأحمال، أو من الري؛ لأن البيت يرتوى عنده فينقطع كما أن عند الارتواء ينقطع الشرب [أو ما في معناه] أي: قبل الحرف الذي هو في معنى حرف الروي [من الفاصلة] يعني الحرف الذي يقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الأبيات [ما ليس بلازم في السجع] مثل التزام حرف أو حركة يحصل السجع بدونه، فقوله: من الفاصلة حال مما في معناه فقوله: ما ليس بلازم فاعل يجيء، والمراد أن يجيء ذلك في بيتين أو أكثر أو قرينتين أو أكثر، وإلا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع، مثلاً قوله:

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومنزل بسقْطِ اللّوى بين الدَّخول فحومل[1]

قد جاء قبل اللام ميم مفتوح، وهو ليس بلازم في السجع وإنما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني أيضًا بميم، وقوله: ما ليس بلازم في السجع معناه أنه يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت، أو قبل ما في معناه من فاصلة الفقرة بشيء لا يلزم الإتيان به في مذهب السجع، يعني: لو جعل هاتين القافيتين[2] أو الفاصلتين سجعتين لم يحتج إلى الإتيان بذلك الشيء ويصح السجع بدونه؛ وبهذا يظهر فساد ما يقال إنه كان ينبغي أن يقول ما ليس بلازم في السجع أو القافية ليوافق قوله قبل حرف الروي أو ما في معناه فمجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى حرف الروي من الفاصلة [نحو ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَرْ (٩) وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَرْ**﴾[3]] فالراء بمنزلة حرف الروي، وقد جيء قبلها في الفاصلتين بالهاء، وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك، مثل: فلا تنهر ولا تسخر ولا تظفر ونحو ذلك، وكذا فتحة الهاء لتحقق السجع في نحو: لا تنهر ولا تبصر ولا تصغر كما ذكر في قوله تعالى ﴿**اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (١) وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ**﴾[4] [و] مجيئه قبل حرف الروي نحو [قوله:

---

(١) لامرئ القيس في ديوانه وهو مطلع معلقته.

(٢) وردت في الأصل: " هاتان قافيتان أو الفاصلتان" والصواب ما أثبتناه.

(٣) الضحى: ٩، ١٠.

(٤) القمر : ١، ٢.

سأشكرُ عمْرًا إن تراختْ منيَّتِي   أيادِيَ لم تَمْنُنْ وإنْ هيَ جلَّتِ][1]

أي: لم تقطع أو لم تخلط بمنة وإن عظمت وفي الأساس شكرت لله نعمته واشكروا لي وقد يقال شكرت فلانًا يريدون نعمته وكأنه أراد سأشكر لعمرو فحذف الجار أو جعل أيادي بدل اشتمال من عمرو [**فتىً**] أي: هو فتى

[غيرَ محجوبِ الغِنَى عن صديقِهِ   ولا مُظْهِرَ الشكوى إذا النَّعلُ زلَّتِ][2]

يقال في الكناية عن نزول الشر وامتحان المرء: زلت القدم به، وزلت النعل به أي: لا يظهر الشكاية إذا نزل به البلاء وابتلى بالشدة، بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الآخر:

إذا افتقرَ المرَّار لم يُر فقرُه   وإن أيسرَ المرَّارُ أيسرَ صاحِبُه

[**رأى خَلَّتي**] أي: فقري [**من حيثُ يَخفَى مكانُها**] لأني كنت أسترها بالتحمل

[**فكانت**] خلتي [**قذي عينيه حتى تجلت**]

أي: انكشفت وزالت بإصلاحه لها بأياديه يعني: من حسن.

اهتمامه جعله كالداء الملازم له حتى تلافاه بالإصلاح فحرف الروي هو التاء، وقد جيء قبلها في الأبيات بلام مشددة مفتوحة، وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع في نحو: جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك، ففي كل من الآية والأبيات نوعان من لزوم ما لا يلزم: أحدهما: التزام الحرف كالهاء واللام، والثاني التزام فتحهما. وقد يكون الأول بدون الثاني كالقمر ومستمر، وبالعكس كقول ابن الرومي:

---

(١) البيت لعبدالله بن الزبير الأسدي في ديوانه ١٤٢، ونسبه في الحماسة البصرية إلى عمرو بن كميل ١/ ١٣٥، وهو في ديوان إبراهيم بن العباس الصولي في الطرائف الأدبية (١٣٠)، وفي التبيان للطيبي ١/ ١٤٧، المفتاح ٩٤، ودلائل الإعجاز ١٤٩.

(٢) البيت لعبد الله بن الزبير في ديوانه ١٤٢، في التبيان للطيبي ١٤٧/١ شرح المرشدي على عقود الجمان ٥٢/١. ونسبهما لأبي الأسود الدؤلي، وفي دلائل الإعجاز ١٤٩، والإشارات والتنبيهات ٣٤، ٣٠٣، والإيضاح ٣٨، ٣٤٥.

لِما تؤذنُ الدنيا بـهِ مـنْ صروفِها يكـونُ بكـاءُ الطفـل سـاعةَ يولـدُ
وإلا فمـا يُبكيـهِ منهـا وإنّهـا لأوسَعُ مما كـان فيـه وأرْغَـدُ

حيث التزم فتح ما قبل الدال. فإن قلت: قد ذكر المصنف في الإيضاح أن ذلك قـد يكـون في غير الفاصلتين أيضًا كقول الحريري: "وما اشتار العسل من اختار الكسل" فإنه كما التزم في الفاصلتين، أعني: العسل والكسل، السين التي يحصل السجع بدونها، كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها، فهل يدخل مثـل ذلـك فـي التفسير المذكـور؟ قلت: يحتمل أن يريد بقوله: قبل حرف الروي أو ما في معناه أعـم مـن أن يكـون ذلـك فـي حـرف القافية والفاصلة أو في غيرهما؛ لأن جميع ما في البيت إلى حرف الروي يصدق عليه أنه قبـل حرف الروي، وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختـار أنـه قبـل الـلام التي هي بمنزلة حرف الروي، لكن هذا بعيد والظاهر أن لـزوم مـا لا يـلزم إنمـا يطلـق علـى مـا يكون في القافية أو الفاصلة؛ لأنهم فسروه بأن يلتزم المتكلـم فـي السـجع والتقفيـة قبـل حـرف الروي ما لا يلزمه من مجيء حركة مخصوصة أو حرف بعينه أو أكـثر، وأن قولـه قبـل حـرف الروي أو ما في معناه يعني من حروف القافية أو الفاصلة وإلا لكان المناسب أن يقول في البيت أو الفقرة.

وقوله في الإيضاح: وقد يكون ذلك في غـير الفـاصلتين أيضًـا معناه أن مثـل هـذا الاعتبـار الذي يسمى لزوم ما لا يلزم قد يجيء في كلمات الفقر أو الأبيات غير الفواصل والقوافي.

[وأصل الحسن في ذلك كلـه] يعني فـي الضـرب اللفظـي مـن المحسـنات [أن تكـون الألفاظ تابعة للمعـاني دون العكـس] أي: لا أن تكـون المعـاني توابـع للألفـاظ؛ وذلـك لأن المعاني إذا تركت على سجيتها طلبـت لأنفسـها ألفاظًـا تليق بهـا، فيحسـن اللفـظ والمعنـى جميعًا وإن أتى بألفاظ متكلفة مصنوعة، وجعل المعاني تابعـة لهـا كـان كظـاهر ممـوه علـى باطن مشوه، ولباس حسن ما على منظر قبيـح، وغمـد مـن ذهـب علـى نصـل مـن خشـب، فينبغي أن يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شغف بـإيراد شـيء مـن المحسـنات اللفظية فيصرفون العناية إلى جمع عدة من المحسنات، ويجعلـون الكـلام كأنـه غـير مسـوق لإفادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنـف: هـذا مـا تيسـر لـي بإذن الله تعالى جمعه وتحريره من أصول الفن الثالث.

وبقيت أشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين وهو قمسان: الأول: ما يتعين إهماله ويجب ترك التعرض له إما لعدم دخوله في فن البلاغة، أو لعدم كونه راجعًا إلى تحسين الكلام البليغ، وهو ضربان: أحدهما: مثل ما يرجع إلى التحسين في الخط دون اللفظ، مع ما فيه من التكلف مثل: كون الكلمتين متماثلتين في الخط، كما ذكرنا فيما سبق، ومثل الموصل وهو أن يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف، كقول الحريري:

فتنتني فجننتني تجنى ... بتجن يفتن غب تجنى

ومثل المقطع وهو ضد الموصل، كقول الوطواط:

وأدرك إن زرت دار ودو ... د درا ودرا ووردا ووردا[١]

ومثل الخيفاء[٢] وهي الرسالة أو القصيدة التي تكون حروف إحدى كلمتيها منقوطة بأجمعها وحروف الأخرى غير منقوطة بأجمعها كقول الحريري: "الكرم ثبت الله جيش سعودك" يزين إلى آخر الرسالة أو القصيدة، ومثل الرقطاء[٣] وهي التي أحد حروف كل كلمة منها منقوطة، والآخر غير منقوطة، ومثل الحذف وهو أن يتكلف الكاتب أو الشاعر فيأتي برسالة أو خطبة أو قصيدة لا يوجد فيها بعض حروف المعجم.

والثاني ما لا أثر له في التحسين قطعًا، مثل: الترديد وهو أن تعلق الكلمة في المصراع أو الفقرة بمعنى ثم تعلق بعينها، بمعنى آخر كقوله تعالى ﴿**مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ**﴾[٤] وكقول زهير:

من يَلْقَ يومًا على علاتِه هَرِما ... يلقَ السماحةَ فيه والنَّدى خُلُقا[٥]

---

(١) من قوله: يقال فرس أخيف بين الخيف إذا كان أحدى عينيه زرقاء والأخرى سوداء.

(٢) قال السيد الشريف: دراسم العشيقة كما أن تجنى في بيت الحريري اسمها أيضا والورد بالفتح ما يشم وبالكسر الجزء يقال قرأت وردى وخلاف الصدور بمعنى الوراد وهم الذين يردون الماء ويوم الحمى يقال وردته الحمى وبالضم جمع ورد على مثال جون وجون ويقال فرس ورد وأسد ورد وهو الذي بين الكميت والأشقر.

(٣) من قوله: الرقطة سواد يشوبه نقط بياض يقال دجاجة رقطاء والله أعلم بالصواب.

(٤) الأنعام: ١٢٤.

(٥) البيت لزهير بن أبي سلمى ص ٤٠ في الديوان، والمصباح ص ٢١٠.

وقول أبي نواس:

صفراءُ لا تَنزلُ الأحزانُ ساحتَها لـو مسَّها حَجرٌ مستْهُ سرَّاءُ[1]

ومثل التعديل، ويسمى سياقه الأعداد وهو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد، ومثل ما يسمى تنسيق الصفات، وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية، وإما لعدم الفائدة في ذكره لكونه داخلاً فيما ذكرناه مثل ما سماه بعض المتأخرين الإيضاح، وهو أن ترى في كلامك خفاء دلالة، فتأتي بكلام يبين المراد ويوضحه فإنه داخل في الإطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الإطناب. وقد أورده في المحسنات؛ لكونه مشتملاً على تخليط مثل ما سماه حسن البيان، وهو كشف المعنى وإيصاله إلى النفس، فإنه قد يجيء مع الإيجاز، وقد يجيء مع الإطناب ومع المساواة أيضًا.

القسم الثاني: ما لا بأس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق، مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها، ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء. والمصنف قد ختم الفن الثالث بذكر هذه الأشياء وعقد لها خاتمة وفصلاً وعلم بذلك أن الخاتمة إنما هي خاتمة الفن الثالث، وليست خاتمة للكتاب خارجة عن الفنون الثلاثة كالمقدمة على ما توهمه بعضهم.

---

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٦٢، والمصباح ص ١٦٢.

[خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها]

[في السرقات الشعرية وما يتصل بها] أي: بالسرقات الشعرية [مثل: الاقتباس والتضمين والعقد والحل والتلميح وغير ذلك]، مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء. [اتفاق القائلين إن كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء]وحسن الوجه والبهاء، ونحو ذلك [فلا يعد سرقة] ولا استعانة ولا أخذاً، ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى [لتقرره] أي: لتقرر هذا الغرض العام [في العقول والعادات] وتشترك فيه الفصيح والأعجم، والشاعر والمفحم [وإن كان] اتفاق القائلين [في وجه الدلالة] على الغرض وهو أن يذكر ما يستدل به على إثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك، [كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له]، أي: لاختصاص تلك الهيئات بمن يثبت تلك الصفة له، [كوصف الجواد بالتهلل عند ورد العفاة] أي: السائلين [و] كوصف [البخيل بالعبوس، مع سعة ذات اليد، فإن اشتراك الناس في معرفته] أي: معرفة وجوه الدلالة على الغرض، [لاستقراره فيهما] أي: في العقول والعادات، [كتشبيه الشجاع بالأسد]، والجواد بالبحر، [فهو كالأول] أي: فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض، كالاتفاق في الغرض العام، فإنه لا يعد سرقة ولا أخذاً، فقوله: فهو كالأول جزاء لقوله فإن اشتراك الناس، وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وإن كان في وجه الدلالة [وإلا] أي: وإن لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل إليه كل أحد لكونه مما لا ينال إلا بفكر [جاز أن يدعى فيه] أي: في هذا النوع من وجه الدلالة [السبق والزيادة] بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل، وأن أحدهما فيه أكمل من الآخر، وأن الثاني زاد على الأول أو نقص عنه [وهو] أي: ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض [ضربان: أحدهما: خاصيّ في نفسه غريب] لا ينال إلا بفكر، [والآخر: عامي تصرف فيه بما أخرجه من الابتذال إلى الغرابة كما مر] في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما إلى الغريب الخاصي والمبتذل العامي. أما مع البقاء على الابتذال أو مع التصرف فيه بما يخرجه عن الابتذال إلى الغرابة، كما في الأمثلة المذكورة ثمة. وإذا تقرر هذا [فالأخذ والسرقة] أي: ما يسمى بهذين الاسمين [نوعان: ظاهر، وغير ظاهر. أما الظاهر فهو أن يؤخذ

المعنى كله إما مع اللفظ كله أو بعضه أو وحده] عطف على قوله: إما مع اللفظ أي: أو يؤخذ المعنى وحده، من غير أخذ اللفظ كله، ولا بعضه. فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان: أحدهما: أن يؤخذ المعنى مع اللفظ كله أو بعضه والثاني: أن يؤخذ المعنى وحده. والضرب الأول قسمان؛ لأن المأخوذ مع المعنى ما كل اللفظ أو بعضه إما مع تغيير النظم أو بدونه فهذه عدة أقسام أشار إليها بقوله: [فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه] أي: لكيفية الترتيب والتأليف الواقع بين المفردات، [فهو مذموم، لأنه سرقة محضة، ويسمى نسخًا وانتحالاً كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول معن بن أوس:

إذا أنتَ لم تُنْصِفْ أخاكَ]

يعني: إذا لم تعط صاحبك النصفة، ولم توفه حقوقه متوخيًا المعدلة، ولم توجب له عليك مثل ما توجبه لنفسك عليه

[وجدْتَه على طَرفِ الهجران إنْ كان يَعقِلُ]

أي: وجدته هاجرًا لك متبدلا بك وبمؤاخاتك إن كان به مسكة وله عقل ومعرفة

[ويركبُ حدَّ السيفِ] أراد بركوب حد السيف تحمل كل أمور تقطع تقطيع السيف وتؤثر تأثيره، أو أراد الصبر على الحرب والموت **[من أن تُضِيمَه]** أي: بدلا من أن تضيمه **[إذا لم يكنْ عنْ شَفْرةِ السيفِ]** أي: عن ركوب حد السيف **[مِزْحلُ]**(1)

أي: مبعد أي: لا يبالي أن يركب من الأمور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة أن يدخل عليه ضيم أو يلحقه عار واهتضام متى لم يجد عن ركوبه مبعدًا ومعدلاً فقد حكى أن عبدالله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين، فقال له معاوية: لقد شعرت بعدي يا أبابكر، ولم يفارق عبدالله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزني فأنشد قصيدته التي أولها:

لعمركَ ما أدري وإنّي لأوْجلُ على أيّنا تعدو المنيةُ أوّلُ(2)

---

(1) ٧٩٢.

(2) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس في شرحه (ص ٣٩)، وخزانة الأدب (٨/٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤)، وشرح التصريح (٢/٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٢٦)، ولسان العرب (كبر)، (وجل)، والمقاصد النحوية (٣/٤٩٣)، وتاج العروس (وجل)، وشرح عقود الجمان (٢/١٧٨) وفيه (لا) بدلا من (ما).

حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل معاوية على عبدالله بـن الزبير، وقـال لـه: ألـم تخبرني أنهما لك؟ فقال: اللفظ له والمعنى له، وبعد فهـو أخي مـن الرضاعـة وأنـا أحـق بشعره.[وفي معناه] أي: في معنى ما لم يغير فيه النظم [أن يبدل بالكلمات كلها أو بعضها ما يرادفها] يعني: أنه أيضًا مذموم وسرقة محضة، كما يقال في قول الحطيئة:

دع المكـارمَ لا ترحـلْ لبغيتِهـا   واقعدْ فإنكَ أنتَ الطاعمُ الكاسِي

ذر المـآثَر لا تذهـبْ لمطلَبهـا   واجلسْ فإنك أنتَ الآكلُ اللابسُ[1]

وكقول امرئ القيس:

وقوفًا بها صَحْبي عليَّ مِطيّهـم   يقولونَ لا تَهلِكْ أسًى وتجمَّـلِ[2]

وأورده طرفة في داليته إلا أنه أقام تجلد مقام تجمل. وقال عباس بن المطلب:

وما الناسُ بالناس الذين عهدْتَهم   ولا الدارُ بالدار التي كنتَ تَعلمُ[3]

فأورده الفرزدق في شعر إلا أنه أقام تعريف[4] مقام تعلم وقريب من هذا الضـرب أن يبدل بالألفاظ ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب، كما يقال في قول حسان:

بيضُ الوجوهِ كريمةٌ أحسابُهم   شُمُّ الأنوفِ من الطراز الأول

سودُ الوجوهِ لئيمـةٌ أحسـابُهم   فُطسُ الأنوفِ من الطـراز الآخِـر

[وإن كان] أخذ اللفظ كله [مع تغييره لنظمه] أي: نظـم اللفـظ [أو أخـذ بعـض اللفـظ] لا كله [يسمى] هذا الآخذ [إغارة ومسخًا] وهو ثلاثة أقسـام؛ لأن الثـاني إمـا أن يكـون أبلـغ مـن الأول أو دونه أو مثله [فإن كان الثاني أبلغ] من الأول [لاختصاصه بفضيلة] لا توجد فـي الأول كحسن السبك والاختصار والإيضاح، أو زيادة معنى [فممدوح] أي: فالثاني ممدوح مقبول

---

(١) البيتان في دلائل الإعجاز ص ٤٧١، ٤٨٦.

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١١١ / الكتب العلمية)، وشرح المعلقات السبع (ص ٥). وشرح المعلقات العشر (ص ٥٨)، وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٦٨)، والطراز (٣/١٩١).

(٣) البيت في الإيضاح بتحقيقي ص ٣٥٠.

(٤) كذا بالمطبوع لعلها: تعرف.

[كقول بشار:

مـــــن راقـــبَ النـــــاسَ]

أي: حاذرهم، في الأساس رقبه وراقبه حاذره، لأن الخائف يرقب العقاب ويتوقعه

[لـــم يظفـــرْ بحاجتِـــه وفازَ بالطَّيبات الفاتكُ اللَّهجُ][1]

أي: الشجاع القتال الذي له ولوع بالقتل [وقـول سـلم الخاسـر] بالحـاء المعجمـة يسـمى بذلك لخسارته في تجارته في الأساس يسمى سلم الخاسر؛ لأنه بـاع مصحفًا ورثـه واشـترى بثمنه عودًا يضرب به.

[مـن راقـبَ النـاس مـات هَمًّـا]

أي: حزنا؛ انتصبا على أنه مفعول له أو تمييز **[وفاز باللذةِ الجَسورُ]**[2]

أي: الشديد الجرأة فبيت سلم أجود سبكا وأخصر لفظًا. وروى عن أبى معاذ روايـة بشـار أنه قال: أنشدت بشارًا قول سلم، فقال: ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعذب والله لا أكلت اليوم ولا شربت وكقول الآخر:

خَلقْنا لهم في كل عين وحـاجبٍ بسُمر القَنا والبيض عينًا وحاجبا[3]

وقول ابن نباتة بعده:

خَلقْنا بأطرافِ القنا في ظُهورهم عيونًا لها وقعُ السيوفِ حواجبُ[4]

فبيت ابن نباتة أبلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الإشارة إلى انهزامهم، حيـث وقـع الطعـن والضرب على ظهورهم. [وإن كان] الثاني [دونـه] أي: دون الأول فـي البلاغـة لفـوات فضيلـة توجد في الأول. [فهو] أي: الثاني [مذموم] مـردود [كقـول أبى تمـام] في مرثيـة محمـد بـن

(١) البيت من البسيط، وهو لبشار بن برد في الأغاني (٣/١٩٦)، (١٩ / ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠)، وشرح عقـود الجمـان (٢/١٧٨)، والإشارات (ص ٣٠٩).

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٣٠٩، الإيضاح ٣٥١.

(٣) البيت في الإيضاح بتحقيقي ص ٣٥١، وينسب إلى أبي إسحاق إبراهيم الغزي في ريحانة الألباء.

(٤) البيت في الإيضاح بتحقيقي ص ٣٥١.

حميد، وكان قد استشهد في بعض غزواته:

[هيهاتَ لا يأتي الزمانُ بمثله   إنَّ الزمانَ بمثله لبخيلُ][1]

أي: بعد أن يأتي الزمان بمثله بدليل ما بعده أو بعد نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله:

أَنسي أبا نصر نسيتُ إذنْ يدِي   من حيثُ ينتصرُ الفتى ويُنيلُ[2]

قال الشيخ عبدالقاهر في "المسائل المشكلة" قال الشيخ أبو على الفارسي في هذا البيت تقصير؛ لأن الغرض في هذا النحو نفي المثل، وأن يقال إنه يعز أو إنه لا يكون فإذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به، فقد أخل بالغرض، وجوز وجود المثل، ولم يمنعه من حيث هو، بل من حيث بخل الزمان بأن يجود بمثله [وقول أبي الطيب:

أعدَى الزمانَ سخاؤه فسخا به   ولقد يكون به الزمانُ بخيلا[3]]

فالمصراع الثاني مأخوذ من المصراع الثاني لأبي تمام، لكن مصراع أبي تمام أجود سبكًا؛ لأن قول أبي الطيب: ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه؛ إذ المعنى على المضي والمراد لقد كان. فإن قلت: هاهنا مضاف محذوف، والفعل المضارع على معناه أي: يكون الزمان بخيلاً بهلاكه. أي: لا يسمح بهلاكه أبدًا؛ لعلمه بأنه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم. قلت: السخاء بالشيء هو بذله للغير، فالزمان إذا سخا به فقد بذله فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه، أو يبخل. كذا ذكره المصنف. واعترض عليه بأنا سلمنا أن إيجاده لم يبق في تصرفه فلم يسمح لكونها تحصيلاً للحاصل. وأما إعدامه وإفناؤه فباق بعد في تصرفه، فله أن يسمح بهلاكه وأن يبخل. فنفى الشاعر ذلك والحاصل أن إيجاده وإعدامه كان بيد الزمان فسخا بإيجاده، لكنه لا يسخو بإعدامه قط لكونه سببًا لصلاحه. قلنا: وعلى تقدير صحة هذا المعنى يكون مصراع أبي تمام أجود سبكًا؛ لاستغنائه عن تقدير المضاف الذي لا تظهر له

---

(١) البيت من الكامل (وهو لأبي تمام في شرح ديوانه (ص٣٦٣)، والإشارات (ص ٣٠٩)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، وفيه (أن يأتي).

(٢) البيت لأبي تمام في ديوانه ص ٣٦٣.

(٣) البيت لأبي الطيب المتنبي في ديوانه ج١ ص ١٩٠.

قرينة يدل عليه. على أن هذا المعنى مما لم يذهب إليه أحد ممن فسر هذا البيت. قال ابن جني: أي تعلم الزمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم إلى الوجود، ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واسبتقاه لنفسه.

قال ابن فورجة: هذا تأويل فاسد وغرض بعيد؛ لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوي، وإنما المراد سخا به علي وكان بخيلاً به علي، فلما أعدى سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له، وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع أبي تمام؛ لأن معناه بخل الزمان بهلاكه أو بإيجاده أو بإيصاله إلى الشاعر، كما أن معنى مصراع أبي تمام بخله بمثل المرئي، ولو اشترط في الأخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق إلى بعض الأوهام لما كان مأخوذًا منه على واحد من التفاسير؛ لأن أبا تمام قد علق البخل بمثله صريحًا؛ ولهذا قال الإمام الواحدي بعد ما ذكر معنى قول ابن جني وابن فورجة: إن المصراع الثاني من قول أبي تمام هيهات البيت [وإن كان] الثاني [مثله] أي: مثل الأول [فأبعد] أي: فالثاني أبعد من الذم [والفضل للأول كقول أبي تمام:

لو حارَ مرتادُ المنيةِ لم تَجدْ إلا الفراقَ على النفوس دليلا][1]

الارتياد، الطلب وإضافة المرتاد إلى المنية للبيان، أي: المنية الطالبة للنفوس لو تحيرت في الطريق إلى إهلاكها، ولم يمكنها التوصل إليها لم يكن لها دليل عليها إلا الفراق. [وقول أبي الطيب:

لولا مُفارقةُ الأحبابِ ما وجدَتْ لها المنايا إلى أرواحِنا سُبلا][2]

الضمير في لها للمنايا، وهو حال من «سبلاً» وقيل إنه جمع لهاة وهو فاعل وجدت أضيفت إلى المنايا. وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله مع بعض الألفاظ كالمنية والفراق

(١) البيت من الكامل، وهو لأبي تمام بلفظه في عقود الجمان (١٧٩/٢)، وشرح ديوانه (ص٢٢٨)، ولكن فيه (لو جاء)، بدلا من (لو حار).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (٥٩/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢).

والوجدان وبدل بالنفوس الأزواج، وكذا قول القاضي الأرجاني:

لم يُبكني إلا حديثُ فراقِكمْ ... لمّا أَسَرَّ به إلّي مُودِّعِي

هو ذلك الدرُّ الذي أَوْدعتمُ ... في مَسْمَعي أَلقيْتُه منْ مَدْمعِي[1]

وقول جار الله في مرثية أستاذه:

وقائلةٍ ما هذه الدررُ التي ... تُساقِطُها عيناكَ سِمطين سِمطين[2]

فقلتُ هي الدرُّ التي قد حشا بها ... أبو مضر سَمْعِي تُساقِطُ منْ عيني

وقوله فهو أبعد من الذم، إنما هو على تقدير أن لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية، وإلا فهو مذموم جدًا، كقوله أبي تمام:

مقيمُ الظنِّ عندكَ والأماني ... وإن قَلِقتْ ركابي في البلادِ

ولا سافرتُ في الآفاق إلا ... ومن جدواكَ راحلَتي وزادِي[3]

وقول أبي الطيب -رحمة الله عليه-:

وإني عنكَ بعدَ غدٍ لغادِ ... وقلبي عن فِنائِكَ غيرُ غادِ

محبكُ حيثُ ما اتجهتْ ركابي ... وضَيفُكَ حيثُ كنتُ من البلادِ[4]

ولما فرغ من الضرب الأول من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة شرع في الضرب الثاني منه، وهو أن يؤخذ المعنى وحده، فقال [وإن أخذ المعنى وحده] وهو عطف على قوله: وإن أخذ اللفظ [يسمى] أي: أخذ المعنى وحده [إلماما] من ألم بالشيء إذا قصده، وأصله من ألم

---

(١) البيتان في الإيضاح بتحقيقي ص٣٥٢ .

(٢) البيت في الإيضاح ص٣٥٢، قاله الزمخشري رثاء أستاذه محمود بن جرير الضبي. الدرر استعارة للألفاظ. سمطين سمطين: حال من المفعول، والسمط: هو الخيط ما دام فيه اللؤلؤ أو ما أشبه منظومًا فيه. أبومضر: هو محمود بن جرير الضبي أحد أساتذة جار الله الزمخشري صاحب البيتين، وهو محمود بن عمر صاحب التصانيف الممتعة .

(٣) البيتان من الوفر، وهما لأبي تمام في شرح ديوانه (ص ٨٠)، بتقديم الثاني على الأول، وفيه (وما سافرت)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، والإشارات (ص ٣١٠).

(٤) البيتان من الوافر، وهما لأبى الطيب المتنبى فى شرح ديوانه (١٣٣/١)، وشرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، وفيه: (وقلبى فى فنائك)، والإشارات (ص ٣١١).

بالمنزل إذا نزل به. [وسلخا] وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها، واللفظ للمعنى بمنزلة الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدًا وألبسه جلدًا آخر. [وهو ثلاثة أقسام كذلك] أي: مثل ما يسمى إغارة ومسخًا يعني أن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله.

[أولها] أي: أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ من الأول، [**كقول أبى تمام: هو**] الضمير للشأن [**الصنع**] أي: الإحسان وهو مبتدأ وخبره الجملة الشرطية أعني: قوله

[**إن يعجَلْ فخيرٌ وإن يرث**] أي: يبطؤ [**فلَلرَّيثُ في بعضِ المواضعِ أنفعُ**

وقول أبى الطيب:

ومن الخير بطءُ سيبكَ] أي: تأخر عطائك [**عني * أسرعُ السحبِ في المسيرِ الجهامُ**][1]

أي: السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطاياك عني يدل على كثرتها كالسحاب إنما يسرع منها ما كان جهامًا لا ماء فيه، وما كان فيه الماء يكون ثقيل المشي، فبيت أبى الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب. [وثانيها] أي: ثاني الأقسام وهو أن يكون الثاني دون الأول [كقول البحتري: **وإذا تألق**] أي: لمع [**في الندى**] أي: في المجلس الغاص بأشراف الناس [**كلامه المصـ * ـقول**] المنقح [**حلت لسانه من غضبه**][2] أي: من سيفه القاطع شبه لسانه بسيف [وقول أبى الطيب:

كأنَّ ألسُنَهم في النُّطق قد جَعلتْ على رماحِهم في الطَّعن خُرْصانا][3]

خرصان الشجرة قضبانها وخرصان الرماح أسنتها واحد خرص بالضم والكسر يعني لفرط مضاء أسنة رماحهم ونفاذها كأن ألسنتهم عند النطق، جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن فصارت الأسنة في النفاذ كألسنتهم، فبيت أبى الطيب دون بيت البحتري؛ لأنه قد فاته ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول من الاستعارة التخييلية، حيث أثبت التألق والصقالة لكلامه

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (١/٢١٠)، وشرح عقود الجمان (٢/١٧٩).

(٢) البيت في الإيضاح ص٣٥٤

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (١/٢٢٨)، وشرح عقود الجمان (٢/١٧٩).

كإثبات الأظفار للمنية، ويلزم من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو الاستعارة بالكناية [وثالثها] أي: ثالث الأقسام وهو أن يكون الثاني مثل الأول [كقول الأعرابي] أبي زياد:

[**ولم يكُ أكثرُ الفتيانِ مالاً**] وروي: وما إنْ كان أكثرَهم سواما،

السائمة والسوام والسوائم: الإبل الراعية [**ولكنْ كان أرْحبَهم ذِراعًا**][1]

وفي الأساس فلان رحب الباع والذراع أو رحبهما أي: سخي [وقول أشجع] يمدح جعفر بن يحيي:

[**وليس بأوسَعِهم في الغِنَى**][2]

الضمير في أوسعهم للملوك في البيت قبله:

يرومُ الملوكَ مدى جعفر ولا يصنَعونَ كما يصنعُ

[ولكنَّ معروفَه] أي: إحسانه [أوسَعُ]

وكقول الآخر في مرثية ابن له:

والصبرُ يُحمدُ في المواطن كلِّها إلا عليكَ فإنَّه مذمومُ[3]

وقول أبي تمام بعده:

وقد كان يُدعى لابسُ الصبر حازمًا فأصبحَ يُدعى حازمًا حين يَجْزعُ[4]

هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة [وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان] أي: معنى البيت الأول ومعنى البيت الثاني [كقول جرير: **فلا يمنَعْكَ من أَربٍ**] أي: حاجة [**لُحاهم**] بالضم جمع لحية

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي زياد الأعرابي في شرح عقود الجمان (١٧٩/٢)، الإشارات (ص٣١٢) وصدره فيها: وما إن كان أكثرهم سواما.

(٢) صدر بيت لأشجع السلمي، أورده الجرجاني في الإشارات ٣١٢، والإيضاح ٣٥٥، وعجزه "ولكن معروفه أوسعُ"

(٣) البيت في الإيضاح ص٣٥٥، وهو للضبي محمد بن عبدالله في رثاء ابنه .

(٤) البيت في الإيضاح ص٣٥٥ .

[ســواءٌ ذو العمامــةِ والخِمــارُ][1]

أي: لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال؛ لأن الرجال منهم والنساء سواء في الضعف [وقول أبى الطيب] في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب له:

[ومَــنْ فــي كفِّــه منهــم قنــاةٌ كمنْ في كفِّه منهــم خِضــابُ][2]

فتعبير جرير عن الرجل بذى العمامة كتعبير أبى الطيب عنه بمن في كفـه منهـم قنـاة وكـذا التعبير عن المرأة بذات الخمار، وبمن في كفه منهم خضـاب. ويجـوز فـي تشـابه المعنيين أن يكون أحد البيتين نسيبًا، والآخر مديحًا أو هجاء أو افتخارًا أو غير ذلك، فـإن الشـاعر الحـاذق إذا قصد إلى المعنى المختلس لينظمه احتال في إخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه من النسيب أو المديح أو غير ذلك، وعن وزنه وعن قافيته.

[ومنه] أي: من غير الظاهر [أن ينقـل المعنـى إلـى محـل آخـر كقـول البحـتري: سلبوا] أي: ثيابهم

[وأشرقتِ الدماءُ عليهمُ محمَرَّةً فكـأنَّهم لـم يُسْـلَبوا][3] لأن الدمـاء المشـرقة صارت بمنزلة ثياب لهم [وقول أبى الطيب:

يَبِس النجيعُ] أي: الدم [عليهِ] أي: على السيف

[وهْـــــــوَ مجــــــــرَّدٌ من غِمدِه فكأنمـا هـو مُغْمَـدُ][4]

لأن الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى والجرحى إلى السيف.

[ومنه] أي: من غير الظاهر [أن يكون معنى الثاني أشمل] من معنى الأول [كقول جرير:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في شرح ديوان جرير (ص ١٤٧)، ومطلعـه " ولا تمنعـك "، وشـرح عقـود الجمـان (١٨٠/٢).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأبي الطيب المتنبي في شرح ديوانه (١٣٧/٢)، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

(٣) انظر عقود الجمان (ص ١٨٠/٢)، وهو للبحتري والتنبيهات، والإشارات ٣١٣/٢.

(٤) الإشارات والتنبيهات / ٣١٣، والبيت لأبي الطيب المتنبي، وشرح عقود الجمان (ص١٨٠/٢)، وبلفـظ " ليـس " بدلا من " يبس ".

إذا غضبتْ عليكَ بنو تميم وجدتَ الناسَ كلهمُ غِضابا][1]

لأنهم يقومون مقام الناس كلهم [وقول أبي نواس:

ليسَ على اللهِ بمستنكر أن يجمعَ العالمَ في واحدِ][2]

والأول يختص بعض العالم وهو الناس وهذا يشملهم وغيرهم روى أنه لما بلغ هارون الرشيد كثرة أفضال الفضل البرمكي وفرط إحسانه في زمانه، غار عليه غيرة أفضت به إلى التنكر له، والأمر بحبسه فكتب إليه أبو نواس هذه الأبيات:

قُولا لهارونَ إمامَ الهدى عندَ احتفال المجلس الحاشِدِ

أنتَ على ما بكَ من قدرةٍ فلستَ مثلَ الفضل بالواجدِ

ليس على الله بمستنكر أن يجمعَ العالم في واحدِ[3]

فأمر هارون بإطلاقه.

[ومنه] أي: من غير الظاهر [القلب وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول. كقول أبي الشيص:

أجدُ الملامةَ في هواكَ لذيذةً حبًّا لذكركَ فليلُمْني اللومُ][4]

وقول أبي الطيب: أأحبُّه] الاستفهام للإنكار، والإنكار راجع إلى القيد الذي هو الحال أعني: قوله [وأحبُّ فيه مَلامةً] كما يقال أتصلي وأنت محدث. هذا إذا جعلت الواو للحال. إما على تجويز تصدير المضارع المثبت بالواو كما هو رأي البعض أو على تقدير المبتدأ أي: وأنا أحبه، وإذا جعلتها للعطف، فالإنكار راجع إلى الجمع بين الأمرين أعني: محبته ومحبة الملامة فيه، يعني: لا يكون إلا واحدًا [إن الملامة فيه من أعدائه][5]

(١) البيت من الوافر انظر ديوانه ص ٦٢، والإشارات والتنبيهات ص ٣١٣، وشرح عقود الجمان (ص٢/ ١٨٠).

(٢) البيت من المديد لأبي الشيص، انظر الإشارت والتنبيهات / ٣١٤، وشرح عقود الجمان (٢/ ١٨٠).

(٣) الأبيات لأبي نواس في ديوانه، والإشارات ص٣١٤، والبيت الأخير في الإيضاح ص٣٥٧ .

(٤) البيت من الكامل لأبي الشيص انظر شرح عقود الجمان (ص ٢/ ١٨٠)، والإشارات والتنبيهات / ٣١٤.

(٥) البيت من الكامل لأبي الطيب، الإشارات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (ص ٢/ ١٨٠).

وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضًا لا محبوبًا، فهذا نقيض معنى بيت أبـي الشيص؛ والأحسن في هذا النوع أن يبين السبب كما في هذيـن البيتيـن إلا أن يكـون ظاهرًا كما في قول أبي تمام:

وَنَغْمــةُ مُعْتــفٍ جــدواهُ أحْلَـــى عـلى أُذنَيْـهِ مـن نَغَـم السـماعِ[1]

وقول أبي الطيب:

والجراحــاتُ عنــدَه نَغَمـــاتٌ سـبقتْ قبـل سَـيْبه بسـؤالِ[2]

فأراد أبو تمام أن الممدوح يستلذ نغمات السائلين؛ لما فيه من غايـة الكرم، ونهايـة الجـود وأراد أبو الطيب أنه إن سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منـه مبلغ الجراحـة مـن المجروح؛ لأنه عادته أن يعطي بغير سؤال.

[ومنه] أي: من غير الظاهر [أن يؤخذ بعض المعنى ويضاف إليه ما يحسنه كقول الأفوه:

وترى الطيرَ على آثارِنا رأيَ عينٍ] أي عيانا [**ثقةً**]

حال أي: واثقة على أن المصدر أقيم مقام الصفة أو مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قولـه على آثارنا، أي: كائنة على آثارنا لوثوقها واعتمادها [**أنْ**] مخففـة مـن المثقلـة [**ستُمارُ**][3] أي: ستطعم من لحوم من نقتلهم من القتلى [وقول أبـي تمـام: وقـد ظُلِّلـتْ] أي: ألقـى عليهـا الظـل [**عقبانُ أعلامِه ضُحًى بعقبانِ طيرٍ في الدماءِ نواهلِ**]

من نهل إذا روى، نقيض عطش.

[**أقامتْ**] أي: عقبان الطير [**مع الراياتِ**] أي: الأعلام اعتمادًا على أنها ستطعم لحوم قتلاه.

[**حتـــى كأنّهـــا مـنَ الجيش إلا أنها لـم تُقـاتل**][4]

يعني: أن رايات الممدوح التي هي كالعقبان قد صارت مظللة بالعقبان من الطيـور النواهـل

---

(١) البيت في الإيضاح ص٣٥٧، وديوان أبي تمام ص١٨٢ .

(٢) البيت في الإيضاح ص٣٥٧ .

(٣) البيت من الكامل للأفوه انظر الإشارات والتنبيهات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

(٤) البيت من الطويل لأبي تمام ص ٢٣٣، والإشارات والتنبيهات ص ٣١٤، وشرح عقود الجمان (١٨٠/٢).

في دماء القتلى؛ لأنه إذا خرج للغزو وتساير العقبان فوق راياته لأكل لحوم القتلى فتلقى ظلالها عليها. [فإن أبا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الأفوه رأى عين و] من معنى [قوله ثقة أن ستمار] يعني أن أبا تمام إنما أخذ بعض معنى بيت الأفوه، لا كله؛ لأن الأفوه أفاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش؛ لأنها إذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين وقربها إنما يكون لأجل توقع الفريسة، وهذا يؤكد المعنى المقصود أعني: وصفهم بالشجاعة والاقتدار على قتل الأعادي، ثم قال: ثقة أن ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك، وهذا أيضًا يؤكد المعنى المقصود. وأما أبو تمام فلم يلم بشيء مما أفاده قول الأفوه رأي عين، وقوله ثقة أن ستمار. لا يقال إن قول أبي تمام: ظللت إلمام بمعنى قوله: رأي عين؛ لأن وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش، لأنا نقول هذا ممنوع، إذ قد يقع ظل الطير على الراية وهو في جو السماء، بحيث لا يرى أصلاً. [لكن زاد] أبو تمام [عليه] أي: على الأفوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي أخذه من الأفوه، وهو تساير الطير على آثارهم [بقوله: إلا أنها لم تقاتل، وبقوله: في الدماء نواهل، وبإقامتها مع الرايات، حتى كأنها من الجيش وبها] أي: بإقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش [يتم حسن الأول] أعني: قوله إلا أنها لم تقاتل؛ لأنه لو قيل: ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير إلا أنها لم تقاتل لم يحسن هذه الاستثناء المنقطع ذلك الحسن؛ لأن إقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة أنها أيضًا تقاتل مثل الجيش، فيحسن الاستدراك الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات. ويحتمل أن يكون معنى قوله وبها يتم حسن الأول أن بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الأول، أعني: تساير الطيور على آثارهم وما ذكرناه أو لا هو الموافق لما في الإيضاح، وعليه التعويل. [وأكثر هذه الأنواع] المذكورة لغير الظاهر [ونحوها مقبولة بل منها] أي: من هذه الأنواع [ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع إلى حيز الابتداع وكل ما كان] أي: كل نوع من هذه الأنواع يكون [أشد خفاء] بحيث لا يعرف أن الثاني مأخوذ من الأول إلا بعد إعمال روية ومزيد تأمل [كان أقرب إلى القبول]؛ لكونه أبعد من الأخذ والسرقة وأدخل في الابتداع والتصرف. [هذا] الذي ذكره في الظاهر وغيره من ادعاء سبق أحدهما وتبع الثاني، وكونه مقبولاً أو مردود أو تسمية كل بالأسامي المذكورة وغير ذلك مما سبق [كله]

إنما يكون [إذا علم أن الثاني أخذ من الأول] بأن يعلم أنه كان يحفظ قول الأول حين نظم أو بأن يخبر هو عن نفسه أنه أخذه منه وإلا فلا يحكم بسبق أحدهما واتباع الآخر، ولا يترتب عليه الأحكام المذكورة؛ [لجواز أن يكون الاتفاق] أي: اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعًا أو في المعنى وحده [من قبيل توارد الخاطر] أي: مجيئه على سبيل الاتفاق، من غير قصد إلى الأخذ. كما يحكى عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه:

مفيدٌ ومتلافٌ إذا ما أتيتَه تَهلَّلَ واهتزَّ اهتزازَ المهنَّدِ

فقيل له: أين تذهب بك، هذا للحطيئة. فقال: الآن علمت أني شاعر إذا وافقته على قوله ولم أسمعه. وكما يحكى أن سليمان بن عبدالملك أتى بأساري من الروم، وكان الفرزدق حاضرًا فأمره سليمان بضرب واحد منهم فاستعفى فما أعفى، وقد أشير إلى سيف غير صالح للضرب ليستعمله فقال الفرزدق بل أضرب

بسيف أبى رغوان سيف مجاشع

يعني سيفه وكأنه قال لا يستعمل ذلك السيف إلا ظالم أو ابن ظالم، ثم ضرب بسيفه الرومي، واتفق أن نبا السيف فضحك سليمان ومن حوله، فقال الفرزدق:

أيعجبُ الناس أن أضحكت سيدَّهُم خليفةَ الله يُستسقَى به المطرُ
لم ينبُ سيفي من رغبٍ ولادَهَش من الأسير ولكن أخَّرَ القدرُ
ولن يُقَدِّمَ نفسًا قبل مِيْتَتِها جمعُ اليدين ولا الصَّمْصامَةُ الذَّكرُ[1]

ثم أغمد سيفه، وهو يقول:

ما إن يعابُ سيِّدٌ إذا صبا ولا يعابُ صارمٌ إذا نَبا
ولا يعابُ شاعرٌ إذا كَبا

ثم جلس يقول: كأني بابن المراغة يعني جريرًا قد هجاني، فقال:

بسيفِ أبى رغوانَ سيف ضربتَ ولم تضربْ بسيفِ ابن ظالِم

---

(١) الأبيات للفرزدق في ديوانه ص٢٩١ ج١ .

وقام وانصرف وحضر جرير فخبر الخبر ولم ينشد الشعر فأنشأ يقول:

بسيفِ أبي رغوانَ سيف مجاشع ضربتَ ولم تضربْ بسيفِ ابن

فأعجب سليمان ما شاهد، ثم قال جرير: يا أمير المؤمنين كأني بابن القين يعني الفرزدق وقد أجابني فقال:

ولا نقتلُ الأسرى ولكن نَفُكُّهم إذا أثقلَ الأعناقَ حملُ المغارم

ثم أخبر الفرزدق بالهجو دون ما عداه، فقال مجيبًا:

كذاك سيوفُ الهندِ يَنبو ظُباتُها وتَقْطَعُ أحيانًا مناطَ التمائِم

ولا نقتلُ الأسرى ولكن نفكُّهم إذا أثقلَ الأعناقَ حملُ المغارم

وهل ضربةُ الروميِّ جاعلةٌ لكم أبا عن كليبٍ أو أخًا مثل دارم

[فإذا لم يعلم] أن الثاني أخذ من الأول [قيل: قال فلان كذا، وقد سبقه إليه فلان فقال كذا] ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب، ومن نسبة الغير إلى النقص. [ومما يتصل بهذا] أي: بالقول في السرقات الشعرية [القول في الاقتباس والتضمين والحل والتلميح] بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره، ووجه اتصال القول فيها بالقول في السرقات الشعرية أن في كل منها أخذ شيء من الآخر.

الاقتباس:

[وأما الاقتباس فهو أن يضمن الكلام] نثرًا كان أو نظمًا [شيئًا من القرآن والحديث لا على أنه منه] أي: لا على طريقة أن ذلك الشيء من القرآن أو الحديث، يعني: على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث، وهذا احتراز عما يقال في أثناء الكلام قال الله تعالى، أو قال النبي -عليه الصلاة والسلام- كذا، أو في الحديث كذا، ونحو ذلك ومثل في الكتاب بأربعة أمثلة؛ لأن الاقتباس إما من القرآن أو من الحديث وعلى التقديرين فالكلام إما منثور أو منظوم. فالأول [كقول الحريري: فلم يكن إلا كلمح البصر أو هو أقرب حتى أنشد وأغرب و] الثاني مثل

[قول الآخر: **إن كنتِ أزمعتِ**] أي: عزمت [على هجرِنا منْ غيرِ ما جُرمٍ فصبرٌ جميلُ
وإن تبدلـــتِ بنـــا غيرَنـــا فحسبُنا اللـــهُ ونعــمَ الوكيـلُ][1]

و] الثالث مثل [قول الحريري "قلنا شاهت الوجـوه وقبـح اللكع ومـن يرجـوه"] فـإن قولـه شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى أنه لما اشتد الحـرب يـوم حنيـن أخـذ النبي –عليه الصلاة والسلام– كفاً من الحصبا فرمى بها وجوه المشركين وقال "شـاهت الوجـوه"[2] أي: قبحت بالضم من القبح نقيض الحسن. وقول الحريري وقبح اللكع أي: لعن اللئيم وقيـل أبعـد من قبحه الله بفتح العين، أي: أبعده عن الخير [و] الرابع مثل [قول ابن عباد: **قال**] الحبيب:

لـــــي إنَّ رقيبــــــي ســــيئُ الخلْـــق فـــداره]

من المدارة وهي المجاملة والملاطفة، وضمير المفعول للرقيب

[**قلـــتُ دعنـــي وجهـــكَ الـــْ جَنّـــةُ حُفّـــتْ بالمكـــاره**][3]

اقتباسًا من قوله –عليه الصلاة والسلام– "حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات"[4] أي: أحيطت يقال حففته بكذا أي: جعلته محفوفًا محاطًا يعني أن وجهك جنة فلابـد لـي مـن تحمل مكاره الرقيب، كما لابد لطالب الجنة من مشاق التكاليف.

[وهو] أي: الاقتباس [ضربان:] أحدهما [ما لم ينقل فيه المقتبس عـن معنـاه الأصلـي كمـا تقدم] من الأمثلة الأربعة [و] الثاني [خلافه] أي: نقل فيه المقتبس عـن معنـاه الأصلـي [كقولـه] أي: قول ابن الرومي:

[**ولئِـنْ أخطـأتُ فـي مَدحِـكَ مـــا أخطـأتَ فـــي مَنْعـــي**
لقـــد أنزلـــتُ حاجـــاتِي بـــوادٍ غـــير ذي زرع][5]

---

(١) البيت من بحر الرجز لأبي القاسم بن الحسين الكاتبي، انظر شرح عقود الجمان (٢/١٨٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٧٧) .

(٣) البيت لابن عباد، انظر شرح عقود الجمان (٢/١٨٥).

(٤) أخرجه مسلم (٢٨٢٢) .

(٥) البيت لابن الرومي الإشارات ص (٣١٦)، وانظر شرح عقود الجمان (ص ٢/١٨٤).

فقوله بواد غير ذي زرع مقتبس من قوله تعالى حكاية ﴿رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ﴾[1] لكن معناه في القرآن واد لا ماء فيه ولا نبات. وقد نقله ابن الرومي عن هذا المعنى إلى جناب لا خير فيه ولا نفع. ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح الوجه دخل الحمام فحلق رأسه:

تجرَّدَ للحمَّام عن قِشر لؤلؤ ... وأُلبِسَ من ثوبِ الملاحةِ مَلبوسًا

وقد جرَّد الموسَى لتزيين رأسِهِ ... فقلتُ قدْ أوتيتَ سؤلكَ يا موسى

[ولا بأس بتغيير يسير] في اللفظ المقتبس [للوزن أو غيره] كالتقفية [كقوله] أي: قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه:

[**قد كان**] أي: وقع [**ما خفتُ أن يكونَ ... إنَّا إلى اللهِ راجعونا**][2]

وفي القرآن ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[3].

التضمين:

[وأما التضمين فهو أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير] بيتًا كان أو ما فوقه أو مصراعًا أو ما دونه [مع التنبيه عليه] أي: على أنه من شعر الغير [إن لم يكن ذلك مشهورًا] عند البلغاء، وإن كان مشهورًا فلا احتياج إلى التنبيه.

وبهذا يتميز عن الأخذ والسرقة، ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان أحسن ليتناول ما إذا ضمن الشاعر شعره شيئًا من قصيدته الأخرى، لكنه لم يلتفت إليه لندرته في أشعار العرب. أما تضمين البيت مع التنبيه على أنه من شعر الغير فكقول عبدالقاهر بن الطاهر التميمي:

إذا ضاقَ صدري وخفتُ العِدَى ... تمثّلتُ بيتًا بحالي يليقُ

فباللهِ أبْلُغُ ما أرتجي ... وباللهِ أدفعُ ما لا أطيقُ[4]

---

(١) سورة إبراهيم: ٣٧ .

(٢) الاقتباس من الآية ١٥٦ من سورة البقرة. والصحيح أن البيت لأبي تمام. قاله عند موت ابنه، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ٣١٦ وعزاه لبعض المغاربة، والإيضاح بتحقيقي ص: ٣٦١.

(٣) سورة البقرة: ١٥٦ .

(٤) البيتان في الإيضاح ص٣٦٢ .

وبدون التنبيه كقوله بعضهم:

كانت بلَهْنيةُ الشبيبةِ سكرةً ... فصحوتُ واستبدلتُ سيرةَ مجمل

وقعدتُ أنتظرُ الفناءَ كراكبٍ ... عرفَ المحلَّ فباتَ دون المنزل[1]

البيت الثاني لمسلم بن الوليد الأنصاري. ومما ينبه فيه على أنه من شعر الغير مع كونه مشهورًا لا حاجة إليه قول ابن العميد:

كأنه كان مَطْويًّا على إحنٍ ... ولم يكن في قديم الدهر أنشدَني

إن الكرامَ إذا ما أسْهلَوا ذكروا ... من كان يألفُهم في المنزل الخَشِن[2]

البيت الثاني لأبي تمام. وتضمين المصراع مع التنبيه على أنه من شعر آخر [كقوله] أي: قول الحريري يحكي ما قال الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيع:

[على أنّي سأنشدُ يوم بيعِي ... أضاعوني وأيُّ فتًى أضاعوا][3]

المصراع الثاني للعرجي، وهو عبدالله بن عمرو بن عثمان بن عفان -رضي الله تعالى عنه- نسب إلى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لأمية بن أبي الصلت وتمامه:

لِيوم كريهةٍ وسِدادِ ثَغْر

اللام في اليوم للوقت، والكريهة من أسماء الحرب، وسداد الثغر بكسر السين لا غير، وهو سدد بالخير والرجال، والثغر موضع المخافة من فروج البلدان. أي: أضاعوني في وقت الحرب، وزمان سد الثغور ولم يراعوا حقي أحوج ما كانوا إلى وأي فتى أي: كاملاً من الفتيان أضاعوا. وفيه تنديم وأما بدون التنبيه فكقول الآخر:

قد قلتُ لما أطْلعتْ وجناتُه ... حولَ الشقيق الغضِّ روضةَ آس

أعذارَهُ الساري العجولَ توقُّفًا ... ما في وقوفك ساعةً من باس[4]

فالمصراع الأخير لأبي تمام. واعلم أن تضمين ما دون البيت ضربان: أحدهما أن يتم

---

(١) البيتان في الإيضاح ص٣٦٢، ويقال أنهما لابن التلميذ الطبيب النصراني.

(٢) البيتان في الإيضاح ص٣٦٣، ويقال إن البيت الأخير لإبراهيم بن العباس الصولي فيما يذكر العباسي في معاهد التنصيص ويروى "أيسروا" مكان "أسهلوا".

(٣) البيت للحريري، انظر عقود الجمان (١٨٨/٢)، وانظر الإشارات ص ٣١٨.

(٤) البيتان في الإيضاح ص٣٦٣، وهما لأبي العباس محمد بن إبراهيم ويروى "ترفقا" مكان "توقفا".

المعنى بدون تقدير الباقي كما مر آنفًا. والثاني أن لا يتم بدونه كقول الشاعر:

كنّـا معًـا أمـسُ فـي بـؤْس نكـابدُه   والعينُ والقلبُ منّا في قَذًى وأذَى

والآن أقبلـتِ الدنيـا عليـكَ بمـا   تهوى فلا تَنْسني إن الكـرام إذا[1]

أشار إلى بيت أبي تمام، ولابد من تقدير الباقي منه، لأن المعنى لا يتم بدونه.

[وأحسنه] أي: أحسن التضمين [ما زاد على الأصل بنكتة] أي: يشتمل البيت أو المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر الأول [كالتورية] وهو أن يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد، ويراد البعيد [والتشبيه في قوله] أي: قول صاحب التخيير:

[**إذا الوهمُ أبدى لي**] أي: أظهر لي [**لمَاها**] سمرة أي: سمرة شفتيها

[**وثَغْرَها تذكَّرتُ ما بين العذيب وبارقٍ ويذكرني**] من الإذكار

[**مـن قدِّهـا ومَدامِعـي   مجَرّ عَوالِينا ومَجْرى السـوابق**][2]

بنصب مجر على أنه مفعول يذكرني، وفاعله ضمير يعود إلى الوهم. وقوله:

[تذكرت ما بين العذيب وبارق]، [ومجرَّ عوالينا ومجرى السوابق]

مطلع قصيدة لأبي الطيب والعذيب وبارق موضعان معروفان، وما بين ظرف للتذكر أو للمجر والمجرى. وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر، ويجوز أن يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلاً منه. والمعنى أنهم كانوا نزولاً بين هذين الموضعين، وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل، فهذا الشاعر أراد في تضمينه بالعذيب وبارق معنييهما البعيدين؛ لأنه جعل العذيب تصغير العذب وعنى به شفة الحبيبة، وببارق ثغرها الشبيه بالبرق، وبما بينهما ريقها وشبه تبختر قدها بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق، فزاد على أبي الطيب بهذه التورية والتشبيه. [ولا يضر] في التضمين [التغيير اليسير]

(١) البيتان في الإيضاح ص٣٦٣ .

(٢) البيت لصاحب التحبير وهو لزكي الدين ابن أبي الأصبع، انظر الإشارات ص ٣١٨، وانظر عقود الجمان (١٨٩/٢).

لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام، كقول بعضهم في يهودي به داء الثعلب:

أقولُ لمعشَر غَلطُوا وغَضُّوا ... من الشيخ الرَّشيدِ وأنكروهُ

هو ابنُ جلا وطلاعُ الثنايا ... متى يَضَع العَمامة تعرفوه[1]

فالبيت لسحيم بن وثيل وأصله:

أنا ابن جَلا وطلاعُ الثنايا ... مَتى أَضع العَمامةَ تعرفوني[2]

فغيره إلى طريق الغيبة ليدخل في المقصود. وقوله غلطوا وغضوا أي: وقعوا في الغلط في حقه وحطوا من رتبته، ولم يعرفوا مقداره وفيه تهكم؛ ولهذا وصفه بالرشيد وأراد به الغوى على طريق التهكم. [وربما سمي تضمين البيت فما زاد عليه] أي: على البيت [استعانة وتضمين المصراع.فما دونه إيداعًا]؛ لأن الشاعر الثاني قد أودع شعره شيئًا من شعر الأول وهو بالنسبة إلى شعره قليل مغلوب. [ورفوا] لأنه رفا خرق شعره بشعر الغير.

العقد:

[وأما العقد فهو أن ينظم نثر] قرآنًا كان أو حديثًا أو مثلاً أو غير ذلك [لا على طريق الاقتباس] وقد عرفت أن طريق الاقتباس، هو أن يضمن الكلام شيئًا من القرآن أو الحديث لا على أنه منه، فالنثر الذي قد قصد نظمه إن كان غير القرآن والحديث فنظمه عقد على أي طريق كان؛ إذ لا دخل فيه للاقتباس [كقوله] أي: قوله أبي العتاهية:

---

(١) البيتان في الإيضاح ص٣٦٤ .

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل في الاشتقاق (٤٢٤)، والأصمعيات (ص ١٧)، وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤، وخزانة الأدب (١/٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦) والدرر (١/٩٩)، وشرح شواهد المغني (١/٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/٦٢)، والشعر والشعراء (٢/٦٤٧)، والكتاب (٣/٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/٣٥٦) وبلا نسبة في الاشتقاق / ص ٣١٤)، وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦، وأوضح المسالك ٤/١٢٧، وخزانة الأدب ٩/٤٠٢، وشرح الأشموني ٢/٥٣١، وشرح شواهد المغني ٢/٧٤٩، وشرح قطر الندى ص ٨٦، وشرح المفصل ١/٦١، ٤/١٠٥، ولسان العرب (ثنى)، (جلا) وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠، ومجالس ثعلب ١/٢١٢، ومغني اللبيب ١/١٦٠، والمقرب ١/٢٨٣، وهمع الهوامع ١/٣٠.

[مــا بــالُ مَــنْ أوَّلُــه نطفــةٌ وجيفــةٌ آخِــرُه يَفْخَــرُ][1]

أي: ما باله مفتخرًا [عقد قول علي -رضي الله تعالى عنه- وما لابن آدم والفخر حال وإنما أوله نطفة وآخره جيفة] وإن كان قرآنًا أو حديثًا فإنما يكون عقدًا إذا غير تغييرًا كثيرًا، لا يحتمل مثله في الاقتباس، أو لم يغير تغييرًا كثيرًا، ولكن أشير إلى أنه من القرآن أو الحديث، وحينئذ لا يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر:

أنِلْني بالذي استَقْرضْتَ خطًّا وأشهِدْ معشَرًا قد شاهَدُوه
فإن اللـه خـلاقُ البرايا عَنَتْ لجلال هيبتِه الوجوهْ
يقـول إذا تَدايَنتُم بدَيْن إلى أجل مسمًّى فاكتبوه[2]

وكقول الإمام الشافعي -رحمه الله-:

عمدةُ الخير عندنا كلماتٌ أربعٌ قالهنّ خيرُ البريَّه
اتق الشُّبْهاتِ وازهَدْ ودَعْ ما ليس يعنيكَ واعمَلنَّ بنيَّه[3]

عقد قوله -عليه الصلاة والسلام- "الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور متشابهات لا يعلمهن كثير من الناس"[4] وقوله "ازهد في الدنيا يحبك الله"[5] وقوله "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"[6] وقوله "إنما الأعمال بالنيات"[7].

الحل:

[وأما الحل فهو أن ينثر نظم] وشرط كونه مقبولاً أن يكون سبكه مختارًا لا يتقاصر عن سبك النظم، وأن يكون حسن الموقع مستقرًا في محله غير قلق، [كقول بعض المغاربة "فإنه

(١) الإيضاح بتحقيقي ص: ٣٦٥.
(٢) البيت في الإشارات ص ٣١٩، وشرح عقود الجمان (ص ١٩١/٢).
(٣) البيت للشافعي، انظر عقود الجمان ١٩١/٢.
(٤) أخرجه البخاري (١١٦/١)، ومسلم (١٥٩٩).
(٥) «صحيح» انظر صحيح الجامع (٩٢٢).
(٦) «صحيح» انظر صحيح الجامع (٥٩١١).
(٧) أخرجه البخاري (١)، ومسلم (١٩٠٧).

لما قبحت فعلاته وحنظلت نخلاته"] أي: صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة [لم يزل سوء الظن يقتاده] أي: يقوده إلى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة. [ويصدق] هو [توهمه الذي يعتاده] أي: يعاوده ويراجعه فيعمل على مقتضى توهمه حل [قول أبي الطيب:

إذا ساءَ فِعلُ المرء ساءَتْ ظُنونُه وصدقَ ما يعتادُه من تَوَهُّم][1]

يشكو سيف الدولة واستماعه لقول أعدائه، أي: إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بأوليائه، وصدق ما يخطر بقلبه من التوهم على أصاغره.

التلميح:

[وأما التلميح] صح بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه، وكثيرًا ما تسمعهم يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت تلميح إلى قول فلان، وقد لمح هذا البيت فلان، إلى غير ذلك من العبارات. وأما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح، وقد ذكرناه في باب التشبيه. وهو هاهنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة؛ حيث سوى بين التلميح والتمليح، وفسرهما بأن يشار إلى قصة أو شعر، ثم صار الغلط مستمرًا، وأخذ مذهبًا لعدم التمييز [فهو أن يشار] في فحوى الكلام [إلى قصة أو شعر] أو مثل سائر [من غير ذكره] أي ذكر تلك القصة أو الشعر أو المثل، فالضمير لواحد من القصة أو الشعر أو المثل.

أقسام التلميح:

وأقسام التلميح ستة؛ لأنه إما أن يكون في النظم، أو في النثر. وعلى التقديرين فإما أن يكون إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل. أما في النظم فالتلميح إلى القصة [كقوله] أي: قول أبي تمام:

لحِقْنا بأخراهُم وقدْ حوَّمَ الهوى قلوبًا عَهدنا طيرَها وهْيّ وُقَّعُ

فردتْ علينا الشمسُ والليلُ راغِمٌ بشمس لهم من جانب الخدر تَطْلُع

نَضَا ضوءُها صبغَ الدُّجُنَّة وانطوَى لبَهْجَتِهَا ثوبُ السماء المجَزَّعُ

[فوالله ما أدري أأحلامُ نائم ألمتْ بنا أم كان في الرَّكبِ يوشَعُ][2]

---

(١) البيت لأبي الطيب، انظر عقود الجمان (٢/١٩١).

(٢) الأبيات في الإيضاح ص٣٦٧ .

الضمير في أخراهم ولهم للأحبة المرتحلين وإن لم يجر لهم ذكـر فـي اللفـظ وحـام الطير على الماء دار وحومه غيره، ونضا ذهـب بـه وأزالـه. والضمـير فـي ضوءهـا وبهجتهـا للشـمس الطالعة من الخدر، الدجنة الظلمة، انطوى انضم المجزع ذو لونين. وقوله أحلام نـائم استعظام لما رأى واستغراب [أشار إلى قصة يوشع] ابـن نـون فتـى موسـى –عليهمـا الصـلاة والسـلام- [واستيقافه[1] الشمس] أي: طلبه وقوف الشمس فإنه روى أنه قاتل الجبارين يـوم الجمعـة فلمـا أدبرت الشمس خاف أن تغيب الشمس قبل أن يفرغ منهم ويدخل السبت فلا يحل لـه قتـالهم فيه، فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم [و] التلميح إلى الشعر [كقوله: **لعمـرُو مع الرمضاءِ**] أرض رمضاء أي: حارة يرمض فيها القدم أي: يحترق [**والنارُ تُلْتظَى * أرقُّ**] من رق له إذا رحمه [**وأحفَى**] من حفى عليه تلطف وتشفق [**منكَ فـي سـاعةِ الكـربِ ***][2] الـلام للابتداء وعمرو مبتدأ خبره ارق، ومع الرمضاء حـال مـن الضمـير فـي ارق والنـار عطـف علـى الرمضاء وتلتظي حال من النار [أشار إلى البيت المشهور:

المستجيرُ] المستغيث [**بعمرٍو عندَ كُربتِـه**] الضمـير للموصـول أي: الـذي يسـتغيث عنـد كربته بعمرو [**كالمستجيرِ من الرمضاءِ بالنارِ**][3]

وعمرو جساس بن مرة، ولهذا البيت قصة وهـي أن البسـوس زارت أختهـا الهيلـة وهـي أم جساس بجار لها من جرم بن ريان، له ناقة وكليب قد حمى أرضًا من العالية فلـم يكـن يرعاهـا إلا إبل جساس لمصاهرة بينهما فخرجت في إبل جساس ناقة الجرمى ترعى في حمـى كليـب فأنكرها كليب فرماها فاختل ضرعها فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يتشـخب دمًـا ولبنًا وصاحت البسوس: واذلاه! واغربتاه! فقال لها جساس: أيتها الحرة اهدئـي فواللـه لأعقـرن فحلا هو أعز على أهله منها، فلم يزل جساس يتوقع غرة كليب حتى خـرج وتبـاعد عـن الحمـى

---

(١) في الأصل: استقاقه، وهو تصحيف .

(٢) انظر شرح عقود الجمان (١٩٢/٢).

(٣) البيت في الإيضاح ص٣٦٨ .

فبلغ جساسًا خروجه فخرج على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه، فقال: يا عمرو أغثني بشربة ماء فأجهز عليه، فقيل: المستجير بعمرو... البيت، ونشب الشر بين تغلب وبكر أربعين سنة كلها لتغلب على بكر، ولهذا قيل أشأم من البسوس. والتلميح إلى المثل كقول عمرو بن كلثوم:

ومن دون ذلكَ خَرْطُ القتادِ

أشار إلى المثل السائر "دون عليان القتاد والخرط ودونه خرط القتاد" يضرب للأمر الشاق قاله كليب إذ سمع قول جساس لأعقرن فحلا؛ يظن أنه يعرض بفحل له يسمى عليان. والخرط أن تمر يدك على القتادة من أعلاها إلى أسفلها حتى ينتثر شوكها.

وأما في النثر فالتلميح إلى القصة وإلى الشعر كقول الحريري "فبت بليلة نابغية وأحزان يعقوبية" أشار إلى قول النابغة:

فبتُّ كأني ساورتْني ضئيلةٌ من الرّقْش في أنيابها السُّمُّ ناقعُ[1]

وإلى قصة يعقوب -عليه الصلاة والسلام- والتلميح إلى المثل كقول العتبي:

"فيالها من هرة تعق أولادها"

أشار إلى المثل "أعق من الهرة تأكل أولادها".

ومن التلميح ضرب يشبه اللغز، كما روى أن تميمًا قال لشريك النميري: ما في الجوارح أحب إلي من البازي. قال النميري وخاصة إذا كان يصيد القطا، أشار التميمي إلى قول جرير:

أنا الباز المطلُّ على نمير أتيحَ من السماء لها انصبابا[2]

وأشار شريك إلى قول الطرماح:

تميمٌ بطرْق اللؤم أهدى من القطا ولو سلكتْ طرُقَ المكارم ضلّتِ[3]

وروى أن رجلاً من بني محارب دخل على عبدالله بن يزيد الهلالي، فقال عبدالله ماذا

---

(١) الإيضاح ص٣٦٨ .

(٢) البيت لجرير، انظر شرح عقود الجمان (١٩٠/٢).

(٣) الإيضاح بتحقيقي ص: ٣٦٨.

لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام وأراد قول الأخطل:

وما خلتُها كانتْ تريشُ ولا تبْرى ... تَكشُّ بلا شيء شيوخُ محاربٍ

فدلَّ عليها صوتُها حيةُ البحر[1] ... ضفادعُ في ظَلْماء ليل تجاوبَتْ

فقال أصلحك الله تعالى أضلوا البارحة برقعًا وكانوا في طلبه أراد قول القائل:

ولابن يزيدٍ برقعٌ وجلالُ ... لكلِّ هلالِيٍّ منَ اللؤم بُرقُعٌ

(١) البيتان للأخطل في ديوانه ص١١٣ .

[فصل]

من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء [ينبغي للمتكلم] شاعرًا أكان أو كاتبًا [أن يتأنق] أي: أن يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق والأحسن أن يقال تأنق في الروضة إذ وقع فيها متتبعًا لما يؤنقه، أي: يعجبه [في ثلاثة مواضع من كلامه حتى تكون] تلك المواضع الثلاثة [أعذب لفظًا] بأن يكون في غاية البعد من التنافر والثقل [وأحسن سبكًا] بأن يكون في غاية البعد من التعقيد، والتقديم والتأخير الملبس وأن تكون الألفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والدقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لألفاظها، من غير أن يكتسي اللفظ الشريف المعنى السخيف، أو على العكس بل يصاغان صياغة تناسب وتلاؤم [وأصح معنى] بأن يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال، ونحو ذلك.

ومما تجب المحافظة عليه أن تستعمل الألفاظ الدقيقة في ذكر الأشواق ووصف أيام البعاد، وفي استجلاب المودات، وملاينات الاستعطاف، وأمثال ذلك. [أحدها الابتداء] لأنه أول ما يقرع السمع فإن كان عذبًا حسن السبك صحيح المعنى أقبل السامع على الكلام فوعى جميعه وإلا أعرض عنه ورفضه وإن كان الباقي في غاية الحسن في تذكار الأحبة والمنازل. [كقوله] أي: قول امرئ القيس:

[قِفا نبكِ من ذكرَى حبيبٍ ومنزل   بسقطِ اللّوى بين الدَّخول فحوَمل](١)

السقط منقطع الرمل حيث يدق، واللوى رمل معوج يتلوى. الدخول، وحومل موضعان والمعنى بين أجزاء الدخول فيصير الدخول كاسم الجمع مثل القوم وإلا لم يصح الفاء وقدح بعضم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب؛ لأنه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ، وسهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني، بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فباين الأول فأحسن من هذا بيت النابغة:

كِليني لِهَمٍّ يا أميمةَ ناصبِ   وليل أقاسيه بَطيء الكواكبِ(٢)

---

(١) لامرئ القيس في ديوانه وهو مطلع معلقته.

(٢) البيت في المصباح ص٢٦٩ .

[وكقول] أي: وحسن الابتداء في وصف الديار، كقول [أشجع] السلمي:

[قصـــرٌ عليـــه تحيـــةٌ وســـلامُ   خلعتْ عليه جمالَها الأيـامُ][1]

في الأساس خلع عليه إذا نزع ثوبه وطرحه عليه، وفي ذكر الفراق قول أبي الطيب:

فـراقٌ ومـنْ فـارقتُ غيرُ مذمَّـم   وأَمٌّ ومـنْ يمَّمْتُ خيرُ ميمَّـم[2]

وفي الشكاية قوله أيضًا:

فـــؤادٌ مــــا تُســــلِّيه المـــدامُ   وعمــرٌ مثــلَ مــا تهــبُ اللئــامُ

وفي الغزل قوله أيضًا:

أريقـكَ أم مـاءُ الغمامَـةِ أم خمـرُ   بفِي بَرودٍ وهو في كبدِي جَمرُ[2]

[وينبغي أن يجتنب في المديح مـا يتطير بـه]أي: يتشـائم [كقولـه] أي: قـول ابـن المقـاتل الضرير في مطلع قصيدة أنشدها الداعي العلوي:

[موعـدُ أحبـــابكَ بالفرقَــةِ غــد][3]

فقال له الداعي موعد أحبابك يا أعمى ولـك المثـل السـوء. وروى أيضًـا أنـه دخـل علـى الداعي في يوم المهرجان وأنشد:

لا تقـلْ بشـرَى ولكـــن بشـــريان   غُرّةُ الداعـي ويـومُ المهرجـان[4]

فتطير به الداعي وقال يا أعمى تبتديء بهـذا يـوم المهرجان، وقيـل: بطحـه أي ألقـاه علـى وجهه وضربه خمسين عصا، وقال إصلاح أدبه أبلغ من ثوابه.

[وأحسنه] أي: أحسن الابتداء [ماناسب المقصـود] بـأن يكـون فيـه إشـارة إلـى مـا سـيق الكلام لأجله ليكون المبدأ مشعرًا بالمقصود والانتهاء ناظرًا في الابتداء [ويسمى] كون الابتـداء مناسبًا للمقصود. [براعة الاستهلال] من برع الرجل براعة إذا فاق أصحابـه فـي العلـم أو غـيره.

---

(١) البيت للأشجع السلمي، انظر عقود الجمان (١٩٢/٢)، والإشارات والتنبيهات ص ٣٢٢.

(٢) البيت في الإيضاح ص٣٦٩ .

(٣) البيت لمقاتل الضرير، انظر شرح عقود الجمان (١٩٥/٢).

(٤) البيت في الإيضاح ص٣٧٠ .

[كقوله في التهنئة] أي: كقول أبي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته:

[بشرى فقد أنجز الإقبالُ ما وعدا] وكوكبُ المجدِ في أفق العُلا صَعَدا[1]

[وكقوله في المرثية] أي: وكقول: أبي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة:

[هي الدنيا تقولُ بملء فيها حذار حذار]

أي: احذر [**من بطشي**] أي: أخذي الشديد [**وفتكِي**][2]

أي: قتلي بغتة وكقول أبي تمام حين يهنئ المعتصم بالله في فتح عمورية وكان أهل التنجيم زعموا أنها لا تفتح في ذلك الوقت:

السيفُ أصدقُ إنباءً من الكتبِ في حدّه الحدُّ بين الجدِّ واللعبِ

بيضُ الصفائحِ لا سودُ الصحائفِ في مُتونِهنَّ جلاءُ الشكِّ والرِّيبِ[3]

وكقول أبي العلاء فيمن عرضت له شكاة:

عظيمٌ لعمري إن يُلمْ عظيمُ بآل عِليٍّ والأنامُ سليمُ

وكقول أبي الطيب في التهنئة بزوال المرض:

المجدُ عوفي إذْ عوفيتَ والكرمُ وزالَ عنكَ إلى أعدائِكَ السّقمُ[4]

ومنه يشار في افتتاح الكتب إلى الفن المصنف فيه، كقول جار الله في الكشاف: "الحمد لله الذي أنزل القرآن كلامًا مؤلفًا منظمًا وفي المفصل الله أحمد على أن جعلني من علماء العربية"

[وثانيها] أي: ثان المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم أن يتألق فيها [التخلص] أي: الخروج [مما شبب الكلام به] أي: ابتديء وافتتح قال الإمام الواحدي: معنى التشبيب: ذكر أيام الشباب واللهو والغزل، وذلك يكون في ابتداء قصائد الشعر، فسمي ابتداء كل أمر تشبيبًا وإن

---

(١) البيت لأبي محمد الخازن، يهنئ ابن عباد بمولود لبنته، انظر الإيضاح ٣٧١، أنجز: قضى ووفى، الإقبال: قدوم الدنيا بخيرها، كوكب المجد: استعارة للمولود، الأفق: الناحية من نواحي الفلك، وإثباته للعلا تخيل، واسم الخازن عبدالله بن محمد.

(٢) البيت لأبي الفرج الساوي، انظر عقود الجمان (٢/١٩٦).

(٣) البيتان في الإيضاح ص٣٧١.

(٤) البيت في الديوان ص١١٧، ج٢، برواية [الألم] بدلا من [السقم].

لم يكن في ذكر الشباب [من نسيب] أي: وصف الجمال [أو غيره] كالأدب والافتخار والشكاية وغير ذلك. [إلى المقصود مع رعاية الملائمة بينهما] أي: بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب. وقوله التخلص أراد به المعنى اللغوي، وإلا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام إلى المقصود مع رعاية المناسبة. وقوله مما شبب به الكلام كان ينبغي أن يقول ابتدأ به الكلام أو افتتح؛ لأن النسيب هو التشبيب بعينه، وهو أن يصف الشاعر جمال المرأة وخاله معها في العشق، يقال هو نسيب[1] بفلانة، أي: يتشبب بها فتشبيب الكلام بالنسيب أو نحوه مما لا يظهر معناه في اللغة. اللهم إلا أن يقال إنه لما كان أكثر ما يفتتح به القصائد والمدائح تشبيبًا ونسيبًا ذكر التشبيب، وأراد مجرد الابتداء والافتتاح، وإنما كان التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم أن يتأنق فيها؛ لأن السامع يكون مترقبًا للانتقال من الافتتاح إلى المقصود كيف يكون وإذا كان حسنًا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع وأعان على إصغاء ما بعده. وإلا فبالعكس ثم التخلص قليل في كلام المتقدمين، وأكثر انتقالاتهم من قبيل الاقتضاب. وأما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة الشاعر، [كقوله] أي: قول أبي تمام في عبدالله بن طاهر:

[يقول في قومَسٍ] اسم موضع **[قومي وقد أخذَتْ منّا السُّرى]**

أي: أخذ منه أي: أثر فيه ونقصه. والسرى: مصدر سريت إذا سرت ليلاً، ويقال سرينا سرية واحدة، والاسم: السرية بالضم، والسرى، وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو أسد توهما أنهما جمع سرية وهدية؛ لأن هذا الوزن من أبنية الجمع، ويقل في المصادر، كذا في الصحاح

[وخُطا المَهريَّةِ القُودِ][2]

الخطا: جمع خطوة وهي ما بين القدمين والمهرية منسوبة إلى مهرة بن حيدان أبي قبيلة ينسب إليها الإبل المهرية. والقود: الطويلة الظهور والأعناق والواحد أقود أي: يقول قومي والحال أن مزاولة السرى ومسايرة المطايا بالخطى قد أثرت فينا، ونقصت من قوانا. فقوله

---

(١) كذا بالأصل (نسيب) إما على إرادة القصيد نفسه، أو على كونه فعيلاً.

(٢) البيت لأبي تمام انظر ديوانه (١٢٨)، وشرح عقود الجمان (٢/١٩٥).

وخطى المهرية عطف على السرى، لا على قوله منا بمعنى أن السرى أخذت منا وأخذت من خطى الإبل على ما يتوهم، ومفعول يقول قوله:

[أَمَطْلِعَ الشمسِ تبغِي أن تَؤُمَّ بنا فقلتُ كلا] ردع للقوم وتنبيه

[ولكِــنْ مَطلِــعَ الجــودِ][1]

وأحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبي الطيب:

نودِّعُهم والبينُ فينا كأَنه قنا ابنُ أبي الهيجاء في قلبِ فَيْلق

[وقد ينتقل منه] أي: مما شبب به الكلام [إلى ما لا يلائمه ويسمى] ذلك الانتقال [الاقتضاب] وهو الاقتطاع والارتجال. [وهو] أي: الاقتضاب [مذهب العرب] الجاهلية [ومن يليهم من المخضرمين] بالخاء والضاد المعجمتين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام مثل لبيد. قال في الأساس: ناقة مخضرمة جدع نصف أذنها، ومنه المخضرم الذي أدرك الجاهلية والإسلام، كأنما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب، وإن كان مذهب العرب والمخضرمين لكن الشعراء الإسلامية أيضًا قد يتبعونهم في ذلك، ويجرون على مذهبهم وإن كان الأكثر فيهم التخلص. [كقوله] أي: قول أبي تمام وهو من الشعراء الإسلامية في الدولة العباسية:

[لو رأى اللهُ أنَّ في الشيبِ خيرًا جاورَتْه الأبرارُ في الخُلدِ شيبًا][2]

جمع أشيب وهو حال من الأبرار، ثم انتقل من هذا الكلام إلى ما لا يلائمه فقال:

[كلُّ يوم تبدِي صروفُ الليالي خُلقًا من أبي سعيدٍ غَريبًا][3]

ومنه] أي: من الاقتضاب [ما يقرب من التخلص] في أنه يشوبه شيء من الملائمة [كقولك بعد حمد الله أما بعد] فإني قد فعلت كذا وكذا، وهو اقتضاب من جهة أنه قد انتقل من حمد الله والثناء على رسول إلى كلام آ خر من غير رعاية ملائمة بينهما، لكنه يشبه التخلص من جهة أنه لم يؤت بالكلام الآخر فجأة، من غير قصد إلى ارتباط وتعلق بما قبله، بل

---

(١) البيت لأبي تمام في الإيضاح ٣٧٢.

(٢) البيت لأبي تمام في الإيضاح ٣٧٣.

(٣) ٣٧٣ أيضا.

أتى بلفظ أما بعد أي: مهما يكن من شيء بعد حمد الله فإني فعلت كذا وكذا قصدًا إلى ربط لهذا الكلام بما سبق عليه. [قيل: هو] أي: قولهم بعد حمد الله أما بعد [فصل الخطاب] قال ابن الأثير: والذي أجمع عليه المحققون من علماء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله تعالى وبتحميده، فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق إليه فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله: أما بعد. ومن الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا [كقوله تعالى] بعد ذكر أ هل الجنة ﴿**هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ**﴾(1) فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط، لأن الواو بعده للحال، ولفظ هذا إما خبر مبتدأ محذوف [أي: لأمر هذا] أو مبتدأ محذوف الخبر [أو هذا كما ذكر، و] قد يكون الخبر مذكورًا مثل [قوله تعالى] حيث ذكر جمعًا من الأنبياء، وأراد أن يذكر عقيبه الجنة وأهلها ﴿**هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ**﴾(2) قال ابن الأثير. لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو أحسن من الوصل، وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام إلى كلام آخر ثم قال: وذلك في فصل الخطاب الذي هو أحسن موقعًا من التخلص.

[ومنه] أي: من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص [قول الكاتب] عند إرادة الانتقال من حديث إلى حديث آخر: [هذا باب] فإن فيه نوع ارتباط حيث يبتدئ الحديث الآخر فجأة. ومن هذا القبيل لفظ: (أيضًا) في كلام المتأخرين من الكتاب. [وثالثها] أي: ثالث المواضع التي ينبغي أن يتأنق فيها [الانتهاء] فيجب على البليغ أن يختم كلامه شعرًا كان أو خطبة أو رسالة بأحسن خاتمة، لأنه آخر ما يعيه السمع، ويرتسم في النفس فإن كان مختارًا حسنًا تلقاه السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبق من التقصير، كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد الأطعمة التفهة، وإن كان بخلاف ذلك كان على العكس، حتى ربما أنساه المحاسن المورده فيما سبق. [كقوله] أي قول أبي نواس في الخطيب بن عبدالحميد:

[**وإني جدير**] أي: خليق [**إذ بلغتك بالمنى**] أي: جدير بالفوز بالأماني

[**وأنتَ بما أمّلتُ منكَ جديرُ فإن تُولِني**] أي: تعطني

---

(1) ص: ٥٥ .

(2) ص: ٤٩ .

منكَ الجميلَ فأهلُه] أي: فأنت أهل الاعطاء ذلك الجميل **[وإلا فإنّي عاذِرٌ]** إياك في هـذا
المنع عما صدر عني من الإبرام **[وشكورُ]**[1]
لما صدر منك من الإصغاء إلى المديح أو من العطايا السابقة.

[وأحسنه] أي: أحسن الانتهاء [ما آذن بانتهاء الكلام]؛ حيث لم يبق للنفس تشوق إلى ما
وراءه [كقوله] أي: قول المعري:

[بقيتَ بقاءَ الدهر يا كهفَ أهلِـه وهـذا دعـاءٌ للبريـةِ شـاملُ][2]

لأن بقاءك سبب لكون البرية في أمن ونعمة وصلاح حال، وقد قلت عناية المتقدمين بهـذا
النوع، والمتأخرون يجتهدون في رعايته ويسمونه حسن المقطع وبراعة المقطع [وجميع فواتح
السور وخواتمها واردة على أحسن الوجوه] من البلاغة [وأكملها] فإنك إذا نظرت إلـى فواتـح
السور جملها ومفرداتها رأيت من البلاغة، والتفنن وأنواع الإشارة، ما يقصـر على كنه وصفه
العبارة، وإذا نظرت إلى خواتمها وجدتها في غاية الحسن، ونهاية الكمـال؛ لكونهـا بيـن أدعيـة
ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد، إلى غير ذلك من الخواتم التي لا يبقى للنفـوس بعدهـا
تطلع، ولا تشوق إلى شيء آخر.

وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف الأعلى من البلاغة والغاية القصوى من
الفصاحة، وقد أعجز مصاقع البلغاء، وأخرس شقاشق الفصحاء، ولما كان في هـذا نـوع خفـاء
بالنسبة إلى بعض الأذهان، حيث افتتحت بعض السور بذكر الأهوال والأفزاع وأحوال الكفار،
وأمثال ذلك كقوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ**﴾[3]. وقوله
تعالى: ﴿**تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ**﴾[3] وغير ذلك، وكذا خواتم بعض السور مثل قوله تعالى: ﴿**غَيْرِ
الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ**﴾[4]. و ﴿**إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ**﴾[5] ونحو ذلك أشار إلى أن
هذا إنما يظهر عند التأمل والتذكر للأحكام المذكورة في علمي المعاني والبيان، وأن لكل مقام

---

(١) البيت في المصباح ص٢٧٣ .
(٢) البيت للغزي، انظر شرح عقود الجمان (٢/١٩٩).
(٣) الحج: ١ .
(٣) المسد: ١ .
(٤) الفاتحة: ٧ .
(٥) الكوثر: ٣ .

مقالاً، لا يحسن فيه غيره، ولا يقوم مقامه غيره، وهذا معنى قوله [يظهر ذلك بالتأمل مع التذكر لما تقدم] من الأصول المذكورة في الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك بما لا تفي بها الدفاتر، بل لا يمكن الاطلاع على كنهها إلا لعلام الغيوب.

وهذا آخر ما أردنا جمعه من الفوائد، ونظمه من الفرائد، مع توزع البال، وتشتت الأحوال، وتفاقم الأحزان والمحن، وتكاثر الأفزاع والفتن، وتواتر حوادث أورثت الطبع ملالاً، والخواطر كلالاً، لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للإتمام، ورزقنا الفوز بهذا المرام، وتهيأ الفراغ من نقله إلى البياض في يوم الأربعاء الحادي عشر من صفر سنة ثمان وأربعين وسبعمائة [٧٤٨] بمحروسة هراة -صانها الله عن الآفات- وكان الافتتاح يوم الإثنين الثاني من رمضان الواقع في سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة [٧٤٢] بجرجانية خوارزم -حماها الله تعالى عن البليات -والحمد لله على التوفيق، ومنه الهداية إلى سواء الطريق.

ونقل من مجموعة موثوقة. قال السعد الدين: قد فرغت من تأليف شرح التصريف للزنجاني سنة سبعمائة وثمان وعشرين (٧٢٨)، وأنا ابن ست عشرة سنة، ومن شرح التلخيص كما بين، ومن شرح الشمسية في جمادي الآخر سنة [٧٥٢]، ومن اختصار شرح التلخيص المسمى بالمختصر في سنة [٧٥٦] في غجدوان، ومن شرح التنقيح في ذي القعدة سنة [٧٥٨] ومن شرح العقائد في شعبان سنة [٧٦٨]، ومن حاشية المختصر للعضدي في ذي الحجة سنة [٧٧٠]، ومن مقاصد الكلام وشرحه في ذي القعدة سنة [٧٨٤] في محروسة سمرقند.

وأما حاشية الكشاف فهو كان مشغولاً بدرسه وكتابته في بلدة هراة -حماها الله تعالى عن البليات- إلى أن جاء خطاب ﴿ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ﴾[1] رحمه الله ونور مضجعه.

والحمد لله على التوفيق، ومنه الهداية إلى سواء الطريق.

والصلاة على نبيه محمد خير البرية وعلى آله وأصحابه ذوي النفوس الزكية.

---

(١) الفجر: ٢٨ .

الفهـــارس

فهرس الآيات

سورة آل عمران

سورة النساء

سورة الأنفال

سورة يوسف

سورة الكهف

سورة مريم

سورة غافر

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
﴿ذلكم بما كنتم تفرحون في الأرض﴾	٧٥	١١٠، ٦٨٧

سورة فصلت

﴿فقضاهن سبع سموات﴾	١٢	٢٨٢
﴿وأما ثمود فهديناهم﴾	١٧	٤٨، ٣٧٤
﴿لهم فيها دار الخلد﴾	٢١	١٠١، ٦٦٣
﴿اعملوا ما شئتم﴾	٤٠	٥٥، ٤٢٦
﴿وإذا مسَّه الشَّرُّ فذو دُعاءٍ عَريضٍ﴾	٥١	٣٢٠

سورة الشورى

﴿أم اتَّخذُوا منْ دُونه أوْلياءَ فاللَّهُ هُوَ الْولي﴾	٩	٥٧، ٤٣٠، ٤٨٩
﴿يذْرَؤُكُمْ﴾	١١	٣٢٦
﴿جعَلَ لَكُمْ منْ أنْفُسكُمْ أزْوَاجًا﴾	١١	٣٢٥
﴿لَيْسَ كَمثْله شيْءٌ﴾	١١	٩١، ٦٢٨
﴿يَهَبُ لمَنْ يَشَاءُ إنَاثًا وَيَهَبُ﴾	٤٩	١٠١، ٦٦٢

سورة الزخرف

﴿أفنضْربُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ﴾	٥	٤٢، ٣٢١
﴿أنْ كُنْتُمْ قوْمًا مُسْرفينَ﴾	٥	٣٢١
﴿صَفْحًا﴾	٥	٣٢١
﴿ولَئنْ سَألْتَهُمْ مَنْ خلَقَ السَّموات﴾	٩	٣٠٦، ٣٠٨
﴿أهُمْ يَقْسمُونَ رَحْمَةَ ربِّكَ﴾	٣٢	٤٢٠
﴿أمْ أنا خيْرٌ منْ هَذَا الَّذي هُو مَهينٌ﴾	٥٢	٤١٨

سورة الطور

سورة النجم

سورة القمر

سورة الرحمن

فهرس الأشعار

فهرس المصادر والمراجع

-أ-

١-أسرار البلاغة-لعبدالقاهر الجرجاني-بتصحيح السيد رشيد رضا-ط مكتبة محمد علي صبيح.

٢-أساس البلاغة للزمخشري-دار صادر-بيروت ١٣٩٩هـ.

٣-الأطول للعصام.

٤-الأعلام للزركلي-بيروت.

٥-الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني/ط٢: ١٣،٤، ١٢، ١٨، ١٩، ١٥، ١٠، ١٧.

٦-أمثال الحديث للرامهرمزي ط الدار السلفية-الهند للمرتضي علي بن الحسين. تحقيق أبو الفضل، القاهرة ١٩٥٤.

٧-الأنوار الزاهية في ديوان أبي العتاهية. جمع اليسوعي ١٩١٤م المطيعة الكاثولوكية-بيروت.

٨-الأنوار ومحاسن الأشعار لأبي الحسن علي بن محمد الشمشاطي. تحقيق: صالح مهدي العزاوي. دار الحركة ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.

٩-الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة. وأخرى شرح د/محمد عبدالمنعم خفاجي ط دار الكتب اللبناني.

-ب-

١٠-البداية والنهاية لابن كثير-ط دار الفكر.

١١-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني / ج / مطبعة السعاد ١٣٤٨ هـ.

١٢-البديع في نقد الشعر لأسامة بن منقذ. تحقيق: د.أحمد أحمد بدوي. ود.حامد عبدالمجيد/ مطبعة البابي الحلبي-القاهرة: ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.

١٣-البرهان في وجوه البيان لابن وهب الكاتب. تحقيق: د.أحمد مطلوب. ود. خديجة الحديثي/ مطبعة العاني-بغداد ١٩٦٧م.

١٤-البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن. لكمال الدين عبدالواحد بن عبدالكريم الزملكاني.

تحقيق: د.أحمد مطلوب ود. خديجة الحديثي مطبعة العاني-بغداد.
١٥-بغية الوعاة للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مطبعة البابي الحلبي ١٣٨٤هـ ١٩٦٤.
١٦-بلاغة السكاكي منهجا وتطبيقا. لأحمد محمد علي/ دكتوراة بكلية اللغة العربية-جامعة الأزهر.
١٧-البلاغة عند السكاكي. د. أحمد مطلوب/ ط بغداد.
١٨-البلاغة تطور وتاريخ-د/شوقي ضيف-ط دار المعارف.
١٩-البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري. تحقيق: د. طه عبدالحميد طه، دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
٢٠-البيان والتبيين للجاحظ/ج٣، جـ١. تحقيق عبدالسلام محمد هارون نشر الخانكي بالقاهرة ط٥ ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

-ت-

٢١-تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ج٢/ط٢/ترجمة: عبدالحليم النجار، وج٥/ترجمة: د. رمضان عبدالتواب. وعبدالحليم النجار/ دار المعارف-مصر.
٢٢-تاريخ ابن خلدون-دار الكتاب اللبناني.
٢٣-تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها للشيخ مصطفى المراغي.
٢٤-التبيان في المعاني والبيان للطيبي-بتحقيقي-طبعة المكتبة التجارية-بمكة المكرمة.
٢٥-التلخيص في علوم البلاغة للخطيب القزويني.بتحقيقي-طبعة دار الكتب العلمية.

-جـ-

٢٦-جامع العبارات في تحقيق الاستعارات علي عصام-دكتوراة بكلية اللغة العربية-جامعة الأزهر.
٢٧-الجمان في تشبيه آيات القرآن لابن ناقيا البغدادي. تحقيق: د.أحمد مطلوب، ود. خديجة الحديثي/دار الحرية ١٣٨٧هـ/١٩٦٨م.

٢٨-همع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطي-بتحقيقي-طبعة المكتبة التوفيقية.

٢٩-جمهرة أشعار العرب. تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي/١٩٢٦هـ.

٣٠-جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش/ القاهرة ١٩٦٤م.

٣١-جمهرة أنساب العرب لأبي محمد علي بن أحمد الأندلسي. تحقيق عبدالسلام محمد هارون. دار المعارف مصر ط٥.

-ح-

٣٢-حدائق البيان في شرح التبيان لعلي بن عيسى شارح التبيان للطيي-مخطوط بمعهد إحياء للمخطوطات العربية بالقاهرة.

٣٣-حسن التوسل إلى صناعة الترسل لشهاب الدين محمد الحلبي. تحقيق ودراسة. د. أكرم عثمان يوسف/دار الحرية-١٩٨٠م.

٣٤-الحماسة البصرية للبصري. عالم الكتب بيروت.

٣٥-حماسة الظرفاء من أشعار المحدثين والقدماء لأبي محمد عبدالله بن محمد العبد لكاني الزوزني. تحقيق: د.محمد جبار المعيبد-دار الحرية-بغداد ج١ ١٩٧٣م، ج٢ ١٩٧٨م.

-خ-

٣٦-خزانة الأدب للبغدادي/ج١ تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، دار الكتاب العربي بالقاهرة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.

٣٧-الخلاصة في أصول الحديث للطيي. تحقيق: الأستاذ صبحي السامرائي/ مطبعة الأرشاد بغداد ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

-د-

٣٨-دائرة المعارف الإسلامية-ط دار الفكر.

٣٩-الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني/مطبعة دار الكتب الحديثة-مصر.

٤٠-دلائل الإعجاز لعبدالقاهر الجرجاني. تعليق وشرح: د. محمد عبدالمنعم الخفاجي/ مطبعة الفجالة-القاهرة ١٩٦٩م/١٣٨٩هـ. وأخرى بتحقيق محمد رشيد رضا.

٤١-ديوان أبي الأسود الدؤلي. تحقيق الشيخ محمد حسن إل ياسين، مطبعة المعارف-بغداد ١٩٦٤م.

٤٢-ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس. شرح وتعليق: د/محمد حسين/المطبعة النموذجية.

٤٣-ديوان أمير المؤمنين علي بن أبي طالب/مطبوعات العربي/١٣٩٣هـ-١٩٧٣.

٤٤-ديوان أوس بن حجر.تحقيق وشرح: د.محمد يوسف نجم-دار صادر بيروت/ط٢.

٤٥-ديوان البحتري، دار صادر، بيروت.

٤٦-ديوان بشار بن برد، شرح ونشر محمد الطاهر بن عاشور، مط لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧م.

٤٧-ديوان البهاء زهير. دار المعارف بمصر.

٤٨-ديوان حاتم الطائي-الشركة اللبنانية للكتاب-بيروت. وديوان حاتم الطائي/ دار صادر-بيروت.

٤٩-ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري، والسجستاني. تحقيق: نعمان أمين طه. مط مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٩٥٨.

٥٠-ديوان الحماسة أبي تمام. تحقيق: د. عبدالمنعم صالح،دار الرشيد للنشر بغداد ١٩٨٠م.

٥١-ديوان الخنساء، دار التراث، بيروت ١٩٦٨م.

٥٢-ديوان الشريف الرضي/طبع المطبعة الأدبية-بيروت ١٣٠٧هـ.

٥٣-ديوان الصاحب عباد. تحقيق: الشيخ محمد آل ياسين بيروت ١٩٧٤م.

٥٤-ديوان الصنوبري. تحقيق: د.إحسان عباس/دار الثقافة-بيروت ١٩٧٠م.

٥٥-ديوان العباس بن الأحنف. تحقيق: د. عاتكة الخزرجي/ دار الكتب المصرية/ ١٣٧٣هـ-١٩٥٤م.

٥٦-ديوان عبيد بن الأبرص/دار صادر-بيروت.

٥٧-ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات. تحقيق وشرح: د.محمد يوسف نجم /دار صادر-بيروت/ ١٣٧٨هـ-١٩٥٨م.

٥٨-ديوان العرجي رواية أبي الفتح الشيخ عثمان بن جني. شرحه وحققه: خضر الطائي ورشيد العبيدي/ط١/الشركة الإسلامية للطباعة-١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.

٥٩-ديوان عروة بن الورد.

٦٠-ديوان علقمة الفحل. شرح: الأعلم الشنتمري. تحقيق: لطفي الصقال/ مطبعة الأصيل حلب /١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٦١-ديوان علي بن جبلة العكوك. تحقيق: د.أحمد الجنابي/مطبعة الآداب-النجف الأشرف/ ١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٦٢-ديوان عمرو بن معد يكرب. تحقيق د.هاشم الطعان. مطبعة الجمهورية، ببغداد ١٩٧٠م.

٦٣-ديوان الفرزدق. دار صادر، بيروت ١٩٦٦م.

٦٤-ديوان القطامي. تحقيق: د.إبراهيم السامرائي. ود.أحمد مطلوب/دار الثقافة-بيروت ١٩٦٠م.

٦٥-ديوان كثير. تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت ١٩٧١م.

٦٦-ديوان لبيد بن ربيعة العامري. تحقيق: د. إحسان عباس. التراث العربي-الكويت ١٩٦٢م.

٦٧-ديوان مجنون ليلى. جمع وتحقيق وشرح: عبدالستار أحمد فراج/دار مصر للطباعة.

٦٨-ديوان مسلم بن الوليد. تحقيق د.سامي الدهان، دار المعارف بمصر ١٩٧٠.

٦٩-ديوان ابن نباتة السعدي. دراسة وتحقيق: عبدالأمير مهدي حبيب الطائي/ج١-٢/دار الحرية/١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٧٠-ديوان أبي نواس/المطبعة الأهلية-بيروت، وط. مصر.

٧١-ديوان ابن هانئ الأندلسي/دار صادر-بيروت/١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

٧٢-ديوان الهذليين نشر القومية للطباعة بالقاهرة ١٣٨٤هـ/١٩٦٥م.

٧٣-ديوان الوأواء الدمشق. تحقيق: د. سامي الدهان/المطبعة الهاشمية-دمشق ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م/وطبعة ليون.

-س-

٧٤-سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي. تحقيق علي فودة/مصر ١٩٣٢م.

٧٥-سقط الزند لأبي العلاء المعري/دار صادر-بيروت.

٧٦-سمط الآلى. تحقيق: عبدالعزيز الميمني. مط.لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٦م.

-ش-

٧٧-شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي / المكتب التجاري / بيروت-لبنان.

٧٨-شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي/مكتبة دار الثقافة العربية.

٧٩-شرح ديوان حسان. ضبط الديوان. وصححه: عبدالرحمن الرقوقي/دار الأندلس/ بيروت-١٩٨٠م.

٨٠-شرح ديوان عبيد بن الأبرص / دار بيروت، ودار صادر-بيروت / ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م.

٨١-شرح ديوان أبي العتاهية/دار التراث/بيروت/١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.

٨٢-شرح ديوان أبي فراس الحمداني/منشورات دار الفكر-بيروت/مطبعة سميا..

٨٣-شرح ديوان كعب بن زهير. صنعة السكري/الدار القومية-القاهرة/١٣٨٥هـ-١٩٦٦م.

٨٤-شرح شواهد المغني للسيوطي. تحقيق: أحمد ظافر خان مصر ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م.

٨٥-شرح القصائد العشر للتبريزي. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة-بيروت ط ٣ ١٣٩٩هـ-١٩٧٣م.

٨٦-شرح المعلقات السبع للزروزني. تحقيق: محمد علي حمد الله/طبعة دمشق المفصل لابن يعيش/ج٩ مطبعة المنيرة بمصر.

٨٧-شرح مقامات الحريري، دار التراث-بيروت.

٨٨-شعر الأخطل، صنعة السكري، تحقيق: د.فخري الدين قباوة/منشورات دار الآفاق الجديدة/بيروت/ط٢/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٨٩-شعر عبدة بن الطبيب. د.يحي الجبوري/دار التربية/١٣٩١هـ-١٩٧١م.

٩٠-شعر ابن المعتز، صنعة الصولي. دراسة وتحقيق: د.يونس أحمد السامرائي/دار الحرية/١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

٩١-شعر النمر بن تولب، صنعة د. نوري حمودي القيس/مطبعة المعارف/ بغداد ١٩٦٩م.
٩٢-الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر. دار المعارف.

-ص-

٩٣-صبح الأعشى-للقلقشندي-المطبعة الأميرية.
٩٤-صحيح الجامع للشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي.
٩٥-الصناعتين لأبي هلال العسكري/مصر١٩٧١م. وأخرى تحقيق د.مفيد قميحة.
٩٦-صحيح البخاري ط الشعب.
٩٧-صحيح مسلم بشرح النووي. طب الشعب، وأخرى بتحقيق محمد فؤاد عبدالباقي.

-ض-

٩٨-ضعيف الجامع للشيخ الألباني ط المكتب الإسلامي.

-ط-

٩٩-طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني. تحقيق: عادل نويهض/ج٢/ منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت ١٩٧٩.
١٠٠-طبقات الشعراء لابن المعتز. تحقيق: عبدالستار أحمد فراج/ط٤/دار المعارف.
١٠١-الطراز ليحى بن حمزة العلوي ط٣، مطبعة المقتطف مصر١٣٣٢هـ-١٩١٤.
١٠٢-الطيبي وجهوده البلاغية-عبدالحميد هنداوي-ماجيستير مخطوط بكلية دار العلوم جامعة القاهرة-ومطبوع نشر المكتبة التجارية-بمكة المكرمة.

-ع-

١٠٣-العرف الطيب في شرح ديواني أبي الطيب للشيخ ناصيف اليازجي.
١٠٤-عقود الجمان وشرحه للسيوطي وشرحه للمرشدي ط. المطبعة الميمنية بمصر سنة ١٣٠٦هـ.
١٠٥-العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده. تأليف: أبي الحسن بين رشيق القيرواني. تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد/ط٢/ج١-٢/مطبعة السعادة ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

-ف-

١٠٦-فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب-للطيبي-مخطوط بدار الكتب المصرية ١٤٥

تفسير.
١٠٧-فخر الدين الرازي بلاغيا. تأليف: ماهر مهدي هلال/دار الحرية-١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
١٠٨-فن البديع. تحقيق: د.عبدالقادر حسين/دار الشروق/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٠٩-فن التشبيه. أ.علي الجندي. مكتبة نهضة مصر.

-ق-

١١٠-القاموس المحيط للفيروز ابادي.

-ك-

١١١-الكاشف عن حقائق السنن للطيبي شرح مشكاة المصابيح مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٠/حديث قوله، وجاري تحقيقي له.
١١٢-الكامل للمبرد/طبع ليبزج. وأخرى ط مكتبة الاستقامة بالقاهرة ١٩٥١م.
١١٣-كتاب العين/ بتحقيقي طبعة دار الكتب العلمية.
١١٤-الكشاف للزمخشري ج٤،٣،٢،١. ط دار المعرفة.
١١٥-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة مطبعة وكالة المعارض ١٩٤٣م.

-ل-

١١٦-لسان العرب لابن منظور ط دار المعارف.
١١٧-لطائف التبيان في المعاني والتبيان للطيبي-مخطوط بدار الكتب المصرية، ٢٦ بلاغة م وانظره بتحقيقي ط المكتبة التجارية بمكة المكرمة.

-م-

١١٨-المثل السائر لابن الأثير/طبعتين/تحقيق: محي الدين، ود.بدويت طبانة. ود. أحمد الحوفي/دار الرفاعي-الرخاص/١٤٠٣هـ-١٩٨٣م. وط دار نهضة مصر-الفجالة-القاهرة.
١١٩-مجموع أشعار العرب. تصحيح وليم بن الورد البروسي ليبسيغ ١٩٠٣هـ.
١٢٠-المرقصات والمطربات لنور الدين علي بن الوزير أبي عمران ت٦٧٣هـ، دار حمد ومحيو-بيروت ١٩٧٣م.
١٢١-المصباح لبدر الدين بن مالك، المطبعة الخيرية ١٣٤١هـ. وأخرى ط مطبعة الآداب

بالقاهرة تحقيق د/حسني عبدالجليل.

١٢٢-معاني القرآن للأخفش. تحقيق:د.فائز فارس،الشركة الكويتية ط٢ ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

١٢٣-معجم الأدباء لياقوت، تحقيق: مرجوليوث ج١ دار إحياء التراث العربي.

١٢٤-معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة ج٤ المكتبة العربية، دمشق ١٩٥٧م.

١٢٥-مفتاح السعادة لطاش كبردي زادة. تحقيق: كامل بكري وعبدالوهاب أبور النور، مطبعة الاستقلال مصر ١٩٦٨م.

١٢٦-المفتاح للسكاكي. بتحقيقي طبعة دار الكتب العلمية.

١٢٧-المقتضب للمبرد. تحقيق: الشيخ عضيمة ١٣٨٢هـ-١٩٦٣م.

١٢٨-مقتضى الحال بين البلاغة القديمة والنقد الحديث لإبراهيم الخولي-دكتوراة بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

-ن-

١٢٩-نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز-تحقيق: د.بكري شيخ أمين-ط دار العلم للملايين.

١٣٠-النهاية في غريب الحديث لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي/ط٢/دار الفكر/١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

-هـ-

١٣١-هدية العارفين-لاسماعيل باشا البغدادي.

-و-

١٣٢-وفيات الأعيان لأحمد بن محمد بن خلكان. تحقيق: د.إحسان عباس/طبع دار الثقافة-بيروت.

-ي-

١٣٣-اليتيمة للثعالبي. تحقيق: محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة.

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الفن الثاني

الحقيقة والمجاز

المجاز المركب

الفن الثالث: علم البديع

المحسنات المعنوية

خاتمة في السرقات الشعرية